



رَتِّبَا صُولهُ وَعَلَّنَ عَلَيْهُ المَّالِمِ المَّالِمِ المَسْرِي حَبِّن الكيمُ لِنِي القادِرِي العَلَيْ القادِرِي

الجزئ الشاني

عالم المكتب

الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

فينز لتألخ الحجين

كتباب المنباسك

باب القران بين الحج والعمرة

اخبرنا محمد بن الحسن قال قال ابو حنيفة: القرآن بين الحج و العمرة أفضل من إفراد الحج و إفراد العمرة، فان قرن [بينهما] طاف لهما طوافين و سعى لهما سعيين و ما عجل من الاحرام فهو أفضل اذا قوى عليه قبل أن يبلغ وقته و لا يجاوز وقته إلى مكة إلا محرما .

⁽۱) هذا يرشدك أن جامع كتاب الحجة غير الامام رحمه الله و تليذه • قلت: مثل هذه التصرفات و الزيادات مر رواة الكتب في ،ؤلفات المتقدمين كثيرة و تصرفاتهم لا تدل على أنهم جموها ، طالع صحيح البخارى و صحيح مسلم تجد فيهما كثيرا نحوا من هذا ـ ف •

⁽٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و أيما زيد حسب اقتصاء العبارة •

⁽٣) كلة د ما ، بمعنى: ما دام ٠

إن الشرط ملحوظ في افضلية التعجيل و إذ ليس فليس .

⁽ه) و وقته ه أى: ميقاته ٠

 ⁽٦) حرف و إلا ، سقط من الأصول و لابد منه كما لا يخق ٠

و قال اهل المدينة: إفراد الحج افضل من القرآن و من غيره، فان قرن طاف لهَما طوافا وإحدا و سعى لهما سعيا واحدا، و لاينبغي أن يعجل الاحرام قبل الميقات،و ان عجل لزمه، و الميقات افضل. و قال محمد: كيف يكون الافراد بالحج افضل من القران وهو يرجع بعمرة و حجة ؟

قالوا: لأن من قرن وجب عليه هدى، و إنما يجب 'عليه الهدى' لما يدخل الحج من النقصان. قيل لهم: أليس مذا الهدى للمتعة؟ و لوكان للنقصان لكان المكي اذا جاء مِن العراق فدخل مكة بالعمرة في اشهر الحج ثم حج من عامه وجب عليه الهدى الآنه صنع ما صنع الكوفى و الكوفى عليه الهدى إذا فعل ذلك، والمسكى لا هدى عليه لانه من أهل حاضري المسجد الحرام، و لوكان الهـ دى للنقصان لما كان لهم أيضا في ذلك حجة لآن الهدى صار مكان النقصان و صار ' ذلك الهدى وفاء بالنقصان فتم الحبج بالهذي و صارت عمرة فاضلة ، فرجع القارن^٧ بالعمرة في قولنا

۲

⁽١) كذا في الأصل، و كان في الهندية « رجع ، مكان « يرجع ، و المعني واحد .

⁽٢-٢) سقط لفظ «عليه الهدي» من الأصل، وفي الهندية «هدى » بدون لام التعريف، و الأرجخ اصولا التعريف .

⁽٣) وكان في الأصول بدون همزة الاستفهام ، و المقام مقام الاستفهــام ، و لذا اظهرته ـ تبصر .

^(؛) وكان في الأصول • ما كان ، بدون اللام ، وحرف • لو ، تقتضيها .

⁽٥) وكان في الأصول « له ، بالافراد ، و السياق يقتضي الجمنع و الصمدير برجمع إلى امل المدينة لا إلى المكي ـ كما لا يخني على صاحب البصيرة .

⁽٦) و في الأصول بالفاء ،و الأولى • و صار ، بالوار .

⁽٧) وكان في الأصول • القادر ، من القدرة و هو عندى تصحيف، و الصواب ==

و قولـکم جمیعاً و رجع بحجة تمامها الهدی، فصار 'حجة مفردة لا هدی' فیها و عمرة زائدة معها ، و قد جاء فی ذلك آثار كثیرة :

اخبرنا محمد " عن أبي حنيفة قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم

= و القارن ، من القران ،

(۱) فى جميع النسخ « فصارت » بالتأنيث، و عندى بالتذكير ، و الضمير يرجع إلى « القارن ، او « المكى ، فافهم .

(٢) لأن الهدى حوسب فى نقصان الحبج .

(٣) اخرجه الامام مجد و الامام أبو يوسف في آثاريهما بهذا الاسناد و المتن، و في كتاب الآثار « أخرنا أبوحنيفة » مكان « عن أبي حنيفة » ، و الآثر بهذا الاسناد نقله الحافظ الزيلمي في التخريج ج ٣ ص ١١١ و قال : و أخرجه البيهق في المعرفة من طريق الشافعي : أخيرنا رجل عن جعفر بن مجمد عن أبيه عن عملي بن أبي طالب قال في القارن : يطوف طوافين • قال الشافعي : و هذا معناه انه يطوف حين تقدم بالبيت و بالصفا و المروة ، ثم يطوف بالبيت الزيارة • قال البيهق : و أصح ما روى عن على في حديث ذكره عن على في خديث ذكره ثم يحرم لهما جيعا و يطوف لهما طوافين – هكذا رواه سفيان بن عينة عن منصور ثم يحرم لهما جيعا و يطوف لهما طوافين – هكذا رواه سفيان بن عينة عن منصور عن ملك بن الحارث ، و كذلك رواه الثوري و شعبة ، و بعضهم قال : عن منصور عن مالك بن الحارث ، و يشبه أن يكون المعني فيه ما قال الشافي، و رواه عبد الرحن ابن أبي نصر بن عمرو عن أبيه قال : القارن يطوف طوافين • قال البخاري : لا يصح ، و قال ابن المنذر : لا يثبت عن على خلاف قول ابن عر ، انما رواه مالك بن الحارث و تو قال ابن المنذر : لا يثبت عن على خلاف قول ابن عر ، انما رواه مالك بن الحارث عن أبي نصر عن على ، و أبو نصر رجل بجهول متم أنه لو كان ثابنا كان قول رسول الله صلى الله عليه و سلم أولى من أحرم بالحج و العمرة أجزاه عنهما عن أبي نصر عن على ، و أبو نصر رجل بجهول متم أنه لو كان ثابنا كان عهما عن أبي نصر عن على ، و أبو نصر رجل بجهول متم أنه لو كان ثابنا كان عهما عن أبي نصر عن على ، و أبو نصر رجل بجهول متم أنه لو كان ثابنا كان عهما على من أحرم بالحج و العمرة أجزاه عنهما عليه و العمرة أجزاه عنهما على من أحدي المرة أجزاه عنهما على من أحدي المهمة أجزاه عنهما عليه و أبو نصر عن على من أحدي أبي أبية على و أبو نصر عن على من أبية عليه و سلم أولى من أحرم بالحج و العمرة أجزاه عنهما عن أبية عليه و سلم أولى من أحرم بالحج و العمرة أجزاه عنهما عن أبي أبية عليه و سلم أولى من أحرم بالحج و العمرة أجزاه عنهما عبد المورد عن على المراح من المراح عن أبية على المراح عن المراح عن المراح عن أبي أبي أبية كالمراح المراح عن المراح عن المراح عن أبية المراح عن

= طواف واحد و سعی واحد ــ انتهی .

قلت : و قد اخرجه اليهقي أيضاً في ج ٥ ص ١٠٨ من السنن الكبري م قال : نحو ما نقل الزيلمي رحمه الله تعالى الا أنه قال : و روى الشافعي في القديم عن رجل أظنه إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد ــ الح . قال في الجوهر النتي: الرجل الذي .روى ذلك عن جعفر مجهول • و أن كان كما ظنه البيهق فأمر إبراهم في السقوط اشد من الجهالة و رواية محمد عن على منقطمة ــ كذا قال البيهتي في باب الاعواز من الهدى • و ذكره ايضا في باب سهم ذوى القربي ؛ و لوسلم تأو مل الشانعي العلواف ف حق القارن بما ذكرفكيف يفعل برواية «ويسعى سعيين»؟ و لوكانكما تأول لم يكن فيه خصوصية بالقارن فان المفرد أيضا يفعلكذلك و يطوف هذبن الطوافين، و قد ذكر جماعة من العلماء أن مذهب على و ابن مسعود ان القارس. يطوف طوافين و يسعى سعيين بخلاف المفرد ، و لو سلم رواية جعفر من العلتين المذكورتين و كان قوله « و يسعى سعيا » محفوظا « فسعيا » مصدر مؤكَّد و هو بحتمل القلة و السكثرة فيحمل على السعيين المفسرين في بقية الروايات ، فلا نسلم للشافعي قوله ، و جعفر يروي عن على قولنا • ثم قال البيهق اصح ما روى في العلوافين عن على ما انا أبوبكر _ فذكر سندا في آخره: عن أبي نصر لقيت عليا ـ الي آخره؛ ثم قال : أبو نصر مجهول ؛ و قد روى بأسانيد ضعاف عن على موقوفا ، ومدار ذلك عنى الحسن بن عمارة و حفص ابن أبي داود و عيسي بن عبد الله و حماد بن عبد الرحمن وكلهم ضعيف لا يحتبج بشيء بما رووه من ذلك .

قلت: قد روى ذلك باسانيد جيدة ليس فيها أحد من هؤلاء، قال أبو بكربن ابي شيبة: وسعيد بن منصور ثنا هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك أن علما و ابن مسعود قالا: القارن يطوف طوافين - و رجال هذا السند ثقات ؛ و زياد ابن مالك ذكره ابن حبان في الثقات، و ذكر أبو عمر في التمهيد حديث أبي نصر ===

عن أبى نصر عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال: اذا اهللت بالعمرة و الحج جميعا فطف لهما طوافين و اسع لهما سعيين بين الصفا و المروة.

= عن على ثم قال: و روى الأعش هذا الحديث عن إبراهيم و مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن اذينة قال سألت عليا - فذكره، و هذا إيضا اسناد جبد ، و فى الحلى: رويناه ، ن طريق منصور بن زاذان عن الحبكم بن عتية و من طريق ابن سممان عن ابن شهرمة كلاهما عن على ، و فى الحلى ايضا: روينا من طريق منصوربن زاذان عن زياد بن مالك، و من طريق سفيان عن ابى اسحاق السيعى كلاهما عن ابن مسه و قال: على القارن طوافان و سعيان، ، و من طريق الحجاج ابن ارطاة عن الحمرة فطف طوافين و اسع سعيين ، فظهر بهذا افساد جعل اليهتى ذلك الاسناد و العمرة فطف طوافين و اسع سعيين ، فظهر بهذا افساد جعل اليهتى ذلك الاسناد اضح ما روى فى الطوافين عن على انهى ، و أثر على و ابن مسعود و أثر الحسن ابن على كلاهما نقلهما الحافظ الزيلمى فى ج ٣ ص ١١٢ من نصب الرابة عن مصف ابن أبى شيبة: حدثنا هشيم عن منصور – به مثله ، و ثنا حفص بن عباث عن مصف ابن أبى شيبة : حدثنا هشيم عن منصور – به مثله ، و ثنا حفص بن عباث عن الحجاج عن الحجاب عن الحجاج عن الحجاء عن الحجاج عن الحجاج عن الحجاء عن ا

(۱) هكذا فى كتاب الآثار وآثار ابى يوسف و الطحاوى و البيهتى و المحلى و الجوهر النقى و نصب الراية و اللسان و النعجل وهو الصواب ، و قد وقع فى الاصول عنه عن أبى مصر ، و هى خطأ فاحش ، فى التعجيل : ابو نصر السلمى عن على و عنه ابراهيم النخعى ، قلت : سمى ابن خلفون فى النقات أباه عمرا و ذكر فى شيوخه ابن عمر وفى الرواة عنه ابنه .. انتهى، و راجع ج ٦ ص ٤٤٥ من اللسان و ج ٢ص٠٤٥ منها فى ترجمة ابنه عبد الرحمن و أنت تعلم ان القلم بيد الغير ،

قلت: و فى كناب الكنى للبخارى: أبو نصر بن عمرو سمع عليا روى عنه مالك ب الحارث اه ص٧٦ . وكذلك ذكره ابن ابى حاتم فى الجرح و التعديل ج ي ق ٢ == قال منصور: فلفيت عجاهدا وهو يفتى بطواف واحد لمن قرن ، فحدثته بهذا الحديث فقال: لوكنت سمعتـــه لم أفت إلابطوافين ، فأما بعد اليوم فلا أفتى إلابهما أ

(۲) قال فی المحلی ج ۷ ص ۱۷۰ : و هو قول مجماهد و جابر بن زید و شریخ القاضی و الشعبی و محمد بن علی بن الحسین و ابراهیم النخمی و محمد بن ابی سلیان و الحکم بن عنیة ـ و روی عن الأسود بن یزید ـ و هو قول ابی حنیفة و سفیان و الحسن بن حیی ، و أشار نحوه الاوزاعی ـ انتهی ، و نقله فی ج ، ص ۱۰۹ من الجوهر النقی علی سنن الیهتی و زاد ، و ذکره صاحب الاستذکار عن جماعة منهم الاوزاعی وابن ابی لیلی و الحسن بن صالح ـ انتهی ، قلت : هو مذهب علی وابن مسعود رضی الله عنهما ، و به قال الحسن بن علی و الحسین بن علی و محمد بن الحنفیة و الصبی بن معبد و عمر بن الحطاب رضی الله عنهم بقوله: هدیت لسنة نبیك صلی الله من له عقل و فهم و بصیرة أنه رضی الله عنه رسول الله صلی الله علیه و سلم الالا من کان مثل ابن حرم فانه ینکر و بجاهر علی الصحابة و النابهین و اثمة الهدی بسب و شتم کان مثل ابن حرم فانه ینکر و بجاهر علی الصحابة و النابهین و اثمة الهدی بسب و شتم و ألفاظ قبیحة لاتلیق بشأن اهل العلم فهو یعلم حدیث «سباب المسلم فسوق ، و « بیثت و ألفاظ قبیحة لاتلیق بشأن اهل العلم فهو یعلم حدیث «سباب المسلم فسوق ، و « بیثت

و قال

⁼ ص ٤٤٨ و لم يذكرا فيه جرحا، و زاد اين ابي حاتم بعد مالك بن الحارث و ابنه: سممت ابي يقول ذلك ، و قال ابن حجر في الايثار: ذكره ابو احمد المحاكم في من لايمرف اسمه فقال: سمع عليا و روى عن ابن عمر روى عنه ابنه، و مالك بن الحارث مستور اله ... ف .

⁽۱) مَكِدًا في الكتب المذكورة ، و كان في الأصول من كتاب الحجة ، و لقيت ، بالواو ، و الأرجح هو الأول ،

و قال أهل المدينة ' : نرى على القارن طوافا واحدا و سعيا واحدا .

== قلت: و قال الطحاوى فى ج ١ص ٤٠٦ من شرح الآثار : حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن منصور عن ابراهيم و مالك بن الحارث عن أبي نصر قال: اهللت بالحج فأدركت عليا فقلت له: انى الهلت بالحج أفأستطيع أن أضيف اليـه عمرة؟ قال : لا، لوكنت اهللت بالعمرة ثم اردت ان تضم: إليها الحج ضمته، قال قلت : كيف اصنع اذا اردت ذلك؟ قال : تصب عليك ادارة من ماء ثم تحرم بهما جميما ، و تعلوف لكل واحد منهما طوافاء حدثنا ابوبكرة قال ثنا أبوداود قال ثنا شعبة قال اخبرنى منصور عن مالك بن الحارث عن أن نصر السلمي عن على رضي الله عنه مثله • قال أبو داو د قال قيس قال منصور فذكرت لمجاهـد فقال: ما كنا نفتي الناس الا بطواف واحد فأما الآن فلا . حدثنا محمد بن الحجاج قال ثنا الخصيب قال ثنا يزيد بن عطاء عن الأعش عن ابراهيم و مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن اذيثة قال: سألت عليا رضي الله عنه ـ فذكر مثله • حدثنا محد بن خريمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابوعوانة عن سليمان ــ فذكر باسناده مثله • حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا أبوعوانة عن منصور عن ابراهيم عن مالك عن ابي نصر .. مثله • قال منصور فذكر ذلك لمجاهد فقال: ماكنت انتي الناس الابطواف واحد فأما الآن فلا • حدثنا ابن أبي عمران قال ثنا شجاع بن مخلد ح و حدثنا صالح بن عبد الرحمن, قال ثنا سعيد بن منصور قالا ثنا هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك عن على و عبد الله رضي الله عنهما قالاً: القارن يطوف طوافين و يسعى سعيين • فهذا على و عبدالله رضى الله عنهما قد ذهبا في طواف القارن إلى خلاف ما ذهب اليه ابن عمر ــ و هو قول أبي حليفة و أبي بوسف و محمد رحمهم الله .. النهي •

(١) قد وقع في الكتاب التغير في الاقوال و الروايات بالتقديم و التأخير و هو في جيع نسخه كما لا يخفي على صاحب الذوق السليم، و الى تركتها على حالها و ما غيرت ==

[اخبرنا محمد] قال اخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن عمر ان الخطاب رضي الله عنه انه نهي عن الافراد .. يعني افرادا "العمرة، فأما الفران فلا ٠

(١) ما بين المربعين سافط من الكتاب فزدته على دأب الكتاب. والأثر أخرجه الامام فى كتاب الآثار في باب القران باسناده مثله ، لكن فيه تفسيرقول عمر رضى الله عنه بعده يعنى بقوله : نهى عن الافراد إفراد العمرة ـ اه .

(٢) و قع في كناب الحجة و كتــاب الآثار في جميع نسخهما • افراد العمرة، ، و الأرجح « المتبة ، مكان « العمرة » و هكذا رواه الامام ابو يوسف في آثاره : قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماذ عن ابراهيم قال: أنما نهى عمر عن الافراد ـ يعنى افراد المتعة ، فأما القران فلا ـ انتيمي • و راجع لهذا سنن البيهقي و غيرها من كتب الحديث؛ و عليه يكون معناه افراد العمرة عن الحبج في اشهر الحبج فان مذهب عمر رضي الله عنه انه لايعتمر الناس في اشهر الحج بل يسافرون لها بسفر مستقل حتى لايترك زيـارة البيت العتبق و لذا كان ينهى عن المنمة و افراد العمرة عن الحج في اشهر الحج ، كما فسره بذلك ابنه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما و هو فی سنن الیهیق و هو المروی عن عبد الله بن مسعود رضی الله عنه أیصا . ٣١)كيف وقد قرن رسول الله صنى الله عليه و سلم؟ و قال عمر نفسه للسائل :هـ.يت

للسنة ؛ وهو نص القرآن • فن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى . ـ الآية . و عن ابي موسى الأشعرى أنه لق عمر فسأله فقال عمر : قد علمت ان النبي صلى الله عليه و سلم فعله و اصحابه و لكنى كرهت ان يظلوا معرسين بهن تحت الاراك ثم يرجعون تقطر رؤسهم ـ اه • و عن سالم مجيباً للناس الذين اعترضوا عليه ــــ اخىرنا

⁼ الترتيب ، و الأرجح عندى وضع الشيء في محله حتى ينتظم كل واحد منها بصاحبتها ـ. فعليك النظر و ببدك الحبار .

اخبرنا 'أبوحنيفة قال حدثنا 'عمرو بن مرة' عن "عبد الله بن سلمة" عن على

== لنهيه عن التمتع قال اخبر في عبدالله بن عبر ان عبر بن الحطاب قال: ان الاتم للعمرة ان تفردوها من أشهر الحبح ، الحبح أشهر معلومات: شوال و ذو القعدة و ذو الحبجة فاخلصوا فيهن الحبج و اعتمروا فيها سواهن من الشهور ، و اراد عمر بذلك تمام العمرة لقول الله عزو جل دو اتموا الحبج و العمرة لله ، و ذلك ان العمرة ان بتمتع فيها المرأ بالحبج و لا تتم الا ان يهدى صاحبها هديا او يصوم ان لم يجد هديا ثلاثة ايام في الحبج و سبعة اذا رجع إلى اهله، و ان العمرة في غير اشهر الحبج تتم بغير هدى و لا صيام ، فأراد عمر بالذي امر به من ترك التمتع بالعمرة الى الحبح تمام العمرة التي امر الله عزوجل بها ؛ و أزاد عمر ايضا ان يزار البيت في كل عام مرتدين ؛ و كره ان يتمتع الناس فلا يأتوا البيت الا مرة واحدة في السنة .. اتنهى سنن البهة ، و فيها روايات اخرى ،

(١-١) قوله « قال ابوحنيفة حدثنا ، سقط من الأصل فزدته من كتاب الآثار و آثار اب يوسف ، و قد وقع الحبط في الاسناد في جميع نسخ الحجة ففيها « اخبرنا عمر بن مرة عن عبد الله بن ابي سلمة ــ الح ، وكلها خطأ ، و الصواب من السند ما كتبته .

(۲) و فى نسخ الحجة • فرة • و هو خطأ • و هو عمرو بن مرة الجمسلى المرادى الوعبد الله الكوفى الاعمى من رجال الستة ـ راجع ج ٨ ص ١٠٢ من التهذبب و فيه : عبد الله بن سلة من شيوخه •

(٣.٣) فى نسخ الحجة «عبدالله بن ابي سلة » و هو خطأ ، و الصواب ما فى الآثار و الطحاوى و التهذيب و غيرها «عبد الله بن سلة » و هو المرادى الكوفى من رجال الأربعة ، كرفى تابعى ثقة من فقها ، الكوفة بعد الصحابة ؛ وقد وقع الخطأ فى تعيينه من جبال الحديث - راجع ج ه ص ٢٤٢ من التهديب ، قال الطحاوى : وقد روى عن على رضى الله عنه فى قول الله عزوجل « و أتموا الحج و العمرة لله » قال : ...

ابن أبي طالب رضي الله عنه قال . ' تمام الحبح' والعمرة ان تحرم بهما من جوف'

= أتمامهما إن تحرم من دوبرة الهلك • حدثنا بذلك ابن مرزوق قال ثنا وهب عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن على رضي الله عنه ... التهيى • قال الامام محمد بعد الرواية في كتاب الآثار : و به ناخذ ، ما عجلت من الاحرام فهو الضل ان الكت نفسك، و هو قول الى حليفة ـ اه

(١ - ١) مكذا في كتاب الآثار لحمد؛ وفي آثار ابي يوسف وان مر تمام الحج ۽ •

(۲) هكذا في كتاب الآثار ؟ و في آثار ابي يوسف « من دويرة الهلك» ؟ و هو في الطحاوي ايضاً • و الأثر اخرجه البيهتي في ج ه ص ٣٠ من سننه باسناد الطحاوي و ابن حزم فی ج ۷ ص ٦٥ و روی مرفرعا من طریق محمد بن عمرو عن ابی سلمة عن ابي هريرة في نوله عزوجل « و اتموا الحج و العمرة لله ، قال : من تمام الحسج ان تحرم من دويرة اهلك ـ اخرجه البيهتي و قال : فيه نظر ـ اه . و فيه حديث آخر رواه أبو داود في سننه : حدثنا احمد بن صالح ثنا ان ابي فديك عن عبد الله ابن عبد الرحمن بن يحنس عن يحيى بن ابي سفيان الاخسى عن جدتمه حكيمة عن ام سلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الاقصى الى المسجد الحرام غفرله مــا تقدم من ذنبه و ما تأخر - او: وجبت له الجنة ـ شبك عبدالله الهما قال . قال أبو داود: يرحم الله وكيعا احرم من بيت المقدس يعني إلى مكة ... انتهى • و تغالى ابن حرم في المحلى فقال: اما هذان الأثران (و هو حديث مرفوع) فلا يشتغل بهما من له ادنى علم بالحديث لان يحيى بن ابي سفيان الاخنسي و جدته حكيمة و أم حكيم بنت امية لايدري من هم من الناس و لا يجوز مخالفة ما صح يبقين بمثل هذه المجهولات التي لم تصح قط ــ انتهى • و يحيي بن ابي سفيان الاخنسي من رجال أبي داود ــــ و این

= و ابن ماجه ، ترجمته فی ج ۱۱ ص۲۲۶ من التهذیب ، روی عن جدته حکیمة و عن معاوية و ابي هربرة ، و عنه إسحاق بن رافع المدنى و عبدالله بن عبدالرحمن و محمد بن إسحاق. قال ابوحاتم: شيخ من شيو خ المدينة ، ليس بالمشهور ،و ذكره ابن حبان في الثقات. اه . و لم يقل أحد منهم أنه مجهول ، و بين كونه مجهولا و بين كونه غير مشهور فرقکما بین السماء و الارض و هو بروی عن ثلاثة من الرجال و یروی عنه ثلاثة من الرجال فكيف يكون مجهو لا ؟و لم يذكر أحد منهم فيه بجرح • و حكيمة ایعنا من رجال ایی داود و این ماجه کما فی ج ۱۲ ص ٤١١ من التهذیب ، وهی ابنة امية بن الاخنس بن عبيد ، وهي أم حكيم لا غير كما فهم ابن حزم ، روب عن أم سلبة ، و عنهما يحيي بن ابي سفيان و سليمان بن سميم ذكرها ابن حبان في الثقات، و لم يذكر احد فيها جرحاً و لم يقل أنها بجهولة علا ان الجهالة في خير القرون لا تضر لاسبا اذا اورد الحدث في الفضائل و الترغيبات. كما هو مروى عن أحمد و أن معين و على من المديني على ما في كفاية الخطيب و مستدرك الحاكم : اذا جاء في الفضائل تساهلنا و اذا جاء في الحلال و الحرام شددنا فيه ٠ و قوله: و لايجوز مخالفة مَا صُم يبقين ــ الح و هـذا لايمارضه، فهل قال صلى الله عليه و سلم : لا تحرموا قبل الميقات؟ او قال: لا بجوز الاحرام قبل المواقيت؟ ان كان فهات آياه 1 بل قال: لاتجاوزوا المواقيت بغير احرام. و اين هذا من ذلك؟ و توقيت المواقيت لايستلزم عدم جواز الاحرام قبلها ، و القبلية اضافية لم تتحدد بدليل تطعى ؛ الا ترى ان من توضأ قبل دخول وقت الصلاة بساعـات بجوز ا و لم يقل احد منهم انه ليس بمشروع ؛ ومن دخل المسجد قبل دخول وقت الصلاة وجلس فيه يذكر الله تعالى لم يقل احد انه لابجوز؛ لأن الشرع عين اوقات الصلوات فالوضوء و النسل و الدخول في المسجد كلها لابجوز قبلهما ا و هذا كاثرى . و ان حزم لم يفهم معى الاحاديث الني وردت في الباب و شغب مكابرة لائمة الهدى والصحابة و التابعين رضي الله عنهم ==

دو برتك ا

= وهم اساطين الاسلام و الايمان و مدار نقل الدين و الاحاديث و القرآن ، و هو لايعتبر الا اذا كان : فـلان عن نلان • و رواية الصحابة و علمهم و عمل التابعين عنده ليس بشيء ، و إنما يصوغ الروايات على ما في ذهنه من الهواجس • (١) روى ابن حزم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابوب عن ابن سيرين قال: احرم عبد الله بن عامر من حيرب، فقدم على عثمان فلامه فقال له : غررت و هان عليك نسك ــ اه ٠. و عُمَان لايعيب عملا صالحا عنده و لا مباحاً . و انمــا يعيب ما لا بحوز عنده ، لاسما وقد بين دو ان النسك و الهو أن بالشك لا يحل وقد امر الله تعالى بتعظم شعائر الحج ـ اه . وجه الملامة ليس منحصرا في عدم الجواز و الا عبد الله ان عامر لم يف بندره و هو ايمنــا صحابي فاتح خراسان و كرمان و لم يقل عثمان : احرامك هذا لابجوز فاستقبل الأمر و اعد نذرك الذي نذرت بالفتح . بل قال: سافرت من بعد بميد و أحرمت منه و لم يختلج في قلبك انك قد ترتكب محظورات الاحرام و تقع في جناياته لبعد المسافة و امتداد الاحرام . فنهيه و ملامته انميا كان من اجل مخافة الجنايات في الاحرام لبعد المسافة فان بين مكة و خراسات اكثر من مسافة اشهر الحج ـ كما في الفتح، و لم يلمه لعدم جوازه كما ظن ابن حرم . اخرجه الحافظ طلحة في مسنده من طريق اسد بن عمرو عن ابي حنيفة و الحافظ ابن خسرو فی مسنده عن طریق الحسن بن زیاد عنه ـ کما فی ج ۱ ص ۵۲۷ من جامع المسانيد . و في المحلي ج ٧ ص ٧٥: روينا من طريق عبد الرحمن بن اذينة بن سلمة العبدى عن أبيه قال : قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنى ركبت السفن والخيل و الابل فمن اين أحرم ؟ فقال : اثت عليا فاسأله ، فسأل عليا ، فقال له : من حيث ابدأت ان تنشئها من بلادك ؛ فرجع الى عمر فأخبره ، فقال له عمر : هوكما قال لك على • و من طربق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن سلبة أن رجلا سأل = = على بن ابي طالب عن قول الله تعالى « و اتموا الحج و العمرة لله، فقال : ان تحرم من دوبرة أهلك . و به الى عبد الله ن سلبة عن عائشة مثله . و من طريق عبد الرحمن ابن مهدى عن هشيم عن أبي بشر عن سلام بن عمرو عن عبَّان بن عفان : العدرة تامة من الهاك . و من طريق الحاني عن هشم عن بعض اصحابه عن ابراهيم عن ابن مسعود : من تمام الحبج ان يحرم من دويرة الهله . و من طريق ابن ابي شيبة عن وكيع عن عيينة بن عبد الرحن عن ابيه انه رأى عُبَالـــــ بن ابي العاص احرم من المنجشانية بقرب البصرة . و عن الحسن: ان عمران بن الحصين احرم من البصرة . و صحح عن ابن عمر انه احرم من بيت المقدس . و عن رجل لم يسم ان ا بامسعود احرم من السيلحين. و عن رجل ان ابن عباس احرم من الشام في برد شديد. و من طریق سعید بن منصور نا حماد بن زید عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سیربن عن محمد بن سيرين أنه خرج مع انس بن مالك الى مكة فأحرم من العقبق • و عن معاذ انبه احرم من الشام. و رويناه من طريق الحذافي عن عد الرزاق نا ابن جريج أنا يوسف بن ماهك أنه سمع عبد الله بن ابي عمار أنه كان مع معاذ بن جبل وكعب الخير فأحرما من بيت المقدس بعمرة و احرم معها . و به إلى عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم ان ابن عمر احرم بعمرة من بيت المقدس . و عن ابراهيم : كانوا يستحبون اول ما يحج الرجل او يعتمر ان يحرم من ارضه الني يخرج منها و عن سعيد بن جبير أنه أحرم من الكرفة . و عن مسلم بن يسار أنه أحرم من ضربة . و عن الأسود و أصحاب ابن مسمود انهم احرموا من الكوفة . و عن طارس وعطاء نحو هذا – انتهی . نهذا عمر و عثمان و على و ابن مسعود و عائشة و معاذ بن جبل من وجوه الصحابة و من فقها نهم، و ابن عمر و ابن عباس و انس بن مالك وعمران ابن الحصين و أبو مسعود و عثمان بن ابي العاص من المكثرين من رواية الاخبــار ومتبعى عباداته وعاداتة صلىالله عليه وسلم ، فهل يظن ظان فاترالعقل انهم لم يفهمو ا 🖚

كتاب الحجة

= ما قال صلى الله عليه وسلم في باب المواقيت او يخالفونه عيانا و جهارا ، و أكثرهم من رواة احاديث المواقيت، حاشباهم عن ذلك! و الأسود بن يزيد و طاوس و عطاء و محد بن سیرین و سالم و حفصة بنت سیرین و کعب الحبیر و سعید بن جبیر و إبراهم النخبي و أصحاب ابن مسعود رضيالله عنهم كلهم جبال الأحاديث و أثبات رواتها، و عليهم بدير دائرة الحُديث لم يفهموا معانى احاديث المواقيت؟ او خالفوها قصدا و جهاراً ! فأين عدالتهم و اعتبار رواياتهم ؟ نعوذ بالله من هذا الظن الفاسد المعوج حق الاعوجاج! ثم تكلم ابن حوم فيهما بما لا طائل تحته ، هل قال على للسائل: لايجوز الاحرام قبل الميقات؟ في رواية يحيي بن الجزار عن ان اذينة رواها من طريق وكيع عن شعبة عن الحكم عنه إلا قوله من حيث ابدأت يعني من ميقات ارضه مغذًا التفسير لمن؟ عبد الله عن على بن ابي طالب رضي الله عنه أو ابن أذينة أو عن يحيى و السائل أنى عمر رضي الله عنه بمكة و يقول : أنى ركبت الحيل والابل حتى أتيتك فن این اعتمر؟ او هو من ای بلد جاء مکة ! و این میقات ارضه حتی یحرم منه بعد الاتيان بمكة ؟ فورده حجة له في زعمه لا في اصله ؛ و احرم عمران من البصرة فعاب عليه عمز و قال: اردت أن يقول النـاس أحرم رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم من مصر من الامصار ــ رواه عن يحيي القطان عن ابن ابي عروبة عن قنادة عن الحسن عن عمر ان رضي الله عنه _ اه ، قال ابن حزم : عمر لا يعيب مستحبا فيه اجر و قربة الى الله تعالى، نعم ا ولا مباحاً . و أنما يعيب ما لا يجوز عنده ، هذا بمـا لا يجوز ان يظن به غير هذا اصلا ــ اه . نسى ابن حزم هنا ان الحسن لم يسمع من عمران ومن عمر رضيالله عنهما ، فالأثر منقطع فلا يجوز الاحتجاج به عنده و المرسل عنده ليس بحجة لاسيا مرأسيل الحسن، ولم يقل عمر انه لا يجوز او ليس بمباح او مستحب، بل حذره من الشهرة و دخول شائبة الرياء و السمعة فيه و الشفقية عليه أذ المحرم قد يعرض له آفة اذا بعدت المسافة يفسد بها احرامه او السآمة ==

18

اخىرنا

اخبرنا مجمد قال اخبرنا ١٠٠٠ مجاهد :كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

= والملالة، و رأى أن فى قصر المسافة السلامة من كل آفة، ولا تعلق له بعدم الجواز مطلقا كما ظه ابن حرم ا و هكذا فى جميع ما قال هذا .

(١) تركت بعد • اخبرنا ، بياضا لأن الامام محدالم يلق مجاهدا بل لم يولد إلا بعد موت بجاهد بسنين كثيرة ، فقد سقط بعض الاسمأء من الاسناد إلى مجاهد ، و لعله عمر ابن ذر و هو یروی عن مجاهد و عمر شیخ الامام محمد کا مضی غیر مرة و سیأتی في هذا الباب أيضًا . و لا أدرى من أخرج الأثر المذكور و لم أجده في كنب عدى إلا ما قال ابن حرم في ج ٧ ص ١٢٤ من المحلي و قد روينــا من طريق سعيد بن منصور عن عتاب بن أبي بشر عن خصيف عن مجاهد عن ان عمر : احرم عاما من المسجد حين اهل هلال ذي الحبجة ، ثم عاما آخر كذلك ، فلما كان العام الثالث لم يحرم حتى كان يوم التروية • قال يجاهد: فسألته عن ذلك، فقال: أنى كنت أمرأ من أهل المدينة فأحببت أن أهل بأهلالهم ، ثم ذهبت انظر فاذا أما أدخل على أملى و أنا محرم و أخرج و أما محرم فاذا ذلك لا يصلح لأن المحرم اذا احرم خرج لوجمه . قال مجاهد : فقلت لان عمر : فأى ذلك ترى ؟ قال: يوم التروية ــ انتهى • نظهر بهذا ان بين محمد و مجاهد سفوطا من السند، وكذا شيء من المان ترك. و أيضا وقع التقديم و التأخير فيه و الاختصار حتى اشكل فهم المراد ،نه كما لا يخفي ، و لم يذكر فيه ان عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ماذا كان يصنع ؟ و قد روى من وجه آخر ايضا كما فى المحلى أيضا ، و قد روينــا عن سعيد بن منصور نا هشيم ثنا ابن ابي ليلي عن عطاء بن ابي رباح قال : رأيت ان عمر في المسجد الحرام و قد اهل بالحج اذا رآى هلال ذي الحجة عاما ثم عاما آخر ، فلما كان في العام الثالث قيل له : قد رؤى هلال ذي الحجة 1 فقال : ما انها إلا كرجل من أصحابي و ما اراني أفعل إلا كما فعلوا ، فأمسك الى يوم التروية ==

و عبدالله بن عباس رضى الله عنهما يقدمان علينا متمتمين؛ قال: فجعل عبدالله بن عمر الاهلال مرة بالحج في هلال ذي الحجة و آخر مرتين يوم التروية .

= ثم احرم من البطحاء حين استوت به راحلته بالحج ـ اتنهى •

قلت: الظن الغالب ان الساقط هاهنا «سفيان عن ابي حسين عن ، لأن ابن ابي شينة اخرجه في مصنفه عن وكيح عن سفيان عن مجاهد، و الامام مجمد ايسنا يروى عن سفيان ؟ قال ابن ابي شيبة : ثنا وكيع عن سفيان عن ابي حسين عن مجاهد ان هلال ابن عمر رضى الله عنهما كان آخرهما يوم التروية ، و أخرج عن على ابن هاشم عن ابن ابي لبلي عن عطاء قال : قلت لابن عمر : قد رؤى الهلال ، فأهل مكانه هلال ذى الحجة ، فلما كان في العام المقبل قبل له : قد رؤى الهلال و هو في البيت فعزع ثوبا كان عليه ثم اهل ، فلما كان العام الثالث قبل له : قد رؤى الهلال بقال : ما انا الارجل من اصحابي اصنع كما يصنعون ، فأقام حلالا حتى كان يوم التروية ، و أخرج عن ابن فضيل عن يزيد بن ابي زياد عن عطاء قال : قدم ابن عمر فظاف ثم سعى ثم أحل فكث أربعا أو خمسا ، ثم أهل بالحج في العشر ، ثم جاء مرة اخرى فأقام حلالا حتى اذا كان يوم التروية اهل بالحج حين انبعث به بعيره مطالقا اخرى فأقام حلالا حتى اذا كان يوم التروية اهل بالحج حين انبعث به بعيره مطالقا الحرى فأقام حلالا حتى اذا كان يوم التروية اهل بالحج حين انبعث به بعيره مطالقا الحرى فأقام حلالا حتى اذا كان يوم التروية اهل بالحج حين انبعث به بعيره مطالقا الحرى فأقام حلالا حتى اذا كان يوم التروية اهل بالحج حين انبعث به بعيره مطالقا الحرى فأقام حلالا حتى اذا كان يوم التروية اهل بالحج حين انبعث به بعيره مطالقا الحرى فالد الحديث إينا _ اه (في الرجل المقيم بمكة متى يهل _ ق ٢٠٣٠ المديث ايضا من روايسة عطاء و لم يتى فيمه من الحديث ايضا من روايسة عطاء و لم يتى فيمه من الحديث البنا _ فله الحديث البنا _ فله الحديث المن روايسة عطاء و لم يتى فيمه من الحديث المن و المن المناكل ، فلله الحدي _ فله الحديث المن و المن و المناكل ، فلله الحديث المناء و في المناكل ، فلله الحديث المناء و في المناكل ، فلله الحديث المناء و في المديد و و في المناكل ، فله المناكل ، فله الحديث المناكل ، فله الحديث المناكل ، فله الحديث المناكل ، فله المناكل ، فله الحديث المناكل ، فله المناكل

(١) أى أذا أهل الهلال أحرم ، و فعل ذلك في عامين و في الثالث أحرم يوم التروية .

(٢) هو خلاف ما فى المحلى كما عرفت .

(٣) كذا فى الأصول ، والصواب « إلى يوم التروية » فسقط لفظ « إلى » من النسخ ... و الله أعلم .. ف . . اخبرنا ' محمد قال اخبريا عمر' بن ذر الهمداني عن مجاهد: ان

(١) الحديث اخرجه الامام ابويوسف في آثاره معلولا منطريق ابيحنيفة : قالحدثنا يُوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن أبراهيم قال : خرج زيد بنصوحان العبدى و سلمان من ربيعةالباهلي و الصبي من معبد التغلي يريدون الحبج في زمن عمرين الحنطاب رضى الله عنه فأهل زيد و سلمان إلحمج وحده ، و !هل الصي بالعمرة و الحج فقالا له : ويحك التمتم و قد نهى عمر رضى الله عنه عن المتعة ؟ والله ا لأنت اصل من بعيرك. فقال الصبي: نقدم على عمر و تقدمون f فلما قدم الصبي بمكة طاف بالبيت.لعمرته و بين الصفا و المروة ثم عاد وهوحرام لم يحلمنه شيء فطاف بالبيتوسمي بينالصفا و المروة لحجته ثم اقام حراما لم يحلمنه شيء حتى ألى عرفات ففرغ من حجته ، فلما كان بوم البحر اهراق دما لتمتعه ، فلماصدروا مروا بعمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال زيد بن صوحان : يا اميرالمؤمنين ! انك قد نهيت عن المتعة و إن الصبي قد تمنع! فغال: اصنعت يا صبي ماذا؟ قال: اهللت يا اميرالمؤمنينبالعمرة والحج ، فلما قدمت مكنة طفتبالبيت والصفا والمروة لعمرتي، ثم عدت نطفت بالبيت و بالصغا و المروة لحجتي ، ثم قت حراما حتى كان يومالنحر فأه قددما لمتعنى، ثم احللت. قال: نضرَب عمر رضي الله عنه على ظهره قال: هديت لسنة نبيكُ ـ انتهى أو اخرجه الحارثي في مسنده ون طريق زفر بن المذيل و الحسن بن زياد و من طريقه اخرجه ابنخسرو في مسنده مطولاً وهو في ج ١ص ٥٠٥ من جامع المسانيد . واخرجه الطحاوى ايضا منطرق عن صي بن معبد مطولاو مختصرا و البيهقي في سنه الكبري ج ٥ ص ١٦ مو أخرجه ابوداود و النسائي وابن ماجه في سننهم وابن حبان في صحيحه و أحمد و اسحاق بن راهویه و ابو داود الطیالسیو ابن ابیشیة فی مسانیدهم ـکافی ج۳ ص ٥٠ من نصب الراية ، وقال قال الدارقطني في كتاب العلل : وحديث الصبي بزمع د هذا حديث صحيح .و اصحه اسنادا حديث منصور عن الأعمش عن ابي واثل عن الصي عن عمر ــ انهي. و بهذا الطريق أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار.

(٢) وكان في الأصول • محمد ، خطأ ، و الصواب • عمر ، صحف بمحمد ؛ و هكذا =

الصبی بن معبد اهل بعمرة وحجة بالعذیب فمر به زید بن صوحان وسلمان ابن ربیعة فلما سمعا الذی اهل به قالا: لهذا اضل من جمل اهله ــ او اقل عقلا من جمل اهله ـ فاحتفظ من قولهما و مضی حتی قدم علی عمر

- (٣) ترجمته في تعجيل المنفعة مفصلا و هو صحابي ٠
 - (٤) ترجمته في التهذب .
- (٥) وكان في الأصل بالواو و الارجح بحرف او ، للترديد .
- (٦) احفظه فاحتفظ: انتصبه فغضب كذا فى الاصل ، و فى الهندية فاحفظ » ، و الصواب ما فى الاصل فاحتفظ » ؛ و الحفيظة: الغضب يعنى وجدت من قولهما ، و اغتاظنى يوضحه فوله فى رواية الطحاوى قال: فانطلقت كأن بديرى على عنق و عند اليهق: فكأنما حمل على بكلامهما جبل ـ اه .
- (۷) اى فرغ من افعال الحج و العمرة رئوجه الى المدينة حتى قدم على عمر رض الله عنه ، لما فى آثار أبى يوسفها انه كان المرور بعد الفراغ ، فلما صدروا مروا بعمر بن الخطاب ، و فى الطحا بى: قال : فانطلقت و كمأن بعيرى على عنق فقدمت المدبنة فلقيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقصصت عليه فقال : انهما لم يقولا شيئا .

ابن

⁼ یصحف کثیرا محمد بعمر، و عمر بمحمد، و عمر بشمان ، و عمر بن ذر شیخ المؤلف المدرف ف .

⁽۱) هو بالصاد المهملة مصغرا، وفى الأصل و المحلى و غيرهما وقع بالصاد المعجمة و هو خطأ و هو من بنى تغلب – كما فى كتب الرجال و الطحاوى و سنن البيهتى و غيرها و فى نصب الراية وقع « الثعلبي » بالثاء المثلثة و العين المهملة و هو خطأ . (۲) هكذبا فى نسخ الحجة ، وفى الطحاوى من طريق الاعمش عن شقيق عرب الصبى قال: فررت بالعذيب بسلمان بن ربيعة و زيد بن صوحان فسمعانى و أنا اهل بها جميعا ــ النغ .

ابن الخطـاب رضى الله عنه فأخبره بالذى صنع و بقولهما '، فقال له عمر رضى الله عنه: هديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه و آله و سلم _ مرتين ' .

اخرنا محمد قال اخرنا محمد بن ابان " قال حدثنا محمد بن راشد السلبي عن عبد الرحمن بن ابي نصر بن عمرو السلبي عرب ابيه " قال :

(٤) فی ج ۱ ص ۸۰ من تاریخ البخاری المطبوع بحیدرآباد قال فی رقم ۲۱۰ : محمد بن راشد السلمي الكوفي ، وكنية راشد ابو اسمعيل و هو اخو اسمعيل بن راشد ، سمع سعید بن جبیر ، روی عنه الثوری ، قال یحیی : مات سنة اثنتین و اربسین ومائة ، قال ابو عبد الله : هؤلاء اربعة ولدوا في بطن واحد عامتهم محدثون : محمد بن راشد و هو يعرف بمحمد بن ابي اسمعبل بن راشد، و الثاني عمر بن راشد، و انثالث اسمعيل بن راشد، ثلاثة منهم محدثون و الرابع لايحضرني، أظه كان محدثا_انتهيي. (٥) قال ابن حزم متجاهلا : ابو نصر بن عمرو السلمي لايدري احد من خلق الله من هو ــ اه . أو لم يدر انه روى عن على و ابن عمر و روى عنه ابنه و مالك بن الحارث؛ و ذكره ابن خلفون في الثقبات كما في التعجيل، فأمن الجهالة و أمن عدم درایة ابن حرم؟ و هو كل شيء ببنیه على علمه و پنني ما وراء. و پنكر. رأســـا ثم يشغب على الائمة بكلمات لاتخرج عن افواء يبوت العلم إلا بمن كان عاريا عن =

⁼ هدیت لسنة نبیك . و فی روایة اخری له: فلما قدمت عمر ذکرت ذلك له ــ الح. و أثر كتاب الحجة مختصر .

⁽١) كذا في الأصل ، و في الهندية « يقولهما ، بالياء ــ و هو خطأ . و كان في الأصل « صنع بقولهما » سقط منه الواو · و في الهنديـة « و يقولهمــا ، و هو الصواب إلا أن الباء تصحف .

 ⁽۲) أى قال عمر ذلك القول له مرتين -

⁽٣) هو أن صالح القرشي ٠

خرجت حاجا و انا اريد على بن ابى طالب رضى الله عنه ، فأحرمت قبل أن ادخل المدينة ، قال : فدخلت المدينة حتى خرج على رضى الله عنه فأدركته بذى الحليفة و قد اهل بعمرة و حجة ، فقلت: ما خرجت إلا اليك فأدخلى فى احرامك ، قال : وكيف ادخلك فى احرامى و قد احرمت بحجة و أحرمت بحجة و عرة ؟ و لكن اقم على احرامك و أقيم على احرامى قال : فأقنا على احرامنا نلبى حتى دخلنا مكة ، فطاف طوافين بالبيت و بين قال : فأقنا على احرامين حتى كان الصفا و المروة طوافا لعمرته ، وبطوافا لحجته ، ثم أقنا احرامين حتى كان يوم النحر .

.... اخرنا محمد بن ابان عن موسى " ابن أبي كثير [و] موسى الجهني "

(٥- ٥) كذا فى الاصل إلاان الواو ساقط منه من سهو الناسخ ، و فى الهندية و عن موسى بن ابى كثير مو الانصارى موسى بن ابى كثير مو الانصارى مولام ، و يقال : الهمدانى ابو الصباح الكوفى ، و يقال : الواسطى المعروف بموسى الكبير ، و اسم ابى كثير : الصباح ، روى عن سعيد بن المسيب و زيد بن وهب و بحاهد و سالم بن عبد الله بن عمر و خشرم بن جيل ، و عنه الثورى و مسعر و شعبة و عبد الرحمن بن ثابت و شريك و هشيم و جماعة ثقة فى الحديث من يه

⁼ مكارم الاخلاق و اخلاق النبوة .

⁽۱) وكان في الاصول «طاف، بدون الفاء و لابد منها . قلت ؛ و لعله كان في الاصل، حتى لما دخلنا مكة طاف، فسقط لفظ «لما ، من الإصل، والله اعلم ... ف. .

 ⁽۲) ای محرمین ؟ و المصدر قد یکون بمعنی الصفة اسم الفاعل و اسم المفعول .
 و لعله کان فی الاصل « محرمین » او « علی احرامنا » فحرف ... و اقد اعلم .

⁽٣) و لمل د اخبرنا محمد بن الحسن قال ، سقط من النسخ .

⁽٤) ابن صالح القرشي •

عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه و سلم: أنه اعتمر قبل أن يمج الاث عمر في ذي القمدة ثم حج و قرن .

= رجال النسائی .. کما فی ج ۱۰ ص ۳۹۷ من التهذیب و ج ۶ ص ۲۹۳ من التهذیب و ج ۶ ص ۲۹۳ من تاریخ الکبیر البخاری ، و « الجهین » ، مصحف من « الجهین » ، و موسی الجهی هو موسی بن عبدالله الجهی ابو عبدالله الکوفی ، سمع زید بن و هب و مجاهدا و مصعب بن سعد - کما فی ج ۶ ص ۲۸۸ من تاریخ البخاری و ج ۱۰ و ص ۶۵۳ من التهذیب ، فکلاهما سمعا مجاهسدا و رویا عنه ، و لذا غیرته فمندی « مجمد بن ابان عنهما عن مجاهد » و سقطت الواو من البین او سقط « و عن موسی الجهی » بریادة الواو و حرف الجر « عن » و هی تصحفت و صارت « بن » ؛ و لم اجد الآثر الذکور من هذا الطریق ، و روی من غیرها کما «و بعدة .

(۱) كذا في الاصول مرسلا و لمل و عن ابي هويرة و سقط من السند و في ج ٤ ص ٢٤٥ من سن البيهتي من طريق يونس بن بكير: ثنا عمر بن ذر عن مجاهد عن ابي هريرة قال: اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر كلها في ذى القعدة .. ا تنهى فعلم منه أن ما رواه مجاهد ليس بمرسل بل هو مرفوع متصل الاسناد و قال الطحاوى في ج١ ص ٢٧٧ من شرح الآثار: حدثنا فهد قل ثنا النفيلي قال ثنا زهير بن معاوية قال ثنا أبو اسخاق عن مجاهد قال: سئل ابن عمر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه و سلم ؟ فقال: مرتين ؟ فقالت عائشة : لقد علم ابن عمر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قد اعتمر ثلاثا سوى عمرته التي قرنها بحجته و قال ايمنا: حدثنا على بن شيبة قال ثنا يحيى بن يحيى قال ثنا داود بن عبد الرحن عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنه قال ثنا داود بن عبد الرحن عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنه قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه و سلم اربع عمر: عمرة الجحفة ، و عمرته من العام المقبل ، و عمرته من الجمرانة ، و عمرته مع حجته ؛ و حج حجة واحدة ...

اخبرنا محمد قال اخبرنا ابو معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن الصبي بن معبد قال: كنت حديث عهد بالجاهلية و النصرانية فأسلست

= حجات عديدة - كما في عمدة القارى و فتح البارى، وقد انكره من في قلبه زيمنع و غيظ بالاحاديث كوسى بن جارالله ـ عامله الله بما يليق به و روى الشيخان عن انس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه و سلم اعتمر اربع عمر، كلهن في ذى الفعدة الا التي مع حجته: عمرة من الحديبية او زمن الحديبية في ذى القعدة، و عمرة من الجمرانة حيث قسم غنائم حنين في ذى القعدة، و عمرة من الجمرانة حيث قسم غنائم حنين في ذى القعدة، و عمرة من الجمرانة حيث قسم غنائم حنين في ذى القعدة، وعمرته مع حجته انهى ورواه البيهتي في مواضع من سننه و هذه الاخبار دالة على انه صلى الله عليه و سلم كان قارنا و حديث كتاب الحجة اصرح في ذلك الهذا الاسناد اخرجه البيهتي و الطحاوى و ابو داود و ابن ماجه نحوه .

(۲) ضبطه الشيخ السندى فى حاشيته على ابن ماجمه: بفتمح مساد مهملة و فتح باء موحدة و تشديد ياء مثناة من تحت – ج۲ ص ۲۲۷ من طبع المطبع النازية بمصر، و الفاضل ابو الوفاء ضبطه بالتصغير فى تعليقه على آثار الامام ابى يوسف و هو كذلك فى المغرب ج ١ ص ۲۹۷، و بتصغيره مرخما سمى صبى بن معبد التغلي، اسلم و لتى زيد بن صوحان ـ اه، و هو الصواب .

(٣) في سنن ابي داود و ابن ماجه «كست رجلا نصر انيا فأسلمت » ، وعدد البيهتي في رواية عند «كست رجلا اعرابيا نصرانيا فأسلمت » و هو عند ابي داود ، و في رواية عند الطحاوى و البيهقي «كست حديث عهد بجاهلية و نصرانية فأسلمت فاجتهدت ، زاد ابو داود و البيهقي في رواية «فأتيت رجلا «ن عشيرتي يقال له نبديم بن شر الة فقلت له : ياهناه ا اني حريص على الجهاد و ابي وجدت البحج و العمرة مكتوبين على فكف لى بأن اجمهما ؟ فقال : اجمهما و اذبح ما استيسر من الهدى ، فأهللت بهما جميعا » المهديد ،

و قرنت الحج و العمرة فأهللت بهما فررت على زيد بن صوحان و سلمان ابن ربيعة بالعذيب و انا اهل بهما فقال أحدهما لصاحبه: لهذا اضل من بهير اهله؛ و قال الآخر أيهل بهما جميعا! قال: فخرحت كأنى احملها على عنق حتى دخلت على عمر رضى الله عنه فذكرت له ما قالا، قال: انهما لا يقولان شيئا، هديت لسنة نبيك [صلى الله عليه و آله وسلم] .

- (٤) فى نسمخ الكتاب بدون لام الابتداء و هى فى غيره من البيهتى و ابن ماجه و الطحاوى و غيرها ، و عند ابى داود «ما هذا بأفقه من بعيره».
- (٥) فى نسخ الكتاب بدون همزة الاستفهام و زيتها لما فى الطحاوى و البيهتى
 د أبهل بهما جميعا ، بالاستفهام .

(۱۶ أى مقولتهما، و عند البهقى فى رواية ، كأيما احملها على ظهرى، و فى اخرى له ، فكمأيما القى على جبل ، و هو عنه ابى داود ايهنا، و عند ابن ماجسه ، فكمأيما حملا على جبلا ، بكلمتهما، و عند الطحاوى ، و كمأن بديرى على عنقى، ، (٧) زاد أبو داود و البيهتى : فقلت له : يا أمير المؤمنين اللى كنت رجلا أعرابيا فصرائيا و أنى اسلت و أما حريص على الجهاد و أنى وجدت الحبح و العمرة مكتوبين على فأتيت رجلا من قوى فقال لى : اجرهما و اذبح ما استيسر من الهدى ، و أنى أهلك بهما ما ، زاد أبن ماجه : فأقبل عليهما فلامهما ـ ثم أقبل عليهما فلامهما . ثم أقبل الحديث .

- (۸) مكذا عند البيهقى، و عند الطحاوى فقال: انهما لم يقولا شيئا ، بالجزم والسكون.
 - (٩) زدته لما في ابي داود و ابن ماجه و الطحاوي و البيهتي و غيرهم. و قول عمر ==

⁽١) عند ابي داود •فأهللت بهما معا، وعند الطحاوى • جميعا ، و المعنى في الوجهين صحيح .

⁽٢) العذيب مصغر مِن العذب، اسم ماء بني تميم على مرحلة من الكوفة .

⁽٣) أى جميعاً ــ . كما فى الطحاوى و البيهتي و ابى داود و ان ماجه و غيرها .

= رضى اقه عنه : هديت ـ الح يدل على ان منعه كان لمصلحة و إلا فقد كان يعتقــد الجمع سنة ــ قاله السندى على ابن ماجه . قلت : و سبق من سنن البيهتي ان عمررضي الله عنه يريد بذلك ان لا يهجر البيت و يقول: افردوا الحج واستقبلوا السفر المرة، و لاينهي عن التمتع و القرآن، كيف و قمد روى الطحاوي بسنده عن طاوس عن ابن عباس قال يقولون : ان عمر نهى عن المتعة قال : لو اعتمرت في عام مرتين ثم حججت لجعلتها مع حجيّ.و عن نافع عن اين عمر ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : افصلوا بين حجكم و عمرتكم فانه أثم لحبج احدكم ، و أثم لعمرته ان يستمرّ في غير اشهر الحج . و عن ابن شهـاب قال قلت : لسالم: لِـم نهى عمر رضى الله عنه عن المتعة و تلد فعلها رسول الله صلى الله عليه و سلم و فعلها الناس معه ؟ فقال: اخبرني عبد الله بن عمر رضي الله عنهها ان عمر رضي الله عنه قال: اربي اتم العمرة ان تفردوها من اشهر الحج و الحج اشهر معلومات فاخلصوا فيهن الحبح و اعتمروا فيما سواهن من الشهور • فأراد عمر رضي الله عنه بذلك تملم العمرة لقول الله عزوجل : «و أتموا الحج و العمرة لله » • قال الطحاوى : فأراد بذاك عمر ان يزار البيت في كل عام مرتين و كره ان يتمتع الناس بالعمرة الى الحج فيلزم الناس ذلك فلا يأتون البيت إلا مرة واحدة في السنة لالكراهة النمتع لأنه ليس من السنة .. اء ، و الظاهر أن القرآن و التمتع اداء للنسكين في سفر واحد سواء وقع التحلل فيا بينه اولاً ، و ذلك يوجب ان لاياني الناس الى البيت إلا مرة واحدة في السة مخلاف الافراد فأنه يلزمهم العود اليه ثانيا للعمرة فأحب أن يوار البيت مرة بمد اخرى، و به صرح الامام محمد في المؤطأ حيث قال: أخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبدالله بن عمر رضي الله عنها ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: افصلوا بين حجكم و عمرتكم فانه أتم لحج احدكم، و أتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج. قال محمد: ينتمر الرجل و يرجع الى الهله ثم يحبح و يرجع الى الهله فبكون ذاك === اخبرنا محمد قال اخبرنا سفيات بن عيينة قال سمعت منصور بن المعتمر يذكر عن ابراهيم عن مالك بن الحارث عن ابي نصر السلمي قال: لقيت على بن ابي طالب رضى الله عنه و قد إهل بالعمرة و الحج فقلت [له] ": انى اهلك بالحج أ فأستطبع أن اضم اليه ". عمرة ؟ فقال: لا أ إنك لوكنت

ف سفرین افضل من القرآن، و لکن القرآن افضل من الحج مفردا و العمرة من مکة و من التمتع و الحج من مکة لآنه افا قرن کانت عمرته و حجته من بلده، و اذا تمتع کانت عمرته مکية، فالقرآن افضل و هو قول اي حنيفة و العامة من فقهائنا ... انتهى ...

⁽۱) بهذا الاسناذ اخرجه الطحاوى فى ج ۱ ص ٤٠٦ من شرح معانى الآثار قال: ثنا يونس قال ثنا سفيان به، و هو ابن عيينة .

⁽۲) هذا هو الصحيح عندى فان ابراهيم التخبى يروى عن مالك بن الحارث السلى الرق الكوفى. راجع ترجمته فى ج ۱۰ ص ۴۴ من التهذيب و هو ثقة و قد روى عنه منصور ايمنا كما فيه و قد وقع فى الطحاوى «عن ابراهيم لو عن مالك بن الحارث، بالشك ، و يمكن ان يكونه كمذا: منصور عن ابراهيم عن مالك ومنصور عن مالك ؛ يمنى منصورا يروى عن مالك ، بواسطة و بدونها ـ و العلم عند الله وقد رواه الطحاوى ايمنا من طريق شعبة عن منصور عن مالك بن الحارث به بدون واسطة ، و من طريق ابي عوانة عن منصور عن ابراهيم عن مالك عن ابى نصر بدون واسطة النحى ، فعلم ان كيلا الطريقين صحيح ، و حرف « او » بمنى الواو لو زيادة من الراوى .

 ⁽٣) لفظ «له » ساقط من الأصول، و زدته من شرح معانى الآثار.

⁽٤) في الأصول • استطيع » بدون الهمزة و الغاء ، و لايد منهما و هو في معاني الآثار •

⁽٥) في الاصول داليها ، و هو خطأ فان المرجع ليس في الاصول ٠

 ⁽٦) كلمة « لا » سقطت من النسخ و هي في معانى الآثار للطحاوي •

بدأت بالعمرة فأردت ان تضيف اليها حجة · فقلت : كيف اصنع اذا اردت ذلك؟ قال: تفيض عليك اداوة "ثم تهل بهما جميعا ، فاذا قدمت طفت الكل واحد منهما طوافا ، *ثم لايحل منك شيء حتى يوم النحر . فعال منصور : فذكرت ذلك لمجاهد فقال : قدكنا أ نفتى بطواف واحد ، فأما ا

(٦) زاد للطحاوى بعد قوله دجميما ، دو تطوف لكل واحد منهها طوافا ، .

(٧-٧) فى جميع نسخ الكتاب • ثم لاتحل منك شيئا ، و هو خطأ .

(A) فى آثار ابى يوسف « قال منصور : فلقيت مجاهدا و هو يفتى الناس بطواف و احدا اذا قرن، فلما حدثته الحديث عن على قال : لو كنت سمعت بهذا الحديث لم أفت الابطوافين، فأما بعد اليوم فانى لا افتى إلا بهما ـ اه .

(٩) في رواية الطحاوي « ما كنت فني الناس الابطواف واحد ، فأما الآن فلا . _ ام .

(۱۰) هو صحیح علی ما فی الطحاوی و غیره ؛ و فی بعض النسخ ه و اما ، بالواو و هو ایضا صحیح . فثبت بأسانبد قویة عن علی و ابن مسعود بل عن عمر بن الخطاب رضی اقد عنه ایضا آن القارن حلوف طوافین و یسعی سعیین ، و تعرف علیا من هو :

هذا الذى تعرف البطحاء وطأته ه و البيت يعرفه و الحل و الحرم .
و هو العمدة و فيه الآسوة فى هذا الباب فانه احرم باحرام النبي صلى الله عليه و سلم
و جاء من البين محرما ، و صاحبه و رافقه فى حجه ، فلا يمكن ان يترك مافعله ==

و جاء من البين محرما ، و صاحبه و رافقه فى حجه ، فلا يمكن ان يترك مافعله ==

صلى الله

⁽١) كذا في الأصول. و زاد في معاني الآثار و اضفتها ، .

⁽۲) و فی روانة الطحاری د تصب . .

 ⁽۳) زاد الطحاوی و من ماه ، .

⁽٤) فى رواية الطحاوى • ثم تحرم • •

⁽ه) كذا في الأصل .. يعني : قدمت مكة .. ف .

= صلى الله عليه و سلم أو يفعل ما لم يفعله صلى الله عليه و سلم و هو باب مدينة العلم ثم لما كان من فتواه ما علمت و من مذهبه ما عرفت علم به آنه لابد ان يكون عند. اسوة من رسول الله صلى الله عليه و سلم او عهد به فانه تعلم منه ما تعلم، و طاف على طوافه . و الحافظ ابن حجر ايتنا اقر في باب القران من فتح الباري بكون اسانيدها لا بأس بها و سالحة للاحتجاج . كيف لا وقد اخرج النسائي في سننه الكبرى ! كا في ج ٣ ص ١١٠ من نصب الراية : عن حماد بن عبد الرحمن الأنساري عن ابراهيم بن محمد بن الحنفية قال: طفت مع ابي وقد جمع بين الحبح و العمرة فطاف لحما طوافين و سعى لمما سعيين ؛ و حدثني ان عليا فعل ذلك ، وقد حدثه ان رسول الله صلى الله عليه و سلم فعل ذلك ـ أنتهى • قال صاحب التنقيح: و حماد هذا ضعفه الازدى و ذكره ان حبان في الثقات، قال بعض الحفاظ: هو مجهول و الحديث من اجله لايصح ـ انتهى. قلت ذكره الحافظ في ج ٣ ص ١٨ من التهذيب و لم يذكر فيه آنه مجهول ، و آنما قال « ضعفه الآزدى ، و هو و تضعیفه فی ای مرتبة من الاعتبار؟ راجع له مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر تميز لك القشر من اللياب. انظر ص ۳۹۸ منها فی ترجمهٔ خیثم، و شذ الازدی فقال: منکر الحدیث . و غفل ابو محمد بن حوم فاتبسع الازدى و افرد فقال: لا يجوز الرواية عنه . و ما درى ان الازدي ضعيف! فكيف يقبل منه تضعيف الثقات . و في ص ٣٨٩ منهــا و الأزدى لا يعرب على قوله ـ اه . و في ص ٣٨٣ منها : و قال ابو الفتح الأزدى منكر الحديث غير مرضى ، و لاعبرة بقول الازدى لانه هو ضعيف، فكيف يهتمد في "هنغيف الثقات ـ اه . و في ص ٣٩١ من ترجمة بهز بن اسد . و شذ الازدى فذكره في الصعفاء و قال: إنه كان يتحامل على " • قلت : اعتمده الائمة و لا يعتمد على الازدى ، ـ اه ، و امثاله في المقدّمة كثير ، و لو سلم فقد ذكره ابن حبان في الثمّات فهو مختلف فيه لحديثه لا ينزل عن الحسن مع ان تصمفه 😑 == مبهتم غير مفسر ، و لو سلم فالآثار و شواهده تعمنده فيكون صالحا للاحتجاج ؛ و لما قال الذهبي في المعزان - • ضعفه الآزدى ، قال الحافظ في اللسان : قلت : ذكره ابن حبان في الثقات . و ليس في الميزان و اللسان و التهذيب أنه بجهول . و قد روى عن ابراهيم بن عمد و عمد بن عبد الله الشميثي ، و عنه أسرائيل و مندل بن على ، و هذا يكني لرفع الجهالة منه ، و يعشده حديث آخر اخرجه الدارقطي في سننه : ثنا ابر محد بن صاعد ثنا محد بن يحيي الازدى ثنا عبدالله بن دارد عن شعبة عن حيد ابن هلال عن مطرف عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه و سلم طاف طوافين و سمى سعيين . ثم قال الدارقطي « يقال ان محد بن يحيى حدث بهذا الحديث من حفظه فوهم في متنه ، و الصواب بهذا الاسناد ان النبي صلى الله عليه و سلم قرن الحج و العمرة، و ليس فيه ذكر الطواف و لا السمى؛ و قد حدث به محمد بن يحي مرارا على الصواب ؛ و يقال أنه رجع عن ذكر الطواف و السعى. قال في الجوهر النق ج ٥ ص ١٠٩ : قلت قوله ه حدث به من حفظه فوه ، لم ينصبه الى احد بمن يمتمد عليه، وكذا قوله « و يقال أنه رجع عنه، و الظاهر ان المراد أنه سكت عنه ، و اذا ذكر هذه الزيادة مرة وسكت عنها مرة لعذر لا تترك الزيادة ، و لو كان في الحديث علة اخرى غير هذا لذكرها الدارتطني ظاهراً ــ انتهي • و الحديث نقله في ج٣ ص ١١١ من نصب الراية ثم نقل اثر ابراهيم النخعي عن الصبي بن معبد في الجوهر النق من المحل الذي مضى من قبل في هذا الكتاب من طرق . ثم قال « و النخعي وأن لم يدرك عمر و لا الصبي فقد قال أبو عمر في أوائل النمهيد: وكل من عرف بأنه لايأخذ إلاعن ثقة فتدليسه و ترسيله مقبول، فراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وابراهيم النخى عندهم صحاح. • ثم ذكر ابو عمر بسنده عن الأعمش وقلت لابراهيم : اذا حـٰ ثُلِّني حديثًا فاسنده ، قال : اذا قلت عن عبد الله ـ يعني ابن مسعود ـ فاعلم أنه عن غير واحد ، و أذا سميت لك أحدا فهو الذي سميت . ==

(V)

= قال ابو عمر الى هذا نوع من اصحابنا من زعم ان مرسل الامام اولى من مسنده لان في هذا الحبر ما يدل على ان مراسيل النخبي اولي من مسانيده ، و هو . . لعمرى كذلك • و قال البيهق: في يأب ترك الوضوء من القهقمة : قال ان معين : مرسلات النحى صحيحة إلا حديث تاجر الباعرين و حديث الصحك في الصلاة... انتهى • و اما قوله « ان ابراهيم لم يدرك العسبي بن معبد ، فلي فيه قانق بل عندي لايصح و لم يقل في على غير إن حزم في المحلي اذا مر علي هذا الآثر، و ذكر الحافظ في ترجمة الصني بن معبد من التهذيب فيمن رواه عنه ابراهيم النخمي و لميقل انه لم يندركه و لا في ترجمة ابراهيم قال « انه لم يدرك الصبي بن معبد ، و نقل فيه اقوال الائمة فيمن لم يدركه و لم يذكر فيهم الصبي بن معبد، و لو كان لذكره البتة، فابراهم عن الصبي متصل موصول ، فلمل المحدث ان النركاني تبع في ذلك ابن حرم في المحلى علا أن التبوت أبس بموقوف على طريق: جماد بن سلمة عن حماد ابن ابي سليمان عن ابراهيم النخسي ان الصبي بن معبد قرن بين العمرة و الحبج نطاف لهما طوافین و سعی سعیین و لم یحل بینهمها، و اهــدی . و اخیر بذلك عمر بن الخطاب فقال: هديت لسنة نبينا صلى الله عليه و سلم ــ ا ه ؟ بل فيه مرفوعات . و آثار عمر أباسانيد لابأس بها ، و الى الآن لم يتعين معنى قوله صلى الله عليه و سلم : « طوافك بالبيت و بين الصفا و المروة يكفيك لحجك و عمرتك ، و قوله او قول عائشة و غيرها : و أما الذين كانوا جموا بين الحج و العمرة فانمـا طافوا طو افا واحدا ــ الحديث. وكذا معنى فدخلت العمرة في الحج، بعد في حيز الخفاء، فدارت الأنظار في امثال ذلك في حجة الوداع. وكل مشامًا على ما في ذهنه و بني على مذهبه و قد تركوا عمل الصحابة بأسره بل لم ينظروا اليه هذا .

استخبار و استطلاع : كم من طواف طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت في حجة الوداع اذا دخل مكة ؟ و لا يذهب عنك انه صلى الله عليه و سلم كان ==

= قارنًا، عليه الجهور بل كاد ان يجمعوا عليه، و لا يشتغل به الآرث ، قالت عائشة رضي الله عنها على ما في البخاري ص ٢١٩ : أن أول شيء بدأ به حين قدم النبي صلى الله عليه و سلم انه توضأ ثم طاف ـ الحديث . و عرب عبد الله بن عمر أنه صلى للله عليه و سبلم كان أذا طاف بالبيت الطواف الاول يخب ثلاثة اطواف و بمشى اربعة، و انه كارخ يسعى بطن المسيل اذا طاف بين الصفا و للروة - اه . و هذا الطواف متفق عليه ؛ و اختلفوا فى كونه طوافا وإحدا و طوافین، و الثانی طواف الافاضة و الركن و هو المسمى بالزیارة؛ فعرب إبن عمر كما في مسلم: أن رسول ألله صلى الله عليه و سلم أفاض يوم النحر ثم رجم فصلى الظهر بمنى. قال نافع و كأن ابن عمر يفيض يوم النحر ثم يرجع فيصلى الظهر يمنى، و يذكر أن النبي صلى الله علية و سلم فعله • و لهذا الجديث قال البخارى في باب الزيارة : و رفعه عبد الرزاق قال : حدثنا عبيد الله ــ اله . و مثله عن جــاس و عائشة و ابن عباس و غيرهم ــ رضي الله عنهم • و الثالث طواف الوداع ، عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول ألله صلى الله عليه و سلم في ليالي الحج ــ و ذكرت الخديث؛ و قالت: فقضى الله العمرة و فرغنا من طوافنا من جوفُّ الليل فأنيناه بالمحصب فقال: فرغتن؟ قلنا: نعم! فأذن في الناس بالرحيل فمر بِالبيت فطاف مه ثم ارتحل متوجها الى المدينة ــ اخرجه البخارى و مسلم . و فيه احاديث آخر تولية و فعلية عن غير عائشة في كتب الحديث، فهذه الإطوقة الثلاثة متفق عايمها بين الائمة و هذه غير ما طاف بالبيت في ليالي مني من النفل، فعن ابن عباس: ان النبي صلى الله عليه و سلم كان يزور البيت كل ليلة ما دام بمنى ـ اه . وكم من طواف يطوف ليالى منى؟ العلم عند الله تعالى • فما معنى قول عائشة • و اما الذين جمعوا بين الحج و العمرة فانما طافوا طوافا واحدا ، ـ البخارى ؟ و قد جمع صلى الله عليه و سلم بين الحج و العمرة و ساق الهدى و طاف ثلاث اطوقة في حجة الوداع غير ما كان= = فى ليالى منى من اطوفة النفل ا وكان فى الصحابة المفردون والمتمتعون والقارنون كما فى حمديث جابر و عائشة و انس و ابن عمر ــ رضى الله عنهم ــ و غبيرهم . و المفرد طاف طواف القدوم ثم طواف الزيارة ثم طواف ألوداع، وكذا المتمتع طاف حين قدم طواف العمرة ثم حل ثم احرم بالحج ثم طاف طواف الا فاصة ثم طواف الوداع ، وكذا القارن فعل ذلك كله ، فما الفرق في افعـال الافراد والتمتع والقران الابالاحرام والجمع وعدم الحل فيما بين العمرة واللحج ا و عندنا للقارن عند القدوم طوافان و سعيان فانه احرم باحرامـين فيطوف لحجه و يسعى له ثم يطوف لعمرته و يسعى لها، الاان المعتمر يتحلل بعد الفراغ عن الهمال العمرة ، و القارن يبق محرما الى يوم النحر لآجل أحرام البحج و أن كأن قد فرغ عن افعال العمرة ، و لا فرق بعد ذلك عندنًا بين المفرد و القارن فيطوف للافاضة طوافا و احدا وللصدر طوافا واحدا ويحلق حلقا واحدا ويخرج من احرامه جميماً : فإن كان الحديث على ظاهره و هو يخـالف من يخالفنا في ذلك ايضا ، فقالوا: مناه طواف واحد للحج و العمرة ؛ وقلنا : بل كان طوافــا واحدا للحل منهها لأن احرامهها لما كان واحدا وجب ان يكون الاحلال عنهها ايضا واحدا وهو بطواف الزيارة، فالقارن اذا طاف طواف الزيارة حل من أحراميه معا . و يوضح ما روته عائشة كما في البخاري و مسلم • فطاف الذين الهوا بالعمرة بالبيت بالصفا و المروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا آخر بعد ان رجعوا من مني لحجهم ، و اما الذن كانوا جمعوا الحج و العمرة فأنما طافوا طوافا واحدا ، ــ اه . و هذا ظاهر في ان مقصود عائشة بيان الفرق بين القارنين و غيرهم في حق الحل لاغير ، يعنى أن المتمتمين حلوا من عمرتهم بطوافها ثم حلوا من إحرام الحج بطوافه ، و احتاجوا الى طوافين: طواف للحل من عمرتهم ، و طواف آخر للحل عن حجهم ؟ و اما الجامعون بينهما فلم يحلوا إلابطواف واحد و لم يحتاجوا للحل الى طوافين . ==

الآن فلن افتي إلا بطوافين .

قَالَ محمد: و بقول على بن ابي طالب رضى الله عنه نأخذ، يضاف الحج

= و عند مسلم قوله عليه الصلاة و السلام « من كان معه هدى فليمل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حق يحل منها » جيماصر يح في ذلك ، و في البخارى اصرح من ذلك من باب ركوب البدن « ثم لم يحلل من شى ، حرم منه حتى قضى حجه » و فيه « فطاف لهما طوافا واحدا فلم يحل حتى حل منهها جميما » فهذا بنادى بأعلى نداء على ان مقصود عائشة الاصلى بيان الحل من الاحرام دون وحدة الطواف و تعدده في ابتداء الحالة حين دخل القارن مكة ، فانها ساكتة عن بيان ذلك كما فهمه غيرنا ! و الكلام في طواف دخل القدوم و طواف العمرة القارن بعد باق ، و الحديث على ما ذكرنا لم يتعرض لهما ، و الاول عندنا شنة و الثاني واجب ، ان ترك الأول لا دم له عليه عندنا ؛ و يدخل ايضا عندنا في طواف و سعى المعمرة ، و سبآني مزيد في ذلك ،

و بألجلة طاف صلى الله عليه و سلم ثلاث اطوفة فى حجمة الوداع غير النقل، فلا يصح قول عائشة « ما طافوا إلا طوافا واحداً ، إلا ان يؤل فيه ـ و لكل نظر وجهة هو مولها ، فاستبقوا الحيرات .

(١) كذا في الأصل؛ و في الهندية « نفتى » بصيغة جمع المتكلم .. ف .

(٢) انظر قول الامام محمد و هو يقول و بقول على بن ابي طالب نأخذ يعناف الحج الى العمرة و لا يضاف العمرة الى الحج و شغب ابن حزم فى الحجلى بأرب ابا حنيفة لم يجعل ما رواه ابن اذيئة عن على من انه لا يجوز لمن بدأ بالاهلال بالحج ان يصنيف البه عمرة حجة ، فما هذا التلاعب؟ الى آخرما تفوه بهفوات قبيحة ، ألا يستحيى هو من الافتراء و البهتان على الائمة فى الدين؟ و لو انه استحيى من الناس من قبل ان يلغ الى الحياء من الملائكة ، ثم من ألذى البه معاده عو وجل لردعه عن عد

= هذه المجاهرة القبيحة، المكذوبة على الائمة ـ اعاذنا الله منها 1 و هل عندك نص من قرآن او سنة صحيحة على أنه لو ان رجلا أضاف العمرة الى الحبج قبل ان يعمل للحج لم يلزمه ذلك و يكون باطلا و غير جائز عنه ؟ ان كان فهات به ان كنت بمن اتتى الله تعالى و إلا فاسكت و كف اللسان عن السباب، و هل يقدر مثل أن حزم على أن يثبت من على رضي الله عنه أن من أضافها ألى الحبح فما حكمه ؟ أهو باطل او أنه مسىء في ذلك ؟ ان كان الاول فما الدليل عليه ؟ و القياس و ترتب المقدمات بديهة البطلان المموهة لايمبأ بها و ان كان الثاني فبها و نعمت ؛ و هو القول و هو بمرأى منا و مسمع ! و ان حزم لايستحي من الكذب البحت في اقواله جهارا ولا بمن حضره من النــاس و الملائكة و من الله تعالى بحيث يقول قبيل هذا • و أما الرواية عن على فأبو نصر بن عمرو و عبد الرحمن بن اذينة وزياد ابن مالك و رجل من بني عذرة و رجل من بني سليم لايدري احد من خلق الله من هم، ــ انتهى ! ألا ترى ! ان النخعي و مالك بن الحارث و عبد الرحمن روى كل منهم عن ابي نصر بن عمرهِ و ذكره ابن خلفون في الثقات ـ كما في التعجيل و اللسان والمزان؛ ومن شيوخه على و ابن عمر رضى الله عنهم، و قد سبقت الروايات عنه عن على و هو في طبقات ابن سعد ص ١٦٦ - كما قال شيخ الحديث: نقله عنه بعض افاضل عصرنا . و عبد الرحمن بن اذينة هو ابن سلمة العبدى الكوفى قاضي البصرة، و ذكره البخاري في باب قول الله عز و جل « من بعد وصبة يوصي بها أو دن ، من الصحيح، و روى عن اييه و أبي هريرة و على بن أبي طالب رضي الله عنهم ، و عنه أبو إسحاق السبيعي و قتادة و يحبي الحضرمي و سلمهن التبمي و الشعبي و جماعة . قال ابو داود: ثقة . و ذكره ابن حبـان في الثقاف _ كما في ج ٦ ص ١٣٥ .ن التهذيب؛ بل ذكره بعضهم في الصحابة و ليس بصواب . انظر تجاهل ابن حزم و تجاهره يقول « لا يدري احد من خلق الله تعالى من هو، فن عديم الحياء هو ــــ

الى العمرة و لايضاف العمرة الى الحج ، فان اضاف العمرة الى الحج قبل

= أو اتمه الهدى؟ لاحول و لا قوة (لا بالله النلي العظيم. و زياد بن مالك في ج ١ ص ٣٥٨ من الميزان و ج ٢ ص ٤٩٦ من اللسان ، قال الحافظ فيها: ذكره ابو حاتم و لم يحرحه؛ و ذكره ابن حبان في الثقات ــ اتنهي. و البخاري ذكره في التاريخ و لم يقل فيه شيئا الا: لايعرف له سماع من عبد الله و لاسماع الحكم منه. فأين قول ابن حرم « لايدرى احــد من خالق الله من هو » و لم يقل احد بأنه مجهول أو لا يدرى من هو ا و مثل هـذا الافراط في الرواة من ابن حزم كثير في كتابه و المحلى، بفرط في تضعيف الرواة ثم يطيل اللسان على الائمة و يقول .. يقول في حقهم و شأنهم . و رجل من بني عذرة و رجل من بني سليم ، هو حريث ابن سليم العذرى ذكره ابن قانع في معجم الصحابة و ذكره ابن حبان في ثقات التابعين و أخرج حديثه في صحيحه ؛ و روى عن ابي هريرة حديث الخط امام المصلي كا في ج ٢ ص ٢٣٦ من التهذيب . و ان حزم يقول . لا يدري من هو من خلق الله تعالى » و هو رجل من جيش اسامة قدمه يكشف له طريقه ــ قاله الواقدي كما في ج ١ ص١٣٦ من تجريد اسماء الصحابة للذهبي .

(١) قال في نج ٤ ص ١٨٠ من مبسوط السرخسي: و العمرة لاتضاف الى الحج و الحج يضاف الى العمرة قبل ان يعمل منها شيئا و بعد ان يعمل ــ مكذا نقل عن ابن عبـاس رضي الله عنه ؛ و هذا لأن الله تمالي جعل العدرة بداية و الحج نهاية بقوله تعمالي ه فن تمنع بالعمرة الى الحج ، فن اضاف الحجة الى العمرة كان فعله موافقًا لما في القرآن ، و من اضاف العمرة الى الحج كان فعله عنالفا لما في القرآن (من بداية ذكرها) فكان مسيئًا من هذا الوجه (بأنه ترك بداية القرآن) و لكن مع هذا هو قارن فان القارن هو جامع بين العمرة و الحيج و هو جامع بينهها على كل حال إلا أنه أذا أضاف الحبج الى العمرة بأن أهل بالعمرة أو لا ثم =: ان يعمل للحج لزمه' ذلك و قد اساء .

= بالحج فهو جامع مصيب للسنة فيكون عسنا ، و من اهل بالحج ثم بالعمرة فهو جامع مخالف للسنة فكان مسيثا لهذا (فان الترتيب لم يثبت فرضيته و لم يقم برهان بعد على أن من فعل فعلا يكون مخالفًا لما في القرآن او السنة من الاستحباب يكون فعله هذا باطلا غير جائز ، و من ادعى فعليه البيان ! وقد شفب هنا ابن حزم و لم بتأمل فى النصوص لانه ظاهرى الانظار) و يلزمه فى الوجهين جميعًا ما اوجبُ الله تعالى على المتمتع المترفق بادأء النسكين في سفر واحد كما قال الله تعالى « فن تمتع بالعمرة الى الحبج فما استيسر من الهدى» و هو شاة فى قول على و ابن عباس و ابن مسعود رضي الله عنهم ، و في قول ان عمر و عــائشة رضي الله عنهم بدنة ، و اخذنا بالاول لحديث جابر رضي أنته عنيه قال « تمتعنا بالعمرة الى الحبج مع رسول الله صلى الله عليه و سلم فاشتركنا فى البدنة عن سبعة ، فان لم يجد الهدى فعليه صوم ثلاثة ايام في الحج و الأفضل ان يصوم قبل يوم التروية بيوم ، ويوم التربرية و يوم عرفة لأن صوم اليوم بدل عن لهدى فالأولى ان يؤخره الى آخر الوقت الذي يفوته بمضيه رجاء ان يجد الهدى ــ انتهى . و راجع المبسوط من ج ۽ ص ١٨٠ الى ص ١٨٧ من مسائل هذا الباب ، و ج ٢ ص ٢٢٧ من آخر باب الجنايات من ردالمخار و فيه تفصيل كاف شاف واف ، و ج ٢ص١٦٧ من البدائع .

(١) و صار قارنا لأن الجمع بينهها مشروع في حق الآفاق لكنه اخطأ السنة فيصير مسيئًا مداية و عليه دم شكر لقلة أساءته و لعدم ندب رفض عمرته • قال في الفتح: و ان ادخل احرام العمرة على احرام الحج فان كان قبل ان يطوف شيئا مر. طواف القدوم فهو قارن مسيء وعليه دم شكر ، و أن كان بعد ما شرع فيه و لوقليلا فهو أكثر اساءة وعليه دم - اه ·فهذا نص صريح في وجوب الدم == اخبرنا محمدا قال اخبرنا سفيات بن عيينة عن صدقة بن يسار عن ابن عمر رضى الله عنها قال : عمرة فى الحيج احب الى من عمرة فى الحيج احب الى من عمرة فى الحيج المستحد المستحد

(۱) بهذا ألاسناد اخرجه الطحاوى فى ج ١ص ٣٧٠ من شرح الآثار قال : حدثنا بونس قال ثنا سفيان قال ثنا صدقة بن يسار سمع ابن عمر يقول « عرة فى العشر الأول من ذى الحجة احب الى من أن اعتمر فى العشر البواقى ، خدثت به نافعا قال: نعم ١عمرة فيهاهدى او صيام احب اليه من عرة ليس فيها هدى ولا صيام انتهى ، و اخرجه من طريق اخرى عن صدقة ايضا قال: حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال ثنا شمة قال ثنا صدقة بن يسار و ابو يمفور سما ابن عمر رضى الله عنه يقول: لأن اعتمر فى العشر الأول من ذى الحجة احب الى من ان اعتمر فى العشر الأول من ذى الحجة احب الى من ان اعتمر فى العشر البواقى – إنهى ، و روى الامام فى « باب الرجل يعتمر فى اشهر الحج ثم يرجع الى اهله من غير ان يحج » من المؤطأ نحوه عن ابن عر: فى اشهر الحج ثم يرجع الى اهله من غير ان يحج » من المؤطأ نحوه عن ابن عر: اخبرنا مالك حدثنا صدقة بن يسار المذكى عن عبد إقد بن عرائه قال: لأن اعتمر فى ذى الحجة بعد الحج ، قال عمد: كل الحج و اهدى احب الى من ان اعتمر فى ذى الحجة بعد الحج ، قال عمد: كل هذا حسن واسع ، ان شاء فعل و ابن شاء قرن و اهدى نهو ، افضل مر فلك – انهى ،

(٢) لأن فيه اتباعا لسنة رسول. الله صلى الله عليه وسلم فى حجمة الوداع و ابطالا لقول المشركين و مخالفة تامة لهم حيث كانوا يمنعون عنه ، و فى الصحيحين عن ان عباس قال : كانوا ـ اى الهل الجاهلية ـ يرون العمرة فى اشهر الحيج من افجر الفجود فى الارض ؛ و هذا من مبتدعاتهم الباطلة التى لا اصل لها ـ كما فى شرح الزرقاني ،

العشرين البواقى .

(١) كذا في نسخ كتاب الحجة الموجودة عنـدى « في العشرين البواقي ، , و عند الطحاوي كما عرفت « في العشر البواقي » • قال الطحاوي: حدثنا محمد بن خريمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهان قال: حجبنا و فينا رجل أعجمي فلبي بالعمرة و الحج فِعبنا ذلك عليه فسألنا ابن عمر رضي الله عنهما فقلنا : ان رجلا منا لبي بالعمرة و الحج فما كفارته ؟ قال : رجع بأجرين و ترجعون بأجر واحد • حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب ان مالكا حدثـه عن صدقة بن يسار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : و الله 1 لأن اعتمر قبل الحبح و اهدى احب الى من ان اعتمر بعد البحج في ذي الحجة ـ انتهى . وقد رواه محمد عن مالك في الموطأ كما سبق. ثم قال الطحاوى: فهذا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أيضا قد فضل العمرة التي في اشهر الحج على العمرة في غير اشهر الحج فدل ذلك على صحة ما روى ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم لأن ابن عمر رضي الله عنهما لو كان سمع ذلك من عمر رضي الله عنه كما في حديث عقبل عن الزهري اذاً لما قال بخيلاف ذلك لإنه قد سمع اباه، قاله بحضرة اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم لاينكر عليه منكر ولايدفعه عنه دافع و هو ايضا فلا يدفعه عنه و لا يقول له : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان فعل هذا 1 و لكن المحكى في ذلك عن عمر رضى الله عنه هو ارادة عمر رضي الله عنه ان يزار البيت، وباقى كلام بعد ذلك فكلام سالم خلطه الزهرى بروايته فلم يتميز ــ انتهى. قال الامام محمد في الموطأ من باب القران: اخبرنا مالك أخبرنا نافع ان عبد الله بن عمر خرج فى الفتة معتمرًا وقال «ان صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم » قال : فخرج فأهل بالعمرة و سار حتى اذا ظهر على ظهر البيداء الثفت الى اصحابه و قال « ما امرهما إلا واحد، اشهدكم اني قد اوجبت الحج مع العمرة » فخرج حتى اذا جاء البيت طاف به و طاف بين الصفا و المروة سبعا سبعالم يزد = = عليه و رآى ذلك بجزيا عنه واهدى • اخبرنا مالك حدثنا صدقة بن يسار المكي قال سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما و دخلنا عليه قبل يُوم السَّروية بيومين أو ثلاثة و دخل عليه الناس يسأ لونه فدخل عليه رُجل من اهلَّ النمن فقال : يا أبا عبد الرحمن انی ضفرت رأسی و احرمت بعمرة مفردة فماذا تری ؟ قال ابن عمر رضی الله عنهما : كُو كنت معك حين احرمت لأمرتك ان تهل بها جميعاً ، فاذا قدمت طفت بالبيت و بالصفا و المروة وكنت على احرمك لا تحل مر. ﴿ شَيَّءُ حَتَّى تَحَلُّ مَنْهُما جَمِّعا ا يوم النحر، و تنحر هديك . و قال له ان عمر : خذما تطاير من شعرك و أهد . فقالت له امرأة في البيت: و ما هديه يا ابا عبد الرحمن؟ قال: هديه ثلاثًا كل ذلك يقول هديه • قال: ثم سكت ابن عمر رضي الله عنها حتى اذا اردنا الحروج قال: الها و الله ؛ لو لم اجد إلا شاة لكان ارى ان اذبحها احب الى من ان اصوم . قال محمد: و بهذا نأخذ، القران الضلكم قال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، فاذا . كانت العمرة و قد حضر الحج نطاف لما و سعى فليقصر ثم ليحرم بالحج، فاذا كان يوم النحر حلق، و شاة تجزيه كما قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ... و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقهائنا . اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب ان محمد من عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب حدثنا انه سمع سعد بن ابي و قاص و الصحاك ابن قيس عام حج معاوية بن ابي سفيان و هما يذكران التمتع بالعمرة الى الحج فقال الصحاك بن قيس: لا يصنع ذلك إلا من جهل امر الله تعالى . فقال سعد ابن ابي وقاص رضي الله عنه : بئس ما قلت ا قد صنعها رسول الله صلي الله عليه وسلم و صنعناها معه . قال مجمد: القران عندنا افضل من الافراد بالحج و إفراد العمرة" فاذا قرن طاف بالبيت لعمرته و سعى بين الصفا و المروة و طاف بالبيت لحجتمه و سعى بينِ الصفا و المروة طوافان و سعيان احب الينا من طواف واحد و سعى واحد، ثبت ذلك بما جاء عن على بن ابي طالب أنه أمر القارن بطوافين = اخرنا 47

اخبرنا محمد قال اخبرنا سفيان الثوري عرب ٢ بكير من عطاء ٢ عن حريث بن سليم أنه سمع على بن ابي طالب رضي الله عنه يلبي بالعمرة و الحبح جميعا * .

== و سعيين ؛ و به نأخذ و هو قول ابي حنيفة رحمه الله و العامة من فقهائنا ــ انتهی • و سیجی مزید لهذا آن شاء الله تعالی •

(١) اخرجه الطحاوي في ج ١ ص ٣٧٦ من شرح معانى الآثار بهذا الاسناد فقال : حدثنا على بن شيبة قال ثنا خلاد بن يحيي قال ثنا سفيان الثوري عن بكير بن عطاء قال حدثى حريث بن سليم العذري عن على رضي الله عنه انه لبي بهها جميعا ، فنهاه عُمَانَ رضي الله عنه فقال عَلَى رضي الله عنه : اما انك قد رأيت! ــ انتهى • وقد اخرجه من طرق عن على رضي الله عنه ابن حزم في الحلي ج ٧ ص ١٧٧ ثم تكلم فيه في ج ٧ ص ١٧٨ منها ، و العجب من المعلق كيف سكت هنا و كان حقا علمه غير السكوت .

(٢-٢) في نسخ كتاب الحجة • بكير عن عطاء ، و هو غلط ، و ما كتبته فهو في آثار الطحاوي و المحلى و هو في ج ١ ص ٤٩٤ من النهذيب. هو الليثي الكوني ، ثقة شيخ صالح لا بأس به ، من رجال الاربعة .

(٣) هو العذري كما علمت من الطحاوي، و هو في ج ١ ص ١٩٤ و ج ٢ ص ١٣٥ من التهذيب و ص ١٣٦ من تجريد الآسماء للذهبي، و هو رجل من بني عذرة و رجل من بني سليم، و هو الذي لم يعرف ابن حزم في المحلي و انكر وجوده في العالم و قال ما قال من غير تحقيق لكون الأثر مخالفا لهواه، و هذا دأبه في جميع الكتاب. (٤) في الآثار الطحاوى: أنه لبي بهما جميعا فنهاء عثمان فقال على • اما انك قد رأيت!، ای رسول الله صلی الله علیه و ســـلم انه فعـله . و لعل نهی عثمان رضی الله عنه عن القرآن لم يكن على التحريم بل على مصلحة رآما كالفاروق بأنه لايصير البيت ==

- مهجورا بسبب السفر في السنة مرة واحدة ، و لذا لم ينه عثمان رضي الله عنه عليا و لا اصحابه عن القران ، بل بين وجه المنع . و قد نقل أبن القيم حديثا في اعلام الموفقين يدل عليه : قال محمد بن اسحاق ثني يحيي بن عباد عن عبد الله بن الربير قال : انا و الله 1 مع عثمان بن عفان بالجمعة أذ قال عثمان رضي الله عنه .. و ذكر له النمتع بالصرة الى الحج: أتموا الحبج و اخلصوه فى أشهر الحبج، فلو اخرتم هذه العمرة حتى تُروروا هذا البيت زورتين كان افضل فان الله قد اوسع في الحير • فقال له على رضى الله عنه: عمدت الى سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم و رخصة رخص الله بها فی کنابه تضیق علیهم فیها و تنهی عنها ۱ و کانت لذی الحاجة و النائی الدار ـ اه ۰ ثم أهل على بعمرة وُ حج معا فأقبل عثمان بن عفان على الناس فقال ه أ نهيت عنها ؟ انی لم انه عنها ، انما کان رأیا اشرت به . فن شاء اخذه و من شاء ترکه ، انتهی . و من هذا تبين أن نهى عثبان رضى الله عنه لم يكن على التحريم بل كان على ما كان من أمر عمر رضي الله عنه كما سبق بل تبعه فيه . وقد صرح الحافظ المسقلاني في ج ٣ ص ٣٤٤ من الفتح بأن عمر هو اول من نهى عنها وكان من بعده كان تابعا لدفى ذلك ، فني مسلم ايضا : إن بن الزبير كان ينهى عنها . و ابن عباس يأمر بها فسألوا جابرا فأشار الى ان اول من نهى عنها عمر .. اه من باب التمتع على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم . و قال في باب النمتع و القرآن و ألافراد ص ٣٣٧ : و جواز الاستنباط من النص لأن عثمان لم يخف عليه أن التمتع و القرآن جائز ن و أنما نهى عنهها ليعمل بالافعنل كما وقع لعمر ، لكن خشى على ان يحمل غير. النهى على التحريم فأشاع جواز ذلك ، وكل منهـا مجنهد مأجور ـ انتهى. فمنى قوله في جواب على .رضى الله عنه كما هو عند مسلم : قال : اجل ! و لكنا كنــا خاتفين ... اى من ان يهجر البيت • و قال القرطبي : اي من ان يكون اجر من افرد اعظم من اجر من تمتع .

أخبرنا محمد' قال اخبرنا ابو. حنيفة عن حماد ' عرب طاوس قال: لو حججت الف حجة لم ادع القرانَ ؛ حتى لقد كنا ندعوه 1 الحج الأكبر و الحج الاصغر، "و نرى ان حج من لم يقرن لم يكمل".

- (١) أخرجه الامام محمد في كتاب الآثار أيضاً بهذا الاسناد و المتن . و اخرجه الامام أبو يوسف أيضا في آثاره من رقم ٤٧٩ ص ٩٩ قال: حدثنا يوسف عن أيه عن أبي حليفة عن حماد عن طاوس أنه قال: لو حججت الف حجة لم اكن لادع القرآن؛ حتى أن كنا لندعوه: الحج الأكبر و العج الاصغر. و نرى ان حج من لم يقرن ليس بكامل - انهى • قال الامام محمد في الآثار بعد روايته: قال محمد: و به نأخذ ، القران عندنا أفضل من غيره . وكلُّ جميل حسن ، و هو قول الى حنيفة رحمه الله ــ انتهى .
 - (٢) و هو أبن ابي سليمان الفقيه المشهور الكوفي .
- (٣) لكونه جامعا بين النسكين: الحيج و العمرة، و اتباعا للقرآن الكريم و فعله صلى الله عليه و سلم ، و مخالفة للشركين حيث ظنوا ان العمرة في اشهر الحج من ألجر الفجور ... و الله اعلم •
- (٤) وقع في الهندية «تدعوه» بالتاء الفوقانية و هو خطأً ، و في آثار ابي يوسف «حتى ان كنا لندعوه، كما عرفت.
- (٥٠٥) و في الهندية « و ترى ان من حج من لم يقرن » وهو خطأ مو في آثار ابي يوسف « ليس بكامل » مكان « لم يكمل » و هو من الكمال · و قد بسط ابن القيم في زاد المعاد و أطال و أشبع و أثبت يضعة و عشرين حديثا انه صلى الله عليه و سـلم كان قارناً، و اجاب عمن قال بخلافه، و فصل الكلام في هذا البحث في فصول عديدة_ راجع من ج ١ ص ٢٤٩ الى ص ٢٧٥ من زاد المعاد من طبع مطبعة محمد على صبيح ميدان الازهر بمصر، و هو مملوء بالأغلاط و التصحيفات لم يه أن اصحاب 😑

😑 المطبعة بتصحيحه حق الاعتناه، و فيه سقطات اچنا مخلة بالمقصود. و إن كان لنا خلاف معه في بعض الفصول لكنه قد أشبع الكلام على أحسر. النظام في حجه صلى الله عليه و سلم هذا . و قد اطال فيه الكلام الامام الطحاوى ايضا في البابين من شرح معانى الآثار ــ فعليك به ثمم بالجوهر النتي و فتح القدير للمحقق ابن الهمام و نصب الراية و عمدة القارى و فتح البارى من الابواب المختلفة من الصحبح حتى اسفر الصبح من الليل و تميز الذهب من اللجين •

اعلم أنى قد اشرت من قبل أنه صلى الله عليه و سلم قد طاف ثلاث أطوقة في الحبج سوى الأطوقة التي كانت ليالي مني و طوآف الزيارة الذي هو ركن الحبج، و طواف الصدر الذي هو طواف الوداع لاخلاف فيهما بين طوائف العلم والدين، و اختلفوا في انه صلى الله عليه و سلم حين قدم مكة محرما بالقران طاف طوافا واحدا و سعی سعیا واحدا او طاف طوافین و سعی سعیین؟ قلنا بالثانی و هو مروی عن عمر بن الخطاب و علی ابن ابی طالب و ابن مسعود و عمران بن حصین و الحسن بن على و الحسين بن على رضى الله عنهم ، في أسانيد بعضهم كلام يننفر عنه باعتضاد البعض بالبعض. و احاديث طواف واحد مع كثرتها في بادى الانظار و صحتها ليست نصا محكما لا يحتمل التأويل العلمي الذي يعتبر به عند ذري العلم ، فما منى طاف طوافا واحدا لهما؟ يعنى للحل منهيا، و هو طواف الزيارة والسعى بين الصفا و المروة ان لم يكن سعى من قبل فى القدوم و إلا الطواف بالبت يكفيه ؛ فغ النخاري في باب قول الله عز و جل • ذلك لمن لم يكن الهله حاضري المسجد الحرام، عن ابن عباس قال: ثم امرنا عشية التربية ان نهل بالحبيم، فاذا فرغسا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت و بالصفا و المروة فقد تم حجنا .. اه . و فيه و د على ما في ج ١ ص٣٢١ من زاد المعاد أن السعى لم يكن بعد الافاضة ؛ و هذا الحديث دلبل صريح في تعدد السمى للنمتعين . و هو قول الجهور . و ما عند ابي داود= فليا

= • فلما كان يوم النحر قدموا فطافوا بالبيت و لم يطوفوا بين الصفا و المروة ، و هو عند الطحاوي ايضا ؛ و عند مسلم ايضا مختصراً ، و فيه : لم طف النبي صلى الله عليه و سلم و لا اصحابه إلا طوافا واحدًا بين الصفا و المروة ــ اه . و الامام النووي حله على القارنين و ليس بصحيح، فان في الحديث تصريحاً بكونهم متمتعين فلما كان يوم التروية اهلوا بالحج ؛ فالجواب : إما الترجيح لحديث البخاري او يكون مراد الراوى في حسديث ابي داود نني السعى جماعة ، اي لم يسعوا بينهما مجتمعين بل بالارسال و النفرق في اوقات مختلفةً فأدى كل واحد منهم مناسكه على ما تيسر له • ا و يكون المراد به طواف الصدر بعد طواف الزيارة و لاسعى في طواف الصدر ؟ و عند ابن القيم طواف الصدر و طواف الافاضة و الزيارة واجد ـ راجع زاد المعاد، و هو وهم و خطأ . او يقال: انهم طافوا متنفلين بعد احرام الحج و سعوا بعده ٠ واذن لا يجب عليهم السعى ثانيا بعد طواف الافاضة ـ يبدك الحيار في الاختيار منهما . و الحسديث « و أما الذين جمعوا بين الحج و العمرة فأنما طانوا طوافا واحداً ، مخالف الأئمة كالهم فانه لا نزاع في انه صلى الله عليه و سلم طاف ثلاثة اطوفة في العج حين القدوم و يوم النحر و يوم الوداع و الصدر ، مكيف يصح « طافوا طوافا واحداً ،؟ ر لذا قُلنا « طافوا طوافا واحداً للحل منهما » و قلنا : ان طوافه الأول كان للعمرة لا للقديم و تركه لا يوجب جناية عندنا و هو سنة ليس نواجب 'عندنا ، فتركه صلى الله عليه و سلم و طاف للعمرة لئلا بزيد عدد طوافه على اطوفة سائر الناس الحاجين معه المفردين و المتمتعين و القارنين كما يعلم من بحموع الاحاديث في الحج، و ليس لهم إلا ثلاثة أطوفة، فلو زاد صلى الله عليه و سلم رابعاً لاختل عليهم مناسكهم و اختلج في قلوبهم أشياء مثل ما صدر منهم حين امر بفسخ أحرام الحج الى العمرة حتى ظهر الغضب فى وجهه صلى ألله عليه و سلم و قال ِ مَا قَالَ ، فَاسْتَحَبُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَبَقَّى شَاكُلتُهُ عَلَى شَاكُلَةُ سَائرُ الناسِ ﴿ عَ = و لذا لطف للنفل الابالليل _ كما سبق ؛ و راجمع لذلك شرح معانى الآثار للطحاوى فانه قال: انه صلى الله عليه و سلم لم يطف للقدوم عامئذ ، او يقال: ﴿ انهم طافوا طوافة راحدا ، معناه ان طوافهم هـذا حل محل طوافين ، اعنى ان المحل كأن للطوافين للحج و للمرة لكنهم طافوا في المحل الذي اقتضى طوافين طواف واحدا فقط لأن الطواف بهذه الصفة بأن يقع الواحد عن الحج و العمرة معا لا يكون إلا واحداً ، و يجوز التداخل بين علواف القدوم و طواف العمرة عندناً . « فأنما طباغوا طوافا واحدا » أى تداخل طوَّاف قدومهم فى طواف عمرتهم ، فصار معناه أنه صلى الله عليه و سلم و اصحابه رضى الله عنهم طافوا للقدوم و العمرة طوافا واحدا دون طواف الزيارة ـ كما في قول ابن عمر في حديث آخر من باب طواف القارَّن من الصحيح: و رأى إن قد قضى طواف الحجِّج والعمرة بطوافه الإولـــ اه. فانه صريح في أنـه جعل طواف القدوم طوافه للحج و العمرة، و التدأخل عندنا يجوز اذا كان الفعلان من جنس واحد، كما ثبت في محله، و هـذا كله لمدم علم نيته صلى الله عليه و سلم، و لايمكن الاطلاع عليها ألا من جهته، و إذا ثبث من جهة الشارع بكون حجة و الا لا ، فلو سلم انه ترك طواف القدوم و السعى و طاف بالبيت طوافا واحدا نقول: ان الطواف الواحد حل عمل الطوافين، او يكون شأنه و شأن الناس في المناسك سواء، او تداخل في طواف العمرة، او كان للنحلل منهما طواف واحد لا غير .. و قد سبق. فحديث ابن عمر و عائشة محتمل لهذه المعانى فالن الرواة اختلفوا في تعيين مصداق لفظ ابن عمر فجعله بعضهم طوآف القدوم .. كما سبق، و جمل بمضهم طواف الزيارة ، و لاحجة لهم فيه ما لم يترجح احدهما من الخارج، و نحن نقول إن النبي صلى الله عليه و سلم و إن طاف لهما طوافين الاأنهما لم يكونا متميزين أيهما للجبع وأيهما للعمرة؟ لعدم تحلل الحل بينهمنا • فهنر عنه الراوى هكذا • كأنه طاف لهما طوافا واحدا ، == اخترنا ٤٤

اخبرنا ، محمد! قال اخبرنا الهيثم عن عبد الرحن بن اذينة " [عن ايه] 4

= اى لكل واحد منها طوافا طوافا ، و لكنه جعل الواحد عن الاثنين في العبارة لعدم تميزهما عنده في الحس، يعني ان طوافه الواحد كان عن الحبج والعمرة لعدم التميز لالعدم التعدد، فإن شئت اعتبرته عن الحج اعتبرت، و إن شئت أن تجعله عن العمرة فاجعله ، فالحاصل انه طاف لهما ضربة واحدة طوافا ، فان الذين أهلوا بالعمرة ثم بالحج و احلوا فى الوسط كان طوافهم متميزا عن طوافهم للحج لتخلل الحل في البين فصح ان نقول « هذا للعمرة و هذا للحج ، و لايصح فيهم ان نقول «طافوا طوافا واحدا ، كيف وقد طافوا طوافين حسا بخلاف القارنين ا فانهم اهاوا بالحج و العمرة معا ، ثم دخلوا في الافعال و لم يحلوا حتى طافوا طواف الزيارة . فلم يتميز طوافهم للحج عن طوافهم للعمرة ، و اذا لم يتميز احدهما عن الآخر في الحس عبر عنه الراوي بالطواف الواحد، فهم فهموا أنه طاف لمما طوامًا واحدا حقيقة ، و نحن نهمنا انه طاف لـكل منهها طوافا ، إلا انه عبر الراوي عنه كذلك لعدم التميز حسا ، و الواحد في مقابلة الثاني .. يعني • طاف للحج طوافا واحداً ولم يطف ثانياً ، وكذلك للعمرة «طاف لما واحداً ولم يطف لها ثانياً ، و الله اعلم ــ و هذا من رشحات علوم المام العصر الشيخ محمد انور ــ نور الله مرقده . (١) ذكره ابن حزم في المحلي من طريق عبد الرحمن بن اذينة عن ابيـه قال : قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ــ الحديث الطويل .

(٢) كذا في الاصل • الهيثم » بتقديم التحتانية على الثاء المثلثة ، و • هشيم ، بالشين هو ان بشير بن القاسم بن دينار السلبي ابو معاوية الواسطي من شيوخ الإمام محمد كما عرفت من قبل ، و هو من رجال الستة ، ترجمته في ثلاثة اوراق من التهذيب، ثقة ، ثبت، کثیر الحدیث ، احفظ من الثوری و ابی عوانة و غیرهما ـ و راجع کتب الحديث • مل روز, هشيم عن عبد الرحمن المذكور و سمع منه ام لا ؟ وقد ==

= روى هشيم عن كان في طبقة عبد الرحمن بن اذينة كما يظهـر من ترجمته في التهذيب . و الحيثم كثيرون و لا ادرى من هو منهم ـ لعل الله يحدث بعد ذلك امرا . قلت : « و الهيثم ، عندى أليق بقلبي من « هشيم » و لعله ابو الهيثم الواسطى ... و راجع كتب الرجال مع نسخة صحيحة من كتاب الحبعة .

(٣) هو ابن سلة العبدى الكوفى قاضى البصرة، روى عن ابيه و ابي هريرة، و عنه ابو اسحاق السبيعي و تتادة و يحبي بن إبي اسحاق الحضري و سليمان التيمي و الشعبي و جماعة . قال ابو داود : ثقة . و ذكره ابن حبان في الثقات . ذكره البخارى في موضع من صحيحه ــ كما في ج ٦ ص ١٣٥ من التهذيب . و هو الذي قال ابن حوم في حقه « لايدري أخد من خلق الله تعالى من هو ، ـ كما في ج ٧ ص١٧٦ من المحلي ؟ و من عجائب الدنيا انه مع قوله هذا فيه يستدل بحديثه على ما فى ذهنه من الزعم فی ج ٧ ص ٧٧ من المحل بقوله : فأما خبر ابن اذینة فاننا رویناه من طریق وکیع : قال ثنا شعبة عن الحكم هو أبن عنية عن يحيي بن الجزار عن ابن أذينة قال : اتيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه بمكة فقلت له : أنى ركبت الابل و الخيل حتى اتيتك فن ابن اعتمر ؟ قال: إنت على بن ابي طالب فاسأله، فأتيته فسألته فقال لي على: من حيث ابدأت - يعنى من ميقات أرضه - قال : فأتيت عمر فذكرت له ذلك فقال: مَا اجد لك إلا ما قال ابن ابي طالب؛ ثم قال: هكذا في الحديث نفسه _ يعني من ميقات ارضه ـ فعاد حجة لنا عليهم لو صح من اصله ـ انتهي . انظر هذا و وازن قوليه بميزان العلم و العقل اين هما ؟ وقد تقدم نبذ من ذلك ذيل قول على رضى الله عنه • من دويرة أهلك ، فراجعه و راجع أيضًا باب الاحرام قبل|شهر الحيج من أحكام القرآن لابي بكر الجصاص من ج ١ ص ٣٠٠ الى ص ٣٠٩ فان فه شفاء لما في قلوب المخالفين ، لاسيما ابن حزم من الشكوك والأوهام م

(٤) ما بين المربعين ليس بموجود في نسخ كتاب الحبحة ، و إنما : دته من الحملي في ==

قال : قلت لعمر بن الخطاب رصي الله عنه : من اين اعتمر؟ قال : ائت عليا ..

= ص ٧٠: هكذا روينا من طريق عبد الرحمن بن اذينة بن سلمة العبدى عن ابيه قال : قلت لعمر بن الخطاب: إنى ركبت السفن و الخيل و الابل فن اين أحرم ؟ فقال: ائت عليا فاسأله ، فسأل عليا فقال له : من حيث أبدأت ان تنشئها من بلادك فرجع الى عمر فأخبره فتال له عمر : هو كما قال لك على • و من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة ان رجلا سأل على بن ابي طالب عن قول الله تعالى « و أتموا الحج و العمرة لله » مغال : ان تحزم من دويرة الهلك • و به الى عبدالله أبن سلمة عن عائشة مثله ... انتهى · و وقع في جميع نسخ الكتاب · ادينة ، بالدال و هو خطأ ، الصحيح بالحمزة و الذال المعجمة بعدها ياء مصغرا و بعد إلياء نون ؟ و في بعض الكتب بنتيح الهمزة وكسر الذال • اذينة ، مكبرًا • قال في الاستيماب · · اذينة العبدى والدعبدالرحن بن اذينة اختلف فيه فقيل : اذينية بن مسلم العبدى من بني عبدالتيس من ربيعة ، و قبل اذينة بن الحارث بن يعمر بن عوف بن كتب ابن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة كنانة ، و الأول اصح ، روى عنه ابنه عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه و سلم في كفارة اليمين ، حديثه عند. ابي اسحاق عن عبدالرحمن بن اذينة عن ايسه ؛ يقولون انه لم يرو. هكذا عن ابي اسحاق غير ابي الأحوص سلام بن سليم ، - اتهي ج ١ ص ٥٣ رقم ١٣٧ . و في تجريب الذهبي وأذينة بن الحارث الكناني اللَّثِي أبو عبدالرحمن، و قبل : أذينة بن مسلم العبدى، قال ابو إسحاق السبيعي. عن عبد الرحمن بن اذينة عن أبيه ـ رفعه: من حلف على يمين . و قال ابو أحمد العسكرى : هو من عبد القيس . و قال البخارى: اذينة العبدى عن عمر، و روى عنه ابنه، و روى عن رسول الله صلى الله عليه و سلم مرسلا • وقال ابونعيم الفعنل بن دكين: هو تابعي كوفي (ب.دع) ، أتنهي ج١ص١١٠ و هو في ج ١ ص ٦١ من القسم الثاني من تاريخ البخاري طبيع دائرة المعارف بحيدر آباد=

رضي الله عنه ؛ فأتيت عليا رضي الله عنه فسألته فقال : من حيث بدأت ؛ فأتيت عمر فأخبرته فقال: احسن' •

(١) هذه مسألة تقديم الاحرام على الميقات المكانى، وهي مختلف فيها بين الأثمة و أهل الطم، و ابن حزم من المخالفين لمن قال بجواز التقديم، و تفسير الراوى من عند نفسه لا يعتبر عند ذوى التحقيق • و أثر على من طريق عمرو بن مرة رواه الامام ابو يوسف في آثاره رقم ٤٨٤ ص ١٠١ : حدثني يوسف عن أيسه عن ابي حنيفة عن عرو بن مرة به مثل لفظ ابن حرم عن شعبة ، قال ابن حرم و لا يحل لاحد أن يحرم بالحج و لا بالعمرة قبلها ، _ الى آخر ما أطــال بدعاوى اكاذيب، و ليس عنده و لا عند امامه داود الاأحاديث المواقيت التي هي مسلمة عند الائمة الاربعة و من حذا حذوهم معمول بها عندهم، و ليس فيها « أن من أحرم قبل هذه الاشهر لا بجوز أحرامه » أو « يبطل حجه و عمرته » • و قول بعض الصحابة على دأبه يخالف قول الآخرين منهم، وكذا أقوال بعض التابعين، معهذا لم يقل أحد منهم يطلان الاحرام او الحج او العمرة سواهما و من تبعها من الظاهرية، و ان كان نص من القرآن و الاحاديث فهاتوا به · قال الامام محمد في باب المواقيت من الموطأ ص ١٩٤ بعد رواية احاديث ابن عمر من طريق مالك في المواقب و احرامه من الفرع و احرامه من أيلياه : و بهذا نأخذ، هذه مواقيت و تمتهـا رسول الله صلى الله عليه و سلم ، فلا ينبغي لاحد أن يجاوزها أذا أراد حجا أوعمرة إلا عرما ؛ فأما احرام عبد الله بن عمر من الفرع و هو دون ذى الحليفة الى مكة فان أمامها وقت آخر و هو الجحفة وقد رخس لاهل المدينة ان يحرموا من الجحفة لآنها وقت من المواقيت ؛ بلغا عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال: • من احب منكم ان يستمتع بثيابه الى الجمعة فليفعل، اخبرنا بذلك ابو يوسف عن اسحاق = اخبريا

اخرنا محمدا قال اخرنا خالد بن عبد الله عرب إسماعيل بن

= ابن راشد عن محمد بن على عن النبي صلى الله عليه و سلم ... انتهى • و ابن عمر رضي الله عنهما رَاوي أحاديث المواقيت أحرم من بيت المقدس، فمدل على أنه فهم أن المراد منع بجاوزتها حلالا لامنع الاحرام قبلها ، و أما الكراهة فهي لعلة أخرى هي خوف أن يعرض للحرم أذا بعدت مسافنه ما يفسد أحرامه ؟ و من انكر من الصحابة رضي الله عنهم كعمر على عمران رضي الله عنهما احرامه من البصرة و عثمان على عبد الله من عامر رضي الله غنهما احرامه من خراسان قبل أشهر الحبح و قبل المواقبت . قال لبن عبد البر : و هذا من هؤلاء كراهة ان يضيق المرأ على نفسه ما وسع الله عليه و ان يتعرض لما لا يؤمن ان يحدث في احرامه، وكلهم الزمه الاحرام اذا فعل لأنه زاد و لم ينقص و ان كان الافضل الاحرام من الميقات اقتداء بفعله صلى الله عليـه و سلم .. كذا قال ابن عبد البر نقله الزرقاني في ج ٢ ص ١٦٠ من شرح الموطأ . و سبب الكرامة عندي مذكور في كلا الأثرين فلا حاجة ان يذكر من خارج كما قدمته من قبل، و بالجلة لليس عند ابن حزم دليل على منع التقديم إلا قياسه و اجهاده ؛ و قد أحرم السلف من الصحابة و التابعين و غيرهم قبل المواقيت بل قبل اشهر الحبج كعبدالله بن عــامر رضي الله عنه و أنه كان نذر منه ، فلو كان معصية لم يفعل قط . و قوله تعالى « يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس و الحج» و قوله تعالى « الحج اشهر معلومات ، كلاهما بدل على جواز التقديم ، و تقرير الآيتين في احكام القرآن للجصاص _ فراجعه .

(۱) لم اجده بالاسناد إلا ما ذكره ابن حزم فى المحلى و ابن التركبانى فى الجوهر النق من ذكره فيمن قال للقارن بالطوافين و السعيين من غير سند، و لا يقول ابن حزم إلا اذا ثبت عنده لفلان عن فلان هذا .

(٢) هو ابن عبد الرحمن بن يزيد الطحان ابو الهيثم ، و يقال : ابو محمد المزنى ، و لاهم ==

أبى خالد عن الشعيين قال : القدارن يطوف طوافين و يسعى سعيين . اخبرنا مالك بن انس أقال حـ ثنا نافع ان عند الله بن عمر رضى الله عنهما أ

= الواسطى، من وجال الستة، ثقة حافظ جالح في دينه صحيح الحديث. أبمانت سنة ١٧٥ أو سنة ١٨٧ -كا فدج ٣ صهر أله من التهذيب؛ وقد مر غير مرة وقد اكثر عنه في هذا البكتاب. الإمام محمد ،

(۱) هو الاحسى مولام، من رجال الستة، و هو أعلم الناس بالشعبي تر اثبتهم فه مد كونى تابعي ثقة حجة ثبت ، أدرك اننى عشير بفسل مرد الصحامة منهم من سمع منه و منهيم من تر آه روق به و كان لا وي الاعن ثقة يه مات الدك خسائة كا في الم ا ۲۹ من التهذب ، و هل تدري من الشخي ا رجل أدرك خسائة من الصحابة و سمع من ثمانية بو أربعين منهم بلا خلاف بو قد من ابن عمر رضى الله عنهما على الشعبي و هو يحدث بالمغازي فقال القد شهدت القوم فلهو إحفظ لها و الم يها ، كان الفقه زمانه و لا يكاد يرسل الا صحيحا ، و كان واحد بزمايه في فنون بها ، كان الفقه زمانه و لا يكاد يرسل الا صحيحا ، و كان واحد بزمايه في فنون العلم ، ولد سنة ۱۹ او سنة ۲۰ ، و مات سنة سراوع اله عال براو به ، او سنة ۱۰ ، و روى عنه الامام أبو حنيفة بكا في كتاب الآثار الامام عمد رجمه الله و هو يقول «القارن يطوف طوافين و سمى سعين » – تدبو ،

(۲) الخديث اخرجه الامام محمد في الموطأ إيضا بهذا الاسناد و المتن في باب القران بين الحج و العمرة و مالك في باب ما جاء فسمر الجمور يعدو من الموطأ و هو في ج ۲ ص ۲۰۱ من شرح الزرقاني و اخرجه البخاري في مواضع من صحيحه و مسلم و الاربعة و الطحاري و البيهق و غيرهم من المحدثين ؛ نهو متفق على صحته .

(٣) فى موطأ مالك : قال حين خرج الى مكة مشمرا فى الفتنة · قال الزرقانى : === • هر چ حرج فی الفتنة ستمزًا و قال بان صددت عن البیت صنعنا ۲ ای اراد ان مخرج _ اه .

(۴) قال الزرقاني في شرخ الموطأ بحين نول العجاج لقتال اب الزبير - كا في المشجيجين من وجد آخر ، و ذكر اصحاب الانجار انه لما مات معاوية بن بزيد بن مناوية و لم يستخلف بق الناس بلا خليقة شهرين و أياما فأجمع اهل الحل _ العقد من اهل مكة فيا يعثرنا عبد اقد بن الزبير و تهم له ملك الحجاز و العراق و خراسان و أعمال المشرق، و ببايغ اهل الشام و مصر مروال بن الحسكم ، فيلم يول الامر كذلك حتى مات مروان و مول ابنه عبد الملك فمنع الناس الحج خوفا من ان يبايعوا ابن الزبير و معليه امر عليه الحجاج فقاتل اهل مكة و حاصرهم يبايعوا ابن الزبير و معليه ، و ذلك سنة ثلاث و سبعين – اتهمي ، و مات حجاج تسنة اله بو أسط ، تو هو المنتى بناها و لم يعش بعد قتل سعيد بن جبير محجاج تسنة اله بو أسط ، تو هو المنتى بناها و لم يعش بعد قتل سعيد بن جبير إلا يسيرا ، و له ذكر عند البخارى و مسلم و ابى داود بل يقال عندهم رواية في العسيرا ، و له ذكر عند البخارى و مسلم و ابى داود بل يقال عندهم رواية في الحجاج – اه ، و هو كما هو ظاهر عنده ،

(٢) كذا فى الأصل ؛ و فى الهندية ، صددنا ، - بصيغة الجمع ـ تحريف ، و ما فى
 الأصل موافق لما فى المؤطأ ـ ف .

(٣) فوله وصنعنا ، المرّاد أنا و من معى ، يدل عليه قوله و التفت الى اصحابه ، و في باب من الشرى الهدى من الطريق عند البخارى و مسلم من طريق الليت عن نافع عنه أنه ازاد الحج عام بزل الحجاج بابن الزبير فقيل له: ان الناسكائن ينهم قتال و انا نخاف ان يصدوك ، فقال: لقد كان لـكم في رسول الله اسوة حسنة ، اذا اصنع كما صنع رسول الله ضلى الله عليه و سلم ـ اه ، و في الكتاب نقل جواب لبن عمر رضى الله غنها عن قول ولديه عبيد الله و سالم و هما صاحب القيل =

كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ، قال: فخرج فأهل بعمرة " و سار حتى اذا ظهر على ظهر البيداء التفت الى اصحابه و قال: ما امرهماً

(١) و كان في الأصول « ما » مكان « كما » و اخترنا لفظ « كما » لأنه مكذا في موطأ الامامين: محمد و مالك، و كذا هو عند الشيخين ــ ف .

(٢) أي عام الحديبية من تحلل العمرة جيث منعوه من دخول مكة كما هو المعروف • (٣) كذا فى الاصل وكذا فى البخارى و مسلم و الطحاوى و موطأ مالك و غيرما بالتنكير؛ و في موطأ مجمد « بالعمرة، بالنعريف ، و قوله « و سار ، زدته من موطأ ا محمد . و في موطأ مالك د نفذ ، بالذال المعجمة اي مضى و لم يعمد عنها . زاد في رواية جوبرية د من ذي الحليفة، و في رواية ايوب عن نافع ، فأهل بالعمرة من الدارء أي المنزل الذي نزله بذي الحليفة، أو المراد داره بالمدينة فيكون أهل بالعمرة من داخل بيته ثم اظهرها بعد ان استقر بذي الحليفة ـ كذا في شرح الزرقاني • وعلى الاخير يكون إحرام العمرة قبل الميقات المكاني فيكون فيه ردا على من خالف ذلك كابن حزم و ابن القيم و من تبعهما ــ تدبر •

(٤) في موطأ مالك « ثم ان عبد الله نظر في امر، فقال: ما امرهما إلا واحد، ثم التفت الى أصحابه فقال : ما أمرهماً ـ الخ، و في رواية الليث عن نافع «حتى اذا كان بظهر البيداء قال: ما شأن الحج و الممرة إلا واحد ، • قال الزرقاني: اي ف حكم الحصر، فاذا جاز التحلل في العمرة مع انها غير محدودة بوقت فهو في الحج اجوز ــ اه . و نحوه في الفتح الباري و الارشاد الساري ، فاذا كان شأن الحج و العمرة واحداً في التحلل فكذلك عندنا معنى «طاف طوافا وإحداً ، ايعنى لأجل الحل منها، و له شواهد فني باب ركوب البدن من البخاري و ثم لم يحلل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ، و فيه « فعالف لمها طوافا واحدا الم يحل حتى == 11 (14) 04

⁼ عنه البخارى و مسلم •

إلا واحد ' ، اشهدكم ' انى قد اوجبت الحج مع العمرة ، قال : فخرج حتى اذا الى البيت ' طاف به و طاف بــين الصفا و المروة سبعــا

= يحل منهما جميعا. وكذا ما عند مسلم « فقال النبي صلى الله عليه و سلم : من كان معه هدى فليهل بالحبح مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا » _ اه . و هذا كله دليل على أن المقصود الأصلى بيان الحل دون وحدة الطواف او التعدد _ تأمل فيه . و معنى قول ابن عمر عندنا فى حق المانع ، اى ما يمنع عن العمرة فهو يمنع عن الحج ايصنا ، يؤيده سياق طرق الحديث فان شانهها واحد _ تدبر . يمنع عن الحج ايصنا ، يؤيده سياق طرق الحديث فان شانهها واحد _ تدبر . (1) كذا فى الأصل بالرفع ، و فى الهندية «واحدا » بالنصب و هو مطابق لما عند الطحاوى و البخارى و مسلم و غيرهم ، و فى موطأ عمد و مالك « واحد،

عند الطحاوى و البخارى و مسلم و غيرهم . و فى موطأ محمد و مالك د واحد، بالرفع كما هو فى الاصل، وقد صرح بذلك الزرقانى، و المعنى على كلا التقديرين صحيح و كذا تركيبه حكما لايخنى .

الله الألمان الألمان

(۲) و في الاصل « انشدكا » ؛ و في الهندية « اشهدوا » ؛ و في الموطأ. اشهدكم »
 و هو الصواب ، فاثبتناه هنا في الاصل ـ ف .

(٣) فى موطأ بحمد دحتى اذا جاء البيت ، و فى موطأ مالك ، ثم نفذ حتى اذا جاء البيت فطاف طوافا واحدا ، اى لقرانه بعد الوقوف بعرقة ـ قاله الزرقانى . قلت : فلا تعلق له بعلواف القدوم و العمرة ، فعنى د طاف لهما طوافا واحدا ، يمنى طاف للتعدوم و العمرة طوافا واحدا ؛ و التداخل كان بين طوافه للعمرة و القدوم دون طواف الزيارة ، يدل عليه قوله د و رأى ان قد قضى طواف الحج و العمرة جلوافه الاول ، فانه صريح فى أنه جعل طواف القدوم طوافه للحج و العمرة جميعا ـ هذا و العلم عند الله ،

- (٤) كذا في الأصل وفي الهندية « أذَاجاء البيت، وهومو أفق لما في الموطأ و المعني و أحد •
- (٥) مكذا في الموطأ وكتب الحديث ، و في نسخ الكتاب ه طاف له ، وهوخطأ .

سبمًا لم يزد عليه و رأى ذلك مجزيًا " عنه و اهدى " قال محمد : فقد قرن

(١) كذا في الموطأ د سبعا سبعا ، مكررا ؛ وكان في الأصول « سبعا » من غير تکرار ۔ ف ،

(٢) بضم الميم و سكون الجيم و كسر الزاي بلاهمز : كافيا ــ قاله الزرقاني .و سقط لفظ • عنه » من النسخ و أمّا زدته من الموطأ ؛ وكذاكانٍ فيها • مجرًّا ، فصححته من الزرقاني . و عند البخاري في باب الزيارة عن ابن عمر رضي الله عنهها انه طاف طوافا واحدًا ثم يقيل ثم يأتى منى ـ يعني يوم النحر . و رفعه عبد الرزاق قال: ثنا عبيدالله ــ إنتهى • وصله ابن خريمة و الاسمعيلي من طريق عبدالرزاق بلفظ ابی نعیم و زاد فی آخره « و یذکر ای ابن عمر رضی الله عنهما ان النبی صلی الله عليه و سلم فعله » اهــ قاله الحافظ في الفتح • فظاهر في أنْ ِهذا العلواف من ابن عمر كان من الحل منهما . و عند البخاري في باب اذا احصر المعتمر عن ابن عمر في حديث خروجه من المدينة زمن وقعة الحجاج : بأهل بالعمرة من ذي الحليفة ثم سار ساعة ثم قال • انما شأنهما واحد، أشهدكم اني قد اوجبت حجة مع عمرتي. فلم يحل منهما حتى حل يوم النحر و اهدى ؛ وكان يقول • لا بحل حتى يطوف طوافا واحدا يوم يدخل مكة ، • و هذا ظـاهر في انه طواف يوم النحر و هو طُواف الافاضة و الزيارة و الركر. • قال الحافظ في باب القران من الفتح البارى ذيل حديث ابن عمر : و رأى ان قد قضىطواف الحج و العمرة جلوافه الأول ـ اى المذى طاف يوم النحر للا فاضة ؛ و توهم بعضهم انه اراد طواف القدوم فحمله على السعى ـ اه . و عبر ذلك في باب اذا احصر المعتمر بتعبير آخر يفهم منه أنه سكت عن يان ذلك ، و ليس كذلك، و تعبير ات الرواة و العلماء توقع الناس في الحيرة المركبة من الجهل فيظنون بها ما يظنون، فعند المخالفين هذا الطواف لهما وعندنا للحل منهها ؟ و أنَّ امعنت النظر في طرق حديث ==

عبد الله بن عمر رضى الله عنهما بين الحج و العمرة بغير سياق و إنتم تنهون و ابن عمر ايمنت على ان لا تعلق له بابتداه دخوله بمكة ما ذا صنع ، فان قوله ه طاف طوافا واحدا ، او قوله و بطوافه الاول ، عمول على طوافه للافاضة ، فحديثه لا يفيد المخافين بل يفيد الاحناف في تعداد الاطوقة ، و في رواية القطان عند مسلم و ثم طاف لهما طوافا واحدا بالبيت و بين الصفا و المروة ثم لم يحل منهما حتى حل منهما بحجة يوم النحر ، و في رواية اخرى : و كان يقول و من مم بين الحج و العمرة كفاه طواف واحد ، و لم يحل حتى يجل منهما جمع بين الحج و العمرة كفاه طواف واحد ، و لم يحل حتى يجل منهما جمعا له و فهذا وقوله و ما شأن الحج و العمرة إلا واحد ، فكذا احرامهما و احلالهما لا غيرهما يكون واحدا ، وقد وقع من الرواة الاختصار في حديث ان عمر و كذا تعذر فهم المراد منه حتى على الاجلاء ، وقد اطالوا في حديث عائشة وان عمر و لم يصاوا الى ما يثلج الفؤاد و ينبلج منه جبين التحقيق و التدقيق ، و لقد صدق عز و جل و و ما كان ربك نسا ، و لم يرد في حديث قط ان رسول الله صلى الله عليه و سلم نني الطواف الثاني او السعى بين الصفا و المروة ، إن كان ذيها و نعمت على الرأس ،

(٣) أى حين خرج من المدينة و أحرم بالعمرة ثم معا و لم يكن يسق الهدى ثم الشراه فى الطريق، و عليه بوب البخارى و فيه رد على ابن القيم حيث انكر السعى راجع زاد المعاد، و كذا على ابن حزم فى المحلى ايضا حيث انكر الهدى فى القران و خالف هذا الحديث لأنه يرد عليه ، و التمتع يجوز بكلا الطريقين: بسوق الهدى و بدونه - كا فى كتب الحديث ، و ادناه شاة ، يوى ذلك عن على و ابن عمر و ابن مسعود - رضى الله عنهم - و الله تعالى اعلم .

(۱) كذا فى الأصل، و فى الهندية ، لغير سياق ، ؛ و المعنى صحيح على كلا الوجهين ـ ف . عن ذلك إلا بسياق 1 فتروون الحديث ثم تدعونه عيانا الى غير حديث مثله ا .

اخبرنا محمد قال اخبرنا مالك بن انس عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل من عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ا (١) هَكَذَا الحَرْجِهِ الامام محمد في باب القران من الموطأ ، و هو في موطأ مالك ، و الحديث حديث عائشة أخرجه الائمة الستة و العلماوي و الدارقطني و البيهقي ، و هو في المحلى لابن حزم و فيه اختلف الرواة في التعبيرات و هي لا تؤثر عند الفقها. وتؤثر عند المحدثين . و سقط . ابن انس ، من الهندية .

- (٢)كذا في الأصول وكذا عند يحي وفي موطأ محد واخسر ناعمد بن عيد الرحمن الاسدى ، . (٣) وكنية محمد ابر الاسود، يتيم عروة .. كما في الزرقاني .. المدنى ثقية علامة بالمغازى ، مات سنة بصنع و ثلاثين و مائة .
- (٤) كذا في الاصول وكذا في موطأ مالك رواية يحيي ؛ و في موطأ محمد د ان سلمان تن يسار اخبره ، .
- (ه) أحد الفقهام تابعي زرقاني، قال النسائي :كأن احد الأئمة . و قال ابوزرعة : ثقة مأمون فاضل ، مات سنة سبع و ماثة ـ كـذا في اسعاف المبطأ برجال الموطأ . (۲) مَكَذَا رَوَاهُ مَالِكُ عَنِ الْأَسْدَى عَنِ ابْنِ يُسَارُ مُرْسَلًا، وَ مَنْ طَرِيقَهُ رَوَاهُ الامام محمد في الموطأ وكتاب الحبة مرسلا . و قد وصله ابو الاسود الاسدى عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه و سلم ــ الحديث. رواه الامام مالك عنه في الموطأ ايعنا. و الحديث رواه البخاري و ابو داود عن القعنبي ، و البخاري ايضا عن اسماعيل و عبد الله بن يوسف ، و مسلم عن يحيي ، و أبوداود من طريق ابن وهب خستهم عن مالك به - كا في ج ٢ص١٦٨ من شرح الموطأ للزرقاني . و لذا قلت : الحديث حديث عائشة ، رواه الأثمة الستة و الطحاوي === عام

عام حجة ' الوداع' كان من اصحابه من اهل بحجة '، و منهم من اهل

⇒و الدارقطنى و البيهتي و غيرهم من أثمة الحديث .

(١) سنة عشرة من الهجرة، سميت بذلك لأنه صلى الله عليه و سلم ودع الناس فيها و لم يحج بعد الهجرة غيرها .. قاله الزرقاني ج ٢ ص ١٢٨ . و اختلف مل حج صلى الله عليه و سلم قبل الهجرة ام لا؟ فروى الترمذي عن جابر بن عبد الله قال : حج النبي صلى الله عليه و سلم ثلاث حج : حجتين قبل ان يهاجر ، و حجة بعد ما هاجر ، معها عمرة ؟ قال الترمذي : هذا حديث غريب من حديث سفيان ، و سألت محمداً عن هذا فلم يعرفه من حديث الثورى ، و فى رواية لم يعد هذا الحديث محفوظا۔ اه . و قد حج حجات عديدة قبل البعثة صرح بذلك الحافظ العيني في عمدة القارى و الحافظ ابن حجر في فتح الباري ذيل حـديث جبير بن معلمم: اضللت بديرا أو حمارًا لى فوجدته بعرفات فرأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم و اقفا بعرفة قبل ان ينزل عليه الوحي ــ الحديث ، و قد انكره بعض ابناء العصر بمن لاخبرة له بالروايات كموسى بن جار الله القــازاني الزائغ في دينه ــ عامله الله بما يليق به . و اختلفوا في السنة التي فرض فيها العج على اقوال فقيل : سنة خمس ـ حكاه الواقدي، و قبل: سنة ست، و قبل: سنة ثمان، و قبل: سنة تسع؛ و لكل منهم مسكة تمسكوا بها _ راجع ج ١ ص ٢٤٦ من زاد المعاد و المحلي و غيرهما من الكتب.

(٢) و اختلفوا في وجوب الحج هل هو على الفور او على التراخي؟ وكيف ما كان التسارع اليه و التعجيل له مطلوب في نظر الشرع؟ و حينتذ يشكل تأخير النبي صلى الله عليه و سلم عن الحج مع فرضيته في الأعوام الماضية على اختلاف فيها 1 و لذا مال ابن حزم و ابن القيم الى أنه فرض في العباشرة ، فأجاب عنه غير وأحد من العلماء بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يترقب بأن يعود الآيام ==

على هيئتها الأولى وقد كانت العرب خلطها لمكان النسية عنده ، فلم تكن اشهر الحج في علها، فاذا عادت ذوالحجة في محلها عزم على الحج و نادى بين الناس بأن يحجوا هذا العام ، و في شرح المضابيح للتوريشتي قال: و اما وجه استناهه بالحج الى السنة العاشرة ـ و الله اعلم ـ إنه لم ير ان يحضر الموسم و اهل الشرك حضور هناك ، الآنه لو تركهم على ما يتدينون به من هديهم المخالف لدين الحق لكان ذلك وهنا في الدين ، و لو منعهم الفضي ذلك الى التشاغل الى ما ارادوه من النسك بالفتال شم الى استحلال حرمة الحرم وكان قد اخبر يوم الفتح ان حرمتها عادت الى ما كانت عليه و أنه لم يحل له إلا ساعة من النهار ، فرأى أن يرمث الناس الى الحج و ينادى في اهل الموسم إن الا يحج بعد العام مشرك ليكون حجه خايا عن العوارض التي ذكرناها ، و قد ذكرنا لذلك وجوها غيرها في كتاب المناسك ـ اه ، نقله بعض اهل العلم ،

(٣) صريح في ان بعض اصحاب الذي صلى الله عليه و سلم كانوا مغردين بالحج، و انكره ابن تيمية كما يظهر من فتاواه و قال الرزقاني: من اهل بحج مفرد وهم اكثرهم اه و في رواية عروة بن الزبير عند الشيخين عن عائمة و فنا من اهل بعمرة، و منا من إهل بالحج - اس و سد منارجع بصرك المي طرق حديث عائمة و حديث جابر الطويل و حديث أنس سرضى الله عنهم - تجد ما قلت ولا بذهب عنك أن الافراد على نوعين: الأول ماهو المشهور، و الثابى ما ذكره الامام عهد في الموطأ و هو إفراد كل واحد من الحج و العمرة في السفرين ، و قد تقدم نقله و هو محمل ما روى عن عبان و عمر رضى الله عنهما من النهى مكاسبق مفصلا بعنى: المام العمرة أن تفردوها من اشهر الحج و العنج اشهر معلومات فاخلصوا فيهن البحج و اعتمروا فيا سواهن من الشهور - اه ؛ كما هو عند الطحاوى عن عبد الله المورة و القد عنها و الله عنها و العنورا فيا سواهن من الشهور - اه ؛ كما هو عند الطحاوى عن عبد الله و عنو رضى الله عنها و عنه و العنورا فيا سواهن من الشهور - اه ؛ كما هو عند الطحاوى عن عبد الله و عنو رضى الله عنها و عنو رضى الله عنها و العنورا و العنورا فيا سواهن من الشهور - اه ؛ كما هو عند العلواوى عن عبد الله و عنور رضى الله عنها و عنور رضى الله و عنو

بعمرة ' ، ' و منهم من جميع بين الحج و العمرة ' ، قال : فحل من كان اهل بعنرة"، و اما مر. كان اهل بالحبج او جمع بين الحبج و العمرة (١) هذا حال المتمتمين فقط ، و عائشة رضى الله عنها كانت معتمرة فأمرها النبي صلى الله عليه و سلم حين حاضت ان تخرج من عمرتها و تفعل ما يعمله الحلال ، فأمرها بالامتشاط و نقض الاحرام، ولذا امر النبي صلى الله عليه و سلم اياهــا بعد الفراغ عن الحج ان تعتمر عمرة اخرى مكان المنقوضة ، فحمل قوله صلى الله ِ عليه و سلم « انقضى رأسك و المتشطى و الهـلى بالحج و دعى العمرة ، على غيرذلك المنى تكلف بارد و تحكم من غير دليل صحيح يعتبر به .

(٢-٢) قوله « و منهم من جمع بين الحج و العمرة ، ساقط من الأصول، و انما زدناه من الموطأ . و هم القارنون فقول عائشة رضى الله عنهـا عند الشيخـيز. « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم لا نرى إلا الحج، معناه: ما كنا نريد الدنيا و زينتها أنما كنا نريد الحج خالصا فه تعالى . و ليس مرادها بذلك نني العمرة او التمتع أو القرآن، و يشهد له جديث جابر عند أبي داود في بأب إفراد الحج • فأمللنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم بالحب خالصا لايخالطه شي. • كيف وقد قالت في رواية اخرى عند الشيخين • فأمللنا جمرة ـ: النح ، 1:فاتضح فانها كانت تُريد الحج بعد العمرة ، او قولها المذكور بيـان لحالهم الي ذي الحليفة ، فاذا بـلغوها افترقوا على احوال شتى ، و الحصر بالتسبة الى الانعــال الاخر لابالنسبة الى التمتع و القرآن كما فهموا . قال الزرقاني في ج ٢ص ١٦٨ من شرح الموطأ: و لا يخالف هذا رواية عرة الآتية عنها، و الأسود في الصحيحين عنها ه خرحنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم لانرى إلا الحج، • و للبخاري من وجه آخر عن أبي الأسود عن عروة عنها ﴿ مهاين بالحبج ، و لمسلم عن القاسم عنهــا « لا نذكر الا الحج » و له ايضا « ملبين بالحج » فظاهر. ان عائشة مع غيرها == = من الصحابة كانوا محرمين بالحج اولا لأنه يحمل على انها ذكرت ما كانوا يعهدونه من ترك الاعتمار في اشهر الحج فحرجوا لايعرفون إلا الحج ، ثم بيّن لهم النبي صلى الله عليه و سلم وجوه الاحرام و جوز لهم الاعتبار في اشهر الحج؛ و اما عائشة نفسها فني الصحيح من رواية هشام و ابن شهاب عن عروة عنها في هذا الحديث قالت « و كنت بمن أهل بسمرة » فادعى أسماعيل القاضي و غيره أن هذا غلط من عروة و أن الصواب رواية الأسود و القاسم : و عمرة عنها أنها ألهلت بالحج مفرداً • و تعقب بأن قول عروة عنهـا • انها الهلت بعمرة ، صريح و قول الأسود و غيره عنها « لانرى إلا الحج » ليس صريحًا في الهلالها بحبج مفرد ، فالجمع بينهما ما تقدم من غير تغليط عروة وهو أعلم الناس بحديثها وقد وافقه جابر الصحابي ـ كا في مسلم ؛ وكذا رواه طاوس و بجاهد عن عائشة و جمع ايضا باحتمال انها اهلت بالحج مفردا كما صنع غيرها من الصحابة ، و على هذا ينزل حديث الأسود من وافقه د ثم أمر صلى الله عليه و سلم أن « تفسخوا الحبح إلى العمرة ، فغملت عائشة ماصنعوا فصارت متمنعة ، و على هذا ينزل حديث عروة ، ثم لما دخلت مكة و هي حائمنة و لم تقدر على الطواف لأجل الحيض أمرها ان تحرم بالحبير، على ما فى ذلك من اختلاف ــ انتهى • قلت و ما انزلت عليه حديثها لا يقتضى هذه الاطالة _ تدبر. •

(٣) بالطواف بالبيت و السعى بين الصفا و المروة و بالحلق او القصر • كذا فى نسخ الكتاب • اهل بعمرة » و هو بالتعريف فى الموطأ ؛ و فى موطأ مالك • بعمرة » بالتنكير • و طواف العمرة كان متميزا من طواف الحج فى المتمتمين ، حكو ه بالطوافين بسبب تخلل الحل بينهما ، بخلاف طواف الفارنين فانه لما لم يكن متميزا من ثانى الطواف عبرو ، بطواف واحد فقالوا ، طافوا طوافا واحدا » اى ضربة واحدة – فافهم •

٦.

فلم يحلوا ' .

أخبرنا مالك بن أنس عن صدقة بن يسار ً قال سمعت عبدالله بن عمر رضى الله عنهما و دخلنا عليه قبل يوم ً التروية يومين أو ثلاثة و دخل عليه الناس يسألونه أو فدخل عليه رجل من أهل اليمن ثائر الرأس [وقد صفر راسه] من فقال: يا أبا عبد الرحمن الذي صفرت رأسي و أحرمت

(۱) أى حتى كان يوم النحر فحلوا ،نها جميعاً بعد الرمى و الهدى و الحلق وطواف الزيارة و السعى ان لم يكونوا طافوا بينهما فى طواف القدوم حين قدموا مكة و الا لاسمى عليهم – تأمل و ليس على لمفرد بالحيج هدى الشكر لعدم كونه جامعا بين العبادتين قال الامام محمد فى الموطأ بعد هذا الحديث: و بهذا تأخذ و هو قول أبي حنيفة و العامة .

(۲) الحديث اخرجه الامام محمد من هذا الطريق في باب القرآن من الموطأ و قد
 سبق نقله ، و رواه مالك في باب جامع الهدى من الموطأ .

(٣)قوله « عن » هكذا في الأصول و هو مطابق لموطأ مالك ، و في موطأ محمد« حدثنا» .

(٤) زاد في الموطأ • الممكى ، و هو الجزرى نزيل مكة . مات سنة اثنتين و ثلاثين

و مائة • و يسار بغتج التحتية و المهملة الخفيفة ـ كـذا فى شرح الموطأ للزرقاني •

(٥) لفظ « يوم » ساقط من الأصول ، و أنما زدناه من موطأ الامام محمد ـ ف.

(٦) من قوله « ر دخانا » الى قوله « يسألونه » لم يذكر فى موطأ مالك ، و هو فى موطأ كلد .

(٧-٧) وكان في الاصول « من اصحاب اليمن » ؛ و في الموطئين « من اهل اليمن » و هو الصواب • و عبارة موطأ الامام مالك رواية يحيى : « عن صدقة بن يسار المكى ان رجلا من اهل اليمن جاء الى عبدالله بن عمر وقد ضفر رأسه » .

(٨) مابين المربعين زيادة من موظأ مالك، وهوبفتح الصاد المعجمة و الفاء الخفيفة ==

بعمرة مفردة! فما ترى ؟ قال ابن عمر : لوكنت معك حسين أحرمت الامرتك أن تهل بهما جميعا ، فاذا قدمت طفت بالبيت و بالصف و المروة وكنت على إحرامك الا يحل منك شيء ختى تحل منها جميعا يوم النحر و تنحرهديك ، وقال له ابن عمر " : "خذ ما تطاير من شعرك و اهد .

(۱-۱) كذا في الموطأ ؛ و في موطأ الامام مالك برواية يحيى « بعمرة متفردة » ؛ وكان في الاصول « بالعبرة ميردة » _ ف .

(٢) و في موطأ الامام محمد « قاذا تُرى » •

(٣) كذا في الاصول و كذا في موطأ الامام محمد ؛ و في موطأ الامام مالك «فقال ابن عمر : لوكنت معك او سألتي لامرتك ان تقرن ، • و من قوله • ان تقل مها ، الى قوله • و تنجر هديك ، لم يذكر فيه .. ف .

(٤-٤) في موطأ محمد « لا تحل من شيء ، و ليس هذا اللفظ في موطأ مالك .

(ه) اى الفران ، و ادناه شاة كما سق عن ان عمر ايضا، و سيانى قريبا فى هذا الآثر ايضا ، يعنى : لانك جعت بين النسكين فى سفر واحد فوجب عليك شكرا له ، و فيه رد على من انكره ، زاد فى موطا الامام مالك رواية يحبى بعد ذلك ، فقال الزرقائى : الذي اخبرتك من التمتع ، قال الورقائى : الذي اخبرتك من التمتع ، قال ابو عبد الملك : معناه : قد فاتنى الذي تقول لانى طفت و سعيت للعمرة فاذله على : الحلاق او التقصير ؟ ـ اه ، قلت : يرد الثانى ظاهر قوله ، قد كان ذلك » ـ تدبر ،

(٦-٦) في موطأ مالك د فقال عبدالله بن عبر . •

(٧-٧) في موطًا مالك. وخذ ما تطاير من رأسك بر.

⁼و الراء المهملة •

فقالت له امرأة في البيت: وما هديه ليا أبا عيدالرحن؟؟ قبال: هديه ثلاثًا، كل ذلك يقول هديه أنهم سكت ان عمر رضي الله عنهما حتى إذا أردنا الحروج * قال : أما والله * ! ^لو لم أجد إلا شاة ^ لكان أرى ^ أن أذبحها أحب إلى من أن أصوم ١٠٠٠

(١ _ 1) في موطأ مالك « فقالت أمرأة من أهل العراق ما هديه ، يعني كانت السائلة في البيت أمرأة من أهل العراق م

- (٢) قوله «يا أيا عبد الرحمن » ساقط من الاصول ، و أنما زدناه من الموطئين »
- (٣) لس في موطأ مالك لفظ « ثلاثًا » بل فه « فقالت له ما هديه فقال هديه » .
- (٤) اى ما يعللق عليه الهدى من ابل او بقرة اوشاة اجمل الهدى اولاو ثانيا
- (بل و ثالثاً) رجاء أن يأخذ بالأنضل . فلما أضطر إلى الكلام صرح به _ كـذا في الزرقاني •
 - (٥) ليس هذا في موطأ مالك -
 - (٦) في موطأ مالك و فقال عبد الله بن عمر ، •
- (٧) كذا في الأصول و كنذا في موطأ الامام محد ، و لم يذكر القبسم في موطأ مالك -
 - (A) في موطأ مالك « لو لم اجد إلا أن أذبح شأة» .
- (٩) لفظ د أرى ، مساقط من الأصل، و إنما زدته من موطأ محد، و هو بضم الهمزة .
- (١٠) في موطأ مالك « لكان أحب إلى من أن أصوم. قال الزرقاني: و جذا لا يخالف قوله اولا «ما استيسر من الهدى بدنة او بقرة ، إما لآنه رجع عنه أو لأنه قيد بعدم الوجود ، فن وجد البقرة او البدئة فهو أضل له • قال ابو عمر: هذا أصح من رواية من روى عن ان عمر د العبيام أحب الى من الشياقم، لأنه معروف =

قال محمد بن الحسن: فهذا ابن عمر رضي الله عنهما قال « لو كنت معك لامرتك ان تهل بهيا جميعًا، و لم يقل أن تفرد بالحج ، فكيف رأيتم إفراد الحبج دون القران و قد قال ابن عمر رضى الله عنهما هذا القول و أنتم الذى تروونه ثم تدعونه ا

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا نافع ا أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما خرج في الفتنة معتمرا و قال ؛ إن صددنا عن البيت ضنعنا كما صنعنا مسمع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم . فرج فأهل بالعمرة حتى إذا ظهرنا * على ظهر البيداء التفت إلى أصحابه و قال: ما أمرهما إلا واحد اشهدوا " إنى قد ادخات الحج مع العمرة .

⁼ من مذهب ابن عمر تفضيل اراقة الدماء في الحج على سائر الأعمال ... أنهى •

⁽١) كذا في الأصول، و لعل العبارة الآتية « الى غير حديث مثله، بعد قوله ه ندعونه، سقطت منها و هي موجودة فيا سبق .. و الله اعلم ؛ راجع ص ٥٦ من مذا الكتاب ـ ف •

⁽٢) سبق هذا الحديث في هذا الباب قبل الحديثين مر الباب اطول من هذا راجع ص ۹۰

⁽٣) في الموطأ ﴿ اخْبَرْنَا نَافِعُ ﴾ •

⁽٤) مكنذا في الموطأ، و في الاصول • قال، بدون الواو . و قوله • ان صددنا، بالجمع هنا ، و قد سبق « ان صددت » بالوحدة ، وكلاهما صحيح ·

⁽ه) كذا في الاصول • اذا ظهرُنا ، و قد سبق في الكتاب • اذا ظهر ، وكذا هو في الموطأ، و في اكثر كتب الحديث بالوحدة، و المعني على الوجهين صحيح . (٦) هكذا في الكتاب، بر في الموطأ و غيره و اشهدكم، ـ و قد تقدم .

⁽٧) كذا في الأصول • ادخلت ، و لعل الصواب • اوجبت ، ــــكما تقدم ، فهو == خفرج (17) 75

= بمعنى « اوجبت ، • و لما كان الحديث ذا فنون فما معنى قوله صلى الله عليه و سلم: دخلت العمرة في الحج ـ الحديث؟ قال المحقق ابو بكر الجصاص في ج ٢ ص ٢٦٥ من أحكام القرآن: معناه انه ناب عنها لأن افعال العمرة موجودة في العال الحبج و زيادة ، و لا يجوز ان يكون المراد ان وجوبها كوجوب الحبج لإنه حيثند لا تكون العمرة بأولى ان تدخل في الحج من الحج بأن يدخل في العمرة اذهما جميعا واجبان، كما لا يقال « دخلت الصلاة في الحج ، لانها واجبة كوجوب الحج ـ اتهى . و راجع اليها فانه اطال فيها و اجاد، و نقله العلامة ان التركاني في ج ۽ ص ٣٥٢ من الجوهر النتي و زاد ، و قال الخطابي : معاه فرضها ساقط بالحج، و هو معنى دخولها فيه، فهو دليل على عدم الوجوب ــ انتهى. فسقط ما قال ابن حزم في ج ٧ ص ٤٢ من المحلي من صحة قول رسول الله صلى الله عليه و سلم : دخلت العمرة في الحبُّم الى يوم القيامة، فصح انها وأجبة بوجوب الحج و ان فرضها دخل فی فرض الحج ــ اه ۰ کیف و لم یتعین بعد ُ معنى الحديث فانه محتمل لمعانى! و قد عرفت معنيين، و الثالث ما قال البيهتي في باب العمرة في اشهر الحج من السنن: دخلت في وقت الحج و شهوره نقضا كما كانت عليه قريش من ترك العمرة في اشهر الحج ـ اه . و نقله العلامة في ج ه ص ١٠٨ من باب المفرد و القارن: يكفيهها طواف واحد ـ من الجوهر النق • و قال اليهتي في ذلك الباب: و قبل معناء دخلت في افعال الحج فاتحدثا في العمل ـ اتهي . و له معني آخر ايضا ذكره في الجوهر النقي، و ان دخولهـا أنما هو في زمان الحج لا في العالم فيأتي بها منفردا و بالحج منفردا . و القاءدة المسلمة عند الجميع ان العبادتين من غير الجنس لا تتداخلان قط، فان العمرة اربعة افعال: الاحرام و الاحلال و الطواف و السعى، فاحرام القارن و احلاله واحد، فتداخل اثنان منها، و الطوف و السعى لم يتداخلا لأنهما عبادتان مقصودتان، و ما كان من العبادة على هذه الحالة لم يتداخل في الثاني و إلا تبطل مقصوديته، ==

فخرج حتى إذا جاء البيث طاف و طفنا' .

= و لذا قلنا «على القارن طوافان و سعيان » كما ثبت من على و ابن مسعود و غيرهما ــ رضي الله عنهم • و قد تقدم و سيأتي ان شاء الله ان العمرة و اجبة أو سنة و كلاهما روايتان عندنا، الثانية مشهورة و الأولى مخمولة.

(۱) ای معه، والاثر مختصر و تمامه مرمن قبل فی هذا الیاب. و انظر ای طواف هذا: طواف القدوم او طواف العمرة؟ او كلاهما؟ او ادخل طواف القدوم في طواف العمرة لكون الاول سنة و الثاني واجبا؟ و القوى يُتحمل الصَّعيف. و ان عمر رضي الله عنها كان يطوف يوم النحر ايضا و يوم الوداع ايضا فلا بدأن يحمل على طواف القدوم و العمرة لكونه قارنا، و يكفيه طواف واحد عنده للحل منها ـكا سبق. و ترك الراوى « السمي، و هو لا مد منه، وكان فعل ابن عمر مختلفاً في الطواف بين الصفأ ء المروة ــ انظر موطأ مالك مع شرح الزرقاني ج ٢ ص ١٧٤ من بأب اهلال اهل مكة و من بها من غيرهم . قال مالك: و قد فعل ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم الذين أهلوا بالحج فأخروا الطواف بالبيت و السعى بين الصفا و المروة حتى رجموا من مي ، و فعل ذلك عبد الله ابن عمر فكان يهل لهلال ذي الحجة بالحج من مكة و يؤخر الطواف باليت و السمى بين الصفا و المروة حتى يرجع من منى ـ انتهى · و اذا جاء من المدينة محرماً لم يؤخر الطواف و السعى كما هو هنا ، حتى إذا جماء البيت طاف و طفنا و طاف بين الصفا و المردة سبعا سبعاً ـ كما سبق . قيل : الحديثان في خروجه فى زمن الفتنة ، و عند مسلم في رواية القطان بم ثم طاف لهما طوافا و احدا بالبيت و بين الصفا و المروة، ثم لم يحل منهما حتى احل منهما بحجة يوم النحر، [معناه حى أحل منهيا يوم النحر بعمل حجة مفردة _ من شرح النووى ص ٤٠٤] و في رواية اخرى و كان يقول: من جمع بين الحج و العمرة كفاه طواف ===

أخبرنا محمدا قال أخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة

== واحد؛ ولم يحل حتى يحل منها جميعاً ــ اله •وعند البخارى عن ان عمر أنه طاف طوافًا واحدًا ثم يقيل ثم يأتى منى ـ يعني يوم النحر ـ اه ، و يذكر اله صلى الله عَلِيهِ وَ سَلَّمَ فَعَلَّهِ – كَمَا فَى الفَتْحَ عَنَ ابن خَرْبَةً وَ الاسمِمْيَلِي • وقد تقدم هذا كله ، و إنما المقصود منه هنا بيان ثبوت تعدد العلواف و تعدد السعى عن ابن عمر رضى الله عنهماً ، و حديث جابر « لم يطف النبي صلى الله عليه و سلم و لا أصحـابه بين الصفا و المروة الاطوافا واحدا طوافه الاول، اى لم يسلع كلهم مجتمعين بل سعوا متفرقین، لان المسمى لا يسعهم كلهم مرة واحدة و هم الوف، اى سعى كل واحد على شأنه و حياله كيف ما امكن له ثلة من الأولين و ثلة من الآخرين، ذرافات و وحدانا، و من حمله طوافه الاول عـلى السعى و لم بفرق فيا بين القارن و المتمتع و المفرد فكأنه اراد كون السعى لنسك واحد واحداً، يعنى لا يتكرر لنسك واحد فان تكراره لنسك واحد غير مشروع، فاذا كان نسكان لزم سعيان كالمتمتع، و قد ثبت أنه صلى الله عليه و سلم في حجمة الوداع طاف راكبا و سعى راكبا ـ و راجع لذلك ص ٤٠٣ و ص ٤٠٤ من باب القارن من شرح معانی الآثار للطحاوی و ج ۳ ص ۳۳ و ص ۳۷۷ من فنح البارى . و العجب من اين ابي شيبة في جزئه للرد على ابي حنيفة لم يذكر مسألة • القارن عليه طوافان و سعيان » ! فيعلم من صنيعه ان عندُه مسلك ابي حنيفة " ف ذلك صحيح مطابق للا عاديث، و الا لذكره في الخلافيات الاخر البتة ــ تأمل. (١) ليس عندى كتب كافية لذخيرة الحديث حتى أعزو تخريج الحديث اليها . و في ج ٣ ص ٢٣ من افعال كنز العبال عن سعيد بن المسيب قال : اجتمع على و عثمان بعسفان وكان عثمان ينهى عن المتعة و على يأمر بها و قال « ما تريد إلى امر فنَّله رسول ألله صلى الله عليه و سلم تنهى عنه » فقال عثمان • دعنا منك • ===

عن سعيد بن المسيب قال: سمعت على بن أبي طالب رضي الله عنه يلبي = قال د أنى لا استطيع ان ادعك منى ، فلما رأى على ذلك اهل بهما جميعا (ط حم ع ق) .. انتهى . و الحديث اخرجه الثبيخان في صحيحهما من حديث شعبة عن عرو من مرة عن سعيد بن المسيب قال : اختلف على و عثمان و هما بنسفان في المتمة فقال على « ما تريد الى ان تنهمي عن امر فعله رسول الله صلى الله عليه و سلم؟ » فقال عثمان « دعني جنك ، قال: فلما رأى ذلك على الهل بهما جيعًا ــ انتهى ج ١ ص ٢١٣ من باب التمتع و الاقران و الافراد من البخارى، و هو في ج ٥ ص ٢٢ من سأن البيهقي، و أخرجه البخاري أيضا من حديث غندر عن شعبة عن الحكم عن على بن حسين عن مروان بن الحكم قال: شهدت عُبَانَ وَ عَلِياً ، وَ عُبَانَ يَنْهِي عَنِ المُتَّمَّةُ وَ أَنْ يَجِمِّعُ بَيْنِهِمَا فَلِمَا رَآى على أهل بهما « لبيك بعمرة و حجة » قال : ما كست لادع سنة النبي صلى الله عليه و سلم لقول احد ۔ اتھی ج ۱ ص ۲۱۲ و راجع ج ۽ ص ۲، ٥٦ من عمدة القباري و ج ٣ ص ٣٣٤ من فتح الباري و ج ١ ص ٣٧٦ و ص ٣٨٧ من شرح الآثار للطحاوى • و حديث على روى من طرق مختلفة ؛ و روى ابن ابي شيبة في مصنفه ... كا في ج ٤ ص ٣٩٥ من عمدة القارى من حديث على بن زيد عن سعيد بن المسيب قال : سممت اصحاب محمد صلى الله عليه و سلم يهلون بحجة وعمرة معا ـ انتهى. و روی حدیث علی من طرق مختلفة و من غیر وجه، کما فی کتب الحدیث ، و هو عند النسائى و الطحاوى و البيهق ايصا .

(۱) قال قتادة: ما رأيت احدا قط اعلم بالحملال و الحرام من ابن المسيب و قال مكحول: طفت الارض كلها في طلب العلم فا لقيت احدا اعلم منه و قال يحيى بن سعيد: كان ابن المسيب يسمى راوية عمر ، كان احفيظ الناس لاحكامه و اقضيته وعن ابن المسيب: ما بتى احد اعلم بكل قضاء قضاه رسول الله صلى الله عند

6

بهما جميعا ٠ ٠

اخبرنا محمد فال اخبرنا مسعر بن كدام عن بكير بن عطاء الليثي ان رجلا من بني عذرة فال انه سمع على بن أبي طالب رضي الله عنه و هو عليه و سلم وكل قضاء قضاء أبو بكر و كل قضاء قضاء عضاه عمر وكل قضاء قضاء عثمان منى و كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يرسل اليه يسأله عن بعض شأن عمر و أمره و كان الحسن إذا أشكل عليه شيء كتب الى ابن المسيب مات سنة ٩٣ او ١٠٠ يـ كذا في التهذيب و

(۱) اى يقول «ليك بعمرة و حجة ، معا . و هذا هو القرآن و التمتع يطلق على القرآن و و التمتع يطلق على القرآن . و فى بعض طرق الحديث أن عثمان ينهى عن التمتع و القرآن كليها . و القارن يتمتع بجمعها فى سفر واحد ، فيهل بهها جميعا فى أشهر الحج أو غيرها ، و هو من اقسام التمتع فدخل تحت قوله تعالى « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى » .

(٢) الأثر قد سبق من طريق سفيان عن بكير بن عطاء عن حريث بن سليم به، و من هذا الطريق اخرجه الطحاوى كما سبق ايينا، و إما من طريق مسعر بهذا السند و المتن فقد ذكره ابن حزم – فى ج ٧ ص ١٧٥ من المحلى قال: و من طريق وكيع عن مسعر عن بكير بن عطاء الليثي ان رجلا من بني عذرة – به نحوه • (٣) و كان فى الأصل و الكناني ، و فى الهندية و الكتابي ، كلاهما خطأ و تصحيف، و الصواب و الليثي ، و هو بكير بن عطاء الليثي الدكوفى، ثقة شيخ صالح لابأس به، من رجال الاربعة – كذا فى التهذيب ؛ وقد تقدم •

(؛) و هو حريث بن سليم العذرى – كما سبق من طريق سفيان، و هو رجل من بني سليم، و هو في تجريد اسماء الصحابة للذهبي، و قد جهله ابن حزم في المحلي على ديدنه و شغبه على دأبه، والاسناد

يلبي بحجة وعمرة معا، أهل بهما؛ قلت: أطاف ' لهما طوافين و سعى لهما سعيين ؟ قال : نعم .

'أخبرنا محمد قال' أخبرنا خالد بن عبد الله عن يحيي بن أبي إسحاق

احد من خلق الله تعالى من هم ، غلط فاحش و افراط و تفريط كما لا يخني على الحربت . و قد جبن ابن حسوم في تحقيق ذلك عن قول الحق. و قران على ابن ابي طالب رضي الله عنه و الطوافان و السعيان ثبت بحيث لا مكسنة لأحد برده . و القول بكونه ضعيفًا ، و لا يقدر أحد أن بنكر قرآنه صلى الله عليه و سلم في حجة الوداع و تعدد الاطوفية حين قدم مكية. و حين الماض من عرفات و حين ودع البيت سوى ما زار البيت ليالى منى ، و لو سلم حين القدوم طواف واحدو سعى واحد نطواف القدوم عندنا سنة يتداخل في طواف العمرة و سعيها، وِ انْ تَرَكَ أَيْضًا فَلَا دَمَ عَنْدُنَا عَلَى التَّرَكَ ، وَ إِلَّا فَطَأْفَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَ سَلم طوافين و سعى سعيين قبل الافاضة ، لكن لما لم يتعلل فيها بينهما و لم يتميز أحدهما من الآخر عره الراوى بكونه واحدا م

ر(١)كذا في الهندية، و في الاصل ﴿ أَفْطَافَ ﴾ ، و الاصح ما في الهندية ﴿ (٢-٢) وأخبرنا محمد قال ، ساقط من الأصول، و زيد على دأب الكتاب، و لان راوي الحديث برويه عن شيخه بهذا اللفظ ــ ف.

(٣) هو أبو الهيثم الواسطى، قد مر غير مرة.

(٤) هو المضرّى مولاهم البصري، من رجال السنة ، روى عن انس و غيره ، و عنه محمد بن سیرین و یحیی بن ابی کشیر و الثوری و شعبة و غیرهم ، مات سنة ست و ثلاثين و مائة وقيل :سنة اثنتين و ثلاثين كذا في التهذيب و الحديث من طريقه == عن أنس بن مالك رضى الله عنه ` أنه سمع النبى صلى الله عليه و آله و سلم النبي المحرجة مسلم في صحيحه في باب جواز التمتع في الحج والقرآن: حدثنا يحيى بن يحي الخبرنا هشيم عن يحيى بن ابى اسحاق و عبد العزيز بن صهيب و حميد انهم سمموا انسا قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم اهل بهها جميعا ه لبيك عرة و حجا البيك عرة و حجا ، و حدثنيه على بن حجر اخبرنا اسماعيل بن ابراهيم عن يحيى بن ابى اسحاق و حميد الطويل قال يحيى سمعت انسا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لبيك عمرة و حجا ، و قال حميد قال انس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لبيك بعمرة و حج -اننهى ، و هو ادل دليل على كونه صلى الله عليه وسلم قارنا بالحج و العمرة ، و اخرجه الطحاوى فى ج ١ ص ٣٧٨ من شرح الآثار: حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عاصم عن سفيان عن يحيى بن ابى اسحاق به مثله ، وابو قزعة و ثابت البناني و يحيى بن ابى اسحاق و قادة و ابو اسماء و بكر بن عبد الله والحراء عنه بأسانيده فى ج ١ ص ٣٧٨ ،

قال ابن القيم فى ج ١ س ٢٥٢ من زاد المعاد الثانى و العشرون ما خرجاه فى الصحيحين: عن أبى قلابة عن انس بن مالك رضى الله عنه قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه و سلم - و نحر معه بالمدينة - الظهر اربعا و العصر بذى الحليفة ركمتين فبات بها حتى اصبح ، ثم ركب حتى استوت بمه راحلته على البيداء حمد الله و سبح ، ثم الهل بحبج و عمرة و الهل الناس بهها ، فاما تدمنا امر الناس فحلوا ، حتى إذا كان يوم التروية الهوا بالحج ، و فى الصحيحين أيضا عن بكر ابن عبد الله المرتى عن انس قال: سمت رسول الله صلى الله عليه و سلم يلبي بالحج و العمرة جميعا ؟ قال بكر فحدثت بذلك ابن عمر فقال « لبي بالحج و حده » فلقيت انسا فحدثته بقول ابن عمر فقال انس: ما يعدوننا إلا صيانا سمت رسول الله حيد الله بقول ابن عمر فقال انس: ما يعدوننا إلا صيانا سمت رسول الله حيد

= صلى الله عليه و سلم يقول د لبيك عمرة و حجا ،؛ و بين انس و ابن عمر في السن سنة او سنة و شيء . و في صحيح مسلم: عن يحيي بن ابي اسحاق و عبد العزيز بن صهيب و حميد انهم سمعوا انسا قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم اهل بهما « لبيك عمرة و حجا ، • و روى ابو يوسف القاضي عن يحيي بن سعيد الانصاري عن انس قال: سمعت النبي صلى الله عليه و سلم يقول« لبيك بحج و عمرة ، معــا · و روى النسائى من حديث ابى اسماء عن انس عن النبي صلى الله عليه و سلم: يلبي بهما جميعًا .و روى أيضًا من حديث الحبين البصرى عن انس أن النبي صلى الله عليه و سلم اهل بالحِبج و الغمرة حين صلى الظهر (اى العصر) ، و روى البزار من حديث زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب عن انس ان النبي صلى الله عليه و سلم أهل بحج و عمرة، و من حديث سليان التيمي عن انس كذلك، و عن ابي قدامة عن انس ـ مثله ، و ذكر الخشني : حدثنا مجمد بن بشار ثنا مجمد بن جعفر حدثنا شعبة عن ابي قزعة عن انس ــ مثله، و ذكر وكيع: حدثنا مصعب ابن سليم قال: سمعت أنسا ـ مثله . و في صحيح البخاري عن قتادة عن انس: اعتمر رسول الله صلى الله عليه و سلم اربع عمر ـ فذكرها و قال : و عمرة مع حجته ـُ و قد تقدم . و ذكر عبد الرزاق : حدثنا معمر عن ايوب عن ابي قلابة و حميد بن هلال عن انس ـ مثله . فهؤلا استة عشر نفسا من الثقات كلهم متفقون عن انس ان لفظ النبي صلى الله عليه و سلم كان • الهلالا بحبج و عمرة ، معا، وهم : الحسن البصرى ، و ابو قلابة ، و حيد بن هلال ، و حيد بن عبد الرحن الطويل، و قتادة، و يحيى بن سعيد الانصارى، و ثابت البناني، و بكر بن عبد الله المزنى ، و عبد العزيز بن صهيب ، و سليان النيمي ، و يحيي بن ابي اسحاق ، و زيد ابن اسلم، و مصحب بن سليم، و ابو اسماء، و ابو قدامة عاصم بن حسين، و أبو قزعة .. و هو سويد بن حجر الباهلي . فهذه أخبار انس عن لفظ الهلاله == الذي (1)77

الذى سمعه منه ، و هذا على و البراء يخبران عن اخباره عن نفسه بالقران ، و هذا على احتا بخبر أن رسول الله صلى الله عليه و سلم ان ربسه امره بأن يفعله و عليه اللفظ الذى يقوله عند الاحرام ، و هذا على احتا يخبر انسه سمع رسول الله صلى الله عليه و سلم يلي بهها جميعا ؛ و هؤلاء بقية من ذكرنا يخبرون بأنه نعله ، و هذا هو صلى الله عليه و سلم يأمر بسه آله و يأمر به من ساق الهدى و هؤلاء الذي رووا القران بغابة البيان : عائشة أم المؤمنين ، و عبد الله بن عر ، و جابر بن عبد الله بن عباس ، و عمر بن الخطاب ، و على بن ابي طالب ، و عبدانه بن عباس ، و عمر بن الخطاب ، و على بن ابي طالب ، و عبان بن عفان بن باقراره لعلى و تقرير على رضى الله عنهها له ، و عمران بن حصين ، و البراء بن عاذب ، و حفصة ام المؤمنين ، و أبو قادة . و ابن أبي اونى ، و أبو طاحة ، و المرماس بن زياد ، و ام سلمة ، و انس بن مالك ، و سعد بن ابي وقاص ، و الهرماس بن زياد ، و ام سلمة ، و انس بن مالك ، و سعد بن ابي وقاص ، من روى لفظ احرامه ، و منهم من روى لفظ احرامه ، و منهم من روى خبره عن نفسه ، و منهم من روى امره به ـ انتهى .

و قد ذكر قبله ابن القيم أحاديث هؤلاء مفصلا، و ذكر بعده ما اعترض عليه بادخال ابن عمر و غيره فى رواة القران، ثم اجأب عنه مفصلا ــ فراجعه و راجع من ج 1 ص ٣٧١ الى ص ٣٨٢ من شرح الآثار للطحاوى فانه تكلم فيها رواية و دراية و نقضا و ابراما بأثم وجه و سرد فيها على دأبه احاديث الإفراد و التمتع و القران و جمع بينهها على ما امكن، و راجع فتح القدير فان المحقق حقق المسألة كما هو حقه فى امثال ذلك و بعد ذلك لاحاجة الى الغير، و افى نقلت من زاد المعاد قصدا للحجة على المخالف فى ذلك و

و الاختلاف ليس في الجواز و عدمه، و أنما الحلاف في الافتئل من الاقسام الثلاثة من الحج ؛ قال الحافظ العيني في ج ٤ ص ٣٦ه من عمدة القارى في باب التحميد ==

= و التسييح و التكبير قبل الاهلال ذيل حديث ابي قلابة عن انس رضي الله عنه ــ الحديث، ثم اهل بحج و عمرة و اهل الناس بهها ــ اه . و فيه التصريح بأنه صلى الله . عليه و سلم كان قارنا لقوله « ثم اهل بحج و عرة » و هذا هو عين القران ، و المنكر هنا " معاند، و قد ثبت بأحاديث آخر صحيحة انه صلى الله عليمه و سلم كان قارنا على ما نذكره ان شاء الله تعالى _ ا ه ، ثم ذكر قول ابن عمر منكرا على انس و جوابه تفصيلا و توضيحا بالمراد منه بالنقول المعتبرة، ثم استدل بأحاديث عليه نقضاً و ابراماً و سؤالًا و جوابًا بأصول حديثية معتبرة عند النقاد الي ج ع ص ٥٣٩ من شرحه، ثم قال: و قال القاضي غياض: قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث من علماتنا و غيرهم: فن مجيد منصف، و من مقصر متكلف، و من مطیل مکثر ، و من مقتصد مختصر ، و اوسعهم نفیا فی ذلك أبو جعفر الطحاوى الحنني المصرى فانه تكلم في ذلك على ازيد من الف ورقة ، و تكلم ف ذلك مبه أبو جعفر الطبرى و بعدهم أبو عبد الله بن ابي صفرة و اخوه المهلب و القياضي أبو عبد الله بن المرابط و القاضي أبو الحسن بن القصار البغدادي . و الحافظ أبو عمر ابن عبد البر و غيرهم . و اولى ما يقال فى هذا على ما لحصناه من كلامهم و اخترناه من اختياراتهم ما هو اجمع للروايات و اشبه بمساق الأحاديث ان النبي صلى ألله عليه و سلم أباح للناس فعل هذه الثلاثة الاشياء لتدل على جواز جميعها ، اذ لو امر بواحد لكان غير. لا بجرى ، و اذا كان لم يحج سوى هذه الحجة فأضيف الكل اليه ، و اخبر كل واحد بمــا امــه بــه و أباحـه له و نسبه الى النبي صلى الله عليـه و سلم أما الامر. بذلك أو لتأويله عليه ـ انهى .

قلت : لا نزاع في جواز هذه الثلاثة ، و لهذا قال الحطابي : جواز القران بين الحج و العمرة اجماع من الأئمة ؛ و لا يجوز ان يتفقوا على جواز شيء نهسي عنه ، و لكن == انه ٧٤

انه سمع النبي صلى الله عليه و سلم يقول : لبيك عمرة و حجا ' . ' أخبرنا محمد قال' أخبرنا خالد بن عبد الله عن حميد الطويل" عن أنس

النزاع ان اى هذه الاشياء افعنل و النبي صلى الله عليه و سلم على اى واحد من هذه حج؟ فقد دلت الاحاديث الصحيحة على ان القران افعنل و انه صلى الله عليه و سلم كان قارنا، و لان القارن يجمع بين النسكين في سفرة واحدة ؛ و لا شك ان العبادتين افعنل من عبادة واحدة ، و قد عمل به الاصحاب بعده صلى الله عليه و آله وسلم ، و روى ابن ابي شيبة في مصنفه من حديث على بن زيد عن سعيد بن المسيب قال : سمعت اصحاب محمد صلى الله عليه و سلم يهلون بحجة و عرة معا ــ انتهى ، المسيب قال : سمعت اصحاب محمد صلى الله عليه و سلم يهلون بحجة و عرة معا ــ انتهى ، ابي الله عن ابن ابي شيبة في مصنفه (ق ٢٤٩) عن ابي الاحوص عن ابي اسماء عن انس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يلمي يهما جيما و ليك بحجة و عمرة ، معا ، و روى عن ابن علية عن يحيى بن ابي اسحاق عن دليك بحجة و عمرة ، معا ، و روى عن ابن علية عن يحيى بن ابي اسحاق عن انس انه سمع النبي صلى الله عليه و سلم يقول : لبيك بعمرة و حجة ؛ اه ــ ف ، انس انه سمع النبي صلى الله عليه و سلم يقول : لبيك بعمرة و حجة ؛ اه ــ ف ، و لان راوى الحديث يرويه عن شيخه بهذا اللهظ ــ ف ،

(٣) و هو الصواب، و قد روى مسلم و الطحاوى من حديثه كما عرفت، و هو حيد بن عبد الرحمن الطويل، من رجال الستة و هنا حميد بن هلال ايضا قد رواه عن انس رضى الله عنه ـ كما هو عند عبد الرزاق و الطحاوى و غيرهما ؛ فكلاهما يرويان عن انس رضى الله عنه هذا الحديث ـ كما فى التهذيب ؛ و روايتهما عنه فى الأصول و فى آثار ابى يوسف من رقم ٤٨٣ ص ١٠١ : قال حدثنى يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن الحسن بن سعد مولى بنى هاشم عن ابيه انه سمع عليا رضى الله عنه يلمي بعمرة و حجة و انه طاف لهما طوافين و سعى لهما سعيين ؛ و من رقم ٤٨٦ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد ===

ابن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم أهل بهما جميعاً . أخبرنا محمد الله عن يزيد بن أبي زياد ا

= عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه و سلم اعتمر اربيع عمر و حج حجة واحدة قرن معها احدى عمره الأربع و ٢٨٤ : قال ثنا يوسف عن اييه عن اب حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه قال في القارن: يطواف طوافين و يسعى بين الصفا و المروة سعيين، يدأ بطواف العمرة في ذلك، و قال : أرأيت لو اهل بكل واحدة منهما على وجهها ألم بكن يطوف لهما طوافين و يسعى سعيين؟ فا شأنه اذا جمعها النبي طوافا و سعيا! و ٤٨١ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا حججت فلا تدعن القران بين العمرة و الحج فانك اذا افردت العمرة كانت عمرتك كوفية و عناك و نفقتك الما و حجتك مكية، و اذا اهللت لهما جميعا كانت عمرتك كوفية و صحتك كوفية و كانت تلبيتك لهما جميعا، فطف لهما باليت طوافين و اسع لهما بين الصفا و كانت تلبيتك لهما جميعا، فطف لهما باليت طوافين و اسع لهما بين الصفا و المروة سعيين ـ اتهيى و واخرجه الحسن بن زياد في مسنده عن الامام ابي حنيفة ؟ و راجيع ج ١ ص ٩٩ الى ص ١٠ من عقود الجواهر المنيفة و ج ١ ص ١٩ من جامع المسانيد ،

(۱) قال الجباص فی ج ۱ ص ۲۸۰ من احکام القران: حدثنا جعفر بن محمد حدثنا جعفر بن محمد حدثنا جعفر بن محمد الیان قال حدثنا ابو عبید قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدی عن سفیان عن سلمة بن کمیل عن طاوس عن ابن عباس قال سمعت عمر یقول: لو اعتمرت ثم اعتمرت ثم حججت لتمتعت – انتهی و فلعل ابن عباس اخذ من هذا و فی الاصل اثر من مسند حمر رضی الله عنه و لا ادری من اخرجه غیر محمد إلا ابو عبید القاسم – کما عرفت من احکام القران و

(٢) هو القرشي الهاشمي أبوعبد الله، مولاهم الكوفي، رأى أنسا، من رجال الستة == ۲۷ (۱۹) عن عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما ` قال: لو اعتمرت ثم رجعت إلى أهلى ثم اعتمرت و رجعت إلى أهلى ثم اعتمرت ثم رجعت إلى أهلى ثم حججت حجة لجعلت معها عمرة .

أخبرنا محمد " قال أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي" عن الهيثم " قال: ما قدم طاوس مكة إلا قارنا موافياً ـ يعني بذلك تأخير القدوم * .

= إلا البخارى ــ راجع ترجته من ج ١١ ص ٣٢٩ الى ص ٣٣١ من التهذيب ، و فيه كلام يغتفر عنه ٠

(١) به ثبت أن أن عباس قائل بالقرآن، و ما روى عنه بخلافه فلابد من تأويله ــ و الله اعلم •

(٢) اطلب من مظان التخاريح من اخرجه غيره ٠

(٣) الـکوفي ، من رجال مسلم و النسائي و الترمذي و ابن ماجه ، شيخ ضالح ، يكـتب حديثه، ُثقة، مأت سنة ست و ستين و مائة ـ كما في ج ١٢ ص ٤٤ من التهذيب •

(٤) مو ابن حبيب الصيرفي ـ تقدم ٠

(٥) معنى قوله « موافيا، اى : مقاربا ، مكلا . لعله يريد ان طاوسا لم يؤخر طواف القدوم و لم يُتركه ، بل ادى حج القران مكلا بانيان الطوافين و السعيين للقران ـ و العلم عند الله تعالى . قال الحافظ في ص ٢٠٤ من الدراية : و في الباب عن على انه جمع بين الحبج و العمرة فطاف طوافين و سعى سعيين و حدث ان رسول الله صلى الله عليه و سلم فعل ذلك ـ اخرجه النسائي (أي في سننه النكبري) في مسند على و رواته موثقون . و روى ابن ابي شبية عن هشيم عن منصور عن الحكم عن زياد بن مالك قال: ان عليا و ابن مسعود قالا في ==

= القارن: يطوف طوافين و يسمى سعيين • و من طرق اخرى عن الحمكم عن عمر و عن الحسن بن على قال: اذا قرنت بـين الحج و العمرة فطف طوافـين و اسع سعیین . انتهی . و قال فی ج ۳ ص ۳۹۵ من فتح الباری فی باب طواف القارن : قلت: لمكن روى الطحاوى و غيره مرفوعا (الصواب موقوفا) عرب على و ابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها اذا اجتمعت ــ اه . و ان امعنت النظر في الأحاديث الواردة في حجة الوداع تحصل لك تعدد الأطوفة و تعدد السعى منه صلى الله عليه و سلم و ان انكره بعض من صاغ الاحاديث على مذهبه ؛ أما علمت ان ابن عباس رضي الله عنهما قال: طاف النبي صلى الله عليه و سلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن؟ اخرجه الشيخان؛ و عن جاير قال: طاف رسول الله ملى الله عليه و سلم بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم . الحجر بمحجنه لأن يراه الناس و ليشرف و ليسألوه ــ اخرجه . مسلم في باب جواز الطواف على بعير و غيره ٠ فأى طواف هذا ؟ و فى رواية اخرى له عن جابر : طاف النبي صلى الله عليه و سلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت و بالصفا و المروة ليراه الناس و لیشرف و لیسألوه فان الناس قد غشوه ـ ا ه. فأی طواف و أی سعی هذا ؟ حدبث جابر الطويل الذي اخرجه مسلم في حجة الوداع: حتى 'ذا اتيا البيت مه استلم الركن فرمل ثلاثا و مثى اربعا ثم تقدم الى مقام ابراهيم فقرأ • و اتخذوا من مقام ابراهيم مصلى، إلى ان فصلى ركعتين ثم خرج الى الصفيا _ ثم ذكر كلاما ئم فال: فبدأ بالصفا و رقى عليه حتى رأى البيت ٠٠٠٠ ثم نول الى المروة حنى انصبت قدماه في طن الوادي سعى حتى اذا صعدتا مشى حتى الى المردة ففعل على المروة كما فعل على الصغاحي اذا كان آخر الطواف على المروة ... فقال ـ الحديث . فهذا الطواف بالبيت و السعى بين الصفا و المروة كانا بالأقدام و المشي و هو في حجة الوداع. فأي طواف هذا و أي سعى هذا؟ و من هذه ==

= الروايات الصحيحة ثبت طوافان و سعيان في حجة الوداع: طواف و سعى بالركوب على الراحلة ، و طواف و سعى بالمشى ، فأين الذين ِقالوا • الذين جمعوا الحسج . و العمرة ما طافوا الاطوافا واحدا، و قد طاف رسول الله صلى الله عليه و سلم طوافین و سعی سعیین ؟ فتعین قطعا ان معنی قول جامر و ان عمر و عائشة و غیرهم • ما طافوا الاطوافا واحداً ، اى بعد الافاضة من عرفات ما طافوا الاطوافا وأحداً للحل منهما جميعًا ، و الا لايصح هذه الاحاديث التي في الصحيحين • و فيها احادیث أخر « استلم الرکن و قبل یده » کما هو عن عمر و این عمر و غیرهما ، و هو لا يمكن على الراحلة ، « و لم ينزل عنها الا لصلاة الطواف، ثم نزل و صلى رکمتین ۰ ـ الحدیث ۰ و لذا قلت اولا : ان الراوی عبره بطواف واحد و سعی واحد لعدم تخلل الحل بينهما، و قد كان هناك طوافان و سعيــان، و راجع ج ٢ ص ١٤٨ من كتاب الأم ، باب الطراف راكبا ، و باب الركوب من العلة في الطواف، و باب الاضطباع و الرمل . و في الاحاديث : المشي و الخبب و انصاب القدمين في بطن الوادي، و هذه الاحاديث لما كانت مخالفة لحوى ابن حزم ضاق صدره حتى كاد ينشق فأولها بتأويـلات فاسدة يضحك عنها الصيان فضلا عن الرجال، فضلا عن اهل العلم! و هو يدعى فى كل موضع انه لا يسمع دون قول الله عز و جل و قول رسوله صلى الله عليـه و سلم ثم ينبع مواه و يرد الأحاديث و يخالفها عيانا و جهارا ـ انا لله و انا اليه راجعون 1 و لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .

و قد أشار إلى هذه الأجوبة إمام العصر و شيمخ حديثه فى دروس الترمدى و البخارى، و قد جمها بعض تلاميذه فى • العرف الشذى » و هو مملو ، بالأغلاط، و بعنش أذكيا - تلاميذه فى • فيض البارى » • و قد أشبع الكلام فى هذا المقام الشبح الثانى فى • فتح الماهم ، بالنقاط من • فتح القدير » و حاشية السندى ===

بابمن يقطع الرجل التلبية فى الحج و العمرة

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: يقطع المهل بالعمرة التلبية حين يستلم الركن الطواف بالبيت لعمرته ، و يقطع التلبية في الحج في اول حصاة يزمى بها جرة المقبة يُوم النحر .

و قال أهل المدينة : من اعتمر من التنعيم فانه يقطع التلبية حين يرى البيت ، و من اعتمر من بعض المواقيت و هو ' من أهل المدينة أو غيرهم فانه يقطع

= على البخارى و شرح الشيخ عابد السندى للسند و العرف الشذى و فتح البارى و الجوهر التي و النووى و ر د المصاد و ذيرها من الكتب، فأطال و أحسن و أجاد .. نعلك به و يذل الجهود شرح أبي داود . و هذا ليس موضع النفصيل (١) كما رواه الترمذى ص ١١١ من باب متى يقطع التلية في عمرة عن ابن أبي لبلي عن عطاء عن ابن عباس أرب النبي صلى الله عليه و سلم كان يمسك عن المعمرة إذا استلم الحجر .. انتهى وقال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث صحيح و العمل عليه عندا كثر أهل العلم ، قالوا : لا يقطع المسمر التلبية حتى يستلم الحجر ؛ و قال بمضهم ؛ إذا انتهى إلى يوت مكة قطع التلبية ؟ و العمل على حديث النبي صلى لله عليه و سلم إذا انتهى إلى يوت مكة قطع التلبية ؟ و العمل على حديث النبي صلى لله عليه و سلم أبو حنية و أصحابه كما هو هنا ، و في ابن أبي لبلي مقال مشهور ، و رواه أبو داود و لفظه : إن النبي صلى الله عليه و سلم قال : يلي المعتمر حتى يستلم الحجر .. اه ، و فوق أبو داود : رواه عبد الملك بن ابي سليان و همام عن عطاء عن ابن عباس وقوظ - اه ، و فيها حديثان من فعله و من قوله صلى الله عليه و سلم قال أبو داود : رواه عبد الملك بن ابي سليان و همام عن عطاء عن ابن عباس موتوظ - اه ، و فيها حديثان من فعله و من قوله صلى الله عليه و سلم و الله عليه و سلم قال أبو داود : رواه عبد الملك بن ابي سليان و همام عن عطاء عن ابن عباس موتوظ - اه ، و فيها حديثان من فعله و من قوله صلى الله عليه و سلم و الله عليه و سلم و المناس الله عليه و سلم و المناه و من قوله صلى الله عليه و سلم .

(۲) و كان في الأصول « و هي » والصواب « و هو » كما هو في موطأ الامام مالك .

(٣) كذا ف الاصول ، الاصوب «غيرها ، و معنى الحرفين كليهما صحيح .

(۸۰) التلبية

التلبية إذا انتهى إلى الحرم، و يقطع الحاج اللتلبية إذا انتهى إلى الحرم حين يروح إلى الموقف عشية عرفة .

و يقال محمد بن الحسن: بو كيف اختلف المهل من التنهيم و للمهل من الوقت؟ ما طالها إلا واحد! أرايتم لو أهل " بعلى مسيرة ليلة " من الحريم متى يقطع التلبية؟ أو أهل من بُحسقان " أو من بحسقان " أو من بطن مر " أو من أعسقان " أو من بطن مر " أو من أعسقان " أو من بطن مر " أو من أعسل التلبية ؟ إنه يقطع التلبية حين يسئل الركن .. في آثار غير واحدة كثيرة " ..

(١-١٠) كذا في الاصل، و في الهندية « على وجلة ليلة »، و هو وهل من ناسخها فسيف د المبيرزة ، و يجللها « وجلة » ـ ف .

۱(۲) القُدید – بضم اوله مصغر: موضع معروف بین مکه .و (لمدینة، و منه . اشتری ابن عمر الحدی القرانه.

(٣) بعنم اوله ، موضع معروف بقرب مكة ، و فيه اختلف على و غنمان رضى الله بمنها في النهى عن المتعة .و القرنان، شم الهل بهنا جيغا على رضى الله عنه على مرمحلتين من مكة ؟ هناك لتى رسول الله صلى الله عليه و سبلم رجال من بنى كمب ،(من الجديدة تقالوا الجديث) لخرجه الامام أبو يوسف في كتاب الجراج ، (٤) .و كان في الاصل ه مرة ، و في الهندية ه مرا ، تصحيف ، و الصواب ه مره و هو موضع من مكة على مرحلة - كذا في ج ٢ ص ١٨١ مين المغرب ، (٥) حرفي ه من ، يساقظ من الاصول ، و الصواب « من خلف التبعيم » و التعيم ، و بنا من مكة عند مسجد عائشة رضى الله عنها - كا في ج ٢ .ص ٢١٨ ، و بن المغرب ، و جنه اعمرها . رسول الله يصلى الله عليه و منام مع لخيها عبد الرحن ، إن أبي بكر رضي الله عنهم مكان عمرتها التي رفعنتها - كا في كتب الحديث ، البين فانه على خلاف دأب الكتاب ، و مع حجم العن بعض العبارة سقطت من البين فانه على خلاف دأب الكتاب ، و مع حجم العن بعض العبارة سقطت من البين فانه على خلاف دأب الكتاب ، و مع حجم العبور العبين العبارة سقطت من البين فانه على خلاف دأب الكتاب ، و مع حجم الدين العبارة سقطت من البين فانه على خلاف دأب الكتاب ، و مع حجم الهي بعض العبارة سقطت من البين فانه على خلاف دأب الكتاب ، و مع حجم النه على خلاف دأب الكتاب ، و مع حجم الهي بعض العبارة سقطت من البين فانه على خلاف دأب الكتاب ، و مع حجم المنه المين العبارة سقطت من البين فانه على خلاف دأب الكتاب ، و مع حجم المين العبارة سقطت من البين فانه على خلاف دأب الكتاب ، و مع حجم المين عبد المين العبارة سقطت من البين فانه على خلاف دأب الكتاب ، و مع حجم المين عبد المين عبد المين عبد المين المين المين عبد المين المين عبد المين عبد المين المين عبد المين عبد المين عبد المي

أخبرنا محمد' قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: يقطع الحيم بالعمرة التلبية إذا استلم الحجر'، و يقطع التلبية في الحجر في أول حصاة برمي بها جمرة العقبة'.

أخبرنا محمد على أخبرنا عمر بن ذر الهمداني قال سألت بجاهدا: متى

⁼ هذا فالمعنى صحيح .

⁽۱) هكذا اخرجه الامام محمد فى ذلك الباب من كتاب الآثار، ثم قال محمد: و به نأخذ و هو قول ابى حنيفة ، و اخرجه الامام أبو يوسف فى آثاره من نمرة ٤٧٦ ص ٩٨: ثنا يوسف عن ايه عن ابى حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه قال: لا يقطع تلبية العمرة حتى يكبر لاستلام الحجر الاسود لاول طوافه بالبيت، و يقطع التلبية فى الحج عند اول حصاة يرى بها جمرة العقبة يوم النحر ... اه .

⁽٢) اى الحجر الأسود و الاستلام به ، سنة ان امكن يسده و إلا فبمعجنه و الاشارة مده .

⁽٣) كذا في الأصل، هو الصواب، وفي الهندية ، هرة العقبة، و هو خطأ . (٤) و في المحلى ج ٧ ص ١٢٨ : روينا عن وكيع عن عر بن ذر عن مجاهد قال قال ابن عباس: لا يقطع المشمر التلية حتى يستلم الركن ؟ و كان ابن عمر يقطعها اذا رأى يبوت مكة ، قال وكيع : و حدثنا سفيان - هو الثورى - عن عبد الله ابن دينار قال قال ابن عمر : يقطع التلبية اذا دخل الحرم - اتنهى ، و ره اه البيهتمي في ج ه ص ١٠٤ من سئنه من حديث ابي معاوية عن عمر بن ذر عن مجاهد قال : كان ابن عباس رضى الله عنهم يلمي في العمرة حتى يستلم ثم يقطع ؛ قال : و كان ابن عمر رضى الله عنهما يلمي في العمرة حتى اذا رأى يبوت مكة قال : و كان ابن عمر رضى الله عنهما يلمي في العمرة حتى اذا رأى يبوت مكة ترك التلبية و اقبل على التكبير و الذكر حتى يستلم الحجر ، و رواه من طريق =

= يعلى بن عبيد : ثنا عبد الملك _ هو ابن ابي سلمان _ قال سئل عطاء : متى يقطع المسمر التلبية ؟ فقال: قال ان عمر: اذا دخل الحرم، وقال ان عبـاس حتى مسح المجر اللت : با ابا محمد ا ايهما احب اليك؟ قال: قول ابن عباس - التهمي. و قال الامام الشافعي في ج ٢ ص ١٧٤ من الأم: و يلبي المعتمر حتى يفتتح الطواف مستلما او غير مستلم . اخبرنا مسلم و سعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: يـلبي المعتمر حتى يفتنح الطواف مستلما أو غير مستلم ـ انتهى. و رواه البيهتي في سننه ج ٥ ص٠٤ من طريق الشافعي به مثله ،ثم قال:و كذلك رواه ابن جريج و همام عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً . و رواه محمد بن عبد الرحن ابن ابي ليلي عن عطاء فرفعه ، ثم رواه من طريق شاذان : ثنا زمير و الحسن ابن صالح عن ابن أبي ليلي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه كان يلبي في العمرة حتى يستلم الحجر، و في الحبيج حتى يرمى الجزرة ــ انتهى. و نقل عن الشافعي: و لكنا هبنا روايته لأنا وجدنا الحفاظ المكيين يقفونه على ابن عباس . قال البيهق: رفعه خطأ . وكان ابن ابي ليلي هذا كثير الوهم، و خاضة اذا روى عن عطاء فيخطئ كثيراً ، ضعفه الهل النقل منع كبر محله في الفقه . و قد روى المثني بن الصباح عن عطاء مرفوعا و اسناده اضعف بما ذكرنا ، ثم الحرج من طريق ابي بكرين ابي شيبة : ثنا حفص ـ هو ابن غياث ـ عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال: اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر كل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم الحجر · وقد قيل عن الحجاج عن عطاء عرب ابن عباس مرفوعاً ، و الحجاج بن ارطاة لا يحتج به . و روى عن ابي بـڪرة مرفوعا انه خرج معه في بعض عمره فما قطع التلبية حتى استلم الحجر .. اه . ثم اخرجه باسناده من طريق عبرو بن مالك... هو الراسي ـ ثنا عبد الرحن بن عثمان ـ هو ابو بحر البكراوي ـ ثنا بحر بن مرار =

مقطع المعتمر التلبية ؟ قال: كان ابن عباس رضى الله عنهما اللهي حتى يستلم الركن، وكان عبد الله بن عبر رضى الله عنهما إذا قدم معسرا قطع التلبية إذا رآى بيوت مكبة ، قال محمد: ويقول ابر عباس رضى الله عنهما أحب إلينا الله .

== بهنع و بشدید. این عد الرحمن بن ابیبکرة بن بجده عد الرجمن بن ابی بکرة عن ایه ان ربیول اقد صلی لفته علیه و سلم - بشله و عمرو بن مالك و عد الرجمن ابن عثمان و بجر بن مراد من رجال التهذیب ، .و عبد الرجمن عبد اجد صالح لا بأس به ، و كان بجی بن سعید حسن الرأی بیه .و واقمه السیلی ، و بحر قال ابن معین: فقم ، و عند الساؤ. : لا بأس به ، و قال ابن عدی : بلا اعرف له حدیثا منكرا و لم اجد احدا من المتقدمین ضعفه إلا یجی بن سعید فی قوله : خولها - محدیثا منكرا و لم اجد احدا من المتقدمین ضعفه إلا یجی بن سعید فی قوله : خولها اله ، و عبر بن مالك ذكره ابن حبان فی الثقات فهم عثنف فهم ، .ولا اقل ان یكون الحدیث حسنا ، و لذا اعتمند بحدیث لبن عباس للرفوع و بجدیث عمرو ابن شعیب عن ایه عن جده حصل لكل واحد منهما قوة بالآخر فتصلح ،ان پنتهمن ابن شعیب عن ایه عن جده الخری اذا اعتمند بآثار عن الصحابة ، و با جلة و ان کان الكلام فی الاحادیث الثلاثة فردا فردا لمكن الجموع من حیث الجموع صالح الحجیة، و لذا قال عطاء : قول ابن عباس احب الینا ، ولم یرد فی حدیث و لا اثر صاحب النا الحدیث اصلا بعتمد عله و بجتج به ،

= قال ابن حرم ص ١٣٨ من المحلى: و الذي نقول به فهو قول ابن مسعود الذي ذكرنا آنفا انــه لا يقطعها حتى يتم جميع عمل العمرة ــ اه • قلت : هذا تلبيس ، و لم يذكر حديث ان مسعود الا في رمى الجمرة ، و لم يرو عن ابن مسعود في المعتمر ﴿ شيء، و لم يرو هو عنه لا من طريق صحيحة و لا من ضعيفة، فقول ابن حزم في غاية ـ الفساد لا مستند له على ما زعمه، و دأبة خلط المبحث و الطعن على الأئمة، ذكر اولا حديث جائز من طريق الى داود الى آخره، وفي آخره د ولزم رسول الله صلى الله عليه و سلم تلبيته ، ثم قال « و روينا من طريق سفيان الثورى عن منصور بن المعتمر عن ابي وائل عن مسروق انه رأى عبد الله بن مسعود طاف بالبيت سبما ثم خرج الى الصفا، قال فقلت له: يا أبا عبد الرحمن ! أن ناسا ينهون عن الاهلال في هذا المكان! فقال: لكني آمرك به ـ و ذكر باقي الحير ، • انظر هل في هذا ان مسروقا او ابن مسعود رضي الله عنه كان معتمرا و لم يترك التلبية ! بل حديثه هـذا في الحج يشير البه قوله « و ذكر باقي الحنبر ، و اجله هو التلبيس ، وقرينة عليه اخرى حيث قال بعدا ﴿ فَانَ ذَكُرُوا مَا رُونِنَا مِن طَرِيقِ ابْنُ الَّي شَيْبَةُ نا صفوان بن عيسي عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابي ذباب عن مجاهد عن عبد الله بن سخيرة عن عبد الله بن مسعود قال: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم فما ترك التلبية حتى اتى جمرة العقبة الا ان يخلطها بتكبير او تهليل. ثم تكلم في الحارث، فانظر حديث ابن مسعود ليس الا في حجة النبي صلى الله عليه و سلم و هو كان قارنا على رغم ابن حزم و لم يتحلل فيا بين العمرة و الحبح لكونه ساق هديا و لبد رأسه و احرم بالقران، فكيف يمثى هذا في من اعتمر فقط؟ فحكمه ما قال ابن عباس ﴿ عطاء، و روى عه فيـه حديثا مرفوعاً و هو و الن كان تكلم فيه ابن حوم لكنه حسن، و احسن بن رأى ابن حزم على قول الامام أبي حنيفة و احمد بن حنيل و غيرهما من فقهاء المحدثين ـــــ

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نيميسم عن بجاهد. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: يلبي المعتمر حتى يستلم الركن .

= هل عند ابن حرم فی حق المعتمر متی يقطع التلبية دليل من ابن مسعود او حديث مرفوع منه صلی الله عليه و سلم؟ لا قطعا و يقينا او ليس عنده الا فهمه الفاسد افتری به علی ابن مسعود رضی الله عنمه و هو لا يعرفه من هو ، نحن نعلم انه كنيف مل علما ، و انظر ايضا فی طيه كيف افتری عليه .. صلی الله عليه و .. لم .. و انقلبت عليه دائرته ، و هذا جزاء من اجترأ علی الله عز و جل و رسه له صلی الله عليه و سلم ، اللهم ! اهدنا الصراط المستقيم ضراط الذين انعمت عليهم عليهم ولا الصالين .

(۱) هو عبد الله بن يسار الثقني أبو يسار المكى ، مولى الاحنس بن شريق ، ،ن رجال السنة ، كان يفتى بعد عمرو بن دينار ، مات سنة احدى و ثلاثين و مائة ، و قال ابن المديني سنة ۲ ، قال الخطيب: حدث عنه عمرو بن شعيب و ابن عبينة و بين وفاتيها خمس و سبعون سنة ـ كذا في التهذيب و هامشه ،

(۲) هو ابن عبد الرحمن الجزرى أبو عون الحضرى الحرانى الأ.وى .ولاهم، رأى أنسا رضى الله عنه ، من رجال الاربعة ، مختلف فيه ، فلا اقل من ان يكون حديثه حسنا ؟ و هو بالصاد المهملة مصغر ؟ و الجزرى - بفتح جيم و زاى و براء منسوب الى الجزيرة و هى بلاد بين الفرات و دجلة ، مات سنة ١٣٧ او ٣٦ او ٣٨ او ٣٨ او ٣٩ و غير ذلك فى تاريخ وفاته - راجع ترجمته ج ٣ ص ١٤٣ الى الحرنا

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بر أبان بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم قال: 'أفاض ابن مسعود رضي الله عنه من عرفات

(١) و كان في الأصول • محمد بن صالح القرشي ، و الصواب • محمد بن أبان بن صالح القرشي » لأن مؤلف الكتاب يروى عنه كثيراً . و محمد بن صالح رجل آخر متأخر عن الأول و ليس هو المرادبه هاهنا ـ راجع ج ٩ ص ٢٢٧ ،ن التهذيب ـ ٠ (٢) ظاهره الارسال، و قد عرفت في باب القران ان مراسيله صحيحة ـ لاسما عن ابن مسعود رضي الله عنه . و اخرجه الامام أبو يوسف في آثاره من طربق الامام أبي حنيفة من رقم ٤٧٤ ص ٩٨ قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حيفة عن حماد عن إبراهيم عن أبن مسعود رضي الله عنه انه خرج صيحة يوم النحر من مسجد الحيف يلبي و هو يريد جمرة العقبة يرميها فانثال الناس عليه فقالوا: رجل يلبي بالحج يوم النحرا فقال: ما بال الناس؟ أنسى الناس أم جهلوا أم طال عليهم العهد؛ ثم رفع صوته يلبي • لبيك عدد التراب لبيك، فلما علموا انه ابن مسعود تفرقوا عنه و اعلموا انه اعلم بالأمر منهم ــ انتهي • و حدبث ان مسمود رضي الله عنه رواه أبو داود بدون الارسال في باب رى الجمار : حدثنا حفص بن عمر و مسلم بن إبراهيم ــ المعنى ـ قالا ثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيمد عن ابن مسعود قبال: لما انتهى الى الجمرة الکبری جعل البیت عن بساره و منی عن یمینه و رمی الجمرة بسبع حصیات، و قال: مكذا رمى الذى الزلت علبه سورة القرة .. انتهى • فابراهيم يرويه عن عبد الرحمن بن يزيد عنه موصولاً •

و روى الواقدى فى المغازى كما في ج ٣ ص ١٤٥ من نصب الرايـة: حدثنا اسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي عليه السلام لبي ــ ===

⁼ ج ٣ ص ١٤٤ من التهذيب •

يلبي ، فجعل النباس ينظرون إليه ٢ فقال • ما شأنهم ا أضلوا سنة

= یعی فی عمرة القضة - حتی استام الرکن - انتهی و لیس فیه حجاج ابن أرطاة ؟ و اسامة هو اللیثی مولاهم أبو زید المدنی ، من رجال مسلم و الاربعة ، ثقة صالح حجة ، لیس به بأس ، مستقیم الاس ، صحیح الکتاب . و راجع ترجته ج ۱ ص ۲۰۸ من التهذیب و اسامة بن زید العدوی مولی عمر أبو زید المدنی آخر و لیس هو فی اسناد الواقدی ـ تأمل ؛ فالحدیث حسن صالح للاحتجاج ـ تدبر .

(۱) حدیث ابن مسعود رضی الله عنه رواه الشیخان فی ابواب مختلفة من الصحیحین، فی باب متی یصلی الفجر بجمع من البخاری: عن ابی اسحاق عن عبد الرحمن بن یزید قال: خرجت مع عبد الله رضی الله عنه الی مکة ثم قدمنا جمعا ـ الحدیث و فی آخره: ثم قال: لو أن امیر المؤمنین افاض الآن اصاب السنة فما ادری أ قوله کان اسرع أم دفع عثمان رضی الله عنه فلم یزل بلبی حتی رمی جمرة المقبة یوم النحر ـ اه .

قال الحافظ فى الفتح ج ٣ ص ٤٢٤: وقع فى ، واية جرير بن حازم عن ابى اسحاق عند أحمد من الزيادة فى هذا الحديث ان نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدفع من عرفة ايضا ، و لفظه « لما وقفنا بعرفة غابت الشمس فقال : لو أن امير المؤمنين افاض الآن كان قد اصاب ، قال : فما ادرى أكلام ابن مسعود اسرع أو افاضة عثمان ؟ قال : فأوضع الناس و لم يزد ابن مسعود على المنق حتى اتى جما ، و له من طريق زكريا عن ابى اسحاق فى هذا الحديث : افاض ابن مسعود من عرفة على هيئته لا يضرب بعيره حتى اتى جمعا ، و قال سعيد بن منصور : حدثنا سفيان و ابو معاوية عن الاعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد ان ابن مسعود بعيره فى وادى محسر ؛ و هذه الزيادة مرفوعة فى حديث جابر الطويل

= في صفة الحج عند مسلم ـ اتنهى •

و فى باب التلبية و التكبير غداة النحر من الفتح : فعند أحمد و ابن أبي شيبة ا و الطحاوي من طريق مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله قال : خرجت معم رسول الله صلى الله عليه و سلم فما ترك التلبية حتى رمى جمرة العقبة الا أن يخلطها بتكبير ــ انتهى، ص ٢٥٤ . و راجع ج ٤ ص ١٩٩ من عمدة القارى، فالحافظ البدر العيى أورده من الطحاوى والبيهتي بأسانيدهما و فصله مجيبا عن قول الكرماني عن الاشكال في ترجمة الباب ، و الحافظ في الفتح ايضا نقله كذلك، و اخرجه ایمنا البخاری فی باب رمی الجار من بطن الوادی، و مسلم و الفظ له ــ كما فى نصب الراية ؟ قال: اما حديث ابن مسعود فأخرجه البخارى و مسلم ، مكذا ذكره عبد الحق في المتفق عليه عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رمي عبد الله ابن مسعور جمرة العقبة من بطن الوادى بسبع حصيات يكبر مع كلحصاة فقيل له: ان ناساً يرمونها من فوقها ! فقال عبد ألله بن مسعود • مذا و الذي لا إله غيره ! مقام الذي آنولت عليه سورة البقرة ، _ انتهى • و اخرجه البخاري في ص ٢٣٥ من باب یکبر مسم کل حصاة ، و مسلم ص ٤١٩ ، و أبو داود ص ٢٧١ عن الأعش قال: سمت الحجاج بن يوسف يقول و هو يخطب على المنبر • لا تقولوا سورة البقرة، الى أن قال: فلقيت إبرهيم فأخبرته بقوله فسبه و قال: حدثني عبد الرحن بن يريد انه كان مع عبد الله بن مسعود فأتى جمرة العقبة فاستبطن الوادي فياستعرضها فرماها من بطن الوادي .. إلى آخره سواء . و عند أبي داود: و قال • هكذا رمي الذي أُنزلت عليه سورة البقرة ، •

و قال الحافظ الزيلمي بعد هذا: و ليس في الكتب الستة عن ابن مسعود في هذا الباب غير ذلك و هو غير كاف الا ان يكون رفعه، و ينظر من غير الكتب الستة ـ انتهى قلت: قد علمت ان عند أبي داود رفعه بقوله • مكذا رمى الذي ـــــ

انولت عليه السورة ، و هو اشارة الى التكبير و الى القيام فى بطن الوادى و غيرهما ـ فتأمل فيه ، و اخرجه الطحاوى من طرق عن ابن مسعود ــ سيأتى بعضها إن شاء الله تعالى ،

(١) و في سنن البيهتي جـ ٥ ص ١٣٨ من باب التلبية حتى يرمى جمرة العقبة من طريق الحارث بن عبد الرحمن بن ابي ذباب عن مجاهد عن عبد الله بن سخيرة قال : غدوت مع عبد الله من مسعود من مني الى عرفة ــ وكان عبد الله رجلا آدم له صفيرتان عليه مسحة اهل الباكلية ــ و كان يلبي فاجتمع عليه غوغاء من غوغاء الناس فتالوا: يا اعرابي؛ ان هذا ليهن يوم تلبية أنما هو التكبير، قال: فعند ذلك التفت اليَّ فقال : جهل الناس ام نسوا ؟ و الذي بعث محمداً صلى الله عليه و سلم بالحق ! فقد خرجت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم من منى الى عرفة فما ترك التابية حتى رمى الجرة الا ان يخلطها بشكبير او تهليل • قال البيهق: و قد روينا معنى هذا مختصرًا في الحديث الثابت عن عبـــد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود... اننهى • و قال فى ابتداء الباب: و كنذالك فى الحديث الثابت عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه و سلم انه يكبر مع كل حصاة . ثم رواه من طريق شريك عن عامر بن شقيق عن ابي واثل عن عبد الله قال: رمقت النبي صلى الله عليه و سلم ظم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة بأول حصاة ــ انتهى • و قد رواه فى باب رمى الجمرة من بطن الوادى ص ١٢٩ من طريق ابي بكر بن ابي شيبة: ثنا ابن ادريس عن ليث عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابيه قال: افضت مع عبد الله من جمع فما زال يلي حتى رمى جمرة العقبة ثم قال « يا ابن اخي ١ ناولني سبعة احجار » فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، حتى اذا فرغ قال « اللهم ! اجعله حجا مبرورا و ذنبا مغفوراً» ثم قال: هـكذا رأبت الذي انزلت عليه سورة البقرة صنع • نيهم' [أم نسوا؟]' ثم رفع صوته فقـال «لبيك أللهم البيك، عدد التراب لبيك، أللهم البيك، عدد التراب لبيك، أفلى حتى رمى جرة العقبة .

(۱) قال الطحاوى: حدثنا ابن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر الزهراني قال ثنا شعبة قال اخبرني الحكم عن إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد قال: حججت مع عبدالله فلها افاض الى جمع جعل يلمي فقال (كذا): رجل اعرابي، فقال عبدالله وأنسى الناس أم ضلوا ٤٠ ثم لمي حتى رمى جمرة العقبة ـ انتهى.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و إنما زدته من آثار الطحاوى و سنن اليهق وعدة القارى، و في اللباب وشرحه: ويستحب ان يرفع صوبه بالنابية ثم يخفضه، ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بماشاء، ومن الماثور: اللهم ا انى اسألك رضاك والجنة وإعوذ بك من غضبك والنار، وفيه ايضا: و تكرارها سنة في المجلس الأول و كذا في غيره، و عند تغير الحالات مستحب مؤكد، و الاكثار مطلقا مندوب، و يستحب ان يكررها كلما شرع فيها ثلاثا على الولاء و لا يقطعها بكلام لا انهى، قال في الدر المختار: و يكون مسيئا بترك رفع الصوت بها له م قال ابن عابدين: و مقتضاه ان الرفع سنة، و به صرح في النهر عن الحيط و هو خلاف ما قدماه ؟ و صرح به في البحر و الفتح من أنه مستحب لكن ذكر في البحر في غير هذا الموضع أن الاساءة دون الكراهة؟ فلا يلزم من قول الشارح تبعا للحيط في غير هذا الموضع أن الاساءة دون الكراهة؟ فلا يلزم من قول الشارح تبعا للحيط انه يكون مسيئا بتركه ان يكون سنة مؤكدة ـ تأمل، انتهني ـ رد الحتار،

(٣) و لا تستحب الزيادة مر غير المأثور من النبي صلى الله عليه و سلم او من الصحابة رضى الله عنهم - كما في العناية ، خلافا لما في النهر ـ فافهم • نعم في شرح اللباب ما وقع مأثورا: يستحب ان يقول • لبيك ، وسعديك و الحنير كله بيديك ، و الرغباء إليك ، إله الحق البيك بحجة حقا تعبدا و رقا لبيك ، إن العيش عيش الآخرة ، و ما ===

ليس مرويا فجائز او حسن ٠ قال في النهر: لأن الزيادة تكون بعد الاتيان بهــا لا في خلالها ؟ كما في السراج _ اه • فما من ، لبيك و سعديك _ المخ • و نقله فَ النَّهِرَ عَنِ ابن عَمِر: يأتَى بِنه بعد التلبية لا في خلالها _ فافهم، اله رد المحتار . (٤) و فى البخارى: فلم يول ... اى ابن مسعود... يلبي حتى رمى جمرة العقبة • و رواه البهق ج ٥ ص ١٣٧ من السنن من طريق شريك عن عامر بن شغيق عن أبي واثل عن عبد الله قال: رمقت النبي صلى الله عليه و سلم ظم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة بأول حصاة ـ اه . و هـذا نص فى الباب ان التلبية تقطع بأول حصاة يرى بها، فالمبهم من الاحاديث يحمل على هذا المفسر على ان « حتى ، بمعنى « الى ، لانتهاء الغاية ، لا سبم إذا دخلت على الإنمال ، فان كانت الغاية من غير الجنس لا تدخل تحت المنيا ـ كما في اصول الفقه و النحو ؛ و هنا ـ كذلك رمى الجمار من الافعال و التلبية من الاقوال ، فلا يدخل فيها فيقطع التلبية منتهيا إلى رمى الجمرة فتتقطع عنده لا بعده .. و هذا ظاهر ، و به قال عطاء و طاوس و النخمي و ابن أبي ليـلي و الثبورى و أبو حنيفة و الشافعي و أحمد و إسحاق.. كما في ج ٤ ص ٦٩٦ من عمدة القارى، و هو مروى عن ان مسعود و ابن عباس رضي الله عنهم ايضا ، و لذا قال في الهداية : و يقطع التلبية مع أول حصاة لما روينا عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه و سلم اشارة الى ذلك. قال الحافظ فى ص ١٩٧ من الدراية: كذا قال و المروى عن ابن مسعود التكبير مع كل حصاة . لكن عند أبي داود من حديثه: رمقت النبي صلى الله عليه و سلم فلم يزل يلبي حتى رمي جمرة العقبة بأول حصاة ــ اه • هكذا في الدراية «عند أبي داود ، و لم أجده فيه، و لعله عند البيهق فانه في سننه رواه عنه ـكما عرفت؛ و في نصب الرَّاية ج٣ ص ٧٧: قلت: كأن المصنف ذهل فانه لم يذكر هذا عن ابن مسعود و انما ذكر عنه التكبير مع كل حصاة ، الا ان يكون بمفهومه فان قوله « يكبر مع كل حصاة ، == · (۲٣)

= بدل على أنه قطع التلبية من أول حصاة ؛ و صرح به البيهتي في المعرفة فقال بعد أن ذكره من جهة مسلم : و فيه دلالة على أنه قطع التلبية بأول حصاة ثم كان يكنبر مسع كل حصاة - أنهى كلامه ، و روى في السنن من حديث أن مسعود قال : رمقت النبي عليه السلام ظم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة بأول حصاة - انهى الحديث الحادى و الستون ، روى جابر أنه عليه السلام قطع التلبية عند أول حصاة رمى بها جمرة العقبة ، قلت : هو مفهوم ما في حديث جابر الطويل : حتى أن الجمرة الى عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل الطويل : حتى أن الجمرة الى عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة - الحديث ، و تقدم صريحا عن أن مسعود عند البيهتي - أنهى ،

و قع فى نصب الراية « و يقطع التكبير مع اول حصاة ، و هو غلط و الصحيح « و يقطع التلبية لا التكبير ــ تدبر و يقطع التلبية لا التكبير ــ تدبر و مثله فى الدراية ذيل قول الهذاية : و روى جار ــ الح .

و روى اليهق من طريق عمر بن حفص الشيائى: ثنا حفص بن غياث ثنا جعفر ابن محمد عن اليهق من طريق عمر بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال: افضت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلية مع آخر حصاة وقال اليهق: تكبره مع كل حصاة كالدلالة على قطع التلية بأول حصاة كا روينا في حديث عد الله بن مسعود، و قوله « يلبي حتى رمى الجرة » اراد به « حتى اخذ في رمى الجرة »، و أما ما في رواية الفضل بن عباس من الزيادة فانها غرية اوردها عدد بن إسحاق بن خريمة و اختارها ، و ليست في الروايات المشهورة عن ابن عباس عن الفضل بن عباس – انتهى »

قال الحافظ في الفتح ج ٣ ص ٤٢٦: في هذا الحديث ان التلبية تستمر الى رمى الجرة يوم النحر و بعدها يشرع الحاج في التحلل و روى ابن المنذر باسناد ==

أخيرنا محمــد قــال أخيرنــا سفيانـــ بن عيينة ` عن زيد

= صحیح عن ابن عباس انه کان یقول: التلبیة شعار الحبم، فان کنت حاجا فلب حتی بدأ حلك ، و بدؤ حاك ان ترمی جمرة العقبة ، و روی سعید بن منصور من طریق ابن عباس قال: حججت مع عمر الحدی عشرة حجة و کان یلی حتی برمی جمرة العقبة و باستمرارها ، قال الشافعی و أبو حنیفة و الثوری و أحمد و إسحاق و أتباعهم ، و قالت طائفة : یقطع المحرم التابیة اذا دخل الحرم و هو مذهب ابن عمر ؛ لکن کان یساود التابیة اذا خرج من مکة الی عرفة ، و قالت طائفة : یقطعها اذا راح الی الموقف _ رواه ابن المنذر و سعید بن منصور بأسانید صحیحة عن عائشة و سعد بن أبی وقاص و علی _ وبه قال مالك و قیده بروال الشمس یوم عرفة ، و هو قول الاوزاعی و اللبث ؛ و عن الحسن البصری مثله لکن قال: اذا صلی الغداة یوم عرفة . اه .

و قد روى الطحاوى بأسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يزيد قال: حججت مع عبد الله فلما افاض الى جمع جعل يلني فقال رجل: اعرابي هذا؟ فقال عبد الله دأ نسى الناس ام صلوا،؟ و اشار الطحاوى الى ان كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة انه تركها للا شتغال بغيرها من الذكر لا على انها لاتشرع، و جمع فى ذلك بين ما اختلف من الآثار .. قاله الحافظ.

(۱) و روى هذا الحديث عبد الرزاق فى مصنفه بهذا الاسناد ... كما فى المحلى ، وعن عمرو بن ميمون قال: حججت مع عمر فكان يلبي حتى رمى الجرة من بطر الوادى ، و يقطع التلبية عند اول حصاة (ابن جرير) .. كمنز العال ، و فى موطأ محمد ص ٢٠٧: أخبرنا مالك أخبرنا زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله ابن حنين عن أبيه أن عبد الله بن عباس .. الحديث ، و فى ص ١٥٨ عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه _النه .

ابن أسلم عن إبراهيم [بن عبد الله عن أبيه عن ابن عباس] * قال: سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يهل عند الجمرة فقلت: يــا أمير المؤمنين!

(۱) هو البغدادى أبو أسامة ، و يقال : أبو عبد الله المدنى الفقيه ، مولى عمر ، من رجال الستة ، مات سنة ست و ثلاثين و مائمة فى العشر الأول من ذى الحجة ...
كذا فى التهذيب ، و قد روى عنه الامام أبو حنيفة ايضا .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و إنما زدناه من المحلى . و فيه : روينا من طريق الحدانى عرب عبد الرزاق عن سفيان بن عينة عن زيد بن أسلم عن عبدالله ابن إبراهيم بن حنين عن ابن عباس قال : سمعت عمر بن الحطاب رضى الله عنه يهل و هو يرمى جمرة العقبة فقلت له : فيها الاهلال يا أمير المؤمنين ؟ قال : و هل قعنينا نسكنا بعد ؟ انتهى ، الا أن فيه تحريفا و تصحيفا و سقوطا، أظنه من الناسخ يدل عليه ما فى تهذيب التهذيب، لآن إبراهيم هو ابن عبد الله بن حنين يروى عن أبيه ، و أبوه عبد الله بن حنين يروى عن أبيه ، و أبوه عبد الله أبو إسحاق الهاشمي المدنى من رجال السنة ، و أبوه عبد الله و أبراهيم بن عبد الله أبو إسحاق الهاشمي المدنى من رجال السنة ، و أبوه عبد الله و أب أبوب و ابن عمر ، و عنه إبنه إبراهيم ، و هو أبينا من رجال السنة ، فسقط من سند المحلى ه عن أبيه » وقلب الناسخ « إبراهيم بن عبد الله » و جمله « عبد الله ابن إبراهيم » و عبد الله بن ابراهيم في هذا المقام لا يوجد في الرجال ، فسقط من الإسلام به و عبد الله بن ابراهيم في هذا المقام لا يوجد في الرجال ، فسقط من الأصول بعد إبراهيم هنا « بن عبد الله عن أبيه عن ابن عباس » .

و الحديث هذا رواه البيهتي في باب التلبية يوم عرفة و قبله و بعده ج ه ص ١١٣ من سنتة من طريق أحمد بن شيبان الرملي: ثنا سفيان بن عيبنة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال : سمعت عمر يهل مالمزدلفة فقلت : =

فَمَا ۚ إِهْلَالِكَ ؟ قَالَ : وَ هُلَّ قَصْيَنَا نُسَكَّنَا بِعْدَ ۗ ؟

أخبرنا محمد قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم ً قال أخبرنا حصين ابن عبد الرحمن بن يزيد قال أبن عبد الرحمن بن يزيد قال

= يا أمير المؤمنين ا فيم الاهلال؟ قال: و هل قعنبنا نسكنا؟ اه • و فيه • عطا. ابن يسار » مكان • إبراهيم بن عبد اقله عن أبيه » ، و فيه ان السؤال وقع بالمودلةة لا عند الجرة و هو مطابق لما ترجم له اليهيق من الباب ـ تأمل هذا و قد اتمنى تحقيق هذا السند فاغتنمه •

(۱) هكذا في الأصول ، و الصواب و فيم » كما هو عند البيهق ، لأن حرف الجر إذا دخل على وماء الاستفهامية يقطع الفه فرقاً بين وماء الموسول و هماء الاستفهام في و اذا دخل على وماء الاستفهامية يقطع الفه فرقاً بين وماء الوسول الماء أبي حنيفة - كما في كتاب الصغفاء (۲) هر الامام أبو يوسف القاضي من ثقات أصحاب أبي حنيفة - كما في كتاب الصنيئة ، اللنسائي و قال الامام أحمد و ابن المديني و ابن معين: ثقة - كما في الجواهر المضيئة ، و قال ابن معين: ليس في أصحاب الرأى اكثر حديثا و لا اثبت من أبي يوسف ، و قال ابن معين: ليس في أصحاب سنة - راجع ترجمته في ج ١ ٢٦٩ من تذكرة الحفاظ الذهبي و قال فيها : القاضي أبو يوسف الامام العلامة فقيه العراقين يعقوب ابن إبراهيم الانصاري المكوفي ، صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهها ، محمد بن الحسن الفقيه و أحمد و ابن معين و بشر بن الوليد و على بن الجمد من رواة الحديث عنه الفقيه و أحمد و ابن معين و بشر بن الوليد و على بن الجمد من رواة الحديث عنه ذكره في الطقة السادسة من حفاظ الحديث .

(٤) و هو أكبر شيوخ أبي يوسف - كما فى التذكرة ؟ و هو السلمى الكوفى الحافظ أبو الهذيل ابن عم منصور بن المعتمر ، ثقة حجة حافظ ،أمون ، من كبار أصحاب الحديث عاش ثلاثاً و تسمين سنة مات سنة ست و ثلاثين و مائة - كما فى ج ١٣٦٠٠٠ من التذكرة ؛ و الحديث اخرجه مسلم فى صحيحه ؛ و حدثنا أبو بكر بن ابي شيبة حدثنا ==

سمعت ابن مسعود رضى الله عنه بجمع و هو يقول: سمعت الذى أنزلت عليه سورة البقرة يقول ههنا د لبيك اللهم ! لبيك ، .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنني عن الاعش عن إبراهيم النخعي عن الاسود بن يزيد قال: كان عمر و عبد الله بن مسعود يلبيان ليلة عرفة. أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنني عن خصيف ا عن مجاهد

= ابو الأحوس عن حسين عن كثير بن مدرك عن عبد الرحمن بن يزيد قال قال عبد الله و نحن بجمع : سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة يقول في هذا المقام : لبيك اللهم! ليك . و حدثنا سريج بن يونس حدثنا هشيم اخبرنا حصين عن كثير ابن مدرك الأشجعي عن عبد الرحن بن يزيد ان عبد الله لبي حين أفاض من جمع فقيل: اعراني هذا؟ فقال عبد الله: أنسي الناس ام صلوا ! سمعت الذي الرلت عليه سورة البقرة يقول في هذا المكان : ليبك اللهم ! ليبك . و حدثنا حسن الحلواني حدثنا يحيي بن آدم حدثنا سفيان عن حصين هذا الاسناد وحدثنيه يوسف بن حماد ــ المعنى • حدثنا زياد ــ يعني السكائي ــ عن حمين عن كثير بن مدرك الأشجعي عن عبد الرَّحن بن نزيد و الأسود بن يزيد قالا سمعنا عبد الله بن مسعود يقول بجمع : سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة ههنا يقول « لبيك اللهم ! لبيك ، ؛ ثم لبي و لبينا معه ـ اه. و رواه البيهتي في ج ه ص ١١٢ من سننه من طريق أحمد مِن عبد الجبار: ثنا سريج بن يونس ثنا هشيم ـ بسند مسلم الى آخره مثله . وَ رَوَّاهُ الطَّحَاوَى: حَدَثنا عَلَى بن شَيَّةً قال ثنَّا عَاصَم بن عَلَى ثنا أَبُو الْآخُوس عن حصين _ بمثل ما في مسلم • حدثنا ابن ابي داود قال ثنا الحسين بن عبد الأول الأحول قال ثنا يحيى بن أَدم قال ثنا سفيان عن حصين ؛ ثم ذكر مثله باسناده ــ اتهى . ومن طريق مسلم ذكره ابن حزم في ج ٧ ص ١٣٥ من المحلى .

(١) رواء ابن ماجه في سننه بهذا الاسناد قال: حدثنا هناد بن السرى ثنا ==

قال قال 'عبد الله بن عباس' رضى الله عنهما: قال الفضل بن عباس: كنت ردیف رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم فما زلت أسمعه یلی حتی رمی جمرة العقبة ، فلما رماها قطع التلبية ` .

== ابو الأحوص عن خصيف عن مجاهد عن ابن عباس قال قال الفصل بن عباس: كنت ردف النبي صلى الله عليـه و سلم فما زلت اسمعـه يلبي حتى رمى جرة العقبة ، فلما رماها قطع التلبية ــ انتهى • و حديث الفضل بن عباسٍ و ابن عباس و أَسَامَة بِن زيد في رمى الجرة اخرجه الآئمة في كتبهم مختصرا و مطولا في أبواب متفرقة من طرق مختلفة، و رواه الطحاوى و البيهتي أيضا من طرق غير هذا الطريق، و من طريق أبي داود ذكره ابن حوم في المحلي .

(۱-۱) وكان في الأصول «عبدالله بن مسعود» و هو خطأ فاحش · و الحديث دائر من مسند ان عباس کا هو عند مسلم و ابن ماجه و ابی داود و البخاری و النسائي و الطحاوي و البيهتي و غيرهم ؛ و راجع كتب الحديث ، و « ابن عباس ، مصرح عند ابن ماجه كما عرفت ؟ وراجع ص ٤١٦ وص ٤١٧ من آثار الطحاوي. (٢) قال السندي في تعليقه على ابن ماجه: اي استمر على التلبية حتى رمي جمرة العقبة اى حتى شرع فيه او فرغ عنه ـ اه . و هذا الحديث شاهد للفراغ عنه . قال الحافظ في ج ٣ ص ٤٢٦ من الفتح: و اختلفوا ايضا: هل يقطع الملبية مع رمى اول حصاة او عند تمام الرمى؟ فذهب الى الأول الجهور و الى الثانى احمد و بعض الشافعية ، و يدل لهم ما روى ابن خريمة من طريق جعفر بن مجمد عن ايبه عن على بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال: افضت مع النبي صلى الله عليـه و سلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ، يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة. قال ابن خزيمة: هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم في الروايات. و أن المراد بقوله • حتى رمى جمرة العقبـة ، أي أتم == أخيرنا

أخبرنا 'محمد قال أخبرنا' سلام بن سليم 'عن أبي يعفور' عن هلال ابن خباب ' قال :كنا نسير مـع عبد الله بن عمر رضى الله عنهما و محمد

= رميها ـ انتهى •

قلت: قال الحافظ العيني في ج ۽ ص ١٩٩٧ من هدة القاري: قلت: قال البيهتي: هذه زيادة غريبة ليست في الروايات المشهورة عن الفضل و ان كان ابن خريمة قد اختارها ، و قال النهبي: فيه نكارة ، و قوله « يكبر مع كل حصاة ، يدل على انه قطع التلبية بأول حصاة ، و هذا ظاهر لا عنى ، و روى البيهتي من حديث شريك عن عامر بن شقيق عن ابي وائل عن عبد الله قال: رمقت النبي صلى الله عليه و سلم فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة بأول حصاة .. اتهى بتقديم و تأخير ، و هذا نص غير محتمل التأويل ، و حديث الفضل محتمل له ، و ابن مسعود ابن مسعود ، لا بد ان يكون مقدما في العلم و الفقه و الفضل على الفضل ، و قد تقدم نحوه عن البيهتي و غيره .. فنذ كر و لا تلتفت إلى قول ابن حزم في هذا المقام ، و الله ولى الانعام ،

(۱-۱) قوله « محمد قال أخبرنا » ساقط من الاصول، وإنما زيد على دأب الكتاب و (۲ ۲) و كان في الاصول « عن أبي يعقوب » و لا ادرى من هو ، لكن سلام ابن سليم الحنتي يروى عن « أبي يعفور » العبدى الكبير ، اسمه وقدان او واقد ، كما في ج ٤ ص ٢٨٢ من التهذيب ، و هو المتعين هنا عندى ، و كذا هو في ترجمة وقدان ج ١١ص ١٢٣ من التهذيب ، فان ابا الاحوص روى عن ، و هو كنية سلام بن سليم ، و كلاهما من رجال الستة ، و ابو يعفور تابعي ، روى عن ابن عمر و ابن ابي اوئي و أنس و غيرهم ، مات سنة عشرين و مائة ، بل بعدها بسنين - كما في التهذيب ،

(٣) هو العبدى ابو العبلاء البصرى مولى زيد بن صوحان ، سكن المدائن ==

ابن الحنفية من منى إلى عرفات و كان ابن عمر يكبر وكان محمد يلبي . أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثورى\ عن حبيب ابن أبي ثابت "

= و مات بها في آخر سنة اربع و اربعین و مائة، من رجال الاربعة، و هو ایضا تابعی لانه روی عن أبی ججیفة الصحابی رضی الله عنه، و جل روایته عن التابعین، و هو ثقة تغیر بآخره، و لیس فی الرواة عنه أبو یعفور العبدی و هو اقدم طبقة و اكبر من هلال بن خباب، و لیس فی شیوخه ابن عر ولا محد بن الحنفیة، بل روی عن ابنه الحسن بن محمد بن الحنفیة - كما فی ج ۱۱ ص۷۷ من النهذیب و اذا سار معها فی الحج - كما فی الاثر المذكور - فلا بد من الروایدة عنها و من الصحابة الآخرین، و لذكرهم فی شیوخه اركان كتب الرجال فانه مزیة فاضلة و بالجملة لی فی الاسناد فلق بعد ؛ لعل الله يحدث بعد ذلك امرا، و هل حر آس بساعدنی فی ذلك .

قلت: روى ابن ابى شبية فى مصنفه فى (التكبير يوم عرفة انعنل او التلية) ق ٢٩٧: ثنا أبو الاحوص عن أبى يعفور قبال: كنت اسير مع ابن عمر و ابن الحنفية من مى الى عرفات فكان ابن عمر يكبر وكان ابن الحنفية يلى .. اه فالروابة عن ابى يعفور ليس فبه .ذكر هلال ، فلعله من سهو قلم الناسخ اه هو تحويل عن المؤلف سقط عنه بعض الرواة الذى روى عنه المؤلف و هو « عن هلال ، و « هلال عن ابى يعفور » فغى « هلال » من غير مناسة ، و القدا اعلم .. فى .

(۱) أخرجه الطحاوى ايضا بهذا الاسناد قال: حدثنا عمد بن عمره قال ثنا يحيى بن عيسى، و حدثنا حسين بن نصر قال ثنا أبر نعيم قالا ثنا سفيان عن حبيب بن أبى ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه و سلم لبي حتى رمى جمرة العقبة .

(۲) هو الاسدى مولاهم ، أبو يحيى الكوفى التابعي ، من رجال الستة ــ كما فى ج ۲ ـــــــ ۱۰۰ عن عن سعید بن جبیر عن ابن عباس رضی الله عنهها قال: لبی رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم حتی رمی الجرة ۱ .

= ص ۱۷۸ من التهذیب، و هو أبو یحي الكوفى الذى روى عنه الامام أبو حنیفة فى جامع المسانید ، و لم یتعین عند رجال جامع المسانید مر. هو و ترکه بجهولا هذا .

(١) وحديث ابن عباس رضي الله عنهها رواه الامام أبو حنيفة ايضا كما في ج ١ ص ٩٨ من عقود الجواهر المنيفة : أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه و سلم لبي حتى زمى الجرة ... هكذا رواه طلحة و ابن المظفر و الاشناني . و اخرجه الطحاوي من طريق سفيان عن حبيب ابن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ــ هكذا ، و هو في الستة من حديث الفضل بن عباس كما سيأتى في الذي يليه : أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن الفضل بن عباس انه صلى الله عليه و سلم لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ؟ هكذا رواه ابن خسرو و اخرجه الستة، و زاد ابن ماجه « فلما رماها قطع التلبية ، و عند ابي داود من حديث أبن مسعود • رمقت النبي صلى الله عليه و سلم فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة بأولى حصاة ، و اخرجه الطحاوى من طريق سعيد بن جبيرعن الفضل بن عباس و من طریق حماد بن قیس عن عطاء عن الفضل ابن عباس مثله ، و اخر ج من طریق الزهرى عن عبيد الله من غيد الله عن ابن عباس. قال: كان اسامة بن زيد ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة الى المزدلفة ثم اردف الفضل بن عباس من المزدلفة الى مى فكلاهما قالا: لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يلي حتى رمى جمرة العقبة . و اخرجه ابن حوم فی کتاب حجة الوداع بسند حمیـد من حدیث ابی الزبیر عن ابی معبد مولى ابن عباس عن الفضل بلفظ « و لم يزل يلبي حتى اتم رمى جمرة العقبة ، • فقد الت هذه الآثار على ان التلبية لا تنقطع حتى ترمى جمرة العقبة ــ وهو قول ابي حنيفة ــــ أخرنا محمد قال أخرنا سفيان الثوري فال حدثنا عبد الكريم

و ابی یوسف و محمد ـ انتهی کلامه فی عقود الجواهر .

و لعل السيد الزيدى لم يتيسر له مطالعة كتاب الحجة و الالنقل الاحاديث منه و ما عزاه منها الى الغير ؛ رواه الامام محمد فى كتاب الحجة كما علمت ، و الشائى ان عزو حديث ابن مسعود مفلدا للحافظ ابن حجر فى الدراية الى ابى داود ليس بصحيح فان الحديث المذكور رواه البيهتى فى سننه ـ كما تقدم ، و به صرح الزيلمى فى نصب الراية ، و الثالث يظهر من خاتمة كلامه ان الائمة الثلاثة قائلون بقطع التلبية عند الفراغ من الرمى ، و الامر ليس كذلك فانهم قالوا « يقطع التلبية بأول حصاة من الرمى ، كما هو مفاد حديث ان مسعود ،

و اثر عمر الذى رواه ابن جرير على ما فى كنر العال من طريق عمرو بن ميمون عنه انسه قطع التابية بأول حصاة كما سبق، و حديث فضل بن عباس ليس بنص غير محتمل للنأويل، و لم يثبت من الاحاديث انه صلى الله عليه و سلم او احد من الصحابة يلبون فى اثناء الرمى و خلاله، بل ثبت انهم كانوا يكبرون مع كل حصاة، و لم يرد فى حديث صحيح او ضعيف انه لى فى خلاله، بل رمى و كمر و دعا .

و ما رواه ابن حرم من طريق الحذافى بسنده يخالفه ما فى سنن البيهتى عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ـ الخ ، فان السؤال فيه وقسع عن التلبية فى المزدلفة لا فى منى عند رمى الجرة، و هناك يصح « هل قضينا نسكنا بعد ، و ليس فى طريق ابن ساز لفظ « بعد » .

(۱) لا ادرى من اخرجه بهذه الطريق غير الامام محمد . و أثر عمر رضى الله عنه روى من غير طريق ، قال الطحاوى: حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن قيس ابن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال: سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يلمي غداة المزدلفة حدثنا على بن شيبة قال ثنا يزيد بن هارون قال انا محمد بن اسحاق ==

1.4

=عن عبد الرحمن بن الأسود قال: حججت مع الاسود فلما كان يوم عرفة وخطب ابن الزبير بعرفة فلما لم يسمعه يلبي صعد الأسود اليه فقال: ما يمنعك ان تلبي؟ فقال: أويلبي الرجل أذا كان في مثل مقامي هذا؟ قال الأسود: نعم اسمعت عمر بن الخطاب يلي في مثل مقامك هذا؛ ثم لم يزل يلي حتى صدر بعيره عن الموقف، قال: فلي ان الزبير- انتهى. و في المحلى : و من طريق حماد بن زيد : نا ايوب السختياني عن عبسد الرحمن بن الأسود بن يزيد يقول حدثني ابي انه سمع عمر بن الخطاب يلبي بعرفة • و من طريق حماد بن سلسة عن قيس بن سعد عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال : سمعت عمر يلبي غداة المزدلفة . و عن ابن ابي شبية : نــا عبــد الاعلى عن محمد بن اسحاق سمعت عكرمة يقول: اهل رسول الله صلى الله عليه و سلم حتى رمى الجرة و ابو بكر و عمر ؛ و عن على ابن ابي طالب انه لبي حتى رمى جمرة العقبة • و عن القاسم بن محمد عن أم المؤمنين عائشة : كانت تلبي بعد عرفة • و عن سفيان بن عيينة : سمع سعد بن ابراهيم يحدث الزهرى عن عبد الرحمن بن الأسود ان أباه صعد الى ابن الزبير المنهر يوم عرفة فقال له: ما يمنعك أن تهل؟ و قد رأيت عمر فى مكانك هذا يهل! فأمل ان الزبير • و عن ابن عيينه عن عبيد الله بن ابي يزيد يقول: تلبي حتى ينةضي حرمك اذا رميت الجرة . و عن سفيان الثورى عن عبد الله بن الحسن عن عكرمة قال: كنت مع الحسين بن على فلى حتى رمى جمرة العقبة ـ انتهى •

(۲) هكذا غير منسوب فى جميع النسخ، و هما اثنان: عبد الكريم بن مالك الجزرى ابو سميد الحرانى، من رجال الستة ثقة ثبت كثير الحديث؛ و الثانى عبد الكريم ابن ابى المخارق أبو امية المعلم البصرى، من رجال مسلم و النسائى و الترمذى و ابن ماجه؛ و كلاهما يرويان عن مجاهد، و عن كليهما يروى سفيان الثورى، و الوجدان يحمكم بأن الأول فى الاسناد المذكور، و فتش تعيينه من الكتب فانى لم أجد الآثر المذكور بهذا الاسناد فى غير هذا الكتاب، ثم تعين عندى انه الجزرى فانه مذكور فى تُرجة ...

عن مجاهد قال حدثنا من رأى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يلبي بعد

أخبرنا محمد قال أخبرنا مسعر بن كدام عن عبد الرحمن بن الأسود قال أخبرنى من سمع ابن مسعود رضى الله عنه يلبى بعد ما أفاض من عرفات. أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس عن عامر بن شقيق بن جمرة الأسدى عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه لم يزل يلبى حتى رمى جمرة العقبة .

= بحاهد من التهذیب ـ و العلم عند الله تعالی و راجع شرح الآثار للطحاوی فی هذا الباب فانه راوی الحدیث ۰

(۱) مجاهد: تابعی جایل، وعرض القرآن علی ابن عباس ثلاثین مرة، و هو کان مع عمر رضی الله عنه فی حجته، و من و آه : ابن عمر-ابنه و هو یروی عنه و منهم الاسود ابن یزید و عمرو بن میمون و عبد الله بن سخبرة و غیرهم من الصحابة و التابعین، و مرسلات مجاهد احب البهم من مرسلات عطاء، و المقصود من هذه الآثار اثبات ادامة التلبیة و استمرارها الی ان ترمی جمرة العقبة یوم النحر، و هو مثبت، (۲) و من السامعین: الاسود بن یزید، و علقمة بن قیس، و عبد الله بن سخبرة، و عبد الرحمن بن یزید و الاسود و عبد الرحمن بن یزید و الاسود ابن یزید اخرجه مسلم و قد تقدم، و عبد الرحمن بن الاسود روی تلبیة عمر عن ایبه کا سبق، و الغالهر آن الاسود اخبره بهذا، و الروایات عنهم اخرجها الطحاوی فی شرح الآثار ایضا، و روایة ابراهیم النحی و سلمة بن کهیل عن الاسود و عبد الرحمن بن یزید اخرجها مسلم و الطحاوی و البیهق و غیره، و راجع ابواب السان المکبری و آثار الطحاوی و غیرهما، و قد سبق اکثرها فیا قبل،

(٣) بهذا الإسناد رواه البيهتي في السنن عنه مرفوعا انه قال: رمقت النبي صلى الله ==
 ١٠٤ أخرنا

أخرنا محمد قال أخرنا البراهيم بن يزيد المكى اقال سمعت طاوسا يقول لابن عباس رضى الله عنهها: إن ابن عمر رضى الله عنهها يمسك عن التلبية قبل عرفة ، قال: فإنى أشهدكم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فإنى سمعته يلى عشية عرفة عند الموقف .

أخبرنا محمد " قال أخبرنا مالك بن أنس [عن محمد] بن أبي بكر

= عليه وسلم فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة بأول حصاة ــ من طربق على بن حجر عن شريك به • و قد وقع فى الأصول «حمزة ، بالحاء المهملة و الزاى المعجمة بعد الميم وهو خطأ ، وهو بالجيم والراء المهملة او الزاى المعجمة ــكا فى التقريب و الحلاصة . قلت : و أخر ج الآثر هذا ابن ابي شيبة عن ابن مهدى عن سفيان عن عامر بن شقيق عن ابي وائل عن عبد الله انه لبي حتى رمى جمرة العقبة ، و قطع بأول حصاة ــ انتهى (فى المحرم متى يقطع التلبية) ق ٣٤٣ ــ ف •

(۱-۱) وفى الأصول « يزيد بن ابراهيم المكى ، و هو عندى خطأ ، انقلب على الكاتب ، و الصواب عندى : ابراهيم بن يزيد المكمى ، هو الحنوزى الأموى ابو اسمعيل الكوفى المكمى ، دولى عمر بن عبد العزيز ، و هو يروى عن طاوس - كما فى ج ١ ص ١٨٠ من النهذب ، و ليس فيه « يزيد بن ابراهيم الا النسترى ابو سعيد نزيل البصرة - كما فى ج ١ ص ٣٢٠ من اللسان و راجع ج ١ ص ٣٣٠ من تاريخ البخارى و ج ١ ص ١٢٥ من اللسان ، و ج ١ ص ٣٥٠ من الميزان ،

(۲) اثر عمر بن الخطاب رضى الله عنه روى من غير وجه واحد ــ راجع شرح معانى الآثار للطحاوى و سنن الليهتى و المحلى و غيرها من الكتب • و استمرار التلبية ثبت من حديث ابن مسعود و ابن عباس و الفضل بن عباس و عمر بن الخطاب و غيرهم من الصحابة رضى الله عنهم اجمعين - و الله تعالى اعلم بالصواب •

(٣) بهذا الاسناد رواه الامام محمد فى باب متى تقطع التلبية من الموطأ ص ١٩٦، ==

= و رواه مالك فى موطئه، و البخارى ومسلم، و الطحاوى فى شرح الآثار، و البيهقى فى سنه، و مسلم و النسائى من طريق مالك و من طريق موسى بن عقبة عن محمد الثقنى، و ابن ماجه عن محمد بن عقبة عن الثقني به .

(۱) قلت: وكان فى الأصل دمالك بن أنس بن ابى بكر الثقنى ، و فى الهندية ، ابى بكر ، و الصواب « عن محمد بن ابى بكر الثقنى » سقط منسه « عن محمد ، بعد « أنس » ، و الحديث رواه البخارى ومسلم و النسائى و ابن ماجه و الطحاوى فى آثاره و البهق فى سننه و مالك و محمد فى موطئيها ، و رواه غيرهم أيضا ، و محمد هذا هو ابن ابى بكر بن عوف الثقنى الحبوازى ، ثقة ، ليس له عن أنس و لا عن غيره فى كتب الحديث سوى هذا الحديث ـ كما هو فى عمدة القارى و فتح البارى و شرح الموطأ للزرقاتى و غيرها من الكتب ،

(۲) كذا في الأصول، زاد في المرطأ رواية يحبي « من مني » قبل قوله « إلى عرفية » و كذا ذكره الزرقاني ايضا في شرحه ج ٢ ص ١٧٢ • و لمسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن ابي بكر : قلت لأنس غداة عرفة : ما تقول في التابية في هذا اليوم ؟ اله • و على الأول من الذكر طول الطريق - كذا في عمدة القارى و الفتح و الزرقاني ، و رواه مسلم من طريق عبد الله بن ابي سلمة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن اييه : غدونا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم من منى الى عرفات ، منا الملبي و منا المكبر • و في رواية له قال – يعنى عبد الله بن ابي سلمة : فقلت له – يعنى لعبيد الله : عجبا لـكم ا كيف لم تسألوه : ما ذا رأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم يصنع ؟ و اراد عبد الله ابن ابي سلمة بذلك الوقوف على الأفضل لأن الحديث دل على التنجير بين التكبير عبد الله ابن ابي سلمة بذلك الوقوف على الأفضل لأن الحديث دل على التنجير بين التكبير المناه ابن ابي سلمة بذلك الوقوف على الأفضل لأن الحديث دل على التنجير بين التكبير المناه الله الله من الله المناه المناه المناه الله المناه الله الله المناه الله المناه الله الله المناه الله المناه المنا

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا ابن شهاب عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما 'قال: كل ذلك' قد رأيت الناس يفعلونه، وأما نحن فنسكمر .

= و التلبية من تقريره لهم صلى الله عليـه و سلم على ذلك ، فأراد ان يعرف ما كان يصنع هو ليعرف الافضل من الامرين ــ كذا في فتح الباري، و نحوه في عمدة القاري في الواب العيدين و شرح الزرقاني و زاد: و الذي كان يصنعه هو التلبية ٠. و قال الشيخ السندي في تعليقه على سنن ابن ماجه ج ١ ص ٢٣٦: الظاهر أنهم كانوا يجمعون بين التلبية والتكبير، فمرة يكبر هؤ لاء و يلبي آخرون و مرة بالعكس، لأن بعضهم يلبي فقط و بعضهم يكبر فقط، و الظاهر انهم ما فعلوا كذلك الا أنهم وجدوه صلى الله عليه وسلم جمع، اذ يستبعد انهم بخالفون النبي صلى الله عليه و سلم و يكون النبي صلى الله عليه وسلم على ذكر واحد وهم يأتون بذكر آخر ، فالأقرب انهم كانوا يجمعون و النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع، و على هذا فالاقرب للعامل ان يجمع؛ ثم رأيت الحافظ ابن حجر نقل في شرح صيح البخاري في باب التلبية و التكبيرغداة النحر ما هو صريح ني ذلك قال : فعند احمد و اين الى شيبة و الطحاوى من طريق مجاهد عن ابي معمر عن عبد الله : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فما ترك التلبية حتى رمى جمرة العُقبة الا ان يخاطها بتكبر؛ و الله اعلم ـ النهى. و راجع ج ٣ ص ٤٢٥ من فتح البارى. (١) بهذا الاسناد رواه الامام محمد في الموطأ، و فيه « اخبرنا ابن شهاب، و فيه « فأما نحن ، بالفاء ، ثم قال محمد : بذلك نأخذ على ان التلبية هي الواجبة في ذلك اليوم الا ان التكبير لا يُنكر على حال من الحالات، و التلبية لا ينبغي ان تكون الا في موضعها • وحديث أنس بن مالك وحديث عبد الله بن عمر وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهم رواه الطحاوي في ج١ص١٦ ٤ من باب التلبية متى يقطعها الحاج من شرح الآثار . (٢) اى من التكبير و التهليل و التلبية وغيرها من الذكر . وفي شرح الزرقاني ١٧٣/٢==

قال محمد: وهذان الحديثان يدلان على أن التلبية 'هي الواجبة' في ذلك اليوم، 'إلا أن التكبير' لا ينكر في حال من الحالات و لا يكره"، و التسلمية تكره إلا في مواضعها ' التي تنسغي ؛ فاذا كان المسلمي

= ذيل حديث أنس بن مالك وقال الشيخ ولى الدين : ظاهر كلام الخطابي ان العلماء اجمعوا على ترك العبيل بهذا الحديث ، و ان السنة في الغدو من مي الى عرفات التلبية فقط ، وحكى المنذري ان بعض العلماء اخذ بظاهره لكنه لا يدل على فضل التكبير على التلبية بل على جوازه فقط ، لأن غاية ما فيه تقريره صلى الله عليه وسلم على التكبير، و ذلك لا يدل على استحبابه ، فقد قام الدليل الصريح على ان التلبية حينتذ افضل لمداو ، على الله عليه وسلم عليها ، و قال غيره : يحتمل ان تكبيره هذا كان ذكرا يتخلل التلبية من غير ثرك بها ؛ و فيه بعد انتهى : قلت : يؤبده حديث ابن مسعود رضى الله عنه من غير ثرك بها ؛ و فيه بعد انتهى : قلت : يؤبده حديث ابن مسعود رضى الله عنه كا قال السندي و كا عرفت الآن ، وكذا قول ابن عمر رضى الله عنها : فأما نحن فشكبر ، كا قوله فهى المعمول بها . (١-١) قوله فهى المعمول بها . والمعنى : هي الثابتة في ذلك اليوم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهى المعمول بها . وكان في الأصل و إلا التكبير ، و الصواب و إلا أن التكبير ، كا هو في الموطأ ، منظ لفظ وأن هنا من الأصل ، و في الهندية و لان التكبير ، و هو من تصرف النساخ ، في الأصل ، و في الهندية و لان التكبير ، و هو من تصرف النساخ ، (٣-٢) كذا في الأصل ، و في الهندية و لا تكره ، و الصواب و لا يكره ، بالتذكير ، لان التكبير مذكر باعتبار اللفظ .

(٤) و فى موطأ الامام محمد عنى موضعها، بالافراد اى فى محلها؛ وهو الاحرام، و فى هذه الحالة بعرفة ومنى: ذهابا و إيابا، وغداة عرفة و ليلة المزدلفة، وفى المساجد والاسواق، و فى العبوط و الارتفاع، حتى يرمى الجرة -كما ثبت فى الاحاديث المارة، و اوضح فى كتب الفقه .

قال الامام الطحاوی بعد حدیث أنس و ابن عمر و اسامـــة بن زید و جابر بن ـــــ. ۱۰۸ (۲۷) عبد الله

= عبد الله رضى الله عنهم « فذهب قوم الى ان الحاج لا يلبي بعرفة ، و اختلفوا في قطعه النلبية منى ينبغي ان يكون ، فقال قوم : حين يتوجه الى عرفات ؛ و قال قوم : حين يقف بعرفات، و احتجوا في ذلك بهذه الآثار، و خالفهم في ذلك آخرون وقالوا: بل يلبي الحاج حتى يرمى جمرة العقبة، و قالواً : لاحجة لـكم في هذه الآثار التي احتججتم بها علينا لأن المذكور فيها ان بعضهم كان يكبر و بعضهم كان يهلل لا يمنع ان يكونوا فعارا ذلك، ولهم ان يلبوا فان الحاج فيما قبل يوم عرفة له ان يكبر، و له ان يهلل، و له ان يلبي، فلم يكن تكسيره و تهليله يمنعانـه من التلبية، فكذلك ما ذكرتموه من تهليل رسول الله صلى الله عليه و سلم و تكبيره يوم عرفة لا يمنع ذلك من ائتلبية ، و قد جاءت عن رسول الله صلى الله عليه و سلم آثار متواترة بتلبيته بعد عرفة الى ان رمى جمرة العقبة ، • ثم روى احــاديث بأسانيد. عن الحسين بن على و الفضل بن عليه و سلم لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ثم قال « فقد جاءت هـذه الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يابي حتى رمى جمرة العقبة، وصح مجيئها و لم يخالفها عندنا ما قدمناه فی اول هذا الباب ، لما قد شرحنا و بینا ، و هذا الفضل بن عباس رضى الله عنهها فقد كان رديف رسول الله صلى الله عليه و سلم حين دفع من عرفة و قد رأى رسول الله صلى الله عليه و سلم بعرفـة يلبي حيتنذ و بعد ذلك، و قد ذكرنا عن اسامة انه قال: كنت رديف رسول الله صلى الله عليه و سلم بعرفة فلم يكن يريد على التهليل و التكبير · فدلت تلبيته بعرفة أنه قد كان له أن يلي أيضا بعرفة ، و أنه أنما كان تكبيره و تهليله بعرفة كما كان له قبلها ، لا ان يجعل مكان التلبية تهليلا و تكبيرا، أ لا ترى الى قول عبد الله فى حديث مجاهد: لبي رسول الله صلى الله عليه وسلم حيى رمى جرة العقبة ، الا انه ربما كان خلط ذلك بتكبير و تهليل! فأخبر عبد ُ الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان يخلط التكبير بالتهليل، وكان التهليل و التكبير لا يدلان = على ان لا تلبية ف و قنهما ، و التلبية ف ذلك الوقت تدل على ان ذلك الوقت كان وقت تلبية ، فثبت بتصحيح الآثار ان وقت التلبية الى ان يرى جمرة العقبة يوم النحر» ــ اه · و إذا امنت النظر في كلام الطحاوي و فيما قاله الامام محمد في هذا المقام ايقنت بأن ﴿ كلام الطعاوى توضيح له، و جوابـه هذا مأخوذ من توجيه الامام محمد، و جوابـه سواء بسواه؛ ثم قال العلماوي مغان قال قائل: فقد روى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم خلاف ما صححتم عليه هذه الآثار، • ثم روى بسنده عن عبد الله بن الربير ان عر بن الخطاب رضي الله عنــه كان يهل يوم عرفة حتى يروح ، و عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تسترك التلبية اذا راحت الى الموقف؛ ثم قال « فمن الحجة عليهم لاهل المقالة الآخرى ان القاسم لم يخبر فى حديثه الذى رويناه عنه عن عائشة انها قالت: ان التلبية تقطع قبل الوقوف بعرفة ، و أنما اخبر عن فعلها فقال: كأنت تترك التلبة إذا راحت الى الموقف؛ فقد يجوز ان تكون كانت تفعل ذلك لاعلى ان وقت التلبية قد انقطع. و لكن لانها تأخذ فيما سواها من الذكر من التكبر و التهليل كما لها ان تفعل ذلك قبل يوم عرفة ايضاً ، و لايكون ذلك دليلا على انقطاع وقت التلبية و خروج وقتها ، وكذلك ما رواه عبد الله بن الزبير عن عمر رضي الله عنهم في ذلك ايضا وهو مثل هذاه. ثم روى من طريقين عن عبد الرحمن بن الأسود قال: حججت مع الأسود فلما كان يوم عرفة و خطب ابن الزبير بعرفة فلما لم يسمعه يلبي صعد اليه الأسود فقال: ما يمنعك ان تلي؛ فقال: أو َ يلبي الرجل اذا كان في مثل مقامي هذا؟ قال الاسود: نعم، سمعت عمر بن الخطاب يلبي في مثل مقامك هذا؟ مم لم يزل يلبي حتى صدر بعيره عن الموقف، قال: فلي ابن الربير فقال؟ لبيك، اللهم البيك. ثم قال الطحاوي وأفلا ترى ان الاسود لما اخبر ابن الربير بتلبية عمر في مثل يومه ذلك قبل منه وأخذ به ا ولم يقل ابنالزبير: الى قد رأيت عمرلا يلي في هذا اليوم .. على ما رواه بما مر عنه؛ و لكن ابن الزبير أنما حضرمن عمر ترك التلبية يومئذ و لم يخبره عمر أن ذلك الترك منه أنما ==

'لا ينسكر عليه' فى ذلك الموضع فهذا دليل على أن التلبية تنبغى فى ذلك المكان . وأما التكبير فلا ينكر فى الحج كله والتهليل و التسييح ؟ ألا ترى أن المكبر لو كبر فى أول الاحرام مع التلبية لم يكن بذلك بأس او لو لبى رجل بعد رمى الجرتسين كره له ذلك ؟ ؛ فالتلبية تكره إلا فى مواضعها، و التكبير لا يكره فى حال من الحالات ؟ فانكان المهل لا ينسكر ذلك عليه فى تلك الحال فهى حال التلبية ، وقد كان ابن عمر وضى الله عنها يقدم فى تلك الحال فهى حال التلبية ، وقد كان ابن عمر وضى الله عنها يقدم

= كان لخروج وقت التلية بل أبما كان منه لندير خروج وقتها، فعلم به ابن الزبير و عمل به ، .

⁽١ ــ ١) كـذا في الاصل، و في الهندية ﴿ لا يَنكر عليه التَّلْبية ، ــ ف •

⁽٢) لأنه خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم و أصحابه بعده ٠

حاجا فيطوف بحجة ، و يسعى فيكبر على الصفا و المروة ، و يرفع صوته بالتكبير و التهليل و التسبيح و التحميد ، و هذا قبل انقطاع التلبية ؟ فالتكبير و التهليل و التحميد لا ينكر فى أول الاحرام و لا فى آخره ؟ و التلبية لا تكون إلا فى مواضعها و هى مكروهة فى سوى ذلك ، فاما إذا لم ينكرها فذاك ، وضعها ،

أخبرنا مجمد ألل أخبرنا عباد بن العوام فال حدثنا هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما : انه أفاض من عرفات فجعل يلبي حتى قدم جمعا ،ثم أفاض من جمع فجعل يلبي فقلت : يا ابن عباس ا ألا تقطع التلبية ؟ قال : حججت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه إحدى عشرة حجة فكان يلبي حتى يرمى جمرة العقبة ، فلبي ابن عباس حتى رمى الجرة . ثم أمسك فكان يلبي حتى يرمى جمرة العقبة ، فلبي ابن عباس حتى رمى الجرة . ثم أمسك و قال : "تفتح الآن الجل" .

= من الصفا مشى ، حتى اذا انصبت قدماه فى بطن المسيل سعى حتى ظهر منه ، وكان يكبر على الصفا و المروة ثلاثا و يهلل و احدة ، يفعل ذلك ثلاث مرات ، قال مجمد: و بهذا كله نأخذ: اذا صعد الرجل الصفا كبر و هلل و دعا، ثم هبط ماشيا حتى يبلغ بطن الوادى فيسعى فيسه حتى يخرج منه ، ثم يمشى ، شيا على هيئته حتى يأتى المروة فيصعد عليها فيكبر و يهلل و يدعو ، بصنع ذلك بينهما سبعا يسمى فى بطن الوادى فى كل فيصعد عليها فيكبر و يهلل و يدعو ، بصنع ذلك بينهما سبعا يسمى فى بطن الوادى فى كل

و به علم انه صلى الله عليه و سلم سعى بين الصفا و المروة بمشى الاقدام ، و ثبت ايضا انه فى حجة الوداع سعى بينهها على الراحلة ــكا سبق فثبت بذلك تعدد سعيه رغما على من انكره ــ تدبر .

(۱) تلبیة عمر رضی الله عنه الی رمی الجمرة رویت من طرق مختلفة ـکما عرفت ، رواها === ۱۱۲ (۲۸) = عنه الاسود بن يزيد وعمرو بن ميمون وعلقمة وابن عباس وغيرهم قال الطحاوى:
حدثنا محمد بن خزبمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن قيس بن سعد عن عطاء عن
ابن عباس قال: سمعت عمر بن الخطاب يلبي غداة المزدلفة ـ اه و هو في المحلي و سنن
البيهتي ايضا و روى عن ابن عباس مرفوعا ايضا ـ كما مر وقال الطحاوى . حدثنا على
ابن معبد قال ثنا سعيد بن سليمان قال ثنا عباد بن العوام عن محمد بن اسحاق عن ابان .
ابن صالح عن عكرمة قال: وقفت مع الحسين بن على فكان يلبي حتى رمى جمرة العقبة
ابن صالح عن عكرمة قال: وقفت مع الحسين بن على فكان يلبي حتى رمى جمرة العقبة
فقلت: يا ابا عبد الله ا ماهذا؟ فقال: كان ابي يفعل ذلك ، و اخبرني ان رسول الله
ملى الله عليه و سلم كان يفعل ذلك ؟ قال: فرجعت الى ابن عباس فأخبرته ، فقال
عبد الله بن عباس: صدق، اخبرني الفضل ــ اخي: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم
لى ختى انتهى البها و كان رديفه . •

- (٢) هو ابو سهل الواسطى، من رجال الستة ٠
- (٣) مو العيدي المذكور من قبل في هذا الباب .

(٤) لفظ «من » ساقط من الأصول و لا بد منه ؟ و انظر كم مرة حج عمر الفاروق الخليفة الراشد فى عمره او ههنا احدى عشرة حجة ، و قايس به النواب و امراء الزمن و سلاطين العصر الحاضر من المسلمين الم يحجوا فى اعمارهم حجة الاسلام ايضا مع كونه فرضا علبهم فضلا عن النوافل من الحج و هم مسلمون ا و لم يوفقوا لذلك مرة واحدة ، و ما ذاك إلا خوف خروج الحكومة عن ايديهم الجائرة ! فانا لله و إنا إله راجعون ، و لاحول و لا قوة إلا بالله العلى العظيم ؛ و لم يبالوا بوعيده صلى الله عليه و سلم : من ملك زادا و راحلة تبلغه الى بيت الله و لم يحج فلا عليه فى ان يموت يهود با و نصرانيا ـ او كما قال صلى الله عليه و سلم ، أللهم اوفقنا لزيارة بيتك الحرام ، و شرفنا بزيارة نبيك فى المدينة دار السلام ، يريدون عرض الدنيا و الله يريد الآخرة ه بزيارة نبيك فى المدينة دار السلام ، يريدون عرض الدنيا و الله يريد الآخرة ه

باب العمرة

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : العمرة ليست بواجبة ' و من اعتمر فقد أحسن و أخذ بالفضل ، و لا بأس أن يعتمر الرجل ما أحب من العمرة .

(۱) اى كوجوب الحج المفروض بقوله تعالى و و لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سيبلا ، و اما قوله تعالى و أتموا الحج و العمرة لله ، فليس فيه الا اتمامهما اذا شرع فيهما على وزان قوله تعمالى و الحج ، و لم يتعرض الى فرضية الحج او العمرة ، بل رفث و لافسوق و لاجدال فى الحج ، و لم يتعرض الى فرضية الحج او العمرة ، بل ارسلهما على حالهما ارسالا ، ان فرضا ففرض ، و ان تطوعا فتطوع ، نعم ا اذا شرع فههما جعما او فردا فاتمامهها واجب حتما كما هو منطوقه ، و فى ج ١ ص ٣٤٩ من الجوهر الذي على اليهتي : اتمام الشيء اتما يكون بعد الدخول فيه و عند خصومه ، اذا الحجور الذي على اليهتي : اتمام الشيء اتما يكون بعد الدخول فيه و عند خصومه ، اذا دخل فيهما وجبا ، و فى الاستذكار : و روى عن ابن مسعود قال : الحج فريضة و العمرة خلوع – و هو قول الشعبي ، و ابى حنيفة ، و اصحابه ، و ابى ثور ، و داود ؛ و معني الآية عندهم : وجوب اتمامهما على من دخل فيهما ، و لا يقال و اتم ، إلا لمن دخل في العمل ، و يدل على صحة هذا التأويل الاجماع على ان من دخل في حجة او عمرة مفترضا او متطوعا ثم افسد انسه يجب عليه اتمامهما ثم القضاء ؛ و هذا الاجماع اولى بتأويل الآية من ذهب الى ايجاب العمرة ـ انهي .

و توضيحه على ما فى احكام القرآن للجصاص ج ا ص ٢٦٣، و ما فى الجوهرالنتى مأخوذ من الاحكام . قال الله تعالى و و أتموا الحبج و العمرة لله ، و اختلف السلف فى تأويل الآية : فروى عن على و عمر وسعيد بن جبير و طاوس قالوا: اتمامهما ان تحرم بها من دويرة الهلك، وقال بجاهد: اتمامهما بلوغ آخرهما بعد الدخول فيها.. وقال سعيد بن جبير و عطاه: هو اقامتهما الى آخر ما فيهما لله تعالى، لانهما واجبان

ما

⁼ من بعد الحل، و هذا اوان شروعه .

= كأنها تأولا ذلك على الآمر بفعلها كقوله لوقال « حجوا و اعتمروا » . و روى عن ابن عمر و طاوس قالا : اتمامهما افرادهما ، و قال قنادة : اتمام العمرة الاعتمار في غير أشهر الحبح ، وروي عن علقمة في قوله تعالى « و العمرة لله » قال : لا تجاوز بها البيت ،

و قد اختلف السلف في وجوب العمرة: فروى عن عبد الله بن مسعود و ابراهيم النخمي و الشعبي أنها تطوع . و قال بجاهد في قوله تعالى «و أتموا الحبه و العمرة فله ، قال: ما أمرنا به فيهها • و قال عائشة و إبن عباس و ابن عمر و الحسن وابن سيرين : هي واجبة •و روى نحوه عن مجاهد •و روى عن ان طاوس عن ايه قال: العمرة و اجبة • و احتج من اوجها بظاهْر قوله تعالى دو أتموا الحج و العمرة لله ، قالوا و اللفظ يحتمل إنَّمَامِهِمَا بعد الدخول فيهما ، و يحتمل الأمر: بابتداء فعلهما ، فالواجب حمله على الأترين بمنزأة عموم يشتمل عــــــلى مشتمل، فلا يخرج منه شيء إلا بدلالة . قال ابو بكر: و لا دلالة في الآية على وجوبها ، و ذلك لأن اكثر ما فيهما الامر باتمامهما، و ذلك انما يَمْنَضَى نَنِي النقصان عنهما أَذَا فعلت لأن عند النَّهام هو النقصان لا البطلان؛ ألا ترى! انك تقول للناقص: انــه غير تام، و لا تقول مثله لمــا لم يوجد منه شيء؛ فعلمنا ان الامر بالاتمام أنما أقتضى نني النقصان ، لذلك قال على و عمر ﴿ إِنَّمَامِهِمَا أَنْ تَحْرِمُ بِهِمَا من دويرة اهاك» يعني الأبلغ في نني النقصان الاحرام بهها من دويرة اهلك؟ واذا كان ذلك على ما و صفنا كان تقديره ان لايفعلهما ناقصين، و قوله « ان لا يفعلهما ناقصين، لا يدل على الوجوب لجزاز اطلاق ذلك على النوافل. ألا ترى 1 انك تقول: لا تفعل الحج التطوع و العمرة النطوع ناقصين و لا صلاة النفل ناقصة ؛ فاذا كان الأمر بالإتَّمام يقتضي نفي النِّقِصانِ ، فلا دلالة فيه اذا على وجوبها ، و يدل على صحة ذلك أن العمرة التطوع و الحج النقل مرادان بهذه الآية في النهي عن فعلهما ناقصين، و لم يدل ذلك على وجوبهما في الأصِلُ ، و أيضًا فان الأظهرِ من لفظ الاتمام أنما ==

= يطلق بعد الدخول فيه ؛ قال الله عز وجل « كلوا و اشربوا حتى يتبين لكم الخيط الآبيض من الحيط الآسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل ، فأطلق عليه لفظ الآبمام بعد الدخول ، قال النبي صلى الله عليه و سلم « ما ادركتم فصلوا و ما فاتكم فأتموا ، فاطلق لفظ الآبمام عليها بعد الدخول فيها ؛ و يدل على ان المراد ايجاب إلآبة ، فكان بمنزلة قوله « أتموهما بعد الدخول فيهما ، فغير جائز اذا ثبت ان المراد لزوم الآبمام بعد الدخول حمله على الإبتداء لتضاد المدنين ؛ ألاترى اانه إذا اراد به الالزام بالدخول اتنى ان يريد به الالزام قبل الدخول ، لأن الزامه قبل الدخول ناف لكونه واجبا بالدخول؛ ألا ترى ا انه لا يجوز ان يقال : ان حجة الاسلام انما تلزم بالدخول، وان صلاة الظهر متعلق لزومها بالدخول فيها ؛ و هذا يدل على انه غير جائز ارادة ايجابها بالدخول و ايجابها ابتداء قبل الدخول فيها ، قثبت بما وصفنا انه لا دلالة في هذه الآية على وجوب العمرة قبل الدخول فيها - اتنهى كلامه ، و له بقية من الاستدلال بالاحادث والكلام فيها ، و الجواب عما استدل به الموجبون و النقض فيه على دأب تحقيقه على فهج المجتهدين و هو حقيق بذلك ، فانه امام متكلم و النقض فيه على دأب تحقيقه على فهج المجتهدين و هو حقيق بذلك ، فانه امام متكلم فقيه مفسر عدث على الإطلاق ،

و من همهنا انهدم اساس قول ابن حزم انها فريضة ، و لم يقدر على الاتيان بنص موجب لم غير محتمل غير قوله : ان الآية لا بقتضى ما قالوا ، و انما يقتضى وجوب المجى ، بهما تامين ــ اله ، اى دليل من القرآن او الحديث الصحيح على ذلك ؟ كلاا ئم ضاق صدره و اضطر إلى قوله من غير قصد و اختيار ان ابن عباس حجة فى اللغة ، و سعيد و مسروق حجة فى اللغة ، و هو القائل فى المحلى : لا يعتمد على قول دون قول رسول الله صلى الله عليه و سلم ، أليس عنده على بن ابي طالب حجة فى اللغة و هو باب مدينة العلم ا و ليس عنده عمر الفاروق حجة فى اللغة و هما قالا معنى الآية =

و قال أهل المدينة:العمرة سنة، و لا نعلم أحدا من المسلمين وخص ا في تركها، و لا نرى الاحد أن يعتمر في السنة مرارا .

قال محمد : و لا بأس ٢ بذلك أن يعتمر الرجل في السنة مرارا، و قد

= والاحرام بهها من دويرة الهاء؛ و الفاروق هو الذي كان رأيه موافقا لأم الكتاب في غير موضع واحد منه، و ليس الشعبي حجة في اللغة ؛ و ليس ابن مسعود رضي الله عنه . حجة في اللغة و هو كنيف ملي علما ؛ و « اقرؤا القران عليه » بالنص ، فلا اساس لقوله المتخاذل إلا الدعاوي العريضة بلا برهان هذا .

(١) كذا في الاصل، و في الموطأ «أرخص» ·

(۲) كذا في الاصل ، و في الهندية «ما بأس» و الامام محمد و من في طبقته من أئمة
 اللغة يستعملون «ما» و « لا » كليهها – كما لا يخني •

اطلاع على رغم المخالف

في الدر الختار مع رد المحتار ج ٢ ص ١٥٥: و العمرة في العمر مرة سنة مؤكدة على المذهب ــ اه م اي اذا اتى بها مرة فقد اقام السنة غير مقيدة بوقت، غير ما ثبت النهى عنها فيه ، إلا انها في رمضان افضل ، هذا اذا افردها ، فلا ينافيه ان القران افضل ، لان ذلك امر يرجع الى الحج لا العمرة ؟ فالحاصل ان من اراد الاتيان بالعمرة على وجه افضل فيه فبأن يقرن معه عمرة فتح فلا يكره الاكثار منها خلافا بالعمرة على وجه افضل فيه فبأن يقرن معه عمرة فتح فلا يكره الاكثار منها خلافا لملك. بل يستحب على ما عليه الجههور، و قد قبل سبع اسابيع من الاطوقة كعمرة ــ شرح اللباب ــ اه و وصيح في الجوهرة وجوبها و قال في البحر؛ و اختاره في البدائع و قال: انه مذهب اصحابنا، و منهم من اطلق اسم السنة، و هذا لاينافي الوجوب ــ اه و الظاهر من الرواية السنية فان محمدا نص على ان العمرة تطوع ــ اه و مال الى ذلك في الفتح و قال بعد سوق الادلة : تعارض مقتضيات الوجوب و النفل فلا تثبت و يبق مجرد فعله ـــ

بلغنا ' أن عائشة رضي الله عنها اعتمرت في السنة مرارا .

قالوا: لأن عائشة رضى الله عنها قد فرطت في ذلك قبل تلك السنة فاستمرت في تلك السنة مرارا لذلك .

= علبه الصلاة و السلام و اصحابه و التابعين ، و ذلك يوجب السنة فقلنا بها ــ انتهى • و به علم أن عندنا فيه روايتين: وجوبها ، و سنيتها . و لذا فسرت قوله « ليست بواجبة » اى: كوجوب الحج؟ حتى يشمل قوله السنة نر الوجوب الاصطلاحي، فحيثًا. ما شغب به ابن حزم و تغلغل مردود عليه .

(١) قد عرفت ان بلاغات الامام مسندة ، و قد رواه موصولا _ كما سيأتي بعده . قال الامام الشافي في ج٢ ص ١١٥ من كتاب الأم: اخبر نا سفيان عن يحيى بن سميد عن أبن المسيب: ان عائشة اعتمرت في سنة مرتين: مرة من ذي الحليفة، و مرة من الجمعنية ، اخبرنا سفيان عن صدقية بن يسار عن القاسم بن محد: ان عاشة أم.المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتمرت في سنة مرتين : قال صدقة فقات : مل عاب ذلك عليها احد؟ فقال: سبحار الله ا المؤمنين ا فاستحييت ، انتهى . و رواه البيهتي في ج ۽ ص ٣٥٤ من السنن من حديث ابن وهب : اخبرني يحيي ابن ايوب و غيره عن يحيي بن سعيد عن سعيد بن المسيب : ان عائشة رضي الله عنها كانت تعتبمر في آخر ذي الحجة من الجحفة، و تعتمر في رجب من المدينة، و تهل من ذى الحليفة . و من طريق سعدان بن نصر و يحيى بن الربيع ثنا سفيــان عن صدفــة ابن يسار عن القاسم عن عائشة انها اعتمرت في سنة ثلاث مرات، قلت : هل عاب ذلك عليها احد؟ قال سبحان الله 1 الم المؤمنين! قال سعدان في روايته: قال: فِسكت و انقمعت.و قال يحيى بن الربيسع قال سفيان يقول: من يعيب على ام المؤمنينُ ا اه و في المحلى ج ٧ ص ٦٨: ورعن عائشة ام المؤمنين انها اعتمرت ثـلاث مرات في عام واحد ـ اه . و في الباب عن غيرها ايينا . قال الامام الشافعي في الام = 111

قيل لهم : فان كان هذا يجوز أن يفعله من فرط فى العمرة ، و إنما العمرة تطوع '

= و من طريقه رواه البيهق في السنن: اخبرنا ابن عينية عن ابن ابي حسين عن بعض ولد أنس بن مالك قال: كنا مع انس بن مالك بمكة فكان اذا حمم رأسه خرج فاعتمر اخبرنا انس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع قال: اعتمر عبد الله بن عمر اعواما في عهد ابن الربير مرتين في كل عام ؛ ثم قال: وخالفا بعض حجازيين فقال: لا يعتمر في السنة إلا مرة ؛ و هذا خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم فقد أعمر عائشة في السنة إلا مرة ؛ و هذا خلاف سنة رسول الله عمل عائشة نفسها و على و ابن عمر و أنس و عوام للناس .. اتهى .

(۱) قد عرفت فيا سبق اقتضاء الآية ما هو، وما استدلوا عابه بالوجوب من الاحاديث لا يخلوا عن الكلام و أما حديث جابر مرفوعا: الحبج و العمرة فريضتان واجبتان وهو من طريق ابن لهية عن خطاء عنه، وحال ابن لهية مكشوف: ضعيف كشير الخطأ سبي الحفظ، احترقت كتبه، فعول على الحفظ و بعارضه حديث جابر مرفوعا و فيه: و سأله رجل عن العمرة أهى واجبة ؟ قال: لا، و لان تعتمر خير لك و هو و إن كان في اسناده حجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عنه لكنه أحسن اسنادا من حديث ابن لهيعة. و لو تساويا لكان اكثر احوالهما ان يتعارضا فيتساقطا جميعا، و ما ذكره ابن حزم في ج٧ ص٤٢ من المحلى بسنده عن جابر موقوفا: ليس مسلم إلا عليه حجة و عرة من استطاع إليه سبيلا، ففيه احمد بن عمر بن انس شيخه و عبد الله بن الحسين بن عقال و ابراهيم بن محمد الدينوري من هم ؟ و لا يدرى انهم في اى مرتبة من التوثيق ، و مع ذلك فجابر ليس بشارع للدين عندى، و هو موقوف عليه ، و لا يستحى هو بالاستدلال بأمثال ذلك لقوله المخذول و يشغب على الائمة وهو دون قول الذي صلى الله عليه وسلم! وكيف إضطر اليه و هو لا يقبل الا تول الله

= و قول رسوله؟ و ههنا ليس كذلك، و ان له ذلك! فانه متلاعب بالدن بهواه. و اما حديث جعفر بن مجمد عن ابيه عن جابر مرفوعاً • دخلت العمرة في الحسج الى يوم القيامة، معناه: أن الحج ناب عنها، لأن افعال العمرة موجودة في افعال الحج م زيادة، و لا بحوز ان يكون المراد ان وجوبها كوجوب الحج، لأنه حينتذ لا تكون العمرة بأولى ان تدخل في الحج من الحج بأن يدخل في العمرة، اذ هما جميعا واجبان، كما لايقال: دخلت الصلاة في الحرج لأنها واجبة كوجوب الحج، يدل عليه حديث آخر لجابر الذي أمر النبي صلى الله عليه و سلم فيه اصحابـه الذين احرموا بالحبج ان يحلوا منه بعمرة ، و أن سراقة بن مالك قال: أعرتنا هـذه المامنا هذا أم للابد؟ فقــال: بل للا ُبد • و معلوم أن هذه كانت عمل عمرة يحلل بها من احرام الحج كما يتحلل الذي يفوته الحج بعمل عمرة و هي غير بجزية عن فرض العمرة عند من يراها فرضا • فدل ذلك ان العمرة غير مفروضة ، لأنها لو كانت مفروضة لما قال •عمرتمكم هذه للابد • و فيه إخبار بأنه لا عمرة عليهم غيرها ، و يبدل على ان ما يتحلل بيه من احرام الحج ليس بعمرة . أنه لو بني الذي يفوته الحج على احرامه حتى يتحلل منه بعمره في أشهر الحج و حج من عامه انه لا يكون متمتعا ؛ فما قال به ابن حزم هذيـان لا يعقل؛ وكيف لاًا وِ لَمْ يَتَّمِينَ بَعْدَ مَعْنَى قُولُهُ • دخلت فى الحبج • ، فَكَيْفَ يَقُولُ بَلا دَلْيِلُ فَ ان دخولها فى انها فرض كالحبج؟ وكيف قال يجزى لهما عمل واحد فى القرآن؟ أوَلم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه و سلم طاف طوافين و سعى سعيين في حجة الوداع و هما في حديث جالر في رواية «طاف و سعى بالمشي» و في رواية «طاف و سعى على الراحلة» كما سبق ألا ترى انه لا يكني لها عمل واحد في التمتم! و لم تدخل في حج التمتم على فهم ابن حزم ، يىدلس و يبنى الخلافية على خلافية أخرى قد فرغوا عنها قبل ان حرم .

قال صاحب التقيم على ما فى ج ٣ ص ١٤٨ من نصب الراية قال: الامام احمد: لا اعلم فى ايجاب العمرة حديثا اصح من هذا ؟ قال: و فيه نظر، فان هذا الحديث لا يدل على وجوب العمرة اذ الامر فيه ليس للوجوب فانه لا يجب عليه ان يحج عن ابيه ، و إنما پدل الحديث على جواز فعل العمرة و الحج عنه لكونه غير مستطيع - انتهى كلامه ، قلت: سبقه الى هذا الشيخ تنى الدين فى الامام فقال: و فى دلالته على وجوب العمرة نظر فانها صيغة امر للولد بأن يحج عن ابيه و يعتمر ، لا امر له بأن يحج و يعتمر عن نفسه ، وحجه و عمرته عن ابيه ليس بو اجب عليه بالاتفاق ، فلا يكون صيغة الامر فيها للوجوب - انتهى ، قلت : كذا سبقه الرازى فى الاحكام ، حيفة الامر فيها للوجوب - انتهى ، قلت : كذا سبقه الرازى فى الاحكام ، حيفة الامر فيها للوجوب - انتهى ، قلت : كذا سبقه الرازى فى الاحكام ، حيفة الامر فيها للوجوب - انتهى ، قلت : كذا سبقه الرازى فى الاحكام ، حيفة الامر فيها للوجوب - انتهى ، قلت : كذا سبقه الرازى فى الاحكام ، حيفة الامر فيها للوجوب - انتهى ، قلت : كذا سبقه الرازى فى الاحكام ، حيفة الامر فيها للوجوب - انتهى ، قلت : كذا سبقه الرازى فى الاحكام ، حيفة الامر فيها للوجوب - انتهى ، قلت : كذا سبقه الرازى فى الاحكام ، حيفة الامر فيها للوجوب - انتهى ، قلت : كذا سبقه الرازى فى الاحكام ، حيفة الامر فيها للوجوب - انتهى ، قلت : كذا سبقه الرازى فى الاحكام ، حيفة الامر فيها للوجوب - العمرة فوليه ليس بواجوب العمرة فيها للوجوب - انتهى ، قلت : كذا سبقه الرائية الامر فيها للوجوب - انتهى ، قلت التها الوجوب العمرة في الوحود العمرة في الوحود العمرة في الوحود العمرة في الوحود الوحود الوحود الوحود العمرة في الوحود الوحود الوحود الوحود الوحود الوحود الوحود الوحود الوحود الوحد ال

لو تركمها لم يضره ' ، و لا بأس بأن يعتمر مرارا من لم يفرط . و قــد

= فانهار ما كان على شفا جرف هارمن ابن حزم، وانكشفت حقيقة تابيسه و استحلال تمويهه ، و هو لا يبالى بالافتراء على الله عز و جل و رسوله صلى الله عليه و سلم بقياساته الفاسدة بأصلها ، ثم يطعن بها على الأثمة و يصوغ القرآن و الاحاديث على قياساته ، و لا يخاف الله عز و جل ـ لاحول و لا قوة لا بالله العلى المظيم ؛ انظر تحاوره و تجاوزه عن الحد فى قوله : اما حديث ابى صالح مامان الحنفي فهو مرسل ، تحاوره و تجاوزه عن الحد فى قوله : اما حديث ابى صالح مامان الحنفي فهو مرسل ، و ماهان هذا ضعيف كونى – اه ، قال الشيخ : و قوله فيه ليس بصحيح ، فقد و ثقه ابن معين ، و روى عنه جماعة مشاهير ، قال ابن ابى خيمة : سمعت يحيى بن معين : ابو صالح ماهان كونى ثقية ، روى عنه عمار الدهبي و إسماعيل بن ابى خالد ابو صالح ماهان كونى ثقية ، روى عنه عمار الدهبي و إسماعيل بن ابى خالد و ابو اسحاق الشيباني و معاوية بن اسحاق ـ كذا فى نصب الراية ، و قال الشيبخ فى الامام ايضا : و ابن قانع من كبار الحفاظ ، و اكثر عنه الدارقطني ، و بقية الاسناد ـ اه ،

و قال ابن حرم: و اما حدیث ابی امامة فی کون العمرة تطوعا فقیه حفص بن غیلان و هو بجهول و قال الشیخ: قوله هذا عجیب منه، فانه ابو معید بیا قبل آخر الحروف شای مشهور ، قال الدارقطنی: روی عنه الوضین بن عطاء و زبد بن یحیی و عرو ابن ابی سلمة، و یروی عن مکحول و الزهری و نصر بن علقمة و سلیان بن موسی سازی سلمة، و یروی عن مکحول و الزهری و نصر بن علقمة و سلیان بن موسی ساتهی نصب الرایة ، و قال الحافظ فی ج ۲ صر ۶۱۹ ون التهذیب: ذکره ابن حبان فی الثقات ، و قال الحاکم: من ثقات الشامیین الذین یجمع حدیثهم اله و فار الجالم که: من ثقات الشامیین الذین یجمع حدیثهم اله و فار الجالم و ما هو إلا جرأة ابن حزم علی الکذب ا و لایستحی منه ، و یست غیره بمن شماله و ما هو الا جرأة ابن حزم علی الکذب ا و لایستحی منه ، و یست غیره بمن شماله الرواه الله تطوع لیست بو اجبة کو جوب حجة الاسلام علی المسلمین لما رواه الترمذی فی جامعه عن الحجاج بن أرطاة عن عمد بن المنکدر عن جابر بن عبد الله الرن شمر سال رسول الله صلی الله علیه و سلم عن العمرة أ واجبة ؟ قال و ان تعتمر عست قال : سئل رسول الله صلی الله علیه و سلم عن العمرة أ واجبة ؟ قال و ان تعتمر سست قال : سئل رسول الله صلی الله علیه و سلم عن العمرة أ واجبة ؟ قال و ان تعتمر سست

= هو افضل قال الترمدى: حديث حسن صحيح قال الشيخ في الامام على ما في نصب الراية : مكذا وقع في رواية غيره : حديث حسن لا غير وقع في رواية غيره : حديث حسن لا غير قال شخينا المنذرى : و في تصحيحه له نظر، فان الحيجاج لم يحتبع به الشيخان في صحيحهما وقال ابن حبان : تركه ابن المبارك و يحيي القطان و ابن مهدى و يحيي بن معين و احمد ابن حنبل - انتهى .

قلت: قال الحافظ في التهذيب ج ٢ ص ١٩٨: قرأت بخط الذهبي: هذا القول فيه بجازفة ، و أكثر ما نقم عليه التدليس ، و فيه تبه لا يليق بأهل العلم ــ انتهى ، و هو من رجال مسلم و الاربعة ، بل قال الحافــــظ: و قد رأيت في البخارى رواية واحدة متابعة تعليقا في كتاب العتق ــ اه ، و شعبة يشي عليه ، و قال الثورى: عليم بسه و هو جائز الجديث ، فقيه ، احد مفتى الكوفة ، و قال ابو زرعة و ابو حاتم: صدوق يدلس ، و واجع ترجمته من التهذيب ج ٢ ص ١٩٦ ، فحديثه لا يمتزل عن درجة الحسن قعل ،

و الحديث رواه اليهني و احمد و ابن ابي شية و عبد بن حميد و الدارقطني و الرازى في احكام القرآن و قال: هو احسن اسنادا من حديث ابن لهيمة • فلا تلفت الى قول ابن حزم في المحلى المخذول بقول الشوكاني في النيل ، و هو افراط لان الحجاج و ان كان ضعيفا فليس يمهم بالوضع ، و قد رواه البيهتي من حديث سعيد بن عصير عن يحيي بن ابوب عن عبيد الله عن ابي الزبير عن جابر بنحوه ، و رواه ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر ، و رواه ابن عدى من طريق ابي عصمة عن ابن المنكدر عن عصمة قد كذبوه •

و فى الباب عن ابى هريرة عند الدارقطنى و ابن حزم و البيهتى ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال ه الحب جهاد و العمرة تطوع ، و اسناده ضعيف كما قال الحافظ ، و عن طلحة عنيد ابن ماجه باسناه ضعيف ، و عن ابن عباس عند البيهتى ، قال ==

= الحافظ و لايصح من ذلك شيء .

و بهذا تعرف ان الحديث من قسم الحسن لنيره و هو محتج به عند الجهور ، و يؤيده ما عند الطبراني عن ابي امامة مرفوعا « من مشى الى صلاة مكتوبة فأجره كحجة ، ومن مشى الى صلاة مكتوبة فأجره كحجة ومن مشى الى صلاة تطوع فأجره كعمرة » · وحفص بن غيلان شاى مشهور ذكره ابن حبان فى الثقات: من ثقات الشاميين الذين يجمع حديثهم ؟ و قول ابن حزم انه بجهول غلط فاحش ، صادر عن الجهالة – كما سبق · و ابن قانع من كبار الحفاظ اكثر عنه الدارقطى ؛ و قول ابن حزم فى حقه افراط مبى على العناد · و ابو صالح مامان الحننى ثقة ، و ثقه ابن معين و غيره ، و فى حقه قول ابن حزم ضعيف باطل و مبى على التليس و الحق ·

و حديث زيد بن ثابت عند الدارقطئ بلفظ و الحج و العمرة فريضتان ــ النع، في استاده اسماعيل بن مسلم المسكى و هو ضعيف، و فيه انقطاع ايضا، و رواه البيهتي موقوفا على زيد. قال الحافظ: اسناده اصح و صححه الحاكم و رواه ابن عدى عن جابر، و في اسناده ابن لهيمة و في الباب عن عمر في سؤال جبرئيل، و فيه دو ان تحج و تعتمر، أخرجه ابن خريمة و ابن حبان و الدارقطني و غيرهم و و الحديث غرج في الصحيحين و ليس فيهما دو تعتمر، و هذه الزيادة فيها شذوذ ــ قالــه صاحب التنقيح و

قال الشركانى : و الحق عدم وجوب العمرة لاكن البراءة الأصلية لا ينتقل عنها الا بدليل يثبت به التكليف ، و لا دليل يصلح لذلك ، لا سيا مع اعتضادها بما تقدم من الاحاديث القاضية بعدم الوجوب ، و يؤيد ذلك اقتصاره صلى الله عليه و سلم على الحبح فى حديث و بنى الاسلام على خمس ، و اقتصار الله جل جلاله على الحبح فى قوله تعالى دو لله على الناس حج البيت ، و سيأتى الجواب عن حديث عمر ، و اما قوله تعالى د و أتموا الحج و العمرة لله ، فلفظ النام مشعر بأنه أنما بحب بعد على الناه

بلغنا '، عن على من أبي طالب رضى الله عنه أنه قال : في كل شهر عمرة . و قد بلغنا ' عن ابن عباس رضى الله عنها أيضًا أنه كان لا يرخص لاحد من أهل مكة يخرج من الحرم إلا رجع محرما إلا الحطابين و العلافين " = الاحرام لاقبله ، و يدل على ذلك حديث بعلى بن أمية اخرجه السنة «جاء رجل معتمر فانول الله الآية » .. اه .

- (۱) قال الامام الشافعي في كتاب الام: أخبرنا ابن عينة عن ابن ابي نجيح عن مجاهد عن على بن أبي طالب رضي الله عنه قال: في كل شهر عمرة ــ انتهى ، و من طريق الشافعي رواه البيهتي في ج ٤ ص ٣٤٤ من سننه الكبرى ، و هو في ج ٧ ص ٦٨ من المحلى بهذه الطريق ، وهي تكفر ما بينها و بين العمرة الثانية ، كما اخبر به صلى الله عليه وسلم، فالاكثار بها أن امكن افضل و اولى ، و هو المروى عن على و عائشة و ابن عمر و انس رضى الله عنهم ــ و به قلنا ه.
- (۲) اسنده ابن ابی شیبة فی مصفه علی ما ج ۱ ص ۲۱۱ من التلخیص ، و منه فی ج ٤ ص ۱۸۱ من نیل الاوطار ،ن طریق طلحة عن عطاء عن ابن عباس قال: لایدخل احد مکة بغیر احرام الا الحطا بین و العمالین و اصحاب منافعها .. قال الحافظ: و فیه طلحة ابن عمرو و فیه ضعف ، و روی الشافعی عن ابن عیبنة عن عمرو عن ابی الشعثاء انه رأی ابن عباس برد من جاوز المقات غیر محرم انتهی ، و رواه البیهقی من طریق الشافعی فی ج ه ص ۲۹ من السنن ، و فی التلخیص حدیث ابن عباس: لایدخل مکه الشافعی فی ج ه ص ۲۹ من السنن ، و فی التلخیص حدیث ابن عباس: لایدخل مکه الا محرما البیهقی من حدیث نحوه ، و اسناده جید ، و رواه ابن عدی مرفوعا من وجهین ضعیفین اه ، و راجع الحدیث السابع من نصب الرایة ج ۳ ص ۱۵ فی فصل المواقیت ،
- (٣) هكذا العلافين ، في نسخ الحجج و هم طالبوا العلف جالبوه، جمع العلافة كالصناعة ــ كما في المغرب ، و في رواية ابن ابي شيبة • العمالين ، كما عرفت مز ==

و أصحاب منافعها. فهذا ' قد أمرهم بأن يعتمروا في الشهر الواحد أن يحرموا. مرادا ٠

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثورى عن [صدقة بن يسار عن . القاسم بن محمد عن عائشة أنها اعتمرت في سينة ثلاث مرات] ١٠

"أخيرنا محمد قال أخيرنا" سفيان بن عيينة عربي القاسم بن محمد عن عائشة أ مثل ذلك إلا أنه [قال: قلت: هل عاب ذلك عليها أحد؟] "

⁼ التلخيص ثم من النيل و المآل والحد •

⁽١) هذا استنباط ملبح من الشيباني و هو المجتهد الرباني •

⁽٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و إنما زدته من سننن البيهي ج ٤ ص ٣٣٤، و هو رواه من طریق سعدان بن نصر و یحیی بن الربیسع عن سفیــان عن صدقـــة ابن يسار عن القاسم عن أم المؤمنين عائشة ـ اه • قلت وسفيان هذا ابن عيبنة دون الثورى، لان سعدان هذا بروى عن ابن عينة دون الثورى، صرح به ابن أبي حاتم في الجرح و التعديل ج ٢ ق ١ ص ٢٩٠ و قال: سمعت منه مـــــــم أبي و هو صدوق ـــ اه ٠ و لم نجد الحديث بسند الثورى، لكن حديث ابن عيبنة مثل حديث الثورى ، يدل عليه تحويل الامام محمد بسنده ـ ف

⁽٣ ــُ ٣) قوله «أخبرنا محمد قال أخبرنا » ساقط مر. الإصول، و إنما زدناه على دأب الكتاب

⁽٤-٤) قوله « عن عائشة » ساقط من الأصول، إنما زدته من سنن البيهتي .

⁽٥) ما بين المربعين ساقط من الآصول و لا بد منه، و إنما زدته من السنن، و هو قول صدقة للقاسم ، و جملة التعجب جو أب القاسم له ؟ وصنيع الشانعي في الأم و البيهتي في السنن دليل على أن الآثر رواه السفيانان؛ وكذا قوله سئل ذلك أيضا يدل على أنه مروى ن وجهین، و إلا لا تصح الاشارة ؛ و التخریج مضی تحت بلاغ عائشة ـ فتذكره٠٠ أخبرنا

قال: سبحان إلله 1 أم المؤمنين \ رضي الله عنها .

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل عن يونس بن أبي اسحاق قال أخبرنا يؤنس بن سعيد " عن محمد بن على " عن على بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال: اعتمر في الشهر مرارا إن استطعت " .

(۱) كندا فى كتاب الام و سنن البيهتى و هو الصواب، وكان فى الاصل د أ ام المؤمنين ، و فى الهندية « لام المؤمنين » و قلت : و لاثر عائشة إسنادان فى الام : أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عائشة اعتمرت فى سنة مرتين مرة من ذى الحليفة ، و مرة من الحجفة ، أخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه و سلم اعتمرت فى سنة مرتين ، قال صدقة : هل عاب ذلك عليها أحد؟ فقال : سبحان الله الم المؤمنين الفاسم عنها ، فاستحييت - انتهى ، فأحد إسنادى كتاب الحجة . سفيان عن صدقة عن القاسم عنها ، و لمل الصحة تدور حوله - سبحان له كل علم لنا إلا ما عليتهنا إنسك أنت العلم و لمل الصحة تدور حوله - سبحان ك لا علم لنا إلا ما عليتهنا إنسك أنت العلم - اه ،

قلت: و اخرج اليهقى حديث عائشة من طريق سعدان بن نصر و يحيى بن الربيع: ثنا سفيان عن صدقة بن يسار عن القاسم عن عائشة انها اعتمرت فى سنة ثلاث مرات، قلت: هل عاب عليها أحد؟ قال: سبحان الله! أم المؤمنين! قال سعدان فى روايته: قال: فسكت و انقمعت؛ و قال يحيى بن الربيع قال سفيان: يقول: من يعيب على الم المؤمنين؟ اه ـ ف •

(۲) لا ادرى من هو؟ و فى ج ٣ ص ٣٣٨ من الميزان: يونس بن سعيد عن على رضى الله عنه مجهول، و فى ج ٣ ص ٣٣٨ من اللسان بعد قول الذهبي المذكور: و فى الطبقة الثالثة من الثقات لابن حبان: يونس بن سعيد يروى عن على الآزدى، روى عنه منصور بن المعتمر؛ قلت: فالظاهر انه هو اه، و يونس بن عبيد العبدى فى ===

و هو خطأ .

= ج ١١ ص ٤٤٢ من النهذيب، و بوسف بن سعد الجمعى فى ج ١١ ص ٤١٣ منه ،
ثم ابو اسحاق السبيعى من كبار التابعين ، و اتفقوا على رؤيته عليا ، و اختلفوا سماعه
منه فضلا عن محمد بن الحنفية ، و ابو اسحاق بروى عن الصحابة و عن كبار التابعين ،
فن يونس بن سعيد ادنى طبقة منه ، و لعل التحريف او التصحيف وقع فى الاسناد،
او كان فى الاصل اسنادان و الكاتب جعلهما واحسدا ؛ و بالجلة لم يتعين عندى
يونس بن سعيد و لم اجزم بصحة الاسناد هذا ، ولا بعد فى ان يكون الاسناد هكذا
ه عن ابى اسحاق عن محمد بن على عن على رضى الله عنه ، و العلم عند الله تعالى ، هذا
ما عندى الآن و لعل الله يحدث بعد ذلك امرا .

قلت: ذكره البخارى فى ج ٤ ق ٢ ص ٤٠٣ من تماريخه الكبير فقال: يونس ابن سعد (و فى نسخة: سعيد، وكذا فى ثقات ابن حبان) عن على الآزدى و عطاء، روى عنه منصور بن المعتمر، مرسل - اه ، و ذكره ابن ابى حماتم فى ج ٤ ق ٢ ص ٢٣٩ من الجرح و التعديل فقال: يونس بن سعد روى عن على الآزدى و ابى سلة بن عبد الرحمن و عطاء، روى عنه منصور بن المعتمر، سمعت ابى يقول ذلك ما ه ، و على الآزدى هو ابن عبد الله ، روى عن ابن عمر و ابن عباس و ابى هريرة و عبيد بن عميير - ذكره فى التهذيب ، روى له الستة الا البخارى ، و الجهول يونس ابن سعيد القيسى (و فى نسخة: العبسى) روى عن على - ذكره ابن ابى حاتم ، و لعل الصواب: اسرائيل بن يونس بن ابى سحاق عن يونس بن سعد عن محمد بن على ، و لفظ د عن » تحريف د بن ، جائز ان يونس بن سعد و هو عن ابى جمفر و هو عن على كرم الله وجهه مرسلا، و الله اعلم بالصواب ـ ف . (٣) هو الباقر ابو جعفر الفقية المشهور ابن الحسين بن على رضى الله عنهم ، من رجال الستة، تابعى، ثقة، كثير الحديث ، و قد وقع فى الهندية «محمد بن ابى طالب رضى الله عنه ،

(٤) و أثر على رضى الله عنه بغير هذا المتن مضى من كـتاب الآم و سنن البيهتي و المحلي . ١٢٨ (٣٢) أخررنا أخبرنا محمد قال أخبرنا عباد بن العوام عن سعيد بن أبي عروبة قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة قال: سألت عطاء بن أبي رباح: أيعتمر الرجل في كل شهر مرة؟ قال: نعم، و مرتين. قال: و أراني لو قلت: سبعا؟ لقال: سبعا ا

قال محمد: و أخبرنا سعيد بن أبي عروبة "عن قتاده عن عطاء بن أبي رباح أنه كان لا يرى بأسا ان يعتمر الرجل في الشهر مرة و مرتين و ثلاثا .

. باب المعتمر يواقع أهله

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة أنه قال فى المعتمر يواقع أهله قبل الطواف: إن عليه فى ذلك هديا " و عمرة أحرى، و يبتدى بها بعد إتمام " التى أفسد، و يحرم خيث " أحب، إلا أنه لا يحرم بالعمرة من الحرم .

(١) و أثر عطاء اخرجه الامام الشافعي في الأم من وجه آخر: اخبرنا عبدالوهاب بن عبد المجيد عن حبيب المعلم قال: سئل عطاء عن العمرة في كل شهر؟ قال: نعم •

(۲) و لا يذهب عنك ان عباد بن العوام و سعيد بن ابى عروبة كلاهما شيخا محمد ابن الحسن و هو يروى عن كليهما ـ كما مر فى مواضع من كتاب الحجة ؛ و ههنا روى عن ابن ابى عروبة بواسطة عباد و بدونها ابضا كما هو ذا · و فى المحلى : روينا عن طاوس : اذا مضت ايام التشريق فاعتمر متى شئت ؛ و عن عكرمة : اعتمر متى المكنك الموسى ، و عن عطاء اجازة العمرة مرتين فى الشهر ، و عن ابن عمر انه اعتمر مرتين فى عام واحد : مرة فى رجب ، و مرة فى شوال ؛ و عن انس بن مالك انه اقام مدة بمكة فكلما حم رأسه خرج فاعتمر ـ انتهى · و لى قلق فى الاسناد من المذكورين ، فهل حرث من الرجال يسعد فى و يعينى فى ذلك ؟ ـ الله يجزيه عنى •

- (٣) وكان في الاصول «الهدى» معرفا باللام ، و الصواب «هديا » منكرا
 - (٤) وقع في الأصول « تمام » و الصواب ﴿ إَنَّمَام » •
 - (٥) كذا في الأصول، و لعل الصواب « من حيث » و الله اعلم _ ف .

و قال أهل المدينة: إذا وقع المعتمر بأهله فعليه هدى و عمرة أخرى، يبتدئ بها ' بعد إتمامه التي' أفسد، و يحرم من حيث أحرم ' للعمرة التي' أفسد، إلا أن يكون أحرم من مكان أبعد من ميقاته، فليس عليه أن يجرم إلا من ميقاته.

و قال محمد "بن الحسن": لأن كان يجب عليه فى قضاء الاحرام على ما أحرم [للعمرة] أ إنه ليجب عليه أن يحرم بعمرة القضاء من حيث أحرم بالأولى "، و لأن لا يجب عليه ذلك ان الحل له لوقت لعمرته "، لانه يمكنه مقيم حلال " حيث أحل من عمرته الفاسدة ، أرأيتم رجلا أهل بحج ففاته

(۱ – ۱) مكذا فى موطأ مالك، و وقع فى الاصول دقبل تمــام الـتى، و هو خطأ، و الحلاف ليس فى ذلك بل فى وقت احرام العمرة من أين يحرم لها و ما وقت ابتداء العمرة الثانية؟ ــ تدبر .

(٢-٢) و فى موطأ مالك « بعمرته التى » و أبقيته فان المعنى على هذا صحيح ايضاً كما لا يخني .

(٣ - ٣) قوله « بن الحسن ، ساقط من الاصول ، و إنما زيد على دأب الكتاب .

(٤) مَا بِينَ المربِعِينَ زيادة من مُوطأ الامام مالك .

(٥) و كَان في الاصول و بالاول ، خطأ .

(٦) يريد أن الحل ميقات للعمرة ، فيحرم من اى مكان شاء من الحل ، لا يجب عليه الاحرام من حيث احرم بالاولى ، فان الحل لوقت للعمرة ، لكن في الكتاب مكذا ،
 و المعنى صحيح .

(٧) مكذا فى الاصولكلها، و فى العبارة خلل ظاهر يعسر به فهم المراد، و لعل العبارة مكذا ه لا نه يمكنه أن يقيم حلالا خيث أحل من عمرته، او هو من التمكين بمعنى جعل المكان له، اى يبوءه فى مكانه مقيم بمكة حلال و يهيئه له و يحل المقيم فى مكانه و منزله، و العلم عند الله، اليس أليس يهل بعمرة ' وعليه الحج من قابل؟ أرأيتم إن أقام ' بمكة حتى يحرم بالحج من قابل و بقضى حجته إنما ' يجزيه ذلك حتى يرجع إلى ميقاته؟ لئن وجب عليه أن يرجع إلى ميقاته ليجب عليه أن يرجع إلى الموضع الذي أحرم منه

باب الرجل يدخل مكة بعمرة فيطوف بالبيت و هو جنب وعلى غير وضوء

أخبرنا محمد عن ابى حنيفة قال: من دخل مكة بعمرة فطاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروة و هو جنب أو على غير وضوء ناسيا ثم وقسع بأهله ثم ذكر قال: يجب عليه هدى بالمواقعة، و يعيد الطواف و السعى، و يحلق رأسه ، و ليس عليه قضاء عمرته، لأن الطواف و إن كان جنبا

⁽۱) يعنى يهل بعمرة، و يحمل بهما من احرام الحميج • و يفرغ عنه و يقضى حجه من قابل •

⁽٢) وكان في الأصول • قام ، و الصواب • اقام ، -

⁽٣) كذا في الهندية ، و كان في الآصل « لنها » ، وقيل سقطت « لا » اى : انما لا يجزيه ذلك حتى يرجع الى ميقاته ، و لا حاجة إليها ، بل لا تصح زيادة « لا » كما لا يخنى ، و المعنى بدونها صحيح .

⁽٤) اى بالعمرة الفاسدة ؛ و فى الجوهر النقى ج ه ص ١٧٣ على سنن البيهتى : قلت : ذ كر الطحاوى فى اختلاف العلماء ان من افسد حجته او عمرته له ان يقضيهما من موضعه عند ابى حنيفة ، و استدل على ذلك بقضية عائشة ، و قد قدمنا فى باب ادخال الجمج على العمرة انه عليه الصلاة و السلام امرها برفض العمرة بالحبح ـ اه .

⁽٥) وحديث الطواف بالبيت مثل الصلاة المراد به مثلها في حصول الثواب لا في ==

= جميع الاحكام ، اذ لا يبطله المشي و الانحراف عن القبلة و تعمد الحدث بخلاف الصلاة، و لو سبقه الحدث فني جاز على الأصح من مذهب الشانعي، و في الصلاة يستقبل، و لو نذر أن يصلى فطاف لم يجزه ــ قاله فى الجوهر النتى • فلم تصر الطهارة شرطاً له ، و الاستحباب و الندب لا يدخل في صلب الأمر ، و حقيقته كما لا يخني . و قد ورد « رضع عن امتى الخطأ و النسيان و ما استكرهوا عليـه » هذا و سيأتى في الباب ما يكني عن الجواب . و في الدر الختار : و في الفتيح : لو طاف للعمرة جنبيا او محدثا فعليه دم، وكذا لو ترك من طوافها شوطا لأنه لامدخل للصدقة في العمرة؛ قال ان عابدين في رد المحتمار قوله «و في الفتيح ــ المنم » عزاء الى المحيط و نقله في الشرنبلالية ، ومثله في اللباب حيث قال : و لوطاف للمعرة كله أو أكثره أو أقله و لوشوطا جنبا أو حائضا أو نفساء أومحدثا فعليه شاة ، لا فرق فيه بين الكثير و القليل و الجنب و المحدث، لأنه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة ولا للصدقة بخلاف طواف الزيارة، و كذا لو ترك منه ــ اى من طواف العمرة ــ اقله و لو شوطا فعليه دم ، و ان اعاد سقط عنه الدم ـ اه . لكن في البحر عن الظهيرية : لو طاف الله عدثــا وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة ، الا اذا بلغت قيمته دما فينقص منه ما شاء ــ اهـ . و مثله في السراج؟ و الظاهر انه قول آخر ــ فافهم . و أما ما سيأتي من قول المصنف: وكل ما على المفرد به دم بسبب جنايته على احرامه فعلى القارن دمان وكذا الصدقية ، و ذكر الشارح هناك ان المتمتع كالقارن، فلا يرد على ما هنا و ان كانت جنابة المتمتع على أحم أم الحج و إحرام العمرة ، لأن المراد هناك الجناية بفعل شيء من المحظورات (اى الاحرام) بخلاف ترك شيء من الواجبات ـ كما سيأتي في كلام الشارح . و هنا الجناية بترك واجب الطهارة، فلا يناف وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحظور ، ولهذا لم يعمم في اللبــاب بل قال : لامدخل في طواف العمرة للصدقة و ان اطلق الشارح العبارة تبعا للفتح، فتنبه ــ انتهى • كتاب الحجة (الرجل يدخل مكة بعمرة فيطوف بالبيت وهو جنب) ج ٢٠٠٠ أو على غير وضوء بجزى اللا أنى آمره الباعادته الا فان رجع إلى أهله (١-١) و في الاصل وإلا آمره ، و في الهندية «لا آمره» و الصواب «إلا أني آمره »، يشهد له ما بعده .

(٢) لتركه واجب الطهارة و هي ليست بداخلة في اجزاء الطواف و ذاته ، و راجع ج ٧ ص ١٧٩ من المحلى من رقم .. ١٨٩٠ و قال في ج ٤ ص ٣٨ من المبسوط للامام السرخسي: و ان طاف لعمرتمه على غير وضوء و التحية كـذلك ثم سعى يوم النحر فعليه دم من اجـل طواف العمرة من غير وضوء • و الحاصل انـه يني المسائل بعد هذا على اصل، و هو: ان طواف المحدث معتد به عندنا ، و لكن الأفضل ان يعيده ، و ان لم يعده فعليه دم ؛ و حجتنا في ذلك ان المأمور بــه بالنص هو الطواف، قال الله تعـالى « و ليطونوا » و هوا سم للدوران حول البيت ، و ذلك يتحقق من المحدث و الطاهر ، فاشتراط الطهارة فيه زيادة على النص ، و مثل هذه الزيادة لا تثبت بخبر الواحد و لا بالقياس، لأن الركنية لا تثبت الا بالنص (القاطع لمرق الشبهة) ، فأما الوجوب (و هو المرتبة بين الفرض و السنة عندنا) يثبت نخىر الواحد لانه يوجب العمل و لا يوجب علم اليقين، و الركنية انما تثبت بمــا يوجب علم اليقين ، فأصل الطواف ركن ثابت بالنص ، و الطهارة فيه تثبت بخير الواحد ، فيكونُ موجب العملِ دون العلم، فلم تصر الطهارة ركنا ولكنها واجبة ، والدم يقوم مقام الواجبات في باب الحج ، و هو الصحيح من المذهب ان الطهـارة في الطواف واجبة ؛ وكان ابن شجاع رحمه الله تعالى يقول: انه سنة ؛ و في ايجاب الدم عند تركه دليل على وجوبه، ثم المراد (اي في الحديث الذيُّ استدل به الشافعي و من معه) تشيبه الطواف بالصلاة في حتى الثواب (او في اصل الفرضية في طواف الزيارة لأن كلام التشبيه لا عموم له فيحمل على المشابهة في بعض الوجوء عملا بالكتاب و السنة او نقول : الطواف يشبه الصلاة و ليس بصلاة حقيقة ، فن حيث انه ليس بصلاة حقيقة لا تفترض له الطهارة ، =

قبل أن يعيده فعليه دم لطوافه و سعيه جنبا أو على غير و ضوء ، و ليست ومن حيث انه يشبه السلاة تجب له الطهارة عملا بالدليلين بالقدر الممكن وان كانت الطهارة من واجبات الطواف بدائع ج ٢ ص ١٢٩) دون الحمكم ، ألاترى ان الكلام الذى هو مفسد للصلاة غير مؤثر في الطواف و ان الطواف يتأدى بالمشى و المشى مفسد للصلاة ١ (فيه قلق ، فان حقيقة الطواف المشى ، بخلاف الصلاة .. فافهم) و لان الطواف من حيث انه ركن لايستدعى الطهارة كسائر الاركان ، و من حيث انه متعلق بالبيت يستدعى الطهارة كالصلاة ، و ما يتردد بين اصلين فيوفر حظه عليهما ، فاشبهه بالصلاة تكون الطهارة فيه واجبة ، و لكونه ركنا من اركان الحج يعتد به اذا حصل بغير طهارة ، والافعنل فيه الاعادة ليحصل الجبر بما هو من جنسه ، و ان لم يعد فعليه دم النقصان المتكمن فيه بـ تبرك الواجب ، فان نقائص من جنسه ، و على هذا لوطاف للزيارة جنبا يعتد بهذا الطواف في حكم التحلل عن الاحرام ، و عند الشافي لا يعتد به ، ثم عليه الاعادة عندنا ، و ان لم يعد حتى عن الاحرام ، و عند الشافي لا يعتد به ، ثم عليه الاعادة عندنا ، و ان لم يعد حتى

من ذلك فى ج ٢ ص ١٢٩ من البدائع الصنائع ــ فراجعه ايضا • (١) و الدم فى الحدث شاة ، و فى الجنابة بدنة ، لأن الحدث يوجب نقصانا يسيرا فتكفيه الشاة لجبره ، بخلاف الجنابة فانها توجب نقصانا متفاحشا فيجب لها اعظم الجابرين ــ كمذا فى البدائم ،

رجم الى أهله فعليه بدنة ، لأن النقصان بسبب الجنابة اعظم من النقضان بسبب الحدث ٢

ألا ترى ان المحدث لا يمنع من قراءة القرآن و الجنب يمنع من ذلك؟ و لأن المنع

من الجنابة من وجهين: من حيث الطواف، و من حيث دخول المسجد ؛ و منسع

المحدث من وجه واحد، فلتفاحش النقصائب هنا قلنا : يلزمه الجبر بالبدنة ؟ و هو

مروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ــ انتهى • و فيه زيادة فراجعه • و اوصح

عليه

عليه عمرة سوى عمرته . وكذلك المرأة إذا ' أصابها زوجها أو قد ' فعلت مثل الذي فعل .

و قال أهل المدينة : من دخل [مكة] " بعمرة فطاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروة و هو جنب أو على غير و ضوء ناسيا ثم وقع بأهله [ثم] " ذكر فانه [يغتسل أو يتوضأ ، ثم يعود فيطوف بالبيت و بين الصفا و المروة و] " يعتمر عمرة أخرى و يهدى " . قالوا " و على المرأة إذا أصابها زوجها و هى عمرمة مثل ذلك .

و قال أهل المدينة ايضا: و من طاف من أسبوعه أشواطا ثم أحدث انتقض ذلك و لم يجز به . و قالوا: هو بمنزلة الصلاة ، فما أفسد الطواف . أمر الحدث أفسد الطواف .

و قال محمد بن الحسن: وكيف شبهتم الصلاة بالطواف؟ و الرجـــل يطوف و هو يتحدث في طوافه! و هذا لو كان في الصلاة لم بجزه. أرأيتم رجلا لو طاف من طوافه ثلاثة أشواط أو أربعة ثمم أقيمت الصلاة فدخل معهم في صلاتهم ثم يسلم الامام أليس يقوم فيني على ما مضي ٢٠ و لوكان

⁽١) كنذا في الأصل، و في الهندية • إن، مكان • إذا، •

⁽٢) مَكَذَا فَى الْمُندية و هو الأرجح عندى ، وكان فى الأصل بالواو « و قد ، .

⁽٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و أنما زدناه من الموطَّأ ٠

⁽٤) ما بين المربعين ساقط من الكتاب، و أنما زدناه من موطأ مالك ٠

⁽٥) وكان في الاصول دو بهذا، و هو تصحيف، و الصواب د يهدى . .

⁽٦) مَكَـذَا في الْأَصُولُ و لاحاجة اليه، و المعنى على كلا التقديرين صحيح .

 ⁽٧) كذا في الأصل؛ و في المندية « يجدث » من الحدث؛ و التحدث: التكلم •

⁽A) اى من الطواف، و تركه بوهم غير المعنى المراد ~ تدبر .

صنع هذا وهو في وسط الصلاة قد دخل فيها لكانت فاسدة و كان عليه أن يستقبلها فما شأن الطواف لا يكون كذلك؟ أرأيتم رجلا طاف ستة أشواط و هو يرى أنه قد طاف سبعة أشواط فصلى ركعتين ثم جلس ينتظر الصلاة فصلى مسع القوم ثم ذكر بعد ذلك أنه إنما طاف ستة أشواط أينبغي له أن يستقبل الطواف لما دخل فيه من الصلاة [أم] " يجز يهذلك اأ رأيتم رجلا طاف وعليه ثوب فيه دم كثير أو قذر لا يعلم حتى فرغ من سبعة " فصلى ركمتين ثم رأى ذلك أيجزيه أم يستقبل؟ فانكم قد قلتم في الصلاة أنه إن رأى ذلك بعد ما مضى الوقت أجزاه! فكيف يكون هذا في الطواف؟ و متى وقت الطواف الذي يجزى؟ و عليـه الاعادة إذا لم يمض؟ أرأيتم إن طاف شوطا أو اثنين ثم رأى بثوبه دما كثيرا فألقاء فمضى أيجزيه ؟ فانكم قد قلتم في الصلاة: إذا صلى ركعة ثم رأى الدم في الثوب فألقاء مضى على صلاته فكمذلك الطواف! و إن كان الصلاة و الطواف سواء في هذا فأي القولين أعجب من قولكم في الصلاة و الطواف جميعا؟ إلا أنه إن رأى الثوب في بعض الصلاة أو في بعض الطواف وفيه الدم ألقاه و بني ، و إذا رآه بعد الفراغ أعاد الصلاة ما دام في الوقت ، فاذا مضى الوقت فلا إعادة عليه، فما وقت الطواف حتى نعرف من قولكم بوفت الصلاة ؟ و من أين 🕝 افترق بعض الصلاة و الطواف و إتمامهما * في الثوب الذي فيمه الدم ؟

⁽١) كذا في الهندية ، و قوله وفصل ، ساقط من الأصل ـ ف .

⁽٢) ما بين المربعين ساقط من الأصُول و لابد منه ــ ف •

 ⁽٣) كذا في الهندية و هو الصواب، و كان في الاصل «سعيه، خطأ .

⁽٤) كذًا فى الأصل ، و فى الهندية • و هى » مكان • و بنى » تصحيف ، و ما قال ان ابى شية فى مسألة السادس و الستين من كتاب الرد فالجواب عنه سيأتى بعده •

⁽ه) و كان فى الأصل • و تمامها » و فى الهندية • إتمامها » بغير واو ، و الصواب === ١٣٦ لثن

لئن استقام أن يصلى شيئا من صلاته فى ذلك الثوب أو يطوف شيئا من طوافه فى ذلك الثوب إنه ليجزيه إذا طاف الطواف كله و صلى الصلاة كلها، و ما بين هذين فرق، و لا عندكم فى افتراقها سنة و لا أثر؟ و لو كان لاحتججتم به ــ و الله اعلم .

باب المرأة تهل بعمرة ثم تحيض

أخبرنا محمد عن أبي حليفة أنه قال فى المرأة الحائض تهل بعمرة ثم [تدخل مكة] موافية للحج فلا تستطيع الطواف بالبيت قال: تهسل بالحج و ترفض العمرة [إذا خشيت الفوات] ، ثم تنفذ على حجتها و تقضى مناسك الحج كلها غير الطواف بالبيت و السعى بين الصفا و المروة حتى تطهر، لأن السعى لا يكون إلا بعد الطواف، فاذا قضت حجها خرجت إلى التنعيم فأهلت منها معمرة قضاء لعمرتها و عليها هدى لرفضها العمرة .

أخيرنا محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله قال أخبرنا خالد الحذاء

- == و إتمامهما ، باثبات الواو ، و الاتمام من المزيد و تثنية الضمير
 - (١) وفي الموطأ ﴿ بِالعمرة ، •
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، أنما زدناه من موطأ الامام مالك ؛ و في الهندية
 و يوافيه للحج » تصحيف
 - (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و (تما زدناه من موطأ الامام مالك .
 - (٤) معنى تنفذ : تمضى على حجتها •
- (ه) لانمه أدنى الحل و أقرب و أيسر لأداء العمرة ، و ليس قيدا بل خرج مخرج الاتفاق ، و ضمير التأنيث بارادته في البقعة ·
- (٦) هو ابن مهران الحذاء أبو المنازل البصرى، من رجال الستة ـ و راجع ترجمته من ج ٣ ص ١٤٠ الى ص ١٤٢ ، ثقة ==

عن أبى قلابة ' أن رسول الله صلى الله عليمه و آله و سلم ' ذبح عن

== ثبت ، و ليس في التثبت بـدون مشام بن عروة ، امشـاله ـ كما قاله الذهبي و نقله الحافظ في تهذيب التهذيب .

(١) وهو عبد الله بن زيد بن عمرو ــ و يقال: عامر ــ بن نابل، ابو قلابة الجرمي البصري التابعي، احمد الأعلام، من رجال الستة، ثقمة رجل صالح، كشير الحديث، من الفقهاء ، و أعلم الم البصرة بالقضاء ، مات سنة ٤ او ٥ او ٦ او ١٠٠٧ ــ راجع ترجمته من ج ٥ ص ١٢٤ الى ص ١٢٦ من التهذيب .

(٢) الحديث في الكتاب مرسل، و هو مشهور من مسند عائشة رضي الله تعالى عنها، اخرجه البخارى فى الحبم و الجهاد و مسلم و النسائى فى الحبم -- و راجع لذلك ج ۽ ص ٧٢٣ من عمدة القياري . و قيد اخرجه الامام محمد في ص ٢١٠٦ من موطئه في باب المرأة تقدم مكة بحج او عمرة فتحيض قبل قدومها او بعد ذلك ،: اخبرنا مالك حدثني غبدالرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة زوج رسول الله صلى الله عليه و سلم انها قالت: قـدمنت مكة و أنا حائض و لم اطف بالبيت و لا بين الصفــا و المروة ـــ الحديث بطوله ؛ ثم قال محمد : و بهذا نأخذ ، الحائض تقضى المناسك كلها غير ان لاتطوف و لا تسعى بين الصفا و المروة حتى تعلهر ، فإن كانت أهلت بعمرة فخافت فوت الحبج فلتحرم بالحج و تقف بعرفة و ترفض العمرة (كما رفضت عائشة بأمره صلى الله عليه ٠ وسلم) فاذا فرغت عن حجها قضت العمرة كما قضتها عائشة و ذبحت ما استيسر من الهدى ، بلبننا أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح عنها بقرة ــ وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله، الا من جمع الحبج و العمرة فانه يطوف طوافين و يسعى سعيين ــ اه • و قد رواه ِ الامام ابو حنيفة ايضا كما في ج ١ ص ١٠٣ من العقود عن الهيثم عن رجل عن عائشة رضى الله عنها: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح لرفضها العمرة بقرة . و لمسلم عن جابر : نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر ــ و في رواية : == عائشة

عائشة رضى الله عنها فى عمرتها بقرة ـ يعنى التى قدمت مع النبى صلى الله عليه و آله و سلم فيها .

قال محمد : وكنذا قال أبو حنيفة : عليها هدى العمرة ، لانها رفضتها و مضت في الحبج فعليها لرفضها هدى .

وقال أهل المدينة : إذا قدمت معتمرة موافية للحج وهي حائض فلم تستظع الطواف بالبيت[إنها إذا خشيت الفوات] الملت بالحج ثم نفذت فكانت

= بقرة فى حجته، و فى بعض طرق هذا الحديث: وضحى النبى صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقرة • و للسائى و الحاكم عن ابى هريرة: انه صلى الله عليه و سلم ذبح عمن اعتمر من نسائه فى حجة الوداع بقرة بينهن – انتهى • و فى ص ١٠٣ من آثار ابى يوسف من رقم ٩٥٤ هذا الحديث بالاسناد المذكور عن ابى حنيفة موقوفا على عائشة انها ذبحت بقرة • و لعل بلاغ الموطأ ما فى كتاب الحجة من مرسل ابى قلابة الجرى • ذبحت بقرة • و لعل بلاغ الموطأ ما فى كتاب الحجة من مرسل ابى قلابة الجرى • (١) كذا فى الموطأ و هو الصواب، و فى الاصول • موافية للعمرة ، وهو تحريف • (٢) ما بن المربعين ساقط من الاصول ، إنما زدته من الموطأ •

(٣) كذا في الأصول، و في الموطأ و كانت ، بالواو ؛ و قد روى الامام ابو حنيفة كما في ج ١ ص ٥٤٩ من جامع المسانيد عن عبد الملك بن عير عن ربعى ابن حراش عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم امر لرفضها العمرة ، و ما اخرجه ابو محمد البخارى في مسنده باسناده اليه - و هذا اسناد صحيح ، و في ص ٥٢٥ منه : ابو حنيفة عن الأعش سليان بن مهران عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه و سلم الهدى عنها و قلد الهدى - اخرجه الحافظ طلحة في مسنده باسناده عن القاسم بن معن عن ابي حنيفة - و هذا أيضا اسناد صحيح، و في ض ٥٥٥ منه : ابو حنيفة عن الهيثم عن رجل عن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله عليه وسلم امر برفض عمرتها و ذبح لرفضها العمرة بقرة - اخرجه

طلحة في مسنده باسناده من طريق ابي يوسف عن الامام ، و الحيثم ليس بمدلس
 و شيوخه معروفون فجهالة الراوى عن عائشة رضى الله عنها لا تضر • `

ومن ههنا ظهر بطلان قول ابن ابي شيبة فى رقم ٦٦ من كتاب الرد فى مسألة «المرأة تهل بعمرة ثم تحيض» حيث، قال بعد رواية حديث عائشة فى الحج بطوله من طريق هشام ابن عروة عن ابيه عنها، و فيه: ارسل معى عبد الرحن بن ابي بكر فأردفنى و خرج بى الى التنسيم فأهللت بعمرة، فقضى الله حجتنا و عمرتنا، لم يكن فى ذلك هدى و لاصدقة و لاصوم، ثم قال: و ذكر ان ابا حنيفة قال: تكون رافعنة للحج وعليها دم و عمرة مكانها ــ اه .

فيه اولا: ان الامام لم يقل • تكون رافعنة اللحج • و ليس هو مذهبه ـ كما علمت من كتاب الحجة بشمائله و تكرمه ، و اثما قال: تكون رافعنة العمرة باحرام الحج ؛ فهذه النسبة اليه غلط فاحش •

و ثانيا ان عائشة رضى اقد عنها رفضت عمرتها بأمر النبي صلى اقد عليه و سلم ... كا هو في رواية إن ابي شيبة ايضا فقال « دعى عمرتك و انقضى رأسك و امتشطى » و قوله صريح في ان رسول اقد صلى اقد عليه و سلم امرها برفض للعمرة بالحبح » و قوله « و انقضى رأسك وامتشطى » اصرح في الرفض و الترك ونقض الاحرام ، و الامتشاط عندهم كارب معهودا للاحلال ، يدل عليه ما عند البخارى من حديث ابي موسى الاشعرى قبال : فأحللت فأتيت امرأة من قومى فشطتني _ الخ ، فكذلك امتشاط عائشة رضى اقد عنها دليل على نقض احرام العمرة باحرام الحج وقد امرها النبي صلى الله عليه و سلم بعد الحج ان تعتمر عمرة اخرى مكان المفروضة ، قال في الجوهر النتي : وقول عائشة « ترجع صواحي بحج و عمرة وأرجع انا بالحج » صريح في رفض العمرة اذ لو ادخلت الحج على العمرة لكانت هي و غيرها في ذلك سوا » ، و لما احتاجت الى عرة اخرى بعد العمرة و الحج الذين فعلما ، و قوله صلى الله عليه و سلم عن عمرتها = عمرة اخرى بعد العمرة و الحج الذين فعلما ، و قوله صلى الله عليه و سلم عن عمرتها = الاخيرة

= الأخيرة وهذه مكان عمرتك، صريح في انها خرجت من عمرتها الاولى ورفضتها اذ لا تكون الثانية مكان الاولى الا و الاولى مفقودة ؟ و في بعض الروايات وهذه قضاء عن عمرتك، و سيأ بي في باب العمرة قبل الحج ما يقوى ذلك ، و قال القدورى في التجريد ما ملخصه: قال الشافعى: لا يعرف في الشرع رفض العمرة بالحيض ؛ قانا ما رفضتها بالحيض و لكن تعذرت افعالها، و كانت ترفضها بالوقوف فأمرها بتعجيل الرفض – انتهى ج ١ ص ٣٢٧، و انما لم يكن هدى لانها لم تكن قارنة بل رفضت عمرتها ، و كل من رفض نسكا فعله دم ، لما روى ابو حنيفة عن عبد الملك بن عمير عن ربعى بن حواش عن عائمة أن النبي صلى الله عليه و سلم أمر لرفضها العمرة بدم – عن ربعى بن حواش عن عائمة في ص ١١٣ منه ، و هي في مسند الجواهر ، و الروابات المذكورة في مسند الو حنيفة في ص ١١٣ منه ، و هي في مسند الحصفكي ؟ فتبت بهذا المذكورة في مسند الو حنيفة في ص ١١٣ منه ، و هي في مسند الحصفكي ؟ فتبت بهذا ال عائمة كانت مفردة بالعمرة و قد رفضتها بأمره صلى الله عليه و سلم و نقضت احرامها بالاغتسال و الامتشاط ، و قضتها بعد الجيج بأمره صلى الله عليه و سلم من التنميم ، و ذبح صلى الله عليه و سلم عنها بقرة او اهدى عنها دما لرفضها العمرة كا التميم ، و ذبح صلى الله عليه و سلم عنها بقرة او اهدى عنها دما لرفضها العمرة كا في الروايات – و به قال الامام ابو حنيفة رضى الله عنه ، فقوله عين ما في حديث في الروايات – و به قال الامام ابو حنيفة رضى الله عنه ، فقوله عين ما في حديث في الدي شيه نفسه و أنوم ابا حنيفة بأنه خالفه ا

و ثالثا ان فى طرق حديثها ـكما فى الصحاح و السنن و المسانيد ـ بقرة او دما موجود، و به قال الامام ابو حنيفة، و قد تركه ابن ابى شيبة ·

و رابعا قوله «لم يكن فى ذلك هدى و لا صدقة و لاصوم » ليس من قول عائشة رضى الله عنها بل هو من قول هشام بن عروة مدرج فى بعض حديثه للعراقيين، و هو متكلم فيه عند مالك وشيخه عبدة بن سليان، عراقى كوفى، يدل عليه ما اخرجه البخارى فى كتاب الحيض من صحيحه ج ص ٤٥ من باب نقض المرأة شعرها عند غسل المحيض حيث ساق هذا الحديث بروايته عن عبيد بن اسماعيل عن ابى اسامة ـ وهو ==

من اروى الناس لحديث هشام وأخبرهم به عن هشام بن عروة الى ان قال عن عائشة نفسها وحتى إذا كان لبلة الحصة ارسل معى اخى عبد الرحمن بن ابى بكر الى التنعيم فأهللت بعمرة مكان عمرتى ، ، قال هشام : و لم يكن فى شىء من ذلك هدى و لا صوم و لا صدقة اله ، فعلم منه انه من قول هشام لا من قول عائشة ، كيف و قد مبزه و فصله الراوى من قولما و قال : قال هشام ما النخ ا فهو مدرج البتة ، فلا ينتهض حجة على ابى حنيفة بل على ابن ابى شيبة نفسه حيث استدل بقول مدرج فى حديث عائشة و ترك حديثها المصرح فيه بدم الرفض و ذبحه عنها صلى الله عليه و سلم بقرة و اهدائه عنها دما ما كما عرفت ،

و خامسا على النزل، فقوله هذا مشكل، فان عائشة لوكانت قارنة او متمتعة لوجب عليها هدى الفران او التمتع. كما نطق به الفرآن و الاحادیث و هو قول عامة العلماء و كافتهم من متبعى الائمة الاربعة و غیرهم بمن یعتد بقولهسسم، فكیف یصح قوله: لم یكن فی شیء من ذلك هدى اوصوم او صدقة ؟ و بهذا ایمنا یثبت انها كانت معتمرة فقط ثم مفردة بالحج .

وسادسا لو سلم انه من قول عائشة بل على تسليم انه مدرج ايينا او غير مدرج نقول: نفي عائشة او هشام الهدى و الصوم و الصدقة صحيح، فان كل واحد منها يكون في القران و التمتع وهي لم تكن قارنة و لا متمتعة بل معتمرة فقط، و لا يكون فيسه مدى و لاصدقة و لا صوم بل كانت رافعتة للعمرة و ناقعتة لاحرامها بأمره صلى الله عليه و سلم ، و لذا وجبت عليها دم الرفض و النقض، و كل من رفض نسكا فعليه دم - كا فى ج ٣ ص ٤٤ من فتح القدير لحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه و سلم امر لرفضها العمرة بدم، رواه الامام ابو حنيفة عن عبد الملك بن عمير عن ربعى ابن حراش عنها ، و بالجلة قد ثبت ان قول الامام اب خنيفة موافق لحديث عائشة و سالم من المخالفة له ، و البسط فى عمدة القارى و فتح القدير و البدائع و غيرها === مثل من الحالفة له ، و البسط فى عمدة القارى و فتح القدير و البدائع و غيرها ===

مثل من قرن بالحج و العمرة فى 'أمرها كله'،' و أجزاها طواف بالبيت واحد' و هو طواف الزيارة لحجتها و عمرتها وكان عليها الهدى، فأما العمرة من التنعيم فانه من شاء أن يخرج من الحرم ثم يحرم "فانه يجزى ذلك عنه إن شاء الله"،' ولكن الفضل' أن يهل بها من الميقات الذى" و قته رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم 'أو ما هو أبعد' من التنعيم .

او قال محمد بن الحسن : وكيف تسكون هذه المرأة قارنة و قد بدأت

= من كتب القوم، واثر مجاهد و عطاء لا يؤثر فى قول ابى حنيفة مع كونه مبهما، فانهم رجال و نحن رجال، و امر الابطال صدر من الشارع، فلا يكون مخالفا لقوله تعالى مو لا تبطلوا أعمالكم، تدر ؟ وقد عرفت من مرسل ابى قلابة و مسند عائشة ومرا قبل و حديث جابر و ابن عباس و حديث ابى هريرة عند الحاكم و غيره - كما تقدم و راجع مواضع من فيض البارى فى شرح حديث عائشة رضى الله عنها .

(۱. ۱) و كان فى الاصل « أمرنا كله » ، و فى الهندية « امرها كلها » ، و الصوراب « امرها كله » ، و الصوراب « امرها كله » كما لا يخنى ، وما فى الاصل «امرنا» تصحيف «امرها» ـ: والله أعلم ــ ف • (۲. ۲) و فى الموطأ « واجزى عنها طواف واحد » •

(٣-٣) و في الموطأ • فان ذلك مجزى عنه • •

(٤ ــ ٤) كذا فى الاصل، و فى الهندية « و لبكن الفضل»، والصواب ما فى الاصل كما هو فى الموطأ .

(٥) وكان في الأصول « التي ه ، و الصواب « الذي ، لأنه صفة الميقات •

(٦-٦) وكان في أصول الكتاب دو هو أبعد ، . و الصواب د أو ما هو أبعد » كما هو في الموطأ و شرحه للزرقائي ·

(٧٠٧) قوله • وقال تحمد بن الحسن • ساقيط مر. الأصول - و الصواب اثباته كما لأ يخنى على واقنى آداب الكتاب و سياق عبارته • بالوقوف بعرفة قبل العمرة؟ و إنما السنة أن يبدأ بالعمل بالعمرة قبل العمل في الحج مع ما جاء في ذلك من الآثار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم حين دخل على عائشة رضى الله عنها و هي حائض فقال: ارفضي عمرتك "

(١) و في الأصول • المأثور » بالتذكير ــ و هو من سهو الناسخ •

(٢) هذا صريح في نقض احرام العمرة ، و في رواية • دعى عمرتك و انقضى رأسك و المتشطى ثم اغتسلى ، و هذا كله المارات الاحلال و الحروج عن الاحرام . قال امام العصر في فيض البادى: قد علمت الخلاف بينا و بين الشافعي في احرام عائشة ، فانها كانت معتمرة عندنا و قارنية عندهم ، و انها كانت رفضت عمرتها عندنا و لم ترفض عندهم ، و يؤيدنا اللفظ المذكور (اى قوله: فمنعت العمرة) و كذا قوله لها ،كونى في حجتك ـ النغ، و قوله ، عسى الله أن يرزقكها، وقوله ، هذه مكان عمرتك ، و قوله « و هي عمرتك و انقضى رأسك و امتشطى » و كذلك قول عائشة « لم أطف بين الصفا و المروة ، تشكو حزنها و بثها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك قولها < يرجع الناس بحجة و عمرة و أرجع بحجة فقط ، فني كلها آبات بينات على انها لم تأت بأفعال العمرة و لكنها افردت بالحج ثم اتت بالعمرة قضاء لما كانت رفضتها و ان طوافها للحج لم يحسب عن طوافها • للعمرة فان قلنا : أنها كانت قارنة و أن طوافها للحج حوسب عن طوافها للعمرة كما يقول الشافعي بتداخل العمرة في الحج لما كان لهذه الأقوال معنى صحبحاً ١ (و في التأويلات تكلف باردكما صدر عنهم في هذه الاقوال) فالعجب انها تبكى و تشكو بثها و تظهر جزعها لعدم عمرتها و تضطرب لغواتها ثم لا يقول لها النبي صلى الله عليه و سلم : ما هذا الاضطراب و ما هذه الشكوى فان عمر تك قد اديت في الحج ا مع أنها ألحت عليه ثلاث مرار في سرف و في مكة قبل الطواف و فيها بعد الحج عند العزم بالرجوع! و مع ذلك لم يعلمها النبي صلى الله عليه و سلم ان القارن لا يحتاج الى الاعتمار مستقلا! ثم العجب من مثل عائشة انها اضطربت لامر == و امضى (٣7) 188

= لم يفعله النبي صلى الله عليه و سلم أيضاً و أنما كان هذا محل افتخار و أبتهاج أنها وافقت النبي صلى الله عليـه و سـلم فى الافعـال! فان آلم يكن النبي صلى الله عليه و سلم طاف لها طوافین و لم يسع سعيسين فعلي ایّ امركانت تنصر؟ أعلى امر لم يفعله النبي صلى الله عليه و سلم؟ فدل على انها كانت ترى الناس فائزين بالطوافين، كما نطقت به ايضا حيث قالت « يرجع الناس بحجة و عمرة ــ البغ ، و نفسها خائبة عن ادراك طواف العمرة فتحسرت لذلك، و لأجل ذلك امرها النبي صلى الله عليه وسلم بعد الحبر ان تعتمر من التنعيم تلافيا لما فاتها و جبرا لانكسارها ، و لوكان المقصود منه تطيب خاطرها فمقط لما احتاج الى ممذا التطويل و اكتنى بتعلميم المسألة اياهـا فقط او باخبارها عن نفسه انـه لم يؤد افعالها مستقلة ايضا، و لو اخـبرها انه لم يطف للممرة ايضا كما انها لم تعلف لها لطابت نفسا و لآثرت موافقتها اياء في الافعال على الف عمرة و لم ترفع اليها رأسا اصلا ؟ فهذه قرائن او دلائل على انها كانَّك مفردة قطعا و لم تكن قارنة ان شاء الله تعالى _ انتهى ج٣ ص ٨٤ ٠

هذا توضيح قول الامام محمد ﴿ فلو كانت قارنة النع ، و قد أشبع الكلام أبن التيم في احرام عائشة في صفحات من زاد المعاد على طريقه و صباغـته الالفاظ الواردة في قصتها على ما ذهب اليه ـ فراجعه ان اردت زيادة الاطلاع . و قد انكر ابن حرم في المحلى على عادته اعتبار عائشة رضي الله عنها قبل الحبح خلافًا لهذه الاحاديث الصحيحة ، و لم يبال و هذا ديدنيه في سائر الكتاب ، اذا كانت الاحاديث الصحيحة مخالفة لما ذهب اليه يردها عيانا او يؤولها بتأويلات ركيكة و يهول بقول الله تعالى د و ما كان ربك نسيا ،: و لم يرد ذلك في كتاب و سنة ، و لم يقل به صاحب الشرع، و لم ينه عنه الشرع، وهذا فرض و لابد منه، وتَشَكَّدُا أمر و حكم نفرض على الناس وهذا باطل؛ ب غير ذلك من تهويلاته •

و امضى فى حجتك مناسا فرغت قالت: يا رسول الله ا أ ترجع نساؤك بحجة و عمرة و أنا أرجع بحجة ؟ فلو كانت قارنة لقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : إنك قضيت حجة و عمرة ، و كان الطواف الواحد على الجميعا ، و لكنه لم يقل ذلك و لم يرها اعتمرت فأمر عبد الرحمن بن أبى بكر رضى الله عنهها أن يُخرجها إلى التنجيم ليعمرها فترجع بعمرة و حجة كما بكر رضى الله عنها أن يُخرجها إلى التنجيم ليعمرها فترجع بعمرة و حجة كما رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ، و هذا آخر فعل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم " فى حجة الوداع و لم نعلم " شيئا نسخه ، و أعب من ذلك أنكم ترعمون أن الطواف " يجزى لهما جميعا ! و أنتم تأمرونها بالتقصير إذا رمت و ذبحت حل لها كل شىء إلا الجماع و الطيب و مم تطف لعمرتها بعد ، فأنتم تأمرونها أن تقصر لعمرتها قبل أن تطوف و تسعى و تعرقع و تكون حلالا بما يحل منه المعتمر غير الجماع و الطيب و مله تطف بالبيت و لم تسع بين الصفا و المروة لعمرتها ا فان قلتم : إن هذا ولم تطف بالبيت و لم تسع بين الصفا و المروة لعمرتها ا فان قلتم : إن هذا

⁽۱) فى رواية «كونى فى حجتك ، و فى اخرى «ثم أهلى بالحج ، و مثل هذا تعبيرات الرواة على ما فى اذهانهم و على اذواقهم المذهبية .

⁽٢) اى عن الحج-كما هو فى الروايات .

⁽٣) كذا في الأصل، و في الهندية « فعله عليه السلام » -

⁽٤) و كان في الأصول • فلم نعلم، بالفاء ، و الأرجح بالواو •

⁽ه) أي الواحد .

⁽٦) كذا فى الأصل، وفى الهندية « تتبرقع»، و «تبرقع» باحدى التأثين هو الأفصح.
و انظر نقمه الامام محمد و حذاقته فى المسائل و استخراجها من المعادن و استحكام
الزامه، و لم يذهب إليه ذهن أحد بمن قال بكون عائشة رضى الله عنها قارئة، و هو
من رشحات فقاهة الامام ابى حنيفة الذى « الناس كلهم عيال عليه فى الفقه » .

التقصير إنما هو للحج خاصة ؛ فلا بد من أن تقولوا: إذا طافت و سعت قصرت تقصير الثانى ؟ تقصيرا آخر للعمرة ، و لا ينبغى أن يحل منها شيء حتى تقصر التقصير الثانى ؟ و ينبغى لكم أن تجعلوا عليها الهدى فى التقصير الأول لأنها قصرت للحج و هى محرمة ، فيجب عليها فى قولكم التقصير رأسها وهى محرمة بالحج و العمرة اهذا مما لا ينبغى لاحد أن يتكلم فيه .

و قد جاءت فيه سنة مرب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أنه لم يرعائشة قضت عمرة مع حج حتى أمر عبد الرحن الأعرها عمرة مكان عمرتها التي رفضتها .

قال أبو عبد الله محمد بن الحسن؛ و قد أخبرنا فقيهكم مالك بن أنس قال: حدثنا "ابن شهاب محمد" عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها

(۱) كذا في الأصول، اى: يجب عليها تقصير رأسها و الحال انها بحرمة و المحرمة من تقصير رأسها ، و العلامة المفتى حفظه الله قدر ماهنا الهدى و قال وأى: يجب عليها الهمدى لتقصير رأسها ، و قال و ليس عنمدى التقصير فاعل بجب بل فاعمله الهدى ، _ ف

(٢) اى ابن انى بكر الصديق رضى الله عنها ، صحابى ابن صحابى ابن صحابى ـ وهو ابو قحافة ـ الخ صحابية عائشة ، شهد مع خالد البيامة فقتل الخ صحابية عائشة ، شهد مع خالد البيامة فقتل سبعة من اكابرهم ، و لم يجرب عليه كذبة قط ، اول من مات من اهل الاسلام فجاءة فى نومة نامها بحبشى و هو على اثنى عشر ميلا من مكة ، فحمل الى مكة و دفن سنة هو او يه او ما و منة مه ، و توفيت عائشة بعد ذلك بيسير سنة مه - كا فى ج ٧ ص ١٤٧ من التهذيب ،

(٣-٣) كذا فى الأصل • ابن شهاب مجمد ، و لم يذكر لفظ • مجمد ، فى الهندية ، لكن هكذا ثبت فى الأصل فاذن يكون بدلا من ابن شهاب فان اسمه مجمد ، و الحديث أخرجه الامام محمد فى هذا الباب من الموطأ بهذا الاسناد ، و فيه بالكنية بدون لفظ محمد .

أنها قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم 'فى حجة الوداع' فأمللنا بعمرة' فقمال وسلم الله عليه و آله و سلم: من كان معه فأمللنا بعمرة' فقمال وسلم عليه عليه و آله و سلم عليه الهدى فليهل والحج مسمع العمرة ثم لا يحل حتى يحمل منهما جميعا وقالت: فقدمت [مكة] وأنا حائض ولم أطف بالبيت و لا بين الصفا و المروة، فشكوت ذلك والى رسول الله صلى الله عليمه و آله و سلم فقال: انقضى مرأسك و المتشطى و أهلى بالحج و دعى العمرة وقالت: فقعلت، فلما

(۱-۱) و في الموطأد عام حجة الوداع، و هو عام عشرة من الهجرة، و هي السنة التي حج فيها رسول الله صلى الله عليه و سلم مع اصحابه، و هو آخر حجة، و سميت تلك السنة بعمام حجة الوداع لانه ودع الناس فيها و قال : خذوا عنى منساسكمكم لعلى لا أحج بعد عامى هذا ... كذا في التعيلق الممجد .

(۲) الحديث مختصر، وهكذا رواه فى الموطأ ايضا. و الظاهر انها كانت محرمة بالعمرة بل قطعا فانها اخبرت عن نفسها بذلك ـ عند البخارى و غيره - وقد سبق من قبل، ولم تذكر فى هذه من اهل بحجة منهم و من جمع الحج و العمرة، و هو عند الشيخين و غيرهما مفصلا .

- (٣) و فى الموطأ « ثم قال » اى : بسرف _ كا هو عند البخارى فى رواية عنها .
 - (٤) و في الموطأ دهدى، بالتنكير .
 - (هـ.ه) و في الموطأ « بالحج و العمرة » •
- (٦) مابين المربعين ساقط من الاصول ، و انما زدناه من الموطأ ، و المعنى بدونها
 ايضا صحيح -
 - (٧) لما دخل عليها و هي تبكي ـ كما في الروايات .
- (۸) بضم الهمزة والقاف وكسر الضاد المعجمة ـ اى: حلى ضفر شعرك وامتشطى، اى: صرحى شعرك بالمشط و اهلى، اى احرى به مفردة او قوله دو دعى ، اى: اتركى == صرحى شعرك بالمشط و اهلى، اى احرى به مفردة او قوله دو دعى ، اى: اتركى == صرحى شعرك بالمشط و اهلى، اى احرى به مفردة او قوله دو دعى ، اى: اتركى == صرحى شعرك بالمشط و اهلى، اى احرى به مفردة او قوله دو دعى ، اى: اتركى ==

قضينا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهما إلى التنعيم فاعتمرت؛ ثم قال: هذه مكان عمرتك . قال محمد: و هذا يبدل على أن العمرة الأولى قيد رفضت و خرجت عائشة من أن تكون معتمرة محرمة لعمرتها الأولى حيث قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: دعى العمرة و امتشطى؛ ثم قيال بعد ذلك: هذه مكان عمرتك ؛ مكان عمرتك و لكانت هذه عمرة أخرى .

== و انقضی احرام عمرتك و هو صریح فی انها كانت معتمرة مفردة بالعمرة من دون الحج، وقد اخبرت عن نفسها و هو او جب و احرى بالقبول من غیره فان صاحب البیت ادرى بما فیه، فهی تقول د آنی احرمت بعمرة وقال لی رسول الله صلی الله علیه و سلم: دعی عمرتك و انقضی رأسك و امتشطی و اغتسلی و اهلی بالحج ؟ ثم امرنی بالاعتبار من التنعیم و قال: هذه مكان عمرتك المرفوضة التی نقضت احرامها و تركتها هذا » . من التنعیم و قال: هذه مكان عمرتك المرفوضة التی نقضت احرامها و تركتها هذا » . (۱) و فی الموظ « فقال رسول الله صلی الله علیه و سلم : هذه ــ النم » ، و فی الكتاب فی كل موضع وقع « هذا » مكان « هذه » و هو خطأ .

(٣) زاد فى الموطأ بعده «و طاف الذين احلوا بالبيت و بين الصقا و المروة ، شم طافوا طوافا آخر بعد ان رجعوا من منى ، و اما الذين كانوا جمعوا الحبج و العمرة فانما اطافوا طوافا واحدا ١٠٠ للاحلال من الحبج و العمرة و هو طواف الزيارة ، و ذكره فى مقابلة المتمتمين ميزت عائشة بين الفريقين ـ كما سبق مفصلا فى باب القران . .

(٣) بهذا التفصيل انقطع عرق الزام ابن ابي شيبة في كتـــاب الرد على ابي حنيفة في مسألة السادس و الستين ــكما لا يخني على الحاذقين .

باب ما يأكل المحرم من الصيد و ما هو ما يشتريه' و هو محرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: ما وجد المحرمون من لحوم الصيد على الطريق فلا بأس بابتياعه و أكله إذا كان الذي صاده و ذبحه حلالا و الن كان إنما صاده و ذبحه لاجله، إن ذلك لايفسد عليه شيئا لان الصائد و الذابح حلال له ما فعل .

و قال أهل المدينة : ما وجد المحرم من الصيد على الطريق فما كان ' من ذلك ' يعترض به الحساج ' و من أجلهم صيد ' فانا نكرهه للحرم و ننهاه عن ذلك ' ، و أما شيء يكون عند الرجل و لم يرد به المحرمين ' فوجده

(۱–۱) هَكذا في الاصول، و لعل الصواب هكذا • و ما يشتريه منه، اى من الصيد، و لعل • ما هو ، زائد زاده الناسخ، يعنى: باب ما يشتريه المحرم من الصيد هل يجوز أكله ام لا ؛ و في الموطأ: باب الحلال يذبح الصيد او يصيده هل يأكل المحرم منه ام لا. (۲) الواو وصلية .

(٣) اى: يجوز له أى شىء فعل من الأكل والبيع من المحرم و الهبة له فانه حلال لا منع عليه من ذلك كله ه

(؛) و فى موطأ مالك مع الزرقانى جوابا عن السؤال هكذا : و أما ما كان من ذلك يعترض به الحاج و من أجلهم صيد فانى أكرهه و أنهى عنه ــ اه .

(٥-٥) هكذا فى الموطأ ، وكان فى أصول الكتاب دليعرض به الحاج ، و هو خطأ . (٢-٦) و فى الموطأ • فائى أكرهه و أنهى عنه ، - كما علمت .

و قال محمد: ما بين هذين فرق، ' ولئن حل أحدهما ' ليحلن الآخر، و قد ورد فى ذلك كله و أما أن يكره ذلك كله و أما أن ' لا مرى بذلك كله بأس " .

قال محمد بن الحسن: وأما نحن فلا نرى بذلك كله بأسا. وقال أهل المدينة: إنا نأخذ في هذا بقول عثمان بن عفان رضي الله عنه *

= مفعول به ، و يمكن أن بكون قوله « لم يرد » فعل ما لم يسم فاعله ، فعلى هذا يكون . « المحرمون » مرفوعا ــ تأمل .

(١) العبارة فى الموطأ مكذا « فأما أن يكون عند رجل لم يرد به المحرمين فوجده محرم فابتاعه فلا بأس به » .

(٢ - ٢) و فى الأصل «و لأن كل أحدهما » و هو خطأ و لا معى له ، و الصواب ما اثبته ، و الساق بدل عليه .

(۳-۳) و فى الاصل « لا نرى بذلك كلمه بأسا » و الصواب « و لا يُرى » بصيغة المجهول و رفع « بأسا » لانه ناتب فاعله .

(٤) وكان في الأصول « لا نرى » بدون الفاء ، و الارجح وجودها ٠

(ه) اخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن ابي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: رأيت عثمان بن عفان بالعرج و هو محرم في يوم صائف قد غطى وجهه بقطيفة ارجوان ، ثم آنى بلحم صيد فقال لاصحابه: كلوا ؟ فقالوا: أو لا تأكل انت ؟ فقال: انى لست كهيئتكم أنما صيد لاجلى ... انتهى ، و قد اخرجه الامام محمد من طريق مالك في باب المحرم يغطى وجهه من الموطأ ص ٢٠٧ به مثله ، ثم قال: اخبرنا مالك حدثنا نافع ان ابن عمر كان يقول: ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم ؟ قال عمد و بقول ابن عمر ناخذ ، و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقهائنا رحمهم =

أنه أهدى إليه لحم صيد و هو محرم فقـال لاصحابـه: كاوه؛ و قال: من أجلي صيد .

قيل: إن ذلك لم يكن من عثمان بن عفمان رضي الله عنه على وجه التحريم، و لكن كان ذلك منه عـــلى وجه التنزه، لأن على بن أبي طالب رضي الله عنبه " رد" عليمه يومئذ في أكل لحسم الصيد فنسهاء عنه " ، فتنزه

== الله تعالى _ انتهى • قال الباجي _ كما في التعليق: يحتمل ان يكون فعل ذلك لحاجة اليه اى لضرورة دعت اليـه و ان يكون في رأيه مباحـا ، و قد خالفه غيره فقالوا : لا يجوز _ اه .

(١) في الموطأ «ثم أتى بلحم صيد» كما عرفت، وكذا في موطأ مجمد و هو الاصح الأرجح، و المعنى على هذا ايضا صحيح ــ تدبر، فلذا تركته على حاله .

(٢) في رقم ٩٩٩ من آثار الامام ابي يوسف ص ١٠٤ : قال ثنيا يوسف عن ابيسه عن ابي حنيفة عن عبد الكريم انه قال : اول ما اختلف على و عبَّان رضي الله عنهما في يعاقيب أتى بها و هما محرمان فأكل عثمان و لم يأكل على فقال له عثمان: ما اردت إلاخلافي لو لم آكل لأكلت ــ اه .

(٣) فاعل «رد» على رضى الله عنه ، و هو من الرد، و الضمير المجرور يرجع الى عُمَان رضي الله عنه . و حديث على بعده ـ فاطلب منه معناه .

(٤) قال الطحاوي - ج ١ ص ٣٨٦ من شرح الآثار ﴿ وَ قَدْ اخْرَجُهُ أَبُودَاوُدُ وِ البِّيهُةِ من طريقه عن اسحاق بن عبد الله عن عبد الله بن الحارث عن ابيه _ وكان خليفة عثمان على الطائف: فصنع لعثمان طعاما فيه من الحجل و البعاقيب ـ الحديث): حدثنا ربيع الموذن قال ثنا اسدح وحدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قالا ثنا حماد بن سلمة عن على بن زيد عن عبد الله بن الحارث بن نو فل إن عثمان بن عفان رضي الله عنه نزل قديد فأتى بالحجل في الجفان شائلة بأرجلها فأرسل الى على رضى الله عنه فجاء، و الخبط يتحات من يديه == عدان 104

عُمَانَ عن أكله لذلك و أمر بأكله غيره من المحرمين، فلوكان لا يحل له أكله ما حل له أن يأمر بأكله وعلموا ' يقينــا أن عثمان لم يصطد ذلك الصيد كله من أجله و لكر. _ اصطيد له و لاصحابه و ما كان بجزى عثمان رضى الله عنه ذلك إلا أقله، و لقد علم أن ` ذلك أصطيد له و لاصحابه فكيف أمر أصحابه بأكله؟ وكيف لم يترك أصحابه ذلك كما ترك عثمان بن عفاري = فأمسك على رضى الله عنه فأمسك الناس فقال على رضى الله عنه : من هنا من أشجع هل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه و سلم جماءه اعرابي بيبضات و بتميرة او بحمير وحش فقال : اطعمهن الهلك فانا حرم ؟ قالوا : نعم • ثم قال : حدثنــا فهد قال ثنا عمد بن عمران قال ثنا ابي قال ثنا ابن ابي ليلي عن عبد الكريم عن عبد الله من الحارث ان نوفل عن ابن عباس عن على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أتَّى بلحم صيد و هو محرم فلم يأكله • ثم قال في س ٣٩٠ : ثنا محمد بن خزبمة قال ثنا حبجاج قال ثنا ابو عوانة عن يربد بن ابي زياد عن عبد الله بن الحارث عن ابيه قال: كنا مع عثمان وعلى رضى الله عنهما حتى اذا كنا بمكان كذا وكذا قرب اليهم طعام قال: فرأيت جفنة كأنى انظر الى عراقيب اليعاقيب فلما رأى ذلك على قام فقام معه ناس، قال فقيل: و الله 1 ما اشرنا و لا امرنا و لا صدنا ، فقيل لثبان : ما قام هذا و من معه الا كراهية لطعامك ، فـدعاه فقال: ما كرهت من هذا؟ فقال على رضى الله عنه: • أحل لكم صيــــد البحر و طعامه متاعا لسكم و للسيارة و حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ه ، ثمم انطلق . قال : فذهب على رضى الله عنه الى أن الصيد و لحمه حرام على المحرم ــ أنتهى • و الضمير في قوله « عليه ، يرجع الى عثمان رضى الله عنه ـ تأ.ل ·

(١) وكان في الأصول «و اعلموا» تصحيف، و الصواب «و علموا» ـ ف .

(۲) وكان في الأصول دعن، و هو خطأ ٠

رضى الله عنه ؟ إنما نضع هذا من عثمان رضى الله عنه على وجه التنزه حيث عيب عليه أكل الصيد و هو محرم إن صيد له أو لم يصد له ؛ قلنا : نهى عن ذلك تنزها عن أكله و أمر أصحابه أن يأكلوه .

أحبرنا محمد عن أبى حنيفة فى رجل محرم "صيد من أجله" ولم يأمر به صاده حلال و صنع له من ذلك الصيد فأكل منه " و هو يعلم أنه من أجله صيد فلا بأس بذلك، و لاجزاء عليه ٠

وقمال أهل المدينـة : عليه جزاء ذلك الصيد ُ إذا أكل منه ُ وهو

(۲-۲) و فى الأصل «صيد له من أجله» و عندى « له » زائد ، قلت: و لعله نسخة بدل « من أجله » فجمع الناسخ بينها - ف ·

(٣) كذا في الأصل، و لفظ «منه» ساقط من الهندية؛ وعبارة مؤطأ مالك مكذا: قال مالك في الرجل المحرم يصاد من أجله صيد فيصنع له ذلك الصيد فيأكل منه و هو يعلم أن من أجله صيد: فان عليه جزاء ذلك الصيد كله ــ انتهى زرقاني ج ٢ ص ١٩٤٠ (٤) كذا في الأصول، و زاد في الموطأ بعد لفظ «الصيد» «كله» •

(ه) ثم العبارة بعد ذلك في الأصول مختلة النظام ، وعندى سقطت العبارة من الأصول ، و ههنا مسألتان ، احداهما : المحرم الذي صيد من اجله صيد ثم صنع له ذلك الصيد فأكل منه المحرم الذي صيد من اجله فعليه جزاء الصيد كله عند مالك ، و الثانية ان الصيد صيد لآجل محرم معين و اكل منه غيره من المحرمين الذين معه فهل على هذا الغير جزاء الصيد ام لا ؟ فني رواية عن مالك و من معمه : ليس عليه الجزاء . فالامام محد يقول ردا عليهم : كيف صار الصيد لأحدهما حراما و للآخر حلالا و هما عرمان ؟ و اوجب الجزاء على احدهما و كانوا كلهم محرمين اقال الزرقاني ذيل عليهما ؟ و هو ظاهر من قصة عثمان و اصحابه و كانوا كلهم محرمين اقال الزرقاني ذيل عليه الإورقاني ذيل عليه الأورقاني ذيل المناه ال

يعلم

⁽١) و العائب عليه على بن ابي طالب رضي الله عنه •

يعلم أنه صيد من أجل صاحبه فليس ' عليه في ذلك شيء .

وقال محمد: وكميف يكون محرمان يحل الصيد لاحدهما "و يحرم على الآخر" ولم يصيدا ولم يذبحا ولم يأمرا؟" إنما نوى الرجل الحلال أن الذابح يكون صاد و ذبح لاحدهما أفيجزى عن المحرم نيته عن غيره؟ أرأيتم لوقال الذى صاده و ذبحه يلم أصده ولم أذبحه من أجله ؛ فصدقه و أكل ثم قال معد ذاك : قد صدته "من أجلك ؛ أبحب عليه الجزاء؟ أرأيتم إن لم يكن [قال] في الأول شيئا" حتى أكل المحرم ثم قال بعد ذلك

== اثر عثمان رضى الله عنه: قد اختلف قول مالك فيما صيد لمحرم بعينه هل لغير من صيد لاجله ان يأكله من سائر من معه من المحرمين ، و المشهور من مذهبه عند اصحابه انه لا يؤكل ما صيد لمحرم معين او غير معين ، و لم يأخذوا بقول عثمان هذا ـ قاله ابو عمر ـ اننهى • فلو قدر في الأصول مثل العبارة الآتية التي بين القوسين (و إذا أكل منه غيره من المحرمين) او نحوه بعد قوله • أكل منه ، لاستقام مضمون المسألة و صورتها ـ و الملم عند الله تعالى •

· (١) و في الأصول « و ليس، بالوار، و الصواب بالفاء •

(٢ ـ ٢) كذا في الأصل. و في الهندية «و لا يحل على الآخر، وكذا فيها في ما بعد وو لم يعيدا، و هو مصحف .

(٣) ثم بسد ذلك في العبارة خلل و نقلتُها بعينها ، و على الواقف اصلاحها من نسخ
 اخرى صحيحة .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهندية «قد صدقته» و هو تصحيف »

(٥) اى الصائد فى الابتداء قبل الأكل لم يقل له شيئا من: أنى لم اصد لك، أو غيره بل سكت وصمت فأكل المحرم ، وكان فى الاصل ه شىء، و الصواب ما فى الهندية ه إن لم يكن فى الاول شيئا، بالنصب. لأن لفظ «قال، ساقط من الاصول و لذا جعلناه ==

أيجب عليه الجزاء بقول الرجل الذى صاد للصيد؟ وكيف يجب الجزاء على الآكل بنية غيره الإما تجب الكفارة بأعمال العباد التى يعملونها ؛ فأما إن تجب الكفارة على الرجل بنية غيره فهذا ' مما لا يكون .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال حدثنا أبو سلمة عرب رجل عن

= بين المربعين ، قال الامام محمد في ذلك الباب من الموطأ ص ٢١٣ بعد الأخبار التي ستأتى في الكتاب من طريق مالك: و بهذا كله تأخذ ، اذا صدد الحلال الصيد فذبحه فلا بأس بأن يأكل المحرم من لحمه ان كان صيد من اجله او لم يصد من اجله ، لآن الحلال صاده و ذبحه و ذلك له حلال ، فخرج من حال الصيد و صارلحا فلا بأس بأن يأكل المحرم منه ، و أما الجراد فلا ينبغي للحرم ان يصيده ، فان فهل كفر ، و « تمرة خير من جرادة » كذلك قال عمر بن الخطاب ، و هذا كله قول ألى حنيفة و العامة عن فقها تسا رحمهم الله تعالى ـ النهى ، و هو مروى عن عمر و ابى هريرة و الزبير و كعب الأحار و مجاهد و عطاء ـ في رواية : و سعيد بن جبير ، و به قال الكوفيون : ابو حنيفة و اصحابه ـ كذا في تعليق الموطا للشمخ عبد الحي اللكنوى ـ رحمه الله .

أبي هريرة قال: مردت بالبحرين فسألوني عن لحم الصبد يصيده الحلال هل يصلح للحرم أن يأكله ؟ فأفتيتهم بأكله و في نفسي منه شيء فقدمت على عمر بن الحطاب رضي الله عنه فذكرت له ما قلت لهم، فقال: لو قلت حدثنا ابن مرزوق قال ثنا هارون بن اسماعيل قال ثنا على بن المبارك قال ثنا يحيى عن ابي سلمة _ الحديث ، وكذلك اخرجه البيهتي في ج ه ص ١٨٨ من السنن من سعديث ابراهيم بن طههان عن هشام صاحب الدستوائي عن يحيي بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال: سألني رجل من أهل الشام عن لحم _ الحديث ؟ بدون واسطة ، و هو في ج ٣ ص ١٤٠ من نصب الراية بدون واسطة ، معزوا تخريجه الى الطحاوى في شرح الآثار ، فلمله مروى من طرية بن : واسطة و بدونها ، و الامام ابو يوسف و الامام محمد من الحفاظ الثقات المتقنين ، بواسطة و بدونها ، و الامام ابو يوسف و الامام محمد من الحفاظ الثقات المتقنين ،

(۱) و فى كتاب الآثار وفى البحرين، و هو غير فصيح، و فى آثار ابى يوسف وبأهل البحرين، و فى آثار ابى يوسف وبأهل البحرين، و فى الطحاوى عنه: ان رجلا من اهل الشام استفتاه فى لجم الصيد وهو محرم، وفى سنن البيهتى: سألنى رجل من اهل الشام عن لحم اصطيد لغيرهم أيا كله وهو محرم، و هذه تعييرات من الرواة على اختلاف الاحوال من الحفظ و الضبط و الاتقان، (۲) ، ان صاده محرم فأكله بجوز بالاتفاق.

(٣) كذا في الاصل وكذا في الآثار للامامين، و سقط لفظ «منه» من الهندية و هو
 سهو الناسخ ،

(٤) و فى سنن البيهق: فأتيت عمر بن الحطاب فذكرت ذلك له فقال: بما افتيت؟ فقلت: امرته أن يأكله و فى آثار ابى يوسف: فسألنى عن ذلك فأخبرته بالذى قلت و فى آثار الطحماوى: قال: فلقيت عمر بن الخطاب فأخبرته بمسألة الرجل فقال: بما افتيته؟ فقلت: بأكله و

غير ذلك لم تقل ' بين اثنين ما بقيت ' .

أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا "محمد بن المنكدر" عن عثمان بن محمد أو محمد بن عثمان أ عن طلحة بن عبيد الله " قال: تذاكرنا لحم الصيد يأكله

(۱) هكذا فى كتاب الآثار و جامع المسانيد، و فى آثار ابى يوسف: لو قلت غير هذا ما افتيت بين اثنين ما بقيت . و فى آثار الطحاوى: قال: و الذى نفسى بيده الوقلت بغير ذلك لعلوتك بالدرة، انما نهيت ان تصطاده . و فى سنن اليهقى: لعلوت رأسك بالدرة، قال: ثم قال عمر _ النخ .

(۲) كذا في الهندية وهو الصواب، وكان في الأصل ما أفتيت، و هو تصحيف.
 و الحديث روى من غير هذا الوجه ايضا - كما سيأتي في الكناب، فلا يضر جهالة رجل في السند مع كونه مرويا بدون واسطة ايضا - تدبر.

(۳-۳) و كان في الاصول «ابنالمنكدر» و في كتاب الآثاره مجمد بن المنكدر» هو ابن عبد الله النبي القرشي ، أبو عبد الله المدفي ، التابعي ، احد الاعلام . روى عن عائشة و أبي هريرة و ابي قنادة و جابر بن عبد الله و طائفة ، و عنه زيد بن اسلم و يحيي الانصارى و الزهرى و خلق ، من رجال السنة ، مات سنة ثلاثين و مائمة ـ كذا في التهذيب . (ع) و أخرجه الامام محمد في كتباب الآثار بهذا الاسناد عن « عثمان بن محمد» وهو الصواب من غير شك ، و على الصواب نقله الحافظ في الدراية ص ٢١٠ من كتاب الآثار ، و اخرجه الامام ابو يوسف في آثاره من رقم ٧٠٥ ص ٢٠٠ قال ثنيا يوسف عن ايه عن ابي حنيفة عن محمد بن المنكدر عن « محمد بن عثمان» (و هو سطاً مقلوب و الصواب « عثمان بن محمد ») عرب طلحة بن عبيد الله وضي الله عنه انه قال: سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قنذا كرنا الصيد فاختلفنا فيه و النبي عليه الصلاة و السلام نائم حتى ارتفعت اصواتنا فاستيقظ فقيال: ما ليكم ؟ قال: فقلنا : اختلفنا في لحمم الصيد عصيده الحلال فياكله المحرم فنا من قال: نعم ، و منا من قال: ...

- لا. فقال النبي صلى الله عليه و سلم: لا بأس به ـ التهبي . و من غير شك اخرجه محمد فی نسخته ، و الحسن بن زیاد فی مسنده ، و ابن خسرو و الاشنسانی و ابو بکر ابن عبد الباقي و ابن المظفر و الحارثي و طلحة في مسانيدهم ـكما في ج ١ ص ٥٤٢ الى ص ٥٤٥ من جامع المسانيد . و نقله ايضا فى ج ١ ص ١٠٢ من عقود الجواهر المحدث الزبيدي . و بالجلة الصحيح . عثمان بن محمد عن طلحة بن عبيـد الله ، -و الله تعالى اعلم . عثمان بن محمد هو ابن ابي سويد _كما في ص ٢٨٣ من تعجيل المنفعة _ عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ، و عنه الزهري و محمد بن المنكدر ، ليس بمشهور • قلت: ذكره ابن حبان في التابعين من الثقات و قال: يروى المراسسل ــ اه . و اما محمد بن عثمان فهو ابن عبد الله بن موهب التيمي ، مولى آل طلحة ، و ذكره فى التهذيب روى عن موسى من طلحة عن الى ايوب، وعنه شعة و غيره، و هو متأخر عن عثمان ان عمد، فلا يكون مهنا، و أما الحافظ في «الايثار في معرفة رواة الآثار، فسلك مسلكا خلاف ما في التعجيل، و هي خطية غير ،طبوعـة، فذكر عثمان بن محمد ثم قال:كذا فيه ، و أنما رواه أن المسكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن أيه عن طلحة مكدًا هو عند مسلم على الصواب ــ اه • فعنده الصحيح في الاسناد • عن ابن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابيه، و لا استحالة في أن ابن المنكدر رواه عن شيخين: عثمان من عبد الرحمن عن طلحة، و معاذ بن عبد الرحمن عن اليه عن طلحة • ثم نقل الحافظ قول الحسيبي في رجال العشرة مترددا فيه غير جازم به من أنه ه عثمان بن مجمد ، و جوم بـه في الدراية و النعجيل من غير شك و تردد . و الحديث بالاسناد المذكور نقله المحدث الزيلمي في ج ٣ ص ١٤٠ من نصب الرايـة و عزاه إلى كـتاب الآثــار و لم يذكر فلحق عثمان بن محمد شيئاً بل اقرَّه عــلى ذلك ، و لو كان ف الاسناد خطأ لذكره البتة بل عنده ايضا « عثمان بن محمد » •

(٥) وكان في الاصول و ابن عبد الله ، مكبرا و هو تصحيف، بل هو طلحة =

المحرم و النبي صلى الله عليه و آله و سلم نائم ' فارتفعت أصواتنا فاستيقظ النبي صلى الله عليه و آله و سلم فقال : فيم تنازعتم ' ؟ قلنا : " في لحم الصيد " يأكله المحرم ؛ فأمرنا بأكله ' .

(٤) كذا في الأصول، وفي كتاب الآثار للامام عهد «فقلنا في لحم الصيد يأكله المحرم فأمرنا بأكله، وكذلك هو في نصب الراية ج٣ ص ١٤٠ وكذلك في الدراية ص ٢١٠ و في الآثار للامام ابي يوسف ص ١٠٧ «قال فقلنا؛ اختلفنا في لحم الصيد يصيده الحلال فيأكل المحرم فينا من قال: نعم، ومنا من قال: لا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لا بأس به قال محمد بعد ذلك في كتاب الآثار: و بهذا نأخذ، اذا ذبح الحلال الصيد فلا بأس بأن يأكله المحرم وإن كان ذبحه من اجله، وهو قول ابي حنيفة وقال محمد: وأراهم في هذا الحديث الحرم وإن كان ذبحه من اجله، وهو قول ابي حنيفة وقال محمد: وأراهم في هذا الحديث فلم بعبه عليهم - انتهى، و حديث طلحة بن عبيد الله روى من وجه آخر ايمنا، قال الحدث الكبير: اخرجه مسلم في صحيحه عن ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن معاذ بن الكبير: اخرجه مسلم في صحيحه عن ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان عن ابيه قال: كنا مع طلحة بن عبيد الله و نحن حرم فأهدى اليه طير و طلحة رافد فينا من اكل و منا من تورع فلما انتبه أخبر فوافق من اكله اليه طير و طلحة رافد فينا من اكل و منا من تورع فلما انتبه أخبر فوافق من اكله وقال: اكناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - انهى، (قلت: و في صحيح وسلم: فلما استبقظ طلحة وفق من اكله ؟ قال النووى: صوبه ؟ وقال الشوكاني: دعا له بالتوفيق ؟

17.

(٤٠) ' أخبرنا

⁼⁼ ابن عبيد الله ، مصغرا ـكا في التهذيب و غيره .

⁽١)كذا في الأصل ، وكان في الهندية «قائم ، وهو تصحيف من تصحيفات النساخ •

 ⁽۲) مكذا في الاصول، و في كتاب الآثار للامام محمد بن الحسن و نصب الراية و المدراية «فيم تتنازعون» وهو الاصح الارجح، والمعنى على ما في الكتاب ايصناصحيح،
 (۳-۳) مكذا في كتاب الآثار و آثار ابي يوسف و نصب الراية و الدراية ، و وقع في الاصول « في أكل الصيد ، و هو تصحيف .

أخبرنا محمد قال أخبرنا أسامة بر_ زيد المدنى قال حدثنا سالم بن عبر عن أبي هريرة \ رضي الله عنه [إنه يحدث عبد الله عمر] \

= و في المشكاة: وافق من اكله ؛ قال القارئ في المرقاة: اى بالقول و الفعل) و رواه ابن حبان في صحيحه في النوع الأربدين من القسم الثالث ، و أخرجه ايضا عن ابن ابي شيبة و قال فيه : عن ابن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن عن ايه ـ فذكره، (قلت : عندى هو خطأ من الناسخ، و الصواب : عن ابن المنكدر عن عبد الرحمن ابن عثمان _ فندكره ؛ يدل عليه قوله بعده) ثم قال : و لست انكر سماع ابن المنكدر من عبد الرحمن بن عثمان فرة رواه عنه و مره رواه عن معاذ عنه ، و رواه البزار في مسنده بالسند الأول و قال : لا نعلم احدا اجود اسناده و وصله الا ابن جريج ، و لا نعلم عن النبي عليه السلام الا من هذا الوجه ـ اتهى ، قلت : و رواه الطحاوى ايضا بهذا الاسناد ـ ج ا ص ١٨٨٠ حدثنا ابو بشر الرق قال ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج به مثله ، و فيه : قلما استيقظ قال للذين ابن جريج به مثله ، و فيه : قلما استيقظ قال للذين اكلوا: اصبتم ؛ وقال للذين لم يأكلوا: أخطأتم ، قانا قد اكلنا مع رسول الله صلى الله و علمه و سلم و نحن حرم ـ اتهى .

(۱) حديث ابي هريرة رواه الامام محمد من طرق ثلاثة : اولها طريق ابي حنيفة و قد سبق، و ثانيها طريق اسامة هذه ، و ثالثها طريق مالك و ستأتى و هو في آثار الطحاوى من طرق - ج ۱ ص ۲۹۰ و رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في ج ۷ ص ۲۵۱ من المحل عن معمر عرب الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر انبه سمع ابا هريرة يحدث اباه عبد الله بن عمر قال : سألني قوم محرمون عن محلين اهدوا لهم صيدا فأمرتهم بأكله ، ثم لقيت عمر فأخبرته فقال لوافتيتهم بنير هذا لاوجعتك _ اه . و رواه الامام محمد في الموطأ وسيأتي و راجع ص ۱۲۷ الى ص ۱۶۲ من نصب الراية =

قال: أقبلت من البحرين فسألني ناس من أهل العراق عن لحم الصيد يأكله المحرم ' فأمرتهم بأكله ' ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسألته عن ذلك فقال: [بم أفتيتهم؟ قلت: أفتيتهم بأكله؛ فقال] * لو قلت غير ذلك ما أفتيت رجلا ما كنت حيا ' .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عبينة عن ابن أبي نجييم عن أبيه *

= و رواه البيهق في سننه الكسري _ كما سبق • (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و ائما زدناء من الموطأ و المحلي .

(١) و في رواية : مر به قوم محرمون بالربذة • و في اخرى : مردت بالبحرين فسألوني • و فى أخرى: رجل من أهل الشام • لعله وقائع مختلفة أو تعبيرات من الرواة •

(٢) مكذا في الموطأ و آثار الطحاري و سنن البيهتي و المحلي و غيرها . و وقع في أصول الكتاب • فأمرتهم يأكلونه ، و هو خطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه ، و هو في المحل و الموطأ و آثار الطحاوي و سنن البيهق و غيرها ، و اذا لم يزد هذا في العبارة لاختل المعيي .

(٤) لأن المفتى أذا لم يعلم المسائل و يفتى بغير علمه و وقوفه لا يليق لمنصب الافتــاء، و ابو هريرة رضي الله عنه كان يفتي في زمن الحلفاء و بعدهم ، لكن لم يكن فيما بينهم مشهورا بذلك و المشهورون بذلك المنصب: ابو بكر و عمر و عثمان بن عفان و عملي و این مسعود و ابو موسی الاشعری و عائشة و غیرهم ـ رضی الله عنهم ؛ و ابو هریرة و انس و امثالها كانوا يرجعون عنـد الضرورة و الدقائق اليهم ، كما عُرف في قصايا الصحابة رضى الله عنهم ، و يُعرف هذا من فصول متعددة من اعلام الموفقين لابن القيم . و راجعها فانها مفيدة جدا .

(ه) كذا في الأصل، وسقط قوله • عن أيه ، من الهندية و لابد منه . فان عبد الله بن ابي نجيح لم يرو عن احد من الصحابة رضي الله عنهم بخلاف ايبه يسار الثقني فانه ـــــ عن رجل من بنى ضمرة ' قال: خرجنا مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه فافرد ' بالمسير معه في سبعة ركب، قال: فآوانا الليل إلى خيمة أعرابي فاذا

= روى عنهم ، كما فى ترجمته • و قد روى عن الصمرى حديث مرفوع، و فيه قصة، قال العلماوى: حدثنا يزيد من سنان قال ثنا بزيد بن هارون قال آنا يحيي بن سعيد عن محمد بن ابراهم التيمي عن عيسي بن طلحة عن عمير بن سلة عن رجل من بهز ان رسول الله صلى الله عليه و سلم مر بالروحــاء فاذا هو بحمار وحش عقير فيه سهم قد مات فقالُ رسول الله صلى الله عليه وسلم: دعوه حتى يجىء صاحبه، فجاء البهزى فقال: يا رسول الله! هي رميتي فكلوه ، فأمر ابا بكر ان يقسمه بين الرفاق و هم محرمون ، ئم سار حتى اذا كان بالاثابة اذا هو بظبي مستظل في حقف جبل فيه سهم و هو حي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل: قف ههنا لا يراء احد حتى تمضى الرفاق • حدثنا بونس قال انا ابن وهب ان مالكا حدثه عن يحيي بن سعيد انه قال اخبرنى محمد ابن ابراهيم ـ ثم ذكر باسناده مثله . حدثنا ربيع الجيزى قال ثنا ابوالاسود قال انا نافع بن يزيد عن ابن الهادان محمد بن ابراهيم حدثه عن عيسي بن طلحة عن عمير بن سلمة الصمري قال: بينا نحن نسير مع رسول الله صلى عليه و سلم ببعض افناء الروحاء و هو محرم اذا حمار معقور فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم: دعوه فيوشك صاحبه ان يأتيه ؟ فجاء رجل من بهز هو الذي عقر الحار فقال: يا رسول الله ا شأنـكم بهذا ﴿ الحمار؛ فأمر رسول الله صلى الله و سلم ابا بكر فقسمه بين الناس_ثم ذكر نحو ما في حديث بزيد عن يزيد بن هارون . و راجع ج ٣ ص ١٤٢ من نصب الراية . (١) هو عبير بن سلمة الصمرى، معدود في الصحابة عند الأكثرين -كما في ج ٨ ص ١٤٧ من التهذيب، من رجال النسائي، و ذكره ابن حبـان في ثقات التابعين بعد أن ذكره في الصحابة _ اه .

(٢) اى انفرد عن الرجال الآخرين حال كونه معه في سبعة ركب .

كتاب الحجة (ما يأكل المحرم من الصيد و ما يشتريه) جـ ٢

و قد جاءت فى لحم الصيد هـــذه الرخص و لم يفسروا فيقولوا: لا بأس بما كان من ذلك لم يصطد كالمحرم ولالمخير فيما أصطيد [له] ، بل قد جاءت فيه الآثار مبهمة و لا تفسير فى هذا فهى عندنا على جملتها ألى البينة بتفسيرها .

فأما ما رويتم عن عثمان بن عفان رضى الله عنه فلاحجة لكم فيه ٧.

(۱) و كان فى الأصول «مغطا» بالآلف و هو تصحيف الناسخين بِكتبون كثيرا من النواتض بالآلف .

(۲) ضمير «أكل» يرجع الى عمر رضى الله عنه ، و لعله كان فى الأصل «فأكلنا» بالجمع ،
 حتى يرتبط به قوله « و نحن محرمون » ــ تدرر .

(٣) و السياق يقتضى ان قوله « قال عمد بن الحسن ، سقط قبل قوله « و قد جاءت »
 و الله تمالى اعلم ،

(٤) وكان في الأصول «ثم يصطاد» تصحيف، و الصواب « لم يصطد» .

(٥) ما بين المربعين سأقط من الأصول و لابد منه -

(٦) اي على اجالها .

(٧) لأنه كان على وجه التسنوه و التورع لا على وجه التحريم و لرد على رضى الله عنه عليه - كما سبق من قبل قال الطحاوى - ص ٣٩٠ بعد رواية حديث اختلاف على و عثمان رضى الله عنه من جهة المخالفين: قبل لهم: فقد خالفه فى ذلك عمر بن الحطاب و طلحة بن عبيد الله و عائشة و ابو هريرة رضى الله عنهم و قد تواترت الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يوافق ما ذهبوا اليه و قول الله عز وجل وحرم عليم صيد البر ما دمتم حرماه ، يحتمل ماحرم عليهم منه هو: ان يصيدوه ، == عليمكم صيد البر ما دمتم حرماه ، يحتمل ماحرم عليهم منه هو: ان يصيدوه ، اخرنا

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا مالك بن أنس ١ قال حدثني ١ ابن شهاب عن سالم بن عبدالله أنه سمع أبا هريرة " يحدث [أباه] عبد الله" ابن عمر رضى الله عنهم أنه قبال: مر به قوم محرمون ِ بالربذة فاستفتوه في = أ لاترى إلى قول الله عز و جل «يـاً يها الذين آ منوا لاتقتلوا الصيد و انتم حرم و من قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم ، و فنهاهم الله تعالى في هذه الآية عن قتل الصيد و أوجب عليهم الجزاء في قتلهم أياه! فدل ما ذكرنا أن الذي حرم على المحرمين من الصيد هو قتله ؛ و قد رأينا النظر ايضا يدل على ذلك، و ذلك: انهم اجمعوا ان الصبد يحرمه الاحرام على المحرم و يحرممه الحرم على الحلال وكان من صاد صيدا في الحل فذبحه في الحل ثم ادخله الحرم فلا بأس بأكله اياه في ألحرم، و لم يكن ادخاله لحم الصيد الحرم كادخاله الصيد نفسه و هو حي الحرم لانه لو كان كذلك لنهي عن ادخاله و لمنع من اكله اياء فيه كما يمنع من الصيد في ذلك كله، و لكان اذا اكله في الحرم وجب عليه ما وجب في قتـل الصيد، فلما كان الحرم لا يمنسع من لحـم الصيد الذي صيد في الحل كما يمنع من الصيد الحي كان النظر على ذلك ان يكون كذلك الاحرام ايضا يحرم على المحرم الصيد الحي ولايحرم عليه لحمه اذا تولى الحلال ذبحه قياسا و نظرا على ما ذكرنا من حكم الحرم؛ فهذا هو النظر فى هذا الباب، و هو قول ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد رحمه الله تعالى ــ انتهى ٠

(١) اخرجه الامام عمد من طريقه في الموطأ ايضا ، و مالك و الطحاوى و إلبيهتي
 و ابن حزم في المحلي .

(۲٫۲) و في موطأ محمد « قال اخبرنا » و في موطأ مالك «عن ابن شهاب، •

(٣-٣) كنذا في المحلى. و في موطأ محمد و موطأ مالك «يحدث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما، و وقع في الاصول « يحدث عن عبد الله ، و هو خطأ .

لحم صيد وجدوا [أحلة] لا يأكلونه فأفتاهم بأكله، قال ثم قدم على عمر [بن الخطاب] فسأله عن ذلك فقال عمر: بما افتيتهم؟ قال: بأكله، قال عمر رضى الله عنه: لو افتيتهم بغيره الأوجعتك .

(۱) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زيد من الموطئين ؟ و هو جمع حلال من الهر الربذة . قال الزرقاني في ج ٢ ص ١٩٠ من الشرح: قوله «مر به قوم محروون بالربذة ، لا يخالف قوله في السابقة (اى الروابة) «حتى اذا كان بالربذة ، وجد ركبا من اهل العراق ، لانه يحمل على انه وجدهم مارين به لما استقر بالربذة ، فالقصة واحدة .. اه .

(٢) مابين المربعين ســـاقط من الأصول وهو موجود في الموطئين .

(٣) و فى هذا دليل على ان حل ما لم يصده المحرم بل صاده الحلال و ذبحه كان امرا مقررا عندهم لا يجوز الاجتهاد فى الا فتاء بخلافه ، و الا فالمجتهد لا لوم عليه فيها اداه اجتهاده فضلا عن الا يجاع بضرب او غيره للحاق شرح الزرقاني مع اختلاف فى بعض الفاظ واجل ا قال الطحاوى : فلم يكن عمر ليعاقب رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فى فتياه فى هذا بخلاف ما يرى ، و الذى عنده ذلك مما يخالف ما التي به رأيا ، و لكن ذلك عندنا والله اعلم لائه قد كان أخذ علم ذلك من غير جهة الرأى له انتهى .

= بدمشق سنة اثنتين و ثمانين؛ و جده معمر صحابي ابن عم ابي قحافة والد الصديق ـ قاله الزرقاني في ج ١ ص ٧٦ من باب الوضوء من المذي .

(۱) هو ابن عباس، بموحدة و مهملة او تحتانية و معجمة، أبو محمد الأقرع، المدنى الثقة، مولى ابى قتادة حقيقة، كما ذكره النسائى و العجلى و غيرهما، و قال ابن حبان و غيره: قبل له ذلك للزومه و أنما هو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية ــزرقانى .

(۲) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطئين و لابد منه و الحديث حديثه، و هو الحارث بن ربعي الانصاري السلمي ـ رضي الله عنه .

(٣-٣) و فى موطأ مالك و إذا كانوا يعض طريق مكة ٥٠٠ فى الصحيحين من رواية صالح بن كيسان و عمرو بن الحارث عن ابى النضر بسنده : كنت مع النبي صلى الله عليه و سلم بالقاحة، قال عمرو: فيما بين مكة و المدينة و لفظ صالح: من المدينة على ثلاثة اميال، و وقيع عند ابن حبان و غيره فى حديث ابى سعيد: ان ذلك بعسفان، و فيه نظر و الصحيح: بالقاحة، و هى بالقاف و الحاء المهملة الحفيفة ـ زرقانى .

(٤) كذا فى الموطأ ص ٢١٠، وكان فى الأصول «محرمون»، و لعله كان « و هم محرمون» فسقط لفظ « و هم» من الاصول ــ و الله اعلم .

(ه) ما بين المربعين ساقط من الأصلين، و إنما زدناه من الموطئين؛ و عند البخارى من طربق عمرو بن الحارث « و هم محرمون و انا رجل حل على فرسى و كنت رقاء على الحبال فبينا انا على ذلك اذ رأبت الناس متشوقين فذهبت انظر، اهـ زرقائي.

على فرسه فسأل أصحابه أن يزاولوه سوطه فأبوه [فسألهم أن يناولوه رمحه فأبوا] وأخذه ثم شد على الحمار فقتله، فأكل منه بعض أصحاب رسول الله وسلم و أبى بعضهم، فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و أبى بعضهم، فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم سألوه عن ذلك فقال: إنما هي طعمة أطعكموها الله 3.

(۱) كذا فى الاصل وكذا فى الموطئين ، و فى الهندية «أن يناولوا سوطه» ، و فى رواية عرو «كنت نسيت سوطى» و فى رواية عبد الله بن ابى قنادة «ثم ركبته فسقط منى سوطى» فلمله اطلق النسيان على السقوط او عليه تجوزا قاله ــ الزرقائى فى شرحه ، (۲)كذا فى الاصل ، وكذا فى موطأ الامام محمد، و فى موطأ الامام مالك «فأبو اعليه» و فى رواية عبد الله بن ابى قنادة «قلت : ناولونى السوط ، فأبوا : و الله الا نعينك عليه » ، و فى رواية عبد الله بن ابى قنادة «قلت : ناولونى خلفه و هو وراء اكة فطمنته برعى فعقرته » ، و فى رواية عمرو « فأتيت إليهم فقلت خلفه و هو وراء اكة فطمنته برعى فعقرته » ، و فى رواية عمرو « فأتيت إليهم فقلت خلفه و هو وراء اكة فطمنته برعى فعقرته » ، و فى رواية عمرو « فأتيت إليهم فقلت خلفه و هو وراء اكة فطمنته برعى فعقرته » ، و فى رواية عمرو « فأتيت إليهم فقلت خلفه و هو وراء اكة فطمنته برعى فعقرته » ، و فى رواية عمرو « فأتيت إليهم فقلت المهم ، قرموا فاحتملوا ، قالوا : لا نمسه ، فملته حتى جشهم به » ــ اه زرقانى •

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و أنما زدناه من موطأ الامام محمد ــ راجع ص ٢١٠ منه ــ ف ٠

(٤) الحديث رواه الامام ابو حنيفة عن محمد بن المنكدر عن ابي قتادة رضي الله عنه قال: خرجت في رهط من اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم ليس في القوم محرم غيري _ الحديث ، اخرجه الامام محمد في بـاب الصيـد في الاحرام من كتاب الآثار ص ، ٦، و الامام أبو يوسف في آثاره عن الامام ابي حنيفة من رقم ، ١٥ ص ، ١٠ و ابو محمد البخارى ، و الحافظ طلحة ، و الحافظ ابن المظفر ، و ابن خسرو ، و القاضى و ابو محمد البخارى ، و الحافظ طلحة ، و الحافظ ابن المظفر ، و ابن خسرو ، و القاضى من عبد بن عبد الباقى في مسانيدهم من طرق الى الامام ابي حنيفة _ كما في ج ١ ص ٥٤٥ الى ص ١٤٥ من جامع المسانيد، و ج ١ ص ١٠٠ من عقود الجواهر و العلماوى = الى ص ١٤٥ من جامع المسانيد، و ج ١ ص ١٠٠ من عقود الجواهر و العلماوى =

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن كعب الأحبار ' أقبل من الشام فى ركب محرمين حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد فأفتاهم كعب بأكله ، فلما قدموا على عمر [بن الخطاب رضى الله عنه] ' ذكروا ذلك له فقال: من أفتاكم بهذا ؟ قالوا " : كعب ؛ قال: فانى قد أ أمرته عليكم حتى ترجعوا ؟ شم لما

= و اليهق و رواه البخارى في ابواب من صحيحه، و مسلم في باب تحريم الصيد البرى على المحرم، و عبد الرذاق في مصنفه و) من طريقه ابن ماجه في سننه، و احمد و ابن راهويه في مسنديهما ، و الدارقطني في سننه - كا في ج ٣ ص ١٤٢ من نصب الراية ؟ و وقع عند عبد الرزاق: و انما اصطدته لك، و لم يأكل حين اخبرته اني اصطدته له ؛ قبال الدارقطني: قال ابو بكر النيسابوري: قوله « اصطدته لك» و قوله « لم يأكل منه » لا اعلم احدا ذكره في هذا الحديث غير معمر - اه و وقال صاحب التنقيح : و الظاهر ان هذا اللفظ الذي تفرد به معمر غلط، فان في الصحيحين « ان النبي صلى الله عليه و سلم اكل منه » و في لفظ لاحمد قلت: هذه العضد قد شويتها و انضبحتها ، فأخذها فنهشها عليه الصلاة و السلام و هو حرام حتى فرغ منها - انتهى نصب الراية ، و راجع اياه و الطحاوي و عمدة القارى و الجوهر النق و فتح الباري و شرح الروقائي و غيرها .

(١) كعب الاحبار تسابعى مشهور، ملجأ العلماء و أهل الفصل، و لذا ا مره عليهـم عبر بن الحنطاب رضى الله عنه فى الحميج لكى يقتدوا به فيها عرض لهم من احكامه • (٢) ما بين المربعين ساقط من الاصل، و أنما زدته من موطأ مالك • و الحديث اخرجه مالك فى الموطأ، و من طريقه اخرجه الامام مجمد فى موطئه •

⁽٣) و في موطأ عجمد • فقالوا ، بزيادة الفاء •

⁽٤) حرف وقد ، ليس بموجود في موطأ محمد ٠

كانوا البيعض الطريق طريق مكة مرت بهم رجل من جراد الفاقاهم كعب بأن يأكلوه و يأخذوه ' ، فلما قدموا على عمر رضي الله عنه * ذكروا له ذلك " فقيال : ما حملك على أن تفتيهم بهذا؟ [قال: هو من صيد البحر؟ قال: و ما مدّریك؟] ` قال: یا أمیر المؤمنین! و الذی نفسی بیده! إن هو ^v إلا نثرة حوت ينثره فى كل عام مرتين .

(١) مَكَذَا فِي المُوطَّئِينِ ، وَ فِي الْأَصَّلِينِ وَكَانَ ، بِالْآفِرَ ادْ •

(۲) مكذا في الموطئين، و في الأصل «مر» بالتذكير.

(٣) و الرجل ــ بكسر الراء و سكون الجيم : قطيع من جراد .

(٤-٤) كذا في موطأ محمد ﴿ فأفتاهِم كعب بأن يأكلوه ويأخذوه ، و أما في موطأ مالك «فأفتاهم كتب أن يأخذو. فيأكلوه» اه و هو الارجح عندى من حيث الترتيب و كان في الاصول و فأفتى كعب أن بأكلوه و بأخذوه ، •

(٥-٥) كذا في الأصل و كذا في موطأ مالك، و في موطأ الامام محمد وذكروا ذلك له ٥٠

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول و من موطأ الامام محمد و لا بد منه ، وأنما زدناه من موطأالاماممالك، وقد قال تعالى«أحل لكم صيد البحر و طعامه متاعاً لكم والسيارة nan (٧) و في موطأ الامام مالك « إن هي » • و النثرة ... بفتح النون و سكون المثلثة ... للبهائم كالعطسة للانسان ، بعني : هو شيء يخرج من نثرة الحوت، و بنثر _ بضم المثلثة و کسرها .. من بـاب نصر و ضرب، ای: یرمیه متفرقا مثل ما یخرج من عطس الانسان من المخاط . و قد ورد ذلك مرفوعا عند ان ماجه عن انس: ان الجراد نثرة الحوت من البحر. وعند ابي داود و الترمذي و ابن ماجه عن ابي هرنرة مرفوعا: الجراد من صيد البحر. و في رواية: أنما هو من صيد البحر . و لكنها احاديث ضعاف ضعفها ابو داود و الترمذي و غيرهما ، و الصحيح انه من صيد البر ، و لذا وجب == ٠ قال

قال محمد: فقد أمرهم رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى حديث أي قتادة بأكل الصيد و حسن ذلك لهم ، ولم يسأل أبا قتادة: أمن أجل المحرمين اصطدته أم من أجل غيرهم ؟ و لو كان الآمر على ما وصف أهل الحرمين اصطدته أم من أجل غيرهم ؟ و لو كان الآمر على ما وصف أهل عبر الجزاء على من قتلها من المحرمين ، و يحرم عليه صيده ، و به قال عبر و عمان و ابن عبر و ابن عبس و عطاء ؟ قال العبدرى : هو قول الكافئة الا ابا سعيد الحدرى ؟ و حكاه ابن المنذر عن كعب الاحار ، و يدل على رجوعه عن ذلك ما رواه الشافعى فى الاحبار فى اناس محرمين من يبت المقدس بعمرة ــ الحديث ، و هو فى ج ٢ ص ١٩١ الاحبار فى اناس محرمين من يبت المقدس بعمرة ــ الحديث ، و هو فى ج ٢ ص ١٩١ من شرح الررقاني ، و به قال ابو حنيفة و مالك و الشافعى و غيرهم من اهل العلم ، و قال الدماميى : ذكر بعض الحذاق من المالكية : الجراد نوعان : برى و بحرى ، فيترتب على كل حكمه و ينفق بذلك الاخبار ــ كذا فى شرح الزرقاني و التعليق المعجد ، و قد سبق من موطأ محد : و أما الجراد فلا ينبغى للحرم ان يصيده ، فان فعل كفر و قرة خير من جرادة ، كذلك قال عر بن الخطاب ــ و هذا كله قول ابي حنيفة و العامة من فتها ثنا رحمهم الله تعالى ـ اه .

(۱) ومن ههنا سقط ما فى الزرقانى و غيره اذا صيد لأجله بغير اذنه حرم اكله للحرم، فانه صلى الله عليه و سلم لم يسأل ابا قتادة عنه و لم يرد فى طريق من طرق حديث الى قتادة السؤال عن ذلك، و الظاهر من عادات الناس انهم ينوون فى مثله لرفقائهم ايضا، سيما اذا كان الصيد كالحمار الوحشى يشبسع جماعة مسع سؤاله عن دلالته و إشارته حيث قال و هل احد منكم امره او أشار اليه بشىء؟ قالوا: لا، قال: فكلوا، فاكتنى على الاستفسار على الاعانة و لم يسأل عن نية ابى قتادة لمن صدته، و السكوت من الشارع فى معرض البيان بيان بل فوقه كما حقق فى محله، و دعوى النسخ لا تسمع فائمه لم يتعذر الجمع بين الاخبار الواردة فى الباب، و معنى: او يصد لمكم بأمركم =

المدينة ما رخص لهم رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم فى أكله حتى سأل أبا قتادة من أجل القوم المحرمين 'صاد الحمار' أم من أجل غيرهم '.

= و إعانتكم و إشارتكم و دلالتكم، اوهو محمول على الكراهة تنزيها، او كان وروده لسد الدرائع لئلا يجعله الناس حيلة للا كل، مع ان حديث الصعب بن جثامة الليثي فيه اضطراب و اختلاف، و حمله البخارى على كون الحمار حيا و لذا بوب في الصحيح «باب اذا اهدى للحرم حمارا وحشيا حيا ـ النح ، فأشار به الى انه صلى الله عليه و سلم رده لكونه حيا و قال «انا حرم » ـ و وافقنا في المسألة ولم يفصل في النية، و الحديث اخرجه الامام محمد في الموطأ ص ٢١٤: اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله و معد الله بن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي: انه اهدى لرسول الله صلى الله عليه و سلم ، فلما رأى ما في وجهى قبال: انها لم برده عليك رسول الله عليه و سلم ، فلما رأى ما في وجهى قبال: انها لم برده عليك الا انا حرم ـ انتهى ، و التفصيل في نصب الرابة و عدة القارى وآثار الطحاوى و فتح القدير وبدائع الصنائع و غيرها ـ فراجعها ،

(١-١) كذا في الاصبول، و لعل الصواب « صدت الحمار » ، و الله اعلم ــ ف •

(۲) فهو صریح فی ان الحلال اذا صاده لنفسه او من اجل غیره من المحرمین جاز اکله پلیمحرم، و الا لم پرخص صلی الله علیه و سلم اصحابه فی ذلك و نهاهم عنه و قد اكل هو و أصحابه فی حدیث ابی قتادة كا فی صحیح البخاری و غیره ، و فی الباب حدیث آخر رواه الامام محد فی كتاب الآثار: قال اخبزنا ابو حنیفة قال حدثنا هشام ابن عروة من ابیه غن جده الزبیر بن العوام رضی الله عنه قال: كنا نحمل لحم الصید صفیفا و نتزوده و نأكله و نحن محرمون مع رسول الله صلی الله علیه و سلم ــ اه، و بهذا السند و المتن رواه الامام ابو پوسف فی آثاره من رقم ٥٠٦ ص ١٠٦، غیر انه لم بذكر قوله: صفیفا ، و اخرجه الحافظ طلحة و ابن خسرو و ابو بسكر ===

= ان الباقى و الحسن بن زياد ايضا فى مسانيدهم ـ كما فى ج ١ ص ١٥٥ و ص٥٥٥ من جامع المسانيد . قال اين خسرو: و روى هذا الحديث حاد استاذ اني حنيفة عن الى حنيفه لجلالة قدره: وقد مات حماد رحمه الله تعالى سنة عشرين ومائة بالكوفة – أنتهى • و رواء اليهتي ايمنا في ج ه ص ١٨٩ من سنته الكبرى في باب ما يأكل المحرم من الصيد بسندم الى الجارود بن يزيد النيسابورى: ثنا ابو حنيفة عن هشام أبن عروة عن أبيه عن جده الزبير بن العوام : قال ــ الحديث بمثله ؛ ثم قال البيهق : و كذلك رواء ابراهيم بن طهمان عن أبي حنيفة بمعناه ـ اه . و قال المحدث الكبير فى ج ٣ ص ١٤٠ من نصب الراية: و من احاديث الأصحاب قال الشيخ في الامام: روى الحافظ ابو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي في مسند الامام ابي حنيفة : عن أبي حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن جده الزبير بن العوام قال:كنا نحمل الصيد صغيفا وكنا نتزوده و نأكله و نحن محرمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ــ اه •قال : و كذلك رواه ابن ابي العوام في كتاب فضائل ابي حنيفة ، و اختصره مالك في الموطأ فقال: مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان الزبير بن العوام كان يـتزود صفيف الظباء في الاحرام - اه ، قال في الصحاح: الصفيف ما يصف من اللحم على اللحم ليشوى ــ اه • و المختصر من طريق مالك رواه الامام محمد في ص ٢١٦ من الموطأ ، و رواه الامام ابو يوسف ايعنا في آثاره من رقم ٥٠٥ ص ١٠٦ : يوسف عن اليه عن هشام بن عروة عن اليه قال : كان الزبير يتزود صفيف الوحش و هو عرم _ أه • قال مالك ا الصغيف: القديد، وقال في القاموس: الصغيف _ كأمير: ما صف في الشمس ليجف ، و على الجمر لينشوي ـ زرقاني شرح الموطأ . و من ههنا ظهرلك ان الأحاديث و الآثار بمرأى من أثمتنا و مسمنع .

باب المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة فيأكلها

أخبرنا محمد بن الحسن عن ' أبي حنيفة ــ فى المحرم يضطر إلى الميتة أيصيد الصيد فيأكله أو ' يأكل الميتة ــ قال: يأكل الميتة .

و قال أهل المدينة مثل قول أبي حنيفة •

و قال أبو حنيفة: ما قتل المحرم أو ذبح من الصيد فلا يحل أكله لحلال و لا لمحرم لانه ليس بذكى _خطأ كان أو عمدا . وكذلك قال أهل المدينة . و قال مالك بن أنس: إنه سمع ذلك من غير واحد من أهل العلم .

⁽١) كـذا في الأصل، وفي الهندية • من، و مو خطأ •

⁽٢) كذا في الأصل ، و في موطأ الامام مالك • أم ، .

⁽٣) و فى موطأ مالك « بـل يأكل » • لأن الله تعالى لم يرخص للمحرم فى اكل الصيد و لا فى اخذه على حال من الأحوال بل اطلق المنع فقال « لاتقتلوا الصيد و انتم حرم » و قال « و حرم عليمكم صيد البر ما دمتم حرما » و قد ارخص فى الميتة على حال الضرورة بنحو قوله تعالى « فن اضطر غير باغ و لا عاد فلا اثم عليه » ـ كذا فى الموطأ مع الزرقائى ج ٢ ص ١٩٢٠

⁽ع) اشارة الى انه لم ينفرد بذلك لا تقليدا لهم و زيادة اشهب عن مالك « بمن كنت اقتدى به و اتعلم منه ، فراده ا نهم من شيوخه ، اذا لمجتهد لا يقلد غيره ــ قاله الزرقاني ١٩٣/٢ . و اذا اتى بمثل هذا الامام ابو حَنيفة رحمه الله صاحوا عليه من كل جانب و نسوا ما وجهوا به قول غيره من أثمتهم ، و هذا ابن ابي شيبة في كتاب سلك هذا المسلك ، و هذا ابن حزم المبطل الحج و العمرة بقتل المحرم الصيد و لم يبطل الله تعالى حجه به و لا رسوله ابطل حجه به ، و هو يعدو عدو العقارب في مثل هذا الميدان ، و قد ==

كتاب الحجة (المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة) ج ـ ٢

و قال أبو حنيفة فى المحرم يبدل الحلال على الصيد فيقتله قال: على الدال الجزاء .

و قال أهل المدينة: إذا دل المحرم الحلال على الصيد لا كفارة على الدال، و لا ينبغي له أن يفعل ذلك .

و قال محمد: هذا لا ينبغى لاحد من أهل الفقه أن يشك فيه ، قـال ان عباس رضى الله عنهما : على الدال الجزاء ،

قال محمد: وا عجباً لأهمل المدينة ا انهسم يقولون فى المحرم يدل على الصيد فيقتل انه لا جزاء عليه ، و إن أكل من لحم صيد صاده حلال من أجله و ذبحسه بغير أمره و لا علمه فعليه الجزاء ا أى الرجلين يرون أعظم وزرا؟ الذي يدل على الصيد حتى يقتل أو الذي يأكل من لحم صيد صاده حلال و ذبحه ؟

⁼ افترى على الله و رسوله انهما ابطلا حجه و عمرته، و أنّى له هذا في القرآن و ذخيرة الآحاديث او ما كان ربك نسيا او قد قال « لا تقتلوا الصيد و انتم حرم، و قال « و حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » و لم يقل « و اذ صدتمو ، في الاحرام بطل حجكم و عمرتكم » فهذا افتراء عليه منه ـ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ، (۱) سيأتى بعده عنه بمضاه، و في ج ٣ ص ١٣٢ من نصب الراية : قوله : و قال عطاء « اجمع الناس على الن على الدال الجزاء » قلت : غريب ، و عطاء هذا كان ابن ابي رباح ـ صرح به في المبسوط و غيره ، و ذكره ابن قدامة في المغنى عن على و ابن عباس ، و قال الطحاوى : هو مروى عن عدة من الصحابة رضى الله عنهم ، و ابن عباس ، و قال الطحاوى : هو مروى عن عدة من الصحابة رضى الله عنهم ، و لم يرو عنهم خلافه فكان اجماعا ـ اتهى ، و الأصل فيه حديث ابي قتادة متفق عليه بلفظ « مل منكم أحد أمره أن يحمل اليها أو أشار إليها ؟ قالوا : لا ، و المسلم و النسائى « هل أشرتم أو أعنتم ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوا » .

ما ينبغى أن يشكل على أحد من الفقها، هذا أعظم وزرا فيا صنع من الآثار الكثيرة التي جاءت فيه:

قال محمد: وذكر شريك بن عبد الله ' عن الركين ' عن عكرمة مولى ابن عباس رضى الله عنهما: أن محرما أشار إلى "أهل ما يبيض" فجعل عليه على بن ابي طالب و ابن عباس رضى الله عنهم الجزاء .

أخبرنا محمد قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم عربي داود بن أبي هند عن بكر بن عبد الله المزني أقال: أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(۱) هو ابن ابی تمر النخمی ، ابو عبد الله الکوفی ، القاضی ، من رجمال الستة الا البخاری ، اروی الناس عن الکوفیین ، و أعلم محدثیهم من الثوری ، اورع فی علمه ، ثقة مأمون ، كثیر الحدیث ، محدث فقیه عالم صدوق ، شدید علی اهل الربب و البدع ، قدیم الساع من ابی اصحاق ، صحیح القصاء ، ولی القصاء بو اسط سنة ۱۰۵ شم ولی الکوفة ، و مات بها سنة ۷ او سنة ۸۸ ، قالو ا : تغیر علیه حفظه فی آخر عمره ، و انه مدلس مداجع ترجمته من التهذیب و قد بسطها الحافظ فیه ،

(۲) هو بالتصغير، ابن الربيع بن عميلة ـ بفتح العين ــ الفزارى، ابو الربيع، الكوفى، من رجالُ الستّة الاالبخارى، تابعى كوفى ثقة صالح، ذكره ابن حبان فى الثقات و قال: مات سنة ۱۳۱ ـ كذا فى ج ٤ ص ۲۸۸ من التهذيب ٠

(٣-٣) مكذا فى الأصل ، و فى الهندية « أهل مكة ما يبيض » و لم افهم معناه حق التفهم ؛ و راجع له كتبا أخرى ، و لعل شيئا من العارة سقسط من الأصول و الله أعلم ، اى من الطيور، يعنى : اشار إلى طائر ليصيد غيره فعليه الجزاه ؛ و الاشارة تكون فى الحاضر ، و الدلالة فى الغائب ؛ و فرقوا فى الدلالة بالفتح و الكسر ، فالأول فى المحسوسات ، و الثانى فى المحافى ؛ و يطلب هذا من كتب اللغة ،

(ع) الحديث مرسل فان بكر بن عبد الله لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، == ١٧٦ (٤٤) وكذا

= و كذا رواه مالك مرسلا من حديث محمد بن سيرين في باب فدية ما اصيب من الطير و الوحش • قال الرزقاني: هكـذا رواه عن محـد بن سـيرين الحاكم في المستدرك و البيهتي ايضا ـ كما في ج ٣ ص ٥٦ من كنز العمال من قسم الأفعال • و رواه عبد بن حميد و ابن جرير ... كما في ج ٣ ص ٥١ من كنز العال على بكن ان عبد الله المزنى قال: كان من الاعراب محرمان فأحاش احدهما ظبيا فتتله الآخر فأتيا عمر و عنده عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما فقال له: و ما ترى؟ قــال: شاة ، قال : و انا ارى ذلك ، اذهبا فاهديا شاة ؛ فلما مضيا قال احدهما لصاحبه : ما درُى امير المؤمنين ما يقول حتى سأل صاحبه ا فسمعها عمر فردهما فأقبل على القائل ضربا بالدرة فقال: تقتل الصيد و انت محرم و تغيض الفتيا 1 ان الله يقول « يحكم به ذوا عدل منكم » ثم قال : ان الله لم يرض عمر وحدم فاستعنت بصاحبي هذا ــ اه . و رواه موصولاً عبد الرزاق في مصنفه من وجه آخر ، و من طريقه رواه البيهق في ج o ص ١٨١ من السنن و هو في ج ٣ ص ٢ه من كنز العال · و في ج ٥ ص ٦١ من عمدة القارئ : عن معمر عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جابر الأسدى قال: كنت محرما فرأيت ظبياً - الحديث بطوله نحوه • و رواه اليهني إيضا من طريق ان الى عمر: ثنا سفيان ثنا عبد الملك بن عمير سمع قبيصة بن جابر الأسدى قال: قال: خرجنا حجاجا فكمثر مراؤنا و نحن محرمون ابهها اسرع شدا الظبي ام الفرس ــ: الحديث بأطول من الأول مع القصة و ضرب عمر أباء بالدرة و بيان وجه الفتيــا و بيان حكم القرآن في تحكيم ذوى عدل منسكم • و في آخره: قال ابن ابي عمر قــال سفان : وكان عبد الملك اذا حدث بهذا الحديث قال : ما تركت منه الفا و لا واوا ــ اه . و رواه ابن جرير ايمنا ،طولا _ كما في عمدة القارئ : ثنــا هناد و ابو هاشم الرفاعي قالا حدثنا وكيم بن الجراح عن المسعودي عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جامر قال : خرجنا حجاجا فكنا صلينا الغداة اقتدنا رواحلنا نتماشي == كتاب الحجة (المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة) ج - ٢ رجل فقال: يا أمير المؤمنين ا إنى أشرت إلى ظبى و أنا محرم فقتله صاحبى ؟ فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف ـ رضى الله عنهما : ما ترى ؟ قال : شاة ؟ قال : و أنا أرى ذلك .

قال محمد \: و هذا خلاف ما قال أهل المدينة . قال : و " روى هذا عن عمرو بن دينار عن ابن عباس و عبد الرحن بن عوف ـ رضى الله عنهم .

= تحدث قال : فيها نحن ذات غداة ان سنح لنا ظبى او برت فرماه وجل كان مهنا بحجر - الحديث بطوله نحوه . ثم قال الحافظ العينى : قلت : روى هشيم هذه القصة عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بنحوه ، و ذكرها مرسلة عن عمر بكر بن عبد الله المزنى و عمد بن سبرين ، و رواه مالك في الموطأ من حديث ابن سيرين مختصرا ـ اه .

(۱) عندى هو قبيصة بن جابر الأسدى ، و يمكن ان يكون غيره ، و تعددت الواقعة في الدؤال عن ذلك ـ تأمل ؟ في الوجدان يحكم بالأول ،

(٢) كذا في الأصل، و لفظ محمد، ساقط من الهندية وهو من سهو الناسخ، قال في الجرهر النقى في باب ما لا يأكل المحرم الصيد: و اختلفوا في المحرم يدل المحرم او الحلال على الصيد، فكرهه مالك و الشافعي و لاجزاء عليه، و قال ابو حنيفة و اصحابه: عليه الجزاء، و به قال احمد و اسحاق. و هو قول على و ابن عباس و عطاء ، و قال الطحاوي: لم يرو عن احمد من الصحابية خلاف ذلك فصار اجماعا ، و في الاشراف لابن لم يرو عن احمد من الصحابية خلاف ذلك فصار اجماعا ، و في الاشراف لابن المنذر: هو قول سعيد بن جبير و الشعبي و الحارث العكلي و بكر بن عبد الله المزني ، و في التجريد للقدوري: قال : اجمع الناس على ان على الدال الجزاء، و ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء: ان رجلا قال لعمر: اني اشرت الى ظبي و انا عرم فقتله صاحبي؟ في اختلاف العلماء: ان رجلا قال لعمر: اني اشرت الى ظبي و انا ارى ذلك ـ اه ، فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف: ما ترى؟ قال: شاة ؛ قال: و انا ارى ذلك ـ اه ،

باب المحرم يقتل الصيد فيحكم عليه

أخبرنا محمد عن أبى حنيفة فى الذى يقتل الصيد فيحكم عليه بطعام: انه يقوم الصيد كم ثمنه من الطعام ثم يطعم كل مسكين نصف صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله و سلم، و إن شاء صام عن مكان كل اضف صاع يوما ، فينظر كم عدة المساكين، افان كانوا عشرة صام عشرة أيام، و إن كانوا عشرة صام عشرة أيام، و إن كانوا عشرة صام عشرة أيام، وإن

و قال أهل المدينة فى الذى يقتـل الصيد فيحكم عليه [فيه] أن أ يقوم الصيد الذى أصاب فينظر كم ثمنه من الطعام فيطعم كل مسكين مدًا أو يصوم مكان كل مد يوما واينظر كم عدة المساكين، فان كانوا عشرة صام عشرة أيام، وإن كانوا عشرين صام عشرين يوما الله

قال محمد : إنما قال الله تعالى و فجزآه مثل ما قتل من النعم يحكم بـــه

⁽١-.١)كذا في الأصل، و في الهندية « نصف مل ديوماً » و هو خطأ فاحش •

⁽٢-٢) و في الهندية «كان كانوا» و الصحيح ما في الأصل وهوموا فق لما في موطأ مالك.

⁽٣) ما بن المربعين ساقط من الاصول وأنمازدناه من موطأ الامام مالك و لابد منه •

⁽٤) كذا في موطأ مالك، وكان في الاصول «أنه» و الاصحما في الموطأ •

⁽هــه) كذا فى موطأ مالك، وكان فى الأصول «كم هو ثمنه» بزيادة الصمير، والصحيح ما فى الموطأ ، قال مالك: احسن ما سمعت فى الذى يقتل الصيد فيحكم عليه فيه ان يقوم الصيد الذى اصاب فينظركم ثمنه من الطعام فيطعم كل مسكين مدا و يصوم مكان كل مد يوما، و ينظركم عدة المساكين، فان كانوا عشرة صام عشرة ايام ـ الخ، كذا فى الأصل، و فى الهندية «أو ينظر» و هو خطأ ،

 ⁽٧) زاد في الموطأ: عددهم ما كانوا وإن كانوا أكثر من ستين مسكينا ـ انتهى ٠

ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أوكفارة طعام مساكين، فأنما طعام المساكين غيداء و عشاء '، و ينظر كم يشبعه في يوم و ليلة ، فأما المد فليس يكون شبعا الاحد في يوم و ليلة . نعلمه ' .

قال محمد : و قد جاءت الآثار في ذلك كثيرة " ـ و الله أعلم .

(٣) لم رو في الباب اثرا واحدا لذلك و ممذا خلاف منوال الكتاب، و لعلها سقطت من الكُتـاب، و راجع لهذا البحث ج ٢ ص ٤٦٨ الى ص ٤٧٨ من احكام القرآن للامام ابي بكر الجصاص فانه قد اشبع الكلام فيه، و قــال في ص ٤٧٥ منه: اختلف فى تقدير الطعام فقال ابن عباس ـ رواية ــ و ايراهيم و عطاء و مجاهد و مقسم: يقوم الصيد دراهم ثم يشترى بالدراهم طمام فيطعم كل مسكين نصف صاع ، و روى عن ان عباس ــ رواية : يقوم الحدى ثم يشترى بقمية الهدى طعاما ؛ و روى مثله عن مجاهد ایضا ؟ و الاول قول اصحابنا ، و الثانى قول الشانعي ، و الاول اصح ر دمك لات جميع ذلك جواء الصيد، فلما كان الهدى من حيث كان جواء معتبرا بالصيد اما فى قيمته او فى نظيره وجب ان يكون الطعام مثله لأنه قال ﴿ فَجْزَاء مثل مَا قتل ، ، الى قوله « او كفارة طعام مساكين » ، فجعل الطعام جزاء وكفارة كالقيمة فاعتباره بقيمة الصيد اولى من اعتباره بالهدى اذ هو بدل من الصيد و جوراء عنه لا من ممدى و اييمنا قد اتفقوا فيها لا نظير له من النعم أن اعتبار الطعام أنما هو بقيمة الصيد، فكذلك فيها له نظير لأن الآية منتظمة للأمرين؛ فلما اتفقوا في احدهما ان المراد اعتبار الطعام بقيمة الصيد. كان الآخر مثله ؛ و قال اصحابنا : اذا اراد الاطعام اشترى بقيمة الصيد طعاما فأطعم كل مسكين نصف صاع من بر و لا يجزيه اقل من = باب . (((0) 14.

⁽١) كذا في الأصل، و في الهندية « او عشاء، و هو خطأ .

⁽٢) كذا في الأصل، و في الهندية « معا » مكان • نعلمه » •

باب الحلال يقتل الصيد في الحرم

أخبرنا محمد عن أب حنيفة في الحلال يقتل الصيد في الحرم: انه يحكم عليه بمنزلة ما يحكم على الذي يقتل الصيد في الحرم و هو محرم، إلا في خصلة واحدة: الحلال إذا قتل الصيد في الحرم لم يجزه الصوم، و كان بمنزلة شجرة قطعها في الحرم، فليس يجزى فيه الصوم إنما فيها الهدى أو الطعام.

و قال أهل المدينة : يحكم على الذي يقتل الصيد في الحرم و هو بحلال [بمثل] * ما يحكم به على الذي يقتل الصيد في الحرم و هو محرم .

= ذلك ككفارة اليمين و فدية الآذى و قد بيناه فيا سلف، و قوله تعالى « او عدل ذلك صياما » فانه روى عن ابن عباس و ابراهيم و عطاء و مجاهد و مقسم و قتادة انهم قالوا: لكل نصف صاع يوما ؛ و هو قول اصحابنا ، و روى عن عطاء ايصنا انه قال: لكل مد يوما ، و ما ذكره الله تعالى فى هذه الآية من الهدى و الاطعام و الصيام فهو على التخبر ، لان « او » يقتضى ذلك كقوله تعالى فى كفارة اليمين « فكفارته اطمام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون الهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة » و كقوله تعالى « فغدية من صيام او صدقة او نسك » و روى نحو ذلك عن ابن عباس و عظاء و الحسن و ابراهيم – رواية ، و هو قول اصحابنا ؛ و روى عن ابن عباس رواية اخرى انها على الترتيب ، و روى عن مجاهد و الشعبي و السدى مثله ؛ و عن ابراهيم على الترتيب ، و الصحيح هو الآول لآنه حقيقة اللفظ ، و من حمله على الترتيب زاد فيه ما ليس منه ، و لا يجوز الا بدلالة ـ اله ، و من هاهنا سقط ما قاله ابن حزم فى هذا المقام من المحلى ، ثم تفوه ما تفوه من غير روية على عادته القديمة - في اجمها ان شئت ،

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و أنما زدناه من موطأ الامام مالك .

باب المحصر في غير عدو

أخبرنا محمد عن ابى حنيفة قال: من أحبس عن الحبح بعد ما يحرم لمرض أو عن العمرة بعد ما يحرم بها لمرض أصابه لا يقدر على النفاذ فانه يبعث الهدى و يواعدهم فيه يوم ينحر فيه الهدى، فاذا نحر حل، فان كان أهل بعمرة فعليه عمرة مكانها أو إن كانت حجة فعليه حجة و عمرة مكانها أما الحجة فقضاء لحجته، و أما العمرة فان الرجل إذا فاته الحج حسل من حجته عمرة محليه هذه العمرة لذلك .

و قال أهل المدينة: مر احتبس لمرض فليس يحل إلا بالطواف بالبيت و السعى بين الصفا و المروة لا يحله هدى ينحره .

(٤-٤) كذا فى موطأ الامام مالك ، و كان فى الأصول « و السعى بالصفا و المروة او عبارة الموطأ بتمامها مكذا : و سئل مالك عمن اهل من مكة بالحج ثم اصابه كسر أو بطن محترق او امرأة تعلق قال : من إصابه هذا منهم فهو محصر يكون عليه مثل ما على اهل الآفاق اذا هم احصروا ، قال مالك فى رجل قدم معتمرا فى اشهر الحج من مكة ثم كسر او اصابه امر لا يقدر على ان يحضر مع الناس الموقف قال مالك : ارى ان يقيم حتى اذا برأ خرج الى الحل ثم يرجع مع الناس الموقف قال مالك : ارى ان يقيم حتى اذا برأ خرج الى الحل ثم يرجع الى مكة فيطوف بالبيت و بين الصفا و المروة ، ثم يحل ثم عليه حج قابل و المدى ؟

⁽۱) كذا في الأصول، و في موطأ الامام مالك : بعد ما يحرم إما بمرض او بغيره او بخطأ من العدد او خني عليه الهلال فهو محصر عليه ما على المحصر .

⁽٢-٢)كذا فى الأصول، و لعل الصواب دو ان كان أهل بحجة فعليه حجة و عمرة مكانها » كما هو فى قسيمه « فان كان أهل بعمرة ــ المنم ، تأمل ،

 ⁽٣) كذا في الهندية وهو الصواب، وكان في الاصل «حجة» بدون الضمير و في الحمل المندية وهو الصواب، وكان في الاصل «حجة» بدون الضمير و في الحمل المندية وهو الصواب، وكان في الاصل «حجة المندية وهو الصواب» المندية وكان في الاصل «حجة المندية وكان ألم المندية وكان أل

قال محمد: إنما جاءت الآثار في المحصر أنه يحل إذا نحر هديه، و لايبالي أعدو حصره أم مرض، إنما يراد من ذلك العذر الذي يمنعه من الدهاب إلى مكة، فإذا جاء من المرض ما لايقدر معه على الانطلاق إلى مكة صار كالذي حصره العدو ، و إنما ينبغي أن يقاس على ما صنع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و لا ينزل ! أرأيتم رجلا أحصر بكسر أفيري كسره ذلك أعلى أمر يعلم أنه لا يقدر على إتيان مكة على حال من الحالات أيبق محرما حتى يموت ؟ أرأيتم إن أدخله مرضه ذلك في حال الكبر حتى بلغ من كبره أن صار لا يستطيع أن يحمل إلى مكة قي محل الكبر حتى بلغ من كبره أن صار لا يستطيع أن يحمل إلى مكة قي محل

= قال مالك فيمن اهل بالحج من مكة ثم طاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروة ثم مرض فلم يستطع ان يحضر مع الناس الموقف قال مالك: اذا فاته الحج فان استطاع خرج الى الحل فدخل بعمرة فطاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروة لان الطواف الأول لم كن نواه للعمرة فلذلك يعمل بهذا و عليه حج قابل و الهدى ، فان كان من غير اهل مكة فأصابه مرض حال بينه و بين الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا و المروة عبر العمرة و طاف بالبيت طوافا آخر و سعى بين الصفا و المروة لان طواف الأول و سعبه إنما كان نواء للحج وعليه حج قابل و الهدى _ انتهى • فظهر من جميع هذا ان المحصر المذكور لا يحل عند اهل المدينة الا بعمرة ، كما قال الامام محمد _ تدبر • هذا ان المحصر المذكور لا يحل عند اهل المدينة الا بعمرة ، كما قال الامام محمد _ تدبر •

 ⁽۲) مكذا في الاصول، و المعنى: و لا ينزل عما صنع صلى الله عليه و سلم . و قال بعضهم: و لعله « ولا يترك » فصحف ، أى: و لا يترك هو ما صنعه صلى الله عليه و سلم .
 (٣) كذا في الاصل، و في الهندية « بكسير » و هو تصحيف .

⁽٤) اى فيظن، يعنى فيصير كسره ذلك على حالة و يصل اليها أو ينزل و يقاس على امر لا يقدر به الى آخره ·

و لا غيره ' أيكون هذا حراما حتى يموت؟ فهذا إن شاء الله أعذر من الذي يحبسه العدو، لأن العدو إن حبسه اليوم لم يحبسه الأبد، و هذا قد جاوز حال ' أنه الايقدر فيها على المضى إلى الكعبة أبدا، وكيف يحل بالطواف و هو لا يقدر عليه! و همل كلف الله نفسا إلا وسعها ا مع آثار كثيرة قد جاءت في هذا:

أخبرنا محمد قال أخبرنا عباد بن العوام قال حدثنا الحبجاج بن أرطاة عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس و ابن الزبسير و مروان بن الحكم أجمعوا أن أمر سعيد بن تحزالة المخزوى و كان أصابه جدرى و حصر فأجمعوا أ

⁽١) كذا في الأصول، و لعل لفظ « في » قبل قوله • غيره، سقط منها ـ و الله اعلم •

⁽٢) وكان في الأصول « و قد جاز له حاله حال » .

⁽٣) كذا في الأضل ، و في الهندية د أن ، _ ف .

⁽٤) هذا هو الصواب وسعيد بن حزابة المخزومى ... بضم الحاء المهملة و فتح الزاى المعجمة فألف فوحدة فهاء .. زرقانى شرح الموطأ ج ٢ ص ٢٠٣ ، و قد وقع فى الكتاب و معبد بن حرافة ، و هو تصحيف ، و رواه مالك من وجه آخر فى الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سليان بن يسار ان سعيد بن حزابة المخزومى صرع يبعض طريق مكمة و هو عرم فسأل على الماء الذى كان عليه فوجد عبد الله بن عمر و عبد الله ابن الربير و مروان بن الحمكم فذكر لهمم الذى عرض له فكلهم امره ان يتداوى بما لا بد له منه و يفتدى ، فاذا صح اعتمر فحل من احرامه ثم عليه حج قابل و يهدى ما استيسر من الهدى - انتهى ، وهو مخالف لما فى الكتاب كما لا يخنى ، و ليس فيه : ابن عباس ، بل بدله : عبد الله بن عمر ، و ليس ذكر النحر بل الاحلال بالعمرة .

⁽ه) قوله « فأجمعوا » مكرر ـ كما لا يخسنى، فأحدهمًا زائد لا حاجة إليه، لكن هكذا هو في جميع الاصول .

على أن يبعث بهدى فينحر عنه و يحل ا .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عباد بن الموام قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن من سمع عن عبد الرحن بن أبي ليلي عن على بن أبي طالب مثل قول ان عباس و لبن الزبير في المحصر " .

(۱) قد عرفت أن سياق هذا الآثر يخالف ما في موطأ مالك: و الآثر من طريق مالك رواه البيهتي في ج ه ص ٢٢٠ من سننه؛ قبال الامام عمد في باب المحصر ص ٢٣٧ من الموطأ بعد أثر أبن عمر رضى الله عنهما: بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه جعل المحصر بالوجع كالمحصر بالعدو فسئل عن رجل اعتمر فنهشه حبة فلم يستطع المضى فقال أن مسعود: ليعث بهدى و يواعد أصحابه يوم أمار فأذا نحر عنه الهدى حل و كانت عليه عمرة مكان عمرته، و بهذا نأخذ و هو قول أب حنيفة رحمه الله و العامة من فقهائنا ــ انتهى • و البلاغ المذكور سيأتى في الكتاب •

(۲) هو مبهم لا ادرى من هو ، و من الرواة عن عبد الرحمن بن ابي ليلي ابنه عيسى و ابن ابنه عبد الله بن عيسى و عمرو بن ميمون و الشعبي و البناني و الحسكم و حصين ابن عبد الرحمن و عمرو بن مرة و مجاهد و يحيي الجزار و هلال الوزان و يزيد بن ابي زياد و الشيباني و المنهال و عبد الملك بن عبر و الاعش و اسماعيل بن ابي خالد و جماعة ـ كما في النهذيب و ابن أرطاة روى عن الشعبي و طبقته ـ كما في ترجمته ، فلا يضر إبهامه ، الا انه صاحب تدليس و ارسال .

(٣) قال الحافظ الطحاوى فى ج ١ ص ٤٣٢ من شرح الآثار: حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا يحيى بن سعيد القطان عن الآعش عن ابراهيم عن علقمة دوا تموا الحج و العمرة لله فان احصرتم فما ليستيسر من الهدى ، قال: اذا احصر الرجل بعث الهدى ، د و لا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله فن كان منسكم مريضا او به اذى من رأسه فقدية من صيام أو صدقة او نسك ، فصيام ثلاثة أيام ، فان عجل فحلق قبل ان يبلغ الهدى محله حسام أو صدقة او نسك ، فصيام ثلاثة أيام ، فان عجل فحلق قبل ان يبلغ الهدى محله حسام أو صدقة او نسك ، فصيام ثلاثة أيام ، فان عجل فحلق قبل ان يبلغ الهدى محله حسام أو صدقة او نسك ، فصيام ثلاثة أيام ، فان عجل فحلق قبل ان يبلغ الهدى محله حسام أو صدقة او نسك ، فصيام ثلاثة أيام ، فان عجل فحلة قبل ان يبلغ الهدى محله حسام أو صدقة او نسك ، فصيام ثلاثة أيام ، فان عجل فحلة قبل ان يبلغ الهدى محله حسام أو صدقة او نسك ، فصيام ثلاثة أيام ، فان عجل فحلة قبل ان يبلغ الهدى علم حله المدى علم المدى علم المدى علم المدى المدى علم المدى المدى المدى المدى علم المدى المدى

أخبرنا المحمد قال أخبرنا الحسين بن حسان الأسدى قال حدثنا عمارة

= فعليه فدية من صبام او صدقة او نسك سيام ثـلاثـة ايام او تصدق على ستة مساكين، كل مسكين نصف صاع و النسك شاة فاذا امن بما كان به، « فمن تمتع بالعمرة الى الحج ، فان مضي من وجهه ذلك فعليه حجة ، و أن آخر العمرة إلى قابل فعليه حجة و عمرة، دو ما استيسر من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج ، آخرها يوم عرفة ، ﴿ و سبعة اذا رجعتم › ؛ قال : فذكرت ذلك لسعيد بن جبير فقال : هذا قول ابن عباس ـ و عقد ثلاثين ؟ حدثنا ابو شريح محمد بن زكريا بن يحي قال ثنا الفريابي قال ثنا سفيان الثورى عن الأعش عن ابراهيم عن علقمة انه قال في قول الله عز و جل لنا د فان احصرتم ، قال : من حبس او مرض، قال ابراهيم : څدثت به سعيد بن جبر فقال: هكسذا قال ابن عباس رضي الله عنهما، فهذا ابن عباس لم يجعل الحل من احرامه بالاحصـار حتى ينحر عنه الهذي ، و قد روى عن الني صلى الله عليه و سلم انه قال: من كسر او عرج فقد حل ؛ فدل ذلك ان معنى « فقد حل، عنده اى : له ان يحل ، على ما ذهبنا اليه في ذلك • و قد روى ذلك عن غير ان عباس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ايضا ــ انتهى •

(١-١) قوله (محمد قال أخبرنا، ساقط من الأصول فزدته على ما يقتضي المقام . و اخرجه البيهتي من طريق ابي عبيد: ثنا عباد بن العوام عن ابان بن تغلب عن عبيد الرحمن بن الأسود عن ايه عن عبد الله ــ هو أبن مسعود رضي الله عنه ــ في الذي لدغ وهو محرم بالعمرة فأحصر فقال عبد الله: ابعثوا بالهدى و اجعلوا بينسكم و بينه يوم امار فاذا دبح الهدى بمكة حل هذا . قال ابو عبيد: قال الكسائي: الأمار: العلامة التي بعرف بها الشيء، يقول: اجعلوا بينـكم يوما تعرفونه لكبيلا تختلفوا ـــ اتنهى .

(٢) كذا في الأصول، و الظن الغالب أنبه هشام بن حساب الآزدي القردوسي ابوعبد الله البصري و هو من شيوخ الامام محمد ، كما مر في باب الوضوء من القبلة == ان 111

ابن عمير ' عن عبد الرحمر بن يزيد ' قال: خرجنا عمارا فلدغ صاحب ننا ' بذات السفوق ' فلم نقدر على حمله فخرجنا ننظر الطريق هل نرى أحدا فنسأله فاذا نحن بعبد الله بن مسعود رضى الله عنه فقلنا: يا أبا عبد الرحمن النا خرجنا عمارا فلدغ صاحب لنا بذات السفوق ا قال: فليبعث بهدى و اجعلوا بينكم و بينه يوما يجل فيه شم عليه الغمرة إذا برأ .

= و باب مس الذكر و بــاب المسح على الخفين و غيرها من الأبواب، فصحف «هشام، وصار «حسين» ــ و الله اعلم •

- (۱) هو التيمي من بني تسيم الله بن ثعلبة ،كوفى ، رأى عبد الله بن عمر ، من رجـال الستة .. تهذيب
 - (۲) هو النخعی ــ مضی مرارا .
 - (٣) يقال له دعمير بن سعيد، كما فى آثار الطحاوى و غيره ٠
- (٤) هو موضع ذات الطرق، و هو معنى «السفوق» كما فى صحاح الجوهرى، و فى آثار الطحاءى «بذات التنانين» و هو جمع «تنين» و هو الحيسبة، اى : موضع كثير الحيات القاتلة .
- (٥) و كان في الأصل و نسأله، بالوار، قال الطحاوى: حدثنا فهد قال ثنا على بن معبد ابن شداد العبدى صاحب محمد بن الحسن قال ثنا جرير بن عبد الحيد عن منصور عن ابراهيم عن علقمة قال: لدغ صاحب لنا بذات التنانين و هو محرم بعمرة فشق ذاك علينا فلقينا عبد الله بن مسعود فذكرنا له امره فقال: يعث بهدى و يواعد اصحابه موعدا فاذا نحر عنه حل ، حدثنا فهد قال ثنا على قال ثنا جرير عن الاعش عن عمارة ابن عمير عن عبد الرحمن بن بزيد قال: قال عبد الله: ثم عليه عمرة بعد ذلك ، حدثنا ابن عمير بن خربة قال ثنا ابو عوانة عن سليان الاعش ـ فذكر باسناده مثله ، حدثنا ابن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر قال ثنا شعبة عن الحكم قال سمعت ابراهيم

اخبرنا محمد قال ابخبرنا جمر بن ذر الهمداني قال: سألت مجاهدا عن الرجل يعرض له العرض فيحبسه من الكسر أو المرض فيبعث بهديب و يواعده يوما يحل فيه و لا يبلغ الهدي في ذلك اليوم و يحل هو قال: يهدى هديا مع هديه لأنه حل قبل أن يبلغ الهدى محله ؛ قلت : فان صل هديه ؟ قال: فعليه هدى مكان هديه ؟

اخبرنا محمد قال اخبرنا محمد بن خازم عن الأعمش عن إبراهيم عن علمة في قوله تعالى دو أتموا الحج والبيرة لله، قال: هي في قراءة عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه: وأتموا الحج والعمرة [لله] والي البيت، قال:

= يخدث عن عبد الرحمن بن يزيد قال: اهل رجل من النخع بعمرة يقال له دعمير بن سعيد ، فلدغ فبينا هو صريع فى الطريق اذ طلبع عليهم ركب فيهم ابن مسعود فسألوه فقال: ابعثوا بالهدى و اجعلوا بيننكم و بينه يوما امارة فاذا كار ذلك فليحل ؟ قال الحسكم: و قال عمارة بن عمير - وكان حدثتك به عن عبد الرحمن بن يزيد ان ابن مسعود قال: و عليه العمرة من قابل ، قال شعبة : و سمعت سليان حدثه به مثل ما حدث به الحكم سواه - انتهى ،

- (۱) وكان فى الأصول «عبرو» تصحيف، و الصواب «عبر» وهو معروف مشهور.
 (۲) كذا فى الأصل، و وقع فى الهندية « الكبر»، و الأبرجح ما فى الاصل لانه ورد فى المرفوع « من كسر او مرض؛ كما هو عند الدارتطنى و البيهق و الطحاوى.
 (۳) كذا فى الأصل، و فى الهندية « هدى » بدون الضمير المجرور.
- (٤) بالحاء و الراى المعجمتين بينهما الف و فى آخره مسيم، و هو ابو معاوية الصرير الكوفى -كما هو فى ج ٩ ص ١٣٧ من التهذيب وكان فى الاصول «حازم» بالحاء المهملة ــ و هو خطأ
 - (ه) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لابد منه .

لا تجاوز بالعمرة البيت ؟ قال ' « فان أحصرتم [فما استيسر من الهدى] " ، قال " : إذا أهل " بالحج فأحصر بعث بما استيسر من الهدى شاة ، فان هو عجل فلل ان يبلغ الهدى محله فحلق رأسه و تداوى " كان " عليه فدية من صيام أو صدقة أو نسك ، فالصيام ثلاثة أيام ، والصدقه ثلاثة آصع لستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، والنسك شاة ؛ قال " « فاذآ آمنتم ، قال أ : فاذا برأ [بما كان به] أ فمضى " من وجهه ذلك حتى يأتى البيت حال من حجه بعمرة و كان عليه الحج من قابل ، و إن رجع و لم يتم " إلى البيت حجه بعمرة و كان عليه الحج من قابل ، و إن رجع و لم يتم " إلى البيت

ای الله عز و جل ٠

^{- (}٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول •

⁽٣) اى علقمة بن قيس ، و ما فى بعض النسخ «قال مجمد ، خطأ فى الموضعين •

⁽٤) كذا فى الأصل و هو الصواب ، كما هو فى آثار الطحاوى ، وكان فى الهندية دعمل ، و هو تصحف .

⁽o) كذا في الاصل ، و لعل الصواب دأو تداوى · •

⁽٦) و وقع في الآصل • وكان، بالواو و ليس بصواب •

 ⁽٧) اى الله عز و جل، و الغرق بين هذا و رواية الطحاوى في بعض الالفاظ لا يخنى
 علك مما سبق من رواية الطحاوى في الحاشية •

 ⁽A) اى علقمة ، و القائل الأصلى ابن مسعود رضى الله عنه لان هذا كله
 ف تفسيره •

⁽٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لابد منه، و أنما زدناه من آثار الطحاوى، و عبارته: فاذا أمن بما كان به فن تمتع بالعمره إلى الحج فان مضى ــ الخ

⁽١٠) كـذا في الإصل، و في الهندية دو مضي، بالواو .

⁽١١) مَكَذَا فَي الاصول ، يعني: و لم يقصد البيت. و ما في آثار الطحاوي أوضح ==

من وجهه كان عليه لحجة و عمرة دم و دم لتأخيره العمرة، فأن خرج متمتعا في أشهر الحبح كان عليه ما استيسر من الهدى شاة ، فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج و سبعة إذا رجع ' قال محمد : وقال إبراهيم: آخرهـــا يوم عرفة _ يعنى الثلاثة . قال: و قبال إبياهيم : ذكرت ' ذلك لسعيمه فقال ً : هكذا قال ابن عباس رضي الله عنهما في هذا كله .

أخبرنا محمد قال أخبرنا [بكير] ' بن عامر البجلي عن إبراهيم النخمي فى المحصر الذى يهل بعمرة أو حجة أو بهما جميعا ثم يحبسه عرب البيت مرض أو شيء لا يملكه " فليقم حراما حيث أصابه ذلك أو ليرجمع

== نى المقصود: فن تمتع بالعمرة الى الحبح فان مضى من وجهه ذلك فعليه حجة و ان آخر العمرة الى قابل فعليه حجة و عمرة و ما استيسر من الحدى •

(۱) و قد عرفت أن الطحاوى أخرج الحديث هذا في آثار رواه عن يزيد بن سنان عن يحى بن سعيد القطان عن الأعش به مثله •

(٢) هكذا في الأصول، و في آثار الطحاوي • فذكرت، بالغاء •

 (٣) كنذا في آثار الطحاوى، وكان في الأصول «و قال» ، اعلم أن الاطعام الذي ذكر في الفدية لكل مسكين نصف صاع أنما هو باعتبار الجنس عندنا ، فان كان من البر فنصف صاع لمكل مسكين ، وإن كان من الشعير و تحوه فصاع صاع لمكل مسكين ـ فَهُ بِهِ وَ اسْتَقَمَ } وَ بِنْصُ النَّاسُ اجْرَاهُ عَلَى ظَاهُرُهُ فَقَالَ فَى جَمِيعُ الْأَجْنَاسُ بالنصف • (٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول • و بكبر بن عــامر البجلي قد مر غير مرة في الكتاب.

(٥) اثر ابراهيم رواه الامام ابو يوسف في رقم ٤٩٧ من آثاره ص١٠٣ في باب المحصر: قال حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهم أنه قال في المحصر الذي يهل بالعمرة أو بالحج أو بهها جميعا ثم يصيبه مرض أو أمر يحبسه مما لا يملكه على == ان 14.

[إلى اهله] أ إن شاء لا يحل منه شيء ، ثم ليبعث أبن هدى أن كان أهل بالعمرة وحدها أو بالحبج وحده ، و إن كان أهل بهما جميعا بعث [بهديين أو] أبن هديين ثم يواعد صاحبه اليوم الذي ينحر فيه الهدى ، فاذا كان ذلك اليوم حل ، و كانت عليه إن كان أحرم بالعمرة وحدها عمرة [و إن كان أهل بالحج وحده فعليه عمرة و حجة] أ و إن كان أحرم بهما مكان عمرته جميعا فعمرتان و حجة أمن عام قابل .

أخبرنا محمد عن أبى حليفة فى رجل قدم معتمرا فى أشهر الحبج فقضى عمرته ثم أهل بالحبج من مكة ثم كسر أو أصابه أمر لايقدر [على] أن يحضر مع الناس الموقف قال: لا يكون الرجل محصرا بمكة يحمل حتى يشهد الموقف، فإن لم يفعلوا ذلك حتى يطلع الفحر من يوم النحر فقد فإته

[—] البيت: فليقم مكانه ذلك حراما أو ليرجع إلى أهله إن شاء و لكن لايحل منه شيء، ثيم يبعث بهدى أو بثمن هدى إن كان أهل بالحج وحده أو بالعمرة وحدها، و إن كان أهل بهما جميعا بعث بهديين أو بثمن هديين، ثم واعد أصحابه اليوم الذى ينحر فيه الهدى فاذا كان ذلك اليوم حل، و إن كان أهل بالعمرة وحدها فعليه عمرة مكان عمرته، و إن كان أهل بهما جميعا فعليه عمرته، و إن كان أهل بهما جميعا فعليه عمرتان و حجة ، قال حماد: و سألت سعيد بن جبير فلم يخالف إبراهيم فى شيء من الحجج – انتهى ، نقلته لتعلم الفرق بين الفاظهها و يعينك فى فهم المراد به ،

⁽١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لابد منه فزيد ٠

⁽۲ س۲) و قد عرفت ان فی آثار ابی یوسف « بهدی أو شمن هدی» •

⁽٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و إنما زذناه من آثار ابي يوسف و لابد منه.

⁽٤) كذا فى الأصل، و فى الهندية « و حج » ·

 ⁽٥) ما بين المربعين زيد من الموطأ •

الحج، و ليطف بالبيت أو يطاف به إن لم يقدر و بالصفا و المروة، ثم يحل و عليه الحج من قابل، و الهدى عليه .

و قال أهل المدينة؛ إذ كسر أو أصابه أمر لا يقدر على أن يحضر مع الناس الموقف أقام حتى إذا برأ ' خرج إلى الحل على ذلك الاحرام ثمم يرجع إلى مكة فطاف بالبيت و بين الصفا و المروة ثم يحل ثم عليه الحج من قابل و الهدى .

وقال محمد: ولِم كان عليه الخروج إلى الحل وهو محرم على إحرامه الأول؟ هل أمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذى فاتـه الحبج أن يرجـع إلى الحـل؟ [و] تقـد روى فقيهكم مالك بر_ أنس أن

(١) و كان فى الأصل « برئ » و عبارة الموطأ قد نقلت برمتها من قبل ــ فتذكرها •

(٢) الواو ساقط من الاصول •

(٣) رواه مالك فى باب هدى من فاته الحج عن يحيى بن اسعيد انه قال: اخبر فى سليان ابن يسار ان ابا ايوب الانصارى خرج حاجا حتى إذا كان بالنازية من طريق مكة اصل رواحله، و انه قدم على عمر بن الحطاب يوم النحر فذكر له ذلك فقال عمر: اصنع مايصتع المتمر، ثم قد حللت، فاذا ادركك الحج قابلا فاحجج و اهد ما استيسر من الحدى ، مالك عن نافع عن سليان بن يسار: ان هبار بن الاسود جاء يوم النحر و عمر بن الحطاب ينحر هديه فقال: يا اميرالمؤمنين ا اخطأنا العدة كنا نرى ان هذا اليوم يوم عرفة افقال عمر: اذهب الى مكدة فعلف انت و من معك و انحروا هديا ان كان ممكم ثم احلقوا او قصروا و ارجعوا، فاذا كان عام قابل لحجوا و اهدوا، فن لم يجدد فصيام ثلاثة ايام فى الحج و سبعة اذا رجع ساتهى ، و أثر هبار بن الاسود اخرجه الامام محمد من طريق مالك فى باب الرجل يفوته الحج من الموطأ على الذو بهذا ناخذ و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقهائنا اللا فى عن

هبار ' بن الاسود و أبا أيوب الانصارى أمرهما عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين فاتهما الحج و أتيا يوم النحر أن يحلا بعمرة ثم يرجعان حلالان حتى يحجا عاما قابلا او لم يأمرهما أن يخرجا إلى الحل او إنما أتياه يوم النحر و هو فى الحرم: إما بجمع و إما بمنى و إما بين ذلك فكل ذلك حرم ' .

باب الاحصار بالعدو

أخبرنا محمد عن أبي حليفة قال: الاحصار بالعذو كالاحصار بالمرض"

= خصلة واحدة لا هدى عليهم فى قابل و لا صوم ؟ و كذلك روى الأعش عن الراهيم النخى عن الاسود بن يزيد قال: سألت عمر بن الخطاب عن الذى يفوته الحج فقال: يخل بعمرة و عليه الحج من قابل ؟ و لم يذكر هديا، ثم قال: سألت بعد ذلك زيد بن ثابث فقال مثل ما قال عمر • قال محمد: و بهذا نأخذ، و كيف يكون عليه مدى فان لم يجد فالصيام و هو لم يتمتع فى أشهر الحج ! اتهى • و لعل ما قاله عمر من الحمدى و الستحباب، كيف و فيه حديث الحدى • الصيام فى رواية مالك محمول على الندب و الاستحباب، كيف و فيه حديث ان عد وحديث ابن عباس مرفوعا ! اخرجهما الدارقطى: •ن وقف بعرفة بليل فقد ادرك الحج ، و من فاته عرفات بليل فقد فاته الحج فليحل بعمرة و عليه الحج من قابل • و تكلم فيه الدارقطنى — و راجع ج ٣ ص ١٤٥ من فصب الراية •

(۱) بفتح الهاء و تشديد الموحدة آخره راء مهملة ، ابن الأسود بن المطلب القرشى، صحابی شهیر ، اسسلم بعد فتح مكة و حسن إسلامه ؟ و هذا هو الصواب كما فى الموطئين ج٢ ص ٢٠٣ و ص ٢٣٠ من الزرقاني و تجريد الصحابة ج٢ ص ١٢٦ و ونصب الراية ج٣ ص ١٤٦ و التعليق ص ٢١١ على الموطأ و غير ذلك من الكتب، و ، قع فى الاصول • هناد ، بالنون و الدال و هو خطأ فاحش •

(۲) وقد علمت انه اتاه و هو كان بمنى ينحر، و قول الامام محمد على ارفاء العنان •
 (۳) و فى ج ٥ ص ٢١٩ من الجوهر النتى على سنن البيهتى: قلت: ذهب ابن مسعود =

و أيما رجل أهل ' بعمرة فأحصر بعدو حبسه عن البيت فانه يبعث بهدى

= وعطاء وجمهور اهل العراق و ابو ثور في رواية : ان الاحصار يكون بالمرض ــ كذا في الاستذكار، و اكثر أهل اللغة على: أن الاحصار بالمرض و الحصر بالعدو ؛ و نوجب استعمال اللفظ في حقيقته و هو المرض ، و يدخل العدو فسيه بالمنى ، و لما كان سبب نزول الآية العدو وعدل عن لفظ الحصر المختص بالعدو الى الاحصار المختص بالمرض دل على انه اريد باللفظ ظاهره وهو المرض، و لما حل علمه السلام و أمر به أصحابه دل على أن الحصر من حيث المعنى كذلك ، و ايضا لما جاز الاحلال بالعدو لتعذر الوصول الى البيت و ذلك المعنى موجود في المرض ساراه في حكمه، و لهذا لو حبس في دين او غيره فتعذر وصوله كان كالمحصر، و لو منعها من حج التطوع بعد الاحرام جاز لها الاحلال ــ انتهى. و لعل الامام لهذا جعل الاحصار بالمرض أصلا و الاحصار بالعدو فرعا و قال: الاحصار بالعدوكالاحصار بالمرض ــ تأمل · لكن امام العصر و شيخ الحديث رحمه الله لم يرض بالفرق بينهما و قال في فيض البادي ج ٣ ص ١٢٨ : الاحصار عندنا و عند جماعة من السلف و اهل اللغمة عام للرض و العدو كما نقل عن الفراء ايضا ، و ادعى البعض بأن • المحصر ، لايقــال إلا في المرض ، و في العدو يقال • محصور ، لا • محصر ، و ليس بحيد فان الآية حيثند تقتصر على المرض مع انهأ نزلت في العدو بالاتفاق، نزلت في قصة الحديبية و لم يكن صلى الله عليه و سلم مريضًا ، و اللفظ قد يشتهر في نوع الجنس ثم يرد استعاله في نوع آخر من ذلك الجنس او في الجنس بهينــه فيجعله النــاس مقابلاً ، كالاحصار فائــه عــام في المرض و العدو الا انه اشتهر الاحصار في المرض و الحصر في العدو حتى ذهب أوهام العامة أنهما متقابلان و ليس كذلك ، و القرآن أنما اخذ في النظم اللفظ المام لئلا يختص الحسكم بالعدمِ و يعم للرض والعدو كليهما ـ اه . وفيه زيادة فراجعه . (١) كذا مو في الاصل. و وقع في الهندية • يهل ، . یحل به ، فاذا نحر عنه حل ، و کانت ^۱ علیه عمر ٔ مکان عمر ته .

و قال أهل المدينة: من أحصر بعدو و هو بحرم فانه يُنحر عنه الهدى [ويجلق رأسه حيث حبس] ويحل [من كل شيء] و لا شيء عليه، وإن كان لا يقدر على أن يبعث هديه إلى الحرم نحره فى موضعه وحل به ولم يكن عليه قضاء لاحرامه، وذلك "حجا كان أو عمرة".

و قال محمد: لا يجزى أن ينحر هديه و لا يكون به حلالا حتى ينجر في الحرم: بلغنا أن رسول الله صلى الله عليمه و آله و سلم نحر هديه يوم

⁽١) كذا فى الأصل، و فى الهندية ؛ كان، .

⁽٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و إنما زدناه من الموطأ .

⁽٣- ٣) وكان في الاصل وحج كان أو عمرة، ٠٠

⁽٤) هذا البلاغ سياً تى مختصرا آخر الباب ، قال الطحاوى فى ج ١ ص ٤٢٧ من كتابه: حدثنا ابراهيم بن داود قال ثنا بخول بن إبراهيم بن بخول بن راشد عن اسرائيل عن بجزأة بن زاهر عن ناجية بن جندب الأسلى عن أيه ـ و فى الجوهر النق: عن ناجية بن كلب الأسلى انه اتى ـ النب ، اخرجه النسائى بسند صحيح - اه ، ولعله هو الصحيح قال: اتيت الى صلى الله عليه وسلم حين صد الحدى فقلت : يا رسول الله ١ ابعث معى الحدى فلانحره فى الحرم ؛ قال : ف حكف تأخذ به ؟ قلت : آخذ به فى او دية لا يقدرون على فها ؛ فيئه معى حتى نحرته فى الحرم ، قال الطحاوى : فقد دل هذا لا يقدرون على فها ؛ فيئه معى حتى نحرته فى الحرم ، قال الطحاوى : فقد دل هذا الحديث ان هدى النبي صلى الله عليه و سلم ذلك نحر فى الحرم و كان النبي صلى الله عليه و سلم بالحديثة و هو يقدر على دخول الحرم ؛ قالوا : و لم يكن صد الاعن البيت ، حدثنا ابن ابى داود قال ثنا سفيان بن بشر الكوفى قال ثنا يحيى بن ابى ذائدة عن محد ابن اسحاق عن الزهرى بمن عروة عن المسور : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم ابن المحاق عن الزهرى بمن عروة عن المسور : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم ابن المحاق عن الزهرى بمن عروة عن المسور : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم ابن المحاق عن الزهرى بمن عروة عن المسور : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم ابن المحاق عن الزهرى بمن عروة عن المسور : ان رسول الله على الله عليه و سلم المحاق عن الزهرى بمن عروة عن المسور : ان رسول الله على الله عليه و سلم النه عليه و سلم النه عليه و سلم النه عليه و سلم النه عليه و سلم المحاف المحاف المحاف المحاف الله عليه و سلم النه عليه و سلم المحاف المحا

الحديبية فى الحرم؛ فليس يجزى ' محصرا نحر الهدى أو ذبحه ' فى غير الحرم لأن الله تعالى يقول فى كتاب و هديا بالغ الكعبة ، فلا يكون الهدى حتى يبلغ الحرم، و ذلك تفسير قوله ، بالغ الكعبة ، ، فأما قول أهمل المدينة ؛ فلا قضاء عليه ؛ فكيف قالوا ذلك و إنما رجع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يوم الحديبية على شرط المشركين أنه يرجع عامهم هذا ثم يعود من قابل ثم يدخل مكة بأحرام و يخلون له البيت ثلاثا ا فانما كانت العمرة من قابل ثم يدخل مكة بأحرام و يخلون له البيت ثلاثا ا فانما كانت العمرة

= كان بالحديبية خباؤه فى الحل و مصلاه فى الحرم ؟ فثبت انه صلى الله عليه و سلم لم يكن صد عن الحرم و انه قد كان يصلى فى الحرم ، و لا يجوز فى قول احد مر العلماء لمن قدر على دخول شىء من الحرم ان ينحر هديه دون الحرم ؟ فلما ثبت انسه صلى الله عليه و سلم كان يصلى فى الحرم استحال أن يكون نخر الحدى فى غيره لان الذى بيح نحر الحدى فى غيره انما بيحه فى حال الصد عنه لا فى حال القدرة عليه لا تنهى بتغير ما .

اطلاع

قد نقل في الجوهر النقى ج ٥ ص٢٢٧ من سان البهق ما اسنده الطعاوى عن المسور وكلامه المذكور ، ثم نقل حديث ناجية بن كعب الاسلى من سان النسائي و قال : اسناده صحيح ، ثم قال : و في الباب الذي بعد هذا الباب من كلام ابن عباس ما يدل على ذلك ، و في مصنف ابن ابي شيبة : ثنا ابو اسامة عن ابي العميس عن عطاء قال : كان منزل النبي صلى الله عليه و سلم يوم الحديبية في الحرم ، و في الاستذكار : قال عطاء و ابن اسحاق : لم ينحر عليه الصلاة و السلام هديه يوم الحديبية الا في الحرم ... اه ، و ابن اسحاق : لم ينحر عليه الصلاة و السلام هديه يوم الحديبية الا في الحرم ... اه ، و ابن اسحاق : لم ينحر عليه الصلاة و السلام هديه يوم الحديبية الا في الحرم ... اه ، و ابن اسحاق : لم ينحر عليه الصلاة و المدى أو ذ يح ، ، و في الحديبة ، عصر يحل بهدى أو بذ يحه ؟ و محصر ، كان بالرفع وكذلك « ذ يح » من غير ضمير ، و لمل الصواب ما في الأصل إلا ما صحف فصحح ، و « محصر » و « خصر » و « خصر » و الله أعلم .. ف . الثانية الثانية الثانية المراه المواب ما في المنانية المراه عليه الثانية المراه عليه المراه عليه الثانية المراه عليه الثانية المراه عليه المراه المراه عليه المراه عليه المراه عليه المراه عليه المراه عليه المراه المراه عليه المراه المرا

الثانية من قابل قضاء لعمرة الحديبية ؛ هذا ما عليه الفقهاء إنهم قالوا : إنما جعل العمرة العام الثانى مكان عمرة الحديبية، وكانت تسمى «عمرة القضاء» و في هذا آثار كثيرة :

أخبرنا محمد قال أخبرنا مسعر بن كدام قال سمعت حادا الميقول: قال لى إبراهيم النخعى: سل سعيد بن جبير عن المحصر فسألته فقال مثل قول إبراهيم النخعى: يا حاد او ما قالا ؟ قال: كا سمعتم أقول ؛ قال: و سعيد يقول: إذا أحرم بحجة و عمرة بعث بهديين أو بثمن هديين ، فاذا كان يوم النحر حل و كانت عليه عمرتان و حجة ، و إذا أحرم بحجة فاذا كان يوم النحر حل " و كانت عليه عمرة و حجة .

أخبرنا محمد قبال أخبرنا محمد بن عمر الأسلمي، قال أخبرنا

(٤) هو محمد بن عمر بن واقد الأسلى مولاهم، ابو عبد الله المدنى القاضى، احد الأعلام، تكلموا فيه حتى قالوا: كذاب، متروك الحديث و قال ابن سعد: كان عالما بالمغازى و السيرة و الفتوح و اختلاف الناس فى الحديث و الأحكام و اجتماعهم وقال الخطيب: و هو عن طبق الارض ذكره، وكان جوادا كريما مشهورا السخاء و عن الحربى: كان اعلم الناس بأمر الاسلام، امين الناس على الاسلام و عن الزبيرى: ما رأيت مثله قط و عن الدراوردى: انه امير المؤمنين فى الحديث و عن المعافى: لو لا انه عندى ثقة ما حدثت عنه و عن الزبيرى: ثقة مامون؛ وكذا قال =

⁽١)كذا في الأصول، و الأنسب ﴿ جعلت ﴾، و جاز ﴿ جعل ﴾ ــ ف •

⁽٢) هو ابن ابي سليمان الفقيه الكوفى، شبيخ ابي حنيفة ــ رحمهما الله •

⁽٣) كذا في الأصل، و لفظ « جل » ساقط من الهندية »

ا معمر بن راشدا عن ابن أبی نجیح عن مجاهد عن ابن مسعود رضی الله عنه قال: من أحصر بالحج فليبعث بهدی فاذا نحر الهدی حل و عليه حجة و عمرة، فان مضی و قضی عمرته فعليه الحج من قابل، و إن أخر عمرته حتی يعتمرها فی أشهر الحج ثم أقام حتی حج نعلیه الهدی .

أخبرنا محمد قال أخبرنا ابن المبارك عرب المعمر بن راشدا عن ابن أبي نجيح عن مجاهسد عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: إذا أحصر الله عنه و ابو يحيى الازهرى و ابوعبيد و ولد سنة ثلاثين و مائة ، و خرج الى مغداد سنة ثماندين . ثم خرج الى الشام ، ثم رجمع و أقام بيغداد إلى أن قدم المأمون من خراسان فولاه القضاء بالعسكر ، فلم يزل قاضيا حتى مات فى ذى الحجمة سنة سبع و مائتين و روى له ابن ماجه حديثا و احدا ، قد بسطمه الحافظ فى ترجمته من ج و مائتين و روى له ابن ماجه حديثا و احدا ، قد بسطمه الحافظ فى ترجمته من ج و مائتين ، روى له ابن ماجه حديثا و احدا ، قد بسطمه الحافظ فى ترجمته من ج و مائتين ، روى له ابن ماجه حديثا و احدا ، قد بسطمه الحافظ فى ترجمته من ج و مائتين ، روى له ابن ماجه حديثا و احدا ، قد بسطمه الحافظ فى ترجمته من ج و مائتين ، روى له ابن ماجه حديثا و احدا ، قد بسطمه الحافظ فى ترجمته من ج و مائتين ، روى له ابن ماجه حديثا و احدا ، قد بسطمه الحافظ فى ترجمته من التهذيب ،

(٢-٢) و فى الأصل عن ابى تجييح، وهو خطأ، و الصواب عن ابن ابى بجييح، وهو عبد الله بن أبي تجييح، وهو عبد الله بن أبي تجييح يسار الثقنى، ابو يسار المكى، مولى الاخنس بن شريق، من رجال الستة، ووى عن اليه و عطاء و مجاهد – كما فى ج٦ ص ٥٤ من التهذيب. (٣) كذا فى الهندية، و كان فى الأصل « فيبعث، ،

(٤) كـذا في الاصل، و في الهندية ، يحج. .

[الرجل] ' وهو حاج حل ' على عمرة وحجة _ هــــــذا قول أبي حنيفة و قولنا ، فأما ما ' قال أهل المدينة « لا قضاء ' عليه ، فليس بشيء ، ' و الجمع على ' خلاف ما قالوا .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن عمر الأسلى وقال أخبرني ابن أبي ذئب

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لابد منه •
- (٢) كذا في الأصل، و وقع في الهندية « حصل ، مكان « حل ، و هو تصحيف .
 - (٣) لفظ «ما » ساقط من الأصول و لا بد منه
 - (٤)كذا في الأصل، و في الهندية « لا شيء، .
- (ه .. ه) و كان فى الأصل « و المجمع عليه ، و فى الهندية « الجمع عليه »، و الصواب « و الجمع على » . « و الجمع على » .
- (٣) هو الواقدى كما سبق قال الذهبي فى ج ٣ ص ١١١ من الميزان: و قد و ثقه جماعة فقال محمد بن اسحاق الصغانى: و الله ! لو لا عندى ثقة ما حدثت عنه و قال مصحب: ثقة مأمون و قال يزيد بن هارون: الواقدى ثقة و كذا و ثقه ابو عبيد و قال إبراهيم الحربي: •ن قال: الن مسائل مالك و ابن ابى ذئب تؤخذ من أو ثق من الواقدى فلا تصدقه و كان حفظه اكثر من كتبه ، و لما تحول من الجانب الغربي بقال: انبه حمل كتبه على عشرين و مائنة وقر، و قبل: كان له ستمائة قمطر كتب اه قلت : و هو من اقران الامام محمد و قد روى عنه كثيرا ف •
- (٧) و هو مجمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن ابي ذئب القرشي العمامري، ابو الحارث المدنى، من رجال الستة كما فى ج ٩ ص ٣٠٣ من التهذيب و هو من شبوخ الامام مجمد رحمه الله كما فى الموطأ و الحجة، وقد وهم صاحب التعليق الممجد فى باب بيع الحيوان من الموطأ حيث ظنه غيره فتنه •

قال سمعت ابن شهاب یقول: شرک رسول الله صلی الله علیه و آله وسلم بین أصحابه فی الهدی یوم الحدبیبة و أمرهم أن یا تنمروا فی قابل قضاء لعمرتهم .

(۱) تصریح بسیاعه من ابن شهاب الزهری، و قد اختلفوا: قال عبد الله بن احمد: قلت لابی: سمع ابن ابی ذهب من الزهری؟ قال: نعم سمع منه ا قلت: انهم یقولون لم یسمع منه ا قال: قد سمع من الزهری و قال عمرو بن علی الفلاس: ابن ابی ذئب فی الزهری احب إلی من کل شامی ــ کذا فی التهذیب و

(۲) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى، احد الأثمة الأعلام ، و عالم الحجاز و الشام، من رجال السنة ، تابعى لقى عشرة من الصحابة و سمع منهم ، و قد انكر تابعيته بعض قاصرى الأنظار فى رسالة متبعا لهواه فرددت عليه فى رسالة مسماة بد دفع الارتياب عن تابعية ابن شهاب ، و قد طبعت مسع رسالتي • التحقيق التام فى حديث اذا خرج الامسام فلا صلاة و لا كلام ، و معهما رسالة اخرى لى دالشمم الحيدرى للعطر العنبرى فى الأذان المنبرى ،

(٣) و الحديث ليس بمعضل فمان الزهرى رواه عن عروة بن الزبير عن المسور بن عزمة و مروان يخبران ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم مد الحديث ، رواه البخارى فى اول الشروط من الصحيح ، و الحديث بطوله رواه فى باب الشروط فى الجهاد و المصالحسة ج ١ ص ٣٧٧ ، و أخرجوه مختصرا و مطولا فى كتبهم ، و راجع باب الاشتراك فى الحدى ج ٥ ص ٢٣٥ من سنن البهتى و فيه حديث الزهرى من طريق محد بن اسحاق فى اشتراك الرجل فى الحدى زمن الحديبية .

اطلاع

قال فى الجوهر النقى على البيهتى ج ٥ ص ٢١٨ فى باب لاقتناء على المحصر ذيل اثر ابن عباس: أنما البدل على من نقض حجة بالتلذذ، فأما من حبسه عذرا و غير ذلك فانه يحل و لا يرجع ــ السخ • قلت : هذا الأثر و ان دل على ما ذكر م فانه يدل ان === يحل و لا يرجع ــ السخ • قلت : هذا الأثر و ان دل على ما ذكر م فانه يدل ان === يحل و السخ • قلت : هذا الأثر و ان دل على ما ذكر م فانه يدل ان === يحل و السخ • قلت : هذا الأثر و ان دل على ما ذكر م فانه يدل ان ===

قال : فعجباً لقول أهل المدينة: لا قضاء لمن أحصر بالعدو! وهذه أحاديثهم تدل على غير ذلك. قال: وكان ابن أبى ذئب و ابن شهاب عندهم غير متهمين فى حديثهم .

== الهدى لايذبح به الا في الحرم - كما سبق الوعد به في الباب السابق، و قد اوجب على المحصر القضاء العراقيون و مجاهد و عكرمة و النخعي و الشعبي و الطبري استدلالا بأنه عليه الصلاة و السلام و اصحابه اعتمروا فى العام المقبل قضاء لتلك العمرة ، و لذلك سميت « عمرة القضاء » ، و لحديث الحجاج بن عمرو المذكور فيما بعد في باب الاحلال بالاحصار بالمرض و لفظه • من كسر أو عرج فقد حل و عليه أخرى • و عن ميمون بن مهران قال : خرجت معتمراً عام حاصر أهل الشام أبن الزبير بمكة و بعث معي رجال من قوى بهدى فلما انتهينا الى اهل الشام منعونا ان ندخل الحرم فنحرت الهدى بمكاني ثمم احللت ثم رجعت ، فلما كان من العام المقبل خرجت لأقضى عمرتى فأتيت ان عباس فسألته فقال: ابدل الهدم. فان رسول الله صلى الله عليه و سلم امر اصحابه أن يدلوا الهدى الذي نحروا عام الحديبية في عمرة القضاء ــ اخرجه أبو داود في سننه بسند حسن • قال الخطابي: من اوجيه ـ يعني القضاء ـ فانه يلزمه بدل الهدي لقوله عز و جل ه هديا بالغ الكعبة ، ، و من نحر الهدى فى الموضع الذى احصر فيه و كان خارجا من الحرم فان هديه لم يلغ الكعبة فيلزمه ابداله او ابلاغـه الكعبة: و في الحديث حجة لهذا القول ــ انتهى •

(١) وكان في الأصول • قالوا » و الصواب • قال » و القائل الامام محمد -كما لا يخني فلا بد من الافراد ، و يشهد له • قال ، الثاني الآتي بعده •

(٢) كـذا في الأصول، و الوجدان يحـكم بأن الصواب «على من» ــ و العلم عند الله •

ج - ۲

باب نكاح المحرم

(١) اعلم ان العلماء قد تكلموا من الفريقين نقضا و ابراما في جوازه وعدمه، و قد قال الله تعالى • فلا رفث و لافسوق وجدال في الحج، فن لم يرفث و لم يفسق و لم يجادل مع رفقائـه و احبائـه في هذا السفر و اتى العبادة بوجههـا منقطعا عن العملائق النفسانية و الحارجية فقد اتى بحبج مبرور ليس له جراء الا الجنة ، كما جاء به الحديث، فقصود الشريعة في هذه العبادة ذهابا وايابا التبتل و الانقطاع الى الله تعالى بشراشره و جوارحه و عدم تحدث نفسه بشيء سوى ذكره، فان الحج في العمرمرة واحدة، و سواًه من العبادات يتكرر في السنين و الشهور والآيام، فيمكن تدارك ما اخل فيها المكلف من النقصان و الكراهية و نحوهما من الأمور ، فالمحرم في شغل عن مباشرة العقود التي توجب شغل خاطره عما هو بصدده مر. ﴿ اداء المناسك لاسما عقود الانكحة و مباشرتها لنفسه او لغيره، و حداثـة عهده بالنكاح يخالف التبتل الى الله الذي فيه جؤار الى الله تعالى و صراخ بالتلبية لاغير او النهايل و التحميد و التسييح و النكبير و الأدعية و غير ذلك نما يتعلق به آدابا و سننا ، فشأن المحرم ان لا يشتغل بمثل هذه الأمور و لا يقصد بسفره الا الحج ، فيمكن انه اذا باشر النكاح ان يطمع نفسه فيما نهى الله عنه و يقمع فيه من الجاع و القبلة و اللس بشهوة و هي من مقاصد السكاح، فكان خلاف قوله تعالى • فلا رفث و لافسوق و لاجدال في الحج،، و لذا نهى النبي صلى الله عليه و سلم فى حديث عثمان بن عفان آخرجه مسلم و الطحاوى و اليهتي و غيرهم • لا ينـَـلمح المحرم و لا يُنكح و لا يخطب ، كراهة و سدا للذريعة ، و لذا فرنه بقوله «و لا يخطب، فالخطبة ليست على معنى البطلان، فكذا النكاح، و الحالة هده ليس ياطلة فان النهبي ليس الا لغيره من المجاور لا في صابه و في حد ذاته و نفسه . و اختلف السلف في هذا . فأجاز نكاح المحرم طَائفة ، صح ذلك عن ابن عباس، و روی عن این مسعود و معاذ. و قال به عطاء و القاسم بن محمد بن ابی بکر و عکرمة == و ابراهیم Y . Y

 = و أبراهيم النخمى، و به يقول أبو حنيفة وسفيان _ كما ذكره أبن حزم في ج٧ ص ١٩٨ من المحلى، و هو ُقول انس بن مالك رضى الله عنه و الحكم بن عنية و حماد ابن ابي سليمان و مسروق و جمهور التابعين - كما في شرح الاحياء للزبيدي وكما في ج٣ ص ٥١٪ من فتسح الملهم، و عبـد الرحمن بن القــاسم بن بحمد بن ابي بكر و محمد بن ان بكر كما في ج ٢ ص ٩٥ من الجوهر النقي • وخالفهم في ذلك ابن المسيب و سالم و سايمان بن يسار و الليث و الاوزاعي و مالك و الشانعي و احمد و اسحاق و قالوا ; لا يجوز للحرم ان يَنكح او 'ينكح غيره، فان فعل ذلك فالنكاح مفسوخ وباطل؟وهو قول عمر وعلى رضي الله عنهما ، و احتجوا بحديث عثمان المذكور • و البخاري معنا في هذه المسألة حيث اخرج في صحيحه حديث ابن عباس و لم مخرج حديث عثمان ، و هو دأبه في الكتاب انه اذا اختار جانبا ذهب يهدر جانبا آخر كأنه لم يكن شيئا فلا يخرج حديثه كأنه امر لم ترد به الشريعة عنده فلذا اخرج حديث ابن عباس ولم يلتفت الى غيره ، و لذا قالوا: ان حديث عثمان قد ضعفه البخـارى - كما في شرح الاحياء ؟ . و قال الحافظ العيي في عمدة القارى: قال ابن العربي: ضعف البخارى حديث عثمان و صحح حديث ابن عباس، و لأنَّ سلمنا صحته فالنهي مجمول على الكراهة جمعا بين الأدلة ــ كما لا يخني على الاجلة · قال في الجوهر النقي ذيل حديث • لاينكح المحرم و لاينكح و لا يخطب ، : قلت: هو محمول على الوطء (بذكر السبب و ارادة المسبب ـ تدبر) او الكرامة لكونه سببًا للوقوع في الرفث لا ان عُقده لنفسه او لغيره بأمره ممتنع، و لهذا قرنه بالخطة و لاخلاف في جوازها، و ان كانت مكروهة فكذا النكاح و الانكاح ا و صار كالبيع وقت النداء ــ اه · فالقول بصحة الحطبة و بطلان النكاح فـك النظام ، نقض الاتساق و هو لا يجوز ، و من عجائب العالم قول ابن حزم : و اما الحطبة فان خطب فهو عاص و لا يفسد النكاح لأن الحطبة لامتعلق لها بالنكاح ــ اه . و انت تعلم ان النكاح لا يتحقق و لا يوجد الا بالخطبة السابقة عليه لا محالة =

== فهي سبب للنكاح لا ينفك عنه قطعا و بنا ، فكيف يقول هو : لا متعلق لهما بالنكاح ! فاذا كان الخاطب المحرم عاصيا عنده فالخطبة ايضا وتعت منه على العصيان! و اذا نكمح بخطبة المعصية لا يكون بها نكاحا صحيحا و قد قال صلى الله عليه و سلم • من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد، «وما كان ربك نسياً ، و لما كانت الخطبة مع عصيانه صحيحة كان النكاح و الانكاح كلاهما مع عصيانه صحيحا فان الحطبة الفاظ تصدر من الحاطب، وكذا في النكاح و الانكاح الفاظ يصح بهما الايجاب و القبول، فما بينهما فرق؟ فكما ان الخطبة قد ترد كذلك النكاح و الانكاح قسمد يرد و ينقض، و من لا يعلم وقائع الناس و احوالهم اللتي تعرضهم كل يوم فهو ليس بعالم، كما حقق في محله ، فقوله « قد يتم النكاح بلا خطبة اصلا ، قول باطل يضحك به الصيبان فضلا عن الرجال، و ضغت على ابالة قوله: و لكن بأن يقول لها • انكمعيني نفسك ، فتقول • نعسم قد فعلت، و يقول هو « قد رضيت » و يأذن الولى في ذلك ــ اه ، فان قوله ، انكحيني نفسك، قبل الايجاب و القبول هو خطبة يتحقق بعدها قـد فعلت و قد رضيت الذي هو الايجـاب و القبول بحموعها وجود النكاح و تحققه ا و هو غير خني على المو ام فضلا عن الخواص، فهو اغفال منمه و شغب لا طائل تحته هـذا . ثم ذكر البيهتي حديث ابن عباس: تزوج عليه الصلاة و السلام ميمونة و هو محرم؛ ثم حديث بزيد بن الاصم بخلافه، ثم قال: و يزيد رواه عن ميمونة ؟ ثم استـدل على ذلك • قلت: ذكر الترمذي و غيره أنه عليه الصلاة السلام تزوجها في طريق مكة ؛ و في الاستذكار : قال ابو عبيدة معمر من المثنى: تزوجها النبي عليه الصلاة و السلام و مو محرم ؛ و في التمهيد ذكر الأثرم عن ابي عبيدة قال: لما فرغ صلى الله عليمه و سلم من خيبر و توجه الى مكة معتمرا سنة سبع و قدم عليه جعفر بن ابي طالب من ارض الحبشة و خطب عليه ميمونة بنت الحارث ـ وكانت اختهـا لامها اسماء بنت عميس عنده و اختها لابيها و امها ام الفضل تحت العباس ـ فأجابت جعفرا و جعلت امرها الى العباس == فأنكحها (01) 4.5

= فأنكحها النبي عليهُ الصلاة و السلام ، فلما رجع بني بها بسرف حلالا و جعل امرها الى العباس . مشهور ذكر. .وسى بن عقبة ايضا . و ذكر. ابن اسحاق: قال و قيل : جعلت امرها الى ام انفضل فجعلت ام الفضل امرها الى العباس . و في الاستيعاب لابي عمر ذكر سنيد عن زيد بن الحباب عن ابي معشر عن شرحبيل بن سعد قال: لقي يا رسول الله ! تأيمت ميمونة عل لك ان تتزوجها ؟ فـتزوجها رسول الله صلى الله عليه و سلم و هو محرم ، فلما إن قدم مكمة اقام ثلاثا ـ الحديث • و في آخره : فخرج فني بها بسرف . فلما جعلت امرها الى غيرها يحتمل ان يخفي عليها الوقت الذي عقد فيه المباس فيلم تعلم به الافي الوقت الذي بني بها فيه و علم ابن عباس كان قبل ذلك فالرجوع اليه اولى، كمف و قد تأيد برواية ابي هريرة و هائشة (فسقط بهذا منا شغب به ابن حدم ، ج ٧ ص ٢٠٠ من المحلى : و أما قولهم « قد يخفي على ميمونـة احرام رسه ل الله صلى الله عليه و سلم اذا تزوجها ، فكلام سخيف ــ اهـ؛ انظر كيف اغفل الناس فان المتلام في خفاء وقت العقد والتزوج لا في أحرامه صلى الله عليه و سلم ، هانما اذا نه ·· - ام ها الى غيرها لم تُعلم بأمر النكاح متى وقع الاعند البناء وقد كان النبي صلى الله عليه و سلم اذ ذاك حلالا ، و أما ابن عباس رضى الله عنهما فكان ابن العاقد الذي فوضت اليه امرها فعنده زيادة خبر و وثاقة على ما فعله أبوه، و يروى هو أنه تزوجها وهو خرم، و هي خالته ايضا، مع انه خلاف امر الحج فلا يقول الا ان يكون عنده كالمشاهدة و العبان، و لذا رجح البخارى حديثه فأخرجه فى صحيحه و لم يخرج حدیث عثمان و حدیث من قال • تزوجها وهو حلال ، ــ کما سبق • فحدیث ابن عباس ' ايل من حديث ميمونة و يزيد بن الاصم و ان كانت هي ماحب الواقعة و؛القصة لكونهـا وكانت لذلك غيرها و هو العباس رضي الله عنه، و أبو رافع سفير محض بخلاف العاس رضي الله عنه فانه وكيل يتولى امر النكاح، فالاعتبار به اولى • = ٠

ے ثم أو هن من القول المذكور قول ابن حزم بعده: و يعارضون بأن يقال لهم «قد يخفي على ابن عباس الحلال رسول الله صلى الله عليه و سلر من احرامه ، فالمخررة عن كونه قد أحل زائدة عاما ـ اه ، هذه مكابرة لا معارضة، قد ذهل عن الفرق بينهها ، لاحاجة الى اقامة الحجة لرده و هو مردود بأصله، كما لا يخفي على من له ادنى المام بعلم المناظرة. و ابن عباس يعلم علما حضوريا ان البناء لا يكون الا في الاحلال. و بين التزوج و البناء فرق يعلمه البله فضلا عن المقبلاء؛ و هذا العجر من ابن حزم دليل على أن ليس عنده دليل قوى يدفع به حديث أبن عباس الاشغبه و صياحه على شف جرف هار فانهار بـه هذا فــاحفنلـه) و ذكر ابن اسماق في منازيه و الطحــاوي عن ابن عباس : انه عليه الصلاة و السلام تزوجها و هو حرام فأفام بمكة ثلاثا فأتاه حويطب في نفر من قريس في اليوم الثالث فقالوا: قد انقضى أجلك ماخرج عنا ؟ فقال: و ما عليكم لو تركتموني فعرست بين اظهركم فصنعنا لسكم طعاما فحضرتموه ؛ فقالوا : لا حاجة لنا في طعامك فاخرج عنا ؛ فخرج و خرج بميمونة حتى عرس بها بسرف . وهذا مخالف لحديث ميمونة و انه تزوج بها حلالاو انه كان بعد ان رجم من مكة. ثم ذكر البيهق حديث مطر عن ربيعة عن سلمان بن يسار عن ابي رافع ٠ قلت: ذكر ابوعمر فى التمهيد ان رواية مطر غلط رانه لا يمكن سماع سليمان من ابى رافع انتهى كلامه • و مطر تكلم فيه يسيرا ، قال يحيي القطان : مضطرب، وكان يشبه بان الي ليلي في سوء الحفظ، و قد روى هذا الحديث عن ربيعة من هواجل من مطر بلا شك وهوشيخ مالك فجمله عن سلمان مرسلا ؛ و قال الترمذي : و رواه ايضا سلمان بن بلال عن ربيعة مرسلا ؟ ثم اسند البيهتي عن عبد القدوس عن الأوزاعي عن عطاء عن ان عباس: تزوج عليه الصلاة و السلام ميمونة و هو محرم ؛ فقال سعيد: و هل ابن عباس و ان كانت خالته ما تزوجها الابعد ما احل اثم قال :رواه البخاري في صححه ؛ فلت : =--

7.7

ليس

= ليس فى صحيح البخارى • قال سعيد و هل ابن عباس ــ النع ، و المفهوم من كلام اليهتي أنبه في صحيحه ، و ذكر البيهتي فيما مضى في باب لا ينكح و لاينكم منكتاب الحبج، و عزاه الى مسلم عن عمرو بن دينار: قلت لان شهاب: اخبرتي ابو الشعثاء عن ابن عباس: النبي صلى الله عليه و سلم نكح و هو محرم؛ فقال ابن شهاب: أخبرنى يزيد بن اصم انه عليه الصلاة و السلام نكح ميمونة و هو حلال و هي خالته؛ قال: فقلت لان شهاب: أتجمل اعرابيا بوالا على عقيبه الى ان عباس و هي خالته ايضاً ! و هذا الكلام الذي قاله عمرو بن دينار لا بن شهاب ذكره أيضا عبد الرزاق في مصنفه و قال: قال لي الثوري: لا تلتفت الي قول أهل المدينة في ذلك. ثم ذكر اليهق حديث ابن ابي مليكة عن عائشة: تزوج عليه الصلاة و السلام و هو محرم ؟ ثم قال: و قىد روى من وجه آخر عن عائشة و ليس بمحفوظ ؛ ثم اخرجـه من حديث اني سرانة عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق عن عائشة • قلت : بل هو محفوظ اخرجه ابن حان في سحيحه كذلك • و قال الطحاوى: روى عن عائشة ما يوأفق ان عباس روى ذلك عنها من لا يطمن فيه ؛ ثم ذكر هذا السند، ثم قال: وكل هؤلاء أَنْمَة يَحْتَج رِوَايَانَهُم ؛ وقال في مشكل الحديث : لم يختلف في ذلك عن عائشة. (قال الحافظ في ج ٤ ص ٤٥ من الفتح : فالشهور عن ان عباس ان النبي صلى الله عليه و سلم نزوجها و هو محرم و صح نحوه عن عائشة و أبي هربرة ــ اه) ثم قال البهقى: و روى عن مسدد عن ابي عوانة عن مغيرة عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة ؛ قال ابو عبد الله قال ابو على الحافظ : كلاهما خطأ و المحفوظ عن مغيرة عن الى الضحى عن مسروق مرسلا عن النبي صلى الله عليه و سلم _ كذا رواه جربر عن مغيرة • قلت : رواية ابي عوانية عن مغيرة مسندا أولى من روايية جرير بن عبد الحيد عنه مرسلا لوجهـين: احدهما ان ابا عوانة اجل من جرير، قال ابوحاتم: ابو عوانــة احب الى من جرير بن عبد الحيد ! و الثانى ان ابا عوانة زاد فى الاسناد و زيادة ==

== الثقة مقبولة ، و قد جاء هذا الحديث من جهة ابي هربرة ايشا . قال الطحاوى في كتاب مشكل الحديث: ثنا سلمان بن شعيب الكيساني ثنا خالد بن عبد الرحمن الحراساني ثناكامل ابو العلاء عن ابي صالح عن ابي هربرة: تزوج رسول الله صلى الله عليه و سلم و هو محرم . قال الطحاوى: و هذا مما لا نعلم أيضًا عن أبي هربرة فيه خلافاً ... اتنهى كلامه . و الكيسائى وثقه ابو سعد السمعائى ، و خالد وثقوه .. كذا فى التهذيب للرى، وكامل وثقه ابن معين و المجلى و ذكره ابن شاهين فى الثقبات و اخرج له الحاكم في المستدرك . و قال الطحاوي ايضا : ثنا روح بن الفرج ثنا احمد بن صالح ثنا أبن ابي فديك حدثني عبد الله بن محمد بن ابي بكر قال: سألت انس ابن مالك عن نكاح المحرم فقال : و ما بأس به ، هل هو الا كالبيسع ا و روح وثقه الخطيب، و أخرج له صاحب المستدرك. و اجازة نكاح المحرم يروى عن عبد الرحمن ابن القاسم بن محمد بن ابي بكر و عن ابيه و عن جده . و قال ابن حزم اجازه طائفة و صح ذلك عن إن عباس، و روى عن ابن مسعود و معاذ، و به قال عطاء و القاسم ابن عمد و عكرمة و النخى و ابو حنيفة و سغيان ــ انتهى ما في الجوهر النتي على البيهتي. قال الحافظ الميني في ج ٥ ص ١٠٠ من عمدة القارى في هذا الباب بعد الكلام على دأبه: و أجابوا عن حديث ميمونة بأن عمرو بن دينار قد ضعف يزيد بن الاصم في خطابه للزهرى، وترك الزهرى الانكار عليه. و أخرجه من اهل العلم و جعله اعرابيا بوالا على عقبيه، و هم يضعفون الرجل بأقل من هذا الكلام و بكلام من هو اقل من عمرو بن دینار و الزهری، و مع هـذا فالذین رووا انه صلی الله علیه و سلم تزوج میمونة و هو محرم نحو سعید بن جبیر و عطاء و طاوس و مجاهد و عکرمة و جابر ابن زيد أعلى و أثبت من الذين رووا انه تزوجها و هو حلال، و ميمون بن .هـ ِ إن و حبيب بن الشهيد و نحوهما لا يلحقون هؤلاء الذين ذكرناهم . و روى ابن ابي شيبة عن عيسى بنديونس عن ابن جريج عن عطاء قال : تزوج النبي صلى الله عليه و سلم == (٥٢) ميمونة **Y. A**

كتاب الحجة أ

أخبرنا محمد عن أبى حنيفة قال: لا بأس ' بأن يتزوج المحرم و يزوج غيره ، و لكن لا ينبغى للذى يتزوج و هو محرم أن يقبل و لايباشر و لايصنع شيءًا مما يحل للحلال أن يفعله بزوجته من القبلة و اللس و غير ذلك ' .

خد ميمونة و هو محرم . و في الطبقات لابن سعد: انبأنا ابو نعيم حدثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: كنت جالسا عند عطاء فسأله رجل: هل يتزوج المحرم ؟ فقال عطاء: ماحرم الله النكاح منذاحله ؛ قال ميمون: فذكرت له حديث يزيد بن الأصم • تزوج النبي صلى الله تعالى عليه و سلم ميمونة و هو حلال ، قال : فقال عطاء: ما كنا نأخذ الا عن ميمونة و كذا نسمع ان رسول الله صلى الله عليه و سلم تزوجها و هو محرم ، و انبأنا ابن نمير و الفضل بن دكين عن زكريا بن ابي زائدة عن الشعبي ان النبي صلى الله عليه و سلم تزوج ميمونية و هو محرم ، و انبأنا جربر بن عبد الحيد عن منصور عن مجاهد و انبأنا مسلم بن ابراهيم حدثنا قرة بن خالد حدثنا ابو يزيد المديى منصور عن مجاهد و انبأنا مسلم بن ابراهيم حدثنا قرة بن خالد حدثنا ابو يزيد المديى من منصور عن محدث عبد بن ابي بكر قال: سألت انس بن مالك عن نكاح المحرم فقال: ما به بأس ، هل هو الا كالبيع و ذكره ايضا ابن حزم عن معاذ بن جبل رضي الله عنه انتهى و و سنعود له ان شاء الله تعالى فيا سيأ تي من الباب •

(۱) اشارة إلى نفس الجواز ، لكنه خلاف التبتل الى الله تعالى فان كلمة « لا بأس ، عند المتأخرين تدل على غيره اولى منه و افضل ، و هو ههنا ترك التزوج ·

(۲) و به قال ابن عباس و ابن مسعود و انس و معاذ بن جبل و عائشة و ابو هربرة رضى الله عنهم، و ابن مسعود كنيف ملى علما، و معاذ قدوة العلماء يوم القيامة، و ابن عباس حبر الآمة، و إنس خادمه صلى الله عليه و سلم سفرا و حضرا و حافظ الأ حاديث، و كدا ابو هربرة، و عائشة مشهورة بالفقاهة و حل عويصات المسائل و تحرم رازه (اى: حافظ سره) و علمه صلى الله عليه و سلم، و به قال عطاء و عكرمة ==

و قال أهل المدينة: لا يتزوج المحرم، و إن تزوج فالنكاح مردود. قال المحمد: وكيف لا يتزوج المحرم و هو لا يصنع شيئا بما حرمه الله عليه من الجماع ؟ ؟ قالوا: لأن هذه عقدة يحل بها الجماع . قيل لهم: فما تقولون في رجل اشتب ، جارية و هو محرم من رجل أيجوز ذلك ؟ فان قالوا: نعم، الشراء جائز و لكن لا يطأها و لايقبلها حتى يحل . قلنا: قد أصبتم و تركتم قولكم ، في النكاح أيضا كذلك ؛ يجوز التزويج و ايس ينبغي له أن يتعرض [لها] " بقبلة و لا بغيرها حتى يحل .

قلنا: وأخبرونا عن تحريم النكاح لأى شى، حرمتمو، وكرهتمو،؟ للآثار؟ فما روى فى تحليله أكثر أم [الذى فى تحريمه] ؟ فهاتوا ما عِندكم من القياس. ينبغى لمن حرم تزويج المحرم أن يحرم شراء، للجارية ، وينبغى له أن يحرم شراء، للطيب و الزعفران و ما لا يحل للحرم ،

أرأيتم رجلا ظا تمر من امرأته أليست عليه حراما حتى يكفر؟ أرأيتم إن كفر رهو محرم أتجزيه تلك الكفارة؟ و إنما "حصلت له و هو محرم!

⁼ و بجاهد و مسروق و الشعبي و جابر بن زید و الحسکم بن عییة و النخمی و محمد ابن ابی بکر و حماد بن ابی بکر و حماد بن ابی بکر و القاسم بن محمد بن ابی بکر و حماد بن ابی سلمان و انثوری و ابو یوسف و محمد بن الحسن ـ کما سبق .

⁽١) كذا في الأصل، و في الهندية • و قال، و هو الأشبه بدأب المصنف •

⁽٢) و غـيره بما تقدم فى قول الامام ابى حنيفة ، و معنى « لا ينبغى » « لا يجوز و يكر. تحربما » ــ كما هو مفاد الاحاديث ،

⁽٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لابد منه لينتظم الكلام .

⁽٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و لفظ • أم ، ايضا ساقط من الهندية ــ ف

⁽٥) كذا في الأصل، و الراحج عندى د فانما ، .

أرأيتم رجلا طلق امرأته تطليقة ' يملك [بها] ' الرجعة و هو حلال ثم أحرم و أشهد على رجعتها " و هو محرم و خاف أن تنقضي عدتها قبل

(١) كذا فى الأصل، و وقع فى الهندية ، بتطليقة ، •

(٢) ا بين المربعين ساقط من الأصول، و زدته على مقتضى العبارة و لا بد منه ه. (٣) كذا في الأصل، و في الهندية « رجعتهما » و هو تصحيف . و من هذا كله بطل ما شغب به ابن حرم في المحلي فانه لم يفهم حقيقة النكاح و مقاصده و لذا تفوه بما تفوه فان الآثار الواردة في هذا متعارضة فالرجوع الىآثار الصحابة احرى و الزم، و هي ايضا مختلفة كما عرفت فالرجوع الى القياسات وتحقيق المناط وتنقيحه واجبة على المجتهد الرباني، و هذا ليس بقياس في مقابلة النصكما زعموا . و اما ما قال ابن حزم في حق حديث ابن عبــاس رضي الله عنهما فجوابه على ما قال الحافظ العيني في ج ه ص ١٠١ من عمدة القارى؛ اما عن قوله « يزيد أنما رواه عن ميمونة و هي امرأة عاقلة و ابن عباس صغير » فلقائل ان يقول: ان كان يزيد رواه عن خالته فابن عباس من الجائز الغير المنكر ان يرويه عنه صلى الله عليه و سلم او يرويه عن ابيه الذي و لى عقد النكاح بمشهد عنه و مرأى ، او يرويـه عن خالته المرأة العاقلة ، و ايا ما كان فليس صغيرا فروايته مقدمة على رواية يزيد بن الاصم ، و لان لعبد الله متابعين و ليس ليزيد عن خالته .تابع، منهم عطاء يقول بسند صحيح: ما كنا نأخذ هذا الاعن ميمونة، رضى الله عنها و مسروق بسند صحيح (وهو يرويه عن عائشه ـ كما سبق)، و ليس لقائل ان يقول « لعل عطاء و مسروقا اخذاه عن ابن عباس » لتصريح عطاء بأخذه اياء من ميمونة ، و اما مسروق فلا نعلم له رواية عن عبد الله فدل انه اخذه عن غيره • و اما عن قوله • نبعدل يزيد الى اصحاب عبد الله و لا نقطع بفضلهم عليه ، فكيف يكون شخص واحد حديثه عند مسلم وحده يعدل بعطاء و مجاهد وسعيد بن جبير و ابي الشعثاء و عكرمة فى آخرين من اصحاب عبد الله الذين رووا عنه هذا الحديث ا و اما ==

الاحلال أ تكون تلك الرجعة ؟ و هذا ترك لقولكم ، لأن في الرجعة تصحيح النكاح٬ و قد قلتم أيضا: إنه لا يجوز للبحرم أن مُزوج غيره .

أ رأيتم عبد رجل تزوج و مولاه حلال فأجاز النكاح بعد ما أحرم أ يجوز؟

== عن قوله « هي اعلم بنفسها من عبدالله » فنقول بموجبه : نهم ، هي اعلم بنفسها اذ حدثت عطاء و ابن اختها بما هي اعلم به من غيرها . و اما عن قوله • انما تزوجها بمكة حاضرا بها ، فيرده ما رواه مالك عن ربيعة عن سلماني بن بسار : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم بعث ابا رافع و رجلا من الانصار يزوجانه ميمونة و رسول الله صلى الله عليه و سلم بالمدينة قبل ان يخرج ـ اله · فيئنبه انها زوجاه اياها و هو ملتبس بالاحرام في طريقه الى مكمة ، و لما حل بني بها . و ذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب : خرج رسول الله صلى الله عايه وسلم معتمراً في ذي القددة فلما بلغ .. موضعاً ذكره ... بعث جعفر بن ابي طالب بـين يديه الى ميمونة يخطبها عليه لجعلت امرهـــا الى العباس فزوجها منه . و قد ارضبح ذلك ابو عبيدة فى كتابه « الزوجات، : توجه صلى الله عليه و سلم الى مكة معتمرا سنة سبع و قدم جعفر يخطب عليه ميمونـة فجملت امرها الى العباس فأنكحها النبي صلى الله عليه و سلم و هو محرم و بنى بها بسرف وهو حلال ــ انتهی ۰ فأین تزوجه ایاما یمکهٔ و حضوره بها؟

(١) قال المحقق على الاطلاق فى ج ٢ ص ٣٧٥ من فتح القدير شرح الهداية : و ما عن يزيد بن الاصم ، انه تزوجها و هو حلال ، لم يقو قوة هذا فانه بما اتفق عليه الستة وحديث بزيد لم يخرجه البخاري و لا النسائي. و ايضا لا يقاوم بابن عباس حفظا و اتقانا. و لذا قال عمرو بن دينار للزهرى: و سا يدرى ابن الاصم اعرابي كذا وكـذا لشيءً؟ قاله: أتجعله مثل ابن عباس. و ما روى عن ابى رافع « انه صلى الله عليه وسلم تزوجها و هو حلال و بني بها و هو حلال و كنت أنا الرسول بينهها ، لم يخرج في وأحد من الصحيحين، و ان روى في صحيح ابن حبان فلم يبلغ درجة الصحة، و لذا لم يقل فيه === الترمذي

كتاب الحجة

= البرمذى سوى وحديث حسن ، قال: و لا نعلم احدا اسنده غير حماد عن مطر و ما روى عن ابن عباس و انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة و هو حلال ، فنكر عنه لا بجوز النظر اليه بعد ما اشتهر الى ان كان يبلغ اليقين عنه فى خلافه ، و لذا بعد ان اخرج الطبرانى ذلك عارضه بأن اخرجه عن ابن عباس رضى الله عنهما من خمسة عشر طريقا و انه تزوجها و هو محرم ، و فى لفظ و و هما محرمان ، و قال: هذا هو الصحيح و ما اول به حديث ابن عباس بأن المعنى و و هو فى الحرم ، فانه يقال و أنجد ، إذا دخل ارض الحرم بعيد و مما يبعده حديث البخارى د تزوجها و هو محرم و بنى بها وهو حلال ، و ما استشهدوا به من قول الشاعر :

قتلوا ابن عفان الخليفة محرما فدعما فيلم أر مشله مخذولا رده الاصمحى و هو عند الرشيدكما حكاه الحظيب فى تاريخه و قال: ابن انت من مراد الشاعر ليس فيه المحرم على ما اردت بل معناه و ذى حرمة ، على حد قوله:

قناوا كسرى بليل محرما فتولى و لم يمتع بالكفن

و الاصمى هو عبد الملك اللغوى من رواة مسلم و مما يرده ايضا حديث يزيد « و هو حلال ، وحديث ابن عباس وحديث ابي هريرة وحديث عائشة « و هو عرم » فالتقابل دال على ان إلمراد من الاحرام ضد الحلال فكيف يمكن ان يتفق هؤلاء كلهم على اللغة العربية ؟ قاله امام العصر في املائه على الترمذي و البخاري ، و الحاصل انه قام ركن المعارضة بين حديث ابن عباس و حديثي يزيد بن الاصم و ابان بن عثمان بن عفان، وحديث ابن عباس اقوى منها سندا، فان رجحنا باعتباره كان الترجيح معنا ، و يبضده ما قال الطحاوى : روى ابو عوانة عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت : تزوج رسول الله صلى الله عليه و سلم بعض نسائه وهو عرم ؛ قال : و نقلة هذا الحديث كلهم ثقات يحتج برواياتهم – اتهى .

أرأيتم رجلًا وكل رجلا بأن يزوجـه فلانة وهما محرمان جميعــا فلم يفعل حتى حسلا فزوجه أيجوز ذلك أم لا يجوز؟ أرأيتم إن أمره و هما حلالان جميمًا ثم أحرمًا ثم زوجه أيجوز؟ أرأيتم إن لم يزوجه حتى حلائم زوج، فكان لامر و ها حلالان والنكاح و هما حلالان بينها إحرام أيجوز ذاك؟ ينبغي لمن أبطل النكاح و هو محرم أن يبطل الوكالة بالنكاح و هو محرم .

وقد جاء في ذلك مع هـــذا آثار كثيرة ؛ وأصلها أن رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث رضي الله عنهما و هو محرم. قالوا: بىلغنا أنبه تزوجها حلالا، روى ذلك سليمان بن يسار: ان رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم بعث أبارافع مولاه ' و رجلا ' من الانصار فزوجاه ميمونـة بنت الحــارث رضي الله عنها" .

⁽١) هو القبطي، قيل: اسمه ابراهيم او اسلم او ثابت او هرمز او صالح، من رجال الستة. قال الواقدي: مات بالمدينة بعد قتل عثمان رضي الله عنه. و قيل: مات في خلافة على رضى الله عنه ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم و عن ابن مسعود رضي الله عنه ، وعنه أولاده و أحفاده و غيرهم كان اسلامه قبل بدر ، و شهد احدا و ما بعدها ــ و راجع ج ١٢ ص ٩٢ من التهذيب .

⁽۲) هو أوس بن خولی كما فى روايىة ابن سعد ــ قاله الزرقــانى فى ج ۲ ص ۱۸۵ من شرحه .

⁽٣) قال ابن القيم في ج ١ ص ٣٩ من زاد المعاد في فصل ازواجه صلى الله عليه وسلم: ثم تزوج ميمونة بنت الحارث الهلاليـة ، و هي آخر من تزوج بها ، تزوجها بمكة في عرة القضاء بعد أن حل منها على الصحيح، و قيل : قبل حلاله، هذا قول أبن عباس ==

= و وهم رضى الله عنـه فان السفير بينهـا بالنكاح اعلم الحلق بالقصة و هو أبو رافع و قد اخبر أنه تزوجها حلالا و قال: كنت أنا السفير بينهما و أبن عباس أذ ذاك له نحو العشر سنين او فوقها ، وكان غائبًا عن القصة لم يحضرها، و أبو رافع رجل بالغ و على يده دارت القصة، و هو اعلم بها، و لا يخنى ان مثل هذا الترجيح موجب للتقديم ــ انتهى • بلفظه انظر كيف جعل الرسول اعلم الحلق و هو يكون سفيرا محصنا بين الرجلين ا و لا يعلم ما دار بينهما بعد الرسالة و لم يتعين بعد الخاطب، من كان ابو رافع او جعفر بن ابي طالب او العباس بن عبد المطلب؟ و الحق الصراح ان من تولى عند النكاح وليه فهو أعلم الخلق بالقصة لا غير، و من خالفه فهو مكاير معاند. قال شیخی فی ج ۳ ص ۱۲۵ من بذل المجهود: قلت: كل واحد من وجوء الترجیح مردود ، أما الأول فلا ّن هذا القول في ترجيح حفظ ابي رافع على حفظ ابن عباس لم يقل به احد من اهل الصلم من الصحابة و التابعين و لا يساعده رواية و لادراية، فان الحِنظ امر فطرى لا دخل فيه لكبر العمر و لا لصغره، ألا ترى ارب مرتبة البخاري في حفظه في الصغر هل يدانيه احد غيره في كبره؟ فما لابن عباس من العلم و الفقه و الحفظ و الانقان مع صغره لا يدانيه ابو رافع، و ان كان الصحبة سواه أ لاترى الى قصة تفسير « اذا جاء نصر الله » حين اعترض الصحابة على عمر بن الخطاب رضي الله عنه و سؤاله عن ابن عبـاس و جوابه عن ذلك مع صغر. من بين كبراء الصحابة رضى الله عنهم مشهورة و قد حدث بهذا الحديث في حال كبره و لم يعتريه شك و شبهة فروى عنه أصحابه المتقنون الى أن اخرجه الستة في كتبهم! فيكيف يرجح قول أبى رافع على قول ابن عباس؟ و سلنا ان ابا رُافع كان رسولا بين رسول الله صلى الله عليه و سلم و بينها و على يده دار حديث الخطبة والرسالة و لكن لا نسلم انه اعلم من ابن عباس، فانه صلى الله عليه وسلم بعث ابا رافع الى مكـة ليخطبها له فغوضت =

= امرها الى آختها أم الفضل زوجة العباس ففوضت امرها الى زوجها فلم يكن ابا رافع الا أنه بلغ رسالة الخطبة و لم بكن له دخل في النكاح و لا نعلم في رواية انه بــاشر النكاح او كان حاضرا في مجلس النكاح ، باشره العباس بن عبـــد المطلب ، و لهذا نقول أن ابن عباس أعلم بحال النكاح فأنه أبنه . و لا نسلم أن أبن عباس لم يكن معمه صلى الله عليه و سلم في تلك العمرة و لا رأيساء في رواية انه لم يكن معه صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء، و لو سلم فانه انما سمع القصة مع غير حضور منه لها من العارفين بالقصة حتى تبقن بها و بلغها اصحابـه المتقنين . و أما الرابــع فانــه حقيق بأن يضحك به الصيان! و قد ثبت في الروايــات انه صلى الله عليه وسلم تزوجها في طريق مكنة حتى إنه وقع في حديث يزيد بن الأصم انسب تزوجها بسرف ، و قد النرج النسائي في مجتباء بسنده عن ابن عباس قال : تزوج صلى الله عليه و سلم ميهونة بنت الحارث وهو محرم ــ و فى حديث يعسلى: بسرف · قلت: و يعلى ثقة ، فاتفق الفريقــان على ان التزوج وقع بسرف فكيف يقال: صح قول ابي رافع يقينا؟ و أما الحامس: ان الصحابة غلطوا ابن عباس و لم يغلطو ابا رافع : فجوابه انه غلط محض ، لم يغلط احد من الصحابة فيما بلغنا من روايات ابن عباس، و ما روى عن ابن المسيب عنــد أبي داود و غيره قال: وهم ابن عباس في تزويج ميمونة و هو محرم؟ و لو سلم فتغليط احد من الصحابة لايساوي شيئا فكيف تغليط سعيد بن المسيب؟ و أما السادس: ان قول ابي رافع موافق للنهي عن نكاح المحرم؛ فجوابه ان حديث النهي عنه محتمل احد الإمرين اما ان بكون النهى على النحريم ، او على النَّزيه ؛ على الأول نسلم انه يوافقه و لكن لا دليل عليه ، و على الثانى لا يوافقه ، و الدليل عايه قوله « و لا يخطب، فان الخطبة غير منهى عنه على التحريم على اتفاق، و على الاحتمال لا يجوز الاحتجاج به ــ اننهى بتغير ما يتعلق بحديث ابى رافع، و له بقية سنذكرها في ،وضع ما من الباب . و بلغنا عن عبدالله بن عباس رضى الله عنهما وهي خالته مع فقهه و علمه لا شك فيه الله قال: إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم تروج ميمونة و هو محرم .

(۱) وكان فى الهندية «أن» و هو ساقط من الأصل و مكانه «أو» و الصواب « و بلغنا عن » ـ ف ، و قال العلامة المفتى حفظه أنه : هذا قول الامام محمد بلاشك فلمل « و قال محمد » سقط قبله ، و قد اسند البلاغ فى الباب و بلاغاته مسندة كما صرح به العلامة ابن عابدين الشامى فى مواضع من رد المحتار و قد تقدم فيما قبل ايضا ، (۲) الضمير برجع الى ميمونة فى قول اهل المدينة فانهم ذكروها .

(٣) كان يقال له والحبر، و والبحر، لكثرة عله و و نعم ترجمان القرآن هو - قاله ابن مسعود رضى الله عنه و ربانى هذه الأمة - قاله ابن الحنفية و اعلم امة محمد بما ابزل على محمد - قاله ابن عمر و حبر الأمة - قاله ابو هريرة و قال عروة: ما رأيت مثله قط و قالت عائشة رضى الله عنها: هو اعلم الناس بالحج و قال يزيد بن الاصم خرج معاوية حاجا و خرج ابن عباس حاجا فكان لمعاوية موكب و لابن عباس بمن يطلب العلم مؤكب و قال صلى الله عليه و سلم: أللهم ا فقهه فى الدين و علمه التأويل - كذا فى التهذيب و الصجب منهم انهم يعارضون حديث ابن عباس بحديث يزيد بن كذا فى التهذيب و الصجب منهم انهم يعارضون حديث ابن عباس بحديث يزيد بن الأصم الذى يشهد بكثرة علمه حتى كان له موكب فى الحج مرب طلبة العلم و ما نحن فيه مسألة الحج ا

(٤) قال الامام محمد فی ص ۲۱۳ من الموطأ فی باب المحرم یتزوج بعد ما اخرجه فیه من الآثار: قد جاء فی هذا اختلاف، فأبطل اهل المدینه نکاح المحرم، و اجاز اهل مکة و أهل العراق نکاحه ؛ و روی عبد الله بن عباس: ان رسول صلی الله علیه وسلم تزوج میمونة بنت الحارث و هو محرم ؛ فلا نعلم احدا ینبغی ان یکون اعلم بتزوج رسول الله صلی الله علیه و سلم میمونة من ابن عباس و هو ابن اختها ، فلا نری =

أخبرنا محمد قال أخرنا أبو حنيفة عن الهيثم 'بن أبي الهيثم' : أن

= بتزوج المحرم بأسا ، و لكن لا يقبل و لا يمس حتى يحل ــ و هو قول ابى حنيفة و العامة من فقهائنا ــ انتهى .

(١-١) لفظ • بن أبي الهيثم ، ساقط من الأصول، و أنما زدته من كتاب الآثار في باب ترويج المحرم أخرجه فيه الامام محمد بهذا السند و المتن ثم قال: و به نأخذ، لا نرى بذلك بأسا، و لكنه لا يقبل و لا يلس و لا يباشرحَّتي يحل، و هو قول الى حنيفة ـــ انتهى ص ٩٣ • و اخرجه الامام ابو يوسفت ايضا عن الامام بهذا السند و المـتن في آثاره ص ١١٦ من رقم ٤١٥ . و ذكره في ج ٢ ص ٩٨ من جامع المسانيد في باب النكاح و عزاه الى كتاب الآثار للامام محمد . و رواه الامام ابو حنيفة موصولًا عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: تزوج رسول الله صلى الله عليه و سلم ميمونة بنت الحارث و هو محرم . اخرجه ابو محمد البخارى في مسنده كما في جامع المسانيد ايمنا ج٢ ص ٩٨ عن صالح بن ابي رميح كتابة عن الفصل بن عبد الجبار عن النضر بن محمد عن ابي حنيفه رضي الله عنه ـ و نقله في ج ١ ص ١٠٨ من عقود الجواهر ثم قال: هذا لفظ مسلم و الأربعة، و زاد البخارى: و بي بها و هو حلال و كانت بسرف (لعله « و مانت بسرف» فصحف) . و قد اخرجه الطبراني من خمسة عشر طريقًا عن ابن عباس . و للدارقطني عن ابي هربرة مثله • و للبزار عن عائشة مثله و لم تسم ميمونة ــ انتهى • و حديث كتاب الحجة مرسل ورهو من مسند ابن عباس ـ كما عرفت غير مرة . و الهيثم بن حبيب الصيرفي بروي عن عرمة وطبقته ـ كما فى ج ١١ ص ٩١ من التهذيب.و رواه عن ابن عباس عكرمة و سعید بن جبر و عطماء و طاوس و مجاهد و جابر بن زید ـ کما فی آثار الطحاوی و غيره، و راجع ج ٣ ص ١٧١ الى ص ١٧٤ من نصب الراية من كتاب النكاح، و آثار الطحاوى من ج ١ ص ٤٤١ الى ص ٤٤٤ باب نكاح المحرم ٠ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم تزوج ميمونة بنت الحــارث بعسفان ' و هو محرم ' .

(۱) موضع على مرحلتين من مكة بين الجحفة و مكة ـ مغرب ج ۲ ص ١٠٠ و المشهور في الروايات لفظ ه سرف ه و هو موضع على عشرة اسيال من مكة قريب وادى فاطمة ه و في مقدمة الهداية الفاضل اللكنوى: على ستة الميال او سبعة الميال من مكة و مثله في ص ١٥٦ من مقدمة فتح البارى للحافظ ؟ و عسفان في ص ١٥٦ منها: موضع معروف بقرب مكة ـ اه ، فالتزوج وقع فيا بين الجحفة و سرف كا يظهر من مجموع الروايات الواردة في الباب ، و الاختلاف في تعبير الرواة تضرب بعض المواضع من بعض ـ كا لا يخني ،

== شيئًا . وما ذكره فيه عنه يجوز ان يكون سمعه منه قبل ذلك او بعده فكان مراده به غيره من امته ، اذ هو بخلافهم ، اذ هو صلى الله عليه و سلم كان محفوظا مالكا لاربه و لم يكن غيره من امته كذلك فنهاهم عنه لخوفه عليهم ما يخاف عليهم من مثله ، وفعله صلى الله عليـه و سلم اذ لم يخف على نفسه من ذلك ، و ليس فيه: ان عقد التزويج اذا وقع كانب غير جائزًا و مما بؤكده البيع بعد النداء يوم الجعمة لم يبطل مع نهى الله عز و جل عنه ، فالنهى عن نكاح المحرم كذلك ؟ و نقول لممالك و الشافعي ان بيع الحاضر للبادى منهى عنه و هو جائز ان وجد بلا خلاف فلا يلزم من النهى الفساد ، فلا ينكر ان يكون النهى عن نكاح المحرم كذلك مع ما ذكرنا عن مالك من تفريقه بطلاق أو فسخ و لا يكه ن ذلك الا في عقد قد ثبت، لأنه لا يقع في تزويج باطل طلاق و لا فسيخ ــ اه ٠ و قال قبله : و قال بعض العلماء : محل النهى هو الكراهة لأنه وسيلة الى الرفث المحرم في احرامه ، و يدل عليه ما روى عن جابر بن زيد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه و سلم تزوج بيمونة و هو محرم . و النظر الصحيح يقتضي تجويز التزويج، لاما رأينا اسبابا تمنسع من الجماع ، منهما الاحرام و الصيام. و منها الاعتكاف، و لا تمنع من النزويج ، فكذا الاحرام و ان كان مكروها، و لا يقال: ان القبلة غير ممنوعة في الصيام و ممنوعة في الاحرام ؛ لأن الحجة بالاعتكاف عليه قائمة . فان قيل: روى عن ابن عمر الكرامة و عن عمر و زيد إنهها ردا نكاسي محرمين؛ فالي قول من خالفت ذلك قيل له ذلك الى قول عبد الله بن مسعود و ان عباس و انس بن مالك نقد روى عن جميعهم اجازة ذلك ـ انتهى . و قال الشيخ محمد عابد السندى ـ كما فى فتح الملهم : امــا حديث عثمان فيحتمل ان يكون المراد من النهى نهى التحريم فيكون المراد من قوله • لا يُنكح المحرم • اي : لا يجامع • و لا يُنكح ، اي : لا تمكن المحرمة نفسها من الجماع، و التذكير باعتبار الشخص؛ و هذا وجه عجيب الا انه ينافيه قوله • ولا يخطب، فالأولى ان يقال: النهى للكراهة، جمعا بين الدلائل، و ذلك == أخىرنا (00) 24.

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن إبراهميم النخعى : أن النبي صلى الله علبه و آله و سلم تزوج ميمونة ابنة الحارث رضى الله عنها و هو محرم .

= لأن المحرم في شغل عن مباشرة عقود الآنكحة لأن ذلك يوجب شغل خماطره عما هو بصدده من المناسك فكرهه النبي صلى الله عليه و سلم لذلك؟ و انما قلنا: انبه الأولى، لانه لا قائل بعدم جواز الحطبة للحرم، و ذلك ما لوخطب محرم امرأة ثم جاء رجل و خطبها قبل ان يدع المحرم خطبة و قبل ان يأذن فبالنظر الى عدم جواز خطبة المحرم لا يكون هذا الحاطب الثانى آثما، لانه انما سعى في محل فارغ عن الحطبة؛ و بالنظر الى جوازها يكون آثما - و به قالت الأثمة الثلاثة؛ فليس النهى الالمكراهة و بالنظر الى جوازها يكون آثما - و به قالت الأثمة الثلاثة؛ فليس النهى الالمكراهة عليه و الله تعالى اعلم حد انتهى و قال المحقق ابن الهمام: و لا يلزم كونه صلى الله عليه و سلم باشر المكروه، لأن المنى المنوط به الكراهة و هو عليه الصلاة و السلام منذه عنه، و لا بعد في اختلاف حكم في حقنا و حقه لاختلاف المناط فينا و فيه، كالوصال نهانا عنه - و لعله انتهى هذا، و الله تعالى اعلم .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان " عن حماد قال: قلت لابراهيم

 نقط بل حدیث ان عباس قد روی من خمسة عشر او ستة عشر طریقا .. کما سبق ٠ و قد اتفق الأنمة الستة على تخريجه كما مر ؛ فلا ريب في صحته . قال الطحاوى في ج ١ ص ٤٤٣ من شرح الآثار بعد سرد طبق الحديث: والذين رووا أن الني صلي ألله عليه وسلم تزوجها وهو محرم اهل نلم و اثبت اصحاب ابن عباس رضي الله عنهما : سعيد بن جبير و عطاء و طاوس و مجاهد و عكر مة و جالر بن زيد، و هؤلاء كلهم أثمية فقهاء يحتج بروایاتهم و آرائهم ، و الذین نقلوا عنهم فکذلك ایمنا ، منهم عمرو بن دینار و ایوب السختياني و عبدالله بن ابي نجيح فهؤلاء ايضا أثمة يقتدي برواياتهم ؛ ثم قد روى عن عائشة ايضا ما قد وافق ما روى عن ابن عباس، و روى ذلك عنها من لا يطمن احد فيه: ابر عوانة عن مفرة عن ابي الضحي عن مسروق، فكل هؤلا. أثمة يحتبح برواياتهم، فما رووا من ذلك اولى بما روى من ليس كثالهم في الضبط و الثبث و الفقه و الأمانة ؟ و اما حدیث عثمان فانما رواء نبیه بن و هب و لیس هو کعمره بن دینار و لا کجابر بن زید و لا کمن روی ما یوافق ذلك عی مسروق عن عائشة رضی الله عنها و لا لنبیه هو ايضا موضع في العلم كموضع احد عن ذكرنا . فلا يجوز إذ كان كذلك ان يعارض به جميع من ذكرنا بمري روى بخ لاف الذي ، وي هو ـ انتهى . قال امام العصر في الملائه على الترمذي ص ٣٤٤: يلزم على قول الترمذي • انـه عليه الصلاة والسلام تروجها في طريق مكة وظهر امر تز. بجها و هو مح م ثم ببي بهــا بسرف و هو حلال ، انه عليه الصلاة و السلام تجاوز من الميقات بلا اح ام و هو تريد الحج ا لات في الروايات انه عليه الصلاة و السلام نكح بسرف و هو بين مكنة و ذى الحليفة و كانت المواقب موقتة اكف و في البخـاري في غزوة الحديبية ج ٢ ص ٢٠٠ في حديث المسور ومروان: فلما آتي ذا الحليفة قلد الهدي و اشعر واحرم منها بسمرة .. اه الحديث • (۲) و هو ابن صالح القرشي، معروف، من شيوخ المؤلف، يروى عنه كثيرا == النخعي 277

النخمى: المحرم يـ تزوج؟ قال: نعـم إن شاه، و لكن لا يقربهـا بقبلة و لاغير ذلك.

أخبرنا محمد قال أخبرنا جرير بن حازم عن الاعش عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: لا بأس بأن يتزوج المحرم .

أخبرنا محمد قال أخبرنا إبراهيم بن محمد المديني قال حدثني عبد الله بن أب بكر " بن حزم عن أبيه عرب سوده بنت حارثية ' امرأة عمرو بن

(۱) جریر بن حازم هو ابن عبدالله بن شجاع الازدی ثم العتکی ـ و قبل: الجهضمی ، ابو النضر البصری ، من رجال الستة ، ترجته بسیطة فی ج ۲ ص ۲۹ الی ص ۷۷ من التهذیب ، مات سنة ۱۷۵، ثقة صدوق صالح لا بأس به ، مستقیم الحدیث الاعن تنادة . (۲) اخرجه الطحاوی فی ج ۱ ص ٤٤٤ من شرح الآثار حدثنا محمد بن خزیمة قال حدثنا حجاج قال ثنا جریر بن حازم به ، بلفظ: ان ابن مسعود کان لا بری بأسا ان بتزوج المحرم ـ انتهی ، و مراسیل النخمی صحیحة لا سیا عن ابن مسعود .

(٣) و هو ابو محمد او ابو بكر المدنى، من رجال الستة، توفى ستة خمس و ثلاثين وماثة و يقال: سنة ٣٠ و هو ابن سبعين سنة ، و ليس له عقب - كما فى التهديب ؟ و ابوه ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى الحزرجى ثم النجارى المدنى القاضى ، يقال: اسمه ابو بكر وكنيته ابو محمد، و قبل: اسمه كنيته ، ما اضطجع ابو بكر على فراشه منذ اربعين سنة بالليل ، ولى المدينة و القضاء و الموسم ، مات سنة مائة او سنة عشر و مائة او سنة شمس و عشرين و مائة او سنة خمس و عشرين و مائة ، من رجال الستة ، تابعى ثقة ، كثير الحديث كذا في ج ١٦ ص ٣٩ من التهذيب . و كان فى الاصول «سودة ابن جارية» و هو خطأ فاحش، و سودة بنت حارثة فى ج ١٠ ص ٢٩ من التهذيب فى ترجة

⁼ كما لا يخني على من طالع مؤلفاته ـ ف •

حزم' : أن رسول الله صلى إلله عليه و آله و سلم تزويج ميمونة رضى الله عنه و هو محرم .

= عمرو بن حزم الانصارى، وهى ابنة النعان ، من المبائمات ـ كما فى التجريد ، وهى عجابية ، فهذا حديث زائد مما تقدم من الأدلة ،

(۱) هوا بن زید بن لوذان الخزرجی النجماری ، من بی مالك بن النجمار ــ راجع ج ٢ ص ٤٣٧ من الاستيماب لا بن عبد الد ؛ صحابي جليل ، ترجمته في ج ٨ ص ٢٠ من التهذيب، و فيه : و عنه ابنه عمد و امرأته سوده بنت حارثة ــ النع . مأت سنة اخدى او اثنتين و خمسين سنة . و قيل : سنة ٥٣ ، و فيل : سنة ٥٤ ، و قيل : في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما • و قـد علمت بما ذكرنا في هذا البــاب سقوط ما في المحلى و التعليق الممجد و غيرهما من الكتب من توجيهات من لم يمعن النظر في الباب ، و فى الروايات الواردة فيه قال امام العصر فى املائه على البخارى: و هنا دقيقة اخرى قلَّ من تنبه لهــا و هي : ان النبي صلى الله عليــه و سلم لم يباشر العقد بنفسه الشريفة بل وكل به عباسا اخترازا عن صورة العقد بنفسه و هو محرم فأحب ن يعقد غيره لئلا يكون ناكمًا صورة فاحترز عنهـا بقدر الامكان , فسبحان الله 1 هذه مدارك الانبياء عليهم السلام ــ انتهى . فهاهنا حــدبث ابن عباس روى من خمسة عشر طربقا . اتفق عليه السنة ، و حديث عائشة و حديث ابي هريرة و حديث سودة بنت حارثة و مرسل الشعبي و مرسل مسروق و مرسل النخمي و مرسل ابن ابي مليكة وحديث عطاء ان ابی رماح « انه صلی الله علیه و سلم تزوج میمونة محرماً » و اثر ابن مسعود و اثر ابن عباس و اثر انس و اثر النخبي و اثر عطاء و مجاهد و اثر معاذ بن جبل علي انه: لا بأس بنكاح المحرم ؛ وحديث يزيد بن الأصم لايوازي حديث ابن عباس في الصحة و لم يعمل بالأقيسة كما زعم بـل هي لترجيح احد الطرفين وردت فهما الروايات المتعــارضة وآثار الصحابة كذلك . أخبرنا محمد قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد ' قال: [حدثنا] ' شريك بن أبي نمر" و داود بن الحصين في عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما: ان النبي صلى الله عليه و آله و سلم مثل ذلك .

بآب الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الرجل يموت و لم يحج فيوصى أن يحج

⁽١) و هو الراهيم بن محمد المدنى •

⁽٢) قوله « حدثنا ، ساقط من الاسناد ، و لا بد منه عند ذوى الاعتماد .

⁽٣) و هو شريك بن عبد الله بن ابى نمر القرشى ـ و قبل: الليثى، ابو عبد الله المدنى، من رجال البخارى و مسلم و ابى داود و النسائى و ابن ماجه و الشهائل المترمذى، ثقة كثير الحديث، توفى قبل خروج محمد بن عبد الله بن الحسن بعد سنة اربعين و مائة، و قال ابن عبد الله: مات سنة ١٤٤ ـ كذا فى ج ٤ ص ٣٣٨ من التهذيب .

⁽٤) هو الأموى مولاهم، ابو سليان المدنى ؟ من رجال الستة، مات سنية ١٢٥٠ مالح الحديث، اهل الثقة و الصدق – كما فى ج ٣ ص ١٨١ و ١٨٨ من التهذيب؟ و راجعه كيف اختلفوا و قالوا : كان يذهب مذهب الشراة (اى الحوارج) ثم هو من رجال البخارى و مسلم ا و هذا عجيب جدا ا ثم عندهم ما روى عن عكرمة فنكر و هذا كذلك لكن معه شريك بن عبد الله الراوى عن عكرمة فاندفعت نكارته وقد روى من خمسة عشر طريقا فهذا الاسناد ليس مقصورا عليه الاعتماد و الاستدلال كما لا يخنى على الرجال ، اعلم انهم اتفقوا على وقوع النكاح فى طريق مكة بسرف و هى من المشاهد المشهورة بسين الحرمين قريب مكة دون وادى فاطمة المشهورة الآن و قرب عسفان كما سبق ، خارج المحرم داخل ميقات اهل المدينة قطعا ، =

= و اختلفوا في انه كان في السفر الى مكة او الرجوع منهـا الى المدينة ، و تحقق عندنا من الروايات و القرآئن ان النكاح وقع بسرف راحلا الى مكة و البناء بهما راجعًا منها بعد الاحلال: قال امام العصر في أملائه : و قد ذكر الطحاوي في مشكله في تحرير القصة : النبي صلى الله عليه و سلم ارسل ابا رافع الى ميمونة للخطبة وكأنت بمكة فوكلت امرها الى عبـاس فخرج النبي صلى الله عليه و سـلم من المدينة و خرج العباس من مكة ليستقبل النبي صل الله عليه و سلم فتلاقيا بسرف فنكحها اياه في سرف؟ كما هو عند ابي دارد ص ٢٥٨ و هو الأكثر الأشهر ، و « سرف » موضع بعشرة اميال من مكة ؟ و كان ذلك في عمرة القضاء وكان النبي صلى الله عليه و سلم قاضاهم في عمرة الحديبية انه يعتمر من قابل و يقسيم بها ثلاثا فما يدل على ان امر تزوجها بسرف انما كان حين قدومه الى مكة ما اخرجه الطحاوي عن ابن عباس: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم تزوج ميمونـة بنت الحارث و هو حرام فأقام بمكنة شلائًا فأتاء حويطب بن عبد العزى في نفر من قريش في اليوم الثالث فقالوا : انه قد انقضى اجلك فاخرج عنا: فقال: فما عليـكم لو تركـتمونى فعرست بين اظه.كم فصنعنا لسكم طعامًا فحضرتموه ا فقالوا : لاحاجـة لنا الى طعامك فاخرج عنا ؛ فحرج النبي صلى الله عليه و سلم و خرجت ميمونة حتى عرس بها بسرف. اه • نفيه دليل على انه قد كان تزوجها من قبل حين دخل مكة و لذا دعا هم الى الوليمة و لما لم يتركوه الا ان یخرج نزل بسرف و أولم بها ؟ و كذا يدل عليه ما عند الترمذي : ان رسول الله صلی الله علیه و سلم تزوجها و هو حلال و بنی بها حلالا و ماتت بسرف و دفناها فی الظلة التي بني بها فيها ـ اه . و تعجب الراوي على كون الأمور الثلاثة في موضع واحد . قال مولانا شيسخ الهند: و انمـا يصح التعجب اذا كانت تلك الوقائع في اسفار كذلك فالمعنى انــه تزوجها و هو ذاهب الى مكــة و بنى بها و هو راجع الى المدينة ثم ماتت بها في سفرة اخرى، و هذا بما يتعجب منه لا محالة، فاذا ثبت انه ===

777

عنه

عنه : ان ذلك 'من ثلثه' ، و إن لم يبلغ ذلك ثلثه احبج عنه مر حيث يبلغ الثلث ، إلا أن يختار الورثة أن يحجوا عنه من بلاده بما بلغ .

قال محمد: و قال أبو حنيفة: إن تطوع رجل عن رجل فحج عنه و قد مات و لم يحبج فـذلك جائز وليا كان له أو غير ولى ؛ [فلو] آ أن رجلا أدركه الكبر و لم يحبج حجة الاسلام فحج عنه بعض ولده أو ولى غيره أجزاه ذلك ـ إن شاء الله تعالى .

و قال أهل المدينة: لا يجزى أن يحج حى عن حى قدر المحجوج عنه على الحج أو لم يقدر ؛ فاذا مات فان كان الذى يحج عنه وليا ً فلا بأس بأن يتطوع عنه ، فأما غير ولى فلا يعجبنا ، فان أوصى انفذت وصيته .

قال محمد: ما جاءت عامة الآثار إلا في الحي ؛ و قد روى فقيهكم مالك ابن أنس عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار " عن ابن عباس رضي الله عنهما:

= تزوجها فى سفره الى مكة ثبت انه تزوجها وهو محرم لانك قد علمت ان « سرف قريب من مكة ، و ميقات اهل المدينة « ذو الحليفة » فلا بد ان يكون محرما عند سرف و الا يلزم مجاوزة الميقات بدون احرام _ انتهى فثبت انه لا بأس بتزوج المحرم . (۱-۱) كذا فى الاصول و هو مطابق لما فى ج ۱ ص ۳۲۱ من المدونة الكبرى ، و هو اختصار « ثلث ما له » •

- (٢) ما بـين المربعين سافط من الأصول، و زيد كما يقتضى العبارة، و في الأصول « أو غير و لى ان رجلا ــ الح، و هو كما ترى •
 - (٣) وكان في الأصول « ولي » و الصواب «وليا » لأنه خبر «كان » `
 - (٤) كمذا في الهندية، و هو الأولى، وكان في الأصل «و إن» •
- (ه) قال الزرقانی فی ج ۲ ص ۱۹۹ من شرح الموطأ: و اکثر الرواة عن الزهری ان الحدیث من مسند عبد الله (کیا هو هاهنا)، و خالفهم ابن جریج عن ابن شهاب ==

ان امرأة جماءت إلى النبي صلى الله عليه و آله و سلم مستفتية ' فقالت: يا نبى الله 1 إن فريضة الله على عباده فى الحج أدركت أبى شيخاكبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أ فأحج عنه؟ قال: نعم ــ و ذلك فى حجة الوداع. قال محمد: و هذا فى آخر حياة رسول الله إلى صلى الله عليه و آله وسلم.

== في الصحيحين ققال: عن ابن عباس عن الفضل ان امرأة _ فذكره ، لجعله من مسند الفضل (كما يأتي آخر الباب من كتاب الحجة) و تابعه معمر ، قال الترمذي : سألت محدا - يمني البخاري - عن هذا فقال : اصغ شيء في هذا ما روى عن ابن عباس عن الفضل ؟ قال محمد : و يحتمل ان يمكون ابن عباس سمعه من الفضل و غيره ثم رواه بلا واسطة _ اتنهى . وكأنه رجح هذا لأن الفضل كان رديف المصطفي صلى الله عليه وسلم حيث اخاه حيثة وكان عبد الله تقدم من مردلفة الى مني مع الضعفة فكأن الفضل حدث اخاه بما شاهده في تلك الحالة ، لكن عند احمد و الترمذي : ان العباس كان حاضرا ؛ فلا مانع عبد الله كان معه فحمله تارة عن اخيه و تارة حدث به عن مشاهدة فقال : كان الفضل رديف رسول الله صلى الله عليه و سلم ، زاد البخاري من زواية شعيب عن الزهري : على عجز واجلته ، وهو في ص ٢٢٩ من موطأ محمد بخرج من طريق مالك في باب الحبي عن الميت او عن الشيخ الكبير ، و بعد سرد الأحداديث في الباب قال محمد : و بهذا عن الميت و عن المرأة بر الرجل اذا بلغا من الكبر ما لا يستطيعان ناخذ ، لا بأس بالحج عن الميت و عن المرأة بر الرجل اذا بلغا من الكبر ما لا يستطيعان لا يحجا - و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقها ثنا رحمهم الله ، و قال مالك بن انس : لا ادى ان يججا - و حو قول ابي حنيفة و العامة من فقها ثنا رحمهم الله ، و قال مالك بن انس : لا ادى ان يججا - و حو قول ابي حنيفة و العامة من فقها ثنا رحمهم الله ، و قال مالك بن انس ؛ لا ادى ان يججا - و حو قول ابي حنيفة و العامة من فقها ثنا و حومهم الله ، و قال مالك بن انس و مابه الحج من المدونة من ج ا ص ٣٩٠٠ الى آخره .

(۱) و فى الموطئين « تستفتيه » و فيهها ايضا « امرأة من خثعــــــم » و فيهها أيضا « يا رسول الله » و قد تركته فان الحديث سيأتى فى آخر الباب ،

(٢) كـذا في الاصل ، و في الهندية • النبي ، مكان • رسول الله ، •

قال محمد: أخبرنا أيضا مالك بن أنس عن ابن أبي تميمـة عن ابن سيرين عن رجل أخبره عن ابن عباس أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه و آله و سلم فقال: يا رسول الله 1 إن أمى أ امرأة كبيرة لا نستطيع أن

(۱) هو ایوب ابن ابی تمیمة کیسان السختیانی، ابو بکر البصری، مولی عذة ـ و یقال: مولی جهینة ، من رجال الستة، تابعی لانه رأی انس بن مالك رضی الله عنه، و هو فی ابن سیرین اثبت من خالد الحذاه ، كان ثقة ثبتا فی الحدیث جامع كثیر العلم حجة عدلا لایسئل عن مثله ، ولد سنة ۲۳ او سنة ۲۸ ، ومات سنة ۱۳۱ او سنة ۱۲۵ او قبلها بسنة و هو ابن ثلاث و ستین سنة ـ كذا فی ج ۱ ص ۲۹۸ من التهذیب و الحدیث اخرجه الامام محمد فی ص ۲۲۹ من الموطأ بهذا الاسناد ، و صرح باسمه فقال : أخبرنا مالك أخبرنا أیوب السختیانی عن ابن سیرین عن رجل أخبره عن عبد الله ابن عباس أن رجلا أتی ـ الحدیث ، و لم اجده فی موطأ مالك ،

(۲) لم اقف على اسمه ، هكذا هو مبهم فى موطأ محمد ، و لم ينبه عليه الفاضل اللكنوى فى التعليق الممجد ، و قالوا: إن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس ، و يروى عنه بواسطة و اثبت سماعه منه الشيخ النيموى فى تعليق آثار السنن فليراجح اليه ؟ و عن خالد الحذاء كل شىء ، قال محمد : نبئت عن ابن عباس انما سمعه من عكرمة لقيه ايام المختار - كما فى ج ٩ ص ٢١٥ من التهذيب ، لكن قال الذهبى فى ج ١ ص ٧٧ من تذكرة الحفاظ: سمع محمد ابا هريرة و عمران بن حصين و ابن عباس و ابن عمر و طائفة ـ اه ،

(٣) لم اقف على اسمه بالتعيين ، و اذكر الاختلاف فيه ان شاء الله ذيل حديث الفضل
 ان عباس الآتي في الباب .

(٤) هي ايضاً لم تتشخص بعد · و هذه الوقائع مختلفة وقعت في حجة الوداع فالبعض سأله عن امه و بعضهم سأله عن ابيه و اجاب عنه صلى الله عليه و سلم بمن سأله ـ و العلم عند الله تعالى ·

نحملها على البعير'' و إن ربطتها خفت أن تموت' أفأحج عنها؟ قال: نعم'. أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن أبي تميمة 'عن محمد ابن سيرين أن رجلا جعل على نفسه: لا يبلغ أحد من ولده الحلب فيحلب و يشرب و يسقيه ' إلا حج وحج به'، فبلغ رجل من ولده الذي

قال

⁽۱) و فى موطأ الامام محمد «بعير» .

⁽٢-٢) و فى الموطأ «و إن ربطناها خفنا أن تموت. .

⁽٣) اخرجه الامام محمد بهذا الاسناد و المتن في الموطأ، و اخرجه الطحاوى في ج ٣ ص ٢١٩ من مشكل الآثار من غير هذا الوجه عن ابن سيرين فقال: وحدثنا فهد بن سليان قال ثنا احمد بن عبد الله بن يونس الكوفي قال ثنا فضيل ... يعني ابن عيماض عن هشام عن ابن سيرين عن يحيي بن ابي اسحاق عن سليان ابن يسار عن الفصل بن عباس قال: كنت رديف رسول الله صلي الله عليه و سلم فأتاه رجل فقال: يا رسول الله ان اي مجوز كبيرة و ارب حملتها لم تستمسك و ان ربطتها خشيت ان اقتلها ا قال: أرأيت لو كان على امك دين أكنت قاضيه ا قال: نعم ؛ قال: حج عن امك ــ انتهى وحدثنا إبراهيم بن ابي داود قال ثنا حماد بن زيد عن يحيي بن اسحاق عن سليان بن يسار قال حدثني الفضل بن العباس ـ او عبد الله بن العباس: ان ربطة قال: يا رسول الله ان ابي او اي عبوز كبيرة ان حملتها لم تستمسك و ان انا ربطتها خشيت ان اقتلها ان ابي او اي عبوز كبيرة ان حملتها لم تستمسك و ان انا ربطتها خشيت ان اقتلها ان ابي او كان على اييك او امك دين أكنت تقضيه ؟ قال: نعم ؟ قال: فاحبح عن امك ــ انتهى و ايك او عن امك ــ انتهى و

⁽٤) هو ابوب السختياني .

⁽ه) لم اقف على اسمه، و فى الموطأ • كان جعل » .

⁽٦) و فى الموطأ « و يستقيه » .

⁽٧) و في الهندبة « و يستقيه إلا حج به » من غير تكرار .

قال وقد كبر الشيخ فجاء ابنه إلى النبي صلى الله عليه وآله و سلم فأخبره الخبر فقال: إن أبي قد كبر ' و لا يستطيع أن يجج ' أفأحج عند ؟ قال صلى الله عليه وآله و سلم: نعم .

فهذا كله حجة عليهم في الحيِّ ؛ و قد جاء في الميت أيضا آثاركشرة : •

أخبرنا محمد قال أخبرنا عمر بن ذر الهمداني قال: سألت مجاهدا عن الرجل بحج عن الرجل؟ قال: لكل واحد منهما حجة توفى عن صاحبه،

(۱ – ۱) و فى الموطأ « وهو لايستطيع الحج» و ليس فيها « صلى الله عليه و آله و سلم» و سقطت « لا » من قوله « لايستطيع» من الهندية و لا بد منها .

(۲) فى قولهم « لا يحج احمد عن احد اذا كان حيا » و قياس الحبج على الصلاة لا يصح لآن عبادة الحبج ما لية و بدنية معا فيلا يترجح الحاقها بالصلاة على الحاقها بالزكاة ، و قد اجاز المالكية الحبج عن الغير اذا اوصى به ولم بحيزوا ذلك فى الصلاة فكيف يصح القياس ؟ و حصر الابتلاء فى المباشرة ممنوع لانه يوجد فى الآمر من بدل المال فى النائب ، و الاصل عدم الخصوصية فدعواها باطلة لانه لم يقم عليها دليل ، و الاحتجاج بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحة غير صحيح فانه مروى باسنادين مرسلين و لاحجة فيه لضعف الاسنادين مع اسنادهما ، و قد عارضه قوله فى حديث الجهنية رواه البخارى داقضوا الله فاقه احتى بالوفاء » و القول بأنه خاص بالابن يحج عن اليه جود و غفلة و اغفال عن الاحاديث الولودة فى الباب ، و ما قال عباض من اليه جود و غفلة و اغفال عن الاحاديث الولودة فى الباب ، و ما قال عباض من دان معناه ان الزام الله عاده بالحج الذى و قع بشرط الاستطاعة صادف ابي بصفة من لا يستطبع فهل أحج عنه – اى : هل يجوز لى ذلك ؟ اه هل فيه اجر ومنفعة ؟ من الاجزاء فيتم الاستدلال مع ان فى بعض طرق الحديث ، فنى بعضها التصريح بالسؤال عن الاجزاء فيتم الاستدلال مع ان فى بعض طرق مسلم « ان ابي عليه فريضة الله فى عن الاجزاء فيتم الاستدلال مع ان فى بعض طرق مسلم « ان ابي عليه فريضة الله فى عن الاجزاء فيتم الاستدلال مع ان فى بعض طرق مسلم « ان ابى عليه فريضة الله في الحرء ه في بدئو و الحج مكتوب عليه » ـ كذا فى فتح البارى بنغير ، المح مد في دواية « و الحج مكتوب عليه » ـ كذا فى فتح البارى بنغير ،

و لاينقص ذلك حجه ' .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد أبان عن جعفراً بن محمد بن على عن أبيه الله قال: قال على بن أبي طالب رضى الله عنه لرجل كبسير لم يحج: انفق على رجل فليحج عنك .

(٣) جمفر بن مجمد بن على ابن الحسين بن على بر.. ابى طالب الهاشمى العلوى ، ابى عبد الله المدنى و السادقي ، من رجال الآدب المفرد البخارى و مسلم و الآربعة ، شيخ ابى حنيفة - كما فى ج ٢ ص ١٠٣ من التهذيب ، ثقة ، مأمون ، من سادات اهل البيت فتها و علما و فعنلا ، يحتح بحديثه من غير رواية اولاده عنه ، اذا نظر اليه علم انسه من سلالة النبيين ، و اختلف اليه مالك زمانا فما رآه الاعلى للاث خصال : اما مصل ، و اما صائم ، و اما يقرأ القرآن ، وما يحدث الاعلى طهارة ، و من المحال ان بلصق به ما جناه غيره ، قال جعفر : ما ارجو من شفاعة على شيئا الا و انا ارجو من شفاعة ابى بكر مثله ، و قال زهير بن معاوية : قال ابى لجعفر بن محمد ان لى جارا برعم انك تدبراً من ابى بكر وعمر ! فقال جعفر : برى الله من جارك و الله ا انى برعم انك تدبراً من ابى بكر وعمر ! فقال جعفر : برى الله من جارك و الله ا انى لأرجو ان بنفعنى الله بقرابتى من ابى بكر ، ولد سنة ثمانين ، و مات سنة ١٤٨ - كذا فى التهذب ،

(٤) هو محمد بن على بن الحسين بن على ابى طالب الهاشمى ، ابو جعفر «الباقر» امه بنت الحسن ابن على بن ابى طالب ، من رجال الستة ، ولد سنة ست و خمسين او سنة ستين او سنة خمس واربعين ، ومات ستة اربع عشرة او خمس عشرة او ست عشرة او سبع عشرة او ثمان عشرة و مائة ، و لم يدرك عليا فحديثه عنه مرسل، و هو شيخ الامام ابى حنيفة ، لقيه و روى عنه ، مدنى تابسى ثقة فقيه فاضل كثير الحديث له كذا فى التهذيب و غيره ، أخرنا فى التهذيب و غيره ،

⁽١) وكان في الأصول « حجة ، و الصواب « حجه ، •

⁽٢) هو ان صالح القرشي .

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنها قال: كنت عند ابن عباس (۱) هو ابن اوس بن خالد الذهلي البكرى، ابو المغيرة الكوفي التابي، ادرك ثمانين من الصحابة ، من كبار تابعي الكوفة ، ثقة صدوق في حديثه لين ، مضطرب في حديث عكرمة ، من رجال الستة الا البخارى ، عير انه من رجال تعليقات البخارى ،

(٢) كذا في الأصل، و لي في ذلك قلق فان الحديث مرفوع كما رواه البخاري و النسائي و لعل قوله • كنت عند ان عباس ، من زيادات الناسخ و الصواب حذفه او يكون الصواب ﴿ قَالَ _ اى ابن عباس : كنت عند النبي صلى الله عليه وآله و سلم فأتنه امرأة _ النع، فسياق ما بعده مطابق للرفوع · فعند البخارى في باب الحج و النذر عن الميت عن ابي بشر عن سعيد بن جمير عن ابن عباس: ان امرأة من جهينة اتت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: ان اى نذرت ان تحج فلم تحج حتى ماتت أ فأحج عنها ؟ قال: نعم حجى عنها ،أ رأيت ان كان على امك دن أكنت قاضية؟ اقضو الله فالله احق بالوفاء ــ انتهى . و عند النسائي من رواية شعبة عن الى بشر عن سعيد بن جبر يحدث عن ابن عباس: ان امرأة نذرت ان تحِج فاتت فأتى اخوها النبي صلى الله عليه و سلم فسأله عن ذلك فقال: أرايت لوكان على اختك دين أكنت قاضيه ؛ قال: نعم ؛ قال: فاقضوا الله فهو احق بالوفاء ـ النهمي • قال الحافظ في ج ٤ ص ٥٥ من الفتُّح: و سيأتي في النذور من طريق شعبة عن ابي بشر بلفظ وأتى رجل النبي صلى الله عليه و سلم فقال له: ان اختى نذرت ان تحج و انها ماتت ، فان كان محفوظا احتمل ان يكون كل من الآخ سأل عن اخته، و البنت سألت عن امها ؛ و سيأتي في الصيام من طريق اخرى عن سعيد بن جبير بلفظ • قالت امراة : ان أى ماتت و عليها صوم شهر ، فانه محمول على ان المرأة سألت عن كل من الصوم و الحج، و يدل عليه ما رواه == فأتته امرأة فقالت: إن أمى نذرت أن تحج و إنها ماتت ولم تحج؟ قال: تركت أمك دينا؟ قالت: نعم ؛ قال: فقضيتيه؟ قالت: نعم ؛ قال: خير غرمائكم الله ، حجى عن أمك أو امرأة مكانها " .

= مسلم عن بريدة : ان امرأة قالت : يا رسول اقد ا انى تصدقت على امى بحارية و انها ماتت؟ قال: وجب اجرك و ردها عليك الميراث ، قالت: انه كان عليها صوم شهر أ فأصوم عنها؟ قال : صومى عنها ، قالت: انها لم تحج أ فأحج عنها ؟ قال : حجى عنها ؟ و للسؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس اصل آخر اخرجه النسائى من طريق سليان بن يسار عنه ، و له شاهد من حديث انس عند البزار و الطبرانى و الدارقطنى ـ انتهى .

(۱) لم اقف على اسمها ، ثم بعد ما رقت فى رقم ۲ من تعليق الصفحة السابقة رجعت عن قولى فيهاو اذعنت ان ما فى الكتاب هو الصحيح و ليس هو بمرفوع بل موقوف على ابن عباس رضى إقه عنهما، والمرأة سألت عنه ، فان سعيد بن منصور قد رواه بهذا الاسناد فى سننه - كما فى ج ٧ ص ٣٣ من المحلى ، قال ابن حزم : و روينا من طريق سعيد بن منصور : ثنا ابو الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس : ان امرأة اتنه فقالت ان اى ماتت و عليها حجة أ فأحج عنها ؟ فقال ابن عباس : كان على امك دين؟ قالت : نعم ، قال : قما صنعت ؟ قالت : قضيته عنها ، قال ابن عباس : فالله ين عرموى عنه مرفوعا و موقوفا ، فالله ينخير غرما تك حجى عن امك - انتهى ، فهو مروى عنه مرفوعا و موقوفا ، و الواقعه تعددت ، و المسألة حدثت فى زمن ابن عباس ايصنا كما وقعت فى زمنه صلى الله عليه و سلم ، ومن طريق شعبة عن مسلم القرى : قلت لابن عباس : ان اى حجت و ماتت و لم تعشمر أ فأعتمر عنها ؟ قال ؛ نعم - انتهى ، فعلم من هذا ان ما فى حجت و ماتت و لم تعشمر أ فأعتمر عنها ؟ قال ؛ نعم - انتهى ، فعلم من هذا ان ما فى الكتاب من الآثر الموقوف هو الصحيح ،

- (٢) و كان في الاصل ان تحج عنها ، و هو خطأ .
- (٣) كذا في الأصول، و لعل بعض العبارة سقطت هنا ـ ف •

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبوكدينة يحيى بن المهلب البجلي عن أبي إسجاق الشيب اني عن يزيد بن الاصم قال: كنت جالسا عند ابن عباس إذ جاء

(۱) هو الكوفى، من رجال البخارى و النسائى و الترمذى، ثقة، لا بأس به، يعتبر به سـ كذا فى ج۱۱ ص ۲۸۹ من التهذيب ، و أبو كدينة ــ بضم الكاف و فتح الدال و بعد التحانية نون، كذا فى الحلاصة هامش التهذيب ،

(۲) هو سلیان ابن ابی سلیان ، و اسمه فیروز ـ و یقال : خاقان ، و یقال: عمرو ، ابو اسحاق الشیبانی مولاهم الکوفی ـ و یقال: مولی ابن عباس ، و الاول اصح ؟ من رجال الستة ؛ روی عنه الامام ابو حنیفة ـ کافی کتاب الآثار، و الامام ابو یوسف ـ کافی کتاب الحزاج و الرد علی سیر الاوزاعی و اختلاف ابی حنیفة و ابن ابی لیلی و کتاب الحزاج و الرد علی سیر الاوزاعی و اختلاف ابی حنیفة و ابن ابی لیلی و کتاب الآثار له ؟ ثقة حجة صدوق صالح الحدیث فقیمه الحدیث ؟ مات سنة تسنع و عشرین و مائة او سنة ۱۳۸ او سنة ۱۳۹ او سنة احدی او اثنتین و اربعین و مائة ؟ من کبار اصحاب الشعبی ـ ج ٤ ص ۱۹۷ من التهذب و و الحدیث بهذا الاسناد رواه ابن ماجه فی سنته مرفوعا قال: حدثنا محد بن عبد الاعلی الصنعانی ثنا عبد الرزاق رجا انبانا سفیان الثوری عن سلیان الشیبانی عن یزید بن الاصم عن ابن عباس قال : جا و رجل الی النبی صلی انه علیه و سلم فقال : أحج عن ابی ؟ قال : نعم حج عن ایبك ، فان لم ترده خیرا لم ترده شرا ـ اتهی و

(٣) هو ابن عبيد بن معاوية بن عبادة بن البكاء، ابو عوف البكائي الكوفى، بريل الرقة، من رجال الآدب المفرد للبخارى و مسلم و الآربعة، ابن اخت ميمونة ـ و اسمها برزة بنت الحارث، روى عن ميمونة و عائشة وابي هريرة و سعد بن ابي وقاص ومعاوية: و ابن عباس و غيرهم، و عنه الشيباني و الآجلح و الزهرى و ابو فزارة و عبيد الله و عبد الله ابنا اخيه عبد الله بن الآصم و غيرهم، ثقة، كثير الحديث، ربته خالته ميمونة، مات سنة احدى و مائة او سنة ثلاث او اربع و مائة و هو ابن ثلث و سبعين - ج ١١ ص ٣١٣ من التهذيب،

رجل فقال [إن] ` أبي مات و لم يحبج أ فأحج عنـه ؟ قال : نعم ، فــانك إن لم تزده خبرا لم تزده شرا .

قال محمد: و الآثار في هــــذا كثيرة ، و هذا الأمر المجتمع عليه لا اختلاف بين الفقهاء فيه إلا من قال برأيه و نبذ الآثار خلف ظهره ":

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك ابن أنس قال حدثنا ابن شهاب أن سليمان ابن يسار أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره قال: كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فأتته امرأة مرب ختمم

⁽١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدته على حسب الروايات .

⁽۲) راجع لذلك الكتب الستة ومشكل الآثار للطحاوى و سنن البيهتي و نصب الراية و الدراية و المحلي لابن حوم وعمدة القيارى و فتح البارى و التلخيض الخبير و بذل المجهود و فتح الملهم و غيرها من الاسفار .

⁽٣) من يقدر على أن يتفوه أن الآحناف يتركون الآثار و يقولون بالقياس؟ و هذا كتاب الحجة كتاب الحجة للامام محمد بمرأى ومشهد او لعل ابن حزم لم يقيسر له مطالعة كتاب الحجة و لذا يهول النياس بدعاوى أكاذيب و براهين باطلة فى كل باب من المحلى و يعلمن على الآئمة اعلام الهدى و جبال العلم و حفاظ الحديث ، لو لم يكونوا لكان ابن حزم فى ظلّمات بعضها فوق بعض ازيد و اكثر بما فيه ، وهم أناروا السرج فى طرق الهداية حتى سلك فيها بضوئها هو و من معه .

⁽٤) الحديث اخرجه مالك فى الموطأ، ومن طريقه اخرجه الامام محمد فى الموطأ ايضا، و الائمة الستة فى كتبهم ابو داود عن عبدالله بن عباس، و الباقون عن اخيه الفصل بن عباس ـ كما فى ج ٣ ص ١٥٤ من نصب الراية، و الطحاوى فى مشكل الحديث، و البيهتى فى سننه، و امرأة من خدم لم اقف على اسمها، و اتفقت الروايات كلها عن ابن شهاب على ان السائلة كانت امرأة و انها سألت عن ايبها، و خالفه يحيى بن ابى اسحاق =

= عن سلمان، فانفق الرواة عنه على ان السائل رجل، ثم اختلفوا عليه في اسناده و متنه اما اسناده فقال هشيم : عنه عن سليمان عن عبد الله بن عباس، وقال محمد بن سيرين : عن سلمان عن الفضل ــ اخرجهما النسائى، و قال ابن.علية : عنه عن سليان حدثــ احد أبيى العباس : 'اما الفيضل، و اما عبد الله ــا خرجه احمد عُ و اما المتن فقــال هشيم : ان رجلا سأل فقال: ان ابي مات؛ و قال ابن سيرين: فجاء رجل فقال: ان امي عجوز كبيرة ؛ و قال ابن علية : فجاء رجل فقال : ان ابي او اى ؛ و خالف الجميع معمر عن يحي بن ابي اسحاق فقال في روايته: ان امرأة سألت غن امها • و هذا الاختلاف كله عن سلمان بن يسار فأحببنا ان تنظر في سياق غيره فاذا كريب قد رواه عن ان عباس عن حضين بن عوف الحثمي قال قلت : يا رسول الله ! ان ابي ادركه الحج . و اذا عطاء الخراساني قد روى عن ابي الغوث بن حصين الحثعمي انه استفتى النبي صلى الله عليه و سلم عن حجة كانت على ايه ـ اخرجهما اين ماجه • و الرواية الأولى اقوى اسنادا، و هذا يوافق روابـة هشـيم في ان السائل عن ذلك رجل سأل عرب ايه، و يوافقه ما روى الطبراني من طريق عبدالله بن شداد عن الفضل بن عباس ان رجلا قال: يا رسول الله ا ان ابي شيخ كبر . و يوافقها مرسل الحسن عند ان خزيمة فانه اخرجه من طريق عوف عن الحسن قال : بلغني ان رسول الله صلى الله عليه و سلم أتاه رجل فقال: أن أبي شيخ كبر أدرك الاسلام لم يحج- الحديث • ثم ساقه من طريق عوف عن مجد بن سيربن عن ابي هربرة قال ــ مثله ، الا أنه قال إن السائل سأل عن أمه • قلت: و هذا يوافق رواية ابن سيرين ايضا عن يحيي بن ابي اسحاق ــكما تقدم ؛ و الذي 🕟 يظهر لى من بجموع هذه الطرق ان السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت ايضا ، و المسؤل عنه ابو الرجل و امه جميعــا ، و يقرب ذلك ما رواه ابو يعلى باسناد قوى من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال: كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم و اعرابي معه بنت له حسناء فجعل الاعرابي يعرضها للنبي صلى الله عليه وسلم==

== رجاء ان يتزوجهــا وجعلت النفت اليها و يأخذ الني صلى الله عليــه و سلم برأسي فيلويه فكان لمليه حتى رمى جمرة العقبة · فعلى هذا فقول الشابة « ان ابي ، لعلها ارادت جدها لأن اباها كان معهـا و كان امرها ان تسأل النبي صلى الله عليه و سلم ليسمع كلامها و يراها رجاء ان يتزوجها فلما لم يرضهما سأل أبوها عن ابيه، و لا مانع ان يسأل ايضا عن امه، و تحصل من هذه الروايات اسم الرجل • حصين بن عوف الخثميم ، و اما ما وقع في الروايـة الاخرى انه « ابو الغوث بن حصين ، فان اسنادهــا صعيف و لمله كان فيه ﴿ عن ابي الغوث حصين » فزيد في الرواية ﴿ ابن » أو أن أبا الغوث أيضا كان مع ايه حصين فسألكما سأل ابوه و اختهـــو الله اعلم. و وقع السؤال عن هذه المسألة من شخص آخر و هو ابو رزين ــ بفتح الراء وكسر الزاء، المقيلي ــ بالتصغير ، و اسمه « لَقَيْطُ بِنَ عَنَامِرٍ» • فني السَّنْ و صحيب ابن خريمة و غيرهما •ن حديثه أنه قال: يا رسول الله! ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحمج و لا الغمرة قال : حج عن ايبك و أعتمر - وهذه قصة أخرى ، ومن وحد بينها و بين حديث الحثميم, فقد أبعد و تكلف_ كذا في ج ٤ ص ٨٥ من فتح الباري، و نحوه في ج ٥ ص ١٢١ من عدة القاري مختصرا و ج ٣ ص ١١١ من بذل الجهود و ج ٣ ص ٣٦٩ من فتح الملهم كلاهما نقلا من فتح البارى و ابو الغوث بن الحصين بن عوف الحثيمي رجل من الفرع ، له صحبة ، من رجال ابن ماجه ـ ج ۱۲ ص ۲۰۰ من التهذيب. وله روايتان في رواية من طريق عطاء الخراساني انه قال: ان ابي ادركته فريضة الله في الحج و هو شيخ كبير لا يتمالك على الراحلة ـ الحديث؛ اخرجه البيهتي و اسناده ضعيف؛ و اخرى اخرجها ابن ماجه: استفتى عن حجة كانت على ابيه مات و لم يحبج ـ الحديث ، و حصين بن عوف الحثممي في ج ٢ ص ٣٨٦ من التهذيب ، و لم يقل فيه ان ابا الغوث و حصينا واحد، و ارتكبوا في لفظ الأب بحيارًا بأنه بمعنى الجد، وكذا في امرأة من خثمم قالوا ما قالوا . و الحديث مشهور بحديث الحثممية عند جميعهم • و با لجلة تكلفات و مجاز في مجاز • تستفتيه YYX

تستفتيه قال : فجعل الفضـــل ينظر إليها و تنظر إليه و جعــل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يصرف وجه الفضل بيده إلى الشق الآخر فقالت: يا رسول الله ا إن فريضة الله على عباده فى الحج أدركت أبى شيخا كبيرا "

(۱) فى رواية شعيب عن ابن شهاب عند البخارى فى الاستئذان ــكا فى ج ٤ ص ٧٥ من فتح البارى: و كان الفضل رجلا وضيئا ــ اى جميلا، و اقبلت امرأة من خثم وضيئة فطفق الفضل ينظر اليها و اعجبه حسنها ــ اه .

(٢) فى رواية شعيب « فالتفت النبي صلى الله عليه و سلم و الفضل ينظر اليها فأخلف يده فأخذ بذن الفضل فدفع وجهه عن النظر اليها ، و هذا هو المراد فى حديث على « فلوى عنق الفضل ، و وقع فى رواية الطبرى فى حديث على « وكان الفضل غلاما جميلا فاذا جاءت الجارية من هذا الشق صرف رسول الله صلى الله عليه و سلم ونجه الفضل إلى الشق الآخر مرف وجهه عنه » و قال فى آخره : وأبت غلاما حدثا و جارية حدثة فخشيت ان يدخل بينهما الشيطان ؛ اه ـ فتح .

(٣) و فی صحیح البخاری: ان فریصنة الله ادرکت ابی شیخا کسیرا؛ و فی روایة النسائی من طریق بحبی بن ابی اسحاق عن سلبمان بن یسار: ان ابی ادرکه الحج ۔ کذا فی الفتح و العمدة، والسؤال وقع عند المنحر بدل علیه حدیث علی رضی الله عنه عند المترمذی و احمد و ابنه عبد الله و الطبری کما فی فتح الباری وعمدة القاری بعد الله اغ من الری ، و لفظ احمد عندهم من طریق عبید الله بن رافع عن علی قال: و قف رسول الله صلی الله علیه و سلم بعرفة بقال: هذه عرفة ۔ فذکر الحدیث ؛ و فیه: ثم الی الجمرة فرماها ثم آتی المنحر فقال: هذا المنحر و کل منی منحر، و استفته ، و فی روایة عبد الله: ثم جاءت جاریة شابة من خشم فقالت: ان ابی شیخ کبیرقد ادرکته فریضة الله فی الحج أ فیجری ان احج عنه ؟ قال: حجی عن ایبك - الحدیث ، و لمل فریضة الله فی الحج أ فیجری ان احج عنه ؟ قال: حجی عن ایبك - الحدیث ، و الله اعل ،

كتاب الحجة (الرجل يموت و لم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج ـ ٢

لا يستطيع أن يثبت على الراحلة ' أ فأحج عنه ' ؟ قال : نعـم ـ و ذلك فى حجة الوداع .

أخبرنا محمد قال أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان ٦ قال سمعت طاوسا

(۱) و فى صحيح البخارى فى رواية: ان يستوى على الراحلة؛ و فى اخرى: لا يثبت على الراحلة ، قال الحافظ: قال العلبي « شبخا » حال و لا يثبت صفة له ، و يحتمل ان يكون حالا ايضا و يكون من الاحوال المتداخلة ؛ والمعنى: انه اوجب عليه الحج بأن اسلم و هو بهذه الصفة ، و قوله « لا يثبت » وقسع فى رواية عبد العزيز ، و فى رواية شعيب « لا يستعلبع أن يستوى » و فى رواية ابن عيبة « لا يستمسك على الرحل » و فى رواية ابن عيبة « لا يستمسك على الرحل » و فى رواية ابن عيبة « الا يستمسك على الرحل » و فى رواية يحيى بن ابى اسحاق من الزيادة « و ان شددته خشيت ان يموت » و كذا فى مرسل الحسن وحديث الى هريرة عند ابن خريمة « و ان شددته بالحبل على الراحلة فى مرسل الحسن وحديث الى هريرة عند ابن خريمة « و ان شددته بالحبل على الراحلة خشيت ان اقتله » _ اه ، و كذا فى ج ه ص١٢١ من عدة القارى مثله ، الا ان الحافظ العبى قال « شيخا كبرا » نصب على الاختصاص ، و قال الطبى : « شيخا » حال ، و فه نظر _ اه .

(۲) اى: أ يجوز لى ان انوب عنه فأحج عنه ؟ لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها الهمزة معطوف على مقدر و فى رواية عبد العزيز و شعيب: فهل يقضى عنه ؛ و فى حديث على : هل يجزى ــ اه عمدة القارى و فتح البارى و قوله و قال : نعم و فى حديث ابي هريرة وفقال احجج عن ايك ، فيه جواز الحجج عن الغير الذى ينكره اهل المدينة ؟ قال اصحابنا : من قدر على الحج ببدنه لم يجز له ان يحج عنه غيره ، و لو عجز عنه عجزا لا يزول مثل الزمانة و العمى جاز ان يحج عنه غيره ، و ان كان يزول كالمرض و الحبس فان استمر الى الموت يجزيه و يلزمه حجة الاسلام ــ عمدة القارى .

(۳) هو ابن عبد الرحمن بن صفوان بن امية الجمحى المكي، من رجال الستة ، عن سالم و نافع و عطاء و طارس و مجاهد و عكرمة بن خالد و القاسم بن محمد و جماعة ، == ۲٤٠ (٢٠) يقول يقول : إن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليـه و آله و لملم فقال : إن أبى شيخ كبير لا يستطيع أن يركب إلا معترضاً ! فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : حج عن أبيك ⁴

أخبرنا محمد قال أخبرنا جنظلة بن أبي سفيان قال سمعت طاوسا يقول:

= و عنه الثورى وحماد بن عيسى الجهنى و ابن المبارك و غيرهم، ثقـة حجـة مستقيم، مات سنة ١٥١، و اسم ابيه الأسود _ ج ٣ ص ٦٠ من التهذيب .

(۱) الحديث مرسل، و لعل طارسا يرويه عن إن عباس فانه من اصحابه، او عن سودة ام المؤمنين، او عن ابى رذين العقيلي؛ و لعل الرجل المبهم اما حصين بن عوف الحثعمى او ابو الغوث بن حصين او ابو رذين العقيلي رجل من بنى عامر فانهم سألوا عن ذلك ــ كما عرفت و و الحديث مروئ متصلا و مرسلا و مرفوعا و موقوفا، و عدى الوقائم متعددة .

(۲) كذا في الأصل ، و في الهندية «قال» بدون الفاء و هو من تصحيف الناسخ .

(۳) قبل: معناء لا يثبت على الراحلة على الوجه المعهود الما يمكن ان يشد بحبل و نحوه بالراحلة _ قاله السندى على ابن ماجه، و هو وقع في حديث ابن عباس عند ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن ايسه عنيه قبال: اخبر في حصين بن عوف قال قلت: با رسول الله ! ان ابي ادركه الحبج و لا يستطيع ان يحبج الا معترضا ؟ نصمت ساعة ثم قال: حبج عن ايبك _ اه ، و من هاهنا حكم وجداني ان مرسل طباوس هو متصل بابن عباس و الحديث حديثه و من مسنداته ، و متنا المرسل و المتصل متقاربات في الألفاظ ،

(٤) امر ندب و استحباب ، فان الحج عن الغير ليس بواجب على الفاعل ، لو اداه عنه لكان بجزيا عن المحجوح عنه ، و المقصود من الاحاديث ثبوت جواز النيابة عن الغير ، إن امرأة ' أتت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فقالت: إن أمى ماتت و عليها حجة '؟ فقال صلى الله عليه و آله و سلم : حجى عن أمك .

(١) لعلها أمرأة من جهبنة جاءت الى النبي صلى الله عليمه و سلم فقالت أن امى نذرت ان يحبح فلم يحبح حتى فاتت أ فأحبج عنها ـ الحديث رواه البخارى و غيره . قال الحافظ في الفتح؛ لم اقف على اسمها و لا على اسم ابيها لسكن روى ابن و هب عن عثمان بن عطاء الخراساني عن ابيه: ان غاثية او غائثة اتت النبي صلى الله عليه و سلم فقــالـت: ان امى ماتت و عليهـا نذر ان تمشى الى الكعبة ؟ فقال: اقض عنها ــ اخرجــه ابن منــده في حرف الغين المعجمة من الصحابيات، و تردد هل بتقديم المثناة التحتانية على المثلثية او بالعكس، و جزم ابن طاهر في المبهات بانه اسم الجهينية المذكورة في حديث الباب. و قد روی احمد و النسائی و ابن خزیمة من طریق موسی بن سلمة الهذلی عن ابن عباس قال : امرت امرأة سنان بن عبد الله الجهني ان يسأل رسول الله صلى الله عليه و سلم عن امها توفيت و لم تحج ـ الحديث ؛ لفظ احمد ، و وقع عندالنسائي • سنان بن سلمة ، و الأولُ اصح . و هذا لا يفسر به المبهم في حديث الباب ان المرأة سألت بنفسهـا ، و فى هذا ان زوجها سأل لها . و يمكن الجميع بأن يكون نسة السؤال اليها مجازية و أنما الذي تولى لها السؤال زوجها ، و غايته انه في هذه الرواية لم يصرح بأن الحبجة المسؤل عنها كانت نذرا. و اما ما روى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن ابيه عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني ان عمته حدثته انها اتت النبي صلى الله عليه و سلم فقالت : ان اى توفيت و عليها مشى الى الكعبة نذرا ــ الحديث ، فان كان محفوظا حمل على واقعتين بأن تكون امرأته سألت على لسانه عن حجة امها المفروضة و بأن تكون عمته سألت بنفسها عنِ حجة امها المنذورة . و يفسر من حديث البآب بأنها عمة سنان و اسمها • غائية ، ــ كما تقدم • و لم تسم المرأة و لا العمة و لا ام واحدة منهما ــ انتهى • (٢) اى منذورة -كما في حديث البخارى؟ او حجة مفروضة ، و الأول اعلق بالقلب . 727 باب

باب ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب

أخرنا محمد عن أبي حنيفة قال: جاءت الآثار في خس من الدواب من قتلهن و هو محرم فلا جناح عليه: الغراب، و الحدأة، و العقرب، و الفارة، و الكلب العقور . قال أبو حنيفة في الذئب: هو مثل الكلب العقور . فأما ما سوى ذلك مثل الأسد و النمر و الفهد و الضبع و الثعلب و أشبــاههن ً فكل ما لم يؤذك من ذلك فقتلته فعليك فيه الهدى، و لا يجاوز بــه الدم ؛ و أما ما آذاك من ذلك فقتلته فلا شيء علمك .

و قال أهل المدينة في الكلب العقور : إن كل ما عقر الناس و عـدا ﴿ عليهم و أخافهم مثل. الآسد و النمر و الفهد و الذئب فهو الكلب العقور ، وأما ما كان مرس السباع التي لا تعـدو مشل الضبـع و الثعلب و الهر و ما أشههن ` من السباع فلا يقتله ` المحرم ، و إن قتله فداه .

و قال محمد: إنما جاء الأثر في الكلب العقور، و إنما هو عندنا الكلب خاصة ، و ليس على غيره إلا أن يعدو عليك فيكون بمنزلة الكلب العقور ، و إنما قلنا في الذئب و لاشيء على من قتله و إن لم يعد " ، للا ثر الذي بلغنا عن ان عمر رضي الله عنهما:

أخبرنا محمد: قال أخبرنا مسعر بن كدام عرب وبرة بن

⁽١) و كان في الأصول • أشبهم » ، و الأصوب ما في موطأ مالك • أشبهن » •

 ⁽۲) مكذا في نسخ الكتاب، و في موطأ مالك « فيلا يقتلهن » و كلاهما صحيح . (٣) و.كان في الأصول دلم يعدو ، .

⁽ع) مسعر بن كدام بن ظهير بن عبيدة بن الحارث بن ملال بن عامر بن ضعصعة الهلالي العامري الرواسي، ابو سلمة الكوفي، احد الأعلام، من رجال الستة، روى عن خلائق و عنه خلائق، ثقة ثبت حجة ، مات سنة ثلاث وخمسين أو سنة خمس وخمسين و مأثة ، ــــــ

عبد الرحمن ' قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول: يقتل المحرم الذئب ' . و أما قول أهل المدينة ﴿ إِنِّ الصَّبِّعِ لَا يَعْدُو ۚ ۚ وَ إِنِّمَا جَعَلُوا ۗ فَمَا يَعَدُو ۚ فَهِي أَشَدَ عَنْدُوا وَ أَخْبَتُ مِنَ الذَّبُ ؛ وَ إَنْمَا يُؤْخِذُ فَي هَنَّا ا = اعلِ اسنادا و اجود حديثا و اتقن ، و لا ينام حتى قرأ نصف القرآن ـــ ج ١٠ ص ١١٣ من النهذيب .

(١) هو المسلى ابو خزيمة _ و يقال: ابو العباس الكوفى، و يقال: انه حارثى، تابعى ثقــة، من رجال البخارى و مسلم و ابي داود و النسائي، توفى فى ولاية خالد بن عبد ألله القسرى على الكوفة سنة ست عشرة و مائة ـ بج ١١ ص ١١١ من التهذيب • (٢) و قد رواه الدارقطني في سننه ـ كما في ج ٣ ص ١٣١ من نصب الراية ـ مرفوعا من طريق الحجاج بن ارطاة عن وبرة بن عبد الرحمن قال سمست ابن عمر يقول: امر رسول الله صلى الله عليه و سلم المحرم بقتل الذئاب و الفارة و الحدأة و الغراب... اه . و رواه اسماق بن راهویه فی مسنده و زاد فیه «قبل له: فالحیة و الغراب؟ فقال: كان يقال ذلك، • و الحجاج لا يحتج به ـ اله • و اسناد المرقوف صحيح • و رواه ابو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : خمس يقتلهن المحرم : الحية . و العقرب ، و الغراب ، و الكلب ، والذئب ــ اه . و رواه عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا بحمد بن ابي يحيي عن ابي حرملة انه سمع ابن المسيب ــ فذكره ٠ و ذكره عبد الحق في أحكامه من جهة ابي داؤد و لم يعله بشيء ٠ و رواه ابن ابي شيبة في مصنفه مقتصرا فيه على الذئب؛ و أخرج نحوه عن عمرو بن عمرو أَوْاخرج عن عطاء قال: يقتل المحرم الذئب وكل عدو لم يذكر في الكتاب ــ اه . (٣-٣) كذا في أصول الكتاب • و إنما جعلوا فيما يعدو ، و هو كما ترى ، و لعل

الصواب أن تكون العبارة هكذا « و إنما جعلوها فنتا لا يعدو ، ــ تأمل .

k (1r) 337 بما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قتل ضبعًا و أمر بكبش فذبح و قال: أنا ابتدأت بها ٢ ؛ و لذلك نقول ٢: ما ابتدأته من السباع و لم يعد

(١) و فَى الهداية ﴿ سَبُّعا ۚ بِالسَّينِ ، وَ هَكَذَا نَقَلُهُ فَى نَصِّبِ الرَّايَةِ وَ قَالَ : غريب جداً، و قال الحافظ ص ٢٠٠ من الدراية : لم اجده، و في ص ٩١ من المبسوط : و حجتنا حديث عمر رضي الله عنه فانه قتل ضبعاً في الاحرام فأهدى كبشا و قال: انا ابتدأنا ، فني هذا التعليل بيان ان البداءة اذا كانت من السبع لا يوجب شيئاً ، ولان صاحب الشرع جعل الخس مستثناة لتوهم الآذى منها غالباً، و تحقق الآذى يكون ابلغ من توهمه ، فتبين من النص ان الشرع حرم عليه قتل الصيد و ما الزمه تحمل الأذى من الصيد، فاذا جاء الآذي من الصيد صار ماذونا في دفع اذاه مطلقا فلا يكون فعله موجباً للضمان عليه ـ: اه .

(٢) لا ادری من اخرجه، و قد روی نحوه عن علی رضی الله عنـه ــ علی ما فی ج ٣ ص ٥٣ من كنز العال: في الضبع اذا عدا على المحرم فليقتله، فارت قتله من غير ان يعدو عليه فعليه شاة مسنة ـ ش . قلت: ذكره ابن ابي شيبة بعد حديث على: ثنا ابن تمير عن حجاج عن ابي الزبير عن جابر عن عمر ــ مناه (في الضبع بصيبه المحرم) ق ۲۶۲ - ف ۰

(٣) و كان في الأصول « يقول » • قال امام العصر في املائه على البخاري : و اقتصر الحنفية على المنصوص، و يقتل غيره من السباع عند العدو و إلا لا، و من أباح قتل السبع العادي مطلقا عدا او لم يعد فقد شها . و قال صاحب الهداية: أن القياس على الفواسَق تمتنع لما فيه من أبطال العدو ، فزعم بعضهم أنه أعتبر بمفهوم العدو ؛ قلت : مراده عبرة العدو في خصوص هذا الموضع لدلالة الدلائل الخارجية ، لا على طريق ألضابطة الكلية ، و الكلب الهلي و وحشى و هما في الحسكم سواء ، الا ان المراد منه في الحديث الوحشي عند ابن الهام لأنه من الصيود، وعندي المراد منه الأهلي الذي =

قول عمر رضي الله عنه الذي رمِي عنه .

و قال أهل المدينة : و أما ` ما ضر مر للطير ` ` فلا يقتله المحرم ` إلا ما سمى النبي صلى الله عليه و آله و سلم : الغراب و الحدأة ، [فان قتل المحرم شيئا من الطبر سواهما فداه] . .

و قال محمد بن الحسن: لا يقتل المحرم من الطير شيمًا لم يبتــدأه

= اعتاد بالعقر، وهو المعروف لأن ملابسة المحرم أنما هي منه دون الوحشي و ان كان الحكم فيهما سواء . و في الهداية : لا شيء بقتل الذئب ايضا عند ابي يوسف، قلت : و ليس هذا تنقيحا للماط ، بل هو الحاق له بالكلب، لإنه لا فرق بينهما الا بكون الكلب اهليا ، والذئب وحشيا ، و الا فهما متشابهان صورة ؛ و قال زفر : لا شيء بقتل الأسد ؛ قلت : و هذا ايضا ليس بتنقيح للناط فان الكلب اطلق على الاسد ايضا كما في قوله صلى الله عليه و سلم « اللهم اسلط عليه كلبا من كلابك ، فسلط عليه اسدا ، و الحاصل انا لم نعمل بتنقيح المناط و اقتصرنا على عدد المنصوص - انتهى ج ٢ ص ١٩٥ ص ١٩٠ ، و لد فع ما شغب به في هذه المسألة ابن حزم في المحلى راجع ج ٢ ص ١٩٥ الى ض ٢٠٠ ، من البدائم لملك العلماء الكاساني فان فيه شفاء للصدور ،

(۱) فى الباب حديث جابر مرفوعا عند الطحاوى و غيره : الضبع صيد و فيها الكبش ان اصابها المحرم .

(٢ - ٢) و كان فى الأصول « ما ضرب العلير ، و الصواب « ما ضر من الطير ، كما هو فى موطأ مالك .

(٣-٣) و فى الموطأ • فان المحرم لا يقتله ، •

(٤) العبارة المحجوزة زدتها من الموطأ .

(ه) وكان فى الأصل هاهنا بياض قليل، و فى الهندية قبل قوله • و قال محمد، • باب == با نداء (۱) و كان في الأصول «العقارب» و هو خطأ فاحش، فان البحث في الطيور و العقرب ليست من الطيور و في باب فدية ما اصيب من الطير و الوحش من الموطأ: وكلشيء من النسور و العقبان والبزاة و الرخم فانه صيد بؤذي كما يؤذي الصيد اذا قتله المحرم وكل شيء فدى فني صغاره مثل ما في كباره – اتنهى و في ج ٢ ص ١٩٨ من الزرقاني ذيل قوله « فداه » : كرخم و نسر الا ان يخاف منه و لا يندفع الا بقتله ؟ قال الباجي : لا خلاف انه لا يجوز قتل سباع الطير غير ما في الحديث ابتداء و من قتلها فعليه الفدية ؛ فان ابتدأت بالضرر فلا جزاء على قاتلها – على المشهور من المذهب فيمن عدت عليه سباع الطير وغيرها – اه ه

- (٢) و كان في الأصول دما ، و هو مصحف، و الصواب دمما ،
 - (٣)كان في الاصول « العقارب» و هو خطأ .
 - (٤) الأولى « فينبغي » •
 - (ه) في الأصول د و إن لم تعدو » و هو خطأ ·

لا نقول هذا، إن لم ترده فقتلها فعليه الجزاء، 'و إن أرادت ' المحرم فقتلها فلاشي، علمه .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيم عن مجاهد قل: كان على بن أبي طالب رضي الله عنه يجعل في الصبيع كبشا إذا أصابها المحرم و يقول : هي صيد ً .

(١ - ١) و في الأصول ﴿ وِ أَرَادُمْ ، ﴿ هُو خَطَأً ٠

(٢) ليس في الأصول لفظ عليه ، • و عبارة الاصول مكذا • فأما العقارب التي يقتل الانسآن و نحوه فان اذى الانسان و هو محرم فقتله فلا شيء عليه لانه يعدو فيقتل و فد زعموا ان ما عدا من السباع فلا بأس بأن يقتله المحرم و ان لم يعدوا عليه اذا كان ما يعدو عليه، و العقارب تعدو فريما نقأت العين و ريما ضربت الضرب الشديد بنبغي ان لا يروا بقتلها بأسا و إن لم تعدو ا و لكنا لا نقول هذا، إن لم رده فقتلها فعليه الجزاء، وأراده انحرم فتتلها فلا شيء، • و اختلفت الضبائر الني في العبارة و اضطربت اضطرابا شديدا بالتذكير و النأنيث يتحير الناظر، و هذا كله من كرامات الـكاتيين و ناسخ الكتاب .

(٣) و مجاهد عن على بن ابي طالب رضي الله عنه مرسل ـ كما صرحوا به في ج ١٠ ص ٤٤ من التهـذيب • و الأثر رواه الامام الشافعي في ج ٢ ص ١٩٤ من الام عن ابن عينة به عنه قال: الضبع صيد و فيها كبش اذا اصابها المحرم .. اه . ثم الامام الشافعي قال: أخبرنا مانك و سفيان بن عبينة عن ابي الزبير عن جابر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضي في الضبع بكبش ـ اه ٠ و في كتاب الآثار الامام محمد في ص ٦٢ من باب ما يقتل المحرم من الدواب : محمد قال أخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: يقتل المحرم الفيارة و الحية و الكلب العقور و الحدأة و العقرب ـ قال محمد: و به نأخذ و هو قول ابي حنيفة ، و ماعدا عليك من السباع ــــ

= فقتلته فلا شيء عليك ـ انتهى. و هو معنى ما جاء فى الحديث من ذكر السبع العادى مقيدا بصفة العادى، و لم يفهم ذلك ابن حزم في المحلى فتفوه ما تفوه به . و أخرجـه الامام ابو يوسف ايضا في آثاره من رقم ٥١١ ص ١٠٨ عن الابهام بهذا الاسناد بلفظ: انبه قال: يقتل المحرم الفارة و المقرب و الحدأة و الكتاب العقور و الحيات إلا الجان ــ اه، بريادة والا الجان، و رواه الحيارثي و ان المظفر و أبن خسرو في مسانيدهم مرفوعا عن الامام بهذا الاسناد ﴿ و في الصحيحين من حديث ابن عمر رفعه : خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح ــ فذ كرما و ذكر الفـارة و لم يذكر الحية • رواه مسلم من وجه آخر عن ابن عمر : حدثتني احدى نسوة النبي صلى الله عليه و سلم بلفظ « يقتل المحرم الكلب العقور ، فذكر مثله و زاذ « و الحية » و روى ابو داود والترمذي عن ابي سعيد رفعه ـ يقتل المحرم الحية و العقرب و الغويسقة و الكلب العقور و الحدأة و السبع العادى و يرمى الغراب و لا يقتله «هذا لفظ ابي داود، و اختصره الترمذي و النسائي و ابن ماجه عن عائشة مرنوعاً : خمس يقتلهن المحرم : الحية و الفارة و الحدأة و الغراب الابقع و السكلب العقور • و روى ايو داود في المراسيل • و عبد الرزاق عن سعيد بن المسيب رفعه: خمس يقتلهن المحرم: الحية والعقرب والغراب والكلب والذئب . واخرج ابن ابي شيبة عن عطاء: يقتل المحرم الذئب • و روى سعيد بن منصور عن ابي هريرة : الـكلب العقور: الأسد . ومكذا اخرجه الطحاوي (لكن قال: ليس هو في المرفوع، وأنما هو من قول ابي هريرة) و قال: ذهب قوم الي هذا ، وكل سبع عقور فهو داخل في هذا ، وخالفهم آخرون فقىالوا: المكلب العقور هو المكلب المعروف، و ليس الاسد منه في شيء ؟ و ما تقدم من قتل هؤلاء الخس المذكورة هو قول ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد، غير الذئب فانهم جعلوه كالكلب سواء ـ كذا في ج ١ ص ١٠٢ من عقود الجواهر .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح ١

(١) اسم ابي صالح : ذكوان ، ابو يزيد المدنى ، من رجال الستة ، ثبت لا بأس بـه ، مقبول الأخبــار ، ثقة ، كثير الحــديث ، روى عن خلق ، و روى عنــه خلق ، مات سنة ١٣٨ . وقالوا في حقه ما قالوا ـ راجع ترجمته في ج ٤ ص ٢٦٣ من التهذيب. و الحديث رواه من طريقه احمد و اسماق بن راهو به و ابو يعلى الموصلي في مسانيدهم ــ كما في ج ٤ ص ١٩٣ من نصب الرايـة في فضل ما يحل اكله و ما لا يحل: حدثنــا جرير عن سهيل بن ابي صالح عن عبد الله بن يزيد السعدي .. رجل من بــي سعد أبن بكر - قال: سألت سعيد بن المسيب: ان ناسا من قومي يأكلون الضبع ؟ فقيال: ان اكلها لا يحل ؛ وكان عنده شيمخ ابيض الراس و اللحة فقال الشيمخ : يا عبد الله ا ألا اخبرك بما سمعت ابا الدرداء يقول فيه؟ قلت: نعم . قال : سمعت ابا الدرداء يقول: نهی رسول الله صلی الله علیہ۔ و سلم عن اکل کل ذی خطفة و نهبة و مجمعة وکل ذي ناب من السباع، قال سعيد: صدق - اه . و هو في ص ٣٢٠ من الدراية ، وفي ج ٢ ص ٢٢٥ من الجوهر النتي في باب ما جاء في الضبع و الثماب و في مصنف عبد الرزاق عن الثورى عن سهيل بن ابي صالح قال: سأل رجل سعيد بن المسيب عن اكل الصبح فنهاه ، فقال له : ان قومك يأكلونها 1 فقال : ان قومي لايعلمون ؛ قال: و هذا القول احب الى" : قلت لسفيان : فأين ما جاء عن عمر و على و غيرهما ؟ فقال: أليس قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذى ناب من السباع؟ فتركها احب الى ؛ و به بأخذ عبد الرزاق. و اخرج الدارمي من حديث عبد الله بن يزيد السعدي : سألت سعيد ابر المسيب عن الصبح فقال: ان اكلها لا يصلح ، و هل يأكلها احد ا فقال شيخ: سمعت ابا الدركا؛ يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكلكل ذى نهبة وعن كل خلسة و عن كل مجثمة و عن كل ذى ناب من السُباع؛ قال: صدقت. و في الاشراف لابن المنذر: قال الأوزاعي: كان العلماء بالشام يعدون الضبع من السباع ويكرهون اكلها . ==

عن ' عبد الله بن يزيد السعدي فال: سألت شعيد بن المسيب عن الضبع فقال: لا يصلح أكلها " ؛ فقال له شيخ عنده" : إن شتت حدثتك بما سمعت أبا الدرداء رضي الله عنه يقول ، سمعتــه يقول : نهى رسول الله صلى الله عليهُ وآله و سلم ' عن أكل كل نهبة ' و عن كل خطفة ' و عن كل مجشمة و عن كل ذي ناب من السباع ؛ قال سعيد : صدقت .

قال محمد: قد جعلها على ن ابي طالب رضي الله عنه صيدا و جعل فيهاكبشا، و أكلها مكروه، و لم يجعل فيها الكفارة لأنها لا تعدو، و لكن

== قلت : وما عزاه الى الدارى لم اجده في مسنده ، ولفظ «الخطفة » في حديث أبي ثعلبة الحثيني رواه الدارى في ص ٢٥٤ من باب ما لا يؤكل من السباع من مسنده- فتنبه • (١-١) هذا هو الصواب في شيخ سهيل –كما عرفت من الجوهر النــتى و نصب الراية و الدراية نقلا عن مصنف عبد الرزاق و الدارى و احمد و ابن راهويه و ابي يعلى الموصلي. و وقع في جميع نسخ الكتاب وزيد بن عبد الله السعدى، هو قلب و تصحيف و تحريف، و التصحيح من الكتب المذكورة . قال الحافظ في ص ٢٤١ من تعجيل المنفعة: عبد الله بن يزيد البكري السعدي شيخ لسهيل بن ابي صالح ، ذكره المزي في ترجمة سهل فقال: السعدى البكري ذكره في شيوخ سهيل، قال: و ذكره ابن حباري في الثقات .. قلت: في الطبقة الثالثة .. فقال: عبد الله بن يزيد من بني سعد بن بكر، يروى عن سعيد بن المسيب، روى عنه سهيل ـ اه . و لم أجد « زيد بن عبدالة السعدي ، في . الميزان و اللسان و التهذيب و التعجيل، وكذا « الزبير بن عبد الله السعدى . •

(٢) و في رواية و ان اكلها لا يحل، و هل يأكلها احدا. •

(٣) وكان في الأصول «عندك» و هو خطأ ، و لم اقف على اسم الشيخ من هو ٠

(٤-٤) و في رواية « عن أكل كل ذي نهبة ، و هو الأوضح .

(٥) في رواية الجوهر النتي « خلسة ، مكان « خطفة ، •

الكفارة جعلت فيها لأنها صيد و إن كان أكلها لا ينبغي ، وكذاك كل سبع فهو صيد و إن كان أكلها لا ينبغي ، و فيه الكفارة إذا قتله المحرم لأن السنة جاءت بذلك و قد حل " دم من هو أحرم من السبع إذا عدا ، و لو ' أن مسلما عدا على رجل فقتله بسلاح حل بذلك دمه ، و قد كان قبل ذلك حراما ،

قال محمد: وكذلك "السبع فقتله مكروه للحرم"، فإن عدا عليه الهجوز و لا يحل، و معنى المكروه فى قوله كراهمة التحريم، و حديث النهى عن كل ذى نباب من السباع صحيح ثابت مشهور مروى من عدة طرق فلا تعارض به حديث الصبع صيد، لأنه انفرد به عبد الرحمن بن ابى عمار و ليس هو بمشهور بنقل العملم و لا بمن يحتج به اذا خالفه من هو اثبت منه - كذا فال صاحب التمهيد، فإن قيل: قد رواه البيهق فيما بعد من طريق عطه ايضا عن جابر قلما: فى ذلك الطريق شخصان، و فيهما كلام، و هما حسان بن ابراهيم عن ابراهيم بن ميمون الصائغ، اما حسان فقد ذكره النسائى فى الضعفاء و قال: ليس بالقوى، و اما الصائغ فقد ذكره الذهبى فى كتابه فى الضعفاء و قال: قال ابو حاتم: لا يحتج به - قاله فى الجوهر النبى.

(۲) ای لا یحل، بسبب حدیث النهی عن کل ذی ناب من السباع . و راجع لذلك البحد البحث احکام القرآن للجصاص و البدائع و فتح القدير و عمدة القاری و بذل المجهود و غیرها فانهم قد اشبعوا الکلام فیه و وسعوا الصدر نقضا و ابراما روایة و درایة و مبنی و مبنی .

- (٣) وكان في الأصول أحل ، خطأ •
- (٤) كذا في الأصول، و الأولى ان يكون بالفاء
- (٥) قبل فكذلك ، بالفاء و قوله فقتله ، بدون الفاء اولى .
- (٦) قال الجصاص فى ج ٢ ص ٣٦٤ من احكامه: قد تلق الفقهاء هذا الخبر بالقبول == ٢٥٢ حل

= و استعملوه في اباحة قتل الأشياء الخسة للحرم ، و قـد اختلف في الكلب العقور فقال ابو هريرة على ــ ما قدمنا الرواية فنه: انه الاسد؛ و يشهد لهذا التأويل ان النبي صلى الله عليه و سلم دعا على عتية بن ابي لهب فقال: أكلك كلب الله، فأكله الاسد؛ قيل له : ان الكلب العقور هو الذئب • و روى فى بعض اخبــاز ابن عمر فى موضيع « الكلب » « الذئب » • و لما ذكر الكلب العقور افاد بذلك كليا من شانه العدو على الناس و عقرهم، و هذه صفة الذئب فأولى الأشياء بالكلب مهنا الذئب؟ و قد دل على ان كل ما عدا على المحرم و ابتدأه بالآذي فجائز له قتله من غير فدية لأن فحوى ذكره الكلب العقور يدل عليه، وكذلك قال اصحابنا فيمن ابتدأه السبع فتُتله: فلا شيء علُّه، و ان كان هو الذي ابتدأ السبع فعليه الجزاء لعموم قوله تعالى ﴿ لا تقتلوا الصيد و انتم حرم، . و اسم الصيد واقع على كل متنع الاصل متوحش، و لا يختص بالمأكول منه دون غيره ، و يدل عليه قوله تعالى ه ليبلونكم بشيء • ن الصيد تناله أيديكم و رَّماحكم، فعلق الحسكم منه بما تناله ايدينا و رماحنا و لم يخصص المبـاح منــه دون المحظور الأكل ، ثم خص النبي صلى الله عليه و سلم الأشياء المذكورة فى الحبر و ذكر معها الكلب الـ قور فكان تخصيصه لهذه الأشياء ، و ذكره الكلب العقور دليلا على ان كل . ما ابتدأ الانسان بالاذي من الصيد فباح للحرم قتله ، لأن الأشياء المذكورة من شأنها ان تبتدى بالاذى فجل حكمها حكم حالها فى الاغلب و ان كانت قد لا تبتدئ في حال لأن الاحكام امما تتعلق في الأشياء بالاعم الأكثر و لاحكم للشاذ النادر؛ ثم لما ذكر الكاب العقور و قبل هو الاسد فانما اباح قتله اذا قصد بالعقر و الأذى ، و انْ كان الذئب فذلك من شأنه في الآغلب، فما خصه النبي صلى الله عليه و سلم من ذلك بالخبر، و قامت دلالته فهو مخصوص من عموم الآية ، و ما لم يخصه و لم تقم دلالة تخصيصه ` فهو محمول على قتله المحرِم، و قد نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن اكل كل ذى ناب من السباع و الصبع من ذى الباب من السباع. وجمل النبي صلى الله عليه و سلم فيها ==

باب الحجامة للمحرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس بالحجامة للحرم' اضطر أو لم يضطر ما لم يحلق شعرا ' .

= ابن شهاب قال بلغى ان سعد بن ابى وقاص كان يقول: امر رسول الله صلى الله عليه و عليه و سلم بقتل الوزع ـ قال محمد: و بهذا كله نأخذ، و هو قول ابى حنيفة و العامة من فقهائنا ـ انتهى •

(۱) قال الامام محد في ص ٢٠٧ من الموطأ ـ باب الحجامة للحرم: اخبرنا مالك اخبرنا نافع ان ابن عمر كان يقول: لا يحتجم المحرم الا ان يعنظر اليه بما لا بد منه ـ قال عجد: لا بأس بأن يحتجم المحرم و لكن لا يحلق شعرا ، بلغنا عن النبي صلى الله عليه و سلم انسه الحجم و هو صائم محرم ـ و بهذا نأخذ ، و هو قول ابى حنيفة و العامة من فقها تنا ـ اتنهى ، و البلاغ المذكور اخرجه البخارى و مسلم و غيرهما من حديث ابن عباس رضى الله عنهما ؛ و قمد اعاده الامام محمد ص ٢٤١ من الموطأ فقمال : ابن عباس رضى الله عنهما ؛ و قمد اعاده الامام محمد ص ١٤١ من الموطأ فقمال : باب المحرم يحتجم ، اخبرنا مالك حدثنا يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار : ارس رسول الله عليه و سلم احتجم فوق رأسه و هو يومئذ محرم بمكان من طريق مكدة يقال له و لحيى جمل ، ـ قال محمد: و بهذا نأخذ ، لا بأس بأن يحتجم الرجل و هو عرم اضطر له اله انه لا يحلق شعرا ، و هو قول ابى حنيفة ، اخبرنا مالك اخبرنا اليه او لم يضطر الا انه لا يحتجم الحرم الا ان يضطر اليه ـ انتهى ، و عندى انه ليس بشكرار كما زعم الفاضل اللكنوى في التعلق الممجد ،

(۲) فان حلق شعره فان كان ربع الرأس او اكثر فعليمه دم، و ان كان اقل من الربع فعليه صدقة ؟ هذا هو الصحيح المختار الذى عليه جمهور اصحاب المذهب، و ذكر الطحاوى فى محتصره: ان فى قول يوسف و محمد لا بجب الدم ما لم يحلق اكثر رأسه. (و لوحلق مواضع المحاجم)، قيل: و هما صفحتا العنق و ما بين الكاهلين من الرقبة ...

و قال أهل المدينة : لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة .

قال محمد: وكيف قول هـذا أهل المدينة وقـد احتجم رسول الله صلى الله عليــه و آله و سلم وهو محرم' ! و ما ذكر في ذلك ضرورة

== « فعليه دم » – اى عند الى حنيفة « و عندهما صدقة » والحلاف فيها اذا كان حلقهما للحجامة واما ان كان لغيرها فعليه الصدقة اتفافا الا اذا كان قدر ربع الرقبة ففيه ما مر من الحلاف ، ويدل عليه ما فى شرح الكنز حيث قال : عليه صدقة لأنه قليل فلا يوجب الدم ، كما اذا حلقه لغير الحجامة ، و لابي حنيفة رحمه الله : ان حلقه لمن يحتجم مقصود و هو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها – كذا فى ص ١٧٠ من شرح اللباب ، و راجع ص ٥٣ من فصل مباحات الاحرام من شرح اللباب ففيه : و القصد اى الاقتصاد و الحجامة اى الاحتجام بلا از لة شعر اى فى موضعهما – اه . .

و لا غيرها' . و قد ذكر ذلك فقيهكم و صاحبكم مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار' أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم احتجم [و هو محرم فوق رأسه] " و هو يومشذ بلمحيي جمـل ' [مـكان بطريق

(۱) قد عرفت آنه فی بعض الروایات « من وجع کان به » او « من و شی ه کان به » او « عن رهصة اخذته » قال النووی - کما فی ج ۶ ص ۶۶ من الفتح : اذا اراد المحرم الحجامة لغیر حاجة فان تصمنت قطع شعر فهی حرام لقطع الشعر ، و آن لم تنصمته حازت عند الجهور ، و کرهها مالك و عن الحسن فیها الفدیة و آن لم یقطع شعرا ، و آن کان لضرورة جاز قطع الشعر و تبحب الفدیة ، و خص اهل الظاهر الفدیة بشعر الرأس ، و قال الداودی : اذا امکن مسك المحاجم بغیر حاق لم بجز الحلق - انتهی ، و الرأس ، و مله البخاری و مسلم من طریق سلیان بن بلال عن علقمة بن ابی علقمة عن الزعرج عن عبد الله ابن بحینة - قاله الزرقانی فی ج ۲ ص ۱۸۷ من شرح الموطأ ، و اخرجه النسائی و این ماجه ایضا - کما عرفت ،

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زيد من الموطأ ، اى فى حجة الوداع - كا جزم به الحازى و غيره ، و الجلة حالية ، و فى رواية الصحيحين : وسط رأسه ساى متوسطة ، و هو ما فوق اليافوخ فيا بين اعلى القرنين ، قال الليث : كانت هذه الحجامة فى فاس الرأس ، و اما التى فى اعلاه فلا لأنها ربما أعمت - قاله الحافظان فى ج ٤ ص ٤٤ و ج ٥ ص ٩٨ من فتح البارى و عمدة القارى ، زاد فى رواية علقها البخارى * من شقيقة كانت به ، و هى نوع من الصداع بعرض فى مقدم الرأس و إلى احد جانبيه ، و النسائى * من وثبى وكان به ، يفتح الواو و سكون المثنة و الهمزة ، و قد يترك رض العظم به كل من فيحتمل انبه كان به الأمران - قاله الزرقاني فى ج ٢ يترك رض العظم به الموطأ ، و به علم ان احتجمامه صلى الله عليه و سلم كان من حاجة و ضرورة - تدر ،

(٤) بفتح اللام ـ و حكى كسرها ـ و سكون المهملة ، و بفتح الجيم و الميم ، موضع == مكة مكة] فلم ذكر ضرورة و لاغيرها .

= بطريق مكة ؟ و قد وقع مينا فى روايه اسماعيل المذكورة و بلحي جمل من طريق مكة ، • ذكر البكرى فى معجمه فى رسم العقيق قال : هى بشر جمل التى ورد ذكرها فى حديث ابى جهم الماضى فى التيمم و قال غيره : هى عقبة الجحفة على سبعة اميال من السقيا • و وقع فى رواية و بلحيى جمل و بصيغة التثنية و لغيره بالافراد ، و وهم من ظنه فكى الجل الحيوان المعروف وانه كان آلة الحجم ـ قاله الحافظ فى فتح البارى و شبيخ الاسلام العينى فى ص ٩٨ من عمدة القارى و الزرقائى فى شرح الموطأ به المدينة اقرب: و قبل : عقبة : و قبل : ماه : و لأبى داود و النسائى و الحاكم عن انس: النبي صلى الله عليه و سلم اختجم و هو محرم على ظهر القدم من وجع كان به • ان النبي صلى الله عليه و سلم اختجم و هو محرم على ظهر القدم من وجع كان به • منه فى الأحرام ، ثم يحتمل انهما فى احرام واحد ، و ان الثانى فى عمرة و الأول فى منه فى الأحرام ، ثم يحتمل انهما فى احرام واحد ، و ان الثانى فى عمرة و الأول فى حجة الوداع ؛ و فيه : الحجامة للمذر ـ و هو اجماع ، و لو ادت الى قلع الشعر لكن يفتدى لقوله تعالى و فين كان منكم مريضا او به اذى من رأسه فغدية ، ـ قاله الزرقانى فى شرح الموطأ .

باب ما يجوز للمحرم أن يفعله

أخرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس أن يقرد المحرم [بعيره] ٢ و ينزع عنه الحلمة " .

و قال أهل لمدينة : أحب إلينـا أن لا يقرد بعيره و لا ينزع عنـه حلمة . و قال محمد : هذا أمر لم أكر في أظن أن بين الناس فيه اختلافا

== رسول الله صلى الله عليه و سلم على "كلب بن عجرة ، فان لم يحلق المحتجم شعرا فهو كالعرق تقطعه او الدمل مطه او القرحة شكأها و لا يضره ذلك و لا شيء عند جماعة العلماء ، وعند الحسن البصري عليـه الفدية ؛ قال ابن التين : الحجامة ضربان : موضع يحتاج الى حلق الشعر فيفتدى من فعله و الأصل جوازه لهذا الحبر ، و فى الفدية قوله قال عبـد الملك في المبسوط: شعر الرأس و الجسد سواء ــ و بــه قال ابو حنيفـة و الشافعي ، و قال اهل الظاهر : لا فدية عليه الا ان يحلق رأسه و ان كانت الحجامة . في موضع لا يحتاج الى حلق ، فإن كأنت لضرورة جازت و لا فدية؛ و كانت المير . ضرورة فنعه مالك و أجازه سحنون . و روى نحوه عن عطاه ــ انتهى •

(١) من التقريد ، اي : يزيل عنه القراد و يلقيه ؛ و يقال لها في الهندية ، كلمي ، و كلولي ، • و چيچزى ، دوية تتملق بالبعبر و الشاة و البكلب والبقرة و الجاموس و غيرها من الدواب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه ـ كما لا يخني ٠

(٣) بفتحتين. و هي اكبر من القراد و من نوعها، يقال له اول ما يكون صغيرا « ققامة » ثم يصير «حمنانة » ثم يصير « قرادا » ثم يصير «حلمة » ـ كـذا في التعليق نقلا عن حياة الحيوان، و راجع ص ٢١٢ من تعليق موطأ الامام محمد؛ و الباب سيأتى بعده . للحديث (70) 77.

للحديث المعروف فيه عن عمر رضى الله عنه أنه يقرد بعيره السقيا ، و قال أهل المدينة : ليس على هذا العمل ، قال مخمد: "أخبرونا عنه [هل جاء] اختلاف للحديث. فيه "عن عمر ؟ أم جاء الحديث عن غيره من هو أوثق و أقضى منه ؟ ما عندهم فى ذلك حديث عن هو أوثق من عمر رضى الله عنه ! و ما يجحدون حديث ،

أخرنا محمد قال " أخرنا عبد الله بن عمر بن حفص " بن عاصم بن

(١) مكـذا في موطأ كمد، و في موطأ مالك و بعيرا له ، . و الحديث باسناده يأتى بعده ٠

(۲) بضم السين و سكون القاف بالقصر ، قرية جامعة بين مكة و المدينة – ذرقان ؛
 و في مقدمة فتح البارى : هو اسم موضع من الفرع ،

(٣-٣) وكان فى الاصول « أخبرنا عنه اختلاف للحديث منه » و هوكما ترى لا يفيد معى محصلا ، فأصلحته حسب الامكان مسع ابقاء الالفاظ ، و ما بين المربعين زدته للاصلاح لانه عندى سقط من الاصول ـ و العلم عند الله تعالى .

(٤) بعني ــ لا يقذرون على انگار حديثة ٠

عمر بن الخطاب عن محمد بن إبراهيم التيمي عرب ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه قال: رأيت عمر من الخطاب رضي الله عنه يقرد بعيرا له بالسقيا

= اعجب الينا من قول ان عمر ؟ اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن عمر بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عمد بن ابراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير قال: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرد بعيره بالسقيا و هو محرم فيجعله في طبين ــ قال عمد : و بهذا نأخذ ، لا بأس بــه ، و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقها تنا ــ انتهى •

(۱) هو العدوى المدنى، ابو عبد الرحمن العمرى، من رجال مسلم و الأربعة، مات سنة ۱۷۱ او سنة ۱۷۲ او سنة ۱۷۳ في خلافة هارون ـ كما في ج ٥ ص ٣٢٧ مـز_ التهذيب. اختلفوا فيه ، منهم من قال : رجل صالح لا بأس به ، يكتب حديثه صدرق في رواياته، مذكور بالعلم و الصلاح، ثقة صويلح ـ ربوى ذلك عن احمد و ابن معين و يعقوب بن شيبة و ابن عدى و ابن سعد و العجلي و الحليلي و غيرهم ـ كما في التهذيب؛ و لا اقل من ان بكون حسن الحديث على التنزل • وكان في الأصول • جمفر • مكان دحلمن، و هو تصحیف ،

(٢) محمد بن ابراهيم بن الحارث بن خالد القرشي التيمي ، ابو عبد الله المدني ، من رجال الستة ، مدنى تابعي ، ثقة كثير الحديث ، مات سنة ١١٩ او سنة ١٢٠ او سنة ١٢١ – كما في ج ٩ ص ٥ و ٣ من التهذيب · وكان في الاصل وكذا في موطأ الامام محمد دالتميمي ، الميمين و ليس بصواب بل هو تصحيف فانه من بني سعد بن تيم بن مرة . (٣) وكان في الأصول «الهرير » تصحيف ، و الصواب «الهدير » كما اثبته وكما هو في الموطئين و الزرقاني ج ٢ ص ١٩٩ و المحلي ج ٧ ص ٢٤٤ . و الهدير ــ بعنم المهملة و فتح الدال مصغرا آخره راء مهملة. يقال: ابن ربيعة بن الهدير بن عبد العزى، و هو ایمنا من بنی سعد بن تیم بن مرة التیمی المدنی؛ ولد علی عهد النبی صلی الله == و هو عرم فيجعله فى الطين • قال محمد: و قـد روى ذلك أيضا فقيهكم مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي بهذا الاسناد ،

= عليه و سلم تابعي كبير، ثقة، من خيار الناس، مات سنة ٩٣ ذكره ابن حبان في الثقات ــ كذا في ج ٣ ص ٢٥٢ من التهذيب و قد وقع في باب الوضوء بما غيرت النار ص ٥٩ من موطأ الامام مجمد وعن محمد بن ابراهيم التبعي عن ربيعة عن عبد الله الخ و هو مصحف صحف لفظ و بن ، بـ وعن و الصواب وعن ربيعة بن عبد الله ، و هو ابن الهدير هذا ، و قد زل قلم على القارى في شرحه في هـــذا المقام نبه عليه الفاصل المكنوى في تعليقه على موطأ مجمد، و مسع ذلك كتب في صلب الموطأ وعن ربيعة عن عبد الله ، و لم يصححه فيه بل قال: هكذا في بعض النسخ و عليه كتب القارى، و في بعض النسخ و عليه كتب القارى، و في بعض النسخ الصحيحة و ربيعة بن عبد الله ، و هو الموافق لما ذكره الطحارى ــ و في بعض النسخ الصحيحة و ربيعة بن عبد الله ، و هو الموافق لما ذكره الطحارى ــ الح و هذا لا يجدى نفعا في ميادين التحقيق بل قطعا و جزما انه و ربيعة بن عبد الله ابن الهدير ، ــ و الله تعالى اعلى .

- (۱) كذا فى الموطأ و هو الصواب، و كان فى الاصول و فجعله، و فيه و فى طين ، منكرا ، اى: فى طين بالسقيا ـ كما فى موطأ مالك و فى المحلى: و من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الانصارى عن محمد بن ابراهيم التيمى عن ديمة بن عبد الله من الهدير قال: رأيت عمر بن الحنطاب يقرد بعيره و هو محرم ـ انتهى و طريق مالك بعده على ما فى الموطأ ، و ذكره الامام محمد .
- (۲) اى عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه رأى عمر بن الحطاب يقرد بعيرا له فى طين بالسقيا و هو بحرم ــ اه موطأ مالك منع الزرقانى ج ۲ ص ١٩٩ . و هو دليل على ان مالكا رواه عن يحيى بن سعيد الانصارى . و رواه الامام الشافىي فى ج ۲ ص ١٧٧ من كتاب الآم : قال أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن الهدير أنه رأى عمر بن الحطاب يقرد بعيرا له فى طبين السقيا و هو بحرم ــ انتهى . =

قال محمد: و قد جاء الثبت عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه أمر مولاه عكرمة أن يقرد بعيره و هو محرم فقال له عكرمة : أقرد البعير و أنا محرم 'فقال له عبد الله بن عباس ' : ' يا عكرمة ا فانحره ، فقام لينحره ، فقال : لا أم لك الونحرته كم من قراد قتلت ' ؟

قال مخمد: و لا بأس بقتل القراد و الحلمة و الذباب و البعوض و النملة و الرجل محرم .

عضتو رواه البيهتي في ج ه ص ٢١٢ من سنته من طريق الربيع بن سليان عن الشافعي ــ به مثله ، ثم قال: هكذا رواه في الاملاء و مختصر الحبج ، و أخبرنا ابو سعيد بن عمرو في كناب اختلاف مالك و الشافعي حدثنا ابو العباس انا الربيع انا الشافعي انا مالك عن يحيي بن سعيد عن عمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي ــ به مثله ، ثم قال: هكذا رواه يحيي بن بكبير و غيره عن مالك في الموطأ زادوا فيه و و هو محرم ، ، ثم اسنده به وراه يحيي بن بكبير و غيره عن مالك في الموطأ زادوا فيه و هو عرم ، ، ثم اسنده به الآثر في الإصول و قال عمر ، و الصواب و فقال له عبد الله بن عباس ، و الآثر سيأتي في الباب مسدا ،

أخرنا محمد بن الحسن قال أخرنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن العاص القال سمعت أبا حرب الأموى لله عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنها عن اذا عظمت فهى وحلمة و الدي و الذي يراد من هذا ان ابن عباس لم ير بقريد المحرم البعير بأسا ، و التقريد ان ينزع منه القردان بالطين او باليد اه و قد روى عن غير ابن عباس و عمر رضى الله عنهما ؛ فني المحلي اجنا : و من طربق و كبيع نا عبد الحبيد بن جعفر عن عيسى بن على الانصارى ان على بن أبي طالب وخص في المحرم ان يقرد بعيره ، و من طريق محمد بن المثنى نا محمد بن فضيل نا العلاء و هو ابن المسيب قال : سئل حطاء : أيقرد المحرم بعيره ؟ قال : نعم قد كان ابن عمر يقرد بعيره و هو محرم ، و من طريق ابن ابي شبية نا روح بن عبادة عن ذكريا بن اسحاق بعيره و هو عرم ، و من طريق ابن ابي شبية نا روح بن عبادة عن ذكريا بن اسحاق نا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول : لا بأس ان يقرد المحرم بعيره ، لا يعرف لمم من الصحابة مخالف إلا رواية عن ابن عمر قد اوردنا عنه خلافها ، و عن سفيان ابن عبينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : يقرد المحرم بعيره و حلله بالقطران بن عبينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : يقرد المحرم بعيره و حلله بالقطران بن عبينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : يقرد المحرم بعيره و حلمه بالقطران بن عبينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : يقرد المحرم بعيره و حلمه بالقطران بن عبينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : يقرد المحرم بعيره و حلمه بالقطران

(۱) هو سعيد بن عمرو بن العاص بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن امية بن عبد شمس الأموى السعيدى الكُوفى ، من رجال الستة الا النسائى ، شيخ ثقة ، ليس به بأس ، مات سنة ١٧٠ او سنة ١٧٦ ــ كـذا فى التهذيب •

لا بأس بذلك، وهو قول مجاهد، و قد روينا خلاف ذلك عن بعض التابعين ــ انتهى •

(۲) لم اقت علیه؛ و فی کتاب الکنی للدولابی: ابو حرب سلم بن زیادة ، و ابو حرب عبد الرحمن بن سلام الجمحی، و ابو حرب حمرات بن اغبر ، و ابو حرب الدیلی ؟ و الآخر فی ج ۱۲ص ۲۹ من التهذیب: ابن ابی الاسود الدیلی البصری، من رجال مسلم و ابی داود و السرمذی و النسائی و ابن ماجه ، بصری ثقة ، مات سنة ثمان او تسع و مائة ؟ و ابو حرب بن زید بن خالد الجهنی روی عن ایه ، و عنه بکیر بن عبد الله ابن الاشج - اه ، و لم اجد و أبا حرب الاموی» - فاظر من هو ، قلت : و لعله =

أنه قال: ليس فى البعوض و لا فى النملة و لا فى الذباب فدية على المحرم'. أخبرنا محمد قال أخبرنا أسامة بن زيسد المدينى قال حدثنى عكرمة' مولى ابن عبساس قال: سئل ابن عباس رفتى الله عنهما: هل يقرد المحرم؟ قال: فأمر بناقته لتنحر" كم من قراد قتلت !

(۱) لا ادرى من اخرجه غيره ، و في المحلى : روينا عن سعيد بن جبير قال : ما ابالي لو قدات عشرين ذبابة و انا محرم ، و انه لا بأس بقتل البق للحرم .. بعني البعوض ؛ و عن عطاه : لا بأس بقتل الذباب للحرم .. اتنهى ، و قد ورد النهى عن قتل النملة ، رواه عبد الرزاق في مصنفه : نا معمر عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن قتل اربع من الدواب : الدملة ، و النحلة ، و الهدهد ، و الصرد .. اه ، و عن حماد بن سامة عن ابى المهزم سمع ابن الزبير و سأله محرم عن قتله نملا فقال له ابن الزبير ، ليس عليك شيء .. اه ، لأن ابن الزبير و سأله محرم عن قتله نملا فقال له ابن الزبير ، ليس عليك شيء .. اه ، لأن مذه الأشياء ليست من الصبود فانها لا تنفر من بني آدم ، و لو كانت من الصبود كانت من الصبود في الحرم فيها ـكذا في المبسوط للسرخسي ج ع ص ١٠١ كانت من العبود و نحوه في ج ٢ ص ١٩٦ من البدائع ، و التفصيل يطلب من ج ٢ ص ٢٢٤ الى

(۲) راجع ترجمة عكر مة مولى ابن عباس فى النهذيب، و هو من رجال الستة، هل روى عنه اسامة بن زيد المدنى و هو اثنان و عن كليهما روى الامام محمد كما سبق من قبل. (۳) لعل و قوله فنحرها، قال و سقط من الكتاب، و الرواية هذه مختصرة من الحديث الطويل الذى مر فى الكتاب، و اخرجه البيهتي و سعيد بن منصور، و ذكره ابن حزم عليه الطويل الذى مر فى الكتاب، و اخرجه البيهتي و سعيد بن منصور، و ذكره ابن حزم الخبرنا المخبرنا

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا ثوير ابن سعيد قال: ألق القراد و أنت محرم .

أخبرنا محمد قال أخبرنا طلحة بن عمرو ٔ قال أخبرنا عطاء بن أبى رباح عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما أنه لم يكر يرى بأسا للمحرم أن يقرد بعيره .

(۱) هو ثمویر بن أبی فاخته سعید بن علاقه الهاشی ، أبو الجهسم الكونی ، مولی أم هانی و قبل : مولی زوجها جعده ، و هو تابعی ، من رجال الترمذی ، جائر الحدیث ، لا بأس به ، یکتب حدیثه ، و قمد تكلموا فیه حتی اتهموه بالكذب - كافی ج ۲ ک باس به ، یکتب حدیثه ، و قمد تكلموا فیه حتی اتهموه بالكذب - كافی ج ۲ ک ۳۳ من التهذیب و ج ۱ ص ۱۷۶ من میزان الاعتدال ؟ و اما ابوه فقد و ثقه العجلی و الدارقطی ، وقد وقع فی نسخ الكتاب و ثور ، مكبرا و هو تصحیف ، والصواب و ثویر ؟ مصغرا ، و هاهنا ثور بن یزید الكلاعی ثقة من رجال البخاری و الاربعة ـ راجع ج ۲ ص ۳۳ من التهذب و ص ۱۷۳ من المیزان ، احد الحفاظ ، و ثور ابن زبد الدیلی المدنی من رجال الستة و اسرائیل ، روی عن الاول - كافی ترجته ، (۲) و كان فی الاصل و طلحة بن عمر و بن عبان الحضری المكی ، صاحب عطاه بن ابی رباح ، من رجال ابن ماجه - كافی ج ه ص ۲۳ من التهذیب و ج ۱ ص ۱۷۸ من المیزان ، و قد مضی فی باب المسح علی الحفین ، روی عنه قوم ثقات ، مفرط فی الحفظ ، كثیر مضی فی باب المسح علی الحفین ، روی عنه قوم ثقات ، مفرط فی الحفظ ، كثیر الحدیث ، مات سنة ۱۵۲ و هاهنا طلحة بن عمرو آخر و هو القناد جد عمرو بن حماد المدیث ، مات سنة ۱۵۲ و و هاهنا طلحة بن عمرو آخر و هو القناد جد عمرو بن حماد المدیث ، مات سنة ۱۵۲ و هاهنا طلحة بن عمرو آخر و هو القناد جد عمرو بن حماد المدیث ، مات سنة ۱۵۵ و به ما سن الناس فاذا نبهت علیه ،

⁼ عنه، و قد مر قبل في التعليق فر اجعه ـ ف •

باب النظر في المرآة للمحرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس بأن ينظر المحرم في المرآة المخافة أن يرى في وجهه شيئا أو الله في رأسه شعثنا فيصلحه المحمد: و لا بأس بذلك لو لم يأخذ من شعره، و إن رأى في وجهه شيئا فأصلحه من غير أن يأحذ شعرا فلا بأس بذلك ؛ بلغنا عن ابن عباس رضى الله عنهها (١) كذا في الأصول، لعل العبارة الآتية سقطت بعد قوله « المرآة » « و قال أهل المدينة: يكره للحرم أن ينظر في المرآة بغير ضرورة » فان قدرت هي أو نحوها الاستقام ما المارة التحديد عن الله على المراة المر

المدينة: يكره للمحرم أن ينظر فى المرآة بغير ضرورة ، فان قدرت هى أو نحوها لاستقام مضمون المسألة، لأن ابتداء قول اهل المدينة سقط من الاصول و لابد منه كما هو دأب الكتاب و الله اعلم ؛ استفدت هذا من ج ٢ ص ١٩٧ من شرح الموطأ للزرقانى ذبل حديث ابن عمر رضى الله عنهما انه نظر فى المرآة لشكوى كان بعينه و هو محرم ، فعندى قوله ، مخافة أن يرى ـ الح ، متعلق بقول اهل المدينة الذى سقط من الكتاب لا بقول الى حنيفة رحمه الله تعالى ، و العلم المانة فى اعناق العلماء ،

(٢) كذا في الأصل، وكان في الهندية « و » بواوالعطف •

(٣) و قد روى الامام الشافعى فى الآم ، و من طريقه رواه اليهتى فى ج ٥ ص ٢٤ من السنن: انبأ سفيان عن ايوب بن ،وسى عن نافع عن ابن عمر انه نظر فى المرآة و هو عرم ، قال: و روينا عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس انه قال: لا بأس ان ينظر فى المرآة و هو عرم ، ثم ذكر اسناده الى هشام ثم قال: و روى عطاء الحراسانى عن ابن عباس انه كان يكره ان ينظر فى المرآة الحرام الا من وجع ؛ و عطاء الحراسانى الحراسانى ليس بالقوى ، و الرواية الأولى اصمح ــ انتهى ، قلت : و عطاء الحراسانى و ان كان عندنا ثقة و لكن ما رواه هاهنا مرجوح لأن عكرمة مقدم عليه فى الثبت

أنه كان يقول: لا بأس أن ينظر المحرم في المرآة .

أخرنا محمد [قال] 'أخرنا طلحة بن عمرو المكى قال أخرنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه لم يكن يرى بأسا لمحرم أن ينظر في المرآة ما لم يصلح 'شيئا ما لم يسرح رأسه أو لحيته أو يأخذ من شعره شيئا، فهذا لا ينبغي .

أخبرنا محمد قال أخبرنا جرير بن حازم قال حدثنى الزبير بن الحريت عن عكرمة عن ابن عبـاس رضي الله عنهما أنه كان لا يرى بأسا لمحرم أن يقلم ظفره إذا انكسر ' و يدخل الحمام و ينظر فى المرآة .

(۲) عندى من هاهنا الى آخره من مقولة الامام محمد لا من تتمة قول ابن عباس و التسريح شانه وقلت: لعله سقط بعد قوله المرآة بعض العبارة هذا من قوله: قال محمد لا بأس به في في أن بكسر الحناء المعجمة و تشديد الراء المهملة المكسورة بعدها يا تحتانية ثم تاء فوقانية و البصرى ، عن نعيم بن ابي هند و السائب بن يزيد و عكرمة و غيرهم ، و عنه جرير ابن حازم و الحريش بن الحريت و حماد بن زيد و غيرهم ، من الستة الا النسائى ، ابن حازم و الحريث بن ابن حبان فى الثقات _ كذا فى ج٣ ص ٢٤٤ من التهذيب و كان فى الأصل د الربير بن أبي الحريث ، و هو تصحيف فننه .

(٤) و الا لا يجوز قلم الاظفار في حالة الاحرام. و الآثر رواه اليهتي في ج ه ص٦٣ من سننه عن ابي حذيفة: ثنا سفيان عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: المحرم يدخل الحمام و ينزع ضرسه و يشم الريحان، و اذا انكسر ظفره طرحه ؟ و يقول: اميطوا عنكم الاذي فان الله عز و جل لا يصنع بأذاكم شيئا ـ اه، ثم اخرجه في باب دخول الحمام في الاحرام و حك الرأس و الجسد من طريق ابي معاوية الضرير عن ابن جريج عن ايوب " ختاني عن عكرمة عن ابن عاس قال: المحرم يشم الريحان ==

⁽١) ما بين المربعين ساقط من الاصول، فزدته على منهاج الكتاب.

باب استظلال المحرم

أخبرنا محمد عن أبى حنيفة قال: لا بأس بأن يستظل المحرم إذا جافى ذلك عن رأسه . فلم يلصقه بشى، لعذر أو غير عذر ، وقال أهل المدينة: لا ينبغى أن يستظل المحرم .

= و يدخل الحام و ينزع ضرسه و يفقأ القرحة ، و اذا انكسر ظفره اماط عنه الآذى ــ اه . و رواه عبد الرزاق ايينا عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قــال : لا بأس ان ينظر المحرم في المرآة. و ايضا عبد الرزاق عن معمر عن ابوب السختياني عن نافع عن ابن عبر انه كان ينظر في الرآة و هو محرم ــ اه . و نقلهما ابن حزم في ج ٧ ص ۲٤٧ من المحلى و قال; و هو قول الحسن و ابن سيرين و عطاء و طانوس و عكرمة و ابن حنيفة و الشانعي و محمد و ابن يوسف ـ رحمهم الله تعالى . و لم يفرق ان حوم بين الانكسار و الكسر ، فني اثرا بن عباس « اذا انكسر ظفره طرحه ، و ليس فيــه «كسر الاظفار و قلمها ايضا يجوز »كما يتفوه به ابن حزم و يقيس عليه تقليم الأظفار و يجوزه ، و القياس كله عنده باطل! و لا يسمع هو دون قول رسول الله صلى الله عليه و سلم ا فكيف انجمد و قلدهم تقايـدا حراسًا عنده؟ و آمَّته من الفهم السقيم ، و قد تخبط خبط العشواء في ص ٢٤٨ من المحلى، ذكر اقوال الأئمة في حكم تقليم الأظفار ثم قال: فأعجوا لهـذه الأقوال الشنيعة التي لاحظ لها في شيء من الصواب، و لا نعلم احداً قالمًا قبلهم ، و قد ذكرنا آنفا عن ابن عباس ﴿ لا بأس على المحرم اذا انكسر ظفره ان يطرحه عنه ، فانه من العجائب ،كيف لا و الاختيار و ضده عنده سواه و الكسر و الانكسار واحد! مسع انبه يطيل اللسان على الأثَّمة ، و قد افـترى على ابن عباس في هذا الموضع بأنه يقول بقلم الاظفار في الاحرام، و حاشاه عن ذلك! و مثل ذلك يسميه ان حزم برهاناً، و أني له ذلك .

قال محمد: الحديث المعروف عن عائشة الرضى الله عنها أنها كانت تسدل الثوب على وجهها من فوق رأسها وهي محرمة ، و إنما الاحرام من المرأة فى وجهها القالوا: لا نرى بذلك بأسا لمرأة و نكره هذا للرجل ، (١) رواه ابو داود و ابن ماجه من طريق مجاهد عن عائشة قالت: كان الركبات يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه و سلم محرمات ، فاذا حاذونا سدلت احدانا جلبابها من رأسها عن وجهها فاذا جاوزونا كشفناه و واخرجه ابن خزيمة و قال : فى القلب من يزيد بن ابى زياد (شيء) ، لكن ورد من وجه آخر ؟ ثم اخرج من طريق فاطمة بنت المي بكر و هي جدتها نحوه ، و صححه الحاكم ، و روى ابن بنت المنذر عن اسماء بنت ابى بكر و هي جدتها نحوه ، و صححه الحاكم ، و روى ابن يوم التروية فقلت لها : يا أم المؤمنين! هنا امرأة تأبى ان تغطى وجهها و هي محرمة ! يوم التروية فقلت لها : يا أم المؤمنين! هنا امرأة تأبى ان تغطى وجهها و هي محرمة ! فرفعت عائشة خمارها من صدرها فقطت به وجهها - كذا فى ج ١ ص ٢٢٣ من التاخيص للحافظ ، و الحديث الأول رواه اليهتى فى سننه من طريق ابى داود به مثله ، التها المنذرى : قد اختار جماعة العمل بظاهر هذا الحديث ، و ذكر الحطائى ان الشافى على القول فه على صحة هذا الحديث ،

(۲) لما روام الدارقطى و الطبرانى و العقيلى و ابن عدى و اليهق من حديث ابن عمر بلفظ دليس على المرأة حرم الا فى وجهها ، و في اسناده: ايوب بن محمد ابو الجل ، وهو ضعيف قال ابن عدى: تفرد برفعه ؛ و قال العقبلى: لا يتابع على رفعه و أبما يروى موقوفا ؛ و قال الدارقطنى فى العلل: الصواب وقفه ؛ و قال البيهتى: قد روى من وجه آخر مجهول و الصحيح وقفه – التلجيص ، و اسنده فى المعرفة عن ابن عمر قال: احرام المرأة فى وجهها و احرام الرجل فى رأسه ، و راجمع نصب الراية و سنن أليهتى و غيرهما ،

و إن كان الرجل مراملا الامرأته فلا بأس أن يستظل معها . قيل لهم الكرم وكيف جاز ذلك مسع امرأته و حرم عليه خاصة في وجه ما يحرم في غيره ؟ قالوا: إذا جاء بالمذر عند المراب عند اللهم المراب المحرم يعذر بالعذر و يكون عليه مع ذلك فدية "، أرأيتم رجلا وجد البرد في رأسه فلبس العامة و هو محرم اما تجب عليه الكفارة ؟ قالوا: بلي . قيل لهم : فهذا مضطر العامة و إن كنتم رخصتم للحرم إذا زامل امرأته أن يستظل الضرورة فمروه بالكفارة كما يجعل على المضطر في غير ذلك . قيل لهم : أرأيتم إن استظل بيده بثوب ؟ قالوا: لا بأس بذلك . قيسل لهم : من أين افترق أن يستظل يده بثوب او بعود ينصبه فيستظل المهم : من أين افترق أن يستظل يدوم و اليد لا يدوم ، قيل لهم : و القليل من هذا إذا كان مكروها و الكثير يدوم و اليد لا يدوم ، قيل لهم : و القليل من هذا إذا كان مكروها و الكثير سواء و إن كان احدهما أعظنم جرما في كثرته مر . الآخر لان كان

 ⁽۱) اى رديفا و رفيقا فى المحمل كالزميل - راجع ج ۱ ص ٢٣٤ من المغرب: زمله :
 لفه ثيابه، و الزاملة : البعير و العدل الذى فيه زاد الحاج، و المزاملة : المعادلة فى المحمل،
 و المزامل: المعادل .

⁽٢) تأمل فيه، و المعنى: و حرم عليه ذاك خاصة اذا لم يكن مع امرأته منفردا كان او مع غير المرأة .

⁽٣) وكان في الاصول • العذر ، و الصواب • بالعذِر ، .

⁽٤) كذا في الهندية ، و لفظ • عذر » ساقط من الأصل ، و هو مبني للفعول •

⁽٥) كذا في الهندية ، وكان في الأصل • الفدية ، •

 ⁽٦) كذا في الأصل، و في الهندية « فلتطل، و هو مصحف. و هو الاستظلال ،
 مزرد من الظل .

⁽٧) وكان في الأصول • قال ، ، و الصواب • قالوا ، •

الكثير مكروها انه لينبغي أن يكره القليل على قدره ؛ أرأيتم لوكان إذا ستر بالثوب يده فطال ذلك منه و صبر حتى يطول أيكون قريباً من العود؟ من أين افترق هذا و العود ؟ قالوا: لانب ابن عمر رضى الله عنهما قال:

(١) والأصل في الباب ما رواه مسلم في صحيحه ج١ص ٤١٩ : حدثني احمد بن حنبل نا محمد ابن سلمة عن ابي عبد الرحيم ــ هو خال محمد بن سلمة و اسمه خالدين ابي يزيد ــ عن زيد ابن ابي انيسة عن يحيي بن الحصين عن ام الحصين جدته قالت: حججت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت اسامة بن زيد و بلالا وأحدهما آخذ بخطام ناقة رسول الله صلى الله عليه و سلم و الآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جرة العقبة ـ الحديث . و فى لفظ: رافع ثوبه على رأس النبي صلى الله عليه و سلم من الشمس ــ الحديث • قال ابن الجوزى فى التحقيق مجيسًا عنه كما فى ج ٣ ص ٣٢ من نصب الرابـة قال: يحتمل ان يكون أنما رفع الثوب من ناحية الشمس لا أنه رفعه على رأسه و ظلله به ــ اه . قال , في التنقيح: و هذا لا يستقيم فإن التظليل على النبي صلى الله عليه و سلم أنمـا كان بعد الزوال و الشمس فى الصيف عـلى الرؤس فتعين ان يكون التظليل على رأسه صلى الله عليه و سلم ، وكأنه ذهل عن لفظ مسلم ، و الآخر رافع ثوبه على رأس النبي صلى ألله عليه و سلم يظله من الشمس • و روى ابن ابي شيبة فى مصنفه : حدثنا عبدة بن سلمان عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عامر قبال: خرجت منع عمر فيكان يطرح النطع على الشجرة فيستظل به يعني و هو محرم ـ انتهى. و في حديث جابر الطويل [عند مسلم ص ٣٩٤]: فأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة ـ الى ان قال: فأجماز رسول الله صلى الله عليه و سلم حتى أتى عرفة فوجمد القبة قبد ضربت له بنمرة فنزلهـا حتى اذا زاغت الشمس امر بالقصواء فرحلت له ـ الحديث ؟ انتهى • و حمل حديث ام الحصين على غير يوم النحر كما قاله الشيخ ابن تيمية كما في التخريج برده سياق الحديث . و القول بأن رمى جمرة العقبة بوم النحر يكون اول النهار غير مسلم مع كثرة من حج ==

اضح ٰ لماخرجت له ٰ . قيل [لهـم] ٰ : و الذي استتر بثوب لم يضح ' لمـا خرج له ' فكيف فرقتم بينهما ! كأنكم من قولكم على غير يقين .

= معه صلى الله عليه و سلم و النبي صلى الله عليه و سلم ومن معه راحوا من المزدلفة بعد الشروق حتى وصلوا منى و رموا جمرة العقبة ، و الحالة هذه لابد ان يكون في حر الشمس و هو في الحجاز مشهور بل الحجاج يشاهدون حر الشمس قبل الزوال ايعنا ، و قول ابن عمر لاحجة فيه مع كونه مخالفا للا حاديث المارة ؛ و فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه يخالف قول ابن عمر ، وحديث جابر الذي اخرجه اليهتي مرفوعا « ما من محرم يضاحي للشمس ، اسناده ضعيف و مع هذا لا يدل على منع الاستظلال وجوبا و وجوب الكشف لان غاية ما فيه انه افضل و يبعد انه صلى الله عليه و سلم يفعل المفضول و يدع الافتهال ، اللهم الإلا ان يفعل لبيان نفس الجواز في مقام التبليغ .

- ، (۱) بالضاد المعجمة ، وكذا قوله « لم يضح » معناه : ايرز للضحى ؛ و هو امر منمه ، و رقع فى الأصول « اصح» بالصاد المهملة ــ و هو خطأ ، وكذا ما قيل الظاهر انه « اضحى » ليس بصواب .
- (٢) كذا فى الأصول « لما خرجت له » و فى سنن البيهتى و نيل الأوطار « لمن أحرمت له » و الأثر المذكور رواه البيهتى فى ج ه ص ٧٠ من سنسه فى بـاب من استحب للحرم النب يضحى للشمس من طريق محمد بن اسحاق الصغائى: ثنا شجاع ابن الوليد ثنا عبيد الله بن عمر حدثنى نافع قال: ابصر ابن عمر رضى الله عنها رجلا على بعيره و هو محرم قد استظل بينه و بين الشمس فقال له: اضح لمن احرمت له ـ انتهى ، (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ،
- (٤ ٤) كذا فى الهندية، و قوله « لما خرج له، ساقط من الأصل بسهو الناسخ، و فى سنن البيهق « لمن احرم له » و كذا فى نيـل الأوطـار ج ٤ ص ٣٢٥، و معنى كليهها متقارب .

أخبرنا محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله عن العلاء بن المسيب بن رافع عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: لا بأس أن يستظل المحرم على و على ما استيسر من الهدى البحدي و على ما استيسر من الهدى أخرنا محمد عرب أبي حنيفة قال: يقلد الابل و البقرة و لا يقلد

⁽۱) هو الواهطي .. مر مرارا ٠

⁽٢) هو الكاهلي الأسدى ، سبق في باب الوثر أيمنا -

⁽٣) و اليه ذهب الجمهور خلافا لمالك و احمد، و قد علمت أن حديث جابر صعيف ؟ قال البيهتي بعد روايته: هذا اسناد ضعيف، و ما قبله موقوف، وحديث ام الحصين حديث صحيح ـ اه . و هو قول عطاء و الاسود و غيرهما ـ كا فى ج ٧ ص ١٩٧ من المحلى . و قد اجمعوا غــلى انه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز ـ كا فى ج ٤ ص ٣٢٥ من النيل، و التفصيل فى كتب الفقه .

⁽٤)كذا في الأصل، و الواو ساقط من الهندية •

⁽ه) كما رواه الامام ابوحنيفة عن الاعش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه و سلم اهدى عنها و قلد الهدى ؟ كذا رواه طلحة فى مسنده باسناده عن القاسم بن معن عن الامام - كما فى ج ١ ص ٥٢٥ من جامع المسانيد و ج ١ ص ١٠٤ من عقود الجواهر و و روى ابن خسرو فى مسنده باسناده من طريق الحسن بن زياد عن الامام عن حماد عن ابراهيم عن عائشة انها قالت : لقد كنت افتل قلائد الهدى لمحمد صلى الله عليه و سلم ثم يقيم ما يعمزل منا امرأة - اتهى و فى الصحيحين عنها : فتلت قلائد بدن رسول الله صلى الله عليه و سلم يدى و عنها انها قالت : انا فتلت تلك القلائد من عهن كان عندنا و لمسلم عن ابن عباس : ثم دعا رسول الله صلى الله عليه و سلم بناقته فأشعرها فى صفحة سنامها الايمن و سلت الدم عنها ، و قلدها نعاين - كذا فى ص ٢٠٥ من الدراية و عن ابن عمر انه كان اذا =

الغنم' . وقال أهل المدينة : لايقلد الغنم ؛ و وافقوا أبا حنيفة .

= اهدى هديا من المدينة يقلده بنعلين و يشعره من الشق الآيسرــ اخرجه مالك في الموطأ عن نافع عنه 1 و من طريق مالك اخرجه الامام محمد في ص ٢٠١ من باب تقليد البدّن و إشعارهــا من الموطأ ثم قال: و بهذا نأخذ ، التقليـد افعنل من الاشعار ، و الاشعار حسن ــ الح . و حديث ابن عباس رواً ه ابو داود و الترمذي و النسائي و ابن ماجه ايضاً . (١) لعدم كون التقليد معتادا فيما بينهم في هدى الغـنم، و ليس المراد به أنه لا يجوز تقليد الغنم، كيف ا و في صحيح البخارئ و غير. عن الاعش عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت :كنت المتل القلائد للني صلى الله عليه و سلم فيقلد الغنم و يقيم في الهله حلالا ـ اله . و لما كان تقليد الغنم بشيء خفيف كالعهن و غيره لم يعتد به مثل اعتداد تقليد الابل و البقر، فانه يكون بشيء ثقبل كالمزادة و النعلين و غيرهما ؛ فكأنه التقليد حقيقة بخلاف مقليد الغنم فوضوء الى الفطرة السليمة حيث تجوز ما يناسب للغنم من كونه تقليداً ، فعنى قوله «لا تقليد » اى : لا يقلد الغنم مثل تقليد الابل و البقر فانهما تتحملان ما يضعف الغنم، و هذا مشاهه. محسوس لا خفا. فيه ؛ و راجع ج ٢ ص١٦٢ من البدائع فان الكاساني على عادته تـكلم فيه بكلام حسن مفيد . و تقليد الغنم ليس متفقًا عليه، و لم يكن الغنم هديًا في حجة الوداع، والمخالفون ايضًا قالوا انها لا تشعر لأنها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها .. كما في ج ٣ ص ٤٣٧ من فتح الباري . و هلا قالوا: لا تشعر ا لانه لم ينقل الاشعّار فيها عنه صلى الله عليه و سلم و الصحابة رضى ألله عنهم. قال ابن العربي في ج ع ص ١٣٨ من العارضة على التر مذى: قال مالك: لا تقلدالغــــــــم ؛ و به قال ابو حنيفة ، و قال الشافعي : تقلد ؛ و به قال أحمد و إسحاق و غيرهما ؛ و هذه سنة تفرد بها الأسود عن عائشة رواما ابو عيسى ولم يروها غيره عنها ولم يظهر فيها تقليد عن الصحابة : و المعنى فيه ان الشاة ان فارق صاحبها لم تلبث ان تكون فريسة فالقلادة فيها قليلة الجدوى، و البعير لا يفترس، انما يخاف عليه == و قال (44) 41/7

و قــال ابو حنيفة : ما استيسر من الهدى شاة . وكذلك قال أها. المدينة ، فمنهم مالك بن أنس و من أخذ بقوله ؛ و قال بعض أهل المدينة :

= من الحارب، و القلائد حماية له ؛ و رأيت كشرا من اصحاب الشافعي ينزع بنكتة حسنة و هو قوله دو لا الهدى و لا القلائد، معناه: و لا الحدى و لا القلائد، لأن القلائد بلا هدى ليست شعيرة لحقيقتهـا ان تكون على الهدى ، و تقديرها : و لا هدى مقلدًا ، و هو حقيقة ، و اعتضد مذهبنا بفعل أبن عمر و كان اعظم الناس افتداء بفعل النبي صلى الله عليه و سلم و كان يعرف من اخباره الظاهرة أكثر مما تعرف عائشة ، فذلك من تقليد الغنم عند عائشة خبرا و ظنا حين اهدى غنما و أبلا أن الـكل قلدت، اما الآية فمحمولة على البدن، و هي تختص بما يعظم في القلوب موقعه من البدنة دون. الشاة كالاشعار، و هذا المعني اولى بالاعتبار ــ اه · و راجع ج ٢ ص ٤٨٢ من من احكام القرآن للجصاص ٠

(١)كذا في الاصول • فنهم ، بالفاء، و فيه ايماء الى التقليد المصطلح، فان الاخذ بقول. الغير تقليد فن قال: انه حدث بعد الأربع مائة سنة فقد بعد عن الطريق المستقيم كما لا يخفي على الفهم. و ليس لهذا البحث هاهنا موضع ؟ و فيه رد بليغ على مِن افترى على الحنفية بأنهم قالوا: ليست الغنم من الهدى ، فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى، كما نقله الحافظ مهاكتا عليه في ج ٣ ص ٤٣٧ من فتح الباري، و لا عجب من المفترى، و أنما العجب من الحافظ كيف سكت عليه و هو يعلم أنه ليس مذهبا لهم ا قال الحافظ العيني في ج ٤ ص ٧١٨ من عمدة القاري بعد نقل كلام الحافظ المذكور: قلت: هذا افـــتراه على الحنفية فني اى موضع قالت الحنفية: ان الغنم ليست من الهدى؟ بل كتبهم مشحونة بأن الهدى اسم لما يهدى من النعم إلى الحرم لبتقرب به ! قالوا : و ادناه شاة لقول ابن عباس: ما استيسر من الهدى شاة ، و عن هذا قالوا : الهدى أبل و بقر و غنم ذكورها و آنائها، حتى قالوا هذا بالاجماع، وأنما مذهبهم أن التقليد في البدنة والغنم == = كشا ؛ فان قسل: هلا قست على الحنس ما كان في معناها و هو ما لا يؤكل لحه ؟ قيلُ له: انَّمَا خَصَ هذه الأشياء الخسة من عموم الآية ، و غير جائز عندنا القياس على المخصوص الا ان تبكون علته مذكورة فيه أو دلالة قائمة فيا خص، فلما لم يكن للخمس علة مذكورة فيها لم يجز الفياس عليها في تخصيص حموم الأصل، و قد بينا وجه دلالنه على ما يبتدي الانسان بالآذي من السباع، وكونـه غ ير مأكول اللحم لم تقم عليه دلالة من فحوى الحفر و لاعلته مذكورة فيه الم يجز اعتباره ؛ و ايضا فانه لا خلاف فيها ابتدأه المحرم في سقوط الجزَّاء لجماز تخصيصه بالاجماع ؛ و بقي حكم عموم الآيـة فيها لم يخصـه الحنبر و لا الاجماع ، و من اصحابنا من يأبي القياس في مثله لانـه حصره بعدد فقال • خمس يقتلهن المحرم » و فى ذلك دليل على ان ما عداه محظور ، فغير جائز استمال القيــاس في اسقاط دلالة اللفظ ؛ و منهم من أني صحة الاعتلال بكونــه غير. مأكول لأن ذلك نني و النني لا يكون علة و أنمـا العلل اوصاف ثابتـة في الاصل المعلول، و اما نني الصفة فليس يجوز ان بكون علة فان غير الحكم باثبات وصف و جمل العلة انه محرم الأكل لم يصح لأن التحريم هو الحكم بنني الأكل فلم بخل من ان يكون نافيا للصفة فلم يصح الاعتلال بها .. انتهى •

و من عمم في الكتاب العقور محتجا بقوله "تعالى« و ما علمتم من الجوارح مكلبين، و بقوله عليه الصلاة و السلام وأللهم 1 سلط عليه كلباً من كلابك، فناية ما في ذلك جواز الاطلاق لا ان اسم الكلب هنا متناول لكل ما يجوز اطلافه عليه 1 و هو محل البزاع فان قيل : اللام في « الكلب ، تغبد العموم ؛ فلما : بعد تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان اطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة و هو ممنوع ، و السند انــه لا يتبادر عند أطلاق لفظ الكلب الاالحيوان المعروف، والتبادر علامة الحقيقة و عدمه علامة المجاز، و الجمع ببن الحقيقة و المجــاز لا يجوز ؛ نعم ، الحاق ما عقر من السباع الكلب العقور صحيح بجامع العقر، و اما انه داخل تحت لفظ • الكلب، فلا .. كـذا في النيل ؟== حل 408

حل له من قتله ما يحل من دم الحر المسلم، و قد جاءت الآثار فى أشياء من ذاك معلومة رخص فيها فتلها حلال الن عدت و إن لم تعد " . أ لا ترى أن الغراب و الحدأة لا يعدوان و قد جاءت الرخصة في قتلهما للحرم ' م

= و ما رواه ابن خزيمة وابن المنذر من حديث ابي هريرة وفيه الدئب و النمر قال في الفتح: لكن افعاد ابن خريمَة عن الذهلي أن ذكر الذئب و النمر من تفسير الراوي للكلب العقور ـ اه . اى فليس بحجة ، و قتل الذئب ليس لمشاركته بالكلب بل بالنص ـ كما علمت من حديث ابن عمر . وكذا في قتل الحية ورد النص و لم يرد في غيرهما نص مر فوع صحيح . و اما السبع العادى فالصفة فيها تشعر بأن العدو شرط و هو ابتداؤه بالأذى و هو معتبر عندنا •

(١) من حديث ابن عمر و ابي سعيد الخدري و حفصة و ابي هريرة رضي الله عنهم، ورد فيها: الحدأة و الغراب و الكلب العقور و الحية و الذئب و العقرب و الفــارة و السع العادي و الاسد و النمر على المرجوح . و قوله « رخص فيها ، اي في قتلها . (٢) نوله «قتلها حلال» مبتدأ و خبر، و لعل الواو سقطت قبل قوله « قتلها » ؛ و عندى الراجح • نقتالها حلال ، بالفاء ـ تدبر •

(٣) وكان في الأصول ، لم تعدو ، بالواو و هو خطأ .

(٤) قال الامام في ص٣٠٠ من الموطأ ـ باب ما رخص للحرم ان يقتل من الدواب اخبرنا مالك حدثنا نـافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح: الغراب و الفارة و العقرب و الحدأة و البكلب العقور. أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه و سُلم قال: خس من الدواب من تتلهن و هو محرم فلا جناح عليه: العقرب و الفارة و الـكلب العقور و الغراب و الحدأة . اخبرنا مالك اخبرنا ان شهاب عن عمر من الحطاب أنه أمر بقتل الحيات في الحرم . اخبرنا مالك اخبرنا ==

ما استيسر من الهدى بدنة أو بقرة ' .

باب ألرمل فى الطواف

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة أنه قال: الرمل فى الطواف ثلاثية أشواط من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود، ويمشى أربعية أشواط ، وكذلك قال أهل المدينة، وقالوا: وذلك الذي لم يزل عليه أهل العلم يبلدنا " .

البست من البدنة فلا تقلد لعدم المنعارفة بتقليدها ، اذ لو كان تقليدها سنة لما تركوها و وقالوا في الجديث المذكور: تفرد به الاسود ؟ و لم يذكر غيره على ما ذكرنا ؟ و ادعى صاحب المبسوط انه اثر شاذ ؟ و ما روى عن ابن عباس و ابي جعفر و عبد الله بن عبيد بن عبير و عطاء من سوق الغم مقلدة فليس في ذلك كله ان التقليد كان في الغم التي سيقت في الاحرام و ان اصحابها كانوا عرمين اعلى انا نقول: إنهم ما منعوا الجواز، و انما قالوا بأن التقليد في الغم ليس بسنة ا انتهى اى معتادة متعارفة ، و لفظ همرة ، في حديث عائشة عند البخارى يشير الى عدم التعارف بها ــ و الله تعالى اعلم ، و قال جمهور الصحابة و التابعين و من بعدهم : ان ما استيسر من الهدى شاة ، قال عبد في الموطأ : اخبرنا مالك اخبرنا جعفر بن محمد عن ابيه ان عليا كان يقول : ما استيسر من الهدى بعير من الهدى شاة ؟ اخبرنا مالك اخبرنا نافع ان ابن عمر كان يقول : ما استيسر من الهدى بعير او بقرة ؟ قال محمد : و بقول الى حنيفة او بقرة ؟ قال عمد : و بقول الى حنيفة او بقرة ؟ قال عمد : و بقول الى حنيفة و العامة من فقها ثنا - انتهى .

(٢) مكذا في موطأ الامام مالك وهو الأصح، والمراد به المدينة المنورة، وكان في الأصول ويلادنا، وهو المرجوح وقال الامام محد في ص ٢١٨ من الموطأ ـ باب الرمل بالبيت : = أخبرنا أخبرنا

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: أكره للرجل أن يجمع بين سبعين أو ثلاثة . و كذلك قال أهل المدينة؛ قالوا: السنة عندنا أن يتبعكل سبع بركمتين " .

= اخبرنا مالك حدثنا جعفر بن محد عن ايه عن جابر بن عبد الله الحبراى: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم رمل من الحبير الى الحبير، قال محمد: و بهذا نأخذ، الرمل ثلاثة السواط من الحبير الى الحبير، و هو قول ابى حنيفة و العامة من فقهائنا - اتهى و الحديث المذكور فى الباب رواه مسلم فى صحيحه من طريق القمني و يحيى عن مالك بلفظ: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحبير الاسود حتى انتهى اليه ثلاثة الطواف ــ اه، و هو فى موطأ مالك، و من طريق ابن وهب و ابن جريج عن مالك باللفظ المذكور، و فى الباب عن ابن عمر فى الصحيحين بل فى سنن ابى داود و النسائى و ابن ماجه، و عن ابى الطفيل فى مسند احمد، و راجع نصب الراية و عمدة القارى؛ قال الزرقانى: و به قال جميع العلماء من الصحابة و التابعين و من بعدهم، و لم يخالف فى ذلك الا ابن عاس؛ و ما روى عن عمر بن الحطاب فيه فقد رجع عنه الى ما قال به جمهورهم، و التفصيل فى عمدة القارى و فتح البارى و الزرقانى و غيرها ، به جمهورهم و التفصيل فى عمدة القارى و فتح البارى و الزرقانى و غيرها ،

(۱) و كان فى الاصول و سعيين ، بالسين و الدين المقدمة المهملتين على اليانين بعدهما مثنى ــ من السمى، و هو تصحيف لايقتضيه سياق العبارة لاسيا قوله وان يتبع كل سبع بركمتين ــ الح ، و الصواب و سبعين ، بالسين بعدها باء موحدة ثم عين ثم ياء تحتانية تثنية سبع ، بمعنى اسبوع الطواف ، فان الركمتين تكونان بعد الطواف لا بعد السعى بين الصفا و المروة .

(٢) و فى ج ٢ ص ١٧١ من رد المحتار ذيل قول الدر المختار: ثم صلى شفعا فى وقت مباح يجب بعد كل اسبوع – اه، اى: على التراخى ما لم يرد ان يطوف اسبوعا آخر فعلى الفور – بحر؛ و فى السراج: يكره عندهما الجمع بين اسبوعين او اكثر بلا صلاة =

أخبرنا محمد عن أبى حنيفة قال: من أصابه أمر ينقض وضوءه و هو يطوف بالبيت أو يسعى بين الصف و المروة أو فيها بين ذلك فان أصابه ذلك و قد طاف بعض الطواف أو كله و لم يركب ركعتى الطواف فانه يتوضأ و بنى على طوافه و يصلى الركعتين، فان كان أحدث توضأ و بنى

= ينهما و ان انصرف عن وتر، و قال ابو يوسف: لا يكره اذا انصرف عن وتر كثلاثة اسابيع او خمسة او سبعة ، و الحلاف في غير وقت الكراهة اما فيــه فيكره. اجماعاً و يؤخر الصلاة الى وقت مباح ــ اه، و اذا زال وقت الكراهة مل يكره الطواف قبل الصلاة لمكل اسبوع ركمتين؟ قال في البحر: لم اره ، و ينبغي الكراهة لان الاسابيع حينئذ صارت كأسبوع واحسمد ـ اه · قال ابن شهاب: لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم اسبوعا قط الا صلى ركمتين ؛ رواه عبد الرزاق و علمه البخارى و وصله ابن ابي شيبة ايضا ـ كما في ج ٣ ص ٣٨٨ من فتـح الباري و عمدة القاري و الزرقاني ج ۲ ص ۱۰۹ و قال: خذوا عني مناسككم . و روى عبد الرز'ق عن نافع ان ابن عمر كان يكرِه ڤران الطواف و يقول: على كل اسبوع صلاة ركمتين ــ وكان لا يقرن . و عند ابن الساك باسناد ضعيف عن ابي هريرة انه صلى الله عليه و سلم طاف ثلاثة اسابيع جميعا ثم آتى المقام فصلى خلفه ست ركعات يسلم من كل ركمتين ؟ و لو صح لم یکن فیه حجه لأنه لبیان الجواز ٠ و روی ابن ابی شیبة باسناد جیـد عن المسور بن مخرمة انه كان يقرن بين الآسابيع اذا طاف بعد الصبح و العصر فاذا طلعت الشمس او غربت صلى لـكل اسبوع ركمتين . و عن عروة انه كان لا يجمع بـين السبعين لا يصلي بينهما و لكنه كان يصلي بعد كل سبع ركعتين ، فربما صلي عند المقام او عند غيره ـ رواه مالك في الموطأ •

(١) شرط و جواه، و في الموطأ • فانه ٠٠٠ •

في الطواف ' . و أما في الضلاة فانه يتوضأ و يستقبل الركعتين إذا كان الحدث متعمَّدًا * فأما السعى بين الصف و المروة فانه لايقطع ذلك عليه ما أضابه مر . _ انتقاض الوضوء . ألا ترى الحائض إذا طافت ثم حاضت قبل السعي سعت و هي حائض فأجزاها الفكذلك هذا . و قال أهل المدينة : من أصابه امر" ينتقض ' [به] وضوؤه و هو " يطوف بالنيت أو يسمى بين الصفا و المروة `أو فيها بين ذلك'. فان ' من أصابه ذلك و قد طــاف بعض الطواف [أو كله و لم يركع ركعتي الطواف] * فلنه يتؤضأ ثم يستأنف

⁽۱) ای : و لا یستأنفه ــ و راجع ص ۷۸ فصل محرمات الطواف من شرخ آللبــاب و ج ٢ ص ٢١٠ من رد الحتار . و الطهارة من الحدث الإكبر و الأصغر من واجبات الطواف و وجوبهـا عنهما هو الصحبح من المذهب ـ كما في ص ٧٠ من شرح اللباب . و ما نقله النووى فى شرح مسلم من رواية الاستحباب فهى رواية مر جوحة •

⁽۲) ای : و ان لم یکن متعمدا یبنی علیه و لایستأنف .

⁽٣) كذا في الأصول، و في موطأ مالك «شي» .

⁽٤) كذا في الأصول من الانتقاض، و هو لازم لذا زدت الظرف • به ، بين المربمين، و في موطأ مالك « ننقض وضوءه» من النقض و هو متعد، و راجع بما في الأصول. (٥) كذا في الأصل، و لفظ « هر ، ساقط من الهندية، و جزئيات الباب في كتب الفقه فراجعها -

⁽٦--٦) و في الموطأ «أو بين ذلك» ·

⁽٧) و في الموطأ د فانه ، ٠

 ⁽A) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و أنما زدناه من الموطأ .

الطواف و الركعتين ، فأما ' السعى بين الصف و المروة فانه لا يقطع ذلك عليه ما أصابه [من انتقاض وضوئه] ' . و قال محمد : كيف ' أفسد طوافه ' بعد فراغه منه قبل أن يصلى ركعتين الحدث الذي ' أحدثه [بعده] ' ؟ قالوا : لأن الركعتين هما ' من الطراف موصولتان بالطواف . قيل لهم : [هل] ' اتصالهما بالطواف أشد من اتصال الصلاة يوم الجمعة بالخطبة ؟ فلو أن رجلا شهد الجمعة فلما فرغ الامام [من الخطبة] ' أحدث فنوضاً و صلى مسع الامام أجزاه ذلك ؟ و لو أن الامام نفسه أحدث حين فرغ من خطبته فنوضاً مكانه ثم صلى بالقوم لاجزاهم ذلك ؛ فهذا أحرى أن يكون

(٣-٣) وكان فى الاصول « الهسدت ذلك طوافه » و انى اخرجت اسم الاشارة من البين فان فاعل « أفسد » هو لفسظ « الحدث » الذى يأتى بعده ، و « طوافه » مفعول بسه لم «أفسد » ، نعم لو كان قوله «طوافه» معرّفا باللام بدون الاصافة لكان ذلك الطواف مفعولا و «الحدث» فاعلا له « أفسد » ، و يمكن على الصنعف ذلك فاعله و «الحدث بدل منه . مفعولا و «الحدث » و كان فى الاصل « بالحدى » مكان « الذى » و لا يكاد يصح .

⁽١) و في الموطأ • و أما ، بالواو •

 ⁽٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و أنما زيد من الموطأ •

⁽٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول، فزيد على اقتضاء السياق.

⁽٦) كـذا في الهندية ، و لفظ • هما ، مؤخر من قوله • من الطواف ، في الأصل .

 ⁽٧) وكان فى الاصول • قبل لهم اتصالهما - الخ ، من غير اظهار حرف الاستفهام ،
 و المقام مقام الاستفهام ، كما لا يخنى على الاعلام ، و الاولى همزة الاستفهام ، و لمله سقطت من الاصل - تأمل فيه •

⁽٨) ما بين المربمين ساقط من الأصول و لا به منه .

موصولا بعضه ببعض، لان الصلاة إنما قصرت الخطبة ، و ركعتى الطواف و قد بلغنًا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه طأف أسبوعا

(۱) روى عبد الرزاق و ابن ابي شيبة في مصنفيهما - كا في ج ٤ ص ٢٧٣ من كنز العبال عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: انما جعلت الخطبة موضع الركستين، من فاتنه الخطبة صلى اربعا ــ انتهى • و هو مرفوع ايضا لكن الآن لا اتذكر في اى كتاب من الحذيث رأيته ـ فعليك الطلب •

(۲) كذا في الاصول، و لعل بعض العبارة سقطت هاهنا، و الإ فالصواب و و ركمتا الطواف ليستا كذلك، ـ و الله أعلم .

(٣) رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحم بن عوف ان عبد الرحم بن عبد القاري اخبره انه طاف بالبيت مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح فلما قضي عمر طوافه نظر ظم ير الشمس طلعت فركب حتى اناخ بذى طوى فصلي وكتين سنة الطواف ــ اه • و في رواية سفيان عن الزهرى عن عروة: ثم خرج الى المدينة فلما كان بذى طوى و طلعت الشمس صلى ركعتين ؟ رواه ابن منده ــ كذا في الزرقاني ج ٢ ص ٢١٣ • و من طريق مالك رواه الاسام مجد في باب الطواف بعد المصر و بعد الفجر ص ٢١٤ من الموطأ و فيه • عن ابن شهاب بن حميد » و هو خطأ قال محمد : و بهذا نأخذ ، ينبني ان لا يصلى ركتي الطواف حي قطلع الشمس و تبيض، قال محمد : و بهذا نأخذ ، ينبني ان لا يصلى ركتي الطواف حي قطلع الشمس و تبيض، ابن جبير و الحسن البصرى و الثورى و ابو يوسف و ابو الزبير المكى ، و هو مروى عن عمر و ابن عمر و جابر بن عبد الله و الي سعيد الخدرى رضى الله عنهم ، فالامام ابو حنيفة لم ينفرد بذلك كا زعم ابن ابي شية في كتاب الرد ، و تفصيل المسألة بعده في عنوان • التنيه » لأن الباب لم يومنع لهذه المسألة استقلالا ،

حين صلى الفجر ثم لم يصل الركعتين حتى أتى ذى طوى ' و ارتفعت له الشمس ثم صلى الركعتين ثم قال : ركعتان مكان ركعتين و قال أهل المدينة : إنما نزعم ' أنه يفسد الصلاة ! قبل لهم: فالطواف بمنزلة الصلاة ؟ قالوا : نعم هو بمنزلة الصلاة إلا أن الكلام الحل فية -

(۱) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « ذا طوى » او سقط شيء من العبارة ...
 والله اعلم ... ف .

(۲) وكان في الأصول « يزعم » بالغيبة ، و الصواب « نزعم » بصيغة المتكلم »
 (٣) وكان في الاصول « اصل » و هو مصحف فليس له اصل في هذا الموضع ، و « أحل »
 من الاحلال المؤلد من الحلة »

تنبيه

أثر عمر رضى الله عنه المذكور فى الصلب علقه البخارى فى • باب الطواف بعد الصبح و المصر ، من صحيحه بلفظ: و طاف عمر بعد صلاة الصبح فر كب حى صلى الركمتين بذى طوى ـ اه • قد عرفت ان الامامين مالكا و عمد بن الحسن روياه فى الموطئين ، و رواه الأثرم عن احمد عن سفيان عن الزهرى «ثله الا انه قال • عن عروة ، بدل ه عن حميد » ، قال احمد: اخطأ فيه سفيان ؛ قال الآثرم : و حدثنى به نوح بن يزيد من اصله عن ابراهيم بن سعد عن صالح بن كبسان عن الزهرى كما قال سفيان ـ اه • وقد روينا بعلو فى امالى ابن منده من طريق سفيان و لفظه : ان عمر طاف بعد الصبح سعما شم خرج الى المدينة فلما كان بذى طوى و طلعت الشمس صلى ركمتين ـ قاله الحافظان فى ج ٤ ص ٠٤٠ من عمدة القارى و ج ٣ ص ٠٣٠ من فتح البارى فى ذلك الباب • و قد رواه من طريقين مذكورين الحافظ الطحارى فى ج ١ ص ٢٩٠ من فتح البارى فى من شرح الآثار : حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن الزهرى عن عروة عن عبد الرحمن من شرح الآثار : حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن الزهرى عن عروة عن عبد الرحمن ابن عبد القارى قال ؛ طاف عمر بالبيت بعد الصبح ظم يركع فلما سار بذى طوى

٢٨٤ به من عروا المدنية على المدنية بعد الصبح علم يركع فلما سار بذى طوى و طلعت النهس و طلعت المدن قال ؛ طاف عمر بالبيت بعد الصبح غلم يركع فلما سار بذى طوى و طلعت المدن قال ؛ طاف عمر بالبيت بعد الصبح غلم يركع فلما سار بذى طوى و طلعت

= وطلعت الشمس صلى ركعتين ؛ حدثنا يونس قال انا ابن وهب ان مالكا حدثه عن اين شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القارى مثله _ اه • ثم قال الطحاوى: فهذا عمر لم يركع حيثئذ لأنه لم يكن عنده وقت صلاة وأخر ذلك الى ان دخل عليه وقت الصلاة فصلي ، وهذا بحضرة سائر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره عليه منهم منكر، و لوكان ذلك الوقت عنده وقت صلاة للطواف لصلى، و لما اخر ذلك لانه لا ينبغي لاحد طاف بالبيت ان لا يصلي حبئذ الامن عند؟ و قد روى عن معاذ ا ان عفراء مثل ذلك ، و قد ذكرت ذلك فها بتقدم من هذا الكتاب ؛ و قد روى مثل ذلك ايضا عن ابن عمر رضي الله عنهها: حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا همام قال انا نافع ان ابن عمر رضي الله عنها قدم مكة عند صلاة الصبح نطاف و لم يصل الا بعد ما طلعت الشمس ـ انتهى. قال الحافظ العيني: و احتجوا في ذلك بعموم حديث عقبة بن عامر الجهني قال: ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه و سلم نهانا ان نصلي فيهن ــ الحديث ؛ و قد مر في مواقيت الصلاة ، و مع هذا روى الطحاوى باسناد صيح عن ابن عمر خلاف ما علقه البخاري ـ اه . ثم ذكره ثم قال: و قال سعيد بن ابي عروبة في المنــاسك: عن ايوب عن نافــع ان ابن عمر كان لا يطوف بعد صلاة العصر و لا بعد صلاة الضبح و اخرجه ابن المنذر من طريق حماد عن ايوب ايضا ، و من طريق اخرى عن نافع: .كان ابن عمر اذا طاف بعد الصبح لا يصلي حتى تطلع الشمس ، و اذا طاف بعـد العصر لا يصلي حتى تغرب الشمس ــ اه · ثم قال : و روى احمد في مسنده بسند صحيح من حديث ابي الزبير عن جابر قال: كنا نطوف و نمسح الركن الفاتحة و الحاتمة و لم نكن نطوف بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس و لا بعد العصر حتى تغرب الشمس: قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: تطلع الشمس في قرني شيطان ؛ و في سأن سعيـد بن منصور و مصنف ابن ابي شيبة : عن ابي سعيد الحدري انه طاف بعد الصبح فلما فرغ جلس حتى طلعت الشمس ==

= (ثم صلى) ، و قال سعيد بن منصور : و كان سعيد بن جبير و الحسن و مجاهد يكرهون ذلك ايعنا ـ اه . ثم قال : و روى ابن ابي شيبـة باسناد حسن عن محمد بن فضل عن عد الملك عن عطاء عن عائشة أنها قالت: أذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفيحر او العصر فطف و آخر الصلاة حتى تغيب الشمس او حتى تطلع فصل لكل اسبوع ركتين ــ اتنهى • فالنهى عندها على العموم ، فلذلك ذمت الذين طافوا بالبيت بعد صلاة الصبح ، ثم قعدوا الى المذكر الحديث الذي رواء البخاري عنها لا كما قال الحافظ فی فتح البــاری فی توجیه ذلك ــ راجع عمــدة القاری ج ۽ ص ٩٤١ . وحديث معاذ بن عفراء اخرجه الطحاوى في باب الركةين بعد المصر ج 1 ص ١٧٩: حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابن وهب قال ثنا شعبة عن سعد عن نصر بن عبد الرحمن عن مماذ بن عفراءُ انبه طاف بعد العصر او بعد الصبح و لم يَشُل فسئل عن ذاك فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عرب صلاة بمد الصبح حتى تطلع الشمس و عن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ؛ حدثما ابو بكرة قال حدثنا ابو دارد الطيالسي قال ثنا أبو بكر النهشلي عن عطية العوفي عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :. انه نهي عن ذلك ــُكما ذكره معاذ بن عفراء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ــ انتهى. و حديث معاذ بن عفراء اخرجه اسحاق بن راهويه أيضًا في مسنده .. كما في ص ٥٧ من الدراية لابن حجر رحمه الله تعالى . و اسناده على ما في ج ٢ ص ٢٥٣ من نصب الراية : اخبرنا النضر بن شميل ثنا شعبة عن سعد بن ايراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال سمس نصر من عبد الرحمن يحدث عن جده معاذ من عفراء: أنه طاف بعد العصر او بعد الصبح و لم يصل فسئل عن ذلك نقال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس و بعد العصر حتى تغرب ــ انتهمي • و قد روى مالك في موطئه عن ابي الزبير المسكى انه قال: لقد رأيت البيت يخلو بعه صلاة الصبح و بعد صلاة العصر ما يطوف به احد ــ انتهى . و من طريق مالك == أخرجه 777

= اخرجه الامام محمد في ص ٢١٤ من الموطأ ثم قال محمد : انما كان يخلو لانهم كانوا يكرهون الصلاة تينك الساعتين، والطواف لابدله من صلاة ركمتين فلا مأس ان يطوف سبعًا، و لا يصلي الركمتين حتى ترتفع الشمس و تبيض، كما صنع عمر بن الخطاب، أو يصلي المغرب، بو هو قول أني حنيفة رحمه الله ــ انتهى. وقال الزرقاني في ج ٢ ص ٢١٣ من شرح الموطأ: هذا إخبار عن مشاهدة من ثقة لا إخبار عن حكم فسقط قول ابي عمر رحمه الله ، هذا خبر منكز يدفعه من رأى الطواف بعدهما وتأخيره الصلاة كالك و موافقيه م من رأى الطواف و الصلاة معا بعدهما ــ اتهي . فهذه الاخبار و الآثار في كراهة زكدتي الطواف خصوصا بعد صلاة الفجر و بعد صلاة العصر، و به قال عمر و عائشة و أبو سعيد الخدري و أبن عمر و معــاذ بن عنر أء رضي الله عنهم ، و سعيد من جبير و مجاهد و الحسن البصري وابو الزبير المكي و الثوري و ابو حنيفة و مالك و ابو يوسف و محمد ــ رحمهم الله تعالى ، و هذه الاخبار المخصوصة سوى ما روى من النهي عن الصلاة بعد الصبح و الصلاة بعد العصر: من حديث ان عباس ــ رواه الأئمة الستة في كشبهم ، و •ن حديث الى هـِ برة ــ رواه اليخاري و مسلم، و من حدیث ابی سعید الحدری ـ رواه الخاری ایضا و مسلم، و من حدیث عمرو بن عبسة ـ رواه مسلم كما في نصب الرابية ، و من حديث على ـ رواه اسحـاق ان راهویه و الیهتی، و من حدیث ای امامة ــ اخرجه مسلم و ابو داود و الطحاوی؛ و حديث بقية رواه الجماعة الا البخارى و رواه الطحارى.و البيهتي و غيرهم ـ كما في نصب الرابة . و لقد سها المعلق على نصب الرايســة في قوله: حديث معاذ بن عفراء لم بروه الطحاوي موقوفا عليه؛ بل رواه الطحاوي في ص ١٧٩ مع المرفوع - كاعرفت؛ ثم ذكر الموقوف في ص ٣٩٦ و أحال على ما رواه في ص ١٧٩ . هذا و قد ترك ابن حزم هذه الصرائح و النصوص و تشبث في ج ٧ ص ١٨١ من المحلى على خلافه بحديث فيه كلام كما سيأتى .

و اذا علمت ما تلوت عليك فاعلم ان ابا بكر بن ابي شيبة قال فى مسألة الرابع و المائة == ٢٨٧

= من كمتاب الرد فى باب صلاة الطواف بعد صلاة الفجر بعد رواية حديث جبير و أثر ابن عمرو ابن عباس و الحسن و الحسين وابن الزبير : وذكروا ان ابا حنيفة قال · لايصلي حتى تغيب او تطلع وتمكن الصلاة ـ اه . أ فلم يدر ان عمر وعائشة ومماذ بن عفر ، و أبا سعيد الخندري صحابة متقدمون على أبي حنيفية و هم قائلون بذلك؟ أو لم يعلم أن ابن جبیر و مجاهدا و الحسن البصری و ابا ااز بیر المکنی متقدمون علی ابی حنیفة و هم قاثلون بذلك؟ أو ليس بخابر ان سفيان الثوري و عامة فقهاء الكوفة قائلون بذلك؟! نسى ما رواه عنهم في مصنفه في كراهة ركمتي الطواف بعد صلاة الصبح و بعد صلاة المصر؟ او لم يتحقق عنده ان ابا حنيفة رحمه الله لم ينفرد بذلك؟ بل معه الاحاديث المتواترة العامة و الأحاديث الخاصة في الباب و آثار الصحابة و النابعين ـ كما علمت مع شمائلها و تكرمها ؛ فان كان حذا كله لم يقف عليه ابن ابي شيبة او نسيه فانا لله و انا اليه راجعون! و لا حول و لا قوة الا بالله العلى العظيم ، سبحانك! لا علم لنا الا ما علمتـا ؛ أو لايطم ان الحديث الذي استدل به على خلاف ما قاله ابو حنيفة و من معه من الصحابة و التابعين متكلم فيه؟ و لا يوازى ما ثبت عنـه صلى الله عليه و سلم متواترا من النهى عن الصلاة بعد الفجر و العصر ! فهل سها فيه او أخطأ او تعمد هو بذلك ! و هذا كله لا يليق بشأن ابن ابي شيبة لاسيها في مقابلة ابي حنيضة فقيه الأمة و بحرهـا في العلم . فالأول حديث جبير بن مطعم فقال فيه: حدثنا ابن عيينة عن ابي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: يا بني عبد مناف! لا تمنمو ا احدا طاف بهذا البيت وصلى ايّ ساعة من ليل او نهار ــ اه ، و رواه اصحاب السنن الاربعة ، و ابن حبان في صحيحه ، و الحاكم في مستدركه و قال: صحيح على شرط مسلم ، و الدارتطني في سننه ، و البيهتي و ابن خزيمـة و الدارمي و الطحــاوي .. كما في نصب الرايه و الدراية وعمدة القارى و فتح البارى و الزرقاني و المحلي و غيرها من الكتب == فقيه (VY) YAA

= ففيه اولا: انه من حديث الى الزبير و هو مدلس و قد عنعن فلا يعتبر • و ثانيا: اسناده مضطرب، قال الشيخ في الامام: انما لم يخرجاه لاختلاف و قع في اسناده فرواه سفيان _ كما تقدم ، و رواه الجراح بن منهال عن ابي الزبير عن نافع بن جسير سمع أباه جبير بن مطعم، و رواه معقل بن عبد الله عن ابي الزبير عن جابر مرفوعا نحوه، و رواه ايوب عن ابي الزينير قال: اظنه عن جاير؛ فلم يجزم به ؛ وكل هذه الروايات عند الدارقطي ، فالحديث مضطرب لايصلح الب ينتهض حجة ، و من عجائب الدنيا ان ابن حزم يرد الحديث بأقل من ذلك و يستدل بمثل هـــذا ألحديث و هو لايعارض . الأحاديث الواردة في باب النهي عن الصلاة بعد الفجر و العصر ! و ثالثاً : قــال في نصب الرابة : و اخبرنى الشيخ عب الدين بن العلامة علاء الدين القونوى عن والده انه محث هنا بحثًا فقال: ان بين جديث ان عباس و حديث جبير عمومًا و خصوصًا ﴿ لحديث ان عباس عام بالنسبة الى المكان خاص بالنسبة الى الوقت فهذا الحديث خاص بالنسبة الى المكان عام بالنسبة الى وقت الصلاة ؛ قال : فليس حمل عموم هذا الحديث في الصلاة على خصوص حديث ابن عباس بأولى من حمل عموم حديث ابن عباس في المكان على خصوص هذا الحديث فيه. ﴿ وَ مَنْ كَانَ الدَّلِيلَانَ كَذَلْكُ لَمْ يَتَرْجُحُ احدهما على الآخر الا بدليل آخر ـ اه ج ٢ ص ٢١٤ ززقاني نقلا عن فتح الباري) قلنا : حديث ابن عباس اصح من حديث بجبـير فلا يقارمه الا ما بساويه في الصحة ، فيحمل على حديث ابن عباس و لا يحمل على غيره، و أيضًا فقد ورد من فهم الصحابة ما يدل على عدم المعارضة ، رواه اسحاق بن راهويه في مسنده عن معاذ بن عفراء الذي تقدم من قبل فانه لم يصل ركمتي الطواف بعد الصبح او بعد العصر فسئل عنه فقال. نهي رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الصلاة بعد صلاة الصبح و بعد العصر • و رابعاً : على التسليم نازلا فنقول: المراد بده أية ساعة ، ساعة تجوز فيها الصلاة بلا كراهة؟ قال السندى في هامشه على أن ماجه ج 1 ص ٣٧٨: الظاهر أن المعنى و لا تمنعوا أحدا دخل ==

= المسجد للطواف و الصلاة ، اي: لا تمنعوا عن الدخول أية ساعة مريد الدخول ، فقوله • أية ساعة • ظرف لقوله • لا تمنعوا احدا طاف و صلى • فني دلالة الحديث على الترجمة بحث ، كيف و الظاهر أن الطواف و الصلاة حين يصلي الامام الجمعة بل حين يخطب الخطيب يوم الجمة بل حين يصلي الامام احدى الصلوات الحنس غـير. مأذرن فيها للرجال ا اتهى ؟ و على ما قدرته لا يرد هذا ـ كما لا يخفى على المتأمل في الكلام وعلى كل لا يتم الاستدلال به على ما ذهب اليه ابن ابي شيبة من جواز الركنين بعد الصبح و العصر . و خامسا ان الاستدلال به على جواز التنفل بمكة في الاوقات المكرومة ليس بتام ، كـبف و فيه خطاب لبني عبد مناف فان دورهم كانت عبطة بالبيت وكانوا يغلقون ابوابها فلا يصل الرجل الى البيت مختارا إلا باجازتهم بالدخول ا فنهى النبي صلى الله عليه و سلم عن ذلك ، و ليس في قوله • طاف و سلى أية ساعة شاء ، الا إن: لا تمنعوه حين شاء الدخول و الصلاة ، و الظاهم انه لا يشاء الصلاة في الاوقيات المكروهة و إن طاف فيها كم صنع عمر بن الخطاب و معاذ ابن عفراء وجابر بن عبد الله و غيرهم من الصحابة و التابعين، فالحديث كيف يكون حجة على الى حنيفة و من معه؟ فمنشأ النهي و محطه كـفهم عن سد ابواب دورهم التي كانت في المطاف و حوالي البيت لا اجازة الصلاة في اي وقت شاء ،طلقا كما فهم ابن ابي شيبة و من معه في الفهم! ثم في رواية • يا بني عبد مناف! من ولي منسكم من أمور الناس شيئًا فلا يمنعن أحدا طاف بالبيت و صلى ابـــة ساعة شاه ۽ ــ الحديث كما في ج ١ ص ٧١ من التاخص الحبير، فهذا الحسكم للولاة و الآمراء والحكام من بي عبد مناف فهم منعوا عن كف الناس لأنهم كانوا مظنة بأن يمنعوا الناس من الدخول في الحرم و المسجد بسبب الامارة و الحكومة، من شاؤا اجازوه و من لم يشاؤا لم يجيزوه، فلا تعلق للحديث بالصلاة الاتبعا للنبير . فخرج عن البحث .

و حديث آخر هنا اخرجه الدارقطني عن ابي الوليد العدني عن رجاء ابي سعيد عن == ٢٩٠ = بجاهد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف - او : يا بني عبد المطلب الا تمنعوا احدا يطوف بالبيت و يصلى فانه لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس الا عند هذا البيت يطوفون و يصلون - انتهى ؛ قال صاحب التنقيح : و ابو الوليد العدنى لم ار له ذكرا فى الكنى لابي احمد الحاكم، و أما رجاء بن الحارث ابو سعيد المكى فضعفه ابن معين ؛ انتهى - كذا فى نصب الراية ج ٢ ص ٢٥٤ ، و قال الحافظ فى ص ٥٨ من الدراية : و هذا لو صح لكان صريحا فى المسألة الا ان رجاء ضعيف و قد خولف عن مجاهد ــ اه ، فلا يفيد موافقته حديث جبير بن مطعم ، و قال فى ج ١ ص ١٧ من التلخيص : و هو حديث معلول اه ، و فى جير بن مطعم ، و قال فى ج ١ ص ١٧ من التلخيص : و هو حديث معلول اه ، و فى جير بن مطعم ، و قال فى ج ١ ص ١٩ من التلخيص : و هو ابو سعيد بن هود، جير معن معين و غيره ، روى غنه الفضل الشيباني و ابو الوليد العدني ــ انتهى ، و راجع صحفه ابن معين و غيره ، روى غنه الفضل الشيباني و ابو الوليد العدني ــ انتهى ، و راجع ح ٣ ص ٢٦٣ من التهذيب ،

و هنا حدیث آخر اخرجه الدارقطنی فی سنه ــ کها فی نصب الرایة ـ عن عبد الله بن المؤمل المخزوی عن حمید مولی عفراه عن قیس بن سعد عن مجاهد قال: قدم ابو ذر فأخذ بعضادتی باب السكمیة ـ الحدیث؛ فی آخره: إلا بمكه ؛ پقول ذلك ثلاثا ـ اه و هو حدیث ضعیف ؛ قال احمد: احادیث ابن المؤمل مناكیر ؛ و قال ابن معین: هو ضعیف الحدیث و و و و و و و و و و و و و و البیهتی و قال: هذا یعد فی افراد ابن المؤمل و هو ضعیف، و حمید الاعرج لیس بالقوی ، و مجاهد لم یثبت له سماع من ابی ذر ؛ و قوله: جاه الدا ـ ای: حادیث منقطع ، مجاهد لم یدرك ابا ذر ـ اه و قال الشیخ فی الامام: و حدیث ابی ذر و الحدیث منقطع ، مجاهد لم یدرك ابا ذر ـ اه و قال الشیخ فی الامام: و حدیث ابی ذر و الثانی: اختلاف فی اسناده فرواه سعید بن سالم عن ابن المؤمل عن حمید مولی عفراه و الثانی: اختلاف فی اسناده فرواه سعید بن سالم عن ابن المؤمل عن حمید مولی عفراه عن مجاهد عن ابی ذر ، لم یذکر فیه قیس بن سعد ، اخرجه كذلك ابن عدی فی عن مجاهد عن ابی ذر ، لم یذکر فیه قیس بن سعد ، اخرجه كذلك ابن عدی فی عن مجاهد عن ابی ذر ، لم یذکر فیه قیس بن سعد ، اخرجه كذلك ابن عدی فی عن مجاهد عن ابی ذر ، لم یذکر فیه قیس بن سعد ، اخرجه كذلك ابن عدی فی عن مجاهد عن ابی ذر ، لم یذکر فیه قیس بن سعد ، اخرجه كذلك ابن عدی فی عن مجاهد عن ابی ذر ، لم یذکر فیه قیس بن سعد ، اخرجه كذلك ابن عدی فی عن مجاهد عن ابی ذر ، لم یذکر فیه قیس بن سعد ، اخرجه كذلك ابن عدی فی عن مجاهد عن ابی ذر ، لم یذکر فیه قیس بن سعد ، اخرجه كذلك ابن عدی فی

== الكامل؟ قال البيهين: وكذلك رواه عبد الله بن محمد الشامي عن ابن المؤمل عن حميد الاعرب عن مجاهد ؛ و الثالث : تُضعف ان المؤمل ، قال النسائي و ابن مدين : ضعيف و قال احمد : احاًديثه مناكبر ، و قال ابن عدى : عامة حديثه العنمف عليه بين الرابع ضعف حميد مولى عفراء، قال البيهتي : ليس بالقوى ، و قال أبو عمر بن عبد البر : هو ضميف ــ انتهى. و لى قلق في تضعيف حميد مولى عفراء، و هو حميد بن قيس الأعرب المسكى، من رجال الستة ــ راجع ج ٣ ص ٤٦ و ٧٤ من التهذيب ؛ و هو ثقة ثبت ، نعم حميد الأعرج الكوفي القاص الملائي ضعيف ، كما في ج ٣ ص ٣٥ من التهذيب فتنبه ، ثم الثانى و الثالث و السادس اثر ابن عمر مع ابن عباس و ابن الزبير: طافا بعد العصر و صلبًا ؛ او طافا بالبيت قبل صلاة الفجر ثم صلبًا ركتين قبل طلوع الشمس ... اه -ففيه اولا: ان فى الآثر الثالث ليث بن ابى سليم وحاله معروف فيها بين المحدثين و نقاد الرجال ــ راجع تهذيب التهذيب و مهزان الاعتدال ، و في السادس الأجلح عن عطاء ، قال ابو حاتم: ليس بالقوى ، و قال النسائى: ضعيف له رأى سوء، و قال القطان: في نفسي منه شيء، و قال الجوزجاني : الأجلح مفتر ـ كله في الميزان ج ١ ص ٢٧ و راجع التهذيب؛ و ثانيا: يخالفه ما رواه الطحارى عن ابن عمر باسناد صحيح انه قدم مكة عند صلاة الصبح فطاف بالبيت و لم يضل الا بعد ما طلعت الشمس ـ اه، كا سبق، فالصحيح مقدم على المعلول اوكان يفعل اولا ثم تركه اذا تحقق عند. الكراهة في هذا الوقت و رجع الى ما ثبت عن ايه عمر بن الخطاب رضي الله عنهما من الكرامة ، و الترك في هذا الوقت او على التنزل الروايتان عنه متساويتان في الصحة و الثبوت فتتعارضان فتسقطان، فالشيئان « اذا تعارضا تساقطاً»؛ و أثر عمر و جابر و ابي سمد فاضل مرجح على اثر ابن الزمير و ابن عباس و يعارضه ايضا احاديث النهى مطلقاً ــ كما سبق، والثبوت عن ابن عباس و ابن أاز بير في معرض الحنفاء لكون اسناده متكلما فيه . ـــــــ واما **(77)**

= و أما الرابع و الخامس فأثر الحسن و الحسين : جدثنا ابن فضيل عن ليث عن ابن سعيد انه رآهما - الحديث ، و اثر ابن الطفيل : انه كان يطوف بعد النصر و يصلى حتى تصفار الشمس - اه ، رواه عن ابن فضيل عن الوليد بن جميع عنه ، فني الأول ليث و هو متكلم فيه ، و ابو سعيد هو رجاء بن الحارث ضعيف ضعفه ابن معين و غيره - كا عرفت ، فهو ضعيف ؛ و في الثاني : الوليد بن جميع ذكره ابن حبان في الضعفاء ايضا و قال : ينفرد عن الاثبات بما لا يشبه حديث الثقات ، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به ، و قال المقبل : في حديثه اضطراب ، و قال الحاكم : لو لم يخرج له مسلم لكان اولى - اه ، كا في التهذيب ج ١١ص ١٢٩ . ثم في نفس الآثر شيء يدل على وهنه وضعفه و هو قوله كا في التهذيب ج ١١ص ١٢٩ . ثم في نفس الآثر شيء يدل على وهنه وضعفه و هو قوله دو يصلى حتى تصفار الشمس، و غير خاف عليك ان اداء الصلاة و القاء ما في اصفرار الشمس قصدا و تعمدا عنوع في الشرع ومنهى عنه فيه : و لانظن بأبي العلفيل انه يرتكب هذا الفعل قصدا و ارادة ، فثبت بهذا ان الآثر سندا و متنا ضعيف .

فالحاصل آن في الحديث الأول مظنة التدليس، و في استاده اضطراب، راجع سنن الدارقطي و نصب الراية و حديث ابن عباس معلول ضعف و في اسانيد الآثار لبث بن ابي سليم و الوليد بن جميع و رجاء بن الحارث و حميد الآعرج، وكل ما ورد في الاستثناء ضعاف و اما حديث النهى عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس و يعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس فخرج في الصحاح و السنن و المسانيد من حديث ابن عباس وحديث ابي هريرة و حديث ابي سعيد الحدرى وغيرهم وحديث مماذ بن عفراء مع اثره و حديث جابر بن عبد الله و اثر عمر بن الحطاب و اثر جابر و اثر ابي سعيد الحدرى و اثر ابن عمر رضى الله عنهم كلها صحاح و حسان فلا يعارضها و اثر المعلولة الصعيفية البنيات، فتبت ما قاله الاسام ابو حنيفة و من معه من كراهة الصلاة بعد العصراو بعد الصبح سواء كانت ركمتي الطواف او غيرهما من النوافل، و بطل ما زعم به ابو بكر بن ابي شية من نسبة خلاف الحديث الى هيد النوافل، و بطل ما زعم به ابو بكر بن ابي شية من نسبة خلاف الحديث الى هيد

قيل لهم : فما تفولون في الصلاة بعد صلاة الفجر تطوعا أ يجوز ذلك و ينبغي أن يفعل ؟ قالوا : لا أ قيل لهم : فينبغي أن تكرهوا الطواف حتى يحل الصلاة فيكور في بمزلة الصلاة و تروا أ ما صنع عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين طاف قبل طلوع الشمس ا

قيل لهم: فما تقولون فى رجل طاف بالبيت بعض سبعة ثم أقبمت صلاة العصر أو صلاة الفجر كيف يصنع؟ قالوا: يصلى مع الامام، ثم يبنى على ما طاف، ثم يستكمل سبعا، ثم لا يصلى حتى تطلع الشمس أو تغرب، قيل لهم: و هذا أيضا ترك منكم لقولكم، أرأيتم صلاة صلى رجل بعضها ثم دخل فى صلاة أخرى و تركها حتى فرغ من الصلاة التى دخل فيها أيبنى على ما صلى من الصلاة الأولى أم قد فسدت حين دخل فى غيرها؟ قالوا: بل قد فسدت حين دخل فى غيرها متعمدا. قيل لهم:

الامام ابي حنيفة رضى الله عنه و ارضاه . و راجع لهذا البحث البدائع و فتح القدير و البناية و نصب الراية و عمدة القاري و الجوهز النقى و غيرها من كتب القوم و الله عنده حسن الثواب و هو الهادى الى الصدق و الصواب و اليه المرجع و المآب ، و اثر ابن عمر رواه الامام ابو حنيفة ايعنا عن ابي بكر بن ابي فلان قال: رأيت ابن عمر طاف بالبيت سبما بعد صلاة العصر ثم انصرف فلم يركع حتى غابت الشمس به اخرجه المحسن بن زياد في مسنده عنه و من طريقه اخرجه ابن خسرو في مسنده - كما في ج ١ الحسن بن زياد في مسنده عنه و من طريقه اخرجه ابن خسرو في مسنده - كما في ج ١ ص ١٤٥٥ من جامع المسانيد .

⁽۱) لأنه صلى الله عليه و سلم نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشهمس و عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، و قد سبق مجملا فيها تقدم، و يدخل فيه النوافل ذوات اسباب و غيرها عندنا ،

 ⁽۲) كندا في الأصول • تروا ، _ خطأ ، و العبواب • ذروا ، ، و العلم عند الله =
 ۲۹٤

فينغى أن يفسد الطواف حين دخل فى الصلاة حتى يستكمل طوافه بعد فراغه من صلاته ! و الله أعلم .

باب الذي يترك طواف الصدر

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لو أن رجلا فرغ من حجه إلا طواف الصدر فسار قبل أن يطوف كان عليه دم، فليس برخص فى طواف الصدر إلا الحائض فانه قد رخص لها .

و قال أهل المدينة : لو أن رجلا جهل أن بكون آخر عهده الطواف بالبيت حتى يصدر ⁷ لم نر⁷ عليه شيئا إلا يكون قريبا فيرجع فيطوف = تعالى . قلت : و لعله كان ، تروون ، فصحف و سقط النون من آخره _ و القد أعلم _ ف.

- (١) هكذا في جميع الاصول، و لعل الصواب ديستأنف،
 - (٢) و في موطأ مالك « صدر » ·

بالبيت ثم ينصرف إذا كان قد أفاض و الإفاضة مي طواف الزيارة .

و قال محمد: كيف يرخص في هذا و قد أخبرنا إبراهيم [بن يزيد] ١ المسكى قال سمعت طاوسا يقول سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول: نهى == آخر عهدهم بالبيت الاانه خفف عن الحائض ــ انتهى . واخرج البخارى في كتاب الحيض عن ابن عباس قال: رخص للحائض ان تنفر _ يعنى بعد الافاضة ؟ قال: وكان ابن عمر يقول اولا: انها لا تنفر، ثم رجع وقال: تنفر، ان رسول الله صلى الله عليه و سلم رخص لهن ـ انتهـي • و اخرج الترمذي و النسائي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيت الا الحيض، و رخص لهن رسول الله صلى الله عليه و سلم ــ اه ، و قال : حديث حسن صحيح . و رواه الحاكم في المستدرك و قال: صحبح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ؛ انتهى ــ كذا في ج ٣ ص ١٢٣ من نصب الراية . و في ص ٢٠٦ من الدراية : و في الباب عن زيد بن ثابت و ام سلمة ــ اه . و لفظ الحاكم عن ابن عباس: قال: كان الناس ينفرون من مني الى وجومهم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه و سلم ان يكون آخر عهْدهم بالبيت و رخص للحائض ـ انتهى ج ١ ص ٤٧٦ منه. و هو واجب عندنا للرجال في المشهور ، و لذا يجب الدم بتركه • و في قول انه سنة كما ان طواف القدوم سنة في المشهور من الرواية، و واجب في قول كما في خزانة المفتين ــ قاله امام المصر في درس محيح البخاري . ثم اعلم أنه على ماس الهندية تعليق تحت قوله • حتى يصدر • ؛ حاصله أنه لم يزر طواف الزيارة .. اه . و مو غلط فاحش فان طواف الوداع ليس بطواف الزيارة، الأول سنة او واجب و الثاني فرض، و ليس الـكلام هنـا في الفرض، و طواف الصدر طواف الرجوع و الوداع هذا

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زيد للتوضيح، و هو شيخ المؤلف يروى عنه كشيراً ، و تد ذكر قبل ذلك في الروايات -

رسول الله $(Y\xi)$ 747 رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن ينفر الرجل حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت إلا الحيض (رخص لهر. رسول الله صلى الله عليه و آله

(١) اخرجه ابن ماجه فی ج ٢ ص ٢٥١ من سننه فی باب طواف الوداع : حدثنا على بن مخمد ثنا وكيع ثنا ابراهيم بن يزيد ـ به مثله ، قال السندى فى هامشه على ابن ماجه فى الزوائد: فى إسناده ابراهيم و هو ابو اسمعيل المكى الفربرى ضعفه أحمد و غيره ــ انتهى؛ و هو فى ج٣ ص ٤٢ من كنز العبال و المدار ليس على هذا الاسناد فالحديث روى من طرق ليس فيها ابراهيم بن يزيد رواه البخارى و مسلم -كما عرفت من قبل-و الطحاوى فى ج ١ ص ٤٢٢ من شرح الآثار و اليهتي فى سننه ج ٥ ص ١٦٣ ، و عن ابن عباس و زيد بن ثابث و عاشة و ام سليم. قال الطحاوى: حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن ابراهيم بن ميسرة و سليمان خـال ابن ابي نجيح عن طاوس قال: كان ابن عمر قريبا من سنتين ينهي ان تنفر الحائض حتى يكون آخر عهدها بالبيت ؟ ثم قال: نبثت انه قد رخص للنساء: حدثنا ابن ابي داود قال ثنا ابو صالح قال ثنــا الليك قال حدثني عقبل عن ابن شهاب قال اخبرني طاوس اليماني انه سمع عبد الله ابن عمر يسئل عن حبس النساء عن الطواف بالبيت اذا حصن قبل النفر و قد أفضن. يوم النحر فقال: ان عائشة كانت تذكر من رسول الله صلى الله عليه و سلم رخصة للنساء و ذلك قبل موت عبد الله بن عمر بعام • حدثنا ابن ابي داود قال ثنا سهل بن بكار قال ثنا وهيب عن ابن طاوس عن ابيه عن ابن عباس : انه كان يُرخص للحائض اذا افاضت از تنفر، قال طاوس: وسمعت ابن عمر يقول: لا تنفر؛ ثم سمعته بعد يقول: تنفر رخص لهن رسول الله صلى الله عليه و سلم. حدثنا أبو أيوب عبد الله بن أيوب المعروف بابن سخلف الطبراتي قال ثنا عمرو بن محمد الناقد قال ثنا عيسي بن يونس عن عبيد ألله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: من حج هذا البيت فليكن آخر عهده الطواف بالبيت الاالحيض رخص لهن رسول الله صلى الله عليه و سلم - انتهى وطريق وهيب.عن ابن طاوس=

و سلم ١٠ ثم حديث صفية ١ بعد المعروف ١ في أيدى الناس أنه : لا ينبغي لاحد أن ينفر حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت، فان نفر فان كان قريبا ما بينـه و بين الوقت فأفضل له أن يرجـع حي يطوف. و إن مضى على حاله فعلیه هدی، و شاة تجز به .

= رواها البخاري في صحيحه عن معلى بن اسد عن وهيب ، و من طريق عبد الأعلى عن وهيب رواء البيهتي في سننه •

(١) هو من تمام الحديث اخرجه الترمذي و النسائي و الحاكم في مستدركه وقال: صحيح على شرط الشيخين ـ و لم يخرجاه؟ و قال الترمذي : حديث حسن صحيح . وحديث صفية رواه الامام ابو حنيفة عن حماء عن ابراهيم : ان النبي صلى الله عليـه و سلم امر صفية ان تنفر قالت : أني حائض ا فقمال: عقري حاقي، فقال: اما كنت طفت بالبيت؟ قالت: بلي! قال: فاصدري ــ اخرجه الحافظ ابن خسرو في مسنده باسناده السابق الي اني حنيفة ؛ و اخرجه الحسن بن زياد في مسنده فرواه عن ابي حنيفة ــ اه . و هو في ص ١٢١ من آثـار ابي يوسف بهذا الاسناد •ن رقم ٢٦٥ بزيادة بعض الألفاظ • و رواه الطحاوى من طريق الحكم و الأعش عن ابراهـــــيم عن الأسود عن عائشة • وصولاً ؛ و تفصیله فی ج ۱ ص ۱۰۱ من عتود الجواهر · و حدیثها رواه اصماب الصحاح و السنن في كتبهم ، و هو معروف فيها بينهم ـ كما قال الامام محمد . (٢-٢) وكان في الأصول • بعد و المعروف • و عدى الواو زائدة فأخرجتها من البين ، و حديث صفية موصوف و قوله : المعروف في ايدى الناس ، صفة له ــ فتيصر ، و حديث صفية له طرق و الفاظ عند البخاري و مسلم و الطحاوي و اليهقي من حديث عائشة و ام سليم و غيرهما ـ راجع صحيحي البخاري و مسلم و فتح الباري و عبدة القاري و آثار الطحاوى و سنن النيهق و نصب الرايـة و الدرايـة و النلخيص الحبير و بذل المجهود و غيرها من الكتب ،

اخبرنا محمد قال أخبرنا "محمد بن" أبان بن صالح [عن حماد] " عن إبراهيم في الرجل ينسي طواف الصدر قال: يريق " دما .

أخرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا أنفع عن عبدالله ابن عمر رضى الله عنها أن عمر بن الخطاب قال: لا يصدر أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فان آخر النسك الطواف بالبيت .

(۱-۱) قوله و محمد بن، ساقط من الأصول و لابد منه، و هو سهو قلم الناسخ لأن شيخ الامام محمد بن آبان دون آبان آبيه كا يظهر من التهذيب و غيره، فكف يدركه الامام محمد ؟٠٠

(۲) ما بین المربعین ساقط من الاصول ، لان محمد بن آبان القرشی لا یروی عن النحمی
 بل بینهها و اسطة حماد _ کما فی مواضع من الکتاب .

- (٣) كذا في الأصل ، و في الهندية « يهريق »
 - (٤) و فى موطأ الامام محمد ﴿ أَخْبُرْنَا ﴾ •

قال محمد: فهذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ينهى عن ذلك فيها رواه فقيهكم ، و من ترك ذلك لم يكن عليه شىء فى قولكم اليس الأمر على هذا و لكنه شىء من النسك ترك التزامـا ' فيه إذا ترك [هديا يهديه] ' فيه هدى يهدى صاحبه إلا الحيض فانه يرخص لهن فى ذلك لمكان العذر .

باب من انتقض وضوؤه في الطواف الواجب

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: من طاف بالبيت ثم انتقض وضوؤه فان " كان ذلك فى الطواف الواجب عليه فانه يخرج و يتوضأ ثمم يبنى على طوافه، وكذا لوكان تطوعاً .

و قال أهل المدينة: إن كان الطواف الواجب عليه * فانه يخرج

== او اعتمر فليكن آخرعهده بالبيت؛ فقال له عمر : خررت من يد ك اسمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه و سلم و لم تخبرنا به ؛ و قال الترمذى : غرب، و قد خولف الحجاج فى بعض هذا الاسناد - اه ، و بهذا الاسناد رواه احمد فى مسنده و الطبرانى فى معجمه ، و قال المتذرى فى حواشيه : سند ابى داود فيه حسن و سند الترمذى فيه ضعف و لذلك قال : غرب - انتهى ،

- (١) كنذا في الأصل، وكان في الهندية « الراما » •
- (۲) مكذا فى الاصول التى عندى، و العبارة من قوله «النزاما» الى قوله « هديا يهديه » محتلة النظام و لم افهمها، و لعلها سقطت من البين، و لم اجد من يفهمنى و لذا لم اقدر على اصلاحها و نقلتها كما كانت ، قلت: اظن ان قوله « هديا يهديه» من سهو الناسخ، فاذا خرج من البين ترتبط العبارة و لا تحل بالمقصود ؛ و الله اعلم _ ف .
 - (٣) و كان في الأصول « و إن »، و الأصوب « فان» ·
 - (٤) كذا في الإصول. و لعل الصواب « واجبا ، .
 - ِ (٥)كذا في الهندية : و لفظ عليه ، ساقط من الأصل ــ ف •

و يتوضأ ثم يستأنف الطواف بمنزلة الصلاة المكتوبة، و إن كان الطواف تطوعاً فانتقض وضوؤه و قد طاف ثلاثة أشواط فانه إن أراد أن يتم طواف خرج فتوضأ ثم يستأنف الطواف، و إرب لم يرد إنمامه تركه و لم يطف، وكذلك الصلاة المافلة إذا تتقض وضوؤ الرجل و قد صلى بعضها، فان شاء تركها و لم يجب عليه إنمانها، و إن أحب أن يتمها و جب عليه الوضوء ثم ابتدأها.

(۱) مكذا في الأصول و هو الصحيح، و معى قوله صلى الله عليه وسلم: الطواف باليت مثل الصلاة ــ أى : مثلها في حصول الثواب لا في جميع الاحكام، اذ لا يطله المشى و الانحراف عن القبلة و تعمد الحدث، بخلاف الصلاة، و ان سبقه الحدث في جاز على الأصح من مذهب الشافى، و في الصلاة يستقبل، و لو نذر ان يصلى فطاف لم يجزه - كذا في الجوهر الذي ج ه ص ٨٨ مع سنن اليهتى و ولم يرد نص صحيح يوجب الطهارة في الطواف بحيث لا يجوز بدونها و تذكر ما معنى في باب الرجل يدخل مكة بعمرة فيطوف باليت وهو جنب او على غير وضوء من البحث ص١٣٣٠ من يدخل مكة بعمرة فيطوف باليت وهو جنب او على غير وضوء من البحث ص١٣٣٠ من هذا الجزء من الكتاب وهذه المسائل من الناء على وجود انتقاض الطهارة ولذا فرق واذا خرج الطائف مرطوافه لصلاة مكتوبة او جنازة او تجديد وضوء ثم عاد بني على طوافه لما بينا انه ليس كالصلاة في الأخكام، فالاشتغال في خلاله بعمل لا يمنع البناء عليه، وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه خرج لجنازة ثم غاد فبي على الطواف _ اه والطواف بعد الصلاة ، واجع شرح المناسك لعلى الفارى - رحمه الله تعالى والطواف بعد الصلاة ، واجع شرح المناسك لعلى الفارى - رحمه الله تعالى والطواف بعد الصلاة ، واجع شرح المناسك لعلى الفارى - رحمه الله تعالى والطواف بعد الصلاة ، واجه شرح المناسك لعلى الفارى - رحمه الله تعالى والطواف بعد الصلاة ، واجع شرح المناسك لعلى الفارى - رحمه الله تعالى والمواب والن والن والأن في الأصول والن والمواب والن والد واله والن والمواب والن والمواب والن و واله والن والمواب والن و والمواب والن والمواب والن و والمواب والن والأن و والمواب والن والمواب والن والمواب والن والمواب و

قال محمد: وكيف يدخل فى صلاته ' وتجب عليه ثم ينتقض [وضوؤه] ' بحدث فتبطل منه ' ؟ أليس قد وجبت عليه و صار بمنزلة رجل قال و لله على طواف بالبيت ، فطاف ثم أحدث فانتقض ، أو صلى بعض صلاة ثم أحدث ا

قالوا: من دخل فى الصلاة تطوعاً فقطمها إن شاء أعاد صلاته و إن شاء لم يعدها إذا دخل فيها ثم قطعها . قيل لهم : فما تقولون فى رجل قال « لله على أن أصلى ركعتين تطوعا ؟ قالوا : إن شاء صلى و إن شاء لم يصل . قيل لهم : فان قال « لله على أن أصوم شهرا ، أو قال « لله على أن أحج حجة أو أعتمر عمرة أو أتصدق بدرهم " ، ؟ قالوا : هذا عايه كله .

قيل لهم : أر أيتم لو أن قائـلا قال • أوجب الصوم و أبطـــل ما سوى ذلك ، أكأن ذلك يجوز؟ أرأيتم لو أن قائلا قال • أجيز الصدقة خاصة و أبطل ما سوى ذلك ، أكان هذا يجوز؟ لأن كان جاز لكم ما قلتم

⁽١) كذا في الأصل، م في الهندية والصلاق، و

⁽٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و هو لا بد منه ٠

⁽٣) وكان في الأصل، فيبطل، و الصواب بناء الغيبة، و في الهندية • فبطل، تصحيف. •

⁽٤) وكان في الأصول « عنه ، و هو تصحيف « منه » اى من الحدث ــ تبصر .

⁽ه ـ ه) و في الحندية « أو تصدق درهم، و مو سهو الناسخ .

⁽٦) و المعلق كتب بهامش الهندية على قوله • أوجب ــ النجه: يعنى اذ ليس فى ذلك حيجة من عند الشارع ، فلكل قائل حق بما يقول ــ اه • و انت تعلم ان هذا ليس بمقصود الكلام و مقتضاه بل مراد الامام محمد ان هذه الفروع كلها لا تجوز عندكم ايضا فكذا ما قلمتم فى الصلاة النافلة و العلواف بانتقاض الوضوء فى اثنائهها ــ و العسلم عند اقد تعالى •

يجوز للهذا قوله، إلا أن نأتوا بسنة عن رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم أو تأتوا به لانه أو تأتوا به لانه لونه كان عندكم لاحتجج به و لسمعنا من قولكم .

أرأيتم رجلا دخل في صلاة تطوعا ثم قطعها متعمدا لقطعها بحدث أيجب عليه قضاء الصلاة و قضاء الطواف ؟؟ قالوا : لا يجب عليه ذلك . قيل لهم : فرجل دخل في صوم يوم تطوعا و نواه من الليل ثم أصبح فأكل ستعمدا ؟ قالوا : قد قطع صومه و قد وجب عليه قضاؤه . قيل : من أن افترق الصوم و الصلاة ؟ قالوا : الصلاة و الطواف شيء واحد و الصوم يشبهها ؟ . قيل لهم : و من يعجز عن هذا الكلام ! أليس هذا الأمر كله يشبهها ؟ . قيل لهم : و من يعجز عن هذا الكلام ! أليس هذا الأمر كله لقد تعالى ؟ قالوا : يلى . قيل لهم : من أن افترقت هذه الأشياء ؟ أرأيتم لو أن قائلا من أهل البصرة قال و فاني أقول في الصوم ليس عليه قضاؤه

⁽١) كذا في الأصل، و في الهندية ، ليجوز، ـ ف .

⁽۲) هكذا في الأصول، و تأمل في هذه العبارة من اين زيد لفظ عضاء الطواف ، من دون ذكره قبله، وكذا تأمل في قوله قبله «لقطعها بحدث، بعد قوله عثم قطعها متعمدا، ثم انظر متانة الكلام و متانة النقوض على المخالف و الحوض في المسائل من الفقة و الغوض في بحار دقائق الشرع و الدين بحيث لا ملجأ لمن ينازع الامام محدا في المسلك الا باعتراف انه فقيه رباني و مجتهد حقائي لا يوازيه احد في زمنه، بحر لا ساحل له، و الا بتصديق قول الامام الشافعي لرجل « هل رأبت فقيها! اللهم الا ان تكون رأيت محمد بن الحسن فانه كان يملأ العين و القلب ، و هو امام اللغة و العربية و الفقه و الحديث و النفسير، و ان كنت في ريب بما ذكرته فسل عن ذلك يحيى بن معين و ابا عبيد صاحب غريب الحديث و الامام الشافعي و غيرهم من الأئمة. يحيى بن معين و ابا عبيد صاحب غريب الحديث و الامام الشافعي و غيرهم من الأئمة.

و أقول يقضى فى الصّلاة و الطواف، أى شى. كنتم تقولون له؟ ما لـكم من الحجة فى مثل هذا إلا مثل حجته ا

أرأيتم لو قال رجل من أهل مكة ه فابى أقول بقضاء الطواف فانه من أمر الحج و الحج ألزم مرب الصلاة و الصوم إذا دخل فيه الرجل و لا قضاء عليه في الصرم و لا في الصلاة ، أي شيء كنتم تقولون [له] ؟ ليس ينبغي أن يتحكم على الناس! ، هذا أمر واحد دخل فيه نقه تعالى فان قطعه وجب عليه قضاؤه .

باب الرجل ينسى السعى بين الصفا و المروة الحرة الحد عن أبي حنيفة قال: من نسى السعى بين الصفا و المروة ا

⁽١) ما بن المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه ، كما هو فى المبألة الأولى •

 ⁽۲) ای من غیر دلیل من القرآن و الحدیث او آثار الصحابة او التمامل من لدن
 رسول الله صلی الله علیه و سلم الی نومنا هذا

⁽٣) كما هو ديدن جميم المأمورات المتروكة او البياطلة او الفاسدة مر الفرائض و الواجبات و السنن و المستحبات قانونها واحد ، يعنى: اذا دخل فى شيء منها نقه تعالى وجب عليه ان يتمه ، فإن قطعه او افسده بعد الشروع فيه وجب عليه قضاؤه .

⁽ع) الباب مطلق من قيد الحج او العمرة ، و كلام الامام محمد يدل ان موضوع المسألة في نسيان سعى الحج ، لكن حكم ترك سعى الحج و العمرة واحد لذا اطلق الباب - كا لا يخفي على اولى الآلباب ، و في شرح المنسك المتوسط لعملي القارى ص ١٨٧ : و لو ترك السعى – اى من اصله – و رجع الى اهله – اى بأن خرج من الميقات ، فان اراد العود الى مكة يعود باحرام جديد ، اى لدخوله الحرم اذ بسعى الحج بعد الوقوف لا يشترط فيه الاحرام بل يسن عدمه ، و كذا سعى العمرة لا يشترط وجوده بعد حلقه بل يجب تحققه قبل حلقه ، و اذا اعاده مقط الدم ؛ قال في الأصل: و الدم = حتى حتى

حتى يستبعد عن مكة و يجاوز وقتا من الموقيت فانه يجزيه أن يبعث بهدى يذبح عنه بمكة و ينصدق به مكان سعيه لتركه السعى بين الصفاء و المروة لا شيء عليه غير ذلك .

و قال أهل المدينة: من نسى السعى بين الصف و المروة [في عمرة فلم يذكر] ' حتى يستبعد" من مكة فليرجع [و ليسع] ' ، و إن كان قد اصاب النساء [فليرجع فليسع بين الصفا و المروة حتى يتم ما بتى عليه من الحب الى من الرجوع لآن فيسه منفعة الفقراء، قلت: و محنة الأغنياء، و كذا الحكم في سعى العمرة ؛ و اما ما ذكره الفارسي من : انه اذا اخره حتى مضت ايام المحر لزمه دم لمن رجع الى اهله، وان كان يمكة سعى و لاشي، عليه ؛ فشيء ما مشي الحد اليه اله و لى في آخر كلامه كلام كما لا يخنى على الاعلام و قال قبيله : و لو ترك السعى كله او أكثره فعليه دم اى لتركه الواجب، و حجه تام اى صحيح و لو ترك السعى كله او أكثره فعليه دم اى لتركه الواجب، و حجه تام اى صحيح ناقص ينجبر بالدم اله و هذا كله اذا كان من غير عذر، و اما فيه فلا شيء عليه له في عبارته و غيره، و اما في موطأ مالك فالمسألة في نسيان سعى العمرة، كما سيأتي في عبارته و قديم و

١١) كذا في الأصل، و في الهندية • بتركه، •

⁽۲) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زيد من الموطأ ، فان عبارة مالك فى الموطأ مكذا وقال مالك: من نسى السعى من بين الصفا و المروة فى عمرة فلم يذكر حتى بستبعد من مكة انه يرجع فيسعى، وان كان قد اصاب النساء فليرجع فليسع بين الصفا والمروة سعى يتم ما بتى عليه من تلك العمرة ، ثم عليه عمرة اخرى والهدى، ولذا زدة، فيا بعده . (٣) اى يجاوزها ببعد - زرقانى .

⁽٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زيد من موطأ مالك .

تلك العمرة] فيليه العمرة والهدى، وقال محمد: أخلف إلى العمرة وأهدى مع العمرة، إنما هذا رجل ترك ثيبًا بما يجب عليه فى الحج فعليه أن يقضيه أو يبعث بهدى مكانه، وأما العمرة فكيف تجب بسعى تركه؟ وكيف يجب معها الهدى؟ أما أن يقول قائل « لا بد من أن يرجع حتى يسعى، أو يقول « يجزيه مكان ذلك كفارة وكفارة الأشياء فيما ترك، أو أخر فى الحج الهدى، وأما عمرة و هدى فان هذا مما لا وجه له .

قالوا: لا بد من السعى ، فان استبعد من مكة لم يستقم أن يدخلها إلا بعمرة . قيل لهم : في بغى إن دخلها بعمرة أن يطوف لعمرة و يسعى و يتقى ذاك السعى الذى بتى عليه فيسعى سعيين ا و لا ينبغى أن يكون عليه هدى لانه قضى ما عليه ا فكيف يقولون هذا و هم يرون دخول مكة بغير إحرام كما صنع ابن عمر حين رجمع من قديد الى مكة فدخلها بغير إحرام ؟

⁽١) ما بان المربعين ساقط من الأصول، و زيد كما عرفت من الموطأ •

⁽٢) في الموطأ دثم عليه ٠٠

 ⁽٣) لمل الصواب « العمرة 'لآخرى» فسقط لفظ « أخرى » من الأصول •

⁽٤) تأمل فى هذا اللفظ و ما معناه ، هكذا هو فى الاصول ، و لعل العمواب ، قال محد: و كيف أضاف السعى إلى العمرة ، و العلم عند انه ، فأنى لم احصله ، و لعله اختلف، و سبأتى فى الباب الذى بعده: فما اختلف الى العمرة و هو فى حج ـ الخ .

⁽٥) كذا في الأصول و هو الصواب. و ليس هو بأمر ٠

⁽٦) القديد ــ مصغرا ــ موضع بين مكنة و المدينة •

 ⁽٧) م الأثر اخرجه الامام محمد في ص ٢١٩ من الموطأ في باب دخول مكة بذير احرام: اخرنا مالك حدثنا نافع ان ان عمد اعتمر ثم أقبل حتى اذا كان بقديد ==
 ٣٠٦

بإب الرجل يواقع أهله وهو محرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الرجل يقع بأهله في الحج ما بينه و بين

= جاءه خبر من المدينة فرجع فدخل مكة بغير احرام ـ قال محد: و بهذا نأخذ، من كان في المواقيت او دونها الى مكة ليس بينه و بيين مكة وقت من المواقيت التى و قنت فلا بأس ان يدخل مكة بغير احرام، و اما من كان خلف المواقيت ـ اى وقت من المواقيت التى بينه و بين مكة ـ فلا يدخلن مكة الا با حرام ؟ و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقهائها ـ انتهى و سيأتى البحث لذلك في باب و الارقات الى مكة و الرجل يكون أهلها دونها فيدخل مكة بغير احرام ، من الكتاب ،

اخبار لزبادة العلم

و بعد الفراغ من السعى ادا، ركتين فى المسجد مستحب ـ كذا فى قاوى قاضخان و غيره ؛ و هو لا ينافى ما فى منسك السروجى : ليس للسعى صلاة ، لانه محول على نفى صلاة واجبة كما للطواف ، قال الطرابلسى : و ينبغى ان تكون الصلاة على المروة لانه ابتداء شعار لما روى المطلب بن ابى وداعة قال : رأيت وسول الله صلى الله علمه و سلم حين فرغ من سعيه جاء حتى اذا حاذى الركن فصلى ركتين فى حاشية المطاف و ليس بينه و بين الطائفين احد ـ رواه احمد و ابن ماجه و ابن حبان ؟ و فى رواية : قال : رأيت رسول الله صلى الله علمه و سلم يصلى حذو الركن الأسود و الرجال و النساء يمرون بين يديه ما بينهم و بينه سترة ـ و عنه انه رآه عليه الصلاة و السلام حذو الركن - كذا ذكره ان الهمام ؟ و فيه انه لا دلالة فى الحديث ان صلاته هذه من مستحبات السعى لاحتمال ان نكون لتحبة المسجد حين اراد ان يقعد من غير قصد له الى الطواف ، و اما ما علله بعضهم بقوله : ليكون ختم السعى كختم الطواف ، جاريق =

أن يقف ' بعرفة ' : أنه ' يجب عليه الهدى و يحج من قابل ، و إن كانت أصابته أهله بعد الوقوف بعرف فعليه بدنة و تم حجه و ليس [عليه] ' غير ذلك ، قال محمد : وكذلك أخبرنا ابو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنها في الرجل يواقع أهاه بعد الوقوف بعرفة ' قال : تم حجه و عليه جزور .

== المقايسة مع انه لاحاجة البها لما تقدم من الرواية فيعارضه قولهم دولايصلى على المروة، فأن قياسه كان يقتضى جوازه و استحبابه و حمل فعله صلى الله عليه و سلم على بيان الافعنل ان ثبت ان صلاته السعى؛ و الله اعلم ــ قاله على القارى فى ص . به من شرح اللباب و ما نفيته من الصلاة قبل اوراق فالاازام بناء على ما فى منسك السروجى فننيه .

- (١) و في موطأ مالك د يدفع ، و الصواب ما في الأصول .
 - (٢) و في موطأ مالك د من عرفة . .
- (٣) وكان في الاصول « و أنه ، و الوار من سهو الناسخ و الصواب حذفه .
 - (٤) ما بين المربمين ساقط من الأصول و لا بد منه م
- (ه) اخرجه بهذا الاسناد عنه ايمنا في كتاب الآثار بلفظ: قال: اذا جامع بعد ما بفيض من عرفات فعليه بدنة و بقضي ما بقي من حجه و تم حجه ؟ قال محد: و به ناخذ و هو قول ابي حنيفة ـ انتهى و رواه مالك في الموطأ عن ابي الزبير المكي عن عطاه بن ابي رباح عن عبد الله بن عباس: انه سئل عن رجل وقع بأهله و هو بمي قل ان يفيض فأمره الن ينحر بدنة و روى ابن ابي شيبة في مصنفه: حدثنا ابو بكر ابن عياش عن عبد العزيز بن رفيع عن عطاء قال: سئل ابن عباس عن رجل قعني الماسك كلها غير انه لم يزر البيت حتى وقع على امرأته ؟ قال: عليه بدنة ـ اه .

و قال أهل المدينة فى الرجل ' يقع ' بأهله ' فى أيام ' الحج ما بيته و بين أن يدفع من عرفة و يرى الجمرة فانسه ' يجب عليه الهدى و "حج قابل ، 'فان كانت ' أصابته أهله بعد رمى الجمرة فعليه أن يعتمر ويهدى و ليس عليه حج من قابل ، قال محمد : وكيف قال أهل المدينة : وعليه حج قابل إذا وقع ما بينه و بين أن يرمى الجمرة ؟ أليس ' هذا الحديث المشهور عن رسول الله صلى الله و آله و سلم الذى لا يقدر على رده أحد أنه قال «الحج عرفة فمن أدرك عرفة بليل فقد أدرك ، ' ؟ و إنما يجب القضاء أنه قال «الحج عرفة فمن أدرك عرفة بليل فقد أدرك ، ' ؟ و إنما يجب القضاء

⁽١) كذا في الاصول، و في الموطأ « رجل » ·

⁽٢) كذا في الاصول، و في الموطأ د وقع، ٠

⁽٣) و في الموطأ : بامرأته ٠

^(؛) كذا في الأصول، و زيادة «أبام» لم تذكر في الموطأ و لعلة الاصح الارجح •

 ⁽٥) و في موطأ مالك • إنه، بدون الفاء •

⁽٦-٦) كذا في الاصل و كذا في الموطأ ، و في الهندية « حج من قابل ٠٠

⁽٧-٧) كـذا في الموطأ. وكان في الاصول • و إن كان • •

⁽٨) في الموطأ • فانما عليه • •

⁽٩) كذا في الاصل و كذا في الموطأ، و في الهندية • أهدى، •

⁽١٠) كذا في الهندية ، و في الأصل « فليس ، بحذف الهمز تقديره « أ فليس، •

⁽¹¹⁾ اى الحج، وفى الهندية وفن حج أدرك عرفة، وهو خطأ والحديث سيأتى فى الباب، ورواه اصحاب السنن الاربعة، فنى سنن ابى داود ج ا ص ۲۷۰: الحج بوم عرفة و من جاء قبل صلاة الصبح من ليلة جمع فتم حجه ـ اه؛ وفى سنن النسائى ج ۲ ص ۲۸: الحج عرفة، من جاء ليلة جمع قبل صلاة الصبح فقد ادرك حجه و فى جامع الترمذى ص ۱۰۸ فقد ادرك حجه عرفة فن جاء قبل صلاة الفجر =

إذا أفسد قبل أن يقف بعرفة ، و أما إذا رقف بعرفة و قد قال رسول الله

= ليلة جمع فقد تم حجه . ورواه الدارى ايمنا في مسنده ص ٢٤١ الحج: عرفات اوعرفة ومن ادرك ليلة جمع قبل صلاة الصبح فقد ادرك . وقد رواء الامام محمد فىص ٢٣٧ من الموطأ في باب من ادرك عرفة ليلة المزدلفة : اخبرنا مالك اخبرنا نافع ان عبد الله ابن عمركان [يقول من لم يقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد فأنه الحج و] (ما بين المربعين زيادة من موطأ الامام مالك، و الظن الغالب انه سقط من موطأ الامام عمد) من وقف بعرفة ليلة المزدلفة قبل ان يطلع الفجر فقد ادرك الحج ـ قال محمد: و بهذا نأخذ و هو قول ابي حنيفة و العامة .. اه - و رواه مالك ايضا في الموطأ - قال الزرقاني في ج ٢ ص ٢٣٥ من شرحه : و قـد جاء هذا بنحوه من وجه آخر عـ ب ابن عمر مرفوعاً ، و زاد فيه ﴿ و ليحل بعمرة و عليه الحج قابلاً ، و روى اصحاب السنن باسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه و سلم بعرفة و أتاء ناس من اهل نجد فسألوء عن الحج فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم: الحبج عرفة من ادركها قبل ان يظلع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه ـــ اه . و رواه الطحاوي في آثاره ج ١ ص ٤٠٨ : حدثنا على بن معبد قال حدثنا يعلى بن عبيد قال ثنا سفيان عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي ــ مثله ، و زاد : ايام مَى ثَلَاثَةَ أَيَامَ أَيَامَ التَشْرِيقِ، فَمَن تَعجل في يومين فلا أثم عليه، و من تأخر فلا أثم عليه؛ ثم اردف خلفه رجلا ينادي بذلك ـ انتهى. و هنا حديثان احدهما هذا لفظه و الثاني ما رواء الدارقطني كما في ج ١ ص ٢٣١ من التلخيص من حديث ابن عباس بلفظ : من ادَّرك عرفة ووقف بها و المزدلفة فقد تم حجه، و من فاته عرفات فقد فائه الحج ـــ الحديث؛ و تحوه رواه العلماوي مرفوعا من حديث عروة بن مضرس الطائي . صلى الله عليه و آله وسلم « الحج عرفة » " فقد" قضى الحج فكيف يكون مفسدا له لما بقي منه ؟

قبل لهم: و بعد رمي اجمره عد بقي الطوات و عيره و قد حرم الله عليكم الجماع حتى تطوفوا بالبيت . فان قالوا: إنه حل له إذا رمى الجمرة الحلق و غيره غير النساء و الطيب، قيل لهم: أ ايست حرمة النساء و الطيب في هذه الحالة كحرمتهن قيل رمي جمرة العقبة أم قد حل منهن شيء لم يكن حلالا ^و؟ قـالوا: لم يحل [منهن] * شيء ، إنما حل غيرهن: قيل لهم: فالحرمة فيهن

(١) قال الامام محمد في « باب الرجل يجامع قبل ان يفيض، من الموطأ ص ٢٣٨ : اخبرنا مالك اخبرنا ابو الزبير المكي عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس: انه سئل عن وجل وقع على امرأته قبل ان يفيض فأمره ان ينحر بدنة ــ قال محمد: و بهذا نأخذ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقد أدرك حجه، فمن جامع بعد ما يقف بعرفة لم يفسد عليه حجه ، ولكن عليه بدنة لجماعه ، وحجه تام ، و اذا جامع قبل ان يطوف طواف الزيارة لا يفسد حجه، و هو قول الى حنفة و العامة من فقهاتنا ـ انتهى • (٢) وكان في الأصل دو قد، و في الهندية «قد، و الصواب «فقد، فما في الأصل تصحیف د نقد ، و الله اعلم ـ ف .

- (٣) وكان في الأصول « أقد » بالهمزة ، و الصواب « قد » بدونها »
- (٤) كذا في الأصل، و في الهندية د حلال، بالرفع و هو تصحيف.
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه ٠ اعلم أن أثر أبن عباس المذكور في ج١ ص ٥٤٠ من جامع المسانيد مكذا: ابو حنيفة عن عطاء بن السائب عن ابن عباس في الرجل يواقع امرأته بعـد ما وقع بعرفة قال : عليه بدنة و تم حجه ــ اخرجه · ابن خسرو باسناده الى محمد بن شجاع عن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ، ففيه « عطاء ابن السائب، بدل معطاء بن أبي رباح، و أقره في الجوهر النتي في ج ه ص ١٧١ من =

قبل رمى الجمار و بعدها ' سواه؟ قالوا: نعم، و حرمتهن عندك أيضا قبل رمى الجمار و بعدها سواه و قبل الوقوف بعرفة! قلت: نعم و لم يمنعنى من إفساد حرمة النساء لانه حل منهن شيء ، و لكن لما جاء الاثر عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن الحج عرفة ... فكان الرجل قد وقف بعرفة فقد أدرك الحج فلذلك فسد حجه قبل الوقوف ؛ و ليس لأن الحرمة زادت في النساء أو نقصت .

و قول آخر قلتموه أعجب من هذا: من وقع بأهله بعد رمى الجرة فعليه عمرة و هدى و ليس عليه "حج قابل"، فما اختلف إلى العمرة و هو

- سنن الدهق حيث قال: و روى ابو حنيفة فى مسنده عن عطاء بن السائب عن ابن عباس النخ ، و الراجح و ابن ابى رباح ، و هو فى الحجج و كتاب الآثار و سنن البيهق من طرق و موطأ مالك و موطأ محد و مصنف ابن ابى شية و نصب الراية وغيرها من الدكتب ، و لا عجب فى انه يمكن ان يكون الدكاتب اخطأ فى نسبة الآب فان جامع المسانيد علو ، بالاغلاط ، و يحتمل ان الامام ابا حنيفة رواه عن كليهما وهما من شيوخه، و اعلق بالقلب و ابن ابى رباح ، قلت : و هو فى مسند ابن خسرو المخطوط عندنا عن وعطاء بن السائب، دون و ابن ابى رباح ، قالوهم يكون فيه عن هو فى اسناده عن الامام ؛ و الله اعلم - فى و دون و ابن ابى رباح ، قالوهم يكون فيه عن هو فى اسناده عن الامام ؛ و الله اعلم - فى و رباح ، قبل ، بالياء من القول و هو خطأ ،

- (٣) كذا في الهندية ، وكان في الأصل * الاأنه ، و دو لايصح من حيث المعنى .
 (٤) و لعل الصواب * شيئا » ،
- (o) كذا في الأصول، و لعل شيئًا من العبارة سقط منهـا هاهنا، يدل عليه قوله • فلذلك فسد حجه قبل الوقوف، سـ تأمل .

(۳ سـ ۳) قوله «حج قابل» مطابق لما فی موطأ مالك و أصبح من قوله «حج من قابل». ف ۲۱۲ (۷۸) فی

في حبم ' ؟ هل رأيتم شيئًا من الحج يقضي بعمرة إما يكون ' مفسدا فيكون عليه قضاء الحج أو يكون غير مفسد فيكون عليه كفارة المواقعة و الهدى! ليس من قال عمرة أو لا غيرها أو أيتم من قال عليه عمرتان وهدى بأى شيء برد قوله؟ فما * قولكم و قوله عليه عمرة و هدى إلا سواءً [ما عندكم في هذا أثر فيوجب به و لا يشبه بحمعة عليها ¹ ا و لا هذا شيء من أمر الحج.

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري لل قال حدثًا بكير بن عطاء قال حدثًا عبد الرحمن بن يعمر * الديلي قال: كنَّا مع رسول الله صلى الله عليه

(١) اى : فأى شيء افعناه الى العمرة و الحال انه فى اداء الحبم؟ و قد مضى فى الباب الذي قبله قال « قد الخلف الى العمرة » و هو تصحيف « اختلف » اي : كيف اختلف المها ؟ و هذالسان المتقدمين من أهل اللغة -

- (٢) اي فعل المواقعة .
- (٣) و لعل كلُّمة ﴿ عليه ، سقطت ، أي : و ليس عليه في ذلك عمرة _ الخ
 - (٤ ـ ٤) كذا في الأصل ، و في الهندية دو لا في غيرها ، ٠
 - (٥) كذا في الهندية، و قوله « فما » ساقط من الأصل •
- (٦) اى: و لا يشبه الأمور التي اتفقوا عليها و اجمعوا حتى يقاس بها . و الأولى ان رَاد قبل « بحمَّة » ﴿ أَمُورٍ » أو «مسائل » حتى يوضح المعنُّ •
- (۷) رواه عن الثوری یحیی بن سعید و عبد الرحمن بن مهدی و سفیان بن عیینــــة عند الترمذي ص ١٠٨ و محمد بن كثير عنه عند ابي داود ج ٢ ص ١٩٦ و مهران عنه عنده ایمنا و وکیع و عبد الرزاق عنه عند ابن ماجه ج ۲ ص ۲۳۹ مع السندی و یعلی ابن عبيد عنه عند الظحاوى ج١ ص ٤٠٨ و خلاد بن يحيي و عبد الصمد بن جسان عنه عند البيهتي ج ٥ ص ١٧٣ من سننه و يحيي بن سعيد عند النسائي ج ٢ ص ٣٨ من الأنصارية . (٨) و كان في الاصول «معمر، بالميم مكان الياء ، و الصواب ويعمر، و الحديث =

= حديثه • و يعمر ـ بفتح اليـاء التحتانية و سكون المهملة و فتح الميم على وزان يفتح و يسمع ــ وهو عبد الرحمن بن يعمر الديلي، من رجال الآربعة ، له صحبة ، عداده في أهل الكوفمة ، روى عن النبي صلى الله عليه و سلم حديث • الحريج عرفة » و حديث النهى عن الدباء و المزفت ، و عنه بكير بن عطاء الليثى ؛ قلت : ذكر ، ابن حبان في الصحابة: انه مكى سكن الكوفة، قال: و يقال: مات بخراسان؛ و قال مسلم و الازدى و غيرهما : لم يرو عنه غير بكـير بن عطاه ـ قاله الحافظ في ج ٦ ص ٣٠٢ من التهذيب. و الديلي بكسر الدال و سكون الياء النحتانية بعدها لام مكسورة .

اخرجه اصحاب السنن الأربعة بالاسناد المذكور ــ كما في ص ٩٢ من نصب الرابية بلفظ: أن ناسا من أمل تجد أتوا رسول الله صلى الله عليمه و سلم و هو بعرفة فسألوه فأمر مناديا فادى: الحج عرفة فن جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجه فقد ادرك الحج، ايام منى ثلاثـة فن تسجل في يومين فلا اثم عليه و من تأخر فلا إثم عليه ــ انتهـى . و رواه احمد في مسنده و ابن حبان في صحيحه في النوع الحنامس عشر من القسم الثالث و الحاكم في المستدرك و قال: حديث صحيح الاسناد و لم بخرجاه . و رواه احمـد و البرار و ابو دارد الطيالسي في مسانيده . قال ابن عبد البر : عبد الرحمن بن يعمر لم يرو عنه غير هذا الحديث.قال المنذري في حواشيه : بل روى له الترمذي و النسائي و ابن ماجه حديث النهي عن المزفت • و ذكره البغوى في الصحابة : و ان له هذين الحديثين . و رواه الدارقطني في ص ٢٦٤ من سننه و رواه الطحاوي ايعنـــا في ج ١ ص ٤٠٨ من شرح معانى الآثار كما تقدم • و البيهتي في ج • ص ١٧٣ من سننه الکبری عن خلاد بن یحبی و عبد الصمد بن حسان قالا ثنا سفیان الثوری ــ به مثله ؟ و زاد : ثم اردف رجلا من خلفه فنادی بذلك ؛ و فیه ایمنا : فأتاه نفر من اصحابه فأمروا رجلا فنادى: يا رسول الله اكيف الحجكيف الحج ، و رواه شعبة ایننا عن بکیر بن عطاء به نحوه بتغیر ما ــ اخرجه الطحاوی و البیهتی و غیرهما . ــــ AT, 212

و آله و سلم فأتاه رجل من أهل نجد فقال: يا رسول الله! كيف الحج؟؟ فأمر رجلا فنادى و الحج عرفة ، من جاه من قبل صلاة الصبح من ليلة جمع ا

= قال الترمذى فى ج ١ ص ١٠٨ من جامعه: و العمل على حديث عبد الرحمن ابن يعمر عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم و غيرهم انه من لم يقف بعرفات قبل الفجر فقد فاته الحج و لا يجزى عنه ان جاء طلوع الفجر و يجعلها عمرة وعليه الحج من قابل - و هو قول الشافعي واحمد و اسحاق، و قد روى شعبة عن بكير ابن عطاء نحو حديث الثورى قال: و سمعت الجارود يقول سمعت وكيعا يقول - و روى هذا الحديث فقال: هذا الحديث ام المناسك - اتهى ، و فى ص ١٨٩ من النيل الى قوله: و هو قول الشافعي و احمد ،

- (۱) زاد ابو داود و هو بعرفة ، و فى مسند: احمد و هو واقف بعرفة ، و فى آثار الطحاوى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفات و فى سنن البيهتى، و هو بعرفات ، و مكذا فى كنب اخرى من الحديث ، فلمله سقط هاهنا من الاصول و الله اعلم .
- (٢) و عد اليهق : كف الحج كيف الحج بالتكرار، وكذا قوله : الحج عرفة الحج عرفة الحج عرفة الحج عرفة في رواية محمد بن كثير و مهران عن سفيان .
- (٣) هكذا في الأصول « من قبل» و عند الاربعة و الطحاوى و اليهتى و غيرهم «قبل»
 بدون زيادة « من» و هو الارجح ·
- (٤) بفتح و سكون ، اسم مزدلفة ، و ظاهر العرف انبه لابد فی وقوف عرفة من جزء من الليل ، لكن ليس بمراد لما فى حديث عروة بن مضرس : من شهد معنا الصلاة و أفاض من عرفات ليلا او نهارا فقد قعنى تفثه و تم حجه ؛ فانه صريح فى انه لو ادرك جواً من الليل وحده لسكنى فى حصول مقصود الفرض و هو الحج و لذا قال ==

تم حجه '، و أيام ' منى ثلاثة '، فر. تعجل فى يومين فلا ُإثم عليه، و من تأخر فلا إثم عليه، ثم أردف رجلا خلفه ' فجعل ينادى بذلك ' .

= صلى الله عليه وسلم « وتم حجه» اى: أمن من الفوت على احسن وجه و أكمله ، و قى الأصل النّام بهذا المسنى بالوقوف ، و شهود الصلاة مسع الامام ليس بشرط عند احد ــ كذا فى حواشى ابن ماجه للسندى .

(۱) مكذا فى الأصول، وفى رواية اخرى وفقد تم حجه ، اى: امن من الفوت، و الا فلا بد من طواف الزيارة و هو ركل ثان للحج، وفى رواية وفقد أدرك الحج ، مكان و تم حجه ، كا عرفت و فن ادرك وقوف عرفة يجزه من ليل أو نهار فقدا من حجه من الفرات ، و ادراك الحج هو ادراك وقوف عرفة ، و المقصود أن ادراك الحج يتوقف على ادراك الوقوف بعرفة ،

(۲) و فی کتب اخری « أیام » بدون الواو ، و هو مطابق لما فی آثار الطحاوی .

(۲) فی الاصول • ثلاث » و الصحیح • ثلاثة » کما فی الکتب المذکورة هو الحادی عشر و الثانی عشر والثالث عشر ، و یوم النحر خارج عنه لان فیه مناسك اخری کثیرة .

(۶) و عند البیهتی • من خلفه ، ای بعث او لا رجلا فضادی ثم اردفه ای اتبعه آخر لبنادی بذاك ، فان الواحد فی الجمع العظیم المکثیر لا یکنی للندا ، ؛ و یمکر ن ان یکون الاول علی الدابة لجمل الثانی ردیفا له فینادی کل واحد منها مرة بعد اخری .

(ه) قال الحافظ العلحاوى فى ج١ ص ٤٠٩ من شرح الآثار : فنى هذا الحديث ان اهل نجد سألوا رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الحج فكان جوابه لهم الحج يوم عرفة و قد علمنا ان جواب رسول الله صلى الله عليه و سلم هو الجواب التام الذي لا نقص فيه و لا فصل لان الله تعالى قد اتاه جوامع الكلم و خواتمه ، فلوكان عند ما سألوه عن الحج ارادوا بذلك ما لا بد منه فى الحج لكان يذكر عرفة و الطواف و المزدلفة و ما يفعل من الحج ، فال ترك ذكر ذاك فى جوابه اياهم علمنا ان ما ارادوا بسؤالهم علمنا ان ما ارادوا بسؤالهم اخرنا

أخرنا محمد قال أخرنا مالك بن أنس قال حدثنا نامع أن عبدالله بن عمر رضى الله عنهما كان يقول: من وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن بطلع الفجر فقد أدرك الحج .

== اياء عن الحج هو ما اذا فات فات الحج فأجابهم بأن قال « الحج عرفة ، فلو كانت مزدلفة كعرفة لذكر لهم مزدلفة مع ذكره عرفة و لكنه ذكر عرفة خاصة لأنها صلب الحير (اي من صله) الذي اذا فات فات الحج ثم قال كلاما مستأنفا ليعلم الناس من ادرك جما قبل طلوع الفجر فقد ادرك الحج ليس على معنى انه ادرك جميع الحج لانه قد ثبت في اول كلامه الحج عرفة ، فأوجب بذلك ان فوت عرفة فُوت الحج ، ثم قال دومن ادرك جمعا قبل صلاة الصبح فقد ادرك الحج، ليس على معنى أنه لم يق عليه من الحبج شيء لآن بعد ذلك طواف الزيارة و هو واجب لابد منه و لكن نقد ادرك الحبج بما تقدم له من الو قوف بعرفة، فهذا أحسن ما خرج عن معـاني هذه الآثار و صححت عليه و لم تتضاد ، و الاصل المجتمع عليه ان الضعفة ان يتعجلوا من جمع بليل و كذلك امر رسول الله صلى الله عليه و سلم أغبلة بني عبد المطلب و رخص لسودة في ترك الوقوف بها نسقط عنهم الوقوف بمزدلفة للمذر ؛ و عرفة لابد من الوقوف بها و لا يسقط ذلك لعذر، فا سقط للعذر فليس من صلب الحج و ما لابد منه فلا يسقط بعذر و لا بغيره فهو من صلب الحج؛ ألا ترى أن طواف الزيارة من صلب الحج لايسقط عن الحائض بالعدز؟ وطواف الصدر ليس من صلب يسقط عنها بعدر الحيض ، فلما كان الوقوف بمزدلفة بما يسقط بالعدر كان بما ليس بفرض ، فثبت بذلك ما وصفنا ، و هو قول ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد رحمهم الله تعالى۔انتهى-و من ههنا سقط ما شغب به ابن حزم فی المحلی من بذاذة اللسان و فحاشته ـ فتبه . (١) قد عرفت ان الامامين مالكا و محدا أخرجاه في الموطئين، و روى عنه مرفوعا=

أخرنا محمد قال أخرنا خالد بن عبدالله ! عن ابن أبي ليلي عن عطاء قال": قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : من أدرك عرفة فقد أدرك

== ایمنا اخ جه الدارقطنی فی سننه کما فی ج ۳ ص ۹۲ من نصب الرایة عن رحمه ابن .صعب عن ابن ابي ليلي عر عطا. و نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله: عليه و سلم : من وقف بعرفة بليل فقد ادرك الحبج وَمن فاته عرفة بلبل فقد فاته الحبج بلبل فليحل بعمرة و عليه الحج من قابل .. اه، قال الدار تعلى : رحمة بن مصعب ضعيف و لم يأت به غيره ــ اه . و كـذلك رواه ابن عـــدى في الـكامل و أعله بمحمد بن عبد الرحمن برابي لبلي و ضعفه عن جماعًـة من غير توثيق ــ انتهى . و راجـم ج ه ص ١٧٤ من سنن البيهتي .

(١) هو المزنى الواسطى •

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن ابي لبلي . لا أبوء عبد الرحمن بن أبي لبلي كما زعم ، هو الانصاري أبُّو عبد الرحمن الكوفي الفقيه ، قاضي الكوفية ، من رجال الاربعة ، مات سنة ثمان و اربعين و مائة ، له ذكر في صحيح البخاري في الأحكام ، و الكلام فيه مه يهور... راجع ج ٩ ص ٣٠٢ من تهذيب التهذيب وكتاب اختلاف ابي حنيفة و ابن ابي ليلي للامام ابي يوسف رحمهم الله تمالى ــ نشر إحياء المعارف النعمانية •

(٣) الحديث هذا مرسل، فسال الحافظ الزيلمي في ج ٣ ص ٩٣: رواه ابن شبية في مصنفه: حدثنا حفص بن غياث عن ابن ابي ليلي و ابنجر يج عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ادرك الوقوف بعرفة بليل قبل طاوع الفجرفقد ادرك الحبح ، ومن فاته الوقوف بليل نقد فاته الحج الم شم قال: هذا مرسل ضعيف فان فيه محد بن عبد الرحمن ابن ابی لیلی و هو ضعیف لم یمجه ابن عدی انتهی . و لعله دو حدیث .وصول اخرجه البهتي في سننه ج ٥ ص ١٧٤ و الطبراني في معجمه عن عمرو بن قيس عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: من افاض من عرفات == الحليج

الحج، و من فاته عرفة فقد فاته الحج .

أخبرنا محمد قال أخبرنا خالد بن عبدالله المزنى المحاعيل بن

خبر الصبح تم حجه، ومن فاته فقد فاته الحج _اه ، و وجدته في الحلية لابي نعيم عن عربن ذر عن عطاء _ به ، و قال : غريب من حدث عمر بن ذر تغرد به عبد بن عقيل ذكره في ترجعة عمر بن ذر _ اه ، قلت : في باب ادراك الحج بادراك عرفة صن ١٧٤ من سنن اليه في : عن عبد الله بن حبيب بن ابي ثابت عن عطاء عن ابن عاس ان رسول الله صلى الله الله عليه و سلم قبال : من افاض من عرفات قبل الصبح فقد تم سجه ، و من فاته فقد فاته الحج _ اه ، و عبد الله بن حبيب بن ابي ثابت من رجال مسلم ثقة _ كا في ج ٥ ص ١٨٣ من التهذيب ، فقد تابع عمرو بن قيس فانجير الضف و راح الاشكال ، و في سنن اليه في : عن ابن عبد المحكم انه أبن و هب اخبر في ابن جريج عن عطاء بن ابي رباح قال : لا يفوت الحج حتى ينفجر الفجر من لية جمع ، قال : قلت لمطاء : أ بلغك ذلك عن رسول الله عليه وسلم ؟ قال عطاء : نعم ؛ و بهذا الاسناد انها ابن وهب عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله انه قال ذلك ، و بهذا الاسناد قال : حدثنا ابن وهب اخبر في عمر بن محمد ان سالم بن عبد الله بن عمر حدثه ان عمر بن الخطاب قال : من ادرك ليلة النحر قبل ان يطلع الفجر فقد ادرك الحج ، و من ابن عرب عقد فاته الحج ؛ و بهذا الاسناد : انها ابن وهب اخبر في مالك بن انس الم يفقد حق يصبح فقد فاته الحج ؛ و بهذا الاسناد : انها ابن وهب اخبر في مالك بن انس و يونس بن يزيد و غيرهما ان نافعا حدثهم عن عبد الله بن عر مثله _ اتهى ،

(۱) راجع من ص ۳۱۰ الى ص٣١٥ من الجزء الأول من احكام القرآن للجصاص ذيل قوله تعالى ه ثم افيضوا من حيث افاض الناس، باب الوقوف بعرفة و بـاب الوقوف بحمع فانـه تمكلم فيها بكلام متين رواية و دراية و حديثا و فقها، لا بد من الوقوف عليه ٠

(۲) و هو الواسطى ايضا ٠

أبي خالد عن عامر الشعبي عن عروة بن مضرس' الطائى أنه أتى النبي صلى الله عليه و آله و سلم بجمع و قال: يا نبى الله ا أكللت راحلتى ' و أتعبت نفسى" لم أدع حبلا ' إلا وقفت عليه فهل لى من حج؟ فقال صلى الله عليه و آله و سنم: من أدرك معنا صلاتنا هذه و موقفنا هذا و قد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه و قضى تفئه .

(۱) و كان فى الأصول معنر ، و هو غلط فاحش و الصواب معنرس و جنم الميم و فتح العناد المعجمة بعدها را مشددة مكسورة ثم سين مهملة ، و هو عروة بزمعنرس ابن او س بن حارثة بن لام الطائى ـ هكذا عند الدهتي فى السنن ، من را الاربعة ـ كا فى ج ٧ ص ١٨٨ من التهذيب ، شهد مع الني صلى الله عليه و سلم حجة الوداع و روى عنه حديث من صلى صلاتا هذه ثم افاض معنا و وقف قبل ذلك بعرقة ليلا او نهارا فقد تم حجه ، رواه عنه الشعبى ؛ و روى الحاكم فى المستدرك الحديث المذكور فى الحج من رواية عروة بن الزبير عن عروة بن مضرس لكن اسناده ضعيف و الحديث قد ذكره الدارقطنى فى الالزامات من طربق الشعبي حسب ، و قبال الدارقطنى ايمنا : لم يرو عنه غير الشعبي ـ كذا فى التهذيب و فيه زيادة على هذا ، المدارقطنى ايمنا : لم يرو عنه غير الشعبي ـ كذا فى التهذيب و فيه زيادة على هذا ، (۲) و كان فى الاصول و خلى ، تحريف ، و الصواب و راحلى ، كما اثبته و و الحديث رواه الأربعة ـ كما فى نصب الراية و الدراية و رواه الطحاوى و اليهتى و غيرهم ، فني معلي ، و هو عند النسائى و اليهتى و الطحاوى من طرق الى الشعبي مطولا مفصلا ، معلي ، و هو عند النسائى و اليهتى و الطحاوى من طرق الى الشعبي مطولا مفصلا ، اكلت مطبى ، و هو عند النسائى و اليهتى و الطحاوى من طرق الى الشعبي مطولا مفصلا ، و اداد الطحاوى و اليهتى بعد قوله و نفسي ، و و الله ، ه

(٤) وكان فى الاصول: بحيم و موحدة مفتوحتين، معناه مشهور، و فى رواية بحاء مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و هو عند النسائى و ابن ماجه، وكذا == مهملة وموحدة ساكنة، المستطيل من الرمل و ابن ماجه و ابن م

أخبرنا محمد قال أخبرنا خلف ' عن مطرف بن طريف ' عن عاس الشمى نحو هذا ً .

--- ضبطة الشيخ للسندي على أن ماجه، و وأجع ص ٤٠٨ من الطحاوي ذيل حديث عروة بن مضرس و احكام القرآن البحصاص و البدائع ٠

(١) الاظهرِ عندي هو خلف بن خلفة بن صاعد الاشجعي مولاهم، ابو احمد ، كان بالكوفة ثم انتقل الى واسط فكنها مدة ثم تحول الى بنداد و اقام بها الى حير وفاته، من رجال مسلم و الاربعة، ومن رجال الادب المفرد البخاري - كما في ج ٣ ص ١٥٠ من النهذيب، مات سنة ثمانين و مائة أو ١٨١ أو ١٧٩ و هو أبن تسعين سنة أو ١٧١ و هو ابن مائة سنة ، صدوق ثقة اكمنه خرف فاضطرب عليه حديثه • و يمكن ان يكون خلف بن ايوب المامري، او خلف بن حوشب الكوفي، او خلف بن تميم ابو عبد الرحمن الكوني ، كلهم في التهذيب فتبصر •

(٢) هو الحارثي ــ و يقال : الجارقي ، ابو بكر و يقال : ابو عبدالرحمن ، الكوفي ، من رجال الستة ، ثقة صدوق. ثبت في الحديث، صالح الكتاب، مات سنة ثلاث و ثلاثين و مائة او سنة اثنّین و اربعین او احدی و اربعین و مائة ــ کذا فی ج ۷ ص ۱۷۲ من التهذيب •

(٣) و هذه الطريق عند النسائى ج ٢ ص ٣٨ : اخبرنا عمد بن قدامة قال حدثنى جربر عن مطرف عن الشعبي ـ الحديث • و جرير بن حازم من شبوخ الامام محد ـ كما تقدم في الكتاب . وُ اطلب في مظان العام لكي تجد الاسناد المذكور .

ثم اعلم ان قوله تعالى • فاذا افضتم مِن عَرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرّام • و ان كان فيه امر من الذكر لا دلالة فيه على كون الوقوف بالمزدلفة ركنا و فرضا بحيث يفوت الحبج بفوته و يبطل، لآنه امر بـالذكر لا للوقوف بالمزدلفة ذكر في الآيـة، و لو كان المراد به وقوفا بها لذكره الله تعالى، و ما كان ربك نسياً . و من جعل =

= الذكر يمعني الوقوف بها فقد حرف كلام الله عن وضعه و قد اتفق من يعتد بقوله من الامة على ان الذكر هناك غير مفروض به فان تركه لا يوجب نقصاً في الحج و هذا اجاع منهم ، فسقط احتجاج ابن حرم الذي كان في القرن الرابع في الحلي ج٧ ص ١٣٠ بهذه الآية على ركبنية الوقوف بالمزدلفة حيث قال بعد ذكر الآية: فوجب الوقوف بها و هي المشعر الحيرام ، و ذكر الله تعالى عندها فرض يهمي من خالفه و لاحج له لأنه لم يأت بما امر ـ اه . ان قال الله تمالى: ان مرادى الوقوف بها بذلك؟ و ابن قال: ان هذا الذكر مفروض عليكم؟ و ابن قال ؛ من لم يقف بها فحجه بــاطل لا يعتد به او من لم يذكرنى عند المشعر الحرام فحجه باطل؟ و من قال بذلك فقد افترى على الله تعالى، سبحان الله عما يصفون، و هذا عظيم جداً ؛ و من عجائب الدنيا انه يقول في اليفه النبذ في أصوله المطبوع عطيعة الأنوار سنة ١٣٦٠ه عصر ص ٢٤: لا يحل لاحد ان يحيل آية عن ظاهرها و لا خبرا عن ظاهره لأن الله تعالى يقول بلسان عربي مبين و قال تمالى ذاما لقوم « يحرفون الـكلم عن مواضعه ، و من احال نصا عن ظاهر . في اللغة بغير برهان من آخر او اجماع فقد ادعى ان النص لابيان فيه ، و قد حرف كلام الله تعالى و وحيه الى نبيه صلى الله عليه و سلم عن مؤضعه و هذا عظم جدا ؟ مسمر الله لو سلم من هذه الكيائر لكان مدعيا بلا دليل ــ انتهى ممل قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: من لم يقف فحجه بـاطل؟ او: من ترك الذكر عند المشعر الحرام فحجه باطل؟ و قد انعقد الاجماع قبل ابن حزم ان الذكر المذكور ليس بفرض و هو يغير كلام الله عن ظاهره، و يضيف اليه مقدمة اخرى من عند نفسه ان له من لم يقف بها او لم یذکر عندها فحجه باطل ا ثم یسمیه برهانا من عند الله تعمالی و رسوله و یدعی بكلامه ان النص لا يان فيه فهو تحزيف و عظيم جداً و قد ثبت في محله ان المراد بالذكر في الآية هو صلاة المغرب بالمزدلفة ، فأين الوقوف واين الذكر المفروض ؟ =

ونم

= و لم يبين ابن حرم اى ذكر مراد من قوله تعالى ا و قد روى مجمد من كثير عن سفيان عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي عنه صلى الله عليه و سلم و فيه. « من وقف قبل أن يطلع الفجر فقد تم حجه، فقد حكم صلى أنه عليه و سلم بعد الوقوف بعرفة بتمام الحج عن الفوات، فعلمنا بذلك أن المراد به الوقوف بعرفة في شرط أدراك الحبج و ان روایة من روی من ادرك جما ، وهم ، و كیف لا یكون وهما و قد نقلت الأمة عنه صلى الله عليه و سلم وقوفه بها بعد طلوع الفجر و لم يرو عنه انه اس احدا بالوقوف بها ليلا! و قد روى من ادرك عرفة فقد ادبك الحج و من فاته عرفة ققد فائه الحج! و لم يقل رسول الله صلى الله عليه و سلم: من فاته الوقوف بالمزدلفة فقد فاته الحبج! و ابن حزم مخالف له و يقول: من فاته الوقوف بالمزدلفة فقد فاتــه الحج؛ فن حرف الكلم عن مواضعه، و هــذا و الله لثي، عجاب! فانه صلى الله عليه وسلم حكم بضحة حجه وابن حزم يحكم يطلانه فهذا عين تحريف الكلم عن مواضعه! و لم يشترط معه الوقوف مجمع و يدل عليه ما روى ابن عباس وا بن عمر و نقله الناس قائلين له : ان النبي صلى الله عليه و سلم قدم ضعفة الهله بليل ــ و فى رواية ضعفة الناس من المزدلةة ليلا ... و قال لهم: لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس؛ فلوكان الوقوف بها فرضا لما رخص لهم في تركه للضعف كما لا يرخص في الوقوف بعرفة لأجل الضعف و انت تعلم ان وقت الوقوف بها بعد طلوع الفجر ، و لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم ضعفة الهله بالوقوف حين عجلهم منها ليلا، و لو كان ذلك وقت الوقوف لأمرهم به، و لم برخص لهم في تركه مع امكانه من غير عذر . و ما روى عن ابن عمر و هو من فِعله في مقابلة النصوص المذكورة؛ و قد ذكره ان حزم و الحال انه لايسمع دون قول رسول الله صلى الله عليه و سلم و ما ينطق عن الهوى، و هو نطق • من ادرك عرفة فقد تم حجه و من فاته عرفة فقد فاته الحج، و ذلك بنفي رواية من شرط معه ==

== لوقوف بالمزدلفة. قال الحافظ الطحارى: ان قول الله عزوجل، فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله عنـد المشعر الحرام، ليس فيه دليل على ان ذلك على الوجوب لأن الله عز، جلى ذكر الذكر ، لم بذكر الوقرف ، وكل قد أجمر انه لو ، قف بمزدلفة و لم يذكر الله عز وجل ان حجه تام ، فاذا كان الذكر المذكور في الكتاب ليس من صلب الحج فالموطن الذي يكون ذلك الذكر فيه الذي لم يذكر احرى ان لابكون فرضا . و قد ذكر الله تعالى اشباء في كتابه من الحج و لم يرد بذكرها ايجابها حتى لا يجزى الحجج الاباصابتهـا في قول احمد نمن البسلين، من ذلك قوله تسالي • ان الصفا و المروة من شعائر الله فن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يتطوف بهها ، وكل قد اجمع انه لو حج و لم يطف بن الصفا و المروة ان حجه قد تم و عليه دم مكان ما ترك من ذلك، وكذلك ذكر الله عز وجل المثعر الحرام في كتبابه ليس في ذلك دليل على ایجابه حتی لا یجزی الحج إلا باصابته · و اما ما فی حدیث عروه بن .ضرس فلیس فيه دليل أيضًا على ما ذكروا لأن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنما قال فيه • من صلى معنا صلاتنا هذه و قد كان اتى عرفة قبل ذلك •ن ليل او نهار فقد تم حجه و قضى تفثه • فذكر الصلاة، وكل قد اجمع: لو بات بها و وقف بهـا و نام عن الصلاة و لم يصلها مع الامام حتى فاتته ان حجه تام ، فلما كان حضور الصلاة مع الإمام المدكور في الحديث ليس من صلب الحج ألذي لا يجزى الحج الا باصابته كان الموطن الذي يكون فيه تلك الصلاة الذي لم يذكر في الحديث احرى ان لا يكون كذلك. فلم يتحقق بهذا الحديث ذكر الفرض الا بعرفة خاصة ـ انتهى كلام الطحاوى - فطـار جميع ما ذكره ان حزم في المحلى فانبه مخالف للقرآن و الحديث و الاجماع و هي عنـده البراهين المسلة على ما فىالنبذ، فكف يشغب بلا برمان؟ و مذا الكلام معه على منهاجه و منواله فى المحلى مع استطالة لسانه على ائمة الدين و أركانه .

۲۲۶ (۸۱) آخيرنا

أخرنا محمد عن أبي حنيفة في رجـل وقـع بأربع نسوة له في يوم واحد أو في أيام متفرقة و هو محرم: انه ليس عليه في ذلك كله إلا كفارة واحدة وقال محمد: وقال أبو حنيفة: إن كر النسوة ' الأربع محرمات بالحج فطاوعنه أو استكرههن في مقام واحد فعلى كل واحدة منهن هدى ً وحج قابل ً ، و المستكرهة وغيرها فى ذلك سواء فيما يجب من الكفارة و القضاء، و ليستا " سواء في المأثم لأنا أخذنا بالثقة في ذلك ' و قسنا على ما جاءت به الآثار ' . ألا ترى أن الله تبارك و تعالى جعل الكفارة في جزاء الصيد على من قتله متعمدا فشددت الفقهاء في ذلك و قالوا: على من قتله خطأ من الكفارة كما على الذي قتله في العمد و ليسا سواء في المأثم . و قال أهل المدينة : إن طاوعنه فعلى كل واحدة منهن الهدى وحج قابل، و إن كان أكرههن فعليهن أن يحججن، و يهدى عن كل واحدة منهن الهدى . و قال محمد : وكيف يجب عليه هديان " و القضاء ؟ لأن كان فيما صنع بهن كفارة عليهن ما على الذي فعل ذلك شيء من ذلك ا و ما الكفارة إلا على الذي وجبت عليه الكفارة! و لأن كان لا كفارة عليهن ما ينبغي أن يغرم شيشًا عنهن . أرأيتم رجلا استكره امرأة و هي صائمة في شهر رمضان أيجب عليه أن يؤدي عنها 'كفارة الافطار' فيعتق عنها كفارة

⁽١) قولهُ « النسوة » بدل من ضمير « كن » و العبارة على مذهب تحاه الكوفة •

⁽٢ - ٢) كذا في الاصل، و في الهندية دحج من قابل، •

⁽٣) وكان في الاصول دو ليسا، بالنذكير .. و هو خطأ .

⁽٤ – ٤)كذا في الأصل ، و في الهندية « و قسنا على ذلك ما جاءت به الآثار » •

 ⁽٥) وكان في الاصول د هدبين ، بالنصب و الصواب د هديان ، بالرفع .

⁽٦-٦) كذا في الأصل، و في الهندية • الكفارة الافطار • و هو خطأ •

ان الله عزوجل نجاوز لامتى عن الهلاث عن الحطأ و النسيان و ما استكرهوا . عليه فجعل الخطأ و النسيان 'شيئا واحدا' و الاستكراه ايضا مثله و ليس

= حدثنا احمد بن محمد بن يحيي بن حمزة ثنا اسحاق بن ابراهيم ابو النضر ثنا يزيد بن ربيعة ثنا ابو الأشمث عن ثوبان مرفوعًا بلفيظ : ان الله تجاوز عن المتى ثلاثـة : الخطأ و النسيان و ما أكرهوا عليه ـ. اه ، و من حديث ابي الدرداء ايضا رواه الطبراني : حدثنا عبدان بن احمد ثنا هشام بن عمار ثنا اسميل بن عياش عن ابي بكر الهذلي عن شهر ان حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ: أن الله تجاوز الأمتى عن النسيان و ما أكرهوا عليهـ اه . و الحديث رواه ابن ماجه عن ان عباس و ان حبان و الحاكم في المستدرك و ابو نعيم في الحلية عن ابن عمر مرفوعا و ابن عدى في الكامل عن ابي بكرة مرفوعاً ، و لفظ حديث ابن عباس و ابن عمر : ان الله وضع عن المتي الحَطأ و النسيان و ما استكرهوا عليه ؛ و لفظ حديث ابي بكرة : رفع الله عن هذه الامة ثـلاثًا: الخطأ و النسيان و الامر بكرهون عليه . و التفصيل في نصب الراية و التلخيص ص ١٠٩، و أصل الباب حديث ابي هريرة في الصحيح و ابن ماجه . (١) كذا في الأصل، و في الهندية • من امتى، تصحيف • لأن، في الروايـات • عن، وهو الصحيح وعن ابي هريرة رضي الله عنه : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تجاوز عن امتى ما حدثت به انفسها ما لم تعمل او تكلم ـ رواه الشيخان، و عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ان الله تعالى وضع عن امتى الخطأ و النسيان و ما استكرهوا عليه ـ رواه ابن ماجه و الحاكم، قال الحافظ في بلوغ المرام ص ١٢٩ و قال ابو حاتم: لا يُشِت ـ اه، قال في ج ٣ ص ٢٢٣ من نصب الراية: رفع عن امتى الخطأ و النسيان و ما استكرموا عليه، تقدم في الصلاة بجميع طرقه و اصحها حديث ابن عباســـرواه ابن حبان و ان ماجه و الحاكم في المستدرك و قال : على شرط الشيخين ــ انتهى . (٢-٢) و في الأصل د شيء واحد ، و هو أيضا عندي صحيح اذا كان الفعل مبنيا للفعول. ينبغى ان يفرق بين هذه الاشياء الثلاث فى الكفارات فان وجب فى بعضها شيء وجب فى كلها و ان بطل فى بعضها شيء بطل فى كلها و قالوا فقد او جبت على المستكرهة الكفارة فكيف افسدت حجها وهى غير آئمة ؟ قبل لهم ' : إن المستكرهة فى شهر رمضان فجهعت نهارا ' [وهى غير آئمة] ' فكيف يفسد ذلك صومها و يجب عليها بذلك قضاء هذا اليوم ؟ و ان ' قالوا: نعم [قيل لهم] ' : فكيف التى استكرهت وهى حاجة [لا] ' فسد ذلك حجها و لا يجب عليها به القضاء وليس بينهها افتراق و لوكانت احداهما لا يفسد عليها بالاستكراه ما بقى فيه الكانت الصائمة احرى ' اد لا يفسد صومها لان الصوم قد يتم بأشياء ' لا يتم بها الحج و

⁽١) كذا في الأصل ، و لفظ « لهم، ساقط من الهندية ·

⁽٢) تأمل في العبارة، لعل لفظا او لفظين سقط منها و معنا هايصح بتكلف •

⁽٣) مابين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه ٠

⁽٤) هكذا في الاصل با لوار و المقام يقتضي الفاء فان قالوا هو الاولى •

ها بين المربعين ساقط من الأصول و لابد منه ٠

⁽٦) كلمة (لا ، ساقطة من الأصول و لا بد منها ٠

 ⁽٧) كُذا في الاصل، و في الهندية « عليه » •

⁽A) كذا في الأصل، «احرى» و هو الصواب، وفي الهندية «احدى» و هو تصحيف «

⁽أ) كذا في الهندية ، و كان في الأصل و بالأشياء و الوضع او الرفع او التجاوز عن الامة هو عدم المؤاخذة و لايستلزم منه عدم الجزاء و لاعدم القضاء فان محط الحديث هو رفع الاثم لارفع الجزاء و الالامعي لقوله تعالى: و من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبه مؤمنة ودية مسلمة الى الهله - الآية و ولا معنى لقوله : من نسى صلاة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها - الحديث و أبن حزم لم يتحقق عدم الفرق بينهما =

الافطار رقبة لانها لوطاوعته وجب عليها عتق رقبة ان كانت موسرة؟ أ رأيتم المحرمة المستكرمة أعليها هدى؟ قالوا: يؤدى عنها الذي استكرهها. قيل لهم:أيؤدى عنها شيئًا قد وجب عليها أم يؤدى عنها شيئًا لم يجب عليها؟ فان كان لم يجب عايها ` أو قد وجب عليها أنه لينبغي لها أن تؤديه عن نفسها؟ أرأيتم الآداء الذي يؤديه عنهـا أيجبر عليه في الحكم؟ قالوا: لا يجبر عليه في الحكم و لكنه يقال له: أده فيما بينك و بين الله . قيل لهم: فلا تقولوا: يؤدى عنها، و لكن قولوا: يؤدى عن تفسه فيما صنع بها؟ فيكون عليه بما صنع كفار تارن وهذا لا يكون، أيجب في فعل واحد كفارتانَ ؟ فان قلتم : إن ذلك عليها إنه لينبغي ان تقولوا لهما : ادى ذلك و ارجعي به عليه؛ و تجبرونه " على ذلك عسى ان يدفع ذلك إليها، فأما قولكم: إن ذلك ليس عليها ؛ فكيف يؤدى الانسان عن الانسان لله امرا ليس هو على ألمؤدى عنه ؟ هذا عندنا محال الا يستقيم و لا يجوز ا قالوا: أرأيتم المستكرمة أعليها إثم فيها صنع بها؟ قيل: لا إثم عليها في ذلك . قالوا: ففيم علم عليها الكفارة فيما لا إثم لها فيه؟ قبل لهم : انتم تقولون ذلك .

⁽١) و في الأصول «شيء» بالرفع في الموضعين و هو خطأً ، والمنصوب هو الصواب .

⁽٢) لعل قوله «فكف يؤدى عنها » سقط من الأصول بعد قوله « عليها» و الله اعلم .

⁽٣) وكأن الاصل «تجيرو له» و في الهندية «تجرونه» كل ذلك تصحيف، و الصواب د تجيرونه ۽ •

⁽٤) وتوقع في الأصول دعن، و الصواب دعلي، .

⁽٥) مَكذًا في النسخ، و لعله د فبم، تبصر .

أرأيتم رجلا قتل رجلا خطأ اصابه شي٠١ فقتله و لم برد١ أ بجب عليه الدية كما قال الله تعالى فى كتابه دو من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة أو دية مسلمة إلى.اهله، ؟ قالوا: نعم ، قيل لهم: فعليه في هذا إثم عندكم و هو لم برد قتله؟ قالوا: لا . قيـــل لهم: فقد جمل الله تبارك و تعالى فيه الكفارة، و لذلك قالت ً الفقهاء، و قلتم التم. ايضا في المحرم يقتل الصيد و لم يرد خطأ: إن عليه الكفارة، و هو لا إثم عليه فكذلك قلنا نحر. ايضا: على المستكرهة الكفارة و ان كانت لا إثم عليها . قالوا: فكيف جعلت على المستكرهة في الاحرام الكفارة ولم تجعل الكفارة على المستكرمة في شهر رمضان؟ قيل لهم: إن الأشياء تقاس أبما يشبهها، فقد اجتمعنا نحن و أنتم على ان رجلا لو اكل ناسيا فى شهر رمضان او جامع ناسيا انه لا كفارة عليه، و اجمعنا نحن و أنتم ان من قتل صيدا خطأ و هو ناس لاحرامـه ان عليـه الجزاء ، فالاحرام شي. واحد فـكما وجب الجزاء على الناسي لاحرامه ألذي يقتـــل الصيـد خطأ فكذلك وجب الكفارة على المستكرِهة في الاحرام، وكما لم يجب الكفارة في الناسي الذي يجامع في شهر رمضان فكذلك لم يجب ذلك على المستكرهـة، و إنما يشبه بعضهـا بعضا، والصوم شيء واحد يشبه بعضه بعضا، والاحرام شيء واحـد يشبه بعضه بعضا ، و قد جاء الحديث " عن رسول الله صلى الله عليـه و آله و سلم

⁽١) كذا في الأصل، و في الهندية « بشيء، اي: اصاب ذلك الرجل بشيء •

⁽۲) ای: لم یرد قتله ۰

⁽٣) يجوز تأنيث الفعل اذا كان الفاعل مؤنثا سماعياً ، او جمع التكسير •

 ⁽٤) وكان في الاصول « يقاس » بالتذكير و هو خطأ »

⁽٥) رواه الطبراني في معجمه كما في ج٢ ص ٦٥ من نصب الراية من حديث ثويان : ==

باب الذي يفوته الحج

أخبرنا ' محمد عن ابى حنيفة قال: من احرم بحبَ فضاته نقـدم يوم النحر و لم يدرك ' انه يحل بعمرة و يطوف و يسعى و يحلق او يقصر ' و عليه الحبح من قابل و [ليس عليه] ' الهدى .

و قال محمد " : جاء الأثر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال

= فأجرى الحديث على العموم فى ج٧ ص ١٨٩ من المحلى فقال: و لاشىء علبه _ اه . و القياس عنده كله باطل و هو يقيس و يضيف فى كل موضع من الكتاب مقدمة من عند نفسه ثم يحكم بها و يقول: هو قول الله و رسوله _ و هذا من عجب العجاب. (١) كـذا فى الأصل، و فى الهندية و قال ، مكان و اخبرنا ، _ ف .

- (٢) أى عرفة و المزدلفة يعنى وقوفهما فرضا و وجوباً يفوت الحج بفوته ٠
- (٣) كذا فى الهندية اى يحل من الحج بأداء افعال العمرة ، و فى الاصل: يهل، من الاهلال فى معنى الاحرام ، و عندى الصحيح « يحل ، من الحلال و هو الحروج من الحرام الحج بأداء العمرة .
- (٤) كـذا فى الأصل، وكان فى الهنديه « يقص، و معناه ايعنا صحيح و هو المطابق القرآن و الحديث يقصر من التقصير .
- (a) ما بـين المربعين ساقط من الاصول و لابـد منه كما لا يخنى، فان الحلاف بـين ابى حنيفة و مالك فى وجوب الهدى و عدمه كما هو موضوع المسألة .
- (٦) الآثر هذا سيأتى بعده باسناده، و قد رواه الامام محمد فى باب الرجل يفوته الحبح ص ٢٠٦ من الموطأ: اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن سليان بن يسار ان هبار بن الاسود جاء يوم النحر و عمر ينحر بدنه فقال: يا امير المؤمنين اخطأنا فى العدة كنا نرى ان هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر: اذهب الى مكة فطف بالبيت سبعا و بين الصفا والمروة سبعا انت ومن مصك و انحر هديا إن كان معك ثم احلقوا او قصروا

فى الذى يفوته الحج انه يحل بعمرة 'و يحج من قابل' ، ولم يذكر هديا. وروى اهل المدينة: انه يحل بعمرة و يحج من قابل و يهدى، فان لم يجد ' فصيام ثلاثة أيام فى الحج و سبعة اذا رجع ' .

وقال محمد: انما فرض الله الهدى، وقال: فن لم يجد فصيام ثلاثة ايام فى الحج و سبعة اذا رجعتم على المتمتع لآن الله تبارك و تعالى قال: "فن تمتع بالعمرة الى الحج فا استيسر من الهدى" فهذا لم يتمتع و لم يحرم بها فى اشهر الحج و انما كان عليه الحج و لا عمرة مع ذلك، فكيف بكون عليه الهدى وقد مضت السنة التى فاته فيها الحج و وجب عليه الحج عاما

= و ارجعو، فاذا كان قابل حجوا واهدوا فن لم يجد فليصم ثلاثة ايام فى الحج و سبعة اذا رجعتم • قال محمد: و هذا نأخذ و هو قول ابي حنيفة والعامة من فقهائدا الا فى خصلة واحدة لا هدى عليهم فى قابل و لا صوم ـ انتهى • و قد تقدم هذا البحث فى باب الاحصار فى غير عدو من هذا الكتاب فراجعه ؛ و قد قلت هناك: ان الهدى او الصوم فى اثر عمر رضى الله عنه محمول على الندب و الاستحباب •

(۱ ـ ۱) كذا فى الأصل، و فى الهندية « و عليه الحسج من قابل، وكلاهما صحيح باختلاف الرواية .

⁽٢) كندا في الهندية و هو الصواب، و كان في الاصل دو رأوا ، وروى من الرواية فان الامام مالكا رواه في الموطأ، و من طريقه رواه الامام محمد في الموطأ كما عرفت.

 ⁽٣) كذا في الهندية ، وكان في الأصل د يهل ، من الا هلال و ليس بصحيح ٠

⁽٤) كذا في الاصول، و الاولى • فمن لم يجد، كما في الرواية. •

⁽ه) كذا فى الهندية ، و فى الاصل درجعية ، وكذا هو فى موطأ الامام محمد، و الصواب ما فى الهندية .

⁽٦) كذا في الأصل ، و في الهندية و تكون ، بالتاء و ليس بصواب ،

قابلا انما ینبغی اذا جاء الحدیثان المختلفان ان ینظر الی اشبهها بالحق فیؤخذ به و یترك ما سوی ذلك، انما جاء الحدیث عن عمر رضی الله عنه قال: یحل بعمرة و لم یذكر هدیا .

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا ابو معاوية محمد بن خازم المكفوف عن الأعمش عن ابراهميم عن الأسود لل بن يزيد قبال: سألت عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن رجل فاته الحج؟ قال: يحل بعمرة و عليه الحج من قابل، قال ": ثم خرجت من العام المقبل فلقيت زيد بن ثابت رضى الله عنه

(۱) بالخاء و الزاى المعجمتين بينهها الف فى آخره ميم -كما فى التهذيب وكتب الحديث. (۲ – ۲) وَ كَانَ فَى الْأَصُولُ * عَن ابراهيم و الاسودُ ، بواو العاطفة و ليس بصواب، و الصواب «عن ابراهيم عن الاسود» .

فسألته عن رجل فاته الحج، قال: يحل بعمرة وعليه الحج من قابل . أخيرنا يعقوب بن ابراهيم " قال أخبرنا المغيرة الضبي " عن ابراهيم عن

= باحرام العمرة، و ابو حنيفة و عمد رحمهما الله قالا: لا يمكن جعل احرامه للعمرة الا بفسخ احرام الحبح الذي كان شرع فيه و لا طريق لنا الى ذلك، و الدليل عليه ان المكى اذا فاته الحبح يتحلل بعمل العمرة من غير ان يخرج من الحرم و لو انقلب احرامه للعمرة لمكان يلزمه المخروج الى الحل لانسه ميقات احرام العمرة في حتى الممكى – انتهى ج ٤ ص ١٧٥ من مبسوط الامام السرخيي وحمه الله تعالى ، فئبت بما ذكرنا من الدلائل ان احرامه بالحج لم ينقلب اخرام عمرة و به نبين ان المؤدي ليس افعال العمرة بل مثل افعال العمرة يؤدي باحرام الحجة ، و الحديث محوله على عمل العمرة توفيقا بين الدليلين و ان عليه الحج من قابل لما روينا من الحديث و قول الصحابة العمرة توفيقا بين الدليلين و ان عليه الحج من هذه السنة بعد الشروع فيه بتى الواجب عليه رضي الله عنهم ، و لانه اذا فانه الحج من هذه السنة بعد الشروع فيه بتى الواجب عليه على حاله فيلزمه الانيان به به انهى بدائع ج٢ ص ٢٢٠ من فصل فائت الحج .

- (۱) جذا الاسناد روى اليهتي في ج ه ص ١٧٥ من سنته الكبرى مثله .
 - (٢) هو الامام انو يوسف .

الأسود بن يزيد عن عمر بن الحطاب رضى الله عنه انه قال: اذا حج الرجل فقاته الحج حل بعمرة و عليه الحج من قابل و لا هدى عليه . و هكذا قال ابو حنيفة؛ و قولنا هو المجتمع عليه الفقهاء' . و أما الهدى مع الحج فلا نعلم '

= عليه هدى • قال: فلقيت زيد بن أبت بعد عشرين سنة فقال مثل قول عمر رضى الله عنه • وكذلك رواه سفيان عن المفيرة عن ابراهيم و رواه شعبة - انتهى كما عرفت • و رواه عن وهيب ثنا ايوب عن سعيد بن جبير عن الحارث بن عبد الله بن ابى ربيعة قال: سمعت عمر رضى الله عنه و جاءة رجل فى وسط ايام التشريق و قد فاته الحج ، فقال له عمر: طف بالبيت و ببين الصفا و المروة و عليك الحبج من قبابل و لم يذكر هديا - انتهى • ثم قال البهق: هذه الروابة و ما قبلها عن الاسود عن عمر متصلتان و روابة سليان بن يسار عنه منقطعة معه ـ اه •

(۱) يعنى انهم اتفقوا على اس من فاته الحبج يتحلل بأفعال العمرة: العلواف بالبيت و السعى بين الصفا والمروة ثم يحلق او يقصر، و يحج من قابل و عليه الهدى لم ينفقوا ؟ بل قال به بعضهم و الجهور على خلافه و قال فى الدائع: و لا دم على فائت الحبج عندنا لما روى عن جماعة من الصحابة انهم قالوا فيمن فاته الحبج يحل بعمرة من غير هدى و كذا فى حديث الدارقطنى : جعل النبي صلى اقه عليه و سلم التحلل و الحبج من قابل الحكم فى فائت الحبج بقوله: من فاته الوقوف بعرفة بليل فقد فاته الحبج و ليحل بعمرة و عليه الحبج من قابل، و من ادعى زيادة الدم فقد جعل الدكل بعضا و هو فسخ او تغنير فلابد له من دلبل و التحلل قبل الوقوف مسلم لكن بافعال العمرة و هو فائت الحبج و التحل بأفعال العمرة و هو فائت الحبج و التحل بأفعال العمرة من فائت الحبج كالهدى في حق المحصر _ انتهى .

(٢) و كان فى الاصول « و لا نعلم » بالواو : و الصواب « فلا نعلم » بالفاء ، ثم فيه اثر عمر رضى الله عنهما عند الدارقطنى و أثر ابن عمر رضى الله عنهما عند الدارقطنى و البيهةى والشافعى فى الام ، قال الحافظ فى الدراية : خديث ابن عمر موقوف صحيح ==

احدا ؛ قال به غير بعض اهل المدينة منهم: مالك ن أنس -

أخرنا محمد بن الحسن قال أخرنا سلام بن سليم الحنني عن المغيرة الصبي عن ابراهيم النحى عن الأسود بن بزيد قال: سألت عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن رجل فاته الحج؟ قال: يحل بعمرة من غير هدى و عليه الحج من قابل . قال: ثم لقيت زيد بن ثابت رضى الله عنه فسألته ، فقال مثل قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

باب القارن الذى يفوته الحج

أخبرنا محمد عن ابى حنيفة قال: من قرن الحج مـع العمرة ثم فاته الحج فعليه ان يحل بعمرتين: العمرة التي عليه، و عمرة مكان حجته و عليه

(۱) راجع ج۲ ص ۲۳۰ من شرح الزرقانى فى باب هدى من فاته الحج ؛ و به قال الامام الشافى و الحسن بن زياد من اصحابنا - كما فى البدائع و مبسوط السرخى .
(۲) يشير بذلك انه روى حديث عمر من طرق كاد ان يكون متواترا بحيث لا يرتاب فيه مرتاب و فيه تصريح بعدم الهدى فشعة و الثورى و الامام ابو يوسف و سلام ابن سليم الحننى كلهم اتفقوا عن المفيرة بن مقسم الضبى على ان لا هدى عليه .

(٣) كذا في الاصول، و لعل الصواب « التي كانت عليه ، سقط لفظ « كانت ، من =

الحبح من قابل و لاهدى عليه .

و قال اهل المدينة: من قرن الحج مع العمرة ثم فاته الحج فعليه ان يحج قابلا و يقرن " بين الحج و العمرة و يهدى هديين: هديا " لقرانه الحج [مع العمرة] "، و هديا " لما فاته من الحج . و قال محمد بن الحسن: يقرن " قابلا و العمرة لم تفته و قد قضاها " صحيحة فانه انما فاته الحج فعليه قضاؤه، فأما العمرة التي كانت مع الحج فلم تفته فكيف يكون عليه قضاؤها، انما عليه ان يقضى حجة الاسلام و ليس عليه هدى لأنه لم يتمتع و لم يحدث حدثا في حجه وجب به عليه هذى انما هو رجل فاته الحج فعليه ان يقضيه من قابل و لاشيء عليه غير ذلك .

⁼⁼ الاصول _ و الله اعلم •

⁽١) كذا في موطأ الامام مالك، وكان في الأصل • ان يهل بحج ، و في الهندية و ان يعج بحج ، .

⁽٢)كذا في الموطأ ، وقوله • و يقرن ، من القرآن من باب نصر و ضرب، و كان في الأصول • يفرق ، و هو تصحيف ، و الصواب ما في الموطأ .

⁽٣) كذا فى موطأ الامام مالك ، وكان فى الاصول « ويهدى هديبين لفوات الحج مع العمرة وهدى لما قاته من الحج » اه ، و المذكور بدل على هدايا ثلاثة نعم لموافسده مع الفوات وجب عليه هدى ثالث – كما فى الزرقانى ، و نصب هديا لكونه بدلا من هديين ، و سقط من الاصول .

⁽٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زيد من موطأ الامام مالك .

 ⁽a) و فى الاصول « هدي ، بالرفع و لابد له من لفظ « هدى » آخر قبله حتى يقدر المبتدأ احدهما أو ثانيهما .

⁽٦) كذا في الآصل و هو الصواب، و في الهندية « يفرق ، و هو تصحيف .

 ⁽٧) اى ادامًا د و ليس القضاء بمعنى المشهور بل بمعى الآداء .

باب الذى يواقع أهله قبل ان يطوف طواف الزيارة فيجب عليه الهدى

أخبرنا محمد عن ابي حنيفة قال: من وجب عليه هدى لاصابته النساء قبل ان يطوف طراف الزيارة فان عليه بدنــة، ولا بأس بأن يشتريها بمكة و ينحرها [بها] ويتصدق بها ولا يأكل منها شيئا و قال أهل المدينة: لا ينبغي له ان يشتري هديه بمكة ثم ينحره بها لكنه ان لم يكن ساقه معه من أهله فيشتريه من أهل مكة ثم يخرجه منها الى الحل وليسقه منه الى مكة ثم يخرجه منها الى الحل وليسقه منه الى مكة ثم ينحره بها وقال محمد: كيف صار عليه ان يشتريه بمكة الى

⁽١) كذا في الأصل، وفي الهندية والاصابة النماء، وهو تحريف و

⁽٢) كذا في الأصول، و في الموطأ • في مكة ، •

⁽٣) سقطت كلمة و هاه من الاصول -

⁽٤) وكان في الأصول « هدية » و هو تصحيف ، و الصواب « هديه » •

⁽o) قوله « تمكة » كذا في الاصول ، و في الموطأ « من مكة » ·

⁽٦) و في الموطأ د و ينحره بها ٠٠

 ⁽٧) كذا في الأصول ، و في الموطأ « و لكن ، بزيادة الواو و بدون الضمير .

⁽A) و في الموطأ و فلشتره بمكة ،

 ⁽٩) و في الموطأ « ثم ليخرج الى الحل فليسقه ، جسينغ الاس في كلها .

⁽۱۰) یعنی کیف لزم علیه آن پشتری الهدی من مکه و الهدی ما یهدی الی الحرم ساقه معه او لم یسقه و سواء علیه آن یشتریه من مکه او لم یشتره فان معنی الهدی باق علی الوجهین، قن اشتری من غیر الحرم فاما آن لا یکون الا باخراجه الی الحرام او یکون =

ثم يخرجه منها الى الحل الها ان يكون إلا باخراجه الى الاحرام انما

- مديا بالغ الكعبة، و على كل يخالف ما قاله اهل المدينة فانه هدى، و إذا لم يبلغ الحرم و الكمية لا يكون مديا سواه اشترى من اهل مكنة اولا و السوق معه ليس من صلب الحبج حتى يكون لازما عليه فانه من الرخص ـ كما فصله الامام محمد بعده • و قد بوب البخاري في صحييمه: باب من ساق البدن معه اي من الحل الى الحرم. قال المهلب: اراد المصنف ان يعرف ان السنة في الهدى ان يساق من الحل الى الحرم فان اشسراه من الحرم خرج به اذا حج إنى عرفة و هو قول مالك فان لم يفعل فعليه البدل و هو قول الليث و هو ،ذهب ان عمر و سعيد بن جبير؟ و روى عن ابن القاسم انه أجازه و ان لم وقف به بعرفة فان وقف بها فحسن و إلا لا بدل عليه، و به قال الجمهور وهو قول ابي حنيفة و الثوري و الشافعي و ابي ثور • و قال الشافعي: وقفِ الهدى بعرفة سنة لمن شاء اذا لم يسقه من الحل ، و فال ابو حنيفة : ليس بستة لآن النبي صلى الله عليه و سلم أنما ساق الهمدى من الحل لآن مسكنه كان خارج الحرم ـ قاله الحافظان في ج ع ص ۷۰۹ من عمدة القارى و ج ۳ ص ۴۳۰ من فتح البارى • و لم يرد في حديث صحيح امر السوق للتريف الى عرفة . و قد روى عن ابن عمر في ذلك رواه سعيد ابن منصور في سنه باسناده عنه ، و خالفه في ذلك عائشة و ابن عباس و غيرهما من الصحابة ان عرفه فجائز و ان لم يعرفه فجائز كما هو بعده .

(۱) لعله احتج بما روی من طریق حجاج بن ارطاة و اسرائیل و یونس بن یونس ، قال حجاج: عن عطاء، و قال اسرائيل : عن ثوير بن ابي فاختـة عن طاوس ارب رسول الله صلى الله عليه و سلم عرف بالبدن ـ اه . قال ابن حزم : و هذان مرسلان و لا حجة في مرتذل، ثم ان الحجـاج و اسرائيل و ثويرا كلهم ضعفاء، ثم لو صح لم يكن فيه حجة لآن هذا فعل لا امر ولاحجة فيه لمالك لآنه شرط شروطا ليس في هذا ﴿ الخبر شيء منها وهدى النبي صلى الله عليه وسلم انما سيق من المدينة بلا خلاف و مالك ==

227

بدئ الهدي ما كان هديا بالغ الكعبة لآن الله تبارك و تعالى قال: "هديا بالغ الكعبة " فمن اشترى من الحرم فهو بالغ الكعبة . وكذلك ما اشترى فى غيره مع ما جاء من الرخص في الهدى ان شئت وقفته بعرفة و ان شئت لم تقفه [بها] و ذلك اشد من هذا و أحرى ان لا يجزى ؛ فقد جاءت

= لا يوجب التوقيف بعرفة فيا ادخل من الحل و يحتج ابينا لقول الليث بما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا عبيد الله هو ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : لا هدى الا ما قلد و سيق و وقف بعرفة و من طريق سفيان بن عبينة عن ايوب عن نافع عن ابن غمر قال : كل هدى لم يشعر و يقلد و يقاض به من عرفة فليس بهدى انما هى ضحايا ؛ قال على : ما لك لا يحتج له بهذا لانه لا يرى الترك للتقليد و للاشعار مانعا من ان يكون هديا و لا حجة فى احد دون رسول الله صلى الله عليه و سلم و قد خالف ابن عمر غيره من الصحابة – انتهى و قلت : و فى جميع ما قاله ابن حرم انظار ظاهرة اصولية و فقهية سأذكرها غيا بعد ان شاء الله و

(۱) هكذا العبارة في الأصول والاباخراجه الاحرام أنما بدئ و، في الهندية « هدى » و لقد تصفحت أوراق الكنب ثلاثية أيام متواليا فلم أقدر على حلها و لم أصل الى تصحيحها و هي كما ترى خطأ فاحش ، و لاشك في أن شيئا من العبارة سقط من قلم الناسخ و لابد منه وإلا فهي مختلة النظام لفظا ومعنى و لذا نقلتها كما كانت ، ولعل أما أن يكون الا باخراجه إلى الحل أو يكون هديا ليس للاول دليل يعتد به ؛ و الشاني حصل المقصود .

- (۲) وكان في الاصول « من الهدى » و الصواب « في الهدى »
 - (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول •
- (٤) اى من الشراء من الهل مكة و اخراجه الى الحل ثم سوقه الى الحرم فانه ننقي التوقيف رأسا ــ تدر .

فه آثار كثرة.

اخيرنا محمد قال أخيرنا اسرائيل بن يونس\ قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ايراهيم عن الأسود انه ارسل معبداً غلامه الى عائشة رضي الله عنها ان معنا هديا لا نستطيع ان نعرف به كله فقالت: عرف ما شئت و اترك ما شئت .

(١) و اسرائيل من يونس من رجال الستة، ثقة صدوق صالح، لا بأس به. كما في كنب الرجال • و ابن حزم صاح بتضعیفه فی الحلی کما عرفت قبیله و رد احادیث من حدیثه اذا جاءت مخالفة لهواه ثم يقول: لا يسمع دون قوله صلى الله عليه ر سلم. و في اي حديث جاء أن أسرائيل ضعيف _ أنظر تجاسره و تهاوره في مقابلة أئمة النقد و الرجال ان اسرائیل و یونس بن یونس و ثویرا ضعفاء، و ما یقول هو فهو وحی من الله تعالى ـ قال العافظ في ج١ ص ٢٦٣ من التهذيب. و أطلق ان حزم ضعف المرائل و رد به احادیث من حدیثه فما صنع شیئا ــ انتهی . ای بش صنیعه هذا و ان شئت ما قال أئمة الدين في حق ابن حزم فعليك بالاشفاق على احكام الطلاق العلامة الاستاذ الكوثري من ص٧٥ إلى ص٦٦ حتى حصحص لك الحتى واستان، و ثوير مختلف فه. (٢) هكذا في جميع النسخ « معبد » و انظر من هو و لم اجده في باب سعد و سعيد و معبد و معمر و غيرها من الاسماء المشتبهه من النهذيب والمنزان واللسان و التعجيل. و الأثر رواه سعيد بن منصور في سننه كما في المحلى ج ٧ ص ١٦٧: ثنا عبيي بن يونس عن الأعمش عن ابراهيم قال : دعا الاسود مولى له فأمره ان يخبر في ما قالت له عائشة قال: سألت عائشة ام المؤمنين، فقلت: اعرف بالهدى، فقالت: لاعليك ان لاتعرف به ـ انتهى • ففيه له «مولى» و لم يصرح باسمه • و رواه اليهتي في ج ه ص ٢٣٦ من سننه عن شعبة عن منصور بن المعتمر به بلفظ: أرسل الأسود غلامًا له الى عائشة فسألها عن بدن بعث بها معه ليقف بها بعرفات، فقالت: ما شئتم أن نشستم فاضلوا و أن شتم فلا تغملوا ــ انتهى. و مخالفه ما رواه البيهتي من طريق ان وهب، انا سليان يعني ـــ اخبرنا (vo) 41.

أخبرنا محمد قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا سليمان الشيباني ا عن عبد الرحمن الاسود بن يزيد أن أباه حج وهو معه و أهدى هديا فدخل على عائشة رضى الله عنها ثم خرج من عندها و ترك الهدى بمنى و ذهب إلى عرفات فقضى حجه آ .

باب الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله فيحنث في يمينه

ابن بلال عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد و عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه و سلم انها قالت: لا هدى الا ما قاد و اشعر و وقف بعرفة ...
 اه • الا ان يعمل هذا على الندب و ذاك على الجواز – تدبر •

⁽١) هو ابو إسحاق الشيباني، قد مضي من قبل •

⁽۲) و كان فى الاصول و فقضى حجة و عرفات، و هو خطأ ، و فى الباب عن ابن عباس رواه سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا رباح بن ابى معروف عن عطاء عز, ابن عبان قال: ان شئت فعرف الهدى و النب شئت فلا تعرف به ، أنما احدث الناس السياق مخافة السراق ، و عن عطاه وطاوس: لا يضرك ان لا تعرف به - اه ، (۳) زاد فى موطأ مالك : او شاة ان لم يجد الا هى - اه ، قال الزرق انى : فان وجد غيرها لم يجزه ، و فى الواضعة : تجزيه - اه ، فعلى هذا لا اختلاف يننا و بين الامام مالك رحمه الله تعالى ، قال الامام محمد فى ص ٣٢٦ من الموطأ باب من جعل على نفسه المشى و عجز : أخبرنا مالك عن عروة بن اذينة انه قال : خرجت مع جدة لى عليها مشى الى بيت الله حتى اذا كنا يعش العلميق عجزت فأرسلت مولى لها الى عبد الله من عر ليسأله و خرجت مع المولى فسأله فقيال عبد الله بن عمر : مرها فاتركب =

قال محمد: و قد روى أبو حنيفة رضي الله عنه ' عرف على بن أبي طالب = ثم لتمش من حيث عجزت • قال محمد : قمد قال هذا قوم و احب الينا من هذا القول ما روى عن على بن ابي طالب رضي الله عنه : أخبرنا شعبة بن الحيجاج عن الحكم ابن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن على بن ابي طالب كرم الله وجهه انه قال : من نذر ان يحج ماشيا ثم عجز فليركب و ليحج و لينحر بدنة ــ و جاء عنه في حديث آخر : و يهدى هديا ؟ فبهذا نأخـذ، يكون الهدى مكان المشى، و هو قول ابي حنيفة و العــامة من فقها ثنا . أخبر نا مالك أخبرنا يحبي بن سعيد قال : كان على مشى فأصابتني خاصرة فركست حتى اتبت مكة فسألت عطاء بن ابي رباح و غيره فقالوا: عليـك هدى ؛ فلما قدمت المدنة سألت فأمروني ان امشي من حيث عجزت مرة اخرى فشيت . قال مجد و بقول عطاء تأخذ ، بركب و عليه هدى لركوبه و ليس عليه انب يعود ــ انتهى ٠ و أثر على رواء عبدالرزاق في مصنفه -كما في ج٣ ص ٣٠٥ من نصب الراية : أخبرنا عدالله عن شعة ـ بمثل ما في الموطأ إلا أنه فيه: و يهدى جزورا ــ اه • و رواه اليهير. في المعرفة من طريق الشافعي عن ان علية عن سعيد بن ابي عروبة عن قنادة عن الحسن عن على في الرجل يحلف عليه المشي قبال: يمشي ، فان عجز ركب و أهمدي بدنة . و أخرج عبد الرزاق نحوه عن ابن عمر و ابن عبـاس و قنادة و الحسن ــ انتهى • و توضيح المسألة رواية و دراية في ج ٤ ص ١٣٠ باب النذر من المبسوط للسرخسي و البدائع . و أثر على ذكره اين حزم اجنا في الحلي . ﴿

(۱) لعله يشير الى مــا رواه ابو حنيفة عن يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمى القرشى الكوفى عن ابى هريرة: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم خرج ماشيا فى جنح الليل يسير فرأى خيالا فأمر عليا إن تبينه ففعل فاذا امرأة عربانة فقال: ما انت؟ فقالت: انى نذرت ان احج عربانة ماشية نافضة شعرى و انا امكث بالنهار و أسير بالليل و اتنكب الطريق و فأخبر رسول الله صلى الله عليه و سلم بذلك فقال: ارجع اليها ==

عن عن

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة رضي الله عنه قال: لو أن رجلا حلف بالمشي

= و أمرها ان ترك و تلبس و تهريق دما - اه ، اخرجه الحافظ طلحة و القاضى الاشناني و ابن خسرو في مسانيدهم - كا في ج ١ ص ٥٣٣ من جامع المسانيد؟ و الا فليس في الموطأ و لا في كتاب الآثار بالاسناد إلى على موفرةا عليه باللفظ المذكور الاما ذكره بغير سند في الكتاب و كتاب الآثار، و الاصل فيه حديث عقبة بن عامر رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده كما في نصب الرابة: حدثنا زهير ثنا احمد بن عبدالوارث ثنا قنادة عن عكرمة عن ابن عباس ان اخت عقبة بن عامر مذرت ان تحج ماشية فسأل الذي صلى الله عليه و سلم فقال: ان الله عز و جل غي عن مذر اختك، لتركب و لنهد بدنة - انتهى و حديث عقبة بن عامر رواه الشيخان و أصحاب السنن و أحمد و الطهراني و ابن حبان و اليهتي و غيرهم بالفاظ مختلفة - راجع ج ٤ ص ١٧ من فتح البارى و عمدة القارى ففيها شفاء الناس و ذكر الطحاوى: ان عليه الهدى لترك المشي و الكفارة المحنث - كا في المعتصر من المختصر و شرح معاني الآثار و

(۱) ای مع کفارة الحنث و رواه الحاکم فی ج ٤ ص ٣٠٥ من المستدرك عن كثیر ابن شنظیر عن الحسن عن عمران بن حصین قال: ما خطبنا رسول الله صلی الله علیه وسلم خطبة الا امرنا بالصدقة و نهانا عن المثلة ، و قال: ان المثلة ان ینذر الرجل ان یحج ماشیا فن نذر ان یحج ماشیا فن نذر ان یحج ماشیا فلیهد هدیا و لیرکب ـ اه ، و قال: حدیث صحیح الاسناد و لم یخرجاه ؛ و صححه الذهبی فی مختصره و قال الهیشی فی مجمع الزوائد ج ٤ ص ۱۸۹ رواه ابو داود باختصار و رواه احمد و البزار بنحوه و الطبرانی فی الکبیر و رجال احمد رجال الصحیح ؛ و لفظ الطبرانی : ان النبی صلی الله علیه و سلم نهی عن المثلة ، و یقول : ان المثلة ان یحلف الرجل ان یحیج مقرونا او ماشیا ، و من حلف علی شی من ذلك فلیكفر عن یمینه ثم لیرکب ـ انتهی ، فتبت بذلك الهدی و الكفارة =

إلى بيت الله و هو يقدر على المشي ' فان شاء ' مشي و إن شاء ركب

= و فى ص ٢٥٨ من شرح اللباب: اذا قال: على المشى الى بيت الله او الكعبة او مكة او زيارة البيت او علقه بشرط او لا بل حلف مشيا بحجة او عمرة و هو فى الكعبة - اى فى مكة و ما حولها من الحرم - او لا - اى او فى غيرها من ارض الحل او من الآفاق، او قال: على احرام فعليه حجة او عمرة ماشيا، و البيان اليه - اى تعيين احدهما ؛ و لو قال: على المشى الى بيت اقه ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة او عمرة - مكذا ذكره فى المنتق عن محمد ، هذا على الحج، و ان قال ثلاثين مرة ان شاء اعتمر - اتهى ، و سبأتى غير ذلك ايضا، و فيه فروع من الباب فراجعه ،

(۱) كذا في الآصل، و في الهندية والهدى، و هو خطأ لآنه لا مني الهدى هاهنا و (۲) يعني له الحيار في ذلك قال في شرح اللاب: و في الآصل خيريين الركوب و المشي لكن في الجامع الصغير اشار الى وجوب المشي و هو القائمة والصحيح، و حملوا رواية الآصل على من شق عليه المشي و و في شرح الجامع: قال الشيخ الامام أبو جعفر الهندو أنى: انما يطلق له الركوب اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يملغ الا بمشقة عظيمة و اما اذا كانت المسافة قريبة فلا يحوز له الركوب اصلا - اه و قلت: قال الاسام عمد في باب الرجل يحلف بالمشي الى يبت الله ص ١٢٥ من الموطأ بعيد اخراج الرعد الله بن ابي بكر عن عبد انها حدثة عن جدته - النع و الرعبد الله بن ابي حبية قال: قلت لرجل و انا حديث السن - النع و قال محد: و بهذا تأخذ، من جعل عليه المشي الى يبت الله لزمه المشي ان جعله نذرا أو غير نذر، وهو قول أبي حنيفة و العامة من فقها ثنا رحمهم الله تعالى - اه و قالما الآثار ص ١٢٩ باب من جعلج على نفسه المشي : محد قال و قال الامام محد في كتاب الآثار ص ١٢٩ باب من جعلج على نفسه المشي : محد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن أبراهيم أنه قال فيمن جعل على نفسه المشي فشي بعضا و ركب بعضا قال: يعود فيمشي ما ركب ! قال محد : و لمنظمة أخد بهذا و لكنا نأخذ --

= بقول على بن ابي طالب رضي الله عنه ، اذا رك اهدى هدما و شاة تجزيه يذبحها و يتصدق بها و لاياً كل منها شيئاً ، و يعتمر عمرة او يحج حجة و لا شيء عليه غير ذاك ، و هو قول الى حنيفة ـ انتهى . و فيه رد على من يقول ان مذهب الاحناف كله مبنى على اقوال الراهم النخبي او هو مأخوذ منه، فكم من مسائل خالفه فيهـا الوحنيفة و محمد رحمها الله تعالى! و هـذا لا يخنى على من طالع كتاب الآثار وكتاب الحجة و الموطأ ، و أنى بصدد جمع اقوال و مسائل اختلف فيهها ابو حنيفة و ابراهيم النخمي او محمد و الراهيم النخعي، مثل كتــاب اختلاف ابي حنيفة و ابن ابي ليلي للامام ابي يوسف رحمهم الله تعالى على انه لا عيب فبه • و هذا مالك يقول : عليه العمل في بلدنا ــ او : على هذا وجدت أهل بلدنا . و هذا الشافعي يقول : على هذا وجدت أهل الحجاز ــ او اهل مكة ، او اهل مصر • و الاتفاق في الاجتهاد او القياس غير معيب ، و الأخذ بقوله لمطابقته النصوص ليس محل الطعن و اللوم . هـــذا وخبط ابن حزم في ج ٧ ص ٢٦٣ الى ص ٣٦٦ من المحلى في مثل هذه المسألة و لم ينظر الى طرق حديث اخت عقبة فه بان ضعفها وعدم استطاعتها على المشي . و في ج٢ ص ٢٩٩ من التلخص: حديث أن اخت عقبة نذرت ان تحج ماشية فسئل الني صلى الله عليه و سلم فقيل إنها لا تطيق ذلك فقال: فلتركب و لتهد هديا ؟ و في رواية ابي داود من حديث عكرمة عن ان عاس: ان اخت عقبة ان عامر نذرت ان تمشى الى البيت فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تركب و تهـدى هدياً ، و أسناده صحيح ، و هو متفق عله من حديث عقبة بن عامر بلفظ: نذرت اختى ان تمشى الى بيت الله و امرتنى ان استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: لتمش و لمتركب ـ اه . و راجع ص ١٦٧ من المعتصر في باب النذر ذكره مع توجيه آخر ، و سكوت من سكت ليس بحجة على من ذكر . وحديث كربب عن ابن عباس اخرجه الحاكم في المستدرك و قال : صحيح على شرط مسلم ، و سماع الحسن من عمران بن حصين صحيح ؛ و اخرجه ابو داود =

و أخيرنا محمد عن عمر بن ذر الهمدانى قال: سألت بجاهدا عن الرجل و المرأة يجمل عليه المشى إلى بيت الله؟ قال: يمشى ما أطاق و يركب إذا عجز، و يدخل ماشيا إلى بيت الله، و يهدى لركوبه هديا ' •

من الطريقين و سندهما على شرط الصحيح، و راجع لذلك بـاب الرجل يوجب على نفسه المشي الى بيت الله من شرح معانى الآثار للحافظ الطحاوي من ج ٢ ص ٧٤ ماشیا ان برکب و یکفر یمینه ان کان اراد یمینا و نأمره مع هذا بالهدی ـ اه · ثم ذكر حديث عكرمة عن ان عباس و استدل به على ما قال بقوله : فني هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها بالهدى لمكان ركوبها فتصحيح هذه الآثاركلها يوجب ان يكون حكم من نذر ان يحبج ماشيا ان يركب ان احب ذلك و يهدى هديا لتركه المشي و يكفر عن يمينه لحثه فيها ، و بهذا كان ابوحنيفة و ابو يوسف و محمد يقولون ــ اه . (١) و في شرح اللبـاب: ثم اختلفوا في محل ابتـداء المشي لأن محمدا لم بذكره فقيل: يبتدئ من الميقات، و قيل: من حيث احرم .. و عليه الامام فخر الاسلام في العتابي و غيرها، و قيل كما قال المصنف • و محل ابتداء المشي من بينه سواء احرم منم او لا ــ و عليه شمس الأئمة السرخسي و صاحب الهدابـة ، و صححه قاضي خان و الزيلجي و ابن الهيام لأنه المراد عرفاً ، و يؤيده ما روى عن ابي حنيفة : ان بغداديا قال « ان كلست فلانا فعليَّ ان احج ماشيا ، فلقيه بالكوفة فعليه ان يجج يمشى من بغداد ، و اما لو احرم من بيته فالاتفاق على انــه يمشى من بيته، و لو ركب فى كل الطريق او اكـثره بعدر او بلا عذر فعليه دم ـ اى لانه ترك واجبا يخرج عن العهدة ، و ان ركب في الأقل اي في اقل الطريق وكذا في المساواة تصدق بقدره من قيمة الشاة _ أنتهي •

یاب ۳٤٦

باب الذي يقتل الصيد فيحكم عليه جزاؤه

أخرنا محد عن أبي حنيفة في الذي يحكم عليه بالهدى في الصيد يقتله أو يحسب عليه الهدى في غير ذلك ': ان مديه لا يكون إلا مكة لأن الله تبارك و تعالى قال د هديا بالغ الكعبة ، أ أما ما عدل به الهدى من الصيام أو الصدقة فان ذلك يكون بغير مكة حيث أحب صاحبه أن يفعله فعل". و قال أهل المدينة كذلك بقول أبي حنيفة ، و هو قول محمد .

باب ما يؤكل من الهدى و ما لا يؤكل

أخرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا يؤكل شيء من الهدى إلا هديين:

(۱) ای غیر الصید . قال الزرقانی فی شرح الموطأ : کتمتع و قران ـ ای کهدی تمتع و قران ۰

(٢) ليس المراد نفس الكعبـة للاجمـاع على انـه لا يجوز ذبح و لا نحر فيها و لا في المسجد ـــ زرقاني . و في شرح اللباب ص ١٣٨ و يختص (اي جواز ذبحه) بالمكان و هو الحرم فلا يجوز ذبحه في غيره اصلا ، و اما المكان المسنون فني المبسوط : ان السنة في الهـدايا ايام النحر مي ، و في غير ابـام النحر فمكـة هي الأولى – انتهى • و الظاهر ان المروة افضل مواضع مكة لهذا المعنى (و الزمان) ، أي يختص جواز ذبحه بالزمان اچنا و هو ايام النحر، حتى لو ذبح قبلها لم يجز (و بجوز ذبحـه بعد ايام النحر و التشريق) } قال ابن الههام: و المراد بالاختصاص يعني بأيام النحر من حيث الوجوب على قول ابى حنيفة ، و الا لو ذبح بعدها اجراه الا انه تأرك للواجب، و قبله لا يجزى بالاجماع ، و على قولمها في القبلية كذلك ، وكونه فيها هو السنة عندهما ــ اه • هذا في القرآن ، و على ذبح جميع الدماء في الحرم انفاق سوى الهدى الذي عطب في الطريق • (٣) قال الزرقاني : لانه لانفع في الصيام لأهل مكة و لا اهل الحرم ، و على هذا اتفق العلماء و اختلفوا في الصدقية ـ اه •

هدى المتعة ^١ أو التطوع إذا بلـغ محله . و قال أهل المدينة : يؤكل الهـدى كله إلا هديين: هدى جزاء الصيد و هدى الفدية " ، لا نهما عدلا بالصدقة .

قال محمد: رخِل أصاب أهله فوجب عليه الهدى كيف يؤكل من

(١) كذا في الأصل، و في الهندية والتمتم، • و في حكمه القرآن لأنه دم شكر و كل دم وجب شكرا فلصاحبه ان بأكل منـه و يؤكل الاغنيــاء و الفقراء، وكل هدى وجب جبرًا لنقصانه لا يأكل منه غير الفقراء •

(٢) اى فدية الاذى . و المسألة في ج ١ ص ٢٠٦ من المدونة الكبرى . قال الزرقاني فی ج ۲ ص ۲۲۷ من شرحه فی باب العمل فی الهدی اذا عطب اوضل فان بلغه محله لم يأكل من جزاء و فدية و نذر مساكين، و اكل بما سوى ذلك على مشهور المذهب، و به قال فقهاء الأمصار وجماعة من السلف . ثم قال مالك انبه سمع اهل السلم يقولون : لا يأكل صاحب الهدى من الجزاء للصيد و النسك و هو ما كان لالقاء تفث او رفاهية يمنعها الاحرام؛ و المعروف عن مالك جواز اكل من وجب عليه دم لنقص في حج او عمرة مطلقا منه حتى هدى الفساد عن المشهور ، و أنما يمنم من الاكل من الثلاثة السابقية ــ انتهى • و قال الامام محمد في بــاب من عطب هديــه في الطريق من آثاره · ص ٦٤ : محمد قال أخبرنا ابو حليفة قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخمى عن خالته [و هي عائشة كما في ص ١١٢ من آثـار ابي يوسف من رقم ٥٢٥] عن عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها سألتها عن اله. دى اذا عطب في الطريق كيف يصنع به؟ قالت: أكله احِب الى من تركه للسباع؛ و قال ابوحنيفة: فان كأن واجبا فاصنع به ما احببت و عليك مكانه ، و ان كان تطوعاً فتصدق به على الفقراء ، فان كان ذلك في مكان لا يوجد فيه الفقراء فانحره و اغمس نعله في دميه ثم اضرب صفحته ثم خلُّ بينه و بين النــاس يأكلونه ، فان اكلت منه شيئا فعليك مكاني ما اكلت ، و ان شئت صنعت به ما احببت وعليك مكانه ـ انتهى • و قال محمد فى باب من ساق هديا فعطب ـــــ .

= فى الطريق لمو مذر بدنة : أخبرنا مالك حدثًا ابن شهاب عن سعيد بن المسبب انه كان يَقُولُ : من ساق جدمة تطوعا ثم عطبت فنحرها فليجعل قلادتها و نعلها في دمهـــا ثم يتركها للناس يأكلونها و ليس علمه شيء، فان هو اكل منها او امر يأكلها فعله الغرم ؟ أخبر ناسمالك أخبرنا هشام بن عروة عن ايه : ان صاحب هدى رسول اقه صلى القدعله و سلم قال له: كيف نصنع بمنا عطب من الهدى؟ فقال رسول الله صلى الله عليـه و سلم : كمنحرها و الق قلادتها و نعلها في دمها و خلَّ بين الناس و بينهـــا بأكلونها • أخبرنالمنظلك حدثنا عبد الله بن دينار قال: كنت ارى عمر من الحطاب يهدى في الحج جنتين جنتين و في العمرة بدنة ؛ دنة ؛ قال : و رأيته في العمرة ينحر بدنة و هي قائمة غي حرف دار خالد بن اسيـد وكان فيها منزله و قال : لقد رأتــه طعن في لية بدته حتى خرجت سنة الحربة من تحت حنكها . اخبرنا مالك اخبرنا ابو جعفر القارئ انه رأى عبد الله بن عباش بن ابي ربيعة المدى عاما بدنتين احداهما يختية ـ قال محد: و هذا نأخذ، كل هدى تطوع عطب في الطريق صنع به كما صنع [اي رسول الله صلى الله عليه وسلم امرا] وخلى بينه و بنن الباس بأكلونه ، و لا يعجبنا ا ان يأكل منه الا من كان محتاجا اليه ـ انتهى . و في شرح اللباب ص ٢٦٢: [و اذا عملي] أي تعيب [الهدي] أي الذي ساقيه [في الطريق] أي قبل و صوله إلى مجله من الحرم او زمانه المعين له [فان كان] اى الهدى [تطوعا نحره و صبغ قلادتها بدمها و ضرب بها صفحة سنامها] و قبل: جانب عنقها لبط انها هدى ليأكل منه الفقراء دونِ الْاغنياء [وليس عليه غيره] اي اقامة غيره بدله [و لم يأكل منه هو و لاغيره من الأغنياء] اى بل يتصدق بـه على الفقراء . و قد قــال السروجي : انــه لا يتوقف الاباحة على الغول [فان اكل أو أطعم غنيا ضمن] أي تصدق بقيمته على الفقراء [فان كانت البدنة واجبة عليه ان يقيم غيرهـا مُقامه] جنم الميم الأول اى بدلها [و صنع بالأول ماشاه] اى من يع وغيره [وكذا اذا اصابه عيب كثير] بأن ذهب اكثر = = من ثلث الآذن عند ابی حنیفة او اکثر من النصف عندهما فعلیه ان یقیم. غیره مقامه - اتهی ، قال فی الهدایة : لآن الآذن یتنساوله معلق بشرط بلوغه محله فینغی ان لا بحل قبل ذلك اصلا الا ان التصدق علی الفقراء افضل من ان یترکه جزرا السباع ، و فیه نوع تقرب و التقرب هو المقصود - اه ردالمجتار ، و راجع ج ۲ ص ۲۰۸ من الدرالمختار مع رد المحتار ، و قال الحافظ العینی فی ج ٤ ص ۷۲۳ من عمدة القاری : و فی التوضیح : و اختلف اهل العلم فی هدی التطوع اذا عطب قبل محله فقالت طائفة : صاحبه ممنوع عن الآکل منه ، رؤی ذلك عن ابن عباس و هو قول مالك و ابی حنیفة و الشافعی ؛ و رخصت طائفة فی الآکل منه ، روی ذلك عن عاشة و ابن عمر رضی الله تمالی عنهم - اتهی ، و راجع ص ٤٤٤ من فتح الباری باب و اذ بو أنا لابراهیم مكان الیت - الغز ،

و اذا عرفت مذهب الامام و تفصيله من الآثار فقد علت ان ما عزاه اليه ابن ابي شية في مسألة السادس و الثمانين الآكل من الهدى من كتاب الرد و ذكر ان ابا حنيفة قال و يأكل منها اهل الرفقة ، غلط فاحش لا يليق بشان ابن ابي شية لم يقل ان عائدة و ابن عر رضى الله عنهم خالفا الآحاديث فانهما قالا بأكلها ! و قال البخارى فى باب ما يأكل من البدن و ما يتصدق من صحيحه : و قال عبد الله اخبرنى نافع عن ابن عر: لا يؤكل من جزاه الصد النذر، و يؤكل ما سوى ذلك ـ اه ، قال الحافظان فى شرحهما : وصله ابن ابي شية عن ابن عمر عنه بمعناه قال : اذا عطبت البدنة او كسرت اكل منها صاحبها و لم يدلها الا ان يكون نذرا او جزاه صيد ، و رواه الطبرى [و فى العمدة : الطبرانى] من طريق القطان عن عبد الله بافظ التعليق المذكور اله منكان اللازم على ابن ابي شية الاعتراض بمخالفة الحديث على ابن عر رضى الله عنهما ! الموذ باقه منه و حاشاه عن ذلك ، و هذا القول احدى الروايتين عن احمد وهو قول مالك و زاد : الا فدية الآذى ، و الرواية الأخرى عن احمد و لا يؤكل الا من حاله اللك و زاد : الا فدية الآذى ، و الرواية الأخرى عن احمد و لا يؤكل الا من

= هدى التعلوع و النمتع و القرآن ؛ و هو قول الحنفية بناء على اصلهم أن دم التمتع و القرآن دم نسك لا دم جبران ؛ قاله الحافظ فى الفتح و مثله فى العمدة فى اللازم الاعتراض على احمد و مالك فأنه يعلم مذبهما ، و اجازة عائشة رضى الله عنه بذلك ما نقلته من الآثار .

ثم الحديث الأول: حدثنا وكبع عن ابن ابي ليلي عن عطاء و عن عبد الكريم عن معاذ بن سعد عن سنان بن سلمة ان النبي صلى الله عليه و سلم قال فى هدى التطوع: لا مَّا كَلِّ. فإن اكل غرم ــ اه م فقيه اولا: إن إن إلى لل هو محمد سنى الحفظ و فيه کلام مشهور عندهم ؛ و ثانیا : فیه معاذ بن سعد مجهول ـ راجم ج ۳ ص ۷۲۲ من لسان المنزان و ج٣ ص ١٧٨ من الميزان و ج١٠ و ص ١٩١ من التهذيب، و في السندعد الكريم هو الجزري او ابن ابي المخارق، الثاني ضعيف، و كلاهما مات في سبع و عشرين و مائة ، و هما يشتركان في اكثر الشيوخ و في المروى عنهمــا كما في كتب الرجال؛ و ثالثاً : ان رواية سنان بن سلمة عنه صلى الله عليه و سلم مرسلة كما في ج ع ص ٢٤٢ من التهذيب، و هو تابعي ليس له صحبة يدل عليه حديث ذويب ابي قبيمة اخرجه مسلم و ابن ماجه عن سنان بن سلمة عن ابن عباس ان ذوبا الخزاعي ابا قبصة حدثه ان رسول الله صلى الله عليه و سلم كان يعث بالبدن معه ثم يقول ؛ ان عطب منها شيء فخشيت عليه موتا فانحرها ثم اغمس نعلها في دمها ثم اضرب به صفحتها و لا تطعمها انت و لا احد من رفقتك، فظهر بهذا ما قلت، و قتادة عن سنان منقطع فانه لم يدركه و لم يسمع منه شيئا _ قاله ابن معين كما في ج ٣ ص ١٦٦ من نصب الرابة نقلًا من تاريخ ابن ابي خيثمة فانه رواه في ترجمة ذويب من باب الصحابة ٠ و علم من ذلك ايضا ان حديث سنان الذي رواه ابن ابي شيبة ليس مطلقاً بل مقيد بما اذا عطب الهذي في الطريق فلا يؤكل منه، و اما الهدى الذي ملغ محله فهو ليس بداخل في هذا الحكم و الا بعارضه ما اخرجه ابن عدى في الكامل عن سليم بن مسلم ألخشاب: =

= حدثنا ابن ابي لبلي عن عطاء عن ابي الحليل عن ابي قنادة قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم فى بدنة التطوع إذا عطبت قبل ان تدخل الحرم ﴿ فَانْحُرْهُمَا وَ اغْسَ يَدُكُ فى دمها و اضرب صفحتها و لا تأكل منها فان اكلت منها غرمتها، و اعله بسليم هذا، و اسند عن النسائى و ابن معين انهما قالا: هو ضعيف. و اخرجه الطبراني في معجمه الأوسط عن ابراهيم بن طهمان عن محد بن عبد الرحمن بن ابي ليل عن عطاء ابي الخليل عن ابي قتادة قال: سئل رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الرجل يكون معه الهدى تطوعا فيعطب قبل أن ببلغ قال: ينحرها ثم يلطخ نعلها بدمها ثم يضرب به جنيها، ولا يأكل منه فان اكل منها وجب عليه تضاؤها ــ انتهى. و في اسناد الجميع محمد بن ابي ليلي و هو سيَّى الحفظ، و راجع ترجمة سليم بن مسلم الحثاب المكي ج٢ ص ١١٣ من لسان الميزان و ج إ ص ١٢٧ من الميزان ؛ و في ص ٢١٦ من الدراية: اسناده ضعيف.. اه . و راجع ج 1 ص ٢٣٢ من التلخيص • و رابعا على التسليم و اغماض ألمين عما في اسناد الحديث و متنه فهو عــــين مذهب الامام ابي حنيفة لا يخـالفه كما عرفت و و أبو الخليل عن أبي قتادة مرسل [و في سنن البيهقي ج ه ص ٢٤٤ : قال أبو بكر لمِن خزمة: هذا الحديث مرسل. بين ابي الحليل و بين ابي قنادة رجل] ، و ابو الحليل هو صالح بن ابي مريم الضبى البصرى، مع كونه من رجال السنة قال ابن عبد البر في حقه: لا يحتج به بـ في ج ٤ ص ٤٠٣ من التهذيب نقلا من التمييد له ٠ و هذا الـكلام معهمكفة بكفة على لسان ميزانهم فانهم «اذا اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم ﴿ ار وزنوهم یخسرون، کما هو دیدنهم فی مثل هذه المسائل . و فی ج ۶ ص ۱۶۵ من المبسوط للامام السرخسي: قال: واذا عطب الهدي في الطريق نحره صاحبه ، فان كان واجبا فهو لصاحبه يصنع به ما شاء لأنه تصد بهذا اسقاط الواجب عن ذمته ، فاذا خرج عن أن يكون صالحًا لاسقاط الواجب به بقي الواجب في ذمته كما كأن، وهذا ملكه فيصنع به ماشاه، و ان كان تطوعا نحره وصبغ نعله بدمه ثم اضرب به صفحته ، 😑 · (M). ولم 404

و لم يأكل منه شيئًا بل يتصدق به و ذلك افعنل من ان يتركه للسباع ، مكذا نقل
 عن عائشة رضى الله عنها ـ اه .

و الحبر الثاني : حدثنا حفص عن ليث عن مجاهد عن عمر قال: من اهدي هديا تطوعاً فعطب نحره دون الحرم ، و لم يأكل منه ، فإن أكل فعليه البدل ـ اه ، ففيه اولا : ليث من ابي سليم و هو عندهم مدلس مختلط ، و.قد عنعن فيكيف يعتبر هذه الرواية ؟ و ثانبا : مجاهد لم يسمع من عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهو منقطع على اصولهم فلا ينتهض حجة على قواعدهم - و ثالثا : يخالف ما قاله ابوحنيفة على ما اسلفت من مذهب ، و رفقة ناجية الأسلمي و الهله كانوا اغنيـاء ؤ لذا منعهم عنه ، أو كان المنسع سدا للذريعة فان الانسان ربما يظن انـه ملكه فيصنع به ماشاء و ان كان غنيــا او فقيرا فيدخــل فيما لم رض به الشرع له فان المقصود من النهي ان يجعل عليه علامة يعلم بها أنه هدى فيتناول منه الفقراء دون الأغنياء، و المالك لا يشعر فيظن العاطب أيضا ملكه و لايعلم انه يتناول باذن من له الحق و الاذن معلق بشرط بلوغـه محله . قال الله تعالى • هدبا بالغ الكعبة ، فاذا لم يلغ محله لا ياح له النناول منه و لا أن يطعم غنيـًا بل ينصدق على الفقراء لانه قصد به التقرب الى الله تعالى فاذا فات التقرب باراقة الدم يتعين التقرب اليه بالتصدق و ذلك بالصرف الى الفقراء دون الأغنياء، فإن أعطى منه غنيــا ضين قيمته، و ذلك المراد بقوله : نعليه البدل، از : فعليه غرامتها او تخرمها، او : غرم ؛ و : خلى بين الناس و بينه يأكلونه ؛ اريد بهم الفقراء ، و الا لا معنى لهذا القول معتدا به لكون المالك و الهل رفقتيه و جميع النباس في ذلك سواسية ، و لذا قالت عائشة رضى الله عنها : لا يَتْرَكُ جَرِزًا لِلسَّاعِ ؛ ثم اثر عائشة المذكور يعارضه أن كان أثر عمر رضي الله عنه على ظاهره ـ تدبر •

و حديث ناجية بن جذب الأسلى و حديث ابن عباس رضى أفته عنهم عليهها العمل عند السحابنا - كما في الهداية و المسوط و غيرهما من كتب الفقه قال القارى في المرقات : ==

= و أبما نهى ناجية ، و من ذكر عن الأكل لانهـم كانوا اغنياء (و هو في المبسوط و البدائم)، قال شارح الكنز: و لا دلالة لحديث ناجية على المدعى لأنه عليه الصلاة و السلام قال ذلك فيما عطب منها في الطريق ، و الكلام فيما اذا بلسغ الحرم هل يجوز له الأكل اولا؛ و قد اوجبنا في هدى التطوع اذا ذبح في الطريق امتناع اكله منه، وجوازه بل استحبابه اذا بلغ محله ـ اه . و قال الشمني : و ما عطب اى هلك من الهذي او تعيب بفاحش و هو ما يمنع اجزاء الاضحية كذهاب ثلث الاذن او العين، فني الواجب ابدله لأنه في الذمة، ولايتأدى بالمعيب و المعبب له لأنه لم يخرج بتعيينه لتلك الجهة من ملكه و قد امتنع صرفه فيها فله صرفه في غيرها ، و في التطوع نحره و صبغ نعله وضرب صفحته ـ لحديث ناجية ، و المراد بالنعل: القلادة ، و فائدة ذلك الاعلام انه هدى فأكل منه الفقراء دون الأغنياء ـ اه . قوله : و لا احد من اهل رفقتك ، قال الطبي: سواء كان فقيرا او غنيا ، و أنما منعوا عن ذلك قطعا لاطاعهم لئلا ينحرهـــا احد و يتعلل بالعطب ــ اه . قلت : يخالف هذا العموم قوله صلى الله عليه و سلم • خل بين الناس و بينها يأكلونه ، و في الناس الغني و الفقير ـ تبصر - قال المازري: نهاه عن ذلك حماية أن يتساهل فينحره قبل أوانه، قال القرطبي: لو لم يمنعهم لأمكن أن يبادر فينحره قبل او انه و هو من المواضع التي وقعت في الشرع ، و حملت مالكا على القول لسد الذرائع، و هو اصل عظيم لم يظفر به الا مالك رحمه الله لدقة نظرة ــ اه . قلت: هو كذلك عند ائمتنا ، و ابو حنيفة مقدم عليه، و فرع على هذا الأصل مسائل كما فى كتب الفقمه ، و عند مالك نحو ستين مسألة من مسائل ابي حنيفة ــ كما فى ص ٣ من تأنيب الخطيب للامايم المحقق العلامة محمد زاهد الكوثرى رحمه الله و رضي عنه رضي الأبرار ، و له • النكت الطريفة في التحدث عن ردود أبن ابي شبية على ابي حنيفة ، قد افاد و اجاد فيها و ذب عن الامام اب حنيفة ما الزم به ابن ابي شيبة بدلائل و برامين رواية و دراية فله المنة على الاحناف حيث ادى عنهم الدين الواجب عليهم فجزاه الله == هذا 808

هدا ، هو كفارة لما صنع؟ إن أكل منه فكيف يكون ما أكل كفارة لما صنع؟ أرأيتم لو قدده ' و تزوده فكان طعاما [له] ' في طريقـه إلى أهله و أتى به أهله فجعله قوتهم شهرا أكان يجزيه ذلك 1 و إنما امتنع أهل العلم أن يجعلوا هدى الجاع عدلا للصدقمة لأنهم عظموا الجاع 'أن يجعلوا فه صدقة ،

أ رأينم رجلا تطيب في إحرامه بطيب كثير أليس بجب عليه الهدى؟ أ فيجزيه عنه أن يأكل منه؟ قالوا: نعم . قبل لهم: فان تطيب بشيء يسير لا يجب فيه الهدى، إنما يجب ٠٠٠٠٠ إن الكثير منه إنما أعظم " [من] أن يجعل فيه صدقة فجعل فيه الهدى تعظيما لذلك، و لو كان قليلا لكانت

= عنا خير الجزاء؛ و قد سبقه اليه الحافظ قاسم بن قطاوبغا الحنفي تلبذ المحقق ابن الهام لكن جوابه مفقود الآن ، و قد اجبت عن كتاب الرد قبل ثلاثين سنة و هو عندي مسودة لم يتيسر لى تبييضها و لاحاجة اليه بعد ان ابرز المحقق المذكور جوابه و فيه كفاية لطالب الهداية ، و هو رحمه إلله ارسله الى هدية مع تاليفات اخرى له مفيدة في الأبواب .

(١) وكان في الأصول وقدره، و الصواب وقدده، بالدال من القديد، و القديد لحم مقطع و يلقى عليـه الملح و يجغف في الشمس و يتزود به ، يقــال: قدد اللحم ... جعله قطعا وجففه ـ ف •

⁽٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه فزيد لبتضح المني .

⁽٣) و لعل لفظ «من» ساقط من الاصول قبل قوله « أن يجعلوا » .

⁽٤) هاهنا ياض في الأصول ، و لعل الساقط مثل الآتي • فيه الصدقة ، و الواو أيضا ليست في الأصول ـ و العلم عند الله تعالى •

⁽٥) مكذا في الهندية، و في الأصل • عظم، و لا يتبـين مُعناه الابتكلف؟ و ما بـين المربعين من زيادة حرف • من» الجارة في الموضعين فن زياداتي •

فيه الصدقة ؛ أفياً كل [من] الصدقة؟ فان لم يجزه أن يأكل من الصدقة فالكثير الذي فيه الهدى أحرى أن لا يكون من كفارته الأن ذلك أعظم [منه] بالهدى، و لو لا ذلك لجعلت فيه الصدقة كما تجعل في القليل منه، مع ما في ذلك من الآثار الكثيرة المعروفة ألى .

باب المحرم يصيب بيض النعام

أخرنا محمد عن أبي حنيقة في بيض النعامة يصيبه المحرم: قيمتها . و قال أهل المدينة: قيمتها عشر ثمن البدنة في النعامة لآن النعامة بمنزلة البدنة كما يكون في جنين المرأة الحرة غرة عبد أو أمة، [و] قيمة الغرة خسون دينارا، و ذلك عشر دية أمه .

قال محمد : كيف يقاس هذا بالجنين ؟ [فينبغي] . أن يقاس جميع "

⁽١) و في الأصول دلم يجزيه ، و هو خطأ ٠

⁽٢) لأنه أكل ننه و يجوز الأكل منه عندكم .

⁽r) زيادة « منه » بين المربعين منى ، و لفظ « أعظم، تكرر فى الباب فتأمل فى معناه ·

⁽٤) كحديث أبن عباس و حديث ناجية الأسلى و حديث ذويب و غيرها التي فيها النهى عن أكل هدى التطوع أذا عطب في الطريق • و راجع لذلك ج ٣ص ١٦١ و ص ١٦٥ من نصب الراية في باب الهدى و عمدة القارئ و فتح البارى و فتح القدير و البدائم و غيرها من كتب القوم و غيرهم •

⁽٥) كذا في الأصول • يصيبه ، ؛ ثم ما بين المرابع زيادة مني •

⁽٦) و في الأصول دأمة، تصحيف .

⁽٧) ما بين المربعين زيادة لأنه لا يصح معناه بدون زيادة • نينبغي، او كلمة بمعناه •

⁽A) كذا في الأصل، و في الهندية «جمع» .

البيض [به] '! فقول لمن قال ذلك: إن كسر رجل لرجل يض دجاجة له ' فعليه عشر ثمن الدجاجة ، و إن كسر البيضة حمامة فعليه عشر ثمن حمامة ، و كذا فى جميع الطير ' ، يكسر الرجل لصاحبه البيض من قبضه فينبغى أن يكون عليه فى قولهم عشر ثمن الذى باض ' ا فان كسر رجل لرجل عشر بيضات من بيض دجاجة واحدة غرم قيمة الدجاجة كلها لصاحبها ! فليس هذا بشي ، و هذا ينبغى أن يستحى من ذكره .

و قال محمد: بلغنا ' أن عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود رضى الله عنهم قالا في ييض النعامة يصيبه ' المحرم: إن في ذلك قيمته ' .

⁽١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه ٠

 ⁽٢) كذا في الأصل، وكلمة دله، ساقطة من الهندية - ف ٠

⁽٣-٣) كذا في الأصل، و في الهندية ﴿ وَكُسِّر ٢٠٠

⁽٤) كذا في الاصول ـ اي جنس الطير ، و الا «الطيور ، .كان « الطير ، أولى •

⁽o) كذا في الأصل، و في الهندية « باضه ، - ف ·

⁽٦) قد عرفت مرارا إن بلاغات المؤلف مسندة ، و قد اسنده ابن ابي شية في مصنفه - كما في ج ٣ ص ١٣٥ من نصب الرابة: تشا وكسع و ابن نمير عن الأعش عن ابراهيم عن عمر قال : قال في يض النعام : قيمته ، و رواه عد الرزاق ابينا في مصنفه : ثنا اسماعيل بن عبد الله عن الأعش به ، و لعله ما يأتي من طريق اسرائيل عن منصور عن ابراهيم - النح ، و سقط من الكتاب « عن عمر ، تدبر ، قال الشيخ في الامام : و ابراهيم عن عمر منقطع ، و كذلك ابو عبدة عن ايه ، و اخرج ابن ابي شيبة نحوه عن مجاهد و الشعبي و النخعي و طاوس - اتهى ،

 ⁽٧) كذا في الأصول، و لعل الصواب د يصيبها،

 ⁽A) كذا في الأصول بتذكير الضائر و هو لفظ الحديث •

أخبرنا محمد عن أبي حليفة على خصيف الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنسه قال في بيض النعام يصيبه المحرم: إن فيه قيمته م

(۱) و هو فى آثار ابى يوسف ص ١٠٥ من رقم ٢٠٥: قال: حدثنا يوسف عن ايسه عن خصيف بن عبد الرحمن به و لعل قوله و عن ابى حنيفة ، سقط من السند لأن طلحة اخرجه من طريق ابى يوسف عن الامام به ، و كذا الحسن بن زياد ، و من طريقه ابن خسرو و الحارثى ، كلهم اخرجوه فى مسانيدهم عن الامام به ، و قد اخرجه الامام ابو يوسف فى كتاب الاختلاف بين ابى حنيفة و ابن ابى ليلى ايضا فى ص ١٤٢ منه لكن فيه : و ذكر عن خصيف الجزرى به ؛ و عندى ضمير و ذكر ، راجع الى ابى حنيفة لا الى ابى يوسف م رحهم الله تعالى .

(۲) و كان فى الاصول د الحريرى ، و هو خطأ ، و الصواب بالجميم و الزاى المجمة بعدها راء مهملة ؟ و هو خصف بن عبد الرحن الجزرى ، ابو عون الحضرى الحرانى الاموى مولاهم ، رأى انسا رضى الله عنه ، من رجال الاربعة ، مختلف فه ، قال ان حبان : تركه جماعة من ائمتنا و احتج به آخرون ؟ و كان شيخا صالحا فقيها عابدا الا انه كان يخطئى كثيرا فيها يروى و يتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه ، و هو صدوق فى روايته الا ان الانصاف فيه قبول ما وافق الثقات فى الروايات و ترك ما لم يتابع عليه ، و هو الاثر رواه ابن عن استخير الله تعالى فيه حكذا فى ج ٢ ص ١٤٤٤ من التهذيب ، و الاثر رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : حدثنا ابن فضيل عن خصيف عن ابى عبدة ـ به ، و رواه عبد الرزاق ايضا : حدثنا ابو خيثمة عن خصيف - به ، و هو فى ج ه ص ٢٠٨ من سنن اليهقى من طريق ابى النضر : ثنا ابو خيثمة ثنا خصيف ـ به ،

(٣) و فى سنن البيهتى: قال: فيه قيمته ـ او قال: ثمنه .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عبيد الله ' بن مُحرَّز عن معاوية ' بن قرة أن سائلا سأل على بن أبي طالب رضى الله عنه أن سائلا سأل على بن أبي طالب رضى الله عنه أن سائلا سأل على بن أبي طالب رضى الله عليه

(۱) وكان فى الأصول د عبد الله ، مكبرا ، و الصواب د عبد الله ، مصغرا ، و هو عبد الله بن محرز ، كونى ، من رجال البخارى ، روى عن القاسسم بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود و موسى بن انس بن مالك و الشعبى ، و عنه ابو نعيم الفضل ابن دكين ؛ روى البخارى فى الاحكام من صحيحه اثرا - كذا فى ج ٧ ص ٤٥ من التهذيب ، و محرز على وزان محمد و معظم ، من التحريز ؛ و هاهنا عبد الله بن محرد العامى الجزرى الحرانى - و يقال : الرقى ، قاضى الجزيرة ، من رجال ابن ماجه ، ضعف راجع ج ه ص ٣٩٩ من التحريز ؛ و محرز بمهملات كمعظه م ، من التحريز ؛ و فى الاصول آخره زاى معجمة ،

(۲) هؤ ابن ایاس المزنی، ابو ایاس البصری التابعی، من رجال الستة، ثقة، من عقلاء
 الرجال، مات سنة ثلاث عشرة و مائة و هو ابن ست و سبعین سنة، ولده یوم الجل٠
 معاویة بن قرة عن علی مرسل ــ کذا فی ج ۱۰ ص ۲۱۷ من التهذیب ٠

(٣) الآثر رواه ابن ابي شيبة في مصنفه: حدثنا عبدة عن ابن ابي عروبة عن مطر الوراق عن معاوية بن قرة ان رجلا اوطأ بعيره ييض النعام فسأل عليا فقسال: عليك لكل ييضة ضراب ناقة _ او : جنين ناقة _ الحديث ؛ كما في نصب الرابة ، و رواه البيهة بي في ج ه ص ٢٠٧ من سنته من طريق ابي اسامة عن سعيد بن ابي عروبة : ثنا مطر الوراق ان معاوية بن قرة حدثهم عن رجل من الانصار : ان رجلا محرما اوطأ راحلته ادحى نعام فانطلق الرجل الى على فسأله عن ذلك _ الحديث ، و به ظهر ان معاوية رواه عن رجل من الانصار و السائل غير الانصارى و كلاهما مبهم لم افف على اسمهها ، قلت: والادحى ، موضع تبيض فيه النعامة و تفرخ ، و هو د أفعول ، من ددحى » لانها تدحوه برجلها اى تبسطه _ كذا في مجمع بحار الانوار ج 1 ص ٣٩٩ _ ف

و آله و سلم عن بيض النعام يصيبه المحرم فأفتاء فى ذلك بضراب ناقة فمر على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فقال له رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : ما قال لك على ؟ فأخبره فقال النبي صلى الله عليه و آله و سلم : هلم إلى (١) بضاد معجمة بعدها راء مهملة و فى آخره باء موحدة _ كذا فى سنن اليههى و نصب الراية و المحلى و هو الصواب ، و وقع فى الأصل ، بغراب ، و فى المسدية و بقراب ، بالقاف و هو تصحيف و ضراب ، و فى سنن اليههى ج ه ص ٢٠٨ و و ج ٣ ص ١٢٥ من نصب الراية : عليك لكل يضة ضراب ناقة او جنين ناقة ، و فى الدراية : ضم اب ناقة و جنين ناقة ، و فى الدراية : ضم اب ناقة و جنين ناقة ، و فى الدراية : ضم اب ناقة و جنين ناقة ، و فى الدراية : ضم اب ناقة و جنين ناقة ، و فى الدراية : ضم اب ناقة و جايا فى الكتاب ،

(۲) فى سنن البيهتى فانطلق الرجل الى نبى الله صلى الله عليه و سلم فأخبره ما قال على رضى الله عنه ؟ و نحوه فى نصب الراية و الدراية ص ٢٠٩ و ظهر منها ان اثر على رواه ابن ابى شيبة فى مصنفه و قد سبق و البيهتى فى سنه - راجع نصب الراية و الدراية و سنن البيهتى و و فى ج ٧ ص ٢٣٤ من الحيلى : و من طرق عبد الرزاق عن معمر عن ابن جريح عن عبد الحبيد بن جبير اخبرفى عكرمة عن ابن عباس قال : قضى على ابن ابى طالب فى بيض النعامة بصيبها المحرم : ترسل الفحل على ابلك فاذا تبين لقاحها أسميت عدد ما اصبت من البيض ؟ فقلت : هذا هدى ثم ليس عليك ضمان ما فسد اقال ابن عباس : فعجب معاوية من عجب، ابن عباس : فعجب معاوية من قضاء على ؟ قال ابن عباس : لم يعجب معاوية من عجب، ما هو الا ما يباع به البيض فى السوق بتصدق به - اه و وفى سأن البيهتى : فقال نبى الله ملى القد عليه و سلم : قد قال على ما تسمع و لكن ملم الى الرخصة عليك فى كل بيضة صيام يوم او اطعام مسكين - اه و وفى نصب الراية و الدراية عن مصنف ابن ابى شيبة : فقال : قد سمعت ما قال و عليك فى كل بيضة ـ الهنج و

(٣) لعل قوله (له عبد قوله (فقال عن سقط من الاصول .

الرخصة عليك صيام يوم أو إطعام مسكين . ` قال محمد' : و هذا فيما ترى `

(۱–۱) قوله • قال محمد ، لم يذكر فى الأصول : ولعله كأن فيها و سقط من قلم الناسخ فزيد حسب العادة ـ و الله اعلم •

 (٢) كان في الأصول «برى» بالنية و الأصح « برى» بالتكلم · و في هذا الباب رد جلي و برلمان قوى على ابن حزم في بج٧ ص ٢٦٧ من المحلى حيث افسترى على ابي حنيفة و اصحابه و قال: و مض النعام و سائر الصد حلال للحرم و في الحرم و هو قول ابي حنيفة و ابي سليان و أصحابها ـ الح . ثم قال في ص ٢٣٥ في الحاتمة : فخر ج قولا مالك و ابي حنفة عن ان يعرف لهما قائل من السلف وهم يعظمون ذلك اذا و افق تقليدهم ـ ص ٧٢٠٠ . انظر کیف شغب و تهول و افتری و لم یخش عذاب الله عمده الفریة و مو لا بسمع دون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن يتبع هواه و يتخذه الها و جهور الصحابة قائلون بالقيمة و به قال مجاهد وعطاء والنخعي والشعبي وطاؤس وابو حنبفة واصحابه و الزهري و الشافعي، و هو ينكره و يفتري عليهم عمدا او جهلا، و العجب من المعلق عليه كيف سكت على الافتراء على الى حنيفة و أصحابه و هذه كتب الاحناف مشحونة ذلك . و في ج ٤ ص ٩٣ من المبسوط : قال : و في بيض النعامة على المحرم القيمة ، و في الكتاب رواه عن عمر و ابن مسعود رضي الله عنها انها اوجا في بيض النعامة القيمة ـ اه . و قال قبل ثلاثة اوراق: محرم كسر بيض صيد فعليه قيمته ؛ و قال ابن ابي ليلي : عليه درهم ؛ و مذهبنا مروى عن على و ابن عباس رضي الله عنهم ، و المعنى فيه و هو ان البيض اصل الصيد فانه معد ليكون صيدا ما لم يفسد فيعطى له حكم الصيد في ابجاب الجزاء على المحرِم بافساده ، كما ان الماء في اارحم جعل بمنزلة الولد في حكم العتق و الوصية ، و لانه منبع حدوث الصيدية فيه فيجعل كالمتلف بعد الحدوث بمنزلة المغرور يضمن قيمة الولد لا نه منبع حدوث الرق فيه ، قان كان فيه فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ؟ وهذا استبحسان، و في القياس لا يغرم الا قيمة البيضة لآنه لم تعلم =

القيمة ولم يقل في شيء ' عشر ثمن الدية كما قال أهل للدينة .

أخرنا محمد بن الحسر. قال جدثنا إسرائيسل بن يونس قال حدثنا سنصور بن المعتمر عن إبراهم أ في بيض النعام يصيبه المحرم قال: ثمنه . أخبرنا محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع عن سمك بن حرب عن عكرمة

= حياة الفرخ قبل كسره و لكنه استحسن فقال: البيض ما لم يُفسد فهو معد ليخرج منه فرخ حي ، و التمسك بهذا الأصل واجب حتى يظهر خلافه ، و لأن كسر البيضة سبب لموت الفرخ اذا حصل قبل اوانه ، فاذا ظهر الموت عقيب هذا السبب يحال به عليه ــ انتهى • و راجع ص ١٩٤ من شرح اللبــاب لعلى القارى و الدر المختار مسع رد المحتار ج ۲ ص ۲۲٦ و البدائع و كتاب الاختلاف بين الى حنيفة و اين الى ليلي للامام ابي يوسف و البحر مع حواشي ابن عابدبن ، و قد تقدم للامام ابي حنيفة قوله في ابتداء البــاب، فإن كنت تريد معرفة ابن حزم على ما هو في نفس الامر, فراجــع ص ١٢ و ص ٦١ من الاشفاق على احكام الطلاق للشيخ الكوثرى .

(۱) ای فی شیء من تلك الآثار . او لم يقل رسول الله صلى الله عليه و سلم فی شیء من ذلك عشر الثمن _ المخ .

(٢) لعل قوله «عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، سقط هاهنا من السند، على ما رواه ان ابي شية في مصنفه عنـه عن عمر - كما في نصب الراية و الدراية و غيرهما؛ و قد قال الامام محمد قبله: بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه _ الخ. فأين البلاغ عنه؟ و قد ذكر بلاغ ابن مسعود رضي الله عنه اذا لم بكن هذا ـ تدبر . ثم عن عمر و على و ابن مسعود و ابن عباس – كما في مصنفي ابن ابي شيبة و عبد الرزاق و كتاب الحبجة و سنن البيهتي ، كلهم قالوا : ان في يض النعام قيمته ـكما في ص ٢٠٩ من الدراية و ج٣ ص ١٣٥ من نصب الراية وكذا اخرج ابن ابي شية نحوه عن مجاهـد و الشعبي و النخمي و طاوس و قنادة و الزهرى : فهذه الكثرة تدل على أن ما روى في ذلك ==

= مرفوعا عن ابي هريرة وكعب بن عجرة ، و اخرجهها الدارقطني باسناد ضعيف له أصل اصيل بعضد بعضها بعضا و ينتهض بمجموعـه الحجـة و هو احسن من قول ان حزم الذي ليس له سند من الفرآن و السنة و ليس له سلف في ذلك أو من عجائب الدنيا انه ترك في ذلك الأحاديث المسندة و المرسلة و آثار الصحابة الذين يشد بعضهم بعضا و استيد برأيه السخيف منابذا لها ومخاصما للائمة وعجز عن إقامة الحجة على قوله! و لم يتمكن له الاالصياح و استطالة اللسان على ابي حنيفة و مالك و الشانعي بقوله في آثار الصحابة فهي اقوال كما ترى . و قول ان عباس اخرجه عبد الرزاق من طريق صحيح عنه كما في الدراية . و مراسبل ابراهيم صحاح عند المحدثين قبل ابن حزم بقرون . و الحدث المرسل حجة عند جماعة من المحدثين قبل ان حزم الأشدلي • و لقد صدق الحافظ قطب الدين الحلى في القدح المعلى في الكلام على بعض احسيث الحلى : هجام جامل بالرجال » كما فى الاشفاق · و راجع صا ٤٦ من تعليق النبذ للشيخ الكوثرى ـــ يظهر به مبلغ تهور ابن حزم فى رد الاحاديت و آثار الصحابة و مناهضته لفقهاء الملة و الدين برأيه السخيف ليس عليه أثـارة علم وكذا ص ٥١ و ص ٥٢ منه فانه مغيد جدا يظهر منه ملغ علمه في مقابلة الأئمة اساطين الملة و اعمدة الدين ، و لا أدرى ان قال الله عز و جل في الكتاب «ان الحديث المرسل لا يكون حجة ، ؟ و ان قال صلى الله عليه وسلم الاتقبلوا المرسل من احاديثي ا؟ و الضعف يطرَق في الحديث اذا و قديم في سنده مثل ابن حزم من الرواة في اصل الحديث في نفس الأمر - راجع عب ١٨ و ص ١٩ من النذ، وهذه الرموز طويلة الذيول نطويها على غرِها و نعرِض عنها كشحا. و المرفوع عن ابي هربرة رواه ابن ماجه ايضا في سنه.: حدثنا محمد بن موسى القطان الواسطى ثنا يزيمد بن موهب ثنا مروان بن معاوية الفزارى ثنا على بن غيد العزيز ثنا حسين المعلم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال في بيض النعام يصيبه المحرم: ثمنه _ اه . و في ج ٢ ص ١٦٣ من الآم: اخبرني الثقة عن ابي الزناد =

قال: سأل مروان بن الحكم ابن عباس رضى الله عنهها قال: أرأيت ما أصبت من الصيد ليس له ند من النعم؟ قال: فيه قيمته يعطاد مسكين أهل مكه في قال محمد: فبيض النعام من الصبد و ليس لليض ند من النعم فنميه قيمته من أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور عن

= عن الآعرج ان النبي صلى الله عليه و سلم قال في يضة النعامة يصيبها المحرم: قيمها المخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد الله بن الحصين عن ابى موسى الاشعرى انه قال في يضة النعامة يصيبها المحرم: صوم يوم او اطعام مسكين المخبرنا سعيد بن بشير عن قنادة عن ابى عيدة عن عبد الله بن مسعود مثله _ اه و يرجع هذا كله الى القيمة بأدنى تأمل و ليس فيا بين الآثار تعارض كما زعم ابن حزم بل يرجح بعضها على بعض و يقرب الى المرفوعات، و لم يرد النهى عن اداء القيمة في القرآن و الاحاديث، و لم يقل رسول الله صلى الله عليه و سلم ان البيض ليست بصيد او لم تدخل في حكمه او انه غير محرم على المحرم؛ و انى تركت قبولها تورع الاتشريعا، و ابن حزم يدعى بذلك فعليه البيان بالبرهان لا محض الفاظه المهولة و الا فقوله من الطل الاناطل و

(۱) رواه عد الرزاق في مصنفه - كما في نصب الراية: حدثنا سفيات الثوري عن عد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال في بيض النعام بصيبه المحرم: ثمنه اله • قال الحافظ في الدراية: رواه عد الرزاق من طرق صحيح عنه - اه • و روى ابن ابي شبية في مصنفه: حدثنا وكبع عن ابن ابي ليلي عن عطاء عن ابن عباس قال: في كل بيضتين درهم و في كل بيضة نصف درهم - اه • و رواه اليهقي و قال: و هذا يرجع الى القيمة - اه • و هو في المحلي أيضا • و مثله عن على بن ابي طالب ايضا - كما في المحلى عن عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن ابه و عن عطاء عنه به •

۲۹۱ (۹۱) ابراهیم

إبراهيم قال في اليربوع ' و البيض و كل شيء دون الهدى ثمته .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثورى قال حدثنا أشعث عن عطاء ابن أبي رباح قال: القرد على أيقتل في الحرم ـ قال: فيه حكم عدل .

أخرنا خالد بن عبد الله عن دايد بن أبي هند عن عامر الشعبي في يض النعام يصيها الحرم قال: عليه ثمنه .

(۱) قبل هي الفارة الكبيرة البرية، وفي التعلق المعجد: الفار الوحشي، وقال الزرقاني ج ٣ ص ٢٧٠ من شرحه: دوبية نحو الفارة لكن ذنبه و اذناه اطول منها و رجلاه اطول من يديه عكس الزرافة، و الجمع: البرابيع، و العامة تقول: جربوع بالجمم لا تنهي ، و الآثر اخرجه ان ابي شية ايضا في مصنفه لـ كما عرفت ،

(۲) الارجح عدى هو اشعث بن ابي الشيئاء سليم بن الاسود المحاربي الكونى، من رجال السنة، روى عنه الثورى و شعبة و غيرهما، و هو عمن فى طفة عطاء كسعد بن جبير و ابي واثل و الاسود بن يزيد و غيرهما، مات سنة ١٢٥ كا فى ج ١ ص ٣٥٥ من التهذيب و او يكون: اشعث بن سوار الكندى، النجار الكونى، مولى نقيف، من رجال مسلم و النسائى و الترمذى و ان ماجه و الادب المفرد للبخارى، يروى عن من فى طبقة عطاه كالحسن البصرى و الشعبي و عكرمة و غيرهما، و عنه شعبة و الثورى او غيرهما ـ كا فى ج ١ ص ٣٥٧ من التهذيب و ج ١ ص ١٢٢ من ميزان الاعتدال، و هاهنا من اسمه و اشعث بن عبد الله بن جابر الحدائى البصرى الأعمى ابو عبد الله ، عن انس و الحسن البصرى و ابن سيرين و غسيرهم، و عنه معمر و شعبة و يخيى القطان و غيره و واشعث بن عبد الرحمن الحرائى البصرى، مولى حران، يكنى ابا هانى عن الحسن و طبقته، و عنه شعبة و غيره و آخرون ايضا ـ حران، يكنى ابا هانى عن الحسن و طبقته، و عنه شعبة و غيره و آخرون ايضا ـ راجع التهذيب و الميزان و تاريخ البخارى الكبير و

(٣) مكذا في النسخ ، الحيوان المعروف يقال له في الفرس • بوزنه ، و • شادى = =

باب الرجل يحلق رأسه من أذى و هو محرم

أخبرنا محمد عن أبى حنيفة قال: من حلق رأسه من أذى و هو محرم بحج أو عمرة فعليه أى الكفارات شاه: فدية من صيام أو صدقة أو نسك، فالصدقة ثلاثة آصع على ستة مساكين كل مسكين نصف صاع، والصوم ثلاثة أيام، والنسك شاة . و قال أهل المدينة مثل قول أبى حنيفة .

و قال محمد: و همذا يدلك على خطأ قول أهمل المدينة فيما جعلوا من الكفارات فى الطعام فى جزاء الصيد مُدّا مدّا لكل مسكين و قد جعل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى الفدينة مُدَّين مدَّين لكل مسكين ، يروى ذاك أهل الكوفة و أهل المدينة جميعا: ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم مر عملى كهب ، بن عجرة و رأسه يتهافت

= و فى لسان اهل الهند «بندر» هو من الصيد عدنا فيحرم على المحرم قتله فيجب الجزاء به ٠ و فى شرح اللباب ص ١٩١ بعد ذكر الحيوانات المحرم صيدها: ثم اعلم ان فى الفل و القرد والحنزير خلافا احتا فى المحيط: ان قتل خزيرا او قردا يجب القيمة ، خلافا لهما _ انتهى و فى المبسوط السرخسى ج ع ص ٩٢ : و الحنزير و القرد يجب المجزاء بقتلهما على المحم فى قول ابن يوسف رحمه الله ، و قال زفر رحمه الله : للإيجب _ اه ، و الجزاء ما يجعله عدلان قيمة الصيد ، و قبل: الواحد يكفى فالجزاء هو القيمة الصيد : و العدل من له معرفة و بصارة بقيمة الصيد _ كا فى البحر ؛ راجع ج ٢ القيمة الصيد : و العدل من له معرفة و بصارة بقيمة الصيد _ كا فى البحر ؛ راجع ج ٢ ص ٢٢ من رد المحتار ، و اثر عطاء يشير الى اكتفاء عدل واحد فى باب الجزاء _ تدبر ، الله الحدث فى الله باسناده ،

(۲) هو الإنصاري المدنى، ابو محمد او ابو عبد الله ـ و قبل: ابو اسحاق، من سي سالم ابن على على على الخزرج، و قبل في نسبه غير ذلك ؟ روى عن البي صلى الله عليه وسلم و عن عمر و بلال، من رحا! "ستة، و عنه الصحابة == الحرنا المحرنا

قلا المقال: أيؤذيك هوام رأسك؟ قال: نعم؟ قال: فاحلق؛ فنزلت المرافق كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم فقال: الصيام ثلاثة أيام، و الصدقة ثلاثة آصع على سنة مساكين لكل مسكين نصف صاع، و النسك شاة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سيف بن سليان المكي قال سمعت مجاهدا

مات سنة احدى او ثنتين و خمسين و هو ابن خمس او سبع و سبعين
 سنة ــ كذا فى ج ٨ ص ٤٣٦ من التهذيب .

(۱) بعنم القاف و تشديد الميم، و احدته: قملة ؛ او بالفتح و السكون، دويبة صغيرة تنولد من العرق و الوسخ و العفونة فى الرؤس و الثياب .

(۲) قوله مفنزلت كذا فى الاصل ، و فى الهندية دفيزل ، و فى صحيح البخارى دقال : فى نزلت هذه الآية ، قال الامام مجمد فى باب كفارة الآذى من الموطأ ص ۲۳۱ : اخبرنا مالك حدثنا عبد الكريم الجزرى عن مجاهد عن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن كعب بن عجرة انه كان مع رسول الله صلى الله عليه و سلم محرما فاذاه القمل فى رأسه فأمر م رسول الله صلى الله عليه و أسه و قال : صم ثلاثة ابام اواطعم ستة مساكين مدين مدين او انسك شاة أى ذلك فعلت اجزى عنك ؟ قىال محمد : و بهذا نأخذ و هو قول الى حنيفة رحمه الله و ألعامة ـ انتهى .

(٣) و يقال له: ان ابي سليان المخزوى مولاهم، ابو سليان المسكى، من رجال البخارى و مسلم و ابي داود و النسائى و ابن ماجه، ثقة صدوق ثبت، كثير الحديث، روى عن مجاهد و قيس المسكى و ابي امية البضرى و غيرهم، و عنه الثورى و يخيى القطان و ابن المبارك و وكبع و غيرهم، مات سنة ١٥٥ او سنة ١٥٦، وكان يسكن في آخر عره البصرة - كذا في نج ٤ ص ٢٩٤ من التهذيب •

يقول سمعت [عبدالرحن بن أن ليلي أن] \ كعب بن عجرة رضي الله عنه يقول ذلك .

أخرنا محمد من الحسن قال أخرنا مالك بن أنس قال حدثنا عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي للي عن كعب بن عجرة رضي الله عنه أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم محرمـا ' فآذاه القمل في

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لابد منه ، و زيد من صحيح البخــارى ج ١ ص ٢٤٤ : حدثنا ابو نعيم ثنا سيف عن مجاهد سمعت عبداله حن بن ابي ليلي ان كلب بن عِرة حدثه _ الحديث . و مجاهد عن كعب بن عجرة مرسل - كما في ج ١٠ ص ١٤ من التهذيب، و يدل على السقوط ما بعده من طريق مالك. و رواه في الموطأ من طريقه ــ كما تقدم و لفظ البخاري من طريق ابي نعيم عن سيف قال : وقف على رسول الله صلى الله عليه و سلم بالحديبية و رأسي يتهافت قملا فقال : أيؤذيك هوامك ؟ قلت نعم ؟ قال:: غاحلق رأسك _ لو : احلق ؛ قال : في نزلت هذه الآية • فن كان منكم مريضا او بـه اذي من رأسه، الى آخرها فقال النبي صلى الله عليه و سلم: صم ثلاثة ايام او تصدق بفرق بين ستة او انسك بما تيسر ـ انتهى • و في طريق مالك عن حميد عن مجاهد بــه عند البخارى: و هم ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين او النسك بشاة ــ اه · وطريق اخرى عنده عن عبد الله بن معقل عن كعب بن بعجرة: او اطعم سنة مساكين لسكل مسكين نصف صاع ـ اه . و حديث كعب بن عجرة اخرجه الأثمة الستة في كسبهم و غيرهم من طرق مختلفة و الفاظ متنوعـة راجـع لذلك جـ٣ ص ١٢٤ من نصب الراية من باب الجنايات و ج ٥ ص ٤٩ من عمده القارى الى ص ٥٦ منها و ج ٤ ص١٠ من فتح الباري الى ص ١٧ منه ٠ وفي الحديث مباحث و مذاهب، و اختلاف الفقهاء في مواضع منه قد ذكروها في شروح الحديث، و تفصيلها في كتبُ الفقه •

(٢) زاد في رواية : و هو بــالحديبية قبل ان يدخل مكنة و هو محرم و هو يوقد === ر أسه

رأسه فأمر، رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن يحلق رأسه و قال: صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين مدين أو انسك شاة ، أي ذلك = تحت قدره و القمل بتهافت على وجهه ـ اه . و الحدث رو اه الامام محمد في الموطأ كما سبق . و عندنا نصف صاع من طعام اى قمح و حنطة لـكل مسكـين ؛ قال الشامى ناقلا عن القهستاني: و الطعام البر بطريق الغلبة .. اله . و قد وقع عند احمد عن بهر عن شعبة : نصف صاع طعام : و عن بشر بن عمر عن شعبة : نصف صاع حنطة ــ كما في عمدة القاري و فنح الـارى . و قال في بدايـة الجهتد : فقال مالك و النسـانعي و انو حنيفة و اصحابهم: الاطعام في ذلك مدان بمدالبني صلى الله عليه وسلم لسكل مسكين، و روى عن الثورى أنه قال: من السر نصف صاع و من التمر و الزبيب و الشمير صاع، و روى ایضـا عن ابی حنیفـة مثله و مو اصـله فی الکـفارات ــ اهـ • قـال ان عد اللر : و عن احمد رواية تضاهي قولهم ــ اه • و في ج ٥ ص ٥٣ من عمدة القياري فيها يستفاد من الحديث : و منها ان الاطعام لستة مساكين و لا يجزي اقل من ستة وهو قول الجهور، و حكى عن ابي حيفة أنه يجوز أن يدفع ألى مسكين واحد، و الواجب في الاطعام لمكل مسكين نصف صاع من اي شيء كان الخرِح في الكفارة فهما اوشميرا اوتمرا ًاو زبياً ، و هو قول مالك و الشافعي و اسحاق و الى ثور و داود ، و حكى عن الثورى و ابي حنيفة تخصيص ذلك بالقنســــــــــ و أن الواجب من الشعير و التمر صاع، و حكى ان عبد البر عن الى حنيفة و اصحابه كـقول مالك و الشافعي، و عند احمد في روايـة ان الولجب في الاطعام لـكل مسكين مد من قمع او مدان من تمر او شعبير ــ انتهى . و الامام محمد رحمه الله لم يقيده بل اطلقه اشارة الى عدم التخصيص، وكذا قول الامام ابي حنيفة في الباب صريح في عدم التخصيص بشيء من الىر و التمر و الشعير و الزبيب، وكل ذلك وقع في حديث كعب بن عجرة في طرقه المختلفة _ كما لا مخنى .

فعلت أجزى عنك .

أخبرنا محمد عرب أبي حنيفة قال: الصدقة في ذلك حيث أحب، و النسك لا يكون إلا بمكة ، و قال أهل المدينة: النسك و الصيام و الصدقة إن شاء بمكة و إن شاء بغيرها من البلاد، و قال محمد: وكيف يكون النسك بغير مكة و إنما النسك من الحج؟ ألا ترى أنه يقال «مناسك الحج» و « نسك الحج " و إنما هذا هدى وجب في نسك من نسك الحج ، و الكفارة من نسك الحج ، و الكفارة من نسك الحج ، و لا بجزى أن يذبح ذلك النسك إلا في الحرم حيث يذبح الهدايا التي تجب كفارات لما أصيب في الحج و العمرة .

(۱) اى احكام الحج و مسائله، و النسك ما يتعد الى الله تعالى فى الحج لاسيا ما يتعلق بالهدايا و غيرها من القربات و القربات، و الاضافة الى الحج تبيء ذلك و هي اعدل شاهد على ذلك، و لها نظائر فى كتب الفقه كصدقة الفطر، قال الحافظ العبي به ص٢٥ من العمدة: و قد أغلق العلماء فى الصوم أن له أن يقعله حيث شاء لا يختص ذلك عكمة أو بالحرم، وأما النسك و الاطعام فجوزهما مالك ايضا كالصوم، وخصص الشاغمي ذلك بمكة أو بالحرم، و اختلف فيه قول أبي حيفة فقال مرة: يختص بذلك الدم دون الاطعام، و قال مرة: يختصان جميعاً بذلك ؟ و قال هشيم: اخبرنا ليث عن طارس أنه كان يقول: ما كان من دم أو اطعام فيمكة، وما كان من صيام حيث شاه؛ وكذا قال عطاه و بجاهد و الحسن با اتهى، و الامام أبو حنيفة هاهنا صرح بتخصيص وكذا قال عطاه و بجاهد و الحسن به تكة أو غيرها من الحرم و غيره به كا في ابتداء النبك بمكة، و الصدقة حيث أحب بمكة أو غيرها من الحرم و غيره م كا في ابتداء الرجبرا سوى الهدى الذي عطب في العاريق، و يجوز تصدقه على الفقراء و المساكين أو جبرا سوى الهدى الذي عطب في العاريق، و يجوز تصدقه على الفقراء و المساكين ولو من مساكين غير الحرم اذا كانوا من المصارف اله و و التفصيل في المكتب، والو من مساكين غير الحرم اذا كانوا من المصارف اله و و التفصيل في المكتب،

باب الذى يجهل فيحلق رأسه قبل ان يرمى جمرة العقبة أخبرنا محمد عن أبى حنيفة فى الرجل يجهـل و هو حاج فيحلق رأسه قبل أن يرى الجرة ' : انه لا شيء عليه' . و قـال أهل المدينة : إذا جهل

(١) كذا في الأصل، و في الهندية • الجمرة العقبة » زاد الناسخ لفظ • العقبة ، و هو خطأ، الا إن يكون وجرة العقة، فيصح لكن لم يذكر في الأصل المعمد عليه ـ ف • (٢) فيه رد بليغ على ابن ابي شيبة في كتاب الرد من مسألة التاسع و العشرين في باب تأخير المناسك بعضها عن بعض يوجب الدم حيث قبال فييه بعد حديث عبد الله ان عرو بن العاص: وحديث ابن عباس وحديث جابر بن عبد الله الثلاثة الآتية في الكتاب و ذكر ان اباحنيفة قال: عليه دم ـ انتهى - انظر الامام ابا حنيفة يقول « لا شيء علمه و ان الى شيبة يقول « انه قال عليه دم ، ا قأن هذا من ذاك؟ و الامام استدل على ما قال با لأحاديث التي رواهاان ابي شبيه كما سياتي ، فما ثبت بها قال به ، و ما لم يثبت بها لم يقل به ، فإن الإحاديث الواردة في الباب أنما تدل على من جهل عن شيء و لم يشعر به ثم فعل خلافه فلا شيء عليه و لا دم ، و من علم الترتيب بـين الواجبات ثم خالف. عبدا و قيدم الشيء أو أخره من موضعه فهو غير داخل في الاحاديث المذكورة بل فيما قاله ابن عباس من و جوب الدم على ما رواه ابن ابي شيبة نفسه في مصنفه ، ننسبة خلاف الحديث الى الى حنيفة رحمه الله خيانة دبنية و خداع عض و غلط فاحش ، و اجراء الأحاديث في الجاهل عن المسائل و العالم بها عمومـــا و اطلاقا تحريف الكلم عن مواضعه مبي و معنى و امانة و علما : أو لم يدر ابن ابي شبية ان حكم الجاهل من الشيء غير حكم العالم و لا يكونان في ذلك بمتساويـين؟ هاهنا مسألتان و حكمان: مسألة الجاهل عن الحج و مناسكه و حكمه اذا قدم شيشًا او أخره جهلا مثلا حلق قبل رمي جمرة العقبة لا يجب علبة شيء في ذلك، و فيه ورد الاحاديث، و فيها : فقال رجل لم اشعر لحلقت قبل أن أذبح؟ قال : أذبح ولا حرج ! =

الرجل ْ فحلق رأسه قبل أن يرمى الجرة افتدى .

و قال محمد: الحديث عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى ذلك مشهور بين أنه سئل يوم النحر عمن حلق رأسه قبل أن يرمى قبال: ارم و لاحرج؛ ` فما سئل رسول الله صلى الله عليه و سلم عرب شىء يومئذ قدم و لا أخر إلا قال «افعل و لاحرج» ` .

= فجاء آخر نقال، لم اشعر فنحرت قبل ان ارمى؟ قال: ارم و لاحرج - رواه البخارى من حديث عبد الله بن عمرو: بن العاص و سيأتى بعده مسندا فى الكتاب : و فى حديث آخر : نقام اليه رجل نقال: كنت احسب ان كذا قبل كذا، ثم قام آخر فقال: كنت احسب ان كذا قبل كذا، و فى رواية عند مسلم : فا سمعته سئل عن ارم عاينسى المرأ او بجهل من تقديم بعض الأمور على بعض او الشاهها الاقبال: افعلوا ذلك و لاحرج - اه ؛ فعلم بذلك ان الحكم بيختص بحالتي الجهل و النسيان فلا تعم التوسعة الاحوال كلها من علم و جهل و ذكر و نسيان كما توهم ابن ابي شيبة و اهل الظاهر و من مشى مشبهم وسار سيرهم ، و لذا قال الطحاوى بعد ان ذكر الاحاديث الدالة على عدر الجهل و النسيان: فدل ما ذكرنا على انه صلى الله عليه و سلم ابما اسقط عنهم الحرج فى ذلك للنسيان لا انه اباح ذلك لحم مباحا ان يفعلوا ذلك فى العمد _ اه فيا نطق الاحاديث قال ابو حنيفة و صرح بأنه لاشىء عليه من الدم و الفدية و الصيام و مسألة الدالم بأحكام الحج و افعاله اذا قدم او اخر شيئا وجب عليه الدم و الفدية ، و مسألة الدالم بأحكام الحج و افعاله اذا قدم او اخر شيئا وجب عليه الدم و الفدية ، و المسالة فى احاديث المذكورة فكيف اجراها ابن ابى شية على هذه المسألة و المشارة فى احاديث المذكورة فكيف اجراها ابن ابى شية على هذه المسألة و المدية ، و سيأتى مزيد لذلك ه

(۱) فى موطأ مالك: و من جهل لحلق ــ النح · و فى نسخة : و من نسى ــ كما فى ج ٢ ص ٢٧٤ من شرح الزرقانى ·

(۲-۲)كذا فى الهندية وكذا في موطأ الامام محمد ص ۲۲۹ الا ان لفظ ، يومئذ، = اخبرنا (۹۳) -اخبرنا

أخرنا محمد قال أخرنا مالك بن أنس قال حدثا ان شهاب عن عيسى ابن طلحة بن عبيد الله ' أنه أخبره عرب عبد الله بن عمرو بن العــاص مقدم على قوله «عن شي» » و قوله « فماسئل ـ النع » ساقط من الأصل و هو بسهو الىاسخ . قال الامام محمد في باب من قدم تسكا قبل نسك من الموطأ بعد رواية الحديث المذكور بعده باسنساده و مته : و بالحـديث الذي روى عن النبي صلى الله عليه و سلم نَاخَذَ انه قال: لاحرج في شيء من ذلك، و قال ابو حنيفة رحمه الله: لاحرج في شيء من ذلك ، و لم ير في شيء من ذلك كفارة الا في خصلة واحدة: المتمتع و القارن اذا حاتى قبل ان يذبح قال : عليه دم ، و اما نحن الا نرى عَليه شيئًا ـ انتهى • فقد ظهر من هذا ان الامام اخذ بهذا الحديث و قال : ليس عليه كفارة في شيء من ذلك ولاحرج فِ ؛ وَ الجَهَلُ عنده عذر في سقوط الحرج و الكفارة عنه يهذه الأحاديث ، و العجب من مثل ابن ابي شية كيف رد عليه بها وهو قائل بها؟ و من عجائب الدنيا أن اب حزم في الحلي عسم الاحاديث من غير درك معناها بدون برهان اكيف و قد خص بها رسول الله صلى الله عليـه و سلم الجاهلـين عن احكام الحبح و الأعراب فهو منابذ له صلى الله عليه و سلم ومعانده باصلاح منشئه و هو قائل « لايسمع قول احد دون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ا و هاهنا يفترى على الله و رسوله و يقول هكذا قالاه . (١) هو التيمي ، ابو محمد المدنى ، تابعي جلبل ، من رجــال السنة و من افاضــل اهل المدينة وعقلائهم و من الطبقة الأولى منهم ، مــات سنة مائـــة أو في خلافة عمر بن عبد العزيز، ثقة كثير الآحاديث كذا في ج ٨ ص ٢١٥ من التهذيب و التفصيل فيه ٠ قال الحافظ ني ج ٣ ص ٤٥٤ من الفتح: لم اره من حديثه الابهذا الاستاد ، و قد اختلف اصحاب الزهري في سياقه و أتمهم سياقا صالح بن كبسان و هي الطريق الثالثـة لم يسق المُمَنِف لفظها وهي عند احمد في مستنده عن يعقوب و فيه زيادة على سياق ابن جریج و مالك ، و تابعه یونس عن الزهری عند مسلم بزیادة ایضا ، و حدیثه ==

رضى الله عنهها أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم وقف للناس عام حجة الوداع مسألونه فجاء أوجل فقال: يا رسول الله الم أشعر الحلقت قبل

= من مخرج واحد لا يعرف له طريق الاطريق الزهرى هدده عن عيسى عنه، و الاختلاف فيه من اصحاب الزهرى و غايته ان بعضهم ذكر ما لم يذكر ه الآخر و اجتمع من مرويهم، و رواية ابن عباس: ان ذلك كان يوم النحر بعد الزوال و هو على واحلته يخطب عند الجرة ـ اه ، و نحوه فى عمدة القارى من الجزء الرابع مع الجواب عن قول الحافظ ،

- (۱) فى صحيحى البخارى و مسلم « فى حجة الوداع بمى» من طريق اسماعل عن مالك، و كذا فى رواية معمر، و فى اخرى « عند الجمرة » و فى طريق اخرى « يوم النحر » . (۲) قوله « فجاه » كذا فى موطأ الامام محمد و كذا هو فى صحيح مسلم بالفاه ، و كان فى الاصول « و جاء » بالواو .
- (٣) ظاهر قوله لم أشعر ، يقتضى ان السقوط يختص بالجاهل و الناسى دون العامد، و الشافعى و ابن ابن شية و ابن حزم و من نحا نحوهم اسقطوا عن العامد ايضا. فخالفوا ظاهر الحديث قال الحافظ فى ج ٣ ص ٥٥٥ من الفتح: قوله لم أشعر ، اى: لم أفطن ، يقال: شعرت بالشىء شعورا اذا فطنت له ، و قيل: الشعور: العلم ، و لم يفضح فى رواية مالك بمتعلق الشعور و قد بينه يونس عند مسلم و لفظه لم أشعر أن الرى قبل النحر فنحرت قبل أن أرى وقال آخر لم أشعر أن النحر قبل الحلق لحلقت قبل أن أنحر ، و فى رواية ابن جريج كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، فقد ظهر ان الآسئلة مبنية على عدم الشعور و العلم فكذا اجوتها عنه صلى الله عليه و سلم مختصة بها ليس فيها عوم الاباحة لكل احد فى المستقبل عالما كان او جاهلا عامدا كان او ناسبا ، و لذا بوب عوم الاباحة لكل احد فى المستقبل عالما كان او جاهلا عامدا كان او ناسبا ، و لذا بوب البخارى فى صحيحه على حديث ابن عباس فى التقديم و التأخير باب إذا رمى بعد البخارى فى صحيحه على حديث ابن عباس فى التقديم و التأخير باب إذا رمى بعد البخارى فى صحيحه على حديث ابن عباس فى التقديم و التأخير باب إذا رمى بعد البخارى فى صحيحه على حديث ابن عباس فى التقديم و التأخير باب إذا رمى بعد البخارى فى صحيحه على حديث ابن عباس فى التقديم و التأخير باب إذا رمى بعد البخارى فى صحيحه على حديث ابن عباس فى التقديم و التأخير باب إذا رمى بعد السي او حاق قبل ان يذبح ناسيا او جاهلا ، والذين سألوا عنه صلى الله عليه و سلم عندي الله عليه و سلم الله عليه و سلم الله عليه و سلم عليه و سلم عليه و سلم الله عليه و سلم عليه الله عليه و سلم عليه و سلم عليه و سلم عليه و التأمر و الذين سلم و الدين سلم الله عليه و سلم عليه و التأمر و الدين سلم الله عليه و التأمر و الدين سلم الله و التأمر و الدين سلم و الدين سلم و الدين سلم و الدين الم و الدين سلم و الدين سلم و الدين الم و الدين الم و المراد و المراد و المراد و الم

= لسوا من مشاهير الصحابة بل و لا يدرى اسماءهم ايضا، و لذا قال الحافظان في شرحيها: لم اقف على اسمه بعد البحث الشديد و لا على اسم احد بمن سأل في هذه القصة و سأبين انهم كانوا جماعة لكن في حديث اسامة بن شريك عند الطحاوي و غيره • كان الأعراب يسألونه ، و كأن هذا هو السبب في عدم ضبط اسمائهم ــ اه ، و انت "ملم الأعراب من كانوا و من هم ، و لهذا قال الطحاوى بعد حديث أسامة بن شرك الذي فيه و أنَ الأعراب سألوا رسول الله صلى الله عليه و سلَّمِ عن أشياء ثمَّ قالوا مل علينـــا حرج في كذاه: أ فلا ترى ان السائلين لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنما كانوا اعراما لاعلم لهم بمناسك الحج فأجابهم رسول الله صلى الله عليه و سلم بقوله • لاحرج • ببيح لهم ما فعلوا من تقديم و تأخير و امرهم بقوله دو تعلموا ساسككم ، و كان معنى ذلك عند ابن عباس على ان الذين فعلوه في حجة التي صلى الله عليه و سلم كأنوا فعلوا على الجهل منهم بالحكم فيه ، كيف هو فعذرهم بجهلهم و امرهم في المستأنف ان يتعلموا ا مناسكهم لا انه اباح ذلك لهم حتى يكون لهم مباحا ان يفعلوا ذلك في العمد ــ اه ؛ و به قال امامنا رحمه الله ، و ابن الى شيبة و ابن حزم و من حذى حذوهما لم يدركوا كنه الأحاديث المارة و لم يدركوا حقيقة مذهب امامنــا و دقــة مسلـكه و اعترضوا عليه و اسقطوا ما في الاحاديث من بناء الحكم على الجهل و عسدم الشعور بمناسك الحبح و هذا هو تحريف عن المواضع كما قال ابن حزم في النبذ في الأصول و في شرح العمدة كما في ج ٥ ص ١٤١ من الجوهر النقي على البيهتي و ج ٢ ص ٤٥٦ من فتح البارى و ج ۽ ص ٧٣٦ من عمدة القباري : سقوط الدم عن الجاهل و الناسي دون العامد قوى من جهة ان الدلبل دل على وجوب اتباع افعال النبي صلى الله عليه و ــلم فى الحج بقوله ِ خذوا عني مناسككم ، و هذه الاحاديث المرخصة بالنقديم لمــا وقع السؤال عنها أنما قرنت بقول القائل « لم أشعر » فبخصص الحكم بهذه الحالة ، و تبق حالة العمد على اصل وجوب اتباع رسول الله صلى الله عليه و سلم في الحج ، و هذا أيضا مبى =

= على القاعدة فى ان الحكم اذا رتب على وصف يمكى ان يكرن معتبرًا لم يجز اطراحه و الحاق غيره بما لا يساويه به ، و لا شك ان عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف و المؤاخذة و الحكم علق به فلا يمكن اطراحه بالحاق العمد اذ لا يساويه، فان تمسك بقول الراوى • فما سئل عن شيء قدم و لا اخر الا قال : افعل و لاحرج ، فانــه قد يشعر بأن الترتيب مطلقاً غير مراعي في الوجوب فجوابه (الأول) أن الراوي لم يحك ـ لفظا عاماً عن رسول الله صلى الله عليه و سلم يقتضي جواز التقديم و التأخير مطلقاً ، و أيما أخير عن قوله عليه الصلاة و السلام • لاحرج، بالنسبة الى كل ما سئل عنه من التقديم و التأخير حيئذ ، و هذا الآخبار من الراوى أنما تعلق بما و قع السؤال عنه و ذلك مطاق بالنسبة الى حال السؤال، وكونه وقع عر. _ العمد او عدمه و المطلق لا يدل على احد الحالين بعينه فلا تتي حجه في حالة العمد ـ اتهى كلامــه على ما في الجوهرالنق ، قلت : و الجواب الثاني عن النمسك بقول الراوى انه يعارضه ما في طريق يونس عن ابن شهاب به عند مسلم قال (اي عبد الله بن عمرو بن العاص): فما سمعته سئل يرمئذ عن امر بما ينسي المرأ و يجهل من تقديم بعض الأمور قبل بعض و اشاهها الا قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: العلوا ذلك و لاحرج ـ اله • و هكذا في طريق صالح عن ابن شهاب عند مسلم ايضا ، ففيه تصريح بالنسيان و الجهل في قول الراوي هو عبد الله بن عمرو بن العماص رضي الله عنهها ، فليس هو مطلقا حتى يتشبث به بل مقيد بالنسيان و الجهل، فبطل تمسك من تمسك بقول الراوى، و لا بد من دلل مدل على الحاق العامد و العالم بالماسي و الجامل في نني الائم و الفدية كليهما عن العــامد و العالم . و دونه خرط القتاد • ومن هاهنا انهار ما بناه ابن حزم فى المحلى على هو اه وطار ما شغب بـه و تفوه و قـد خالف ظاهر الإجاديث و اضاف الـهــا من عنــده لفهمه الظاهري مقدمة و سماها برهانا و شرع دينا جديدا و ليس هو بشارع له، فما قاله في هذه المسألة باطل، فالرخصة تختص بمن نسى او جهل لا بمن تعمد . قال الآثرم عن = 1-26 (48) 777

= احمد ان كان ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه، و أن كان عالما فلا ، لفوله في الحديث: لم أشعر _ اله؛ قاله صاحب المغنى نقله الحافظ ان حجر في فتح الباري و الحافظ العني فی عبدۃ الفاری ، و راجعها من ج ۽ ص ٧٣٤ الی ص ٧٤٩ · فشت بهذا اسه لا جزاء على الجاهل بالمسائل ، و هو قول ابي حنيفة في ابتداء الناب . و هو متفق عليه بينه و بنن ابي يوسف و محمد و الشانعي و احمد و غيرهم، و المذاهب في عمدة القارى : و أنما اختلفوا في العامــد و العالم و هو ايضا في القارن و المتمتع دون المفرد ؛ و بناء الاختلاف على ان الترتيب بنن وظائف يوم النحر واجب ام لا ، فمن قال بالوجوب الرم دمـًا بِتَرَكُهُ ، و من لا فلا ؛ و وظائف بوم النحر اربعــة : الرمى و النحر و الحلق و الترتيب، في الثلاثة الأول واجب بينها للقارن و بين الرمي و الحلق للفرد، و هذا كله بعد تقرر الشرع و تعلم المناسك لا قبله : قال في الدر المحار مع رد المحتار ج ٢ ص ٢١٤ : فيجب في يوم البحر اربعة اشياء : الرمي ثم الذبح لغير المفرد ، اما هو فالذبح له مستحب كما مر (فهو في حقه ليس بواجب قدمه او اخره) ثم الحلق ثنمُ الطواف لكن لا شيء على من طاف اي مفردا او غيره ـ شرح اللباب ـ قبل الرمي و الحلق: نعم يكره ــ لباب ــ وكذا قبل الذبح بالأولى ، كما لا شيء على المفرد الا اذا حلق قبل الرمى لأن ذبحه لا يجب فيلجب تقديم الرمى على الحلق للفرد و غيره ، و تقديم الرمى على الذبح و الذبح على الحلق لغير المفرد ، و لو طاف المفرد و غيره قبل الرمى و الحلق لا شيء عليه _ لباب _ وكذا لو طاف قبل الذبح كما علمت (لأن الطواف عادة لاجناية في تقديمه يؤدي مفردا و جمعا مقدما و مؤخرا من اجازة الشرع كما في القدوم و الوداع و طواف الزيارة قبل يوم النحر، و الأطوفة تؤدى من غير افعال اخر) و الحاصل ان الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة ، و أنما يجب ترتيب الثلاثة الرمى ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فلا يتصور تأخير النسك و تقديمـــه بالحلق قبله ـ ان كال، فيجب عليه الترتيب بين الرمى و الحلق فقط ـ انتهى. و هذا ==

أن أذبح ؟ قال: اذبح و لاحرج ؛ قال ا آخر : يا رسول الله ! لم أشعر فنحرت قبل أن أرمى ؟ قال : ارم و لاحرج ؛ قال : فما سئل رسول الله صلى الله عليه

= الترتيب مأخوذ من القرآن العزيز ، قال الله عز و جل د و أذن في الناس بالحمج يأتوك رجالا و على كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم و يذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها و اطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا تغثهم و ليوفوا مذورهم و ليطوفواربالبيت العتيق، ففيه ذكر الله ثم الذبح ثم قضاء التفت ثم وفاء النـذور و الطواف بالبيت العتيق ؛ و راجـع ج ٢ ص ٤٥ من حجة الله البالغة اسرار ذلك و حكمه و تقديم الذبح على الرمى قلب الموضوع فانه شرع تذكارا لرمى سيدنا ابراهيم عليه الصلاة و السلام فانه كان قبل ذبح الولد لطرد الشيطان؛ و حديث ابن عمر لذي رواه البزار عنه مرفوعاً : من رمي الجرة بسبع حصيات ثم انصرف فنحر هديا ثم حلق فقدحل ما حرم عليه من شأن الحج اه . و في رواية اخرى عن ان عمر قال: خطب عمر الناس بعرفة فحرهم عن مناسك الحبج قال فيها يقول اذا كان بالغداة ان شاء الله تعالى فد فتتم من جمع ، قن رمى الجمرة القصوى الذي عند العقبة بسبع حصيات ثم انصرف فنخر هديا ان كان له ثم حلق او قصر فقد حل له ما حرم عليه من شأن الحج الاطيا و نساه، و لا يمس احد طبيا و لا نساء حتى يطوف بالبيت (مالك ق) • و لا يعدل عن هذه الأوامر الدالة في القران على وجوب الترتيب بينها الا بيرهان قوى منه و لم يوجد . و الاستدال بقوله « افعل و لاحرج، على الاباحة العمومي و على الخيار بيد الناسك تغيير للدين و قول في غاية الفساد لكونه مخالفا للقرآن على منهاج ابن حزم في المحل، هذا و سيآتي غيره •

(١) قوله دأن أذبح، في مسلم دأن انحر، • ﴿

(٢) قوله د قال آخر، في مسلم د ثم جاء رجل آخر فقال ــ الخ، انظر أن السائلين
 كلهم مجاهيل من الأعراب .

و آله و سلم يومئذ عن شيء قدم و لا أخر إلا قال د افعل و لاحرج. .

أخبرنا محمد قال أخبرنا أسامة بن زيد قال حدثنا عطاء بن أبى رباح عرب جابر بن عبد الله رضى الله عنها قال: نحر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ثم حلق ثم جلس للناس فما سئل يومئذ عن شيء إلا قال

(١) رواه ابن ابي شبية في كتاب الرد من طريق وكبيع عن اسامة به مختصرا: قال قال رجل: با رسول الله 1 حلقت قبل ان انحر؟ قال : لا حرج ــ اله • و هذا اختصار بوانق ما في ذهنه من الرد على الامام كيف ما كان ، و رواء اليهتي في ج ٥ ص ١٤٣ من سننه من طريق عبيد الله بن موسى عن اسامة به نحو ما فى كتاب الحجة غير انه لم يذكر الجزء الأخير قوله: ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم ــ النم؛ و أتم المتن عند الطحاوى في شرح الآثـار فانه رواه في باب من قدم منـحجه نسكا قبل نسك ج ١ ص ٤٢٤ من شرح الآثار: حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب قال اخيرني اسامة ان زيد ان عطاء ن ابي رباح حدثه انه سمع جابر بن عبيد الله يحدث عن رسول الله صلی افته علیه و سلم مثله (ای مثل حدیث عبد افته ین عمرو الذی رواه قبله و لذا قال تفسيراً له) يعني انه وقف للناس عام حجة الوداع يسألونه فجاء رجل فقال: لم اشعر فنحرت قبل ان ارمى؟ قال: ارم و لاحرج؟ قال آخر: يا رسول الله 1 لم اشعر لحلقت قبل ان اذبح! قال اذبح و لاحرج؛ قال: فما سئل رسول الله صلى الله عليمه و سلم عن شيء قسم و لا اخر الا قال: افعل و لاحرج ـ اه • فهذا يوضح مقصود الحديث و مراده و هو راجع الى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما و به قال ائمتنا ، و لذا قال الطحاوي بعده : فدل ما ذكرنا على انه صلى اقه عليه و سلم انما اسقط الحرج عنهم في ذلك للنسيان لا أنه أباح ذلك لهم حتى يكون لهم مباحا أن يفعلوا ذلك في العمد ــ اه . فالحديث حجة على ابن ابي شبية و ابن حزم لا لهما حيث اخرجاء عن موضع وروده و اباحا ذلك الفعل للعامد و العالم بمناسك الحج و لم يبح رسول الله ==

= صلى الله عليه و سلم أياه لـكل أحد من الحجاج، فالقول به فى غاية الفساد و نسبة ما لم يقله اليه صلى الله عليه و سلم، و هذا كما ترى اعاذنا الله منه فانــه داخل في • من كذب على متعمدا فليبوأ مقعده من النــار ، • ثم ساق الطحاوى حديث ابي سعيــد الحدرى فى هذا الباب قال: سئل رسول الله صلى الله عليه و سلم و هو بين الجرتين عن رجل حلق قبل ان يرمى قال: لاحرج. وعن رجل ذبح قبل ان يرمى قال: لاحرج، ثم قال: عباد الله ! وضع الله عز و جل الحرج و الضيق و تعلموا مناسكـكم فانها من دينكم ـ اه ، ثم قال الطحاوى أ فلا ترى انه امرهم بتعلم مناسكهم لأنهم كانوا لا يحسنونها! فدل ذلك أن الحرج و الضيق الذي رفع الله عنهم هو لجهالهم بأمر مناسكهم لا لغير ذلك _ إله • ثم ساق حديث اسامة بن شريك الذي رواء فيما تقدم ايضا ، وفينــه : ان الأعراب سألوا رسول الله صلى الله عليه و سلم عن أشياء ثم قالوا: هل علينا حرج فى كذا و هل علينا حرج فى كذا؟ فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم: ان الله عز وجل قد رفع الحرج عن عباده الا من اقترض من أخبه شيئا مظلوما فذلك الذي حرب و هلك ــ اه . ثم قال الطحاوى أ فلا ترى ان السائلين لرسول الله صلى الله عليه و سلم آنما كانوا اعراباً لا علم لهم بمناسك الحج فأجـابهم رسول الله الله صلى الله عليه و سلم بقُوله ﴿ لاحرج ، على الاباحة منه لهـم التقديم في ذلك و التأخير فيها قدموا من ذلك و اخروا ثم قال لهم ما ذكر ابو سعيد في حديثه : و تعلموا مناسككم ا انتهَى . قلبت بما ذكر أن حديث جابر رضي الله عنه لا تعلق له بالعامد و العالم بمناسك الحج، و من قال به فقد افترى على الله و رسوله، بل حكم الحديث متعلق بَالْجَاهِلِ وَ الناسَّى، و بـه قال أبو حنيفة: ليس عليه حرج و ضيق في ذلك و لا جزاء عليه و لا كفارة ؛ فيأنه مرفوع الاثم و الجزاء بقوله صلى الله عليه و سلم * لاحرج » و ليس عند مخالفيه نص و لا برهان يبدل على خلاف، من العموم و التوسعة الا آراءهم التي استندوا بها و هي ليست بحجة دون قول الله عز بر جل و تمول رسوله صلى الله عليه و سلم . ﴿ دلا حرج لا حرج، حتى أناه رجل فقال : حلقت قبل أن أنحر؟ قال: لاحرج ؟ قال: ثم أناه رجل و قال: يا رسول الله الحلقت قبل أن أرمى؟ قال: لا حرج ؛ ثم قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: عرفة كلها موقف"،

(۱) لا تكرار عند الطحاوى و البيهتى و ابن ابي شية ، اى : لاحرج و لاصيق عليكم ، يعى : لا اثم و لا فساد فيا فعلتم بالجهل و لاجزاء اجنا عليكم في ذلك لانكم ما فعلتم ذلك عدا و قصدا و علما و شعورا بل جهلا و نسيانا ، و الشارع مختار في ذلك ــ تدبر . (۲) مكذا في اصول الكتاب ، و لعل قوله • يا رسول الله ، سقط من الكتابة فانه عند ابن ابي شية و غيره .

 كتاب الحجة (الذى يجهل فيحلق رأسه قبل أن برمى جمرة العقبة) ج ـ ٢ و المزدلفة كلها موقف ، و منى كلها ـ أظنه قال: منحر، وكل فجاج مكة طريق و منحر .

أخبرنا محمد قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح [عن ابن عباس] عن رسول الله صلى الله عليه م آله و سلم، قال: جاء رجل فقال: [يا رسول الله 1] أ إنى أفضت قبل أن أرى ؟ قال: ارم

= ابر کهیل مرسلا نحو حدیث جابر، و یزید و اسحاق متروکان، و اخرجه ابو یعلی من حدیث ابی رافع لے کذا فی ج ۱ ص ۲۱۶ من التلخیص الحبیر .

(۱) ای الا بطن محسر ـکما عرفت من الروایات، و هو قول ائمتنا .

(۲) كذا فى الاصول دابن جريج، و هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الاموى مولاهم، ابو الوليد و ابو خالد المكى، اصله روى ، من رجال الستة ، وكان من فقهاء الحيجاز و قرائهم و متقنهم من الزم اصحاب عطاء و اوصى به عطاء طلحة بن عمر المكى حين سأله عنه ، لكنه كثير الندليس – راجع ج ۲ ص ٤٠٠ من التهذيب ، الحافظ اطال ترجمته ، مات سنة تسع و اربعين و مائة او سنة خمسين و مائة او سنة احدى و خمسين فى اول عشر ذى الحيجة ، جاوز المائة و له ٧٠ سنة – كذا فى التهذيب . (٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، فان الحديث حديث ابن عباس رواه عنه عطاء ابن الي رباح ، اخرجه البخارى فى صحيحه من طريق منصور بن زاذان عن عطاء عن ابن عباس ، و من طريق ابن خيم عن عبد علاه عنه ، و كذا هو عند الطحاوى و اليهتى و مسلم و غيره ؛ راجع فتح البارى و عمدة القارى و شرح معانى الآثار و سنن اليهتى و التلخيص الحير و الدراية و نصب الراية ، القارى و شرح معانى الآثار و سنن اليهتى و التلخيص الحير و الدراية و نصب الراية ، و عبد المربعين ساقيط من الاصول ، و هو فى الكتب المذكورة ، قال الحافظ فى المن المربعين ساقيط من الاصول ، و هو فى الكتب المذكورة ، قال الحافظ فى من طريق الحسن بن حماد عنه و لفظه : ان رجلا قال : يا رسول الله ! قد طفت = من طريق الحسن بن حماد عنه و لفظه : ان رجلا قال : يا رسول الله ! قد طفت = من طريق الحسن بن حماد عنه و لفظه : ان رجلا قال : يا رسول الله ! قد طفت = من طريق الحسن بن حماد عنه و لفظه : ان رجلا قال : يا رسول الله ! قد طفت =

و لا حرج ٠

= بالبيت قبل ان ارمى؟ قال ارم و لا حرج ؛ و وصله الطبراني في الاوسط من طريق سعيد بن محمد بن عمرو الاشعثى عن عبد الرحيم و قال : تفرد به عبد الرحيم عن ابن خثيم – كذا قال ، و الرواية التي تلي هذه ترد عليه – اه ؛ فان القاسم بن يحيي تابعه عن ابن خثيم كما في صحيح البخارى ، و كذا الرواية المذكورة في الصلب ، و عطاء وطاؤس و عكرمة و سعيد بن جبير و غيرهم رووه عن ابن عباس عنه صلى الله عليه و سلم كما في الصحاح و السنن و المسانيد ،

== على من لا علم لهم: ثم قد جاء عن ابن عباس ما يدل على هذا المعنى ايضا: حدثنا على ابن شيبة قال حدثنا يحي بن يحيى قال ثنا ابو الأحوص عن ابراهيم بن مهاجر عن بجاهد عن ابن عباس قال: من قدم شيئا من حجه او اخره فلهرق لذلك دما، حدثنا نصر بن مرذوق قال ثنا الخصيب قال ثنا وهيب عن ايوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله، فهذا ابن عباس يوجب على من قدم شيئا من نسكه او اخره دما و هو احد من روى عن النبي صلى الله عليه و سلم انه منا سئل بومئذ عن شيء قدم و لا اخر من امر الحج الا قال و لاحرج، فلم يكن معنى ذلك عده معنى الاباحة فى قديم ما قدموا و لا فى تأخير ما اخروا الما ذكرنا، اذ كان يوجب فى ذلك دما، و لكن كان معنى ذلك عده على ان الذين فعلوا فى حجة النبي صلى الله عليه و سلم كان على الجهل منهم بالحكم فيه كيف هو، فنذرهم بجهلهم و امرهم فى المستأنف ان يتعلوا مناسكهم ـ اه و اثر ابن عباس رواه ابن ابي شية ايضا فى مصنفه عن ابى الأحوص به مثله ـ كا فى ج ه ص ١٤٢ من الجوهر النق مع سسنن اليهقى، ثم قال العلامة به مثله ـ كا فى ج ه ص ١٤٢ من الجوهر النق مع سسنن اليهقى، ثم قال العلامة به مثله ـ كا فى ج و هذا سند مجمع على شرط مسلم ـ اه ه

= الثورى امير المؤمنين في الحديث امام حجة ثقة ثبت مأمون في الحديث و الجرح و التعديل ؟ و اين هو في مقابلة احمد بن حنبـل المام الهل السنة في الحديث و الجرح و التعديل؟ و قد روى عن البجلي و الثوري و شعبة و الأعمش و امثالهم جبال الحديث، و روى له الجماعة الا البخـارى ؛ و لوّ سلم ضعفـه لسوء الحفظ فالسند الذي ذكره الطعاوى لهذا الحديث اعدل شاهد على ان ابراهم بن مهاجر ضبط الحديث و أنَّمنه فانه سند لا كلام فيه من جهة الرواة كما لا يخني على القضاة . ثم طالعت ج ۽ ص ٧٥٠ من عمدة القارى فقيها نحو ما قلت ، قال الحافظ العيني مجيبا عن قول الحافظ في الفتح: قلت: لا نسلم ذلك فان ابراهيم بن المهاجر روى له مسلم، و في الكمال:روى له الجاعة الا البخاري، و روى عنه مثل الثوري وشعبة بن الحيجاج و الأعش و آخرون، فلا اعتار لذكر ان الجوزي اياه في الضعفاء ، و لأن سلبنا ما ادعاه هذا القائل في هذا الطريق فقد رواه الطحاوي من طريق آخر ليس فيه كلام فقال : حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا الخصيب ــ الى آخر ما نقلته من شرح معانى الآثار للطحاوى، ثم قال: و اخرجه ابن ابي شيبة عن جرير عن منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه ــ اه • و قد قلد الحافظ في هذا الباب في الفتح ابن حزم في المحلي حذوا بحذو و هو عجيب من هذا الحافظ! و في الجوهر التي: و قال ان ابي شية اچنا: ثنا جربر عن منصور عن سعيد ان جبر قال: من قدم شيئًا من حجه او حلق قبل ان يذبح فعليه دم ؛ و قال ايعنا ثنا ضيل ن عياض عن ليك عن صدقة عن جاير بن زيد قال: من حلق قبل أن ينحر فعليه الفدية ؛ و قال ابعنا : ثنا أبو معاوية عن الأعش عن ابراهيم قال : من حلق قبل أن يذبح اهراق دمــا فقرأ دو لا تحلقوا رؤسكم حتى يبلــغ الهــدى محله ٢٠ و في التهذيب للطبرى: و قال ابومرة عن الحس : من قدم من نسكه شيئا قبل شيء فليهرق دما - انتهى . و اثر ابن عباس رواه الامام محد في ص ٢٣٥ من الموطأ في ذلك الباب: أخبرنا مالك حدثنا ابوب السختياني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه كان يقول: من نسي ==

= من نسكه شيئا او ترك فلهرق دما ؟ قال انوب: لا ادرى قال و ترك ، ام د نسى ، . و هذا مسند لا يقدر احد ان يتكلم فيه فثبت من جموع هذا ان خبر ان عيــاس ثابت صحيح و ابراهيم ابن مهاجر حفظه و صبطه و اتقنه على ما كان، و بطل قول ان حزم ثم قول الحافظ مقلداً له إن طريق ان عباس ضعيف، و كذا وهن قول القرطبي ايمنا انبه لم يثبت عن ابن عباس كما نقله الحافظ في الفتح وكذا قول ان ابي شيبة ايمنا فان الامام ابا حنيفة لم ينفرد بذلك بل له اسوة حسنة في هؤلاء المذكورين من الصحابة و اجلة التابعين و قولم بمقدم على قول الامام الى حنيفة ، ومن تمسك بالأحاديث المسارة و صاغها على العموم فقسد حاد عن الطريق السوى . قال في الجوهر النقي : ثم في النمسك بهذه الاحاديث مخالفة لقوله تعالى « و لا تحلقوا رؤسكم حتى بيلغ الهدى عجله ، و قد ترك اكثر الفقهاء العمل جموم هذه الاحاديث فقالوا: ان السعى بين الصفا و المروة قبل الطواف بالبيت لا يجزى الساعي، و انه كمن لم يسع؛ قال الطحــاوى : و هذا قول عامة فقهـاء الامصار من اهل الحجاز و العراق و لانعلم لهم مخالفا غير عطاه و الاوزاعي فانـه روى عنهما انـه يجزيـه و لايعيده بعد الطواف على انـه جاه -ذلك مصرحاً به فيها اخرجه ابو داود من حديث اسامة بن شريك و فيه : ان قائلا قال : يا رسول الله ! سعيت قبل أن أطوف _ الحديث ، و أنه عليه الصلاة و السلام قال : لاحرج؛ و قد ذكره اليهتي فيما بعد في باب التحلل بالطواف، و ذكر الحطابي في السعي قبل الطواف نحو ما ذكره العلحاوى ، و قال مالك : من حلق قبـل ان يرى فعليــه دم ـ انتهى • و المراد يلوغ الهدى محله هو ذبحه و نحر. فيه لا بجرد وصوله الى المحل ، كيف و في حديث جابر العلويل عند مسلم: لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدى محله! و في حديث حفصة : اني لبدت رأسي و قلدت هديبي فلا احل حتى انحر _ الحديث ا قُلْبَت بمجموع هذين الحديثين أن المراد يلوغ المحل نحره ، فذهب ما قال الحافظ في الفتح مقلدا لان حرم في المحلي ان المراد وصوله فقيط و هو عجيب من ان حرم = فانه : 777

= فانه لا يسمع دون قوله صلى الله عليه و سلم و هاهنا تركه و تبع هواه ! و مثل هذا التخليط و التلبيس و التدليس منه كثير، فلا حول و لا قوة الا باقه العلى العظيم ؛ و ما قال هو لقول ابراهيم و جابر بن زيد انه غفلة بمن احتسج هذا فباطل فانك قد عرفت ان المراد بالآية نحر الهدى لا مجرد الوصول، و لم يبح رسول الله صلى الله عليه و سلم ذلك لكل احد بل لمن لم يشعر و لم يتعلم مناسك الحج، و ليس عنده دليل على ذلك الا التقول بالاباحة عمومًا، و لا يسمع دونه صلى الله عليه و سلم قول احدًا و رأى ً ابن حزم في ذلك عليل ليس عليه دليل، و عمله صلى الله عليه وسلم مرتباً لا يكني عنده، و قوله محتمل و هو لا يكون حاكما على غير المحتمل، و لم يدر هو ان القارن جامع بين العادتين : العمرة و الحج و احرامهما ، فبالجناية على هذا يجب دمان عنه! و لهذا نظائر ، و هو عن النحمي و غيره منصوص · و قال المحقق في فتح القدير : ان نني الحرج ينحقق بنني الاثم و الفساد فيحمل عليه دون نني الجزاء فان في قول القائل « لم اشعر ففعلت، ما يفيد أنه ظهر له بعد فعله أنه تمنوع من ذلك ملذا قدم اعتذاره على سؤاله و الا لم يسأل او لم يعتذر ، لكن قد يقال يعتمل ان الذي ظهرِ له مخالفة ترتيبه لترتيب رسول الله صلى الله الله عليـه و سـلم فغلن ان ذلك الترتيب متعين فقدم ذلك الاعتذار و سأل عما يلزمه به فبين عليه الصلاة و السلام فى الجواب عدم تعينه عليه بنني الحرج و ان ذلك مسنون لا واجب ، و الحق انه يحتمل ان يكون كذلك ، و ان يكون الذي ظهر له كان هو الواقع ، الا انه صلى الله عليه و سلم عذرهم للجهل و امرهم ان يتعلموا ـ مناسكهم ، و أنما عذرهم بالجهل لأن الحال اذ ذاك في ابتدائه ، فاذا احتمل كلا منهما " فالاحتياط اعتبار التعيين، و الآخذ بـه واجب فى مقــام الاضطراب، فيــتم الوجه لابي حنيفة ــ اه . و قد يترك البيان وقت الحاجمة اعتمادا على القواعد العامة المعلومة من الشرع، راجم لذلك فتح البارى ذيل حديث اسماء بنت ابى بكر فى طلوع الشمس بعد الطار الصوم يوم غيم من كتاب الصوم ، مع ان قول ابي حنيفة هو الأحوط =

باب القوم المحرمين يصيبون الصيد الواحد

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في القوم المحرمين يصيبون الصيد الواحد: ان على كل واحد منهم جزاء، و إن كانوا أحلة فأصابوا في الحرم صيدا فعليهم جزاء واحد بينهم بالحصص ، و قال أهل المدينة في القوم يصيبون الصيد جيعا و هم محرمون [بحج أو عرة] ' أو في الحرم [وهم حلال] ' الصيد جيعا و هم محرمون [بحج أو عرة] ' أو في الحرم [وهم حلال] ' على كل انسان منهم هدى ، و إن حكم عليهم بالصيام [كان] ' على كل إنسان منهم هدى ، و إن حكم عليهم بالصيام [كان] ' على كل إنسان حو العمل بأقوى الدليلين و هو العزيمة في المسألة بخلاف قول نفاة وجوب الدم و الغدية ، فلا معى للاعتراض على الامام ابي حنيفة ، هذا و قد اطلت في ذلك لان ابي شيبة و ابن حيم و قد بقي بعد شيء و اكثر هذا مأخوذ من جوابي الذي كنت العبية عن كتاب الرد في سالف الزمان ، و قد ادى الحق الواجب علينا العلامة الكوثرى بالجواب عن كتاب الرد في سالف الزمان ، و قد ادى الحق الواجب علينا العلامة و انك لا تجدني اني خرجت عما افاد في ذلك الكتاب، نهم ! الذيول طالت و لذا من جوابي العائم ملت ،

- (1) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، أنما زدناه من موطأ الامام مالك -
 - (٢) كذا في الأصل، و في موطأ مالك قال : ارى ان على ــ الخ، •
- (٣) وكان في الاصول « هدى » و الصواب « جزاءه » كما هو في موطأ مالك ؟ و رفع
 لفظ « هدى » ايضا خطأ فانه اسم « ان » و لا بد من نصبه ، اى « هديا » .
- (٤) هكذا فى موطأ مالك منع شرح الزرقيانى ، وكان فى الاصول و إن ، بالواو و هى زائدة بلا نائدة .
 - (ه) كان في الأصول « على » و الصواب « فعلى » كما هو في الموطأ .

منهم الصيام .

قال محمد: لا يشبهون المحرمين يقتلون الصيد فى الحرم لأن المحرمين إذا قتلوا صيدا وهم محرمون فقد وجب على كل واحد منهم جزاء كامل المرامه، و احرامه غير احرام صاحبه، فعلى كل واحد جزاء كامل و أما الاحلة فانما وجب عليهم الجزاء بالحرم وهو شيء و احد فعليهم جزاء واحد، لا يضرك قتله فى الحرم رجل أو رجلان أو ثلاثة لأنهم إنما تجب عليهم الكفارة لحرمة الحرم، وحرمة الحرم واحدة و إنماذلك بمنزلة قوم أحلة قطعوا شجرة فى الحرم فعليهم قيمتهما بالحصص و لا يكون على كل واحد منهم القيمة.

و مما يدل على ذلك أيضا أن القارن يقتل الصيد فيجب عليه كفارتان لانه عرم بشيئين ، لانه لو كان محرما بعمرة خاصة وجب عليه كفارة ، و إن كان محرما بحج خاصة وجب عليه كفارة ، فاذا جمعها " وجبت عليه

⁽۱) قوله « لا يشبهون » مبى للفاعل و الضمير راجع الى « الاحلة » ان كان الفعل من الثلاثى و هو الاصح الارحج عدى ، و قبل : مبى للفعول عن التشبيه فلا بد من زيادة الله قبل « المحرمين » كما لا يخني ، و هو المرجوح الضعيف عندى ــ فنيصر •

 ⁽۲) كان في الأصول «كاملا» بالنصب في الحرفين ، و الصواب «كامل» بالرفع .

 ⁽٣) كان في الاصول « فأما ، بالفاه ، و الصواب « و أما » كما لا يخني .

⁽٤) كذأ في الاصول ، و لعل الصواب • إن قتله ، •

⁽ه) كذا فى الاصل، وفى الهندية «جمعا، بتأنيث الصمير المجرور و هو خطأ ، وفى باب الصيد فى الاحرام من كتاب الآثار ص ، ٢ : محمد قال أخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال: اذا اهللت بهما جميعا: العمرة و الحبج فأصبت صيدا فان عليك جزائين، فان اهللت بعمرة كان عليك جزاء، فان اهللت بالحبج كان عليك جزاء ؟ قال محمد: وبه نأخذ و هو قول ابى حنيفة - اه ، ثم قال محمد: أخبرنا ابو حنيفة عن حماد =

كفارتــان ، وكذلك المحرمون في الصيد كل واحد محرم باحرام فيجب عليهم عليه لاحرامه كفارة كاملة ، و إذا كانوا أحلة في الحرم فانما وجب عليهم الهدى للحرم خاصة ، و هو شيء واحد فعليهم بالحصص و لا يكون على كل واحد منهم كفارة كاملة .

= عن ابراهيم قال: اذا اشترك القوم المحرمون في صيد فعلى كل واحد منهم جزاؤه ؟ قال محمد: و به نأخذ و هو قول ابي حنيفة ، ألاترى ان القوم يقتلون الرجل جميعا خطأ فعلى كل واحد كفارة عتق رقبة مؤمنة فان لم يحد فصيام شهرين متنابعين _ انتهى و به قال الحسن البصرى و سعيد بن جبير و الشعبي و الحارث العكلى - كا في المحلى ؛ و قول ابن حزم د ان عليهم جزاء واحدا ، في غاية الفساد ، و اجتجاجه بقوله تعالى د فجزاء مثل ما قتل من النعم، حجة عليه لا له فان كل واحد منهم قتل فيكون عليه جزاء مثل ما قتلوا من النعم، و لم يقل الله تعالى: انه يكون عليهم جزاء واحد ! و ما كان ربك من قتلوا عنده باطل كله فكيف قاس الجماعة بالواحد ؟ تدبر .

(١) في الاصول «المحرمين» بالنصب تصحيف .

(۲) كذا في الاصل، و في الهندية « للحرم » و هو خطأ ، و في ج ٥ ص ٢٠٤ من الجوهر النتي مع سنن اليهتي: و قوله تعالى « و من قتله معكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل » شرط و جزاه ، فسكل من دخل تحت الشرط يازمه الجزاء كاملا ، نحو : من دخل دارى فله درهم ، فسكل داخل له درهم كملا ؟ فان قبل : كل منهما داخل ! قلنا : و هنا كل منهما قاتل ، اذ القتل فعل يجوز ان يكون خروج الروح عنده و لهذا يجب على الجماعة القصاص ؟ فان قبل : ايما اوجب الله تعالى جزاه واحدا ! قلنا : و كذا وجب الله تعالى في قتل الجناأ كفارة واحدة بقوله تعالى « و من قتل مؤمنا خطأ وجب الله تعالى في و مع هذا على كل منهم كفارة تامة ، و وافق الشافعي على ذلك ... فتاهر ابن المنذر و غيره ، و قال صاحب التمهيد : لا يختلفون في ذلك ــ اه ، فظهر ...

= منه ان ابن حرم لم يفهم معنى الآية و عكس الآمر ، و الآية حجة عليه كما اشرت اليه قبله، و تفصيله على ما قاله ابو بكر الجصياص في ج ٢ ص ٤٧٦ من احكام القرآن في تفسير قوله تعالى « و من قتله منكم متعمدا فجرًا · مثل ما قتل » : ينتظم الواحد و الجماعة اذا قتلوا في ايجاب جزاء تام على كل واحد لأن من يتناول كل واحد على حياله في ايجاب جميسع الجزاء عليه ، و الدليل عليه قوله تعالى ﴿ و مِن قُتْلٍ مُؤْمِنًا خَطًّا فَتَحْرُسُ رقبة مؤمنة ، قد اقتضى ايجاب الرقبة على كل واحد من القاتلين اذا قتلوا نفسا واحدة ، و قال تعالى • و من يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا، وعيد لكل واحد على حيـاله، و قوله عز و جل « و من بِقتلُ مؤمنا متعمدا ، وعبيد ليكل واحيد من القاتلين ، و هذا معلوم عند أهل اللغة لا يتدافعونه ، و أنما يجهله من لا حظ له فيها (كابن حزم الظاهري) ، فارت قال قائل: فلو قتل جماعة رجلا كانت على جميعهم دية واحدة و الدية أنما دخلت في اللفظ حسب دخول الرقية ! قيل له : الذي يقتضيه حقيقة اللفظ و عمومه ایجاب دیات بعدد القاتلین و آنما أقتصر فیه علی دیة واحدة بالاجماع (و هو حجة عند ان حزم ايضا على ما فصله في اصوله النبذ بـالرأى الفاسد و الفهم الكاسد بأقوال متعارضة ــ راجعه) و الا فالظاهر يقتضيه ؛ ألا ترى انهما لوتشلاء عمدا كان كل واحد منهمـا كـأنه قاتل له على حياله و يقتلان جميعا ؟ ألا ترى ان كل واحد من القاتلين لا يرث، و أنه لو كان بمنزلة من قتل بعضه لوجب أن لا يحرم المبرأث مما قتله منه غيره ، فلما اتفق الجميع على انهما جميعاً لا يرثان و ان كل واحد منهما كأنه قاتل له وحده كذلك في أيجاب الكفارة ،اذ كانت النفس لاتتبعض، وكذلك قالوا: الصد كل واحد كأنه متلف للصد على حاله فنجب على كل واحد كفارة تــامة ؛ و يدل عليه ان الله تعالى سمى ذلك كفارة بقوله • او كفارة طعام مساكين، وجعل فيها فاشبهت كفارة القتل؛ فإن قال قائل: لما قال الله تمالي و فجز اء مثل ما قتل، دل على أن الجزاء أنما هو جزاء و أحد و لم يفرق بين أن يكونوا جماعة وأحدا و أنت 🛥

أخبرنا محمد عن أبى حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: إذا أهللت بهما ' جميعاً فأصبت صيداً فعليك جزاءان، فإن أهللت بعمرة كان عليك جزاه، و لو ' أهللت بحج كان عليك جزاء .

باب الذى يقتل الصيد و هو محرم ثمم يأكل منه أخبرنا محمد عن أبي حليمة فى الذى يقتل الصيد و هو محرم ثم يأكله: عليه كفارة واحدة الأكله .

= تقول: يجب عليهم جراءان او ثلاثة او اكثر من ذلك ا قبل له: هـــذا الجراء ينصرف الى كل واحد منهم و تحن لا تقول انه يجب على كل واحد منهم جراءان و ثلاثة ا و ايما يجب عليه جراء واحد، و الذي يدل على انه منصرف الى كل واحد قوله تعالى و فجراء مثل ما قتل ، و لم يقل: قبلوا، فدل على انه اراد واحدا ، و قد بينا ذلك فى كتاب شرح المناسك ؛ و الحصم يحتج علينا بهذه الآية فى القارن فانه لا يجب عليه الا جراء واحد بظاهر الكتاب ، و الجواب عن هذا : انه محرم عندنا باحراء بين على ما سنذكره فى موضعه ، و اذا صح لنا ذلك ثم ادخل النقص عليهما وجب ان يجبرهما بدمين _ اتنهى ، و عند هذا الدكلام المتين ينقطع كلام كل خطيب منصف ، يجبرهما بدمين _ اتنهى ، و عند هذا الكاب المائن ينقطع كلام كل خطيب منصف ، و ابن حرم لم يصل الى ذلك و أنى له ذلك ! فانه ظاهرى الانظار مع انه لم ينظر الى الشرط و الجزاه و لم ير عموم من و لا الآيات المذكورة ثم قال ما يضحك به الصيان فى وحدة الجرم و تعدده ! و هذا عجز منه عن الجواب ، و من المجاثب انسه ترك فى وحدة الجرم و تعدده ! و هذا عجز منه عن الجواب ، و من المجاثب انسه ترك ظاهر الآيات و اعتمد على اثر ابن عمر و هو لا يسمع دون الله و رسوله ! و العدوله عنه تحريف عنده كما فى نبذه و هاهنا ارتكب هو هذه الجريمة ! فانا قله و انا الله راجمون . "

(١) كَذَا فَى الْأَصُلَ ، و تَى الْهَندية ﴿ بِهَا ، بِالْآفِراد وِ التَّأْنِيثِ وَ هُو خَطَأً .

(۲) لو كان مكان دلو ، دان، لكان احسن ، ثم اعلم ان الدين اوجبوا عليهم جزاء == ۲۹۲ (۹۸) و قال

= واحدا احتجوا بأثر عمر الذي رواه البيهتي و غيره، و قد سبق من قبل عن محمد ابن سيرين ان رجلا جاء الى عمر رضي الله عنه فقال له: اجريت الم و صاحبي فرسين ــ الحديث؛ و فيه: فقال عمر لرجل الى جنبه: تعال نحكم انا و انت، لحاكما عليه بعنز . ففيه اولا: انه منقطع بـين ابن سيرين و عمر رضي الله عنه فانه لم يدرك عمر رضي الله عنه ؛ و ثانيا : في مسنده عبد الملك بن قريب و ابن قرىر ترددوا فيه ، و الشاني لا يعرف حاله، راجع لذلك ص ٢٠٤ من الجوهر النتي ؛ و ثالثا: انه لو صح كان حجة عليهم لا لهمستم لانهما اوجبا على السائل عنزاً كاملا و عندهم يجب عليه نصفه، و موافق لما ذهب البه ابوحنيفة و من معه ٠ و اثر ابن عباس في سنده عبد الواحدين زياد عن ابي شيبة سعيد بن عبد الرحمن، قال الذهبي في ج ٢ ص ١٥٧ من الميزان: قال عَبَّانَ : سألت يحبي عنه فقال ، ليس بشيء ، و قال ابو داود : عمد الى احاديث كان يرسلها الاعش فوصلها ، و هو في التهذيب أيضا و غندهُ المناكبر التي تقمت عليه ، و ابو شيبة قال ابن عدى: لا يتابع على حديث، و كذا حكى العقيلي عن البخارى؛ و اثر عمار بن ابی عمار الذی ذکره ان حزم ایضا و احتج به فکان شعبه یتکلم فیه، و قــال البخارى: لا يتابع عليه، و قال ابن حبان : كان يخطىء، ثم هو مضطرب، فذكر البيهق في السنن على وجهين و ذكره في كتاب المعرفة على وجهين آخرين فحكي عن الشافعي عن الثقة عن حماد بن سلسة عن زياد مولى بني مخزوم ، و حكى ايضا عن الشانعي في كتاب اختلاف مالك و الشافعي: انا الثقة عن حماد بن سلمة عن عمار مولى بني هاشم: سئل ابن عباس _ الى آخره ؛ و عند ابن حزم : عن حماد بن سلة عن عمار ان موالى لابن الربير قتلوا ضبعـاً و هم محرمون فسألوا ابن عمر ــ الغ ؛ و الموالي مجهولون ، و عُمار عن ابن عمر منقطع ، و ابن حزم يرد الحديث بأقل من هذه العلل و هو يحتبج بأثر ابن عمر هـذا فهو من العجائبات! و مع ذلك يشغب على الأئمة ، فقوله في هـذا مرذول و مردود عليه مبنى على هواجسه ليس له استناد من البرهان و هو مخالف ==

و قال محمد: عليه كفارة واحدة لقتله و لا شي. لأكله و لكنه آثم لأكله لأن صيد المحرم بمنزلة الميتة لا ينبغي أن يأكله الذي قتله و لاغيره.

للآیات الظاهرة المعانی و منابذ لها وراءه ظهریا

(١) توضيح المسألة في المبسوط و البدّائع و شرح اللباب و غيرها من الكتب ٠

(٢) قال في شرح اللباب ص ٢٠٠ : (اذا ذبح محرم) مطلقا (او حلال في الحرم صيداً) ففعله حرام بلا شبهة و مع هذا (فذبيحته ميتة) عندنــا و كذا عند مالك و احمد (لا يحل اكلها له) مع انه يجب عليه ضمانه (و لا لغيره) من محرم و حلال اى كما هو حكم الميتة الاحالةِ الضرورة (سواء اصطاده) اى تولى صيده (بنفسه او امر غیره او ارسل کلبه و بازیه هو) ای ذایحه (و غیره) ای غیر ذایحه مطلقا کما بينه بقوله محرم او حلال (و لو في الحل او ارسل كليه او بازيـه فني الحرم) بالأولى المذبوح (شيئاً) أي قليلا أو كثيراً (قبل أداء الضيان) و هو ظاهر لحصول النداخل (او بعده) لعدم تصور تعدد الجناية (فعليه قيمة ما اكل_عند ابي حنيفة، و قالا: لاشيء عليه) من جهة أكله بل يكفيه الاستغفار (و لو أكل منه غير الذابح) أي سواه يكون محرماً او حلالًا (فلا شيء عليه) اي لأكله سوى الاستغفار ، و هذا في فولهم . جميعًا ، لكن فيــــه تفصيل فقال الحلواني و القاضي شــارح الطحاوي و التمرتاشي و صاحب المصنى: لو أكل الذابح منه قبل اداء الضمان لا يلزمه شيء للاكل بالاجماع، و الجزاء الواحد بنوب عنهما جميعاً للتداخل بالاتفاق؛ و في الجوهرة: قبل هو على الخلاف أيضا؟ و في القدوري: لا رواية في هذه المسألة فيجوز ان يقال: يلزمه جزاء آخر، و يجوز ان يتداخلا ؟ ثم لا فرق بين ان يأكل المخرم بنفسه او يطعم كلبه في لزوم قيمة ما اطعم لانه انتفع بمحظور احرامه ــ انتهى • و قال أهل المدينة : إن قتــله المخرم و أكلـه فعليه كفارة واحدة مثل من قتله ولم يأكل منه .

باب الذى يصيد الصيد أويرميه بعد مارمى جمرة العقبة و حلاقة رأسه

أخبرنا محمد عن أبى حنيفة فى رجل رمى صيدا أو صاده بعد رميه و حلاقمة رأسه غير أنه لم يفض فيطوف طوف الزيارة: أنه إذا كان أصاب الصيد فى الحرم فعليه جزاؤه، و إن كان أصابه فى الحل فلا جزاء عليه و قال أهل المدينة: عليه الجزاء فى الصيد أصابه فى حل أو حرم .

و قال محمد جاء الحديث المعروف٬ د من رمي جمرة٬ العقبة و حلق

⁽١) في الموطأ د حلاق ، ٠

⁽۲) اخرجه ابو داود عن حجاج بن ارطاة عن الزهرى عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: اذا رمى احدكم جرة العقبه فقد حل له كل شيء الا النساء _ اه ، قال ابو داود ، هـــذا حديث ضعيف ، حجاج ابن ارطاة لم ير الزهرى و لم يسمع منه شيئا _ ا ه ؛ و رواه ابن ابى شيبة: ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة _ فذكره سواه ؛ و رواه الدارقطنى فى سننه من حديث الحجاج بن ارطاة عن ابى بكر بن عمرو بن حزم عن عرة انها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : اذا رميتم و حلقتم و ذبحتم فقد حل لم كل شي، رسول الله صلى الله عليه و سلم : اذا رميتم و حلقتم و ذبحتم فقد حل لم كل شي، الا النساء _ اه ؛ قال الدارقطنى : لم يروه غير الحجاج بن ارطاة .

حديث آخر اخرجه النسائى و ابن ماجه عن سفيان عن سلة بن كهيل عن الحسن العرفى عن الحسن العرفى عن ابن عباس قال: اذا رميتم الجمرة فقد حل لسكم كل شيء الا النساء، فقال رجل: يا ابا العباس ! و الطبب ؟ قال: اما انا فانى رأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم =

رأسه فقد حل له كل شيء إلا النسا. و الطيب، ، و أما عائشة رضى .لله عنهما فقالت: طيبت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بيدى هاتــــين لاحلاله قبل أن يزور البيت قال محمد: هذا الأمر بجمع عليه .

= يضمخ رأسه بالمسك أفطيب هو ام لا؟ اه . و في الباب حديث ام سلة عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال عشية يوم النحر: ان هذا يوم وخص لكم اذا رميتم الجمرة ان تحلوا من كل ما حرميتم عنه الا النساء ــ اخرجه احمد في مسنده و الحاكم في المستدرك، و اخرجه ابو داود في سننه كذلك و لفظه في ج ٣ ص ٨٤ من نصب الراية ، و راجع ص ١٩٨ من الدراية قال: اخرجه احمد و ابو داود و الحاكم مطولا و فيه قصة و زيادات ؛ و قال: و زيادة « الطيب » في حديث عبد الله بن الزبير الذي رواه الحاكم شاذة ــ اه ، و سنعود اليه فيا سياتي في الساب من الكتاب و ج ١ ص ٢١٨ من التلخيص الجبير، و سياتي النقل منه فيا بعد ان شاء الله تعالى ، (٣) كذا في الأصل، و في المندية « الجبير، و سياتي النقل منه فيا بعد ان شاء الله تعالى ، (٣) كذا في الأصل، و في المندية « الجبيرة ، و هو خطأ .

(۱) هذه الزيادة فى حديث عبد الله بن عمر اخرجه النسائى من طريق سالم عنه قال: اذا رمى و حلق حل له كل شيء الاالنساء و الطبب؛ قال سالم: وكانت عائشة تقول: حل له كل شيء الاالنساء، انا طيبت رسول الله صلى الله عليه و سلم • و فى حديث ابن الزير الذى سيأتى فى الباب: الاالنساء و العليب •

(۲) قال الامام في ص ۲۳۲ من الموطأ في بياب ما يحرم على الحاج بعد رمى جمرة المقبة يوم النحر: و قد روت عائشة خلاف ذلك (اى ما قال عر و ابن عمر) قالت ه طبت رسول الله صلى الله عليه و سلم يبدى هاتين بعد ما حلق قبل أن يزور البيت ، فأخذنا بقولها و عليه ابو حنيفة و العامة من فقهائنا ؟ اخبرنا مالك حدثنا عبد الرحمن ابن القاسم عن ابيه عن عائشة قالت: كسنت اطبب رسول الله صلى الله عليه و سلم لاحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ؟ قال محد: و بهذا نأخذ في عدرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ؟ قال محد: و بهذا نأخذ في عدرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ؟ قال محد: و بهذا نأخذ في عدرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ؟ قال محد: و بهذا نأخذ في عدرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ؟ قال محد: و بهذا نأخذ في عدرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ؟ قال محد: و بهذا نأخذ في عدرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ؟ قال محد : و بهذا نأخذ في عدرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ؟ قال محد : و بهذا نأخذ في عدرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ؟ قال محد : و بهذا نأخذ في عدرامه قبل أن يعرب أن

و قد روى عرب آل عمر أنهم كرهوا مع النساء الطيب فقالوا « إلا النساء و الطيب » ' ؛ و لم نعلم أحدا قبال و إلا النساء و البطيب

== الطيب قبل زيارة البيت و ندع ما روى عمر و ابن عمر رضى الله تعالى عنهما و هو قول ابي حنيفة رحمه الله و العامة من فقها تا _ اه ، و حديث عائشة رضى الله عنها اخرجه الطحاوى من ثمانية عشر وجها ، و رواه البخارى و مسلم من طرق في صحيحها ، و راجع ج ه ص ٣٤ فى باب الطيب للاحرام و ص ١٣٦ فى باب ما يحل بالتحلل الأول من محظورات الاحرام من سنن البيهق و ج ٤ ص ٥١٥ من عمدة القارى و ص ٢١٨ من التلخيص و الدراية و نصب الراية .

كتاب الحجة (الذي يصيد الصيد أو يرميه بعد رمى الجرة و الحلق) ج- ٧ و الصيد ه' إنما اختلف الناس في الطيب'، فأما الصيد في الحل فلم يختلف فيه [أحد] .

= الامام - كما في ج ٣ ص ٨٢ من نصب الراية من • ان هذا منقطع، فان عمرو ابن دينار لم يسمع من عمر ، مجمول على طريق مخصوص له ، و مقصود الامام محد بهذا كله اقامة الحجة على اهل المدينة في تحريجهم الصيد قبل طواف الزيارة ؛ و انحما اخرجت الروايات لكي يملم الناس ان الاحناف ليسو ابغافلين عن الاحاديث الواردة في كل باب من ابواب فقه الحديث كما زعمه من لا خبرة له بذلك .

قلت: و اما ما فى نصب الراية « فان عمرو بن دينار لم يسمع من عمر » صوابه « لم يسمع من ابن عمر » فسقط من الكتاب لفظ « ابن » لان عمرا رواه عن طاوس عن ابن عمر و اسقط طاوسا و رواه عن ابن عمر بلفظ « عن » فهو منقطع ، و اما عن عمر فليس بمنقطع بن رواه عنه ابنه عبد الله بن عمر فى جميع طرق الحديث ، فتنبه – ف ، (1) كما قال اهل المدينة فانهم زاد وافى التحريم الصيد كيضا على النساء و الطبب وليس , له ذكر فى الاحاديث الواردة فى الباب ،

(٢) راجع لذلك ج ٤ ص ١٥ و ص ٧٧٣ من عمدة القارى فان الحافظ العيى ذكر اختلاف المذاهب مفصلا و اجاب عما قال صاحب التوضيح و عن حديث ابن لهيمة و عن حديث ام قيس اخت عكاشة بن محصن بقوله: فانه لا يعارض حديث عائشة لانه فيه من الصحة ما ليس في حديث ام قيس ، و فيه ابن لهيمة و هو ضعيف و حديثه هذا شاذ ـ اه .

(٣) لفظ «أحد » لم يذكر في الأصول، و اظن انه سقط منها لهذا زيد بين المربعين، او الصواب « فلم يُختلف ُفيه ، بالفعل المجهول ـ و الله اعلم؛ و رأى العلامة المفتى ان الصواب • فـــلم يختلفوا فيه » قريب من التحقيق لكن بعيد من حيث الظاهر لان السكلمة تتغير فيه ـ ف •

و قال

كتاب الحجة (الذي يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمرة و الحلق) ج- ٢

و قال أهل المدبنة: إن الله تبارك و تعالى يقول «و إذا حللتم فاصطادوا. و من لم يفض ' فقد بتى عليه مس النساء و الطيب.

و قال محمد: قد جاءت السنة المعروفة أنسه لا ينبغى لباس قيص و لا سراويل و لا قباء و لا خفين حتى يحل الرجل من إحرامه ، وقد رخص له في هذا فقيل: لا بأس به إذا رمى و حلق و جعل له حلالا فكذلك الصيد لان الاثر جاء أنه قد حل له كل شيء ؛ ثم استشى بعضهم خاصة النساء، و بعضهم استشى الطيب و النساء، و إنما جعسل محرما فيا استشى خاصة

⁽١) كذا في الأصل، وفي الهندية «لم يقض» بالقاف و هو تصحيف .

⁽٢) اخرج الآئمة الستة في كتبهم - كا في ج ٣ ص ٢٦ من نصب الراية - عن ابن عمر: قال رجل: يا رسول الله الما تأمرنا ان نلبس من الثياب في الاحرام ؟ قال: لا تلبسوا القمص و لا السراويلات و لا العائم و لا البرائس و لا الحفاف الا ان يكون احد ليس له نعلان فليلس الحفين و ليقطع اسفل من الكعين، و لا تلبسوا شيئا مسه زعفران و لا ورس _ ا ه و زادوا _ الا مسلما و ابن ماجه: و لا تنتقب المرأة الحرام و لا تلبس القفاذين و قبال الامام محمد في الموطأ: باب ما يكره للمحرم ان يلبس من الثياب: اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن ابن عمر ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه و سلم: ماذا يلبس المحرم من الثياب؟ فقال: لا يلبس القمص و لا العمائم و لا السراويلات و لا البرائس و لا الحقاف الا احد لا يحد نعلين فيلبس خفين و ليقطعهما اسفل من الكمين، و لا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران و لا الورس ؟ اخبرنا مالك اخبرنا مالك اخبرنا مالك اخبرنا مالك اخبرنا الله مني الله عليه و سلم ان يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران او ورس و قال: من لم يحد نعلين فيلبس خفين و ليقطعهما اسفل من المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران او ورس و قال: من لم يحد نعلين فيلبس خفين و ليقطعهما اسفل من المخرمة و لا تلبس القفاذين ؛ اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر انه كان يقول: لا تنتقب اسفل من المحربة و لا تلبس القفاذين ؛ اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن اسلم مولى عمر
المؤرة المخرمة و لا تلبس القفاذين ؛ اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن اسلم مولى عمر
المؤرة المخرمة و لا تلبس القفاذين ؛ اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن اسلم مولى عمر
المؤرة المخرمة و الا تلبس القفاذين ؛ اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن اسلم مولى عمر
المؤرة المؤرة المؤرة المؤرة و المؤرة المؤرة المؤرة المؤرة المؤرة المؤرة المؤرة و المؤرة المؤرة و المؤرة المؤرة المؤرة المؤرة المؤرة المؤرة و المؤرة المؤرة المؤرة المؤرة المؤرة و المؤرة المؤرة و المؤرة المؤرة و المؤرة و

و لم يجعل محرما فيها سوى ذلك لآن من قال دقد حل فلان من كل شيء الا من كذا وكذا ، فقد حل ما سوى ما استثناه ، فليس ينبغي أن يتأول عليه ما تأولتم من القرآن ؟ فان تأولتم ذلك فيه فتأولوا ذلك في جميع ما يحل للحرم إذا رمى الجمرة و حلق من لباس القمص و القلانس و الحقاف و قص الاظفار و حلق العانة و الاحلال المذا كله لا يفعله المحرم ، وكذلك الصيد مع ماجاء في ذلك من الآثار الكثيرة المعروفة : أخبرنا محمد قال أحبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنسكدر قبال سمعت ابن الزبير يقول : إذا رميت الجمرة من يوم النحر فقيد حل لك

= ابن الحطاب رضى الله عنه انه سمع اسلم يحدث عبد الله بن عمر ان عمر بن الحطاب، رأى على طلحة بن عبيد الله ثوبا مصبوغا و هو محرم فقال عمر: ما هذا الثوب المصبوغ ياطلحة ؟ قال: يا امير المؤمنين ! ابما هو من مدر ، قال انسكم ابها لرهط أثمة يقتدى بكم الناس و لو ان رجلا جاهلا رأى هذا الثوب لقال: ان طلحة كان يلبس الثباب المصبغة في الاحرام! انتهى • و راجع ما قال ابو على الحافظ و اجاب عنه الشيخ في الامام ج ٣ ص ٢٦ من نصب الراية •

- (۱) كذا في الأصل، و في الهندية « روى » مكان « سوى » و هو تصحيف · ·
- (۲) و هو ما تقدم من قوله تعالى « و إذا حللتم فاصطادوا » و راجع ج ۲ ص ۲۷۰ من شر ح الزرقاني •
- (٣) كذا في الموطأ و هو الصواب، وكان في الأصول « القميص، و هو تصحيف ف ٠
- (٤) كذا في الاصول ، تأمل فيه هل هو صحيح في هذا المحل او مصحب من لفظ آخر
- أو سقط من بعده لفظ او لفظان · قلت: و لعله الاخلال » من الخلة ، بالمعجمة _ ف ·
- (٥) فعليه كم ان تمنعوه عنها لانها وقعت قبل طواف الزيارة و هو محرم على زعمه .
 و هو ممنوع عن فعلها في الاحرام .

ما وراء النساء بما يحرم عـلى المحرم' . فهو حلال لمن رمى الجرة و حلق

(۱) رواه الطحاوى في ج ۱ ص ٤٢١ من شرح الآثار من وجه آخر: حدثنا محمد بن خزيمة و فهد قالا ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال حدثني ابن الهاد عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال سمعت عبد الله بن الزبير. يقول: اذا رمى الجرة الكبرى فقد حل له ما حرم عليـه الا النساء حتى يعلوف البيت ـ اه . لكن اخرجه الحاكم في ج١ ص ٤٦١ من طريق يزيد بن هارون عن يحيي بن سعيد به مطولا و فيه: فاذا رمى الجرة الكبرى حـل له كل شيء حرم عليـه الاالنساء و الطيب حتى يزور البيت ـ اه؛ قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ـ اه . و راجع لذلك ج ٣ ص ٦٩ و ص ٨١ من نصب الراية . و نقله الحافظ ج ١ ص ٢١٨ من التلخيص من مستدرك الحاكم هكذا . و لا يخنى ان اثر عمر و ابن الزبير لا يصلح ان بعارض ما ثبت عن عائشة و ان عبـاس في الصحيحين و غيرهما من حـل الطب بعد الحلق قبل الطواف ، و لو سلم ان ما رواه ان الزبير مرفوع فهو ايضا لا يعتد به بجنب الاحاديث الصحيحة المذكورة في الباب لاسما هي مثبتة لحل الطيب. و قد تقدم قول الحافظ من الدراية ص ١٩٨ ارت زيادة العليب في حديث ابن الزبيرشاذة . و باسناد كتاب الحجة رواه اين حزم في ج٧ ص ١٣٩ من المحلي بدون زيــادة « الطيب » و هو قول عطاء و طارس و علقمة و خارجة بن زيد بن ثابت . و من عجائب الدنيا ان ان حرم مّائل بأنَّ الاحرأم يبطل بدخول وقت الرمي و الحلق و النحر رمى او لم يرم حلق او لم يحلق نحر او لم ينحر يحل له كل شيء حرم عليـه الا النساء و ليس عنده دليل على ذلك الا قياسه مع أنه باطل عنده و استطالة لسانــه على الأثمة! ان قال الله تعالى او رسوله: اذا دخل وقت الرمى او الحلق او النحر حل للحرم كل شيء الا النساء؟ ان كان فهات به، و قد قال عمر و عائشة و ابن عمر و ابن عباس و ابن الزبير: اذا رميتم و ذبحتم و حلقـتم -كما نقله هو نفسه و هو في ==

كتاب الحجة (الذي يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمرة والحلق) ج- ٢

من الطيب و غير ذلك من الصيد، إلا أنه لاينبغي [له] ' أن يصيد الصيد في الحرم، فإن صاده خارجا من الحرم فذبحه حل له أكله .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حمــاد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت : إن كنت لاطيب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يبدى هاتين لاحرامه و إفاضته بالبيت ٠٠ أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بر_ صالح القرشي قال حدثنا

= احاديث مرفوعة ا و لم يقلي احد منهم : اذا دخل وقت الرمي بطل الاحرام! و هم حجة في اللغة عنده ايضها ، فقوله هذا في غاية العناد ليس له سند من القرآن و السنة و لا له سلف من الصحابة و لم يقل به احد قبله فيما اعلم ــ و الله يجازيه على ما صنع في الكتاب ٠

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه ، و من قوله * فهو حلال ، الى آخره قول الامام محمد رحمه الله و ليس هو من تتمة كلام ان الزبير رضي الله عنهما ـ فتنبه • (۲) قال الطحاوى فى ج ١ ص ٤١٩ من شرح معانى الآثار بعد رواية حديث عائشة رضي الله عنهـا من طرق : فهـذه عائشة تخبر عن رسول الله صلى الله عليـه و سلم في التطيب بعد الرمى و الحلق قبل طواف الزيارة بما قد ذكرناه ، فقد عارض ذلك حديث ان لهيمة الذي بدأنا بذكره في هذا الباب، فهذه اولي لأن معها من التواتر و صحة الجيء – ما ليس مع غيرها مثله ، ثم قد روى اچنا عن ابن عباس رضي الله عنهها عن النبي صلى الله عليه و سلم مثل ذلك ــ اه • ثم رواه بسنده عنه و قد تقدم من قبل، ثم قال: فني هذا الحديث من قول ابن عباس ما قد ذكرنا من اباحة كل شيء الاالنساء اذا رميت الجرة، و لا يذكر في ذلك الحلق، و فيه انه رأى النبي صلى الله عليه و سلم يضمخ رأسه بالسك (السُّك بالعنم طيب معروف ــ كما فى بحمع البحــار) و لم يخبر بالوقت الذى فعل فيه رسول الله صلى الله عليه و سلم ذلك، و قد يجوز ان بكون ذلك من = إسماعيل 1.3

كتاب الحجة (الذي يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمرة و الحلق) ج- ٢

= رسول الله صلى الله عليه و سلم قبل الحلق، و يجوز ان يكون بعده، الا ان اولى الاشياء ان نحمل ذلك ما يوافق ما قد ذكرناه عن عائشة رضى الله عنها لا على ما يخالف ذلك، فيكون ما رأى النبي صلى الله عليه و سلم يفعله من ذلك كان بعد رميه الجمرة و حلقه على ما في حديث عائشة ؟ ثم قال ابن عباس بعد برأيه: اذا رمى فقد حل له برميه ان يحلق حل له ان يلبس و يتعليب _ النج ، ثم قال: و النظر بعد ذلك فى هذا يدل على ذلك ايضا لان حكم الطبب بحكم اللبأس اشبه من حكمه بحكم الجاع لما قد فسرنا مما قد تقدم فى هذا الباب، و هذا قول ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد رسمهم الله ، فسرنا مما قد تقدم فى هذا الباب، و هذا قول ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد رسمهم الله ،

(۱) هو ابن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن امية بن عبد شمس الأموي، ابن عم ايوب بن موسى ، من رجال الستة ، روى عن ابن المسيب و نافيع و عكرمة و سعيد المقبرى و الزهرى و مكحول و جماعة ، و عنه الثورى و ابن عينة و روح و معمر و غيرهم ، فقيه اهل مكة ، رجل صالح حافظ للعلم مع ورع و صدق ، ثقة كثير الحديث ، مات في بجن داود بن على ، مات سنة ١٣٩ او سنة ١٤٤ - كذا في ج ١ ص ٢٨٣ من المهران : يروى عن ابن المسيب من التهذيب و و قال الذهبي في ج ١ ص ١٠٣ من المهران : يروى عن ابن المسيب و طبقته ، بحمع على ثقته ، مات سنة ١٣٥ و هاهنا ثلاثة آخرون : اسماعيل بن امية و يقال : ابن ابي امية ، تركه الدارقطني ؛ و اسماعيل بن امية القرشي ، كوفى ، ضعفه و يقال : ابن ابي امية ، تركه الدارقطني ؛ و اسماعيل بن ابي عباد امية البصرى ، ضعفه زكريا الساجي -كذا في المهران و ابي داود الدارقطني ؛ و اسماعيل بن ابي عباد امية البصرى ، ضعفه زكريا الساجي -كذا في المهران و ابي داود و الترميذي و النسائي ، روت عن ابيها و عن ام ذر ، و قييل : رأت ستا من امهات المؤمنين ، تابعية مدنية ثقة ، لم يرو مالك عن امرأة غيرها ، ماتت سنة سبع عشرة و مائة ـ كذا في شرة به من التهذيب •

لاسحق المسك لاحرام سعد مثم أضمخ به رأسه .

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا محمد بن خازم أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت: لكأنى أنظر إلى وبيص الطيب فى مفارق رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و هو يهل أ . قال محمد: و إذا كان الطيب يحل قبل الافاضة فكذلك الصيد غير النساء .

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : كنت أطيب رسول الله صلى الله

ا ا ا ا ا ا

⁽۱) وكان فى الاصل « لاحف» و هو تصحيف « لاسحق » اى : لادقه ؛ يقال : سحق الدواء ــ اذا دقه ، و الحف لا يناسب المقام ، فان الحف ــ كما فى ج ١ ص ١٣١ من المغرب : الاماطة و النتف ، و مسك سحيق ج ١ ص ٢٤٥ مغرب ، و فى الهندية : «لاحق، و هو ايضا تصحيف « لاسحق» .

 ⁽۲) هو سعد بن ابی وقاص ، و هو سعد بن مالك بن اهیب الزهری ، ابو اسحق ، من
 رجال الستة ، لا سعد بن مالك بن سنان كما زعم ، و قد تقدم من قبل .

⁽٣) وكان في الاصول بالحاء المهملة هو خطأ ، و قد سبق -

⁽٤) هذا لفظ مسلم ، و فى رواية النسائى و ابن حبان « و هو محرم » و الحديث متغق عليه من حديثها ، و الحديث بالاسناد و المتن المذكورين رواء مسلم ، و فى لفظ لمسلم كأنى انظر الى وبيص المسك فى مُفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و فى رواية لمسلم: اذا أراد ان يحرم تعليب بأطيب ما يجد ثم ارى وبيص العليب فى رأسه و لحيته بعد ذلك ، و فى رواية لهما « و هو يلي » و هو مطابق معنى لقوله « و هو يهل » و راجع لذلك ج ٣ ص ١٨ من نصب الراية و ج ١ ص ٢٠٨ من التلخيص ، و الحديث من طرق الى ابراهيم عند العلحاوى ، و عند مسلم له طرق ايعنا الى ابراهيم ،

عليه و آله و سلم لاحرامه قبل أن يحرم و لحله قبل أن يطوف بالبيت ' .
أخبرنا محمد قال أخبرنا إبراهيم بن محمد المدنى قال أخبرنا جعفر بن محمد ' عن على بن أبي طالب رضى الله عنه قال: إذا رميت جمرة ' حل لك كل شيء إلا النساء ' وكان يغتسل عند الاحرام بمنزله ' بمكة حين يقدم

تبع فى ذلك صاحب النهر، فقد عزا الى الخانية استثناء الطيب و النساء و الى ابى الليث اشتثناء الصيد و هو غير صحيح، فان قاضى خان قال فى فتاواه: فاذا حلق او قصر حل له كل شىء الا النساء و بعد الرى قبل الحلق يحل له كل شىء الا العليب و النساء - النع، و مثله ما قدمناه عنيه فى شرحه على الجامع الصغير فقد استشى الطيب من الاحلال بالرى لامن الاحلال بالحلق، و هو مبسنى على خلاف المشهور كا علته آنفا، و قد ذكر الشرنبلالي عارة الخانية ثم قال: بهذا يعلم جللان ما ينسب لقاضيخان من ان الحلق لا يحل به العليب - اه؟ قلت: و يؤيده قوله فى البدائع: و اما حكم الحلق فهو صيرورته حلالا ياح له جميع ماحظر عليه الا النساء و هذا قول اصحابنا، و قال مالك: الا النساء و العليب، و قال الليث: الا النساء و العليب، و قال الليث: الا النساء و العليب، و قال الليث: الا النساء و العليب، و قال الليث : الا النساء و العليب، فقد عزوا الأول الى الامام مالك فقط و الثاني الى الليث الن سعد احد الائمة المجتهدين، فا فى النهر من عزوه الى ابي الليث و هو السمر تندى —

 ⁽۱) متفق عليه من حديثها - كما في نصب الراية و الدراية ، و قـد سبق من الموطأ ،
 و اخرجه الطحاوى من طرق -

⁽۲) منقطع فانه لم يدرك عليا رضى الله عنبه ، و هو فى الآكثر يروى عن ايه محمد فلمله سقط ، و مع ذلك يكون مرسلا كما فى ج ۹ ص ۳۵۰ من التهذيب ، و هو من رجال مسلم و الاربعة ، و ابوه محمد بن على ابو جعفر الناقر ، من رجال الستة .

⁽٣) اى جمرة العقبة، تكنى القرينة للدلالة على الحذف ٠ ،

باب الذي يقطع الشجر في الحرم من حلال أو محرّم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة فيما قطع الحلال أو المحرم من الشجر في الحرم: الجزاء ، وقال أهل المدينة: ليس على المحرم فيما قطع من الشجر في الحرم الجزاء ولكنه بش ما صنع ،

وقال محمد: ما كنت أظن أن أحدا ينسب إلى فقه يجهل مثل هذا و [قد] تقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى الحطبة على الناس جميعا بمكة أ د [مكة] محرام لحرام الله تعالى لا يختلى خلاها و لا ينفر

⁼ احد مشائخ مذهبنا فهو تصحیف، فاضم - قاله ابن عابدین فی ج ۲ ص ۱۸۷ من رد المحتار ، فا عراه ابن فرشته فی شرح المجمع الی الحانیة کما فی ص ۱۱۹ من شرح اللباب غیر صحیح ، و کذا فی الهندیة ، و کان فی الاصل میزلة ، و تنقیط الها ، سهو الناسخ ـ ف .

⁽١) كذا في الاصل و كذا في موطأ مالك ، و في الهندية « يقطع ، .

⁽٢) كذا في الأصول ، و في الموطأ د شيء ، مكان د الجزاء ، .

⁽٣) مابين المربعين ساقط من الاصول .

⁽٤) يعنى يوم فتح مكة ، اخرجه الآئمة الستة فى كتبهم عن ابى هريرة قال : لما فتبح الله على رسوله مكة قام النبى صلى الله عليه و سلم فيهم فحمد الله و أثنى عليه ثم قال : ان الله حبس عن مكة الفيل و سلط عليها رسوله و المؤمنين و انها احلت لى ساعة من نهاد ثم بقيت حراما الى يوم القيامة لا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها و لا يختلى خلاها و لا تحل ساقطتها إلا لمنشد ، فقال العباس : الا الاذخر فانه بقبورنا و بيوتنا؟ فقيال عليه السلام : الا الاذخر _ اه ، و اخرج البخارى و مسلم عن طاوس عن ابن عباس عليه السلام : الا الاذخر _ اه ، و اخرج البخارى و مسلم عن طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة : ان هذا البلد حرمه الله يوم صدها

كتاب الحجة (الذي يقطع الشجز في الحرم من حلال أو محرم) ج- ٢

صيدها و لا يعضد شجرها، قال العباس بن عبىد المطلب ' رضى الله عنه : إلا الاذخر يا رسول الله فانه للقين و البيوت ' ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : إلا الاذخر ، •

فان قال أهل المدينة: إن الشجر لم يذكر في القرآن فينبغي أ في الحلال

خلق السموات فهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة و انه لم يحل القتال فيه لاحد قبل و لم يحل لى الاساعة من نهار لا يعضد شوكة و لا ينفر صيده و لا يلتقط لقعلته الا من عرفها و لا يختلى خلاها؛ فقال العباس: الا الا ذخر يا رسول الله! فأنه لقينهم و لبيوتهم؟ فقال: إلا الاذخر - كذا فى ج ٣ ص ١٤٣ من نصب الرابة و ص ٢١١ من الدراية ، و راجع ج ١ ص ٢٦٦ من التلخيص الحبير ، والحديث سياتى فى الباب ان شاء الله تعالى . (٥) فى الاصول «على الناس جميعا بمكة حرام - النع ، فزدت لفظ « مكة ، بن المربعين للقام فانه ساقط عدى .

(۱) هو ابو الفعنل القرش المكى ، عم رسول انه صلى افه عليه و سلم ، اسلم بمكة بعد بدر ، و اسلمت ام الفعنل معه ، وكان انصر له صلى انه عليسه و سلم بعد ابي طالب ، جوادا كريما مطعما ، وصولا للرحم ، ذا رأى حسن و دعوة مرجوة ، رئيسا فى الجاهلية ، و اليه العارة و السقاية ، وكان ابيض جميلا معتدل القامة جهورى الصوت و ارفعه حتى يسمع من ثمانية اميال حكا فى المستدرك و مرأة الجنان و ينزل اجلالا له عمر و عبان من الراحلة ، مات سنة اثنتين او ثلاث او أربع و ثلاثين و هو ابن ثمان و ثمانين سنة ، و فضائله و مناقبه كثيرة ، و ترجمته مطولة فى تاريخ دمشق ، و راجع ج ه ص ۱۲۲ من التهذيب ، و هو من رجال الستة ،

(٢) و قد ورد في الروايات الصحيحة : القين و الصاغة و القبور و البيوت .

(٣) اى قبل لهم ، و لعله سقط من الكتاب، يدل عليه قوليه فيما بعد، و هو قول =

كتاب الحجة (الذي يقطع الشجر في الحرم من حلال أو محرم) ج - ٢

يقتل الصيد في الحرم انه لاشيء عليه لأرن الله تعالى لم يذكر ذلك في القرآن و لم يُحسل الجزاء في القرآن في الصيد إلا على المحرم ! فان قالوا : فأخذ في الحلال يقتل الصيد في الحرم بالأثر . قيل لهم : فالأثر فيهما واحد : قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم « لا ينفر صيدها و لا يعضد شجرها فهما سواء لا ينبغي أن ينفر صيدها و لا يضاد ، فمن صاده فعليه جزاؤه ، فهما سواء لا ينبغي أن ينفر صيدها و لا يضاد ، فمن صاده فعليه جزاؤه ، ومن قطع شجرة فعليه جزاؤها و ليسا يختلفان [في] الحديث مع ما قالت الفقها، جميما "، فحلوا في الدوحة و غيرها [الجزاء] " فقالوا: في ما قالت الفقها، جميما "، فعلوا في الدوحة و غيرها [الجزاء] " فقالوا: في ما قالت الفقها، جميما "، فعلوا في الدوحة و غيرها [الجزاء] " فقالوا: في الدوحة و غيرها [الجزاء] " فقالوا: في الدوحة و غيرها [الجزاء] " فقالوا: في الدوحة و غيرها [الجزاء] " فقالوا المن المناهد و المناهد و

⁼⁼ الامام محمد لامل المدينة .

⁽١) كذا في الهندية، و في الأصل: جزاء .

⁽٢) مابين المربعين ساقط من الأصول .

⁽٣) قال الحافظ العبنى ج ٥ ص ٩٢ من عمدة القارى: لا يجوز قطع اغصان شجر مكة التي أنشأها الله فيها مما لا صنع فيه لبى آدم ، و اذا لم يجز قبط ع اغصانها فقطح شجرها اولى بالنهى، و قام الاجماع كما قال ابن المنسندر على تحريم شجر الحرم، و اختلفوا فيها يجب على قاطعها، فقال مالك: لا شيء عليه غير الاستغفار؟ و هو مذهب مطاه و به قال ابو ثور، و ذكر الطبرى عن عمر مثل معناه؛ و قال الشافعى: عليه الجزاه في الجميع المحرم في ذلك و الحملال سواه، في الشجرة الكبيرة بقرة، و في الصغيرة شاة، و في الحشب و ما اشبهه فيه قيمة بالغة ما بلغت ؟ و قال القرطبى: خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبته الله تعالى من غير صنع آدى، فأما ما ينبت بمعالجة الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبته الله تعالى من غير صنع آدى، فأما ما ينبت بمعالجة آدمى فاختلف فيه ، و الجمهور على الجواز، و قال الشافعى في الجبيع الجزاه ، و رجحه آبن قدامة ـ اه ، و فيها تفصيل زائد، و مثله في ج ٤ ص ٣٧ من فتح البارى: و اذ يد منهما في ج ٣ ص ٣٩٠ من فتح الملهم ، و النقل لتوضيح قوله و ما قالت الفقهاء ، حس منهما في ج ٣ ص ٣٩٠ من فتح الملهم ، و النقل لتوضيح قوله و ما قالت الفقهاء ، حس منهما في ج ٣ ص ٣٩٠ من فتح الملهم ، و النقل لتوضيح قوله و ما قالت الفقهاء ، حس منهما في ج ٣ ص ٣٩٠ من فتح الملهم ، و النقل لتوضيح قوله و ما قالت الفقهاء ، حس منهما في ج ٣ ص ٣٩٠ من فتح الملهم ، و النقل كوضيح قوله و ما قالت الفقهاء ، حس منهما في ج ٣ ص ٣٩٠ من فتح الملهم ، و النقل كوضيح قوله و ما قالت الفقهاء ، حس منهما في ج ٣ ص ٣٩٠ من فتح الملهم ، و النقل كوضيح قوله و ما قالت الفقهاء ، حس منهما في ج ٣ ص ٣٩٠ من فتح الملهم ، و النقل كوضيح شوره ما قالت الفقهاء ، حس منهما في ج ٣ ص ٣٩٠ من فتح الملهم ، و النقل كوضيع من فتح الملهم ، و المنهم و النقل كوضيع الميهم الملهم ، و الملهم و

كتاب الحجة (الذي يقطع الشجر في الحرم من حلال أو محرم) ج- ٢- الدوحة [الجزاء] كغيرها ، والناس لا نعلمهم اختلفوا في ذلك فيها اختلفوا فيه من الآشياء، فكيف جعل أهل المدينة هذا او قالوا: لم يبلغنا ان احدا حكم فيه بشيء .

قال محمد: [وقد جاءت] في ذلك آثار كثيرة:

أخبرنا يعقوب بن إراهميم قال أخبرنا يزيد بن أبي زياد من عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال يوم فتمح مكة : إن همسنده حرم الله حرمها يوم خلق السموات و الأرض و الشمس و القمر أو وضعها بدين هذير الاخشبين أ

= ومعنى اجزاء الحديث مفصلا فى العمدة والفتح وشرح النووى لمسلم وشرح الزرقانى و بذل المجهود - (٥) ما بين المرجين ساقط من الاصول ، و العبارة بتمامها عمّلة النظام .

- (١) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و الا لا معنى له بدون التقدير .
 - (٢) وكان في الاصول وكغيره . .
- (٣) و كان فى الاصول « لا يعلمهم » بالغيبة ، و الصواب « لا نعلمهم ، بصيغة التكلم .
 - (٤) كذا في الأصول، و لعل الصواب « مما ، •
 - (٥) اى عدم الجزاء على من تعلُّع شجرة الحرم .
 - (٦) ما بن المربعين ساقط من الأصول، و زيد على دأب الكتاب
 - (٧) هو الامام ابو يوسف ٠
- (۸) و یزید بن ابی زیاد القرشی ابو عبد الله الکونی ، قد مضی ، و هو من رجال مسلم
 و الاربعة و تعلیقات البخاری .
- (٩) فى الأصول « و وضع هذين الاختبين » الاختبين ـ اى : الجبلين المطيفين بمكة ، و هما ابو قبيس و الآخر ، و هو جبل مشرف وجهه على قيمان ؛ و الاختب كل جبل خشن غليظ ؛ و فى الحديث : الا تزول مكة حتى يزول اختباها ــ قاله الحافظ العبني =

= في ج ٤ ص ١٧٨ من عمدة القارى في باب الحشيش و الاذخر في القبر من كـتاب الجنائر . و الحديث رواه البخاري في الجنائر و الحج و اليوع و اللقطة وغزوة الفتح. و رواه مسلم في الحج عن عكرمة عن ابن عباس وعن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس: ان الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض فهي حرام بحرام الله تعالى إلى يوم القيامة • و لفظ مسلم: ان هذا البلد حرمه الله تعالى يوم نُخلق السموات و الأرض فهو حرام بحرمة الله تعالى الى يوم القيامسية . و اخرجه البزار عن ابن عباس أيضا: قال قال رسول أقه صلى الله عليه و سلم: أن مكة حرام حرمها الله تعالى يوم خلق السموات و الأرض و الشمس و القمر ٠ و أخرجه الطحاءِي ايضا عن مجاهد عن ابن عباس: قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: ان الله عزوجل حرم مكنة يوم خلق السموات و الأرض و الشمس و القمر و وضعها بين هذين الآخشبين ــ الحديث • قال البزار : ـ و هذا الحديث قد روى عن ان عباس من غير وجه و عن غير ان عبــاس بألفاظ مختلفة و معانيها قربية ـ كذا في عمدة القارى و نحوه في الفتح في الجنــائز و الحبج و غیرهما . و ما عزاه الی الطحاوی فند اخرجه فی ج ۲ ص ۱۹۳ فی کتاب الحجة فى فتح رسول الله صلى الله عليه و سلم مكة عنوة _ من شرح معانى الآثار؛ و لبراجم اسناده • و التصحيح من الطحاوي و عمدة القاري • و باسناد الكتاب رواه الطحاوي في باب دخول الحرم عل يصلح بغير احرام ج ١ ص ٤٣٧ : فاذا ابن ابي داود قد حدثنا قال: ثنا حمرو بن عون قال ثنا ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم ـــ به مثله • وهو الذي عناه العني في عمدة القاري لا ما قلت قله -

- (١) وكان في الاصول في الموضعين « لم يحل » و « لا يحل » •
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و أنما زيد من آثار الطحاوى •

من النهار ، لا يختلى خلاها و لايعضد شجرها و لا يرفع لقطتها إلا لمنشد، فقال العباس رضى الله عنه : إلا الاذخر لا غنى بأهل مكة عنه لقبورهم و لبيوتهم ! فقال صلى الله عليه و آله و سلم ! : إلا الاذخر ، و قال محمد : قرن صلى الله عليه و آله و سلم الصيد مع الشجر و ليس بينهما افتراق .

باب الصبي الصغير يحج به

أخبرنا محمد عرب أبى حنيفة قال؛ لا بأس بأن يحبح بالصغير و يحرد للاحرام و يمنع الطيب و كل ما يمنع " الكبير فى احرامه، فان احتاج إلى شى، بما يحتاج إليه الكبير بما بلغ ذلك فيه العدية فعل ذلك به و لا فدية عليه، فان قوى على الطواف بالبيت و إلا طيف به محمولا و رمى المعنه و طيف به بين الصفا و المروة، فان أصاب صيدا و هو مجرم لم يجب عليه هدى، و ذلك الحج لا يجزى عنه إذا بلغ و كبر من حجة الاسلام و قال

⁽۱) في آثار الطحاوي « نهار » بالتكير •

⁽٢) في الاصول دو لا يختلي ، بزيادة الواو ، و عند الطحاوى بدونها ٠

 ⁽٣) كذا في الأصل، و في الهندية «شجرة، و هو من سهو القلم •

⁽٤ - ٤) كذا في الأصول ، و في آثار العلماوي « فانه لا غني لأهل مكة عنه لبيوتهم و قبورهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم ، •

 ⁽a) كذا في الاصل ديمنع، ، و في الهندية ديمنع ، مكان ديمنع ، .

 ⁽٦) الجزاء سقط من الاصول و مو قوله « طاف » ٠

⁽۷) فى الاصول « روى » و لم افهم معناه ، و عندى « أيرى » من الرمى ــ مكذا فى ج١ ص ١٩٨ من المدونة و ج ٢ ص ٢٦١ من شرح الزرقسائى و ج ٥ ص ١٢٢ من عدة القارى ، و الا لا معنى ههنا لقوله « و روى عنه » تنبه • قلت: بل هو تصحيف « رمى » ــ ف •

أهل المدينة مشل قول أبي حنيفة إلا في خصلتين: إن كان أصاب صيدا و هو محرم أهدى عنه و قالوا: إن احتاج إلى شيء مما يحتاج إليه الكبير مما يجب فيه الفدية فدى ذلك عنه و فعل به .

اعلم ان عبادات الصديان معتبرة عندنا . و تقسع عنهم نفلا و لآبائهم اجرها . وكذا . الحج معتبر و يثاب عليه آباؤهم ، و اذا بلغوا يحجون حجة الاسلام ثانيــا • و ما في الباب من قول الامام صريح في الرد على النووي في شرح مسلم و الحافظ في الفتح و غيرهما حيث نسبوا الى ائمتنا عدم صحة الاحرام و هذا كتاب الحجة بمرأى منك، و صحة الحج و جوازه و انعقاده من الصبيُّ امر آخر و وجوب الفدية عليه بارتكاب المنهى عنه في الاحرام من واد آخر، و لم يغرقوا بين الأمزين لذا وقعوا في الاعتراض، و اول دليل على ما قال الامام الهمام حديث ابن عباس: ان امرأة رفعت صبيا فقالت· يا رسول الله! ألهذا حج؟ قال: نعم و لك اجر _ اه . و في الدر المختار : (فلو أحرم صبي عاقل) او احرم عنه ابوه صار محرما و ينبني ان يجرده قبله و يلبسه ازارا و رداه ؛ قال في اللباب و شرحه ص ٤٦ : (و ينبغي لوليه أن يجنبه من محظورات الاحرام) كليس المخيط و استعال الطيب (و ان ارتكبها لا شيء عليه) اه؛ و قال عمد في الاصل : و الصبي الذي يحبُّم له أبو ه يقضى المناسك و يرمى الجمار ، و إنه على وجهين : الأول أذا كان صيبًا ` لا يعقل الاداء بنفسه و في هذا الوجه اذا احرم عنه ابوه جاز، و ان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كُلُها يفعل مثل ما يفعله البالغ-اه • فهو كالصريح في ان احرامه عنه أنما يصح أذا كأن لا يعقل - كذا في رد الجمتارج ١ ص ٢٢٦ . و قال الحافظ الطحاوي بعد رواية حديث ابن عباس في شرح معانى الآثار ج ١ ص ٤٣٥ من باب حج الصغير ـ و هو في ج ٥ ص ١٢٢ من حمدة القارى: وكانَ من الحبجة على المل المقالة الأولى انـه ليس الحديث الا ان رسول الله صلى الله عليـه و سلم اخبر ان == (۱۰۳) و قال ETY

⁽١) و في الأصول « هدى » بدونِ الهمرة و هو تصحيف •

و قال محمد: إنما الفدية فى الصيد، و فى غيره كفارة فيما صنع، و الصبى لا ذنب عليه الحكيف يكون عليه كفارة؟ و إبما يجتنب الحاج على وجه

السعير حجا و ليس فيه ما يدل على انه اذا حج يجزى عن حجة الاسلام؛ فان قلت: ما الدليل على ذلك؟ قلت: قوله صلى الله عليه و سلم و رفع القلم عن ثلاثة عن الصغير حتى بكبر – الغ و فلما ثبت ان الفلم مرفوع عنه ثبت ان الحج ليس ممكنوب عليه ، كما انه اذا صلى فرضا ثم بلغ بعد ذلك فى وقتها ان يعدها و هو فى حكم من لم يصلها: فلما ثبت ذلك من اتفاقهم ثبت ان الحج كذلك و انه اذا بلغ و قد حج قبل ذلك انه فى حكم من لم يحج و عليه ان يحج بعد ذلك ، وهو قول ابى حنيفة و ابى يوسف و عهد _ اله عنصرا و وفى عمدة القارى: و قال الحسن و عطاء و مجاهد و النحمى و الثورى و ابو حنيفة و ابو يوسف و محمد و مالك و الشافى و احمد و آخرون من علماء الأمصار: لا يحزى الصي ما حجه عن حجة الاسلام و عليه بعد بلوغه حجة اخرى؛ علما ان عند ابى حنيفة اذا افسد الصبي حجه لا قضاء عليه و لا فدية عليه اذا اصطاد صيدا، و قال مالك: يحج به و يهدى عنه ؛ و يجنب ما يحتفيه الكبير من الطيب و غيره ، فان قوى على الطواف و السعى و رمى الجار و الاطيف به محولا، و ما اصابه من صيد او لباس او طيب فدى عنه _ اه ، و فيها زيادة راجع ج ه ص ١٢٧ منها و ج ٤ ص ١٢٠ من فتح البارى و بذل الجهود و غيرها من الكتب ،

(۱) لقوله صلى الله عليه و سلم و رفسع الفلم عن ثلاث: عن الصبى حتى يبلغ، و عن النائم حتى يستيقظ، و عن المجنون حتى يفيق، رواه احمد و ابو داود و النسائى و ابن ماجه و ابن حبان و الحاكم من حديث عائشة عن حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليان عن ابراهيم عن الاسود عنها، و رواه ابو داود و النسائى و احمد و الدارقطى و الحاكم و ابن حبان و ابن خريمة من طرق عن على، و فيه قمة جرت له مع عمر، و علقها البخارى، و رواه الغيرانى من حديث الحسن البصرى عن على، ورواه العليرانى من حديث الحسن البصرى عن على، ورواه العليرانى من

النطوع كالصلاة بدخل فيها و يؤمر بها فان تركها أو قطعها لم يكن عليه قضاء ، و الصّيام يؤمر به فى شهر رمضان و يؤدب عليه فان لم يصمه ختى يكبر لم يجب عليه قضاء ، و يحلف باليمين فيحنث و لا يكون عليه كفارة ، وكذلك كفارة الصيد و نجوه ليس فى شيء من ذلك على الصبى، و لا على المتوه كفارة لانهم يتركون [من] أ فرائض الله ما هو أوجب من ذلك ، و لا يكون عليهم قضاء من الصلاة و الصيام و نحو ذلك .

= من حدیث ثوبان و مالك بن شداد و غیرهما من الصحابة من حدیث ابن عباس ؟ و « رفع القلم ، مجاز عن عدم التكلف لانه بیكتب لهم فعل الخیر ، قاله ابن حبان - كذا فی ج ۱ ص ۲۸ من التخیص الحیر ؟ و الحدیث رواه الطحاوی و البیهقی ایشنا . (۱) فیه ایشنا ردعلی من قال ان احرام الصبی لا یصنح عند الحنفیة و بیطل حجهم عنده و اشار الامام عمد جذا الی حدیث : مروا اولاد کم بالصلاة و هم لبناء سبع سنین و اضربوهم علیها و هم ابناء عشر و فرقوا بینهم فی المضاجع - رواه ابو داود و الحاکم من حدیث عرو بن شعیب عن ایسه عن جده و الدرمذی و الدارقطنی من حدیث عبد الملك بن الربیع بن سبرة الجهی نحوه ، و فی الباب عن ابی رافع اخرجه البزار و عن معاذ بن عبد الله بن حبیب عن ایبه رواه ابو داود و العلبرانی و عن ابی هربرة و عن معاذ بن عبد الله بن حبیب عن ایبه رواه ابو داود و العلبرانی و عن ابی هربرة عبد الله بن مالك الحثمی رواه ابو نعیم فی المعرفیة و عن ایس بن مالك رواه العلبرانی ، و التفصیل فی ج ۱ ص ۱۸ من التلخیص ،

⁽٢) كـذا في الأصل، و في الهندية ﴿ بِهَا ۚ _ ف ٠

⁽٣) حرف د من ، سقط من الاصول: يدل عليه ما بعده _ تأمل .

باب الذي ينحر هديه في غير مني أيام الحج

أخبرنا محمد عن أبى حنيفة فى من نحر ' هديه فى أيام الحبج ' فى غير منى : ان ذلك يجزيه إذا كان "فى الحرم" ، و قال أهل المدينة : ليس لأحد أن ينحر فى أيام منى إلا فى منى .

و قال محمد: 'أفضل الهدى أن' ينحر بمنى لانها مناحر البدن في أتلك

(٣-٣) كذا فى الهندينة وهو الصواب، وكان في الاصل • فى غير الحرم، وليس جواب لانه يخالف و موضوع المسألة •

(٤-٤) و في الاصل و أفضل أن و المضاف اليه ساقط منه ، و في الهندية وأفضل الحيم أن و هو خطأ كما لا يخنى و و في حديث جابر الطويل ـ اخرجه مسلم و غيره : ال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نحرت هاهنا و مني كلها منحر فانحروا في رحالكم ـ الحديث و و رواه ابو داود و ابن مناجه مفصلا كما في ج٣ ص ١٦٢ من نصب الرابة عن اسامة بن زيد الليثي عن عطاء بن ابي يبهاح عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل عرفة موقف و كل مني منحر و كل المزدلفة موقف و كل فجاج مكة طريق في منحر _ اله بلفظ ابي داود ، و مثله لف خل ابن ماجه الا ان فيه تقديما و تأخيرا ، و لاختلاف لفظهما فرقهما ابن عساكر في موضعين من ترجمة عطاء عن جابر في اطرافه في المختلف لفظهما فرقهما ابن عساكر في موضعين من ترجمة عطاء عن جابر في اطرافه في الهدين و ليس بجيد ، و الصواب ما فعله شيخنا ابو الحجاج المزى في اطرافه فانه ذكره في ترجمة و احدة ، و الشيخ زكي الدين المنذري قلد ابن عساكر فلم يعزه في فانه ذكره في ترجمة و احدة ، و السيم زيد الليثي قال في التنقيح روى له مسلم متابعة فيا ارى ، و وثقه ابن معين في رواية _ اه ؟ فالحديث حسن ، و في الباب عن ابي هريرة =

⁽١) كذا في الأصل ، و في الهندية ﴿ ينحر » •

⁽٢)كذا في الاصل و هو الاصوب و في الهندية دحج، بالتنكير ٠

الأيام، ولكن لا بأس أن ينحر فى الحرم حيث يحب، وقد كان بعض المسلمين إذا كثر هديه بعث يبعضه فنحر ممكة لفقراء أهـل مكة الذين لم يحجوا، فهذا بما لا بأس به لأن الحرم كلمه مناحر الهدى لأن الله تعالى يقول « هديا بالغ الكعبة ، و من دخل الحرم فقد بلغ الكعبة و بلغ محله . إنما يكره أن ينحر الهدى فى الحل، فأما إذا نحر فى الحرم فان ذلك يجزيه _إن شاء الله تعالى ، و فى ذلك آثار كثيرة :

أخبرنا محمد قال أخـــبرنا سفيان بن عيينة عن رجل عن عطــا. عن

= اخرجه ابو داود عن محمد بن المنكدر عنه بلفظ : وكل عرفة موقف وكل مى منحر وكل فحل منحر وكل في منحر وكل في منحد بن وكل فجاج مكة منحر وكل جمع موقف ، و رواه البزار ايضا في مسنده ، و محمد بن المنكدر لم يسمع من ابي هريرة ؛ وعن ابن عباس رواه الواقدي في المغازي .

(۱) مكذا فى الاصل، و فى الهندية « فنحره » و لعل الصواب « فينحر » بالمصارع المبى للفعول ، كما يقتضيه الساق -

(٢) في الأصل «ننحر» بالنون، و في الهندية «تنحر» بالناء، و الصواب «ينحر» .

(٣) قوله دعن رجل، الراوی المهم عدی هو ابن جریج، فان البیهق رواه فی ج ه ص ٢٣٩ من السن فی باب الحرم کله منحر من طریق ابی حذیفة: ثنا سفیان عن ابن جریج عن عطاء عن ابن عباس قال: مناحر البدن بمکة و لکنها نزهت عن الدماه، و منی من مکة ـ اه ؛ و عن علی بن المدینی ابی الحسن ثنا یحیی بن سعید ثنا ابن جریج حدثنی عطاه عن ابن عباس قال: انما النحر بمکة و لکن بزهت عن الدماه ؛ قال ابن عباس القائل: و مکة من منی، قال: و حدثنا ابن جریج حدثنی عطاه: ان ابن عباس کان ینحر بمکة، و ان ابن عمر لم یکن بنحر بمکة کان ینحر بمنی ـ انتهی، و قوله دو مکة من منی ، لملة و و منی من مکة ، تأمل ، و لا بهد فی ان یکون د عن رجل ، مصحفا د عن ابن جریج ، و ابن جریج قد مر من قبل؛ و المرفوعات قد تقدمت ــــــ مصحفا د عن ابن جریج ، و ابن جریج قد مر من قبل؛ و المرفوعات قد تقدمت ــــــ مصحفا د عن ابن جریج ، و ابن جریج قد مر من قبل؛ و المرفوعات قد تقدمت ــــــ ابن عبر بح ۱۸

ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: مكة كلها منحر إلا أن الدماء نزهت اعنها، و منى من مكة الله ...

باب المريض و الصبى الذى لا يستطيع رمى الجمار أخبرنا محمد عن أبي جنيفة في المريض و الصبي لا يستطيع الرمي

= و عن خالد بن الحارث: ثنا عبيد الله عن نافع ان ابن عمر كان ينحر بالمنحر. و عن اسحاق بن ابراهيم عن خالد بن الحارث عن عبيد الله بن عمر بمثله ؟ قال عبيد الله : يسى منحر النبي صلى الله عليه و سلم . و رواه البخارى فى الصحيح عن اسحاق بن ابراهيم . و قد روينا فيا مضى عن عبد الله العمرى عن نافع ان ابن عمر كان ينحر بمكة عند المروة و ينحر بمنى عند المنحر - اه . و نبذ من هذا المبحث قد مضى من قبل فذكره . (١) فى الأصول و أ يُرحت ، بالحاء المهملة من الانواح و هو ليس بصحيح هاهنا، قال فى ج ٢ ص ٢٠٦ من المغرب: برحت البير و برحت ماهها : استقيته اجمدع ، و برحت البير : قل ماؤها ، برحا و بروحا فيها جميعا - اه ؟ و ما كتبته فهو فى سنن البيه فى كا عرفت ؟ و فى ص ٢٠٧ من المغرب : برهه الله عن السوء تبذيها بعده و قدسه ، و لا يقال : انزهه ، و قوله و التسميح انزاه الله ، سهو ؟ و يقال : فسلان يتنزه عن المطامع الدنية و الآقذار - اى ياعد نفسه و يتصون ، و منه الحديث و تنذيهوا من البول ، - اه ؛ فالمنى : مكة تنزهت و تباعدت و تصونت عن الدماء والآقذار و تقدست عنها ، و لا يتحر فيها ؛ و ليس معناه انه لا يجوز فيها و قد نحر صلى الله عليه و سلم و ابن عمر رضى الله عنه المروة و هى بمكة و من مكة ا .

(٢) قد و قع القلب في سأن اليهتي ٠

(٣) كذا في الأصول و إمل لفظ « الذي » بعد « الصبي » سقط منها ، و هو موجود
 في موطأ مالك ، و في هذا ايضا رد على من نسب الينا عدم صحة احرام الصدبان و بطلان =

. قالوا : يُرى عنه و لا شيء عليه، و إن ' صح المريض في أيام الرمي ' بعد ما رمى عنه فلا بأس .

و قال أهل المدينة فى الصبى و المريض الذى لا يستطيع الرمى قالوا ؛ يُرمى عنه "و يتحرى المريض" حين يرمى عنته فيكبر [وهو] " فى منزله

(٣) كذا في الاصول « في أيام الرمى » و لو كان مكانه «أيام منى» لكان اولى لانه طابق معنى لما في موطأ مالك « فان صح المربض في ايام التشريق رمى الذي رمى عنه و اهدى، و الشرط ان يرمى بنفسه فلا تجوز النبابة عند القدرة و تجوز عند العذر، فلو رمى عن مريض بأمره او مغمى عليه و لو بغير امره او صبى غير مميز او بجنون او معتوه جاز، و الافضل ان توضع الحصى في اكفهم فيرمونها او ير ون بأكفهم او يرمى عنهم، و يجزهم ذلك و لا بعاد و لا فدية عليهم و ان لم يرموا الا المريض _ كما في الغاية و نقله في ص ١٣٨ من شرح اللباب، و في الحادي عن المنتق عن محمد: اذا كان المريض بحيث يصلى جالسا رمى عنه و لاشى، عليه ـ اه ، و في المبسوط: و المريض الذي لا يستطيع رمى الجار توضع الحصاة في كفه حتى يرمى بها ، و ان رمى عنه اجزاه بمنزلة المغمى عليه ـ اه ، و راجع ص ١٠٠ من غنية الناسك فان مؤلفها اوضح المسألة ، و كذا في شرح اللباب ،

⁼ حجهم و عدم جوب الفدية من وادى: رفع القلم عن الثلاثة _ الحديث •

⁽١) قوله « قالوا ، كنا في الأصول ، و الصواب « قال ، .

⁽٢) كذا في الأصول: و الأولى • فان ، بالفاء •

⁽٤) مَكَـذَا فَي الْأَصُولُ بَرْيَادَةً ﴿ قَالُوا ۚ ۚ وَ هُو زَائِدٍ ﴿

⁽ه - ه) كذا فى لملوطأ و هو الصواب، و وقمع الإصول « و ينحر عن المريض » من النحر و بزيادوة « عن » و هو تحريف .

⁽٦) ما بين المربعين ساقط من الاصول .

و يهريق دما ، فان صح المريض في أيام مني أرمى الرمى الذي أرمى عنه [و أهدى] ؟ .

قال محمد: و ما له يهريق ما و قـد رُى عنه؟ فقد أجزاه ذلك و لادم عليه .

و قالوا ⁴ أيضا: فان ^{*} صح فى أيام الرى ^{*} بعد ما رمى [عنه رمى الذى رمى عنه و أهدى] ^{*} ؟ فهو أيضا ليس بشىء ، أرأيتم رجلا لم يجد الماء فتيمم و صلى ثم وجد الماء أعليه أن يتوضأ و يعيد الصلاة؟ أرأيتم رجلا مريضا لا يستطيع الركوع و السجود و لا القيام صلى جالسا بايماء ثم قدر عسلى الركوع و السجود و القيام قبل خروج الوقت أيجب ^{*} عليه الاعادة و قد فرغ من صلاته؟ أرأيتم رجلا أحرم بالحج فأغمى عليه يوم عرفة فوقف به حتى غابت الشمس ثم أفيض به إلى المزدلفة فأفاق بها فى تلك الليلة أينبغى له أن يرجع حتى يقف بعرفة و إلا لم يجزه الحج؟ ينبغى فى قولهم أينبغى له أن يرجع حتى يقف بعرفة و إلا لم يجزه الحج؟ ينبغى فى قولهم

⁽١) مكذا في الأصول، و في موطأ مالك د التشريق، و المآل واحد.

⁽٢) ما بنن المربعين ساقط من الأصول، و زيد من الموطأ و المدونة -

 ⁽٣) هذا هو الصواب، و وقع في الأصول «لا يه يق» بزيادة « لا » النافية و هي خطأ هنا كما لا يخني ٠

 ⁽٤) و في الاصول و قال ، بالافراد و هوخطأ .

⁽o) كذا في الموطأ، و في الاصول: إن ، بدون الغاء ·

⁽٦) كذا في الأصول، و في الموطأ • التشريق » •

 ⁽٧) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و أنما زيد من موطأ مالك • و قوله: فهو –
 الى آخره من مقولة الامام محمد رحمه الله – فتنبه •

 ⁽۸) و كان في الاصول « لم يجب » و هو خطأ .

أن يقولوا ذلك لأن وقت الوقوف لم يمض، لأن من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر من يوم النحرِ فقد أدرك ! و إن لم يقولوا ذلك فقد تركوا قولهم.

(١) لعل الأولى " قول كم أن تقولوا ، بالخطاب ليكون مطابقا لقوله « أرايتم ، وكِنذا ما بعده ﴿ وَ إِنْ لَمْ تَقُولُوا ذَلِكَ فَقَدْ تُرَكُّتُمْ قُولًا كُمْ ۚ • قَالَ فَي غَنية الناسُك : وحد المريض ان يصير بحيث يصلى جالسا لانه لا يستطبع الرمى راكبا ولا محولا، اما لأنه تعدز عليه الرمى او يلحقه بالرمى ضرر ف ان كان مريض له قدرة على حضور المرمى محمولاً و لا يستطيع الرم كـذلك منغيرُ ان يلحقه الم شديد و لا يخاف زيادة المرض و لا بطوء البرء لا يجوز النيابة عنه الا ان لا يجد من يحمله : و لو رمى بحصاتين احداهما عن نفسه و الأخرى عن غيره جاز ـ و يكره لباب؛ و الأولى ان يرمى السبعة اولا عن نفسه ثم عن ذيره ـ شرح ؛ لكن الظاهر انه في يوم النحر، و اما في الآيام الثلاثة فالأولى ان يرى الجمار الثلاث عن نفسه اولا ثم عن غيره لئلا تفوته الموالاة، فالأولى اسقاط قوله « السبعة » كما فعله في التحفة ؛ و قوله في اللباب: بحصاتين ــ اي واحدة الا ان رمبها في الليل افعنل، فلا تجوز النيابة عن المرأة بغير عذر ــ شرح ؛ و قد تمن مما قدمنا انهم جعلوا خوف الزحام عذرا للرأة و لمن به علة او ضعف في تقديم البرمي قبل طلوع الشمس او تأخيره الى الليل لا في جواز النيــابة عنهم لعذم الضرورة ، فلو لم يرموا بأنفسهم لحوف الزحام تلزمهم الفدية _ انتهى . و راجع ج ٢ ص ١٣٦ الى ص١٤٠ من البدائع قصول الرمي مفصلا على دأبه في الكتاب . و في ج ٤ ص ٦٩ مَن المبسوط: قال: و المريض الذي لا يستطيع رمى الجمار يوضع الحصي في كـفه حتى يرمى به لأنه فيما يعجز عنه يستعين بغيره، و ان رمى عنه اجزاء بمنزلة المغمى عليه، فان النسابة تجرى في النسك كما في الذبح ؛ قال : و الصبي الذي يحبج عنه ابوه يقضي المناسك و يرى الجمار لأنه يأتى به للتخلق حتى يتيسر له بعد البلوغ فيؤمر به يمثل مايؤمر: به == باب (١٠٥) ٤٢-

باب الذي برمي الجمار بليل

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا ينبغي رمى الجمرة اليوم النحر حتى تطلع الشمس، و من رمى قبل طلوع الشمس و بعد طلوع الفجر أجزاء ذلك و قد أساء . و قنال أهل المدينة : يكره رمى الجمرة اليوم النحر حتى يطلع الفجر ، و من رمى فقد حل له النحر .

و قال محمد : جاء عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : خمل رسول الله ضلى الله عليه و آله وسلم أغيلة بنى عبد المطلب على حمرات " [لنا من جمع]

- البالغ، و ان ترك الرمى لم يكن عليه شيء. و كذلك المجنون يحرم عنه ابوه لان فبلها للنخلق و لا يكون واجبا اذ ليس للاب عليها ولاية الإيجاب فيا لا منفعة لها فيه عاجلا، و لهمذا لا يجب الدم بترك الرمى عليها، و هو معتبر بالكفارات لا يحب شيء منها على الصبي و المجنون عندنا ، و الاصل في جواز الرمي هكذا ما روى عن رسول الله صلى الله عليه و سلم ان امرأة رفعت صبيا من هو دجها اليه فقالت: ألهذا حج ؟ فقال: نعم و لك اجره ؟ فدل ذلك على أنه يجوز للاب ان يحرم عن ولده الصغير و المجنون بمنزلة الصغير – انتهى .

- (١) في إلاصول دالجمار ، و هو.خطأ -
- (٢) مكذا في الموطأ ، و وقع في اصولنا ه الجار ، و هو خطأ .
- (٣) بالحاء المهملة ، جمع حمارة ــ و هو الصواب ، كما فى ص ٢٢٤ من ابن ماجه من حديث مسعر و سفيمان و ص ٢٤٦ من سنن ابى داود ، و كان فى أصول الكتاب «جرات» بالجيم و هو خطأ .
- (٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول · زاد الطحاوي ·ن حديث سفيان عن سلة « بليل » ·

فجمل يلطح ' أفخاذنا و يقول: أى بنى الا ترموا الجمرة ' حتى نطلع الشمس. أخبرنا محمد قال أخبرنا مسعر بن كدام عرب سلمة بن كهيل عن الحسن أن ابن عباس رضى الله عنه أخبره بذلك .

(١) قوله « يلطح » من اللطح بالطاء و الحاء المهملتين ، و كان في الأصل « ينطعج » ، و في الهندية « ينطح » بالنون و الطاء و الحاء ، و في آثار الطحاوى « يلطح ، بالحاء المعجمة ، و کلها خطأ و غلط و مصحف من « یلطح» و هو فی ص ۲۲۶ من ان ماجه و ص ۲۶۳ من أبي داود ؟ قال أبو دَاْود: اللطح: الضرب اللين. قال في ج٢ ص ١٦٩ من المغرب: اللطح بالحاء غير معجمة ضرب لين بيطن الكف من باب منع ، و منه الحديث: ثم جعل يلطح الخاذنا. و في ج١ص ٢٤٢.من تعليق السندى علي ابن ماجه: هو الضرب الحقيف؛ و جعل الشيخ فيها «الجمرات» بالجيم و قال : جمع جمر جمع تصحيح • و فى ابن ماجه · «على حمرات لنا» بالحاء المهملة. وايضا قوله النا» يرده فانه لا معنى لتقييد الجمرات بالجيم -بالظرف، و لعل ما في حاشية الشيخ السندي تصحيف منالكاتب و الصحيح « حمرات ، جمع حمر ــ بالحاء . و في ج ٣ ص ١٧٠ من بذل الجهود: حمرات جمع حمار . (٢) كذا في الهندية ، وكان في الأصل ﴿ الجرات ، تصحيف ، و في آثار الطحاوي ﴿ جمرة العقبة ، و زاد سفيان فيه عند ابن ماجه • و لا اخال احدا يرميها حتى تطلع الشمس ، . (٣) هو ان عبد الله العربي البجلي الكوفي ـ كما هو عند ان ماجه ص ٢٢٤ وعند الطحاوي ج ۱ ص ۱۱۳ و ج ۲ ص ۲۹۰ من التهذیب، کوفی ثقة ، من رجال البخاری و مسلم و ابي داود و النسائي و ابن ماجه ، لكن قال ابن معين : أنمــا يقال : لم يسمع من ابن عباس . و قال احمد: الحسن العربي لم يسمع من ابن عباس شيئا . و قال ابو حاتم : لم يدركه - كما في التهذيب • فعلي هذا هو منقطع لكن حسنه الحافظ في الفتح • قال ابن ماجه: حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة و على بن محمد قالا ثنا وكبع ثنا مسعر و سفيان عن سلمة بن كهيل ــ به مثله • و قال ابو داود : حدثنا محمد بن كثير انا سفيان نا سلمة ــــ

ابن

= ابن کھیل ۔ به مثله ٠ و قال الطحاوی ترحدثنا محمد بن عمرو بن یونس قال ثنا یحیی بن عیسی ح و حدثنا ابن مرزوق قال ثنا مجمد بن کثیر ح و حدثنا حسین بن نصر قال ثنا ابو نميم قالوا ثنا سفيان به مثله • و في الثلاثة : قدمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اغيلة بني عبد المطلب ـ النع . و في طريق أبي عاصم عن سفيان به قال : افضنا من جمع فلما ان صرنا بمني قال رسول الله صلى الله عليه و سلم ــ الحديث . وحديث ابن عباس روى من غير وجه عنه اخرجه الطحـاوى من طرق ، و رواه البيهق عن حفص نن عبد الله: ثنا ابراهيم بن طهمان عن منصور عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرفي عنه انه قال : كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يأتينا اغيلة بني عبد المطلب و حملنا على حمراتك و لطح الخاذنا ثم قال: لا ترمو الجمرة حتى تطلع الشمس؛ و لا أظن أحدا يرميها حتى تطلع الشمس ــ اه . و في ج ٣ ص ٧٧ من نصب الراية حديث آخر اخرجه اصحاب السنن الاربعة عن عطاء عن ابن عباس قال : كان رَسُول الله صلى الله عليه و سلم يقدم ضعفة الهله بغلس و يأمرهم لا يرمون الجمرة حتى تطلع الشمس ــ اله ؛ ثم اعــاده في الحديث الرابع و السبعين ص ٨٦ ثم قال : و رووا الاالترمـذي عن الحسن العرني عن ابن عباس قال: قدمنا رسول الله صلى الله عليه و سلم ــ الحديث مثله · و رواه ان حبان في صحيحه في النوع الثاني و العشرين من القسم الثاني : قال المنذري : الحسن العرنى احتج به مسلم و استشهد به البخارى ؛ و قال احمد و ابن معين : انه لم يسمع من ابن عباس شيئًا ـ اتنهى • و فى ج ٣ ص ٤٣٢ من الفتح: و هو حديث حسن اخرجه ابو داود و النسائي (و ابن ماجه) و الطحاوي من طريق الحسن العربي عن ان عباس، و اخرجه الترمذي و الطحاوي من طرق عن الحكم عن مقسم عنه ، و اخرجه ابو داود من طريق حبيب عن عطاء، و هذه الطرق يقوى بعضها بعضا، و من ثم صححه الترمذي و ان حبان ــ اه . و نحوه في عمدة القارى و راجعها و نصب الراية والطحاوي وفتح القدر و فيها الاجوبة عن ادلة المخالفين -

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : لا ترم الجمرة حتى تطلع الشمس .

باب الأوقات إلى مكة و الرجل يكون أهله دونها فيدخل مكة بغير إحرام

أخرنا محمد عن أبي حنيفة قال: من كان أهله في الوقت مثل الجيخة و ذات عرق و قرن و يلم أو دون ذلك إلى مكة فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام، و من كان منزله خلف وقت من المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فكان الوقت بينه و بين مكم فليس ينبغي أن يدخل مكة إلا محرما و قال أهل المدينة في الرجل يدخل مكة , بغير إحرام: لا رى بذلك بأسا .

قال محمد: بلغنا * أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم دخــل مكة

⁽١) مو عد الله من الى بحبح، تقدم في الاحصار .

⁽٢) وكان في الأصول وأهلها ، و الصواب ؛ أهله ، _ اي: اهل الرجل _ ف .

⁽٣) كذا في الأصل. و في الهندية • ذات العرق. •

⁽٤) راجع لذلك ج ١ ص ٣٠٣ من المدونة الكبرى و الموطأ مع الزرقائي ص ٢٨٤ من الجزء الثاني .

⁽ه) اسنده الامام محمد فی باب دخول مكة بسلاح ص ۲۶۱ من الموطأ: اخبرنا مالك . اخبرنا ابن شهاب عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه و سلم ـ الحديث مثله؟ ثم قال محمد: ان النبي صلى الله عليه و سلم دخل مكة حين فتحها غــــير محرم و لذلك دخل وعلى رأسه المغفر، و قد بلغنا انه حين اجرم من حنين قال «هذه العمرة لدخولنا مكة بغير احرام، مكة بغير احرام، فكد بغير احرام، فلا بد له من ان يخرج فيهل بعمرة او بحجة لدخوله مكة بغير احرام، و هو قول ــــــن فلا بد له من ان يخرج فيهل بعمرة او بحجة لدخوله مكة بغير احرام، و هو قول ـــــن عام عام

لتاب الحجة (الأوقات إلى مكة و يكون أهل الرجل دونها فيدخلها بغير احرام) جـ٣

عام الفتح و على رأسه المغفر ' ولم يكن ' رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم محرما، فلما فرغ من حنين أحرم ' رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم

= ابی حنیفة و العامة من فقها تا ۔ انهی و قد بسط فی هذا فی الموضعین من الکتاب الحافظ الطحاوی فی باب دخول الحرم هـل یصلح بغیر احرام ص ٤٣٦ من الجزء الأول الی ص ٤٣٩ و فی کتاب الحجة: ان فتح مکة کانت عنوة ص ١٩٥ من الجزء الثانی من شرح معانی الآثار ، و أخرج هناك حدیث انس من طرق و بحث تفرد مالك عن ابن شهاب عن انس فی ج ٢ ص ٢٨٣ من شرح الزرقانی ، و قد رواه ازید من ثلاثة عشر نفرا عن ابن شهاب سوی مالك كما فیه فراجعه فان فیه زیادة من فتح الباری ج ٤ ص ٥٠ و من عمدة القاری ص ١١٠ من الجزء الخامس و الحدیث اخرجه الآئمة الستة فی کتبهم - كما فی ج ٥ ص ١١٠ من عمدة القاری و هو فی موطأ مالك و

- (۱) اختصر الامام الحديث هنا لأن غرضه انه صلى الله عليه و سلم دخل بغير احرام فقط، و الحديث بتمامه فى موطأ الامام محد و موطأ الإمام مالك، زادا فيه بعد قوله « المغفر » فلما نزعــــه جاءه رجل فقال له: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة! قال: اقتاره » ف •
- (۲) من ههنا قول محمد رحمه الله ، و هو قول مالك فى رواية الحديث كما فى موطأ مالك ، وصرح شراح الحديث ان هذا قال ابن شهاب بعد رواية الحديث كما فى الزرقانى و فتح البارى و عددة القارى، و يظهر من حديث انس رضى الله عنه أن انسا قال ذلك، كما هو عند الطحاوى و غيره، و قد صرح جابر بن عبد الله ايينا فى حديثه انه صلى الله عليه و سلم لم يكن محرما كما هو عند مسلم و غيره ، فقصود الامام محمد بهذا التصريح ان ذلك أنما هو. متفق عليه •
- (٣) و قد علمت من الموطأ انــه بلاغ بلغ الامام محســد ـ رحمه الله تعــالى ٠ =

من الجعرانة بعمرة ثم قال: هذه لدخولنا مكة بغير إحرام .

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا يزيد بن سعيد ا

= و من مهنا عرفت ان قول ابن حزم فی ج ۷ ص ۲۲۶ من المحلی بأن د دخول مكنة بلا احرام جأثر ، في غاية الفساد ليس له دليل من قرآن و لا سنة ، و جواز الشيء و عدمه لا يكون الا من جانب الشارع و لم يجزء و لم يقل الله و لا رسوله ان دخولها بلا احرام جائز بل حد حدودا و وقت مواقيت الاحرام، و لا يجوز تعديها الا باحرام كما ثبت في النصوص، و أخرجهـا الأئمـة في كتب الحـديث، و دخوله صلى الله عليه و سلم يوم فنح مكة كان بلا الحرام بل قال فى وقت اداء عمرة الجعرانة « هذه لدخولنا مكة بغير احرام » أو كيس هذا اظهر من الشمس و ابين من الامس لدى ذى العنين ا نعم • من كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى ، و كني له ذلك حسرة و نداه ، ولقد قال ان عباس « لا يدخل مكمة الا باحرام » و لمن حزم يقول: و هو الزام ما لم يأت به الشرع ؛ أو ً لم يدر انه حير الامة و ترجمان القرآن و مصداق واللهم فقهه في الدين، على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ا هو لم يشعر أنه لم يرد به الشرع و علم به ابن حزم بعد اربعائة سنة او ابن عباس و أبوه و اخوه الفضل رضي الله عنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه و سلم في حجـة الوداع شاهدوا ما فعله و سمعوا منه مــا قاله و حفظوه كل الحفيظ 1 هذا و الله من عجب العجاب أو حديث ابن عباس رواه ابن عدى مرفوعا من وجهـين ضعيفـين كما في ص ٢١١ من التلخيص، و الموقوف و المرفوع يشد بعضه بعضا ، و هو اعلى بمراتب من قول ابن حزم المخذول المرذول ؟ و اسناد الموقوف جد .

(۱) لا ادری من هو • و فی ج ۳ ص ۲۸۷ من اللسان : یزید بن سعیمه بن ذی عصوان من اهل الشام، یروی عن نافع ، روی عنه الولید بن مسلم و الشامیون، ربما اخطأ ـ قاله ابن حبان فی الثقات قلت: وروی عنه ایضا یحیی بن صالح الوحاظی ==

عن عن

عن محمد بن على ' عرب على بن أبي طالب رضي الله عنه قال: لا يدخل الحرم إلا محرم ا

أخبرنا محمد قال أخبرنا طلحة بن عمرو المكى قال أخبرنا عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: من خرج من مكة فلا يدخلها إلا الحمالين و الحطباين و أصحاب منافعها " . قال محمد : فهذا الذى

= و إسماعيل بن عياش و مروان بن محمد ـ ذكر ذلك ابن ابي حاتم عن ابيه و لم يذكر فيه جرحا ـ اه . و هو المنسى السكسكي الشامى الدار انى ـ ذكره ابو على في تاريخ داريا ، كا في ص . 60 من التعجيل ؟ قال الحافظ: روى عن يزيد بن عطاء و مكحول و مدلج ابن المقدام و عتبة بن ابي حكسيم و نافع و عبد الملك بن عمير ، روى عنه اسماعيل ابن عياش و الوليد بن مسلم و جماعة ، قال ابن شاهين في الافراد تجد ابراد حديث من طريقه : تفرد به و كان ثقة ، قلت : و اخرج له الحاكم في المستدرك ، و ذكره ابن سميع في الطبقة الحامسة من اهل حمص ، و ذكره ابن حبان في الثقات و قال : ربما اخطأ ـ اه ؟ فلطه في الاستاد المذكور هو هذا . و في التهذيب ج ١١ ص ٢٣٣٠ : يزيد ابن ابي سعيد المدني مولى المهرى من رجال مسلم و ابي داود ؛ و آخر يزيد بن ابي سعيد النحوى ابو الحسن القرشي مولاهم المروزي ، من رجال الأربعة ؟ و روى اسرائيل عن زيد بن جبير ، كما في ج ١ ص ٢٣١ من التهذيب ، و ههنا يزيد بن سويد ابي حبيب عن زيد بن جبير ، كما في ج ١ ص ٢٦١ من التهذيب ، و ههنا يزيد بن سويد ابي حبيب عن زيد بن جبير ، كما في ج ١ ص ٢٦١ من التهذيب ، و ههنا يزيد بن سويد ابي حبيب عن زيد بن جبير ، كما في ج ١ ص ٢٦١ من التهذيب ، و ههنا يزيد بن سويد ابي حبيب عن زيد بن جبير ، كما في ج ١ ص ٢٦١ من التهذيب ، و ههنا يزيد بن سويد ابي حبيب من مظان العلم .

- (۱) لعله ابو جعفر البافر ـ ج ۹ ص ۳۵۱ من التهذيب، و قد تقدم ؟ او هو ابن الحنفية
 و هو ايضا قد سبق على الأول منقطع و على الثانى متصل -
 - (٢) لم اقف على من اخرجه غير الامام محمد ــرحمه الله •
- (٣) رواه ابن ابی شیبة فی مصنفه کما فی ج ۱ ص ۲۱۱ من التلخیص من طلحة بن عمرو
 المکی به مثله ، قال الحافظ : و فیه طلحة بن عمرو و فیه ضعف ، و روی الشافعی =

أخذ به أبو حنيفة لآن ابن عمر رضى الله عنهما لم يكن جاوز وقتا من المواقيت لآن قديدا لا وقت بينها و بين مكة فلا بأس أن يدخل مكة مر كان بقديد بغير إحرام ' • ثم الحديث المستفيض عن ابن عباس رضى الله عنهما: ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم وقت المواقيت لأهلها ثم قال: هذه

= عنان عينة عن عروعن ابي الشعثاء انه رأى ابن عباس برد من جاوز الميقات غير محرم ـ اه . و قال الطحاوى ج ١ ص ٤٣٩ : حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنيا سعيد قال ثنا هشيم قال انا عبد الملك عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس انه كان يقول: لا يدخل مكة تاجر و لا طالب حاجة الا و هو محرم؛ حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا منصور عن قيس عن عطاء عن ان عباس قال: لا يدخل احد مكة الا محرماً ، حدثنا أبن مرزوق قال ثنا أبو عامر العقدى قال ثنا أفلح بن حميد عن القاسم ان محمد قال: لا يدخل احد مكة الا محرما ؛ حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد ابن منصور قال ثنا هشيم قال انا يونس عن الحسن انه كان يقول ذلك؛ حدثنا ان أبى داود قال ثنا سليمان بن حرب قال ثنا حماد بن زيد عن على بن الحكم عن عطا. قال: لا يدخل احد الحرم الاباحرام، فقيل: و لا الحطابون؟ قال: و لا الحطابون؛ قال ثم بلغی بعد انه رخص للحظابین ــ انتهی بتقدیم و تأخیر . و راجع ج ه ص ۱۷۷ من سنن البيهق و ج ١ ص ٢١١ من التلخيص و ج ٤ ص٥٠ من فتح الباري و ج ٥ ص ١٠٩ و ص ١١٣ من عمدة القبارى حتى تعلم مذاهب العلمياء في ذلك الباب و ج ٣ ص ١٥ من نصب الراية بيان الحديث السابع من الكتاب، و أخرج الطحاوى حديث ابن عباس المذكور بتلكِ الأسانيد ج ٢ ص ١٩٥ في كتاب الحجة من آثاره في ان مُكية فتحت عنوة .

(۱) هذا يدل على آنه فى قول اهل المدينة موجود، و رواه مالك فى موطئه و من طريقه رواه الامام محمد ص ۲۱۹ فى بساب دخول مكة بغير احرام من موطئه : أخبرنا == (۱۰۷ من موطئه الخبرنا == ٤٢٨

كتاب الحجة (الصلاة بمي يوم التروية و الصلاة بمني و بعرفة و الجمعة بهما) ج-٣

المواقيت لأهلها و لمن أتى عليها من غير أهلها .

قال محمد: فليس ينبغى أن يجاوز وقتا من المواقيت إلى مكة بغير إحرام. باب الصلاة بمنى يوم التروية و الجمعة بعرفة ومنى و الصلاة بها و الصلاة بمنى

- أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في إمام الحبح أ إذا وافق يوم الجمعة

= مالك حدثنا نافع: ان ابن عمر اعتمر ثم اقبل حتى اذا كان بقدید جاءه خبر من المدبنة فرجع فدخل مكة بغیر احرام! قال محمد: و بهذا نأخذ، من كان في المواقیت او دونها الى مكة لبس بینه و بین مكة وقت من المواقیت التى وقت فلا بأس ان یدخل مكة بغیر احرام، و أما من كان خلف المواقیت اى وقت من المواقیت التى بینه و بین مكة فلا یدخلن مكة الا باحرأم، و هو قول ابى حنیفة و العامة من فقهائنا _ انتهى. و أثر ابن عمر دواه الطحاوى و الیهتى و غیرهما من ائمة الحدیث ـ راجع التلخیس و الدرایة و كتاب الام للامام الشافعى .

(۱) رواه البخارى و مسلم فى صحيحها عن طاوس عن ابن عاس: النب رسول الله بسلى الله عليه و سلم وقت ـ الحديث مفصلاً ، كما فى نصب الرابة ج ٣ ص ١٢ فى نصل المواقبت ، و رواه النسائى ايضا ـ كما فى عمدة القيارى ج ٤ ص ٤٩٧ و الطحاوى و البيهتى و غيرهم .

- (٢) من هاهنا انهار ما بناه ابن حرّم في المحلي و اندفعت استطالة لسانه على الأممة .
- (٣) كذا فى الأصول، و الصواب المزدلفة ، مقام بها ، لأن قوله الصلاة بمى ، بعده موجود، و مسألة صلاة المزدلفة مذكورة فى الباب كما ستأتى بعده ، فلابد من ذكرها فى ترجمة الباب، و إلا فتكرار بلا فائدة تأمل قلت: و لعل ضمير بها ، راجع الى عرفة ـ ف .
- (٤) فى الاصول «أيام الحج» جمع يوم ـ و هو خطأ ، و الصواب « امام الحاج ، =

كتاب الحجة (الصلاة بمني يوم النروية و الصلاة بمني و بعرفة و الجمعة بهما) ج- ٢

يوم عرفة أو يوم النحر أو بعض أيام التشريق: الله لا جمعة ' في مني ' في تلك الآيام ' إلا بمني إن كان صاحب الموسم الخليفة أو أمير الحجاز أو أمير مكة ، فانـه إن كانت الجمعة بمنى جمع كان " يعـد منى مضرا ، و إن كانت الجمعة ُ سرفة فلا جمعة في ذلك .

وقال أهل المدينة ؛: إذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة أو يوم النحر أو بعض أيام التشريق " فلا يجمع في شيء من تلك الآيام " .

24.

⁼ الممان _ كافى موطأ مالك .

⁽١) حكذا في الأصول، وفي الموطأ ﴿ لا يجمع، •

⁽٢_٢) كذا في الاصول، و الصواب « في شيء من تلك الآيام ، كما هو في الموطأ •

⁽٣) كذا في الأصل، و لعل الواو سقطت قبل «كان» و الضمير راجع الى ابي حنيفة، و في الهندية وكان سند، من الاعتداد .

⁽٤) كذا في الأصول، و زاد في موطأ مالك • في إمام الحاج إذا وافق، • •

⁽٥-٥) كذا في الموطأ مع شرح الزرقاني ج ٢٠ص ٢٥٢ و هو الصواب، و في الأصول ه فلا جمعة في منى تلك الآيام ، و هو خطأ . قــد اجمعوا على ان حجته صلى الله عليــه و سلم كانت يوم الجنبــة و لم يصلها بل صلى الظهر . و في حديث جابر الطويل عند مسلم و غيره بعد ذكر الخطبة : ثم اذن بلال ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر و لم يصل بينها شيئا ــ الحديث ؛ و لم يقل جائر أنه صلى الجمعة و لا أحد من الصحابة الذين كانوا معه في حجية الوداع بو شاهدوا ما فعل و سمعوا ما قال صلى الله عليه و سلم من قليـل وكـثير و نقـــير و قطمير و حفظوء حق الحفـظ ، و لم يخطب رسول الله صلى الله عليه و سلم الا خطبة واحدة في ذلك الموقف ، و لو كان صلاته يوم عرفة صلاة الجمعة لخطب خطبتين و جهر بالقراءة و لم يفعل واحـــدا من ذلك ، بل كان مسافرا فلذا صلى الظهر و العصر ركمتين ركمتين ؛ و قالت الصحابة • صلى == و قال .

و قال محمد بن الحسن: قول أهمل المدينة في مذا أعجب إلى من قول أبي حنيفة ٢ ؛ و قبال أبو حنيفة: صلاة المغرب و العشاء عشية عرفة

= الظهر و صلى العصر» و هم حجة في اللغة ، و الجمعة ليست على المسافر وهي لم تقم قط في البراري و الصحاري في زمنه صلى الله عليه وسلم . و قد خالف هذا كله ان حزم في المحلى و قال في ج ٧ ص ٢٧٢: و أن وافق الامام يوم عرفة يوم جمعة جهر وهي صلاة جمعة لان النص لم يأت بالنهى ـ الح • انظر كيم ترك فعل رسول صلى الله عليه وسلم انه لم بجهر و لم يصل الجمعة و هو يقول « يجهر و هي صلاة جمعة » و صلاة رسول الله وصلى الله عليه و سلم كانت صلاة الظهر! فقد افترۍ عليه صلى الله عليه و سلم و غلط الصحابة جميعا كأنهم عنده اخطؤا في بيان الظهر و الجمعة و لم يفهموا ما فعله صلى الله عليه و سلم و لم يفرقوا مين الجملة و الظهر ! و هاهنا اعتمد على رأيه تاركا للحديث بقوله لأن النص لم يأت بالنهى ، و من عجائبات العالم انه قلد هاهنا عطاء بن ابى رباح وِ اعتمد على قوله و هو يقول « التقليد حرام » ! فأين فرض النص يوم عرفة صلاة الجمعة؟ و لم لم يقل الصحابة انه صلى الجمعة؟ و لم ترك النبي الجهر و الحطلة الثانية؟ مقوله في غاية الفساد لا اثارة عليه من العلم. فإن مفاده أن البني صلى الله عليه و سلم و الصحابة لم يفهموا النص! و ترك هو البيان لامته و لم يقل ان الجمعة في عرفة اليمنا فرض و أداؤها نها واجب! و احتجاجه بقوله تعـالى « اذا نودى للصلاةِ من يوم الجمعة ، مضحكة ، فلقائل ان يقول: و اذا لم يناد لها لا تصلى و لم ينــاد لها في حجة الوداع و لا امر به صلى الله عليه و سلم فكيف يجوز اداؤها؟ و هو لا يسمع دون قوله و فعله صلى الله عليه و سلم! •

⁽١) كـذا في الأصِل، و سقط لفظ ﴿ في ۚ مَن الْحَمْدَيَّةِ ﴿ ﴿

 ⁽۲) قال فى ج ۱ ص ۲۹۰ من البدائع: و يتصل بهذا اقامة الجمعة فى ايام الموسم بمى ،
 قال ابو حنيفة و أبو يوسف: بجوز اقامة الجمعة بها اذا كان المصلى بهم الجمعة هو =

ليلة النحر في المزدلفة لا ينبغي أن يصلي واحدة منهما حتى يأتي المزدلفة '،

= الخليفة او ابير العراق او امير الحجاز او امير مكة سواء كانوا مقيمين او مسافرين او رجلا مأذرنا من جهتهم، و لو كان المصلى بهم الجمعة امير الموسم و هو الذى أمر بتسوية امور الحجاج لا غير لا يجوز سواء كان مقيا او مسافرا لانه غير مأمور باقامة الجمعة، الااذا كان مأذونا من جهة امير العراق او امير مكة، و قبل: ان كان مقيا يجوز و ان كان مسافرا لا يجوز، و الصحيح هو الأول ؟ و قال محمد: تجوز الجمعة بمى ؟ و اجمعوا على انه لا يجوز الجمعة بعرفات و ان اقامها امير العراق او الحليفة نفسه، و قال بعض مشايخنا: ان الحلاف بين اصحابنا في هذا بناء على ان مني من توابع مكة عندهما و عند محمد ليس من توابعها ؛ و هذا غير سديد لان بينهها اربعة فراسخ، مكة عندهما و عند محمد ليس من توابعها ؛ و هذا غير سديد لان بينهها اربعة فراسخ، و الصحيح منا أخلاف فيه بناء على ان المصر الجامع شرط عبدنا الا ان مجمدا يقول: ان مني ليس بمصر جامع بل هو قرية فلا تجوز الجمعة بها كا لا تجوز بعرفات، و هما يقولان: ان من الحدود و ينفذ الاحكام فالتحق بسائر الامصار، بخلاف عرفات فانها مفازة فلا تتمصر في الناس و حضرة السلطان _ انتهى ،

(۱) لأنه صلى الله عليه و سلم لم يصلهها بعرفات و لا فى الطريق حتى اتى المزدلفة و صلى بها و جمع بينهها ، كما فى حديث اسامة بن زيد اخرجه البخدارى و مسلم فى صحيحهها قال : دفع رسول الله صلى الله عليه و سلم من عرفة حتى اذًا كان بالشعب نزل فبال ثم توضأ و لم يسبغ الوضوء فقلت له : العلاة يا رسول الله ؟ فقال : الصلاة امامك ، فركب ـ الحديث ، و فى الباب حديث جابر و ابن مسعود و ابن عمر و ابن عباس و الفضل بن عباس و عمر بن الحطاب و على بن ابى طالب و غيزهم رضى الله عنهم ، و هو اجماع ، و قال الامام محمد فى باب الصلاة بالمزدلفة من الموطأ ص ٢٣٦ :

فاذا أتاهـا أذن المؤذن وأقام للغرب، وإذا سلم من المغرب قام وصلى العشاء بغير أذان و لا إقامة، يجزيه أذان المغرب وإقامتها، فيصلى الصلاتين جميعاً بأذان واحد وإقامة واحدة ' .

اخبرنا مالك اخبرنا نافع ان عد الله بن عمر كان يصلى المغرب و العشاء بالمزدلفة جميعا، اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم صلى المغرب و العشاء بالمزدلفة جميعا، اخبرنا مالك اخبرنا يحي ابن سعيد عن عدى بن ثابت الأنصارى عن عبد الله بن يزيد الانصارى الحقطمي عن ابي ابيوب الانصارى قبال: صلى رسول الله صلى الله عليه و سلم المغرب و العشاء بالمزدلفة جمعا في حجة الوداع، قال محمد: و بهذا نأخذ، لا يصلى الرجل المغرب و العشاء بأتى المزدلفة و ان ذهب نصف الليل، فاذا اتاها اذن و اقام فيصلى المغرب و العشاء بأذان و اقامة و احدة، و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقهائاً - اتهى .

(۱) لما رواه الامام ابو حنيفة كما فى ج ١ ص ٩٧ من عقود الجواهر عن عطاه ان ابي رباح عن ابي ايوب الانصارى: ان النبي صلى الله عليه عليه و سلم صلى المغرب و العشاء بجمع بأذان و اقامة واحدة ؛ هكذا رواه ابن عد الباقى فى مسنده و واخرجه ابن ابي شيبة و اسحاق و الطبرانى هكذا ، الا انهم قالوا: بالمردلفة ؛ و قالوا: باقامة ؛ وأد ابن ابي شيبة وحده : و لم يسبح بينهما ؛ و اصله فى الصحيحين من هذا الوجه بدون لفظ : الاقامة و و الطبرانى ايمنا من وجه آخر بلفظ ؛ بالمردلفة بأذان واحد و اقامة و اخرج ابو داود من وجه آخر عن ابن عمر انه اتى المردلفة بأذان و اقام او امر انسانا فأذن و أقام فصلى بنا المغرب ثلاث ركمات ثم التفت البنا فقال : الصلاة ، فصلى بنا العشاء ركمتين ـكذا ذكره موقوفا و اورده مرفوعا من و جه آخر عن ابن عمر و اخرجه الطحاوى من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر و من طريق ابي اسحاق عن عد افته بن مالك و مالك بن الحارث كلاهما عن ابن عمر و من طريق بجاهد قال =

و قال أهل المدينة : 'يقسيم الصلاة ' فيصلى المغرب، ثم يقيم للعشاء فيصليها، و لا يصلى بينهما شيئاً . و قال محمد : قد جاءت في هده آثاره كثيرة .

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: إذا صليتهما بجمع صليتهما باقامة واحدة، فان تطوعت بينهما بشيء فاجعل لكل واحدة إقامة ٢ .

== حدثنى اربعة كلهم ثقة منهم سعيد بن جبير و على الآزدى عن ابن عمر مثله ؟ و هو قول ابى حنيفة و صاحبيه و قول سفيان الثورى و عامة اهل الكوفة ؛ و قال زفر : بأذان و اقامتين، لما فى الصحيحين من حديث اسامة : فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ ثم اقبمت الصلاة فصلى العشاء ، و للبخارى عن ابن عمر : بعناه جمع بين المغرب و العشاء كل واحدة منهما باقامة ؛ و هو لمسلم من وجه آخر بمناه و عند مسلم ايضا من حديث جابر : بأذان و اقامتين ، و هو مختار ابى جعفر الطحاوى – انتهى و و ه هذا الباب روايات صحيحة متعارضة و الواقعة واحدة و هى حجة الولااع – و لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الحيرات ،

(۱–۱) كذا في الأصول، و الأولى ﴿ يَقْيَمُ لَصَلَاةً المَغْرِبِ، لَقَرِينَةُ بِعَدْمُ ﴿

(۲) اخرجه الامام محمد بهدا الاسناد فی کتاب الآثار فی باب الصلاة بعرفة و جمع ص ٥٩: و فیه عن ابراهیم فی الصلاة بجمع قال – الح ؛ و لعله سقط من کتاب الحجة، ثم قال محمد: و به تأخذ، و هو قول ابی حنیفة، و لایعجبنا آن یتطوع بینهها، و رواه الامام ابو یوسف فی آثاره رقم ۷۷۵ ص ۱۲۵ بهذا الاسناد نحوه بتقدیم و تأخیر، و لعل ابراهیم قال به لما رواه عن الاسود و علقمة، کما فی آثار ابی یوسف اینسا ص ۹۳ من رقم ۵۵۶: انهها دفعا مع عمر بن الحطاب رضی الله عنه فقال: ابها الناس علیکم بالسکینة فان البر لیس بایناع الابل و لا ایجاف الحیل ؛ قالا: فا زاد راحلته علی علیکم بالسکینة فان البر لیس بایناع الابل و لا ایجاف الحیل ؛ قالا: فا زاد راحلته علی جمینها و آنها لتقصع بجرتها، (ثم عاد الی حدیث ابراهیم) قال: ثم تبزل جمعا فتصلی شاخرنا

أخيرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا عمر ' بن ذر الهمدابي عن بجاهد أن رجلاً ' صلى مع عبدالله بن عمر رضي الله عنهما المغرب بجمع ثلاثا،

- = بها المغرب و العشاء بأذان و اقامة ـ الحديث الطويل •
- (۱) فى الأصول عمرو «بالواو وهو خطأ، و عمر بن ذر الهمدانى قد مضى سابقا فى باب القران و غيزه .
- (٢) نمو خالد بن مالك الحارثي، صرح بذلك الطحاوي في روايته ــ ج ١ ص ٤١٠، و رواه من وجه آخر عن ابن عمر قال: حدثنا روح بن الفرج قال ثنا عمرو بن خالد قال ثنا زهير. من معاوية قال ثنا ابو اسحاق عن مالك بن الحارث قال: صلى عبد الله ابن عمر بالمردلفة صلاة المغرب باقامة ليس معها اذان ثلاث ركمات ثم سلم ثم قال: الصلاة ، ثم قام فصلي العشاء ركعتين ثم سلم مقال له خالد بن مالك الحارثي: ما هذه الصلاة يا ابا عبد الرحمن؟ قال: صليت هاتين الصلاتين مع النبي صلى الله عليه و سلم في هذا المكان ليس معهما اذان ـ انتهى · و حــديث ابن عمر رواه مسلم و الطحاوى· و البيهتي من طرق مرفوعاً - و من هاهنا ظهر لك ان ما في كتاب الحجة من حدثه مختصراً و وقع سقط في الأصول.و في رواية عندالطحاوي والبيهتي: فقيل له: ما هذه الصلاة • ثم قال الطحاوى بعد سرد طرقه: فهذا ابن عمر يخبر عن رسول الله صلى الله عليه و سلمَ أنه صلاهما و لم يؤذن بينهما و لم يقم • و راجع ترجمة خالد بن مــالك الحارثي في كتب الرجال . و قال الطحاوى: حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن ابن ابي نجيح عن مجاهد قال : ثني اربعة كلهم ثقة منهم سعيـد بن جبير و على الأزدى عن ابن عمر انه صلى المغرب و العشاء بالمزدلفة باقامة واحدة ـ اه . و صلى مع ابن عمر عبد الله بن مالك ايضا كما هو عنـــد الطحاوى ص ٤١٠ . و عنـد اليهتي في ج هـ. ص ١٢١ من السنن: عن ابي نعسم و عبد الرزاق عن سفيان عن سلة بن كهيل عن سعيد بن جمير عن ابن عمر انه جمع بين المغرب و العشاء بجمع فقيل له: ما هذه ==

كتاب الحجة (الصلاة بمي يوم التروية والصلاة بمي و بعرفة والجمعة بهما) ج-٢

فلما سلم قام فصلى ركعتين ' ، فلما سلم قال له الرجل: يا أبا عبد الرحمن ! ألا تصلى العشاء ؟ قال: أو ّ ليس قد صليناها و ذلك باقامة والحدة ' .

أخبرنا محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع عن سماك بن حرب عن النعان بن حميد أبى قدامة قال: صليت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه بجمع ثلاثا و اثنين باقامة واحدة أ

= الصلاة يا ابا عبد الرحمن؟ فقال: صليتها صلاة المغرب ثلاثا و العشاء ركمتين مع رسول الله صلى الله عليه و سلم في هذًا المكان باقامة واحدة .

(۱) اى من فرض العشاء لكونه مسافرا ، وكان رسول الله صلى الله عليه و سلم ايضا مسافرا فى حجة الوداع لذا صلى ركمتين ركمتين من الرباعية بعرفة و المزدلفة و مى و مكة ، كما فى الأحاديث ؛ و القصر كان من اجل السفر لا للنسك ، نعم الجمع بـين الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء كان للنسك .

(٢) حديث ابن عمر عنه روى من طرق اخرجها اصحاب كتب الحديث مرفوعا موقوفا و عند ابي داود: فقال له مالك بن الحارث: ما هذه الصلاة ... السخ و عند الطحاوى: فقيل له ؛ و من طربق زهير عن ابي اسحاق عن « مالك بن الحارث ، مكان « عبد الله » ، و فيه : فقال له خالد بن مالك الحارثي ... اه .

(٣) في الأصول النمان بن أبي حميد ، وهو خطأ ، الصواب النمان بن حميد ، وكنيته : أبو قدامة -كما فى ج ٢ ص ٨٨ من كتاب الكنى للدولابي ، و فى ج ٢ ص ١١٦ من تجريد اسماء الصحابة للذهبي : النعان بن حميد ادرك الجاهلية (س) كذا ذكره مختصرا ، و هو فى ج ٧ ص ١٢٧ من المحلى ، قال ابن حوم : روينا من طريق سفيان الثورى عن سماك بن حرب عن النعان بن حميد : أن عمر جمع بين الصلاتين بمزدلفة بأذان

(٤) قد علمت ان ابن حزم اخرجه ٠٠

أخبرنا قيس بن الربيع قال حدثنا غيلان عن عدى بن ثابت الانصاري الخبرنا

(۱) هو ابن جامع بن اشعث المحارب، ابو عبد الله الكونى قاضيها ، من رجال مسلم و ابى داود و النسائى و ابن ماجه ، روى عن ابى وائل و طبقته ، و عنه شعبة و الثورى و يعلى المحاربي و غيرهم ، شيخ ثقة ، و ذكره ابن حبار في الثقات ، قتل سنة اثنتين و ثلاثين و مائة - راجع ج ٨ ص ٢٥٦ من التهذيب ؟ و وقع فى ج ٣ ص ٢٩ من نصب الراية « غيلان بن جامع ، صوابه : حازم و هو سهو و قلب من الناسخ ، اصله « غيلان بن حازم ، صوابه « جامع ، فنبه »

و الحديث رواه الطحاوى بهذا الاسناد فى ص ٤١٠ من شرح معانى الآثار حدثنا عدد بن خزيمة قال ثنا محمد بن عمر بن الروى قال اخبرنا قيس بن الربيع به مثله ٠ قال فى نصب الراية ج ٣ ص ٦٩: رواه ابن ابي شية فى مصنفه: حدثنا ابن مسهر عن ابن ابي ليلى عن عدى بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن ابي ابوب قال: صلى رسول الله صلى الله عليه و سلم بالمزدلفة المغرب و العشاء باقامة - اه ؛ و رواه اسحاق بن راهويه فى مسنده: اخبرنا يحبي بن آدم ثنا قيس عن غيلان بن جامع ، ضوابه: حازم (قلت: كلا صوابه و جامع ، كما عرفت) عن عدى به ؛ و رواه من طرق أخر الطبراني فى معجمه من طريق ابي نعيم ، ثنا سفيان عن جابر عن عدى به (و هو بعده فى كتاب الحجة) ؛ بو رواه من طريق آخر فقال: حدثنا على بن سعيد الرازى ثنا جعفر بن محد عن فعنيل الرواسي ثنا محمد بن ابي سليان بن ابي داود حدثنا ابي عن عبد الكريم عن عن فعنيل الرواسي ثنا محمد بن ابي سليان بن ابي داود حدثنا ابي عن عبد الكريم عن سعيد بن المسبب عن ابي ابوب الانصارى: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم جمع بين صلاة المغرب و صلاة العشاء بالمزدلفة بأذان واحد و إقامة واحدة انتهى .

(۲) الكوفى، من رجال الستة ، روى عن ايه و جده لامه عبد الله بن يزيد الخطمى و الانصارى و البراء بن عازب و غيرهم، كوفى تاجى ثقة . لكنه شيمى غال فى التشيع . مات سنة ست عشرة ومائة -كما فى ج ٧ ص ١٦٥ من التهذيب و قد علمت مما =

كتاب الحجة (الصلاة بمني يوم التروية و الصلاة بمني و بعرفة و الجمعة بهما) ج- ٢

عن عبد الله بن يزيد الأنصارى عن أبي أيوب الأنصارى رضى الله عنهم قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم المغرب و العشاء ثلاثا و اثنتين عناقامة واحدة .

(۱) هو ابن زید بن حصین الاوسی الانصاری ابو موسی الحطمی الصحابی ، من رجال الستة ، شهد الحدبیة و هو صغیر ، و شهد الجل و صغین مع علی ، و کان امیرا علی الکوفة ایام ابن الزبیر ــ راجع ج ۲ ص ۷۸ من التهذیب ، و قول من قال « لیست له صحبة » مرجوح و قد تقدم فیا قبل ، و حدیث ابی ابوب الانصاری هذا رواه البخاری و مسلم لیس فیه ذکر الاقامة ، اخرجاه عن عبد الله بن یزیـــد الحطمی عن ابی ابوب انه صلی مع النبی علیه الصلاة و السلام فی حجة الوداع المغرب و العشاء بالمزدلفة ؛ زاد البخاری جمیعا خرجه فی المغازی ــ قاله الزبلمی فی ج ۳ ص ۹ من بالمزدلفة ؛ زاد البخاری جمیعا خرجه فی المغازی ــ قاله الزبلمی فی ج ۳ ص ۹ من مصب الرایة ، و رواه النسائی و ابن ماجه ایضا کما فی عدة القاری .

(٢)كذا في الأصل، و في الهندية « اثنين ، .

(٣) و كان في الاصول و كذا في نصب الراية «جابر بن عدى» و هو خطا، و الصواب «جابر عن عدى» صحف «عن» فصار « بن» و جابر هـذا هو ابن يزبد الجعني و قد سبق ذكره فيا قبل، و قد عرفت ان الطبراني رواه من طريق سفيان عن جابر عن عدى يه، و قد تقدم ان ابا حنيفة رواه عن عطاه عن ابي ابوب به، و راجع جابر عن عدى يه، و قد تقدم ان ابا حنيفة رواه عن عطاه عن ابي ابوب به، و راجع ج ي ص ١٨٥ الى ص ١٩٠ من عمدة القارى فان العبني وسع الصدر فيه و أشبع الكلام في بيان المذاهب و غيرها؛ و رواه البيهتي في ج ٥ ص ١٢٠ من السنن .

٤٣٨

ابن ثابت الأنصارى عن عبد الله بن يزيد' الخطمى عن أبى أيوب الأنصارى قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم المغرب و العشاء ثلاثا و اثنتين لا باقامة واحدة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيلن الثورى قال حدثنا جابر عن عدى بن ثابت الأنصارى عن عبد الله بن يزيد الانصارى عن أبى أيوب الانصارى قال: صلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم المغرب و العشاء باقامة واحدة يعنى بجمع " .

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية « اثنين ، ٠

(٣) لا فرق بين هـــذا الحديث و الذي قبله اسنادا و متنا الا قوله: صلى رُسول الله صلى الله عليه و سلم، و في الأول « صليت معه » و بزيادة قوله « بعني بجمع » و لعل السكرار وقع من الناسخ او يكون الحديث حديث البراء بن عــازب ، و قد رواه الطحاوي في شرح الآثار ج ١ ص ٤١١ من طريق الامام ابي بوسف فقال حدثنا ابن ابي داود قال ثنا عمرو بن عون قال انا ابو يوسف عن محمد بن عبد الرحمن عن عدى ابن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه و سلم مثله ــ انتهى • اى مثل حديث ابي ابوب الذي قبله •

(٤) هو ابن الحارث الهمدانى و يقال: الأسلامي الكوفى، من رجال ابي داود و الترمذى اخو خالد بن مالك، و قبل: انهما اثنان، روى عن على و ابن عمر، و عنه ابو اسماق السبيعى وا بو روق الهمدانى، ذكره ابن حبان فى الثقات، له عندهما فى الجمع فى السفر ==

كتاب الحجة (الصلاة بمي يوم التروية والصلاة بمي و بعرفة والجمعة بهما) ج-٢

المغرب و العشاء بأذان و إقامة ، صلى ثلاثا ثم صلى ركعتين فسألته ' فقال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يصنع .

أخبرن محمد قال أخبرنا سفيان الثورى قال حدثنا سلمة بن كهيل قال

- قاله الحافظ في ج ٥ ص ٣٨٠ من التهديب ؟ قلم: بل عندهما في الجمع بالمزدلفة . و ابو اسحاق السيعي روى عن عبد الله و خالد ابني مالك كليهها ـ كما صرح به الترمذي ف ذلك الباب . (ه) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لابد منه، وكان فيها دصليت مع عمر بن الخطاب ، ، و الحديث رواه ابو دأود في ص ٢٤٦ من الكشورية بهذا الاسناد حبث قال: حدثنا محد بن كشير انا سفيان عن ابي اسحاق عن عبد الله بن مالك قيال: صليت مع ابن عمر المغرب ثلاثا و العشاء ركعتين، فقال له مالك بن الحارث: ما هذه الصلاة؟ قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليـــه و سلم في هذا المكان باقـــامة واحدة ــ اه ؛ ففيه د عبد الله بن عمر ، و هو الصوّاب؛ و قال الترمذي ص ١٠٨: حدثنا محمد بن بشار ثنا يحيي بن سعيد القطان نا سفيان الثوري عن ابي اسحاق عن عبد الله ابن مالك: ان ابن عمر صلى بجمع فجمع بين الصلاتين باقامة و قال: رأيت رسول الله جلى الله عليه وسلم فعل مثل هذا في هذا المكان. قال الترمذي : حديث حسن صحيح ــ اه و راجع ج ٢ ص ٣٧ من النسائي طبع الانصارية. و بهذا الاسناد رواء الطحاوي ص ٤١٠ ايمنا، حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عامر قال ثنا سفيان ح و حدثنا حسين ابن نصر قال سمعت يزيد بن هارون قال أنا سفيان بن سعيد الثورى عن ابي سحاق عن عبد الله بن مالك قال: صليت مع ابن عمر المغرب ثلاثًا و العشاء ركعتين باقامة و أحدة فقيل له: يا أبا عبد الرحمن! ما هذا؟ فقال: صليتها مع رسول الله صلى الله عليه و سلم في هذا المكان بإقامة واحدة ــ التهمير.

(۱) السائل هاهنا عيد الله بن مالك، و فى ابى داود • مالك بن الحارث، و فى آثـار الطحاوى من طريق زهير بن معاوية عن ابى اسحاق عن مالك بن الحارث السـائل = الطحاوى من طريق زهير بن معاوية عن ابى المحاوى من طريق زهير بن معاوية عن ابى ١٤٤٠ أخبرنا

حدثنا سعيد بن جبر مثله ' .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن أشعث بن أى الشعثاء اعن أبيه والله عنها من عرفات إلى عن أبيه والله الله والله عنها من عرفات إلى عد خالد بن مالك و في عامة الروايات فقيل له و في حديث مجاهد وان الرجل قال له وكا سبق فلا يمد ان يمكون سأل كل واحد منهم ابن عمر عن الاقتصار على اقامة واحدة الصلاتين و ابو اسحاق السيمي رواه عن مالك بن الحارث و عبد الله بن مالك و خالد بن مالك، و الرجل هو واحد منهم، و من هاهنا ظهر انهم كلهم كانوا مع ابن عمر رضيافة عنها في الحج وصلوا خلفه و لمل مالك بن الحارث هو الهمداني ابو موسى الكوفي ، ذكره ابن حان في الثقات - كافى ج ١٠ ص ١٣ من التهذيب ؛ او هو : مالك بن الحارث السلى الرقى - و يقال : الكوفى ، التابعى ، من رجال مسلم و ابي داود و النسائي - كافى ج ١٠ ص ١٣ من التهذيب ؛

(۱) يعنى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم ، كما هو عنيد الترمذي و ابي داود و الطحاوي و البيهق و النسائي و مسلم و غيرهم فانهم رووه بهذا الاسناد - قال الترمذي: وحديث سعيد بن جبير عن ابن عمر هو حديث حسن صحيح ابضا رواه سلمة بن كهبل عن سعيد بن جبير ، و اما ابو اسحاق فاتما روى عن عبيد الله و خالد ابي مالك عن ابن عبر ـ اه .

(٢) هو ابن سليم بن الاسود المحاربي الكوفي، من رجال السنة، روى عن ابيه و الاسود ابن يزيد و الاسود بن هلال وسعيد بن جبير و علاج بن عمرو و جماعة، و عنه شعبة و الثورى وشربك و ابو الاحوص وغيرهم، من ثقات شيوخ الكوفة، مات سنة ١٢٥-كذا في ج١ ص ٣٥٥ من النهذيب، و قد تقدم اشعث عن عطاء، وعنه الثورى في المحرم يصيب بيض النهام بغير نسبة، و لعله هو ابن ابي الشعثاء سليم المحاربي الكوفي هذا .

المزدلفة فلم يفتر من التكبير و التهليل حنى أتينا المزدلفة فأذن و أقام الصلى بنا العشاء ركعتين ثم دعا بعشائه الم

أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنني عن أشعث بن أبي الشعثاء

= ابو الشعثاء المحاربي الكوفى، من رجال الستة ،كوفى تابعى جليل مشهور ثقة ، لا يسئل عن مثله ، مات سنة ٨٧ او ٨٨ او ٨٥ ، و هو اشبه بالصواب كما فى ج ٤ ص ١٦٥ من النهذيب: و من عجائبات العالم ان ابن حزم قال فى المحلى و سليم بن اسود مجهول، ولم يدر ان هذا اسم ابي الشعثاء المحاربي، و هذا علمه فى الرجال ثم يطيل اللسان على الائمة و ينال منهم بدعاوى اكاذب و يسميها براهين، و القاعدة ان الاناء يترشح بما فيه، و الجهل شمر على الهوى و

- (۱) كذا فى الأصول ، لعل العبارة الآتية سقطت من الاصول بعـــد قوله « و اقام ، « أو أمر إنسانا فأذن و أقام فصلى بنــا المغرب ثلاث ركعات ثم التفت إلينا فقال : ﴿ الصلاة ٠٠٠٠ لانها موجودة عند ابى داود ﴾
 - (۲) رواه ابو داود فی ج ۱ ص ۲۶٦ من سننه: حدثنا مسدد ثنا ابو الاحوص نا اشعث بن سلیم عن ایه به مثله ، و نقله الحافظ للزیلمی فی ج ۳ ص ۷۰ من نصب الرایة ، و من هاهنا یظهر لك آن آتمتنا لیسوا بغافلین عن الاحادیث التی وردت فی كل باب من ابواب الفقه و هی بمرأی منهم ؟ و ایراد الامام محمد هذا الحدیث فی الاحیر لاثبات آن الاذان فی حدیث ابن عمر موجود ، ومن ذكره فهو حجة علی من لم یذكره ، و زیادة الثقة مقبولة ، و لم یتمرض له فی الروایات لانه معهود مقرر ، و التردد فی الافامة مرتین او مرة ، و لما صلاهما باقامة و احدة تعجب الناس منه وسألوا عنه فقال : صلیت هكذا مع رسول الله صلی الله علیه و سلم فی هذا المكان ، فسكتوا ؟ فلوكانت افامتین لما سكتوا عنه بل ردوا علی ابن عمر رضی الله عنهها .

113

عن علاج [بن عمرو] ' مثل حديث أيه ' عن ابن عمر أن علاجا قال ': سئل ' ابن عمر عن صلاته فقــال : صليت مــع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى هذا المكان هكذا .

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبير و مجاهد عن ابن عمر بن الحنطاب رضى الله عنها أنه كان يصليهما " باقامة واحدة و هذا الأمر المجمع عليه عند الفقهاء .

(۱) صرح بذلك ابو داود فى سننه، و هو علاج بن بمرو ـ بكسر العين و تخفيف اللام بعدها جيم، روى عن ابن عمر فى الصلاة بالمزدلفة، و عنه اشعث بن ساميم و ابو صخر جمامع بن شداد، و ذكره ابن حبان فى الثقات ، قلت : و قال الذهلى: لا يعرف و هو من رجال ابى داود مدكذا فى ج ۸ ص ١٩٥ من التهذيب و نحوه فى ج ۲ ص ٢٩٠ من ميزان الاعتدال ،

(٧) فى سنن ابى داود: قال: و اخبرنى علاج بن عمرو بمثل حديث ابى ــ اه، فناعل وقال ، فيه اشعث ، و يعلم من كتاب الحجة أن قوله « مثل حديث أبه ، مقولة سلام ابن سليم الحننى ، و الراجح ما فى ابى داود .

(٣) في سنن ابي داود « فغيـل لابن عمر في ذاك » و ليس لفظ « قال » فيه ، و كـذا هو في ج ٧ ص ١٢٧ من المحلي .

(٤) في الأصول « سأل » و هو خطأ :

(٥) كذا فى الأصل - « انه كان يصليها » اى: انه كان يجمع بدين المغرب و العشاء بالمزدلفة و يصليها باقامة واحدة ، ولم اقف على من اخرجه غيره بهذا الطريق و إلا فنى آثار الطحارى و سنن اليهتى و صحيح مسلم و غيرها حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر من طريق الحكم بن عنيبة و سلة بن كهيل و غيرهما عن سعيد بن جبير ؟ وتقدم من الطحاوى عن بونس عن سفيان عن ابن ابى نجيح عن مجاهد قال : حدثنى ==

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: الدفع من المزدلفة قدر ' صلاة الصبح المسفر بها قبل أن تطلع الشمس وكذلك قال أهل المدينة ' .

و قال أبو حنيفة في صلاة أهل مكة و من كابن بمكة مقيما فحج: إنه

== اربعة كلهم ثقة منهم سعيد بن جبير وعلى الآزدى عن ابن عمر انه صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة باقامة واحدة ، و قال الطحاوى في آخر الباب : حدثنا يوسف بن يزيد قبال ثما حجاج بن الراهيم قال ثنا هشيم قال نا الو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عمر انه جمع بين المفرب و العشاء بجمع بأذان و اقامة و لم يجعل بينهما شيئا ، قال الطحاوى : فكان محالا ان يكون ادخل في ذلك اذانا إلا و قد علم من وسول الله صلى الله عليه و سلم .. اه ،

(۱) مكذا فى الاصول و له معى ، و للطبرى من رواية اسرائيل : فدفع لقدر صلاة القوم المسفرين لصلاة الغداة ــ اله فتح البارى و عمدة القارى .

(۲) المسألة فى ج ١ ص ٣٢٣ من المدونة هكذا: قال: و قلنا لمالك: لو ان الامام واتفا ؛ اسفر بالوقوف بالمشعر الحرام فلم يدفع ؟ قال: فلدفعوا و ليتركوا الامام واقفا ؛ قال: وكان ينهى ان يقف احد بالمشعر الحرام إلى طلوع الشمس و قل الاسفار - اتهى ، و فى ان يدفع كل من كان بالمشعر الحرام قبل طلوع الشمس و قل الاسفار - اتهى ، و فى الدر المختار من كتبنا : ثم وقف بمزدلفة (و هو واجب عندنا لا سنة) و وقئه من طلوع الفجر الى طلوع الشمس (اى وقت جوازه ، و قدر الواجب منه ساعة و لو لطيفة و قدر السنة امتداد الوقوف الى الاسفار جدا) و لو مارا كما فى عرفة ، لكن لو تركه بعذر كرحمة بمزدلفة لا شىء عليه ، و كبر و هلل و لبى و صلى على المصطنى صلى الله عليه وسلم و على آله و دعا ، و إذا اسفر جدا اتى مى مهللا مصليا ــ اه ، قال فى رد المحتار ج ٢ ص ١٨٤ : فاعمل * اسفر ، * اليوم » او * الصبح » و فاعله بما لا يذكر فى شىء من ــــ فى رد الحتار ج ٢ ص ١٨٤ : فاعمل * اسفر » * اليوم » او * الصبح » و فاعله بما لا يذكر فى شىء من ــــ فى رد الحتار ج ٢ ص ١٨٤ الموى : و لم اقف على انه مما لا بذكر فى شىء من ــــ فى در المدن قراحصارى ، وقال الحوى : و لم اقف على انه مما لا بذكر فى شىء من ــــ في المدن المدن المدن قراحصارى ، وقال الحوى : و لم اقف على انه مما لا بذكر فى شىء من ــــ في المدن قراحصارى ، وقال الحوى : و لم اقف على انه مما لا بذكر فى شىء من ــــ في المدن ا

يضلى بمنى أربعا، وكذلك يصلى بعرفة حتى يرجع إلى مكة ، وقال أهل المدينة فى أهل مكة : إنهسم يضلون بمنى إذا حجوا ركعتين حتى ينصرفوا إلى مكة ' .

= كتب النحو و اللغة ؛ و فسر الامام الاسفار يحيث لايتي الى طلوع الشمس الا مقدار ما يصلي ركنتين ، و ان دفع بعد طلوع الشمس او قبل ان يصلي الناس الفخر فقد اساء و لا شيء عليه ـ هندية ط ، و ما وقع في نسخ القدوري « و اذا طلعت الشمس افاض الامام ، قال في الهداية : انه غلط لأن النبي صلى الله عليه و سلم دفع قبل طلوع الشمس -و تمامه في الشرتبلالية ـ اه - و من هاهنا ظهر لك الفرق بين قول اهل المدينة و بين قول الاحناف؛ و الحديث الذي اشار اليه ان عابدين هو ما اخرجه الجماعة الامسلما، كما في ج ٣ ص ٧٤ من نصب الراية عن عمرو بن ميمون قال : شهدت عمر صلى بجمع الصبح ثم وقف فقال: ان المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس و يقولون اشرق ثبير، و أن النبي صلى الله عليه و سلم خالفهم؟ ثنم أفاض قبل أن تطلع الشمس... و في لفظ : كانوا لا يفيضون حتى تشرق الشمس على ثبير ــ اه . و في حديث جابر الطويل: فلم يزل وافغا حتى اسفر جدا فدفع قبل ان تطلع الشمل ــ الحديث · و عن ابن عباس رواه احمد في مسنده: ان رُسول الله صلى الله عليه و سلم وقف بجمع فلما اضاء كل شيء قبل ان تطلع الشمس افاض ـ اه . و عن ابن عمر ان الني صلى الله عليه و سلم كان يفيض من المزدلفة قبل طلوع الشمس ــ رواه الطبراني في معجمه الكبير . و عن ابي بكر الصديق نحوه ـ رواه الطبراني في معجمه الأوسط. فني هذه الاحاديث الدفع بعــــد اسفار الصبح جدا و اضاءته كل الاضاءة . و راجع ج ٢ ص ۱۳۶ من البدائع و ج۳ ص ۶۲۵ من فتح الباري و ج ٤ ص ۱۹۸ من عمدة القاری و شرح الزرقابی ۰

(١) مذا الاختلاف مبنى على أن القصر كان الأجل السفر أو كان للنسك ، الأول ==

== عندنا، و الثانى عند مالك وغيره ؛ و ايضا مبى على ان الصلاة فى كم تقصر من المسافة ، و تفصيل هذا فى ابواب صلاة المسافر، و سيأتى نبذ منه فى كلام لامام محمد مع اهل المدينة ، و المسألة فى ج ٢ ص ٢٣٧ من البحر الرائق و ج ٢ ص ١٥٢ من البدائع وص١٠١ من شرح لباب المناسك وص٠٨ من غنية الناسك و نص عبارتها : فان كان الامام مقيا اتم الصلاة و اتم معه المسافرون ، و ان كان مسافرا قصر و اتم المقيمون بلا قراءة ، فاذا سلم قبال لهم : أبمواً صلاتكم يا أهل مكة فانا قوم سفر ؛ و لا يجوز للقيم ان يقصر الصلاة ولا للسافر ان يقتدى به ان قصر ؛ و قال مالك رحمه الله تعالى : يقصر المتم و يقتدى به المسافر ، و لا يحبو اداء الجمعة بعرفان اتفاقا لأنها فعناه ، و بنى ابنيه ـ اه ،

و زعم بحض قاصرى الانظار ان اتمام الصلاة بعرفة ومنى و المزدلفة لاهل مكة و من فى حكمهم ليس بذهب ابى حنيفة و صاحبيه و انما هو قول بعض المشايخ من الحيفة و هر ليس كذا، هذا قول الامام ابى حنيفة و الامام محمد فى كتاب الحبية نصا امامك و هرأى منك، فهل تريد اصرح من هذا و ابين؟ و هذه كتب الفقه مشحونة بهذا، و ما فى رد المحتار لا يدل على ما زعسمه حكا لا يخنى، و نص عارته هذا ح ٢ ص آ٧٠ : و اطلق الامام فشمل المقيم و المسافر لكن لو كان مقيا كامام مكة صلى بهم صلاة المقيمين و لا يجوز له القصر و لا للحجاج (اى فى حال قصرهم) الا فشدا، به ، قال الامام الحلوانى : كان الامام اللسنى يقول: العجب من اهل الموقف يتابسون به ، قال الامام الحلوانى : كان الامام الخير و صلاتهم غير جائزة ؟ و قال شمس المام مكذ فأنى يستجاب لهم او يرجى لهم الخير و صلاتهم غير جائزة ؟ و قال شمس الأثمة : كنت مع اهل الموقف فاعتزلت و صليت كل صلاة فى وقتها و اوصيت المناف المحاب ؛ وقد سمعنا انه كان يتكلف و يخرج مسيرة سفرثم ياتى عرفات ، فلو كان بذلك اضحاب ؛ وقد سمعنا انه كان يتكلف و يخرج مسيرة سفرثم ياتى عرفات ، فلو كان مكذا فالقصر جائز والا لا ، فيجب الاحتياط ـ اه ملخصا من التتارخانية عن الحيط ، و مثله فى ج ٢ ص ٢٣٧ من منحة الحالق ، فهذه العبارة حجة على الزاعم المذكور ==

= لا له فانها صريحة في أن أتمام إهل مكة و من في حكمهم لا يجوز ٠ ثم لى قلق فيما ثكلف شمس الأئمة من الحروج الى مسيرة سفر ثم الاتيان عرفة ثم الاقتداء بالامام المقيم بمكنة القاصر الصلاة فانبه لا يجوز في المذهب فان اقتداء المسافر بالامام المقسيم القاصر لا بجوز ايضا في المذهب، و أنما هو مذهب المالكية، اللهم! الا ان يقــال أنه رحمه الله تعالى يرى ذلك جائزا فانه فقيه النفس و المجتهد في المذهب، او قلد في هذه المسألة خاصة الامام مالكا رحمه الله تعالى في هذا الموقف ـ و العلم عند الله تعالى • ثم على قاعدة ان الحديث ذوفتون اقول : قد كان ورد عَليَّ السؤال سنة خس و ستین بعد الالف و ثلثمانهٔ فی شهر ذی الحجه من مرسی بومبائی و من بلدة مالیگاون . من بعض ابنياء العلم من عصرنا بأنه صلى الله عليه و سلم و من كان معه من الصحابة رضى الله عنهم في حجة الوداع قيد صلوا الظهر و العصر يوم عرفة ركمتين ركمتين وكذا بالمزدلفة العثاء لانهم كانوا مسافرين فهل قصر اهل مكة معه صلى الله عُليه و سلم ام اتمـــوا لكونهم مقيمين غير مسافرين؟ و هل امرهم رسول الله صلى الله عليه و سلم بالاتمام في حجة الوداع و ان قصروها معه ؟ فما الدليل على جوازه عند الأحناف رحمهم الله تعالى من الاحاديث و الآثار؟ و هذا تعريب السؤال بالاختصار، و ارسل الى بعض السائلين مع السؤال جوابًا عنه اينيًا من بعض ابناء العصر الزائغين عن الصراط المستقميم و المنهج الغويم المضلمين عن الطريق المستوى الحق فأجبت عن الاسئلة و رددت على المجيب المذكور ، و لاعلىَّ ان انقل جوابه و ردى عليه هاها و به يتضح الأجوبة عن الاسئلة ايضا. قال المجيب عن السؤال بعد سطرين (يأتى ردهما في آخر الجواب) •وكل ما فعله الشارع العظيم النبي الكريم في ذلك اليوم سنة قطعية متواترة لم يختلف فيها ائمة الآمة و أئمة العلم و ائمة الاجتهاد» · قلت: هذه مفاطة عظيمة و مغالطة قبيحة، كيف 1 وكم من افعال في حجة الوداع اختلف فيها أئمة الهدى من قبل؟ فهذا ابو حنيفة و من معه انه قصر الصلاة للسفر، و هذا الشافعي و من معه ان الجمع في ذلك الـوم ===

= بين صلاتين مختص بالمسافر، وهذا مالك و من معه يقول ان الجمع و القصر كليهها للقيم و المسافر؛ و هذا ابو حنيفة و من معه يقول: أن الجمع للنسك و القصر للسفر، و من كان مقبها من اهل مكـة او من غيرهم اتم الصلاة و لم يجز له القصر ، و من قصر منهم لا تجوز صلاته بل لايجوز اقتداء المسافر به اچنا . و قد اختلفوا في ان الخطبة ـ كانت قبل الصلاة او بعدها او قبل الأذان او معه او بعده او قبلُ الزوال أو بعده، اوكانت خطيستين بينهها. جلوس كالجمة اوكانت خطة واحدة ؟ فكف مقول : لم يختلف فيها امام من الأئمة 1 و هل صلاهما بأذان واحد و اقامة واحدة أو اذانـين و اقامتین او بأذان و اقامتین ؟ و بالجملة هذا باب طویل الذیل اذا احصیت جز نبات باب صلاة رسول الله صلى الله عليـه و سلم بعرفة علمت انهم كم من فعل اختلفوا فيه ، . وكذا اذا احصيت احاديث حجة الوداع اذعنت انه باب وسيع الذيول في الاختلاف من خروجه من المدينة الى رجوعه اليها ، و هذا ليس موضع استقصاء فروع الباب. ثم قال دملي يوم الجمعة و جمع بين صلاتين بعد الزوال و صلى الصلاة الاولى ركمتين و لم تكن صلاة الجمعة لأن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم قد اسر با لقراءة ، و لو كانت الصلاة الأولى صلاة الجمعة لجهر بالقراءة لأن صلاة الجمعة جهريه ثم صلى صلاة ركعتين. • قلت: هذا صحيح مسلم لكن لِم لم يقل: لانه صلى الله عليه وســـــــلم ومن جاء من أمل المدينة أو من غيرها أو من جاه للحج من بلاد اخرى كأنوا مسافرين فـلم يصلوا الجمة و تصروا الصلاة ! فان الجمعة ليست على المسافر و القصر له كما ثبت في الحديث و اسرار القراءة صار مؤيدًا للةو شاهدًا ! و الحديث الخرجه البيهُتي في ج ٣ ص ١٨٣ من سننه عن تميم الدارى عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : الجمعة و اجبة الا على صبى او مملوك او مسافر ــ انتهى ؛ و رواه الطبراني في معجمه كما في ج ٢ ص ١٩٩ من نصب الراية و ص ۱۳۲ من الدراية لابن حجر رحمه الله ، و راجع لذلك عمدة القارى و فتح البارى و غيرهما من كتب الحديث و شروحه ؛ و لِم لم يقل : ان عرفات ليست موضع 🚃 أقامة (117)££A

= اقامة الجمعة فانها فضاء و الجمعة أنما تقام في المدن و القرى على اختلاف فيها ببن الآئمة ، و عرف ات فعناء ليس لها سكان و لا أهالى و ليس فيها أبنية و لا غيرها كما تكون فى البلدان فلذا لم تتم فيهـا الجمعة و صلى رسول الله صلى الله عليه و سلم الظهر عرفات ـ تدبر ، فانه يدفع ما يختلج في قلبك من عدم اقامة اهل مكمة و من حولها اياها مع كونهم مقيمين لانهم كانوا في صحراء عرفات و هي ليست من فناء مكة و توابعها بل خارجة عنها ، و لم تقم من لدن رسول الله صلى الله عليه و سلم الى الآن فى الصحارى و البراري و الفضاء حتى الهـل العوالي من المدينة لم يقيموا أياها بالعوالي بل صلوهــا خلفه صلى الله عليه و سلم هذا . ثم قال الجب: ﴿ و قد اقتدى بالشارع الكريم جيران عرفات و كل اهل مني و كل اهل مكة و لم يأمر احدا بالأنمام فلم يكن ان يكون القصر قصر السفر بـــل القصرُ قصر النسك خـاص بيوم عرفة و صلاته بعرفات. • قلت: هذا هو محط السؤال و جوابه من المجيّب، و هذا هو مقصود السائل من السؤال و الجيب رمي رجمًا بالغيب و لم يبدر ما في جوف الفرى ، كيف و هو لم يحل حول ـ حمى رياض الاحاديث النبوية الامثل غريب دخل بلدة ليس له فيهــا انيس عارف و رفيق متعارف و قريب قارب و خـل متقارب فضاق باله و اضطجر قلبه حتى كاد ينشق و يتقطع فهو في هذه الحالة يتملغل و يتغوه ما يتغوه • و ليس على الأعمى حر ج و لا على الاعرج حرج و لا على المريض حرج، و المجيب مسكين مريض بداء انكار الاحاديث و مبتلي بأمراض القلب، و ﴿ فِي الجِسدِ مَضْغَةَ اذَا صَلَّحَتَ صَلَّحَ الجَسدُ كُلَّهُ و اذا فسدت فسد الجسد كله ألا و هي القلب، •

و قد ثبت فى الأحاديث انه صلى الله عليه و سلم امرهم بالأتمام و العلماء صرحوا بذلك فى كتبهم _ جذا الشوكانى الامام لجماعته (يبنى و بينه ثلاث وسائط فى الاسناد) نقل فى ج ٤ ص ٢٨٣ من نيل الاوطار : قال ابن المنذر : اجمع اهل العلم على ان الامام ==

= يجمع بان الظهر و النصر بعرفة ، و كذلك من صلى منع الامام ، و ذكر أسحاب الشافعي انه لأ يجوز الجمع الالمن بينه و بين وطنه ستة عشر فرسحا الحاقا له بالقصر ؟ قال: و ليس بصحيح فان النبي صلى الله عليه و سلم جمع و جمع من حضره من المكين وغيرهم و لم يأمرهم بترك الجمع كما امرهم بترك القصر فقــال • أتموا فانا قوم سفر • و لو جرم الجمع لبينه ُلهم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ــ الخ • فقد صرح ابن المنذر بأنه صلى الله عليه و سلم امرهم بالاتمام و ترك القصر ، خيل تريد اصرح من هذا؟ و الجيب ينكره ؟ لو لم يثبت ذلك في الأحاديث لما صرح ابن المنذر بذلك فانه محدث معتبر عندهم معتمد عليه يعولون عليـه في النقول • و قد روى الامام مالك في موطئه و من طريقه مجمد في موطئه ص ١٣٠ عن نافع عن ابن عمر انه كأن يقيم بمكة عشرا فيقصر الصلاة الا ان يشهد الصلاة مع الناس فيصلى بصلاتهم - اه؛ و لفظ موطأ مالك: ان ابن عمر اقام بمكة عشر ليال يقصر الصلاة الا ان يصليها مسع الامام فيصليها جلاته - اه؛ فهذا ابن عمر متبع آثاره صلى الله عليمه و سلم في العبادات و العادات وجميع الاداب يقصر بمكة و يتم على اختلاف الحالين و يجمع بين الصلاتين بمرفة وهو في حجة الوداع معُ النبي صلى الله عليه و سلم، فهل يظن به ان يفعل خلاف خل رسول الله صلى الله عليه و سلم ا و مرتبة موطأ مالك فى كتب الحديث فوق مراتبها عند الجيب و شيخه الشيخ عبيد الله السندى . و قال الامام محمد ايضا : اخبرنا مالك حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابيه: ان عمر اذا قندم مكنة صلى بهم ركعتين ثم قال: يا اهل مُكته ! أتموا صلاتكم فانا قوم سفر ـ اه؛ فهذا عمر بن الخطاب الفارق بين الحق و الساطل الخليفة الراشد يقول لآمل مكة • أتموا صلاتكم فانا قوم سفر ، و هو كان في حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه و سلم و لم يجي ٌ في عهده مكمة الا للحج او الممرة و هو جمع بين الظهر و المصر بعرفة و صلى ركعتين و قال لاهل مكة • أثموا صلاتكم فانــا قوم سفر ، • و رواه عبد الرزاق في مصنفه ــ كما في ==

Y = 1

_ == ج ٢ ص ١٨٧ من نصب الراية : اخيرنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ان عمر ان عرصلي بأهل مكة الظهر فسلم في ركعتين ثم قال: يا اهل مكة ا أتموا صلاتكم فأنا قوم سفر ـ اه؛ فهل يظن جمر رضي الله عنه انه قال بمكة ذلك لأهل مكة و لم يقل بعرفات ومنى و المزدلفة؟ او يخال بأهل مكمة انهم سمعوا ذلك القول من عمر رضي الله عنه في مكة ثم قصروا الصلاة بعرفة و المزدلفة ومنى خلاف سماعهم منه؟ كلا و الله! لا بقول ذلك الا من ليس له ادنى مسكة من العقل و العلم ؛ و ان كان القصر قصر نسك كان اللازم على عمر و ابنه رضي الله عنها اعلانه بعرفة و المزدلفة ، وتأخير البيان عن حاجته لا يجوز نظ . هذا على نهج المجيب و منواله ، و مع هذا نقد صرح عمر رضي الله عنه بذلك كما اخرجه الامام محمد في كتاب الحجة ، و سيأتي فيه مع زيادة فيه يقطع عرق الشك و الارتياب . اخبرُنا محمد قال اخبرنا سويد بن ابراهيم الجحدري عن قنادة بن دعامة السدوسي: ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى بمكمة ركمتين ثم قال : يا اهل م مكمة ! انا قوم سفر فأ تموا ؛ وهو اصرح ما في الباب، و المرسل عندنا حجة، و قنادة في الحفظ و الصبط معروف، كيف و قد اعتصد بمسند آخر روى عنه، و قد استدل به الامام محد لمذهبه و مذهب شبخه الى حنيفة بأن المسافر اذا ام الناس بعرفة في الجمع بين الصلاتين يصلي ركعتين وكعتين و يقول للقيمين بعد السلام • أتموا صلاتكم فأنا قوم سفر، وعمر الفاروق كان في الحج مع رسول الله صلى ألله عليه و سلم؛ و لو لم يأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالائمام لما خَّالفه عمر رضى الله عنه في قوله و فعله كما لا يخذٍ ، ، و عدم بلوغه اسلم و سعيد بن المسيب ـ كما في موطأ مالك ـ لا يستلزم العدم مطلقــا او عدم غیرهما ، و هذا ظاهر ، و قد روی مالك عن نافع عن ابن عمر انه كان يصلي وراه الامام بمني اربعا فاذا صلى لنفسه صلى ركعتين ـ اه ؛ و الامام في زمن ان حمر لا يكون الاصابيا ، و لوكان تابعيا ايمنا لما خالف سنة قطعية متواثرة في الجمع العظيم على زعم الجيب؛ و الاردوا عليه كما هو ديدن اهل الحقالاسيا في خير القرون فانهم كانوا ==

= لا يهابون احدا غير الله وكانوا لا يخافون لومة لائم كما هو مشروح من خصائصهم فى زبر الحديث وكتب الطبقات، فعلم منه ان الامام المقيم اذا صلى بهم ايام الحج صلى اربعا ، و المسافر اذا صلى بهم قصر ، و ابن عمر كان يتم وراء الامام المقيم عـلى قانون صلاة المسافر والمقيم، وهذا كله في حديث عبران بن حصين رضيالله عنهها رواه ابو داود الطيالسي في ص ١١٥. من مسنده من مسانيد عمران بن حصين : حدثنا ابو داود قال حدثنا جماد بن سلبة عن عسلي بن زيد عن ابي نضرة انبه قال: سأل شاب عمران بن حصين عن صلاة رسول الله صلى الله عليـه و سلم فى السفر فقال : إن هذا الفتى سألى عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فاحفظوا عني ما سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا قط الا صلى ركعتين حتى يرجع و شهدت معه حنينا و الطائف فكان يصلى ركعتين ثم حججت معه و اعتمرت فصلى ركعتين ثم قال ديا اهل مكة ! اتموا فانا قوم سفر، ثم حججت مع ابى بكر و اعتمرت فصلى ركعتين ثم قال « يا اهل مكة ! أتموا الصلاة فأنا قوم سفر ، ثم حججت و اعتمرت مع عمر فصلي ركعتين ثم قال « أَبُمُوا الصلاة فانــا قوم سفر ، ثم حججت مع عثمان و اعتمر فصلي ركعتين ثم ً إن عُمَانَ اتم • فهذا الحديث حجة قاطعة و برهان ساطع على ما تعرضنا له و تصدينا لاثباته، و هو بعمومه شامل للصلاة بعرفة و المزدَّلفة و منى و الا لأفصح به عمران رضی الله عنه کما صرح بآتمام عثمان رضی الله عنه بمنی و هو حبح معه صلی الله علیه و سلم و مع ابي بكر و عمر و عثمان رضي الله عنهم كلهم قالوا لأحسل مكة « اتموا الصلاة فانا قوم سفر » و قسر هذا القول على الصلاة بمكة دون عرفية و مني تحكم بحت من غير دليل، كيف لاأو يرده قول عمر في حجه لامل مكة بمكة و عرفية و مني «اتموا فانا قوم سفر، او لم يرد في الأحاديث التي وردت في باب صلاة عرفية شيء ينني هذا العموم بل قول عَمْرُ ٱلَّذَكُورِ شاده و احكمه و فسره تفسيراً لم يبق فيه ارتياب لمرتاب. وموضع جدال الالمن انكر طلوع الشمس رابعة النهار و الحديث قد نقله الحافظ ==

= ابن حجر في ج ١ ص ٢١٥ من التلخيص الحبر ذيل قول الرانعي: و ليقل الامام اذا سلم « اتموا يا اهل مكة فانا قوم سفر » كما قال رسول الله صلى الله عليه و سلم ـــ الشافعي و أبو داود و الترمذي عن ابن علية عن علي بن زيد عن عمران قال: غروت مع النبي صلى الله عليه و سُلم فلم يصل الاركعتين حتى رجعنا الى المدينة و حججت معه ظم يصل الاوكمتين حتى رجع الى المدينة و.شهدت معه الفتح فأقام بمكـة بُمان عشرة لبلة لا يصلى الا ركمتين ثم يقول لاهل البلد • اتموا فانا قوم سفر ، ــ لفظ الشافعي، و زاد الطبراني و الا المغرب ، ؟ و رواه مالك في الموطأ من قول عمر بن الخطاب لما قدم مكة صلى بهم ركتين ثم انصرف نشال: يا اهل مكة ا أنا اسفر ، ثم صلى عمر بمي ركتين ؟ قال مالك: و لم يلغي انه قال لهم شيئاً ــ انتهى • و قد عرفت ان عمر رضيالله عنه قال لهم ذلك بعرفة و مني ايضا ، و عدم بلوغه مالكا ليسُ بحجة . و الحديث رواه البيهق ايضا من طريق ابي داود الطيالسي • ثم المخالفورين في الباب ليس في أيديهم الا السكوت في اكثر احاديث البياب و هو ليس بحجية ، و صلاة ان عمر و عثمان رضي الله عنهم مزيدة عليه كما لا يخني . و ظهر ايضا من حديث عمران بن حصين ان قصر الصلاة في السفر عزيمة عكمة وسنة قطعية بستمرة من رَّسُولُ الله صلى الله عليه وسلم و ابی بکر و عمر و عثمان و ابن عمر وعمران بن حصین ، لم يقع خلف فيهـا عن احد منهم مع كون آية القصر التي ذكرها الجيب الزائغ في جوابه كانت بمرأى منهم • و العجب من المجيب حيث ترك هذه الصرايح و السنة المتواترة التي لم يتم تخلف عنها و بني بناء ضعيفا غلي اساس وهن في ذهنه و تصدي في صورة المجتهدين و تزيأ بزيهم، و انى له التناوش من مكان بعيد، و انى له ذلك!

و الجيب ذكر فى الجواب مذهب الامام مالك رحمه الله من غير تصريح بذلك وهو لا يليق به فان السائل حنى يسأل عن مذهب الامام ابي حنيفة و هو ليس بأهل الاجتهاد حتى يشقق عصا الحلاف و الشقاق، و المسألة قد فرغوا عنها قبل وجوده بقرون كثيرة =

= لم يق فها حاجة الى تحقيقه المصل . هذا الامام محد قد صرح فى كتاب الحجة بمذهب ابي حنيفة و اقام الدلائل عليه _ كما سيأتي في الكتاب _ و اثبته بأثر عمر رضي الله عنه و قال: و الأحاديث قد جاءت في ذلك كثيرة منها حديث عمران المذكور و فيه حج النبي صلى الله عليه و سلم و حج ابي بكر و حج عمر وحج عثمان رضي الله عنهم ، و آثار عمر و اثر این عمر و اثر عثمان فی الاتمام رضی الله عنهم و هم الحلفاء الراشدون و قد قال صلى الله عليه و سلم • عليكم بسنتي و سنة الحلفاء الراشدين عضوا عليها بالنواجذ ، و قال • اقتدوا بالذن من بعدى الى بكر و عمر » و قد احتج بقول عمر رضى الله عنه فى عدم الجزاء على قاتل الزنبور في الاحرام وجعله حكم القرآن بواسطة الحديث المذكور و حلف على ذلك كما فى كنز العال من باب الفضائل و هو فيه بار أن شاء اقه تعالى • و ابو بكر و عمر رضي الله عنها قالا لاهل مكنة « اتموا صلاتكم فانا قوم سفر » و قال عمر بعرفة و منى « يا اهـل مكـة اتموا صلاتكم فانا قوم سفر ، فهو حكم القرآن ، ولم ينقل عن احد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف فعليه المعول ، فظهر بذلك ان هذه سنة خلافية بين أمَّة العلم و الاجتهاد ، و القصر كان السفر ، و الجمع بينها من النسك، و رسول الله صلى الله عليه و سلم و أبو بكر و عمر رضي الله عنهم كلهم قالوا في الحنج لاهل مكنة « اتموا صلاتكم فانــا قوم سفر » و بينه عمر رضي الله عنــه في سفره للحج بمكنة و عرفة و مني ، فلم يق في ثبوتـه ربب الالمن كان في قليه مرض الانكار و العناد او داء من نزغات الشيطان و وساوسه، • و من لم يجعل الله له نورا فما له من نور» · و ظهر ایمنا ان من ظن ان هذا مذهب بعض المشایخ فظنه فاسد، بل هو مذهب الامام ابي حنيفة و ابي يوسف و عمد رحمهم الله تعالى، وهو مبيي على الآحاديث و الآثار عن الصحابة و النابعين رضي الله عنهم .

ثم قأل المجيب • فالقصر في المجمسع العظيم رخصة للا مة كالقصر في السفر . • قلت : فيه اولا أن الجيب بني الخلافية على الخلافية و اسسها عليها و هي القصر في السف = مانه

101

= فانه حتم و واجب للسافر عند ابى حنيفة و من قال بقوله ، و ليس برخصة كما قال غيرهم ، و لم يثبت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولامن ابي بكر و عثمان و عمر و على و ان مسعود وغيرهم من الصحابة أنهم أتموا في السفر ، و هذا حديث عمران وغيره ، وكتب الأحاديث مشحونة بذلك. لا في حديث صحيح و لا في ضعيف، ومن ادعى فعليه السان ؛ و فرضت الصلاة ركتُين ركتين فأقرت صلاة السفر على ما فرضت ، فن اداما قصرا فقد ادى المأمور على ما فرضت من غير نقصان على وجســه الكمال، و من اداها اربعا فقد خالف النصوص • و قال ابن تيمية : و الذي علمناه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هو القصر لا غير ، وهو مذهب ابي بكر و عمر و عثمان رضي الله عنهم و الجهور ، و القصر صدقة من الله تعالى و هي تكون في معنى الاسقاط عن الذمة كما ثبت في محله ، و اتمــام عثمان مبني على التأويل لا على جواز القصر في السفر و رخصة فيه ، و ليس لنا ان نشتغل به ، و كذا أتمام عائشة رضي الله عنها و تحسينه صلى الله عليه و سلم بفعلها فانه واد آخر، و هي على باب عدم النعاقب على امر ماض صدر منها قبل الاستفسار عنه صلى الله عليه و سلم ؛ و قد حكم ابن تيمية على حديث عائشة بالوضع، و لا اقل من ان يكون معلولا ـ كما قال به ابن كثير ، لإنها لم تكن في هذا السفر مع رسول الله صلى الله عليه و سلم - كما قال محد بن اسماق في سيرته ، و القصر بعرفة ايعنا مختلف فيه للسفر او للنسك - كما عرفت ، فتأسيس الحلاف على الحلاف يورث الصنعف في الدعوى و الاستدلال، و هي مسألة اصولية فرغوا عنها في الاصول، فالجيب في ذلك غالط للناس و مصل لهم كما لا يخني . و ثانيا ان القصر لما كان عند المجيب رخصة للاملة من شاء تصبر و من شاء اتم فكيف يكون قصر النسك مع انبه عنده سنة تطعية متواترة لم يختلف فيها ائمة الامة و ائمة العلم و الاجتهاد كما صرح به اولا 1 فين دعوييه تعارض و تهافت حيث لم يدر ، و رجعت اليه دائرته ،ن حيث لم يجتسب، و هذا من كرامة اجتهاده او قد قال بعده في الجواب و فالقصر بعرفات سنة متواثرة ==

= قطعية لم يقع من الشَّارع الكريمُ خلافها ، ؛ وحيث كانت سنة قطعية لم يجز فيهــا الرخصة من شاء فعل و من لم يشأ لم يفعل، و هي قطعية لا يجوز خلافها قط! و من يقدر على خلاف القطعي ! و يجوز الرخصة من نفسه من غير ورود امر الرخصة من الشادع الكريم غليه الصلاة و التسليم الا من كابن ضرير البصر عديم البصيرة . و اعجب من هذا قوله • لم يقع من الشارع الكرىم خلافها ، ! و كيف يكون وقوع الخلاف من الشارع فانه صلى الله عليه وسلم حج فى حياته المباركة ـ فى زعمه الفاسد... حجة واحدة فقط لا غير! فهل مكن ان يترتب عليه قوله « لم يقع من الشارع الكريم خلافها»! نعم لو حج صلى الله عليه و سلم حجمات في حياته لامكن ذلك و لدارت فيه الانظار ، و اذ ليس فليس ـ هذا · ثم قوله « لم يقع ـ الخ ، باطل ، فانه صلى الله عليه و سلم امر اهل مكنة بأن« أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » كما صرح بذلك عمران بن حصين رضي الله عنهما - كما سبق، فهل تربد ازيد من ذلك؟ أو لا يطمئن قلبك بقول عمر رضي الله عنه بمكة و هرفة و مني « يا الهل مكة ا أتموا صلاتكم فانا قوم سفر ١٠ أوً لا يثلج فؤادك بقول ابي بكر وعثمان رضيالله عنها في الحجر و اتموا صلاتكم فانا قوم سفر » و هم الخلفاء الراشدون عليكم بستهم و مأمورون بقولة ، اقتدوا بالذين من بعدى ابي بكر و عمر » رضي الله عنهما ! لاسيما عمر الفاروق بين الحق و الباطل ! و ليس في يدك ماً ينفي عموم حديث عمران الا ادعاؤك و اجتهادك من غير آلاته و اسبابه ؟ أوَّ لا تعلم انه لا يروج في سوق النحقيق الاحتـاع النصوص الصريحـة الصحيحة المساوية لذلك العموم! و الإفالعام معول به على عمومه لإ يخصه شيء، و السكوت في معرض السان سكوت لا ثبوت ، و اذا ثبت خلافه فالسكوت مستأصل بأصله و معدوم برأسه ، و ماهنا كذلك -

ومن هاهنا ظهر لك بطلان قول المجيب دو لايقوم قول احد على خلافها ، فانه مبى على قوله المنسوج على منوال اتخاذ العنكبوت بيتها ، وقد انهدم ما بناه اولا فلا يترتب == ما ١١٤) ما

ما قاله بعده و فالامام مقيا كان او مسافرا في صلاته يوم عرفة بعرفات اذا صلى صلاة الظهر و المصر ركعتين وكتين قاقنداه كل احد جائز به يلا شبهة ، و من ارادان يتم فله الاتمام ، كيف يجوز له الاتمام و هو خلاف السنة القطعية المواترة لم يقع فيها من الشارع الكريم خلافها - كما تفوهت اولا ، و من اتم كان مخالفا لها ، قطعا و قد كان صلى الله عليه و سلم مسافرا قطعا ، فسألة الامام المقيم خارجة عن السنة القطعية المذكورة المتواترة قطعا ، لا بد لاثباته من دليل آخر يثبت بأن الامام المقيم اذا صلى بهم بعرفة يصلى ركعتين وكعتين و اقتداء كل واحد من الحجاج جائز به بلاشبهة مسافرا كان او مقيا ؛ و أين للسكين هذا و أنى له ذلك ا هذه دعوى لا دلي سل عليها الا هو اجس النفس و وساوسها .

لعل ابا بكر فى زعمه اخطأ، او عمر قد غلط، او عثمان قد سها، او ابن عمر عمل بالخطأ و تعدى عن السنة القطعة المتواترة على مقتضى حديث عران زضى الله تصالى عنهم و قصر المقيم بعرفة لم يثبت بالاحاديث المروية فى البساب، فاقتىداه الناس, به ايضا لا يجوز بلا امتراه، و من ادعى خلاف ذلك فعليه إلبيان بالبرهان! و الا فالسكوت له اوجب فى ميدان البيان ؛ «فى الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله و اذا فسدت فسد الجسد كله الا وهى القلب، و الفائز من اتى الله تعالى بقلب سليم و الهالك من هلك عن بينة .

ثم قال المجيب: • و القصر و ان كان مشروطا بخوف الفتنة (سورة النساء / ١٠٠) فالقصر حائز على الاطلاق خاف الفتنة او لا لآن القصر صدقة (قلت: وهي من الله اسقاط) لكل احد ان يقبلها ، و القصر ليس بواجب (ما الدليل عله ؟) فان الكتاب الكريم لم يوجه (بأى لفظ فهم ذلك ؟) و ان نفى الجناح فالاتمام جائز بلا شبهة ، قلت: اذا نظرت فى جوابه من او له إلى آخره اذعنت ان دأب المجيب خليط المبحث و بناه الحلاف على الحلاف ، و هو يمشى مشية المجتهد فى المسائل الفرعية و فى الآيات =

= مشية المفسر ، و يدعى دعاوى من غير حجة الا بوساوس و هواجس مخزونة في ذهنه و قلبه و يظن انه يحسن صنعا و ليس وراءه اتقانب و احكام و استحكام . أوَ لم يعلم ان آية القصر لم تنعرض نصا الالصلاة الحوف و القرآن لم يتعرض في آية من آياته الى يسان صفة صلاة من الصلوات الخس الا لصلاة الحوف أ فقيد تصدى لبيان صفتها ، و اما غيرها من الصلوات فانما اكتني بذكر اجراثها من القيام و القنوت و الركوع و السجود و القراءة و لم يذكر لها صفة كما هو ظاهر من الآيات الصلاتية • و العلماء قد اطالوا الكلام في تحقيق انها نُزلت في قصر العدد او في قصر الصفة ، و قصر العدد هو قصر الركعات في السفر، و قصر الصفة هو قصر الجاعة وهو في صلاة الحتوف، و ذلك لعدم ادراك كل طائفة منهم الجماعة بتمامها ، و لذا ورد في الرو إيات لهذه ركمة و لهذه ركمة ، و شماه ابن القيم : قصر الهيئة ، و بعدم الوصول الى كنه الآية و سرهـــا و عدم الاحاطة بحميع احاديثها قال بعضهم : ان صلاة الحوف ركعة واحدة ايبنا ، و لم يرفع رأسه الى نهى البتيراء . و أما اختلفوا فيه لقوله تعالى دليس عليكم جناج ان تقصروا من الصلاة ، فانه يشير الى ان القصر رخصة ترفية لا قصر اسقاط ، لو قلنا : انها في تصر العدد لكن الاصح الارجح انها في قصر الصفة و الهيئة ، فحينئذ خرجت الآية عا نحن فيه لانساق النظم على ذلك ، و الايكون لقوله تعالى « ان خفتم ، مفهوم معتد به فان القصر بها بدون الحوف اينها جائز اجماعا . و الحاصل ان هاهنا اربع صور : الاقامة مع الأمن ـ و فيها الاتمام اجماعا ، و السفر مع الحوف ـ و فيها القصر اجماعا عدداً و صفة ، و الاقامة مع الحنوف ـ و فيها قصر الصفة اجماعاً ، و هذه ثلاثة متفق عليها ، بقيت صورة واحدة و هي: السفر مع الامن ففيها الحلاف بين الحنفية و غيرهم، قال الاحناف: القصر فها حتم و واجب، و قال غيرهم: بل هو جائز قصر او لم يقصر؛ و الجيب قال على الاطلاق: ان القصر جائز ، و هو يحمل الآية خلاف الاصح الارجح على قِصر العدد ، و لم يلتفت الى الحلاف الذي وقع بين الأئمة من الجهندين و المفسرين ==

۱۹۸ و نومی

و يرمى رجما بالنيب و يحمل الخلافية وفاقية خلاف الحجج و البراهين و فالمقصود من الآية بيان قصر الصفة و الهيئة لا الركمات الا انه اشير اليه ايينا لكون المخاطبين في حالة مواجهة العدو مسافرين عادة ، و الحوف في الآية ليس بقيد لقصر العدد بل لان الآية نزلت في قصر الصفة و هو مقيد بالحوف ، و اما القصر للسافرين عددا فانما جاء ذكره تبعا و استطرادا لكونهم مسافرين اذ ذاك ، و لا تعلق لهذا القيد بقصر العدو ، و رسول الله صلى الله عليه و سلم انما ذكر لهم انها نعمة الله عليم نزلت في حال الحوف فاقبلوا نعمته ، لا انها نزلت على الحوف فقط ، فالحوف ظرف لا شرط لها حيث يتني القصر بانتفائه فيعلق القصر بنني الجناح ؛ و يقال: ان القصر جائز بأنه القاصر ، و الاحاديث نصت قولا و فعلا على ان القصر عددا للسافرحتم ، و اوضحت القاصر ، و الاحاديث نصت قولا و فعلا على ان القصر عددا للسافرحتم ، و اوضحت الآية بأن الحوف فيها قيد و ظرف لقصر الصفة لا شرط له ، فكيف قال المجب: انه مشروط به اعلا انه اذا كان عده سنة قطية متواترة لم يقع من الشارع الكريم خلافها فلابد ان يكون حتما و واجبا لا يقدر احد ان يخالفه ، فالقول بالجواز و الرخصة خارج عن التحقيق ،

= قوله : تضدق عليكم ـ اى حكم عليكم ، علا ان التصدق من الله تعمالى فيها لا يحتمل التمليك يكون عبارة عن الاسقاط كالعفو من الله تعالى، و ليس هـذا ترفيها بقصر شطر الصلاة ، بل لم يشرع في السفر الا هذا القدر لما في الاحاديث من كونها فرضت ركمتين ركمتين، فأفرت صلاة السفر على الحالة الأولى، و لقول ابن عباس « لا تقولوا ا قصرًا فان الذي فرضها اربعًا في الحضر هو الذي فرضها في السفر ركعتين ، و ليس الي -ً العاد اجلال قدر العبادات الموظفة عليهم بالزيادة و النقصان ؛ ألا ترى ان أراد ان يتم المغرب اربعا او الفجر ثلاثا او اربعا لا يقدر على ذلك ! كذا هـذا ، فاو كان القصر رخصة والاكمال عزيمة لما ترك رسول الله صلى الله عليه و سلم العزيمة الا احيانا ، اذ العزيمة افضل، وكان صلى الله عليه و سلم لا يختار بن الاعال الا افضلها ، وكان لا يترك الأفعنل الا مرة او مرتين تعليها الرخصة في حق الامة، فأما ترك الافعنل ابدا و ُفِه تعنيبع الفعنيلة عن النبي صلى الله عليـه و سلم فى جميع عمره فها، لا يحتمل ، و قد قال عمران بن حصين : ما سافر رسول الله صلى الله عليه و سلم سفرا الا صلى ركستين ، و أنه في الفتح و الحج قصر بمكة و قال لاهلها د أنموا يا أهل مكة ! فأنا قوم سفر ، و كذا ابو بكر و عمر و عثمان رضي الله عنهم ! فلوجاز الاربع لما اقتصر على الركعتين لوجهين ، احدِهما : انهم كانوا يغتنمون زينادة العمل في الحرم لان العبادة فيه من تعناعف الأجر ، و الشانى : انه صلى الله عليـه و سلم كان اماما و خلفه المقيمون من أهل مكمة فكان ينبغي له أن يتم أربعا لئلا يختاج أولئنك القوم الى التفرد و لينالوا فعنيلة الاتمام به في جميع الصلاة ، وحيث لم يفعـل ذلك دل على ما قلنا ؟ أ لا ترى ان عثمان رضي الله عنه لما أتم بمني انكر عليـه الصحابة رضي الله عنهم و اعتذر هو عنه ! فانكارهم عليه و أعتداره عنه كلاهما دلا على ان الفرض في السفر ركعتين غير مبني على الرخصة و العزيمـة، اذ لو كانت الاربع عزيمة لما انكزت الصحابة عليه ، و لمبا اعتذر هو ـ أذ لا يلام على العرائم و لا يعتذرعنها ـ فكان ذلك أجماعا منهم على ما قلنا = (110) وقدر

== و قد سئل ابن عمر رضي الله عنهها عن الصلاة في السفر فقــال: من خالف السنــة بـ كفر ــ اى خالف السنة اعتقادا لا فعلا ؛ و سأل عن ان عباس رجلان عن حالها في السفر احدهما يتم الصلاة فيه و الآخر يقصر فقال للذي قصر : اكملت ، و قال للآخر : انت قصرت: و لذا قال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه: من اتم الصلاة في السفر فقد اساء و خالف السنة لات الركعتين من ذوات الاربع في حقه ليستا قصرا بل تمام فرضه، و الاكمال ليس رخصة في حقه بل اساءة و مخالفة لما ثبت عنه صلى الله عليه و سلم في جميع عمره ، لأن الرخصة اسم لما تغير عن الحكم الاصلى لعارض الى تخفيف و يسر ، و لم يوجد معنى التغيير في حقه رأسا اذ الصلاة في الاصل فرضت ركعتين في حق المفيم و المسافر جميعا ثم زيدت في حق المقيم و اقرت على حالها في حق المسافر ، فانعدم معنى النغيير في حق المسافر'، فلم يكن ذلك رخصة في حقمه • و من هاهنًا ظهر لك ان تلقيب المسألة بأن القصر عدنا عزيمة و الاكمال رخصة خطأ على اصلنا : و ان الرخصة و العزيمة ! و من سمى بهما فقد سمى مجازا ، فسقط ما قال الجيب و ثبتِ ان القصر في الآية ليس مشر عطا بنني الجناج و ليس رخصة للامـة بل هو واجب و حتم عليها لا يجوز خلافه لكونه مكتوبا في حقها كذلك من الأصل . و الجمع بعرفة من المناسك و قصر الصلاة فيها منه صلى الله عليه و سلم و من ابى بكر و عمر و عثمان رضي الله عنهم كان للسفرُ ، و لذا قالوا لأهل مكة في الحج • اتموا صلاتـكم فانا قوم سفر ، فلا يجوز للقيمين بمكمة الا الاتمـام بعرفـة و منى لا غير، و`القول بالجواز او الحتم عليهــــم بالقصر بها تعد عن حدود النصوص ، و الكتاب الكريم لم يتعرض لكيفية صلاة المسافر الا في ضمن صلاة الخوف تبعا ، و التصدق من الله تعالى فيها لا يحتمل التمليك اسقاط ، فوجب قبوله لا كما زعم المجبب و فهمه •

ثم قال فى خاتمة الجواب و و القصر فى صلائى يوم عرفة بعرفات سنة قطعية فلا ينبغى الاحد من الامة ان يخالفها و لا ينبغى لاحد ان يحكم بفساد صلاة مقتد اذا أقتدى ==

= بامام يصلى ركعتين، قلت: هو مبنى على ما اسس قبله ، فاذا أستأصل الأساس برمته سقط ما بني عليه بتمامه؛ و العجب منه انه قائل بأن القصر بعرفة سنة قطعية لا ينبغي. لاحد خلافها ثم يقول ان القصر رخصة و الاتمام جائز بلا شبهة ! فن اتم بنــاء على قوله فقد خالف السنة القطعية و المخالف لها لم يعمل بالشرع مع أنه جائز عنده لا لوم عليه و لاشناعة ! و الحال انه لا يجوز لانه خالف السنة . و بالجملة لا يجوز للقم ان يترك برأيه الأربع المفروضة عليه من الله تعالى و رسول الله صلى الله عليه و سلم ، فاذا ترك ما فرض عليه منها فصلاته فإسدة ، فن اقتسدى بالمفسد صلاته كان فاسدا لأن الامام صاءن لصلاة المؤتمين به _ كما في الحديث . و هـذا آخر ما ذكرتـه في الرد المذكور يوم الربوع الحامس و العشرين من ذي الحجة الحرام ، و اذا طالعت كتب الجيب المؤلفة الزائفة عن سنن الحق في متعلقات القرآن الكرم التي فرغوا عنها من قل ُعلمت انه زائم عن الحق مضل للناس داخل في « من نسر القرآن برأبه نقد كفر » لا برفع رأسه الى الأحاديث و آثار الصحابة و التابعين الذين بذلوا اعارهم في خدمة القرآن و تفسيره و تحقيقه و تنقيحه نزولا و الفاظا و أعرابا و غرابة و صناعة و فصاحة و بلاغة و اعجازا و غيرها من العلوم المودعة في القرآن ، و يصوغ الآيات على اجتهاداته الباطلة و مزعوماته الفاسدة و لايبالي فيه ثم يسميه: تفسير القرآن، حتى انه اعتمد في تحقيق آية من الآيات على قول مشرك من هنادك الهند و جعله حقا و صوابا مخالفا لجميم الأحاديث و الآثار و افوال جميع المفسرين من الفقهاء و المحدثين ! لأن قول المشرك مطابق لهواه الشيطاني، و هذا ديدنه في سائر تأليفات المضلة المرذولة، و لقد جعل في تأليف امارة مصطنى كمال من الآتراك على منهاج الخلافة الراشدة بل افعنل منها وهو كما ترى و تدرى انه في عهده رفسع احكام القرآن و نهى عن تعليمه و تعليم الاحكام الاسلامية و اغلق أبواب المدارس و المساجد و أجرى في زمن حكومته أشياء كثيرة منابذة لاحكام الاسلام وحدوده ليس هذا موضع ذكرها، و هو كان على لسان 💳 الشرع 173

الله اناطوليه و استانبول و غيرهما من بلادهم تشاهد من شيوع المنساهي و الملاهي الله اناطوليه و استانبول و غيرهما من بلادهم تشاهد من شيوع المنساهي و الملاهي و المحرمات كثيرة ما لا تشاهد في غيرها من البلاد من شيوع الحر و الزنا و الملاهي و عبو اسم الاسلام و شمائره و غيرها، ثم هو يقول ان حكومته حكومة الحلافة و مصطنى كال كان الحليفة الرائد! انا لله و انا إليه راجعون، و لاحول و لا قوة الا بالله العظيم، اللهم! وفقنا و وفقهم للخيرات و المبرات و اخبرني بأزيد من هذا اخي في الدين و العلم الفاصل محمد يوسف البنوري من مشاهداته و هو ثقة في ذلك و صادق، و قد طالعت كنه الزائنة، و أوصى اخواني ان لايطالعوها الا الرد عليها،

تنييه و زيادة فى العلم

قال المجيب في ابتداء الجواب ولم يحبح الني الكريم صلى الله عليه وسلم في حياته قبل النبوة ولا بعدما الا واحدة وهي حجة الوداع في السنة العاشرة بعد الهجرة وعرفت بحجة الوداع وتاسع ذي الحجة صادفت يوم الجمة ، قلت : هو هبي على اجتهاده و زعم الباطل من غير تحقيق و تقيح بل على اضمار الانكار في القلب العليل للاحاديث التي وردت في الب ، و له اغلاط وخطايا و مساعات عديدة كثيرة بعضها الحش من بعض و افيح كاهي ظاهرة من مؤلفاته خصوصا من تأليفه في ترتيب السور فانه قد اخطأ في مواضع كثيرة منه ، و قد انكر فيه بعض المتواترات ، و بني الترتيب على زعم الغالط ، و تجاوز عن دائرة الهل السنة ، و فسر القرآن برأيه حتى خرج عن حدود التفسير و عن تفاسير الصحابة و التابعين مقلدا لهواه الذي اتخذه الها ومشي على جادة الاهتلال و الفتلالة التي الفتت الى الفتلال .. عامله الله تعالى بما يليق به و جزاه في الدارين بما يؤلمه و يخزه ، و قد روى الترمذي من حديث جابر : ان النبي صلى الله عليه و سلم حج ثلاث حجج حجتين وسلم قبل ان يهاجر و حجة بعد ما هاجر معها عرة ، و عن ابن عاس : حج صلى الله عليه وسلم قبل ان يهاجر و حجة بعد ما هاجر معها عرة ، و عن ابن عاس : حج صلى الله عليه وسلم قبل ان يهاجر و حجة بعد ما هاجر معها عرة ، و عن ابن عاس : حج صلى الله عليه وسلم قبل ان يهاجر و المن المن الجوزى : =

= حب حبجاً لا يعلم عددها . و قال ابن الآثير : كان عليه السلام يحبج كل سنة قبل ان يهاجر. و قال الحافظ: الذي لا ارتياب فيه انه لم يترك الحبج و هو بمكمة قط لان قريشا في الجاملية لم يكونوا يتركون الحج، و أنما يتأخر منهم من لم يكن بمكـة او عاقـه ضعف، و اذا كانوا و هم على غير دين يحرصون على اقامة الحج و يرونهم من مفاخرهم التي امتازوا بها عن غيرهم من العرب، فكيف يظن انه صلى الله عليه و سلم يتركه وقد ' ثبت ان جبیر بن مطعم رآه صلی الله علیه و سلم فی الجاهلیة واقضا بعرفة و انه من توفيق الله له ا و ثبت دعاؤه قبائل ألعرب الى الاسلام بمنى ثلاث سنين متوالية ا اه . فقد ثبت انه صلى الله عليه و سلم حج قبل الهجرة حجات عديدة و ان خملت في شهرة حجة الوداع حتى زعم بعض من لا خبرة له - كالمجيب المذكور ــ انه لم يحج في حياته الاحجة واحدة ، قال الحافظ العيني في شرح حديث جبير بن مطعم ج ۽ ص ٦٧٧ من عمدة القارى ــ الذي اخرجه البخاري في باب الوقوف بعرفة من الصحيح: قلت: حج رسول الله صلى الله عليـه و سلم قبل النبوة و بعدهـا غير مرة ، و اما بعد الهجرة ظم يحج الا مرة واحدة ، و روى ابن خزيمة و اسحاق بن راهويه من طريق ابن اسحاق : حدثني عبد الله بن ابي بكر عن عبان بن ابي سليان عن عمه نافع بن جبير عن ابيه قال: كانت قريش أنما تدفسع من المزدلفة و يقولون • نحن الحس فلا نخرج من الحرم ، و قد تركوا الموقف بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم في الجاهلية بقف مع الناس بعرفة على جمل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم و يدفعُ اذا دفعوا؛ و لفظ يونس ابن بكير عن ابن اسحاق في المغـازي مختصراً ، و فيه : رأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم قائمًا مع الناس قبل ارب ينول عليه الوحى توفيقًا من الله تعالى ؟ و اخرجه اسحاق ایضا عن الفضل بن موسی عن عثمان بن الاسود عن عطاء عن جبس ابن مطعم قال: اضللت حمارًا لي في الجاهلية فوجدته بعرَّفة فرأيت رسول الله صلى الله . عليه و سلم واقفا بعرفات مع الناس، فلما اسلمت عرفت ان الله وقفه لذلك _ انتهم. = و في (117)373

 و فی ج ۳ ص ۱۱۶ من فتح الباری: لکن فی سیاق سفیان فوائد زائدة ، و قد روی بعض ذلك ان خريمـة و امحــاق بن رامويه في مسنده موصولا من طريق ابن اسحاق : حدثنا عبد الله بن ابي بكر عن عبان بن ابي سليان عن عمه نافع بن جبير عن ابيه قال: كانت قريش أنما تدفع مر المزدلفة و يقولون «نحن الحمس فلا نخرج من الحرم ، و قد تركوا الموقف بعرفة ، قال : فرأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم : في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جمل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم و يدفع اذا دفعوا ؛ و لفظ يونس بن بكير عن ابن اسحاق في المغازي مختصرا ، و فيه : توفيقا من الله تعالى له ؛ و اخرجه اسحـاق بن راهويه ايمنا عن الفصل بن موسى عن عثمان من الأسود عن عطاء عن جبير بن مطعم قال: اضللت حمارًا لى في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم واقفا بعرفات مع الناس فلما أسلمت علمت ان الله وفقه لذلك ـ اه . ثم قال الحافظ : و افادت هذه الرواية أن رواية جبير له لذلك كانت قبل الهجرة و ذلك قبل ان يسلم جبير، و هو نظير روايته انه سمعه يقرأ في المغرب بالطوير و ذلك قبل ان يسلم جبير ايمنا، كما تقدم ــ اه . ثم قال بعد ذكر التعقب على السهيلي في محمل الحديث و بعد نقل كلام الكرماني فيه • و يحتمل ان يكون لرسول الله صلى الله عليه و سلم وقفة بعرفة قبل الهجرة ، و هذا الآخير هو المعتول كما بيئته قبل بدلائله ، و كأنه تبع السهيلي في ظنه انها حجة الوداع ، او وقع له اتفاقاً ــ اه • قثبت بهذا كله انه صلى الله عليه و سلم حج في حياته حجات غير حجة الوداع ، فالقول بأكم لم يحبج الا واحدة ـ كما صدر من الجيب ـ غلـط فاحش و مبنى على قصور النظر من مطالعة كتب الحديث و شروحهـا وكتب المفازي و السير، و محمد بن اسحاني حجة لا سيا في المفازي، و قول جبير بن مطعم مقبول بعد الاسلام دواية و دراية لا سيما عند الجمب فانه اعتمد على قول المشرك في تفسير آية من كتابه خلافا لجميع المسلمين. هذا ما وعدته قبل ــ و الله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم •

و قال أبو جنيفة أيضا: إذا كان أمير الحج من أهل مكة صلى الظهر و العصر بعرفة أربع ركعات، و صلى بعرفة و منى و أهل مكة معه ما أقاموا بمنى أربعا يتمون الصلاة حتى يرجعوا الله مكة ، و قال أهل المدينة فى أمير الحاج إن كان من أهل مكة و غير أهل مكة أنه إنهم يصلون بعرفات و منى أيام منى ركعتين ركعتين يقصرون الصلاة حتى يرجعوا إلى مكة و ومن كان ساكنا مقيا بمنى فان ذلك يتم الصلاة بمنى، و إن كان أحد ساكنا بعرفة مقيا بها فان ذلك يتم الصلاة إيضا الله .

وقال محمد: ينبغى لأهـل المدينة إذا زعموا أن الحاج من أهل مكـة

⁽۱ ــ ۱) كذا في الأصول ، و الصواب « و صلى بني ، و الله اعلم ·

⁽۲) فى الاصول د يرجعون ، و هو خطأ .

⁽٣) فى قول مالك و إذا ، و نص عارة الموطأ مكذا: سئل مالك عن اهل مكة كيف صلاتهم بعرفة ركعتان ام اربع ؟ و كيف بأمير الحاج ان كان من اهل مكة أيصلى الظهر و العصر بعرفة اربع ركعات او ركعتين؟ و كيف صلاة اهل مكة فى اقامتهم؟ فقال مالك : يصلى اهل مكة بعرفة و منى ما اقاموا بهها ركعتين ركعتين يقصرون الصلاة حتى يرجعوا الى مكة ؟ قال : و امير الحاج ايضا اذا كان من اهل مكة تمصر الصلاة بعرفة و ايام منى ، و ان كان احد ساكنا بمنى مقيا بها فان ذلك بتم الصلاة بمنى، و ان كان احد ساكنا بمنى مقيا بها فان ذلك بتم الصلاة بهذا يصلح عارة الكتاب و يسد به ما وقع فيها من الحلل .

⁽٤) اظن ان لفظ «غير» زائد، و أصله «و اهل مكة» كما هو ظاهر من عبارة المواطأ." (٥-٥) في الموطأ «و إن كان أحد ساكنا بمني مقبا بها» كما عرفت .

⁽٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و أنما زدناه من الموطأ .

يقصر الصلاة فى أيام الحج أن يقصرها الحاج من أهل منى و أهل عوفة لأنهم إن كانوا بها يقصرون اللحج فلانهم حاج ، و إن كانوا إنما يقصرون السفر فليس فيهم مسافر ، لآن من قول أهل المدينة أنه لا يقصر الرجل فى أقل من أربعة برد و ما بين مكة و عرفات فى الذهاب و الرجعة الا يكون أربعة بردا فلا تى شىء قصرت الصلاة فى ذلك ! أللحج ؟ وفينغى لكل حاج أن يقصر أو للسفر وليس أهل مكة فى قولكم بمسافرين! قالوا: لأنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و أبا بكر و عمر رضى الله عنها صلوا بمنى ركعتين و صلى عنمان رضى الله عنه شطر إمارته بمنى ركعتين عنها بعد ذلك لا . فإنا لهم: ليست لكم فى ذلك حجة ، لان رسول الله من ليست لكم فى ذلك حجة ، لان رسول الله

(٣-٣) و كان فى الاصول « لا يكون ذلك أربعة برد، بزيادة اسم الاشارة ، و الصواب « لا يكون أربعة برد، ،و لفظ « ذلك ، زائد زاده الناسخ سهوا ، لان ضمير « لا يكون ، راجع الى قوله « ما بين مكة ، فلا حاجة الى اسم الاشارة - تدبر •

(۷) وهو ما رواه مالك عن هشام بن عروة عن اليه: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى السلاة الرباعية بمنى ركعتين ، و ان ابا بكر صلاها بمنى ركعتين ، و ان عمر بن الحطاب صلاها بمنى ركعتين شطر امارته ثم أنمها بعد لخطاب صلاها بمنى ركعتين شطر امارته ثم أنمها بعد كذا فى موطأ مالك مع الزرقانى ج ۲ ص ۲۵۵ مو الحديث مرسل ، و فى الصحيحين و غيرهما من حديث ابن مسعود و ابن عمر رضى الله عنها - كما فى الزرقانى ايصنا ،

⁽١) كذا في الهندية ، وكان في الاصل دأو ، مكان دأن ، •

⁽٢) وكان في الاصول «الحج» و الصواب «الحج» ·

⁽٤) وكان في الاصول دالحج، و الصواب وأللحج، •

 ⁽٥) وكان في الاصول دو السفر، و هو خطأ، و الضواب دأو للسفر،

 ⁽٦) كذا في الأصول، و الراجع « فليس» بالفاء .

صلى الله عليه وآله و سلم وأبا بكر و عمر رضى الله عنهها إنما كانوا يقدمون مسافرين من المدينة فكانوا فى سفر حتى يرجعوا إليها، وإنما بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم قدم مكة لصبح وابعة من ذى الحجة فهذا مسافر حتى يرجع إلى المدينة، وليس هذا بمنزلة أهل مكة و من كان مقيها بها، لأن هؤلاء مقيمون لم يخرجوا [منها] وحتى حجوا بسفر فيجب عليهم ما يجب على المسافر ؛ و الاحاديث قد جاءت فى ذلك كثيرة: أخرنا محمد قال أخرنا سويد بن إبراهيم الهذلي عن قتادة بن دعامة

⁽۱) وصله مسلم و ابو داود و الدارى و ان ماجه و غيرهم من حديث جابر في الحج، و فيه د فقدم النبي صلى الله عليه و سلم صبح رابعة مضت من ذى الحجة، الحديث و من حديث عائشة رواه مسلم و غيره و فيه: انها قالت: قدم رسول الله صلى الله عليه و سلم لاربع مضين من ذى الحجة او خمس – الحديث و المعول في عدم الشك على حديث جابر – كما لا يخنى و

 ⁽۲) قوله دلصبح، كذا في الاصل، و في الهندية «بصبح» بالباء، و الراجح « صبح »
 بدون حرف الجركا في مسلم وغيره من كتب الحديث •

⁽٣) كذا في الأصل ، و في الهندية (رجع ، ٠)

^{. (}٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه •

⁽٥) مكذا فى الأصل و فى ج ٤ ص ٢٧٠ من التهذيب: سويد بن ابراهيم الجمحدرى ابو حاتم الحاط البصرى، روى عن الحسن البصرى و عبد الملك بن ابى سليمان و قتادة و مطر الوراق و حجاج بن ارطاة و غيرهم، و عنه يحيى بن سعيد القطائب و يونس المؤدب و الحسن بن بلال و غيرهم، من رجال الآدب المفرد للبخارى ٤ مختلف فيه، فمن ابن معين: صالح، و عنه: ارجو ان لا يكون به بأس، و عن البزار: ليس به بأس، وعن البزار: ليس به بأس، وعن الدار قطنى: لين يعتبر به، وعن ابى زرعة: ليس بقوى حديثه حديث اهل الصدق وعن الدار قطنى: اين يعتبر به، وعن ابى زرعة: ليس بقوى حديثه حديث اهل الصدق السدوسى

السدوسى: ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بمكة ركمتين ثم قال ويا أهل مكة الما سفر فأتمواء ثم صلى بمي ركمتين ثم صلى بعرفة ركمتين ثم الله مكة الما سفر فأتمواء .

باب في هدى القارن و المفرد بالحج

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لو أن رجلا قارنـا للحج و العمرة

= و عن ابن معين انه يضعفه ، و عن الساجى : فيه ضعف ، و عن النسائى : ضعيف لا سيا تكلموا فيه عن قتادة ؛ مات سنة ١٦٧ من الهجرة · و نحوه فى ج ١ ص ٤٣٤ من الميزان ، و فيه : قال البخارى قال يحيى القطان قالوا : ان سويدا ابا حاتم سمع من ابى الملمح ، وهو سويد بن ابراهيم الحناط ، أراه العطار ، و يقال : الهذلى ، سمع منه صفوان ابن عيسى و موسى بن اسمميل ، و اسرف ابن حباب حيث قال : يروى الموضوعات عن الأثبات ·

(۱) مرسل فان قتادة لم يدرك عمر، و لا بأس بذلك فان اثر عمر رواه الطحاوى من طرق، و قد روى قتادة عن صفوان بن محرز عن عمر - كا فى ج ۱ ص ٢٤٥ من شرح الآثار، و راجع باب صلاة المسافر من ص ٢٤١ الى ص ٢٤٩ منه فانه فصل المقام كا هؤ دأبه بأتم تفصيل و اجاب عن اسئلة المخالفين و اعتراضاتهم اخبارا . و آثارا و نظرا، و قد روى فيه حديث عمران بن حصين ابضا الذى مضى ذكره من قبل فى الرد على الحجيب، و تذكر ما مضى من التفصيل .

(۲) فى الأصول و أحاديث فى هدى القارن ـ الخ ، و لابد من لفظ والباب ، هاهنا و الحديثان اللذان رواهما فى هذا الباب مضيا فى باب القرآن بين الحج و العمرة اسنادا و متنا ، و موضوع هذا الباب غير ذلك الباب فى اشتراه الهدى يوم النحر و عدمه و ذبحه فى ايام التشريق و بعدها ـ كا هو ظاهر ، و لذا أسقطت لفظ و أحاديث ، من الصلت و ادرجت مكانه لفظ و باب ،

لم يسق هدبا و لم يشتره و لم يعرف به حتى كان يوم النحر و هو موسر فاشترى يوم النحر هديا فذبحه عر. _ قرانه أجزاه ذلك، ولم يحلق حتى يذبحـه . و قال أهل المدينة : إن لم يكن معه هدى يعرف [به] \ يوم عرفة فليقص نسكه كله من حلق الرأس و غيره ، و لا يذبحن هديا حتى تمضى أيام التشريق و برجع إلى مكة ، فاذا رجع إلى مكنة اشترى هديـًا فأخرجـه من الحرم إلى الحل فساقه من الحل حتى يدخله إلى الحرم فيذبحه في الحرم لقرانه .

[و] قال محمد: كيف يجزيه أن يشتريه [بعد] * يوم النحر فيذبحه؟ قالوا: لأنه لا يعرف بـــه و لا يخرجه إلى الحل حتى يسوقه إلى الحرم . قيل لهم: أ فلا " يشتريه يوم النحر ثم يأمر به فيخرج إلى الحل حتى يساق بمنى فيذبحه قبل أن يحلق 'لأن الله تعالى قال دو لا تحلقوا رؤسكم حتى يبلخ الهدى محله، ؟ قالوا: [لا] ؛ لانه لم يعرف به فاذا لم يعرف به فلا يذبحه حتى يمضى أيام التشريق . قيـل لهم : قد قلتم للعسر الذي لا يجد الهدى ولم يصم الثلاثة الآيام قبل يوم النحر انه يصوم ثلاثة أيام التشريق! فالهدى أحرى أن يذبح في أيام النحر من صوم هذه الآيام التي قال

⁽١) مَا بِانَ المربِعِينَ سَاقِعُكُ مِنَ الْأَصُولُ •

⁽٢) لفظ « بعد » ساقط من الأصول كما يقتضيه موضوع المسألة و بناء الاختلاف ، و الا لا يكون للعبارة معنى صحيح ، لذا زدتـه بين المربعين ؛ و الاولى • أيام النحر ، بالجمع مكان • يوم النحر ، اى بعد ايام النحر و هي أيام التشريق ، كما هو منطوق كلام اهل المدينة ؛ وكذا عنىدى سقطت الواو قبـل قوله «قال مجمد، على دأب الكتاب أ و الله اعلم .

⁽٣) في الأصول بدون الاستفهام •

⁽٤) زدت « لا ، حرف النني لان بدونه لا يصح الكلام .

رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم وأيام منى أيام أكل و شرب فلا تصوموها ، فكيف رخصتم فى الصوم الذى لا ينبغى أن برخص فيه وكرهتم ذبح الهدى فيها إذا لم يعرف به ؟ قالوا : أنت تقول مثل هذا ارأيت العمرة أ تقضى فى أيام التشريق أم لا تقضى حتى تمضى أيام التشريق ؟ قيل لهم : لا تقضى والعمرة حتى تمضى أيام التشريق و قالوا : فكذلك الهدى الذى لم يعرف به لا يذبح حتى تمضى أيام التشريق و و قيل لهم : و هذا الهدى للمرة أو للحج و تعتم أنه للحج و زعمتم أنكم إنما كرهتم الفران لما يدخل الحج من النقصان و أن الهدى الذى يجعل للقران إنما يجعل لما يدخل الحج من النقصان! قالوا : أجل ، إنما جعل الهدى فى القران

⁽۱) اخرجه مسلم من حدیث نیشة الهدلی بلفظ و آیام التشریق آیام أكل و شرب، و من حدیث كعب بن مالك ایضا ، و لابن حبان من حدیث ابی هریرة ، و للنسائی من حدیث بشر بن سحیم ، و رواه اصحاب السنن و ابن حبان و الحاكم من حدیث عقبة بن عامر ، و رواه البزار من طریق عد الله بن عمرو : ان النبی صلی الله عله و سلم قال : آیام التشریق آیام أكل و شرب و صلاة فلا یصومها أحد ، و رواه الدار قطنی و الطبرانی من حدیث عد الله بن حدافة السهمی و من حدیث ابی هریرة بلفظ : لا تصوموا فی مذه الآیام فانها آیام أكل و شرب و بعال - یعنی آیام منی ، و حدیث ابی هریرة عند ابن ماجه مختصر ، و اخرجه ابن حبان و الطبرانی فی الكبیر من حدیث ابن عباس بلفظ : لا تصوموا هذه الآیام فانها آیام أكل و شرب و بعال - الحدیث ، و اخرجه النسائی من حدیث ام مسعود بن الحکم بزیادة : نساه و بعال و ذكر الله - كذا فی ص ۱۹۱ من الناخص ، و فه زیادة فراجعه ،

 ⁽۲) وكان في الأصل • و للحج ، و في الهندية • و هذا الهدى للعمرة أو الحج ، و الصواب
 • أو للحج ، •

لما يدخل الحج من النقصان . قيل لهم : فاذا كان الهدى إنما هو لنقصان الحج كما ذكرتم فهو من أمر مناسك؛ الحج و لم ينتظر به مضى أيام الحج و لا يذبح حتى تمضى أيام الحج ، إنما ينبغى أن يقضى مناسك الحج فى أيام الحج ، و إذا كان هذا الهدى لنقصان دخل الحج قضى فى أيام الحج ؛ ليس لهذا القول معنى عندنا 1

الأمر في هذا كما قال أبو حنيفة: يذبح يوم النحر و لا يحلق الرجل حتى يذبحه، لأن الله تعالى يقول دو لا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله،.

أخبرنا [محمد قال أخبرنا] مالك بن أنس قال أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن نوفيل الاسدى أن سليان بن بسار أخبره : ان رسول الله صلى الله علم حجة الوداع كان من أصحابه من أهل بالحج و منهم من أهل بعمرة أ ، قال : قبل من كان أهل بالحج و العمرة و منهم من أهل بعمرة أ ، قال : قبل من كان أهل بالحج أو جمع الحج و العمرة "

^{. (}١) في الأصول «هذي» و الصواب «هذا» دون «هذي، لأن الهدي مذكر ٠

⁽٢) سقط من الأصول، و هو فى بــاب القرآن بين الحبج و العمرة ص ٥٦ من هذا الجزء، و قد مر فراجمه .

 ⁽٣) مرسل فان سليان تابعى ، هكذا مرسلا رواه الامام مالك فى الموطأ و من طريقه
 الامام محمد فى موطئه _ كما سبق تفصيله فى باب القران ص ٥٦ .

^{ُ (}٤) و في الموطأ د بحبم ، •

⁽٥) كذا في الاصول، و في الموطأ «جمع بين الحج و للعمرة، في كلا الحرفين _ ف.

⁽٦) كذا في الأصل، و في الهندية « أهل العمرة » و هو سهو الناسخ -

 ⁽٧) فى الاصول وكذا فى الموطأ «بعمرة»، وقد سبق فى باب القرآن «بالعمرة» و هو
 الراجح على قانون النجو - كما لا يخنى على أولى الصحو

فلم يحل ١ .

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال أخبرنا صدقة بن يسار المكى قال سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنهما [و دخلنا عليه قبل يوم النروية بيومين أو ثلاثة] و دخل عليه الناس يسألونه فدخل عليه رجل من أهل اليمن ثائر الرأس فقال: يا أبنا عبد الرحمن اليمن ضفرت رأسى و أحرمت بعمرة مفردة فما ذا ترى ؟ فقال ابن عمر وضى الله عنهما: لو كنت معك حين أحرمت لا مرتك أن تهل بهما جميعا فاذا قدمت طفت بالبيت و بالصفا و المروة وكنت على إحرامك الا يحل منك شيء حتى تحل منها جميعا يوم النحر و تنحر هديك ؟ و قال له ابن عمر:خذ ما تطاير من شعرك جميعا يوم النحر و تنحر هديك ؟ و قال له ابن عمر:خذ ما تطاير من شعرك

⁽١) مكذا بالافراد مامنا و هو مطابق لما فى موطأ مالك من قوله « فلم يحلل » و تقدم فى باب القران « فلم يحلوا » بالجمع و هو مطابق لمــا في موطأ محمد ، و على كل وجــه الممنى صحيح ، و البسط فى باب القران فتذكره •

 ⁽۲) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و زدناه من الموطأ، و هو فى باب القرآن منه.
 (۳) كذا فى الاصول و كذا فى موطأ الامام محمد، و زاد فى موطأ الامام مالك و وقد

ربه منفر رأسه ، بعد قوله « ثائر الرأس » •

⁽٤) فى الاصول «ظفرت» و هو تصحيف، و الصواب ما فى باب القراف و ما فى الموطئين ٠

⁽ه) في الأصول د مفرداً ،

⁽٦ – ٦) فى الاصول و فلا تحل منهما جميعا حتى يوم النحر، و هو خطأ، و الاصلاح بما فى باب القران و الموطئين، لكن فى موطأ مجمد «من شى».

 ⁽٧) زاد مالك في موطئه بعد قوله « تنحر هديك » « فقال الياني قد كان ذلك » •

كتاب الحجة (الرجل الذي يمر بالمعرس من ذي الحليفة راجعاً من مكة) ج ... ٢

[و اهد] ' فقالت [له] ' امرأة فى البيت: وما هديه [يا أبا عبد الرحن؟] ' [قال: هديه] ' ثلاثاً له كل ذلك يقول ابن عمر: هديه؛ [قال: ثم سكت ابن عمر،] ' حتى إذا أردن الحزوج قال: أما و الله الولم أجد إلا شاة ' لكان ذبحها' أحب إلى من أن أصوم.

قال محمد بن الحسن: فهذا ابن عمر قبال «لوكنت معيك لأمرتك [أن تهل] * بهها جميعا » و لم يقبل « لأمرتك أن تفرد الحج، فكيف رأيتم إفراد الحج دون القران و قد قال ابن عمر هذا القول ؟ و أنتم الذين ⁷ تروونه ثم تدعونه ا

باب الرجل الذي يمر بالمعرس' من ذي الحليفة. راجعا من مكة

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في * رجل مرَّ بالمعرس من ذي الخليفة

(۷) بضم الميم و فتح الدين و الراء الثقيلة و باسكان الدين و فتح الراء خفيفة موضع النزول ـ قاله الزرقانى ؛ وهو البطحاء التي بذى الحليفة ، و فى الضحيحين عن ابن عمر = النزول ـ قاله الزرقانى ؛ وهو البطحاء التي بذى الحليفة ، و فى الضحيحين عن ابن عمر = النزول ـ قاله الزرقانى ؛ وهو البطحاء التي بذى الحليفة ، و فى الضحيحين عن ابن عمر = النزول ـ قاله الزرقانى ؛ وهو البطحاء التي بذى الحليفة ، و فى الضحيحين عن ابن عمر = النزول ـ قاله الزرقانى ؛ وهو البطحاء التي بذى الحليفة ، و فى الضحيحين عن ابن عمر = النزول ـ قاله ـ ق

⁽۱) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زيـــد من موطأ الامام محمد و بمــا مر في باب القرآن .

⁽٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و زيد من الموطئين .

⁽٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و زيد من رواية القرآن و من الموطئين .

⁽٤ – ٤)كذا في الأضول، و في باب القرآن و موطأ محمد • لكان أرى أن أذبحها ٥٠

⁽٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لابد منه ـ كما مر فوق .

 ⁽٦) فى الأصل « الذى » بالافراد و هو تصحیف ، و الصواب « الذین » و تفصیل الباب فی باب القران .

راجعا من مكة: فان أحب أن يعرس به حتى يصلى فيه في فعل وليس ذلك بواجب عليه . و قال أهل المدينة: لا ينبغى لاحد أن يجاوز المعرس إذا قفل حتى يصلى فيه ، فان عرس [ف] عير وقت [صلاة] فليقم حتى تحل " الصلاة ثم صلى " ما بدا له .

و قال محمد: بلغنا ٪ أن رسول الله ضلى الله عليه و آله و سلم عرس به ،

= انه صلى الله عليه و سلم ارى فى معرسه بذى الحليفة فقيل له: انك يطحاء مباركة و فيهما ايضا عن موسى بن عقبة : وقد اناخ بنا سالم بالمناخ من المسجد الذى كان ابن عمر ينبخ بـه يتحرى معرس رسول الله صلى الله عليه و سلم ، وهو اسفىل من المسجد الذى يبطن الوادى بينـه و بين القبلة وسط من ذلك و فالأبطح و البطحاء و المعرس واحد ، وهى بذى الحليفة معروفة عند اهل المدينة و

- (A) لفظ «في» ساقط من الأصل و لابد منها ·
- (١) كذا في موطأ مالك ، وكان في الأصول «به، مكان «فيه،
 - (٢) في موطأ مالك دو إن ، مر في غير وقت.صلاة •
 - (٣) كذا في الموطأ ، و حرف دفي ، ساقط من الأصول
 - (٤) ما بن المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .
- (٥) كذا في موطأ الامام مالك ، وكان في الأصول يصلى ، و هو تصحيف
 - (٦) كذا في موطأ مالك ، و في الاصول « يصلي » •
- (٧) اسنده مالك فى الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم اناخ بالبطحاء التى بذى الحليفة فصلى بها ؟ قال نافع: وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك _ انتهى . قال ابو داود: سمعت محمد بن اسحاق المدينى: المعرس على ستة آميال من المدينة . و فى سنن اليهتى ج ه ص ٢٤٥: و هو مكان معروف _ كافى الفتح .

و أن عبدالله بن عمر أناخ به ' ؟ و ليس هذا عندنا من الآمر الواجب الذي لا بد منه ، إنما هو مثل منزل نزله رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم من منازل الطريق بمكه ، فقد نزل بغير منزل ؛ و قد بلغنا " عن ابن عمر [أنه] " كان يتبع منازله تلك فينزل بها ، فكذلك يتبع من المعرس ما يتبع من غيره ، و لا نرى " ابن عمر رأى " ذلك واجبا على الناس ، و لو كان هذا من

١٧٦ (١١٩) الواجب

⁽¹⁾ فى موطأ مالك: بلغى ان رسول الله صلى الله عليه و سلم عرس به و أن عبد الله بن عبر اناخ به ... اه • و أسنده الامام محمد من طريق مالك فى ص ٢٣٩ باب الصدر من الموطأ: اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم كان اذا صدر من الحج او العمرة اناخ بالبطحاء التى بذى الحليفة فيصلى بها و يهلل ؛ قال: فكان عبد الله بن عمر يغمل ذلك .. اه • و لفظ « أناخ » فى الصحيحين عن موسى ابن عقة .. كما عرفت •

⁽۲) اسنده اليهتي في سننه ص ٢٤٥ من طريق شبابة بن سوار الفرارى: ثنا بدالعزير ابن ابي سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يتبع آثار رسول الله عليه الله عليه و سلم نول تحت شجرة فكان الله عليه و سلم نول تحت شجرة فكان ابن عمر بصب الماء تحتها حتى لا تيبس - اه و راجع لذلك و باب المساجد التي على طرق المدينة و المواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه و سلم ، من صحيح البخاري ص ٧٠ فيه حديث سالم عن ايه ، و حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر الحديث الطويل في ذلك .

⁽٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

⁽٤) فى الاصول د لا يرى، بالغيبة، و هو خطأ . ﴿

⁽ه) كذا في الأصول، و لعل الصواب دو لا برى أن ابن عبر رأى ، فسقط لفظ دأن ، من قوله دأن ابن عمر ، ـ و الله أعلم .

كتاب الحجة (الرجل الذي يمر بالمعرس من ذي الحليفة راجعًا من مكة) ج ـ ٢ ـ المعرب لقال فيه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و أصحابه قولا أبين من الفعل 'حتى يعرفه الناس بالقول دون الفعل .

00000

تم كتاب المناسك

تم تصحیح الارکان الاربعة: الصلاة و الزکاة و الصوم و الحج لبلة الاثنین السابع من شهر ربیع الاول سنة ۱۳۹۷ ه ، فالحد قه رب العالمین و صلی الله علی سیدنا محمد و آله و صحبه و بارك و سلم اللهم! و فقی لما تحب و ترضی و زدنی علما و احشرنی فی زمرة اصحابه صلی الله علیه و سلم و زمرة محمد و أبی یوسف و أبی حنیفة رحمهم الله تعالی

كتاب البيوع

باب ما يكره من بيع الرقيق والحيوان

أخبرنا محمد بن الحسن عرب أبي حنيفة قال: لا يجوز يبع شيء من الحيوان من الرقيق و لا غيره ' نسيئة، الحيوان من الرقيق و لا غيره ' نسيئة، لان الحيوان لا يجوز فيه السلم؟ و قال عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه نهى عن السلم في الحيوان ' و قال أهل المدينة: لا بأس بأن يبتاع "

سم الله الرحمن الرحيم · الحمد لله رب العالمين · و الصلاة و السلام على رسوله محمد وآله و صحبه اجمعين · · كتاب البيوع ·

(۱ - ۱) كذا في الهندية ، و قوله « بشيء من الحيوانات الرقيق و لا غيره ، ساقط من الاصل بسهو الناسخ .

(۲) سيآتى الحديث هذا بالاستاد فى الكتاب • و فاعل • قال ، ابو حنيفة ، معناه : روى عنيه ؛ و هو فى ص ۱۳۶ من كتاب الآثار للامام محمد و فى ص ۱۸٦ من آثار الامام ابي يوسف ــ كما سيأتى •

(٣) هكذا في موطأ مالك ، و في الاصل « لا بأس بالعبد - الخ » •

العبد الفصيح التاجر ' بالاعبد من الحبشة [أو] ' من جنس من الاجناس ليسوا مثله في الفصاحة و لا في التجارة و النفاذ ' و المعرفة ، فلابأس بهذا ' أن يشترى عينه ' بالعبدين أو بالاعبد إلى أجل معلوم إذا اختلف فبان اختلافه ، فان أشبه بعضه ' بعضا 'حتى يتقارب فلا ' يأخذ منه اثنين بواحد إلى أجل معلوم ' [و إن اختلفت أجناسهم] ' ، و لا بأس مع ذلك ' بأن ' تبيع ما اشتريت من ذلك قبل أن تستوفيه إذا انتقدت ثمنه ' من عبر صاحبه الذي اشتريته منه .

وقال مخمد بن الحسن: لو جاز بيع الحيوان نسيئة حتى يكون العبد و الآمة دينا كما يكون في الحنطة و الشعير: لجاز للرجل أن "بيقترض من الرجل"

⁽١) في موطأ مالك و العبد التاجر الفصيح ، •

⁽٢) كذا في موطأ مالك، و حرف « أو ، ساقط من الأصول و هو لابد منه .

⁽٣) كذا في الموطأ، و كان في الأصول دفي النفاق، بالقاف ـ تصحيف -

^(؛) كذا في الموطأ ، و كان في الاصول « لهذا ، باللام .

⁽ه ـ ه) كذا في الاصول ، و في الموطأ ﴿ أَنْ يَشْتَرَى مَنْهُ العَبْدِ ﴾ •

⁽٦) كذا في الأصول ، و في الموطأ • بعض ذلك ، •

⁽٧ – ٧)كذا في الهندية ، و في الاصل دحتي يتقارب بتقارب و لا ، .

⁽٨) لفظرُ معلوم ، لم يذكر في الموطأ .

⁽٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الموطأ . .

⁽١٠) قوله «مع ذلك ، لم يذكر في الموطُّأ .

⁽١١) كذا في الموطأ ، و كان في الأصول • أن ، بدؤن الياء .

⁽۱۲) وكان في الأصول «منه» و الصواب «ثمنه» .

⁽١٣ – ١٣) في الأصول « يقترض الرَّجل» و مو سهو و تحريف .

العبد، فيكون عليه عبد مثله دينا فيستخدمه شهرا ، ثم إن شاه رده بعينه فقضاه إياه، و إن شاء أعطاه مثله؛ و يستقرض أيضا الجارية و هي ثيب فيطأها زمانا ثم يردها بغير صداق ؛ فما أعظم هذا القول أن يقول قائل: إن العروض تستقرض قرضا فتوطأ ثم ترد ! ثم قلتم أيضا: لا بأس بأن يبيع ذلك " إذا انتقد" ثمنه من غير صاحبه و هو دين يؤدى أ !

قال محمد: قال أبو حنيفة: لو جاز هذا ما استقام أن تبيع ما اشتريت منه إلى أجل معلوم من غير الذي هو عليه انتقدت ثمنه أو لم تنتقد "، لأنه دين لا تدرى " أيخرج أم لا يخرج" ؟ فـذلك غرر" لا يجوز و قد نهى رسول اقه صلى الله عليه و آله و سلم عن بيع الغرر " ، و قال محمد: قد جاءت

⁽١) في الأصول «جهرا» تصحيف، و الصواب دشهرا» •

⁽٢) المراد هنا بالعروض: الاماء و الجواري، لقوله « فوطأ ثم ترد ــ الخ، تدبر •

⁽٣-٣) في الأصول «النقد» و هو تصحيف دإذا انتقد، ·

⁽٤) في الاصول «تأدى» و الصواب «يؤدى» .

⁽٥) وكان في الاصول دلم تنقد، و الصواب ذلم تنتقد، •

⁽٦-٦) وكان في الأصول وأتخرج أم لا تخرج، بصيغة التأنيث، و الصواب دأ يخرج أم لا يخرج ، بصيغة المذكر .

⁽٧) كذا في الأصل ، و في الهندية «غرور» ، و الغرر بفتحتين ؛ قال في ج ٢ ص ٧٠ من المغرب : و في الحديث « نهى عن بيع الغرر» و هؤ الحنطر الذي لا يدرى أ تكون ام لا ؟ كبيع السمك في الماء و الطير في الهواء ؛ و عن على رضى الله عنه « هو عمل ما لا يؤ من معه الفرور » وعن الأصمى : يبع الغرر أن يكون على غير عهدة و لا ثقة ؛ قال الأزهرى : و تدخل البيوع المجهولة التي لا يحيط بها المتبايمان - اتنهى .

⁽٨) رواً ه الامام محمد في باب بيع الغرر من الموطأ ص ٣٣٧: اخبرنا مالك اخبرنا =

فى عدم جواز بيع الحيوان نسيئة آثاركثيرة لا يحتاج معها إلى نظر و قياس. أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم' قال:

= ابو حازم بن دینار عن سعید بن المسیب : ان رسول الله صلی الله علیه و سلم نهی عن يسع الغرر ؛ قال محمد: و بهذا كله تأخذ، يسع الغرر كله فاسد ؛ و هو قول ابي. حنيفة و العامة من فقهاتنا _ انتهى . قال الزرقاني في ج ٣ ص ١٣٥ من شرح بيسع الغرر: الحديث مرسل باتفاق، رواه مالك فيما علمت، و رواه ابو حذافة عن مالك عن نافع عن ابن عمر ــ و هذا منكر ، و الصحيح ما في الموطأ ؛ و رواء ابن ابي حازم عن ابيه عن سهل بن سعد ـ و هو خطأ ، و ليس ابن ابي حازم بحبعة اذا خالفه غيره ، وهو لين الحديث ليس بحافظ، وهذا الحديث محفوظ عن ابي هريرة ؟ و معلوم ان ابن المسيب منكبار رواته ـ قاله ابن عبدالبر ؛ و قد رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن ابي الزناد عن الأعرج عن ابي هريرة ـ انتهى . قال الحافظ في ج ٢ ص ٢٣٤ من التلخيص : رواه مسلم و احمد و ابن حبان من حديث الي هر برة ، و ابن ماجه و احمد من حديث ابن عباس و عده تفسير الغرر من قول يحي بن ابي كثير ؛ و في الباب عن سهل بن سعد عند الدارقطني و الطبراني، و انس عند ابي يعلى، و عليٌّ عند احمد.و ابي داود، و عمران بن حصين عنــــــاب ابي حاتم ــ كما سيأتى؛ و فيه عن ان عمر اخرجه ّ اليهتي و ابن حبان من طريق معمر عن ابيه عن نافع عن ابن عمر و اسناده حسن ؟ و رواه مالك و الشانعي عنه من حديث ابن المسيب مرسيلا ـ انتهي .

(۱) كذا اخرجه الامام محمد فى باب السلم من الحيوان ص ١٣٤ من كتاب الآثــار مرسلا سندا و متنا ، ثيم قال محمد: و بهذا كله نأخذ ، لا يجوز السلم فى شىء من الحيوان؛ و هو قول ابى حنيفة ــ اه ، و رواه الامام ابو يوسف فى آثاره ص ١٨٦ رقم ٥٨٥: قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم : ان ابن مسعود رضى الله عنه ــــــ

دفع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه إلى زيد بر ... خليدة البكرى مالا مضاربة فأسلم زبد إلى عتريس بن عرقوب الشيباني في قلائص ، فلما

= اعطى زيد بن خليدة مالا مضاربة فأسلم الى عتريس بن عرقوب في قلائص معلومة الى اجل معلوم لحلت فأخذ منه بعضا و يق بعض فاشتد عليمه فيما يقي فأتى عبد الله و كمله في ان ينظره فيها بيِّم فأرسل الى زيد فسأله: فيها اسلمت؟ قال: اسلمت اليه في قلائص معلومة بأسنان معلومة الى اجل معلوم ؛ فقال عبد الله : اردد ما اخذت منه وخذ رأس مالك ، و لا تسلمن شيئًا من اموالنا في الحيوان ـ اه . و اخرجه ابن خسرو في مسنده بتغير جض الالفاظ من طريق محمد بن شجاع الثلجي عن الحسن بن زياد عن الامام الى حنفة كما في ج ٢ ص ٥٧ من جامع المسانيد، و فيه اغلاط ايضا في بعض المواضع، وذكره في ج ٢ ص ٣٣ من عقود الجواهر ، و فيه تفصيل المسألة و ادلتها فراجعه ، و سيآني مزيد لذلك . و لا يضرنا ارسال النخبي فان مراسيله مقبولة -كما مر غير مرة، ومع ذلك فهو متصل موصول ايضا ـ كما سيأتى عن الطحاوى •

(١) قال الحافظ ان حجر في الايثار : زيد بن خويلدة البكري عن ابن مسعود ، وعنه ابراهيم النخعي في السلم في الحيوان ؛ قال البخــاري في تأريخه : زيد بن خليدة اليشكري الكوفي، والد مجد، روى عن ان مسعود و هرم بن حياب، روى حديثه الشعبي، و بيض له ان ابي حاتم ، ذكره ان حبان في الثقات و قال : روى عنه ابنه محمد ؟ قلت : و لعـل « البكري » تصحيف من « اليشكري » و اليشكري هو الصواب ـ اه . و كـذا ه ان خليدة ، هو الصواب كما في الطحـاري و الجوهرالنقي و عقود الجواهر و جامع المسانيد و غيرها . وكذا و السكرى ، كما في باب المشايخ ج ٢ ص ٤٥٧ من جامع المسانيد تصحيف من « اليشكري ، كالبكري . و الأثر رواه الامام ابو يوسف مختصرا في ﴿ الاختلاف بين ابي حنيفة و ابن ابي ليلي ، ص ٣٢ ٠

(٢) في الابثار : عتريس بن عُرقوب الشيباني الكوفي ، سمع ابن مسعود ، ذكره ==

حلت أخذ بعضا و بقى بعضل، فأعسر عتريس و بلخه أن المال لعبدالله ابن مسعود فأتاه ليسترفقه فقال له عبدالله: أفعل زيد ذلك؟ قال: نعم ؛ فأرسل إليه فسأله فقال له عبدالله: اردد ما أخذت، و خذ رأس مالك و لا تسلم مالنا فى شىء من الحيوان ٢ .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة " بن عبد الله

= البخارى و لم يذكر فيه جرحا ، و ذكره ابن حبان فى ثقات النابعين و قال : روى عنه اهل الكوفية ــ اه ، و قال الذهبي فى ج ١ ص ٤٠٠ من تجريد الاسماء : عتريس ابن عرقوب روى عنه طارق بن شهاب ، و لا تصح له صحبة (دع) ــ انتهى .

(٣) فى ج ٢ ص ١٣٢ من المغرب: و القاوص من الابل بمنزلة الجارية من النساء.
 و الجمع: قلص و قلائص ـ اه .

(١) في ج٢ ص ٤٣ من المغرب: الاعسار مصدر: اعسر ـ اذا افتقر ،

(۲) رواه الطحارى فى ج ۲ ص ۲۳۱ باب استقراض الحيوان من شرح الآثار: حدثنا سليان بن شعب الكيسانى قال ثنا عبد الرحن بن زياد قال ثنا شعبة عن قيس ابن مسلم عن طارق بن شهباب قال: اسلم زيد بن خليدة الى عتريس بن عرقوب فى قلائص كل قلوص بخمسين ، فلما حل الآجل جاه يتقاضاه فأتى ابن مسعود ليستنظره فنهاه عن ذلك و امره ان يأخذ رأس ماله ـ اه ، و فى ج ۲ ص ۲۱ من باب السلم فى الحيوان من الجوهرالتى: رواه ابن ابى شيبة فى مصنفه ايضا : ثنيا وكيع ثنا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب : ان زيد بن خليدة اسلم الى عتريس فى قلائص عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب : ان زيد بن خليدة اسلم الى عتريس فى قلائص فى الحيوان ؟ و رواه ايضا عبد الرزاق عن الثورى ـ فسأل ابن مسعود فكره السلم فى الحيوان ؟ و رواه الطحاوى ايضا فى مشكل الآثار اه ، و نقله فى ج ٢ ص ٣٤ من عقود الجواهر ، و رواه الطحاوى ايضا فى مشكل الآثار بالاسناد المذكور كما فى العقود ،

(٣) في الأصول دعيد، وهوخطأ _ راجع ج ٦ ص ٢١ من التهذيب، وعبد الرحن بن = ان الاصول ١٢١) ان ابن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود قال: قال عمر عبد الله هو المسعودى الكوفى ، من رجال الاربعة ، ثقة ، كثير الحديث ، الا انه تغير حفظه فى آخر عمره ، و رواية المتقدمين عنب صحيحة ، و هو من رجال البخارى ايمنا – راجع ج ٦ ص ٢١٢ من التهذيب ؛ مات سنة ستين و مائة ، البخارى ايمنا عبد أبي عبيد ، وهو ايمنا خطأ ، نهم هاهنا عبد الرحمن بن وكتب بعضهم و أبي عبيدة ، مكان و أبي عبيد ، وهو ايمنا خطأ ، نهم هاهنا عبد الرحمن بن البي بكر الصديق التبعى ، يمكنى ابا عتيق عبد الله بن ابي عتبق عمد بن عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق التبعى ، يمكنى ابا عتيق المدنى ، روى عن القاسم بن محد و نافع و غيرهما ، ذكره ابن حبان فى الثقات ـ راجع ج ٦ ص ٢١٢ من التهذيب ، من رجال النسائى ،

(۱) فى الاصول «القاسم بن محد) و الصواب عندى «القاسم بن عبد الرحن ، لما فى بعد ٢٠ ص ٢٣ من سنن اليهق : قال الشيخ : و روى عن عمر أنه ذكر فى أبواب الربا أن يسلم فى سن ، ثم أخرجه من طرق عبان بن عمر قال : أنا المسعودى عن القاسم ابن عبد الرحن أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال - فذكره ؟ ثم قال - و هذا منقطع - أه ، و مثله فى عقود الجواهر المنيفة ج ٢ ص ٣٤ ، و من هاهنا ظهر لك تصحيف آخر كان « أبن ، فصار « عن ، من الناسخ ، و الصواب « عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود » فهو لا يرويه عرب أبن مسعود) بل عن عمر بن الخطاب، و لذا اسقطت الترضية أيضا للتميز بين الصحابي و غيره ، و لم يذكر الحافظ فى ترجمة المسعودى أن القاسم بن محد من شيوخه بل ذكر فى شيوخه القاسم بن عبد الرحمن ، و كلا القاسمين ثمة بل القاسم بن محد أرفع و أنبل من أبن عبد الرحمن ، و القاسمان يرويان عن أبن مسعود و عمر بن الخطاب مرسلا ، قلت : هو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود و الاربعة ، مسعود المسعودى ، أبو عبد الرحمن النكوفى القاضى ، من رجال البخارى و الاربعة ، مسعود المسعودى ، أبو عبد الرحمن النكوفى القاضى ، من رجال البخارى و الاربعة ، مسعود المسعودى ، أبو عبد الرحمن النكوفى القاضى ، من رجال البخارى و الاربعة ، مسعود المسعودى ، أبو عبد الرحمن النكوفى القاضى ، من رجال البخارى و الاربعة ، مسعود المسعودى ، أبو عبد الرحمن النكوفى القاضى ، من رجال البخارى و الاربعة ، كثير الحديث ، رجـل صالح ، كثير الصلاة ، طويل الصمت و السخاء ، كان على قضاء الكوفة ، و كان لا يأخذ على القضاء اجرا ، من اثبت اهل الكوفة —

ابن الخطاب رضى الله عنه: إنكم تزعمون أنا نعلم أبواب الربا ! و لأن أكون أعلمها أحب إلى من أن يكون لى مثل مصر وكورها، و لكن منها أبواب لا يكون يخفين على أحد أن يبتاع الثمرة وهي معصفة أ

= عند مسعر ، مات فی و لایة خالد بن عبد الله علی العراق سنة ست عشرة او سنة عشرین و مائة ؟ روی عن ایسه و عن جده مرسلا و روی عن ابن عمر و جابر بن سمرة و غیرهم ، و عنه عبد الرحمن و ابو العمیس عتبة ابنا عبد الله المسعودیان و اخوه معن بن عبد الرحمن و غیرهم به کذلم فی ج ۸ ص ۳۳۱ من التهذیب و القاسم بن عبد من رجال الستة ، لا یسئل عن مثله ، کان افضل زمانه و من فقهاه هذه الامة ، ثقة ، علم ، فقیه ، رفیع ، ورع ، امام ، کثیر الحدیث به راجع ج ۸ ص ۳۳۳ من التهذیب عالم ، فقیه ، رفیع ، ورع ، امام ، کثیر الحدیث به راجع ج ۸ ص ۳۳۳ من التهذیب (۱) فی ج ۲ ص ۳۳۱ من کنز العال : عن عمر انه خطب فقال : انکم ترعمون انا لا نظم ابواب الربا ! و لان اکون اعلیها احب الی من ان یکون لی مشمل مصر و کورها ، و ان منه ابواب الا تحقی علی احد ، منها السلم فی السن و ان تباع الثمرة و می معصفة لما تعلب و ان یباع الذهب بالورق نشأ (عب و ابو عید) به انتهی و فیه د لا نظم ، تأمل ،

- · (۲) في الاصول « يكون » و التصحيح من كنز العال
 - (٣) في الاصول وأكون، و التصحيح من الكنر .
- (٤) كذا فى الاصـــل و نحوم فى كنر العال ، الا ان فيـه « لا يخفـين ، مكانــــــ « لا يكون يخفين » ·
- (ه) فى الكنز بعده: منها السلم فى السن و ان تباع ـ النح . و قوله « ان يبتاع » ببان لقوله « منها ابواب ـ النم » يعنى : احدها ان يبتاع ـ النم .
- (٦) بالعين و الصاد المهملتين ثم فاء ، من العصف : ورق الزرع و بقله ، و مكان معصف الورع ، وعصفت الورع اى جوزته قبل أن يدرك و العصيفة : = لمحصف الورع ، وعصفت الورع المحصف المح

لما تطب ' أو يسلم ' فى شى. [من السن] الويتاع الذهب بالورق و الورق بالذهب نسأ .

أخبرنا محمد قال أخبرنا هشام بن أبي عبد الله و صلحب الدستوائي عن يت قتادة عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فهى عن يت الورق المجتمع الذي يكون فيه السنبل - كذا في ج ٢ ص ٤٨ من صحاح الجوهري و ج ٢ ص ٤٦ من المغرب فعنى : ثمرة معصفة - اى مورقة ملتوية بالأوراق لم تدرك بعد ، يوضحه قوله : لما تطب - اى لم تطب ، اى لم يظهر صلاحه و لم يد من الورق ، بعد ، يوضحه قوله : لما تطب - اى لم تطب ، اى لم يخلهر صلاحه و لم يد من الورق ، (١) في الأصول « لما يطلب » من الطلب ، و هو خطأ ، يدل عليه ما في الكنز كما عرفت لى : ما طابت و ما استأهلت للاستعال و الآكل ، و فيه ورد النهى في الاحاديث عن البيع قبل البدو ،

- (۲) من الاسلام و السلم ؛ وكان في الاصول « يعلم » و هو تصحيف و هو معنى قوله
 ف الكنز « منها السلم في السن » و هو الثاني من الابواب .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الآخول، و التصحيح من الكنز و الثالث من الآبواب، او يبتاع الذهب بالورق نسأ ؛ و فى كنز العال: و ان يباع ـ النع قلت: و لعل قوله أو يعلم فى السن » •
- (٤) هشام بن ابي عبد الله صاحب الدستوائى ـ قد تقدم ، هو ابو بكر البصرى ، ثقة ، ثبت فى الحديث ، حجة من اثبت اصحاب قتادة بل اثبت الناس ـ راجع ترجمته فى الحديث ، حجة من التهذيب .

الحيوان بالحيوان نسيتة ا

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيبنه عن عمرو بن دينار عن طاوس أنه سمع ابن عمر رضى الله عنهما و سأله رجل عرب البعير بالبعيرين نسيئة. قال: لا آمرك ٢٠٠٠

= او ابو محمد او ابو سليمان الفزارى ، حلبف الانصار ، من رجال الستة ، كان رضى الله عنه شديدا على الحرورية ، عظيم الامانة ، صدوق الحديث ، محب الاسلام و الهله ، سكن البصرة و مات بها او بالكوفة سنة أثمان و خسين او سنة ٥٩ او اول سنتين ـ وأجع ترجمته فى ج ٤ ص ٢٣١ من التهذيب ،

(۱) اخرجه ابو داود و الترمذى و الطحاوى و الدارى من طريق حماد بن سلة عن قتادة به مثله ، و النسائى و ابن ماجه و الطحاوى من طريق سعيد بن ابى عروبة عن قتادة به مثله ، قال الترمذى فى ج ١ ص ١٤٨ : حديث سمرة حديث حسن صحيح وسماع الحسن من سمرة صحيح ، هكذا قال على بن المديى و غيره ، و العمل على هذا عند اكثر اهل العلم من اصحاب النبي عدلى اقه عليه وسلم و غيرهم فى بيع الحيوان بالحيوان فسيئة ، و هو قول سميان الثورى و أهل الكوفة ، و به يقول اخد ، وقد رخص بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى اقة عليه و سلم و غيرهم فى بيع الحيوان بالحيوان فسيئة ، و هو قول الشافى و إسحاق التهى ، و راجع ج ع ص ٨٤ من نصب الرابة و ص ٢٨٨ من الدرابة ، و فى ج ه ص ٢٨٨ من الدرابة ، و فى ج ه ص ٢٨٨ من المحرابة ، الترمذى : و فى الاستذكار : قال الترمذى : قلت المبخارى فى قولهم «لم يسمع الحسن من سمرة الاحديث العقيقية » ؟ الترمذى : قلت المبخارى فى قولهم «لم يسمع الحسن من سمرة الاحديث العقيقية » ؟ قال : سمع منه احاديث كثيرة و جعل روايته عنه سماعا و صحيحها ؟ و قال الديهق فيا بعد فى باب قتل الحر بالعبد كثيرة و جعل روايته عنه سماعا و صحيحها ؟ و قال الديهق فيا بعد فى باب قتل الحر بالعبد كثيرة و جعل روايته عنه سماعا و صحيحها ؟ و قال الديهق فيا بعد فى باب قتل الحر بالعبد : كان شعبة يثبت سماعه منه ـ انتهى ، و الحديث رواه الديهق فيا بعد إينا عن سعيد و حماد عن قتادة به مثله ،

(۲) رواه عبد الرزاق ایمنا عن معمر عن ابن طاوس عن ایه آنه سأل ابن عر. =
 ۱۲۲) أخرنا

أخبرنا محمد قال أخبرنا ابن أبي ذئب القال أخبرنا يزيد بن عبد الله بن

عن بعير بعيرين فكرهه . و رواه ابن ابي شية عن ابن ابي زائدة عن ابن عون .
 عن ابن سيرين : قلت لابن عمر : البعير بالبعيرين الى اجـل ؟ فكرهه ــ كذا فى ج ٢
 ص ٢٤٥ من التلخيص الحبير . و راجع ج ٥ ص ٥٥٥ من عمدة القارى .

(١) وكان في الأصول « ذؤيب » بالتصغير ، و هكذا وقع هو في موطأ مجمد ص ٣٤٦ من باب ببع الحيوان بالحيوان نسيئة و نقداً : اخبرنا ابن ابي ذؤيب عن يزيد بن عبدالله ان قسيط ـ به • قال الفـاضل اللكنوى في التعليق الممجد : صِيغة التصغير ذكره ابن حبان في الثقات حيث قال: اسماعيل بن عبد الرحمن بن ابي ذؤب الأسدى الحجازي يروى عن ابن عمر ، روى عنـه ابن ابي نجيح ؛ و من قال انه ابن ابي ذئب فقد وهم... اه ؛ و ذكر في تهذيب التهذيب انه : اسماعيل بن عبدالرحمن بن ذؤيب - و قيل : ان الى ذؤيب، روى عن أن عمر وعطاء بن يسار، وعنه أن الى نجيح، وثقه الدارقطني و ابو زرعة و ابن سعد ــ انتهى ملخصا ؛ و اما دان ابي ذئب ، فهو محمد بن عدالرحمن ابن المغيرة بن ابي ذئب المدنى ، روى عن عكرمة و نمافع و خلق ، و عنه معمر و ابن المبارك و يحبي القطان ، ذكره الذهبي في الكاشف ـ انتهى ما في التعليق • وعندى هامنا . الصواب • محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب ، مكبرا ، و هو بروى عن يزيد بن عبدالله ان قسیط کما هو ظاهر من ترجمتها فی ج ۹ ص۳۰۳ و ج ۱۱ ص ۳۶۲ من التهذیب، و هو من شيوخ الامام محمد و من رجال الستة ، القرشي العامري ، ابو الحارث المدني ، كان عالما ثقة فقيها ورعا فاضلا عابيداً، يفي بالمدينة ، من فقهاء المدينة و عادهم و اڤول اهل زمانه للحق، مـات سنة ثمان و خسين و مائـة او سنة تسع و خسين، و ولد سنة ثمانين ـ كـذا في التهذيب • و الامام محمد لم رو عن اسماعيل ن عبدالرحمن قعل، و اسماعيل لم برو عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، و هو غير مشهوركما هو ظاهر من ترجمته في التمذيب . و ما لجملة • ابن إن ذئب ، مكسرًا هُو الصواب هاهنا لا غير =

قسيط عن أبي الحسن البراد عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه

=راجع ج ٩ ص ٣٠٣ من التهذيب • هذا ما عندى على سبيل الارتجال ، و الله اعلم بحقيقة الحال •

قلت: وهو فى شرح الموطأ الشيخ ابراهيم المدنى البيرى ناقلا عن متن الموطأ « ابن ابى أدّب و يزيد بن عبد الله بن قسيط ، من غير تصحيف و تحريف ، فلله در العلامة المفتى حيث اصاب ــ ف .

(۱) وكان فى الأصول « يزيد بن عبد الله بن أبي قسيط » و الصواب « ابن قسيط » و هو من رجال الستة ، الليني ، ابو عد الله المدنى الآعرج ، تابعى ، ثِقة مشهور عندهم ، صالح الروايات ، كثير الحديث ، امين ، فقيه ، مات بالمدينة سنة اثنتين و عشرين و مائة . وهو ابن تسعين سنة ، روى عنه ابن ابى ذئب – كما فى ج ١١ ص ٣٤٢ من النهذيب ؛ وهو تابعى روى عن ابن عمر و ابى هريرة و عن ابى الحسن مولى بنى نوفل و غيره ، و عنه ابن ابي ذئب و ابن اسحاق و الليث و آخرون – كما فى التهذيب .

(۲) و كان في الأصول « أبو الحسين البراد » بالتصغير و بالرا » و الدال المهملتين ، و في الموطأ «أبو الحسن البزار » مكبرا ؛ و ضبطه الفاصل اللكنوى بالزاى ثم را » مهملة نسبة الى بيع البزر ؛ كما ان البزاز بالمعجمتين نسبة الى بيع البزر اى الثياب - ذكر ه السمعانى ؛ قال ابن حبان في ثقات التابعين : ابو الحسن البزار يروى عن على : لا يصلح الحيوان بالحيوان نسيئة ، روى عنه ابو العميس - انتهى ؛ كذا في التعلق المعجد على ، وطأ محمد صعيفين احدهما في « ابي الحسين » و هو « ابو الحسن ، و ثانيهما في « البراد » و هو « البزار » لكن ماهنا الراوى عنه يزيد بن عبد الله بن قسيط ، و في ترجمته ص ٢٤٢ من التهذيب شيخ يزيد هو ابو الحسن مولى بني نوف ل ؛ و في ح ج ت ص ٧٩٠ من اللسان : ابو الحسن مولى عبد الله بن نوفل عن ابن عباس ، و عنه يزيد بن قسيط و الزهرى ، قال ابو داود : كان من الفقها » و اهل البصلاح - اه ، = .

= وهو من رجال ابي داود و النسائي و ابن ماجه - كما في ج ١٢ ص ٧٣ من التهذيب: مولى بني نوفل، أنه استفى ابن عبــاس في بماوك كان يحب مملوكة فطلقها ــ الحديث ؟ و حكى ان حسان بن ثابت وعبد الله بن رواحة اتبا النبي صلى الله عليه و سلم حين بزلت دو الشعراء يتبعهم الغمارون، ــ الحديث؛ و عنه الزهرى و عمر بن معتب و يزيد بن عبد الله بن قسيط ؟ قال ابو داود سمعت احمد قال قال عبد الرزاق قال ابن المبارك: من ابُو الحسن هذا ! لقد تحمل صخرة عظيمة ، قال ابو داود : قد روى عنه الزهرى ؛ و كان من الفقهاء و أهل الصلاح ، و أبو الحسر. هذا معروف ، و ليس العمـل على ما روى ؛ و قال الزهري في بعضرو اياته عنه: ابو الحسن مولى عدالله بن الحارث ابن نوفل ؟ قلت : و كذا نسبه ابو حاتم الرازي و قال : ثقة ؟ و قال ابو زرعة : مدنى ثقة ؛ و قبال ابن عبد البر : اتفقوا على انبه ثقبة _ اه . و نحوه في ج٣ ص ٣٥٣ من المعزان : و هو الذي يقال له «أبو الحسين، ويقيل «أبو حسان، لا تصح له صحبة، و هو مولی بی نوفل ، روی عنه محمد بن المنکدر (دع) . کذا فی ج ۱ ص ۱۷۰ من تجريد اسماء الصحابة للذهبي • و هاهنا أبو الحسن آخر صحابي أنصاري مازني وهو مدنى يقال، انه شهد العقبة و بدرا، وعاش إلى خلافة على بن ابي طالب رضي الله عنه ــ كما في ص ٤٧٧ من تعجيـل الحافظ و هو في الجزء الثاني من الاستيعاب . و لم اجد « ابا الحسن العزار » و لا « البراد » في كتاب الـكني للدولايي و لا « ابا الحسين البراد » او د البزار ، فيه هذا ، ثم على رواية كتاب الحجة لا واسطة بين ابي الحسن و بين بعض الاصحاب النــاهي عن السِع ـ و الناهي هو على بن ابي طالب رضي الله عنه ـ كما وقع صراحة في الموطأ بالانتم ، فإن الأثر من مسند على رضي الله عنه • قال محمد في الموطأ بعد اثر ان عمر : بلغنا عن على بن ابي طالب خلاف هذا : اخبرنا ان ابي ذئب عن مزيد من عبد الله بن تسيط عن الى الحسن البزار عن رجل من اصحاب الني صلى الله عليه و سلم عن على بن ابي طالب كرم الله وجهه : انه نهى عن يسع البعير بالبعيرين =

 الى اجل و الشاة بالشاتين الى اجل ـ اه . و على رواية الموطأ بين ابى الحسر. و بن على رضي الله عنهها واسطة بعض اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم و لم ينبه على ذلك الفاصل اللكنوى، و لعل الغلط وقع فى الموطأ ايضا، فأما ان يكون حرف «عن» زائد قبل • رجل ، و التقدير يكون مكذا • عن أبي الحسن البزار رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم عن على ، فالمراد بالرجـــل هو نفس ابي الحسن على ما عده العض من الصّحابَة و يكون بدلا عن الى الحسن فانه روى عن على بدون واسطة كما صرح به ان حبان ايمنا على ما في التعليق ، او يكون حرف دعن ، قبل د على ، زائدا ، او يكون « على بن أبي طالب » بدلا عن « رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم » • وهذا كله بسبب عدم التعين بعد من أبو الحسن ! هو تابعي أو صحابي؟ النزار أو البراد؟ و اما ان يكون جملة « عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم ، بتمامهـــا زائدة من الناسخ و يكون «عن ابي الحسن عن على بن ابي طالب» . و في الجوهرالنتي ج ه ص ٢٨٨ : قال عبد الرزاق في مصنفه : اخبرني عبد الله بن ابي بكر عن ابن قسيط عن ان المسيب عن على: انـه كره بعيرا يبعيربن نسيئة ـ اه · و ما روى عنه خلافـه . يحمل على انبه فعله في زمن النبي صلى الله عليه و سلم قبل التحريم • و رواه نحوه عنه ان ابي شية في مصنفه - كما في ج ٢ ص ٢٤٥ من التلخيص . ثم وجدت اثر عــــلي المذكور بالسند المذكولا في كتاب الحجة في الجوهرالنقي ج ٦ ص ٢٢ : قال ان ابي شيبة ثنا وكيع ثنا ابن ابي ذئب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابي الحسن البراد عن على قال: لا يصلح الحيوان بالحيوان و لا الشاة بالشاتين إلا يدا يبد ـ اه . و من هاهنا تعبن أن و أن أني ذئب، في الاسناد هو الصواب لا « أبي ذؤيب، مصغرا ، و أن « اب الحسن البراد » هو الصحيح بالراء و الدال المهملتينِ ، و لعل « على نن حسن بن ابي الحبسن البراد المدنى، الذي في ج ٧ ص ٢٩٧ من التهذيب حفيده ـ و العلم عند الله تعالى. قلت: و في كتاب الكني للبخاري ص ٢٢: ابو الحسن البزاز مولى تمم الداري، ==

۱۹۲ (۱۲۳) وآله

وَ آله و سلم ٰ أنه ينهى عن بيع الشاة بالشاتين و البعير بالبعيرين إلى أجل ٠ أخبرنا أبو حربي ما قال حدثني يحيي بن أبي كثير اليمامي قال حدثني = نسبه محد بن اسحاق ، يعد في اهل المدينة ؛ قال آدم نا ابن ابي ذئب عن يزيد بن عبد الله ابن قسيط عن ابي الحسن البزاز عن على : لا يصلح الحيوان بالحيوان نسيثة ـ اه . و فى ج ٤ ق ٢ ص ٣٥٦ من الجرح و التعديل: ابو الحسن البراد مولى تميم الدارى مدنى، ربى عنه يزيد بن عبدالله بن قسيط ـ اه . و في نسخة الشبيخ ابراهيم. المدنى « عن أي الحسين البزار عن رجل من أمحماب رسول الله صلى الله عليه و سلم عن على بن أبي طالب » · و قد عـلم ان ابا الحسين تصحيف و الصواب · أبو الحسن » · و أما « البراد » و «البزار » و «البزاز » من تاريخ البحاري و الجرح و التعديل · فالصواب الحسن ، و هو من رجال ابن ماجه · قلت : و « أبو الحسن البرَّاد ، لم يذكره احد في الصحابة، وما ذكروه فيهم هو «أبو الحسن النوفلي، وهذا ابو الحسن النميمي الداري ـ. ف. (١) و هو على بن ابي طالب رضي الله عنه - كما صرح به ابن ابي شبية و الامام محمد في الموطأ وان التركاني في الجوهرالنتي، ومحمد بن الحسن البراد في التهذيب من رجال ان ماجه ، و هو من شُيوخ الامام محمد _ كما سبق ، و لعـل ابا الحسن الـبراد المذكور جد. • (٢) كذا في الأصول ، و ﴿ أَبُوحرب الأموى ، قد سبق في ﴿ باب ما يَعْمَلُهُ الْحَرِمِ ، و لم افف عليه و لم ادر انبه دأبو حربي، او دأبو حرب، او دأبو جرة،؟ وهو واصبل ن عبد الرحمن ، من شيو خ الامام محمد ، او • أبوحمزة ، النخعي ، وهو ايضا من شيو خ الامام محمد كما سبق إيضاً • و بعد التتبع و الكشف التأم و المقاسات لم اصل الى الحقيقة ــ سبحانك ا لا علم لنا الا ما علمتنا . و حرب بن شداد البشكرى ابو الخطاب البصرى روى عن يحيى بن ابي كثير ، من رجال الستة الا ابن ماجه -كما في ج ٢ ص ٢٢٤ و ج ١١ ص ٢٦٨ من التهذيب و

(٣) هو الطائى _ مولاهم، ابو نصر اليامى، روى عن انس و رآم، من رجال الستة ، ==

رجل ' قال: قال رجل ' لابن عباس رضي الله عنهما و سأله عرب بيع

= روى عن خلق، و عنه خلق، ثقة، امام، من اصحاب الحديث و العباد و اثبتهم، اعلم بحديث اهل المدينة بعد الزهرى، لا يحدث الاعن ثقة، مات سنة تسع و عشرين و مائة او سنة اثنتين و ثلاثين و مائة - كذا فى ج ١١ ص ٢٦٨ من التهذيب أو راجع ج ه ص ٢٨٩ من الجوهرالنق تكلم فيه بكلام متين على حديثه •

(١) لم اقف عليه مر. هو ؟ و لعله عكرمة ، فان يحيى بن ابى كثير روى عنه عن ابن عباس حديثًا مرفوعًا في الباب، اخرجه ابن حيان في صحيحه في القسم الثاني منه ـ كما في ج ۽ ص ٤٧ من نصب الراية: عن سفيان عن معمر عن يحيي بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عبـاس: ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن ْيُسُع الحبوان بالحبوان نسيتة ؛ و رواه عبد الرزاق في مصنفه: حدثنا معمر به ؛ وكذلك رواه الدارقطني في سننه و النزار في مسنده ؟ قال النزار : ليس في الباب اجل اسنادا من هذا . قال البيهق في المعرفة : الصحيح في هذا الحديث عن عكرمة مرسل ، هكذا رواه غير واحد عن معمر ؛ وكذلك رواٍ. على بن المارك عن يحيي بن ابي كثير ؛ قلت : اخرجه الطيراني في مسجمه عن داود بن عبد الرحمن العطار عن معبر. به مسندا ــ انتهى • و رواه الطحاوى ايمنا ج ٢ ص ٢٢٩: حدثنا محمد بن على بن محرز البغدادي قال ثنا ابو احمد الزبيري قال ثنا سفيان الثورى عن معمر به مثله ؛ حدثنا فهد قال ثنا شهاب بن عباد قال ثنا داود ابن عبد الرحمن عن معمر ــ فذكر باسناده مثله ــ اه . و هاهنا مثن آخر بهذا الاسناد في الباب اخرجه الحاكم في المستدرك و الدارتطني في سننه : عن اسحـــاق بن ابراهيم بن جوتى ثنا عبد الملك الزمارى ثنا سفيان الثورى عن معمر عن يحيي بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عبـاس : أن النبي صلى الله عليـه و سلم نهى عن السلف في الحيوان • قال الحاكم: حديث صحيح الانتناد و لم يخرجاه ـ انتهى . راجع لذلك ج ٤ ص ٤٦ · اقف عليه · من نصب الراية و ج ٦ ص ٢٢ من الجوهر النقي ٠ او لخيوان " 198

الحيوان بالحيوان نسيئة ؟ قال: لا يصلح تلك الرؤس بالرؤس نسيئة ' •

[أخبرنا] ٢ مجد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنني عن المغيرة الضبي عن إبراهيم ،قال: أسلم شريح ً في وصيفتين صبيحتين فصيحتين من لغتهما و اشترط أن يوافى بهما من دون النهر بخراسان فأتى بالوصيفتين فكره ذلك فردهما وأخذ رأس ماله .

محمد قال أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن أبي الزبر عن جار بن عبد الله رضي الله عنها قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: لا بأس بالحيوان اثنين بواحد يدا بيد و لا خير فيه نسأ ' ي

⁽١) لم اقف على من اخرجه بخيره ٠

⁽٢) ما بان المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه .

⁽٣) هو شريح القاضي المشهور في التهذيب، و قد سبق •

⁽٤) كذا في الأصول، و لعله سقط لفظ ﴿ إِلَّ * منها • .

⁽٥) هو محمد بن مسلم بن تدرس الاسدى مولاهم ، ابو الزبير المكى ، تابعي جليل ، من رجـال الستة ، مشهور بكنيته ، حافظ ثقـة ، كامل العقل ، صدوق ، كثير الحديث ، لم ينصف من قدح فيه ، حجة في الاحكام ، روى عنه ائمة الحديث و الفقه و اساطينهما قال ابن عدى: لا اعلم احدا من الثقات تخلف عن ابي الزبير الا و قد كتب عنه ، مات سنة ست و عشرين و مائـة ، و البسط في تزجمته في ج ٩ ص ٤٤٠ من التهذيب • (٦) رواه الترمذي : حدثنا ابو عار الحسين بن الحريث ثنا عبد الله بن نمير عن الحجاج ابن ارطاة به مثله ، و ابن ماجه في سنته : حدثنا عبد الله بن سعيد ثنا حفص بن غياث و ابو خالد عن حجاج به فذكر مثله ؛ قال الترمذي : هذا حديث حسن ــ اه . و راجع ج ٤ ص ٤٨ من نصب الراية و ج ٥ ص ٢٨٩ من الجوهرالنق على البيهق • و رواه الطحاري ايمنا ج ٢ ص ٢٢٩: حدثنا محد بن ابراهيم الصير في قال حدثنا عبد الواحد =

محد قال أخبرنا إسرائيـل بن يونس قال حدثـا عبـد العزيز بن رفيــع عن محمد بن الحنفيـة و سأله رجـل و أنا شاهـد عرب جمع

= ابن عرو بن صالح الزهرى قال ثنا عبد الرحيم بن سليان عن اشعث عن ابى الزبير عن جابر: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم لم يكن بهى بأسابيسع الحيوان بالحيوان اثنين بواحد [يدا بيد] و يكرهه نسيثه - انتهي • و راجع ص ٢٨٨ من الدراية • (١) هو الاسدى ، ابو عبد الله المكى الطائني ، سكن الكوفة ، من وجال السنة ، تابعى ثقة ، يقوم حديثه مقام الحجة ، كات الى عليه نيف و تسعون سنة فكان يتزوج فلا تمكث المرأة معه من كثرة جماعه ، مات سنة ثلاثين و مائة او بعد الثلاثين ، روى عن انس و ابن الزبير و ابن عبس و ابن عمر و ابى الطفيل و غيرهم ، و عنه عمرو بن دينار و هو من شيوخه و الاعش و ابو اسحاق الشيباني و اسرائيل و غيرهم - كذا في حبر التهذيب •

(٢) لم اقف عليه . و رواه عبد الرزاق في مصنفه - كما في ج ٥ ص ٢٩٠ من الجوهرالنق على سنن اليهقى - قال: انا الثورى و اسرائيل عن عبد العزيز بن رفيسع سمعت محمد بن الحنفية: يكره الحيوان بالحيوان نسيئة؛ و رواه عبد الرزاق عن عكرمة و عن ايوب و ابن سيرين نحوه ؟ و روى ابن ابي شيبة بسنده عن عهار بن ياسر نحوه - اه . و في الجوهرالنقى ج ٦ ص ٢٧: قلت: اخرج الحاكم في المستدرك و صحح اسناده عن ابن عباس: انه عليه السلام نهى عن السلف في الحيوان ؟ و في الحيل: روينا النهى عن السلم في الحيوان عن عر وحذيفة و عبد الرحن بن سمرة صحيحا ؟ قلت: في مصنف ابن ابي شيبة: ثنا ابو خالد الاحر عن الحجاج عن قنادة عن ابن سيرين: ان عمر و حذيفة و ابن مسعود كانوا يكرهون السلم في الحيوان ، و مراسبل ابن سيرين صحيحة - كذا و ابن مسعود كانوا يكرهون السلم في الحيوان ، و مراسبل ابن سيرين صحيحة - كذا ذكر صاحب النمهيد ؛ و يدل على عدم جواز السلم في الحيوان من حيث المعني انه يختلف ذكر صاحب النمهيد ؛ و يدل على عدم جواز السلم في الحيوان من حيث المعني انه يختلف نلافا مباينا فلا يمكن ضبطه و ان استقصى فيه ـ اه ، قال الطحاوى : حدثنا أبو بشر

الآختين ؟ قال: حرّمتهما آية و أحلتهما آية أخرى ؟ و سأله عرب البعير البعير بالبعيرين نسيئة ؟ قال: لا يصلح .

الرق قال ثنا شجاع بن الوليد عن سعيد بن ابي عروبة عن ابي معشر عن ابراهيم عن. ابن مسعود قال :السلم في كل شيء الى اجل مسمى لا بأس به ما خلا الحيوان ؛ حدثنا مبشر بن الحسن قال ثنا ابو عامر قال ثنا شعبة عن عمار الدهني عن سعيد بن جبير قال : كان حذيفة يكره السلم في الحيوان ؛ حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا الحصيب قال ثنا حماد عن حميد عن ابي تضرة انه سأل ابن عمر عن السلف في الوصفاء فقال : لا بأس به ؛ قلت : فان أمراء تا ينهو تنا عن ذلك ؟ قال : فأطيعوا امراء كم ؛ و امراؤنا يومئذ عبد الرحمن بن سمرة و اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم - انتهى ، و حديث ابن عمر مرفوعا سيأتي بعد ، في اسناده محمد بن دينار الطاحي ذكره الذهبي في الكاشف و قال : حسنوا حديثه ؛ و في الميزان : قال ابو زرعة : صدوق ؛ و قال النسائي : ليس به بأس ؛ وكذا قال ابن معين في رواية احمد بن ابي خيثمة عنه ؛ و قال ابن عدى : حسن الحديث و الآثار وكذا قال ابن حدين في المعرفة كما في نصب الراية ، و هذه الاحاديث و الآثار خير من قول ابن حزم في المحل فانه في غاية الفساد لا يستحي من التقول بالافتراه و الكذب شم يقول : هذا برهان ،

(۱) كان فى الاصول و سأله رجل عن البعير و أنا شاهد و عن جمع الاختين ـ النع و هو خطأ كما ترى و أسقطت الزوائد فان السؤال عن البعير بعده موجود ـ تأمل و (۲) و هى قوله تعالى و المحصنات من النسآه إلا ما ملكت أيمانكم ، او قوله و الذين هم لفروجهم حافظون الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين ، و و الآية المحرمة دو آن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف ، و مثله روى عن عثمان رضى الله عنه رواه مالك فى الموطأ ، و من طريقه رواه الامام محمد فى موطئه ص ٢٤٧: اخبرنا مالك عن الزهرى عن قبيصة بن ذؤيب: ان رجلا سأل عثمان عن الاختين ...

محمد قال: أخبرنا أبو حرة ' واصل بن عبد الرحمن عن محمد بن سيرين أن عتريس بن عرقوب أسلف فى قلائص فلما قدم الرجل و حل ماله أتاه ابن حيان ' فقال: لا تعطه شيئا حتى تأتى ابن مسعود رضى الله عنه فتسأله عنه ؛ فأتى ابن مسعود رضى الله عنه، فقال: ردوا ' عليه رأس ماله ؛ وكرهه ' .

محمد قال أخبرنا إبراهيم بن محمد المديني " قال أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ابن حزم عن سعيد بن المسيب عن على بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يكره بيع البعير بالبعيرين إلى أجل ـ و الله أعلم .

= مما ملكت اليمين هل يجمع بينهما ؟ فقال: احلتهما آية و حرمتهما ، ما كنت لأصنع ذلك ؛ ثم خرج و لتى رجلا آخر من اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم فسأله عن ذلك فقال: لو كان لى من الأمر, شيء ثم اتيت بأحد فعل ذلك جعلته نكالا ؟ قال ابن شهاب: اراه عليا رضى الله تعالى عنه ـ انتهى من باب الرجل يجمع بين المرأة و ابتنها و بين المرأة و ابتنها و بين المرأة و اختها في ملك اليمين .

- (۱) فى الاصول دحيوة، و هو تصحيف، بل هو بضم الحاء و الراء المشددة المهملنين ــ ج ١٠٠ ص ١٠٤ من التهذيب ٠
- (۲) و هو هرم بن حيان العبدى ، من صفار الصحابة ــ راجع ج ۲ ص ۱۲۷ من تجريد اسماء الصحابة للذهبي و ج ۲ ص ۹۹ من الاستيماب لابن عبىد البر، و قد سبق فى ترجمة زيد بن خليدة اليشكرى انبه روى عن هرم بن حيان العبدى، و كذا عتريس بن عرقوب ؛ و انتقل ذهنى من ترجمة زيد الى هرم بن حيان ــ تأمّل فيه .
 - (٣) كذا في الأصول بالجمع ، و لعل الصواب « رد ، بالافراد ، او « اردد » ·
 - (٤) قد سبق تخریجه
- (ه) هكذا فى الأصول « المدينى » ، و فى التهذيب « المدنى » . و مر مرارا فتذكره و فى الباب حديث جابر بن سمرة رواء الطبرانى فى معجمه ـ كما فى نصب الراية : حدثنا == ' الباب حديث جابر بن سمرة رواء الطبرانى فى معجمه ـ كما فى نصب الراية : حدثنا == ' الباب حديث جاب

باب الاقالة و ما أشبهها

قال محمد : عن أبي حنيفة قال [في] الرجل يبتـاع العبد أو الأمة

== احمد بن زهیر التستری ثنا ابراهیم بن ِراشد الآدی ثنا داود بن مهران ثنا محمد بن الفضل بن عطبة عن سماك عن جابر بن سمرة : ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن يبع الحيوان بالحيوان نسيئة ـ اه . و عن ابن عمر رواه الطبراني ايضا عن محمد بن دينـــار الطَّاحِي ثنا يونس بن عبيد عن زياد بن جبر عن ابن عمر ـ نحوه سواه • قال البهتي في المعرفة : و محمد بن دينار هـذا ضعفه ابن معين ، و قال الترمذۍ : سألت البخاری عن هذا الحديث فقال: أنما مروى عن زياد بن جبير عن الني صلى الله عليه و سلم مرسلا ــ اه ؛ قلت : رواه احمد في مسنده : حدثنا حسَّين بن محمد ثنا خلف بن خليفة عن ابي حسان عن ابيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : لا تبيعوا الدينار بالدينارين و لا الدرهم بالدرهمين ؛ فقــال رجل: يا رسول الله ! أرأيت الرجـــل يببــع الفرس بالافراسُ و البختية بالابل؟ قال: لا بأس اذا كان يدا بيد ــ انتهى. ومن طريق مجمد بن دينار اخرجها الطحاوي ايضا في شرح معاني الآثار ، فهذه الاحاديث عن ان عاس و جامر بن عبد الله و جامر بن سمرة و ابن عمر و سمرة بن جندب قد تعاضدت بعضها يعض و تناصرت طرقها تكنى فى المطلوب و الرد على ابن حزم فى استطالة لسانه، و هي ﴿ سوى ما روى في الباب عن الصحابة و التابعين من الآثار . قال ان ابي شيبة : ثنا ان ابي زائدة عن ان عورب عن ان سيرين قلت لان عمر: البعير بالبعيرين الى اجل؟ فكرهه ؛ و قال ايضا : ثنا على بن مسهر و ابن الى زائدة عن عبد الله بن المثنى عن جده رباح بن الحارث عن عمار بن ياسر قال: العبيد خير من العبدين لا بأس به يدا بيد، أنما الربا في النسيء؛ و قال أيضاً : ثنا ملازم بن عمرو عن زفر بن بزيد عن أيه قال : سألت ابا هربرة عن الشاة بالشاتين الى اجل؟ فنهانى وقال: لا إلا يدا بيد- الجوهرالنتي. (١) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و زيد من موطأ الامام مالك ٠

بمائة دينار إلى أجل ثم يندم 'البائع فيسأل المبتاع أن يقيله بعشرة دنانير يدفعها إليه [نقدا أو إلى أجل] 'و يمحو عنه المائة [دينار] 'التي له عليه أو يندم! المبتاع فيسأل البائع أن يقيله [في الجارية أو العبد] 'ويزيده عشرة دنانير نقدا أو إلى أجل أبعد من الأجل الذي اشترى إليه العبد أو الجارية قال: ذلك كله إقالة جائزة على الثمن الأول، والزيادة منها "جميعا باطلة، وقال أهل المدينة: إن كانت الزيادة من البائع فهي جائزة، وإن كانت الزيادة من البائع فهي جائزة، وإن كانت الزيادة من المبتاع فان ذلك لا ينبغي.

و قال محمد: ليس سيلهما ألا واحد، لأن هذا إنما يكون على إحدى منزلتين : إما أن يكون نقض يسع فكون على الأصل و يبطل الزيادتان أ، وإما أن يكون بمنزلة البيع المستقبل فيبطل الأمران جميعا لأنه مسع ما لم يقبض أ، و لا يجوز ما صنعا ، و يكون الأمر على حاله

⁽۱) كذا فى موطأ الامام مالك ، وكان فى الاصول « يقدم ، مر. القدوم و هو لا يناسب هذا المقام .

⁽٢) ما بن المربعين ساقط من الأصول: و زيد من موطأ الامام مالك .

 ⁽٣) فى الأصول « ينجو » و الصواب « يمحو » كما هو فى المرطأ ؛ قانـه فيه من المحو
 وهو الازالة ، وعليه شرح الزرقاني • وعارة الاصول « و ينجو عن المائة التي » .

⁽٤) فى موطأ مالك « و إن ندم المبتاع فسأل البائع ــ الخ ، .

⁽o) كذا في الأصل، و في الهندية «منها» و هو تصحيف ·

 ⁽٦) قوله « سيلهها » ساقط من الاصل ، و فى الهندية « سيلها » بافراد الصمير و هو تصحيف ، و الصواب بتثنية الصمير .

⁽٧) وكان في الاصول • الزيادتين ، و هو تصحيف .

⁽٨-٨) وكان في الاصول • يبع لم يغبض • ٠

الأول '؛ فمن قال بغير واحد مر ... هذين القولين أو فرق بين الزيادتين فهو متحكم في ذلك .

و قال أهل المدينة: و إنما يكره ذلك الآن البائع كأنه باع!

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية : الأولى ، •

تنبه

ورد في الاقالة حديث اخرجه ابو داود و ابن ماجه ــ كما في ج ٤ ص ٣٠ من نصب الراية _ عن الاعش عن ابي صالح عن ابي جريرة قال : قال رسول الله ضلى الله عليه و سلم : مر. _ اقال مسلما بيعته اقاله الله عُثرته ؛ زاد ان ماجه : يوم القيامة . و رواه ان حيان في صحيحه في النوع الأول من القسم الأول ، و الحاكم في المستدرك و قال: صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ٠ و قال ابن حبان فيه • يوم القيامة ، دون الحاكم • و نادماً ، عند البيهقي ــ اه · و قال الحـافظ في ص ٩٦ من بلوغ المرام : و صححه ابن حبان و الحاكم ــ اه . و في ج ٢ ص ٢٤١ من التلخيص: جديث د من أقال أخاه المسلم صفقة كرمها أقاله الله عثرته يوم القيامة ، ابو داود و ابن ماجه و ابن حبــان و الحاكم و صححه من حديث الأعش عن ابي صالح عن ابي هريرة بلفظ • من اقال مسلما اقاله الله عثر ته يوم القيامة ، ، قال ابو الفتح القشيرى : هو على شرطهما ؛ و صححه ابن حزم ؛ و قال ان حبان: ما رواه عن الأعش إلا حفص بن غياث و لا عن حفص إلا يحيي ابن معين ؛ و رواه عن الأعمش ايضا مالك بن شعير تفرد به عنه زياد بن يحيي الحسانى؛ و اخرجه النزار ثم اورده من حديث اسحاق القروى عن مالك عن سمى عن ابي صالح بلفظ من اقال نادماً ، و قال ان اسحــأق تفرد به ؛ و ذكره الحاكم في علوم الحديث من طريق معمر عن محمـد بن واسع عن ابي صالح و قال : لم يسمعـه معمر من محمدًا و لا مجد من ابي صالح ـ اه ٠

(٢-٢) كذا في الموطأ ، وكان في الاصول ولانه كان باع ، وعارة موطأ مالك =

ما اشتری و عشرة دنانیر معه بمائة دینار إلی أجل [أبعد من السنة] فقلنا طم: و هذا آلم یکن آبه بأس، لو باغ ما اشتری بعد ما قبضه و عشرة دنانیر معه بمائة دینار إلی أجل کان جائزا إذا آکانت الزیادة التی مع العبد أو الامة قد دفعها إلیه و کان قد قبض ثمن العبد أو الامة، لان الدنانیر کانت إلی أجل قبل الشراه، فلو أن صاحبها باعها من الذی کانت علیه بجاریة و عشرة دنانیر فعجلها له و قبض منه الدنانیر العشرة جاز ذلك، لان الدین إذا وقع به البیع برئ منه صاحبه فصار کأنه نقد ؛ و لایشبه هذا أن یکون منه شیء مؤخر بعد وقوع البیع تلك السنة التی نهی عنها ، فأما ما کان من دین قبل البیع فصار الذی هو علیه [ثمنا] شیراً منه بوقوع البیع فال بأس بذلك .

أرأيتم لو أن رجلا كان له على رجل مائة دينار إلى أجل فباعها منه بدراهم يصرفها حالة و قبض الدراهم له يجزيه ذلك ا فكذا هذا .

^{= •} و انما كر ه ذلك لأن البائع كأنه باع منه مائة دينار إلى سنة قبل أن تحل بجارية و عشرة دنانير نقدا أو إلى أجل أبعد من السنة ، فدخل فى ذلك يدع الذهب بالذهب إلى أجل ، و الرجل يبيع الجارية بمائة دينار إلى أجل ثم يشتريها بأكثر من ذلك الثمن الذى باعها به إلى أبعد من ذلك الأجل الذى باعها إليه : إن ذلك لا يصلح ، فالتصحيح من هذه العبارة مهما امكن و الا وقع فى الاختصار المخل فى المطلوب .

⁽١) ما بين المربعين ياض فى الآصول، و زيد من الموطأ للامام مالك •

⁽٢-٢) وكان فى الأصول الو لم يكن، وكلمة الو ، لا تصح، أنما زيدت بسهو الناسخ .

⁽٣) فى الأصول دأو ، و هو تصحيف ، و الصواب د إذا ، .

⁽٤) كذا في الأصول، و تأمل في معنى الجملة فانها ظاهرة الاختلال •

⁽ه) ما بين المربغين ساقط من الأصول و لابد منه ٠

باب الرجل يشترى عبدا فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع

أخرنا محمد عن أبي حنيفة قال: من اشترى عبدا فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع، فإن اشترط ذلك المبتاع نظر في ماله: فإن كان الثمن ورقا وكان في مال العبد ورق يكون مثل الورق أو أكثر ' أو دن للعبد على إنسان لم يحل البيع لأن الدين من غرر لا يدرى أيخرج أم لا يخرج ، و الورق إن كان مثل الثمن و الثمن ورق أو أكثر فهذا الورق بمثلهـا زيادة ؛ فهذا و نحوه الذي نهي رسول الله صلى الله عليـه و آله و سلم عنه " . و قال أهل ْ (١) أي مما اشيري به ، و لعله سقط من الاصول ـ و الله أعلم ـ و هو موجود في الموطأ . (٢) وكان في الاصول دعنها ، و الصواب دعنه ، و النهبي روى من حديث عبادة ، و من حديث الى سعيد الخدري، و من حديث بلال، و من حمديث الى هربرة، و من حديث عمر بن الخطاب ، و من حديث ابي بكرة ، و من حديث زيد بن ارقم و البراء ابن عازب . فحديث عبادة اخرجه الجماعة الا البخاري عن ابي الاشعث عنه . و حديث الحندري اخرجه مسلم عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: • الذهب بالذهب و الفضة بألفضة و البر بالبر و الشعير بالشعير و التمر بالتمر و الملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد، فن زاد او استزاد فقد اربي ، الآخذ و المعطى فيه سواء ، اه . و حديث بلال رواه البزار في مسنده مرفوعاً نحوه سواء ليس فيه «فن زاد ــ الح» • و حديث ابي هربرة اخرجه مسلم عنه . و حديث عمر اخرجه الائمة السنة في كتبهم عن مالك بن اوس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم: الذهب بالورق ربا إلا هاء و هاء ــ الحديث ؛ و رواه ابن ابي شية في مصنف بلفظ : الذهب بالذهب ربا الاماء و ماء، و الورق بالورق ربا الاماء و ماء ـ الحديث · و حديث الى بكرة لخرجه البخاري و مسلم قال: نهي رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الفضة بالفضة =

المدينة: إذا اشترط المبتاع مال العبد فهو له نقدا كان أو دينا أو عرضا [يعلم أو لا يعلم، و إن كان للعبد من المال أكثر بما اشترى به نقدا أو دينا أو عرضا] أفهو جائز ،

و قال محمد بن الحسن: زعم أهـــل المدينة أن رجلا لو اشترى من رجل عبدا وكان للعبد من المــال ألف درهم فاشترى العبد و اشترط ماله وكان اشتراه بخمسائة درهم: أن ذلك جائز ، يـكون العبد للشترى و الألف الدرهم التى له بخمسائة ؛ ما أعظم هذا القول الو قالوا أيضا: إن كان

= و الذهب بالذهب الا سواء بسواء ـ الحديث ، و حديث زيد بن ارقم و البراء اخرجه الشيخان قال: نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن بيع الذهب بالورق دينا ـ الحديث ، و التفصيل فى باب الربا ج ٤ ص ٣٥ الى ص ٣٦ من نصب الرابة ؟ و كله فى ص ٣٥١ من كتاب الصرف و ابواب الربا من موطأ الامام محمد ، وحديث ابى سعيد رواه الامام ابو حنيفة عن عطية العوفى عن ابى سعيد الحدرى عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال: الذهب بالذهب مثلا بمثل و الفضل ربا ، و الفضة بالفضة مثلا مثل و الفضل ربا ، و الفضة بالفضة مثلا مثل و الفضل ربا ـ الحديث ؛ اخرجه الامام محمد فى كتاب الآثار ، و هو فى ج ٢ من ٣٦ من جامع المسانيد ، و تفصيله تخريجا و بحشا و ردا فى ج ٢ من ٣٦ من عقود الجواهر المنبغة ، و هو فى ص ١٨٣ من آثار ابى يوسف من رقدم ٢٣ من الاحادث ،

- (١) كذا في الاصول، و في الموطأ د ان. .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زدناه من الموطأ .
- (٣) اى فى الاثم لانه مخالف للا حاديث ، قال الامام محمد فى ص ٣٤٤ من الموطأ _ باب من باع نخلا مؤبرا او عبدا و له مال : اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : من باع نخلا قد أبرت فشمرتها للبائع == . عمر أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : من باع نخلا قد أبرت فشمرتها للبائع == .

كتاب الحجة (الرجل يشتري عبداً فاله للبائع إلا أن يشترط المبتاع) ج ـ ٢

الألف دينـا للعبد جازت في البيع ، أكان المشترى العبد و الألف الذي نقد المجمسياتة نقدا فصار خمسائة نقدا بألف درهم و بعبد ١٤

قال ": [و] قلنـا لهم أيضاً : أ رأيتم رجلا اشترى عبـدا و اشترط ماله ' ألف درهم فاشترى ذاك بخمسائة فقبض الألف و العبـد ثم أعطى

الخطاب قال: من باع عبدا و له مال فاله للبائع الا الن يشترطه المبتاع؛ قال مجد: الخطاب قال: من باع عبدا و له مال فاله للبائع الا الن يشترطه المبتاع؛ قال مجد: و بهذا نأخذ، و هو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى - اتنهى و الحديث مرفوع من طريق سالم عن ابيه عن عر سلم عن ابيه عن ابيه عن عر مرفوعا و فيه ضعف كذا فى التعليق المعجد و قد رواه الامام ابو حنيفة مرفوعا اخرجه الامام محمد فى و باب من باع تخلا حاملا او عبدا و له مال ، من كتاب الآثار من النبي صلى الله عليه و آله و سلم انه قال: من باع تخلا مؤبرا او عبدا و له مال فضرته عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم انه قال: من باع تخلا مؤبرا او عبدا و له مال فضرته و المال للبائع الا ان يشترط المشترى ؛ قال محمد: و به نأخذ ، اذا طلع الثمر فى النخل او كان فى الارض زرع نابت فاعها صاحبها فالمرة و الزرع البائع الا ان يشترط ذلك المشترى ؛ قال محمد: و به نأخذ ، اذا طلع الأمر فى النخل ذلك المشترى ؛ قال محمد اذا كان له مال ، و هو قول أبي حنيفة ذلك المشترى ؛ قال عدد : و به نأخذ ، اذا مال ، وهو قول أبي حنيفة و الله تعالى - انتهى ،

- (۱) كذا بالاستفهام فى الاصل، و تأمل فيه، و لعله بدون الهمزة، و على الاستفهام ألم يكن ذلك للشترى و هو لا يجوز و هذا الزام من الامام محمد - تدبر •
- (۲) اى الآلف الدين صار تقدا وحل و قبضه المشترى و تحصل له وكات ف الأصل « تقدا » •
 - (٣) اى الامام محمد . و زدت الواو بين المربمين على دأب الكتاب .
- (٤) كذا في الاصل ، و لعل الواو سقطت قبل قوله «ماله» او قوله «ألف درهم» ==

كتاب الحجة (الرجل يشتري عبدا فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع) ج - ٢

البائع من الآلف بعينها الحسائة الثمن أليس يبق له عبد و خسائة بغير ثمن أداه إلى البائع ؟

و يدخل عليهم أيضا أشد من هذا: رجل اشترى عبدا بألف درهم إلى سنة و اشترط ماله و للعبد ألف دينار على رجل إلى سنة : ان ذلك في قولهم جائز فيكون له العبد بألف إلى سنة و يكون له الآلف أيضا إلى أجلها " بألف إلى سنة بدنانير إلى أجلها "

قال ": و يدخل عليهم أيضا أعظم من هذا : رجل اشترى من رجل عبدا بخمسائة درهم إلى سنة و للعبد على المشترى ألف درهم إلى سنة فاشترى العبد و اشترط ماله فحل المال أ: انه يؤدى خمسائة بخمسائة مما عليه و يكون له خمسائة و يأخذ العبد بغير شيء افاذا كانت الدراهم الدين يجوز بالدراهم الدين وهي أكثر منها فأين الربا الذي نهى عنه الله عز و جل في كتابه "؟ و أين الربا الذي نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عنه فقال مكل ربا

بدل من « ماله » او کان « و هی ألف دره » تأمل .

⁽١) كذا في الأصل، و في الهندية ﴿ أَلْفَ ﴾ منكرًا ﴿

⁽٢) فى الاصول • أجلها ، بضمير التثنية المجرور •

⁽٣) اى الامام محد .

⁽٤) اى : حل اجله ، و هو ايضا جائز .

⁽ه) قال الله عز و جل د الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما اليبع مثل الربا و أحل الله البيع و حرم الربا فن جآءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف و أمره إلى الله و من عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يمحق الله الربا و يربى الصدقات و الله لا يحب كل كفار أثيم يآيها الذين آمنوا الله و ذروا بما يق من الربا ان كنتم مؤمنين فسان لم تفعلوا =

موضوع تحت قدمى هاتين ، ١١ قالوا: إنما ذلك الدراهم بالدراهم إلى أجل. قيل لهم: فهذا دراهم بدراهم إلى أجل! فقالوا: هذا اشترى العيد بماله. قيل لهم: وإنما حلت الدراهم بالدراهم إلى أجل " لأنها معها" عبد! ما أهون

= فأذنوا بحرب من الله و رسوله وان تبتم فلكم رؤس آموالكم لا تظلمون و لا تظلمون يآبها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة و اتقوا الله لعلم تفلحون و اتقوا النار التي أعدت للكفرين و أطيعوا الله و الرسول لعلكم ترحمون، و غيرها من الآيات في الياب .

(۱) هو فى حديث جابر العلويل الذى المحرجه مسلم و ابن ماجه و غيرهما و ألا! كل شيء من امر الجاهلية تحت قدى موضوع ، و دماه الجاهلية موضوعة، و ان اول دم اضع من دماتنا دم ابن ربيعة بن الحارث و كان مسترضعا فى بنى سعد فقتله هذيل و ربا الجاهلية موضوع ، و أول ربا اضع من ربانا ربا السباس بن عد المطلب فانه موضوع كله - الحديث بلفظ مسلم ، و رواه ابن جان فى صحيحه ، و ابن ابى شية ، و عبد بن حميد ، و البزار ، و الدارى فى مسانيدهم - كما فى ج ٣ ص ٥ ه من نصب الراية و هو عند ابني داود فى باب صغة حجة النبي صلى الله عليه و سلم ، ثم هذا الباب كاف فى الرد على ابن ابى شيبة فى مسألة الشاك و الثمانين من كتاب الرد له ، و قد عرفت ان ابا حنيفة يأخذ بالآثار التى رواها ابن ابى شيبة فيه الا فى صورة خاصة يلزم فيها الربا عملا بالاحاديث الصحيحة التى وردت فى باب الربا - كما عرفت فى هذا الباب ، فهو جمع بين احاديث مال العبد و بين احاديث الربا ، كما هو حكم تعارض الحاص و العام ، و مما يصل ابن ابى شيبة الى دقة مداركه و مسلكه فى الباب فقال ما قال ؛ و المنفصيل موضع آخر ، و راجع النكت الطريقة الملامة الامام الكوثرى - قدس الله سره ، موضع آخر ، و راجع النكت الطريقة الملامة الامام الكوثرى - قدس الله سره ، موضع آخر ، و راجع النكت الطريقة الملامة الامام الكوثرى - قدس الله سره ، و و الصواب ، لانها معها ، و فى الهندية ، لان ما معها ، و كلاهما تصحيف ،

هذه الحيلة في الربا إن كانت تجوز!!

إذا أراد الرجلان أن يربيا أدخلا مع أحد المالين عبدا فان كان العبد مع أكثر المالين ؟ قالوا: إنما اشترى العبد ولم يشرط ماله أو اشترط ؟ قالوا: نعم أن قبل لهم: أفيتبعه ماله إن لم يشترطه في البيع الآنه لم يدخل قبل الاشتراط ؟ [قالوا: لا] " ، قبل لهم: فانما يتبعه إذا اشترطه ؟ قالوا: نعم ، قبل لهم: فهذا يدلكم على أن المال قد دخل في البيع الآنه لم يدخل قبل الاشتراط " .

أرأيتم رجلا اشترى نخلة بموضعها من الأرض و فيها ثمر يكون ثلاثة آصع فاشتراها و ثمرها بصاعين من ثمره أيجوز هذا؟ فينبغى أن يجوز في قولكم فيكون قد أخذ تخلة و موضعها من الأرض و ثلاثة آصع من ثمر بصاعين فيقبض أيضا النخلة و ثمرها فيأخذ مر الثمر صاعين

⁽۱) سقط من الأصل جزاء الشرط كما هو ظاهر، و بدونه لا معنى للجملة، و لا بد من المراجعة الى نسخة اخرى. هيهات و اين الآخرى! ماهى الا نسخة منفردة هذه نسخة المدينة المنورة ـ ف •

⁽٢) قوله • و لم يشرط ماله أو اشترط ، كذا فى الأصل، و فى الهندية • لم يشترط ماله أو اشترط، و الله اعلم .

⁽٣) كذا فى الاصول ، و ظاهره سقوط السؤال من الاصول ، و بدونه لا معنى لقوله «نعم» و انى لم اصل الى معنى العبارة و مغزاها ، ظم اقدر على التصحيح ! فهل حر يعينى على ذلك؟ و العبارة من قوله « لان ما معها » الى قوله « قبل الاشتراط » مختلة .

⁽٤) في الأصول «الاشتراء» و هو تصحيف، و الصواب «الاشتراط» •

⁽ه) زيادة منى حسب فهم المقام ، و بعده مقابله «قالوا نعم » و الا فجواب اهل المدينة مفقود فى العبارة .

فيؤديه ' إلى البائع ويبق له نخلة و إصلها وصاع من الثمر بغير شيء! قالوا: وهذا يشبه العبد و ماله . قبل لهم: للحديث عن رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم: « من باع نخلا مؤبرا ' فشرته للبائع إلا أن يشترط المبتاع ، إ و الحديث واحد ، و ليس ينبغي لهذين أن يتفرقا ، فائما تفسير حديث رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عندنا : على ما يحل من ذلك و يجوز فيه البيع ، فأما ما يكون ربا فليس على هذا تفسير الحديث ... و الله أعلم .

باب الرجل يشترى العبد أو الأمة بالعهدة

أخرنا محمد عن أبي حنيفة قال: إذا اشترى الرجل العبد أو الوليدة

(۱) قوله « فؤديه » كذا في الأصول ، و لمل الصواب « فيؤديها ، و الضمير راجع الى « الصاعين » •

(۲) اخرجه الأثمة الستة فى كتبهم عن سالم بن عبد الله بن حمر عن ايه عن النبي صلى الله و سلم انه قال: من باع عبدا و له مال فاله البائع الا ان يشترط المبتاع ، و من باع يخلا مؤيرا فالثمرة المبائع الا ان يشترط المبتاع ، و فى لفظ المبخارى و من ابتاع نخلا بعد ما يؤير مشمرتها الذى باعها الا النبي يشترط المبتاع ، و و اخرجه البخارى و مسلم بمن نافع عن ابن عمر بقيمة النخل فقط - كذا فى ج ٤ ص ٥ من نصب الراية ، و الحديث رواه الامام ابو حنيفة ابينا اخرجه الامام ابو يوسف فى ص ١٨٧ من آثاره رقم ١٨٧٩ : حدثنا يوسف عن ايه عن ابى حنيفة عن ابى الزبير عن جابر بن عبد الله رضى الله عنها عن النبي صلى الله على و سلم انه قال: من باع نخلا مؤيرا او عبد النشر النخل و مال العبد المبائع الا ان يشترط المبتاع - اه ، و اخرجه الامام محمد فى كتاب الآثار ابينا - كما تقدم ، و تفصيل طرق الحديث الى الامام فى ج ٢ ص ٢٠ كتاب من جامع المسانيد الى ص ٢٩ منه و فى ج ٢ ص ٣ مرب عقود الجواهر المنيفة ، من جامع المسانيد الى ص ٢٩ منه و فى ج ٢ ص ٣ مرب عقود الجواهر المنيفة ، و راجع ج ٢ ص ٣٠ من عقود الجواهر المنيفة ، و راجع ج ٢ ص ٣٠ من اثار العلماوى باب بيع المار قبل ان تقاهى ،

بغير البراءة ' فقبض ما اشترى فأصاب العبد شيء أو حدث به عيب في الأيام الثلاثة أو بعد ' ذلك من جنون أو برص أو جذام أو غير ذلك لم يقدر المشترى على أن رد العبد بما حدث عنده لأنه حدث عنده فكيف رده بأمر قد حدث عنده؟ . و قال أهل المدينة : ما أصاب العبد أو الجارية " عند المشترى في الآيام الثلاثة [حتى تنقضي الثلاثة فهو من البائع] * فاذا مضت الثلاثة لم رده من شيء أصابه بعد الثلاثة إلا من ثلاث خصال: الجنون و الجذام و العرص، فاذا أصابه شيء من هذه الثلاثة الخصال في السنة من حين يشتري * رده بذلك، فاذا مضت السنة فقد برئ البائع من العهدة كلها ٦ ؛ و من باع عبدا اأو أمة ٢ من أهل الميراث أو غيرهم بالبراءة فقد برئ من كل عيب [و لا عهدة عليه] * ، إلا أن يُكون علم عيبا فكتمه ، [فانكان علم عيبا] *

⁽١) كذا في الأصول، و تأمل فيه هل هو « بالبرأة ، او « بغير البراءة ، و المسألة مبسوطة في باب العيوب في البّيع ج ١٣ ص ٩١ من المنسوط ٠

 ⁽٢) فى الأصول « بنير » و هو خطأ .

⁽٣) في موطأ مالك «الوليدة » ·

 ⁽٤) ما بن المربعين ساقط من الاصول، و زيد من الموطأ .

⁽ه) كذا في الأصل، و في الموطأ • يشتريان، بالتثنية، ـ كما عرفت •

 ⁽٦) عبارة الامام مالك في موطئه بعد قوله « في الآيام الثلاثـة » : « من حين يشتريان حتى ينقضي الآيام الثلاثـة فهو مر_ الباثع، و إن عهدة السنة من الجنون و الجذَّام" و البرص، فاذا مضت السنة فقد برئ البائع من العهدة كلها ، ص ٢٥١ العهدة في الرقيق من الموطأ طبع الهند - غلمل العبارة الزائدة سقطت من الأصل ، او اختصرها الامام فى مقام و زادها فى الآخر ترضيحا ؛ و الله اعلم ــ ف •

 ⁽٧) في الموطأ « ولدة » •

لم تنفعه البراءة وكان ذلك البيع مردودا، و لا عهدة عندنا إلا في الرقيق.

[و قال محمد] ` : و بلغنا ` عن ابن عمر رضى الله عنه أنه باع بالبراءة، و لو لم ير ابن عمر رضى الله عنهما ذلك جائزا لما باع بالبراءة . فان قالوا : إن ابن عمر إنما باع بالبراءة الآنه لم يعلم عيبا . قبل لهم : فلم أبي أن يحلف

(٢) اسنده الامام مالك في الموطأ عن يحيي بن سعيد عن سالم بن عبد الله : ان عبد الله ابن عمر باع غلاماً له بثمانمائمة درهم و باعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر: بالغلام داء لم تسمة لى ، فاختصبا الى عبان بن عفان رضى الله عنمه فقال الرجل: باغى ِ عدا و به داء فلريسمه لي أو قال عبد الله من عمر : بعنه بالبراءة ؛ فقضي عبان على عبد الله من عمر أن يحلف له: لقد بأعه العبد و ما به داء يعلم، فأنى عبد الله أن يحلف، وارتجع العبد فصح عنده، فباعه عبد الله بعد ذلك بألف وخمسهاتة درهم - اه • و رواه الامام عمد من طريق مالك به مثله في باب بيع البراءة ص ٣٣٧ من الموطأ ؛ ثم قال محمد : بلغنا عن زيد بن ثابت انه قال : من باع غلاما بالبراءة فهو برى من كل عيب، و كذلك باع عبد الله من عمر بالبراءة و رآما براءة جائزة ؛ فبقول زيد بن ثابت و عبد الله بن عمر نأخمذ ، من باع غلاما او شيئا و تبرأ من كل عيب و رضى بذلك المشترى و قبضه على ذلك فهو مرى من كل عيب علمه او لم يعلمه، لان المشترى قد برأه من ذلك ؟ فأما الهل المدينة فقالوا: ببرأ البائع من كل عيب لم يعلمه، فأما ما علمه وكتمه فانه لا يبرأ منه ؛ و قالوا : اذا باعه ببع المبرات برئ من كل عيب علمه او لم يعلمه اذا قال : ابتعتك بيسع المبرات ؛ فالذي يقول: اتبرأ من كل عيب ؛ و بين ذلك احرى ان يبرأ لما اشترط من هذا؛ و هو قول ابي حنيفة و قولنا و العامة ــ انتهى • و قد وقع في سند الموطأ سقط لا بد من التصحيح، فسقط قوله د ان عبد الله بن عمر باع - الخ ، •

⁽١) ما بين المربعين ساقط من الأصول -

و قال .

(۱۲۸)

حين استحلفه عنمان رضى الله عنه؟ و لو يعلم فيما يرى لحلف '. فان قالوا: بئس ما وصفتم به عبد الله بن عمر رضى الله عنهها حيث ' ترعمون أنه علم عيبا و لم ايبينه ا قيل لهم: إن ابن عمر رآى ان إبراء المشترى إياء من العيوب يأتى على ذلك كله ، و رآى ذلك واسعا فيما يرى حين أبرأه المشترى من كل عيب . فان قالوا: إن عنمان بن عفان رضى الله عنه قد رآى ما قلنا . قلنا ' لهم: أجل اقد رآى مل قلتم و رآى عبد الله بن عمر ما قلنا ، فن ' أخذ بقول عبد الله بن عمر ما قلنا ، فن ' أخذ بقول عبد الله بن عمر لم * يسبى فهو إمام من أئمة المسلمين مع ما بلغنا في ذلك عن زيد بن ثابت ' .

017

⁽۱) فى الاصول « يحلف » و هو تصحيف ، و الصواب « لحلف » لان حرف « لو » يتنضى اللام و المضى فى الجواب .

^{· (}۲) في الأصول «حين» و هو تصحيف •

 ⁽٣) فى الاصل «ظم» بالفاء، و مقتضى العبارة خلافها .

⁽٤) كذا في الأصول، و الأولى • قبل لهم، •

⁽٥) في هامش الهندية • ظ ، بزيادة الفاء ، و الصحيح ما في الأصل بدونها •

⁽٦) اسنده البهق فى ج ٥ ص ٣٧٨ من سننه من طريق بشر بن آدم: ثنا شريك عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر عن زيد بن ثابث: انبه كان يرى البراءة من كل عبب جائزا ، و رواه على بن حجر عن شريك و قال: عن زيد بن ثابت و ابن عمر – اه ، و فى الجوهرالنق: قلت: ذكر صاحب المحلى ما معناه: ان الشافعى اشد الناس انكارا التقليد ، و لم يقلد ابن عمر فى جواز البيع بالبراءة فى الرقيق بل قلد عثمان ، و لم يقلد ابن عمر بالنكول ، وهو صحيح عنه ، و عثمان انما قضى فى عبد ، في يقلده فى قضائه على ابن عمر بالنكول ، وهو صحيح عنه ، و عثمان انما قضى فى عبد ، فوجب ان يقتصر عليه ، فان قالوا: قسنا الحيوان عليه ، قلنا : فقيسوا جميع الميمات عليه ، فوجب ان يقتصر عليه ، فان قالوا: قسنا الحيوان عليه ، قلنا : فقيسوا جميع الميمات عليه ، و ما نعلم لهم سلفا من الصحابة فى تفريقهم – هذا ؛ و فى اختلاف العلماء العلماء ي العلماوى : ---

و قال محمد: أرأيتم قولكم فى عهدة الثلاثة و عهدة السنة ! فمن فسره لكم على ما وصفتم فقال: ما أصاب العبد أو الإمة فى الثلاثة بعد قبض المشترى إياه فهو من مال البائع، فاذا مضت الثلاث كان [من المشترى و لم يرده ! و ما كان] وى فى هذا حديث المفسرا _ كما فسرتموه _ عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم و لا عن أحد من أصحابه ؛ و لو كان عندكم فى ذلك "حديث مفسر " عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أو عن

= قال الشافى: اذا باع الحيوان بالبراءة فالذى اذهب اليه قضاء عبان انه برىء من كل عيب لم يعلمه و لا يبرأ من عيب علمه ، و القياس ان لا يبرأ من عيوب لم يرها و لو سماها ؟ ثم روى الطحاوى بسنده عن زيد بن ثابت انه كان يرى البراءة من كل عيب جائزة ؟ و روى عن ابن عمر ايضا كذلك ؟ ثم قال : كيف لم يقلد الشافعي ابن عمر و القياس معه ، و قوله : القياس ان لا يبرأ من عيوب لم يرها و لو سماها ؟ و لم يقله احد من اهل العلم قبله ؟ و في نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم : اجمع الفقهاء على ان البراءة من عيوب سماها المشترى و لم يرها جائزة الا رواية شذت عن الشافعي انه لم يجزها عن عيوب غير موجودة ؛ و في التجريد القدورى : البراءة من العيوب توجب عمالة صفقة المعقود عليه ، و ذلك لا يمنع من جواز العقد كجهالة قدر الصبرة ، و هذا حبى الله الن البراءة من الحقوق الجهولة جائزة عندنا - انتهى كلامه ؟ و سباتي الدليل على ذلك في « باب صلح الابراء » ان شاء الله تعالى - انتهى .

- (۱) في الأصول « بُعد » و هو خطأ ·
- (٢) في الأصول وفاذا مضت الثلاثية وكان روى ٠٠٠ و هو خطأ ٠
 - (٣) ما بنن المربعين ساقط من الأصول -
- (٤) قوله «وما كان ، ساقط من الاصول ، وضمير « روى ، راجع الى قوله « فن فسره، .
 - (هـ ه) في الأصول دحديثا مفسرا، و هو تصحف •

أحد من أصحابه لاحتجج به ؛ و إنما هذا رأى منكم اصطلحتم عليه ، و ليس يقبل هذا منكم على ما ذكرتم إلا بالحجة و البرهان ؛ كيف فرقتم بين الرقيق في هذا و بين الدواب وهي حيوان يحدث فيها شيء كما يحدث في الحيوان و يكره فيها الادواء و لا يعرف فيظهر عند المشترى كما يظهر في الرقيق 1 ؟ فن أن افترق هذا ؟ ؟

أرأيتم لو قال أهل البصرة «فانا أنجعل العهدة فى الدواب فى الثلاث و السنة _ كما قال أهل المدينة _ و نبطلها فى الرقيق ، فبأى حجمة كنا نرد عليهم ؟ ليس بين هذه الأشياء فرق ؛ و لايقدر المشترى بعد القبض على رد شىء مما اشترى إلا بعيب يعلم أنه كان عند البائع .

وكيف ادعى أهل المدينة أن الجنون و البرص و الجذام لا يحدث عند المشترى فى السنة التى وقتوا! و قد يكون العبد و الامة صحيحين ثم يحدث ذلك بهما فى اليوم أو فى الشهر أو فى السنة ، و الجنون قد يحدث فى الساعة الواحدة ، فكيف جعل يرد بذلك و هم لا يذكرون لعل ذلك حادث قد حدث عنده فى السنة بغير سبب كان منه فى يد البائع ا ما أعلهم ردوا بذلك على البائع يقين علموه و لا بظن ظنوه .

⁽۱) كذا فى الأصول «يكره» من الكرامة ، فان كان صحيحا و لم يكن مصحفا يمكن أن يكره أن يكون التعريف ؛ أى يكره أن يكون الضمير يرجع الى البائع ، و « يعرف ، حيثل يكون من التعريف ؛ أى يكره المداواة و لا يظهره على غيره ـ و العلم عند الله تعالى .

 ⁽۲) و فى العبارة منى قوله «كيف فرقتم» الى قوله « افترق هذا » خلل يظهر بالتأمل ٠٠
 (٣) كذا فى الاصول ، و لعل الصواب « إنا » بدون الفاء .

⁽٤) كان فى الأصول • وفى ، بالواو ، و أنى اسقطتها حسب فهمى • قال الامام محمد فى باب عهدة الثلاث و السنة ص ٣٤٥ من الموطأ: اخبرنا مالك اخبرنا عبد الله بن = الى

= اني بكر قال: سمعت ابان بن عثمان و هشام بن اسماعيل يعلمان الناس عهدة الثلاث و السنة ، يخطب أن به على المنبر ؛ قال محمد : لسنا نعرف عهدة الثلاث و لا عهـدة السنة الا ان يشترط الرجل خيار ثلاثة ايام او خيار سنة فيكون ذلك على ما اشترط، و أما في قول ابي حنيفة فلا يجوز الحيار الا ثلاثة ايام ــ اه · اما حديث الرجل الذي قال له رسول الله صلى الله عليه و سلم « من بايعته فقل : لا خلابة » فقد اخرجه الامام · محمد فى « باب الرجل يشترى الشيء او يبيعه فيغين فيه او يسعر على المسلمين ، من الموطأ ص ٣٤٣ : عن مالك عن عبد الله بن دينار عرب عبد الله بن عمر : ان رجلا ذكر لرسول الله صلى الله عليه و سلم أنه يخدع في البيع فقال ــ الحديث ؛ ثم قال محمد : نرى ان هذا كان لذلك الرجل خاصة ــ اه . و الحديث واقعة عين لا عموم لها ، و ليس فيه لفظ يدل على العموم، و اذا احطت بجميع طرق الحديث ايقنت انه من باب خبار الشرط لا غير ؟ كيف وقد اخرجه الحاكم في مستدركه ج٢ ص٢٢ من • باب لا عهدة فوق اربع ، عن سفيان عن محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال: كان حبان بن منقذ رجلا ضعيفًا ، و كان قد سفع في رأسه مأمومة فجعل له رسول الله صلى الله عليه و سلم الخيار فيما اشترى ثلاثًا ، و كان قد ثقل لسانه فقال له رسول الله صلى الله عليه و سلم: بع و قل « لا خلابة ، فكنت اسمعه يقول « لا خذابة ، لا خذابة ، وكان يشتري الشيء و يجيء به الهله فيقولون: هذا غال فيقول: ان رسول الله صلى الله علیه و سلم قد خیرنی فی یعی ـ اه ۰

و تخريج الحديث بطرقه فى ج ٤ ص ٩ من نصب الراية فى باب خيار الشرط و ص ٢٧٩ من الدراية و ج ٢ ص ٢٤٠ من التلخيص و ج ٥ ص ٢٧٣ من سنن الديمق و ص ٢٤١ من باب حجر البالغين من المعتصر، و المباحث المتعلقة بالحديث فى ج ٥ ص ٣٦٠٤ من باب ما يكره من الحداع فى البيع من عمدة القارى و ج ٤ ص ٢٨٣ من فتح البارى و ج ٣ ص ٢٥٦ من فتح البارى

 سنن ابی داود و ج ۱ ص ۳۹۶ من الکوکب الدری لشیخ مشائخنا الگنگوهی ٠ ثم اعلم ان ابنِ ابي شيبة اخرجه في الرابع و الثمانين من كتاب الرد في باب خيار الشرطُ ثم قال: و ذكر ان أبا حنيفة قال: أذا أفرقا فليس له أن مرد ألا بعيب كان بها ؛ وُ أنت قد عرفت ان حديث « لا خلابة ، خاص بالرجل المذكور ، و ليس في الحديث صيغية تدل على العموم فليس لنا القول به ما لم يكن تلك فيه ، و لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخص بمن شاء بماشاء ، و له نظائر في الاحاديث كشهادة الصحابي خريمـة وكبيـع المدىر وكقوله لجماعة صلوا صلاة العصر بعد المغرب و احسنتم، و غيرها من الوقائم. قال النووى في ج ٢ ص ٧ من شرح مسلم : و اختلف العلماء في هذا الحديث فجعله بعضهم خاصاً في حقه و أن المغابنة بين المتبايعين لازمة لا خيـــار للغبون بسببها سواء قلت ام كثرت ؟ و هـذا مذهب الشافعي و ابي حنيفـة و آخرين وهي اصح الروايتين عن مالك ، و قال البغداديون من المالكية : للغبون الحيار لهذا الحديث بشرط ان يبلغ الغين ثلث القيمة، فإن كان دونه فلا ، و الصحيح الأول لانه لم يثبت ان النبي صلى الله عليه و سلم اثبت له الحيار ، و انما قال له « قل لا خلابة ، اى : لا خديعة ؛ و لا يلزم من هذا ثبوت الخيار، و لانه لو ثبت او اثبت له الحيار كانت قضية عين لا عموم لها فلا ينفذ منه الى غيره الا بدليل - انتهى • فلا يكون خيار الغين بدون ثبوت التغرير ، فلا يصح الاستدلال بمثل هذه القصة على ثبوت الخيار لـكل مغبون و ان كان صحبح العقل ، و لا على ثبوت الحيار لمن كان ضعيف العقـل اذا نُخبِن و لم يقل « لا خلابة ، او لم بشرط الحيار - فالحديث في الحقيقية يرد على ابن ابي شيبة حيث قال بالعموم و اجراه على ألعموم خلاف نص الحديث؛ وكيفٍ خص بالرد به ابا حنيفة و ترك الشافعي و آخرين كما صرح به النووي ١١٠ ثم في الحديث اختلاف بأن القصة لحبان ابن منقذ او وقعت لمنقذ بن عمرو . بثم ان ان ابي شبية يحتج بفهم ابن الزبير و رأيه في حديث منقذ بن عمرو و هو لا يكون حجة عـــلي غيره و لا يقبـل منه الا اذا ==

017

(179)

صبح

صبح العموم فى حديثه، وهو بعد محل نظر و بحث، فقد قالوا: انه خاص به و واقعة عين لا عموم لها، و ليس فى ذخيرة الحديث غير هـــذه الواقعة مع شيوع البيوع و التجارات و انواعها و احكام اقسام الحيار فى ذلك الزمن، و لذا كان يقول للناس اذا قالوا « غبنت »: « جعل لى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحيار الى ثلاثة ايام » - تدبر و لفظر رواية ابن ابي شيبة من طريق ابن اسحاق مع الكلام المشهور فيه: عن محد بن يحيى بن حبان قال: انما جعل ابن الزبير عهدة الرقبق ثلاثا لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم لمنقذ بن عمرو: قل « لا خلابة » اذا بعت بيعا فأنت بالحيار ثلاثا ـ اه و هذا كما ترى لا يسمن و لا يغيى من جوع • قبيت بذلك ان الامام لم يخالف حديثا صحيحا يفيد الحكم العام صراحة و نصا فى المسألة •

مزريدة

ذكر ان ابي شيبة في هذا الباب حديث عهدة الرقيق ثلاثة ايام عن الحسن عن عقبة ن عامر به، و الحسن لم يسمع من عقبة رضي الله عنه - كا في ج ٢ ص ٢٦٨ من النهذيب، فهو منقطع ؟ و كذا عن الحسن قال قال النبي صلى الله عليه و سلم « لا عهدة فوق ادبع ، مرسل ؟ و قال ان سعد : و ما ارسل فليس بحجة ، و قال الدارقطتي : مراسيله فيها صنعف ؟ و راجع ج ه ص ٣٢٣ من سنن اليهقي مع الجوهرالذي في باب ما جماء في عهدة الرقيق ، و ذكر ايمنا ابن ابي شيبة في الباب قول ابان و هشام بن اسماعيل و قد اجاب عنه الامام محمد في الموطأ ؛ و هو ليس بحجة لأنه لم يسنداه الى النبي صلى الله عليه و سلم و هو كما تراه ، و قد اختلفوا فيه كما في شروح الاحاديث ، و بالجملة فالامام ابو حنيفة ليس بمتفرد في مسائل الباب ، و عهدة الثلاث ان كان من فروع خيار العبب ابو حنيد الروية او خيار العبب او خيار الروية او خيار العب و تحو ذلك - كما في التعليق المعجد ؛ و لذا قال الامام محمد فيما سبق « لو كان عندكم حديث عن رسول الله صلى الله عليه و سلم او عن احد من اصحابه لاحتجم به =

باب الرجل يشترى الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيباً فيريد ردها

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: من اشترى وليدة فأصابها ثم وجد بها عيبا و هي بكر أو ثيب فانه لا يقدر على ردها، و لكنه يرجع بنقصان العيب من الثمن يقسم الثمن على قيمة الجاربة لا عيب فيها، ثم تقوم و بها العيب الذي وجد فينظر فضل ما بينهما من القيمة فيرد عليه حصة ذلك .

= و لكن هذا رأى منكم فليس يقبل منكم إلا بالحجة و البرهان ، مهذا و التفصيل موضع آخر، و في باب العهدة من المعتصر ج ١ ص ٢٦٥: و روى عن عقبة قال: جمل رسول الله صلى الله عليه و سلم عهدة الرقيق ثلاثة ايام ؟ و روى « لا عهدة بعد اربع » و ليس بالقوى، ثم العهدة مأخوذة من «العهد» وهي الاشياء المقدم فيها المطلوب بمن تقدم اليه فيها الوفاء بها ، منه قوله « و لقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي » « ألم أعهد إليكم يا بني آدم » هو كان عهد الله مسؤلا » ، فالأولى بما روينا الحل على المقد المشروط في البياعات من الخيارات المشترطات فيها فتكون مدته ثلاثة ايام لا فوقها كما يقول ابو حنيفة و زفر و الشافعي ؟ و أما فول الهل المدينة بأن العهدة موت المبيع ، و ما ظهر في بدنه في ثلاثة ايام او في سنة ، فقد كان عطاء و طاوس ينكران ذلك و لا بريانه شيئا ؟ و قال شربح : عهدة المسلم « لا داء و لا غائلة و لا شين » ؛ و لما لم نجد في الحديث غير ما ذكر نما المتسنا حكما من طريق النظر فوجدنا الرجل اذا باع العبد او الجارية غير ما ذكر نما المتسنا حكما من طريق النظر فوجدنا الرجل اذا باع العبد او الجارية و سلمها اليه فأراد ان يمنع البائع من ثمنها لم يكن له ذلك باجماع ، فكان ذلك دليلا منع له في به على عدم البيع عليه ، اذ لو يق شيء من خيار او من غيره لكان له منع يوجه البيع عليه ، اذ لو يق شيء من خيار او من غيره لكان له منع عدة و لا غيرها — اتهى . منه اياه ؛ و في اجماعهم على عدم البيع دليل على انه لم يق عليه حق بحكم البيع الذي تعافداه من عهدة و لا غيرها — اتهى .

كتاب الحجة (الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيبا فيريد زدها) ج-٢

قال محمد: وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم عن محمد بن سيرين المحن على بن أبى طالب رضى الله عنه فى الرجل يشترى الجارية فيطأها ثم يجد بها عيبا قال: لا يستطيع ردها، ويرجع المنقصان العيب .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح قال حدثنا جعفر بن

(٣) اخرجه الامام محمد بهذا الاسناد في كتاب الآثار ، ثم قال محمد: و بهذا نأخذ، وكذلك ان لم يطأما وحدث بها عيب عنده ثم وجد بها عيا دلسه له البائع فانه لا يستطيع ردما و لكنه يرجع بمُحمة السب الأول من الثمن ، الا ان يشاء البائع ان يأخذها بالعيب الذي حدث عند المشترى و لا يأخذ للعيب ارشا و لا للوطي عقرا، فإن شاء ذلك اخذَهــا و اعطى الثمن كله ؛ و هذا كله قول الى حنيفة ــ انتهى • و رواه ابن المظفر في مسنده باسناده عن الحسن بن زياد عن الامام عن الهيثم عن الشعبي عن على بن ابي طالب رسي الله عنه مثله ـ كما في ج ٢ ص ٢٩ و ٣٠ من جامع المسانيد • واخرجه ايضا الحسن بن زياد عن الامام في مسنده ، ثم قال صاحب الجامع: و اخرجه الامام محمد في الآثار فرواه عن اب حنيفة عن الهيثم عن محمد بن سيرين عن امير المؤمنين على بن ابي طألب رضي الله عنه ـ الى آخر ما نقلته منه • و في الجوهرالنق على الليهتي ج ٥ ص ٣٢٢ ــ ذيل قوله : و قال الشافعي لا نعلمه يثبت عن عمر و على و لا واحد منهها _ قلت : قد جاء عن على بسند جيد روى ابو حنيفة في مسنده عن الهيثم ـ هو ابن حبيب الصيرفي ـ عن الشعبي عن على قال في الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها ` عيباً : انه لا يستطيع ردها و يرجع بنقصان العيب ؛ و الهيثم ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين ــ انتهى •

⁽١) في كتاب الآثار « عن ابن سيرين ، •

⁽٢) في الآثار دو لكنه يرجع ، ٠

محمد عن أنيه [عن جده] عن على بن أبي طالب كرم الله وجهه قال: من اشترى جارية فوُجد بها عيبا فوطئها ألزمناه إياه و اليس بالجارية للا نقد البائع من العيب قال: يقومها ، و ليس بها عيب و يقومها ، و بها عيب ثم

(۱) ما بین المربعین ساقط من الاصول، و زدناه مر السند الذی یآتی بعد و من سن الیهتی ج ه ص ۳۲۲ و کنز العال ج ۲ ص ۲۲۳ و قال الیهتی بسنده: عن یحی بن سعید ثنا جعفر بن محمد حدثی ابی عن علی بن حسین عن علی فی رجل اشتری جاریة فوطنها فوجد بها عیبا لرمته و برد البائع ما بین الصحة و الداه، و ان لم یکن وطنها ردها - اه؛ قال الیهتی: و کذلك رواه سفیان الثوری و حفص بن غیاث عن جعفر بن محمد و هو مرسل، علی بن الحسین لم یدرك بحده علیا؛ و قد روی عن مسلم ابن خالد عن جعفر عن ایه عن جده عن حسین بن علی عن علی و لیس بمحفوظ ابن خالد عن جعفر عن ایه عن جده عن حسین بن علی عن علی و لیس بمحفوظ انتهی، و رواه عبد الرزاق فی مصنفه و الاصم فی حدیثه - کما فی کنز العال و و الجواب عن قول الیهتی ما قال فی الجوهر النتی و و الساقط بعده فی طریق الثوری و ترجمته بعده یآتی .

(٢) كذا في الآصل، و الصواب ﴿ إِيامًا ۚ وِ هُو سَاقِطُ مِنَ الْهَنَّدَيَّةِ ﴿

(٣-٣) هكذا في الاصل، وفي الهندية و يسرنا الجارية، واني مع المقاساة اياما بالمراجعة الى الكتب التي عدى لم اصل الى مغزى العبارة و لم اقدر على التصحيح، وهي من قوله وليس بالجارية، او قوله و يسرنا، الى قوله و لما نقد البائع من العيب، او لعلها دو يرد البائع من الجارية ما بين الصحة و الداء لما دلس البائع من العيب، و و دلس، من : التدليس، و نحو، في كنز العبال؟ او يكون من : السراد، او : التسرى، اى : سرينا الجارية لما تقد البائع من العيمة ؟ او : تسرينا الجارية لما دلس البائع من العيب؛ كما في البيهتي و كنز العبال، و الجارية من مال المشترى ـ و العلم عند الله تعالى .

رد على المشترى ما بن القيمتين.

أخرنا محمد قال أخرنا سفيان الثورى قال حدثنا جعفر بن محمد عن أيه عن جده ' عرب على بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في الرجل يشترى الجارية فيطأها ثم يجد بها عيا قال: يرجع بنقصان العيب .

و قال أهل المدينة : [إن من رد وليدة من عيب وجده بهــا وكان قد أصابها إنها] " إن كانت بكرا ردها " و عليه " ما نقص من " ثمنها ، و إن كانت ثيبا [فليس] " عليه "في إصابته إياها شيء " لأنه كان ضامنا لها .

⁽١) و هو على بن الحسين بن على بن ابي طالب رضي الله عهم الهاشي، ابو الحسين، او : ابو الحسن ، او : ابو محمد ، او : ابو عبد الله ، المدنى ، زين العابدين ، من رجال الستة _ كما في م ٧ ص ٢٠٤ من التهذيب؟ روى عن ايه و عمه الحسن ، و ارسل عن جده على بن ابي طالب رضي الله عنهم .. ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من تابعي اهل المدينة ، وكان ثقبة مأمونا كثير الحديث ورعا عالما رفيعا ، قال الزهري : ما رأيت قرشا افضل منه ، و اصح الاسانيد : الزهري عن على بن الحسين عن ايه عن على ؛ و كان حيل في كل يوم و لبلة الف ركمة الى ان مات ؛ ولد سنة ثلاث و ثلاثين سنة ، وكان يوم قتل ابوء ان ٢٣ سنة ، توفي انس و على بن الحسين وعروة و ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث سنة ٩٣ او سنة ٧ او سنة ٤ او سنة ٩٩ او سنة ١٠٠ او سنة ٩٤ او سنة ٩٥ و هو ابن ۵۸ ؛ و هو اكبر من الزهري بثلاث عشرة سنة ، و ترجمته مبسوطة في التهذيب • (٢) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول، و أنما زدته من موطأ مالك •

 ⁽٣) ليس في الموطأ ، لأنه ذكر اول المسألة من رد و ليدة - الح ٠

⁽ع) في الموطأ: إن كانت بكرا فعليه - بالفاء .

 ⁽٥) قوله د من ، كذا في الأصل و هو الصواب ، و بهامشه عن ، مكان دمن و هو خطأ . (٦-٦) في الموطأ د في اصابتها شيء، و المعنى واحد •

وقال محمد: وكيف ترد بغير مهرها وقد أصابها المشترى؟! هل رأيتم جماعاً لا يجب فيه مهر و لا حد و هو يريد أن ينقض البيع حتى يردها إلى البائع ما كانت عليه ويأخذ الثمن كله! إن كان الوطؤ لم ينقصها فكيف يأخذ الثمن كله ويرد الجارية حتى تصير فى يد البائع كأنه لم يبعها وقد أصابها المشترى زمانا فيلم يلزم لذلك عقر ١١١ و إنما القول فى هذا أحد القولين ؟ أما قول على بن أبي طالب رضى الله عنه أن المشترى لا يستطيع ردها بوطئه إياها و لكنه يرجع بنقصان العيب المدلس له من ثمنها وهذا القول الذى أخذ به أبو حنيفة ، وأما أن يردها ويرد عقرها و يأخذ وهذا القول الذى أخذ به أبو حنيفة ، وأما أن يردها ويرد عقرها و يأخذ

 ⁽۱) اى: عقرها ، فإن المهر يكون في النكاح ، و الفرق اصطلاحي، و المآل واحد .
 (۲) كذا في الأصول ، و تأمل فيه .

⁽٣) فى الأصول «عقرا » بالنصب ، و بعد فلابد لتصحيح الباب من المراجعة الى نسخة صحيحة من الكتاب (قلت: و ابن له نسخ حتى يراجع اليها؟ و ما هى الا نسخة المدينة المنورة ـ ف) ، « و العقر » صداق المرأة اذا وطئت بشبهـــة ـ كا فى ج ٢ ص ٥٥ من المغرب ، و فى الحديث الصحيح: نهى عن مهر البغى ـ اى اجرة الفاجرة ، و راجع لذلك باب المهر من الدر المختار و رد المحتار ج ٢ ص ٣٣٦ ، و فى الدر المختار: الوط فى دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا فى مسألتين: صبى نكح بلا اذن و طاوعته ، و بائع امة قبل تسليم ، و يسقط من الئن ما قابل البكارة و إلا فلا ـــ انتهى ، و راجع لتفصيله ج ٢ ص ٣٧٨ من رد المحتار و فيه زيادة على المسألين و شروط و قيود لهذه المسائل ، و راجع ص ١١ و ١٢ من « اختلاف ابي حنيفة و ابن ابي ليلى » للامام المسائل ، و راجع ص ١١ و ١٢ من « اختلاف ابي حنيفة و ابن ابي ليلى » للامام ابي يوسف رحمهم الله تعالى مع تعليقه للفاصل الفقيه ائي الوفاء الافغاني نزيل حيدرآباد ـــ ادام الله بقاه ،

كتاب الحجة (الرجل يشتري الرقيق صفقة واحدة فيجد فيهم عبدا مسروقا) ج - ٢

الثمن كله ، ' فأما أن يردها وقد وطئها دهرا طويلا و يأخذ الثمن كله ' إن كان الوطؤ لم ينقصها و لا يكون عليه مهرها فهذا غير مقبول من أهله ، لا يكون الوطؤ مجانا أبدا_و الله أعلم ،

باب الرجل يشترى الرقيق صفقة واحدة فيجد فيهم عبدا مسروقا

قال أبو حنيفة ' فيمن ابتاع رقيقا فى صفقة واحدة فوجد فى ذلك الرقيق عبدا مسروقا أو وجد بعبد منهم عيبا قال: إن كان لم يقبض العبد فهو بالحيار إن شاء أخذهم جميعا و العبد الذى به العيب معهم و لا يوضع عنه للعيب شيء، و ليس له أن يرد بعضهم دون بعض، فان كان وجد منهم عبدا مسروقا رفع عنه بقدر حصته من جميع الثمن، و إن كان قبض منهم عبدا مسروقا رفع عنه بقدر حصته من جميع الثمن، و إن كان قبض جميع ما اشترى لزمه ما يق و رجع بحصة المسروق من الثمن و يرد الذى به العيب خاصة و رجع بحصته من الثمن، لأنه إذا قبض فقد استوفى ما اشترى فليس له رد ما سلم له على شرطه، فانما يرد ما لم يسلم له، و إذا لم يقبض فلم يسلم له ما اشترى ختى يسلم له

⁽١) من قوله « فأما أن يردما ٠٠٠٠ ساقط من الأصل ، و زيد من الهندية – ف ٠

 ⁽٢) قد سبق في اكثر الابواب و اخبرنا محمد عن ابي حنيفة قال ـ الح ، و هاهنا هكذا
 في جميع الاصول •

 ⁽٣) كُذا في الاصل، و في الهندية «عيب» بالتنكير، و الراجح ما في الاصل.

⁽٤) كذا في الهندية ، وكان في الأصل ، العب ، تصحيف .

⁽o) كذا في الأصول، و لعل الصواب دو إن، •

⁽٣) كذا في الأصل، وفي الهندية « واحد » ·

 ⁽٧) قوله « رفع ، كنذا في الاصول ، و لعل الاولى « وضع ، موافقا لما قبله .

كا اشترى . و قال أهل المدينة : من اشترى ' رقيقا فى صفقة واحدة فوجد فى ذلك [الرقيق] ' عبدا مسروقا أو وجد بعبد منهم عيبا فانه ' ينظر فيها ' وجد مسروقا أو وجد به عيبا ، فان كان هو وجه ' ذلك الرقيق أو أكثر [ثمنا] ' أو من أجله اشترى و هو الذى فيه الفضل لو سلم ' فيما يرى [الناس] . كان ذلك البيسع مردودا كله ، و إن كان الذى وجد مسروقا أو وجد به عيبا ' من ذلك الرقيق ، فى الشيء اليسير [منه] ' ليس هو وجه ذلك [الرقيق] ' و لا من أجله اشترى و لا فيه فضل فيما يرى الناس رد [ذلك] ' الذى [وجد] ' به العيب أو وجد مسروقا بعينه بقدر ' قيمته من الثمن الذى اشترى به أولتك الرقيق ،

قال محمد : كيف فرق أهل المدينة بين وجه العبد¹ و غيره إذا لم يقبض

⁽١) كذا في الأصول، و في الموطأ «من ابتاع» • .

⁽٢) ما بين المربدين ساقط من الأصول، و أنما زدته من الموطأ .

⁽٣) في المُوطأ ﴿ انه ، بدون الفاء •

⁽٤) كذا في الاصل وكذا في الموطأ ، و في الهندية • فما ، و هو تصحيف •

⁽ه) كذا في الاصل الهندي و هو الصواب، و في الاصلى المدنى « وجد، و هو تصحيف ــ راجع الموطأ و شرحه للزرقائي ج ٣ ص ١٠١ .

⁽٦) قوله «لوَ سلم » إى « مَن العيب » و لم يذكر هذا في الأصول و لا في الموطأ ، و لمله سقط منها .

⁽٧) كذا في الأصول ، و في الموطأ « العيب ، معزفا باللام .

⁽٨) كذا أنى الموطأ، و في الاصول وبعد، و هو تصحيف وبقدر. •

⁽٩) فى الأصول « البيع » و الصواب « العبد. » ، لأنه عنالف لما سبق و لما فى الموطأ . ١٣١) المشترى

كتاب الحجة (الرجل يشترى الامة و يشترط عليه أن لا يبيعها) جـ ٢

المشترى ما اشترى؟ أليس ما 'لم يسلم له ما اشترى كما اشترى! فكيف يلزمه إذا لم يكن بذلك وجه البيع كأنهم لا يرون الثمن يقسم على الزقيق على قدر الفضل و غيره ، فيلزم كل عبد بحصة من ذلك و يكون الرفيع بحصته و الوضيع بحصته حتى لا يدخل عليهم فى ذلك ضرر فى استحقاق الأفضل و غيره ، فاذا كان ' إنما يكون على قدر القيم بالحصص و الوضيع و الرفيع ' فى الاستحقاق سواء فيما أذخل عليه ' من الضرر فكيف فرقوا بين هذا و ليس بينهم افتراق؟ لأن الرفيع و الوضيع إذا قسم الثمن على فرقوا بين هذا و ليس بينهم افتراق؟ لأن الرفيع و الوضيع إذا قسم الثمن على فيمتها صارت حصة الرفيع أكثر فاستوى الأمران فى ذلك الرفيع و الوضيع .

باب الرجل يشترى الأمة و يشترط عليه أن لايبيعها

أخرنا محمد قال: قال أبو حنيفة: من اشترى جارية على شرط أن "

⁽۱) عندی « مَـا ، بمعنی «ما دام ، و «ما ، فی «مـا اشتری» موصول مفعـول لقولة « لم بِسلم » ــ تأمل .

 ⁽٢) كذا في الاصول ، و عندى سقطت « ما ، الثانية النافية منها ، و الاولى في قوله

د کما ، بمعنی د الذی ، و العلم عند الله تعالی · در کرد نه الا ما در نه نه در ال

⁽٣) كذا في الأصول و هو تحريف ، و الصواب عندى هو •وجه العبد • كما تقدم •

 ⁽٤) في الاصول • أو ، بحرف الترديد •

⁽ه) كذا فى الاصول ، و لعل قوله « الثمن كل عبد » بعد قوله « كان » سقط من الاصول ـ و الله اعلم .

⁽٦) بعد قِوله «الرفيع» وقبل قوله « في الاستحقاق، ياض في الأصل بقدر الاصبعين - ف •

⁽٧) قوله « عليه » كذا في الأصول ، و لعل الصواب « عليهم » كالأول ، و الا يرجع الصمير الى البائع او المشترى ــ تدبر •

^{· (}A) كذا في الأصول ؛ و في موطأ مالك • أنه ، وكلا الوجهين صحيحان •

لا يبيعها [ولا يهبها] 'أو' ما أشبه هذا من الشروط فانه لا ينبغى للمشترى أن يطأها للشرط، لانه لا يملكها ملكا تاما لانه قد استثنى عليه فيها ما ملكه ' بيد غيره، فاذا دخل هذا الشرط لم يصلح وكان البيع بيعا مكروها . وكذلك قال أهل المدينة في هذا بقول أبي حنيفة . وقد قال غيرنا وغيره: إن البيع جائز والشرط باطل .

- (٢) كنذا في الاصل وكذا في الموطأ، و في الهندية دو، مكان دأو، .
 - (٣) كـذا في الاصول، و في الموطأ د ذلك، مكان دهذا، ٠
- (٤) فى الموطأ دو ذلك أنه لا يجوز له أن بييمها و لا أن يهبها فاذا كان لا يملك ذلك منها فلم يملكها ملكا تاما ــ الح ، .
- (ه) كذا في الموطأ، و في الاصول ما يملكه ، و هو خطأ ، قال الامام محمد في باب الاشتراط في البيع و ما يفسده من الموطأ ص ٣٤٣: اخبرنا مالك اخبرنا الزهري عن عيد الله بن عبد الله بن المتنقى في ذلك عرب و اشترطت عليه: إنك ان بعنها فهي لي بالثمن الذي تبيعها به ، فاستفتى في ذلك عرب الحطاب فقال: لا تقربها و فيها شرط لأحد ؟ قال محمد: و بهذا تأخذ ، كل شرط اشترط البائع على المشترى و المشترى على البائع ليس من شروط البيع و فيه منفعة المبائع او المشترى فالبيع فاسد، و هو قول ابي حقيفة رحمه الله ؟ اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول: لا يطأ الرجل وليدة الا وليدة ان شاء باعها و ان شاء صنع بها ما شاء ؛ قال محمد: و بهذا نأخذ ، و هذا تفسير و ان شاء و هبها و ان شاء صنع بها ما شاء ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، و هذا تفسير ان العبد لا ينبني ان يتسرى لأنه ان وهب لم يحز هبته كما يجوز هبة الحر ، فهذا معنى و الاثران والمبد لا ينبني ان يتسرى لأنه ان وهب لم يحز هبته كما يجوز هبة الحر ، فهذا معنى والمامة من فقها تنا النهي ، و الإثران والمبد لا ينبني ان يتسرى المنه البائع والمامة من فقها تنا النهي ، و الإثران والمبائل في موطئه ـ واجع ج س ١٠١ من شرح الزرقانى و في ص ١٣١ عس و ١٠ من شرح الزرقانى و في ص ١٣٠ عس و ١٠ من شرح الزرقانى و في ص ١٣٠ عس و ١٠ من شرح الزرقانى و في ص ١٣٠ عس و ١٠ من شرح الزرقانى و في ص ١٣٠ عس و ١٠ من شرح الزرقانى و في ص ١٣٠ على المن شرح الزرقانى و في ص ١٣٠ عس و ١٠ من شرح الزرقانى و في ص و ١٣٠ عن شرح الزرقانى و في ص و ١٣٠ عن شرح الزرقانى و في ص و ١٠ من شرح الزرقانى و في ص و ١٣٠ عن شرح الزرقانى و في ص و ١٠ من شرح الزرقانى و في ص و ١٠ من شرح الزرقانى و في ص و المورد ا

⁽١) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و زدته من الموطأ -

== من باب التجارة و الشرط في البيسع من كتاب الآثار للامام محمد بن الحسن: محمد قال اخبرنا ابوحنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يشترى الجارية و يشترط عليه ان لا يبيعها فكرهه و قال : ليست بامرأة تروجتهما و لا بملك يمين تصنيع بها ما تصنع بملك يمينك ؛ قال محمد : و بهذا كله نأخذ ، كل شرط اشترط في البيع ليس من البيمع و فيه منفعة للبائع او المشترى او المشترى له فالبيع فيه فاسد ، و ما كاك من شرط لا منفعة فيه لوا حد منهم فالبيع فيه جائز و الشرط فيه باطل؟ و مو قول ابي حنيفة ــ انتهى • و اثر عبـد الله بن مسعود اخرجه الامام محمد في باب الامة تبـاع او توهب و لها زوج من كتاب الآثار ص ٨١: محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابو العطوف عن الزهري [عن عبدالله بن عبدالله بن عبد الله بن مسعود] ان عبدالله بن مسعود اشترى جارية من امرأته زينب الثقفية و اشترطت عليه انه ان استغنى عنها فهي احق بها بشمنها ، فلق عمر من الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له فقال: ما معجني ان تقريها و لها شرط، فرجمع نجد الله رضي الله عنه فردها ؟ قال محمد: و به تأخذ، كل شرط كان في بيع ليس من البيع فيه منفعة البائع او المشترى او الجارية فهو يفسد البيع ، مثل هذا و نحوه، و هو قول الى حنيفة ــ انتهى • و قد ذكره الامام ابو بوسف في ص ١٨ من « اختلاف ان خنيفة و ان ان ليلي » و به اخذ ، و اخرجه الحافظ ان خسرو في مسنده باسناده الى محمد عرب الامام ، و اخرجه الحسن بن زياد فى مسنده ايضا عنه ـ كا في جُ ٢ ص ١٢ من جامع المسانيد . و اثر ابن عمر اخرجه الامام ابو يوسف أيضا في رقم ٦٢٤ ص ١٣٧ من آثاره: إقال: ثنا يوسف عن أبيه عن اسماعيل ابن امية عن سعيد بن ابي سعيد عن ابن عمر رضي الله عنها انسه قال: لا يوطأ فرْج شيء من المملوكات الا فرجا ان باعه جاز و ان تصدق به جاز و ان اعتقها جاز و ان وهبها جاز ـ انتهى . و اخرجه محمد و الحسن بن زياد و ابن خسرو عن الامام عن سعيد نحوه - كما في مواضع من جامع المسانيد وكما في ج٢ ص ٢٢ ==

= من عقود الجواهر المنيفه • و قال الحافظ الطحاوى فى ج ٢ ص ٢٢٢ من شرح معانى الآثار: ان مبشر بن الحسن حدثنا قال ثنا ابو عامر العقمدى قال ثنا شعبة عن خالد بن سلة قال سمعت محمد بن عمرو بن الحارث يحدث عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود انها باعت عبد الله جارية و اشترطت خدمتها فذكر ذلك لعمر فعال : لا يقربنها ﴿ و لا أجد فيها مثوبة ؛ حدثنا فهد قال ثنا أبو غسان قال ثنا زهير عن عبيد ألله بن عمر قال حدثني نافع عن ابن عمر قال: لا يحل فرج الا فرج ان شاء صاحبه باعه و ان شاء وهبه و أن شاء المسكم لا شرط فيه ؛ لحدثنا محد بن النمان قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال أخبرنا يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر انه كان يكره ان يشترى الرجل الامة على أن لا يبيع و لا يهب ـ أه . ثم قال الطحاوى: فقد أبطل عمر رضي الله عنه يبع عبد الله و تابعه عبد الله على ذلك و لم يخـالفه فيه و قد كان له خلافه ان لوكان یری خلاف ذلك لأن ما كان من عمر لم یكن على حجة الحكم و انما كان على جهة الفتيا ، و تابعتهها زينب امرأة ُعبد الله على ذلك و لها من رسول الله صلى الله عليه و سلم صحبة ، و تابعهم على ذلك عبد الله من عمر رضى الله عنهها و قد علم من رسول الله صلى الله عليه و سلم ما كان من قوله لغائشة رضي الله عنها في امر بريرة على ما قد رويناه عنه في هذا الباب؟ فدل ذلك ان معناه كان عنده على خلاف ما حمله عليه الذين احتجوا بحديثه ، و لم نعلم احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم غير من ذكرنا ذهب في ذلك الى غير ما ذهب اليـه عمر و من تابعه على ذلك عن ذكرنــا في مذه الآثار ، فكان ينبغي ان يجل هذا اصلا و·اجماعا من اصجاب النبي صلى الله عليه و سلم و رضي عنهم و لا يخالف ــ انتهى . و راجع ج ٥ ص ٣٣٦ باب الشرط الذي يفسد البيسع من سنن البيهق و باب من باع حيوانا او غيره و استثنى منافعه مدة ، فانه اخرج فيهها آثار ابن مسعود و عمر و ابن عمر و زينب ــ رضي الله عنهم • فتحصل لك من هذا كله ان عمر بن الحطاب و عبد الله بن مسعود و عبد الله بن عمر و زينب الثقفية كلهم == قائلون (144) ۹۲۸

== قائلون بعدم جواز البيع الذي فيه شرط للبائع او المشترى ليس من عقـــد البيع، و هم متقدمون على الآئمة الاربع، و ليس لهـم فيه مخالف من الصحابة رضى الله عنهم مسع وجود حديث جمابر الشائع فيما بينهم وحديث عائشة فى اشتراء بربرة المكاتبة المشهور/فيا بينهم ؛ و به قال ابوحنيفة و اصحابه و مالك و اصحابه ـ كما فى الموطأ وشرحه للزرقاني ـ و الشانسي و أصحابه، ظ ينفرد بالقول بذلك الامام ابرحنيفة رحمه الله تعالى • و في الباب حديث مرفوع رواء الامامُ ابو حنيفة : حدثني عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى أنه صلى انه عليه و سلم نهى عن الشرط في البيع ـ اخرجه الحافظ طلحة و ان خسرو و محمد بن عبدالبـاقى و الحافظ ابو نسم فى مسانيدهم بأسانيـدهم الى الامام ـ كما في ج ٢ ص ٢٢ و ٢٣ من جامع المسانيد الحديث مع قصته ، و هو في ج ٢ ص ٢٠ من عقود الجواهر • قال الحافظ الزيلمي في ج ٤ ص ١٧ من نصب الراية الحديث الحادي عشر : روى ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن بيم و شرط، قلت : رواه الطبراني في معجمه الوسط : حدثنا عبد الله بن ايوب المقرئ ثــا محمد بن سليمان الذهلي ثنا عبد الوارث بن سعيد قال: قدمت مكة فوجدت بها ابا حنيفة و ابن ابي ليلي و ابن شهرمة فسألت ابا حنيفة عن رجل باع بيعا و شرط شرطا فقال: ألبيع باطل و الشرط باطل، ثم اتبت ابن ابي ليـلى فسألته فقــال: البيع جائز و الشرط باطل، ثم اتبت ابن شبرمة فسألته فقال: البيع جائز و الشرط جائز ، فقلت: يا سبحان الله! ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا في مسألة واحدة ا فأتبت ابا حليفة فأخبرته فقال : ما ادري ما قالاً احدثني عمرو بن شعيب عن ايه عن جده عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه نهى عن يسع و شرط البيم باطل و الشرط باطل، ثم اتيت ابن ابي ليـلي فأخبرته نقال: ما ادرى ما قالا احدثني هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت: امرني النبي صلى الله عليه و سلم ان: اشترى بربرة (قلت:كذا في نصب الراية وكذا في بحمع الزوائد وكذا في مسند ابن خسرو ، و زاد في جامع المسانيد ج ٢ ص ٢٢ ناقلا من مسند ==

= طلحة بن محمد بعد قوله « اشترى بربرة ، «و اشترطى الولاء فان الولاء لمن اعتق ، – ف) فاعتقبها البيع جائز و الشرط باطل، ثم اتيت ابن شيرمة فأخبرته فقال: ما ادرى ما قالا احدثني مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر قال: بعت النبي صلى الله عليه و سلم ناقة و شرط لي حملانها الى المدينة ، البيسع جائز و الشرط جائز۔ انتهى • و رواه الجاكم ابوعيد الله النيسابوري في كتاب علوم الجديث في باب الأحاديث المتعارضة: حدثنا ابو بكر بن امحاق ثنا عبد الله بن ايوب بن زاذان الضرير ثنا محمد بن سلمان الذهلي به ؛ و من جهة الحاكم ذكره عبد الحق في احكامه و سكت عنه ، قال ان القطان : و علنه ضعف اب حنفة في الحديث _ اه . انظر تطاول ابن القطان على الامام الذي شطر الامة تابع له في الدن ، و هو مر. خ القرن السابــع يضعف ابا حنيفة و لا يستحى من الله تعالى و قد اثنى عليه الآئمة الكبار من ائمة الجرح و التعديل و الحديث و الفقه و وثقوه و افتوا بقوله مثل وكيع بن الجراح و ابن المبارك وسفيان الثورى و يحبي بن سعيد القطان و يحيي بن معين و على بن المديني و غيرهم كما فى التهذيب و تذكرة الحفاظ و الخيرات الحسان و تبييض الصحيفة و غير ذلك من اسف ار المخالفين له في الفروع فضلا. عن زير الموافقين ، و ما توجـــد من ترجمته في بعض نسخ ميزان الاعتــدال فالحاقية كما حقق في محله ، فهـذا عدوان فظيع منه • و اما رواية عمرو بن شكيب عن ابيه عن جده فاحتج بها احمد و ابن المدبى و ابن راهويه و ابو عبيد وعامة اصحابنــا ، كما قال البخــارى : ما تركه احد من المسلمين ؛ و التفصيل فى تهذيب التهذيب و غيره من كتب الرجال • قال في العقود بعد ذكر من اخرجه عن الامام من اصحاب المسانيد · مفصلا كما في جامسم المسانيد ايضا : و مكبذا هو في الأوسط ، و اخرجـه الحاكم في علوم الحديث من خديث عطاء الخراساني عن عمرو بن شعيب عن ايه عن جده. و من طريق محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سميد ، و مكذا اخرجه ابن حزم في المحلى و الخطابي في المعالم و هو في الجزء الثالث من مشيخة بغداد للدمياطي == و نقل 04.

= و نقل فيه عن ابي الفوارس انه قال : غريب ، و اخرجه اصحاب السنن ألا ان ماجه و ابن حبان، قلت : و اخرجه ابن ماجه من حدیث عمرو بن شعیب عن ایه عن جده نحوه ـ انتهى . و راجع لذلك الحديث الثانى عشر : ان النبي صلى الله عليه و سلم نهی عن بیع و سلف ج ٤ ص ١٨ من نصب الرابـة ، و هو حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص، اخرجه اصحاب السنن. و فيه تفصيل، و رواه الامام ابو حنيفة عن ابي يعفور عمن حدثـه عن عبد الله بن عمرو من العاص عن رسول الله صلى الله عليـه و سلم أنه نهى عن الصفقتين فى بيعة و عن بيـع و سلف و عن بيع ما ليس عندك ، رواه ابن خسرو في مسنده - كما في جامع المسانيد و مو في ج ٢ ص ٢١ من عقود الجواهر المنيفة .. ﴿ قَالَ : وَ أَخْرَجُهُ الْحَسْمَةُ مَنْ حَدَيْثُ عَمْرُو بَنْ شعيب عن ابيه عن جده ، و اخرجه الطحاوى من طريق داود بن ابي هنـد عن عمرو ابن شعيب بلفظ: نهى عن يدع و سلف و عن شرطين في يعة ؛ و من طريق ايوب عن عمرو بن شعيب بلفظ: لا يحل سلف و بيع و لا شرطان في بيع؛ ومن طريق عبد الملك بن ابي سلمان و عامر الاحول عن عمرو بن شعبب بلفظ : نهى عن شرطين في بيع و عن سلف و بيع ــ انتهى • و هو فى ج ٢ ص ٢٢٢ مر. شرح معانى الآثار للحافظ الطحاوي . و الامام محمد رواه في كتاب الآثار من حديث عتاب رضي الله عنه ، ثم قال محمد : و بهذا كله نأخذ ، و اما قوله •سلف و بيع ، فالرجل بقول للرجل • ابيعك عیدی هذا بکیدا و کدا علی آن تقرضی کدا و کدا، او یقول « تقرضی علی ان ابيعك، فلا ينبغي هذا : و قوله «شرطين في بيع، فالرجل يببع الشيء في الحال بألف درهم و الى شهر بألفين فيقع عقدة البيع على هذا فهذا لا يجوز؛ و امــا قوله «ربح ما لم يضمنوا ، فالرجل يشتري الشيء فييمه قبل ان يقبضه برج فليس ينبغي له ذلك؛ وكذلك لا ينبغي له ان يبيع شيئا اشتراء حتى يقبضه ؛ و هذا كله قول ابي حنيفة الا في خصلة واحدة: المقار من الدور و الارضين قال: لا بأس ان يبيعها الذي اشتراما قبل =

= ان يقيضها لانها لا يتحول عن موضعهـا ؛ قال محمد : و هذا عندنا لا يجوزُ و هو: كغيره من الاشياء ـ انتهى · قال المحقق ابن الهيام فى فتح القدير بعـــد ذكر حديث عمرو بن شعيب مع قصته المذكورة فيه كما نقلته من نصب الراية و هو في عمدة القارى ايضا . و قد ظهر من هـذا ان في المسألة ثلاثة مذاهب مستدل عليها فلا بد من النظر فيها ، فأما حديث عمرو بن شعيب فلا يحتمل الا التخصيص فحمله الشافعي عليه و استثنى من منع البيع مع الشرط البيع بشرط العتق بحديث بريرة فان النبي صلى الله عليه و سلم ما رد في حديثها الا الولاء ، و ذكر الاقطع انها رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه ، وحديثها في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءتني يربرة فقالت : كاتبت اهلي على تسع اواق في كل عام اوقية فاعينني ـ الحديث ، ثم قال: و فيه دليل على جواز يبع المكاتب اذا رضى بالبيع، و فيه ابطال قول من منع بيعه (لا يبطل قوله فانه قاتل ببيع المكاتب اذا عجر من اداء المكاتبة كما في الروايات، وحديثها عند ائمتنا كما يأتي من موطأ محمد) و قال: انما اشترطت عائشة الولاء بسبب ما وقع فى بعض الروايات و هو « أن أحبوا أن أقضى عنك كتابتك ، و ذلك لأنه صلى الله عليه و سلم قال: أنمــا الولاء لمن اعتق؛ و رد اشتراطهم الولاء لانفسهم و العتق من عائشة رضي الله عنها ، وهذا لا خلاف فيه؛ و لو قال قائل: ان الشرط اذا كان امراً لا يحل شرعاً مثل أن يشترط ان « لا يقع عِتقك اذا اعتقته » يبطل هو دون البيع فانه لغو ، و لا يمكن المشروط عليه ان يفعله ، فيتم البيع كأنه لم يذكر اذا كان خارجا عن طاقة من شرط عليه ، و يكون اصل هـذا حديثٍ بريرة ؛ و اما الحنفية فانما لم يخصوه به لان العــام عندهم يعارض الحاص، و يطلب معـه اسباب الترجيح و المرجح هنا للعام هو نهيه عن بيع و شرط و هو كونه مانعا ؛ وحديث بريرة مبيح فيحمل على ما قبل النهي، لأن القاعدة الأصولية: أن ما فيه الاباحة منسوخ بمـا فيه النهي • و اشتراط ما لا يقتضيه العقد مفشد للبيع فانه من الشروط التي ليست في كتاب الله تعالى بنص الحديث في نفسه 💳 بقوله (177) OTT

= بقوله: ما بال الرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله _ الحدي ؛ فاشتراط البائع الولاء لغو و البيع نافـذ ، و لذا قال محمد بن شجاع الثلجي (راوي حديث عائشة المذكور عن الحسن من زياد عن الامام ابي حنيفة عن حمــاد عن الراهيم عن الاسود عن عائشة بنه مختصرا رواه آلحارثي و الكلاعي و ابن خسرو كما في جامع المسانيد و هو في ج ٢ ص ٥٥ من عقود الجواهر) : ان التأويل في ذلك عنـد اهل العلم انهم ارادوا شيئا لا يجوز فلما أخبروا بأنه لا يجوز رجعوا و باعوا على ان الولاء لمن اعطى الثمن ـ اه • فظهر بهذا ان البيع لم يقع على الشرط ، و لعل لهذا السر لم يستدل أبوحنيفة به على جو از البيع بالشرط مع كون الحديث عنده - كما عرفت الساعة - بل احتج به على ان الولاء لمن اعطى الثمن و لمن اعتى ، و قال لها رسول الله صلى الله عليه و سلم : اشتريها و اعتقبها فأنما الولاء لمن اعتق ــ الحديث؛ و لم يقع لفظ دو اشترطي لهم الولاء، في عامة الروايات عنها الا في رواية مالك عن هشام بن عروة ، و لم يقع في رواية الليث ان سعد و لا في رواية عمرو بن الحارث عنه و لا في رواية يونس و الليث عن الزهري و لا في رواية شعبة عن الحكم و لا في رواية ربيعة عن القاسم بن محمد و لا في رواية مالك نفسه عن نافع و يحيي بن سعيد ، فالتعويل على رواية هؤلاء الأساطين و على رواية الجهور دون رواية المنفرد الظاهرة الشذوذ لفظا و معى سواء كان ذلك المنفرد مالكا او شيخه هشأماً ، حتى ان يحيي بن اكثم انكره بالمرة و لم يعتمـد على رواية مالك اياه عن هشام ، و عند العلماء اذا اختلف الزهري و هشام يغضل عليهُ الزهري في الحفظ و الضبط و الاتقان ، فكيف ومعه مؤلأه ! و كيف يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اشترطي لهم الولاء » و فيه تعزير بالباثمين اذا اشترط لهم ما لا يصح و ليس هو من كتاب الله و لا يليق ذلك بشأنه صلى الله عليه و سلم! وقد اخذ الامام ابو حنيفة بحديث عائشة على ما رواه نفسه و على ما صرح به الاسام محمد في بيسع الولاء من موطئه ; اخبرنا مالك اخبرنا عدالله بن دينار عن عدالله بن عمر: ان سول الله صلى الله على

= عَلَيهُ وَ سَلَمَ نَهَى عَنِ بِيعِ الوَّلاءِ وَ هُبِّهُ ؟ قالَ وَ بَهْذَا نَأْخَذُ ، لَا يَجُوزُ بِيعِ الوَّلاء و لا هبته، و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقها تنــا ؛ اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبدالله بن عمر ان عائشة زوج النبي صلى الله عليـه و سلم ارادت ان تشترى وليدة فتعتقها فقال اهلها: نبيمك على ان ولاءها لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه و سلم فقال: لا يمنعك ذلك فائما الولاء لمن اعتق؛ قال محمد: و بهذا نأخذ، الولاء لمن اعتق، لا يتحول عنه، و هو كالنسب، و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقها تنا ـــ انتهى ص ٣٤٥ و راجع ج ٢ ص ٥٥ مرب عقود الجواهر بيــان الخبر الدال على ان الولاء لايباع و لا يوهب ، قد اورد فيه ما رواه الامام ابوحنيفة عن عطاء بن يسار عن أن عمر و عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر الحديث المذكور و تكلم فيه و اجاد و افاد و اجاب عن كلام البيهتي و الى بكر النيسانوري و فصل المقام بالاختصار احسن تفصيل بحيث لم يق فيه مجال الارتياب، و على التسليم لا تبعد ان ينكون معناه و دعيهم يشترطوا ، كما هو عند البخاري ، و هو الجواب غن اشكال الحديث من الشييخ السندي فى المواهب اللطيفة فى شرح مسند ابى حنيفة ، و قد بسطه جدا فراجعه ان شئت . و من هاهنا سقط ما قال ان ابي شيبة في الثاني و السعين منكتاب الرد في باب اشتراط الولاء للبائع في البيع ذكر فيه حديث عائشة المذكور و قال في آخره: و ذكر ارب ابا حنيفة قال: هذا الشراء فاسد لا يجوز ــ اه ؛ فأبو حنيفة عمل بهذا الحديث كما عرفت بنص الامام محمد . ثم الاشتراط لم يكن في صلب العقد ، و لما أخبروا به رجعوا عما قالوا و باعوا من غير شرط ، كما صرح به محمَّد بن شجاع الثلجي . و الحديث بطرقه " شديد الاختلاف و محتمل لمعانى و محامل و النهى عن الشرط ، عام لا يحتمل التأويل ، و آلعام و الخاص عنده متعارضان ، و الحاظر مقدم على المبيح ، و للعام وجو ه الترجيح ، و الشرط الذي لا يقتضيه العقد باطل في الشريعة ، و مع انه لم يكن في صلبه ، و الامام ابو حنيفة عنده على مسلكه براهين و حجج ومع ذلك لم ينفرد بالمسألة بل معه == عبرو 370

= عمر و بن مسعود و ابن عمر و زيب الثقفية و عمرة بنت عبد الرحمن و غيرهم - كا عرفت من قبل، فأين مخالفة ابى حنيفة لهذأ الحديث؟! و الآس ان ابن ابى شبيه لم يفهم مذهبه و لم يدر حول تحقيقه و تنقيحه ، و راجيع لهذا ص ١٤٠ من النكت الطريفة لفضيلة الشبيخ الكوشرى فأجاد و اجاز فى الجواب عنه و افاد ـ اطال الله بقاه ، و هاك منى ما فى ص ٢٨٧ من معتصر المختصر فى حق حديث عائشة قال القاضى بعد الكلام فى الصدقة للهاشى و قوله صلى الله عليه و سلم لعائشة و خذيها و اشترطى لهم الولاء فى الصدقة للهاشى و قوله صلى الله عليه و سلم لعائشة الن تشترط خلاف ما فى شريعته ، و لكن لم يوجد اشتراط الولاء فى حديث عائشة الا من رواية مالك عن هشام ، فأما من سواه و هو الليث بن سعد و عمرو بن الحارث فقد رويا عن هشام الن السؤال لولاء بريرة انما كان من عائشة لأهاها بأداء مكاتبتها إليهم فقال صلى الله عليه و سلم لولاء بريرة انما كان من عائشة لأهاها بأداء مكاتبتها إليهم فقال صلى الله عليه و سلم عن هشام «خذيها و اشترطى فانما الولاء لمن اعتق ؟ و هذا خلاف ما رواء مالك عن هشام «خذيها و اشترطى فانما الولاء لمن اعتق » مع انه يحتميل ان يكون معنى عن هشام «خذيها و اشترطى ، وانه الاشتراط فى كلام العرب هو الاظهار ، ومنه قول اوس ان حجر :

فأشرط فيها نفسه و هو معصم فألمق بـأسيـاف لـه و توكلا

أى: اظهر نفسه ؟ اى: اظهرى الولاه الذى يوجه عناقك انه لمن يكون ذلك العشاق منه دون من سواه ؟ و قال بعض: ان معنى و اشترطى لهم ، اى: عليهم ، كقوله تعالى و إن اَحسنتم اَحسنتم لايفسكم و إن اَساتم فلها »، و قال محمد بن شجاع: هو على الوعيد الذى ظاهره الامر و باطنه النهى كقوله تعالى واعملوا ما شئتم، وكقوله تعالى دو استفزز من استطعت منهم ، الآبة ، ألا تراه صلى الله عليه و سلم صعد المنبر و خطب فقال: ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله عز و جل ـ الى آخره ؛ و اذا انفرد ما الك عن هشام و خالفه عمرو بن الحارث و الليث بن سعد كانا اولى بالحفظ من ==

= واحد، وحديث عائشة ذكر من وجوء بألفاظ شديدة الاختلاف غير انه لا شيء فيه من اطلاق رسول الله صلى الله عليه و سلم لأهل بريرة ما كان منهم من اشتراطهم الولاء لاطلاق عائشة ذلك لهم ؛ و بمن روى عن عائشة إبن عمر و الأسود و القاسم ابن محمد و عمرة ابنة عبدالرحمن ، و عن ان ايمن حدثني ابي قــال : دخلت على عائشة فقالت: دخلت على بريرة فقالت : اشتريني و اعتقيني ، فقلت : نعم ، فقالت : ان الهلي لا ببيعوني حتى يشترطوا ولائى ، فقلت لها : لاحاجة لنا بذلك ، فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه و سلم فقال: اشتريها و اعتقيها، و اشترط الهلها الولاء فقال رسول الله صلى الله عليمه و سلم : الولاء لمن اعتق و ان اشترط مائمة شرط ؛ و كان في جديث أين « و دعيهم يشترطوا ما شاءرا، علىالوعيد ، و رواه ربيعة عن القاسم بمعنى الوعيد قال: كان في بريرة ثلاث سنن ارادت عائشة ان تشتريها و تعتقها فقال الهلها : و لنسأ الولاء، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه و سلم فقال « لو شئت شرطته لهم فانما الولاء لمن اعتق، ثم قام قبل الظهر او بعدها فقال دما بال رجال يشترطون، الحديث؛ فقوله دلو شئت شرطته، على الوعيد لا على اطلاق ذلك لها ان تشترطه لهم ،وعن الاسود عن عائشة أنهـا اشترت بريرة فأعتنتها و اشترطت لاهلها الولاء فذكرت ذلك للني صلى الله عليـه و سـلم فقال: انما الولاء لمن اعتق؛ و عن منصور: انهــا اشترت بربرة لتعتقها فاشترط اهلها الولاء فدخل عليها.رسول الله صلى الله عليه و سلم فتالت: اني اشتريت بريرةً لاعتقها و اشترط اهلها ولاءها ، فقال : الولاء لمن اعتق ؟ فكان قوله صلى الله عليه و سلم بعد ذلك كله ؟ ثم اعلم ان بعض الـاس استدل بقوله صلى الله عليه و سلم لعائشة • اشتريها و اعتقبها ، على ان ابتياع عائشة كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم على أن تعتقها يجوز ابتياع الماليك بشرط الاعتاق بخلاف باقي الشرائط، و لا دليل له في ذلك لأن ذلك كان مشورة بذلك عليها ان تغمله ابتداء و ليس فيه اشتراط اهلها ذلك عليها في بيمهم اياها منها ؛ و في بعض الآثار ان عائشة هي التي سألت == ان (18) 047

المائشة بعد اباء موالى بريرة ذلك ابتاعى فأعتى فأنما الولاء لمن اعتى، فكان فيه الام بابتياعها وعتقها ابتداه، وليس فيه اشتراط من الهلها ان تعتقها عائشة، انما فيه اشتراطهم ولاءها عليه في اعتاقها عائشة بعد ابتياعها اياها، و معقول انها اذا كانت تعتقها عن نفسها لم يكن باشتراط من باثع بريرة عليها ؟ و في الحديث دفع رسول الله صلى الله عليه و سلم موالى بريرة عن ذلك حيث انكر عليهم و اعليهم بوعيده اياهم انه خارج من شريعته بقوله : كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل و ان كان مائة شرط ؟ و لو كان ما صدر منهم من الشرط جائزا لما انكره عليهم و لا تواعدهم عليه و لا ذمهم ، و فيها ذكرنا دليل على ان الذي كان منهم اشتراط ولاتها في عتاق عائشة لا اشتراط ان تعتقها عن نفسها عناقا واجا عليها شرطهم في بيعهم اياها منها ؟ و قال ابن عمر : لا يحل فرج الا فرج ان شاء صاحبه وهبه و ان شاء السكه لا شرط عليه فيه ؟ و المبيعة على ان بعتقها مشتربها ليس كذلك لانه لوسه اعتاقها و لم يكن له فيه ؟ و المبيعة على ان بعتقها مشتربها ليس كذلك لانه لوسه اعتاقها و لم يكن له في الجارية التي ابتاعها من امرأته و اشترطت عليه خدمتها و لا تقربها و لاحد فيها مثنوية ، يؤكد ما قال اجتال اجتال اتهى و المترطت عليه خدمتها و لا تقربها و لاحد فيها مثنوية ، يؤكد ما قال اجتال اجتال الهي و المهم في المها و الاحد فيها مثنوية ، يؤكد ما قال اجتال اجتال العها و التعليه و المؤوية ، يؤكد ما قال اجتال اجتال و المترطت عليه خدمتها و لا تقربها و لاحد فيها مثنوية ، يؤكد ما قال اجتال اجتال التها و المترطت عليه خدمتها و لا تقربها و لاحد فيها مثنوية ، يؤكد ما قال اجتال التا اجتال التها و المترطت عليه خدمتها و لا تقربها و لاحد فيها مثنوية ، يؤكد ما قال اجتال العنال التها و المترطت عليه خدمتها و لا تقربها و لاحد فيها مثنا المنال التها المتراك التها و المترطت عليه خدمتها و لا تقربها و المترط و المثرط و المثال المثال المتال المتا المتال المتال المتراك المتر

فأين ما قال ابن ابي شيبة في كتاب الرد من مخالفة الامام ابي حليفة حديث عاشة رضى الله عنها؟ فأحفظه ، وقد اخذ به كما صرح مجد في الموطأ ، قال المحتق ابن الهمام في فتح القدير : و اما حديث جابر رضى الله عنه استدل به ابن شبرمة ، فالشرط فيه استثناء حملانه لم يقع في صلب العقد - كذا قال الشافعي ، و نحن كذلك تقول مبع الوجه الذي ذكر فاه من تقديم العام ؛ فان قلت : كيف قال الشافعي بافساد البيع بالشرط مع ان حديث عرو بن شعيب عن ايه عن جده من قبيل المرسل عند كثير من اهل الحديث؟ قلت : ذلك اذا لم يصرح فيه بجد ايه عد الله بن عمرو بن العاص ، وقد ورد عنه عنه خلت : ذلك اذا لم يصرح فيه بجد ايه عد الله بن عمرو بن العاص ، وقد ورد عنه عنه

= التصريح به فيها اخرجه ابو داود و الترمذي و النسائي عن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: لا يحل سلف و ببغ و لا شرطان فى ببع و لا ربح ما لم يضمن و لا بيع ما ليس عندك؛ و لذا قال الترمذي: حديث حسن صحيح ؛ و روى هذا ايضا من حديث حكيم بن حزام في موطأ مالك بلإغـا ، و اخرجـه الطبراني من حديث محمد بن سيرين عن حكيم قال: نهانى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن اربع خصال: في الببع عن سلف، و بيع و شرطين في بيع، و بيع ما ليس عندك، و ربح . ما لم يضمن ؛ و معنى السلف في البينع : البيع بشرط ان يقرضه دراهم ، و هو فرد من البيع الذي شرط فيه منفعة لاحد المتعاقدين ، و غير ذلك بما سيأتي ــ اه . و قد روى مالك و الترمذي و ابو داود و النسائي عن ابي هربرة قــال : نهي رسول الله صلى الله عليه و سلم عن بيعتين في بيعة ؛ قال الترمذي : و في الباب عن عبد الله بن عمرو و ابن عمر و ان مسعود، حديث اني هربرة حديث حسن صحيح، و العمل على هذا عند اهل العلم ــ اه . و قد اضطربت الفاظ حديث جاءر كل الاضطراب في اصل الحبر و في الثمن حتى فيها ذكر من الروايات في الصحيحين الي خس وما فوقهـا ، و الاختلاف اشد فها سواهما، و هذا ناتج من الاسترسال في الروايـة بالمعنى ، و لا دليل على ان استثناء الحملان كان في صلب العقد ، و مدار الاستدلال على ثبوت هذا ، و درنسه خرط القتاد .

فال فى ص ٢١٩ فى البيسع و الشرط من المتصر: عن جابر بن عبد الله قال « آتى على نبى الله صلى الله عليه و سلم و انا على بعير اعجف فأخذ بخطامه و يبده عود فنخسه ودعا _ _ او قال : دعا و بخسه _ و قال : اركبه ، فركبته فكنت احبسه على رسول الله صلى الله عليه و سلم لا سمع حديثه فأتى على ققال : أ تبيعنى جملك يا جابر ؟ قلت : نعم يا رسول الله و لى ظهره ، قال : و لك ظهره ، فاشتراه منى بخمس اواق ، فلما قدمت يا رسول الله و لى ظهره ، قال : و لك ظهره ، فاشتراه منى بخمس اواق ، فلما قدمت المدينة اتبته فأعطانى الأواقى و زادنى ، و ذكره من طرق فى بعضها « قال : فبعته الوقية

= بأوقية و استَدْيت حملانه حتى اقدم اهلى، فلما قدمت اتيته بالبعير فأمر لى بالأوقية و قال : انطلق يعيرك ، و في بعضها « فبعته اياه بسبع اواقي اوتسع او تي و لي ظهره حتى اقدم، فلما قدمت اتبت رسول الله صلى الله عليه و سلم بالبعير قدفت. اليه فتقدنى، فلما خرجت اذا رسوله قد دعاني من خافر فقلت في نفسي: اراد ان اقبله ، فلما دخلت عليه قال : أ ظننت انى استقيلك ؟ ثم قال : لك البعير الطلق به ، و فى بعضها «كنت مع النبي صلى الله عليه و سلم في سفر و كنت على جمل ثقال ــ يقول: ائما هو في آخر القوم ــ فمر بي النبي صلى الله عليه و سلم فقال: من هذا؟ فقلت: جاءر، فقال: ما لك؟ فقلت: آنى على جمل ثقال، فقال: معك قضيب؟ قلت: نعم يا رسول الله، قال: أعطنيه ، فأعطيته فضربه و نخسه و زجره فكان من ذلك المكلن من اول القوم، قال: أ تبيعنيه ؟ قلت: هو لك يا رسول الله ، قال بل بعنيه قد اخذته بأربعة دنانير و لك ظهره حتى تأتى المدينة ، ؛ احتج بعض بهذه الآثار على صحة البيع على مثل هذا الشرط، و قد روى ان النبي صلى الله عَليه و سلم قال فيمه « يا جـار ! تبيعني ناضحك هـذا أذا قدمنا المدينة بدينار و الله يغفر لك؟ قلت: يا رسول الله اذا قدمنا المدينة فهو ناضحك، قال: فبعنيه بدينارين و الله يغفر لك ؟ فيا زال يزيدني و يقول مع كل دينار : و الله يغفر لك ، حتى بلسغ عشرين دينارا . فلما بلغنا المدينة جثت بالتاضح اقوده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : هذا ناضحك يا رسول الله ، فقال : يا بلال I اعطه عشرين دينارا ، و روى عنه ايمنا قال : اقبلنا من مكة الى مدينة مع رسول الله صلى الله عليه و سلم ــ فذكر الحديث الى قوله « بعني جملك هذا ، قلت : لا بل هو لك ، قال : بل بعنيه ، قلت : لا بل هو لك يا رسول اقه ، قال بل بعنيه ، قلت : فان لرجل على اوقية من ذهب فهو لك بها ، قال : قد اخذته ، قال : فتبلغ علَّه الى المدينة ؛ فلما قدمت المدينة قال رسول الله صلى الله عليه و سلم لبلال: اعطه اوقية من ذهب و زده ، فأعطاني اوقية من ذهب فزادني قيراطـــا ، قلت: لا تفارقني زيادة رسول الله صلى الله عليه و سلم ابدا ، قال : فكان في كيس لي =

= فأخذه الهل الشام يوم. الحرة ، ؟ فني هذين الحديثين غير ما في الاحاديث الاول ، لان فى الاول منها ان النبي صلى الله عليه و سلم قال لجابر: أ تبيعنى ناضحك هذا اذا قدمنا المدينة ، و في الثاني منهها ابتاعه منه بلا شرط ، و أن النبي صلى الله عليه و سلم قال له بعد البيع « تبلمغ عليمه الى المدينة » تفضلا منمه عليه ، و ليس رواتهما بـدون رواة الحديث الآول في المقدار في العلم و لا في الضبط ، و اذا تكافأت الروايات في ذلك ارتفعت ولم يكن بعضهـا اولى من بعض؟ وسقط في هذا الحديث الاحتجاج بجواز البيع بالشرط، و وأفق ما حكينا عن عمر و ابن مسعود و ابن عمر و زينب امرأة ان مسعود في النهي عن البيع بالشرط فيه مــا ليس منه ، و قــد وافق ذلك ما روى عن رسول الله صلى الله عليه و سلم عن النهي عن بيع و سلف و عن شرطين في بيعة ، فدل ذلك على ان هذه الأشياء التي ليست من البياعات اذا كانت فيها افسدتها _ انتهى و قال ابن حزم فی ج ۸ ص ٤١٨ من الحلي : روى هذا ان ركوب جابر الجل كان تطوعاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و اختلف فيه على الشعبي و ابى الزبىر . فروى عنهما انه كان شرطا من جابِر ، و روى عنهما انه كان تطوعا من رسول الله صلى الله عليه و سلم ؛ فنحن نسلم لهم انه كان شرطًا ثم نقول لهم : انه قد صبح ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال • قد اخذته بأوقية ، وصح عنه عليه السلام أنه قــال • أ ترانى ماكستك لآخذ جملك ! ماكنت لآخذ جملك ، فخذ جملك فهو مالك، كما اوردنا آنفا ، فصم يقينا انهجا اخذان، احدهما فعله رسول الله صلى الله عليه و سلم، و الآخر لم يفعله ِ بل انتنى عنه ، و من جعل كل ذلك اخذا واحدا فقد كـذب رسول الله صلى الله عليه و سلم في كلامْه وهذا كـفر محض، فلذ لا بد مر. انه. إ اخذان لأن الاخذ الذي اخبر به عليه السلام عن نفسه هو بلا شك غير الآخذ الذي انتنى عنه البتة ، فلا سبيل الى غير ما يحمّل عليه ظـاهر الخبر و هو انه عليه السلام اخذه و ابتاعه ثم تخير قبل التفرق ترك اخذه، و صح ان في حال الماكسة كان ذلك ايمنا في نفسه عليه السلام == 84 (150)

= لانه عليه السلام اخبره انه لم يماكسه ليأخذ جله ، فصح ان البيع لم يُتم فيه قط ، ﴿ فأنما اشترط جابر ركوب جمل نفسه فقط ، و هذا هو مقتضى لفظ الاخبار اذا جمعت الفاظها ، فاذ قد صح ان ذلك البيع لم يتم و لم يوجد في شيء من الماظ ذلك الحبر اصلا ان البيع تم بذلك الشرط، فقد جلل ان يكون في هذا الخبر حجة في جواز بيم الدابة و استثناء رکوبھا اصلا ــ انتھی • و قال الطحاوی فی ج۲ ص ۲۱۹ من شرح معانی الآثار في باب البيع يشترط فيه شرط ليس منه : في حذيث جار معنيان ، احدهما ان مساومة النبي صلى الله عليه و سلم لجاءر انما كانت على البعير و لم يشترط في ذلك لجابر ركوباً ، قال جامر « فيعته و استثنيت حملانه الى اهلى ، فوجه هذا الحديث ان البيع أنما كان على ما كانت عليه المساومة من النبي صلى الله عليه وسلم ثم كان الاستشاء للركوب من بعد فكان ذلك الاستثناء مفصولا من البيع ، لأنه أنما كان بعده ، فليس في ذلك حجة يدلنا كيف حكم البيع لوكان ذلك الاستشاء مشروطا في عقدته هـل موكذلك أم لا؟ و اما الحجة الاخرى فان جابرا قال « فلما قدمت المدينـة أتيت الني صلى الله عليه و سلم بالبعير فقلت: هذا بعيرك يا رسول الله ! قال : لعلك ترى أنى إنما حستك لاَذَهُبُ بِبَعِيرِكُ ! يَا بِلال اعطه اوقية ، وخذ بعيرك فها لك ، فدل ذلك ان ذلك القول الأول لم يكن على التبايع، فلو ثبت ان الاشتراط للركوب كان في اصله بعد ثبوت هذه العلة لم يكن في هذا الحديث حجة ، لأن المشترط فيه ذلك الشرط لم يكن يبعا ، و لأن النبي صلى الله عليـه و سلم لم يكن ملك البعير على جابر ، فكان اشتراط جابر للركوب اشتراطًا فيا هو له مالك ، فليس في هذا دليل على حكم ذلك الشرط لو وقع في بيع و جب الملك للشترى كيف كان حكمه - انتهى ·

و الحاصل مما ذكر ان البيع صورى ليس فيه نقد الثمن و لا تسليم المبيع ، فا لم ينقد الثمن لم يجب على جابر تسليم البعير ، فكان من حقه ان يركبه الى ان يقبض الثمن و يسلم المبيع ، و هذان ما تما الا فى المدينة ، و كان صلى الله عليه و سلم يريد التفضل عليه =

= من بدو الامر في صورة البيع لحكة ذكرها الاسمعيلي - كا في ج ٢ ص ٤٣٤ من عمدة القارى، وهي ان النكتة في ذكر البيع: انه عليه السلام اراد ان يبر جابرا على وجه لا يحصل لغيره طمع في مثله فبابعه في جملة على اسم البيع ليتوفر عليه بره و يبق الجمل قائما على ملكه فيكون ذلك اهنأ لمعروفه _ اه • فيكونان في دور المسارمة لا البت في البيع • و القرطبي لم يحجبه ما قاله الطحارى مر ان التبايع لم يكن على الحقيقة ، و قد اجاد الحافظ العيني في الرد على القرطبي _ كا في ج ٦ ص ٤٣٤ من عمدة القارى • فظهر هذا ان حديث جابر رضي الله عنه لا يرد على قول الامام ابي حنيفة في جلان البيع بالشرط المخالف لمقتضى العقد •

و من هاهنا ظهر لك جلان قول ابن ابي شية الذي في مسألة التاسع عشر بعد المائة من كتاب الرد بعد ذكر حديث جابر من طريقين و ذكروا ان ابا حنيفة كان لايراه، للاضطراب و لكونه لم يكن على البيع حقيقة اوكان على سيل المساومة و على قصد البر منه صلى الله عليه و سلم كما قال الطحاوي و الاسمعيلي و ابن حزم و غيرهم، و مع ذلك لم يتفرد فيه الامام ابوحنيفة بل معه في ذلك اصحابه و الشافعي و اصحابه و ابن حزم و غيرهم، و سبقهم الى ذلك : عمر ، و ابن مسعود، و ابن عمر ، و زبنب الثقفية زوجة ابن مسعود ـ الصحابة رضى الله عنهم ، كما في الموطأ و الطحاوي و البيهق، و لم يصح عن احد من الصحابة خلاف ذلك، فكاد ان يكون من مواضع الاجماع - كما يقوله الطحاوي ؟ و الدليل حديث عمر و بن شعب كما مر ، و حديث عائشة « كمل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » رواه الشيخان و غيرهما ، و اما حديث « المسلمون عند شروطهم » فهو لا يشمل ما لا يبيحه الكتباب و السنة ، لأن الشرط المسلم لا يكون الا ما اباحه الشرع ، على ان حديث جابر واقعة حال لا عموم لها ، و راجع لذلك ماني الآثار ، وعمدة القارى، و فتح البارى، و فتح القدير ، و شرح النووى ، و سنن البهق ، و نصب الرابة ، و غيرها من كتب القوم ،

باب

باب الرجل يشترى الثمرة أوّ البطيخ و القثاء يريد بيعه

قال محمد: قال أبو حنيفة: من بناع تمرة من بطيخ أو قثاء او جزر قد بدا صلاحه فبيعه حلال جائز، و إن شرط تركه لم يجز البيع، و إنما يكون له ما كان خارجا يوم اشتراه، فأبما ما خرج بعد ذلك فليس له ؟ و إن اشترط المشترى في شرائه أن يكون له ما يحدث كان الشراء فاسدا، لأنه اشترط شيئا غررا مجهولا لا يدرى يخرج أو لا يخرج، و لكن إن أراد أن يشترى شراء صحيحا فليشتر ما ظهر و خرج من ذلك، و ليسلم له البائع ما بق على وجه الصلة، و لا يشترط ذلك في البيع فيكون البيع فاسدا، ما بق على وجه الصلة، و لا يشترط ذلك في البيع فيكون البيع فاسدا،

وقال أهل المدينة فى يبع البظيخ و القثاء [و الحربز] " و الجزر : إنّ بيعه إذا بدا صلاحه جائز "، ثم يكون للشترى "ما نبت بعد ذلك حتى ننقطع ثمرته " و يهلك ، و ليس فى [ذلك] " وقت يوقت "، و ذلك أن وقته فى قولهم

ر (۱) زاد مالك فى موطئه «أو خربز» بعد قوله « تثاء» و الحربز البطيخ بالفارسية وقد ذكر اولا فهو مكرر و تكراره لا يجدى نفعاً ، فالصواب ما فى نسخ الحجة ـ ف م

 ⁽٢) و فى الأصل دو ليشتر ، والصواب بالفاء، و فى الهندية « فليشرط ، و هو تحريف .

 ⁽٣) زاده مالك في موطئه ، هو البطيخ نهو مكرر ٠

⁽٤) و فى الموطأ «حلال جائز» و لعل لفظ «حلال» سقط من الأصول لأنه موجود فى لفظ الامام فى ابتداء المسألة ــ و الله اعلم •

⁽ه ـ ه) كذا في الأصول، و في الموطأ « ما ينبت حتى ينقطع تمره » و لم يذكر فيــهٔ قولهُ « بعد ذلك » •

⁽٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الموطأ •

⁽٧) وكان في الاصول ولوقت ، ، سقط نقطنا الياء بقلم الناسخ ، و الصواب «يوقت ، •

معروف عند الناس، و ربما دخلته العاهة فقطعت ثمرته قبل أن يأتى ذلك [الوقت] ، فاذا دخلته العاهة بجائحة تبلغ الثلث أو أكثر فصاعدا كان ذلك موضوعا عن الذي ابتاعه .

قال محمد: وكيف يجوز له مـا اشترى ما" لم ينبت بعـد و لم يخلق ولم يكر. ولم يبـد صلاحـه؟ أرأيـتم ما ينبت بعـد الرجعـة

⁽١) ما بن المربعين ساقط من الاصول، و زيد من الموطأ •

⁽٢) مذا اللفظ زائد لا حاجة اليه، و ليس هو بموجود في الموطأ، و هو معنى قوله « نصاعدا » •

⁽٣) وكان في الأصل دفما ، و في الهندية دبما ، بالباء الجارة و دما ، الموصولة ، و عندى الصواب دبما ، سياقا ــ دمن ، البيانية و دما ، الموصولة ــ كما لا يخفي ٠

⁽ع) كذا فى الاصول و و لم يكن ، من الكون ، و لعله بحسب المقام و و لم يكون ، من التكوين - كما لا يخنى على الفهيم الذكى ، و المعنى على ما فى الاصول صحبخ ايضا ، و راجع لذلك المحلى لابن حرم . قال الامام محمد فى ص٣٦١ من الموطأ - باب ما يكره من يبيع الثمار قبل ان يبدو صلاحها : اخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ببيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، نهى البائع و المشترى ؛ اخبرنا مالك اخبرنا ابو الرجال محمد بن عبد الرحمن عن امه عمرة : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم نهى عن ببيع الثمار حتى ينجو من الصاحة ؛ قال محمد : لا ينبنى ان يباع شيء من الثمار على ان يترك فى النخل حتى يبلغ الا ان يحمر او يصغر او يبلغ بعضه ، فاذا كمان كذلك فلا بأس ببيعه على ان يترك حتى يبلغ ، فاذا لم يحمر او يصغر او يضغر او يكن اخضر او كان كذلك فلا نحير فى شرائه على ان يترك حتى يبلغ ، و لا بأس ببيع الكفرى على ان يقطع و يباع ، و كذلك بلغنا عن الحسن البصرى انه قال : لا يأس ببيع بشرائه على ان يقطع و يباع ، و كذلك بلغنا عن الحسن البصرى انه قال : لا يأس ببيع الكفرى على ان يقطع ، فهذا ناخذ ؛ اخبرنا ابو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت =

من الرجعة '؟ قالوا: نعم، و لو أصابته جائحة تبلغ الثلث أو أكثركان من مال البائع، و إن كان أقل من الثلثكان من مال المشترى، قيل لهم: فكيف جاز بيع ما لم يكن و له حصة من الثن و هو غرر لا يدرى أيكون أم لا يكون؟ و قد نهى رسول الله صايراته عليه و آله و سلم عن بيع الغرر و بيسع الغرر

== عن زبد من ثابت آنه كان لا يبيع ثماره حتى يطلع الثربا، يعنى ببع النخل - اتنهى، و فى سنن أبى داود عن أبى هريرة مرفوعا : أذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة عن كل بادة ، و النجم : الثريا ؟ و لاحمد و البهق عن أبن عمر : نهى صلى الله عليه و سلم عن ببع الثمار حتى يؤمن عليها العاهة ، فقيل : و متى ذلك يا أبا عبد الرحن ؟ قال : أذا طلعت الثريا ، و طلوعها صباحا يقع فى أول فصل الصيف و ذلك عند اشتداد الحر و أبتداء نضج الثمار ، و هو المعتبر فى الحقيقة ، و طلوع النجم علامة له ، و قيد بينه بقوله فى رواية البخارى من طريق الليث عن أبى الزناد عن خارجة عن أبيه فزاد على ما هنا : فيتين الإحمر من الاحمر من قاله الزرقاني فى ج ٣ ص ١٠٣ من شرح الموطأ .

(١) مكذا فى جميع الأصول، و لم افهم حق النفهـم، قيل: اى الرجوع، و مراده: اذا ائمر الخل مُرة ثانية، و يرجع الى النثمير؛ فما ذا؟ ``

(۲) اخرجه مسلم و احمد و ابن حبان من حدیث ابی هریرة ، و ابن ماجه و احمد من حدیث ابن عباس ؛ و فی الباب عن سهل ابن سعد عند الدار قطنی و الطبرانی ، و انس عند ابی یعلی ، و علی عند احمد و ابن دارد ، و عمران بن حصین عند ابن ابی عاصم ، و ابن عمر عند الدیهی و ابن حبان کذا فی اللخیص و الدرایة و نصب الرایة ، و قد رواه الامام عمد فی الموطأ مرسلا فی باب بیع الغیر : اخبرنا مالك اخبرنا ابو حازم بن دینار عن سعید ابن المسیب : ان رسول الله صلی الله علیه و سلم نهی عن بیع الغرر ، قال محمد : و بهذا كله ناخذ ، بیع الغرر كله فاسد ، و هو قول ابی حقیقة و العامة من فقها ثنا ؛ اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب عن سعید بن المسیب انه كان یقول : لا ربا فی الحیوان و انما نهی عن سعید اخبرنا و انما نهی

يع ما لم يكن و ما لم يخلق! و ما يدريكم ما حصته ما لم يخرج من الثمرة؟ و ربما ذكى فخرج كثير، و ربما خرج قليل بغير جائحة تجتاحه، و ربما خرج وسط ليس بالكثير و لا بالقليل! فاذا كان هكذا فما عليكم بحصة ما لم يكن؟ و ما يدريكم إذا أصابته جائحة أنها تكون الثلث أو أكثر أو أقل؟ و الذى يخرج يقل أو يكثر ما تقضون فى هذا عندنا إلا بالظنون! إذا أجيز بيع ما لم يكن و لم يخلق و مجعلت له حصة من الثمن فأى الغرر الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم حين نهى عن الغرر ي و أنتم لا تخالفونه فى هذا الحديث! ما يكون من الغرر شى، أقبح من هذا لانه باع ما لم يكن و لم يخلق و لا يدزى أ يكون أم لا يكون! فأخذتموه باع ما لم يكن و لم يخلق و لا يدزى أ يكون أم لا يكون! فأخذتموه باع ما لم يكن و لم يخلق و لا يدزى أ يكون أم لا يكون! فأخذتموه باع ما لم يكن و لم يخلق و لا يدزى أ يكون أم لا يكون! فأخذتموه باع ما لم يكن و لم يخلق و لا يدزى أ يكون أم لا يكون! من يبع الفرر.

⁼ عن الحيوان عن ثلاث: عن المضامين و الملاقيح وحبل الحبلة، و المضامين ما في جلون اناف الابل، و الملاقيح ما في ظهور الجال ؟ اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم نهى عن يسع حبل الحبلة، وكان يباعه الهل الجاهلة يبسع احدهم الجزور الى ان تنتج الناقة ثم تنتج التى في بطنها ؟ قال محد: و هذه البيوع كلها مكروهة و لا ينبني لانها غرر عندنا، و قد نهى رسول الله على الله عن يبع الغرر - انتهى ، قال الزرقانى: و الصحيح ما في الموطأ، و هذا الحديث محفوظ عن ابي هريرة، و معلوم ان ابن المسيب من كبار رواته ـ اله . (١) سقط حرف و عن » من الاصول ، قلت: بل سقط قوله و حين نهى ، ايضا من الاصل ، و هو موجود في الهندية الالفظ و عن » _ في .

⁽٢). في الأصول • لا تخالفوه ، •

⁽٣) في الأصول • فاتخذتموه ، •

باب بيغ العرية '

قال محمد: قال أبو حنيفة في يسع العرية: إن كانت العرية حقا الصاحبها فى كل عرية فكانت له نخلة بأصلها فى حائط رجل غيره فأخرجت (١) فى اللغة: هى العطية ؟ اى عطبة ثمر النخل دون الرقبة ؛ كان العرب فى الجدب بنطوع اهل النخل بذلك على من لا ثمر له كا يتطوع صاحب الشاة او الابل بالمنيحة و هو عطبة اللبن دون الرقبة ؟ قال حسان بن ثابت _ فيا ذكر ابن التين ، و قال غيره هي لسويد بن الصلت :

ليست بسنها، و لا رجية و لكن عرايا في السنين الجوائح و معيى سنها، ان تحمل سنة دون سنة ، و الرجية التي تدعم حين تميل من الضعف ، و العرية فعيلة بمعنى مفعولة او فاعلة ، يقال : عرى النحل بفتح العين و الراء بالتعدية يعروها ــ اذا افردها عن غيرها بأن اعطاها الآخر على سيل المنحة لمأكل تمرها و تبقى رقبتها لمعطيها ، و يقال : عريت النحل بفتح العين و كسر الراء تعرى ــ على انه قاصر فكما نها عريت عن حكم اخواتها و استشتت بالمعطية ؟ قال الحافظ في ج ٤ ص ٣٢٥ من فتح البارى : و في القاموس : و اعراه النخلة ــ وهبه ثمرة عامها ، و العرية النخلة المعراة و التي اكل ما عليها ، و قال الجوهرى : هي النحلة التي يعربها صاحبها رجلا محتاجا بأن يجعل له ثمرها عاما ، من : عراه ، اذا قصده ــ اه ، فالشاعر يقول : نخيلهم تثمر كل سنة لا سنة دون سنة و لم توضع على ثمارها اشواك وحواجز لئلا تصل البها بد آكل بل هي عرايا منوحات في سني القحط ؛ و في الاساس : نخلهم عرايا ــ اي موهوبات يعرونها الناس لكرمهم ــ اه ، فيكون الشاعر وصفهم بالهبة و الاعطاء في السنين الجوائح ، ففيها معني الهبة و الهدية و المنح و الاعطاء ، فلا يتحقق فيها معني الهبة و الهدية و المنح و الاعطاء ، فلا يتحقق فيها معني المرابة و يهني ، و لا يكون فيها حقيقة المبيع ــ تدبر .

(٢) في الاصول دحق، بالرفع •

(١) فانه من المزابنة و المحاقلة المنهى عنهما في الأحاديث . قال السيد الماهر في ج٢ ص ١٦ من عقود الجواهر: إنو حليفة عن ابي الزبير غن جانر رضي الله عنه: ان ُ النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن المزابنة و المحاقلة ــ كذا رواه الحــارثى و هو متفق عليه ، و زاد مسلم : و زعم جابر ان المزابنة بيع الرطب فى النخل بالتمر كبلا ، و المحاقلة ً في الزرع على نحو ذلك بيع الزرع المَائم بالحب كبلا ؛ ابو حنيفة عن يزيد بن ابي ربيعة عن ابي الوليد عن جابر رضي الله عنه : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن المحاقلة و المزابنة و أن بشترى النخل سنة او سنتين ــ كذا رواه طلحة و ابن خلى ، وعند ابن عبدالباقي و ابن خسرو و طلحـة ايضا ، ابو حنيفة عن مزيد بن ابي الوليد عن جامر ــ رفعه مثله ؛ اما بيع السنين فأخرج مسلم في حديث جابر بلفظ : نهى عن المحاقلة و المزابنة و المعاومة و المخابرة؛ قال احد الرواة: بيع السنين في المعاومة ؛ و عنه ايضا : نهي عن كراء الارض وعن بيعها السنين، و لم يذكر البخارى بيع السنين؛ و اخرجه ابو داود و الترمذي و النسائي و ان حبان ؟ و في شرح المختار : المزابنة بيع الثمر على النخيل بتمر بجذوذ مثلكيله خرصا و المحاقلة بيع الحنطة في سنبلها بحنطة مثلكلها خرصا ، و لا يجوزان للنهى المتقدم و لأنه باع بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق الحرص ، كما اذا كانا موضوعين على الارض او كانا على النخيل لانه فيه شبهة الربا و الشبهة في باب الربا ملحقة بالحقيقة في التحريم ، وكذا بيع العنب ــ بالزبيب على هذا ؛ و قال الشافعي : يجوز شراء الثمر على رَّوْس النخل بتمر مجذوذ على الأرض خرصاً فيما دون خسة اوسق، و لايجوز فيما زاد . على خمسة اوسق؛ و في قدر خمسة اوسق قولان ، و دليله نهى عن المزاينة ، و رخص في العرايا و هو ان يبتاع تمرا مجذوذا بخرصهـا تمراعلي النخل فيها دون خمسة اوسق؛ قلنا : العربة هي العطية لفة ، و تأويله ان يهب الرجل ثمرة نخله في بستانه ثم يشق على == عراه (144) 430

عراه الياها صاحب النخل على وجه الصلة ثم كان حمل مكانها بخرصها تمرا إلى انصرام أو إلى أجل . . . او إنما هذه صلة كلها لم تقبض، و إن وفى بها صاحب الحائط فذلك الذي ينبغي له ، و إلا لم يجبر عليه في القضاه .

و قال أهل المدينة: إنما العربة أن يعطى الرجل الرجل من نخله تمر نخلة منها ثم يثقل عليه دخوله حائطه فيقول « لك " بخرصها تمرا إلى انصرام»

المعرى أى الواهب دخول المعرى له فى بستانه كل يوم و لا يرضى من نفسه خلف الوعد و الرجوع فى الهبة و يسطيه مكان ذلك بمرا مجذوذا بالحرص دفعا المضرر عن نفسه و تفاديا عن الحلف فى الوعد ، و هو عندنا جائز لان الموهوب لم يصر ملكا للوهوب له ما دام متصلا بملك الواهب فيا يسطيه من البمر و لا يكون عوضا عنه بل هو هبة مبتداه ، و انما سمى بيما بجازا لانه فى الصورة عوض يسطيه ؛ و اتفق ان ذلك كان فيا دون خمسة اوسق فظن الراوى ان الرخصة مقصورة عليه فنقل كما وقع عنده و سكت عن السبب ، و الحل على هذا اولى كيلا تتضاد الآثار ــ اتهى ، و تفصيله فى شرح معانى الآثار للطحاوى ، و من هاهنا بطل ما قال ابن ابى شبية فى مسألة فى شرح معانى الآثار للطحاوى ، و من هاهنا بطل ما قال ابن ابى شبية فى مسألة و رافع بن خديج من قوله ، و ذكر ان ابا حنيقة قال: لا يصح ذلك ، فان الامام قائل و ما فيهم ذلك ابن ابى شبية ، و لا غرو فى بصحة العربة ؛ و الاختلاف فى تفسيرها ، و لم يفهم ذلك ابن ابى شبية ، و لا غرو فى ان يقال انه افترى فى ذلك على الامام من غير تحقيقى ؛ و سبأنى مزيد عليه ،

⁽¹⁾ كذا في الأصل، و في الهندية « أعراه، من باب الافعال – ف •

⁽٢) كذا في الأصول ، و لعل قوله « لا بأس » بعد قوله « أجل » سقط منها · انظر ان الامام قائل بجواز بيع العربة على تفسيرها بمنى العطبة و الهبة التي لم تقبض بعد ، فكيف قال ان ابي شيبة انها لا يصح عنده ؟

 ⁽٣) كذا في الاصول دلك ، و لمل الصواب دله ، و هكذا جاء في المدرنة من =

فهذا جائز، و هو عليه واجب يلزمه في الحكم .

وقال محمد: و لو كان أمرا واجبا يلزمه فى الحكم لكان كغيره من البيوع و ما جاز أن يباع تمر عخرصه إلى أجل و لكنه صلة لم يقبضها الذى وصل بها لانها فى رأس النخلة على حالها فلو شاء صاحب النخلة أن يمنعه إياها منعه ، فأما إن أعطاه عجرصها تمرا إلى الجداد كان ذلك بمنزلة أول صلة ، فلذلك جوزناه ، و لوكان أمرا لازما [ما] عجاز ؛ ألا ترى

روایة ابن القاسم اسنده ابن عبد البر، وعلقه البخاری فی صحیحه - کما فی ج ۳
 ص ۱۰۶ من شرح الموطأ الزرقانی و قد اختلفوا فی معناها و تفسیرها ، و اولاها
 ما قال الامام ابو حنیفة - رحمه الله و

(۲) مكذا في الأصول و في الحاشية « فأما أعطاه » وعندى « فلما أعطاه » .. و العلم عند الله .
 (۳) في الأصول « الأول » و هو خطأ .

(ع) فانها صلة و هبة لم تقبض، فالحيار في الرجوع بيد الواهب المعرى لأنه لم تنم بعد بالقبض، لكنه وهب تمرا آخر صوننا لصورة خلف الوعد في العرية و العطية و هو ايضا من حسن الحلق، و أوفاه في صورة البنيع حتى لا يعتريه انقباض للعرى له ، قال الامام محمد في ص ٣٢٩ من الموطأ بباب بيسع العرايا: اخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت: لهن رسول الله صلى الله عليه و سلم رخص لصاحب العرية ان يبيعها بخرصها! اخبرنا مالك حدثنا داود بن ابي هند ان ابا سفيان مولى ابن احمد اخبره عن ابي هريرة: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم رخص في بيع العرايا أحمد اخبره عن ابي هريرة: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم رخص في بيع العرايا فيا دون خسة اوستى او في خسة اوستى - شك داود لا ادرى أقال خسة او فيها دون خسة ؟ قال محمد: و بهذا ناخذ، و ذكر مالك بن أنس: اس العرية انما تكون ان الرجل يكون له النخل فيطعم الرجل منها ثمرة نخلة او نخلتين بالقطها لعاله ثم يثقل عليه حده دخوله

⁽١) في الأصول ﴿ تَمْرَا ، بِالنصبِ •

= دخوله حائطه فيسأله ان يتجاوز له عنها على ان يعطيه بمكيلتها تمرا عند صرام النخلُّ ، فهذا كله لا بأس به عندتـا لأن التمركله كان للأول و هو يعطى منه ما شاء فان شاه سلم له تمر النخـل و ان شاء اعطاهــا بمكيلتها من التمر لان هذا لا يجعل بـما ، و لو جعل بيعا ما حـــل تمر بتمر الى اجل ــ انتهى • لانه ربا و الربا بجميع انواعــه لا يجوز فقد علمت بهذا أن الاحاديث الواردة في الباب معمول بها عند أثمتنا ومأخوذ بها عنـدهم، و الحلاف في معناها ؛ و لقد اطـال الكلام الفاضـل اللكنوي في التعلـق الممجد نقلا عرب شرح معانی الآثار للطحاوی و فتح الباری و شرح مسند الامام للحصَّفكي · و انظر في قول محمد « و بهـذا كله تأخذ » و اعترض عليه بأنه حمل تفسير مالك على تفسير الى حنيفة خلاف مذهب مالك، و لا يخفي على مثل الفاضل ان المنقول عن مالك في ذلك روايات: احداها ما في موطأ مالك، و ثانها ما في المدونة كما اشرت الله أولاً ، و ثالثها ما حكاه عد الوهاب المالكي الغدادي المشهور عن مالك رحمه الله ما يوافق تفسير الامام ابي حنيفة للعربة ؛ و لذا حمله الامام محمد على ما قال به الامام الو حنيفة ، فيحمل الوفياق محل الحلاف ، و ان العربة من العطية عسملي تفسير مالك المعروف؟ ! وكذلك لا يبق على تفسيره اى صلة لها بمادتها العربة او الاعراه، ثم زبد ابن ثابت رضي الله عنه احد رواة حديث الترخيص في العربة و احد اصحاب النخيل بالمدينة يقول في تفسير العرية • رخص في العرايا في النخلة و النخلتين توهبان للرجــل فِيهِمَا بَخْرَصُهَا بَمْرًا ، فوصفها بالهبة فها اخرجه الطعاوى طريق نافع عن ابن عمر ، فيكون ما ذكر بصيغة الاستثناء في بعض الردايات محولا على الاستثناء المنقطع ، فتبت ان في العربة معي الهبة و العطية و الصلة و الاعارة "من غير ان يكون فيها معني المزابنة ، فأين تكون المزابنة من بيع ما ليس في احاطة اللمرى اليه وحوزته ؟ ا فيبق المنع من. المرابنة على عمومها كما لا يخني؛ و من هاهنا يعلير ما قال ابن ابي شيبة في كتاب الرد • (a) سقطت كلة « ما » من الاصول و لابد منها · أن أهل المدينة يقولون: لا يجوز لصاحب العرية أن يبيعها إلا بمن الحائط له بمن له ثمر ' بخرصها حتى يقبضها المبتاع ' ا و العرية فى قولهم أن يعطى الرجل شجرة فى حائط يأكل ثمره • فهكذا زعـــم أهل المدينة أن العرية تكون ، فاذا كانت على هذا فانما هى صلة من صاحب الحائط ' ــ و الله أعلم .

(۱) فى ج ٣ ص ٢٧٣ من المدونـة : بمن له ثمرة الحائط ــ اه · و قوله · بمن له ثمر ، لعله بدل • بمن له الحائط ، و الا زائد لا حاجة اليه غير الوضاحة ·

(٢) تفصيل مذهب مالك في ج٣ ص ٢٧٢ من المدونة الى ص ٢٧٨ منها ٠ و قال الطحاوى: وكان انو حنيفة يقول فيما سمعت احمد بن ابي عمران يذكر انه سمم محمد بن ً سماعة عن اني يوسف عن اني حنيفة قال : معنى ذلك عندنا ان يعرى الرجل الرجل ثمر نخلة من نخله فـلم يسلم ذلك اليه حتى يبدو له يعنى يظهر له ان لا يمكنه من ذلك فمطه مكانه خرصه تمرأ فيخرج بذلك عن اخلاف الوعد ـ اه · قال المحقق في فتح القدير : ِ و الحق أن قول مالك قول الى حنيفة ، هكذا حكاه عنه محققو مذهبه ؛ و استدل علمه بأن العرية مشهورة بنن اهل المدينة متداولة فيما بينهم كذلك، ثم على قولهم تكور. العرية معناما النخلة و لايعرف ذلك في اللغـة ، و تخصيص ما دون خسة اوسق لانهم كانوا يعرون هذا المقدار و مــا قرب منه ، و معنى الرخصة هو رخصة ان يخرج من اخلاف الوعمد الذي هو ثلث النفاق بأعطاء هذا التمر خرصا و هو غير الموعود دفعا للضرر عنه ، وكون اخلاف الوعد ثلث النفاق نقل عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه حين حضرته الوفاة قال ﴿ زُوجُوا بنتي من فلان فانه كان سبق اليه مني شبه الوعد فلا ألق الله بثلث النفــاق » وجعله ثلثا لحديث عنه صلى الله عليه و سلم « علامة المنافق ثلاث : ان حدث كذب ، و ان وعد اخلف ، و إن اؤتمن خان ، . و ما ذكر من تأويل العرية الامام موفق الدين فقال الزيلعي: لم اجد له سندا بعد الفحص البالغ ــ اهـ ٥ / ١٩٦٠. (٣) اعلم أنه قد تظافرت الاحاديث على النهى عَن المزابنة و المحاقلة ، فالاولى بيع = (ITA) h 004

= ما على رؤس النخل من الثمر بالتمر كيلا، و الثانية بيع ما في السنبل بالحبوب كبلا، وكلناهما من ابوابالربا متفق عليهها. و أما العربة فـلم يختلفوا فيها لورود الإجاديث الصححة في الترخيص فيها و الجواز بها ، لكنهم اختلفوا في تفسيرها ، و من فسرها -كالك في رواية اللَّيْي: العربة نخلة او نخلين لرجل في وسط نخبل لآخر، ربما بتضررصاحب النخيل من تردد صاحب النخلة او النخلين الى النخيل فبيع ما على رأس النخلة او النخلتين من الثَّمار خرصًا لصاحب النخيل بكيل معلوم من التمر ، تكون العربة من محض المزابنة ، و لا يكون فيها شيء من معني الاعارة و المنح و الاعطاء و الهبة كما ترى؛ و أما على تفسير الامام ابي حنيفة رحمه الله ـ كما سبق ـ يكون فيها معني الهبة و المنح و الاعارة، و ليس فها معنى المزابنة اصلا ، كالمنيحة في التمتع بالحليب ، لانها ليست ببيع ما على الاشمار من الأثمار بكيل معلوم من التمر لان النخلة و النخلتين لم يتسلمها المعرى له، و الهـة أنما تتم بالقبض ، فلو "م قبضه ثم باع ما على رؤسها لكانت العربة داخلة في المزابنة و هي منهي عنها في الاحاديث ، فالمرخص بالعربة لمجرد دفع شبهة المزابنة من مثل هذا النوع من المنخ الذي ليس فيه حقيقة البيع بل فيه استبدال هبة غير مقبوضة غير نافذة بهبة أخرى مبتدأة عن رضى الطرفين فلا يكون مرابنة و لاخلف عن الوعد بل فيه معى المنح و الاعارة ؛ و ان ابي شيبة لم يفهم هذا في كتاب الرد و اعترض على الامام من غير فكر و روية و الحال ان الاحاديث التي ذكرها بمرأى من ائمتنا ـكا سبق من الموطأ ، فطار ما زعم بأصله ، و ثبت ان الامام ابا حنيفة قائـل بأحاديث العرية و ترخيصهــا فيها ، و تفسيره موافق باللغة و عرف اهل المدينة و الأحاديث المتواترة الواردة ٰ في باب بيع المّر بالبّر ، كما اثبتها الطحاوى و ان المهام في فتح القدير و الحافظ العيني في عمدة القارى، بل وافقه الامام مالك ايمنا .. كما سبق من فتح القدير . و بالجلة فالعرية في الحديث محمولة على الهبة و العطية ، و اسم البيع وقع بجازا ، و هذا شائع فيما بينهم ؟ فان قلمه : قول زيد بن ثابت : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم رخص بعد ذلك ==

= فى ببع العربة بالرطب او التمر و لم يرخص فى غيره ـ كما رواه البخارى فى صحيحه صريح فى أنه صلى الله عليه و سلم أجاز ببع العربة و هو بيع حقيقة ، و لذا قال الحافظ فى ج ٤ ص ٣٢١ من فتح البـارى: و هذا من اصرح ما ورد فى الرد على من حمل من الحنفية النهى عن بيسع الثمر بالتمر على عمومه و منع ان بكون بيسع العرايا مستثنى منه ، و زعم انهـما حكمان مختلفان وردا في سياق واحد ، وكذلك من زعم منهم -كما حكاه ابن المنذر عنهم ـ إن يسع العرايا منسوخ بالنهي عن يسع الثمر بالتمر ، لأن المنسوخ لا يكون بعـد الناسخ ــ انتهني • قلت : ابقـاء النهي على العموم اولى من ابطال شيء منه، و لا منع من ان يكون النهي عن يسع الثمر بالتمر و يسع العرايا حكمين واردين فی سیاق واحد ، و عموم النهی ثابت بیقین ، و قول زید بن ثابت انه صلی الله علیه وسلم رخص بعد ذلك لا يخرجه عن عمومه المتيقن، لأن معنى كلامه ان النبي صلى الله عليــه وسلم إظهر بعد نهيه عن بيع الثمر بالثمر ان بيع العرية رخصة لا انه مستثنى منه، علا ان العربة في الأصل عطية و هبة ، فإن قلت: الرخصة لا دخل لهـا في العطايا و الهبـات و لا يكون الرخصة الا في شيء محرم، و لو كانت العربة رخصة لم يكن لقوله ه و رخص بعد ذلك في بيع العرية » فائدة و لا معنى! قلت: معنى الرخصة فيه أن الرجل اذا اعرى شيئًا من ثمره فقد وعد ان يسلمه إليه ليملكه المسلم البه بقبضه اياه و على الرجل ان يني بوعده و ان كان غير مآخوذ به في الحكم، فرخس للعرى ان يحبس ما اعرى بأن يعطى المعرى خِرْصُه تمرا بدلا منه من غير أن يكون اثما ولا في حكم من اخلف موعدا، فهذا موضع الرخصة؛ فإن قلت : كيف سميت البرية بيعا ؟ قلت : سميت بذلك لتصورها بصورة البيع للدان يكون بيعا حقيقة ، أ لا ترى انه لم يملكها الممرى له لانعدام القبض ! و لأنه لو كانت بيعا لكانت بيع الثمر بالتمر الى اجل و انه لا يجوز بلا خلاف؛ فدل ذلك على أن العربة المرخص فيها ليست ببيع حقيقة ، كما نص عليه أبو حليفة في تفسيره العربة ، ونقل ابن المنذر عن بعض الحنفية غير صحيح ـ قاله الحافظ العيني في عبدة القارى • == العيني 00£.

﴿ وَمِنْ هَاهِمَا ظَهُمُو لِكَ بِطَلَانَ مَا تَغُوهُ بِهِ غَاصْلُ قَنُوجٍ فِي صَ ٢٤٠ مِنْ بِدُورِ الْآهَلَةِ ـ بلسان الفرس ـ حيث قال: ﴿ پس اين عربه جائز است، و هركه ما را خبر بتحريم ربا داد و از مزابنه نهی کرد همان ما را درین عربه رخصت بخشید، و این همه حق و شریعت واضحه و سنت قائمه ، و مانع از جوازش متعرض برد خاص بعام و رد رخصت بعزیمت و رد سنت بمجرد رائے زائف است ؛ و همچنین حال کسے است كه هبهٔ عربه را جائز و ببع آثرا عنوع مكويد، (و تعريب الكلام « فالعربة هذه جائزة، و الذي اخبرنا بتحريم الربا و نهي عربي المزابنة نهو الذي رخص لنا هذه العرية، وكل ذلك حتى و شريعة واضحة و سنة قائمة، و الذي منع جوازها متعرض برد الحاص بالعام، و رد رخصة بعزيمة و رد سنة برأى زائف ؛ وكذلك حال من جوز هية العربية و منع بيعها ،) كما روى عن ابي حنيفة رحمه الله _ انتهى . و هو مأخوذ من كلام الشوكاني المأخوذ من قول ان المنذر في فتح الباري ، و قد رد عليه ردا بليغا الحافظ العيني في عمدة القاري فراجعها . و قد عرفت ان ابا حنيفة لم برد ببع العرية بمجرد الرأى بل بين معناه في نوز الاحاديث الاخرى و ضوئها ، و قد فسرها بالهبة زيد بن ثابت رضىالله عنه راوى حديث النهى عن بيع الثمر بالممر وصاحب النخيل بالمدينة ، وهو مروى عن مالك ، و هو موافق باللغة و محاورات اهل المدينة و أحــاديث رسول الله صلى الله عليه و سلم حتى يقال: ان الحل على الهبــة رد السنة بمجرد الرأى ! • و العجب من الفاضل اللكنوي في التعليق الممجد كيف مال الى قول الجماعة و رجحه و لم يدل على رجحانه دليل؟ لا يكون فيه كلام معنوى ر لم يثبت بالحديث المرفوع معنى بيع العربة ١١١ و الحل على البيع الحقيق يناقض الآخبار و تضادها فان الحاديث النهى مشاهير وهي قاضة على غيرها ، فالحمل على المجاز اولى . هذا نبذ مما ذكرتـه في كتابي الذي رددت فيه على كتَّاب الرد لابن ابي شيبة . و راجع السَّكت الطريفة ص ١٢٦ للملامة الكوثري .. قدس الله سره .

باب الرجل يشترى حائطا فيه ثمر و يقبضه [و يخلى له] الباتع ثم يصيبه بعد القبض آفة

قال محمد: قال أبو حنيفة: من اشترى حائطا فيه ثمر قد بدا صلاحه فقبضه و خلى البائع بينه و بين صاحبه فأصاب بعد القبض آفة أذهبت الثمر كله أو بعضة قل ذلك أو كثر الجميع ما ذهب من ذلك من مال المشترى، لآن قبضه و ذهب ذلك و هو فى ضمانه . و قال أهل المدينة: ما ذهب من ذلك إلى الثلث [فهو] من مال المشترى، فاذا كان الثلث فضاعدا وضع ذلك عن المشترى .

قال محمد: ما سبيل القليل و الكثير في ذلك إلا سواء ، ما فرق بين الثلث فصاعدا ، و ما بين أقل من ذلك و قد ذب ذلك في قبض المشترى و ضمانه ! أرأيتم لو أن قائلا قال «فاني أجعل ذلك إلى النصف فاذا بق الآكثر و ذهب أقل من النصف شيء قليل إلا أن الذي بقي أكثر من الذي ذهب فهو من مال المشترى و إذا كان الذي ذهب أكثر من الذي بقي كان من مال البائع ، و لم يعرف قولكم الذي قلتم في الثلث و زعم أنه خطأ أي شيء كنتم تدخلون عليه ؟ ما زاد إن ادعى كما ادعيتم فقلتم : إلى الثلث ، و قال هؤلاه : [إلى] النصف أو فائن جازت الدعوى لأهلها بغير سنة

⁽١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه ٠

⁽٣) بدل موضح لما قبله •

⁽٤) في الاصول • هؤلاء النصف ء •

و لا أثر لتجوزن لغيركم كما تيجوز لكم ا و لقد جاءت الآث ار عنكم بخلاف ما قلتم عن عثمان بن عفان و سعد بن أبي وقاص و غيره ـ رضى الله عنهم المنا الأمر في هذا أمر واحد: إذا قبض المشترى ما اشترى و خلى [البائع] المينه و بينه فصار في ضمانه فما هلك منه من قليل أو كثير فهو من مال المشترى، و اذا لم يقبض المشترى ما اشترى فما ذهب منه من قليل أو كثير فهو من مال البائع قبل الوائع، لأنه هلك في ضمان البائع قبل ان يسلمه الى المشترى؟ .

محمد قال: أيخبرني محمد بن عمر بن واقد الأسلمي * قال أخبرني موسى

⁽١) سقط من الأصول .

⁽۲) اخرج البخارى و مسلم عن حميد عن انس: ان النبي صلى اقه عليه و سلم نهى عن يسع ثمر النخل حتى يزهو ؟ فقلت لانس: ما « زهوها » ؟ قال: تحمر و تصفر ، أرأيتك ان منع الثمرة بم تستحل مال اخيك ـ اه ، و أخرجه مسلم عن ابي الزبير عن جابر ان رسول اقه صلى اقه عليه و سلم قال : و لو بعت من اخيك ثمرا فأصابته جائحة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال اخيك بنير حق ـ اه ، و في الصحيحين عن انس ان النبي صلى اقه عليه و سلم قال : ان لم شمرها اقه فيم يستحل اجدكم مال اخبه ـ اه ، و في ج ٢ ص ٤ من العقود: ابو حنيفة عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى اقه عليه و سلم نهى ان يشترى ثمرة حتى تشقح ـ هكذا رواه الجارثي من طريق اسماعيل بن يحبي عنه ، و أخرجه الشيخان و ابو داود و العلماوي زادوا : قبل و ما « تشقح » ؟ قال : تجار و تصفار و يؤكل منها ؛ لفظ الطحاوى: فقبل لجابر ما « تشقح » ؟ قال : تجار و تصفار و يؤكل منها ؛ لفظ الطحاوى: فقبل لجابر ما « تشقح » ؟ وفي الباب عن ابن عمر و في الباب عن ابن عمر و ابن عباس و أبي هربرة »

⁽٣) كـذا في الاصل، و في الهندية « اخبرنا » و هو الارجح على دأب الكـتاب •

⁽٤) مضى ذكره فى المحصر بالعدو ص ١٩٧٠

إن الراهيم بن الحارث التيمي عن أيه " عن سلمان بن يسار " عن سعد (١) كذا في الأصول و المحلي ج ٨ ص ٣٨٦ ؛ و هو موسى بن عجد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ، أبو محمد المدنى، من رجال الترمذي و ابن ماجه ، روى عن أبيه و أبي بكر بن أبي الجهم و إسمعيل بن أبي حكيم و عبد الله بن أبان بن عثمان ، و عنـــه عقبة السكونى وموسى الربذى و محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب و زياد بن عبد الله بن علاقة و عبد الله بن نافسخ الصائغ و غيرهم ، توفى سنة إحدى و خمسين و مائـة ، و ذكره البخارى في الاوسط في د نصل من مات بين خمسين الى ستين و مائنة ، كما في ج ١٠ ص ٣٦٨ من التهـذيب ؛ قالوا : ضعيف الحديث ، و منكره ليس بشيء ، و لا يكتب حديثه؛ و قال الواقدي: كان فقيها محدثا؛ وكذا قال يعقوب بن شيبة، و تال ابن سعد: كان كشير الحديث و له احاديث منكرة ؛ و هو فى ج ؛ ص ٢٩٥ من التاريخ الكبير للبخـارى و ج ٣ ص ٢١٦ من ميزان الاعتدال ٠ و هنا موسى بن إبراهـيم المخزومي من رجال أبي داود و النسائي، ذكره ابن حبان في الثقات، و قال ابن المديني: وسط، و هو ابن عبد الرحن بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي؛ و فرق بينهما ابوحاتم و البخاري وغيرهمـا قالوا : و هو الصواب ؛ كما في ج ١٠ ص ٣٣٢ من التهـذيب و ج ٣ ص ٢٠٧ من ميزان الاعتدال و ج ٤ ص ٢٧٩ من تاريخ البخارى ٠ (٢) و هو محمد بن إبراهيم بن الحسارث البتيمي ، لا ابراهيم فانه جد موسى ، و هو في ج ١ ص ٢٢ من تاريخ البخارى ؛ و قال الذهبي في ج ٣ ص ١١ من الميزان : محمد ابن ابراهيم التيمي المدئي من ثقات التابعين، قال احمد بن حنبل: في حديثه شيء يروى مناكير ــ او قال: احاديث منكرة ــ قلت: وثقه النــاس و احتج به الشيخان و قفر القنطرة ـ اه ؟ و هو من رجال الستة و من التابعين ، و جده كان من المهاجرين الأولين ، يكني ابا عبد إلله ، وكان عريف قومه ، ثقة ، كشير الحديث ، توفى سنة عشرين و مائة أو سنة إحدى وعشرين أو سنة ١١٩ كما في ج ٩ ص ٣ من التهذيب، و له ترجمة بسيطة فيه٠ (٣) تقدم ترجمته فيها قبل .

ابن أبي وقياص ' رضى الله عنه أنه ابتاع ' مرب عبد الرحمن بن عوف ' رضى الله عنه عنبا له بالعقيق فجاء بالبينة أنه كان باعه [على أنه كان أصابه] ' الجراد [فأذهبه أو أكثره] فاختصا إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه فقضى بالثمن وافيها [على عبد الرحمن برد الثمن إلى سعد] " و قال : هو من مال الله من " [على] " هذا و ابتلاك به .

(۲) الملديك انقلب مته على الناسخ فعكسه ، و الصحيح ما فى ج ۸ ص ٣٨٦ من على ابن حزم فانه رواه بهذا الاسناد، و منه صححه ، كان فى الاصل « انه باع عنبا له بالعقبق من عبد الرحمن بن عوف » ، و فى المحلى عن الواقدى عن موسى بن إبراهيم التيمى عن ايه عن سليان بن بسار قال « باع عبد الرحمن بن تحوف من سعد بن ابى وقاص عنبا له فأصابه الجراد فأذهبه أو أكثره فاختصا إلى عمان فقضى على عبد الرحمن برد الثمن إلى سعد ، فأين هذا بما فى الاصل؟ و لذا وضعت « ابناع » مكان « باغ » و ان كان البيع يجيء بمنى الشراء اجنا – حتى بصح المتن ، تدبر •

(٣) تقدم ذكره من قبل ، و هو البائع وسعد بن أبى وقاص المشترى - كما عرفت . و قوله « عنبا له بالعقيق » كان مقدما فى الاصل على « عبد الرحمن » فأخرته عنه ، فأنه كان مملوك عبد الرحمن رضى الله عنه ، و الصمير فى « فجاء » راجع الى « سعد » وضمير . انه » و « كان » يرجع الى « عبد الرحمن » على ما فى الحجلى – تدبر .

(ع) فى الأصل « قجاء بالبينة أنه كان باعه بالعبا من الجراد » و لم افهم معناه ، و ما كتبته هو فى المحلى - كا عرفت · و ما بين المربعين بعده سقط من الأضل · (ه) زدته من المحلى ·

(٦) فى الأصل دمن هذا » سقطت لفظة « على » قبل « هذا » و قوله « من » فعل ماض من المن و المنة ، و لذا جعلته « من على هذا » اى من الله تعالى محل سعد برد ما له اليه =

⁽۱) تقدم ذکره و ترجمته فیما قبل ۰

محمد قال: أخبرنا محمد بن عمر بن واقد قال حدثنا عبد الحميد بن عمران ابن أبي أنس عن أبيه وقال: سألت سليات بن يسار عن الجائحة قال: وخذ ثمنها، قال: قلت: إن هؤلاء يقضون بها اقال: وأخطأوا وأما سعد ابن أبي وقاص فأخذها، ولو كان حراما لم يأخذه، فاذا كان عثمان

== فى القضاء ــ تدبر ، و العلم عند الله تعالى -

(١) لم اقف على ترجمته فى التهذيب و المنزان و اللسان و تعجيـل المنفعة ، إلا أنه وقع ـ ذكره في ترجمة أبه من التهذيب، وفي الأصول انيس مصغرا وهو تصحيف، والصواب وانس، مكبرًا كما في التهذيب • قلت: وكذلك لم يذكره البخارى في تاريخه الكبير و ابن ابي حاتم في الجرح و التعديل و ابن حبـان في ثقائه ، و ذكروا عبد الحميد بن العمران ابو الجوبرية الاصغر الجعني البكوف، يُزيل للدينة قال ابن ابي حاتم : روى عن حماد بن لبي سلبان ، روى عنه معن بن عيسي و حماد بن خالد الحياط و ابن ابي انس قرشي عامري. (۲) هو عمران بن ابي انس، من رجــال مِسلم و ابي داود و الترمذي، و ابن ماجه، قال الذهبي في ج ٢ ص ٢٧٥ من المنزان : بصرى صدوق، عن سلمان الأغر و ان المسيب. مات سنة سبع عشرة و مائية _ اه، و في ج ٨ ص ١٢٣ من التهذيب: القرشي العامري المصري ، و يقال : مولى ابي خراش السلمي ، مدنى ، نزل الإسكندرية ، عن عبد الله بن جمفر بن ابي طالب و مالك بن إوس و سلمان بن يسار و أبي سلمة " و عروة و عمر بن عبد العزيز و غيرهم، و عنه ابنه عبد الحبيد و عبد ربه بن سعيد و مز يد ابن حبیب و محمد بن اصحق و یونس بن یزید و آخرون ، قال احمد و ابن معین و أبو حاتم و النسائى: ثقة ، قدم الإسكندرية سنة مائـة و كان سماع الليث منه بالمدينة ، توفى بالمدينة سنة سبع عشرة و مائمة ــ قاله ابن يونس، وكذا ارخه ابن حبان في الثقات ــ اه، و فه زبادة .

(٣-٣) في الاصول • أخطأوا ما ، و هو خطأ •

ابن عفان رضى الله عنه قد قضى بها على عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه فى جماعة [من] ' أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم و رضى عنهم أجمعين فلم يرد ذلك عليه ' و لم يعب به ، و استحل أخذ الثمن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنيه ، فأين قولكم ؟ ما عندكم فى هذا أثر تحتجون به عن مثل هؤلاء العلمة و لوكان عندكم لا حتججتم به ، و ما كنتم لتدعون فلك فيا نرى .

باب الرجل يبيع ثمر حائط قد بلغ و يستشى بعضه

قال محمد: قال أبو حنيفة: من باع ثمر حائط قد بلغ و انتهى و استشى بعضه فان كان استشى ثلثا أو ربعا أو نصفا أو شيئا معروفا فهو جائز، و إن كان استشى من الثمر شيئا بجهولا لم يجز ذلك ؛ ومن الجهول أن يقول وأبيعك ثمر حائطى هذا إلا ثلاث نخلات ' من كرم النخل ، ' و لا يسميها بعينها و فيحو ذلك فيكون فاسدا ، فان سمى و قال و إلا هذه النخلة و هذه النخلة ، فلا ، و قال أهل المدينة فى الرجل إذا باع ثمر حائطه : إن له أن يستشى من [ثمر] المحافظة ما يينه و بين ثلث الثمر لا يجاوز ذلك ، و ما كان دون من إلى الله من إلى الله عنه و بين ثلث الثمر لا يجاوز ذلك ، و ما كان دون

⁽١) سقطت كلة « من » من الأصول - كما لا يخنى •

 ⁽٢) كذا في الأصول، و لمل قوله « احد منهم » سقط من الأصول •

 ⁽٣) كذا في الاصول، و لعل قوله وفيا، قبل قوله «علمته، سقط منها ـ و الله علم •

⁽٤) كذا في الأصول ، و لعل الصواب وعلمناه، •

^{·(}ه) في الاصل • و لكنكم ما كنتم لتدعون • و هو خطأ •

⁽٦-٦) كذا في الاصول، و لعل الصواب • من ثمر النخل، •

 ⁽٧) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و زدناه من الموطأ •

ذلك فلا بأس به ٠

و قال محمد ما سبيل الثلث و ماكثر منه و ما قل إلا سواء ، فكيف افترق هذا ؟ لئن جاز أقل من الثلث ليجوزن الثلث وليجوزن أكثر من الثلث ا أرأيتم رجلا لا يريد مر يبع ثمر نخلة إلا نصفه فباع النصف و استثنى النصف أما يجوز هذا ؟ أرأيتم إن قال وأبيعك ثمر نخلي هذا إلا نصفه فيكون بيني و بينك نقوم عليه جميعا و نجده جميعا فنكون "شريكين فيه ما الذي يبطل هذا ؟ أخروني عنكم أنكم " تقولون هذا في غير ثمر

⁽١) في الموطأ « بذلك ، •

⁽۲) فى الاصل «يقوم» و الصواب «نقوم» بصيغة المتكلم، كا هو فى الهندية ، قال الامام محد فى ص ٢٣٣ من الموطأ .. باب الرجل يبيع بعض الثمر و يستثنى بعضه: اخبرنا مالك اخبرنا عبد الله بن ابي بكر عن ايه ان محمد بن عمرو بن حزم باع حائطا له يقال له «الافراق» بأربعة آلاف درهم و استثنى منه بثها بمائة درهم بمرا ؛ اخبرنا مالك اخبرنا ابو الرجال عن ايه بمن عمرة بنت عبد الرحمن انها كانت تبييع ثمارها و تستثنى منها ؛ اخبرنا مالك اخبرنا وبيعة بن ابي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد انه كان يبيع و يستثنى منها ، قلل محمد : و بهذا نأخذ ، لا بأس بأن ببيع الرجل ثمره و يستثنى ببيع و يستثنى منها ، قلل محمد : و بهذا نأخذ ، لا بأس بأن ببيع الرجل ثمره و يستثنى منها ، قلل محمد : و بهذا ناخذ ، لا بأس بأن ببيع و أخرج النسائى فى يبيع عن عطاء بن ابي رباح عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه و سلم نهى عن الثنا حتى تعلم .. اه ، فصح الاستثناء اذا كان معلوما ، و فى الباب آثار عن ابن المسيب و عطاء و ابن سيرين و إبزاهيم النخى و الحسن البصرى ، راجع ج ٨ ص ٢٣٣ من المحلى .. و العلم عند الله .. و العلم عند الله .. و العلم عند الله .. و والعلم عند الله .. و العلم عند الله .. و والعلم عند الله ..

⁽٣) في الأصول « فيكون » بالغيبة و هو خطأ .

⁽٤) همر الاستفهام قبل « إنكم » محذوف ، اى « أثنكم » •

النخل اأرأيتم رجلا باع غنما قدم بها و استشى نصفها أما يجوز هذا ؟ فان كان هذا يجوز فكيف يبطل الأول؟ أرأيتم رجلا قدم بشى، من مصر فباع نصفه أو باع كله و استشى نصفه أما يجوز هذا ؟ فان كان هذا يجوز فهو و الثمر سوا، فينبغى أن يجوز الثمر كلها كما يجوز هذا ! و إن كان [هذا] أيضا لا يجوز فهو مثل الثمر ، فعمن أخذتم هذا ؟ أرأيتم لو أن أهل البصرة قالوا وإنا نجيز البيع إذا استشى الثلث ، أى شى، كنا نقول لهم ؟ ما حجتكم إلا حجتهم ! و ما بين الثلث و الربع فرق فى هذا ؟ و ما لكم أن تجبروا الناس على قولكم بغير بينة و لا برهان ! فان كان عندكم عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم فى هذا أثر أو عرب احد من أصحابه أنه أجاز الاستشاء فى الثلث و أبطله فى أكثر من ذلك فأخرونا .

ما ان تقولوا [إلا] ° برأيكم ثم تفرقوا بين شيئين ليس بينهما افتراق، هذا لا يقبل منكم، إن الدعوى بغير بينة لا يقضى بها لصاحبها -

باب الرجل يشترى ثلاثة آصع رطب نخل مسمى

أ قال محمد أ: قال أبو حليفة: من اشترى من رجل ثلاثة آصع من رطب نخل مسمى قد بلغ رطبه أو خمسة أرطال من لبن غم مسمى بثمن و نقد الثمن على أن يأخذ منه كل يوم صاعا أوكل يوم رطلا من اللبن فذلك فاسد،

⁽١) لعل قوله « ايضا ، سقط هنا من الاصول اى « ثمر النخل أيضا ، و الله أعلم ·

⁽٢) كذا في الأصل، و في الهندية و فاستثني.

⁽٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و لا بد منه •

⁽ع) في الأصول و إنما جاز ، و هو تحريف ٠

⁽٥) سقطت و إلاءً من الاصول - كما هو ظاهر .

⁽٦-٦) كذا في الأصل، و في الهندية ﴿ محمد قال ، •

لانه لم يشتر شيئا من الثمر بعينه، و لو اشتراه أيضا بعينه ما استقام له تأخيره، فأما اللبن فلا يجوز على حال، لانه غرر لا يدرى أيكون أم لا يكون؟

و قال محمد ' : لو جاز بيع اللبن فى الضروع أو جاز بيع ما يأتى منه و لبس فى الضروع يوم اشترى اللبن لجاز بيع الولد فى البطن ، و ما بينهما فرق ، و لجاز بيع اللحم قبل أن يذبح الشاة .

و قال أهل المدينة : البيع فى الثمر و اللبن الذى وصفناه جائز إذا ابتدأ المشترى فى أخذه عند دفعه الثمن وكذلك كل شىء كان حاضرا فيشترى على وجهه مثل اللبن أوذا حلب و الرطب إذا جنى فيأخذ المبتاع يوما يبوم فلا بأس به أفان فنى قبل أن يستوفى المشترى ما اشترى رد عليه البائع من الثمن معساب ما يق أو يأخذ منه المشترى مبلغه من الثمن محساب ما يق أو يأخذ منه المشترى مبلغه من الثمن محساب ما يق أو يأخذ منه المشترى مبلغه من الثمن المسترى مبلغه من الثمن المسترى مبلغه المسترى مسترى مسترى المسترى مسترى المسترى ا

(١) كُذا في الاصول ، و هذا خلاف دأب الكتاب ، فان قول محمد يجيء في الكتاب بعد قول اهل المدينة ، و لعل « قال محمد ، زيادة من الناسخ ــ و الله اعلم .

- (٢) في موطأ مالك « اذا كان يأخذ عاجلا يشرع المشترى ، الخ .
- (٣) كذا في الموطأ، و في الاصل « في ربعه عند اخذه الثمن» و هو خطأ .
- (٤) فى الموطأ دو اما كل شيء كان حاضرا يشترى على وجهه، الح، و فى الاصل دعلى وجهه، .
 - (ه) وكان في الاصل « يجني» و في الموطأ « يستجنيٰ» و هو بمعني « يجنني . .
 - (٦) كذا في الموطأ، و في الأصل دو لا بأس به، بالواو .
 - (٧) فى الموطأ «من ذهبه» مكان «من الثمن» .
 - (A) لعل لفظ دله يبد قوله ديق ، ساقط من الاصول .
- (٩) كذا في الأصول، وسقط منها لفظ «المشترى» و في الموطأ «يأخذ منه المشترى سلعة» . ٥٦٤ (١٤١) يتراضيان

كتاب الحجة (الرجل يشترى ثلاثة آصع رطب نخل مسمى) ج- ٢

يتراضيان عليه ' و لايفارقه 'حتى يأخذها ، فان فارقه' فان ذلك مكروه لآيه يدخله الدن بالدن .

قال محمد: وكيف جاز هذا ولم يشتر رطبا بعينه إنما اشترى منه مكيلة غير معروفة بعينها ؟ أرأيتم لوكان قبض ذلك فقبضه يوما ثم جاء من الغد فوجد الرطب قد أصابته آفة أكان يجوز؟ وقد جاء الآثر أنه لا ينبغى أن يسلم فى زرع معلوم و لا فى ثمر حائط معلوم، و إنما يبطل ذلك لأنه لا يبقى فى أيدى الناس .

⁽١) كذا في الاصول ، وفي الموطأ «عليها ، ·

⁽٢-٢) كذا في الموطأ ص ٢٥٨ ، و قوله • حتى يأخذها فان فارقه ، ساقط من الأصول.

⁽٣) كذا فى الأصل، و زاد فى الهندية بعد قوله • بعبها ، • من الرطب بعينه ، •

⁽ع) هذا قول من كادوا ان يتفقوا على جلاله و أمانته فى الفقه و الحديث و غيرهما من العلوم الشرعة و ان لم يصل الدنا بالاسناد لقصور علمنا، و فى الباب عمومات النصوص، كما فى كتب الحديث ، قال الحافظ فى ص ٢٨٨ من الدراية فى د باب السلم، قول صاحب الهداية: و لا يجوز السلم فى طعام قرية بعينها و لا ثمرة نخلة بعينها لانه قد تعديه آفة فلا يقدر على التسليم و إليه اشار صلى الله عليه و سلم حيث قال: أرأيت لو اذهب الله تعالى الثمرة بما يستحل احدكم مال اخبه المسلم ا أما الحديث فالوارد فى البيع وهو فى الصحيحين عن انس: ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن ببيع ثمر النخل حتى تزهو، قلت لانس: ما زهوها ؟ قال: تحمر و تصفر: أرأيت إن منع الله تعالى الثمرة بم تستحل مال اخبك ؟ و قد قيل : إن قوله: أرأيت - الى آخره مدرج من قول انس ؛ و لمسلم عن جابر رفعه : لو بعت ثمرا من اخبك فأصابه جائحة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا بم تأخذ مى الخريج ،

و قول أهل المدينة أيضا: إن ابتدأ الآخذ جاز [له] ما بتى [أن يأخذه و] لا يأخذ إلا بعد أيام كيف استقام ذلك ؟ لأن كان يجوز ما يؤخذ إلى شهر ما يؤخذ اليوم إنه ليجوز و إن لم يؤخذ ما بتى ما وجب، و لأن كان ما وجب يبطل، [فكذا هذا] مهل رأيتم شيئا من البيوع يجيزها وبض بعضها دون بعض فيبطلها قبض بعضها دون بعض و يجوز أخذها بقبض أولها، هذا الامر لا يستقيم و لا يجوز و الله أعلم .

باب الرجل يستأجر عبدا بعينه أو يتكارى راحلة بعينها

قال محمد: قال أبو حنيفة: من استأجر عبدا بعينه أو تكارى راحلة بعينها إلى أجل فقال وأتكارى مثل راحلتك هذه بكذا وكذا درهما على أن تحملنى إلى مكة في شهر كذا وكذا م بغير الشهر الذي هو فيه ، أو قال

⁽١) ما بن المربعين ساقط من الأصول، و زيد من الموطأ -

⁽٢) تأمل فى العبارة ، و لم اصل الى مغزاها و لعل السقط فيها •

⁽٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه ليصح الكلام -

⁽٤) قوله « يجيزها » كذا في الأصول بضمير التأنيث ، وعندىالصواب « يجيزه » و هو راجع الى « شيئا » و هو مذكر ، ثم بعده ضمائر التأنيث في البحل الأرجح هو ضمائر المذكر – تأمل و تدبر فيها و تبصر .

⁽o) في الاصل دقيل، وهو خطأ ·

⁽٦) زاد فى الموطأ بعد قوله « أجل » « يقبض العبد أو الراحلة إلى ذلك الاجل فقد عمل بما لا يصلح » •

⁽٧) كذا في الهندية ، و سقط قوله « درهما ، من الاصل .

⁽٨) فى الأصول « فى شهركـذا و إلا بنير ـ الح » و هو تصحيف، و الصواب «كذا ، و كذا » •

كتاب الحجة (الرجل يستأجر عبدا بعينه او يتكارى, راحلة بعينها) ج ـ ٢

دأستأجر منك هذا العبد يخدمنى الشهر الداخل كله بكذا وكذا '، إن هذا جائز لا بأس به .

و قال أهل المدينة ": لا يصلح هذا و إن كان قد أوفاه الكراء، لانه لم يقبض " ما استكرى أو استأجر و لا هو سالفه " فى دين يكون مضمونا حتى يوفيه إياه " .

و قال محمد: لا بأس بهذا، رجل أتاه رجل له منزل فقال وإن الشهر قد مضى [منه] لا الأيام فلست أكثرى منك هده الآيام و لكن أكثرى منك منزلك ألم بسنة ألم من أول الشهر الداخل بكذا الموكذا درهما، و أوفاه الكراء الله أي شيء يكره مرب هذا؟ و لاى شيء الم

⁽١) كذا في الأصول ، لمل أوله و درهما، سقط من منها .

 ⁽۲) راجع لذلك الموطأ منع شرح الزرقاني ج ٣ ص ١١٢ حتى يتضنع لك المسألة
 الموضوعة في الباب .

⁽٣) في الموطأ « لا هو قاض ما استكرى» .

 ⁽٤) في الموطأ دو لا هو سلف،

⁽٥) فى المرطأ « بكون ضامنا على صاحبه حتى يستوفيه ، •

⁽٣) كذا في الأصل، و في الهندية « ارجل، و هو خطأ ٠

⁽٧) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و زيد باقتضاء العبارة، و تأمل في معناها -

⁽A) في الأصول ومني الك ، وهو تصحيف د منزاك ، .

⁽٩) لعل الصواب «لسنة» باللام مكان الماء

⁽١٠) كذا في الاصل وهو الصواب، و في الهندة • هكذا و كذا، و هو تصعيف .

⁽١١) في الأصل دالكري، تصرا٠

⁽١٢) و في الاصول و فلائي شيء، و الصواب ﴿ وَ لَانِ شِيءٍ ، وَ

كتاب الحجة (الرجل يستأجر عبدا بعينه او يتكارى راحلة بعينها) ج ـ ٢

كره ؟ قالوا لأنه غير مضمون . قيل لهم : و إن كان غير مضمون فما بأس بذلك ! قالوا : لأنه لا يقبض ' ما اكترى و لم يجب له بعد و إنما يجب له إذا مضى الشهر . [قيل لهم] ' : لقد وضعتم الكراهة فى غير . وضعها ، هل سمعتم فى هذا أثرا عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أو عن أحد من أصحابه ؟ لو سمعتم ذلك لاحتججتم به ؛ ما زال المسلمون على أنه لا بأس بالسلف فى الكراء إلى مكة قبل الحج بأشهر ، يعلمون ا ذلك و يستجيزونه فيما بينهم ، و لم يجز هذا لما جاز أن يستكرى المنزل شهرين هذا الشهر بخمسة دراهم و الشهر الآخر بستة دراهم إلا فى الشهر الأول خاصة ، لأن الشهر الثانى م يقبض ' ، و ما يجوز الكراء فى الشهر الآخر بأن يقبض فى الشهر الأول . وما رأينا قبض شىء أجازه غيره ما لم يقبض ، ما أعلم " ما تقضون به فى يبوعكم عامة " إلا ادعاء تدعون به بلا بينة و لا رهان و لا أثر .

و قد زعتم أنكم لستم فى شىء من علمكم أحسن نظرا منكم فى بيوعكم و أن الناس يشاركونكم فى بعض النظر ، فاذا جاءت البيوع لم يكن لاحد معكم قول و لا نظر 11 فهـذه بيوعكم فعامتها ادعـاء بلا حجة و لا برهان ٢،

⁽١) لعل الصواب «لم يقبض» ليكون مناسبا لقوله «لم يجب» ·

⁽٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ـ كما لا يخني على الفحول -

 ⁽٣) كذا في الهندية و هو الصواب، و في الأصل « يعملون » •

⁽٤) تأمل في العبارة -

⁽ه) لعل الصواب «ما نعلم» بالجمع •

 ⁽٦) كذا في الأصل، و في الهندية «عامتها» .

كذا فى الهندية ، و لفظ د برمان ، ساقط من الأصل - ف .

فان كان هذا يجوز للناس فكل من قال قولا بلا حجة أ، فهو لا أيشبه بعضه بعضا فيفرق فيه بين مجتمع و يجمع فيه بين متفرق فهو فهمه " يجوز قوله ، فان كان هذا و مثله هكذا فما يصنع الناس بالنظر و ضرب الأمثال في العلم حتى يشبهوا الشيء بنظيره ؟

⁽۱-۱) من قوله به فان كان هذا يجوز، ساقط من الأصل، و زيد من الهندية ــ ف .

⁽٢) كذا في الهندية ، و في الأصل • فهؤلاء لا ، و ليس بصواب ــ ف •

⁽٣) تأمّل في العبارة: و قوله «فهو» لعله دو هو» بالواو .

⁽٤) في الأصول ونفرق. .

⁽٥) في الأصل دفقيه، و في الهندية دفيه، كلاهما تصحيف، و الصواب دقهمه، .

⁽٦) فى ج ٣ ص ١٧٤ من كنز العال عن ابى العوام الصرى قال: كتب عبر الى ابى موسى الأشعرى: "اما بعد أ فإن القضاء فريضة محكة وسنة متبعة فافهم، فإذا ادلى البك فافه لا يفع ، تكلم بحق لا نفاذ له ، وأس بين النباس فى وچهمك و مجلسك وقضائك حتى لا يطمع شريف فى حفك و لاييأس ضعيف من عدلك ، البينة على من ادعى و البمين على من أنكر ، و الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا الحل حراما او حرم حلالا ، و من ادعى حقا غائبا او بينة فاضرب له امدا ينهى اليه ، فإن جاء بينة اعطيته بحقه ، فإن اعجزه ذلك استحللت عليه قضيتك فإن ذلك البلغ فى المذر و أجلى المعمى ، و لا يمنمك ، ن قضاء قضيته اليوم فر اجعت فيه لرأيك و هديت فيه لرشدك أن تراجع لان الحق قديم قضيته اليوم فر اجعت فيه لرأيك و هديت فيه لرشدك أن تراجع لان الحق قديم كلا يعظل الحق شى ، مراجعة الحق خير من التمادى فى الباطل ، و المسلمون عدول بعضهم على بعض فى الشهادة إلا مجلود فى حد أو بحرب عليه شهادة الزور أو ظنين فى و لاه او قرابة فإن الله تولى من العباد السرائر وستر عليهم الحدود الا بالبنات و الأيمان ،

كناب الحجة (الرجل يستأجر عبدا بعيه اريتكارى راحلة بعينها) ج ـ ٢

الأشعرى رضى الله عنه و إلى غيره ' فقال: الفهم الفهم عند ما يتخلخل في صدرك ما ليس فى الكتاب و لا السنة، ثم اعرف الأشباه و الامثال و قس الأمور عند ذلك "، و لو كان هذا على ما تقولون من الادعاء و التفريق بين المجتمع فى النظائر و الأمثال ما احتاج عمر إلى الكتاب بهذا.

= ثم الفهم الفهم فيا ادى اليك مما ليس فى قرآن و لا سنة ، ثم قايس الامور عند ذلك واعرف الأمثال و الأشباه ، ثم اعمد الى احبها الى الله فيما ترى واشبهها بالحق ، و إياك و الغضب و القلق و الضجر و التأذى بالناس عند الحصومة و التنكر فان القضاء فى مواطن الحق بوجب الله أه الأجر و يحسن له الذخر ، فمن خلصت نفسه فى الحق و لو على نفسه كفاه الله ما يينه و بين الناس ، ومن تزين لهم بما ليس فى قلبه شانه ، فان الله لا يقبل من العباد الا ما كان له خالصا ، و ما ظنك بثواب الله فى عاجل رزقه وخزائن وحمته ، و السلام " ـ انهى (قط ق كر) نقلته بهامه فانه بين فيه اصولا و قواعد للقضاة و الحكام و أمل الفتوى و العلماء اذا راعوها لا يحيدون عن الحق .

قلت : اخرج الاثر هذا الامام فى كتاب ادب القاضى من الأصل، و أخرجه أبو بكر الخصاف أيضا فى كتابه و ادب القاضى، مع اختلاف الفاظ و زيادتها و نقصها و تقديم مضها و تأخير اخرى - ف .

- (۱) كشريح قاضى الكوفة و قاضى دمشق و إلى غيرهما من الناس -كما فى كنزالعمال (۲) فى الاصل « الفهم ، غير مكرر ، و التكرار فى كنز العمال قلت : وكذا فى رواية الاصل ـ ف •
- (٣) كذا في الأصول ، و في مبسوط السرخسى « الفهم بما يتاجلج » و في المختصر « يختلج »
 و هو الصواب .
 - (٤) فى كنز العال بين الجلماين تقديم و تأخير كما عرفت ٠
 - (٥) حرف دالى، ساقط من الأصول و لا بد منه ٠

باب

باب الصرف

قال محمد: قال أبو حنيفة: لا بأس أن يشترى الرجل الذهب بالفضة جزافا تبرا كان أو حليا أو دراهم أو دنانير إذا عزل ذلك فقال وأبيعك هذه الدنانير بهذه الدراهم، فلا بأس هذا الذهب بهذه الفضة، أو قال وأبيعك هذه الدنانير بهذه الدراهم، فلا بأس بذلك، و قال أهل المدينة: لا بأس بشراء ذلك إذا كان تبرا أو حليا مصوغا ، فأما دراهم بدنانير فلا ينبغي لاحد أن يشترى شيئا من ذلك جزافا [حتى يعلم و يعد] .

و قال محمد رحمه الله: وكيف أبطلتم الدنانير بالدراهم جزافا و أجزتم تبر الدهب بتبر الفضة جزافا و أجزتم تبر الفضة بتبر الذهب جزافا ؟ فان قالوا: هذا نقد * . قيل لهم: فان التبر يوزن أيضا و الوزن أولى فى الذهب و الفضة من العدد * ؛ أرأيتم رجلا باع عشرة دراهم بعشرة دنانير أ ليس ٢ جائزا ^ ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : فان باع مائة درهم بعشرة دنانير ؟ قالوا : جائز

⁽١) في الموطأ دقد صيغ، ٠

⁽٢) كـذا في الاصول، و في الموطأ دفاما الدرامج المعدودة و الدنانير المعدودة، •

⁽٣) لفظ «شيئاً » لم يذكر في الموطأ .

⁽٤) مما بين المربعين ساقط من الاصول، و زيد من الموطأ •

⁽o) كذا فى الاصول و لعل لفيظ « يوزن » بعيد قوله « نقيد » سقط من الاصول ، يقتضيه سوق الكلام ، او يكون لفظ « نقد » مصحف من لفظ « يوزن » يدل عليه ما بعده ـ تأمل .

⁽٦) كذا في الأصول، و لعل الأرجح- من العدد العده •

⁽V) كذا ، و لمل لفظ دهدا ، بعد قوله وأليس ، ساقط من الأصول ·

 ⁽A) كان في الاصول اجائز، بالرفع •

أيضا . قيل [لهم] ': فان باع مائة دينار بعشرة دراهم ؟ قالوا جائز ايضا . قيل لهم : فهل يخرج الدنانير الجزاف بالدراهم الجزاف من أن يكون على أحد الحصال إما أن يكون وزنا بوزن و إما أن يكون أحد الصنفين أكثر من صاحبه ؟ قالوا : لا يخرج الجزاف من إحدى هذه الحصال . قيل لهم : فاذا لم يخرج الجزاف من إحدى هذه الحصال الم يفسد البيع و أنتم عيزون البيع على أى هده الحصال كان و أى شيء أبطل الجزاف ؟ وهو لوكان على إحدى هذه الحصال لم يفسد البيع ، فاذا كان ليس يبطل على وجه من هذه الوجوه إذا عرف و هو على وجه من هذه الوجوه إذا عرف و هو الله أعلم بالصواب .

⁽١) لفظ « لهم، سقط من الاصول ٠

⁽٢) و كان في الأصل • من الجزاف، و لفظ • من، زاده الناسخ سهوا •

⁽٣-٣) قوله دلم يفسد البيع ، سأقط من الأصل، وفي الهندية «لم يفسر البيع » و هو تصحيف دلم يفسد » •

⁽ع) في الاصل « إذا عرفت، و هو تصحيف •

⁽ه) كذا في الأصول، ولمل الصواب و بوجه من هذه الوجوه، و الله أعلم قال الامام عرد في الموطأ في كتاب الصرف و ابواب الربا: اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله ان عمر بن الحطاب رضى الله عنه قال: لا تبيعوا الورق بالذهب احدهما غائب و الآخر ناجز ، فإن استنظرك الى أن يلج بيته فلا تنظره فإني اخاف عليكم الرماء و الرماء هو الرباء اخبرنا مالك اخبرنا عبد الله بن دينارعن عبد الله بن عمرقال قال عمر بن الحطاب: لا تبيعوا الذهب الذهب بالذهب إلامثلا بمثل، و لا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل، و لا تبيعوا الذهب بالورق احدهما غائب و الآخر ناجز ، و إن استنظرك حتى يلج ببته فلا تنظره أني اخاف عليكم الرباء اخبرنا مالك حدثنا نافع عن أبي سعيد الحدرى: أن رسول الله صلى الله علي ماليه علي الرباء اخبرنا مالك حدثنا نافع عن أبي سعيد الحدرى: أن رسول الله صلى الله علي الرباء اخبرنا مالك حدثنا نافع عن أبي سعيد الحدرى: أن رسول الله صلى الله علي المرب

باب الرجل يشترى 'سيفا أو مصحفا' أو خاتما قال محمد؟: قال أبو حنيفة : من اشترى مصحفا أو سيفا أو خاتمـا فيه

= عليه و سلم قال: لا تبيموا الذهب بالذهب الامثلا بمثل و لا تشفوا بعضها على بعض، و لا تبيعوا الورق بالورق الامثلا بمثل و لا تشفوا بعضها على بعض، و لا تبيعوا منها شيئًا غائبًا بناجر؛ اخبرنا مالك حدثنا موسى بن ابي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هربرة أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : الدنيار بالدينـــار و الدزهم بالدرهم لا فضــل يينهها ؟ قال محمد : و بهذا كله نأخذ على ما جاءت الآثار وهو قول ابي حنيفة و العامة من فقهائنا .. انتهى •

(١-١) كذا في الأصل، و في الهندية «مصحفا أو سيقا» •

(٢) قوله « قال محد ، كذا في الأضل ، و في الهندية « محد قال ، ، قال الامام في كتاب الآثار ياب شراء الدهب و الفضة تكون في السيف و الجوهر : محمد قال اخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا كان الحاتم فضة وفيه فص فاشتره بما شئت ان شئت قليلا و ان شئت كثيراً (قال محمد) و لسنا نأخذ بهذا، و لا نجيز البياح حتى يعلم ان الثمن اكثر من الفضة التي في الخاتِم فيكون فعنل الثمن بالفص، وهو قول ابي حنيفة ؟ محمد قال اخبرنا ابوحنيفة قال حدثنا الوليد بن سريع عن انس بن مالك رضي الله عنه قال: بعث الى عمر رضي الله عنه باناه من فضة خسرواني قد أحكمت صنعته فأمر الرسول أن يبيعه فرجع الرسول فقال: انى ازاد على وزنه ، قال عمر رضى الله عنه : لا ، قان الفضل ربا ؟ و به نأخذ، و هو قول ابي حنيفة . باب شراء الدراهم الثقبال بالحفاف و الربا : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا مرزوق عن ابى جبلة عن ابن عمر رضى الله عنهها قال: قلت له : انا نقلام الارض بها الورق الثقال الكاسدة و معنا ورق خفاف نافقة أ نبيع ورقنا يورقهم ؟ قال: لا ، و لكن بع ورقك بالدنانير و اشر ورقه بالدنانير و لا يضارقنك صاحبك شبرا حتى تستوفى منه فان صعد فوق البيت فاصعد معه =

فص و فى شيء من ذلك فضة بدراهم نظر فى تلك الدراهم، فان كانت أكثر ما فيه من الفضة جاز البيع ، لأن الفضة تكون بمثلها من الدراهم فيكون ١ فضل الدراهم بالمصحف أو السيف أو الفض الذي في الحاتم، و إن كانت ِ الدراهم وزنها مثل الفضة أو أقل فسد البيع، و إن كانت لا يدرى الفضة أكثر من الدراهم أم لا فسد البيع أيضا ، وقال أهل المدينة : ينظر إلى قيمة ذلك الذي فه الفضة ، فإن كانت قيمة ذلك الثلثين و قيمة ما فيه من الفضة الثلث فذلك جائز لا بأس به إذا كان يدا يبد .

و قال محمد : كيف ينظر في هذا إلى القيمة و الفضة الردية و الفضة

⁼ و ان وثب نثب معه ؟ و به تأخذ ، و هو قول ابي حنيفة ؛ محمد قال اخبرنا ابوحنيفة قال حدثنا عطية العوفى عن ابي سعيد الحدرى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال: الدهب بالذهب متل بمثل و الفصل ربا او الفضة بالفضة مثل بمثل و الفضل ربا و الحنطة بالحنطة مثل بمثل و الفصل ربا و الشعير بالشعير مثل بمثل و الفصل ربا و القر بالتمر مثل بمثل و الفضل رباً و الملح بالملح مثل بمشل و الفضيسل ربا ؛ و به نأخذ ، و هو قول ابي حنفة _ انتهى •

⁽١) كذا في الأصول، و لعل الصواب « و يكون » ف •

⁽٢) في الموطأ: من اشترى مصحفا أو سفا او خاتما و في شيء من ذلك ذهب او فضة بدنانیر او دراهم ، فان ما اشتری من ذلك و فیه الذهب بدنانیر فانه ینظر الی قیمته فان كان قيمة ذلك الثلثين و قيمة ما فيه من الذهب الثلث فذلك جائز لا بأس به اذا كان يدا بيد و لا يكون فيه تأخير ، و ما اشترى من ذلك بالورق مما فيــه الورق لخلر الى ً قيمته فان كان قيمة ذلك الثلثين و قيمة ما فيه من الورق الثلث فذلك جــائز لا بأس به اذا كان ذلك بدا بهد - انتهى .

الجيدة لا يجوز إلا مثلا بمثل؟ أرأيتم إن كانت الفضة الردية قيمتها الثلث أليس ذلك جائزا؟ قالوا: بلي وقبل لهم: فإن كانت فضة جيدة قيمتها أكثر من الثلث بجودتها؟ قالوا: يفسد البيع؛ قلنا لهم: وكيف افترقت الفضة الجيدة و الفضة الردية؟ وكيف جاز لكم أن تجيزوا الثلث و تبطلوا أكثر من ذلك؟ هل في هذا سنة من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أو أثر عن أحد من أصحابه؟ إن كان ذلك فأخرونا! قالوا: هكذا الآمر عندنا أو قلنا لهم: أرأيتم إن قال غيركم ونحن زاه غسلى النصف فاذا كانت القيمة النصف أرأيتم إن قال غيركم ونحن زاه غسلى النصف أبطلناه، أى شيء ينبغى لنا أن أجزاه، و إن كانت أكثر من النصف أبطلناه، أى شيء ينبغى لنا أن نقول لهم ؟ فقد قال قوم كثير: هذا جائز و إن كان فيه ألف درهم بمائة درهم، فأى شيء يرد حكم من تحكم في هذا؟ الن جاز لكم الثلث ليجوزن لمن قال النصف، و لأن جاز لمن قال النصف ليجوزن لمن قال إذا كان في المصحف أو السيف من الفضة وزن الدراهم و قيمته مائة درهم فلا بأس بأن يبيع ذلك بدراهم !! ليس ينظر في هسذا إلى ما قاتم ؛ و إنما قال بأن يبيع ذلك بدراهم !! ليس ينظر في هسذا إلى ما قاتم ؛ و إنما قال بأن يبيع ذلك بدراهم !! ليس ينظر في هسذا إلى ما قاتم ؛ و إنما قال بأن يبيع ذلك بدراهم !! ليس ينظر في هسذا إلى ما قاتم ؛ و إنما قال بأن يبيع ذلك بدراهم !! ليس ينظر في هسذا إلى ما قاتم ؛ و إنما قال بأن يبيع ذلك بدراهم !! ليس ينظر في هسذا إلى ما قاتم ؛ و إنما قال بأن يبيع ذلك بدراهم !! ليس ينظر في هسذا إلى ما قاتم ؛ و إنما قال بأن المناه عليه و آله و سلم والفضة بالفضة وزنا بوزن، "، فإذا

 ⁽١) في الأصل العبارة مكذا: ﴿ إِن كَانَ فَضَة ردية فكانَ آلئك ـ الح ، و هو خطأ .

⁽٢) فى الموطأ : • و لم يزل على ذلك أمر الناس عندنا ، و المأل واحد •

⁽٣) الحذيث رواه الامام ابوحنيفة عن عطية عن ابي سعيد الحدرى عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال: الذهب بالذهب وزنا بوزن بدا بيد و الفضل ربا ، و الفضة بالفضة وزنا بوزن بدا بيد و الفضل ربا ، الحديث المعروف اخرجه الحارثي من طريق اسد بن عمرو و عدد الحميد الحاني و عبيد الله بن موسى و محمد بن الحسر و الحسن بن زياد و اسحق بن يوسف الازرق و سعيد بن ابي الجهم و حماد بن ابي حنيفة و ابي عبد الرحمن المقرئ و عطية و مسررق و موسى بن طارق و ايوب بن هاني و شعيب بن اسحق =

اشترى سيفا محلى وزن حليته مائة درهم بمائة درهم و قيمة السيف [مائة درهم] ، قلنا: هذا باطل لآنه اشترى فضة بوزنها و بتى السيف بغير ثمن ولا بد له من الثمن ، فان جعلنا له آمن ثمنه صارت الفضة بأقل من وزنها فيبطل البيع حتى يكون الثمن من الفضة أكثر من الفضة التى فى السيف فيكون الفضة و الجائل و الجفن بباقى الفضة "،

محمد قال: أخبرنا سعيد بن أبي عروبة * عن أبي معشر * عن إبراهيم النحمى في شراء السيف المحلى قال: لا بأس إذا كان " حليته أقل من الثمن .

كلهم عن الامام ابی حنیفة به ٠ و اخرجه الشیخان بلفظ و لا تبیعوا الدهب بالدهب الا مثلا بمثل ، و لا تشعوا بسط ، و لا تبیعوا الورق بالورق الا و ثلا بمثل ، و لا تشعوا بسط على بسط ، و لا تبیعوا غائبا بناجز ، و بلفظ و لا تبیعوا الدهب بالدهب و لا الورق بالورق الا و زنا بوزن مثلا بمثل سوا ، بسوا ، و و لم یذکر البخاری و و زنا بوزن مثلا بمثل سوا ، بسوا ، و و لم یذکر البخاری و و زنا بوزن مثلا بمثل و الدهب بالدهب و زنا بوزن مثلا بمثل ، و فن زاد او استرداد فهو ر با ، و أجم لذلك ج ٣ ص ٢٧ من عقود الجواهر ، و فیه أحادیث أخر أیضا .

(١) سقط مَا بين المربعين من الأصول كما لا يخنى على الأعلام ، و الا لاختـٰل نظام الكلام في هذا المقام .

(٢ – ٢) كذا في الأصول، و لمل الصواب «ثمنه، بدون لفظ « من ، تأمل .

(٣) العبارة في الاصول: • فيكون الفعنل بالفصل و الحماثل و الجفن و يستى الفعنة ، ثم
 بعدها بياض في الاصول و هو كما ترى لا تصح .

(٤) مضى ذكره فى الصوم و غيره .

(٥) معنى ذُكْره فى الصوم ، و هو الكوفى .

(٦) كذا فى الأصول «كان»، و لعله «كانت» فصحف، و التركيب على الأصول == ٥٧٦ أخبرنا أخبرنا محمد قال أخبرنا عبـاد بن العوام ' قال حدثنا عمر بن عام_' عن حماد عن إبراهيم أنه يكره شراء السيف المحلى بوزن ً الفضة ، و لارى بأسا بأن يشتري بأكثر من حصته فيكون الفضة بالفضة و الفضل بالفضل .

= ابضا صحيح لأنه مؤنث غير حقيق . و راجع ج ٨ ص ٤٩٤ من المحلى فان ابن حزم سرد فيها آثارا زعما انها تدل على ما ذهب اليه ءو بعضها يوافق ما زعم و بعضها يخالفه و هو لم يفهم لسوء فهمه و اطالة اللسان على الأثمة مهدى سبل الهدى • و راجع باب الصرف مرب نصب الراية و الدراية و التلخيص الحبر و سنن اليهتي و معهـا الجوهر النق و غيرُها من كتب الأحادث و الآثار •

(١) مضى ترجمته في الواب متفرقة من الكتاب •

(٢) هو السلمي انو حفص البصرى القاضي، من رجال مسلم و النسائي - كما في ج٧ ص ٤٦٦ من التهذيب، و الأكثر على توثيقه . قال ابن معين: ليس به بأس ، زاد بعضهم عنه : إنه ثقة ؛ و عن أن المديني ، شِيخ صالح ، كان على قضاء البصرة ، مات فجاءة و هو ساجد سنة خس و ثلاثين و مائنة و قبل سنة ١٣٩ ؟ وعن احمد : أنه ثقة ثبت في الحدث الا انه كان مرجنًا ؛ و قال العجلي : ثقة ـ اه · و فيه زيادة فراجعه · (٣) في الأصول «بدون» و هو خطأ · قال الامام محمد في كتاب الصرف ص ٣٥٠ من الموطأ: اخبرنا مالك اخبرنا ان شهاب عن مالك بن اوس بن الحـثان انه اخبره انيه النمس صرفا بمائية دينار وقال: فدعياني طلحة من عبيد الله فقال: فتراوضنا حتى اصطرف مني . فأخذ طلحة الذهب يقلبها في يده ثم قال : حتى يأتيني خازني من الغابة ، و عمر بن الحطاب يسمع كلامه فقال: لا و الله ! لا تفارقه حتى تأخذ منه، ثم قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : الذهب بالفضة ربا الا هاء و هاء و التمر بالتمر ربا الا ماء و هاء و الشعير بالشعير ربا الا هاء و هاء ؛ اخبرنا مالك اخبرنا زيد من أسلم عن عطاء بن يسار او عن سلمان بن يسار انه اخبره ان معاوية بن ابي سفيان باع سقاية =

= من ورق او ذهب بأكثر من وزنها فقال له ابو الدرداه: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم ينهي عن مثل هذا الا مثلا بمثل ، فقال له معاوية : ما نرى به بأسا ، فقال له الو الدرداء: من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله عليه و سلم و يخبرني عن رأيه ! لا اساكنك بأرض انت بها ، قال : فقدم ابو الدرداء على عمر بن الخطاب فأخبره بذلك فكتب الى معاوية ان لا تبيسع ذلك الا مثلا بمثل او وزنا بوزن ؛ اخرنا مالك اخرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط اللبثي انسه رأى سعيد بن المسيب انه يراطل الذهب بالذهب، قال: فيفرغ الذهب في كفة الميزان و يفرغ الآخر الذهب في الكفة الآخرى، قال: ثم يرفع الميزان فاذا اعتدل لسان الميزان اخذ و اعطى صاحبه؛ قال محمد : و بهذا كله نأخذ على ما جــاءت به الآثار ، و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقهائنا ــ انتهى •

زيادة مفدة

اعلم انهم اختلفوا فى جواز بيم الذهب و الفضة مع غيرهما و عدمه اذا كانــا متصلين بالغير ممزوجين او ملصقين معه، كالسيف المحلى و الحناتم مع الفص و القلادة ً لمع الجواهر و المصحف المحلى و الحلى مسع الفصوص و نحوهـا ، فقال ائمتنا الثلاثة رحمهم الله تعالى بجوازه اذا كان الثمن الذهب او الفضة اكثر بمـا في الحلي و السيف و المصحف و الحناتم، و قد روى ان حزم في ج ٨ ص ٤٩٧ من المحلي من طريق شعبة : انه سأل الحكم بن عتيبة عن السبف المحلى يباع بالدرام فقال : ان كانت الدارم اكثر من الحلية فلا بأس به، و روينا مثله ايضا عن الحسن و الراهيم وهو قول سفيان ــ اه ، قال الطحاوى ج ٢ ص ٢٣٨ من شرح الآثار: و اما القلادة التي فيها الذهب المبيعة بالذهب او القلادة التي فيهـا الفصة المبيعة بالفصة فلا دلالة فيما روينا عنه على حكم ذلك اذا بيم بأكثر من وزن ذهبه او فضته من الذهب و الفضة ، و قد حدثنا على بن شيبة قال ثنا ابو نعيم قال ثنا اسرائيل عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن = ٥٧٨

ان عباس قال: اشتر السيف الحلى بالفضة، فهذا ان عباس رضى الله عنها قد اجاز بيع السيف الذي حليته فضة بفضة ؛ حدثنا ابراهيم بن مرزوق قال ثنا ابوعامر قال ثناً سفيان عن عبان بن الاسود عن مجاهد انه كان لا مرى بأسا ان يشترى ذهبا بذهب و فضة و فضة بذهب و فضة ؛ حدثنا ان مرزوق قال ثنا ابو عاصم عن مبارك عن الحسن انه كان لا يرى بأسا ان يباع السيف المفضض بالدراهم بأكثر بما فيه ؛ تكون الفصة بالفصة و السيف بالفصل ؛ حدثنا سليان بن شعب عن اليه عن محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن سعيد بن ابي عروبة عن ابي معشر عن ابراهيم انسه قال في بيسم السيف المحلى: اذا كانت الفضة التي فيه اقل من الثمن فلا بأس بذلك ؛ حدثنا سلمان من شعيب عن ايه عن محمد عن الى يوسف عن حصين بن عبد الرحمن عن عــامر الشعبي قال: لا بأس ببيع السيف المحلى بالدراهم لأن فيه حمائله وجفنه و نصله ــ اه؛ و روينا من طريق احمد بن حنبل عن يحيي بن ابي زائدة اخبر بي ابن غية : سألت الحكم بن عتبية عن الف درهم و ستين درهما بألف درهم و خمسة دنانير؟ بقال: لا بأس به ، ألف بألف و الفضل بالدنانير؛ و من طريق ابن ابي شيبة : نا عبَّان بن مطر عن هشام و هو ابن حسان و سعيد بن ابي عروبة ـ قال هشام : عن ابن سيرين، و قال سعيد : عن قنادة ، ثم اتفق ابن سيرين و قدادة ـ انه لا بأس شراء السيف المفضض و الخوان المفضض و القدح بالدراهم؛ و من طربق شعبة قال: سألت حماد بن ابي سليمان عن السيف المحلى يباع بالدراهم فقال: لا بأس به ؛ و روى هذا عن سليان بن موسى و مكحول ايصنا ــ انتهی . فحاد بن ابی سلیان و الحکم بن عتیه و مکحول و سلیان بن موسی و سفیــان الثوري كلهم قالوا بجوازه ، و فوقهم ابراهـيم النخعي و الحسن البصري و ابن سيرين و الشميي قالوا بذاك ، و فوق كلهم قال بذا ع ابن عباس رضي الله عنهها ـ كما في آثار الطحاوي و مصنف ابن ابي شبية ، بل روى تحوه عن عمر و على و ابن مسعود و أنس و طارق و خباب رضی اللہ عنهم + كما فى ج ٨ ص ٤٩٦ من المحلى ، و روى ابن =

= ابی شیبة بسنده عن طارق بن شهاب و هو بمن رأی النبی صلی الله علیه و سلم و رآه الامام ابو سحنیفة قال: کنا نبیسع السیف المحلی بالفضة و نشتریه ، فقد علمت بهذا کله ان الامام ابا حنیفة لم یتفرد فی القول بجواز ذلك بل معه النخمی و البصری و ابن سیرین و حماد و الحدکم و مکحول و سلیمان بن موسی و الثوری و ابو یوسف و عمد بن الحسن بل عمر و علی و ابن مسعود و ابن عباس و انس و خباب و طارق بن شهاب رضی الله عنهم فله اسوة فیهم ، و العجب کل العجب مرب ابن ابی شیبة فی کتاب الرد فی المسألة الحامسة بعد المائمة من شراه السیف المحلی بنوع من حلیته قال بعد سرد حدیث فضالة و أثر انس و أثر الشعبی و ابن سیرین و الزهری و ذکر ان ابا حنیفة قال: لا بأس ان یشتریه بالدراهم الما

ثم حديث فضالة بن عبيد في اسناده سعيد بن يزيد و خالد بن ابي عمران و حنش من افراد مسلم ، و اختلف الرواة عن فضالة بما يختلف به اللفظ و المعني كما ساق الطحاوى الفاظهم بأسانيده إليهم في معاني الآثار ص ٢٣٧ و ص ٢٣٨ و تكلم على معانيها بحيث لم ييق لها وجه الدلالة على تحريم شراه السيف المحلى بنوع من حليته و المصحف المحلى به ، فلا يصح الاستدلال به على التحريم ؛ و على التسليم فمناه عندنا على ما في ص ١٢ من المبسوط: اذا كان لا يعلم ايها اكثر وزنا او يعلم ان وزن الذهب الذي في القلادة أكثر او مثل المنفصل ، و في هذه الوجوء عندنا لا يجوز المقد حتى لا يخاف ما عليه الصحابة و التابعون ، مع ان فك القلادة المنظومة من الذهب و الاحجار بجمل الذهب في جانب و الاحجار في جانب من غير احداث خلل في الصباغة بمكن ، فياع الذهب بالذهب بسهولة بخلاف السيف و نحوه فانه لا يمكن فيه الشك الا باحداث خلل في الصنعة و ايراث تلف فيها فلا يكون هذا من بأب بيع القلادة او الطوق او الحلقة ، في الصنعة و ايراث على وأيه في هذا الباب ، و كذا اثر انس لا يرد على الابام يخلاف قوله ، و لا يخالف رأيه في هذا الباب ، و كذا اثر انس لا يرد على الابام =

باب الرجل يصطرف عند الرجل دراهم بدنانير

قال محمدا: قال أبو حنيفة : إذا اصطرف الرجل الدراهم عند الرجل بدنانير فقبض الدراهم و ذفع الدنانير و تفرقا ثم وجد فيهما درهما واثفا

= و لا يخالف قوله ، و اثر شريح لايقلوم آثار الصحابة المذكورة و التابعين منع ان المسألة مجتهد فيها ، وكذا قول الزهرى فانهم رجال و نحن رجال ، و اثر ابن سيرين يعارضه ما رواه عنبه ان ابي شيبة في مصنّفه - كما تقدم، فكأنه رد بنفسه على نفسه، علا أنه : أذا تعارضا تسافطاً ، أو يحمل على معنى يجتمع كلاهما فيه ، و لا يكون قول بجنهد حجة على مجنهد آخر من غير دليل . و تفصيل المسألة مني و معني في ص ٢١٣ الى ص ٢١٥ من معتصر المختصر من مشكل الآثار و في ج ه ص ٢٩٣ من الجوهرالنتي على البهق.

و الحديث الذي استدل به اليهتي تبن من رواية الليث التي اخرجها مسلم انه ورد في صورة خاصة و هي ان الذهب الذي في القلادة كان اكثر من الذهب المنفرد؛ وخصمه يمنع هذا . و قال الحافظ في التلخيص: له عند الطبراني في الكبير طرق كثيرة جدا في بعضها : قلادة فيهما خزز و ذهب ، و في بعضها : ذهب وجوهر ، و في بعضها : خرز معلقة بذهب، و في بعضها : باثني عشر دينارا، و في بعضها : بتسعة دنا نير، و في اخرى: بسعة دنانير ۚ ــ اه • و الشافعية عن الاختلاف جوابات ، و في كليهما ربح النعصب المذهبي تجرى، فانها خلاف اصول الحديث، بل الاختلاف بدل على أن الراوي لم يتقنه حق الاتقــان و ان كان ثقة ، و القول فيه ما قال الامام ابو حنيفة و من معه ــ تأمل وتصرفه و

- (١) كذا في الأصل، وفي الهندية صحد قال، •
- ﴿٣﴾ كذا في الأصول ، و في الموطأ * دراهم، •
- (٣) كذا في الموطأ ، و لفظ «درهما ، ساقط من الأصول و لا بد منه •

إلا أنه فضة غير أنه زائف فضة سوء ردية فاستبدله ، فار كان ستوقا أو رصاصا فانه يرده و ينتفض من الدنانير بحسابه ، فان كان اصطرف عنده الدنانير بعشرة دنانير ، و جاز الصرف الدنانير بعشرة دنانير ، و جاز الصرف فيما بق ، و قال أهل المدينة : إذا اصطرف الرجل دراهم [بدنانير] ، ثم وجد فيها درهمين زائفين ، فأراد رده انتقض صرف تلك الدنانير و رد إليه ورقه و أخذ منه دناره ،

و قال محمد رحمه الله: أخبرونا عرب بقية الدراهم التي كانت بالدنانير لم بطلت و لم انتقض البيع فيها؟ ما ينبغي أن يسقط هذا عن أحد . قالوا: لأن الصرف لا يكون إلا مقصودا . قلنا لهم: صدقتم ، لا يكون الدهب بالزرق إلا ها، و ها، و قد قبض هذا الدنانيز و قبض الآخر الدراهم ،

⁽۱) في الأصل «صرف» و الصواب «أصطرف» •

⁽٢) كذا في الأصول، و الصواب ددنانير، ٠

⁽٣) تأمل في العبارة لعل فيها سقطا .

⁽٤) ما بين المربعين ساقط الاصول و زيد من الموطأ ، لكن فيه • بدينار ، بالافراد •

⁽٥) كذا فى الاصول، و فى الموطأ « درهما زائفا » و هو الراجح، و يدل عليه ما يآتي بعده من الافراد -

 ⁽٦) لفظ « تلك » لم يذكر في الموطأ •

⁽٧) كذا في الأصل، و في الهندية « ينتقض» .

⁽A) في الأصول دعل، و الصواب دعن، م

⁽٩) قال الزرقانى : هكذا رواه اكثر اصحاب الزهرى كالك و معمر و ابن عبينة لم يقولوا الذهب بالذهب فى كل حديث عمر و هم الحجة على من خالفهم ، و هو المناسب لسياق القصة ــ اه ج ٣ ص ١١٧ و هكذا فى موطأ عمد .

فاذا وجد فيهنها درهما زائفا فهو على ' إحدى المنزلتين'، إما أن تقولوا كما قال أبو حنيفة : وقد كانت قبضه و هو فضة ' فوجد فيها عيبا فيرده و يستبدله', و إما أن تقولوا برده و يبطل الصرف فى حصته خاصة . فأما أن يبطل الصرف فى الدنانير كلها فكيف كان هذا 1 ؟ و الله أعلم .

⁽١ ـ ١) في الأصل وأحد المنزلتين، و في الهندية وأحد المنزلين، •

⁽٢) كـذا في الهندية ، و قوله دو هو فضة ، لم يذكر في الأصل - ف •

⁽٣) كذا في الأصل من الاستبدال ، و في الهندية « يتبدله » ، و لا بد أن تراجع كتاب الصرف من الجزء الرابع عشر من المبسوط خصوصاً من ص ٢ الى ص ٢٣ فانه اوضح مسائل هذا الباب على الوجه الآتم و ذكر فيه الاحاديث و الآثار الى اكثرها في الحلي و بن معناها و جمع بن الأحاديث المتَّعارضة ، و بما في المبسوط يندفع اكثر ما أورده ان حزم من الارادات خصوصا على الحنفية، و لم اقدر على اختصار ما في المبسوط فانه طويل جداً، و يتحل به ما في الباب المذكور من الاغلاق و الاجمال • و راجع ما في كتاب الآثار و قد نقلته فيا قبله فتذكره، وكذا في موطأ محمد و قد مضى نقله اجنا. قال في ص ١٣ من المبسوط: و اذا اشترى غشرة دراهم بدنيار فتقابضا ثم وجد فيها درهما ستوقا او رصاصا فان كانا لم يتغرقا استبدله لأن المقبوض ليس من جنس حقه فكأنه لم يقبضه اصلا ، وتأخير القبض الى آخر المجلس لا يصير ، و ان كأنا قد افترقا فليس له ان يتجوز به لآن الستوق و الرصاص ليسا من جنس الدراهم، فيكونُ مستبدلًا به لا مستوفياً ، و لكن يرده و كان شريكاً في الدينار بجميَّه لاندتين انبه كان قبض في المجلس تسعة دراهم و لم بقبض درهما جبَّى افترقا ؛ طنن عيسي في هذا اللفظ فقال: قوله «كان شريكا في الدينار بحصته ، غلط ، و الصحيح انه شريك في مثل ذلك الدينار بالعشر لآن النقود عندنا لا تنمين في العقود و الفسوخ ، ألا ترى لغها بعد التقابض لو تفاسخا المقد لم يجب عـــلى واحد منهها رد ألمقبوض من النقد بعينه و لكن ان شاء رده =

باب الرجل راطل الرجل الذهب بالذهب

قال محمدا: قال أبو حنيفة: مر. _ راطـل ذهبا بالذهب فكان بين الذهبين " فضل مثقال فأعطى صاحبه قيمته من الورق أو العين أو غير ذلك ' فلا بأس، يكون الذهب بمثله و المثقال بالذي أعطاه . و قال أهـل المدينة : لا ينبغي أن يأخذه " فان ذلك قبيح و ذريعة إلى الربا ــ يعني بالدريعة السبيل . قال محمد: وكيفكان ذلك ذريعة إلى الربا؟ قالوا : لأن هذا لو جَازًا "

= و ان شاء رد مثله ا فكذلك منا لا يصير شريكا في عين ذلك الدينار و أنما له عشر الدينار دينا في ذمته الا إن يتراضيا على ان رد عليه عشر ذلك، و لكن ما ذكره في الكتاب اصح لأن بالافتراق قبـل القبض يفسد العقـد من الاصل لوجود شرط الفساد و هو الدينية لإن الدّين بالدين حرام ، و لكن اذا وجد القبض في الجلس جمل كالموجود عند العقد، فاذا لم بوجد كان العقد فاسدا مرى اصله ؛ فتين ان حسته من الدينار مقبوضة بحكم عقد فاسد فيجب رده بعينه ، لأن وجوب الرد من حكم القبض هنا لا من حكم العقد، و النقود تتمين بالقبض كما في القبض بحكم الهبة - انتهى .

- . (١) كذا في الأصل، وفي الهندية و محمد قال، ف
 - (٢) كذا في الأصل، و في الموطأ ﴿ بِدُهِ مِ •
- (٣) فى الاصول «الوزنين» تحريف، و العمواب « الذمبن» .
- (ع) في الموطأ : من راظل ذهبا او ورقا بورق فكان بن الذهبين فضل مثقال فأعطى صاحبه من قيمته الورق او من غيرها فلا يأخذه فأن ذلك قبيمح و ذريعة الى الربــا ، لانه اذا جاز له ان يأخذ المثقال بقيمته حتى كأنه اشتراء على حدته جاز له ان يأخذ المثقال بقيمته مراراً، لأن يجعز ذلك البيسع بينه و بنن صاحبه ــ انتهى •
 - (۵) قد علمت الفرق بن العبار تین ، و المآل و احد · · .
 - (٣) فى الموطأ ﴿ لانه إذا جاز له ، الح •

[له] ' أن. يأخذ المثقال بقيمته حتى كأنه اشتراه على حدته جــاز له أن يأخذ المثقال بقيمته مراراً • قلنـا لهم: و ما بين أن يأخذ المثقال بقيمته مرارا [أو يأخذه مرة فرق؟] " هذا كله جائز؛ إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم أن يأخذ ذهبا بذهب أكثر منها '، وإذا أعطى بالفضل الذي مسع أحدهُما شيئا فما بأس بذلك ؛ إنما فرَّ القوم من الحرَّام و أرادرًا الدخول في الحلال . فان قِلتم: تتهمهم على هذا . [قلنا:] فليس ينبغي أن يبطل الأشياء بالتهم، و لعمري! أنه ينبغي لكم أن تبطلوا الأشياء بالتهم لأنكم قد قلتم في القسامة بالنهم * و القتل أشد الاشياء ، وكيف يبطل اليقين بموضع التهمة و قد قال الله تعالى " إن الظن لا يغنى من الحق شيئا "؟ .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن سعيد الثوري قال حدثنا عثمان بن الأسود' عن مجاهد في الرجل يكون له على الرجل 'ديناران موقتان' فيعطيه شاميين فيأخذ فضل ما بينهما دراهم أنه لا يرى بأسا .

⁽١) سقط من الأصول، و زيد من الموطأ •

 ⁽۲) كذا في الأصل ، و في الهندية «مرادا» و هو تصحف .

٣) ما بن المربعين ساقط من الأصول، و زيد على اقتضاء العبارة .

 ⁽٤) الاحاديث في ذلك معروفة ، و نبذ منها تقدم فيما قبل .

⁽٥) في الأصول «بالنعم» بالنون و المين و هو تصحيف

⁽٦) هو المكي ـ كما في ج ٧ ص ١٠٧ من التهذيب، وقد مضي من قبل ٠

⁽٧-٧) في الأصول ودينارين مؤقتين، بالنصب، و راجع كتاب الصرف من البدائم و المبسوط و فتح القدير و غيرها •

باب الرجل ىراطل الرجل فيعطيه الذهب العتق'

قال محمد ": قال أبو حنيفة في الرجل يراطل [الرجل] " الذهب فيعطيه الذهب العتق⁴ الجياد و يجعل معها تبرا ذهبا غير جيدة و يأخذ من صاحبه ذهبا كوفية * مقطعة و تلك ' الكوفية مكروهة عبد الناس فيتبايعان بذلك مثلاً بمثل لا فضل بينهما في الوزن ": إن ذلك جائز لا بأس به ، لان ردىء الذهب وجيده سواء . وقال أهل المدينه : لا يجوز .

و قال محمد: لمّ لا يجوز، ذلك؟ قالوا: لأنّ صاحب السذهب الجياد أخذ فضل عيون ^ ذهبه في التبر الذي طرح مع ذهبه، و لو لا فضل ذهبه على ذهب صاحبه لم راطله صاحبه بتنزه ذلك ' إلى ذهبه الكوفية '. قيل لهم قد صدقتم، الأمر كما قلتم، إنما راطله بفضل ذهبه ؛ أخبرونا منهما أليس قد تبایعاً ذلك وزنا بوزن؟ قالوا: بلي . قلناً : فليس يفسد هذا كله ، هكذا ما قلتم، هذان رجلان أراداً أن يفرا بما نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم

⁽١) كذا في الموطأ، و في الاصول و العين ، بالعين و باليـاء التحتانية في آخره نون، و هو تصحف ،

⁽٢) كذا في الأصل؛ وفي الهندية دعمد قال، .

⁽٣) كـذا في الموطأ ، و لفظ ِ الرجل ، الثاني ساقط من الاصول •

⁽٤) فى الأصول «العين» و هو تصحيف .

⁽ه) كذا في الموطأ ، وكان في الاصول • يوافيه ، و هو تحريف •

⁽٦) في الاصول ﴿ بِذَلِكُ ﴾ تَحْرِيف .

⁽٧) في الأصول «الورق» لا هو تصحيف .

⁽٨) في الأصول «عيوب» و هو تحريف .

⁽٩ - ٩) في الأصول • إلى ذمه ذلك الكوفية ، و هو خطأ .

كتاب الحجة (الرجل يشترى من الرجل حنطة بدنانير إلى أجل) ج- ٢ - ٢ - ١ الذهب أكثر مرب وزنها ، مصنعا هـذا اليحل لها الأمر ، فأما أن يكونا مأجورين فيها طلبا من الحلال و الحروج مما نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن " بيع الذهب بالذهب أحدهما أكثر وزنا من صاحه " .

باب الرجل يشترى من الرجل حنطة بدنانير إلى أجل قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة فيمن اشترى من رجل حنطة بدنانير إلى

⁽١) كذا فى الاصول، و النوق يقتضى ان يكون دعن أخذ، لأن صلة النهى حرف دعن، ، او دعنه، محذوف و الياء السبية - تأمل •

⁽۲) اى : صانعين ـ يعنى : فاعلين هـــذا ؛ كذا فى الاصول بالافراد ، و الارجح المنى المنصوب ، و لعل الاضافة اولى ـ اى «مصنعي هذا » من الصنع .

 ⁽٣) كذا في الهندية مر الحل و الاحلال ضد الحرمة ، وكان في الاصل وليخل ،
 بالخاء المعجمة ، و هو خطأ .

⁽ع) فى الأصول دمن، و هو خطأ، و الصواب دعن، ٠

⁽ه) اى: فلا يكون مأجورا، ان كانت داما، شرطا، و ان كانت داما، حرف الترديد و فأما ان لا يكونا مأجورين، فعلى كلا التقديرين نبذ من العبارة سقط.

⁽٦) قوله « قال محمد » كذا في الاصل ، و في الهندية « محمد قال » . قال الإمام محمد في ص ٣٣٥ من موطئه – الرجل يبيع الطعام نسيئة ثم يشترى بذلك الثمن شيئا آخر : اخبرنا مالك حدثنا أبو الزناد : أن سعيد بن المسيب و سليان بن يسار كانا يكرهان أن يبيع الرجل طعاما إلى أجل بذهب ثم يشترى بذلك الذهب تمرا قبل أن يقبضها ، قال محمد : و نحن لا نرى بأسا أن يشترى بها تمرا قبل أن يقبضها اذا كان التمر بعينه و لم يكن دينا ، و قد ذكر هذا القول لسعيد بن جبير فل يره شيئا و قال : لا بأس به ؟ و هو قول ابي حنفة و العامة من فقها ثنا – انتهى م

أجل و قبض الحنطة المشترى و لم يدفع الدنانير حتى اشترى بها منه الذى باعه الحنطة تمرا، هذا ليس به بأس ؛ و قال: إن اشترى بالدنانير التى باع بها الحنطه "تمرا من غير بيعه" الذى باعه" الحنطة قبل أن يقبض الدنانير و أحال الذى اشترى منه التمر على غريمه الذى ابتاع منه الحنطة بالدنانير التى له عليه فلا خير " فى ذلك ، لانه اشترى التمر بذلك " من غير الذى عليه الدين ، و هذا من بيسع الغرر لان الدين لا يدرى أ يخرج أم لا يخرج ؛ و لا ينبغى أن يكون [الغرر] على مال امرى مسلم ، و قال أهل المدينة : إن اشترى ، بالدنانير إلى أجل من بيعه " تمرا [قبل أن يقبض الدنانير] " لا خير " فيه ،

⁽١) من قوله «تمرأ هذا» ساقط من الأصل، موجود في الهندية •

⁽٢) البيسع بتشديد الياء بمعنى البائع او المشترى ، و فيه الحديث المعروف • البيعات بالخيار ما لم يتفرقا » •

⁽٣) كذا في الاصول، و الاولى « باع منه » .

⁽٤)كذا في الأصول، و الصواب « باع، •

⁽o) في الأصول « و لاخير » بالواو .

⁽٦) كذا في الاصل، و في الهندية • بدن، مكان • بذلك، •

⁽٧) ما بن المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه ٠

⁽٨) بتشديد الله التحانة .

⁽٩) مَا بِنِ المُربِمِينِ ساقط مر الآصول، و عارة المُوطأ هكذا: لا يبيسع الرجل حنطة بذهب ثم يشترى الرجل بالذهب تمرا قبل ان يقبض الذهب من يبعه الذى اشترى منه الحنطة، فأما ان يشترى بالذهب التى بإع بها الحنطة الى اجل من غير بائعه الذى باع منه الحنطة قبل ان يقبض الذهب و يحيل الذى اشترى منه التمر على غريمه الذى باع منه، و قد سألت عن ذلك غير واحد من اهل العلم ظم يروا به بأسا ـ انتهى . باع منه، و الهندية، و في الاصل «و لاخير» تصحيف، و الصواب « فلا خير » .

فان ابتاع بذلك من غيره تمرا قبل أن يقبض الدنانير و أحال أسالذي المترى منه التمر على غريمه [الذي باع منه] الدنانير فلا بأس ابه .

و قال محمد بن الحسن: كرهوا الذي لا بأس بسه و وسعوا في الذي لا خير فيه 11 أرأيتم إذا اشترى من بيعه تمرا فاتما هو بعينه ليس بدين ما بأس بذلك ، و لأى شيء يكره ذلك ؟ [فان قالوا:] " لانه غرر . [قيل لهم:] " ثما الغرر و المال دين عليه يكون مستوفيا له من حين يقع البيع ؟ أو يقولوا: هذا بيع الدين بالدين فليس هذا بيع دين بدين . فان قالوا: هذا بمنزلة الحنطة بالتمر و لا بأس ببيع الحنطة بالتمر . إنما ينبغي لهم أن يكرهوا ما كره أبو حنيفة ما لم يروا به بأسا أن يشترى الرجل من الرجل تمرا بدين له على الآخر لا يدرى أيخرج أم لا يخرج ! فهذا الغرر الذي يكره و لا ينبغي ؛ وقد جاه في هذا آثار:

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عرب عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أن رجلا باع طعاما إلى أجـل فجـاء يطلب حقـه فقال له

⁽١) في الموطأ « يحيل » •

⁽٢) ما بن المُربِعين ساقط من الاصول، و زيد من الموطأ -

⁽٣) وكان في الأصل دو لا بأس، و هو تحريف، و في الهندية « لا بأس، بلا واو و لا فاه، و الصواب « فلا مأس، – ف .

⁽ع) لفظ «هو » ساقط من الاصول • و تأمل في العبارة •

⁽٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لإ بد منه فزيد حسب اقتضاء المقام .

⁽٣) هو جابر بن زيد ، و قد تقدم فيا قبل ، و هو كوفى ، و ابو الشعثاء الكوفى هو سليم ابن اسود المحاربي ، كلاهما من رجال الستة ، و هو ايضا تقدم ، كلاهما من التابعين ، و هنا هو جابر بن زيد الازدى ، و هو من فقهاء البصرة و أعلم أهل العراق ومفتيهم =

صاحب الطعام: ليس عندى جعل '، و لكن خذ منى طعاما، فاذا حمل [الاجل] ' فيحل دينارك فخذ به ما شتت .

باب الرجل يسلف في الطعام

قال محمد": قال أبو حنيفة فى الرجل يسلف فى الطعام ' [بسعر معلوم إلى أجل مسمى] ' فيحل [الآجل] ' و لا يجد المشترى عند البائع إلا بعض ما يسلفه ' فيه فان أراد أن يستوفى ' ما وجد بسعره و يقيله فى ما لم يجده عنده و يأخذ منه بحساب ذلك مر الثمن الذى دفع إليه : إن هذا جائز لا بأس به .

⁼ في زمنه ، روى عنه عمرو بن ديسار - كما في ج ٢ ص ٣٨ من التهـذيب ، مات سنة ١٠٣ أو ١٠٤ هو و أنس بن مالك في جمعة و احدة ، و كان من اعلم الناس بكتاب الله و قال ابن عبـاس : تسألوني و قال ابن عبـاس : تسألوني و فيكم جار بن زيد ؛ و هو شيخ ابي حنيفة ـ رحمهما الله .

⁽۱) كذا فى الأصل ، و هو ما يجعل للغامل على عمله ، ثم سمى به ما يعطى الجماهد ليستعين به على جهاده • و اجتعلت له: اعطبت له الجمل ، و اجتعله هو: اخذه .. كذا فى ج 1 ص ٨٦ من المغرب مع زيادة فيه • و لعل المراد به هنا حقه ، يدل عليه قوله « يطلب حقه » و هو ثمنه - تدير •

⁽٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه ٠

⁽٣) كذا في الأصل ، و في الهندية « محمد قال » .

 ⁽३) كذا في الأصول ، و في الموطأ «طعام» بالتنكير •

⁽٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من اثر ابن عمر الذي ذكر في الم طأ •

⁽٦) كذا في الأصل ، و في الهندية «سانمه » •

⁽y) معناه: بأخذه ؛ و ليس المراد به اصل معنى الاستفاء ·

قال محمد: وكذلك أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو عثمان * عن سعيد ان جبر عن ابن عباس رضي الله عنهما في السلم يحل فيأخذ بعضه و يأخذ بعض رأس المال فيما بتى فقال ابن عباس: هذا المعروف الحسن الجميل . و قال (١) كذا في الأصول «أبر عُبان لا مو قد رواه الامام محد في كتاب الآثار قال:-اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا إبو عمرو عن سعيد بن جبير عرب ابن عباس به ، نفيه «أبو عمرو » مكان « أبي عثمان » · و رواه الامام انو نوسف ايضا في آثاره ص ١٨٦ رقم ٨٤٧ : قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابي عمر عن سعيد بن جبر ـ به . و في جامع المسانيد: ابو حنيفة عن ابي يحيى ـ و قيل: ابي جبلة ، و قيل: ابي عمرو ـ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اذا اخذ الرجل بعض رأس المال و بعض سلبه فلا بأس به ؛ اخرجه طلحة و ابن خسرو و الحسن بن زياد في مسانيدهم ، و اخرجه الامام محمد في كتاب الآثار - ففيه اختلافات: الأول في الرفع و الوقف، و الأصح عندي الوقف على ابن عباس ؛ و الثاني في شيخ الامام من هو ؟ حماد بن ابي سليمان او أبو عثمان او أبو عمر او أبو عمرو آو أبو يحيي او أبو جبلة ؟ وعندى ان حمادا إما زائد مر. الناسخ او سقطت الواو بن حماد و ابی عمر من آثار ابی یوسف ، فان حمادا یروی عن سعید بن جبیر بدون واسطة كما هو ظاهر من كتاب الآثار و جامع المسانيد ، و لعله كان في الأصل «حدثنا حماد و ابو عمر ، في آثار ابي يوسف ـ تأمل [؛] الثالث الاختلاف في انه ابو عثمان او أبوعمرو او أبو عبر او أبو بحيى او أبو جبلة - كما في ج ٢ ص ٢٢ من جامع المسانيد، و اشكل عليَّ النمين: و قد ذكرت الاختلاف في حاشيتي على كـتاب الآثار للامام محمد . و قد رجح الفاضل الافغاني في تعليقه على آثار ابي يوسف أنه «أبوُعمر» بدون الواو، و هو ذر بن عبد الله المرهي فانـه يكني ابا عمر و الامام يروي عنه ، و قال : و أما ابو عمرو ظم اعثر له على ترجمة ـ اله ، و الآثر رواه عن سعيد بن جبير سلة بن موسى =

= و عبد الاعلى الثملي و يزيد بن ان زياد له كا سيأتى فى الكتاب و فى كتاب الام الامام الشافعى و سنن البيهق ؟ فلا عجب ان يكون رواه عنه آخرون ايعنا: ابو عثمان، او ابو عمرو، لو ابوعمر، او ابو يحيى، و هم كثيرون - كما فى التهذيب و كتاب الكنى المحافظ الدولاني، فالتعيين متعذر .

ثم عندى وأبو عبان، على ما فى كتاب الحجة ان كان صيحا على الارجح هو:
عبد الله بن عبان بن خيم القارى المكى ابو عبان، حليف بنى زهرة، من رجال مسلم
و الاربعة، ثقة صالح الحديث ما به بأس، مات سنة اثنتين و ثلاثين و مائمة، و هو
من شيوخ الامام ابى حنيقة، و هو بروى عن سعيد بن جبر - كا فى ج ه ص ٢١٤
من التهذيب، او : بريد بن صهيب الفقير الكوفى، من رجال الستة، كنيته: ابو عبان - كا فى
كا فى التهذيب، و هو من شبوخ الامام، او ربيعة الرأى، كنيته: ابو عبان المكى،
التهذيب، و هو أيضا من شبوخ الامام، او هو : محمد بن شريك، ابو عبان المكى،
من رجال ابى داود، و هو يروى عن طبقة سعيد بن جبير لكنه مشترك فى شبوخ
من رجال ابى داود، و هو يروى عن طبقة سعيد بن جبير لكنه مشترك فى شبوخ
الامام و متأخر عنه وفاة _ كا فى التهذيب؛ و قد قبال الدولابي فى ج ٢ ص ٢٧
من كتاب الكنى: حدثى ابو محمد الحسن بن على بن عفان قال حدثنا ابو امامئة قال
من كتاب الكنى: حدثى ابو عبان المكى قال حدثنا عمرو بن دينار قال: اشترى عمرو بن
من عمرو بن عبان المكى قال حدثنا عمرو بن دينار قال: اشترى عمرو بن
فاس فسأله
ابي عقرب من عمرو بن عبان شيئا بعضه عنده و بعضه ليس عنده فأتيا عبد الله بن عمر
فاس فسأله ابي عقول ، أنى ابن عندك و لا توفه ما لم يكن عندك، فأتى ابن عباس فسأله
فقال مثل ذلك ـ اتنهى ، و راجع ج ٢ ص ٢٦ إلى ص ٢٨ من الكنى .

و اما دأبو عمره ، بالواو كما فى كتاب الآثار ان كان صحيحًا فهم أيضا كثيرون ، و قلى يميل الى انه قيس بن مسلم الجدلى العدوائى ابوعمرو الكوفى، هو شيخ الامام ، و هو يروى عن سعيد بن جبير - كما فى ترجمته من التهذيب ، و ابو عمرو الشعبى و هو ايضا من شيو خ الامام لكنه فى كتاب الآثار على الأكثر باسمه دعامر ، و النسبة = ايضا من شيو خ الامام لكنه فى كتاب الآثار على الأكثر باسمه دعامر ، و النسبة الشعبى الشعبى الشعبى الشعبى

= الشعبي، و آخر ابو عمرو بن العلاء بن عمار التمييي المازني النحوى البصرى المقرى الحد الآثمة القراء السبعة، و هو أيضاً يروى عرب سعيد بن جبير و بجاهد و عكرمة وغيرهم، متأخر وفاة عن الامام ابي حفيقة ، و آخر ابو عمرو بن حماس بن عمرو اللبثى، من رجال ابي داود، مات سنة ١٣٩ – كما في التهذيب، و هو يروى عن سعيد ابن جبير ، و آخرون كثيرون كما في الكنى و التهذيب و غيرهما ، و اما ه ابو عمر، بدون الواو فهو ايضا كثيرون، منهم: ذر بن عبدالله المرهبي الهمداني، يروى عن سعيد ابن جبير و طبقته ؛ و هو يأتى في كتاب الآثار باسمه، و روى عنمه الامام ابو حفيفة في كتاب الآثار بواسطة ابنه عمر بن ذر الهمداني و زيد اليامي وغيرهما؛ و في الاسناد في كتاب الآثار بواسطة بينهما الا في آثار ابي يوسف بواسطة حماد ، و منهم: دينار بن عمر الاسدى ابو عمر البزار الكوفى، الاعمى، يروى عن ابن الجنفية و غيره، و روى عنه الدولاني باب ابي تحمر و ابي عمرو فانك تجد فيه كثيرا يروى عن سعيد بن جبير الدولاني باب ابي تحمر و ابي عمرو فانك تجد فيه كثيرا يروى عن سعيد بن جبير و طقته ، فالتمين و التصحيح عليك ،

هذا ما عندى على الارتجال، و لعل اقه يحدث بعد ذلك امرا، و أنت فقتش من مظان العلم فانه امانة فى اعناق العلماء و الفاصل السنلى نقل الآثر المذكور فى حواشى الهداية من كتاب الآثار لكنه لم يبين من ابو عمرو عن سعيد بن جبير، و كذا العجب من صاحب جامع المسانيد فانسه ذكر الآثر فيه و فى باب المشائخ و لم يشخص من هو و لم يعين فيما بين الثلاثة ابى يحيى و أبى جلة و أبى عمرو من هو فى اسناد الآثر المذكور، و هذا فى جامع المسانيد كثير، ولازم على العلماء تصحيحه و الحافظ ابن حجر ذكر فى كنى الايثار ابا عمر بدون الواو ب عن سعيد بن جبير و قال: هو ذر بن عبد الله قى كنى الايثار ابا عمر بدون الواو ب عن سعيد بن جبير و قال: هو ذر بن عبد الله تقدم اله ، فهو متعين عنده انه ذر بن عبد الله و و لى قلق فى ان الامام لا بروى عنه الا بواسطة كا قدمته ، و راجع ص ١٠٥ من التعجيل ، فالحاصل انه فى كتاب

أهل المدينة: لا يصلح ذلك ٠٠

= الآثار «أبو عمر » بدون الواو عند الحافظ فى الايثار ، و «أبو عمرو » خطأ ، وهو مطابق لما فى آثار ابى يوسف ، بقى الاختلاف فى الواسطة بين الامام و ذر بن عبد الله ، و لعمل « حماد » _ كما فى آثار ابى يوسف _ سقط من قلم الناسخ فى كتاب الآثار ، او الامام رواه عن ابى عمر ذر بن عبد الله بواسطة و بدونها ، ثم بقى الاختلاف فى ابى عثمان فى كتاب الحجة و ابى عمر فى كتاب الآثار ، و آثار ابى يوسف ، هذا و الله تعالى أعلم ، و علمه اتم و احكم ، و لا بعد فى ان ابا عثمان و ابا عمر كليها روياه عن سعيد بن جبير كما رواه عنه سلمة بن موسى و يزيد بن ابى زياد و عبد الاعسلى الثعلمي و غيرهم ، فلا تخالف و لا تعارض بينها ،

قلت: ذر بن عبد الله الهمدانى المرهبى بنفسه من شيوخ الامام ابيضا كما هو يروى عنه بواسطة ابنه، ذكره ابن خسرو فى مسنده ، و روى له عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل: ما لك لا تزورنا اكثر بما تزور - الحديث، و ذكره فى شيوخه موفق بن احمد فى ج ١ ص ٤٣ و الكردرى فى ج ١ ص ٢٣ من مناقبها ، و ذكره الحنوارزى ايضا فى ج ٢ ص ٥٠٤ من جامع المسانيد فى شيوخه الا انه صحفه الناسخ و جعله و العمرانى ، و الصواب و الهمدانى ، و عده الشيخ الحافظ محد بن يوسف الدمشق الصالحى ايضا فى عقود الجان من شيوخه فقال: ذر بن عبد الله ابن زرارة المرهبى - بضم الميم و سكون الراء - ابو عمر الكوفى ، و أما و أبو عنمان ، فتصحيف و أبو عمر ، لا نهم كانوا يكتبونه متصلا بلا الف و عشمن ، فيشتبه يو و عمر » و مذا معروف فى المصحفات ؛ و ليس للامام فى مسانيده شيخ يروى عنه يكنى أبا عنمان و الله اعل - ف ،

(۱) راجمع لذلك موطأ مالك ممع شرحهٔ للزرقانی ج ۳ ص ۱۲۲ و ص ۱۲۳ من باب ما يكره من بيمع الطعام الى اجل و السلفة فى الطعام . و قال محمد: وكنيف كرهتم هذا؟ قالوا: لأن هذا يشبه ما نهى عنه من البيع و السلف فى ذلك فريعة إلى البيع و السلف قبل لأهل المدينة: ما هذا ذريعة إلى شيء او ما تبطلون بيوع الناس و صلحهم إلا بالظنون او قد قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه الصلح جائز بين الناس إلا صلحاً أحل حراما أو حرم حلالا ؟ فهذا صلح اصطلحا عليه أن يأخذ بعض سله و بعض رأس مائه ، و ليس بصلح أحل حراما و حرم حلالا ؟ .

محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عرب سلمة بن موسى قال سمعت سعيد بن جبير أقال: قال أبن عباس رضى الله عنهما: ذلك المعروف أن

⁽١) كذا في الاصول ، و لعله كان دفذلك ، أو دو ذلك ، فصحفه الناسخ فجعله دفي ذلك ، و الله اعلم ـ ف .

⁽٢) و هو في كـتابه الى ابي موسى الأشعرى وغيره و قد تقدم •

⁽٣) في الأصول «صلح» بالرفع •

⁽ع _ ع) كذا في الأصل، و من قوله « فهذا صلح» الى قوله « و حرم حلالا » ساقط من الهندية .

⁽٥) فى ص ١٩٦٠ من التعجيل: سلمة بن موسى عن سعيد بن جبر، و عنه سفيان بن عيينة قال عبد الله بن احمد: سألت ابي عنه فقال: لا ارى به بأسا ؟ و ذكره ابن حبان فى الثقات ـ انتهى ، و الآثر رواه الامام الشافعى بهـذا الاسناد فى ج ٣ ص ١١٧ من كتاب الام ـ و راجعه ؟ و رواه اليهتى فى ج ٢. يص ٢٧ من سننه الكبرى بالاسناد ألمذكور من طريق ابى يحيى ذكريا بن يحيى بن اسد عن سفيان به بلفظ: اذا اسلمت فى شىء فلا بأس ان تأخذ بعض سلمك و بعض رأس مالك فذلك المعروف ـ اه ، و من هذا ظهر ان قوله د بعض سلمك ، سفط من الاصول .

⁽٦ ـ ٦) كذا في الإصول، و لمل الصواب ديقول قال، •

تأخذ بعض رأس مالك .

محمد قال أخبرنا سفيان الثورى عن عبد الاعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: هو المعروف .

محمد قال أخبرنا سفيان الثورى قال أخبرنا جابر عن نافع عن ابن عمر أنه قال [مثل] قول ابن عباس .

(۱) هو الثعلبي الكوفى ــ قد تقدم فيما قبل ، و هو من رجال الاربعة ــ ج ٦ ص ٤ ٩
 من التهذيب ٠

(۲) هو الجعنى ... كما صرح به البيهتى فى سنه ، قال: و روى جابر الجعنى عن نافع عن ابن عمر معى قول ابن عباس، و المشهور عن ابن عمر انه ذكره ذلك ، و روينـا عن عطاء بن ابى رباح و عمرو بن دينار معى قول ابن عباس ... انتهى • و تذكر ما مضى ما رواه الحافظ الدولانى فى الكنى عن عمرو بن دينار •

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و هو المطابق لرواية اليهق لفظا و معى ، قال الامام الشافعي في الآم: فإن قال قائل: ما الحجة في ذلك؟ فالقياس و المعقول مكتنى به فيه ؛ فإن قال: فهل فيه اثر عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قبل: روى عن ابن عباس و عن عطاء و عمرو بن دينار: اخبرنا الربيسع قال اخبرنا الشافعي قال اخبرنا الشافعي قال اخبرنا المنعيد بن سالم عن ابن جريج ان عطاء كان لا يرى بأسا ان يقبل رأس ماله منه أو ينظره أو يأخذ بعض السلمة و ينظره بما يق ؟ اخبرنا الربيسع قال اخبرنا الشافعي قال اخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج انه قال لعطاء: اسلفت اخبرنا الشافعي قال اخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج انه قال لعطاء: اسلفت دينارا في عشرة افراق فلك أفاقيض منه إن شئت خسة افراق و اكتب نصف الدينار وسواء انتقده او تركه لانه لو كان عليه مال حال جاز ان يأخذه و ان ينظره به متى وسواء انتقده او تركه لانه لو كان عليه مال حال جاز ان يأخذه و ان ينظره به متى شاه ؟ اخبرنا الربيسع قال اخبرنا الشافعي قال اخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج

محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا عبد الأعلى الثعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنها ، قال: كنت عنده فأتاه رجل فقال: إنى أسلت إلى رجل في طعام ألف درهم فقضاني نصف مال فبعته بألف درهم و أتيته أتقاضاه و قد غلا الطعام فقال: خذ مى خسائة درهم؟ فقال: ربحت و أخذت هذا المعروف .

محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن أبى زياد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما فى رجل أسلف عشرين درهما فى طعام فلم يجد عنده طعاما إلا بعشرة دراهم فأخذ بعشرة دراهم طعاما و أخذ عشرة دراهم فقال: ذلك المعروف ' ـ و الله أعلم .

باب الرجل يسلف فى حنطة كورة كذا وكذا محمد قال قال أبو حنيفة: من أسلم فى حنطة شامية فلا بأس أنْ يأخذ

= عن عمرو بن دينار انه كان لا يرى بأسا ان يأخذ بعض رأس ماله و بعضا طعاما او يأخذ بعضا طعاما و يكتب ما يقى من رأس المال ؛ اخبرنا الربيع قال اخبرنا الشافعي قال اخبرنا سفيان عن سلة بن موسى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : ذلك المعروف ان يأخذ بعضه طعاما و بعضه دنانير ـ انتهى • قال محمد في آثاره: و به نأخذ ، و هو قول ابي حنيفة رحمه الله ـ اه ،

(۱) قال الامام ابو يوسف فى ص ٣٣ .ن • الاختلاف بين ابى حنيفة و ابن ابى ليلى ، فى باب السلم: قال ابو يوسف: و اذا كان لرجل على رجل طعام اسلم اليه فيه فأخذ بعض طعامه و بعض رأس ماله فان ابا حنيفة رضى الله عنه كان يقول: هو جائر، بلغنا عن عبد الله بن عباس رضى الله عنها انه قال • ذلك المعروف الحسن الجميل ، و به ناخذ ، و كان ابن ابى ليلى يقول: اذا اخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم و يأخذ رأس ماله كله ــ انتهى • و راجع ج ١٢ ص ١٣٠ من مبسوط السرخسى •

محمولة وهى حنطة بيضاء يجاء بها من مصر [بعد محل الآجل] وإن أسلم في العجوة من التمر فلا بأس بأن يأخذ صيحانيا [أو جمعا] ، وإن أسلم في حنطة فلا ينبغي أن يأخذ شعيرا لآن الشعير غير الحنطة ؛ وكذا لا بأس بقفير من حنطة بقفيرين من شعير يدا بيد لآنها نوعان مختلفان . وقال أهل المدينة : من أسلف في حنطة فلا بأس بأن أ يأخذ شعيرا بمكيلها . وكذلك قالوا في الحنطة و المحبولة و الصيحاني كما قال أبو حنيفة ، وقالوا: لا يصلح أن يأخذ قفيرا من حنطة بقفيرين من شعير يدا بيد الآن ذلك عنده نوع واحد .

قال محمد: و ما بين الحنطة و الشعير [منع] * مثلين بمثل؟ قالوا: لأنه عندنا نوع واحد . قيل لهم: أرأيتم صدقة الفطر وغيرها من الصدقات أليس قد قيـل فيها نصف صاع من برأو صاع من تمر أو ^ شعير ١؟

⁽١) في الأصول د محالها، و هو تصحف .

⁽٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، فأنما زدناه من موطأ الامام مالك ــ رحمه الله.

⁽٣) كذا في الأصل، وفي الهندية وأن، و

⁽٤) ما بين المربعين ساقط من الآصول ، و انما زُدنا من الموطأ ، و هو بغتح و سكون : التمر الردى ـ كما في شرح الزرقاني .

⁽٥) و في الموطأ دسلف ، .

⁽٦) في الموطأ دأن ، .

 ⁽٧) زدته لاصلاح المنى ، و الا لم يصح ، و على هذا تنكون لفظ «ما » في «ما بين»
 بمعنى «أى شى» على اقتضاء المقام ، او سقط لفظ «بأس» بعد «ما » ـ اى : ما بين الحنطة و الشعير بأس ـ الخ ، او ؛ ما بأس بين الحنطة ـ الخ .

⁽A) كذا في الأصل ، و في الهندية وو ، مكان وأو ، .

فلوكان البر و الشعير صنفا واحد كما يكون التمر كله و إن اختلفت أصنافه صنفا واحدا ما قيل فى الصدقة فى البر نصف صاع ، و فى الشعير صاع ، و يجعل ذلك شيئا واحدا ، و أصناف خنتلفة ؛ فهذا يدلكم على أن الشعير صنف غير البر ، فاذا كانا صندين فلا بأس أن يبتاع أحدهما [بالآخر] الله يد واحدهما أكثر من الآخر ، مع ما قد جاء فى ذلك من الآثار ، منها حديث عادة بن الصامت رضى الله عنه الذى يرويه عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال : لا خير فى البريويه عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال : لا خير فى البريويه عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال : لا خير فى البريويه عن واحد يبدا يبداً

⁽١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زيد ليتم الكلام و لا يختل ٠

⁽٢) أخرجه الجاعة الا البخارى - كما فى ج ٣ ص ٣٥ من نصب الراية - عن ابى الآشعث عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و الذهب بالذهب و الفضة بالفضة و البر بالبر و الشعير بالشعير و التمر بالتمر و الملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يدا يبد ، فإذا اختلف هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد ، انتهى ؟ و له الفاظ سيآتي بعضها في الكتاب و بعضها في كتب اخرى من الحديث .

⁽٣) و هو معنى قوله صلى الله عليه و سلم ه فاذا اختلفت هذه الاصناف فيعوا كيف شئم اذا كان يدا ييد، و قد قال الامام محمد في ه باب الرجل يشترى الشعير بالحنطة ، من الموطأ ص ١٣٥ بعمد رواية اثر عبد الرحن بن الاسود الآتى في الكتاب بعده : و لسنا برى بأسا بأن يشترى الرجل قفيزين من شعير بقفيز من حنطة يدا بيد، و الحديث المعروف في ذلك عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذهب بالذهب مثلا بمثل و الفضة بالفضة مثلا بمثل و الحنطة بالحنطة مثلا بمثل و الشعير بالشعير مثلا بمثل ، و لا بأس بأن يأخذ الذهب بالفضة و الفضة اكثر ، و لا بأس بأن يأخذ الحنطة بالشعير و الشعير و الشعير اكثر يدا بيد ، في ذلك أحاديث كثيرة معروضة ، وهو قول ==

و من غيره ' من الأحاديث؟ و هذا حديث معروف عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم .

و ما عليكم ⁷ تروون عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و لا عن أحد مر أصحابه أنه كره ذلك إلاحديثا واحدا: أخبرنا مالك بن أنس [حدثنا نافع أن سليمان بن يسار أخبره] ⁷ أن عبد الرخمن بن الأسود بن عبد يغوث ⁶ فنى علف دابته فقال لغلامه: خذ من حنطة أهلك فاشتر به

= ابي حنيفة والعامة من فقهائنا ـ اه • و به ينضح ما به من الحلل في عبارة الكتباب • قال النووى في ج ٢ ص ٢٤ من شرح مسلم ذيل حديث عبادة : هذا دليل ظاهر في ان البر و الشعير صنفان ، و هو مذهب الشافعي و ابي حنيفة و الثورى و فقهاء المحدثين و آخرين ـ اه • و راجع ج ٢ ص ٢٦ الي ص ٣٠ باب الربا من عقود الجواهر فانه سرد الروايات فيه مفصلا ، و راجع ج ٢ ص ١٩٧ الي ص ١٩٩ الى ص ١٩٩ من شرح معاني الآثار •

(۱) فى الأصول بدون الواو و زدتها ليصح الكلام و الضمير يرجع الى حديث عبادة ، اى : و غير ذلك من الاحاديث ــ تأمل .

(٢) كذا في الاصول، و تأمل في معناه •

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول موجود فى الموطئين، و لا بد منه - كما تراه .
(٤) ابن وهب بن عبد مناف بن زهرة الزهرى، ولد فى عهد النبي صلى الله عليه و سلم و مات ابوه فى ذلك الزمان فلذلك عبد فى الصحابة، و قال العجلى: من كبار التابعين - قاله الزرقانى فى ج ٣ صن ١٢٤ من شرح الموطأ؛ هو من رجال البخارى و ابى داود و ابن ماجه؛ و ترجمته فى ج ٣ ص ١٢٩ من التهذيب، و فيه : ذكره ابن سعد فى الطبقة الأولى من اهل المدينة بمن تؤلد على عهد رسول الله صلى الله صلى الله عليه و سلم ، قال العجلى: مدنى ، تابعى ، ثقة ، رجل صالح ، من كبار التابعين ؛ و قال الدارقطنى : ثقة ؛ = العجلى: مدنى ، تابعى ، ثقة ، رجل صالح ، من كبار التابعين ؛ و قال الدارقطنى : ثقة ؛ = العجلى: مدنى ، تابعى ، ثقة ، رجل صالح ، من كبار التابعين ؛ و قال الدارقطنى : ثقة ؛ = العجلى: مدنى ، تابعى ، ثقة ، رجل صالح ، من كبار التابعين ؛ و قال الدارقطنى : شقة ،

شعيرا، و لا تأخذ إلا مثلا بمشل . و أين هذا من الاحاديث في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و عن أصحابه ، و ما الجاء به من السنة أن الشعير جعل ضعف الحنطة في الصدقة ، فقيل في صدقة الفطر : نصف صاع من بر أو صاع من شعير . و ذكر البراهيم بن طهمان عن أيوب بن

= و ذكره ابن حبان فى الثقات و قال: يقال الن له صحبة ، و قرنه خليفة بابن الزبير و غيره ، من صغار الصحابة و أثبت مطين صحبته ؛ و قال ابو حاتم : لا اعلم له صحبة ؛ و قال ابو خاتم : لا اعلم له صحبة ؛ و قال ابو نعيم : لا تصبح له رواية و لا صحبة _ اه ، فأثره هذا لا يعارض ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاحاديث فى ذلك الباب رواها : عادة ، و ابوسعيد ، و ابو هريرة ، و عمر بن الجطاب ، و ابن مسعود ، و ابن عمر ، و ابن عباس و غيرهم و جواز البيم فى الحنطة و الشعير متفاضلا .

(١) كذا في الأصل، و في الهندية دمن، مكان «ما» .

(٢) هذا في صورة التعليق؟ و قد رواه الطحاوى من طريق محمد بن الحسن حث قال: حدثنا سليمان بن شعب الكسانى عن ابيه عن محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن ابراهيم ابن طهمان عن ابوب بن ابي تميمة عن محمد بن سيرين عن ابن يسار عن ابي الاشعث قال سمعت عبادة بن الصامت يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم - أو قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : لا تبايعوا الذهب بالذهب و لا الورق بالورق الا وزنا موزب ، و لا التمر بالتمر و لا الحنطة بالحنطة و لا الشعير بالشعير و لا الملح بالملح الا سواء بسواء عينا بعين ، فن زاد و ازداد فقد اربى ، و لكن بيعوا الذهب بالورق و الخيطة بالشعير و التمر بالملح يدا يد كيف شئتم - اه .

(٣) ابن شعبة الحراسانى ابو سعيد، من زجال الستة، ولد بهراة و سكر بنيسابور و قدم بغداد، ثم سكن مكة الى ان مات سنة ١٦٣ او سنة ١٦٨ بها، و لم يخلف مثله، كان ثقة صدوقا حسن الرواية صحيح الحديث كثير الساع، لم يزل الأثمة يشتهون == أبى تميمـة عن مسلم بن يسار عرب أبى الأشعث الصنعانى قال: ضمنا اكنيسة أنا و عبادة بن الصامت فسمعته يقول: نهى رسول الله صلى الله عليــه و آله و سلم ... أو قال: قال رسول الله صلى الله عليــه و آله و سلم:

= حديثه و يرغبون فيه و يوثةونه ، كان اكثر حديثا بخراسان و انبـــل من حدث بخراسان و المعراق و الحجاز ، و أوثقهم و أرسعهم علما - كذا فى ج ١ ص ١٢٩ من التهذيب، وهو ــ ان شاء الله ـ حنفى ، وقد ذكره فى ج ١ ص ٣٩ من الجواهر المضيئة .

(۱) هو البصرى الأنوى المكى، ابو عبد الله، الفقيه، مولى بنى امية، و قيسل: مولى طلحة، و قيل: مولى مزينة، من رجال ابن داود و النسائى و ابن ماجمه، تابعى ثقة، رجل صالح، قديم، فاضل، عابد، ورع، مفتى اهل البصرة و خامس خمسة من فقهائها، لم يفضل عليه احد فى زمنه، ارفع من الحسن عندهم، و سيد ساداتهم، مات فى خلافة عرب ن عبد العزيز سنة مائة أو إحدى و مائة أو سنة ١٠٢ - كذا فى ج١٠ ص ١٤٠ من التهذب .

(٢) وقع في الأصول « الأشعث » بدين لفظ الأب و هو خطأ ، هو شراحبل بن آدة ابو الأشعث الصنعاني من صنعاء الشام أو اليمن ، هو شاى تابعي ثقة ، و ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من اهمل اليمن ، كانب ينزل دمشق ، و توفى في زمن معاوية رضى الله عنه ، من رجال مسلم و الاربعة _ كذا في ج ٤ ص ٣١٠ من التهدديب ؛ و « آدة » جده _ بالمد و تخفيف الدال .

- (٣) كنذا في الأصل، و في الهندية ضمننا ، ، و لعل الصو أب ضمتنا ، •
- (٤) سقط من الأصول قوله «أو بيعة» بعد قوله «كنيسة» تدل على سقوطه روايـة الطحارى الآتية ـ ف .
- (ه) كذا فى الاصول بالصمير المرفوع، وعلى الاصلاح المذكور: إياى و عبادة بن الصامت، و الفاعل: كنيسة او بيعة ؛ نصم اذا كان فى الاصل وضمنا، بالميمين خالف الصامت، و الفاعل: كنيسة او بيعة ؛ نصم اذا كان فى الاصل

كان «أنا و عبادة» بدل من الضمير المرفوع المتصل ؛ أو يكون تأكيدا و «كنيسة» منصوب على المفعولية • و الحديث رواه الطحاوى ، و فيه : جميع المنزل بين عبادة بن الصامت و معاوية فى كنيسة او بيعة ـ الح • و العلم عند الله تعالى •

تنبيه

ثم اعلم ان ابن ابي شية في كتاب الرد ذكر في المسألة السابع -شر بعد المائة بعد رواية حديث عمر بن الخطاب الذي سبق من الموطأ وحديث عبادة المذكور في الباب وحديث ابي سعيد الخدري الذي مضي من الموطأ و غيره في الأشياء الستة الربوية أن ابا حنيفة كان يقول: لا بأس ببسغ الحنطة الغائبة بعينها بالحنطة الحاضرة _ اه . و انت تعلم انه غالط الناس في عزهِ هذه المسألة الى الامام و افترى عليه ، ان قال ابوحنيفة ذاك؟؟ و هذه كتب مذهبه مدونـة و هي مشحونة بمنع ذلك و النهي عنه 11 و هذا الباب يكافي للرد عليه ، وكذا ابواب كتاب الآثار و ابواب الربا من موطأ محمد ترد عليه ردا بينا : و بسع غائب بناجز و بسع ما لم يقبض من الربويات لا يجوز اجماعــا الا مثلا بمثلا و يبدأ بيد و عينا بعين و وزنا بوزن، و اذا اختلفت الاصناف فبيعوا كف شتّم اذا كان يدا بيد ـ كما تقدم . و حديث عمر بن الخطاب وحديث عبادة وحديث ابي سعيد رضي الله عنهم مخرجة عن الامام فيها الف من مسانيده ؛ راجع جامع المسانيد وعقود الجواهر المنيفة وكتاب الآثار و آثار ابي ابو بوسف و شرح معانى الآثارالطحاوى و لا ادرى كيف اجرأ ابن الى شيبة على ذلك الافتراء و الزور و مغالطة الناس في ذلك و محمد بن الحسن يقول بعد اخراج حديث ابي سعيد من طريق ابي حليفة : و به نأخذ و هو قول ابي حنيفة ؟ فهل تطلب ابين و أظهر و أدل من هذا ؟ فن أنكره فقد انكر طلوع الشمس رابعة النهــار . و راجــع الجزء الثالث عشر و الرابع عشر من المبسوط كـتاب الصرف و البيوع المنهى عنها ليتضح لك الحق الصراح ــ سامحه الله تعالى و ايانا من هذا ، و جازاه بما هو يليق به هذا .

لا تبيعوا الذهب بالذهب و لا الورق بالورق و لا التمر بالتمر و لا الحنطة بالحنطة و لا الشعير بالشعير و لا الملح بالملح إلا سواء بسواء عينا لا بعين، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، و لكرب بيعوا الذهب بالورق و الحنطة بالشعير و التمر بالملح يدا بيد كيف شتتم .

محمد قال أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مسلم بن يسارعن أبي الأشعث الصنعاني قال: خطبنا عادة بن الصامت رضي الله عنه قال: أيها الناس! إنكم أحدثتم أمرا ما ندري ما هو ، ألا او إن الذهب بالذهب عزنا بوزن تبره و عينه ، ألا ا و إن الفضة بالفضة [و زنا بوزن] تبرها و عينها ، و لا بأس أن يبيع الذهب بالفضة يدا بيد و الفضة أكثرهما و لا يصلح نسيئة ، ألا ا و إن الحنطة بالحنطة "مدا بمد " [يدا بيد و الشعير بالشعير مدا بمد يدا بيد] المناسلة بالشعير مدا بمد يدا بيد] "

⁽١) في الأصول دعين، •

 ⁽۲) فى الاصول اسليان ، و هو تصحيف ، و التصحيح من آثار الطحاوى ج ٧
 ص ١٩٧ و سنن البيهتي ج ٥ ص ٢٧٦ و غيرهما .

 ⁽٣) كذا في الاصول، و في آثار الطحاوى و سنن البيهتى و غيرهما: انه قام فقال:
 يا ايها الناس! انكم قد احدثتم بيوعا لا ادرى ما هي ، و ان الذهب بالذهب ...
 الخ - و الامر سهل -

⁽٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وهو فى آثار الطبحاوى وغيره فى هذا الطريق، و زاد البيهتى : يدا يد .

⁽هـه) فى الأصولِ (مدين بمدين، و هو تصحيف (مدا بمـــد، كما فى سنن البيهتي وآثار الطُخارَى .

⁽٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول، موجود عند الطحاري و البيهق بالاستساد المذكور في صلب الحديث، فردناه منها .

۲۰٤ (۱۰۱) و لا بأس

و لا بأس أن يبيع الشعير بالحنطة ' يدا بيد و الشعير أكثرهما و لايصلح ' نسيئة ، ألا او إن التمر بالتمر 'مدا بمد' [يدا بيد حتى عد الملح مثلا بمثل] ' فمن زاد أو ازاداد' فقد أربى .

محمد قال أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقني عن أيوب بن أبي تميمة

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بـد منه ، و زيد مر. آثار الطحاوى و سنن اليهق .

(ه) فى آثار الطحاوى دو استزاده ، و زاد البيهتى بعد الحديث: قال قادة: و كان عادة بدريا عقبيا احد نقباء الانصار ، و كان بايع رسول الله صلى الله عليه و سلم على ان لا يخالف فى الله لومة لائم _ كذا رواه ابن ابى عروبة ، و رواه همام بن يحيى وهو من الثمات عن قناده عن ابى الجليل عن مسلم موصولا مرفوعا الى النبي صلى الله عليه و سلم _ اه ؛ ثم رواه باسناده ، و قال الطحاوى بعده : فهذا عبادة بن الصامت رضوان الله عليه قد خالف معمر بن عبد الله فيا ذهب البه على ما ذكرنا عنه فى الحديث الأول ، و قد روى عن عبادة الصامت رضى الله عنه هذا الكلام ابضا عن النبي صلى الله عليه و سلم : حدثنا اسماعيل بن يحبى المزنى قال ثنا محد بن ادريس قال ثنا عبد الوهاب عليه و سلم : حدثنا اسماعيل بن يحبى المزنى قال ثنا محد بن ادريس هو الامام الشافى عن ايوب _ إلى آخر ما فى الكتاب بعده ، و محد بن ادريس هو الامام الشافى كما فى ج ه ص ٢٧٦ من سنن اليهتى ؛ و المزنى خال ابى جعفر الطحاوى ،

(٦-٦) في الأصول «أخبرنا عبد الوهاب عن عبد الحيد الثقني» و هومصحف، و التصحيح من آثار الطحاوى و سنن البيهتي و صحيح مسلم و غيرها فانهم روود بالاسناد المذكور في كـتبهم، وهو من رجال السنة - كما في ج ٦ ص ٤٤٩ من التهذيب - ابن الصلت ==

⁽١) عند الطحاوي و اليهقي :.و لا بأس ببيم الشعير بالمر •

⁽٢) هو مطابق لما في سنن اليهقي أو في آثار الطحاري « لا يصح، من الصحة .

⁽٣-٣) في الأصول دمدين بمدين،

السختياتى عن محمد بن سيرين عرب مسلم بن يسار و رجل آخرا عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم: لا تبيعوا الذهب بالذهب و لا الورق بالورق و لا البر بـالبر و لا الشعير بالشعير و لا التمر بالتمر و لا الملح بالملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين ، و لكن يعوا الذهب بالورق و الورق بالذهب و البر بالشعير و الشعير بالبر و التمر بالملح و الملح بالتمر يــدا ييد كيف شئم ، قال : و نقـص آ أحدهما ; بالملح و الملح بالتمر يــدا ييد كيف شئم ، قال : و نقـص آ أحدهما ;

= ابن عبيد الثقنى، ابو محمد البصرى، ولد سنة ١٠٨ او سنة ١١٠، و مات سنة اربح و سبعين و مائمة او سنة ١٨٤، و هو ثقة ، اختلط قبـــل موته بثلاث سنين او اربع سنين ؛ و قال على بن المُديني : ليس في الدنيا كتاب عن يحيي بن سعيد الانصارى اصح من كتاب عبد الوهاب ــ كذا في ج ٣ ص ٤٥٠ من التهذيب ؛ و راجعه ٠

(۱) قال البيهق: الرجل الآخر يقال: هو «عبدالله بن عبيد»، اخبرنا ابو الحسن بن محمد المقرى انا الحسن بن محمد بن اسحاق ثنا يوسف بن يعقوب ثنا محمد بن ابى بكر ثنا يزيد بن زريع ثنا سلمة بن علقمة ثنا محمد بن سيرين ان مسلم بن يسار و عبد الله بن عبيد حدثاه قالا: جمسع المنزل بين عبادة و معاوية اما فى يعة او كنيسة، قال - و ذكر الحديث فى الصرف بطوله ؟ وهذا الحديث لم يسمعه مسلم بن يسار من عبادة بن الصاءت الما سمعه من ابى الآشعث الصنعاني عن عبادة _ اه ، ثم رواه من طريق قنادة عن مسلم ابن يسار عن ابى الآشعث به ، ثم عن حماد بن زيد عن ابى قلابة قال : كنت بالشام في حلقة فيها مسلم بن يسار فجاء ابو الآشعث ، قال قالوا: ابو الآشعث ابو الآشعث ، في حلقة فيها مسلم بن يسار في عبادة بن الصامت ، قال : نعم - الحديث ، وحديث بحم المنزل بين عبادة و معاوية عند الطحاوى ص ١٩٨ : حدثنا ابراهيم بن ابى داود جمع المنزل بين عبادة و معاوية عند الطحاوى ص ١٩٨ : حدثنا ابراهيم بن ابى داود عمل ثنا ثنا سلمة بن علقمة به _ الحديث ، قال ثنا سلمة بن علقمة به _ الحديث . قال ثنا سلمة بن علقمة به _ الحديث .

'التمر بالملح' و زاد الآخر: من زاد أو ازداد فقد أربي" .

باب الرجل يشترى بثلثي دينار قمحا

قال محمد المحد البوحنيفة فيمن اشترى بثلثى دينار قمحا فدفسع دينارا و يأخذ ما اشترى مر القمح و يرد عليه صاحب القمح ثلت دينار عينا ذهبا: انه لا بأس بهذا . وقال أهـــل المدينة : يكره أن يعطى ذهبا و يأخذ ذهبا و حنطة .

و قال محمد : هذا من ظنونكم أيضا التي تبطلون بها البيوع ، ما ينبغي لأحد من الناس أن بكره هذا ، ما هذا " و ما اشتراه [من] أم القمح بثلثي

⁼ الطريق من الحديث، و لا بد مه .

^{(1 ...} ۱) مطابق لما في آثار الطحاوي و سنن البهق و غيرهما ، و في الأصول د التمر أو الملح، و هو خطأ .

 ⁽۲) هذا الباب كاف للرد على ابن ابي شية في المسألة السابعة عشر ببد المائة - كما تقدم ،
 و انت تعلم انه لا اثر بعد العين فما عزاه الى الإمام ليس له اثر في كتب مذهبه .

 ⁽٣) كذا في الأصل ، و في الهندية « محمد قال » _ ف •

 ⁽٤) كذا في الاصول ، و دأب الكتاب على ما غرفت • أخبرنا أبو حنيفة ، او
 قال أبو حنيفة ، و هو في الموطأ و كتاب الآثار ايضا طريقه .

⁽o) كذا في الأصول، و الأولى عندي صيغة الماضي - اي ورأخذ، لطابق قوله دفد فع.

⁽٦) ای دو رد علیه، بصبغة الماضی ٠

 ⁽٧) كذا في الاصول، و تأمل في معنى الجلة مع المعطوفة، و الى اى شيء اشار بقوله
 ه ما هذا، و نفاه، حتى يصح الاستثناء •

⁽٨) سقطت حرف د من، من الأصول •

دينار إلا سواء ؛ إنما أخذ بثلثي دينــار قمحا و أخذ بالثلث الباقى مثل وزنه ذهبا فأى شيء يكره من هذا ؟ .

باب الرجل يسلف فى طعام فلما حل جاء صاحب السلف يتقاضاه طعامه

محمد قال قال أبو حنيفة فيمن أسلف في طعام فلما حل جاء صاحب السلف يطلب طعامه فقال الذي عنده الطعام «ما عندى طعام بعني طعامك [الذي على] لل أجل ، [فيقول صاحب الطعام «هذا لا يصلح ، فيقول الذي عليه الطعام «فيعني طعاما إلى أجل] حتى أقضيكه ، أ : أيهما يقضيه الذي عليه الطعام «فيعني طعاما إلى أجل] حتى أقضيك ، أ : أيهما يقضيه إن اشترط في أصل البيع إنه يبيعه حتى يقضيه فلا خير في ذلك ، و إن لم يلكن يبنهما شرط و باعه بمثل رأس [المال] الأول أو بأقل فلا بأس بذلك ، و لا يقضيه الطعام حتى يستوفيه ، فاذا استوفاه فلا بأس بأرب بذلك ، و لا يقضيه الطعام حتى يستوفيه ، فاذا استوفاه فلا بأس بأرب

 ⁽۱) فى الأصول «يعنى» باليا. و هو خطأ، و الصواب «بعنى» امر مرب البيسع،
 كما فى الموطأ.

⁽٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو موجود في الموطأ و لا بد منه ، عبارة الموطأ مع الزرقاني ج ٣ ص ١٢٥ مكذا: قال مالك من اشترى طعاما بسعر معلوم الى اجل مسمى فلما حل الآجل قال الذي عليه الطعام لصاحبه: ليس عندى طعام فبعنى الطعام الذي لك على الى اجل ، فيقول صاحب الطعام : هذا لا يصلح لآنه قد نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن بيسع الطعام حتى يستوفى ، فيقول الذي عليه الطعام لفريمه : فبعنى طعاما الى اجل حتى اقضيكه ؛ فهذا لا يصلح – انتهى ،

⁽٣) ما بين المربعين سائط من الأصول .

⁽٤).كذا في الأصل ، و في الهندية • أقضيتكم ، و هو من سهو الناسبخ .

كتاب الحجة (الرجل يسلف في طعام فلما حل جاه صاحب السلف) جـ٧.

يقبضه الآخر منه إلا بكيل . وقال أهل المدينة : لا يصلح هذا لا بشرط و لا يغير شرط، فانا نراه باعه ذلك لنفسه " .

و قال مجمد: إنما يكره الشرط لأنه اشترط عليه شرطا لا يقدر [عليه] فكأنه حلى بيعه إياه ، فاذا كان ليس بينها شرط فان شاء المشترى الطعام إذا قبضه أن لا يعطيه إياه و أن لا يعطيه غيره فعل ، فاذا كان هذا هكذا فليس به بأس ، وعلى هذا عامة أمر الناس ؛ أرأيتم السفتجة التي يعطى الرجل الرجل الدرهم بالمدينة فيكتب بماله إلى الكوفة فيقيضها بالكوفة ما ينهما شرط ما بأس بهذا أليس بهذا بأس؟ فان كان اشترط عليه أن يأخذ الورق بالورق بالمدينة على أن يوفيها إياه بالكوفة كان هذا فاسد ا فينجى لأهمل المدينة أن يفسدوا ذلك الشرط ، وغير الشرط ،

⁽١) كذا في الاصل « بأن يقبضه » و في الهندية « بأن يقضيه » و عندى الصواب « بأن لا يقبضه » بريادة النفي من القبض ، فإن الاستثناء بعد يقتضى ذلك ، و العلم عند الله تعالى فعلمك بالتأمل .

 ⁽٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «لينقد» و هو تصحيف، و عليك بالتحقيق •

 ⁽٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول •

⁽٤) كذا في الاصول ، ولم اصل الى مغزاه ٠

⁽o - o) كذا في الأصول، و لعل الصواب «مُشترى الطعام» بالاضافة ·

⁽٦) بضم السين و فتح الناء ، واحدة السفانج، و تفسيرها عندهم معروف ـ كذا في ج ١ ص ٢٥٣ من المغرب .

 ⁽٧) كذا في الأصل، وفي الهندية «يوفيهما» تحريف.

⁽٨ ـ ٨) كذا في الأصل، و في الهندية « بشرط و غير الشرط ، •

كتاب الحجة (الرجن يسلف في طعام فلما حل جاء صاحب السلف) ج ـ ٢

وهو على الناس' الذي عليه أمورهم ؛ و قد سئل عن هذا بعينه عبد الله بن عباس رضى الله عنهما فقال : لا بأس به ما لم يكن شرطا . قال : ذكره المحجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح : "أن ابن الزبير" كان يقبض من التجار الورق بمكة و يكتب بها لهم إلى مصعب بن الزبير فسأل عن ذلك ان عباس فقال : لا بأس به ما لم يكن شرطا .

⁽۱) كذا فى الأصول ، تأمل فى مرجع الضمير ما هو وكذا حرف «على » لا معنى له ، و لعله محرف او مصحف من لفظ آخر ـ و الله اعلم .

⁽۲) رواه البيهتي في ج ه ص ٣٥٧ من سنه هذا الاسناد من طريق سعيد بن مصور:
حدثنا هشيم انا حجاج بن ارطاة عن عطاء بن ابي رباح : ان عبد الله بن الزبير كان

یأخذ من قوم بمكة دراهم ثم یكتب بها الی مصعب بن الزبیر بالعراق فیأخذونها منه،
فسئل ابن عباس عن ذلك فلم یر به بأسا، فقیل له: ان اخذوا افضل من دراهمهم؟ قال:
لا بأس اذا اخذوا بوزن دراهمهم – اه ، قال البیهتی : و روی فی ذلك ایمنا عن علی
رضی الله عنه ، فان صح ذلك عنه و عن ابن عباس فانما اراد و الله اعلم اذا كان ذلك
بغیر شرط – اه ، و قسد روی قبله عن سعید بن منصور ثنا هشیم انا خالد عن ابن
سیرین : انه كان لا یری بالسفتجات بأسا اذا كان علی الوجه المعروف – انتهی ،
سیرین : انه كان لا یری بالسفتجات بأسا اذا كان علی الوجه المعروف – انتهی ،
کافی سنن البیهتی ،

⁽٤) هو ابن العوام القرشى الأسدى، ابو عبدالله، امير العراق لأخيه عبدالله بن الزبير، ولد سنة ثلاث و ثلاثين فى خلافة عثمان؛ قال ابن خبان فى ثقات التابعين: روى عن اليه و أخيه ؟ و لم يسم من روى عنه ؟ و كان جمبلا جوادا شجاعـا قتل بمكر فى الحرب التى كانت بينه و بين عبد الملك و كان عبد الملك ناداه بالآمان ـ راجـع لذلك ص ٢٠٣ من التعجيل .

باب الرجل يسلف الدراهم النقص فيُقضى دراهم وازنة

محمد قال: قال أبو حنيفة فى من أسلف دراهم به انقص فقضى دراهم وازنة بها فضل: إنه لا يصلح فضل الوزن الذى ازداد، لأنه اقتضى أكثر من حقه ، و قال أهل المدينة: لا بأس بذلك ، و هو جائز ، و قالوا: لا يشبه ذلك "الشراء "، لو اشترى دراهم وازنة بنقص لم يحل [ذلك] " .

و قال محمد: يمنعون من البيوع فى الأشياء التى ينبغى أن يشدد فيها ثم لا يبرح لهم الأمور حتى يحلوا الممكروه الواضح البين 11 أرأيتم رجلا ألم يمكون عليه مائة درهم لرجل ينقص من الوزن درهما فيقبض [مائة درهم] أم فكيف جاز له أن يقبض مائة درهم وهى لا تنقص شيئا؟ أليس قد أخذ مثل وزن ورقه و فضلا ا؟ فهذا الربا عندنا أن يؤخذ يورقه مثل وزنها و فضل. قيل لهم: فن أين افترق هذا و إلبيع و الاشتراط المناه ورقه و المستراط المناه و فضل و المنتراط المناه و المنتراط المنترا

⁽١) كذا في الأصول، والصواب ديها، ٠

⁽٢) كـذا في الاصل، و في الهندية • فيها ، و هو موافق لنسخة الموطأ •

⁽٣) كذا في الأصل ، و في الهندية «هذا» مكان «ذلك» .

⁽٤) قوله «الشراء، منصوب و بعده بدل منه على وجه التوضيح و التئوبركما لا يخنى •

⁽٥) ما بين المربعين ساقط الاصول. و زيد مر الموطأ و عبارته: و لو اشترى منه دراهم نقصا و ازنة لم يحل ذلك ــ انتهى •

 ⁽٣) كذا في الأصل، و في الهندية ‹رجل، بالرفع ·

 ⁽٧) كذا في الأصل، و في الهندية «فقبض» •

⁽A) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه - ف •

 ⁽٩) كذا في الأصل، و في الهندية « الا نقص» •

⁽١٠) في الأصول وفضل، بالرفع؛

⁽١١) في الاصول واشتراط.

عنـد السلف دراهم ' وازنة ؟ قالوا : لأن ذلك عـــــلي وجـه المكايسة ' [و التجارة] " و هذا على وجه المعروف . قيل لهم : فكيف جاء هذا على وجه المعروف و هو يقول «هذه الدراهم الوازنة قضاء بدراهمك الناقصة ، ؟ إنما وجه المعروف لو أعطاه دراهم مثل دراهمه و وهب له الفضل على غير شرط كان بينهما، فأما أرنب يقول له دخمذ هذه الدراهم الجياد الوازنة بدراهمك الردية الناقصة، فليس هذا على وجه المعروف؛، و لكنه أعظاه **دراهم أوزن من دراهمه لمكان قرضه إياه الذي أقرضه .**

⁽١) لعل الصواب د بدراه، .

 ⁽٢) في الأصل * المكاتبة » و في الهندية « المكاسبة » تصحيف ، و الاصلاح من الموطأ .

⁽٣) ما بن المربين ساقط من الاصول ، و زيد من الموطأ •

⁽٤) في الأصول «معروف» • قال الامام في ص ٣٥٥ من الموطأ ـ باب الرجل يكون عليه الدين فيقضي افضل بما اخذه: اخبرنا مالك اخبرنا حميد بن قيس المكي عن مجاهد قال: استلف عبد الله بن عمر من رجل دراهم ثم قضى خيرا منهـا فقال الرجل: هذا خيرًا مرب دراهمي التي اسلفتك ، قال ابن عمر : قد علمت و لكن نفسي بذلك طبية ؛ َ اخبرنا مالك اخبرنا زيـد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي رافـــــع: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم استسلف من رجل بكرا فقدمت عليه ابل من الصدقـة فأمر ابــا رافع أن يقضى الرجل بكره، فرجع اليه ابو رافع فقال: لم اجد فيها الا جملا رباعيا، فقال له : اعطه اياء فان خيار الناس احسنهم قضاء ؛ قال محمد : و بقول ابن عمر نأخذ، لا بأس بذلك اذا كان من غير شرط اشترط عليه، و هو قول الى حنيفة رحمـه الله ؛ أخبرنا مالك اخبرنا نافع عن ابن عمر قال : من اسلف سلفا فلا يشترط الاقصاءه ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ : لا ينبغي له ان يشترط افضل منه و لا يشترط عليه احسن منه فان الشرط في هذا لا ينبغي ، و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقهاتنا ــ انتهى • 😑 باب

باب السلم

محمد قال قال أبو حنيفة : لا ينبغى أن يسلم فى طعام و لا غيره إلا بأجل معلوم و كيل معلوم و مكان معلوم إذا كان له حمل و مؤنة ، فان لم يكن له حمل و لا مؤنة فلا بأس بأن [لا] يسمى المكان و يوفيه فى المكان الذى أسلم إليه فيه، و لا بد من أن يقبض رأس المال قبل أن يفترقا ؛ و إن أسلم فى طعام أو غيره و لم يضرب له أجلا لم يجز، لأن هذا بيع ما ليس عنده ، و قد نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن بيع ما ليس عنده ، و قال أهل المدينة فى السلم : جائز و إن لم يضرب له أجلا

= وقال محمد فى ص ١٣٧ من كتاب الآثار - باب القرض: محمد قال اخبرنا ابوحنيفة عن حماد عن ابراهيم فى رجل اقرض رجلا ورقا فجاه بأفضل منها قال: الورق بالورق الكره الفضل فيها حتى بلّنى بمثلها ، [قال محمد:] و لسنا تأخذ بهذا، لا بأس بهسذا ما لم يكن شرطا اشترط عليه ، فاذا كان شرطا اشترط عليه فلا خير فيه ، و هو قول اب حنيفة - انتهى • و راجع مسائل هذا الباب من المحلى فان ابن حزم خبط فيها خبط المشواء لا يعتمد على شيء الاهرب منه الآنه ليس له اساس ينبى عليه •

- (١) كذا في الاصل، و في الهندية قال محمد قال أبو حنيفة،
 - (۲) فى الاصول « بأن يسمى » و هو خظأ .

(٣) رواه احمد و اصحاب السنن و ابن حبان فی صحیحه من حدیث یوسف بن ماهك عن حکیم بن جزام مطولا و مختصرا ، و صرح همام عن یحیی بن ابی كثیر ان یعملی ابن حکیم حدثه ان بوسف حدثه ان حکیم بن حزام حدثه ؛ و رواه هشام الدستوائی و ایالن العطار و غیرهما عن یحیی بن ابی كثیر فأدخلوا بین « یوسف » و «حکیم » و عبد الله بن عصمة » • قال الترمذی : حسن صحیح ؛ و قد روی من غیر وجه عن =

إذا نقد رأس المـال قبل أن يفترقا، و يكون الذي أسلم فيه حالا يأخذه إذا شاء .

قال محمد: وكيف جاز السلم في الحال و في الأجل؟ فان كان السلم يجوز فى الحال و فى الاجل فما لحديث رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم معنى حين نهني أن يبيع الرجـل ما ليس عنده ؟ 1 و هو حديث معروف مشهور ' قد رواه أهل العراق و أهل الحجاز

أخبرنا محمد قال أحرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن ديناز عن نافع . = حكيم ، و رواه عوف عن ابن سيرين عن حكيم و لم يسمعه ابن سيرين منه أنما سمعه من ايوب عن يوسف بن ماهك عن حكيم؟ ميز ذلك الترمذي وغيره . و زعم عبد الحق ان عبد الله بن عصمة ضعيف جدا ، و لم ينعقبه ابن القطــان بل نقل عن ابن حزم انه قال دهو مجهول، و هو جرح مردود فقد روى عنه ثلاثة و احتج به النسائي ــ قاله الحافظ في ج٢ ص ٢٣٣ من التلخيص . و رواه الطبراني في معجمه ـ كما في ج٣ ص ١٩ من نصب الراية وخرجه باسناده مطولاً، وهو في حديث عمرو بن شعب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً : و لا بيسم ما ليس عندك ــ رواه اصحاب السنن الاربعة . و قال الترمـــذى : حـديث حسن صحيح ؛ و رواه الحاكم في مستدركه و قال: حديث صحيح على شرطه جماعة من ائمة المسلمين . و راجع ص ٢٣٣ من التلخيص و ص ١٨ من نصب الراية ، و قد سبق مفصلا فيا قبل . و رواء ابوحنيفة عنه ــ كما فى الجامع و العقود •

(١) رواه عبد الرزاق من حديث ابن عمر مرفوعاً : نهى عن بيسم ما ليس عندك ــكما في الأقوال و الافسال من كنز العال • و رواه احمد و الأربعة و الحاكم .. كما في كنز العال ايضا . و هو مروى عن حكيم وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عهما. ابن

ان جبر بن مطعم' قال: بعت طعاما من عمرو بن عثمان' منه ما ليس عندی و منه ما عندی، فأتانی رسول من عند ابن عباس و من عند ابن عمر رضى الله عنهم ألفة الا : أما ما يكون عندك فأجزه أ، و ما لم يكن عندك فاردده .

(٢) ابن عفان الاموى ، قبل: يكنى ابا عثمان ، من رجـال السنة ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى قال : وكان ثقة و له احاديث ، و قال العجلي : مدنى ثقة من كبار التابعين ، و قال الزبير من بكار : كان اكبر ولد عبان الدين اعتبوا . قلت : و ذكر الزبير ان معاوية زوجه لما ولى الحلافة ابنته رملة، و ذكره ابن حان في الثقات ـكذا في ج ٨ ص ٧٩ من التهذيب ٠

(٣) قال الامام محمد في ص ٣٣٦ من الموطأ _ باب الرجـل يسلم فيما يكال ؛ اخبرنـا مالك حدثنا نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول : لا بأس بأن يبتاع الرجل طعاما الى اجل معلوم ان كان لصاحه طعام او لم يكن ما لم يكن في ذرع لم يبد صلاحها او في تمر لم يبد صلاحها ، فان رسول الله صلى الله عليه و سلم نهى عن بيسع الثمار و عن شرائها حتى يبدو صلاحها ؛ قال محد: هذا عندنا لا بأس به ، و هو السلم يسلم الرجل في طمام الى اجل معلوم بكيل معلوم من صنف معلوم ، و لا خير في ان يشترط ذلك من زرع معلوم او من نخل معلوم ، و هو قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى ــ انتهى • (٤) كـذا في الاصل، و في الهندية « فأجيزه ، و هو خطأ .

⁽١) ابن عدى بن نوفل بن عبد مناف النوفلي، ابو محد ـ او : ابو عبد الله ـ المدنى، من رجال السنة ، مدنى تابغي ثقة مشهور ، احد الأئمـة ، من خيار الناس ، مفت فصيح ، عظيم النخوة ، جهير الكلام ، مات سنة تسع و تسعين في خلافة سليمان بن عبد الملك ــ كذا في ج١٠ ص ٤٠٥ من التهذيب ٠

⁽٥) لم اجد من أخرجه •

محمد قال أخبرنا أبو هاني. عمر بن بشير عن عامر الشعبي أنه سئل عن السلم فقال عامر: إذا كان شيئا مسمى و تفيرا مسمى فهو حلال .

محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبدالله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قدم رسول الله

(1) فى الميزان ج ٢ ص ٢٥١ : عمر بن بشير أبو هانى عن الشعبى عن عدى ابن حاتم حديث و لا تسافر المرأة فوق ثلاث ، قال احمد : صالح الحديث ، و قال يحيى بن معين : صعيف ـ انتهى ، زاد الحافظ فى ج ٤ ص ٢٨٧ من اللسان : و ذكره ابن حبان فى الثقات و قال : روى عنه وكيع و ابو نعيم ، و قال ابو حاتم الرازى : ليس بالقوى يكتب حديثه جابر الجعنى احب الى منه ، و قال ابن عار : ضعيف ، و ذكره العقيلى و ابن شاهين فى الضعفاء ـ انتهى ، فهو مختلف فيه ،

- (٢) فتش من مظان العلم بمن اخرجه غيره ٍ.
- (٤) هو الدارى المكى، ابو معبد القارئى، مولى عرو بن علقمة الكنانى، وكان عطارا بمكة و اهل مكة يقولون للعطار «دارى» و يقال: بل هو من ولد الدار بن هانى و مط يميم الدارى، من رجال الستة -كا فى ج ه ص ٣٦٧ من النهذيب ؟ روى عن ابى الزبير و مجاهد و قرأ عليه القرآن و ابى المنهال عبد الرحمن بن مطهم و عكرمة و غيرهم ، و عنه ايوب و جرير بن حازم و ابن ابى نجيح و غيرهم ؛ قال ابن المدينى و ابن سعد : ثقة ، و له احاديث صالحة ـ اه ،
- (ه) هو عبد الرحمن بن مطعم البنانی المکی، من رجال الستة ، بصری نول مکة ، روی عن ابن عباس و البراء و زید بن ارقم و ایاس بن عبد ، و عنه عمرو بن دینار وسلمان الاحول و عبد الله بن کثیر القارئ و غیرهم ، ثقة ، مات سنة ست و مائة ـ تهذیب ج ۲ ص ۲۷۰ و لیس بأبی المنهال البصری سیار بن سلامة فانه متأخر عنه ، و صحح حسل الله

صلى الله عليه و آله و سلم المديشة وهم يسلفون فى التمر السنتين و الثلاث فقال [رسول الله صلى الله عليه و سلم:] مر أسلف فى تمر فليسلف فى كيل معلوم أ.

= الجیانی علی ما فی اسماء رجال البخاری ان عبدالله بن کثیرهو این المطلب بن ابی و داعة نقله عنه القسطلانی کما فی حواشی البخاری ج ۱ ص ۲۹۸ و عندی لیس بصحیح کما لا یخفی علی من طالع کشب الرجال .

(۱) فى صحيح البخارى بهذا الاسناد «بالثمر» بالباء و الثاء المثلثة ، هو عن صدقة عن سفيان ، و من طريق ابى نعيم عنه به «فى الثمار» بالجمع ؛ و من طريق اسميل بن علية عن ابن ابى نجيح به «فى التمر» بالناء الفوقائية .

- (٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و زيد من صحيح البخارى -
- (٣) فى صحيح البخارى فى حديث صدقة عن ابن عيبة فى شى • و عن ابن علية عن ابن ابن علية عن ابن البخار في المار ابن المجيح : من سلف فى تمر ـ الح ، وعن ابن نعيم عن ابن عيبة : فقال الملموا في الثمار في كبيل معلوم ـ الح •
- (ع) قال الحافظ الزيلى فى ج ٣ ص ٤٦ من نصب الراية: اخرجه الأثمة السنة فى كتبهم عن ابى المنهال قال سمعت ابن عباس يقول: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة و هم يسلفون فى الثمار السنة و السندين و الثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسلف فى تمر فليسلف فى كبل معلوم و وزن معلوم الى اجل معلوم اه و و و و احد فى مسنده بلفظ: فلا يسلف الا فى كيسل معلوم اه و و ما نقله عن اليهتى عن الشافعى فى معنى الحديث فهو عدول عن ظاهره و تأويل الكلام بما لا يرضى قائله ، و المستدلال على بشرائه عليه الصلاة و لم يدل دليل على السلم فى الحال من غير اجل ، و الاستدلال عليه بشرائه عليه الصلاة و السلام جزورا من اعرابي بوسق عجوة فى غاية البعد ، قال ابن حوم فى المحملي اله حجة فيه على مذهبهم لاب البيسم لم يتم بينها لانها لم يفترقا فاستقرض عليه =

محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه كان يكره أن يسلف إلى العطاء أو إلى العصير أو إلى الأندر ، و كان يقول: اضرب [له] أجلا.

محمد قال أخبرنا سفيان الثورى قال حدثنا أبو إسماق° قال: سألت الأسود بن يزيد عن السلف فقال: اسلف فى كيل معلوم إلى أجل معلوم. محمد قال أخبرنا سفيان الثورى قال حدثنا محمد بن قيس قال: سئل

= الصلاة و السلام الوسق و تم البيع بحضور الثمن . و فى التجريد للقدورى : • التمر ، ههنا ثمن بدليل أن الباء صحبته _ كـٰذا فى ج ٦ ص ٢١ من الجوهر النق على البيهق .

- (١) عبد الكريم هو الجزرى، كما صرح به في سنن اليهتي و المحلي، وقد تقدم من قبل
 - (٢) في الأصول القصير، و هو تصحيف، و التصحيح من المحلي و سنن البيهق.
- (٣) فى الاصول «الايد» و هو تصحيف، و الاصلاح من المحلى و سنن البيهق،
 و هو البيدر .
- (٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زيد من سنن اليهتى . و الآثر رواه البيهتى في ج ٦ ص ٢٥ من السنن عن سعدان بن نصر عن ابن عبينة بـه نحوه، و عن قبيصة عن الثورى عن عبد الكريم عن عكرمة به نحوه، و ابن حزم فى ج ٨ ص ٤٤٧ من الحلي من طريق ابن عبينة به مثله ؛ و فيها آثار أخرى من التابعين .
 - (۵) هو السيعي الكوفي: قد تقدم .
- (٦) هو محمد بن قيس الهمدانى ثم المرهبي الكوفى، روى عن ابن عمر و مالك الهمدانى و النخعى و غيرهم ؛ قال ابن و النخعى و غيرهم ، و عنه الثورى و ابو حنيفة و اسرائيـل و شريك و غيرهم ؛ قال ابن معين : ثقة ، و قال احميد : صالح ارجو ان يكون ثقة ، و ذكره ابن حبان فى الثقات ــ راجع ج ٤ ص ٤١٣ من التهذيب ، و قول ابن حرم « انبه ليس بالمشهور ، مهدود عليه ــ تأمل فه ،

ان

ابن عمر رضى الله عنهما و أنا أسمع عن السلف فقال: [في] كيل معلوم إلى أجل معلوم ؟ قال: آخذ الرهن؟ قال: ذلك السلف مضمون ـ و الله أعلم .

باب الرجل يأخذ الرغيف بالرغيفين

محمد قال قال أبو حنيفة : لا بأس بالخبز قرص بقرصين يــدا يد، و لا بأس بعظيم بصغير يدا ييد و إن كان بعض ذلك أكبر من بعض، لأن ذلك قد خرج من الكيل و ليس ما أصله الوزن ، و قال اهل المدينة : لا خير في الحنز قرصا بقرصين و لا عظيم بصغير إذا كان بعض ذلك اكبر من بعض، 'فأما إذا كان يتحرى أن يكون مثلا بمشل فلا بأس به و إن لم يوزن .

و قال محمد: إن كان الحنز لا يجوز إلا مثلا بمشل ما يحل التحرى فيه لأن التحرى يخطى، و يصيب و يزيد و ينقص اليس بالحنز ' بأس يدا ييد بزيادة و لا نقصان لآنه قد خرج من حال الكيل و ليس بما يقع عليه الوزن . ما تقولون في رجل اشترى من رجل قمحا بقدح و ليس عندهم مكيال و لا ميزان و هم في سفر فتحريا أيجوز ذلك؟ فان أجزتم هذا فهذا مما لا ينبغي أن يشكل خطأه على أحد الآن التحرى يزيد و ينقص '،

⁽١) كذا في الموطأ ، وكان في الاصول ﴿ أكثر ، بالمثلة وهو تصحيف .. ف .

⁽٢-٢) كذا في الموطأ ، و في الاصول « فاذا ، سقط منها بعض الحروف _ اي « ما إ ، معد « فا » _ ف .

⁽٣) كذا في الأصل، وفي الهندية (ذا» •

 ⁽٤) كذا في الهندية ، و لفظ «بالخبز» ساقط من الأصل •

⁽٥) قوله دو ينقص ، ساقط من الاصول و هو لا بد منه .

وَ قد جاءت السنة ' في هذا : لا يجوز إلا مثلا بمثـل . و إن قلـتم : هــــذا لا يجوز ا فكيف جوزتم الخبز بالتحرى و هو لا يجوز عندكم الا مثلا بمثل ١٢ ليس ينبغي أن يكون بن هذه الأشياء افتراق إلا بسنة . من قال قولا فينبغي له أن يحصل نظيره بمثله، و لا يتحكم فيه فأن التحكم لا يقبل.

(١) و هي حديث الأشياء الستة الربوية ، و فيه « البر بالبر مثلا بمثل كيلا بكيل يدا بيد و الفضل ربا ، كما هو المروى في كتب الحديث ، و قد تقدم من قبل . قال الامام محمد فى كتاب الآثار _ باب السلم فيما يكال و يوزن: محمد قال اخبرنا ابو حليفة عن حماد عن ابراهم قال: اسلم ما يكال فيها يوزن، و ما يوزن فيما يكال، و لا تسلم ما يكال فيما يكال، و لا ما يوزن فيما يوزن، و اذا اختلف النوعان فيما لا يكال و لا يوزن فلا بأس باثنين بواحد بدا بمد، و لا بأس به نشأ ، و اذا كان من نوع واحد نما لا يكال و لا بوزن فلا بأس به اثنين واحد بدا بيد، قال محمد: و بهذا كله نأخذ، و هو قول ابي حنيفة ـ اه ، قال في الهداية ج ٣ ص ٩٢ : قال : و يجوز بيسم الحسير بالحنطة و الدقيق متفاضلا لان الحنز صار عددیا او موزونا فخرج من ان یکون مکسیلا من کل وجه، و الحنطة مكيلة ؛ و عن ابي حنيفة : إنه لا خير فيه ؛ ر الفتوى على الأول ، و هذا اذا كانا نقدىن، فان كانت الحنطة نسيئة جاز ايضا ، و ان كان الحنر نسبئة بجوز عنسـد ابي نوسف و عليه الفتوى ـ اه ٠ قوله • لا خير فيـه ، اي لا جواز فيه ، لأن الجواز نافسم فهو ايضا خير ؟ و قال الشافعي: لا يجوز بيسع الخرز بالخسر اذا كانا رطبن او احدهما ٤ و قال احمد: يجوز متماثلا اذا كانا رطبين، و لوكانا يابسين مدقوقين ففيه قولان احدهما: يجوز، و الآخر: لا يجوز، و لوكانا يابسين غير مـدقوقين لا يجوز لجهالة التَّماثل، كما لوكانا رطبن او احدهما . و في فناوي قاضي خــان : بيسع الحنز بالخنز متفاضلا عـددا او وزنا جائز في قول ابي حنيفة و عمد بـدا بيد، و لا خير فيه نسيئة عند ابي حنيفة ، اذا الحنيز ليس بوزني و لا عددي عنده ، و قال محمد : هو عددي ==

باب الرجل يبيع الطعام و لايستثني منه شيئا

محمد قال قال أبو حنيفة : من باع طعاما جزافا و لم يستثن منــه شيئا إذا انتقد الثمن ثم بدا له أن يشترى منه شيئا فان كان لم يقبضه منه المشترى فليس ينبغي له أن يشتري منه شيئًا قليلا و لا كثيرًا، و إن كان • المشترى قد قبضه فلا بأس أن يبتاع منه ما أحب. وقال أهــــل المدينة: من باع طعاما جزافا و لم يستثن منه شيئا ثم بدا له أن يشترى منه شيئـــا فلا بأس بأن يشتري منه الثلث فما دونه ، و لا يشتري منه أكثر من ذلك ' •

قال محمد: ما فرق بين الثلث و بين أقــل من الثلث و بين أكثر من الثلث ؛ اثن جاز الثلث ليحلن ً أكثر من الثلث ، و اثن حرم أكثر من الثلث ليحرمن الثلث ١ . قالوا : هذا الأمر عندنا . قيل لهم : فهل عندكم

و قال ابو بوسف: هو وزبى الا إن يكون قليلا لا يدخل تحت الوزن مجوز الواحد بالاثنين، و ان كان كثيرا لا يجوز . كذا قـال بعض الأفاضل في خواشي الهداية و الباب المذكور يخالفه ـ كما لا يخني . و الأصل أن الربا أنما يتحقق فيما بدخل تحت الوزن او الكيل، و ما لا فلا ـ كما قال، لأن ذلك قد خرج من الكيل و الوزن فيجوز اثنان تواحد .

⁽١) في الموطأ : و من باع طعاما جزافًا و لم يستثن منه شيئًا ثم بـدا له ان يشترى منه شيئًا فلإ يصلح له ان يشترى منه شيئًا الا ما كان يجوز له ان يستثنى منه ، و ذلك الثلث فما دوته ، فان زاد على الثلث صار ذلك الى المزابنة و الى ما يكره فلا ينبغي ان يشتري منه شيئا الا ما كان يجوز له ان يستثني منه، و لا يجوز له ان يستثني منه الا الثلث فما دوضه ، و هذا الآمر الذي لا اختلاف فيه عندنا ــ انتهى •

⁽٢) كـذا في الأصول و هو من الحلال ـ أي : ليجوزن ؛ و لعله مصحف منه .

أثر عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أو عن 'أحد من أصحابه ؟ فلو كان عندكم لاحتججتم به علينا ، فأما قولكم «هذا الأمر عندنا ، 'فليس هذا بشيء'، بلغنى عرب بعض فقهائكم أنه كان لا يرى ثلثا ا و كان ميكره شيئا "، فلما وليكم الصغير بن عبد الله الذي خالفه ا فرجمع ميكره شيئا "، فلما وليكم الصغير بن عبد الله الذي خالفه ا فرجمع

ر(۲-۲) فى الاصول د ليس هذا شيء، وهو تصحيف، ومثل هذا يكون من النساخ كثيرا. (۳) كذا فى الهندية و هو الصحيح، و معناه: لا يجيزه، او: لا يجوزه ؟ و كانف فى الاصل ديستشى بأساء .

(٤) في الاصول وأر، وهو خطأ .

(ه) ای شیئا ما ٠

(٣) كذا في الهندية لكن كان منفصلا اى « ولى كم » وهو تصحف النسخ ـ اى « وليكم » يعنى لما صار والباعلى أهل المدينة ، قلت : و في الأصل « و لا كم » وهو الصواب ، و النساخ يكتبون اكثر الألفات المنقلبة من الباء بالألف حسب ما يتكلمون به لانه من : ولى يلى ، يكتبون اكثر الألفات المنقلبة من الباء في الماضى ، فهذا من تصحفات الحلط دون اللفظ ـ ف . (٧) لم ادر من هو ، و لم اجده في الميزان و اللسان و النهذيب و التعجيل فعليك الطلب من مظان العلم ، و في الرجال « ثعلبة بن صمير » مصغرا بالصاد و العين المهملتين ، من رجال ابي داود ـ راجع ج ٢ ص ٢٢ من التهذيب ، و فيهم « عبد الله بن ثعلبة بن صمير » ، او « ابن ابي صمير » ، مختلف في صحبته ، من رجال البخارى و ابي داود و النسائى ـ راجع ج ٥ ص ١٦٥ من التهذيب و ج ١ ص ٢٧ و ٣٢٣ من التجريد و ابن شهاب يجالس الاخير كشيرا ـ كا في التهذيب أيضا ، قلت : ما اظنه الا مصحفا ، و الله اعل ـ ف ٠

⁽١) كذا في الأصل ، و في الهندية « من ، مكان « عن ، تصحف .

Y - 7

فقيهكم الله قول الصغير بن عبد الله ، و قال مالك بن انس: كنا لا نقتص ا بين الأصابع حتى قضى بينها ً عبد العزيز بن المطلب فرأينا أن " نقتص بينها ° ؛ فليس ينبغي أن يترك ما يوافق السنة و الكتاب لهذه الأمور المختلطة يتبع فيها الصغير بن عبدالله و دونه .

باب الرجل يبيع الحنطة' ثم يأخذ ثمنها تمرا

محمد قال: قال أبو حنيفة: لا بأسْ بأن يأخذ الرجل ثمن حنطة باعها تمرا قبل أن يفارقه و بعد ما فارقه، و ما أحب بدا بيدٌ . و قال أهل المدينة: لا بأس بأن يأخذ الرجل بشن حنطة باعها تمرا قبل أن يفارقه، فان فارقه

⁽١) في الأصول افقيهم،

⁽٢) في الأصل « لا نقض » في هذا الحرف و في الآتي أيضًا ، و في الهندية « لا نقص .

⁽٣) في الأصول دينها، ٠

⁽٤) هو المخزومي المدنى القاضي ، من رجال مسلم و الترمذيُّ و ابن ماجه ، ولى قضاء المدينة في زمن المنصور ثم المهدى، و ولى قضاء مكة، صالح الحديث، معروف بالجود و المعرفة بالقضاء و الحكم ، صالح الحديث ؛ و ذكره ابن حبان في الثقات، مات في ولاية ابي جغر ـ كذا في ج٦ ص ٢٥٨ من التهذيب ٠

⁽ ٥ ــ ه) كان في الآصل د نقض بينها ، و في الهندية • نقص بينهما ، في الحرفين كليهما تصحف ، و الصواب دنتص بينها ، - ف •

⁽٦) كذا في الأصل، و في الهندية دحنطة. •

 ⁽٧) كذا في الاصول ، لعل معناه أن كانت العبارة صحيحة : « ليس عندى ذلك بلازم » على كون «أحب، على صيغة المنكلم وصحة العطف، او يكون «و ما أحب إلا يدا بيد، على ان يكون «ما ، نافية ، و الشانى ان «ما ، بمعنى « الذى ، فيكون مسع صلته مبتدأ و ديدا بيد، خبره ـ تدبر .

بعد بييع الحنطة فلا يأخذن من ' ثمن الحنطة طعاما و لا إداما .

قال محمد : فكيف ملتم هذا صار صرف فان افترقا فسد و إن لم يفترقا جاز؟ لأن جـاز أن يبيعه بالثن تمرا قبل أن يفارقـه إنـه ليجوز أن يبيعه بعد أن لهارقه .

محمد قال أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا هشام بن حسان عرب الحسن البصرى قال: إذا بعتَ بيعـا نسيئًا فحل الأَجَل فأَى 1 بيـع وجدته عنده فاشتر كيف شئت ذلك البيع بعينه ، و لا تشتريه " بزيادة أو برأس المالى ﴿ وَ قَالَ ابن سيرِسْ : إذا حل الأجل فأى بسِع وجدته عنده فتراضيها " على ذلك فاشتريه ٧ .

باب الرجل يشترى الحنطة بالدقيق

محمد قال: قال أبو حنيفة: لا خير في شراء الحنطة بالدقيق مثلا بمِثل و لا بأكثر من ذلك و لا بأقل . وقال أهل المدينة : لا بأس ببيع الحنطة بالدقيق مثلا بمثل.

و قال محمد: إن أهل المدينة يبطلون الذي لا بأس به و يجعزون مثل هذا!

⁽١) كذا في الأصل، و في الهندية «في، مكان «من، .. ف •

⁽٢) كذا في الأصل؛ وفي الهندية ﴿ وَكُفَّ مِ مَ

⁽٣) كذا في الأصل، و في الهندية ﴿ جازٍ ، مكان ﴿ صارٍ ، ﴿

⁽٤) وكان في الأصول « فان » تصحيف ، و الصواب « فأي » •

⁽a) في الأصول « لا يشتريه» و الصواب « لا تشتريه» ·

⁽٦) في الاصول • فتراضيها ، و هو تصحيف .

⁽٧) كذا في الهندية « فاشتريه » و هو الصواب ، و في الأصل « فليشتر به » •

[أو] ' ما يعلمون أن الحنطة إذا طحنت خرج منها مر الدقيق أكثر بما أعطى ا فكيف يجوز هذا و قد صار دقيقاً بدقيق و فضل؟! أ رأيتم رجلا اشترى زيتونا كثيرا يكون فيه الزيت أرطال بخمسة أرطال من الزيت أيجوز هذا؟ أرأيتم رجلا اشترى سمسا يكون فيه من الدهن أكثر من عشرة أرطال من دهر. السمسم بخمسة أرطال دهن السمسم" أيجوز هذا؟ أرأيتم رجلا اشترى سنبلا فيه من الحنطة عشرة أقفزة بخمسة أقفزة أيجوز هذا؟ فان زعمتم أنب هذا يجوز ، فان مذا عا لا ينبغي أن يشكل خطأه على أحمد؛ أيجوز أن يأخذ دهنا مثل دهنه و قمجا مثل قمحه و زينا مثـٰل زيته و فضلاً ؟ فان قلتم: إن هـٰذا لا يجوز · [قيل:] ^٢ فكذلك 1 الحنطة لأنها إذا طحنت صارت أكثر من الدقيق كيلا فأخذ مثل دقيقه و فضلاً • قالوا : إن الحنطة أخذها مثل الدقيق كيلا مثلا بمثل • . قيل لهـم: صدقتم ، و لكن الحنطة إذا طحنت صارت أكثر من الدقيق ، ما تفولون في قفيز تمر بقفيزين من رطب؟ قالوا: لا خير فيه • قلنــا لهم: صدقتم، فلم كرهتم ذلك و هو كيل بمثله من الكيل؟ قالوا: لأن الرطب إذا جفٌّ صار أقل من التمر ، و هكذا قال رسول الله صلى الله عليه و آله

⁽١) ما بين المربعين لم يذكر في الاصول و لا بد منه ، فزيد بحسب اقتضاء المقام ٠

 ⁽٢) كذا في الأصول، لعل الصواب « دقيق » بالرفع •

 ⁽٣) في الاصول «سمسم» بدون التعريف •

⁽٤) لعل لفظ وقبل، ساقط من الأصول بعد قوله ويجرز، ولا بد منه فزيد على أب الكتاب،

⁽٥) كنذا ف الاصل، و في الهندية « قال » مكان « فان » تصحيف ،

⁽٦) في الأصول • فضل ، بالرفع ، و الصواب • فضلا ، بالنصب ٠

⁽v) ما بين المربعين ساقط من الأصول ·

^{· (}٨) في الأصول • فذلك، و هو خطأ ·

و سلم'. قلنا لهم: فالحنطة ' إذا طحنت كانت أكثر من الدقيق، فكما يفسد ذلك نقصانه فكذلك يفسد هذا زيادته _ و الله أعلم " •

(١) قال الامام محمد في باب ما يكره من بيبع التمر بالرطب من الموطأ ص ٣٣٧: اخبرنا مالك اخبرنا عبدالله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان ان زيدا ابا عياش مولى بني زهرة اخبره انه سأل سعد بن ابي وقاص عمن اشترى البيضاء بالسلت، فقال له سعد: ايهما الهضل؟ قال: البيضاء، قال: فنهائى عنه و قال: انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وَسَلَّمَ سَنُلُ عَنِ اشْتَرَى الثَّمْرِ بِالرَّطِبِ فَقَالَ: أَ يَنقَصَ اذَا بِسِ؟ قَالُوا: نعم ، فنهي عنه ؛ قال محد: و بهذا نأخذ، لا خير في ان يشتري الرجل قفير رطب بقفيرين من تمر لأن الرطب ينقص اذا جف فيصير اقل من قفيز فلذلك فسد البيسم فيه - انتهى. و من طريق مالك رواه اصحاب السنن الأربعة ؛ و قال الترمذي : حديث حسن صحيح ؛ و رواه احمد في مسنده، و ابن حبان في صحيحه، و الحاكم في مستدركه • و الكلام في هذا الحديث موكول الى نصب الراية ج ٣ ص ٤١ و الجوهر النقي على البيهقي ج ٥ ص ٢٩٥ في « باب بيسع الرطب بالتمر » و مشكل الآثار للطحاوى و شرح معانى الآثار له و غيرها من الكتب؛ لكن سنعود إليه في الكلام مع ابن ابي شيبة في الرد، •

(٢) كذا في الأصل، و في الهندية دو الحنطة، ٠

(٣) اعلم انه صلى الله عليه و سلم ذكر الآشياء الستة فى بيان الربا ، و الحديث في ذلك مشهور، حتى قال بعض العلماء: انه متواتر، و قال الامام الجصاص في احكام القرآن:. هذا الحديث يقرب من التواتر لكثرة رواته ، و النص معلول باجماع القاتسين خلافا للظاهرية فانهم يقصرون الحكم على ما ورد به النص نفيا للقياس، وهو مردود ببراهين حجة القياس، مع انهم يقيسون ايضا حتى اضطر بعض ابنــاء العصر في التعاقب عليه الى القول بالقياس و صحته و القول بأن صحيح البخارى مملو بالقياسات الصحيحة - كما هو في جريدة « اخبار اهل الحديث » ، لكنهم ينكرونه جهلا و سفاهة و عنادا ليس == لمم

= لهم بصيرة في الدلائل الا الجود الظاهري الفاسد، وقد اختار مسلكهم فاصل تنوج في جميع تصانيفه و رد عسلى الأنمة و علماء الأمة كابن حرم، و خالف فيها الآيات و الاحاديث و اجماع الصحابة في مسائل كثيرة، منها أنه قائل جلهارة الدم المسفوح من الحيل و الابل و سائر ما يؤكل لحه، بل قال جلهارة دم الانسان! كافي «بدور الاهلة» له، و قائل جلهارة الحزير الجمع على نجاسته، و قائل جلهارة الحز، و قائل جلهارة رجيع الجلالة و بوله؛ كل هذا مذكور في كتبه المؤلفة في الباب كه «دليل الطالب، ص ٢٤٠ و «بدور الاهله، و «عرف الجادي» و واعجب من هذا كله أنه اجاز نكاح الحنية في وقت واحد في كتابه «ظفر اللاضي» تقلدا المشوكاني في رسالته «وبل الغام»، و اجماز ذبيحة كل ذامج ذكر اسم الله عليه و لو كان مشركا في ذكرت ذلك انموذجا لامل العلم، و أن شئت تصديق قولي فراجع الى تأليفاته: الدرر و بدور الاهلة ، و ابجد العلوم و غيرها من مؤلفاته ؛ و طالع مها : تذكرة الراشد، و ابراز الغي، و غيث الغام على المام الكلام الفاصل الشيخ عبد الحي اللكنوى، تجد فيها مسائل أخرى يضحك منها الصيات و الاطفال فضلا عن الهل العلم و الفضل فيها مسائل أخرى يضحك منها الصيات و الاطفال فضلا عن الهل العلم و الفضل فيها مسائل أخرى يضحك منها الصيات و الاطفال فضلا عن الهل العلم و الفضل و الكال من الرجال هن الرجال هن الرجال هنها الصيات و الكال من الرجال هن الرجال هن الرجال هنها العملول و المنال من الرجال هن الرجال هنها العملول و المنال من الرجال هنور الكال من الرجال هن الرجال هنها العملول و المنال و الفعال و المنال من الرجال هنها و الفعال و المنال و الفعال و المنال و المنال

ثم اختلف الأثمة في علة حرمة الربا ما هي؟ فذهب ابي حنيفة و من معيه من الأثمة القدر و ألجنس، ابي كون الموضين بما يكال او يوزن و متاثلين في الجنس لا في النوع و الصفة ، فاستبدال القليل الجيد بالكثير الردى من جنس واحد عنده لا يجوز بل هو ربا ، فالجيد و الردى عنده سواه في الحكم ؛ ومذهب غيره من الأثمة غير م من الحكم ؟ و الارحج الاقيس الاقرب بظاهر النص أنما هو مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى في ذلك الباب ، كيف و قد نقل عن الدارقطني و البزار انها اخرجا عن عبادة و انس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال : «كل ما يوزن مثل بمثل اذا كان =

= من نوع و ما يكال مثله ، و اذا اختلف النوعــان فلا بأس به ، • و هــذا انصَّ و اصرح و ادل على ما علل به ابو حنيفة ، فكان تعليله استنباطا و اجتهادا عاد تنصيصا ، وكان قياسه صنار بالعلة المنصوصة ، و هو صريح في الرد على الظاهرية و على فاضل قنو ج ايضا حيث اقتصر الحسكم على الاشياء الستة مقادًا للشوكان و قبله ابن حزم، و سلك مسلكهم من غير تعمق في الأحاديث، و تفوه كابن حزم في « دليل الطالب » ما تفوه، قال في ص ٧٧٥ من الكتاب المذكور بعد بيان حرمة الربا في الأشياء الستة ما تعريبه: ان طائفة تصروا حرمة الربا في هذه الأشياء الستة و هو الحق،و اول من روى عنه ذلك قتادة و هو مذهب اهل الظاهر و اختاره ابن عقبل مع انه قائل بالقياس و قال: ان علل القائسين في مسألة الربا علل ضعيفة ، و اذا لم تظهر فيه علته المتنج القياس، و اليه ذهب الشوكاني في « السيل الجرار » و غيره من مؤلفاته، و قال في « سبل السلام ،: و الحق ما ذهب إليه الظاهرية .. اه . و قد عرفت انه صلى الله عليه و سلم نص على ان كل ما يوزن او يكال اذا كان من جنس واحد فنيه الربا الا ان يكون مثلا بمثل، فقوله صلى الله عليه و سلم شامل لجميسع الأشياء الموزونــة و المكيلة لا تخصيص فيه لشيء دون شيء و لا لنوع دون نوع و لا لفرد دون فرد ، فكيف يكون قولهم هو الحق؟ 1 و هل هذا إلا رد السنة النبوية بهوى النفس؟ 1 · و من ادلة عدم الحصر حديث أبن عمر في النهي عن المزابنة اخرجه الشيخان ، و منها حديث مسلم في خرص التمر على الشجر فانه يدل على ثبوت الربا في العنب و الزبيب، و منها حديث النهي عن بيبع اللحم بالحيوالث ، و منها حديث الرخصة في العرايا ، و منها حديث السلم د من اسلف فليسلف في كيل معلوم و وزن معلوم ، اخرجه الستة ، وغير ذلك من الأحادث ، وكلها ادلة لالحاق الغير بها و عدم الحصر عليها . و عليه اجماع الصحابة و القائسين . و لا اعتداد بمخالفة الظاهرية و من حــذى حـذوهم كاثنا من كان ، و لا ينقض اجماع الصحابة و التابعين خلاف من نشأ بعدهم بقرون . و قد صرح غير و احد من العلماء == كالسيوطي (104) AYK

= كالسيوطى وغيره : انه لا عبرة بالظـاهرية في الاجماع ، و لا ينقضه خلافهـم و لا اعتداد بهم في شيء من الاحكام، و الشاهد العادل على ذلك قول النووي في تهذيب الأسماء و اللغات في ترجمة داود الظاهري: اختلف العلماء بل يعتبر قوله في الاجماع فقال الاستأذ ابو اسمِلق الاسفرائي: اختلف أهل الحق في نفاة الفياس يعني داود الظاهري و شبهه فقال الجمهور : أنهم لا يلغون رتبة الاجتهاد و لا يجوز تقليدهم القضاء، و هذا ينني الاعتبداد بهم في الاجماع _ أه . و في دراسات اللبيب : و هم مما لا يعبأ بهم و لا بأقوالهُم أئمة الحديث و الفقه حتى قال الشيخ الامام السيوطي وغيره : ان الاجماع لا ينخرق بخلافهم ــ اه ٠ و قد نقل النووى عرب ابن الصلاح ان داود بعتبر قوله و يعتد به في الاجماع الافيما خالف فيه القياس الجلي ، و ما اجمع عليـه القياسيون من انواعه او بناه على اصوله التي قام الدليل القاطع على جلانها فاتفاق من سواه على خلافه منعقد، و قوله المخالف حيئذ خارج عن الاجماع كقوله في النغوط في الماء الراكد و تلك المسائل الشنيعة ، و قوله : لا ربا الا في السنة المنصوص عليها ، و شبهه ـ اله • و بعد هذا الاجماع القوى و النصوص الظاهرة ترجيح قول الظاهرية مصادم للانسانية الظاهرة و الدلائل القاهرة و البراهين البـاهرة ، و لا مجال لا ن حزم ايضا ان يشنع على الأئمة الأزبعة لا سما على ابي حنيفة ، بل هو مستحق بذلك، و قد تجاوز الحد في المسائل الاصولية و الفروعيـة كما قال الذهبي في سير اعلام النبلاء : و انسأ اميل اليه لمحبته في الحديث الصحيح و معرفته به و ان كنت لا اوافقه في كثير بما يقوله في الرجال و العلل و المسائل البشعة في الأصول و الفروع. و اقطع بخطائه في غير مسألة و لكن لا اكفره و لا اضلِله و ارجو له المففرة و اختسع له بفرط ذكاته و سعة علومه ــ اه . و قال ابو بكر بن العربي في كـُثاب القواصم و العواصم : وكأن اول بدعــــة لقيت في رحلتي القول بالباطل، فلمها عدت وجدت القول بالظاهر قمد ملاً به المغرب، سجيف كان من مادية إشدلة معرف بان حزم نشأ و تعلق بمذهب الشافعي ثم انتسب الى داود =

= ثم خلع الكل و استقل بنفسه و زعم انه امام الأئمة ا يضع و يرفع و يحمم و يشرع، ينسب الى دين الله ما ليس فيه و يقول عن العلماء ما لم يقولوا تنفيرا للقلوب منهم، و خرج عن طريق المشبهة في ذات الله و صفاته فجاء فيه بطوام، و اتفق كونه من قوم لا بصر لهم الا بالمسائل، و قد جاء في رجل بجزء لا بن حزم سماه « نكت الاسلام ، فيه دواهي فجردت عليمه نواهي، يقولون « لا قول إلا ما قاله الله و لا نتبع إلا رسول الله فان الله لم يأمر بالاقتداء بأحد و لا بالابتداء بهدى بشر ، فيجب ان يحققوا ان ليس لهم دليل ا و انما هي سخافة في تهويل - نقله الذهبي في سير النبلاء ، فان شئت البسط منه فعليك بالقواصم وسير النبلاء ، و ان شئت تصديق قولى فعليك بطالمة المحلى لا بن حزم - غفرله الله و غفر لنا ، هذا ، فان الحديث ذو فنون ،

ثم اعلم ان التفاوت في الأوصاف في الأموال الربوية يهدر عرفا وشرعا . و لذا لا يجوز ببيع الجيد بالردى مما فيه الربا الا مثلا بمثل سواه بسواء بدا يد ، و على هذا الأصل قال الامام ابوحنيفة : «لا يجوز ببيع الرطب بالتم الا مثلا بمثل» و الكتاب و السنة قد جوزا كل ببيع الاما خص بدلبل و هو البيع متفاضلا على المعيار الشرعى؛ فبق التساوى على ظاهر العموم و يشير اليه عموم «التم بالتم ي في احاديث الربا ، و كا يطلق اسم « الحنطة » و « التسمير » عسلى كل جنس منها مع اختلاف انواعها و اوصافها كذلك اسم « التمر » يقع على التم و الرطب و البسر و المذنب و المنقع ، و يشير اليه حديث النهى عن بيسع التم حق ترهى و حديث الاحرار و الاصفرار و حديث الاشتداد فانها من اوصاف البسر ، وكون الرطب تمرا إمر ظاهر عند العارف باللسان و اللغة ؟ و الحديث المشهور ناص على الجواز عند المائلة بالكيل في قوله « التم بالتم ، قال في الهداية ؛ و يجوز بيسع الرطب بالتم عند ابي حنيفة ، و قالا : لا يجوز لقوله عليسه السلام حين المرطب تمر عنه الهدل عنه الدرب » و له ان الرطب تمر عنه الهد ه أ و ينقص اذا جف ؟ فقيل : نعم ، فقال : لا اذنب » و له ان الرطب تمر الحولة عليه السلام حين اهدى اليه رطبا «أو كل تمر خبر ، • • ، هكذا سماه تمرا ؛

المقولة عليه السلام حين اهدى اليه رطبا «أو كل تمر خبر ، • • ، هكذا سماه تمرا ؛

المقولة عليه السلام حين اهدى اليه رطبا «أو كل تمر خبر ، • • ، هكذا سماه تمرا ؛

المقولة عليه السلام حين اهدى اليه رطبا «أو كل تمر خبر ، • • ، هكذا سماه تمرا ؛

المقولة عليه السلام حين اهدى اليه رطبا «أو كل تمر خبر ، • • ، هكذا سماه تمرا ؛

المحل المحدى المع المحدى اليه رطبا «أو كل تمر خبر ، • • ، همكذا سماه تمرا ؛

المحد المحدى اليه رطبا «أو كل تمر خبر ، • • ، همكذا سماه تمرا ؛

المحد المحدى اليه رطبا «أو كل تمر خبر ، • • ، همكذا سماه تمرا ؛

المحد المحدى اليه رطبا «أو كل تمر خبر ، • • ، همكذا سماه تمرا ؛

المحد المحدى اليه رطبا «أو كل تمر خبر ، • • ، همكذا سماه تمرا ؛

المحد المحدى اليه رساء و المحدى اليه رطبا «أو كل تمر خبر ، • • • • و المحدى المحدى اليه رساء و المحدى المح

74.

= و بيسع التمر بمثله جائز لما روينا ، و لانه لوكان تمرا جاز البيسع بأول الحديث و ان كان غير تمر فآخره و هو قوله عليه السلام • اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شتُنْم ، و مدار ما رُو ياه على زيد بن عياش و هو ضعيف عند النقلة ـ انتهى • اذا عرفت هذا فاعلم أن أين أبي شيبة قال في المسألة التاسعة و الخسين من كتاب الرد: حدثنا و كبع عن مالك بن انس عن عبد الله بن يزيد عن زيد ابي عباش قال: سألت سعدا عن السلت بالذرة فكرهه، و قال سعد : سئل النبي صلى الله عليه و سلم عن الرطب بالتمرِ فقال: أينقص اذا جف؟ قلنا: نعــم ، قال: فنهي عنه ؛ حـ ثنا ابو داود ــ يعني الطيالسي - عن زندة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس انه كره الرطب بالمّر ، قال: هو اقلها في المكال أو في القفيز ؛ حدثنا أن أبي زائدة عن عبيد الله عن نافع عن أن عمر: ان النبي صلى الله عليه و سلم نهي عن بسع النب بالزبيب كلا . حدثنا ابو الأحوص عن طارق عن سعيد بن المسيب لنه كره الرطب بالمّر مثلا بمثل و قال : الرطب منتفخ و التمر صامر ؛ و ذكر ان ابا حنيفة و ابا يوسف قالا : لا بأس به ــ انتهى • قلت : في الكلام معه ههنا امور : الأول ان أن ابي شيبة قد سها في عده ابا يوسف في هذه المسألة مع الامام ابي حنيفة ، بل هو قائل بعدم جواز بسِم الرطب بالتمر _ كما نقلته من الهداية ، و جمسع كتب الفقه علوّة بأن ابا يوسف و محمدا قالا : لا يجوز ، و هذا الصنع منه في مواضع من كتاب الرد و هما مع الجهور اعتمادا على رواية مالك بن الطحاوى بعد حديث ابي عياش : فذهب قوم الى هذا الخديث فقلدوه و جعلوه اصلا و منعوا بسه بيسع الرَّطب بالتمر، و ممن ذهب الى ذلك ابر يوسف و محمد بن الحسن رحمة الله عليهها ــ اه؛ و هكـذا في فتح القدير و البناية و العناية و الكفاية و غيرهـا ، و رجحه المحتق ان الحمام في فتح القدير و العيني في البناية باعتبار الدليل، و لعله لظهور صراحته و لثنواهد آخر كما بين في محله ؟ و من ههنا ظهر الك وهن قول فاصل قنوح ==

= فى اتحاف النبلاء و غيره من تأليفاته ان ابن الهام عن المتعصبين من الاحناف ، فانه زور محض و افتراء عليه، و من طالع تصانيفه لابسيما فتح القدير و تحرير الأصول علم قطعا انه منصف ليس بمتعصب، و لو لا خوف النطويل لأوردت النظائر الكثيرة في هذا المقـأم لكي بتضح على الاعلام أنه محتق منصف على علمه و فضله غير جامد على قول احد من غير الدليـل و البرهان. • الثاني على سبيل التنزل و المسامحـة اقول : لا اعتراض بهـذا الحديث على الامام ابي حنيفة فان ما قال صاحبـاء هو رواية عن ابي حذفة رحمه الله تعالى فهو عامل بالحديثين باعتبار الروايتين عنه . و قد تقرر في مقر م ان اصحابه ما قالوا قولًا من اقوال الا و هو مروى عن الامام و قد حالفوا على ذلك، و أن شئت تفصيل ذلك فارجع الى رد المحتار ، التالث على رو أية آخرى الـتي هي مذهبه و مسلكه فالجراب عن الحديث المذكور : انَّ الامــام ابا حنيفة اعل مــذا الحديث بجهالة زيد الى عبـاش و هو من صيارفية الحديث و نقاده و قوله مقبول في الجرح و التعديل على ما عقد له ان عبد البر بابا في كتاب جامع العلم حتى قال ابن المارك: كيف يقال: ابوحنيفة لا يعرف الحديث وهو يقول وزيد بن عياش عن لا يقبل حديثه،؟وقد نقل أقواله في الرجال الحافظ ابن حجر في مواضع من تهذيب التهذيب و قد جمعتها في جزء ، و قد سلمه ابن حزم من بطارقة الظاهرية و اساقفهم حيث قال في المحلى: قال مالك مرة: عن زيد ابي عباش عن سعد، و قال مرة : عن الي عباش مولی بنی زهره ، و هو رجـل مجهول ـ اه . و وافقها ابن جریر الطبری فی تهـذ.ب الآثار حيث قال : علل الحَبْرِ بأن زيدا تفرد به و هو غير معروف في نقلة العلم ــ اه . و قال الحاكم في المستدرك بعـد اخراج الحديث لم يخرجه الشيخان لما خشيا من جهالة زيد ـ اه . فهذا يدل على جهالته عند الشيخين ايضا و هما جبلان في المامة فن الحديث و الرجال . و قال الطحاري في مشكل الآثار : قال احد الرواة عن مالك في ابي عياش انه مولى لسعد بن ابى وقاص و اسامة بن زيد قال عن عبد الله بن بزيد عن ابي عياش = 777 الزرقي (No N)

= الزرق عن سعد، و هذا محال لان ابا عيـاش الزرق من جلة الصحابة لم يدركه عبد الله بن يزيد ، و في رواية له : عن عبـد الله بن يزيد عن زيد مولى عباش عن سعد ابن مالك؛ و زيد مولى عياش هذا لا يعرف، و في لفظ: عن زيد ابي عياش، و في لفظ: عن مولى لبى مخزوم ، و في لفظ : نهي عن الرطب بالتمر ، و في لفظ : نهي عن بيسم الرطبُ بالتمر نسيتة ؟ فبان فساد هذا الحديث في اسناده و منته ــ اه ؛ ومعهم في الحسكم عليه بالجهالة عبد الحق في احكامه ، و البخاري لم يذكر في تاريخه غير افي عباش الزرقي الصحابي، فيستحيل ان يكون المراد هنا هـ ذا حيث لم يدركه عبد الله بن مزيد . و قال الحافظ في التلخيص: قداعل هذا الحديث جماعة منهم أألطحاوي و الطبري و ابن حزم وعبد الحق بجهالة زيد ــ اه ، فأنو حنيفة لم يتفرد بذلك فلا معنى لقول المنذري دما علمت احدا ضعفه الا ما ذكره ابن الجوزي»، فالحديث ضعيف عند الامام و وافقه ابن حزم و الطبرى و عبد الحق و الحاكم و الطحاوى ، و اليه مال البحارى و مسلم كما اشار البه الحاكم، و قد قبل: أنه بقدم الخبر على القياس أذا كان راويه عدلًا ظاهر العدالة ، و هذا لا ظاهر العدالة و لا ظاهر العين، و الامام مقدم على من اخرجه من الجهالة بتكلف بارد • الرابع أن الحديث مضطرب سندا و متنا ، فقد اختلف على مالك في سنده فنارة يقول: عن عبد الله بن يويد، و تارة يُدخل داود بن الحصين بينه و بين عبد الله، وكذا اختلف على اسماعل، فروى النسائي و اليهيّ عنه مثل رواية مالك، و روى الطحاري عنه من طريق المربي عن الشافعي عن الن عبية عنه عن عبد الله عن الى عياش الورقي عن سعد انه سئل ـ فذكر الحديث؛ و اختلف على اسامة ايضا ، فروى عنه كرواية مالك ـ كما مر ، و رواه الليث من سعد عن اسامة وغيره عربي عبدالله بن يزيد عن ابي سلسة بن عبد الرحن عن بعض الصحابة .. ذكره الطحاوى و ابن عبد البر ، و يروى عن إبي سلة مرفوعًا مرمبلاً - كما أخرجه البهق من طريق أن وهب عن أسامة عن عبد ألله عنه ؟ و ذكر المزى في الاطراف: روى زياد بن ابي ايوب عن على بن غراب عن اسامة 🚐

= ابن زید عن عبد الله بن یزید عن ابی عیـاش عن سعد موقوفا ؛ و اما الراوی عن سعد فيقال فيه مرة : عن مولى لبني مخزوم ، و مرة : عن ابي عيــاش مولى بني زهرة ، و مرة : عن زيد مولى عياش ، و مرة : عُن ابي عياش مولى سعد ، و مرة : عن زيد ابی عیاش : و مرة : عن ابی عیاش الزرقی ، و فی روایة رجالها حفاظ کلهم غیر الراوی عن سعد: نهى عن بيسع التمرّ بالرطب نسيئة ـ كما في آثار الطحاوي و سنن ابي داود، و في رواية لعدة: نهي عن بيسم الرطب بالتمر –كما هنا من غير ذكر نسيئة، و في رواية: ان زيدا ابا عاش سأل سعدا عن البيضاء بالسلت - كما في الموطئين و سنن البهق، و في رواية : انه سأل عنه عن اشتراه السلت بالتمر - كما في نصب الراية و سنن البيهين ، و في . رواية أنه سأل عن السلت بالذرة _ كما هنا في كتاب الرد؛ و قد لا يذكر هذا كله بل يقول: سمعت سعد بن ابي وقاص يقول: نهي رسول الله صلى الله عليه و سلم عن بيسم الرطب بالتمر نسيئة ـ كما في آثار الطحاوى و سنن البيهقي و غيرهما ، كـأنه لم يسأل عنه عن شيء قبل ذلك ؛ فظهر من هـذا كله ان الحديث قد اضطرب اضطرابا شديدا في سنده و متنه ، و زید مع الاختلاف فیه هو مجهول لا یعرف ـ کما مر ، فلا منساص عن الاعراض عنه و النظر الى حديث عمران بن أبي انس لسلامته عن الاعلال و الاختلاف، فلذا لم يعمل ابو حليفة به لانـــه لم يثبت عنده على وجه يحتج به ؛ فهذا ليس بخلاف للحديث كما زعمه ابن ابي شيبة و تبعه مر_ جاء بعد. لا سيما البنارسي الجامد الطَّابع لكـتاب الرد مقلدا له من غير تنقير و تنقيح مع ان التقليد عنده شرك ف الرسالة ! ! كأنه فر" من المطر و قام تحت الميزاب! • فاعتبروا يمّا أولى الالبــاب ، ؛ و القول بأن رواية عبد الله بن يزيد و عمران بن ابي انس عنــه تزيل جهالة العين عنه مسلم لكن بشرط ان يتفق الثقتان في تسمية الرجل، و انت ترى مبلغ الاختلاف فيها هنا فتوثيق مثل هذ الرجـلُ الذي لم يذكر الا في هـذا الحديث و لم يخرخ له الشيخان في صحيحيها بل و لم يذكره البخاري في تاريخه و لم يصحح له غير المتساهلين في التصحيح =

= من الذين يصحون للجاهيل ـ راجم لذلك ديساجة لسان الميزان لا يجعل معلوم الوصف ثقة ، و لذا ترى ابا حنفة رحمه الله يصر عــــلي انه بجهول ، و اصحاب السان الأربعة لم يخرجوا له حديثا غير حديثه هذا، و تصححه من غير بان وجه الصحة سوى النعويل على اخراجه في الموطأ من مثل الترمذي او الدارقطني او الحاكم لا يشني غليلا، و تصحيحه من مثل ابن خزيمة و ابن حبان على مذبهها في تو ثبق المجاهبل لا يمنع المجتهد المتقدم عليهم من جميع الوجوه من الاعلال الذي سبق و تركه الآخذ به ، و اخراج مالك . لحديثه في الموطأ لا يستلزم ان بكون منصوصا عنده على انه صحيح و الصحة فرع الحلو من العال في نظر المجتهد فلا يعد صحيحا عنده ما لم يخل منها في نظره ، و يشير الى ذلك رواية مالك عن ابن الحصين عن عبد الله في بعض طرق الحديث؛ و الـكلام و الاختلاف في ابن الحصين معروف ، فلا عجب في ان يكون ابن الحصين سقط منها في باقي طرقه _ عذا . الخامس على تسلم صحته لا يقبل بازاء الحديث المتلقي بالقبول المستفيض الحاذى حذو النواتر لان الجهالة لو سلم انها لم تكن جرحا في خير القرون فانها مع ذلك منقص لكماله و منزل له من اعلى مراتب الصحة بل اواسطه ايضا بل بيق في ادني مراتب الصحة او الحسن ، و هو و ان كان قابلا للحجة فهو لا يقاوم اصح الآحاد بل اقوى المشاهير بل المتواتر ؟ مع ضم ان «الرطب» « تمر » لغة و عرفا بل شرعا ، و هذا امر ظاهر عند عــارف اللسان و اللغـة، و الحديث المشهور ناصَّ عند الماثلة بالكيل على الجواز في قوله «التمر بالتمر» كما مر، فلا يترك بهذا النازل عنه مرتبة، و التمر شامل للرطب، و العموم أيضا قطعيكالخاص - كما تقرر في الأصول · السادس أنه على تقدير صمة سنده يحمل الحديث المذكور على النهى عنه نسيئة حتى لا يتضاد الخيران، و له شاهد قوى و هو زيادة لفظ النسيئة ، فقد اخرجــه ابو داود في سننه عن يحيي بن ابي كثير عن عبد الله من يزيد أن أبا عياش أخبره أنبه سمع سعد بن أبي وقاص يقول : « نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن بيسع الرطب بالتمر نسيئة، ؛ و بهذا اللفظ رواه ==

= الحاكم في مستندركه و سكت عنه، وكذا رواه الطحاري في شرح معـأني الآثار من طريق معاوية بن سلام عنه ، و رواه الدارقطي و اليهق اجنا ، ثم قال ابو داود عقيب رواية يحيى: رواه عمرابب بن ابي انس عن مولى لبني عزوم عن سعد نحوه ؟ و ظاهر هذا ان عمران رواه كرواية يحيي على خلاف رواية الجماعة التي استند بهـــا الدارقطني على ضبطهم للحديث، و يوضح ذلك ما رواه الطحاوى في مشكل الحديث: قال ثنا يونس ثنا ان وهب اخبرني عمرو بن الحارث ان بكير بن عبد الله بن الأشج حدثه عن عمران من ابي انس ان مولى: لبني مخزوم حدثه انــه سأل سعــدا عن الرجل يسلف الرجل الرطب بالتمر الى اجل فقــال سعد : نهانا رسول الله صلى الله عليه و سلم عن هذا ؛ فظهر بهذا ان عمران رواه على موافقة رواية يحيى و مخالفة الجماعة ، و هذا السند اجل من السند الذي ذكره البيهق ؛ يونس هو ابن عبيد الأعلى ، حافظ احتج به مسلم ، و هو اجل من الربيسع و هو المرادى لانه كان فى عقله شىء حكاء ابن ابى حاتم عن النسائي و لم يخرج له صاحبا الصحيحين ؟ و عمرو بن الحارث النصري الراوي عن بكير حافظ جليل و هو اجل من مخرمة بن بكير بلا شك لأن مخرمة ضعفه ابن معين وغيره و قال احمد من حنبل و ابن معين : لم يسمع من ابيه أنما وقع له كـنابه ؛ و بعد صحة هذه الزيادة يجب قبولها لآن المذهب المختار عند المحدثين قبول الزيادة ، و ان كان الأكثر لم بروها الازيادة تفرد بهما بعض الرواة الحضار في مجلس واحد ، و مثلهم لا يغفل عن مثلها ، فانها مردودة على ما في تحرير الأصول ، و فيما نحن لم يثبت انهما . زيادة لما في مجلس واحد اجتمعوا فسمع هذا ما لم يسمع المشاركون له في ذلك المجلس مالساع، فما لم ظهر أن الحال كذلك فالأصل أنه قاله في مجالس ذكر في بعضها ما تركه في آخر ؛ و من هاهنا ذهب ما تكلف بـه الدارقطني و البيهتي و المنذري من تصحيح الحديث و اللت بالتعويل على الجماعة بضبطهم. فثبت أن زيادة النسيئة صحيحة ، و الحديث محمول عليها ، و الامام قائل به لا مخالف له كما زعم ابن ابي شبية و تبعه من تبعه == في (109) 747

= فى ذلك ـ هذا ، و منصب الامام منصب المائع فيكفيه الاحتمال و الجواز .

السابع على تسليم صحته انه يجوز ان يكون النهى فيه للتنزيه توفيقا بين الادلة ، وضرورة التوفيق سند لمنع حمله عسلى التحريم ، و المناقشة في ذلك حيز المناقشة و الضرر على المستدل لا على المانع ـ فاضم .

الثامن أنه أذا اختلفت الأدلة السمعية من السنة و تعارضت رجعنا الى ما هو المخاص عنه ، و هو القياس و النظر ، فقد قال الطحاوى : قد رأيناهم لا يختلفون في بيسع الرطب بالرطب مثلا بمثل انه جـائز ، وكـذلك التمر بالتمر مثلا بمثل و ان كانت في احدهما رطوبة ليست في الآخر ، وكل ذلك ينقص اذا بني نقصانا مختلفا و يجف فـلم ينظروا الى ذلك في حال الجفوف فيطلوا البيسع به ، بل نظروا الى حاله في وقت وقوع البيم . فعملوا على ذلك و لم يراعوا ما يؤل اليـه بعد ذلك من جفوف و نقصان ، فالنظر على ذلك ان يكون كذلك الرطب بالتمر ينظر الى ذلك فى وقت وقوع البيم،و لاينظر اليه من تغيير و جغوف ؟ و هذا قول إلى حنيفة رحمة الله عليه و هو النظر عندنا ــ اه • و بما ذكرنا استبارے لك رعونـة ان القيم فيما حمل به على ابى حنيفة و وقع فيه في اعلامه الواهية و تقوله من عدم المامه ببراهين الامام في المسألة، و قد نقل كلامه فاضل قو ج في بعض تأليفاته و هي خيـالات كاسدة هجـست له بن غير تدبر منه في اصـل متأصل للامام ابي حنيفة ، و لو اعتبر اشال هذه الزيادات لعز وجود البيسع الجائز عزة يتصبر بها المعاملة و يتمكن الحرج البالغ حرجاً فاشياً عاماً ، كما لا يخني على من له ادنى دربة من الفهم و العقل ، فثبت ان ابا حنيفة قوى الحجة و البرهان في المسألة ، و تمسكه بالسنة ظاهر ، بل لم يعرج على القياس هنا ، ومن الزمه بذلك فالزامه مرجوع عليه ٠ هذا ما التقطته مر.. : فتــح القدير ، و البناية ، و نصب الراية ، و الـتلخيص ، و الجوهر النقي، و شرح معانى الآثار، و مشكل الآثار، و عقود الجواهر، و احكام القرآن ، وحواشي الهداية و غيرها ؛ و هو كله مأخوذ من جوابي عن كـتاب الرد ==

= هوغير المطبوع بعد، فرغت منه سنة خمس وثلاثين بعد الآلف و ثلاثمائة من الهجرة و راجع الى « النكت الطريفة » لفضيلة العلامة الكوثرى المصرى وفاتا قدس الله تعالى سره ص ١٢٠ منها الى ص ١٢٣ فانها كاف واف شاف ـ جزاه الله عنا وعن جميع الاحناف خير الجزاه ، كان دينا عليهم فأداه اداء وافيا زائدا على ما طلبوه منه و الحديث الثانى الذى رواه ابن ابى شيبة فى هذه المسألة موقوف ، و فى سنده « سماك ، و الحلام فيه مشهور عن احمد و غيره لا سيما عن عكرمة ـ راجع ترجمته من التهذيب ، و بعض الاجوبة يجرى فيه ايضا فتذكره ،

و الحديث الثالث صحيح لكن لا يخالف مذهب ابي حنيقة ، و ابن ابي شية رواه هنا . بحملا محتصرا بحيث يلزم به ابا حنيفة و يعترض عليه ، يوضحه ما ساقه مسلم في صحيحه بالسند المذكور قال: حدثنا ابو بكر بن أبي شية و محمد بن عبد الله بن تمير ثنا محمد بن الميزانية ، و المرابنة بيسع ثمر النخل بالتمر كبلا و بيسع العنب بالزبيب كيلا و بيسع الزرع بالحنطة كيلا ؟ و حدثناه ابو بكر بن ابي شية ثنا ابن ابي زائدة عرب عبيد الله بهذا الاسناد مثله ـ انتهى . فهذا هو عين مذهب ابي حنيفة في المزابنة في المنع عن بيسع الثمر على رؤس النخل او العنب على الكروم بالتمر او الزبيب كيلا ، كما هو حكم المزابنة في نظره ، فلا تعلق لهذا الحديث بما هنا من المسألة بل هو تهويل من ابن ابي شيبة من غير برهان ؟ و اثر ابن المسيب رأى له لا يكون حجة على ابي حنيفة ، فنحن رجال و هم رجال ، برهان ؟ و اثر ابن المسيب رأى له لا يكون حجة على ابي حنيفة ، فنحن رجال و هم رجال ، في ما نقله الذهبي عن ابي حنيفة في مناقبه ، فظهر انه ليس بمخالف للأحاديث الصحيحة بي ما اللب ، و له تدارك تبعده عنها ؟ و قد حكى عنه ـ كما في المبسوط و غيره ـ انه لما دخل بغداد سألوه عن بيسع الرطب بالتمر متماثلين فقال: الرطب إما ان يكون تمرا المنا كان تمرا جاز لمقوله صلى الله عليه و سلم : التمر بالتمر ، شلا بمثل – اخرجه الجاعة ، و ان لم يكن تمرا جاز ايضا لحديث : اذا اختلف النوعان ـــ و إما لا يكون تمرا ، فان كان تمرا جاز ايضا لحديث : اذا اختلف النوعان ـــ و إما لا يكون تمرا ، فان كان تمرا جاز ايضا لحديث : اذا اختلف النوعان ـــ و إما لا يكون تمرا ، فان لم يكن تمرا جاز ايضا لحديث : اذا اختلف النوعان ـــ و المناه المناه المناه المناه كان عمرا جاز المناه المناه النوعان ـــ و المناه المناه كان عمرا جاز المناه المناه كلم المناه كون المناه كان عمرا جاز المناه كون المناه كلم المناه كلم المناه كلم المناه كان المناه كان المناه

باب الرجل يبتاع الطعام جزافا

محمد قال قال أبو حنيفة: من ابتاع طعاما جزافا من رجل ثم أصيب ذلك الطعام فاستهلك إن البائع إن لم يكن سلمه للشترى حتى أصيب فهو من مال البائع . و قال أهل المدينة: الذي يبتاع الطعام من رجل جزافا ثم يصاب ذلك الطعام إنه من مال الذي ابتاعه .

قال محمد: ما أبعد قولهم هذا من قولهم فى الجماعة 11 يزعمون أن رجلا لو ابتاع ثمر نخل فسلم البائع ذلك للشترى و قبضه المشترى ثم أصابته جائحة اجتاحت الثمر كله أو اجتاحت منه النصف أو أقل من ذلك الثلث أنه من مال البائع، و يقولون فى هذا و لم يقبضه المشترى و هو فى يد البائع أنه إن أصيب فهو من مال المشترى! كيف افترق هذا ؟

محمد قال أخبرنا أبو حرة عن الحسن أنه سئل عن رجل ابتاع من رجل طعاما و الطعام في بيت فأمره أن يغلق و يدفع المفتاح إليه حتى يستوفيه فاحترق البيت بما فيه من مال ؟ قال : هو من مال صاحب الطعام، من أجل أنه لم يستوفه .

⁼ فبيعواكيف شتم - اخرجه الجاعة، فأوردوا عليه حديث ابي عياش فقال: هو مجهول او عن لا يقبل حديثه - اه ، فلا يكون حجة بازاء الاحاديث الصحيحة المشهورة المتلقاة بالقبول .

⁽١) في الاصول دلو، تصحيف، والصواب دأو، ٠

⁽٢) هو بدل من قوله: من أقل - الح •

⁽٣) هو بالحاء المهملة و الراء المشددة ، واصل ابن عبد الرحمن ، قد سبق ـ فنذكره •

 ⁽٤) في الأصول «المبتاع» وهو تصحيف •

⁽٥) كذا في الأصول، و الصواب والمال، •

باب بيع اللحم باللحم

محمد قال قال أبو حنيفة: 'لا بأس بلحم الابل و لحم البقر بلحم الغنم' و لحم الغنم بلحم الابل اثنان بواحد يدا بيد، و لا خير فيه نسيئة . و قال أهل المدينة في لحم الابل و البقر و الغنم و ما أشبهه من الوحوش بمنزلة الشيء الواحد، و لحوم الحيتان كلها شيء واحد لا يشتري بعضه ببعض إلا مثلا بمثل و زنا بوزن . قالوا: و لا بأس و إن لم يوزن إذا " تحري أن يكون مثلا بمثل يدا بيد .

و قال محمد: وكيف فسد لحسم الارنب بلحم البقر الا مثلا بمثل ؟ وكيف فسد لحم الحاموس إلا مثلا بمثل؟ أسمعوا في هـــذا بأثر ؟ لو كانوا سمعوا فيه بأثر لسمعناه و لاحتجوا بــــه فيما

(١-١) كذا في الأصل، و في الهندية « لا بأس بلحم الابل بلحم البقر و بلحم البقر
 بلحم الغنم، .

- (٢) كـذاً في الاصول، و لعل الواو قبل قوله «قالوا، سقط منها ــ و الله إعلم ٠
 - (٣) في الأصول و اما اذا ، و هو خطأ .
- (٤) و فى الاصل «بلحم الارنب» تحريف ، و الصواب « بلحم البقر» و الله اعلم ـ ف ، و راجمع (٥) كندا فى الاصول ، و لعل لفظ « منهم » ساقط بعد قوله « لسمعناه » ، و راجمع لتوضيح «باب الرجل يبتاع الطعام جزافا » شرح معانى الآثار ج ٢ ص ٢١٥ من « باب الرجل يشترى الثمرة فيقبضها فيصيبها جائحة » ، فإن الطحاوى على عادته فصل المقام رواية و دراية ، و معنى الامر بوضع الجوائح فى حديث بحابر بن عبد الله رضى الله عنه ان المراد بها الجوائح التي يصاب الناس بها و بجتاحهم فى الارضين الحراجية التي خراجها للسلمين ، فوضع ذلك الحراج عنهم و اجب لازم ، لان فى ذلك صلاحا للسلمين و تقوية للمم فى عارة اراضيهم ؛ فأما فى الاشياء المبيعات فلا ؛ و معنى حديث جابر الثانى انه ==

نرنی ۱ هذا رأی رأوه .

و قالوا أيضا: إن تحرى أن يكون مثلا بمثل [يدا بيد] و فلا بأس به و إن لم وزن؛ لئن كان الأمر كما قالوا امــا أن يتحرى و لا يجرز؛ إلا وزنا بوزن مثلا بمثل، لأن التحرى يزيد و ينقص و يخطئ و يصيب في = ذكر فيه البيع و لم يذكر فيه القبض ، فذلك عدنا على البياعات التي تصاب في أيدى بائعها قبل قبض المشترى لها ، فلا يحل الباعة آخذ اثمانها لأنهم يأخذونها بغير حق، فأبها ما قبضه المشترون و صُار في ايديهم فذلك كسائر البياعات التي يقبضها المشترون لَمَا فيحدث بها الآفات في أيديهم ، فكما كان غير البَّار يذهب من أموال المشترين لها لا من اموال باعتها فكذلك البَّار ؛ فهذا هو النظر و هو اولى مَا حمـــل عليه هـُذا الحديث ، لأنه روى عن ابي سعيد قال : اصيب رجل في ثمار ابتاعها فكمثر دينه فقال رسول الله صلى الله صلى الله عليه و سلم « تصدقوا عليه ، فتصدق عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم «خذوا ما وجدتم و ليس لـكم الا ذلك ، ؛ فلما كان رسول الله صلى الله صلى الله عليه و سلم لم يبطل دين الغرماء بذهاب النار و فيهم باعتها و لم رده على الباعة بالثمن ان كانوا قد قيضوا ذلك منه ثبت ان الجوائح الحادثة في يدى المشترى لا تكون مطلبة عنه شيئا من الثن الذي عليه للبائم ٠٠٠ (الى ان قال:) فا حدث فيها من جائحة اتت عليها كلها او بعضها فهي ذاهبة من مال المشترى، و هذا قول ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد رحمهم الله ــ اه ٠

- (١) في الاصول « ريَّ» بالغيبة ·
- (٧) و في الموطأ د إذا ، مكان د إن ، ٠
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و زيد من الموطأ.
- (٤) كنذا في الأصول، و لعل في العبارة خللا و سقوطًا ما و تحريفًا •

التحري' ١١ بل ينبغي لمن أجاز في التحري هذا أن يجنز في الحنطة بالحنطة أن يتحرى فيسوى بغيركيل! و أن يتحرى به فى الذهب التبر بالذهب التبر فيسوى * بغير وزن ١١ و ليس ينبغي أن يكون بن هذه الأشياء فرق في قولهم إذا كان ذلك لا يجوز الامثلا بمشل و هو مما يوزن 1 . و اما أن يقول قائل «لا يجوز هذا إلا مثلا بمثل و زنا بوزن، ثم يقول «إن تحرى فلا بأس بغير وزن، وهذا "بما [لا] يستقيم" . أرأيتم إن تحريا فتبايعا فتقابضا ثم وزن كل واحد منهما اللحم الذي اشترى فاذا أحدهما يزيد على صاحبه إ ينقض عبد إذ صار تاما أو ناقصا على تمامه ؟ و إن كان ينقص فينبغي

(٥) كذا في الاصول و هو خطأ، و الصواب « ينقض » كما في الاول · راجع الموطأ مع شرحه للزرقاني ج٣ ص ١٣٠ و ج٣ ص ٢٢ من كتاب الام للامام الشافعي و ج ٨ ص ١٥٥ من المحلى فارب ابن جزم مع الحلاف في الباب لم يقدر على اقامة الحجة على ما ذهب اليه غير قوله « و احل الله البييع » و قوله « و قد فصل لكم ما حرم عليكم ، و قال في ج ه ص ١٨٩ من البدائع: و اللحوم معتبرة بأصولها ، فان تجانس الإصلان تجانس اللحان ، فتراعى فيه الماثلة ، و لا يجوز الا متساريا ، و ان اختلف الاصلان اختلف اللحان فيجوز ببيع احدهما بالآخر متساويا و متفاضلا بعد ان يكون يدا بيد و لا يجوز نسيَّة لوجود احد وصنى علة الربا و هو الوزن ؛ اذا عرف هـذا فنقول: لحوم الابل كلها على اختلاف انواعها من لحوم العراب البخاق و الهجين == أن

⁽١) كذا في الاصول، و لعل اسقاط قوله «في التحري، اولي و احري •

⁽۲) في الاصل دأن يتحرى، و هو خطأ، و الصواب دفيسوى، ٠

⁽٣-٣) في الأصول وهذا ما يستقيم، بدون حرف النفي، وزدته لكي يستقيم العارة ـ تأمل فه ٠

⁽٤) في الأصول وانتقض،

أن لا يجوز أول مرة حتى يزنا و إن كان البيع تاما ، و إن زاد أحدهما على صاحبه فقد جاز اللحم باللحم أحدهما أكثر من صاحبه ، وكيف قلتم في اللحم إنه يجوز إذا تحربا ؟ فينغى لمن قال هذا في اللحم أن يقول في الزيت و العسل و السمن وكل ما يوزن انه لا بأس به بغير وزن إذا تحريا ! و إز أبطلتم التحرى في هذه الإشياء حتى يجوز و أجزتموها في اللحم بالتحرى فكأنهكم من قولكم في اللحم وإنه لا يجوز إلا مثلا بمثل وزنا بوزن، على غير ثقة ، القول في اللحم كما قال أبو حنيفة ؛ لا يجوز لحم الغنم بلحم الغنم و لا لحم البقر بلحم البقر و لا لحم الابل إلا مثلا بمثل وزنا بوزن، و لا يجوز فيه التحرى ، فاذا اختلف اللحان فلا بأس بلحم الابل بلحم البقر و لم خير فيه الابل بلحم البقر و لم خير فيه الابل بلحم البقر و لم المقر و لم المقر بلحم الغنم اثنان بواحد يدا بيد و لا خير فيه نسيئة لانه وزن كله .

و دى السنامين و دى سنام واحد جنس واحد ، لآن الابل كلها جنس واحد فكذا لحومها ، وكذا لحوم البقر و الجواميس جنس واحد ، و لحوم البقم من الضأن و النعجة و المعز و النيس جنس واحد ، اغتبارا بالاصول فانها مختلفة الجنس فكذا لحومها لانها فروع تلك الاصول ، و اختلاف الاصل يوجب اختلاف الفرع ، و المعتبر في اتحاد الجنس اتحاد المقصود الحناص لا العام ؛ ألا ترى ان المطعومات كلها في معنى الطعم متحدة ثم لا يجعل كلها جنسا واحدا ، كالحنطة مع الشدير و نحو ذلك حتى يجوز ببسع احدهما بالآخر متفاضلا مع اتحادهما في معنى الطعم ، لكن لما كان ذلك معنى عاما لم يوجب اتحاد الجنس اكذا هذا ؛ و روى عن ابي يوسف انه يجوز بيسع الطير بعضه يعض متفاضلا و النكام من جنس واحد لأنه لا يوزن عادة ؟ بيسع الطير بعضه يعض متفاضلا و النكاما من جنس واحد لأنه لا يوزن عادة ؟ وعلى هذا الباب هذه الحيوانات حكمها حكم اصرالها عند الاتحاد و الاختلاف ، لانها متفرعة من الاصول فكانت معتبرة بأصولها – انتهى .

باب السلف في العروض و غيرها

محمد قال: قال أبو حنيفة: لا بأس بأن يشترى الرجل الثوب من الكتان الشطوى أو القصبي بالآثواب من [الاتربي أو] القسى أو الثوب من الفرير ' ؛ و لا بأس بالشطوى بالقصبي أو بالقصبين يمدا بيمد و نسيشة ؛ و إنما يكره الصبطوى ' بالشطوى نسيشة و الهروى بالمروى أو بالمروبين ' نسيئة ، فأما يدا بيد فلا بأس بذلك ؛ و لا بأس بالهروى بالمروى يدا بيد و نسيئة لآن الهروى جنس غير المروى ، و الشطوى غير جنس القرير ، فأذا اختلفت الاجناس فلا بأس به واحدا باثنين و لا بأس به نسيئة ، و إذا كان

⁽۱) كذا فى الاصول، وفى الموطأ ووالشطوى ، وقلت: الشطوى بدل مر فوله والكتان، فلا حاجة إذن لذكر الواو او لذكر وأو » فد و والشطوى ، بالسين المحلة فى الاصول فى كل الحروف ، والصواب بالشين المعجمة .. ف .

 ⁽۲) فى الاصول «القصوى» و هو خطأ • و الشطوى نسبة الى شطا قرية بأرض مصر،
 و القصب ثباب ناعمة من كتان ، الواحدة : قصني - كذا فى شرح الزرقاني •

⁽٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول و زدناه من الموطأ • نسبة الى • إتربب ، وهى قرية من مصر ، وهى بكسر الهمزة و اسكان الفوقية فراه و تحتية فموحدة ــ كذا فى شرح الزرقانى • و القسى ــ بفتح القاف ــ نسبة الى • قس ، قرية من مصر على ساحل البحر • (٤) كذا فى الاصول ، و فى الموطأ • أو الزبقة ، نسبة الى زيق محلة بنيسابور ، او ثباب تعمل بالصعيد •

⁽ه) مَكَـذَا في الآصل ، و في الهندية « الطبطوى » و لعله « الشطوى » او « القريرى » فانه ذكره في المقابلة بعد ذلك ــ تدبر .

⁽٦) كـذا فى الاصل، و فى الهندية « و المروى بالهروى أو بالهرويين، و عندى كلاهما واجب الاسقاط فانه سيأتى بعده .

من نوع واحد هروى كله أو مروى كله أو شلطوى كله فلا خير فيه نسيته .
قال محمد: وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إراهيم: إذا اختلف النوغان مما لا يكال و لا يوزن فلا بأس به اثنين بواحد يدا يد ، و لاخير فيه نسيتة . و قال أمل المدينة : لا بأس بأن يشترى الثوب [من] القسى الكتان [أد] الشطوى أو القصى بالاثواب [من الاتربي أو] القسى [أو الزيفة] ، أو يشترى الثوب من الهروى أو المروى بالملاحف اليانية أو الشقائق و ما أشبه ذلك الواحد بالاثنين أو الثلاثة يدا يد [أو إلى أجل و إن كان] من صنف واحد ، فان دخل ذلك نسية فلا خير فيه و لا يصلح حتى يختلف و فيين اختلافه ، فاذا أشبه بعض ذلك بعضا ؛ و إن المتلف أسماؤه فلا أبد منه اثنين بواحد إلى أجل و ذلك أن يأخذ منه اثنين بواحد إلى أجل و ذلك أن يأخذ

⁽١) و في الأصل و فلا بأس، تحريف، و الصواب د فلا خير، .

 ⁽۲) اخرجه في كتاب الآثار ايضا مطولا منه ثم قال مجد: و بهذا كله تأخذ، و هو قول الى حنيفة ـ اه • و هو في ج ٢ ص ١٣ من جالمع المسانيد •

 ⁽٣) حرف یاء ساقط من قوله « یشتری » من الاصل بسهو قلم الناسخ ـ ف •

⁽٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد مته ٠

⁽٥) ما بأن المربعين ساقط من الأصول، و زيد من الموطأ -

⁽٦) كَذَا فِي الْأَصُولِ ، و فِي المُوطأُ : أَوِ الثوبِ الهُرُويُ أَوِ المُروى •

 ⁽٧) في ألاصول «الشقاق» و هو خطأ ؛ و هي الازر الضيقة الردية •

 ⁽A) في الأصول ودخلت، بناء التانبث و هو خطأ، و الاصلاح من الموطأ.

⁽٩ ـ ٩) كذا في الموطأ ، وكان في الأصول « فتبين اختلاف، •

⁽أر) في الموطأ دو لا» مكان دو إن» و هو تصحيف ·

الرجل 'الثوبين من الهروي' بالثوب من المروى أو القوهي' إلى أجل أو يأخذ الثوبين من الفرقي الثوب من الشطوى، فاذا كانت هذه الاصناف على هذه الصفة فلا يشترى منها اثنن ' بواحد إلى أجل.

و قال محمد بن الحسن: ما تفاوت منه و ما لم يتفاوت سواه ، إنما ينظر إلى الآجناس، فاذا اختلفت جازت فيه النسيئة ،القوهي تغير جنس المروى ، و الشطوى جنس غير القصبي ، معروف ، فان تفاوت المنظر إنما القول في هذا قولان: أن يقول قائل : ما أصله قطن و إن اختلفت أجناسه

⁽١-١) كذا في الموطأ و هو الصواب، و في الأصول «الثوب الهروي» •

 ⁽۲) كذا في الاصل و هو مطابق لما في الموطأ بضم القاف و سكون الواو فهاء ، ثبات .
 .ييض - كما في ج ٣ ص ١٣٢ من شرح الزرقاني ، و في الهندية «الفدهي» تصحيف ٠
 (٣) كذا في الموطأ ، و في الاصول «الفوهي» و هو تحريف ، و الصواب «الفرقمي» ؟

و دالفرقبى، بضم الفاء او القاف بينها راء ساكنة ثم موحدة نسبة الى فرقب موضع، ومنه الثياب الفرقبية او هي ئياب بيض من كتان ـ كافى شرح الزرقانى نقلا عن القاموس.

⁽٤) فِي الموطأ واثنان ف فالفعل مبنى للجهول •

⁽ه) كُذا في الأصول، و لعل الصواب • فيها > •

 ⁽٦) كذا في الأصل، و في الهندية «الفدسي» تصحيف •

⁽٧) وكان في الأصل «العمبي» تصحيف و الصواب «القصبي» •

 ⁽A) كذا في الأصول، لعسل قوله « بإن الناس » بعد قوله « معروف » سقط منها سـ
 و الله اعلم •

 ⁽٩) كذا في الأصول ، و لعل الصواب • و إن » لأن الغاء لا تناسب المقام لانها
 تنتضي الوصلة •

تفاوت و لاخير فيه إلا بدا بيد ، و ما كان أصله كـتان ، فدخل في هذا أمر قبيم ' أن يقول: لا خير في الصنعاني بالمروى نسيئة لأنه قطن، فهذا / خطأ ليس بشيء ؟ أو يقول قائل بقول أبي حنيفة : فاذا اختلفت أجناس ۗ و إن كان أصلها * قطنا كلها أو كتانا * كلها فلا بأس به لانها أنواع متفرقة ، فلا بأس بالمروى بالهروى و " الهرويان ^٦ إلى أجـــل معلوم ، و نحو ذلك ، لآن الاجناس متفرقة . فأما ما قال أهل المدينة فهو أمر لا يقام على حده .

باب الرجل يسلف في عرض من العروض

محمد قال قال أبو حنيقة: من أسلم في عرض من العروض وكان ذلك موصوفًا فأسلف فيه إلى أجل فل الآجل فليس ينبغي للشترى أن يبيع شيئًا من ذلك من الذي اشتراه منه عشل ذلك الثن [الذي سلفه فيه] ٧ و لا بأكثر منه و لا بأقل [منه] * قبـل القيض * ما أسلفه * فه ؛ وكذلك لا ينبغي أن يبيعه من غيره على واحـــد من الوجوء حتى يقبضه .

⁽١) الحلة الفعلية خبر المبتدأ ، و هو قوله «ما اصله قطن» •

⁽٧) تأمل في المارة •

 ⁽٣) كذا في الاصول، و لعل العواب (الاجناس) أو (أجناسه) و الله اعلى - ف .

⁽هـ ٤) وكان في الاصول « قطن كلها أو كثان ، بالرقم ، و الصواب بنصبهما •

⁽ج) كمنها في الأخول ، و لهل النمو اب دأو ، مكان واو النطف ·

⁽٦) لمل قوله دو الهروى بالمروى او المروبين، ساقط من الأصول قبل قوله • إلى أجل · ·

 ⁽٧) ما بين المربعين ساقط من الإصول، و زيد من الموطأ •

 ⁽A) كذا في الأصول ، وفي المؤطأ : قبل أن يقبض .

⁽٩) في الموطأ وسلمه،

و قال أهل المدينة : لا ينبغي أن يبيعها ` من الذي ٢ هي عليه بأكثر من الثمن [الذي سلفه فيه قبل أن يقبض ما سلفه فيـه]"، و لابأس بأن يبيعهـا ٢-. من غير الذي اشتراها منه " .

قال محمد : قد روى فقيهم مالك بن أنس عن يحيي بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال: سمعت عبد الله بن عباس رضي الله عنهها و رجل يسأله عن رجل أسلف [في سيائب] فأراد أن يبيعها قبل أن يقبضها

⁽١) الضمير راجع الى « السلمة ، التي وقعت في الموطأ .

⁽٢) في الأصول والتي، و هو تحريف، و الصواب والذي، •

⁽٣) ما بين المربدين ساقط بين الأصول، و زيد من الموطأ •

⁽٤) في الموطأ ذيل اثر ان عباس: قال مالك: و ذلك فيما نرى ـ و الله اعلم ـ انه أنما اراد ان يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ، و لو انه باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن بذلك بأس ، فالأمر عندنا فيمن سلف في رقيق او ماشية او عروض ، فاذا كان كل شيء من ذلك موصوفا فسلم فيه الى اجل فحل الأجل فان المشترى لا يبيم شيئا من ذلك من الذي اشتراه منه بأكثر من الثَّين الذي سلغه فيه فبل ان يقبض ما سلفه فيه ، و من سلف ذهبا او ورقا في حيوان او عروض اذا كان موصوفا الى اجل مسمى ثم حل الآجل فانه لا بأس ان يبيسع المشترى تلك السلمة من البائع قبل ان يحل الآجل او بعد ما يحل بعرض من العروض يعجله و لا يؤخره بالغا ما بلغ ذلك العروض, الا العلمام فانه لا يحل ان يبيعه حتى يقبضه ، و للشترى ان يبيسع تلك السلعة من غير صاحبه الذي ابتاعها منه بذهب او ورق او عرض من العروض يقبض ذلك و لا يؤخره ــ اه ٠

⁽٥) في الموطأ : من غير صاحبه الذي ابتاعها منه ـ كما عرفت •

 ⁽٦) في الاصول هاهنا ياض ، و في الموطأ د في سبائب ، مكان البياض فوضعناه == فقال (177)181

فقال ابن عباس رضى الله عنها « تلك الورق بالورق ، وكره ذلك ' ، فكيف جوزوا بيع ذلك من غير الذي ' هي عليه و هو لم يقبض ما اشترى؟ و إنما الخذ بذلك ورقا، قبل قبضه !! زعموا أنهم يأخذون بالآثار و هم يتركون ما روون فضلا عن غيره !

قالوا: إنما نأخذ بحديث النبي صلى الله عليه و آله و سلم ، إنه [قال] «من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه» و العرض ليس بطعام . قيل لهم: هل قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: أما ما سوى الطعام فلا بأس به؟

= بين المربعين ، و هو بسين ، هملة اوله و موحدة آخره ، شقق رقيقة ، جمع « سِبة » بالكسر « و سبيبة » و يجمع ايضا على «سبوب » كما فى القاموس ، و قال ابو عمر : السبائب: عمائم الكتان و غيره ، و قيال : الملاحف - كذا فى ج ٣ - ص ١٣٢ من شرح الزرقاني .

(1) اخرجه مالك فى الموطأ به مثله . و فى شرح الزرقانى ج ٣ ص ١٢٩: قال أبو عمر : مناهب ابن عباس ان العرض كالطعام يمنع ببعدقبل قبضه لأنه عنده من رمح ما لا ضمن خلاف ما ظنه مالك ، و قد صح ان ابن عباس قال : و احسب ان كل شىء بمنزلة الظهام ... اه .

- (٢) في الإصويل « التي ». و الصواب « الذي » •
- (٣) في الاصول « فأعا » و الصواب دو إعا » .
- (ع) كذا في الأصل، وفي الهندية «رسول الله».
 - (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول •
- (٣) اخرجه الأثمة الستة من حديث ابن عباس، و اخرجه مالك من حديث حكيم بن حربام، و اخرجه مالك من حديث حكيم بن حربام، و اخرجه النسائي في الكمبرى، و احمد في مسندم، و ابن حبان، و الطبراني، و الدار قطني، و البيهتي، و ابن حرم و غيرهم كا في ج ٢٠٠ من نصب الراية.

قالوا: لم نسمع ذلك ، قلنا: فا ما ينبغى أن يقاس على حديث رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و لا يخالف فيقول قائل ، إنما أقول ذلك فيها جاء عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم خاصة ، و [ما] لم يأت فيه أثر قلت فيه برأي ، و هو يشبه ما جاء فيه الآثر عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم مشهور معر ، ف حين بعث عتاب بن أسيد و رضى الله عنه إلى مكة فقال : وإنى أبعثك إلى أهل الله فانهم عن أربع خصال : عن بيع ما لم يقبضوا ، و عن ربح ما لم يضمنوا ، و عن شرطين في بيع ، و عن سلف و بيع ، و من شاهم عن بيع ما لم يقبضوا ، و غيره ، ما لم يقبضوا ، فقد نهاهم عن بيع ما لم يقبضوا ، فقد نهاهم عن بيع ما لم يقبضوا ، و عن شرطين في بيع ، و عن سلف و بيع ، " ، فقد نهاهم عن بيع ما لم يقبضوا ، في بيع ، و عبد الله بن عباس رضى الله عنها مع ما جاء عرب ابن عباس ما رويتم و عبد الله بن عباس رضى الله عنها أعرف بحديث رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم :

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثني يحبي [بن عبيد الله] عن '

⁽١) لفظ «ما » ساقط من الاصول و لا بد منه .

⁽٢) هو الأموى، ابو عبد الرحمن او ابو محمد ، المكى ، الصحابي ، من رجال الاربعة ، رجل صالح خير ، فاضل ، استعمله النبي صلى الله عليه و سلم على مكة عام الفتح فى خروجه الى حنين فحج بالناس سنة ثمان ، و لم يزل على مكة حتى تُنبض رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و اقره ابو بكر فلم يزل واليا عليها الى ان مات ، وكانت وفاته يوم مات ابو بكر الصديق ، و قبل : تأخرت وفاته الى سنة ٢٢ ، وكانت والى مكة لعمر مننة عشر بن - كا فى التهذيب ج ٧ ص ٩٠ .

⁽٣) سأتى بعده مسندا ٠

⁽٤) فى الاصول « يحيي بن عامر » و كذا هو فى كتاب الآثــار للامام عمد ، و كـذا رواه الحسن بن زياد فى مسانيده ... رواه الحسن بن زياد فى مسانيده ... كا فى جامع المسانيد و عقود الجواهر ، و قال الحافظ فى الايشــار : قال الحسيبي ...

= عن يحيى و هو ابن عبيد الله عن عامر و هو الشعبى؛ قلت: و يحيى بن عبد الله هو المعروف بالجابر، له ترجمة في النهذيب - انتهى ، وذكره الحسيني في موضعين من التذكرة - كما في ص ٤٤٣ و ٤٤٤ من التعجل - و قال هناك وقع فيها تصحف «عن ، فصارت «بن » و عامر هو الشعبي ، و المعتمد ان روايته عن عتاب بن اسيد بواسطة ، و هذا الحيرى لا اعرف له ترجمة - انتهى ، و لعله لما كان المراد بعامر «الشعبي» فهو الحيرى - كما في ترجمته من النهذيب ، فالحيرى صفة لعامر لا ليحيى - تأمل ،

اعلم ان شيخ الامام ابي حنيفة في الاسناد المذكور مختلف فيه ، فتي جامع المسانيد و عقود الجواهر : ابو حليفة عن يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمي القرشي الكوفي عن عامر الشعبي عن عتاب بن اسيد : ان النبي صلى الله عليه و سلم امره ان ينهى قومه – فذكره ، كذا رواه طلحة من طريق جعفر من عوف عنه ؛ قال السيد الزيدى: و فيه انقطاع فان الشعبي لم يدرك عتاباً ، و ابن موهب ضعف _ اه ؛ ابو حنيفة عن على بن عامر عن عبد الله بن عبد الواحد عن عتاب بن اسيد: ان النبي صلى الله عليه و سلم قال له : انطلق الى اهل الله فانههم عن اربع خصال ـ فـذكره ، كـذا رواه طلحة من طريق حزة بن حبيب الزيات عنه ؛ و رواه ابن خسره من طريق محمد بن شجاع عن الحسن ابن زياد عنه: ابو حليفة عن يحيي بن عامر عن رجل عن عتاب: ان النبي صلى إلله عليه و. سلم قال له : انه الهلك ـ فذكرته، كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار و: الحسن بن زياد في مسنده كلاهما عنه ، و رواه طلحة و ابن خسرو. و الكِلاعي ؟ قال الزبيدي: قال الشريف الحسيني في التذكوة: صوابه • يحبي عن عام, الشعبي • ، ثم قال : يحبي بن عبيد الله الحيري عن عامر الشعبي عن رجل عن عناب ـ اله • فاختلف علمه في يحبي بن عبيد الله بن موهب و على بن عامر، و يحيي بن عامر ، و ابن موهب له ترجبه في التهذيب ، وكذا يحيي الجابر الذي جَرَم به الحافظ في الايثار خلافًا لما في النمجيل • و يحيي بن عامر البجلي ذكره البخاري في تاريخه و قال : نسبه هشنم ، يروى عن اسماعيل بن =

= ابي خالد - كما في ج ٢ ص ٧٧٥ من باب المشايخ مرب جامع المسانيد . و في كتاب الآثار لابي يوسف رقم ٨٢٨ ص ١٨١ : قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي ﴿ حنيفة عن ابي يحيي عمن حدثه عن عناب بن ابي اسيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه اميرًا على مكمة و قال « أني ابعثك الى أهل الله فانههم عن أربع خصال ، الحديث ؛ ففيه شيسخ ابي حنيفة « ابو يحيي . قال الفاضيل أبو الوفاء في تعليقه عليه : كـذا هنيا ، و عند الحافظ طلحة و ابن خسرو و الـكلاعي «عن يحني بن عامر الـكوفى الحبيرى عن رجل، وكذلك عند محمد في الآثارُ الابانه لم يزد «الكوفي الحيرى، و اخرجه الحافظ طلحة ايضا من طزيق جعفر بن عون عنه عن يحي بن عبد الله بن موهب النبعي الكوفي عن عامر الشُّعني عن عتاب ؛ قلت : و اظن أن أبا يحي هذا عبيد الله بن عبد الله بن موهب التيمي أب يحيي الذي مر" ذكره ، وعن حدثه هوالشعبي - كما علمت ، ولعل هذا هو الصواب ؛ او هو « يحيي » و « أبو يحني ، تحريف كما هو عند غيره ، فهو اما « يحي بن عبيـد الله التيمي، او هو «يحيي بن عبيد الله الحميري ، كما عنمد البعض ، و هو لا يعرف ـ قاله ان حجر في (تع)، و اما « يحيي بن عامر ، فقال الحافظ في (تع): هو • يحيي عن علمته ، فحر أف د عن ، أو صار دين ،، و اما شيو خ الامام الذين يكنون بأبي يحي فهم : سلمة بن كمهيل ، وحنيب بن ابي ثابت ، و عمرو بن ميمون الاودى ، و ابو عطــاء بن السائب ؟ قلت : و اخر ج الحديث اليهقي عن ابن اسحاق عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن ايه، وعن اسماعيل بن امية عن عطاء عن ابن عباس ، وعن عبد الملك بن ابي سلمان عن عترو بن شعيب عن ايه عربي جده ـ انتهني ٥٠ و هو مذكور مفصلاً في ج٢ ص ١٩ و ٢٠ من عقود الجواهر المنيفة • فالحاصل ان شيخ الامام • يحيي بن عبيدالله ابن موهب، او « يحيي الجمابر ، او « يحيي بن عامر ، او « يحيي بن عبيد الله الحيرى ، او دعلي بن عامر،، و اعلق بالقلب و آنق هو «يحيي الجابر، كما في الايثار - و العلم عند الله تمالى . و بعد: فعلى العلماء التعيين و التشخيص. قلت: و ذكر ان خسرو = عامر (177) 707

عامر عن رجل عن عتاب بن أسيد عن النبي صلى الله عليه وآله و سلم أنه

ق شيوخ الامام « يحيى بن عامر ، ثم ذكر بسند الامام محمد مثل ما اخرجه هو ف

كتاب الآثار ، و اخرج من طريق جعفر بن عون : نا ابو حنفة عن يحيى بن عبيد الله عن عامر عن عتاب بن أسيد - الحديث ؟ في نسخة من الكتاب « يحيى بن عبيد الله بن عامر ، - ف .

'(۱) هذا هو الصواب على ما في الايثار و التعجيل، و عامر هو الشعبي، و دن، محرف من «عن» ورعليه الاعتماد فان الحــافظ تصدى مأمورا لتحقيق رواة الآثار و رجاله و ألف فيهم رسالة سماء • الايثار بمعرِفة رواة الآثار ، وجمعهم فيها • ومع هذا هنا يحيي ِ الكندي كوفي، روى عن الشعبي و الى جعفر و شريح، و عنه الصلت بن الحجانج و ابو عوانة و شريك ـ ذكره الحافظ في ج١١ ص ٣٠٨ من التهذيب، و ذكره ان حان في الثقات فقال: يحيى بن تيس الكندي عن شريح ، وعنه انو عوانة و شريك ؛ فيحتمل ان يكون هذا . قال الحافظ : و ليس عند البخـارى و ابي حاتم من يسمى " يحيى " و ينسب كنديا غيره أ، فالظاهر انه هو ـ اه ٠٠ فلا بعد في ان يكون هو في الاسناد المذكور . و قال في التقريب: يحيى بن فيس الكيندي كوفي نستور من السادسة _ اه . و رقم عليه علامة تعليقات البخـاري في كـتابيه . و شربك النخى و غيره من طبقـة ابي حنيفة رحمهــم الله تعالى و و «ابو يحبي» و «بن» محرفان من « يحبي» و «عن » • و من نسبه الى عبد الله بن موهب النبعي او الى عبيد الله الحيري ان كان صحيحا فلعل الامام رواه عن يحيي الجابر عن الشعي، و عن ابن عبد الله بن موهب عنـــه، و ابن عبيد الله الحيري و يحيي الكندي عنه ـ كلهم ، او قد اشتبه على الكاتب فكتب ما كتب. هذا ما عندي في الحال، و لعل الله الحديث بعد ذلك أمرًا، وعليك بالتفتيش • و هنا يحيي بن سعيد ابو حيان التيمي الكوفي العابد، الراوي عن الشعبي ، من رجال السنة ، روى عنه من في طبقة الامام كالثوري وغيره، وسعيد يتحرف د بعبد، و «عبيد، ب=

قال: انطلق إلى أهل الله _ يعنى أهل مكة _ فانههم عن أربع خصال: عن بسيع ما لم يقبضوا، و ربح ما لم يضمنوا، و عن شرطين فى بيع، و عن سلف و بسع . أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان الجمحي فال سمعنا القاسم بن محمد يقول:

كنت قاعدا عند ابن عباس فسئل عن سبائب السلف فيهن عور الحديث اخرجه البيهتي في ج ه ص ٣١٣ من سئنه الكبرى و الامام الشافى في ص ٢٠ من كتاب الام من غير اسناد • (٢) بجهول، و لم اقدر على تشخيصه وقبل ان المراد به و بعمن حدثه «الشعي» وهذا يجرى في الاسناد الذي ليس فيه ذكر الشعبي، وعليه يكون رواية الشعبي عن عتاب منقطعة و أما هنا فلا يكون المراد بالمجهول الشعبي فانه مذكور في الاسناد على تنقيح الحافظ في الايثار و التعجيل، فالاسناد بكون متصلا لكن فيه رجل بجهول - كما لا يخني • (٣) عتاب بن اسيد هو الاموى ، بكون متصلا لكن فيه رجل بجهول - كما لا يخني • (٣) عتاب بن اسيد هو الاموى ، وعبد الرحن او ابو عجد ، المكي ، من رجال الاربية ، صحابي مشهور ، تقدم •

(۱) تقدم من قبل، وقد وقع في الاصول و حنظة بن ابي يوسف وهو خطأ فاحش، (٢) وقسع في الاصول وسائر و وهو تصحيف و الاثر رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال: سمعت عبد الله بن عباس و رجل يسأله عن رجل سلف في سبائب فأراد ان يبيعها قبل ان يقبضها فقال ابن عباس: تلك الورق بالورق؛ وكره ذلك ـ انتهى وقال الزرقاني في ج ٣ ص ١٢٩ من شرحه: «سبائب» بالورق؛ وكره ذلك ـ انتهى وقال الزرقاني في ج ٣ ص ١٢٩ من شرحه: «سبائب» بسين مهملة اوله و موحدة آخره، شقق رقيقة ، جمع ه سبة ، بالكسر و «سبيبة» و يجمع ايضا على «سبوب» ـ كا في القياءوس ؛ وقال ابو عمر: «السبائب، عمائم الكتان وغيره، وقيل: الملاحف ـ انتهى والشقائق ـ كا في شرح الزرقاني ايضا : الآزر الضيقة الردية ـ قاله البوني كابن عبد البرعن ابن حبيب ـ انتهى و

أ يبيعهن قبل أن يستوفيهن؟ قال: يقضهن .

باب الرجل يسلف ذهبا أو ورقا في عرض

محمد قال قال أبو حنيفة : من سلف ذهبا أو ورقا في عرض ا إذا كان موصوفا إلى أجل مسمى ثم حل الأجل فانه لا خير في أن يبيع المشترى تلك السلعة من البـائع و لا من غيره قبل أن يحل الأجل، و بعد ما يحل الأجل بعرض من العروض يعجله [ولا يؤخره] * بالغا ما بلغ ذلك العرض و لا بغير العرض . و قال أهل المدينة: لا بأس أن يبيع المشترى *ذلك العرض * من البائع قبل أن يحل [الأجل أو بعد ما يحل] " بعرض من العروض يعجله° و لا يؤخره بالغا ما بلغ ذلك العرض، إلا الطعام فانه لا يحل أن يبيعه حتى يقبضه ، [و] " للشترى أن يبيع أ ذلك العرض من غير صاحبه الذي ابتاعه ¹ منـه بذهب أو ورق أو عرض ^٧ من العروض يقبض ذاك و لا وخره .

و قال محمد: كيف جـاز له أن يبيع ذلك من الذي عليه العرض

⁽١) في الأصول ﴿ أَبِيعِهن ﴾ و هو خطأ • و الارجح في الضائر ضمائر المؤنث الواحد كما فى الموطأ ـ و الله تعالى اعلم بالصواب .

⁽٢) كذا في الأصول، وفي الموطأ وفي حوان أو عرض، .

⁽٣) ما بنن المربعين ساقط من الاصول و زيد من الموطأ .

⁽٤-٤) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « تلك السلمة ، .

⁽o) كذا في الموطأ ـ من التعجل، و في الاصول « يتعجله » .

⁽٦ - ٦)كذا في الأصول. و في الموطأ « تلك السلمة » من غير صاحبه الذي ابتاعها . (٧) في الأصول وعرضًا ، و هو خطأ .

بعرض [من العروض] ' وإلا يجوز له أن يبيعه بذهب أو ورق أو أكثر ' من الذي ابتاعـــه [منه] ؟؟ و هو يجوز من غير الذي باشتراها " [منه] ! ليبيعها من الذي اشتراها منه 11 لئن جاز أن يبيعها بدهب أو ورق (من غير الذي اشتراها منه لبيعها) * من الذي اشتراها منه أجوز، لأن ذلك مضمون على الذي هو عليه ؛ و ليس يخاف في هذا الغرر ، و إذا باع ذلك من غير الذي هو عليه كارـــ ذلك غرراً ألا ترى أ يخرج أم لا يخرج؟ ليس القول فى هذا. كما قــال أهل المدينة و لـكن هذا اشترى ما لم يقبض و لا يجوز أن يباع [ما لم يقبِض] " بمن هو عليه و لا من غيره حتى يقبض. و هو و الطعام سواء .

⁽١) ما بنن المربعين ساقط من الأصول و زيد من الموطأ •

⁽٢) قوله ﴿ أُو أَكُثُر ﴾ ليس في هذا الموضع من الموطأ ، بل قبيله بأسطر ؛ قال مالك : فان المُشترى لا يبيع شيئًا من ذلك من الذي اشتراء منه بأكثر من الثمن الذي سلفه فيه قبل ان يقبض ما سلفه فيه ـ اه -

 ⁽٣) كنذا في الأصول ، و الضمير راجع الى (السلمة » و هذه الضائر تدل على ان الصواب و تلك السلعة ، مكان و ذلك العرض ، و

⁽٤) لم افهم معنى قوله « من غير » الى قوله «لبيمهــا » وعندى الأصوب اخراج هذه الجلة من الأصول فانها لا تناسب ما قبلها بل زائدة لا حاجة البها حكما لا يخفى، او وقع في العبارة خلل لم اقدر على اصلاحه ، فعليك بالتأمل فيهما ، و لم تذكر هذه العبارة في الهندية و لعله هو الصواب • قلت : بل كررهــا الناسخ سهوا فهي اجرى ان تحذف ، و الله أعلم .. ف ٠

⁽٥) ما بنن المربعين ساقط من الأصول •

باب الرجل يسلف فى دنانير أو دراهم فى أربعة أثواب موصوفة إلى أجل

محمد قال قال أبو حنيفة: من أسلف دنانير أو دراهم فى أربعة أثواب موصوفة إلى أجل فلما حل الآجل تقاضى صاحبها فلم يجدها عده و وجد عنده ثيابا دونها من صنفها فقال [له] الذي عليه الأثواب وأعطيك [بها] من ثيابى هذه، إن هذا لا يجوز . و قال أهل المدية: لا بأس بذلك إذا أخذ تلك الشياب التي يعطيه قبل أن يفترقا . فإن دخل ذلك أجل فلا خير فيه .

قال محمد: فكيف جاز هذا وقد جاء في هذا بعينه أثر:

محمد قال أخبرنا مسعر بن كدام عن عبد الملك بن ميسرة اعن

 ⁽١) الفظ دله، ساقط من الاصول و زيد من الموطأ .

⁽٢) مَا بِينَ المُرْبِعِينَ سَاقِطُ مِنَ الْأَصُولُ وَ زَيْدُ مِنَ المُوطَأُ •

 ⁽٣) كذا في الأصول ، و في الموطأ « الأثواب » •

⁽ع) في الموطأ دالاجل.

⁽ه) في الموطأ: فإن ذلك لا يصلح .

⁽٦) هو الهلالى ، ابو زيد ، العامرى الكونى ، الزراد ، من رجال الستة ، روى عن ابن عمر و أبى الطفيل و زيد بن وهب و طاوس و سعيد بن جبير و مجاهد و عطاء و البزال بن سبرة و يوسف بن ماهك وهلال بن يساف وعبد الرحن بن سابط الجمعى ، و عنه شعبة و مسعر و منصور بن المسمر و زيد بن ابى انيسة و سليان بن بلال وموسى ابن مسلم الصغير و غيره ؟ ثقة ، صدوق ، كثير الحذبث ؟ توفى فى زمن خالد بن عبد الله القسرى - كذا فى ج ٢ ص ٤٢٦ من التهذيب ،

طاوس عن ان عباس رضي الله عنهها أن رجلا أسلم إلى أجل في حلل وفاءً ' فلما حل الاجل لم يجد عنـده حللا وفاء و وجد عنده حللا خلافها ۗ فأراد أن يعطيه "حلتي مُحلة" فسأل عن ذلك ابن عباس فكرهه . و هـذا يدل على أن ابن عباس لم يجز بيع السلف من الذي هو عليه بشيء أ من الأشياء عرض و لا غيره حتى يقبضه م

باب الحديد و النحاس و ما اشبهها بما يوزن

محمد قال قال أبوحنيفة في الحديد و الرصاص [و النحاس] * و الشبه و القت ٦

القاءوس و معجم البلدان، فهو بالاضافية نسبة الحلل الى ذلك الموضع؛ و قد راجع الكتابين المذكورين الفياضل محمد توسف البنوري و كتب بــه الى ، بارك الله في علمه و عمله حيث ارشدني اليه و جزاه الله عني خير الجزاء .

 ⁽٢) في الأصول «خلافا» بدون الضمير، و الصواب «خلافها» مع الضمير. (٣-٣) وكان في الأصول « حلتين محلة » و الصواب « حلتي محلة » بالاضافة الى « محلة » بكسر الحاء المهملة ، قرية مرى قري ذمار بأرض البمن - كا فى ج ٧ ص ٣٩٨ من معجم البلدان، و بالفتح مدينة مشهورة بالديار المصرية و هي عـدة _ كما في ج٧ ص ٣٩٧ من معجم البلدان ، و مثله في القاموس •

⁽٤) في الاصل « شيء، بدون حرف الجر . و قوله « عرض ، بدل من • الشيء، وخلت ُ اولا ِان الباء سقطت من لفظ العرض اى • بعرض ، ثم رجعت عنه ـ تأمـل • و الآثر اشار اليه ابن حزم في باب السلم من المحلي و لم ينكر اسناده و لا ذكره تماماً • (٥) ما بنن المربعين ساقط من الاصول، وُ زيد من الموطأ •

⁽٦) كذا في الأصول، وهو اليابس من الاسفست و دهن مقتت وهو الذي يطبخ == و الكتان 701

و الكتان و العطل : لا بأس بكل واحد من هذه الاصناف أن آياخذ رطلا منه برطل مثله من صنفه ، و الحديد بمثله ، و الرصاص برصاص مثله ، و قطنا أن بقطن مثله ، و الكتان بالكتان مثله ، و القت بالقت مثلا بمثل يدا يبد ؛ و لا خير فيه اثنان بواحد لأنه من جنس واحد و هما بما يوزن ، و إن أخذت رطلا من الحديد برطلين من النحاس أو رطلا من كتان ا

بالرياحين حتى يطيب، و الفاء تصحيف .. كذا فى ج ٢ ص ١٠٨ من المغرب؛
 و فى الموطأ مكانه و القضب، بالقاف و اسكان الصاد المعجمة و الموحدة آخره،
 و هو الاسفست؛ و فى حديث مساحة الكوفة: و على جريب القضب ستة دراهم ..
 كذا فى ج ٢ ص ١٢٦ من المغرب.

(۱) كذا فى الاصول، و فى الموطأ «و النين و الكرسف، و هو القطن - كما فى شرح الزرقانى و المغرب، و الكتان ما يتخذ به الحبال، تدق عدانه حتى يلين و يذهب تبنه ثم يستعمل، و بزره يقال له بالفارسية «زغيره» و القنب من الكتان - كما فى المغرب، و فى الصحاح ج ٢ ص ٤٠٣: الكتان بالفتح معروف - اه .

(٢) كذا فى الأصول، وليس فى الموطأ، وقيه دو الرضاص و الآنك، ؛ و العطل مالعين و الطاء المهملتين آخره لام: الشمراخ من شماريخ النخلة - كما فى ج ٢ ص ٢١٥ من صحاح الجوهرى، و لعله لا بناسب فى هذا المقام . و العنصل ـ بالعين و الصاد المهملتين بينها نون: البصل البرى ـ كما فى الصحاح ايضا .

(٣-٣) كذا في الأصول، و في الموطأ ﴿ يُؤخذ رطل، بَعْمَل بِجهُولُ و رفع رطل •

(٤ - ٤) كذا في الأصول، و لعل الصواب «و الحديد بالحديد مثله · ·

ای : لا باس أن يَاخذ قطنا بقطن مثله ٠

(٦) كذا في الاصول، من كتان بالتنكير .

وقال أهمل المدينة : و لا بأس برطل من حديد برطلين مِن حديد [و رطل صفر برطلي صفر] وأربعين [رطلا] من قت مبشر[ين] الأرطلا من قت يدا بيد ، و لا خير في الله عن خلا بيد ، و لا خير في شيء من ذلك نسيئة ؛ و لا بأس برطل من حديد برطلين من نحاس نسيئة و لا بأس برطل من كتان نسيئة ، و لا بأس برطل من من قطن برطلين من كتان نسيئة ، و لا بأس برطل من

⁽١) كذا في الأصول «من قطن» منكرا ٠

 ⁽۲) ما بین المربعین ساقط من الاصول، و زید من کتاب الآثار للامام محمد ص۱۳۳
 و آثار الامام ابی پوسف ص ۱۸۹ من رقم ۸٤٦

⁽٣) في الأصول بالغيبة ، و هو خطأ ٠

⁽ع) ما بين المربعين زيد من كتاب الآثار ، الا الن قوله «ما يكال » . قدم فيه على قوله «ما يوزن» . قوله «ما يوزن» .

⁽٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و زيد من الآثارين •

⁽٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الموطأ .

 ⁽٧) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و لا بد منه •

⁽A) كذا في الأصول «من قت» في الموضعين •

عنىر برطلين من مسك نسيئة ' .

وقال محمد: كيف جاز القت عشرين وطلا بأربعين وطلاً يدا يبد وهم يكرهون قفيزا من شعير بقفترين من شعير يدا بيد؟ قالوا: لأن الشعير جاء فيه الآثر بعينه , قيل لهم : ينبغي أن يقــاس [ما لم يجيي فيه الآثر]⁴ بما جاء فيه الآثر ؛ ألا ترون أن الذهب و الفضة و النحاس و الحديد مخرجها مخرج واحد؛ فكيف اختلف في البيوع و الأشرية " الفضل الذهب و الفضة عن ٦ النحاس و الحديد ٢١ ما سبيل الفاضل في هذا و غيره إلا سواء . قالوا: إنما نقيس الحديد و النحاس بالحجمارة و لا بأس بحجر بحجرين يدا بيد . قلنا لهم : إن الحجارة لا توزن فلذلك أجزنا ذلك، و لو وزنت لكرهناها لانها نوع واحد؛ و أما النحاس و الحديد فهما يوزنان كما يوزن الذهب و الفضة ، وكل ذلك بخرج من المعادر كما يخرج الذهب و الفضة . فان قالوا: إن الذهب و الفضة هما الثمنان اللذان يشترى بهما السلع و ليسا "

⁽١) و العارة من قوله «و أربعين رطلا » الى قوله « من مسك نسيئة » لم اجدها مسلسلة في الموطأ و لا في المدونة ، نعم هي مستفادة من اقوال أهل المدينة في الواب متفرقة من كتاب السلم من المرطأ و المدونة ـ هذا و الله تعالى اعلم •

⁽٢) كذا في الأصول، و لعل الصواب « عشرون » ·

^{ِ (}٣) لهذا عكس مَا تقدم من قوله « أربعين رطلا بعشرين رطلا » •

⁽٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زدته للاصلاح على اقتضاء العبارة .

⁽٥) جمع : شراء _ على الشذوذ، كما في ج٢ ص٥٠٠ من صحاح الجوهري ٠

 ⁽٦) كذا في الأصول، والصواب دعلى، ؛ قلت: عن صلة اختلف - ف·٠

 ⁽٧) في الاصول «ليس» مفردا ـ اى : كل واحد منها ، و الراجح «ليسا » بالتثنية •

كغيرهما . قيل لهم: أرأيتم أهل بلد جعلوا الثمن عندهم النحاس فقد المجعل ذلك غير أهل بلد فجعلوا [الثمن عندهم] * الفلوس أكنتم ترون ذلك بمنزلة الذهب و الفضة ؟ قالوا: ليس يشبه الذهب و الفضة غيرهما . قيل لهم:هذا . حكم يتحكمون [به] " على الناس يفرقون بين المجتمع و يجمعون بين المتفرق؛ أ رأيتم النحاس و الرصــاص و الحديد كيف أشبه ً عندكم الحجارة و هو إنما يخرج من الحجارة كما يخرج الذهب و الفضة [منها] * و ليس * الحجر بعينه ؟ و إنما ينبغي أن يشبه الرصماص و النحاس و الحديد بالذهب و الفضة ' و لا يشبه الحجر بعينه ' ، و لكنكم أخطأتم القياس. ' و قال أهل المدينة ' : ما ^ اشتريت من هذه الاصناف كلها فلا بأس أن تبيعه قبل أز تقبضه ٩ من غير صاحبه [الذي اشتريته منه] ١٠ إذا قبضت ثمنه إذا كنت اشتريته [كيلا أو وزنا ، فاذا اشتريته] `` جزافا فبعه مر_ غير الذي اشتريته منه

⁽١) كذا في الاصول «فقد» بالفاء ـ وهي لا تناسب المقام، فالصواب «و قد، .

⁽٢) ما بن المربعين زيد لاقتضاء السياق .

⁽٣) اي: كل واحد منها ، و الا لكان الآشيه « اشبهت ، بالتأنيث .

⁽٤) ما بن المربعين ساقط من الأصول، و زيد لتصح العبارة .

⁽۵) ای: کل واحد منها -

⁽٦-٦)كذا في الأصول، و في الهندية • و لا يشبه ذلك بالحجر، •

⁽٧-٧) في الاصول دو قال أبو حُنيفة ، مكان ﴿ أَهُلُ اللَّذِينَةُ ، وَ هُو عَلَمُكُ فَـانَ المُسَانِهُ المذكورة قول اهل المدنة، و هو في موطأ مالك .

⁽A) كذا في الأصول مدون الواو -

⁽٩) كَذَا فِي المُوطَأَ، وَ فِي الْأَصُولُ بِالنِّيةِ ، وَ هُو خَطًّا ﴿

⁽١٠) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، و زيد من الموطأ .

بنقد أو إلى أجل.

و قال محمد: و هذا أيضا بما لا ينبغى أن يفتى به أحد ، و أن ' يشترى شيء ' من الوزن أو الكيل فيباع قبل أن يقبض ، و هذا قد نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن بينع ما لم يقبض ":

محمد قال أخرنا سفيان بن عينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنها أنه قال: أما الذى نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عنه [فهو الطمام] أن أن مباع حتى يقبض .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل، و زيد من الهندية و موطأ الامام محمد .

(٥) و في الأصل وأنه ، تصحف، و الصواب وأن ، كما في هو في الموطأ ، و في ج ٢ ص ٢١٨ من آثار الطحاوى: فسيع الطعام قبل أن يستوفى، قال الزبيدى في ج ٢ ص ١١ من تقود الجواهر: أبو حنيفة عن عبرو بن دينار [عن طاوس] عن أبن عباس قال: نهبنا عن ببيع الطعام حتى يقبض ، قال أبن عباس ، و أحسب كل شيء مثل الطعام لا يجوز ببعه حتى يقبض - كذا رواه الحارثي من طريق اسماعيل بن يحبى عنه ، و أخرجه الستة بلفظ: الذي نهى عنه النبي صلى الله غله و سلم فهو الطعام أن يناع حتى يقبض . قال: و لا أحسب كل شيء الا مثله – أه و راجعها ففيها زيادة من الطحاوى ، و أبراجع ص ٢١٧ و ص ٢١٩ من آثار الطحاوى فأنه فسله على دأبه ، و الحديث كواه الطحاوى و البيهتي أيننا ، و راجع لذلك نصب الراية — على دأبه ، و الحديث كواه الطحاوى و البيهتي أيننا ، و راجع لذلك نصب الراية —

 ⁽۱) عطف على ان یفی ، و قبل انه مکان د أن ، و هو خطأ دو یشتری ، فعل مجهول ،
 و هو الصحیح .

⁽۲) و في الأصول «ثمنا » و هو تصحف «شيئا » بالنصب ، و الصواب «شيء ، بالرفع لأنه نائب فاعل « يشترى » الجهول •

⁽٣) كذا في الأصول ٠.

و قال طاوس ' : و قال أن عباس برأيه : و لا أحسب كل شيء إلا مثل ذلك ، و هذا ابن عباس قد رأى كل شيء مثل الطعام ، فهل عندكم في هذا رجل مثل ابن عباس في فضله و فقهه أنه " رخص في ذلك ؟ مع أن علي = و التلخيص الحبير و البدائم و عمدة القبارئ ٠ ﴿ (٦) قال الامام محمد في باب ما لم يقبض من الطعام وغيره ص ٣٣٣ من الموطأ : اخبرنا مالك اخبرنا نافع : ان حكيم ابن حزام ابتاع طعاما امر بــه عمر بن الخطاب للنــاس فباع حكيم الطعام قبـــــل ان يستوفيه فسمع بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرد عليه و قال : لا تبع طعاما ابتعته حتى تستوفيه ؛ أخبرنها مالك حدثنا نافع عن عبدالله بن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ؛ قال محمد: و بهذا نأخذ ، و كذلك كل شيء بيسم من طعمام او غيره فلا ينبغي الني اييعه الذي اشتراه حتى يقبضه ، وكذلك قال ابن عباس ؟ قال : اما الذي نهي عنـه رسول الله صلى الله عليه و سلم فهو الطعام ان يباع حتى يقبض، و قال ابن عبــاس دو لا احسب كل شيء الا مثل ذلك، فبقول ابن عباس نأخذ، الأشباء كلهـا مثل الطعام لا ينبغي ان يبسِم المشترى شيئا اشتراه حتى يقبضه ، وكذلك قول ابي لحنيفة رحمه الله إلا انه رخص في الدور و العقار و الأرضين التي لا تحول ان تباع قبل ان تقبض، و اما نحن فلا نجير شيئا من ذلك حتى يقبض: اخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر قال: كنا نبتاع الطمام فى زمان رسول الله صلى الله عليه و سلم فبعث عاينا من يأمرنا بانتقاله من المـكان الذى نبتاعه فيه الى مكان سواه قبل ان نبيعه ؟ قال محمد : أنما كان يراد بهذا القبض لئلا يبيسع شبئًا من ذلك حتى بقبضه فلا ينبغي أن يبيسع شيئًا أشتراه رجل حتى بقبضه ـ انتهى • (١) قوله • و قال طاوس: و قال ابن عباس برأيه، لم يذكره الطحاوى •

(٢) و في الأصول * فهل عندكم في هذا الرجيل عن مثل ابن عباس ، و هذا تحريف ، و الصواب و فهل عدكم في هذا رجل مثل ابن عباس _ الح، .

(٣) كَذَا فِي الهندية ، و في الأصل ﴿ أَثْرُ ۚ مَكَانَ ﴿ أَنَّهُ ۗ ، وَهُو تَصْحَفَ ۗ .

الناس أن يقيسوا ما لم يأت فيـه أثر بما جاء مر__ الآثار و لم يأت عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم النهى إلا فى الطعام كما يقولون للعسل و الزيت و نحو ذلك بما عدا الطعام ١١ قالوا : هذه مثل الطعام . قيل لهم : لا نراكم إلا قد قستم وعديتم الطعـام إلى غيره . قالوا: هذه تؤكل و هذا لا يؤكل • قيل لهم : مر__ أين افترق ما يؤكل و ما لا يؤكل؟ هذم آنية _ الذهب و الفضة لا يجيزون البيع فيها حتى تقبض و هي لا تؤكل!! قالوا: جاء فيه الأثر بعينه . قيل لهم: فقيسوا عليها ما لا يؤكل كما قستم على الطعام ما ' يؤكل ا فقولوا بقول ان عباس رضي الله عنهما حين قال: • و لا أحسب كل شيء إلا مثل ذلك، ، فهذا القول [هو القول] * .

محمد قال أخبرنا خالد بن عبدالله عن عبد الملك بن أبي سليان عن

⁽١) في الأصول دنما، تصحف، و الصواب دما، •

⁽٢) ما بين المربعين زدته للاصلاح ، او معناه : فبهذا القول نأخذ ـ تدبر ، او يكون تقديره: فهذا القول ــ اي قول اهل المدينة ــ مما لا ينبغي؛ و الله أعَلم ــ تأمل · ·

⁽٣) الظاهر انه خالد بن عبد الله انو الهيثم الواسطى، من رجال السنة ، تقدم مرارا. و هو من شيو خ الامام محمد لكل في ترجمة عبد الملك بن إبي سليان - ج٢ ص ٣٩٦ من ' النهذيب: خالد بن عبد الله بن نمير من الرواة عنه ، و لم اجد ترجمته في الكتب التي عندي ، فعليك بالتحقيق . روى ابو داود في ج r ص ١٣٨ من سننه و الطحاوي ج r ص ٢١٧ من آثاره و الدارقطني في ج ٢ ص ٣٩٤ من سنه عن ابن اسحاق ثني ابو الزناد عن عبيد من حنين عن عبد الله بن عمر قال: ابتعت زينا في السوق فلما استوجبته لقبني رجل فَاعطاني فِيه ربحاحسنا فأردت ان اضرب على يده فأخذ رجل من خلفي بذراعي فالتفت فاذا زيد من ثابت قال: لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه الى رحلك فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان تباعُ السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار الى رحالهم_انتهى • ==

== و رواه ابن حبان في صحيحه و الحاكم في مستدركه و صححه • و قال في التنقيع : سنده جيد فان ابن اسحاق صرح فيه بالحديث ، اه _ قاله المحدث الكبير في ج. ع ص ٣٢ من نصب الراية ، ورحـــديث آخر رواه الطحاوى في ج٢ ص ٢١٩ من شرح معانى الآثار : حــ ثنا ابوحازم عبد الحميد بن عبد العزيز قال ثنا محمد بن شار بندار قال ثنا حبان بن هلال عن ابان بن يزيد عن يحيي بن ابي كـثير ان يعلي بن حكيم ً اخبره أن يوسف بن ما هك اخبره أن عبد الله بن عصمة اخبره أن حكيم بن حوام اخبره قال: اخذ النبي صلى الله عليـه و سلم بيدى فقال: اذا ابتعت شيئا فلا تبعه حتى تقيضه ـ انتهى . و رواء النسائي هذا الاسناد في سننه الكمري ـ كما في نصب الراية ـ و لفظه : قلت يا رسول الله 1 انى رجـــل ابتاع هذه البيوع و ابيمها فما يحل لى منهــا و ما يحرم؟ قال: لا تبيعن شيئًا حتى تقبضه ـ اه . و رواه احمد في مسنده و ان حان . في صحيحه و الطبراني في معجمه و الدارقطني و البيهتي في سننهها و قاسم بن اصبخ في كتابه و منه ابن حرم فى المحلى • و عبد الله بن عصمة مو الجشمى ، حجازى ، ذكر. ابن حبان في الثقات ، فمن قال انـه بجهول او ضعيف او متروك فقد اخطأ ، و اشتـه عليه هذا بالنعميبي ؛ و التفصيل في نصب الراية ، فلا تلتفت الى ما في المحلى و منه ما في الجوهر النتي فانه تقليد، و قد نبع عليه صاحب التنقيح؛ و قال الطحاوى: حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون قال ثنا الوليد بن مسلم عرب الاوزاعي عن يحيي بن ابي كـثير قال حدثنى بعلى بن حكيم بن حزام ان اباه سأل النبي صلى الله عليه و سلم فقال : انى اشترى بيوعا فما يحل لى منها؟ قال: اذا اشتريت بيما فلا تبعه حتى تقبضه ــ اه . حدثنا ابراهم ان مرزوق قال ثنا أبو عاصم عن أبن جريج عن أبي الزبير عن جابر في الرجل بباع المبيع فيبيعه قبل ان يقبضه قال : اكرهه ــ انتهى · فهذا جابر و ابن عمر و ابن عباس و زيد بن ثابت و حكيم بن حزام رضي الله عنهم فهموا العموم من النهي ، و بهذا قال ابو حنيفة و ابو يوسف و محمد رحمهم الله تعالى. و لما كان الأصل في النصوص كونها == عطاء 777

عطاء بن أبى رباح فى الرجل يشترى المبيع فيبيعه قبل أن يقبضه قال: لا حَتى يقبضه . فعطاء بن أبى رباح قد أتى بالامور جملة واحدة .

باب بيع الغرر

محمد قال قال أبو حذفة رضى الله عنهما: لا يجوز بيع الزيتون بالزيت و لا الجلجلان الجلجلان إلا أن يعلم يقينا أن ما فى الزيتون من الزيت أقل مما أعطى من الزيت و يعلم يقينا أن ما فى السمسم من الدهن أقل مما أعطى من الدهن ، فاذا كان ذلك كذلك فلا بأس بأن " يكون الدهن بمثله و الفضل بثفل الجلجلان و بالزيتون ، و قال أهل المدينة : هذا مكروه كله لا يحل إن كان أقل أو أكثر .

و قال محمد : و ما بأس مهـذا إذا كان الدهن أكثر بما في الحب من

= معللة و الظاهر فى التعليل احتمال التلف قبل التسليم فيكون فيه غرر انفساح العقد، و هذه العلة انما توجد فى المنقول المحول لا فى العقار و الارضين، خص الشيخان هذا النهى لحصوص العلة بالمنقولات بناء ان دلالة النص قد تفوق عبارة النص و ابن حزم لم يفهمه فتقوه فى المحلى ما تفوه ؟ و المسألة اصولية مفروغ عنها فى الاصول ، (۱) الجلجلان بينهم الجيمين بينهما لام ساكنة ثم لام فألف فون: السمسم فى قشره قبل ان يحصد - قاله الزرقانى فى ج ٣ ص ١٣٦١ من شرح الموطأ و فى ج ١ ص ١٣٦٠ من شرح الموطأ و فى ج ١ ص ١٣٦٠ من شرح الموطأ و فى ج ١ ص ١٣٦٠ من شرح الموطأ و فى ج ١ ص ١٣٦٠ من شرح الموطأ و فى ج ١ ص ١٣٠٠ من من المغرب: و الجلجلان ثمرة الكزيرة و السمسم ايضا ، و هو المراد فى حديث ان عمر رضى الله عنهما: انه كان يدهن بالجلجلان - انتهى و

(۲) كذا في الأصل، و في الهردية «به» و هو ايمنا صحيح لفظا و معنى ، فقوله «بكون
 الح، جملة مبتدأة مستابقة – تدبر .

(٣) بعنم اثناء المثنة و سكون الفاء بعدها لام - كا فيرج ٤ ص ١٩٥ من رد المجتار ،
 ما سفل من كل شيء - كما في ج ٢ ص ١٦١ من صحاح الجوهري .

الدهن فيكون [الدهن] ' بمثله [و] ' يكون فضل الدهن بما بق من أله الحب ، إنما يكره هذا إذا كان الدهن الذى فى الحب مثل الدهن الآخر فأكثر فيكون الدهن بمثله و يكون الفضل بغير ثمن فهذا لا يجوز و لا ينبغى؛ فأما إذا كان الدهن أكثر بما فى الحب من الدهن فكان دهن بدهن وفضل الدهن [بالنفل] ' فلا بأس به ؛ أخبرونا ليم كرهتم هذا ؟ قالوا: لما فى الزيتون من الزيت و ما فى الجلجلان من الدهن ، فلا يبالى أقل أو أكثر " . قيل لهم: فقد أجزتم قفيزا من بر بقفيز أمن دقيق ، و البر إذا طحن كان الدقيق الذى فيه أكثر من الدقيق الذى أخذ، فينبغى لمن أبطل الأول لما فيه من الدهن أن يكون لهذا " أشد إبطالا [منه] " 11

⁽١) ما بين المربعين ساقط من الأصوُّل و لا بد منه ٠

^{. (}٢) سقطت الواو من الأصول و لا بد منها .

⁽٣) قوله « فلا يبالى أقل أو أكثر » كنذا فى الاصول ، و فى الموطأ « فلا يدرى أيخرج منه أفل من ذلك أو أكثر » .

 ⁽٤) في الاصول « بقفيزين » و هو خطأ .

⁽٥) وكان في الأصول « هذا » و الصواب « لهذا » .

⁽٦) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول و قال السيد الزبيدي في ج٢ ص ١٧ من عقود الجواهر: ابو حنيفة عن نافع عن ابن عمر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيسع الغرر - كذا رواه الحارثي من طريق ابي احمد الزبيري عنه، و رواه الثوري عن ابن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر مرفوعا مثله، و لمسلم عن ابي هريرة: نهى رسول الله على الله عليه و سلم عن بيسع الحصاة و عن بيسع الغرد، تفرد به مسلم عن البخاري، و الجرجه احمد و ابو داود؛ و في مسند احمد من حديث ابن مسعود: لا تشتروا السمك في الماء فانه غرد، و أيما لم يجز ذلك لأنه باع ما لا يملكه و وقد اخرجه احمد موقوفا عن الماء فانه غرد، و أيما لم يجز ذلك لأنه باع ما لا يملكه وقد اخرجه احمد موقوفا في الماء فانه غرد، و أيما لم يجز ذلك لأنه باع ما لا يملكه وقد اخرجه احمد موقوفا في الماء فانه غرد، و أيما لم يجز ذلك لأنه باع ما لا يملكه وقد اخرجه احمد موقوفا في الماء فانه غرد، و أيما لم يجز ذلك لانه باع ما لا يملكه وقد اخرجه احمد موقوفا في الماء فانه غرد، و أيما لم يجز ذلك لانه باع ما لا يملكه وقد اخرجه احمد موقوفا في الماء فانه غرد، و أيما لم يجز ذلك لانه باع ما لا يملكه وقد اخرجه احمد موقوفا في الماء فانه غرد، و أيما لم يجز ذلك لانه باع ما لا يملكه وقد اخرجه احمد موقوفا في الماء فانه غرد، و أيما لم يحد ذلك لانه باع ما لا يملكه وقد اخرود و أيما لم يحد ذلك لانه باع ما لا يملكه وقد اخرود و أيما لم يعد في الماء في الماء في الماء في المربود و أيما لم يعد في الماء في الم

= و مرفوعا من طريق يزيد بن إبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن مسعود ؛ قال البيهق: فيه ارسال بين المسيب وعبدالله، و الصحيح وقفه؛ و قال الدارقطي في العلل: و اختلف فيه ، و الصحيح وقفه ؛ وكذا قال الخطيب و ابن الجوزى ؛ و رواء ابو بكر ابن ابي عاصم في كتاب البيوع من حديث عمران بن حصين مرغوعا بلفظ: نهي عن بيم ما في ضروع الماشية قبل ان تحلب و عن الجنين في بطون الانعام و عن بيسع السمك في الماه و عن المضامين و الملاقبح وحبل الحبلة و عن بيسع الغرر ؛ و رواه مالك عن ابي حازم عن سعيد بن المسيب: ان رسوله الله صلى الله عليه و سلم نهى عن بيم الفرر - اتنهى • و راجع ج ٥ ص ٢٣٨ من سنن البيهق و باب بيسم الفاسد مر نصب الراية و الدراية و التلخيص . و مرسل ابن المسيب رواه الامام مجد في الموطأ من طريق شبخـه مالك في باب بيــع الغرر، ثم قال محد : و بهذا كله نأخـذ، ببسع الغرر كله فاسد، و هو قول ابي حذيفة و العامة ؛ اخيرنا مالك اخبرنا ان شهاب عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: لا ربا في الجوان ، و أما نهي عن الحيوان عن ثلاث: عن المضامين و الملاقيح و حبل الحيلة ، و المضامين ما في بطون آناث الأيل.، و الملاقبح ما في ظهور الجال؟ اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم نهى عن بُسِم حبل الحبلة ، و كان بَسِما يبتاعه الهل الجالهلية ببيسم احدهم الجزور الى ان تنج الناقة ثم تنتج التي في جلنها ؛ قال محد : و هذه البيوع كلها مكرومة ، و لا ينبني لانها غرر عندنا و قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بسِم الغرر ــ انتهى ص ٣٣٨ · وحديث ابن عمر رواه الشيخان في صحيحيها بلفظ الموطأ ، و في لفظ لهما : وحبل الحبل ان تنتج الناقية مم تحمل التي تنجت ؛ و في لفظ للبخارى: ثم تنتج الى تتجت ؛ و فى لفظ البزار فى مسنده: و هو تناج النتاج.. واخرجه الباقونُ من الآئمة السنة . و رواه عبد الرزاق في مصنفه : اخبرنا معمر و ابن عبينة عن ايوب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم انبه نهى عن ==

باب الرجل يبيع المتاع من بارنامجه

محمد قال: قال ابو حليقة رضى الله عنها فى الرجل يقدم له أصناف؟ من البر فيحضره السوام و يعرأ عليهم بارنامجه و يقول وفى كل عدل المضامين و الملاقيح و حب الحبلة ؟ قال : و المضامين ما فى اصلاب الابل، و الملاقيح ما فى بطونها ، و حبل الحبلة ولد ولد هذه الناقة - انتهى نصب الراية و وحديث المضامين روى من حديث ابن عباس ايضا ، رواه الطبرانى فى معجمه و البرار فى مسنده ، و الاسناد فى نصب الراية ، و من حديث ابى هريرة رضى الله عنه ابضا رواه البرار و اسماق بن راهويه فى مسنديها - كا فى نصب الراية ابضا ، رواه عنه سعيد بن المسيب ؟ و لعل مرسله هو مسنده عن ابى هريرة رضى الله عنه مرفوعا ، ومن حديث ابى سعيد الحدرى رواه ابن ماجه فى سنته بلفظ : نهى النبى صلى الله عليه و سلم عن شراه ما فى بطون الانعام حتى تضع - الحديث ، و قد تقدمت مباحث من بيسع النرر فى ابواب متفرقة و تخريج الاحاديث ابهنا - فتذكرها ،

- (۱) كذا فى الاصول ، و لنل الصواب « على البرنامج » بصلة « على » كذا يظهر من الموطأ وشرح الزرقانى ، و « بارنامجه » و برنامجه » كلاهمنا صحبح ، و فى ج ۱ ص ٣٢ من المغرب « البارنامج » فارسية ، و هى اسم انسان بعث على يد انسان ثيابا و امتعة فى كتب عدد الثياب و انواعها ، فتلك النسخة هى البرنامج التى فيها مقدار المبعوث ، ومنه قال السيمسار ان ويزن الجولة فى البرنامج كذا ، و عن شيخنا رحمه الله التى يكتب فيها المحدث اسماء رواته و أسائيد كتبه المسموعة تسمى بذلك ــ انتهى .
 - (٢) فى الإصول « اصنافا، بالنصب و هو خطأ ، و قوله « يقدم » بفتح الدال .
 - (٣) في الموطأ دو يحضره، بالواو .
 - (ع) في الموطأ « برناجمه » •.

كذا وكذا ملحفة بصرية وكذا وكذا ريطة اسارية ذرعها كذا وكذا ، أو يسمى أصناف البزلهم باجناسه فيقول «اشتروا منى على هذه الصفة ، فيشترون الاعدال على ما وصف لهم فيفتحونها فيستغلونها ويندمون: إن لهم أن يردوا لانهم اشتروا ولم يكونوا رأوا ما اشتروا ، ومن اشترى شيئا ولم يره فهو بالخيار إذا رآه إن شاء أخذه و إن شاء تركه ، و قال أهل المدينة : ذلك لازم لهم إذا كان موافقا للبارناج الذي باعهم عليه ، و قال محمد بن الحسن : الحديث المعروف الذي لا يشك فيه عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم ، و عليه أمور المسلمين إلى يومهسم "

- (٥) في الموطأ دو يقول، بالواو .
 - (٦) في الموطأ : ثم ينتجونها •
- (٧) كـذًا في الموطأ و هو الصحيح ، و في الاصول فيستقلونها ، و هو خطأ
 - (٨) هو مقولة دقال ابو حنيفة، كما لا يخنى •
 - (٩) كـذا في الاصول، و في الموطأ اللبرنامج •
 - (١٠) كذا في الاصل «يومهم» و هو خطأ و.الصواب «يومنا» •

 ⁽١) كذا فى الموطأ ، بفتح الباء وكسرها نسبة الى البصرة البلد المعروف - زرقانى ،
 و فى الأصل مصرية نسبة الى مصر البلد المعروف و هو هنا خطأ .

⁽۲) بفتح الراء و اسكان التختية و فتح الطاء المهملة كل ملاءة ليست لفقتين اى قطعتين، و الجمع درياط، مثل كلبة وكلاب، و ريط ايضا مثل: تمرة و تمر، و قد يسمى كل ثوب رقيق: ريطة ــ قاله الزرقاني .

 ⁽٣) بمهملة فألف فوحدة مفتوحة نوع رقيق من الثياب، وقبل أنه نسبة الى سابوركورة
 من كور فارس ــ زرقاني •

⁽٤ - ٤) في الموطأ: و يسمى لهم اصنافا من البر بأجناسه - الح •

هذا في الآفاق أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: من اشترى شيئًا ولم يره فهو بالخيار إذا رآه ' وقال أهـــل الجدينة : إذا

(١) رواه الامام ابو حنيفة عن الهيثم بن حبيب الصيرف عن محمد بن سيربن عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال : من أشترى شيئًا لم يره فهو بالخيــار اذا رآه ـ اخرجه ابن خسرو في مسنده ، كما في ج ٢ ص ٢٥ من جامع المسانيد عن ابي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي عن القاضي ابي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري عن ابي الحسن على من عمر الدارقطني عن ابي بكر بن احمد بن محمود بن خسرو، زاد القاضي الاهوازي عن عبد الله بن احمد بن موسى عن داهر بن نوح عن عمر بن ابراهيم بن خالد عن القاسم بن الحسكم عن ابي حنيفة ــ انتهى • و في ج ٣ ص ٩ من نصب الراية : قلت روى مسنمدا و مرسلا ، فالمسند اخرجسه الدارقطني في سننه (و البيهتي ايينا في ج ه ص ٢٦٨ من سننه) عن داهر بن نوح ثنا عمر بن ابراهيم بن خالد الكردى ثنا رهب الشكرى عن محمد بن سيرين عن ابي هربرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : من اشترى شيئًا لم يره فهو بالخيار اذا رآه.، قال عمر الكردى: و أخبرنى فضيل بن عباض عن هشام عن ابن سيربن عن ابي هربرة عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم مثله ، قال عمر أيضاً : و أخيرني القاسم بن الحبكم عن أبي حليفة عن الهبثم عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم مثله ، قال الدارقطني : و عمر بن ابراهيم هذا يقال له الكردى يضمّ الأحاديث، وهذا باطل لا يصم، لم بروه غيره ، و أَمَا يروى عن أبن سيرين من قوله - أنتهى • قال أبن القطائف في كتابه:: الراوی عن الکردی داهر بن نوح و هو لا یعرف و لعل الجنایة منه ــ انتهی . و أما المرسل فرواه ابن ابي شيبة في مصنفه و الدارتطني ثم اليهتي في سننيهها : حدثنا اسماعيل ابن عيـاش عن ابي بكر بن عبد الله بن ابي مربح عن مكحول رفعه الي الني صلي الله عليه و سلم قال: من اشترى ـ الى آخره ، و زاد : ان شاء اخذه و أن شاء تركه ؛ ـــــ قال

= قال الدارتطني: هذا مرسل و ابو بكربن ابي مربم ضعيف ـ انتهى • و انت تعلم ان المرسل اذا اعتضد بالمسند و ان كان ضعيفًا حصل له قوة و صلح للعجية اذا لم يعارضه اقوى منه ، و هنا كذلك ، و كيف قال ابن القطان : لا يعرف . و قد ذكره ابن حبان فى الثقات و قال : و ربما اخطأ و مع ذلك اخرج حديثه فى صحيحه ، و قال الدارقطني في العلل : شيخ لأمل الاهواز ليس بقوى في الحديث، روى عنه عبدان و محمد بن يحيى الأزدى _ كما فى ج ٢ ص ٤١٣ من اللسان . وقد قواه الحمايظ الطحاوى في باب تلتي الجلب ج ٢ ص ٢٠١ من شرح معاني الآثار باجماع الصحابة على ذلك بقوله: ان خيار الروية لم نوجه قياساً ، و أنما وجدنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم اثبتوه و حكموا بـــه و أجمعوا عليه و لم يختلفوا فيه ، و انما جاء الاختلاف في ذلك بمن بعدهم ، فجعلنا ذلك خارجـا من قول النبي صلى الله عليه و سلم « البيمان بالخيار حتى يتفرقا » وعلمنا ان النبي صلى الله عليه و سلم لم يعن ذلك لاجماعهم على خروجه منه ، كما علمنا باجماعهم على تجويز السلم أنه خارج من نهى النبي صلى الله عليه و سلم عن بيسع ما ليس عندك ، حدثنا أبو بكرة بكار بن قنية و محمد بن شاذان قالا حدثنا هلال بن يحيى بن مسلم قال ثنا عبد الرحمن بن مهدى عن رباح بن ابي معروف المكي عن ابن ابي ملبكة عن علقمة بن وقـاصِ اللَّيُّي قال : اشترى طلحة بن عبيد الله من عثمان من عفان مالا فقيل لمثمان : انك قد غبنت ا وكان المال بالكوفة و هو مال آل طلحة الآن بها . فقال عثمان: لى الخيار لأني بعث ما لم اره ؛ و قال طلحة : لى الخيار لأنى اشتريت ما لم اره ؛ فكما بينهما جبر بن مطعم فقضى ان الحيار لطلحة و لاخيار لعثمان _ انتهى . قال في نصب الراية ج ٢ ص ١٠ : اخرجـــــــ الطحاوى ثم البيهقي (ج ه ص ٢٦٨ من السنن مع الاحاديث المذكورة قبله) عن علقمة بن وقاص: ان طلحة إلى آخره؛ ثم قال الطحارى: و الآثار في ذلك قد جاءت متواترة و ان كان اكثرها منقطعا فانه منقطع لم يضاده متصل - انتهى • =

= على أن الامام محمد و الامام أبا حنيفة رحمها ألله حين استدلا بالحديث المذكور لم يكن في استباده اليهما من تكلموا فيه من عمر بن ابراهيم و داهر بن نوح فانهما من بعد الامامين فلا يضر ضعفهما بصحة الحديث كما لا يخنى، فسأن شيخ ابي حنيفة الهيثم الصيرفي و هو ثقمة ، و ابن سيرين امام خجنة ، و ابو هريرة ابو هريرة لايسئل غنه . و بنى الحسن البصرى مذهبه على ذلك الحديث ، وكبذا الشعبي و النخمى ٤ فقد روى البهتي في ج و ص ٢٦٨ من سننه باسناده عن سعيد بن منصور ثنا حماد بن زيد عن الوب قال سمعت الحسن بقول: من أشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار اذا رآه ــ انتهى • و في ص ٣٣٨ من المحلي بعد ذكر قصة عثمان و طلحة : و من طريق ابن ابي شيبة نا هشيم عن اسماعيل بن سالم و يونس بن عبيد و المغيرة ـ قال اسمـاعيل : عن الشعبي : و قال نونس: عن الحسن، و قال المغيرة: عن ابراهم، ثم اتفقوا كلهم ـ فيمن اشترى شيئا لم ينظر اليه كاثنا ما كان قالوا : هو بالخيار إن شاء اخذ و إن شاء ترك ، و قال ابراهيم : هو بالخيار و ان وجده بالشرط له ؛ و روى ايضا عن مكمحول و هو قول الاوزاعي و سفيان الثوري .. انتهي • فالامام أبو حنيفة ليس بمتفرد في ذلك ، و ما تفوه به أن حزم من غیر حزم فللرد علیه وقت آخر و موضع آخر، و لیس له إلا دعاوی کاذبة و اجتهادات فاسده و قیاسات مسع هواجس باطلة · و فی ج ه ص ۲۹۳ مرب الجوهر اللَّتي عسلي سنن اليهقي: قلت : في المحلي : اذا وصف الغائب عن روية وخيرة و ملكه المشترى فأين الغرر ؟ و لم يزل المسلمون يتبايعون الضياع فى البلاد البعيدة بالصفات ، باع عثمان لطلحة ارضا بالكوفـة و لم يرياء فقضى جبر بن مطعم ان الخيار لطلحة ، و ما نعلم للشافعي سلفا في منع بيسع الغائب الموصوف ، و لا خلاف في اللغة ان ما في ملك بائمه فهو عنده و ما ليس في ملكه فليس عنده وان كان بيده ؟ و في نوادر الفقها. لابن بنت نعيم ؛ اجمع الصحابة على جواز بيسع الغائب المقدور على تسليمه ، و ان لمشتريه خيار الرواية اذا رآه ؛ و في اختلاف الفتهاء للطحاوى: قال الله تعالى 🚐

= • و لا تأكلوآ أموالم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ، فأباح تعالى التجارة عن تراض و لم يغرق بينهما رؤى او لم يرأ ، و أجاز عليه الصلاة و السلام بيسع العنب اذا أسود و الحب اذا اشتد و هما غير مرتين ، و أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم جوزوا بسِم الغائب ، و ليس هو من باب الملامسة و المنابذة كما ذعم اصحاب الشافعي، و لا من باب الغرر لأن الغرر ما كان على خطر لا يدري أ يكون ام لا يكون كالعاير في الهواء و السمك في الماء و ما لا يقدر على تسلمه ، كذا قال الهل اللغة ، و الغائب ليس كذلك ، فإن قبل : قد جلك ، قانا : وكذا سائر الإنساء ، و ليس هذا ببيع ما ليس عنـــد الانسان اذ المراد من ذلك ما ليس في ملكه ، و لاخلاف في اللغة ان الانسان يقول: عندي ضياع و دور ــ اي في ملكي و ان كانت غائبة ، فإن قيل : الآبق متفق على منع بيعه فكنذا الغائب ، قلنا : لم يمتنع بيسع الآبق لذبة بل لتعذر تسلمه كالطير في الهواء ـ انتهى كلامه؛ على انهم تركوا ظاهر قوله عليه الصلاة و السلام ولا تبع ما ليس عندك، اذ يجوز بيسع ما ليس عنده اتفاقا اذا كان قد رآه، و يبطل عندهم بيع ما عنده اذا لم يكن رآه، ذكره القدوري في التجريد ؛ وحديث يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام اختلف فيه عـلى ابن ماهك فروى عنه كذلك، و روى عنه عن عبد الله بن عصمة عن محكيم ـ كذا ذكره اليهتي في باب النهى عن بيسع ما لم يقبض ، وسنتكلم عليه هناك ان شاء الله تعالى . و على تقدير صحته تقدم الجواب عنه ـ انتهى. و راجع ج ٥ ص ١٦٣ من البدائع، و فعله صاحب البدائع في ج o ص ٢٩٢ الى ص ٢٩٩ من الكتاب · و اذا غايرت النظر فيها فى البدائع من التفصيل في مسألة خيار الرؤية و أتقنته قدرت على الجواب عما في المحلي من اطالة اللسان و تلبیسات این حزم و تدلیسانه و افتراءانه و أكاذیه ــ سامحنا الله و إیاه بل جازاه بما يليق به ؛ اللهم ! أنى اعوذبك من زلة القلم و شرة اللسن ، و أرنا الحق حقا و ارزقنا اتباعه، و ارنا الباطل باطلا و ارزقنا اجتنابه ـ آمين ا يا رب العالمين بجاه سيد المرسلين.

وجد ' موافقًا للبارنابجه' جـاز عليه ' إنما يجده ' موافقًا للبارنابجه التسمية " فلغي أن يعرفه بالصفة كما يعرف إذا رآه فهذا لا يكون أبدا، ربما وصف الرجل الثوبين بصفة واحدة و الذي بينها مختلف " يقول الرجل: ٧هذان الثوبان المرويان جديدان٬ طول كل واحد منهما كذا وكذا ذرعا^ وعرضه ، كذا وكذا ذرعاً فهـذه الصفة التي لا يقدر أن يصفها بأكثر منها ، فاذا نظر إليهها كانا على الصفة التي وصف واحدهما يساوى مائمة درهم و الآخر

⁽١) قوله «وجدً"، ساقط من الأصل، و زدناه من الهندية ، لكنه فيها بصيغة الجمع و المفرد ـ موافق لضائر المفرد التي تأتى بعد، فهو أحرى أن يكون بصيغة المفرد ــ ف •

⁽٢) فى الموطأ «السرنامج» زاد فى الموطأ بعد قوله «البرنامجة» «و لم يكن مخالفا له». و لاحاجة الى هذه الزيادة لأن قوله «موافقًا ، يشمله .. ف •

^{. (}٣) قوله «عليه» كذا في الأصول، و الظاهر أن الصواب «عليهم» • وعبارة الموطأ مكـذا: و هذا الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا يجزرنه بينهم اذا كان المتاع موافقاً للبرنامج و لم يكن مخالفاً له ــ اتنهى •

⁽٤) مذا قول الامام محمد ، كذا في الأصول « يجده» بالافراد ، وظاهر السياق الجمع؛ و كذا ما بعده لكن تركته على حاله ، و العبارة سقطت من الابتداء .

⁽a) كذا في الأصول « التسمية » بــدون حرف الجر ، و الصواب • بالتسمية ، لأن السياق يقتضه •

⁽٦) كـذا في الهندية ، وكان في الأصل • ملفف ، بالميم و اللام و الفائين ، و عندي ما في الهندية صواب. و المعنى: و الذي بينهها من القيمة مختلف، بدل عليه تنوبره من المثال، يعني الذي بينهما من القيمة يكون مختلفاً ــ تدمر ؛ و في العارة خلل .

⁽٧-٧) فى الأصول «هذين الثوبين المروبين جديدين» بالنصب، وبالرفع اجدر ·

⁽A) كذا في الأصل ، و في الهندية « ذراعا » في الحرفين _ ف .

يساوى مائتى درهم وكلاهما يحتمل هذه الصفة ، أو يكونان ' الثوبان من الصنعانى فيصف جودتها و ذرعها و طولها و نسها الفيف كم يكون الحدهما خسمائة دينار و الآخر يساوى مائتى دينار كلاهما يحتمل أن يوصف جيدا دقيقا، فأى اختلاف أشد من هذا ؟ ! إن الصفة لا تغنى شيئا حتى يرى ، فاذا رآى فهو بالخيار إن شاء أخذ و إن شاء ترك ، و بذلك جاءت الآثار و عليه أمر الناس عابة .

اب بيع الخيار

محمد قال: قال ابو حنيفة فى رجل باع سلمة من رجل فقبال البائع

(۱) قوله «يكونان» كذا في الأصول و هو موافق لمذهب اهل الكوفة ، و الثوبان » بدل من ضمير الفعل ــ ف •

(٧) في الاصول « فتصف» و هو خطأ ، و الظاهر انه يكون في الاصل « فوصف»
 او « فيصف» فصحف .

(٣-٣) و فى الأصل « فنقفكم يكون » و فى الهندية « فيقفكم يكون » و «كم » هذا ليس جنمير بل هو ظرف عدد مبهم وصله الناسخ مع الفعل وخفه لمن يفصل و يقطع منه و «كم » يكون جملة استفهامية او خبرية و هو الآظهر ، و قوله « احدهما – الخ » جملة مستأنفة بيان للبهم – و العلم عند الله تعالى الحبير العليم .

(٤) قوله «يكون أحدهما» جملة مستأنفة التنوير ـ تأمل ف العارة، و أنى اصلحه حسب قدرتي في الاصلاح .

(٥) تذكر ما مضي من الآثار في ذلك •

(٣) قال الورقاني ج ٣ ص ١٣٩ من شرحه: بكسر المعجمة اسم من الاختيار و هو طلب خير الامرين من امضاء البيبع او رده - انتهى، قال السيد الماهر في عقود الجواهر ج ٢ ص ١١: اعلم ان العلة نوعان: عقلية وهي ما لا يجوز تراخى الحكم عنها كالسواد == = مع الاسود، و لذلك قال الشيخ ابو منصور رحمه الله : العقلية ما اذا وجد وجب الحكم به و شرعية كالبيت للحج و الاوقات للصلوات ، و فى مثل هذه العلة يجوز تراخى الحكم عن علته الا انه لا يجوز تخلف الحكم عن العلة الا عــــلى قول من يجوز تخصيص العلة و الموانع انواع:مانع يمنع انعقاد العلة كما اذا اضاف البيسع الى حر، و مانع يمنع تمام العلة كما اذا اضاف الى مال الغير ، و مانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط ، و مانع يمنع تمام الحكم كخيار الروية ، و مانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب ؛ فالخيارات ثلاثة على هذا الترتيب، فخيــار الروية احتج الامام فيه بحديث ابي هربرة الذي اخرجه الدارقطني و البيهتي و غيرهما و هو في مسنــد الحارثي من رواية الامام (و قد تُقدم في الباب الذي قبله) ، و لكن ليس في شيء مرب الكتب الستة فلذا لم اورده ، وخيار الشرط اورد فيه صاحب الهداية حديث حبان نن منقذ بن عمرو الأنصارى الذي كان يغبن في البياعــات : فقال له النبي صلى الله عليه و سلم « اذا بايعت فقل لا خلابة و لي الحيار ثلاثة ايام، اخرجه الحاكم من حديث ابن عمر و الطبراني في الاوسط و الكبير و أخرجه الاربعة و صححه الترمــــذي بدون قوله « و لى الحبار ثلائة ايام ، و لسكني ما وجدته في مسانيد الامام ظم اورده ــ انتهى • قلت: و هذا الباب باب خيار الشرط كما هو ظاهر ، وحديث حبان اخرجه الامام محمد في باب الرجل يشتري الشيء او يبيعه فِغْنَ فِيهِ مِن المُوطأُ ص ٣٤٣ من طريق شيخه مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله ابن عمر أن رجلا ذكر لرسول الله صلى الله عليه و سلم : أنه يخدع في البيسم فقيال له رسول أقه صلى الله عليه و سلم: من بايعته فقل لا خلابة ، فكان الرجل اذا باع فقال : لا خلابة _ اه . و قال محمد : نرى ان هذا كان لذلك الرجل خاصة _ انتهى . و قد تقدم البحث فيه من قبل فتذكره .

(١-١) كـذا في الموطأ و هو الصواب ، وكان في الأصل • مواجهة اليائم. •

7-5

البيع و إن كره فلا بيع بيننا، فتبايعا على ذلك فندم المشترى قبل أن يشاور البائع فلانا أن للشترى أن يرد البيع و لو قال على أن استشير فلانا ما بينى و بين ثلاثة أيام فان رضى فقد جاز البيع ، كان هذا بيعا جائزا فان ندم المشترى لزمه البيع و لم يكن له أن يرده و قال أهل المدينة : ليس له أن يرجع و البيع لازم [لها على ما وصفنا] ' فان لم يوقت وقتا و البيع على ما وصفناه فلا خيار ' للشترى' فيه و هو لازم له أن احب الذى ' شرط له الخيار ' أن يجزه ' .

و قال محمد: وكيف أجزتم هذا بغير وقت؟ أرأيتم أن قال البائع فانى لا استشيره سنة وقال ' المستشار: لا اشير عليه عشر سنين ابق البيع موقوفا على حاله ''، ليس الامر على ما قلتم، إن لم يكن فى ذلك وقت

⁽١) في الموطأ : فيتبايعان •

⁽٢) في الموطأ : ثم يندم المشترى •

⁽٣) في الموطأ : ان يستشير ــ و هو الأرجح •

⁽٤) ما بين المربعين زيادة من الموطأ •

⁽٥) و في الموطأ : و لا خيار ـ بالواو •

⁽٦) في الموطأ : للبتاع •

⁽٧) كـذا في الموطأ و'هو الصحيح : وسقط من الأصل قوله « ان احب الذي ، •

 ⁽A) فعل مجهول ، و في الموطأ : اشترط له البائع .

 ⁽٩) سقطت دان، من الاصل، وهي في الموطأ و لابد منها.

⁽١٠) لعل الإظهر « او قال ، بحرف الترديد ـ تأمل •

⁽١١) كذا في الاصل، و هو الصواب، وكان في الهندية «على حله» بتشديد اللام و هو خطأ، إلا أن يتكلف في معناه •

قد رضي به المشتري يكون الرضي فيه ١ فالبيع فاسد .

باب الرجلين يتبايعان و لا يذكران خيارا

محمد قال: قال ابو حنيفة: اذا تبايع الرجلان و لم يذكرا فيه خيــارا فقد وجب البيع حين عقداه و إرن لم يفترقا " و لا خيار لها "، و قال " أهل المدينة : هما بالخيار ما لم يفترقا عن مجلسهما ذلك أو عن مقامهما ذلك و يكون بيعهما بيع الخيار .

و قال محمد : وكيف قلتم إذا لم يشترطا خيارا كانا بالخيار ما لم يتفرقا . .

⁽١) كذا في الاصل، و لم أصل إلى مَبْي العبارة و مغزاها، و عليك الطلب من مظان . العلم ، و لا يمكلف الله نفسا إلا وسعها ، و إنما شفاء العي السؤال من الرجال ، و مسائل الباب تأتى في الباب الآتي بعده ؛ و لعل العبارة «بكون الرضاء فيه ، _ تأمل .

⁽٢) أي عن المجلس، و به قال مالك: و ربيعة الرأى و سفيان الثوري و ابراهيم النخمي، و قد نقله عياض و غيره عن معظم السلف ، و أكثر اهـــل المدينة و فقهائها السبعة ، و قبل: الا ابن المسيب، و قبل له قولان كما في ج ٣ ص ١٤٠ من شرح الزرقاني وعامة فقهاء الكوفية كما في موطأ محمد ؛ و راجع ج ٥ ص ٤٣٠ من عمدة القارئ . و من هاهنا ظهر لك تعصب ابن ابي شيبة في المسألة الخامس و الثلاثين من كتاب الردحيث ذكر أبا حنيفة فقط في معرض الخلاف و هو لا يليق لشانه ، كيف و هو ليس بمتفرد فى ذلك ، كما عرفت فتنبه .

⁽٣) اى خيار البيسع و خيار المجلس غير خيار الرؤية و خيار العيب وخيار الشرط ، كما تقدمت الاشارة إليه في الباب السابق .

⁽٤) يعنى غير مالك الامام .

⁽ه) كنذا في الأصل، و في الهندية • يفترقا، .

قالواً : للحديث الذي جــاء عن النبي ' صلى الله عليه و آله و سلم' رواه نافع

(١) و فى الهندية درسول الله، مكان دالني، .

(٢) رواء الامام محمد في باب ما يوجب البيمع بين البائع و المشترى من الموطأ : أخيرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: المتبايمان كل واحد منهما بالخبار على صاحبه ما لم يتفرفا إلا بسِم الحيار ؛ قال محد: و به نأخذ، و تفسيره عندنا على ما بلغنا عن الراهم النخبي انبه قال: المتبايعان بالخيار.ما لم يتفرقا، قال: ما لم يتفرقا عن منطق البيسم إذا قال البائع • قد بعتك، فله أن يرجع ما لم يقل الآخر وقد اشتریت، فاذا قال المشتری وقد اشتریت بکذا وکذا، فله ان ترجع ما لم يقل البائع « قد بمت » و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقهائناً ــ انتهى • و في هذا رد بليغ على من نسب خلاف الحديث و رده و ترك العمل به الى ابى حنيفة و سبعيه كان المديني و ابن ابي شيبة في كتاب الرد ، كيف و قد قال الامام محمد : و به نأخذ و هو قول الى حنيفة ! و أنما الاختلاف في معنى الحديث و تفسيره لا في امســـل الحديث و ثبوته ، و من قال «رده الامام ابو حنيفة و خالفه» فقد افترى عليـه ، و من لم يدر الفرق بينها لم يذق اثارة العلم؛ قال الفاضل اللكنوي في تعليمه على الموطأ: و فيه و في قوله الآخر بعد ذكر التفسير « و هو قول ابي حنفة » تصريح بأنهما لم يتركا هذا الحديث بالقياس ولم يدعيا العمل بـه كما هُو المشهور على الآلسنة ، بل أنما حملا الحديث على ما حمل عليه النخمي وأخذا به و احتجا به على خيار القبول فيما اذا اوجب احد المتباثمين فان للآخر حيثند الخيــار في ان يقبله أر يرده ما لم يتفرقا قولاً ، فاذا تفرقا قولاً و تم الكلام من الجانبين ايجابا و قبولا فلا خيـار له الا في بيــع الحيار الذي يكون فيه شرط الحيار لاحدهما او لهما الى ثلاثة ايام كما هو مذهب ابي حنيفة او ازبـد منه الى شهركما هو مذهب غيره ؛ و قد أورد اليهتي في سننه قاصدا التشنيع على ابي حنيفة من طريق ابن المديني عن سفيان يعني ابن عينة انه حدث الكوفيين بحديث «البيعان ==

عن عبدالله عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال: المتبائعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار' ما لم يتفرقا' [إلا بينع الخيار . قلنا لهم : فقال رسول الله = بالخيار ،، قال : فحدثوا به ابا حنيفة فقال : ان هذا ليس بشيء أرأبت إن كان في سفينة ـ الخ، قال ان المديني : ان الله تعالى سائله عما قال ـ انتهى ؛ قال السيد مرتضى الحسيني في عقود الجواهر المنبغة في ادلة الامام ابي حنيفة ج ٢ ص ١٠: هذه حكايـة منكرة لا تليق بشأن الى حنيفة مع ما سارت به الركبان و شحنت به كـتب اصحابه و مخالفیه من ورعـه و زهده و مخافته من الله تعالی وشدة احتیاطه فی الدین و قصده الحق و نصيحة المسلمين! و على تقدير صحة هذه الحكاية لم يرد بقوله • ليس هذا بشي. • الحديث و أنما اراد ليس هذا الاحتجاج بشيء ــ يعني تأويله بالتفرق بالأبدان، فلم مرد الحديث بل تأويله بأن التفرق المذكور فيه هو التفرق بالاقوال لقوله تعالى « و ان يتفرقا يغن الله كلا من سعته، و لهذا قال « أرأيت لو كانا في السفينة ، او تأويل المتنائمين بالمتساويين، و قول ابن المديني و ان الله سائله عما قال، فلا شك فيه كل مسؤل عن قوله و فعله وهو رضي الله عنه قد اعد جواباً و لم يترك النصوص تتضاد . ثم هو لم ينفرد باجتهاده في هـذا القول بل وافقه عليه شبـخ امامه الذي يقتدي به و شيخه من قبــــل و الثوري و النخيي و غيرهم ــ انتهي • و في العقود زيادة على ذلك ، و في هذا كفاية للرد على ابن ابي شبية لكن أعود البه ان شاء الله فيما يأتى فانتظره .

(١) و فى الموطأ : كل واحد بإلخيار على صاحبه .

(٢) الحديث اخرجـه الشيخان من طريق مالك ، و جـاء ايعنا من حديث حكـيم بن حزام عند البخاري، و من حديث سمزة عند النسائي و ان ماجه، و نحو. عند ابي داود عن ابي برزة، و للنسائل عرب عبدالله بن عمرُو بن العاص، و اخرجه ابو داود و الترمذي ايضا ـ راجع ج٣ ص٢ من نصب الراية .

صلى الله عليه و آله و سلم : المتبائعـان كل واحـد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا] من مجلسهما أو مكانهها . قالوا : ليس هذا في الحديث و لكن معناه هذا عندنا . قيل لهم: لقد أخطأتم ، عندنا المعنى في هذا ": البيعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا "عن [منطق] البيع إذا قال البائع وقد بعتك، [فالمشترى] " بالخيار إن شاء قبل و إن شاء لم يقبل "، فانما تفسير هذا الحديث

يذكر في الاصل، و زيد (١) من قوله «الابيم الخيار» الى قوله «ما لم من الهندية ، و لهذا جعل بن المربعين •

- المخالفون بأن التفرق عن المجلس ليس في الحديث ، فهو زيادة من عندهم ، و هي ليست بحجة على غيرهم من المجتهدين كالنخعي و الثوري و أبي حنيفة و غيرهم ٠
 - (٣) كذا في الأصل وكذا في موطأ محمد ، و في الهندية «ما لم يفترقا» .
 - (٤) ما بين المربعين زيادة من موطأ محمد .
 - (٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه ليصح الـكلام •

(٦) اعلم ان ابن ابي شيبة قال في المسألة الخامسة و الثلاثين في خيار ألمجلس من كتاب الرد: حدثنا ابن عينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: البيعان بالخيار في بيعها ما لم يتفرقا إلا أن يكون بيعها عن خيار ؛ حدثنا يزيد عن شعبة عن قتادة عن صالح ابي الخليـل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم ابن حزام أن النبي صلى إلله عليـــه و سلم قال : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ؛ حدثـــا هاشم بن القاسم حدثنا ابوب بن عتبـة حدثنا ابو كثير السحيمي عن ابي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: البيعان بالخيار في سِعها ما لم يتفرقا أو يكن سِعهما عن خيار ؛ حدثنا الفصل من دكين عن حماد بن زيد عن جميل بن مرة عن ابي الوضيء عن ابى برزة قال: قال النبي صلى الله عليه و سلم: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ؟ حدثنا ==

= عفان حدثنا همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه و سلم قال: البيمان بالخيار ما لم يتفرقا ؟ و ذكر أن أبا حنيفة قال: يجوز البيمع و إن لم يتفرقا - انتهى. أقول _ و بالله التوفق و بيده ازمة التحقيق: الكلام فيسمه من وجوه:

الأول: انك قد عرفت من الموطأ ان الامام محدا قال بعد رواية حديث ان عمر: و بهذا نأخذ، و هو قول ابي حنيفة ؛ فكيف ذكره في معرض الخلاف !

الثاني : ليس في الاحاديث المارة أن البيع لم يجز ما لم يتفرقا عن المجلس بـل نص الاحاديث إلجواز بالخيار ، فهذه مقدمة من عنده ، و الجواز و الحيار يجتمعان في شيء واحد كخيار الرؤية و خيار العيب و خيار الشرط ، و لم يقل احد منهم بعدم جواز البيسع مع هذه الحيارات بـل قالوا بعدم الإزوم فالحيار و الازوم امران متباتنان لا يجتمعان في امر واحد، فكيف قال دو ذكر ان ابا حنيفة قال: يجوز البيـع و ان لم يتفرقا ، ١٦ فن الذي قال: لا يجوز البيم عند عسم التفرق ٢١ و في بعض طرق الحديث عند الى داود و النسائي و الترمذي • المتبائعــان كل واحـد منهها بالخيار ما لم يتفرقا الا ان تكون صفقة خيار و لا يحل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقيله ، فهذه الزيادة تسقط خيار المجلس، اذ لوكان مشروعًا لم يحتج للاستقاله و تثبت الجواز بل لزوم البيسع، فكيف عدم الجواز الذي فهم منه ابن ابي شيبة ؟؟ و الجواب من القرطبي ذكره الزرقاني في ج٣ ص ١٤١ من الشرح ؛ و الحديث رواه احمد و الدارقطني و ابن خزیمة فی صحیحه و ابن الجارود فی ملتقاء ایضا من حدیث عمرو بن شعیب عن ابيه عن جده مرفوعا ؛ و القول بأن المراد بالاستقالة مجرد الفسيخ صرف عن الظاهر ، و للتفرق معنى صحيح وهو التفرق بالاقوال ، مع ان فيه اشارة الى طلب الاقالة فيستفاد منه انـه لا يستبد وحده بالاقالة، فلو اريـد منهما الفسخ يعود الفسخ ايضا الى الاقالة لآن الفسخ بالخيار يتسبد به العاقد و لا يفتقر فيه الى الطلب من الآخر ، و اتباع تأويل اين عمر الراوي لهذا الحديث غير لازم على المجتهد الذي استدل على ما ذهب اليه == مآمات (171) 31

= بآيات القرآن و الاحاديث الصحيحة ، مع ان فيه احتمال الاستحباب و الندب او جواز البيم على قول الجميع الخالف و الموافق احتياطًا ،كما لا يضر المستدل بالحديث المذكور بخالفة مالك الراوي لهذا الحديث في الاستدلال مع لحاظ قوله تعالى • يُساِّيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود، و قوله تعالى • إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم، و قوله تعالى « و آشهدوا إذا تبايعتم » الآيات وغيرها منها ؛ وحديث « المسلمون على شروطهم » و مثله، و لاحظ مع هذه النصوص قوله تعالى • و إن يتفرقا يغن الله كلا مز, سعته، الآية ، و ليس من شرط الطلاق التفرق بالأبدان فالطلاق واقع و لازم تفرقا أو لا ، كذلك المتبائمان بالخيار ما لم يتفرقا او بفترقا بالاقوال بحملهما على المتشاغلين بالبيم، فان باب المفاعلة شانه ابجاد الزمان كالمضاربة ، فكما ان المتضاربين صدق عليها حالة المأشرة اللفظ حقيقة فكذلك المتائمان و يكون الافتراقُ مجازا جمسًا بن الادلة ، و لأن ترتب الحنكم على الوصف بدل على علية ذلك الوصف لذلك الحبكم ، فوصف المبايَّمة هو علة الخيار، فإذا انقضت بطل الخيار لبطلان سيه ؛ و حمل المتبائمين على من تقدم منه البيسع بجان، كتسمية الحنز قحا و الانسان نطقة ؛و لا برد أنا بمسكنا بالمجاز و هو حمل الافراق على النفرق بالافوال ، و أنما هو حَقَّقة في الاجسام لانه راجح على الجاز الثاني لاعتضاده بالقياس و القواعد سلمنا عدم الترجيح لكن احد المجازين ليس بأولى من الآخر؛ فعلى هذا الحديث المذكور بحمل فيسقط بــه الاستدلال و يهدم من اصله ما رام ان ابي شيبة بناءه عليه كما لا يخني على من له ادني مسكة من العلم • الثالث ان ابن ابي شيبة كيف ساغ له ان يحمل الحديث عسلي ما في ذهنه من التفرق بالابدان و ينسب خلاف الحديث الى ابى حنينة بحمله على التفرق بالانوال و هو شائع في الكتاب و السنة كقوله تعَـالي • و اعتصموا بحبـل الله جميعاً و لا تفرقوا ، و قوله تعالى • و ما تفرق الذين أُرْتُوا الكتاب إِلاَ من بعد ما جآءهم البِنات، و قوله تعـالى دو إن يتفرقا بغن الله كلا من سعته ، و قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : افترقت ==

المراد التفرق بالأبدان بل المقصود التفرق بالأقوال ، وعليه حمل الحديث شبخ فقهاء المراد التفرق بالأبدان بل المقصود التفرق بالأقوال ، وعليه حمل الحديث شبخ فقهاء المدينة الامام مالك و ببيخه ربيعة الرأى و سفيان الثورى و قبلهم حماد و ابراهيم النخى و غيرهم ، و قلما تجد مسألة من المسائل الفقهية اتفق عليها ابو حنيفة فقيه العراق و الثورى فقيه عصره و شيخا اهل المدينة مالك و ربيعة الرأى ، يمكون فيها قوة الدليل اظهر من الشمس و ابين مرب الأمس ، و به قال اكثر اهل المدينة بل الفقهاء السبعة الا ابن المسيب في قول كما نقله القاضى عياض ؛ و راجسع لذلك الى شرح الآثار للطحاوى المسيب في قول كما نقله القاضى عياض ؛ و راجسع لذلك الى شرح الآثار للطحاوى و الجوهر النق و احكام القرآن للجصاص الرازى و شرح الزرقاني على المرطأ و غير ذلك من كتب القوم ،

الرابع ان التفرق بالآبدان من شانه افساد العقود لا اتمامها ، فلو كان المراد بالحديث ذلك على خلاف ما فى القرآن و الحديث من المعنى المشهور له للزم ان يكون البيسع فاسدا لا تاما ؛ ألا ترى ان مفارقة المجلس قبل التقابض فى عقد الصرف و قبل القبض لرأس المال فى عقد السلم مفسدة للعقد 1 و كذا يتم عقد الابعناع و عقود الاجارات و سائر التصرفات به لا بالفرقة بالابدان بعد العقد . فكون حمل الحديث عليه خروجا عن الاصول و بُعدا عرب مقتضى الكتاب و السنة و موجب اللغة ، فلذا حمله الامام أبو حنيفة و من قبله على التفرق بالاقوال اجراء اللفظ على المدى المشهور فى الكتاب و السنة و اجتنابا عن ارتكاب المجاز فى معنى البيعين او المتبائعين _ كا لا يخنى .

الحامس ان اثبات الحيار لاحد المتبائعين مبطلَ لحق الاخرِ و ذلك لا يحوز في تعليم الاسلام، فلا يكون المراد بالحديث خيار المجلس بل الحبار في الاقول من الا يجاب . و القبول ، كما هو مقتضى الأصول في البيوع .

السادس ان وجود البيع بالعاقدين، فلا ينفرد برفعه احدهما لاختصاص الرفع بمن عن من الاثبات، فلو كان المراد بالحديث التفرق بالابدان لهدم ذلك الاساس من اصله

اصله بخلاف التفرق بالاقوال و هو الشائع فى الكتاب و السنة ٠

السابع ان البيم عقمد معاوضة فيلزم بالايجاب و القبول كالنكاح و يتم بــه ، فليس لاحد المتعاقدين حق الرجوع لتمام البيسع بالايجاب و القبول على التراضى، و الا يلزم الخروج عن حديث النهى عن يسع الطمام قبل الاكتيال المفيد اباحة بيعه بعده و ان لم يفترقا ؛ و الحديث رواء الامام ابو حنيفة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال: من أشترى طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه ــ كما في جامع المسانيد؛ و في عقود الجواهر : كذا رواه الحارثي من طريق يحيي بن نصر من حاجب عنه ، و اخرجـه الشيخان و الطحاوى هكـذا ، و في لفظ عندهم د من المتاع، بدل د من اشتری، و فی آخر د حتی یقبضه، و فی آخر د حتی یکناله، و لم بقل البخارى دحتى يكتاله، و اخرجه مسلم و الطحاوى اينها من حديث ابن عمر بلفظ الامام، ففيه دليـل على أنه أذا قضه حل له يعه على ما يعطيه معنى الغاية و هذا مطلق من ان يكون قابضا له قبل افتراق بدنه و بدن بائعه او بعده، و بمجرد قبضه حــلــله التصرف ، و هذا لا يمكن الا عند لزوم البيمع و تمامه و بطلان الخيار فانه مانع عن تمامه و لزومه ؛ و اخر ج الطحارى و البيهتي من حديث سعيد بن المسيب قال سمعت عَبَّانَ بِنَ عَفَانَ يَخْطَبُ عَلَى المُنهِ يَقُولُ : كُنتَ اشْتَرَى الثَّمْرُ فَأَبِيعِهُ بِرَبْحُ الْأَصْعُ فَقَالَ لَى رسول الله صلى الله عليه و سلم « اذا اشتريت فاكتل و اذا بعت فكل ، فكان من ابتاع طماما مكايلة فباعه قبل ان يكتاله لا يجوز بيعه فاذا ابتاعه فاكتاله و قبضه ثم فارق بائمه فسكل قد اجمع انه لا يحتاج بعد الفرقة الى اعادة الكسيل، و خولف بين اكتياله ايا. بعد البيـع قبل التفرق و بين اكتياله اياه قبل البيع ، فدل ذلك انه اذا اكتاله اكتيالا يحل له بيعه فقد كان ذلك لاكتبال منه و هو له مالك، و اذا اكتاله اكتبالا لا يحل له بيعه فقد كاله و هو غير مالك له ، فثبت بما ذكر وقوع ملك المشترى في المبيع بابتياعه اياه قيل فرقة تكون بعد ذلك ، فلذلك حمل أبو حنيفة الحديث المذكور على التفرق =

= بالاقوال حتى لا تتضاد الآثار، و اتفقت الاخبار و الاحاديث بمرأى من ابى حنيفة رضى الله عنه ، و لم يصل الى مغزى الاحاديث الحافظ ابن ابى شيبة و مقلده الجامد البنارسي فى ترجمته مسميا نفسه « الهديث » و هو بمعنى « الجديد » لا بمعنى « الحبر » و « السنة » تدبر •

الثامن ألم يصل الى ابن ابي شيبة حديث ابن عمر : ذكر رجل للبِّي صلى الله عليه و سلم انه كُيْدَع في البيوع فقال: اذا بايعت فقل • لا خلابة ، _ اخرجه الشيخان ، و الرجل «حبان بن منقذ، على ما رواه ابن الجارود فى منتقاه و الحاكم و الدارقطني و غيرهم ، وكذا اخرجه الدارقطني و الطبراني في الاوسط من حديث عمر، و قبل هو حباري والد منقذ كما رواه ابن ماجه و البخــارى في تاريخه و جزم به عبد الحق ٢ و الحديث رواه احمد و الاربعة و الحاكم من حديث انس، و زاد اسخاق في رواية نونس بن بكير و عبد الأعلى عنه : ثم انت بالحيار في كل سلمة ابتعتها ثلاث ليال ــ الحديث ، فانه يدل على ان البيم يلزم بالابحاب و القبول، و الالم يكن الى ذلك مسيس حاجة، و ان الحيار يثبت بالتصريح لا بفرقة الابدان، فلهذا حمل ابو حنيفة ما روا. ابن ابي شيبة ف كتاب الرد على التفرق بالاقوال كيلا يتعارض الحديثان، و هذا شأن من توغر في فقه الاحاديث و معانبها ، كما قال الاعش : انتم الأطباء و نحن الصيادلة . و راجع ج ٤ ص ٦ من نصب الراية باب خيار الشرط لحديث حبان بن منقذ الانصاري فانه تكلم في طرقه ، وكنذا ج ع ص ٢ من التخريج لحديث : البيعان بالخيار ما لم يتفرفا . وحديث حبان ذكره الزبيدي في عقود الجواهر ، و علبك بالمراجعة الي مشكل الآثار للطحاوي فانه تمكلم فيه ازيد بما في شرح معانى الآثار و اضبط منه ، و راجع مختصره فى ج ١ ص ٢٨٨ من المعتصر فانه مهم ، و راجع « باب كم يجوز الحيار ، من صحيح البخاري و ما الملاه في شرح الحديث من الكلام المام العصر الشييخ المحدث انور شاه في ﴿ فيض الباري ، و قد وسع النفس في شرحه و أتى بتحقيقات و فوائد جمة مهمة عليه لا تجد (177)-7

= لا تبحد في غير ذلك الكتاب و هو فيه من ج ٣ ص ٢٠٩ الى صفحة ٢١٧ ، و قد نبه رحمه الله على ما هو الصواب في فهم قول الامام محمد في الموطأ ؛ وقد أجاب عما قاله ان ابي شبية صماحبُ الفضيلة المحقق الكوثري في • النكت الطريفة • بكلام متين رصين ـ راجع ص ٧٠ مر باب خيـار المجلس ـ جزاء الله عنا خير الجزاء فانه رحمه الله و رضي عنه كني و شني ٠

و بالجلة للحديث ثلاثة شروح: الأول ما قالته الشافعية من التفرق بالأبدان. ، الثاني ما قال الاحناف من التفرق بالافرال ، الثالث ما قاله عيسي بن ابان و هو مروى عن الامام ابي نوسف أن المراد به التفرق بالأبدان لا على ما فهمته الشافعية و من معهم • قال الشيخ في الاملاء: الاولى عندي ان يقال أن المراد من التفرق هو التفرق بالابدان كما هو عندهم لكنه كناية عن البّغرق بالاتوال و الفراغ عن العقد لأنها بعد فراغها عن المقد في مكنة من التفرق بالأبدان، فالتفرق بالأبدان مكني به، و التفرق بالأقوال مكنى عنه ؟ و قد مر منا عن قريب ان اللفظ في الكناية لا يخرج عن الممنى الموضوع له و ان كان الغرض في لوازمه و روادنه ؛ و ان شئت قلت : ان التفرق بالابدارـــــــ عنوان للنفرق بالأقوال و صادق عليه صدق العنوان على المعنون، و اذا صار التفرق كناية عر_ الفراغ لم يبق فيه بعد لغبة ابضا ؟ و ليس مدَّلُول العبارة عند محمد ايضا الا التغرق بالأبدان الا ان مناط الحسكم عنده هو فراغهـــم عن الا يجاب و القبول، و هذا هو الذي عنـــا. من التفرق بالأقوال ؛ و قال عيسي بن ابان : الفرقــة التي تقطع الحيار المذكور في هذه الآثار هي الفرقة بالأبدأن؛ و ذلك أن الرجل أذا قال للرجل « قد بعتك عبدي هذا بألف درج » فللمخاطب بذلك القول ان يقبل ما لم يفارق صباحبه ، فاذا افترقا لم يكن له بعد ذلك ان يقبل ، قال : و لو لا ان هذا الحديث جاء ما علمنا . ما يقطع ما للخاطب من قبول المخاطبة التي خاطبه بها صاحبه و أوجب له بها البيسع فلما جاء هذا الحديث علمنا ان افتراق ابدانهما بعد المخاطبة بالبيسع يقطع قبول تلك =

البيعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا على هذا الوجه .

قال: وكذلك أخبرنا بعض أصحابنا عن أبي معشرًا عن إبراهيم النخعيُّ

= المخاطبة و هو مروى عن ابي يوسف ايمنا حكذا في آثار الطحاوى و فالفرقة على هذا التقدير هي الفرقة بالآبدان كما قال الشافعية الا انهم ارادوا من الحنيار خيار المجلس و اراد منه ابو يوسف خيار القبول ، و قال بعض الآفاضل من الحنفية : ان الحديث محمول على خيار المجلس على الاستحباب لا على الوجوب، فاذا كان المجلس باقيا و أراد المشترى ان يرد يبعه يستحب له ان يقبل رد المشترى ، فان الاقالة مستحبة في الاحوال كلها ؛ ملا مخالفة فيه لملذهب ، و هو المختار عند شيمخ الهند محمود الحسن رحمه الله ، و يؤيده لفظ ابي داود: حتى يتخايرا ثلاثا ، فانهم حملوه على الاستحباب دون الوجوب ؛ و الحافظ ذكره في الفتح لكنه لم يرض به و لم يرده ، هذا و الله تعالى اعلم بالصواب .

(۱) شيوخ الامام محمد ثقات فلا يضر جهالة البعض ، و مثل ذلك قد مر مرارا في مواضع من الكتاب .

(۲) هو زيادة بن كليب التمبعى الحنظلى، ابو معشر الكونى، من رجال مسلم و ابى داود و الترمذى و النسائى – كما فى ج ٣ ص ٣٨٧ من التهذيب ؟ روى عن ابراهيم النخمى و الشعبي و سعيد بن جبير و فضبل بن عمرو الفقيمى، و عنه قتادة و خالد الحذاء وشعبة و يونس بن عبيد و منصور و مغيرة و سعيد بن ابى عروبة و هشام بن حسان و غيرهم من اقرائه ، من قدماء اصحاب ابراهيم ، كان من الحفاظ المتقنين ، ثقة فى الحديث ، مات سنة مائمة و عشرين ؛ و قد رواه عنه الامام ابو حنيفة - كما فى جامع المسانيد ،

(٣) ذكره الامام محمد بلاغا عنه فى الموطأ ص ٣٤١ حيث قال: و تفسيره عندنا على ما بلغنا عن ابراهيم النخعى انه قال: المتباثعان بالحيار ما لم يتفرقا ــ قال: ما لم يتفرقا عن منطق البيسع اذا قال البائع « قد بعتك » فله ان يرجع ما لم يقل الآخر « قد اشتريت ، فاذا قال المشترى « قد اشتريت بكدا وكذا » فله ان يرجع ما لم يقل البائع = فاذا قال المشترى « قد اشتريت بكدا وكذا » فله ان يرجع ما لم يقل البائع = أنه

أنه فسر حديث «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، على هـذا، وما اليدلكم على أن هذا الحديث ليس معناه على ما تقولون حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه المعروف المشهور، وهو كان أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ، قالوا: و ما حديث عمر ؟ قلنا لهم: قوله حين وضع رجله في الغرز؟: « إن الناس يقولون غدا: ما ذا قال عمر؟ ألا! إن البيع عن

(٣) في كذر العال ج ٢ ص ٢٢١ عن عمر قال: ابما البيسع عن صفقة او خيار و المسلم عند شرطه (عب ش ق) انتهى و في السنن الكبرى الميهتي ج ه ص ٢٧٢: و روى عن مطرف بن طريف تارة عن الشعبي عن عمر و تارة عن عطاء بن ابي رباح عن عمر رضى الله عنه : البيسع صفقة او خيار - اه و لا بعد في ان مطرفا رواه عن الشعبي و عطاه كليهها وهما روياه عن عمر رضى الله عنه و و رواه ابو يوسف - كا في ج ٣ ص ٨ من الأم - عن مطرف عن الشعبي ان عمر قال: البيسع عن صفقة او خيار - اه و راجع بحث الامام الشافعي مع بعض النياس في هذه المسألة ، و لا تلفت الى بطر ابن حزم و استطالة لسانه على أثمة الدين و تدليسه و تلبيسه بين الحق و الباطل و الأثر المذكور في ج ٨ ص ٣٦٣ من المحلى: فأتوا برواية رويناها من طريق عطاء ان عمر ارطاة ان عمر قال: البيسع صفقة او خيار و و روى ايضا من طريق الشعبي ان عمر وعن الحجاج بن ارطاة ان عمر قال: انما البيسع عن صفقة او خيار و المسلم عند شرطه ؛ و من طريق الميجاج بن ارطاة عن محد بن خالد بن الربير عن شيخ من بني كنانة ان عمر قال: البيسع عن صفقة او خيار و لكل مسلم شرطه - اه ، و في ج ٨ ص ٣٦٤ منه : و قد روينا البيسع عن صفقة او خيار و لكل مسلم شرطه - اه ، و في ج ٨ ص ٣٦٤ منه : و قد روينا هذه الرواية من طريق حاد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن خالد بن محد بن حدد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن خالد بن محدد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن خالد بن محدد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن خالد بن محدد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن خالد بن محد بن حدد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن خالد بن محد بن حدد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن خالد بن عدد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن خالد بن عدد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن خالد بن عدد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن خالد بن عدد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاق عن خالد بن سلمة عن الحجاج بن ارسون المحد بن سلم عن سلمة عن الحجاج بن ارسون المحد بن سلمة عن الحجاج بن ارسون المحد بن سلم بعد بن سلمة به و في بدير بيون المحد بن سلم بيون الحد بن سلم بعد بن

^{= «} قد بعت » ، و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقهائنا _ انتهى •

⁽١) كذا في الاصول، و لعل الصواب « بما ، و الله اعلمُ بالصواب ــ ف •

⁽٢) بتقديم الغين المعجمة و الراء المهملة بعدها زاى مع ممة : ركاب ــ بالفارسية ٠

صفقة أو 'خيار، فاذا وجبت الصفقة فكان فيها خيار ' وإن لم يشترط الحنيار، فهذا الحديث باطل، إنما الصفقة أن يوجب البيع البائع و المشترى و بلغنا عن شريح أنه قال: إذا تبايع الرجلان وجب البيع و لم يكن لواحد منهما خيار و قالوا: فهذا الآمر معمول به عندنا و قلنا: أرأيتم إن كان في البيع خيار أيكون البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ؟ قالوا: لا يجزيهما كان في البيع خيار أيكون البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ؟ قالوا: لا يجزيهما ذلك الخيار و قلنا لهم : فان الخيار كان لاحدهما و لم يكن لآخر خيار ؟ أرأيتم الذي مم يخير لم مم يكون الذي لم يخيره صاحبه بمزلة المتبائعين اللذي اللذي اللذي الله خيار 11 ينبغي أن يكون الذي لم يخيره صاحبه بمزلة المتبائعين اللذي اللذي الله خيار 11 ينبغي أن يكون الذي لم يخيره صاحبه بمزلة المتبائعين اللذي اللذي الله خيار 11 ينبغي أن يكون الذي لم يخيره صاحبه بمزلة المتبائعين اللذي اللذي الله خيار 11 ينبغي أن يكون الذي لم يخيره صاحبه بمزلة المتبائعين اللذي اللذي الله حيار 11 ينبغي أن يكون الذي الم يخيره صاحبه بمزلة المتبائعين اللذي اللذي الم

⁼ خالد بن الزبير ان عمر بن الخطاب قال: انه ليس يسع الا عن صفقة و تخاير ـ اه .

⁽١) في الاصول بالواو، و في اكثر الكتب بأو إلا في رواية عند ابن حوم في المحلي.

 ⁽۲) تأمل في العبارة و هي من كلام الامام محمد لا من كلام عمر رضي الله عنه كما فهمه
 بعض من علق عليه ٠

⁽٣) و البلاغ فى المحلى ج ٨ ص ٣٥٥ عن الحبياج بن ارطــاة عن الحــكم عن شريح قال: اذا كلم الرجل بالبيــع وجب عليه البيــع •

⁽٤) هو القاضى المعروف ، التابعي الجليل ، قد تقدم مرارا .

⁽ه) كذا في الهندية و هو الصواب، و كان في الاصل « المعمول ، بالتعريف .

 ⁽٣) فوله « يتفرقا » كـذا في الأصل، و في الهندية « يفترقا » .

 ⁽٧) كذا في الهندية ، و كان في الأصل « لا يجزيهم » تصحيف .

⁽٨ ــ ٨) كذا في الهندية، و في الأصل « لم يختر ام لا » و هو تصحيف .

⁽٩) كذا في الهندية ، و كان في الأصل دلم يجيزه ، سها الناسِخ في تنقيط اللفظ .

⁽١٠) و كان فى الأصل «تمتتابعين» ·

⁽۱۱) و كان فى الاصول « الذى » تحريف ، و الصواب « الذين » و هو ظاهر .

لم يخير واحد منهما صاحبه فيكون الذى لم يخير بالخيار ما لم يتفرقا و يكون المخير لا خيار له إلا الحيار الذى اشترط ا فان زعمتم أنهما جنيعا بالحيار

(١) كـذا في الاصل، و في الهندية « يغيرنا » • و قد اطال الكلام في هذه المسألة نقضا و ايراما الامام ابو بكر الجساس الرازي في ج ٢ ص ١٧٥ الى ص ١٨٢ من «باب خيار المتبائمين، من احكام القرآن، و القاضي ابو المحاسن يوسف بن موسى الحنو، في ص ٢٢٣ الى ص ٢٢٨ في دخيار المجلس، من المعتصر من المختصر ؛ و البحث في عدة القارى ج ه ص ٤٣٠ من د باب اذا بين البيعان و لم يكتبا و نصحا ، و ج ه ص ٤٦٠ من و بابكم يجوز الخيار ، . و لب الجملة في الباب انه لم يرد في الاحاديث الا ما لم يتفرقا او يفترقا من غير قيد المجلمن او البدن او القول ، بل ارسله صلى الله عليه و سلم ارسالا احالة الى ادّهـان الهل العلم و اجتهاداتهم ، و لذا اختلفوا في شرح الحديث و معناه ، و لو كان نصا من صاحب الشرع لما اختلفوا فيه ، فن امر بكونــه في انتراق البدن عن المجلس كابن حزم و اذنابه فقد تعدى عن الطريق السوى و المنهج المستقيم ، و الدلائل و الشواهد و القرائن على ان المراد به النفرق بالآبدان ؛ و فعـــل ان عمر لا يقوم بـه حجة و هو وحده في فهم المعنى، و لذا قــال مالك: ليس العمل عليه في بلدتنا ؟ و هو يدل على عدم التعامل به فيما بين الصحابة في المدينة المنورة ، على احتمال ان يكون ذلك الافتراق منه على الاستحاب او على الاحتياط، ألم يقل رسول الله صلى الله عليه و سلم: و لا يحل له ان يفارق صاحبه خشية انْ بستقيله ــ الحديث! فيلزم على الوجوب ترك الحق الواجب وكونه مرتكبًا لأمر حرام و هذا لا يلبق بشان ابن عمر رضي الله عنهما ؟ و قوله « اختر ، اختر ، لقطع الحيار في المجلس ؛ و قوله « او يكون بيسع خيار ، لمد الخيار الى ما وراه المجلس ، و من جعلهما واحدا فقد خرج عن مبى الحديث ، هذا _ و الله اعلم بالصواب ﴿

ما لم يتفرقا عن المجلس إذا لم يكن في البيع خيار فان شرط أحدهما الخيار و لم يشترطه الآخر ينبغي أن يكون الذي لم يشترطه بالخيار ما لم يتفرقا! فان زعمتم أنه لا خيار للذَّى لم يشترط له الحيار و الحيار للآخر فهذا ترك منكم لقولكم، ينبغي في قولكم أن يكون للذي لم يشترط له الخيار بالخيار و لا يبطل حقه بخيار غيره ١ .

باب ما يجوز في الدين وما لا يجوز من ذلك

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكون له على الرجل " مائة دينار إلى أجل فاذا حلت قال له الذي عليه الدن وبعني سلعة يكون تمنها مائة دينـار نقدا بمائة و خسين إلى أجل،: إن هذا جائز لأنهما لم يشترطا شيئًا و لم يـذكرا أمرا يفسد. بـه الشراء . و قال أهــل المدينــة : لا يصلح المذا .

قال محمد: و لِمَ لا يصلح مدا؟ أرأيتم من كان له على رجل دين فقد حرم الله عليه أن ببيعه منه شيئًا بريح عليه فيه ! قالوا : لأنا نخاف أن يكون هذا ذريعة إلى الربا . قيل لهم : و أنتم تبطلون بوع الناس بالتخوف ما تظنون مرب غير شرط اشترطــه و لا بيـع فاسد معروف ا فساده

⁽١) و في الهندية «يفترقا».

⁽٢) كذا في الأصل، و في الهندية د من ، مكان د في ، ٠

⁽٣) كذا في الاصل، و في الهندية « رجل » بالتنكير، و الصواب ما في الاصل كما هو في موطأ مالك مع شرح الزرقاني ج٣ ص١٤٢ من باب ماجاء في الربا في الدين .

⁽٤) كذا في الهندية وكدنا في الموطأ ، و كان في الأصل « لا يصح ، •

⁽ه) كذا في الهندية ، و كان في الأصل و لا يصح ، •

⁽٦) كذا في الهندية ، وكان في الأصل ممروفا، بالنصب .

'إلا بما' تظنون و ترون 11 رجل كان يبايع رجلا بيوعا كثيرة و كان خليطا له معروفا بذلك وجب له عليه دين ثم باعه بعد ذلك سلعة تساوى بالنقد مائة دينار بمائة دينار و خمسين دينارا إلى أجل ا، و هل هكذا يتبايع الناس الله لا نهم إذا أخروا ازدادوا اما بأس بهذا ، لئن حرم هذا على الناس إنه لينبغي أن يبكون عامة البيوع حراما ، قالوا : نرى أنه إنما باعه لمكان دينه ، قيل لهم : إنهما الم يتذاكرا الدين بقليل و لا كثير ، قالوا : قد علمنا أنهما لم يتذكرا الدين بقليل و لا كثير و لكنا نخاف أن يبكون البيع كان بينها من أجل ذلك ، قيل لهم : أرأيتم لو أجزتم البيع كا نجيزه أما كان من الحيا الدين أن يأخذ دينه من صاحبه و قد حل ؟ قالوا : بلي ، له أن يأخذ دينه .

قال الامام محمد فى الموطأ ـ باب الرجل يبسع المناع او غيره نسيئة ثم يقول « انقدنى و أضع عنك » : اخبرنا مالك اخبرنا ابو الزناد عن بسر بن سعيد عن ابى صالح بن عيد مولى السفاح انه اخبره انه باع بزا من اهل دار نخلة الى اجل ثم ارادوا الحروج الى النكوفة فسألوه ان ينقدوه و يضع عنهم فسأل زيد بن ثابت فقال : لا آمرك ان تأكل ذلك و لا تؤكله ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، من وجب له دين على انسان الى اجل فسأل ان يضع عنه و يعجل له ما بقى لم ينبغ ذلك لانه يعجل قليلاً بكثير دينا فكأنه بيسع قليلا نقدا بكثير دينا ، و هو قول عمر بن الخطاب و زيد بن ثابت و عبد الله بن =

⁽١-١) قوله ﴿ إِلَّا بِمَا ﴾ كـذا في الأصل، و في الهندية ﴿ بِمَا ﴾ •

⁽٢) تأمل في العبارة لعل شيئا منها سقط من قلم الناسخ، و لعله • أ يجوز ، أو نحوه الذي ودي معناه •

⁽٣) في الإصول د اجزوا ، و هو خطأ ٠

 ⁽٤) كذا في الهندية ، وكان في الاصل دو ازدادوا ، بالواو ـ خطأ .

⁽ه) وكان فى الإصل ﴿ إَنَّمَا ﴾ و الصواب ﴿ إِنَّهَا ﴾ • زيادة فى العلم

قيل لهم: فاذا كان له أن يأخذ دينه كان البيع جائزا فبأى وجه أبطلتم بيعه؟ ينبغى لكم أن تقولوا: من كان له على رجل دين فليس ينبغى له أن يبايعه بشى، يربح عليه فيه إ فأى أمر يكون أقبح من هذا ١١ ان رجلا يعامل الناس له عليهم ديون انه لا يجوز أن يبيع منه متاعا و لا جارية و لا شيئا يربح عليه [فيه] ١٦ ما ينبغى أن يسقط هذا على مثلكم و لا ينبغى أن تبطل البيوع بالظنون ، و الظن يخطئ و يصيب .

باب ما يجوز من بيع المكايلة

محمد قال: قال أبو حنيفة فى الرجل يشترى الطعام فيكتاله ثم يأتيه من يشتريه منه فيخبر الذى يأتيه أنه قد اكتاله لنفسه و استوفاه فيريد المبتاع أن يصدقه و يأخذه بكيله: إنه لا ينبغى أن يأخذ منه بكيله إلا أن يكيله

= عر، و هو قول ابن حنيفة - انتهى • و به قال الحكم بن عتيبة و الشعبى و مالك ؟ و عن ابن المسيب و الشافى القولان - كما فى ج ٣ ص ٢٤٢ من شرح الزرقانى • و قال محمد فى باب الرجل بيسع الطمام نسيئة ثم يشترى بذلك الثمن شيئا آخر ص٣٣٣ اخبرنا مالك حدثنا ابو الزناد ان سعيد بن المسيب و سليمان بن يسار كانا يكرهان ان بيسع الرجل طماما الى اجل بذهب ثم بشترى بذلك الذهب تمرا قبل ان يقبضها ، قال عمد : و نحن لا نرى بأسا ان يشترى بها تمرا قبل ان يقبضها اذا كان التمر بعينه و لم يكن دينا ، و قد ذكر هذا القول لسعيد بن جبير فلم يره بشيئا و قال : لا بأس به ؛ و هو قول ابن حنيفة و العامة من فقها ثنا – انتهى • و المنهى عنه فى الاحاديث هو البيسع لا الشراء فلا يكون هذا داخلا فه •

⁽١) كِذا في الهندية، و كان في الاصل ﴿ إِذَا كَانَ ۚ وَ هُو خَطًّا ﴿

⁽٢) كذا في الهندية ، وكان في الأصل « بربح » بالباء الجارة _ تصحيف .

⁽٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

كيلا مستقبلاً ، و يبكون على المشترى نقصانه . و قال أهمل المدينة : أما ما ابتيع على هذه الصفة ما ابتيع على هذه الصفة إلى أجل فانه مكروه حتى يكتاله المشترى الآخر لنفسه .

قال محمد: كيف جازيمه بكيله بالنقد وجاز له أن يقبضه بغيركيل و لم يجز ذلك بالنسيئة الأن جاز ذلك بالنقد ليجوزن بالنسيئة و قالوا: نخاف اأن يدار ذلك "عسلي هذا الوجه" بغيركيل و لا وزن، فاذا أكان إلى أخل فهو مكروه و قلنا لهم: و قد يدار أيضا هكذا بالنقد، و ليس يدار بالنسيئة شيء إلا دير بالنقد مثله، فن أين افترقا؟ أخبرونا لو أن غيركم قال و فاني أجيزه بالنقية و لا أجيزه بالنقد، أي شيء كنتم تدخلون عليه؟ و هل كانت حجتكم فيا فرقتم به بين النسيئة و النقد إلا كحجته؟ ليس الامركا قلتم، و لكن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: و من اشترى طعاما كيلا فلا يبعه "حتى يكيله، "، فهذا قد أخبره كيف اكتاله، و شرط له ذلك فلا يبعه "حتى يكيله، "، فهذا قد أخبره كيف اكتاله، و شرط له ذلك

⁽١) في الموطأ دما بيسع، وهو الأرحج ٠

⁽٢) في الموطأ وتخوف أ مصدراً •

⁽٣-٣) في الأصول د على غير هذا الوجه، و هو خطأ لإنه خلاف ما في موطأ ألك.

⁽٤) كذا في الأصول، و الصواب ﴿ فَانَ ﴾ •

⁽ه) في الاصول و فلا يبيعه ، في صورة الحبر .

⁽٦) رواه مسلم فی صحیحه عن ابن عباس عن رسول الله صلی الله علیه و سلم قال: من ابتاع طعاما فلا یعه حتی یکتاله، و رواه عن ابی هریرة ایضا بهذا اللفظ مرفوعا، و هو فی ص ۹۳ من سنن الدیهق، و هو فی ص ۹۳ من سنن الدیهق، و رواه الدیهق فی سننه ایضا عن ابی داود: ثنا احمد بن صالح ثنا ابن و هب اخبرنی عبرو عن المنذر بن عبید المدینی ان القاسم بن محمد حدثه ان عبد الله بن عمر حدثه حد

= ان رسول الله صلى الله عليه و سلم نهى النب ببيسع احد طعاما اشتراء بكيل حتى يستوفيه .. انتهى • وحديث ابن عباس رواه الامام ابو حنيفة عن عمرو بن دينار عُن طاوس عنه عن النبي صلى الله عليـه و سلم انـــه قال : من اشترى طماما فلا يبعه حتى يستوفيه ــ كـذا رواه الحارثي من طريق يحيي بن نصر بن حاجب عنــه . قال المحدث الزيدى فى ج ٢ ص ٦ من عقود الجواهر : و اخرجـه الشبخان و الطحاوى مكــذا، و في لفظ عندهم « من ابتاع » بدل « اشترى » و في آخر « حتى يقبضه » و في آخر « جتي يكتاله ، و لم يقل البخارى • حتى يكتاله ، و اخرجه مسلم و الطحاوى ايينا من حديث ابن عمر بلفظ الامام ؛ و اخرج الطحاوى و البيهتي من حديث سعيـد بن المسيب قال سمعت عُمَانَ بن عَمْـان يخطب على المنبر بقول: كنت اشترى التمر فأبيعه بربح الآصع فقال لى رسول الله صلى الله علية و سلم : اذا اشتريت فاكتل و اذا بعت فسكل ؟ كـذا في باب بيان الحير الدال على ان المبيسع يملكه المشترى بالقول دون التفرق بالابدان . وحديث عُمَان عند البيهق في ج ٥ ص ٣١٥ من السنن في باب الرجل ببتاع طماما كبلا فلا يبيعه حتى يكتاله لنفسه ثم لا يعرأ حتى يكيله على مشتريه ؛ و في البــاب عن جابر اخرجه ابن ماجه في سننه ـ كما في ج ٤ ص ٣٤ من نصب الراية ـ عن محمد بن ابي ليلي عن الزمير عن جابر قال : نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يسم الطعام حتى يجرى فه الصاعان: صاع البائع و صاع المشترى ــ انتهى • و رواه ان ابي شيبة و اسحاق ن راهوبه و البزار في مسانيدهم ؛ و رواه الدارقطني و اليهتي في سننيهما و هو معلول بابن ابي ليلي • وحديث ابي هريرة رواه البزار في مسنده بلفظ جــابر ، و رواه البيهتي في سننه ایضا ج ه ص ۳۱۳ و الاسناد فیهها و احد ؛ و عن انس بلفظ حدیث ابی هر برة رواه ابن عدى في الكامل، و الكلام في اسناده في نصب الراية ؛ و عرب ابن عباس رواه ابن عدى اجناً؛ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يباع طعام حتى يكال بالصاعين: صاع البائع و صاع المشترى ـ اه؛ و مرسل عن الحسن البصري رواه 🗠 الكيل 791

الكيل، فعليه أن يكيله و لا يقبضه، و لا المشترى الآخر إلا بكيل مستقبل لأن الكيل قد يزيد و ينقص، ما أعيد كيل إلا زاد أو نقص؛ أرأيتم لو أعيد الكيل فنقص أيلزمه بجميع الثمن أو يلزمه بحصته و يحط عنه ثمن النقصان! فقد أخذ البائع ثمنا لا يدرى أهو له كله أم لا، إن لم يكتل الطعام فهذا لا ينبغى أن يترك كله لانه قد يدخله النقصان فيا بين الكيلين و يسرق بعضه و يكون الطعام نديا فييس فينقص، فالكيل واجب فى ذلك ليملم البائع أن الثمن الذى أخذ له كان فى شك مما أخد لا يدرى أهو له كله أم لا.

باب بيع الدين

محمد قال قال أبو حنيفة: لا ينبغى أن يشترى دينا الله على رجل حاضر و لا غائب و لا على ميت باقرارا من الذى عليه الدين و لا انگار ، لان ذلك كله غرر لا يدرى أيخرج أم لا يخرج ، و قال أهل المدينة: لا ينبغى أن يشترى دينا الله على رجل حاضر و لا غائب الله باقرار من الذى عليه الدين ، و لا يشترى دينا الله على ميت و إن علم بما ترك الميت ، و ذلك أن

⁼ ابن ابى شيبة فى مصنفه بلفظ حديث جابر · وحديث عثمان و حكيم بن حزام رواه عد الرزاق فى مصنفه ، و هو عند البهق ايضا ــ هذا ·

⁽١) كذا في الأصل ، وفي الهندية وفينقص، •

⁽٢) كذا في الأصول ، و في الموطأ • دن • ٠٠

⁽٣) كـذا في الأصول، و لعل الصواب « لا باقرار » •

⁽٤) كـذا في الهندية ، و في الأصل ﴿ إلا ۚ مَكَانَ ﴿ وَ لَا ۗ •

⁽٥) في الموطأ : على رجل غائب و لا حاضر •

⁽٦) في الموطأ : الذي ترك •

اشتراءه ا غرر لا يدري أيتم أم لا يتم .

قال محمد: كيف أجرتم اشتراء الدين على الحاضر المقر إلا أنكم قد علم يقينا أنه يخرج؟ قالوا: لم نعلم ذلك يقينا ، قيل لهم: فالميت له مال معروف و فيه وفاء بالدين فكيف لا يجوز اشتراء الدين الذي عليه؟ قالوا: لا ندرى ما يلحق الميت من الدين الذي لم يعلم به ، فان لحق الميت دين ذهب الثمن الذي أعطاه المبتاع لا باطلال في ذلك ، قلنا لهمم: و أنتم أيضا لا تدرون لعل الحي الذي اشترئ ما عليه من الدين وهو مقر به سيموت و لا يدع مالا وهو اليوم لا يعلم له مال ، و أنتم لا تدرون لعل الأمر يستم به المحتى يموت و لا يدع شيئا فيذهب الثمن باطلا، فمن أين فرقتم يبنها فرق فيما تتخوفون الا

محمد قال أخبرنا سفيمان الثورى قال حدثنا عبــد الله بن أبي السفر ^ -

⁽۱) فى الموطأ واشتراء ذلك ، • وعبارة الموطأ : و لا على ميت و ان علم الذى ترك و ذلك ان اشتراء ذلك غرر لا يدرى ــ الح •

⁽٢) في الموطأ : أعطى المبتاع •

⁽٣) كذا في الموطأ و هو الصواب، وكان في الاصل • باطلاع، تحريف ...

⁽٤) كـذا في الأصل، وفي الهندية «للذي» . و تأمل في العبارة لعل فيه خللا . وكان في الأصول «الحق» و الصواب « الحق» و « الحق» . تصحيف لقرينة قوله « سيموت » تدبر . (٥) في الأصول « هم » و هو خطأ .

⁽٦) كذا في الأصول، و الصواب « لا يستتم ، بالنفي فسقط حرف « لا ، منها والله أعلم •

 ⁽٧) في الهندية • تخوفون ، و في الإصل • تتحرفون ، مصحف ، و الصواب • تتخوفون ، •

⁽A) من رجال البخارى و مسلم و ابى داود و النسائى و ابن ماجه ، فى ج ه ص ٢٤٠ من التهذيب: عبد الله بن ابي السفر، و اسمه : سعيد بن يحمد ، و يقال : احمد الهمدانى == عن التهذيب : عبد الله بن ابي السفر، و اسمه : سعيد بن يحمد ، و يقال : احمد الهمدانى == عن التهذيب : عبد الله بن ابي السفر، و اسمه : سعيد بن يحمد ، و يقال : احمد الهمدانى ==

قال سمعت عامرا الشعبي يقول: يبع الصك عرر له قيمته من النقد ؛ و إنما يعنى بقوله «له قيمته من النقد» يقول: إذا اشترى شيئــا بدين فهو غرر ا و البيع فاسد فان قبضه فهاك عنده فعليه "قيمته من النقد". *

= الثورى الكوفى ، روى عن ابيه و ابى بردة بن ابى موسى و عامر الشعبى و مصعب ابن ثهيبة و أرقم بن شرحبيل ، و عنه شعبة و عمر بن ابى زائدة و يونس بن ابى اسماق و عيسى بن يونس و الثورى و شريك و غيرهم ؛ قال اجمد و ابن ممين و النسائى : ثقة ، و ذكره ابن حبان فى الثقات ، و قال ابن سعد : مات فى خلافة مروان بن مجمد ؟ قلت : و قال : كان ثقة و اليس بكثير الحديث ، و قال العجلى : كوفى ثقة - انتهى .

(۱) هو كتاب لاقرار المال وغيره ، معرب من « چك » كما في المغرب ؛ و يقـــال له « يادكارى » و « ياد داشت » ايينا • و الصك رائيج اليوم لأمور من التجارة ، و البيجار و غيرهم يستعملونها في معاملاتهم ، و هو كثير دائر في عبارات الفقهاء في الكتب •

(٢) كـذا في الأصل، و في الهندية «غرر له» بزيادة «له» •

(٣ ــ ٣) كذا في الهندية ، وكان في الأصل • قيمة النقد ، •

(ع) قال الامام عمد في الموطأ ص ٢٠٥٤ – باب الرجل يكون له العطايا او الدين على الرجل فييمه قبل ان يقبضه : اخبرنا مالك اخبرنا يحيى بن سعيد انه سمع جميل بن عبد الرحن المؤذن يقول لسعيد بن المسيب : انى رجل أشترى هذه الأرزاق التى يعطيها الناس بالجار (الجار مدينة بساحل البحر) فأبتاع منها ما شاء الله شم اريد ان ايسع العلمام المضمون على الى ذلك الأجل ؛ فقال له سعيد : أتريد ان توفيهم من تلك الأرزاق التى ابتعت؟ قال : نعم ؟ فنهاه عن ذلك ؟ قال محمد : لا ينبغي للرجل اذا كان له دين ان بيمه حتى يستوفيه لانه غرر فلا يسدرى أ يخرج ام لا يخرج ، و هو، قول ابي حنيفة رحمه الله ؟ اخبرنا مالك اخبرنا موسى بن ميسرة انه سمع رجلا يسأل سعيد بن المسيب فقال : إنى رجل ايسع الدين ، و ذكر له شيئا من ذلك فقال له ابن المسيب :

باب الشركة و التولية

محمد قال: قال أبو حنيفية رضي الله عنهما في الرجـــل يبيع البز

الله على انسان الا من الذى هو عليه لأن يسع الدين غرر لا يدرى أيخرج منه دينا له على انسان الا من الذى هو عليه لأن يسع الدين غرر لا يدرى أيخرج منه الم لا ، و هو قول ابى حنيفة رحمه الله .. انتهى ، وحديث النهى عن يسع كالى بكالى رواه ابن ابى شيبة و اسحاق بن راهويه و البزار فى مسانيدهم من حديث موسى بن عبيدة عن عبد الله ين دينار عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم ان يساع كالى بكالى بينى دينا بدين ، ولفظ البزار : قال نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن يسع الغرر و عن يسع عاجل بآجل ، فالغرر ان تيسع ما ليس عندك ، و الكالى بالكالى دين بدين ، و الماجل بالآجل ان يكون له عليك الف درهم مؤجل فنعجل عنها خمائة .. انتهى ، و رواه ابن عدى فى كامله و عبد الرازق فى مصنفه و الحاكم فى مستدركه و الدارقطنى و اليهتى فى سننها ، و رواه الطبرانى فى معجمه من حديث رافع بن خديج مرفوعا ، و التفصيل فى نصب الرابة ج ٤ ص ٠٤ ، معجمه من حديث رافع بن خديج مرفوعا ، و التفصيل فى نصب الرابة ج ٤ ص ٠٤ ،

(۲) قال المجد: الشرك و الشركة بكسرهما و ضم الثانى بمنى، و قد اشتركا و تشاركا و شارك احدهما الآخر، و الشرك بالكسر، و الشربك كأمير: المشارك، و الجمع: اشراك و شركاء، و هى شريكة، جمعها: شرائك، و شركه فى البيسع و الميراث كمله، شركة بالكسر؛ و التولية لغيره فيها اشتراء بما اشتراه _ كذا فى ج ٣ ص ١٤٥ من شرح الزرقابى، و قال فى الهداية: التولية نقل ما ملكه بالعقد الآول بالثن الآول من غير زيادة ربح، لآن الغبى الذى لا بهتدى فى التجارة يحتاج الى ان يعتمد فعل الزكى من غير زيادة ربح، لآن الغبى الذى لا بهتدى فى التجارة يحتاج الى ان يعتمد فعل الزكى المهتدى و يطيب نفسه بمثل ما اشترى ؟ و قد صح ان النبى صلى الله عليه و سلم لما اراد

المصنف و يستثنى من ذلك ثيابا بنير أعيانها برقومها اشترط أن يختار ذلك من الرقم أو لم يشترط: إن يختار ذلك منه حين استثناه فالبيع فاسد كله لانه استثنى مرى ذلك ثيابا غير معلومة و [ذلك أن] الثوبين

حمو الله بغير شيء، فقال عليه السلام: اما بغير ثمن فلا ـ اه . قال ابن اسحاق: فلما قرب ابو بكر احدى الراحلتين قدم له افضلها ثم قال له: اركب فداك ابى و امى اقال: لا و لكر. بالثمن الذي ابتعتها به، قال ابو بكر: اشتريته بكذا وكذا، قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: اخذتها بذلك وكان ابو بكر اشتراه بثمان مائمة درهم ـ نقله ابن كثير في تاريخه ،كذا في هوامش الهداية ، وحديث ابى بكر في مواضع من صحيح البخارى، و ما نقله في نصب الراية هو في باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من باب المناقب ، و روى عبد الرزاق في مصنفه: اخبرنا معمر عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه و سلم : التولية و الاقالة و الشركة سواء لا بأس به ؛ اخبرنا ابن جريج عن ربيعة عن النبي صلى الله عليه و سلم حديثا مستفاضا بالمدينة قال: من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه و يستوفيه الا ان يشرك فيه او يوليه او يقيله ـ انهى ، و هذا و ان كان مرسلا يفيد في الباب ـ تدبر و في شرحه ،

(٢) في الموطأ : و بستثنى ثبابا برقومها •

(٣) في الاصول دو اشترط ، بواو العطف ، و عنىدى اسقاط الواو من البين اصبح
 و ارجج كما يقتضيه السياق ؟ و في الموطأ : انه أن اشترط - الح .

(٤) في الموطأ : من ذلك الرقم •

(ه) سقط من الاصول و لذا زدته بين المربعين و عبارتهـا مكذا دو الثوبين قيمتهها يكون واحدة ، و هو كما ترى . قيمتهما ` تكون واحدة و هما متفاوتان، فلذلك فسد حين استشى ثيابا غير معروفة ' . وقال أهل المدينة : إن استثنى ثيابا برقومهــا فاشترط أن يختار من ذلك الرقم فلا بأس به، و إن لم يشترط أن يختار منه حين استثنى فانا نراه شريكا في عدد العز الذي اشترى .

وقال محمد: وكيف يكون شريك في عدد البز الذي استثنى ؟ و إنما استثني ثيابا ثلاثة أو أربعة فيكون الذي استثنى ثلاثة أثواب [أو أربعة] * شريكا في عشرين ثوباله من كل توب بحصته ١٠ و إنما أراد أن يكون له ثلاثة أثواب [أو أربعة] ٧

(٧) سقط من الأصول فزدته حسب سباق الكلام ، قال الاسام محمد في الموطأ ص ٣٤٧ باب الشركة في البيم : اخبرنا مالك اخبرنا الملاء بن عبد الرحن بن يعقوب ان اباه اخبره قال اخبرني ابي قالَ: كنت ابيــع البز في زمان عمر بن الخطــاب و ان عمر قال: لا يبيعه في سوقنا اعجمي فانهم لم يفقهوا في الدين و لم يقيموا في المهزاري و المكيال؛ قال يعقوب: فذهبت الى عثمان بن عفان فقلت له: هل لك في غنيمة باردة؟ قال ما هي؟ قلت برّ قد علمت مكانمه ببيعه صاحبه برخص لا يستطيم بيعه اشتريه لك ثم ابيعه لك، قال: نعم، فذهبت فصفقت بالبر ثم جنت به فطرحت في دار عثمان فلما رجع عُبَان فرأى العكوم في داره قال: ما هذا؟ قالوا بر جاء به يعقوب. قال: ادعوه == (۱۷۲) يابغي

⁽١) كذا في الأصول • فيمتها • و في موطأ مالك: و ذلك ان الثويين يكون رقمها سواء و بينهها تفاوت في الثمن ــ الح .

⁽٢) قوله «مغروفية» وقبله «معلومة» بمعنى واحد •

 ⁽٣) في الأصول « استثنى» و هو تصحيف، و الصواب ما في الموطأ: الذي اشترى منه .

⁽ع) قوله «استثنی» كـذا في الاصول، و هو عندي تصحيف «اشتري» ــ تأمل فيه .

⁽٥) سقط من الأصول كما يقتضه الساق .

 ⁽٦) كذا في الأصل ، و في الهندية « بحصة » ٠

ينبغى لمن أجاز هذا' آن يجىء الرجل إلى الرجل' و عنده عدل فيه خمسون ثوبا فيقول وأشترى منك ثوبا من هذا العدل بكذا وكذا، فيجوز ذلك و يكون شريكا فى الثياب بمقدار ثوب منها اهذا فاسد كله، لأنه باع ما لا يعرف و استثنى ما لا يعرف، و من أجاز هذا فقد أجاز البيسع فيما لا يعلم و أجاز الاستثناء فيما لا يعلم و ينبغى لمن أجاز هذا أن يجيز ذلك

= لى، جُنت فقال: ما هذا؟ قلت: هذا الذي قلت لك، قال أ نظرته؟ قلت: كفيتك و لكن رابه حرس عمر، قال: نعم، فذهب عبان الى حرس عمر فقال: ان يعقوب يبيع برى فلا بمنعوه، قالوا: نعم، بجثت بالبز السوق فلم ألبث جي جعلت ثمنه في مزود و ذهبت الى عبان و بالذي اشتريت البز منه فقلت: عبر الذي لك، فاعتده و بقي مال كثير؟ قال فقلت لشيان: هذا لك اما أنى لم اظلم به احدا، قال: جزاك الله خيرا، و فرح بذلك؟ قال فقلت: اما أنى قد علمت مكان يعها مثلها و افييل، قال: و عائد أنت؟ قال قلت: نعم أن شئت، قال: قد شئت، قال فقلت: فأن باغ خيرا فاشركني، قال: نعم بني و بينك؟ قال عند: و جذا تأخذ، لا بأس بأن يشترك الرجلان في الشراه قال: فو البراه و البيع احدهما دون صاحبه و لا يفضل واحد منها صاحبه قال : و ان ولى الشراء و البيع احدهما دون صاحبه و لا يفضل واحد منها صاحبه في الربح فان ذلك لا يجوز أن يأكل اجدهما ربح ما ضمن صاحبه، و هو قول أبي حنيفة في الربح فان ذلك لا يجوز أن يأكل اجدهما ربح ما ضمن صاحبه، و هو قول أبي حنيفة و المامة من فقهائا ـ اتهي ه

(١) كذا في الأصل، و في الهندية «مكذا» .

(٢-٣) وكان فى الاصل أن يجيز الرجل إلى الرجل، و هو تصحيف، و الصواب أن يجيء الرجل إلى الرجل، و هذا من يجىء الرجل إلى الرجل، و هذا من تحريفات الناسخ زاد كلمة من عند، و شكلها فجاء بظلمة فوق ظلمة - ف •

(٣) كبذا في الأصل، و في الهندية « مَكِندا، و هو تصحب •

فى الرقيق أيضا فان قدم رجل بمائة رأس من الرقيق فباع ذلك من رجل و استثنى من ذلك جارية و غلاما كان شريكا فى الجوارى بالجارية التى استثنى و كان شريكا فى الغلمان بالغلام الذى استثنى، فان كان هذا عندكم هكذا أن يستثنى جزؤ ستثنى جارية فيكون له من كل جارية جزؤ فهذا بما لا ينبغى أن يقال، و إن فرقوا بين الرقيق و الثياب فهذا بما لا ينبغى أن يقال، فهما خارجان من الوزن و البكيل.

باب الشركة و التولية [و الاقالة]' في الطعام

محمد قال: قال أبو حنيفة مرضى الله عنهها: لا خير فى الشركة و التولية يسع فى الطعام و غيره من العروض حتى يقبض ، لان الشركة و التولية يسع فلا يجوز ذلك قبل القبض ، و أما الاقالة فلا بأس بها قبل أن يقبض ، لأن ذلك نقض يسع ، فاذا قبض ما اشترى جازت التولية و السركة و الاقالة فى ذلك ، و قال أهل المدينة : لا بأس بالشركة و التولية و الاقالة فى الطعام و غيره أ قبض أو لم يقض أو أم يقض إذا كان ذلك بالنقد و لم يكرن فيه ربح و لا وضيعة و لا تأخير للثمن ، فان دخل فى ذلك وضيعة أو ربح أو تأخير من واحد منهما فهو يسع ليس بتولية و لا شرك و لا إقالة] أ فى الطعام .

⁽¹⁾ كان فى الآصل «جزء» و فى الهندية « جزؤ» و هو شىء واحد ما بينهها كبير فرق فان الهمز فى حالة الرفع يكون فى صورة الواو و الناسخ كتب رأس عين اشارة الى انه هم: _ ف .

⁽٢) سقط من الأصل، و هو في الموطأ •

⁽٣) في الأصول دبالتولية ، و هو خطأ .

⁽٤ ــ ٤) و فى الموطأ • قبض ذلك أو لم يقبض • •

⁽ه) كذا في الأصول و هو الصحيح كما في الموطأ مع الزرقاني ج ٣ ص ١٤٥٠ . و قال

[وقال بحمد بن الحسن: وكيف يكون هذا] في قولكم وقد رويتم عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال د من اشترى طعاما كيلا فلا يبعه على حتى يقبضه ؟ قالوا: لأنه التولية و الشرك في الطعام على هذا الوجه الذي ذكرنا ليس بيبع . قلنا لهم: وكيف لا تكون التولية يبعا؟ أليس إنما أعطاه ما اشترى به ؟ قالوا: بلى . قلنا لهمم : فهذا رجل باعه ما اشترى بما يقوم

(۱) سقط مر. الاصول و لا بد منه كما لا يخنى ، و لذا زدته ، و الا لا معى لقوله منى قولكم ، تدبر .

(٢) تخريج الحديث قد مر في باب يسع المكايلة، و هاك حديثا بقي من باب ما لم يقبض من الطعام و غيره من الموطأ ؛ قال محمد: اخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر انه قال : كنا نبتاع الطعام في زمان رسول الله صلى الله عليه و سلم فبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي نبتاعه فيه الى مكأن سواه قبل ان نبيعه ؛ قال محمد: انما كان يراد بهذا القبضُ لئلا يبسع شيئا من ذلك حتى يقبضه، فلا ينبغي ان يبسع شيئا اشتراه رجل حتى يقبضه من قبل فنذكرها .

(٣) في الأصول و فلا بيعه و والحديث رواه مالك في الموطأ ، ومن طريقه رواه الامام في موجئه : اخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من ابتاع طعاما فلا يعه حتى يقبضه ـ انتهى و في موطأ مالك من هذه الطريق وحتى يستوفيه ، و من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر وحتى يقبضه ، و الحديث اخرجه البخارى عن عبد الله بن يوسف و القعني و مسلم عن القعني و يحيي الثلاثة عن مالك به ، و تابعه جماعة عرب نافع به ـ كا في ج ٣ ص ١٢٠ من شرح الزرقاني ، و تابع مالكا عليه اسماعيل بن جعفر عن ابن دينار عند مسلم ـ اه ، و راجع لذلك ج ي من ص ٣٢ الى ص ٣٥ من نصب الراية ،

(ع ـ ع) كذا في الأصل، وفي الهندية وأعطى ما اشترى بما اشتراه به، •

عليه، وكذلك الشرك أعطاه نصف ما اشترى بنصف الثمن ، أرأيتم رجلا اشترى إبريق فضة بدنانير 'و قالا لا إبريق رجل' قبل أن يقبضه أليس ينبغى لكم أن تجيزوه لانه ليس ببيع؟ و إن أجزتم التولية و الشرك فى الصرف قبل أن يقبض حين يجير بغير صاحبه الذى اشتراه قبل أن يقبضه الذى اشتراه فهذا الظن مما لا يحل لمسلم .

قالوا: فان قلنا: الصرف إذا افترقا قبل القبض بطل البيع . قيسل لهم : فانهما لم يفترقا حتى قبض الذى ولى و قبض الذى أشرك ذلك فينبغى لكم أن تجيزوه لان التولية و الشرك بيع فلا يجوز قبل البيع ، ما أشد تجويزكم لما ينبغى أن يكره و أشد كراهتكم لما لا بأس به ا تبطلون البيوع الجائزة بالظنون و تجيزون "البيع الذى" لا ينبغى أن يجاز !!

محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع عن أشعث عن محمد بن سيرين

⁽۱-۱) كذا في الاصل ءو في الهندية « وقالمه: لا إبريق رجل » و لم نفهم معنى العبار تين ، نظن أن فيها تحريفا ، و ألله أعلم - ف •

⁽٢) كذا فى الأمسل ، و فى الهندية « للصرف، و عندى الارحج « بالصرف ، لقوله « قانا » تدر .

⁽٣) كُنذا في الاصول، وظني ان الصواب • في ذلك، او اسقاطه اولي •

⁽٤) كذا في الاصول ، و تأمل فيه .

⁽هـه) كذا فى الاصل، و فى الهندية • البيوع الذى ، و لعل الصواب. • البيوع التى لا ينبغى أن تجاز » •

⁽٦) الأظهر انه اشعث بن عبد الملك الجرانى ، ابو همانى البصرى ، مولى حمران ، من رجال الأدبعة – كما فى ج ١ ص ٣٥٧ من التهذيب، و هو فى ترجمة محمد بن سيرين فى الرواة عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب == فى الرواة عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب على الرواة عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب على الرواة عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب على الرواة عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب عنه الرواة عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب عنه الرواة عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، اوثق من اشعث الحدانى و اثبت اصحاب عنه ، ثقة صالح لا بأس به ، أوثق من اشعث الحدانى و اثبت الحدان

قال: سألت عبيدة السلماني\ عن رجل ابتاع أكرارا \ من الحنطة فحمل على أ كل بعير كرا فلقيه رجل فقال دولني كرا، قال دخذ برأس بعير، قال: لاحتى نكيله لأن التولية بيع -

قال محمد: أخبرنا قيس بن الربيع قال أخبرنا جابرً عن الشعبي قال: التولية يسع •

النيمي اخرنا محمد قال أخرنا المسلمان الثوري قال حدثنا سلمان التيمي = ابن سيرين بعد ابن عون ، مات سنة ١٤٢ او سنة ١٤٦ ، كان فقيها متقنا ـ قاله ان حبان في الثقات . وهامنا أيضا أشعث بن عبد الله بن جابر الحداني ، أبو عبد الله الأعمى البصري، و هو الجلي الأزدي ، مِن رجال الأربعة و تعليقات البخاري ، شيخ ثقة ليس به بأس، مستقيم الحديث، و هو أيضا روى عن محمد بن سيرين – كا في ج ١ ص ٣٥٥ من التهذيب • و آخر اشعث بن سوار الكندى، روى عن الحسن و طبقته ، من رجال مسلم و الترمذي و النسائي و ان ماجه ـ كما في ج ١ ص ٣٥٢ من التهذيب و آخر اشعث بن ابي الشعثاء المحاربي الكوفي، من رجال الستة، مات سنة ١٢٥ - كما في ج ١ ص ٣٥٥ من التهذيب · و هاهنــا آخرونـــ من اسمهم • اشعث، راجع التهذيب،

و کلهم معروفون ۰

⁽١) تقدم في التشهد، و هو ابن عمرو السلماني المرادي الكوفي، ابو عمرو، من رجال الستة، هو احد الاربعة من الفقهاء بالكوفة، من اصحاب ابن مسعود و على رضيالله عنهها، مات سنة اثنتين و سبعين، و قيل: سنة ٧٣ أو ٧٤؛ و ابن سيرين من اروى الناس عنه. (٢) كـذا في ج٢ ص ١٤٧ من المغرب؛ و في الاصول «كرارا» و هو خطأ •

⁽٣) هو الجعني، كما من من قبل ٠

⁽٤ - ٤) كذا في الأصل، وفي الهندية « محمد قال أخبرنا ، •

عن الحسن البصرى قال: كان يعد التولية بيعا، وكان ابن سيرين لا يكرهه ثم كرهه بعد .

و قال أبو حنيفة: من اشترى سلعة أو رقيقا فقبضه أثم سأله رجل أن يشركه ففعـل و نقدا جميعا الثمن البائع الأول " بتراض منهما ثم أدرك السلعة شيء ينتزعها أ من أيديهما فان المشرك " يأخذ من الذي أشركه " ما نقد في السلعة " و يطلب الذي أشرك بيعه " الذي باعه السلعـة بالثمن [كله] " . و قال أهل المدينة بقول أبي حنيفة في هذا .

⁽١) كذا في الهندية ، وكان في الأصل «قال» بلا واو •

⁽٢) كذا فى الأصول، و فى موطأ مالك « فبت به » مكان « فقيضه » و هو الارجح عندى ، و فى نسخة اخرى من الموطأ « فبت شراء » و اخرى « بيعه من اطلاق البيع على الشراء » قاله الزرقانى فى ج ٣ ص ١٤٥ من شرحه .

 ⁽٣) كذا في الأصل، وفي الهندية • البائـــع الأول،، وفي الموطأ • صاحب السلمة،
 و هو الأرحج •

⁽٤) كنذا في الموطأ و هو الصحيح ، و في الأصول « بتركها » و هو تصحيف « ينتزعها».

⁽ه) قوله « المشرك ، كذا في الموطأ ، قال الزرقاني في ج ٣ ص ١٤٥ من شرحه : بلفظ المفعول ؛ و في الاصول « إن المشتري » و هو تصحف المشرك .

⁽٦) في الأصول واشتركه ، تصحف .

⁽٧) في الموطأ « الثمن » مكان « ما نقد في السلمة » ٠٠

⁽٨) قال الزرقانى : بكسر التحتية الثقيلة ـ يعنى بائعه •

⁽٩) ما بان المربعين ساقط من الأصول، و زيد من الموطأ . قال الزرقاني : لارب العهدة عليه .

قال أبو حنيفة: فان اشترط المشرك على الذى أشركه بحضرة البيع وعند مبايعة البائع الآول و قبل أن يتفاوت [ذلك] وإن عهدتك على الذى ابتعت منه، أو اشترط ذلك بعد التفاوت فكان ذلك الشرط منه فى عقدة فالشركة فاسدة ، لآن الشركة بيع فاشترط فيها ما لا يجوز فأفسدها ذلك الشرط ، و قال أهل المدينة: إن اشترط المشرك على الذى أشركه بحضرة البيع و عند مبايعة البائع والأول و قبل أن يتفاوت [ذلك] وأن عهدتك على الذى ابتعت منه ، فذلك جائز ، و إن متفاوت ذلك وفات البائع الأول و عليه العهدة .

و قال محمد: لنن جاز أن يشترط ذلك قبل رضا البائع إنه ليجوز بعد التفاوت و إن لم يجز ذلك إلا بعد رضا البائع الاول فرضى البائع إنه لجائز قبل التفاوت و بعد التفاوت ، و ما يفترقان فى شيء، و ما `` هذا بصرف

⁽١) كذا في الموطأ، و في الأصول، «المشترك، •

⁽٢) لفظ وذلك، سقط من الأصول و زبد من الموطأ •

⁽٣) كذا في الأصول • فكان ، بالفاء ، و الصواب • و كان » •

⁽٤ .. ع) كذا في الاصل، و في الهندية • في المقدة • مكان • في عقدة الشركة • •

⁽٥)كذا في الموطأ ، و في الاصول دالمشترك ، تصحيف -

⁽٦) وكان في الاصول «البيسع» و هو سهو الناسخ ٠

 ⁽٧) فى الموطأ : فلا عهدة على المشرك .

 ⁽A) كذا في الموطأ ، و في الاصول « فان ، بالفاء .

⁽p) لفظ «ذلك» ساقط من الأصل، و زيد من الهندية ــ ف ·

⁽١٠) لفظ والبائع، لم يذكر في الموطأ •

⁽١١) كـذا في الأصل، و في الهندية دما، بلا واو ٠

فيقال ' فيه كما يقال في الصرف إن عبضا قبل أن يفترقا جاز الصرف و إلا لم يجز ، أ رأيتم التفاوت و غير التفاوت و هل سمعتم بينهما بفرق ' من سنة أو أثر؟ إني لاعجب بمن احتمل هذا ؛ وكيف احتمله وكيف ظن أن هذا ـ صواب!! أحرونا عن وقت التفاوت ما هو؟ توقتون نوما أو شهرا أو سنة أو بحلسا قبل الافتراق؟! فهذا يشبه الصرف، و إن كان على غير المجلس * فما جده؟ إنما ينبغي أن يكون الأمر في قولكم أمرا و احدا، إن كان الأمر يجوز بغير رضا البائع فما يضركم فات أو لم يفت إذا رضى بذلك المشترى في الذي أشركه ١ و إن كان لا يجوز إلا برضًا البائع فهو جائز إن رضي البائع إن تفاوت أو لم يتفاوت ؛ ليس الأمر كما وصفتم ، و لمكن الشركة لا تجوز حتى يقبض المشترى ما اشترى، فاذا قبض ذلك ثم أشرك فيمه فالشركة جائزة ، إلا أن يشترط أحدهما المهدة على البائع ، فان اشترط ذلك : فالبيع فاسد ، لأن العهدة على المشترى الأول ، فاذا اشترطت على غيره فسد البمع والشرط .

و قال أنو حنيفة ـ رضي الله عنــه : من ابتاع سلعة فقبضها و وجبت له ثم قال رجل دأشركني بنصف هذه السلعة وأنا أبيعها لك جميعا، فكان

 ⁽١) في الاصول دو بقال، بالوار، و الصواب « فيقال، بالفاء ... كما لا يخني ...

 ⁽۲-۲) قوله « فيه كما يقال في ، ساقط من الأصل ، و زيد من الهندية .

⁽٣) في الأصول در إن ، بالواو ·

⁽٤) وكان في الأصول « فيرق» و الصواب « بغرق» سقط الباء الجارة من قلم الناسخ سهرا ۔ ف •

⁽ه) كذا في الأصل، وفي الهندية و مجلس، منكرا .

ذلك 'شرطا منه' في أصل البيع: إن هذه الشركة فاسدة لانه اشترط فيها ما ليس منها ، و قال أهــل المدينة: إذا قال «أشركني [بنصف هذه السلمة] " "على أن أبيع لك النصف الآخر، فهذا لا بأس به"، و تفسير ذاك أن هذا بيع جديد باعه نصف السلمة على أن يبيع له النصف الآخر،

قال محمد: أليس كان حين كان بيما جديدا في قولكم فقد اشترط فيه بيع غيره و لايدري أينكون ذلك البيع أم لايكون ذلك؟ قالوا: ربما يتيسر بيعه قبل لهم: فقد اشترط أمرا لا يدرى أيكون أم لا يكون، و إن كان فلا يدرى متى يكون فكيف كان هذا ما ينبغى أن يكون من الغرر أمرا أشق من همذا؟ أخبرونا عن الشرط الذي اشترط عليه ألازم هو للذي شرط عليه؟ قالوا: نعم هو جائر قبل لهم: فرجل اشترى شيئا فاشترط عليه صاحبه أن يبيع له شيئا آخر أيجوز هذا؟ قالوا: نعم ، قبل لهم: ينبغى لم في أجاز هذا أن يجيز بيعا في بيع

⁽۱-۱) في الاصـــل د شرط منكم، و في الهندية • فيكم، وكلاهما خطأ كما لا يخني ، و الاظهر الارجح د شرطا منه، و على المرجوح فيه بالافراد ــ تدبر •

⁽٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زيد من الموطأ -

⁽٣-٣) كذا فى الأصول ، و فى الموطأ : على أن أبيعهـا لك جميعا كان ذلك حلالا لا بأس به •

⁽٤) كذا فى الأصل و هو مرجوح ، و فى الهندية «لان يدرى» و هو خطأ ، و الراجح « لأنه لا يدرى » •

⁽o) كذا فى الأصول، و لعـل العتواب وأشد، و هو أرجح عندى من وأشق، و قال الزرقانى: لآن الثمن مجهول لا يعلم مبلغه من مبلغ ثمن الاجارة حين العقد، و لآن الاجارة يسع منافع فصار بيعتين فى بيعة ــ أنتهى . يعنى: فلا يجوز .

فيقول: من اشترى شيئا بثمن على أرب يشترى منه البائع شيئا بثمن آخر قد سماه إنه جائز، و إن يجيز ما نهى عنه عمر رضى الله عنه في قوله «من اشترى جارية على أنه إن أراد بيعها فهو أحق بها، إنه مكروه الم فينبغى لمن أجاز الأول أن يجيز هذا لان هذا شرط فى البيع ليس منه ، و الأول أيضا شرط فى البيع ليس منه لان اشتراطه عليه أن يبيع له شيئا ليس من شروط البيع و الشراء، إنما هذا أشبه بالاجارة مع الذى اشترط ذلك عليه لا يدرى أ يبيع أم لا ، و لا يدرى متى يبيع ، فهذا غرر و هو فاسد .

باب إفلاس الغريم

محمد قال: قال أبو حنيفة ـ رضى الله عنهما ـ فى رجل باع من رجل متاعا فأفلس المبتاع: إن البائع إن وجد متاعه بعينه وقد كان المشترى قبضه فليس بأحق من الغرماء، لآن المشترى قد قبضه وصار فى ضمانه، و لكنه لو لم يقبضه حتى يفلس المشترى لم يكن للشترى و لا للغرماء على البائع سبيل حتى يستوفى البائع الثمن و قال أهل المدينة: إذا أفلس المبتاع فالبائع "

⁽۱) يشير الى ما اخرجه فى موطئه : اخبرنا مالك اخبرنـا الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن مسعود اشترى من امرأته الثقفية جارية و اشترطت عليه و اللك الرب بهما فهى لى بالثمن الذى تبيعها به ، فاستفى فى ذلك عمر بن الحطاب فقال : لا تقربها و فيها شرط لاحد ـ اه ، و هو فى ج ، ص ٣٣٦ من سنن البيهتى عن عمد بن ابراهيم ثنا ابن بكير ثنا مالك به مثله ، و قد سبق فى الكتاب ،

 ⁽۲) كذا فى الهندية وهو الصواب، وكان فى الأصل م بالاجازة ، بالراى وهو تصحيف.

⁽٣) في الموطأ • فان • بزيادة الفاء •

⁽٤) في الموطأ ﴿ إِذَا ۗ ٠

⁽٥) قوله ﴿ فَالْبَاتُم ﴾ كذا في الأصول ، و في الموطأ ﴿ فَانَ الْبَائِمِ ﴾ .

إذا وجد شيئا من متاعه بعينه [أخذه] ، و إن كان المشترى قد باع بعضه و فرقه فصاحب المتاع أحق به من الغرماء لا يمنعه ما فرق المشترى أن يأخذ ما وجده بعينه ، فان كان اقتضى البائع الأول من ثمن متاعه " شيئا و أحب أن يرده و يقبض ما وجد من متاعه و يكون فى ما لم يجد أسوة للغرماء " فذلك له " ؛ قالوا : و إن مات المشترى و السلعة قائمسة بعينها [و البائع] الم يقبض من ثمنها شيئا فهو السوة الغرماء .

و قال أبو حنيفة : إن [مات موقد قبض ما اشترى فالبائع أسوة الغرماء فى السلعة التى] ما باع ، فان لم يكن المشترى قبض ما اشترى فالبائع أحق به يباع له حتى يستوفى [ثمنه] من فان زاد ثمن السلعة على حقه كان المغرماء ، و إن نقص كان البائع أسوة الغرماء بما يق من مال الميت ١٠ .

⁽١) كنذا في الموطأ. و قوله ﴿أخذه ، ساقط من الأصول و لا بد منه ﴿

⁽٢)كذا في الاصول ، و في الموطأ • المبتاع منه ، •

⁽٣) كذا في الأصول ، و في الموطأ « المبتاع» ٠

⁽٤) كـذا في الأصول ، و في الموطأ • فأحب، بالفاء •

⁽هـ. ٥) قوله « فذلك له ، كذا في الموطأ ، و لفظ « له ، ساقط من الاصول و لا بد منه .

⁽٦) ما بن المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الموطأ و لا بد منه ٠

⁽٧) في الأصول «و هو » بالواو و الصواب • فهو » بالفاء •

 ⁽A) في الأصل الهندى « باع » و هو خطأ »

 ⁽٩) ما بن المربعين ساقط الأصل، و أنما زيد من الهندية .

⁽١٠) ما بان المربغين ساقط من الاصول و لا بد منه .

⁽١١) هذا القول حقه أن يذكر بعد القول الذي في ابتداء الباب قبل قول أهل المدينة ـ ف.

قال محمد: وكيف الغرماء بالافلاس أحق متاعمه [من الغرماء] وقد قبض [ما اشترى] و إذا كان الموت كان أسوة الغرماء؟ قالوا: لآن الآثر عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم جاء بذلك و قبل لهم: إنا نرى ذلك في البيع الذي لم يقبض، فقد عاء الحديث عن على بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال في الموت إنه أسوة الغرماء، وعلى أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بمن تروون عنه ؛ و إنما تروون بحديث مدا عن أبي مكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة بحديثكم هذا عن أبي مكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة

(٦) كذا في الآصول، و لعله «الافلاس» بدل «الموت» او «الموت و الافلاس»، وكيف و الامام محمد يعارضهم بحديث عسلى رضى الله عنه ا و اذا كان في الأثر في الموت اسوة الغرماء فهو عين ما قال اهل المدينة فكيف يصح المعارضة و اقامة الحجة عليهم ا! تدبر ؛ و الفاظ الآثر بل مسلك على رضى الله عنيه اجنا يخالفه لو لم يزد لفظ الافلاس» بعد لفظ «الموت» او «الافلاس» مكان «الموت» و اثر على في ج ٨ ص ١٧٦ من المحلى، قال ابن حزم: فروينا من طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن خلاس بن عمرو عن على بن ابي طالب قال: هو فيها اسوة الغرماء اذا و جدها بعينها اذا مات الرجل و عليه دين و عنيده سلمة قائمة لرجسيل بعينها فهر فيها اسوة الغرماء اذا و جدها الغرماء، و هو قول ابراهيم النخيي و الحسن ؛ ان من افلس او مات فوجد انسان ...

⁽١) كذا في الاصول، و العبارة مختلة ، و عندى الصواب « وكيف كان البائع ــ أو :كيف كان صاحب المتاع ــ في الافلاس احتى ، و العلم عند الله .

⁽٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و هو كما ترى لا بد منه ٠

 ⁽٣) الواو من قوله «و إذا» ساقط من الأصل و زيد من الهندية ـ ف •

⁽٤) في الأمول «كانوا» و هو تصحف •

⁽٥) كذا في الاصلّ ، و في الهندية • و قد ، و مو الارجح كما لا يخني

رضى الله عنه '، و على أوثق فى حديث رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم من أبي هريرة و أعلم ؟ و ليس الافلاس و التوى ' أشد من أن يموت الرجل

= سلعته التى باع بعينها فهو فيها اسوة الغرماء، و هو قول ابى حفيفة و ابن شبرمة و وكيع – انتهى و واجنع لذلك البحث ج ٢ ص ٥٥ الى ص ٥٩ من عمدة القارى و ص ٢٧٢ من المعتصر من المختصر و ج ٢ ص ٧٥ من الجوهر الذقى باب المشترى يموت مفلسا بالثمن من سنن البيهتى و ج ٢ ص ٢٩٤ الى ج ٢ ص ٢٩٦ من شرح معانى الآثار للطحاوى و سأعود اليه قريبا، لآن ابن ابى شيبة ذكره فى كتاب الرد .

(۱) ذكر صاحب النمهد - كا فى ج ٣ ص ٤٧ من الجوهرالنق على اليهتى : رواه عبد الله بن بركة و محد بن على و اسحاق بن ابراهيم الصنعانيون عن عبد الرذاق عن مالك عن ابن شهاب عن ابن بكر بن عبد الرحن عن ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم مسندا ، وكذا رواه عراك بن مالك عن ابى هريرة - ذكره ابن حزم ، و قال الدار قطنى : تابع عبد الرزاق على اسناده عن مالك احمد بن موسى و احمد بن ابى ظية اه ، قلت : وكذا الامام محمد - كا فى الكتاب ، وكذا رواه مسندا ابن ابى شية فى كتاب الرد فى مسألة المائة و العشرين : اخبرنا سفيان بن عينة عن يحبى بن سعيد فى كتاب الرد فى مسألة المائة و العشرين : اخبرنا سفيان بن عينة عن يحبى بن سعيد و سلم قالى : من وجد متاعه عند رجل قد افلس فهو احق به - اه ، و روى الامام عمد فى موطئه عن مالك عن ابن شهاب عن ابى بكر بن عبد الرحن بن الحارث بن عبد الرزاق فى مصنفه عن مالك عن ابن شهاب عن ابى بكر بن عبد الرحن بن الحارث بن عبد الرزاق فى مصنفه عن مالك مرسلا ، و هو فى جميع الموطآت عن مالك مرسل - كذا رواه عبد الرزاق فى مصنفه عن مالك مرسلا ، و هو فى جميع الموطآت عن مالك مرسل -

(۲) فى الأصول دو التواسى، و هو خطأ ، و الصواب دو النوى، و هو الهـــــلاك. عضوص بالمال ، او يمكون دو التوى شيئا اشد من أن ــــ الح، .

و لا يدع مالا ، فينبغى كما قلتم فى الافلاس أنه إن وجد متاعه أخذه أن تقولوا ذلك فى الموت إذا لم يدع [مالا لانه لا يكون من الافلاس ، و توى المال شىء "أعظم من أن " يموت، و لا يدع] " شيئا .

4

⁽١) كذا في الاصول ، و الارجح ﴿ إذا ، مكان ﴿ إِنْ ، ﴿

⁽۲) في الأصل الهندي داذا، و هو تصحيف ٠

⁽٣) فی الاصل الهندی دشیئا ، و هو تصحیف ۰

⁽٤) كمذا في الأصل، و سقط حرف « ان ، من الأصل الهندي .

⁽٥) ما بن المربعين ساقط من الأصل ، و زدناه من الهندية .

⁽٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زدناه على دأب المصنف في الكتاب.

⁽٧) كـذا في الأصول، و في الموطأ: ثم أحدث المشترى في ذلك عملا بني البقعة دارا.

⁽٨) كنذا في الموطأ ، و في الأصول • ابتاعه ، •

⁽٩) كذا في الأصول، و في الموطأ «فقال، •

⁽١٠) و فى الأصل: إذا قال البائع إذا قال رب البقعة أنا آخذ ، و قوله « إذا قال البائع ، من سهو الناسخ ـ ف .

⁽١١) كذا في الاصول، و في الموطأ وإن ٠٠٠

⁽١٢ – ١٢) كذا في الموطأ، وكان في الاصل «يقوم البقعة و ما يصلح» و في الهندية «يقوم البقعة و ما فيها بما يصلح» و زاد في الموطأ بعده «المشترى» .

ثم ينظر ثمن البقعة وثمن البنيان من تلك القيمة ثم يكونان شريكين فى ذلك لصاحب البقعة بقدر حصته و للغرماه بقدر حصة البنيان؛ وكذلك الغزل و غيره بما أشبهه اإذا دخله هذا فهكذا العمل فيه من فأما ما يبع من السلعة التي لم يحدث فيها المبتاع شيئا إلا [أن] تلك السلعة نفقت و ارتفع ثمنها فصاحبها يرغب فيها و الغرماء يريدون إمساكها فان الغرماء يخيرون أما أن يعطوا رب السلعة الثمن الذي باعها لا ينقصونه شيئا أو يسلموا إليه سلعته أو إن كان قد نقص ثمنها فالذي باعها بالخيار إن شاء أو يسلموا إليه سلعته أو لا تباعة الله في شيء من مال غريمه ، فذلك له ،

⁽١) فى الأصول «التفارت» مكان «البنيان» و هو تصحيف ؛ و عبارة الموطأ هكذا «ثم ينظركم ثمن البقعة وكم ثمن البنيان» •

⁽٢) كذا في الأصول، و في الموطأ دو يكون للغرماء، ٠

⁽٣_٣) كذا في الاصول، و في الموطأ • إذا دُخله هذا و لحق المشترى دين لا وفاء له هذا العمل فه ، •

⁽٤) وكان في الاصول «فاذا المتنع» وهو تصحيف فأما ما ببيع، و التصحيح من الموطأ.

⁽ه) و في الموطأ «السلع» مكان «السلعة» و ما في الأصول ايضا صحيح ـ ف •

⁽٦) سقط من الأصول، و هو في الموطأ •

⁽٧) في الأصل «و صاحبها ، بالواو .

⁽٨-٨) كذا فى الاصول ، و فى الموطأ • بين أن يعطوا رب السلعة الثمن الذى باعها به و لا ينقصون شيئا و بين أن يسلموا اليه سلعته ــ الح، • قلت : و مآل العبارتين واحد ليس بينها كبير فرق ـ ف •

⁽٩) هذه العبارة سقطت من الاصول و لا بد منها ، و هي في موطأ مالك .

⁽١٠) كنذا في الموطأ ، وكان في الاصول دو لا يباع ، ، قوله و لايباع ، تصحيف =

و إن شاء أن يكون غريما من الغرماء يحاص بحقه و لا يأخذ سلمته فذلك له .
و قال محمد : وكيف يكون الخيار بين أخذ سلمته و بين المحاصة بالثمن ؟ هل كان اشترط على المشترى رد متاعه حين باعه إن لم يستوف الثمن ؟ قالوا لم يشترط ذلك . قيل لهم : فكيف كان أحق بذلك من غيره و السلمة لو هلكت في يمد المشترى هلكت في ضمانه و من ماله ؟ " قالوا : بالأثر " الذي جاء في ذلك . قلنا لهم : ما أسرعكم إلى الاحتجاج بالأثر الذي كان عندكم ا فهلا احتججتم بالأثر فيها مضى مما أبطلتم من البيوع بالظنون ؟ الوكان عندكم ا فهلا احتججتم بالأثر فيها بعدل عندما ما قال على بن ابي طالب الأثر عن أبي هريرة رضى الله عنه لا يعدل عندما أثبت من رواية أبي هريرة رضى الله عنه عندما أثبت من رواية أبي هريرة رضى الله عنه عندما أثبت من رواية أبي هريرة رضى الله عنه عندما أثبت من رواية أبي هريرة رضى الله عنه عندما أثبت من رواية أبي هريرة رضى الله عنه عندما أثبت من رواية أبي هريرة رضى الله عنه "

النوةانية و «التباعة» بكسر التاء الفوةانية •

⁽١) كنذا في الهندية، وكان في الأصل والثمن، •

⁽۲) في الاصول دلم يستوفى، و هو خطأ ٠

⁽٣-٣) فى الأصل «قيل الآثر » بالفعل المجهول: و بدون حرف الجر، و فى الهندية ` «قالوا الآثر » و الصواب «قالوا بالآثر » • ِ

 ⁽٤) كذا في الأصل ، و في الهندية «على بن ابي طالب» .

⁽ه) اعلم ان الحافظ ابن ابي شيبة قال في المسألة المائة و العشرين من كتاب الرد في بيان و من وجد متاعه عند مفلس ، حدثنا سغبان بن عيبنة عن يحيي بن سعيد عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه و سلم قال: من وجد متاعه عند رجل قد افلس فهو احتى به ؟ و ذكروا ان ابا حنيفة قال: هو اسوة الغرماء ــ انتهى . اعلم ان الكلام معه في هذه المسألة من وجوه وهي كلها بمرأى من لهي حنيفة و من معه في هذا: عنه

= الأول: الكلام في الاستاد المذكور و هو ان الجديث اخرجه البخدارى في صحيحه و فيه بين يحيي بن سعيد و ابي بكر بن عبد الرحمن ابو بكر بن عجد بن عمرو بن حزم ان عبر بن عبد العزيز اخبره ان ابا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام اخبره الحديث ، فالظاهر ان في استاد ابن ابي شيبة انقطاعا مع كوف يحي بن سعيد مدلسا ، كا في ج ١١ ص ٢٧٤ من التهذيب ، و راجع ج ٦ ص ٥٤ من عمدة القارى لتمل من اخرجه من الأثمة غير البخارى ، أ فلم يدر ابن ابي شيبة ما في الاسناد من الحلل ؟ او دراه لكنه كتمه ا و هو لا يليق بشانه ، و ليس ذلك طمنا فيه فانه والله الحافظ ثقة الا انه انسان عندنا كالامام ابي حقيقة عندة ، و الكلام بالاصول من ديدن الفحول و الاغماض عنه وقت الحاجة داب العجول .

اثنانی: لیس فی الحدیث المذکور ذکر البائع و البیسع، و الکلام فیه، و الحدیث ساکت عنه، و لفظ البخاری و من ادرك ماله بعیته عند رجل او انسان اظلی فهو احتی به مقید بقید العین و هو یکشف البیتار عن وجه معی الحدیث کا لایختی ؛ وحدیث ابی بکر بن عبد الرحمن و ایما رجل باع سلمته فأظی الذی ابتاعها و لم یقیض البیائع من بمنها شیئا فوجدها فهو احتی بها، مرسل ارسله مالك فی الموطأ و عنه الامام محد فی موطئه ص ۳۶۲ مرسلا ؛ قال ابن عبد البر کا فی ج ۳ ص ۱۶٦ من شرخ الزرقانی : هکدا فی جمیع الموطآت و جلیع الرواة عن مالك مرسلا الا عبد الرزاق بخلف عنه فوصله عن مالك عن ابن شهاب عن ابی بکر عن ابی هربرة، و كذا اختلف اصحاب الزهری عنه فی ارساله و وصله داه ؛ و قال الدارقطی: اسناده لایسح عن الزهری، و اما مسلم فأخرجه بلفظ البخاری بعینه فی سبع طرق، و بمنی روایة البخاری فی ثلاث طرق و لیس فیها ذکر البائع، و انفرد طریق و احدة عنده بلفظ البخاری فی ثلاث ماهه و هو روایة ابن ابی عمر عن هشام بن سلیان و هو محمد بن یحی المدی و کان به غفلة، قال ابو حاتم: رأیت عنده حدیثا موضوعا حدث به عن عن

= ابن عینة - کا فی ج ۹ ص ۱۹ من التهذیب، و هو کا تری، و شیخه هشام بن سليمان هو المخزومي المكي، و ان مشاه ابو حاتم الا انه قال: مضطرب الحديث، و قال العقبلى: في حديثه عن غير ابن جريج وهم، و روى عرب الثورى حديث « من حج فلم يرفث ، بسند عجيب - كما في ج ٣ ص ٢٥٤ من ميزان الاعتدال ؛ و راجع ج ١١ ص ٤٢ من التهـذيب ، فلا تخلو رواياته من اضطراب ، و دأب مسلم في صحيحه جمع الروايات في صعيد واحد ليسهل على الباحث ترجيح الراجح منها . و لا شك ان الطرق التي توافق رواية البخاري هي الراجحة عـلى تلك الرواية المنفردة فيكون الاعتماد على لفظ البخاري لا سيما عند من عول عليه و لا يلتفت الى غيره و ان كان صحيحاً ؛ و قد اجاد المحقق ابن الهمام فى فتح القدير فى موضع منه فى بيان ترجيح روابات البخارى و غيره فعليك به فانه مهم جدا و ان اغتاظ بذلك صاحب « منهج الوصول المختصر من ارشاد الفحول» من ابناء الهنسد، و لا يضره ؛ و ليس عند البخارى لفظ البيسع بل و ليس في رواية ابن ابي شيبة ايضا ــكا عرفت، فكيف يشمل البيم و قد قال صلى الله عليه وسلم «أيما رجل افلس فأدرك رجـــل ماله بعينه فهر احق بــه من غيره» ــ كما في ج٠ ص ٢٩٤ من آثار الطحاوي ، فلفظ المال في قوله «ماله بسينه » انما اضيف الي مالك البضاعة وذلك يتصور في العبارية و الوديعية و المسروق و المغصوب و نحوه الذي لا يخرج عن ملك المالك ، و يصدق عليه «ماله بعينه ، يوضحه حديث سمرة بن جندب الذي اخرجه الطعاوي مرفوعًا ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : من سرق له متاع او ضاع له متاع نوجده فی ید رجل بعینه فهو احق به و پرجم المشتری علی البائم بالثمن ـ اه ؟ و انت تعلم ان المبيمع بعد تمام الصفقة خرج من ملك البائع ودخـل في ملك المشترى قبض البائغ الثمن او لم يقبضه ، و المبتاع بمجرد العقد و قبضه المبيسع يكون مالكا له و يزول ملك البائع عنه ، فاضافية المال الى غير ماله لا تصمح الا عند قيسام قرينة تصح ها صرف اللفظ عن الحقيقة بل الميل الى المجاز لإدرن قرينة صارفية عن == الحقيقة 777

= الحقيقة يكون تأويلا مجمنا لا يرجع الى المبنى و المغزى فلا بد ، و في الحالة هذه يكون البائع اسوة للغرماء حيث لا يشمله الحديث الصحيح المذكور من البخــارى و غيره ، و المرسل المذكور لا يوازى الحديث المتصل المسند الصحيح الوارد بطرق عديدة بدون علة من العلل، فظهر بذلك ان ما رواء ابن ابي شيبة لا يرد عـلى الامام ابي حنيفة رحمه الله و هو عامل بالحديث و فهم منه بقوة غوصه في بحر المعاني ما غاب عن كثير من أهل العلم ، وعنده الاصول و الضوابط العامة التي لا تنحزم في مواضعها . و لا تتضاد بخلاف غيره - كما لا يخني، و التعميب غير الحق ؛ و قد تكلم الطحــاوى فبها عــلى دأبه ، و قد توسع الحافظ البدر العيني في ج ٦ ص ٥٤ من عمدة القارى و البناية شرح الهداية ، كما قاله هو في العمدة في سرد شكوك المخالفين و الرد عليهـم ؛ قال الامام عمد في موطئه ص ٣٤٣ بعد اخراج المرسل من طريق شخه مالك: إذا مات و قد قبضه فصاحبه فیه اسوة للغرماه ، و ان کان لم یقبض المشتری فهو احتی به من بقية الغرماء حتى يستوفى حقه ، وكذلك ان افلس المشترى و لم يقبض ما يشترى فالبائع احتى بما باع حتى يستوفي حقه ـ اتنهى ؛ فان المتاع بعـ د قبض المشترى بكون ملكا خالصا له و البائع يصير اجنيا منه كسائر امواله فيكون شريك الغرماء في كلنا الصورتين ؟ و الفاضل اللكنوى في التعليق الممجد تبسع الزرقاني في شرحه و مال الى ما قاله و لذا نقل كلامه ؛ و للناس فيما يعشقون مذاهب ؛ فاضافية خلاف الحديث الى ابي حنيفة و الحالة هذه لا بليق بشأن ابن ابي شيبة ـ رحمها الله تعالى .

الثالث: سلمنا ان الحديث ورد فى البيوع ايضا كما فى صحيح مسلم و سنن ابى داود و غيرهما، و قد عرفت الكلام فيه لكن من اين علم ان الحكم فيه على القضاء دون الديانة؟ لِم لا يجوز ان المسألة فى الحديث على الديانة دون القضاء و المعنى انه يجب على المشترى ديانة ان يبادر بسلمته فيردها الى البائع قبل ان يرفع امره الى القضاء فيحكم بالاسوة! وحق البائع يبق فى الجلة ديانة فى متاعه بعد قبض المشترى ايصنا، =

= و له نظائر ـ قاله امام الحديث في املائه على دروس البخارى كما فى ج ٣ ص ٣٠٠ من فيض البارى ، و التفصيل فيه فراجعه ؟ فعلى هذا الحديث لا يكون مخالفًا لما قاله الامام ابو حنيفة بل هو عين مذهبه و يكون مخالفًا لما فهمه منه ابن ابى شيبة و من معه فيكون حجة عليهم لا لهمم.، و ما قاله الطحاوى فى شرح الآثار راجع له ص ٢٥٢ من معتصر المختصر من مشكل الآثار .

إلرابع: انهم لم يتفقوا على ان الحديث شامل للبيسع ابعنا بل اختلفوا فيه ، فقال مالك و الشافعي و احمد و اسحاق و غيرهم بالشمول ، و قال على بن ابي طالب رضى الله عنه في رواية قتادة عن خلاس عنه و ابراهيم النجعي و الحسن البصرى و ابو حنيفة و الزهرى و ابو يوسف و زفر و محمد و غيرهم بعدم الشمول ؟ و لما اختلفوا فيه يقال بالجزم ان الحديث على خلاف ما قال ابو حنيفة ، و بالاختلاف علم ان الحديث ليس بصريح في ما قاله ابن ابي شيبة ، و الا لما اختلفوا فيه ـ تدبر ؛ فالحديث يرد على ابن ابي شيبة ابن ابي شيبة .

== هو اسوة الغرماء ـ ائتهى . و قال ابن حرم فى ج ٨ ص ١٧٦ من المحلى: و قـد روى فى هذا خلاف فروينا من طريق وكبع عن هشام الدستوائى عن قتادة عن خلاس ابن عمرو عرب على بن ابي طألب قال: هو اسوة الغرماء اذا وجدها بعينها اذا مات الرجل و عليه دين و عنده سلعة قائمة لرجل بعينها فهو فيهــا اسوة الغرماه ، و هو قول ابراهيم النخمي و الحسن ان من افلس او مات فوجد انسان سلعته التي باع بعينها فهو فيها اسوة الغرماء ، و قال الهيمي فيمن أعطى انسانا ممالاً مضاربة فمـات فوجد كيسه بعينه: فهو و الغرماء فيه سواه، و قول ابي حنيفة و ابن شبرمة و وكيم كقول ابراهم، وصح عن عمر بن عبد العزيز ان من اقتضى من ثمن سلعته شيئا ثم افلس فهو اسوة الغرماء، و هو قول الزهري ــ اه؟ و خلاس بن عمرو من رجال الكتب الستة ومن كار حملة الفقه و الحديث في عهد كبار التابعين و قد وثقه كثيرون - كما في ترجمته من ج ٣ ص ١٧٦ من التهذيب؛ وكم من رجال قد عولوا على حديث الحارث الاعور عن على و قبل فيه ما قبيل ، و خلاس ليس دون الحارث ، و ماذا عليه ان اخذ عن صحيفة الحارث ان ثبت ذلك ، و اليقين لا يزول بالشك؛ و العجب منهم بواخذون في النزول مقلدين للتعصب الذهبي خلافا للحنفية استغنوا عن اقوال الصحابة وآرائهــــم و تحجروا واسمياً ! و اذا اخذوا في اثبات قولهم سردوا آراء الصحابة ما امكر. و لا يلتفتوا الى غيرها ، و ابن حرم في مثـــل ذلك يتجاهر من غير حرم بل يتجاهل و يتغوه ماهشاء من الكذب و الافتراء ـ كما في هـذا الباب • قال ابو محمد: اما من ذهب الى قول ابي حنيفة فانهـم جاهروا بالباطل و قالوا: أنما قال رسول الله صلى الله عليه وُسَلَّم فيمن وجد ودينته او ما غصب منه ــ اه ؛ اين قالوا : انه صلى الله عليه وسلم قال فيمن وجد وديعته او مـا غصب منه؟ بل قالوا : لعله محمول على مثل ذلك بقرينة قوله دمن ادرك ماله بعينه ــ او سلعته بعينها ، و بعد البيسم التام يملكه المشترى و لا دخل فيه للبائم ا أو م بعلم ابن حزم حديث سمرة بن جندب مرفوعا • من سرق له ==

باب ما يجوز في السلف و ما لا يجوز

محمد قال أبو حنيفة ـ رضى الله عنهها: لا يستحب أن يستقرض رجل شيئا من الحيوان لأن ذلك ليس مما يكال و لا يوزن و لا يعد عددا مشل الفلوس و الجوز و البيض الذى يكون عدده سواء لا يفضل بعضه بعضا، فأما ما يخرج من الكيل و الوزن و العدد المعروف الذى [لا] من يفضل بعضه بعضا مثل الجوز و البيض و الفلوس فلا ينبغى أن يتقارض الناس فيما بينهم من ذلك ما الخيوان و الغروض و الآنية و نحو ذلك ، و قال أهل المدينة:

= متاع ـ او ضاع له متاع ـ فوجده فی ید رجل بعینه فهو احق به ، فهذا یوضح معنی الحدیث المذکور الذی جهله این حزم و افتری علی الآئمة .

فالحاصل ان في سند ان شيبة خللا مخالفا لما في موطأ مالك و صحيح البخاري و في عدة طرق عند مسلم، وحديث الموطأ مرسل لا يقوم حجة عند المخالف، وحديث الزهري لا يصبح اسناده و فيه اضطراب ؟ و على النزول محمول عسلى الأمانيات و العواري و نحوها ؟ و على النسليم فهذا الحكم ديانية لا قضاء، و الامام ابو حنيفة لم ينفرد بذلك بل سبقه على بن ابي طالب رضى الله عنه و النخعى و الحسن الصرى، و معه ابن شبرمة و وكيع و اهل الكوفية و زفر و ابو يوسف و محمد و غيرهم، و قوله مطابق للاصول العامة و الصوابط المسلمة عند الجبيع، و الحديث محتمل وهو لا يقضى على المتبقن حذا، و راجيع لذلك من ص ٢٤٨ الى ص ٢٤٠ من النكت الطريفية للملامة الكوثرى رحمد الله تمالى فانه فيها اجاد و شنى و اشنى و كنى و اكنى و

⁽۱) معناه فی لسان المتقدمین : « لا یجوز » ، و الاستحباب عندهم بستعمل فی معان ، و هذا یظهر من کـتاب الآثار و الموطأ و غیرهما من کتب الفقه .

⁽٢) سقطت « لا » من الأصول _ كما لا يخني على الفحول •

⁽٣) كـذا في الأصول ، و لعل لفظ «مثل» بعد قوله «من ذلك ، سقط منها .

من استسلف شيئا من الحيوان بصفة و بحلية معروفة 'فلا بأس' بذلك، وعليه أن يرد مثله، إلا ماكان من الولائد فانـا نخاف فى ذلك الدريعة الى إحلال ما لا يحل فلا أيصلح.

و قال محمد : و لأن جاز قرض العبيد ليجوزن أن تقرض الجارية و ما بينها فرق ، و لأن جاز أن يقرض الابل و البقر و الغنم ليجوزن أن يقرض العبيد و الجوارى ؛ فان قال أهل المدينة : إن بين الجوارى و العبيد فرقا آ ، و لا بد من أن يفرقوا [في ما بين] لا ذلك بشيء ؛ قالوا : إنما كرهنا أن يستسلف الرجل الجارية فيصيبها ما بدا له ثم يردها إلى صاحبها بعينها و هذا لا يصلح و لا يحل م قيسل لهم : و لِم كرهتم و أنتم لا ترون بمثله و هذا لا يصلح و لا يحل م قيسل لهم : و لِم كرهتم و أنتم لا ترون بمثله

⁽١) في الموطأ دمعلومة، و هو الأرجح •

⁽٢) في الموطأ مغانه لا بأس. •

⁽٣) في الموطأ دفانه يخاف، •

⁽٤) كذا في الموطأ، وكان في الاصول «ولا» بالواو وهو تصحيف •

⁽ه) الاولى « الجوارى » بالجمع ، ليناسب « العبيد » · ·

⁽٦) في الاصول • فرق • بالرفع و هو خطأ •

ر٧) سقط من الأصول كما لا يخنى ٠

 ⁽A) و في الموطأ ص ٢٨٣: و تفسير ما كره من ذلك _ الخ .

⁽ه) فى الموطأ: فذلك لا يحل و لا يصلح، و لم يزل اهل العلم ينهون عنه و لا يرخصون فيه لاحد ــ اه ، و فى ج ٢ ص ١٧ من الجوهر النق: و فى الاستمذكار و بمن منسع استقراض الحيوان و السلم فيه عبد الله بن مسعود وحذيفة وعبد الرحمن بن سمرة و ابوحنيفة و التورى و الحسن بن صالح و سائر الكوفيين ، وحجتهـــم ان الحيوان لا يوقف على حقيقة صفته ، و ادعوا نسخ حديث ابى هريرة و ابى رافع بحديث حديث الى هريرة و ابى رافع بحديث

بأسا؟ قالوا: وما ذلك؟ قلنا: الرجل يشترى الجارية الثيب فيقبضها فيطأها ثم يجد بها عيبا زعمتم أنه لا يردها و يأخذ الثمن و لا يمكون عليه عقر فقد رد الجارية و قد وطأها زمانا بغير شيء وكذلك ينبغي أن تقولوا: إذا استقرض جارية فوطئها فلم ينقصها الوطى شيئا فليردها قضاء بالقرض و لا يمكون بذلك بأس المجلس فترقان في شيء، و لكن هذا كله ردى ، و قد زعمتم بذلك بأس المهرقان في شيء، و لكن هذا كله ردى ، و قد زعمتم

ابن عبر انه عليه السلام قضى فيمن اعتق نصف عبد مشترك بقيمة نصف شربكه ولم يوجب عليه نصف عبد ؛ وعزر يحيى بن سعيد : قلت لربيعة : حدثنى اهل الظابلس ان خير بن نعيم كان يقضى عندهم بأن لا يجوز السلف في الحيوان، و قد كان يجالسك و لا الحسبه قضى به الاعن رأيه ، فقال ربيعة : قد كان ابن مسعود يقول ذلك التهى ، و استدل ابن حزم على جواز القرض في الجوارى بقوله تعالى و إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى الآية ج ٨ ص ٨٢ من المحلى ، و لم يدر ان القرض غير الدَن، فالآية لا تعلق لها بالمسألة الا بالقياس و ابن حزم يفر منه اشد الفرار فانه عنده باطل كله ، ثم يسمى ذلك برهانا الله و قد فرق الله تعالى بين القرض و الدين ـ و ما كان ربك نسبا * من يقرض الله قرضا حسنا » الآية * و اذا تداينتم بدين » الآية ، فحمل منه ان كل واحد منها غير الآخر فلا تجرى آية المداينة في القرض فلا يغيد عمومها المحتمل ان كل واحد منها غير الآخر فلا تجرى آية المداينة في القرض فلا يغيد عمومها المحتمل و لا من قول صحابي و لا من اجماع الا من قرآن و لا من سنة و لا من رواية سقيمة و لا من قول صحابي و لا من اجماع الا من قياس و هو باطل عنده ا ا .

(١) كـذا في الهندية ، و في الأصل وأن، •

(٢) في الاصول • بأسا ، ر هو خطأ ٪

(٣) فى الأصل وردى، بالدال، وفى الهندية «روى» بالوار، ولم ادر ما هو؟ و لعله «رأى» اى ليس له مستند من الآشار (قلت: ولعله «وأى، صحف، و ذكر هو فى المرطأ يمنى المواعدة، و الله اعلم - ف) • وهذا كله الزام و الا مذهب الحنفية == المرطأ بمنى المواعدة، و الله اعلم - ف) • وهذا كله الزام و الا مذهب الحنفية == المرطأ بمنى المواعدة، و الله اعلم - ف) • وهذا كله الزام و الا مذهب الحنفية أن

كتاب الحجة

بأن رجلا لو غصب غلاما أو ناقة أو بعيرا و استهلكه لم يكن عليه مثله وكانت عليه قيمته يوم قبضه، فهذا ترك لقولكم من إجازة القرض [بالجارية] لا ينغى الن تقولوا: عليه مثل ما استهلك، فان كان بعيرا كان عليه مثله، و إن كان عبدا كان عليه مثله بمكيله المقالوا: بلى وقيل لهم فلم لا يكون الرقيق و الحيوان مثل هذا و أنتم تجمعون بين ذلك كله و تجعلونه سواء في القرض ؟ •

باب جامع البيوع

محمد قال: قال أبو حنيفة: مر اشترى إبلا أو رقيقا أو جباب بر أو قلانس أو خفافا أو نعالا مجازفة فان ذلك جائز لا بأس به و قال أهل المدينة: لا يجوز أن يشترى شيئا مجازفة و لاشيئا يقسع عليه العدد

= ابضا عدم جواز قرض الجوارى فانها ابضا من جملة الحبوات ، و راجع لذلك شروح الحديث وكتب الفقه و اول الباب من الكتاب .

- (١) بَمَا بِينَ المربِعِينَ سَاقِطَ مِنَ الْأَصُولُ وَ لَا بِدَ مِنْهِ •
- (٢...٢) في الاصول أن يقول مثل ما و هو كما ترى •
- (٣) كذا فى الاصول و لم افهم ما هو ، تأمل فيه ، قلت : بل سقط من الاصول بعض العبارة قبل قوله بمكيله ، نحو و إن كان عا يوزن كان عليه مثله بوزنه ، و إن كان عا يكال كان عليه مثله ، واقه اعلم ف •
- (٤) زاد فى الموطأ وأو غنما أو بزاء ، وعبارة الموطأ مكذا: قال مالك فى الرجل يشترى الابل أو الغنم أو البز أو الرقيق أو شنيئا من العروض جزافا: فانه لا يكون المجزاف فى شيء مما يعد عدا .
- (ه) كذًا في الأصول ، و لعمل قوله « من ذلك » بعد قوله « أن يشترى » سقط منها والله أعلم .

إذا كان مجتمعاً من هذا الضرب و من هذا النحو .

قال محمد: وكيف لم يجز هذا بجازفة؟ قالوا: لأن هذا الضرب يعد، قالوا: لأنا نعسلم ما فيه و هذا النحو إذا يبع عددا إنما يعتربه المقام، و المخاطرة . قبل لهم: فما تقولون في يبع الطعام بجازفة؟ قالوا: لا بأس به . قبل لهم: وكيف افترقا؟ قالوا: لأن هذا كيلي وقد جاء أنه يباع بجازفة و كيلا و لم نسمع أحدا أجاز في مشل هذا الفرق في الرقيق و النعال و القلانس بجازفة ، قبل لهم: هل سمعتم في كراهية يبع العدد في مثل هذه والقلانس بجازفة أثرا عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أو عن أحد من أصحابه؟ قالوا: لم نسمع بذلك و لم يأت عنهم في ذلك إجازة و لا غيرها و لا نجيز ذلك فانا تتخوف فيه ما ذكرنا لك و قد جاء في يبع الطعام يبع المجازفة ، قبل لهم: فأذا جاء في الطعام يبع في العدد الذي ذكرتم فينبغي أن يقاس ما لم يات فيه أثر بما جاء فيه الآثار؛ في العدد الذي ذكرتم فينبغي أن يقاس ما لم يات فيه أثر بما جاء فيه الآثار؛ أرأيتم رجلا اتنهى إلى رجسل و معه عدل ثباب فقال صاحب العدل هما أدري كم فيه ثوبا و إن فتحته فعددته أضر ذلك بعدل و قد هلك البرنامج، ما ينبغي أن يجوز يبع هذا أبدا حتى يفتح و يعد ا فهذا جائز، و لعمري افه لمن ظنونكم التي أفسدتم بها يبوع المسلمين الجائزة بينهم حتى " تجعلون إنه لمن ظنونكم التي أفسدتم بها يبوع المسلمين الجائزة بينهم حتى " تجعلون إنه لمن ظنونكم التي أفسدتم بها يبوع المسلمين الجائزة بينهم حتى " تجعلون

⁽١) كذا في الأصول ، و لمل الصواب (لا نعلم ، أو «لم نعلم » فسقط حرف « لا » أو «لم » من الأصول "

⁽٢) في الاصول دكيل، تصحيف، و الصواب دكيل، ٠

 ⁽٣) لعل الصواب « و في بزيادة الواو .

⁽ع) في الاصول « يجيز ، بالنبية و الصواب • نجيز ، بصيغة المنكلم •

 ⁽٥) كذا في الاصل، و في الهندية « حين » و الصواب عندى « حيث » ٠

هذا مخاطرة و مقامرة ؛ أرأيتم رجلا قدم عليه و هو من أهل المدينة بحمل من جوز و هو يباع عددا الما يجوز أن يبيعه مجازفة حتى يعده ! أرأيتم اجتمع عنده يض كثير فباعه مجازفة أما يجوز ذلك حتى يعده ! أرأيتم رجلا أتى بأرضه بأحمال كثيرة من جزر و قتاه و بطيخ أما يجوز أن يبيعها فى أحمالها حتى يعدها واحدا واحدا! فان قلتم هذا جائز فلا بد لكم من أن تجوزوا هذا و فلم لا تجوزون الأول و هذا؟ و لم تقيسوا الاول على هذا و أجزتم هذا؟ و لو لم تجيزوا يسع الجوز و البيض جزافا فقد خالفتم الامة ، و لكنا لا نشك أنكم تجيزونه ، فقيسوا الجباب و الحفاف و القلانس و ما كرهتم مر فلك على هذه الاشاء

تنبيه

و ما رواه الامام مالك فى باب جامع البيوع من الاحاديث فرقه الامام محمد فى ابواب من موطئه فعليك مع كتاب البيوع الرجوع الى باب جامع الحديث و باب النوادر =

⁽۱) فى الاصول «عدد، و الصواب «عددا، بالنصب فزدت همزة قبسل « اما ، كما أن سده .

⁽٢) كذا في الاصل، و في الهندية دجمع، تصحيف.

⁽٣) هو معرب «گزر ، بالكاف العجمى الذى يتكلم به بعض العرب اليوم مقام القاف ، لغة الفرس ، و يقال له بالعربى « ابو مقابل » ايصا ؟ هو بكسر الآول و بفتح الثانى ، و بفتح الأول و الثانى ايصا ، ارومة تؤكل ؟ قال فى اللسان : قال ابن دريد لا احسبها عربية ، و قال ابو حنيفة (اى الدينورى) : اصله فارسى .

⁽٤ - ٤) ركان في الأصل دلم لا تجوزوا ، و الصواب دلم لا تجوزون ، او دلم تجوزوا ، و ما في الأصل تصحيف ـ ف ،

⁽ه) و فى الاصول «و لو» و الصواب «و لِم»

و إلا فأنتم متحكون ' ؟ أرأيتم رجلا قدم له من خراسان بجراب ' قوهى و القوهى إذا حـل أصر ذلك به إضرارا شديدا و صاحبه لا يدرى عدد ما فيه من الثياب أما يجوز أن يبيعه حتى يفتـع و يعلم عدده ؟ ! هذا جائز كله ، و ليس يكون من البيوع شيء أجوز ' من يبع المجازفة الذي لا يحتاج فيه إلى كيل و لا وزن و لا عدد .

وقال أبو حليفة رضى الله عنه فى الرجل يعطى السلمة يبيعها [له] * وقد قومها صاحبها قيمة فقال وإن بعتها بهـذا الثمن الذى أمرتك [به] * فلك دينار أوشى، يسميه له يتراضيان عليه دو إن لم تبعها * فليس لك شى، ' ،: إن هذا فاسد، فان باعها بذلك فالبيع جائز و له أجر مثله فيما باع ، و لا يجاوز به ما سمى له من الأجر ، و إن لم يبعهـا فله أجر مثله و عمله ،

⁼ من موطأ محمد ايمنا فان فيهها الاحاديث التي رواها الامام محمد عن مالك تفيدك في احكام البيم غير ما رواها في كتاب البيوع .

⁽١) كذا في الأصل، و في الهندية « تتحكمون » ٠

⁽۲) قوله « بجراب » كذا فى الأصول ، و هو بكسر الجنيم وعا من جلد ، و المراد منه عدل الثياب و وعاؤها ؛ و فى الهندية «بحراب» بالحا » وسقطت النقطة من قلم الناسخ و « القوهى » منسوب الى قوهستان ، و هو معرب : كوهستان ــ اى بلاد الجبال • قال فى ج ۲ ص ۱۳۸ من المفرب : ثوب قوهى منسوب الى قوهستان كورة من كور فارس ــ اه ؛ و فى القاموس : القوهى ثياب بيض • و قد سبق فى باب بيسع العروض بعضها بيعض •

 ⁽٣) كذا في الاصلي، و في الهندية « أجود ، تصحبف .

⁽٤) ما بين المربعين نزيد من الموطأ •

⁽ه) في الأصول علم يبعها ، •

⁽٦ - ٦) كذا في الموطأ وهو الصواب: وكان في الأصول • فليس ذلك بشيء، تحريف. ۷۳۲ (١٨٣) و لا

و لا يجاوز به ما شرط له . و قال أهل المدينة : ليس بذلك بأس إذا سمى له ثمنا يبيعهـا له ّ و سمى له جعلا ً معلوما إن أ باع أخذه و إن لم يبع فلس له شيء " ؛ قالوا : إنما هذا " كما يجعل الرجل في عبده الآبق إذا كان موضعه معلوماً •

قال محمد: هذا شرط شرط له وجعل جعل له على بيعه فليس ينبغي أن مذهب عمله باطلا إن لم يبع .

و قال أهل المدينة: لو أن رجلا جاء بعبد آبق من أهـل العراق إلى سيده بالحجاز لم يكن له جعل الآبق؛ و قالوا : لا نعرف الحديث الذي تروونه ^٧ في جعل الآبق . قلنا لهم : الاحاديث في ذلك أغزر ً و أسهر من أن ترد و قد رواها بعض أهـل العراق، فلو كان الأمركا تقولون أ إنه لا جعل

⁽١) كذا في الاصول ، و في الموطأ : إنه لا بأس بذلك ٠

⁽٢) كذا في الأصول، وفي الموطأ دبه، ٠

 ⁽٣) كذا في الأصول ، و في الموطأ وأجرا ، •

 ⁽٤) كذا في الاصول، و في الموطأ (إذا» .

⁽٥) في الموطأ : فلا شيء له •

⁽r) في الأصول «هذم» تصحيف، و الصواب «هذا» ·

⁽٧) في الأصول «ترونه» و هو خطأ ؛ وعبارة الموطأ : و مثل ذلك أن يقول الرجل للرجل دان قدرت على غلامي الآبق او جئت مجملي الشارد فلك كـذا و كـذا ، فهذا من باب الجمل و ليس من باب الاجارة ، و لوكان من باب الاجارة لم يصلح ــ اه .

⁽A) في الأصول «أعر"، بتشديد الزاي المعجمة، و له ايضا معني صحيح، و « الأغزر » عين : الأكثر

 ⁽۵) في الأصول « تفعلون » و هو تصحيف ، و الصواب « تقولون » .

للآبق كان ذلك أحرى أن يكون قولكم فيما ذكرتم من قولكم وإن بعته بكذا وكذا فلك دينار، إن ذلك إجارة لأنكم لا تعرفون جعل الآبق، وكل شيء عدا جعل الآبق فهو إجارة ، قالوا: ليس ذلك إجارة و لكنه جعل قيل لهسم: وكيف يكون جعلا و قد ألزمه صاحب الثوب نفسه و قال دهو لك على إن بعته، ؟ إنما يكون الجعل جعل الآبق الذي يلنزم صاحبه بغير النزام منه لنفسه، فكذلك الجعل ، فأما ما ألزمه الرجل نفسه على بيسع متاع له فتلك إجارة ، فإن كانت جائزة فسيلها سبيل الاجارة الجائزة ، وإن كانت فاسدة فله أجر مثله ، لا يجاوز به ما سمى له لأنه قد رضى بحقه و مما جاء من الآثار في جعل الآبق:

محمد أخبرنا أبو حليفة قال أخبرنا "سعيد ابن المرزبان" عن أبي

⁽۱) فى المرطأ: فأما الرجل يعطى السلعة فيقال له : بعها و لك كـذا و كـذا فى كل دينار، الشيء يسميه فان ذلك لا يصلح لآنه كلما نقص دينــار من ثمن السلعة نقص من حقه الذى سمى له فهذا غرز لا يدرى كم حصل له ــ اه .

 ⁽۲) كذا في الأصول ، و عندى الأرجح ، إلزام ، من الافعال .

⁽٣) كـذا في الهندية ، و لفظ • منه ، لم يذكر في الأصل •

⁽٤) كذا في الأصول، و لى فيه تردد فتأمل فيه لعله لا يناسب هنا ٠

 ⁽٥) في الأصول والترمه، من باب الأفتعال .

عمرو \ عرب عبدالله بن مسعود رضى الله عنه قال: جعل الآبق إذا وجد خارج المصر أربعون درهما \ ·

= السكونى و هشيم و يزبد بن هارون و يعلى بن عبيد و عبيد الله بن موسى و غيرهم ؛ قال أبو أسامة ثقة ، و قال أبو زرعة : لين الحديث مدلس صدوق و كان لا يكذب ، و قال أبن عدى : يجمع حديثه و لا يثرك ؟ مات سنة بضم و أربعين ومائة ، و فيه أقوال المحدثين في تضعيفه و تركهم أياه فراجعة .

(١) في الاصول دعن أبي عمروين عمرو، و هو خطأ و زيادة من الكاتب ، و لعله « عن أبي عمرو أو ابن عمر » بالشك - كما في ص ١٥٧ من باب جعل الآبق من كتاب الآثار للامام مجمد؛ و قمد صرح الامام ابو يوسف في آثاره ص ١٦٦ عن سعيد بن المرزبان عن ابي عمرو الشيباني قال: كنت جالسا ــ الحديث ؛ ثم قال: عن ابي حنيفة عن سعید بنحو من هذا .. اه؛ و رواه این حزم من طرق و فی کلها : عن ابی عمرو الشيباني عرب ابن مسعود رضي الله عنه ، فجزما هو سعد بن اياس ابو عمرو الشيباني الكوفي، من رجال الستة ـ كما في ج ٣ ص ٤٦٨ من التهذيب، روى عن ابن مسعود و على وحذيفة و عمر و ابي مسعود البدري وجبلة بن حارثة و زيد بن ارقـــم ، و عنه ابو اسحاق السيعي و الحارث بن شبل و الوليد بن العيزار و الاعش و منصور وعيسى ابن عبد الرحمن السلمي و غيرهم ، و كان يوم القادسية ابن اربعين سنة ، و كانت وقعتها سنة ۱۹ او سنة ۲۱، عاش عشرین و مائة سنة ، و مات سنة ۹۹ او ۹۸ او سنة ۱۰۱، حضر القادسية ، و قال : بعث النبي صلى الله عليه و سلم و انا ارعى ابلا لاهلى بكاظمة ؛ وحيج في الجاملية ، مجمع على ثقته ، من اجلة التابعين ، و عده بعضهم في الصحابة • (٢) الآثر اخرجه الامام محمد و الاسام ابو يوسف في آثاريهما _ كما عرفت • و في جامع المسانيد ج ٢ ص ٧٤: ابو حنيفة عن سعيد بن المرزبان عن ابن عمر و عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم ان جعل الآبق اذا رده من موضع خارج من المصر اربعون ==

محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو رباح عرب أبي عمرو

- درهما و اخرجه الامام عمد بن الحسن في الآثار فرواه عن ابي حنيفة ـ انتهى و قال المحقق ابن الهام في ج بح ص ٤٣٥ من فنح القدير: ان محمدا روى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة عن سعيد بن المرزبات عن ابي عمرو الشيباني قال: كنت قاعدا عند عبد الله بن مسعود لجاء رجل فقيال: ان فلانا قدم بأباق من الفيوم فقال القوم: لقد اصاب اجرا، قال عبد الله: وجعلا ان شاء الله مر كل رأس اربعين ؛ و روى ابو يوسف هذا الحديث عن سعيد ايضا ـ انتهى و رواه عن ابي عمرو الشيباني غير سعيد بن المرزبان ابعنا ـ كا سياتي بعده و

(١) و هو كوفى، رواه عنه الثورى و ابو حنيفة و غيرهما . قال المحدث الدولابي الحنني فى ج ١ ص ١٧٧ من كتاب الكني : حدثنا العباس بن عمد قال سألت يحيى بن معين عن حديث: سفيان عن ابي رباح عن ابي عمرو الشيباني قال: اتبت عبـد الله بأباق من عين المُّر ، فقلت له : من أبو الرباح هذا ؟ قال : كوفي ـ أم ؛ و هو عبد الله من رباح ــكما في جرم ص ٧٠٤ من نصب الرابة • قلت : روى عبد الرزاق في مصنفه : اخبرنا سفيان الثوري عن ابي رباح عبد الله من رباح عن ابي عمرو الشيباني قال: اصبت غلمانا أماقا بالعين فذكرت ذلك لعبد الله من مسعود فقسال : الآجر و الغنيمة ، قلت هسذا الآجر فما الغنيمة؟ قال: اربعون درهما من كل رأس ــ انتهى · و من طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في معجمه، و رواه البيهتي في سننه ج ٦ ص ٢٠٠ و قال: هوامثل ما في الباب ــ اتنهى • و رواه ابن ابي شية ايضا ـكا في ص ٢٠٠ من الجوهر النتي على البيهتي • و رواة الامام ابوحنيفة ايمنا - كما في ج ٢ ص ٧٥ من جامع المسانيد: ابوحنيفة عن عبد الله ن رباج عن ابي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود ان رجلا قدم بعبد آبق فجعلوا يدعون له «بأجره الله تعالى» فسمعه عبد الله بن مسعود فقال اجر ومغنّم فى كل رأس اربعون درهما ــ اخرجه ان خسرو في مسنده من طريق مجمد بن شجاع عن الحسن بن زياد عن ابي خنيفة . = الشياني (1/5) 777

الشيباني عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه مثل ذلك في جعل الآبق.

= و عد الله بن ابى رباح ، كما في الجامع خطأ فأبو رباح هو عد الله بن رباح الكوفي ، شبخ ابى حلفة و سفيان و غيرهما ، لم يذكروا فيه جرحا فهو صالح للاحتجاج به ؛ و قد اطلت الكلام فيه في حواشي على كتاب الآثار للامام محد و ثلج قلى الآن على ما هو هاهنا - تدبر ، و قد رواه الحافظ طلحة في مسنده بهذا الاسناد مرفوعا عن احد بن محد بن سعيد الهمداني عن عمر بن عيسي بن عثمان عن ابيه عن خالد بن عامر عن عباش عن ابى حفية عن ابى رباح الكوفي عن ابى عمرو الشياني عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : ان رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم رخص في الجمل في رد الآبق ـ اه ؛ و هو عبد الله بن رباح الكوفي ، و رواه ابن حزم في ج ٨ ص ٢٠٨ من المحلى من طريق عن ابى رباح عبد الله بن رباح به ؛ و من طريق و كيع : ثنا سفيان الثورى عن عبد الله بن رباح عبد الله بن رباح به ؛ و من طريق و كيع : ثنا سفيان الثورى عن عبد الله بن رباح عبد الله بن رباح به غيو ، و قول ابن حزم ، و عبد الله بن رباح القرشي غير مشهور بالمدالة ، مردود فانهم لم يذكروه بحرح و روى عنه الآثمة الكبار ، و الشيخ غير مشهور بالمدالة ، مردود فانهم لم يذكروه بحرح و روى عنه الآثمة الكبار ، و الشيخ اخرى من الآثر ؛ و الجموع يدل عسل ان الاثر اصلا و هو مروى عن ان مسعود رضى الله عنه قطما و جزما ،

(۱) فى الأصول و أبو رباح عن ابيه عبد الله بن مسعود و هو خطأ فاحش، و الصواب و أبو رباح عن ابى عمرو الشيبانى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، وحكم الجعل مروى عن ابن عمر و عمر بن الخطاب و على و ابن مسعود رضى الله عنهم، و على اصله اجماع الصحابة رضى الله عنهم و إن اختلفوا فى مقداره، و الاختلاف محمول على قلة المسافة و زبادتها، و لم يصل ابن حزم الى مغزاها فتفوه فى المحلى على دأبه الشنيع، و قد رد الاحاديث المرسلة و آثار الصحابة على رغم انفه و تبع هواه و جمد على رأيه =

= الفاسد بلا يرهان وسنة ، و زعم ان فهمه اعلى و ادق من عمر و ابنه و على و ابن مسعود رضي الله عنهم .. هذا . و أما اثر ابن عمر فرواه الامام ابو حنيفة .. كما تقدم من جامع المسانيد . و أما اثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرواه ابن ابي شيبة في مصنفه : نا محمد من مزيد عن ابوب عن ابي العلاء عن قتــادة و ابي هاشم كلاهما قالا : ان عمر بن الخطاب قضى في جمل الآبق اذا اصيب في غير مصره اربعين درهما ، فان اصيب في المصر فمشرين درهما او عشرة دراهم .. اهـ؛ وحدثنا يزيد بن هارون عن حجاج عن عم. و بن شعيب عن سعيد بن المسيب: ان عمر جعل في جعل الآبتي دينارا و اثني عشر درهما ــ اه ؟ كذا في نصب الراية ؛ « و عمرو بن سعيد » في نصب الراية خطأ ، و الصحيح • عمرو بن شعيب ، ؛ و « عن انوب ابي العلاه » في المحلى خطأ ، و الصحيح « عن ايوب عن ابي العلام ، ؛ و رواه عبد الله بن احمد بن حنبل: ثنا ابي ثنا بزيند بن هارون عن الحجاج بن ارطاة به مثله ــ كما في ج ٨ ص ٢٠٨ من المحلى؛ و رواه البيهق من طريق الحجاج عن عمرو ابن شعيب عن سعيد بن المسيب قوله و لم يعزه الى عمر بن الحطاب رضي الله عنه... و اما اثر على فرواه ابن ابي شيبة ايضا : حدثنا يزيد بن هارون عن حجاج عن حصين عن الشعبي عن الحارث عن على انه جعل في جعل الآبق دينارا او اثني عشر درهما ــ كذا في نصب الراية ؟ و رواه الامام احمد ايعنا عن مزيد بن مارون به مثله – كما في پ ص ۲۰۸ من المحلي ؟ و رواه البيهتي في سننه من طريق سعدان بن نصر : ثـا معمر عن الحجاج عن الشعبي عن الحارث به ، و زاد • قريبًا اخذ او بعبدًا » و قد سقط من السند « عن حصين بن عبد الرحمن عن الشعى » كما علمت و لذا قال المحشى : ينظر في هذا السند · و اما اثر ابن مسعود فقد عرفت تخريجسه ، و رواه الحجاج بن المنهال نا ابو عوانة نا شيخ عن ابي عمرو الشيباني ان ابن مسعود سئل عن جعمل الآبق فقمال: اذا كان خارجًا من الكوفة فأربعين، و اذا كان بالكوفة فعشر -كما في المحلي؛ و شبيخ ابي عوانة المجهول في السنيد هو ابو رباح عبد الله بن رباح كما سبق، فلا اعتداد بقول ان ==

= حزم الذي صدر عنه مرب غير حزم ؛ و قد قال الامام ابر حنبغة - كما في آثار ابي يوسف : بلغني عن ابن مسعود رضي الله عنه حديثًا غير حديث سعيد انــه قال في الابق يصاب خارجا من المصر: جعله اربعون درهما ــ اه . و اثر آخر رواه ابن ابي شيبة ايمنا : حدثنا وكبع ثنا سفيان عن ابي اسحاق قال : اعطيت الجعل في زمن معاوية اربعين درهما .. كذا في نصب الراية . و هاهنا حديث مرفوع مرسل دواه ابن ابي شيبة و عبد الرزاق في مصنفيها - كما في نصب الراية و المحلى: نا حفص من غباث عن ان جريج عن عطاء او ابن ابي مليكة و عمرو بن ديسار قالا جميعا : ما زلنا نسمسع ان النبي صلى الله عليه و سلم قضى في العبد الآبق يوجه خارجا عن الحرم دينارا او عشرة دراهم ؛ ثنا وكبع نا ابن جريج عن ابن ابي مليكة و عمرو بن دينار قالا جميعاً : جعل رسول الله صلى الله وسلم في الآبق اذا جيء به من خارج الحرم دبنارا ؟ قال عبد الرزاق: ثنا معمر عن عمرو بن دينــار قال : قضى النبي صلى الله عليه و سلم في الآبق يوجــد في الحرم عشرة دراهم.. انتهى . و رواه اليهتي موصولاً مرفوعاً من طريق محمد بن كثير: ثنا خصيف عن معمر عن عرو بن دينار عن ابن عمر قال : قضى رسول الله صلى الله عليه و سلم في العبد الآبق يوجد في الحرم بعشرة دراهم .. اه ؟ قال البيهق: فهذا ضعيف، و المحفوظ حديث ابن جريج عن ابن ابي مليكة و عمرو بن دينار قالاً : جعل رسول الله صلى الله عليه و سلم فى العبد الآبق يوجد خارجا من الحرم عشرة دراهم ــ اه • قلت: هذا الموصول يعتصد بمراسيل فيتقوى مع تلك الآثار يشد بعضها جعنا ؛ فالمجموع يصلح للحجة و الرد على ابن حزم • و في الجوهر النقي: قال ابن حنبـل: ان وجد خــارج المصر فأربعون درهما . و في المحلي : صح عن شريح و زياد ان الآبق ان وجد في المصر فجمل واجده عشرة دراهم ، و ان وجد خارج المصر فأربعون درهما ؛ و روى ايضا عن الشمي ، و به يقول اسماق ؛ و صح عن عمر بن عبد العزيز انه قضي فيه اذا اخذ على مسيرة ثلاث ثلاثمة دنائير ؛ و من طريق احمد بن حلل: ثمَّا محمد بن سلمة عن =

محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع الأسدى عن عبدالله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني قال: وجدت ستة عشر عبدا أباقا فأتيت عبدالله بن مسعود رضى الله عنمه [فدكرت ذلك له] فقسال في أجرت وغنمت و عنمت عنه إ

= ابی عبد اارحیم عن زید بن ابی انیسة عن حماد بن ابی سلیمان عن النخمی قال: کان یحمل فیه و هو الذی یعمل به . و الله تعالى اعلم .

(۱) عندى هو ابو رباح عبد الله بن رباح الكوفى ما كا تقدم آنفا ، روى عنه ابو حنيفة و سفيات و مسعر و قيس بن الربيع الاسدى و غيرهم و هاهنا عبد الله بن رباح الانصارى ابو خالد المدنى، سكن البصرة ، متقدم عنه ، من رجال الاربعة و مسلم سكا فى ج ه ص ٢٠٠ من النهذيب، و هو تابعى جليل، بصرى ، ثقة ، توفى فى حدود سنة ٩٠ روى عن عدة من الصحابة : ابى بن كعب و عار بن ياسر و عنران بن حصين و ابى قتادة الانصارى و ابى هريرة وكعب الاحبار وعبد العزيز بن النمان و صفوان بن عرز و غيرهم ، و عنه ثابت البنانى و عاصم الاحول و ابو عمران الجوئى و تنادة و بكر بن عبد الله المزنى و الازرق بن قيس و خالد الحذاء وغيرهم - راجع ص ٢٠٠ من النهذيب، و هو ليس فى المند المذكور - كا لا يخنى ؟ و نسبه ابن حرم بى المختلى قرشيا .

(٢) كنذا فى الاصل، و في الهندية «آبقا» و هو خطأ - زاد فى ج ٢ ص ٣٢٧ من كَبْرُ العَهَالَ «أَصْبَتُهُم بالعَيْن» وكنذا فى سنن النيهيق، و في الحجلي و مصنف ابن ابي شيبة « بعين التمر» فما فى بعض الكتب « بالغين» بالغين المعجنة جمع « بالغ، خطأ .

- (٣) سقط من الأصول ، و هو في سنن البيهتي واغيرها
 - (٤) في الإصول دو قال، بالواو .
- (ه) كذا فى الاصول، و فى جمامع المسانيد « اجر و مغنم » و فى المحلى و سنن البيهتى ، و التخريج و غيرهما « الاجر و الغنيمة ، قلت : هذا الاجر فما الغنيمة ؟ قال : من كل رأس اربعون درهما » و المآل و احد .

يا أبا عبد الرحمن 1 أجرت و غنمت ؟ قال: فأمرنى أن آخذ جعل كل واحد منهم أربعين درهما ٢ .

محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أقال : جمل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم جعل الآبق إذا وجد خارجا من الحرم دينارا • •

خمد بن الحسن قال أخبرنا مسعر بن كدام عن عبد الله بن رباح عن (١) كذا في الأصول ، و لعسل الصواب « ما أجرت و غنمت » ، و في سنن اليهتي « هذا الآجر فما الغنيمة » كما مر ، وأهذا بدل على سقوط مما من الأصول - ف •

- (٢) قد مر تخريجه ومن هذا ظهر ان حكم الجعل عن ابن مسعود ثبت من طرق لا مرد له كأنه تواثر عنه ذلك ، و لذا قال ابو حنيفة رحمه الله عنه بلغى عن ابن مسعود من غير سعيد بن المرزبان ، كما سبق من قبل •
- (٣) في الاصول «عن أبي جريج» و هو خطأ ، اسمه «عبد الملك بن عبد العزيز» سبق في
 الوضوء من الرعاف و غيره ، و هو في ج ٦ ص ٤٠٢ من التهذيب ٠
- (٤) هو عبد الله بن عبيد الله بن ابى مليكة ، من رجال السنة ، مضى فى الوضوء من الرعاف ، مكى ، قاض ، تابعى ، ثقة ، روى عن العبادلة و الحديث المذكور المرسل رواه مع عمرو بن دينار كا فى سنن اليهتى و المحلى و نصب الراية و غيرها ، و قد سبق من قبل •
- (ه) هذا المرسل رواه عبد الرزاق و ابن ابي شيبة و منهما ابن حزم في المحلى، و دواه الميهق في سنته، و نقبله المحدث الكبير في نصب الراية من مصنف عبد الرزاق، و هو مروى عن عطاء و ابن ابي مليكة و عمرو بن دينار؟ و قد سبق مفصلا و الاختلاف في الدينار و الدراهم من الحرم و خارجه، و خارج المصر محمول على اختلاف احوال المسافة من القصر و العلول؟ قال الامام محمد في كتاب الآثار بعد رواية اثر عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: و به ناخذ، إذا كان الموضع الذي اصابه فيه مسيرة ثلاثة أيام ==

أبي عمرو الشيباني قال: أصباب ابن عمر رضى الله عنهما ' رقيقا بيعض هذه السواد فقضى له عبد الله ' بالجعل فقال: كذا وكذا درهما ــ لم يحفظ ' .

محمد قال أخبرنا مسعر بن كدام عن عبد الله بن رباح عن عبد الكريم ، قال : لقيت عبد الله بن عتبة و فقلت : أ فنجعل في العبد [الآبق] ؟ قال : فضاعدا فجله اربعون ، و اذا كان اقل من ذلك رضخ له على قدر المسير ، و هو قول ابي حنفة ـ انتهى .

(۱) هذا هو اثر ابن عمر رضى الله عنهما ، و به يتعنيج السند المذكور فى الابتداء « اخبرنا سعيد بن المرزبان عن ابى عمرو بن عمر ، و الصواب فيه : عن ابى عمرو و هو الشيبانى عن ابن عمر و عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما ، و لذا شك الامام محمد فى كتاب الآثار ـ تدر .

- (۲) و هو ابن مسعود رضی الله عنه ۰
- (٣) اي: لم يحفظ الراوي حق الحفظ مقدار الدراهم و لذا ابهمها
 - (٤) هو الجزري، وقد سبق.
- (ه) هو ابن مسعود الهذلى، ابو عبد الله او ابو عبيد الله او ابو عبد الرحم. المدنى، و يقال: الكوفى، ادرك النبي صلى الله عليه و سلم و رآه و روى عنه و عن عمه عبد الله ابن مسعود و عمر و عار و عمر بن عبد الله بن الارقىم مكاتبة و ابى هريرة و غيره، و عنه ابناه عبد الله و عون و حميد بن عبد الرحمن بن عوف و معاوية بن عبد الله بن جعفر السيمى و الشعبي و الزماني و ابن سيرين و غيره، من رجال الستة الا الترمذى، كان ثقة رفيعا كثير الحديث و الفتيا، فقيها، و ذكره ابن حبان في الثقات، يؤم الناس بالكوفة. ذكره العقبلي في الصحابة، و اشتعمله عمر على السوق، مات سنة ثلاث او اربع و سبعين ـ كذا في التهذيب .
- (٦) كذا في الأصل، و في الهندية وأفيجمل، و في المحلى ج ٨ ص ٢٠٩ وأ يجتمل.
 - (٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زدناه من المحل ٠

نعم ؛ قلت : فالحر؟ قال: لا ؛ قلت : فما الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم؟ قال : عكة من عسل

محمد قال أخِرنا قيس بن الربيع الأسدى قال حدثنا "حزن بن بشير"

(۱) الآثر رواه ابن ابی شیبة فی مصنفه من طریق وکیع عن سعر بن کـدام ـ کما فی ج ۸ ص ۲۰۹ من المحلی و لیس فیه قوله «قلت: فما الذی ــ الح، ۰

(٢ ــ ٢) و كان في الأصول • جرير بن بشر، تحريف، و الصواب • حزن بن بشير، ذكره البخارى في ج٢ ق ١ ص١٠٣ من تاريخه و ابن ابي حاتم في ج١ ق٢ ص ٢٩٤ من الجرح و التعديل فقال: حزن بن بشير الحثممي روى عن البراء بن عازب و عمرو ان ميمورن (زاد البخارى: و رجاء بن الحارث) روى عنه اسماعيل بن الى خالد و الثوري وشريك و عنيسة من سعد قاضي الري . وقال البخاري في ص ٢٨٦ ج٢ ق ١ من تاريخه في ترجمة رجاء من الحارث: عن على في الرجل يجد الآبق فبأبق منه لم يضمنه، و ضمنه شريح ــ قاله محمد بن يوسف عن سفيان عن حزن بن بشير ـاه. و روى النيهق نی ج ۹ ص۲۰۰ من طریق سفیان عن عمار بن رزیق و عمر بن سعیــد (و فی نسخة : عرو) عن رجل من خثم بقال له «حزن» عن رجل منهم قال: جئت بعبد آبق من السواد فانفلت مني فخاصموني الى شريح فضمننيه، قال: فرفع ذلك الى على رضي الله عنه فقال: كـذب شريح و اخطأ القضاء، يحلف العبد الاسود للعبد الاحمر لانفلت منه انفلاتا ثم لا شيء عليه ؛ و روى مر طريق محمد بن اسماعيل قال قال لنا محمد بن وسف: عن سفياز عن حزم (قلت : كذا في الأصل و لعله تصحيف «حزن») عن رجاء ابن الحارث عن على رضي الله عنه في الرجل يجد الآبق فيأبق منه لا يضمنه ، و ضمنه شریح ــ اه . فهذا یدلك انه « حزّن » صحف فصار « جریر » و صحف « بشیر » و صار د شم ، ـ ف ٠

الحثمى 'عن بعض أشياخ منهم' قال: وجد مولى للحر عبدا آبقا نحو حى فكتب إلى مولاه بالكوفة أن «عندى عبدا لبنى فلان فانطلق فاجتمل منهم» قال: فانطلق مولاه فأجتمل و أخذ الجعمل و كتب إليه «إنى قد اجتملت لك فاقبل به ، فأبق منه العبد فخاصه إلى شريح فضمنه فرجع الى على بن أبي طالب رضى الله عنه فقال: أخطأ شريح و أساء القضاء عليف العبد الأحر للعبد الاسود «بالله الذي لا إله إلا هو " لابق منه إباقا" ، " و ليس عليه شيء "

و قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يعطى السلعة فيقال له دبعها و لك كذا وكذا فى كل دينار دشيئا مسمى ٢: إن ^ ذلك لا يصلح.

⁽۱-۱) وكان فى الاصول «عن اشياخ منهم» و سقط منها لفظ « بعض» بدل على سقوطه « قال» الآتى؛ و فى سنن اليهتى «عن رجل منهم» ، و لعله رجاء بن الحارث عن على - كما فى رواية اخرى من سنن اليهتى ، و هو فى ج ١ ص ٣٣٦ من الميزان و ج ٢ ص ٥٥٥ و ج ٦ ص ٣٨٣ من اللسان ، و هو متكلم فيه - تأمل •

⁽٢) كذا في الهندية ، وكان في الأصل دو جعل ، قلت : و لعله كان د اجعل ، سقط منه همز الوصل ـ ف .

⁽٣) و فى سنن البيهتى دفر فع ذلك، كما مر فوق، وهو بدون لفظ دذلك، قرايضا صحبح ــ ف.

⁽٤) كذا في الهندية وكذا في سأن البيهق، و مر، و لم يذكر لفظ ﴿ القضاء ﴾ في الأصل -

⁽ ٥ - ٥) كذا في الأصل • لأبق منه إباقياً • و في الهندية • لا يومنه اباقاً • تصحيف، و الصواب ما في الأصل - ف •

⁽٦ - ٦) كذا في الأصل، و في الهندية • قال عليه شيء، تصحيف •

⁽٧) في الموطأ: لشيء يسميه •

⁽٨) في الموطأ «فان، بالفاء، وهو الارجح ـ كما لا يخني ٠

فان بناع فله أجر مثله ، فلا يجاوز ' ما سمى له . و قال أهل المدينة : هذا أيضا لا يصلح .

و قال محمد: هذا ترك منكم لقولكم الأول ا قالوا: إنما صار لا يصلح لأنه كلما نقص ديناز من ثمن السلعة نقص من حقه الذي رسم له آ [فهذا غرر لا يدري كم جعل له] آ . قيل لهم: أنتم تزعمون أن الأول ليس باجارة إنما هو جعل ثم جعلتم هذا من أشد الاجارة و أتيتم فيه العذر !! صدقتم هذا لعمري أغرر و الأول أيضا غرر لأن البيع ربما لم يتيسر و لايبيع شيئا و ربما مكث بيسير ذلك فباع من ساعته فهذا غرر "لا يدري أ بياع أم لا يباع و لا يدري مع ذلك متى يبتاع أن و الأول أيضا غرر لا يصلح ، فاذا كان جعلا على غير الاجارة فأجيزوه، و إما إن تقولوا و إنما أجزنا الإجارة و جعلناه جعلا و هذا نجعله بمنزلة الاجارة و جعلناه جعلا و هذا نجعله بمنزلة الاجارة و جعلناه جعلا و هذا نجعله بمنزلة الاجارة

⁽١) كذا في الاصول ، وُلمل الأرجح «و لا يجاوز ، بالواو .

⁽٢)كذا في الأصول ، و في الموطأ « للذي ممى له » و المعنى واحد •

⁽٣) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول ، انما زيد من الموطأ ـ ف •

⁽٤) كذا فى الأصل ، وفى الهدية ولعمرك ، وهو تصعيف ولعمرى ، بدلت الياه بالكاف ، اعلم ان توضيح المرام فى باب الجعل على مذهب الامام فى ج ٣ ص ٢٠٣ الى ص ٢٠٥ مر . البدائم ، كذا فى فتبح القدير و رد المحتار وغيرها من كتب الإحناف الكرام .

⁽ه - ه) كذا في الهندية : و قوله « لا يدري أ ، ساقط من الأصل - ف ·

 ⁽٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «تباع، قال العلامة المفتى ـ حفظه الله: و الصمير
 راجع إلى السلعة ـ ف ٠

كتاب الحجة (ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل) ج- ٢

أو نبطله للغرر، فهذا لا يقبل إلا ببينة و برهان ؛ و لو قبلنا ^۱ هذا نحن منكم بغير حجة ما قبله الناس منا .

باب ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى الأجل أو بعد الاجل أو قبل الاجل

عمد قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه: من اشترى سلعة بنقد أو بنسيئة فقبضها و لم ينقد الثمن حتى باعها من الذى اشتراها منه بأقل من الثمن فلاخير فيه ، فان اشتراها بمثل ذلك الثمن إلى ذلك الأجل أو أقل من ذلك الأجل نسيئة فلا بأس به ، و إن اشتراها منه بأكثر من ذلك الثمن إلى أقرب من ذلك الأجل أو إلى دونه أو إلى أكثر من ذلك الأجل فلا خير فيه ، و إن اشتراها منه بمثل ذلك الثمن إلى دون ذلك الأجل أو مثله فلا بأس به ، و إن اشتراها حمه بمثل ذلك الثمن إلى الأكثر من ذلك الأجل الأجل فلا خير فيه ، اشتراها حمه بمثل ذلك الثمن إلى الأكثر من ذلك الأجل أو مثله فلا بأس به و إن يقبض الثمن ، و قال أهل المدينة : كل من باع سلمة إلى أجل فلا بأس به أن يشتريها بأقل أو بأكثر أو بمثل ذلك إلى الأجل ، و لا خير أن يشتريها بأقل قبل الأجل و لا بأكثر أو بمثل ذلك إلى الأجل ، و لا خير أن يشتريها بأقل قبل الأجل و لا بأكثر بعد الأجل ، و لا بأس بأقبل بعد الأجل ،

و قال محمد: إنما نكره من هذا خصلة واحدة أن يشتريه * بأقل قبل

⁽١) كذا في الاصل ، و في الهندية «قبلها ، تصحيف .

⁽٢) كذا في الأصل، وفي الهندية « اشتراه » ·

⁽٣) الضمير راجـــع الى الامام ، وكذا فى قوله « لا يجيز » الضمير المرفوع ابضاً راجع اليه ·

⁽٤) كذا في الأصول ، و الصواب ﴿ يَشْتَرْ بِهَا ﴾ •

كتاب الحجة (ما باع من السلمة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ﴿ حَمْ ٢ ـ ٢

أن يستوفى الثمن لأنه إذا اشتراه الباقل قبل الأجل أو مع الأجل أو بعد الأجل رجعت إليه سلعته و بتى له فضل على المشترى مع رجوع سلعته إليه فهذه يكره من ذلك ، و نكره منه خصلة أخرى أن يشترى السلعة بمثل ذلك الثمن إلى أكثر مر ذلك الأجل لأنه قد يشتريها حيئتذ بأقل بما باعها بمه فرجعت إليه سلعته و استقصر الاجل ، وكذلك بلغنا عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أن امرأة الله الله الى بعت زيد بن

⁽١) كذا في الأصول، و الصواب « اشتراها» •

⁽۲) هذا البلاغ اسده بعده ، و قد رواه الامام ابو بوسف ایمنا فی آثاره ص ۱۸۳ من عدد ۱۸۶۳ قال ثنا بوسف عن ایه عن ابی حنیفة عن ابی اسحاق عن امرأة ابی السفر ان امرأة سألت عائشة رضی الله عنها فقالت : ارب زید بن ارقیم باغی جماریة بنایمائة درهم نسیئة و اشتراها می بستمائة ا فقالت عائشة : ابلنی زید بن ارقم ان الله تمالی قد ابطل جهاده إن لم بتب اه ، و اخرجه الحافظ طلحة فی مسنده من طریق کمد بن الحسن ابی بوسف و محمد عن الامام ، و الحافظ ابن خسرو فی مسنده من طریق محمد بن الحسن کا فی ج ۲ ص ۹ من جاهم المسانید ، لکری متنه مخالف لمتن کتاب الحجة کا فی ج ۲ ص ۹ من جاهم الحجاریة المرأة السائلة و زید بن ارقم المشتری ، لکن ما فی کتاب الحجة هو الصحیح فانه مطابق لما فی مصنف عبد الرزاق و مسند احمد و الدارقطی و الدیقی و الحلی لابن حزم کا فی نصب الرایة و الدرایة و السان کیا سیأتی مفصلا (۲) و هی امرأة ابی السفر ، و هی ام و لد لزید بن ارقم ، اسمها «ام محجة ، کا فی نصب الرایة و سنن الدیقی و المحلی لابن حزم ، روی عنها العالیة امرأة ابی السفر ، و هی ام و لد لزید بن ارقم ، اسمها «ام محجة ، کا فی نصب الرایة و سنن الدیقی و المحلی لابن حزم ، روی عنها العالیة امرأة ابی السحیل نصب الرایة و من الحلی ؛ و ابو اسحاق کا فی ص ۱۹۵ من التحجیل نو اسحاق عن امرأة ابی السفر عن عائشة رضی الله عنها فی قصة زید بن ارقم فی البیع – ام و ابو السخر من رجمال السنة اسمه «سعید بن یحمد » سعد بن یحمد » سعد بن یحمد » سعد بن یحمد » سعد بن یحمد » در ابو اسحاق می دو به به ما و ابو السفر من رجمال السنة اسمه «سعید بن یحمد » سعد بن یحمد »

أرقم الجارية البنائمائة درهم إلى عطائمه و اشتريتها منه بستائة درهم نقدا ا فقالت عائشة _ رضى الله عنها: بئس ما شريت و بئس ما اشتريت ا أبلغى زيد ابن أرقم أنه قد بطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم إن لم يتب، فقالت: يا أم المؤمنين ا فان أخذت وأس مالى ؟ قالت: وفن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ،

محمد قال حدثنا أبو حنيفة عن أبي إسحاق السيعي عرب امرأته

== تابى جليل ، مجمع على ثقته _ كما فى ج ٤ ص ٩٧ من التهذيب ؛ وكذا ابنه عبد الله ايضا ثقة ، هو الهمداني الثورى الكوفى ، فلا بعد فى كون زوجته ام محبة ثقة .

- (١) مضى ذكره في حديث الاستسقاء ٠
- (۲) في رواية «خادما» و في اخرى «غلاما» .

= العالية عند عائشة وقت السؤال؛ فهل تبغي اصرح من هذا؟ ثم كلامه في يونس بن ابي اسحاق و قد قال ابن مهدى: لم يكن به بأس ، و قد حدث عنه يحيي و عبد الرحن ، و قال ابن معين : ثقة ، و ابو حاتم : صدوق ، و النسائي : ليس بـه بأس ، و ابن عدى : له احادیث حسان، و روی عنه الناس؛ وحدیث اهل الکوفمة عامته تدور علی ذلك البيت ، و ذكره ابن حبان في الثقات و كذا ابن شاهين في ثقاته و قال : قال ابن معين : ليس به بأس، و قال ابن سعد: ثقة انب شاء الله، و قال الساجي: صدوق، و قال العجلي : جائز الحديث ؛ و هو من رجال مسلم و الأربعة - كما في التهذيب و غيره ؛ أ نتريد ازيد من هذا؟ وقد ملاَّت المحلي برواة مجروحين و استدللت بأحاديثهم وما تذكرت فيهم قول شعبة و احمد بن حنبل، و هذا ديدنك وقت العجز عن الجوباب، ألم تر احمد بن حنبل مع الكلام فيه في زعمك احتج بحديث يونس هذا و قال بمقتصاه؟ و لم يمنع له عنه مانع، فهذا من العجائب، و اعجب منه ان ان حرم نقل قول شعبة في حق نونس و رد حديثه به و قد رد ای شعبة حدیث ایی اسحاق هذا و فیه: انها دخلت علی عائشة هی و ام ولد زید أن ارقم فقالت أم ولد زيد بن أرقم لعائشة - الح؛ ثم يقول أين حزم «لم تسمع العالية من ام المؤمنين» و رد حديث شعبة هذا يروأية سفيان و قال انه اظهر الدفينة التي تدل على عدم سماعها منها ا ثم رد حديث شعبة عن أبي أسحاق مع أن يونس بن أبي أسحاق ليس في طر الإسناد . قال الامام احمد في مسنده: حدثنا مجمد بن جعفر ثنا شعبة عن ابي اسحاق عن امرأته انها دخلت على عائشة هي و أم ولد زيد بن أرقم فقالت أم ولد زيد لعائشة : أنى ست من زيد غلاما بثمانمائة درهم نسيئة و اشتريت بستمائة نقداً؟ فقالت: ابلغي زيدا أن قد ابطلت جهادك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن تتوب بئس ما اشتريت و بئس ما شريت .. اه . انظر ليس فيه واسطة يونس المجروح عند ابن حزم و شعبة امير المؤمنين في الحديث و كذا سفيان الثوري ، و الأرجح رواية شعبة ،كيف لا و قد قال ابن حزم في ستى يونس وقد صبح انه مدلس، او لم يدر ان الثوري ايمنا مدلس كما في كتب الرجال، == كتاب الحجة (ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل) ج ــ ٢

عن عائشة بذلك .

محمد [قال] ' و أخبرنا أيضا يونس بن أبي إسحاق عن أمه العالية ابنة أيفع عن عائشة مثل ذلك ، فأما ما ذكر أهل المدينة مر. _ زيادة الثمن

= و التدليس عند شعبة اقبح اشد القبح - كما في ترجمته من الكتب ؛ فرو اينا شعبة وسفيان لا تتوازيان في الصحة ، و لذا قال في الثنقيح - كما في ج ٤ ص ١٦ من نصب الراية بعد ذكر رواية مسند احمد : هذا اسناد جمد و ان كان الشافعي قال « لا يثبت مثله عن عائشة » وكنذلك قال الدارقطني في العالية « هي محمولة لا يحتبج بها ، فيه نظرِ ، فقد خالفه غيره، و لو لم يكن عند عائشة ام المؤمنين علم من رسول الله صلى الله عليـه و سلم ان هذا عرَّم لم تستجز ان تقول مثل هذا الكلام بالاجتهاد ــ انتهى • و الغاء في قوله «فقالت ام ولدزيد» ليست بمعنى «ثم ، التي تجيء في معنى المهلة مع التراخي ــ كما لا يخن على الأداني و الأقاصي . فهذا ظاهر في انها سمعت السؤ ال و الجواب في مجلس عائشة رضى الله عنها و لم برد هـذا الظاهر الا من اعمى الله بصارته و بصيرته بعنــاد الأثمـة و اساطين الهدى ــ فأعوذ باقه من الحور بعد الكور ، هذا ؛ و للكلام مــع ابن حوم .. وضع آخر في تأليف مستقل في رد ما في المحلي من الانتراآت و الاكاذيب و رد الأحاديث الصحيحة نوعمه الفاسد، و قد ابتدأت به -

(١) ما بن المربعين ساقط من الأصول -

(٢) في الأصول • الغالبة ، بالغين المعجمة ، • و انفع ، بالنون و هو خطأ ؛ وكذا في السند الأول قوله « عن امرأة ، و هو « عن امرأته » بالضمير المجرور الراجع الى « ابي إسحاق ، و البحث في ذلك نقضاً و ابرا ما في اختيار الولاية اختيار ما في الهداية فعليك بمطالعته فانه مفيد جداً لا سيماً للا حناف، و هو مطبوع . و الآثر اخرجه عبد الرزاق في مصنفه كما في نصب الراية اخبرنا معمر و الثورى عن ابي اسحاق السيمي عن امرأة انها دخلت على عائشة في نسوة فسألتها امرأة نقالت : يا ام المؤمنين ! كانت لي جارية فبعتها من زيد بن === ارقم Vo.

= ارقم بْمَاعَانَة الى العطاء ثم ابتعتها منه بستمائة فنقدته الستمائة وكتبت عليه ثمانمائـة، فقيالت عائشة: بئس ما اشتريت و بئس ما اشترى اخبرى زيد بن ارقم انه قد ابطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه و سلم الا ان يتوب، فقالت المرأة لعائشة: أرأيت ان اخذت رأس مالي و رددت عليه الفضل؟ فقالت: ﴿ فَن جَاءُ مُوعِظَةٌ مِن رَبِّهِ فَانْتَهِى ظه ما مسلف » ـ انتهى · و أخرجه الدارقطني و اليهتي في سننيهها عن يونس بن أبي أسحاق الهمداني عن امه العالية قالت: كنت قاعدة عند عائشة فأتنها ام محبة فقالت: أني بعت زيد بن ارقم جارية الى غطائــه ... فذكره بنحوهِ • قال الدارقطني: ام محبة و السالبة بجهولتان لا يحتج بهها ــ اه . و ام نحجة بضم الميم وكسر الحاء ــ هكذا ضبطه الدارقطني في كمتاب المؤتلف و المختلف وقال: انها امرأة تروى عن عائشة روى حديثها ابو اسحاق السيعي عن امرأته العالية و رثواء ايمنا يونس بن ابي اسحـــاق عن امه العالية بنت ايمــــ عن ام محبة عرب عائشة سراتهي . و اخرجه احمد في مسنده - كما تقدم . و امرأة ابي السفر و أم ولد زيد بن ارقم و أم محبة وأحدة - كما قلت سابقاً • و لا كلام في بونس و امه العالية الا بالتحكم و التعصب، و الجهالة في خير القرون لا تُضرنا ، و لم يذكر فيها احـــد جرحا سوى الجهالة غير الدارقطني و تبعه ابن حزم في المحلي . و رواه البيهتي من طريق سعيد بن منصور ثنا ابو الاحوص عن ابي اسحــاق عن العالمة قالت : كنت قاعدة عند عائشة رضي الله عنها فأتتها ام محبة فقالت لها: يا ام المؤمنين ! أكنت تعرفين زيد من ارقم؟ قالت : نِمم ، قالت : أنى بعته جارية الى عطائه بثمانمائـة نسيئة و انه اراد بيعها فاشتربتها منه بستمائة نقدا ، فقالت لها : بئس ما اشتريت و بئس ما اشترى ابلغي زيدا انه قد اجلل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه و سلم الن لم يتب • و رواه - سفيان الثورى عن الى اسحاق عن امرأته العالية ان امرأة الى السفر باعت جارية لهـ الى السطاء من زيد بن ارقم بثمانمائة درهم - فذكره ، الا انه قال ويئس ما شريت و بنس ما اشتربت ، و زاد • قالت : أرأيت ان لم آخذ الا رأس مالى؟ قالت : فن =

= جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ، وكذا رواه يونس بن اسحاق عن امه العالية قالت : خرجت أنا و أم محبة الى مكة فدخلنا على عائشة سر فذكره ؟ و رواه فى ابتداء الباب من طريق على بن الجعد قال : انا شعبة عن ابى اسحاق قال : دخلت امرأنى على عائشة و ام ولد زيد بن ارقم مقالت ام ولد زيد بن ارقم سر الحديث ، و مع هذه التصريحات فى الروايات يقول ابن حزم « ان العالية لم تسمع من عائشة رضى الله عنها ، هذا اعجب العجاب ! فاعتبروا يا اولى الآلباب ،

و قد ذكر جماعة ان عائشة كانت تجيز البيسع الى العطاء، و ذكر ابن ابى شيبة فى مصنفه ان امهات المؤمنين كن يشترين الى العطاء، و قال ابو بكر الرازى: ان قسل كبف المكرت الأول و هو صحيح عندهما ؟ قلنا: لأنها علمت انها قصدت به ابقاع البيسع الثانى كما يفعل الناس، و فى قولها «أرأيت ان لم آخذ الا رأس مالى ، وتلاوة عائشة الآية دليل على ابقائها العقد الأول، و ان المنكر هو الثانى، و لو كانت انما انكرته لكونه بيعا الى العظاء - كما زعم الشافى - لما ابقت الأول ؛ كذا فى الجوهر النق ، و قد روى ابن ابى شيبة فى مصنفه : ثما وكيع ثمنا سفيان الثورى عن سليان التيمى عن حيان بن عمير القيمى عرب ابن عباس سأله رجل ببيع الحرير الى اجل فكره ان يشتريه ، يعنى بدون ما باعه، وهذا سند صحيح - اه • فلا بضرنا ما روى عن ابن عمر رضى الله عنها بدون ما باعه، وهذا سند صحيح - اه • فلا بضرنا ما روى عن ابن عمر رضى الله عنها و ما روى عن شريح فواقعة عين لا تقتضى العموم و التشريع ، مع الاحتمال ان البيسع الأول كان نقدا و لا خلاف في جواز ذلك - كذا فى الجوهر النق •

فالحاصل ان الحديث المذكور صحيح الاسناد ليس بعنعيف كما زعموا ، مسع انه مؤيد بالآثار و بأحماديث منسع يسع العينية و لفظه ليس بمنكر وان انكره عقول المخالفين و آراؤهم ، فاذا جاء نهر الله بطل نهر معقل ، مع احتمال ان مرادها ان هذا جزاه من ارتكبه قصدا و تعمدا ، فعناه انه ابطل جهاده ان تعمده احتمالاً ، و لعل القصد بالإبطال ليس الى الاحباط الكامل بل الى تقليل الاجر و المثوبة ، و ورد بلفظ البطلان تشديدا ==

إلى أجل فان بعد الأجل ليس بذلك بأس و قالوا: إنما أبطلنا أن يشتريها بأكثر من الثمن إلى الآجل لآنا نخاف أن يكون ذريعة إلى الربا فيكون بمنزلة جارية نقدا و عشرة دنانير إلى شهرين بعشرين دينار إلى شهرين. قلنا لهم: أرأيتم رجلا رأى جارية ثيبا عند رجل فأعجبته فسألة أن يزوجها إياه فأبى فاشتراها منه بمائة دينار إلى سنة فقبضها فوطئها فلم ينقصها ذلك شيئا ثم باعها منه بخمسين دينارا إلى ذلك الأجل أليس قد رجعت له

= و تغليظا فى ابواب الكسب و المعاملة وحقوق العباد مع حقه تعالى ، او استعارت به عائشة عن السخط الربانى ، و كونه توقيفا سمعيا ظاهر لا يصح انكار صحته بل الانكار صحيح الاقرار يمرضه ، كما اقره صاحب التنقيح و غيره ، و بهذا يندفع ما قبل انه يلزم زيدا التوبة برأبها ومذهب عائشة جواز البيع الى العطاء ، و بعد ما بلغه حديث عائشة لم يظهر خلافه من زيد ، مع انه لا يقول بخلافه حجة عند وجود المرفوع حكما ، و الرجوع الى القياس متفرع على عدم النص ، مع ان القياس ايضا يوافقنا لآن التمن لم يدخل فى ضمان البائع ، فاذا وصل اليه المبيع وقعت المقاصة و بق له فضل بلا عوض و ذلك ربا لا يجوز ، و يؤيده احاديث منع يسع العينة ـ و الله تعالى أعلم بالصواب ، و اليه المرجم و الماآب .

⁽١) كذا في الهندية ، و لفظ وأجل، لم يذكر في الأصل - ف و

 ⁽۲) تأمل في العبارة و لى فيها تردد و لكن لم اتحصلها ٠ قلت : و في الاصول ٠ كان
 سفن الاجل ٠ ٠

⁽٣) في الأصول « لا يخاف، سقط « نا ، بعد « لا ، بسهو الناسخ فصار الكلام خبطا - ف.

⁽٤) كذا في الأصل، و في الهندية «دينار» ·

⁽o) كذا في الأصل، و في الهندية « يقيمنها » وهو الصحيح عندى ـ اى: يقبض البائع مائمة دينار في الاستقبال من المشترى ·

جاريته و يقي له خمسون دينارا إلى ذلك الأجل ١٢ إنما ينبغي لكم أن تبطلوا هذا وتجعلوه كانه استاجرها بخمسين الدينار الفضل ليطأها ، هــذا أفسد ما أجزتم و أحرى أن يبطل، فأجزتم ذلك " ما ينبغي أن يبطل و أبطلتم ما لا يأس به ١٠

[باب ماجاء في ثمن الكلب]

و قال محمد : قال أبو حليفية رضي الله عنيه : لا بأس بثمر _ كلب الصيد ، و لا بأس ببيعه . و قال أهل المدينة : لا خير في بيع الكلب الضواري [وغير الصواري] .

قال محمد: ينبغي [لمن] لم يجز بيع الكلب الضارى الذي يتخـذ للصيد أن يقول: إن قتله إنسان لم يكن عليه شيء ١ فان قالوا: نغرمه قيمته إذا قتله و نجعله بمنزلة الحر فلا نجيزٌ يبع الحر. و إن قتله قاتل فعليه الدية ؛

كتاب الحجة

⁽١) في الأصول وخسان، تصحف ٠

⁽y) في الأصول «و تجعلونه» ·

⁽٣) كذا في الأصل بدون حرف الجر، و لعل الصواب « بذلك ، بحرف الجر، و قيل لفظ «ذلك» زائـد زاده الناسخ لا يناسب المقام فاخراجه اولى f و قوله «فأجرتم» الصواب دما أجرتم ، و عندي ما في الأصل هو الصواب .

⁽ع) عنوان الباب زائد لم يذكر في الأصول ، و زدته من الموطأ -

⁽٥) ما بإن المربعين زيد من موطأ مالك .

 ⁽٣) لفظ على ، ساقط من الاصل، وفي الهندية « لما » و الصواب « لمن » صحف وصار « لما » ؛ و لفظ « ينبغي ، ايضا ساقط من الهندية ـ إ ف ·

 ⁽٧) في الاصول د فلا نجز ، و العدواب د فلا نجنز ، أو دو لا نجنز ، ٠ اعلم أن هذا == قيل **Y9** &

قيل لهـم: إن هـذا لا يشبه الحر لأن الحر لا يملك وهذا يملك، أرأيتم لو أن رجلا وهب كلبا صائدا ضاريا لرجل أما كان يجوز؟ فان كان جائزا فكيف يقاس هذا بالحر و الحر لا يجوز هبته و لا يملك على وجه من الوجوه، و ينبغي لن أبطل يبع الكلب الضاري أن يبطل يبع الفهد ويبع الباذي = الباب ليس في موطأ محد و لا في كتاب الآثار له ، الا انبه قال في باب التجارة و الشرط في البيسع من كتاب الآثار: محمد قال اخيرنـا ابو حنيفـة قال سمعت عطاء ان ابي رباح و سئل عن ثمر. الهر فلم ير به بأسا ، قال محمد : و به نأخذ ، و هو قول ابي حنيفة ، لا بأس بيسع السباع كلها اذا كان لها قيمة ــ انتهى • و في كتاب الآثار لأبي نوسف ص ١٨٣ من عـدد ٨٣٣ : و قال أبو حنيفة : ذكرنا بيـم الهر عند عطـاء فلم يعبه ... اه . و قد روى الامام عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: رخص رسول الله صلى الله عليه و سلم في ثمن كلب الصيد ـ اخرجه الو محمد البخارى و ابن المظفر و الحافظ طلحة و ابن خسرو من طريق محمد عنه في مسانيـدهم ، كما في ج٢ ص ١١ من جامع المسانيد . وقد توسع المحدث الزييدي في ج٢ ص ٢٣ من الى ص ٢٦ من عقود الجواهر في تُخريج الحديث المذكور و اراد الاحاديث الآخر مع الاسئلة و الاجوبة فراجعه فانه مهم و مفيد جداً ، و أن احتجت الى النقل ذكرت نبذا منه ، و الموضع يقتضي التوسع فان الحافظ ابن ابي شيبة تعرض له في كتاب الرد من عدد ٥٥؛ و قد قال بيمها واباحة ثمنها عثمان و جامر و ان عباس و عطاء و النخعي و ابن كنانة و سحنون من المالكية و ابو يوسف و عمد و غيرهم ــ كما في عمدة القارى و الجوهر النق و الطحاوي وغيرها من كتب القِوم؛ فامامنا لم ينفرد بذلك و لمُ يقتصر نظره على حديث واحد بل تعرض لجيسع ماورد في حكم الكلب من المرفوع و الموقوف و اقوال التابعين ؛ فتخصص ابن ابي شيبة اياء بذلك دال على تعصبه .. كما لا يخني • و الصقر . [قالوا] ' لآنا لا نرى بأكلها ' بأسا . قيل لهم : و إنما كرهتم يسع . الكلاب و السباع كلها لآن أكلها مكروه ؟ قالوا : نعم . قيل لهم : إن الشيء وبما كره أكله فاشترى لمنفعة أخرى تكون فيه ، أرايتم يسع الحمار أليس عائزا ؟ قالوا : بلي . قيل لهم : فأنتم تكرهون أكله ! قالوا : بيعه جائز لآن فيه منفعة لركوبه وغير ذلك من الحمل عليه . قيسل لهم : فالكلب الصنارى وكلب الماشية فيها منفعة مثل ركوب الحمار فكيف أبطلتم بيعها ؟ أرأيتم الهر ما تقولون في بيعه ' ؟ بنبغى في قولكم أن تكرهوا بيعه ' و شراءه ' و شراءه ' لأن الأشياء قد تشترى ' لمنافعها و أكلها مكروه ثم لا يكون بشرائها و بيعها بأس الوا : أو ليس قد جاء في الحديث من السحت ثمن الكلب ' ؟ قيل بأس ا قالوا : أو ليس قد جاء في الحديث من السحت ثمن الكلب ' ؟ قيل

⁽١) سقط لفظ «قالوا» من الاصول، و الا لا معنى للعبارة ــ تدرر .

⁽۲) كذا فى الهندية ، وكان فى الاصل « بكلها » و هو تصحيف • و راجع لتحصيل العبارة ج٢ ص ٣٥٩ من شرح الزرقانى للوطأ و ج ١ ص ٤٣٦ من المدونة الكبرى • وقبل « بأكلها » مثنى و هو ايضا مرجوع • و تأمل فى ان الفهد من ذى ناب ام لا؟ و البازى و الصقر من سباع العلير من ذى مخلب وهى محرم اكلها على لسان رسول الله صلى الله عليه و سلم فكيف اجازوا اكلها!؟ و فى مىذهب مالك ثلاث روايات ، و اهل المدينة مختلفون فى الباب ·

⁽٣) فى الأصول «ليس» بدون حرف الاستفهام و لا بد منه لقوله « بلي » .

⁽٤) كذا في الأصل «بيعه» و «شرائه » بتذكير العنبائر ، و في الهندية « بيمها » و «شرائها» بتأنيث الطبائر .

⁽٥) في الأصول • يشترسي ، مذكرًا .

لهم: هذا مسوخ عندنا من حدیث رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم لآنه بلغنا الله کان أمر بقتل الکلاب ثم نهی عنه بعد ذلك و قال داقتلوا کل

= فيهها الوليد بن عبيد الله بن ابي رباح و المثنى و هما ضعفان، و لفظه: ثلاث كلهن سعت: اجر الحجام و مهر البنى و ثمن الكلب - اه و رواه ابو يعلى فى مسنده من حديث السائب بن يزيد قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: السحت ثلاث: مهر البغى و كسب الحجام و ثمن الكلب - اه و رواه ابن ابى حاتم فى آخر كتاب العلل و قال: عن ابى ، و الناس بروون هذا الحديث عن السائب ابن يزيد عن رافع بن ضديج - اه و رواه الطرانى فى معجمه من حديث عمر بن الحطاب ان رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم قال: ثمن الكلب سحت ومن نبت لجه من سحت فله الناو - مخصر و رواه ابن عدى فى الكامل و اعله بنزيد بن عبد الملك و قال: انه مضطرب الحديث و رواه ابن عدى فى الكامل و اعله بنزيد بن عبد الملك و قال: انه مضطرب الحديث مشروك الحديث مد و فى الصحيحين: عن ابى مسعود الانصارى ان رسول الله مشروك الحديث - اه و فى الصحيحين: عن ابى مسعود الانصارى ان رسول الله مسلم عن رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: ثمن الكلب خيث مسلم عن رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: ثمن الكلب خيث مسلم عن رافع بن خيث و كسب الحجام خيث - اه و واخر ج إيضا عن جابر ان النى صلى الله عليه و سلم قال: ثمن الكلب خيث ملى الله عليه و سلم قال: ثمن الكلب المناف فه في العمل الله عليه و سلم قال: ثمن الكلب خيث ملى الله عليه و سلم قال: و المنافية و المنافية عليه و سلم قال الكلب خيث ملى الله عليه و سلم قال: ثمن الكلب المنافية في هذه في العبه و سلم في الله عليه و سلم في الله عليه و سلم في الله عليه و سلم في و المحر عن ثمن الكلب - اه و مختصر من نصب الراية و التفصيل في في في أيه في المحدود المحدود المحدود الإسماد و المحدود المحدود الإسماد و المحدود المحدود و المحدود و المحدود المحدود المحدود و المحدود

(۱) قد مر غير مرة ان بلا غاته كلها مسندة الا ان قهمور انظارنا قد اخفاها عنا . و في الصحيحين : عن مالك عن نافسع عن ابن عمر : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم امر بقتل الكلاب ـ اه ، و في رواية اخرى عند البيهق : عن ابوب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل الكلاب بالمدينة فأخبر بامرأة لها كلب في ناحبة المدينة فأرسل البها فقتل ـ اه ، و في رواية عند الشيخين عن ابن عمر : =

أسودٍ بهيم فانه شيطان، فكان تحريم بيعها عندنا حين أمر بقتلها و إخراجها ، فلما نهى عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم نسخ تحريم بيعها" == ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل الكلاب إلاكلب صيد او كلب غيم او ماشية ــ اه. و الروايات في البــاب غزيرة، و عليـك بالجوهر النتي و عمدة القــاري و عقود الجواهر المنيعه و انتباه الولاية و غيرها من الكتب • قلت : و في الأصل • لأنه كان بلغنا أنه أمر، والصواب «لأنه بلغنا أنه كان، لعل لفظ «كان، بالهامش من تروك الاصل فأدرجه الناسخ في مقام غير مقائه فقدمه و مقامه ان يؤخر – كما لا يخبي • (١) رواه مسلم في صحيحه عن جابر قال: امرنا رسول الله صلى الله عليه و سلم بقتــــل الكلاب حتى ان المرأة تقدم من البادية بكلبها فنقتله ، ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلها و قال: عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين فانه شيطان . و عن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : لولا ان الكلاب امة من الامم لاحرت بقتلها كلها فاقتلوا منها كل اسود بهيم ـ رواه ابو داود والدارى ، و زاد البرمذي و النسائي: و ما من اهل بيت يرتبطون كلبا الانقص من عملهـم كل يوم قيراط ، الاكلب صبد او كلب حرث او كلب غنم .. اه ، كا في ص ٣٥٩ من مشكوة المصاييح من باب ذكر الكلب . و الحديثان في ج 7 ص ١٠ من سنن البيهتي . و راجع باب اقتناء الكلب من موطأ محمد ص ٣٥٩ ٠

(٢) أي من المدينة ٠

(٣) انظر ان الاحاديث فى باب الكلب كلها بمرأى من ائمتنا و قالوا بكلها تدريجا و تدرجا على حسب مصاديقها و مناطبقها حتى استقروا على اباحة البيع و اكل ثمنه و اقتناء للصيد و الضرع و الزرع و الماشية و غيرها من المنافسع بعد تحريم البيسع و الاقتناء على ما حكم به الاحاديث المارة من حرمة البيسع اولا و قتل جميع الاقسام منه ، ثم النهى عن القتل مع الاستثناء و الرخصة فى الاقتناء للصيد و غيره و الرخصة فى ألاقتناء للصيد و غيره و الرخصة فى ألاقتناء كا

= كما فى حديث ابن عبـاس الذى رواه الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى كما مر من جامع المسانيد، و لم يتفرد في ذلك الامام ابو حنيفة بل معه غيره من الصحابة و التابعين و غيرهم؛ ألا ترى الاحاديث في الباب لم ترد على نهج واحد بل قسم منها ينهي عن ثمن السكلب مطلقًا ، و نوع منها يحكم بأن الملائكة لا تدخـل بيتًا فيه كلب، و قسم منها ﴿ يفييد ان من اتنى كلبا ليس كلب ماشية نقبص كل يوم من عمله فيراطان ، و قسم منها يأمر بقتل الكلاب كلها ، وقسم منها يستثني مرى النهي كلب الصيد و الماشية . و الزرع و الحرث و الضرع و البيت ؛ و الصحابة و النابعون مختلفون في ذلك ، فجاعة منهم قالوا بغرامة قاتل الكلب فلذا حمل الامام الوحنيفة قتلهـا في وقت خاص على مصلحة خاصة ، و النهي عن ثمنها على كلاب لم يرخص في اقتنائها ، و حمل الترخيص على كلب يكون في اقتنائه فائدة كالصيد وحراسة الماشية و الزرع و البيت ونحوها فأباح ثمن السكلب المعلم و نحوه ومنع من ثمن السكلب الذي لم يكن في اقتنائه فائدة ما ،و جمع بين الادلة المختلفة الورود هكـذا من غير اغفال واحـد منها و ترك منه ، و اعطى كل ذي حق حقه من غير نقص و مهل و مطل ؛ و قد عرفت ان الأمر بقتل الكلاب صح ثم صح النهي عن قتلها و صح الترخص في الاقتناء المستثنى منه فيخرم الثمن فيما لم يرخص اقتناؤه، و في وقت بنفذ الامر بقتلها بخلاف وقت النهي عن قتلها فانه متأخر جدا به فيكون ناسخا لما تقدم و اباحة البيسع و الترخيص في ثمنها لما سبق؛ فلا ادرى كيف ساغ . للحافظ ابن ابي شيبة الرد على الامام ابي حنيفه في عدد ٥٥ من كـتاب الرد مع وضوح الحجة كالشمس في رابعة النهار؟ وكيف جاز له الميلان الى جانب واحد مع الاغفال عن جانب آخر و اغاض العين عن الماحة الاقتناء للفائدة و تغميضها عن الترخص في بيعها و ثمنها 11 فروى في كتاب الرد « عن ابي بكر عن ابي مسعود : ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن مهر اليغي و ثمن الكلب ؛ وعن وكبع عن ابن ابي ليـلي عن عطاء عن ابي هريرة قال : نهي رسول الله صلى الله عليه و سلم عن مهر البغي و ثمن الكلب ؛ ==

= وعن أبن أدريس عن أشعث عن محمد بن سيرين قال : أخبث الكسب ثمن الكلب وكسب الزمارة ؛ و عن وكبع عن الأعش قال ارى ابا سفيان ذكره عن جار قال : نهى النبي صلى الله عليه و سلم عن ثمر. الكلب و السنور ؟ و عن الفضل بن دكين عن عبد الجار بن عباس عن عون بن ابي جحيفة عن ابيه قال: نهي رسول الله صلى الله عليه و سلم عن ثمن المكلب ؛ و عن وكيع عن اسرائيل عن عبد المكريم عن قيس بن حبتر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : ثمن السكاب و مهر البغي و ثمن الحمر حرام؛ و ذكر ان ابا حنيفة رخص في ثمن الكلب، ــ انتهى • فهــل في هذا رائحة الى ما ورد في الباب من الأحاديث الآخر !؟ كلا بل اختار جانبــا واحدا على ما كان مخزونا في ذهنه مع عدم التعرض للا ٌحاديث الاخر الواردة مخالفة لما رواه ابن ابي شية ــ كما لا يخني، و قد سبق . و انت تعملم كما ان النهي عن ثمن الكلب مخر ب في الصحبحين كـذلك الترخيص في الافتناء عزج نيهما و في غيرهما ، و تخصيص العــام بالملابسات و الملائمـات شائع في كـثير من احكام الشريعة ، و استثناء كلب الصيد بما حرم ثمنــه من الكلاب في حديث جابر اخرجه النسائي ، و ارــــ قال عنه انه منكر لمخالفته لمطلق النهى عن ثمن الـكلاب الا ان الحافظ ابن حجر قال في الفتح : رواته ثقات لا سيما انه توبع ومن زعم انه لم يتابع فقد غلط ؛ كيف و قد ذكر له البيهتي في سننه متابعا وساق سنده اليمه فيهما، و زبادة الثقة مقبولة عند الجهور، فيلز.هـم قبولها و الآخذ بذلك ؛ و قد روى الامام ابو حنيفة عن ابن عباس مرفوعا الرخصة في ثمن السكلب ــ كما سبق؛ و الرخصة لا تبكون غالبا الابعد المنع و النهي ؛ و اما استثناء كلب الصبد عن النهي من ثمن النكلب فقد رواه الترمذي من طربق حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء عن ابي هريرة ــ الحديث ؛ وحماد و قيس من رجال مسلم و لها متابع بل متابعان و هما الوليد ابن عبيد الله و المثنى بن الصباح، فالأول و ثقه ابن معين و اخرج له ابن حباس في صحيحه و الحاكم في مستدركه ، و وقع في حديث جابر ايضا استثناء كلب الصيد من === النهى (14.)٧٦٠

النهى فاذا أباح أتخاذه لما وقع فى الاجاديث جاز بيعه أيضاً ، و الا لامعى للاتحاذ كما لا يخفي كسائر الحيوان غير الحنزير و الآدى لمعنى فيهما ــ كما حقق في محله • و قد قال ابو بكر ابن العربي في عارضة الأحوذي: و ابها ثمر. البكلب فبكل ما جاز اقتناؤه و انتفع به صار مالا و جماز بذل العوض عنه ، و اختلف اصحابنا في بيعه هل هو محرم او مكروه، و صرح بالمنع مالك في مواضع، و الصحيح في الدليل جواز البيسع، و به قال الو حليفة .. اه. و في ج ١ ص ٣٦٣ من معتصر المختصر: روى عن النبي صلى الله عليه و سلم من نهيمه عن ثمن المكلب و من قوله « ثمن المكلب حرام » و من قوله « ثلاث من السحت: ثمن الكلب و مهر الغي وحلوان الكاهن ، و من قوله • ثمن الكلب خبيث ، ومن نهية عن ثمن الكلب و السنور و من قوله « لا يحل ثمن الكلب ، يحتمل ان يكون النحريم كتحريم الأشياء المحرمة بالشرع ، و يحتمل أن يكون تحريمه لأجل الدناءة . يدل عليه ما روى عن رفاعـة بن رافع او رافع بن رفاعة انه جاء الى مجلس الانصار فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن كسب الحجام و امرنا ان نطعمه نأضحنا ؛ و روى مثله محيصة مرفوعا انه قال: اعلمه ناضحك و اطعمه رقيقك؟ فلوكان حراما لما الماح له ذلك لكنه نهاهم لما فيه من الدناءه؛ و ان كان في بعض الآثار انـه سحت على ما روى من السحت كسب الحجام و لذلك روى في كسب الحجام انـه خبيث ، و لما نهى عن ثمن الكلب و السنور و لا خلاف ان ثمن السنور لبس محرام و لكنه دني. كان ثمن الكلب المقرون معه في الحديث مثله ، و احتصل ان يكون النهي عن ثمن الكلب اذا كان الامر فيه بقتل الكلاب على ما روى عن أبي رافع قال: امريي النبي صلى الله عليه و سلم بقتل الكلاب فخرجت اقتلها لا ارى كلبا الا قتلنه حتى أنى موضع كذا _ و سماه ـ فاذا فيـه كلب بدور بيت فذهبت اقتله فساداني انسان من جوف البيت : يا عبد الله 1 ما تريد أن تصنع ؟ قلت : أني أريد أن أقتل هذا الكلب ؛ قالت : إنى امرأة بدار مضيعة و ان هذا بطرد عنى السباع و يؤذنني بالجائي فأت النبي صلى الله ==

= عليه و سلم فاذكر ذلك له ، فأتيت النبي صلى الله عليه و سلم فذكرت ذلك له فأمرنى بقتله ؟ ثم اباح صلى الله عليه و سلم اثمان بعضها ، روى انه صلى الله عليه و سلم نهى عن ثمن السنور و الـكلب الاكلب صيد و قال « مر. اقتنى كلبا الاكلبا ضاربا بالصيد او كلب ماشية فانــه ينقص من اجره كل يوم قيراطان ، و قال « من اقتنى كلبا لا يغنى عنه في زرع و لا في ضرع نقص من عمله كل نوم قيراطــان ، و روى « قيراط ، ، و رخص النبي صلى الله عليه و سلم في ترك قتل ما آباح منها ، روى عنه آنه أمر بقتل الكلاب ثم قال • ما لى و الكلاب ، ثم رخص في كلب الصيد و في كلب آخر ــ نسبه الراوی ؛ و روی عن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم رافعا صوته بأمر قتل الـكلاب، قال: فكانت الـكلاب تقتل الاكلب صيد او ماشية ؛ و لما وقفنا على اختلاف احوال الككلاب في زمانه صلى الله عليه و سلم في حال كلها مقتولة و في حال بعضها رجب ان يحمل ما روى من نهيه في اثمانها على الحالة التي ابيح قتل. كلها فيها لا قتل بعضها ، مسم انه روى استثناء ثمن كلب الصد ، و في معناه الـكلاب التي يباح اتخاذها ؛ و قد اختلف اهل العلم ، فطائفة ذهبت الى تحريم اثمان الكلاب كلها . و بمن ذهب الى ذلك مالك ــ اى فى رواية ــ و الشافعي ، و طائفة ذهبت الى تحريم اثمان ما لا يحسل الانتفاع به منها و اباحة اثمان غيرها . و هو مذهب ابي حذفة و اصحابه ، و هو اولى القولين بالقياس لأن الـكلب المأذون في الانتفاع به كالحار الاهلي في جواز الانتفاع به و تحريم اكل لحمه فوجب ان يكون مثله في جواز بيعه ــ انتهى • فسقط ما رام به ابن ابي شيبة في الرد، بل ذهب الى هذا من الصحابة عثمان وجابر رضي الله عنهها ومن غيرهم عطاء و ابراهيم النخمي و ابن كنانة و سحنون من المالكية ، و هو رواية عن مالك ايضاً ، حتى قال سحنون : يجوز ان يحج شمنه _ كما في الزرقاني ؛ و قسال ابن كنانة: و به قال ابو حنيفة - و تفصيل المقارنة بين ادلة الفريقين في شرح معانى الآثار للطحاري ثم في عمدة القاري للحافظ العبني و البناية له ثم في عقود الجواهر المنيفة

 للحدث الزبيدى ثم فى اختيار الولاية على ما فى اختيار مبانى الهداية للحدث السنبلى ثم في النكت الطريفة للحدث الكوثري راجع ص ١١٠ الى ص ١٦٤ - منها و قد تكلم اليهق في احاديث ثمن المكلب من ج ٦ ص ٥ الى ص ٨ من السنن الكبرى، و قمد رد عليه في الجوهر النقي و اجاد فيه حيث قال : ذكر اليهتي فيه حديث حماد عن قيس ابن سعد ثم قال: فيهها نظر ؛ قلت: هما من رجال مسلم (قلت : راجع ترجمة حماد بن سلة من ج ٣ ص ١٦ الى ص ١٦ من التهذيب، و ترجمــة قيس بن سعد من ج ٨ ص ٣٩٧ من النهذيب يظهر لك مساعة من ضعفهها على الاطلاق و قد قال في حق قيس إحمد و ابو زرعة و بعقوب بن شيبة و ابو داود: انه ثمّة ، و قال ان معين: ليس بسمه بأس، و ذكره ابن حبان في الثقات او لم يذكر الحافظ فيه قول احد في تضعيفه و تجريحه و هو من رجال مسلم و ابي داود و النسائي و ان ماجه ، فتول البيهتي • فيه نظر ، من غير حجة يدل على العصبية ، و قد قال في حق حماد احمد وِ النسائي: ثقة ، و قال الشجلي: ثقة رجل صالح حسن الحديث، و قال الساجي: حافظ ثقة مأمون، و قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، و قال ابن المديني: من تكلم فيه فاتهموه في الدين، و لذا عرض ان حباري بالبخاري في ترك الاحتجاج بحديثه و هو من رجال مسلم و الاربعة) ، ثم قال اليهقي : و رواه الوليد بن عبيد الله بن ابي رباح ثم ضعفه ، قلت : ضعفه الدارقطلي و كأن البيهتي تبعه و لم يضعفه المتقدمون فيما علمت بل حكى ابن ابى حاتم عن ابن معين انه ثقة و اخرج له ابن حبان في صحبحه و الحاكم في مستدركه . ثم ذكر البيهتي عن حماد عن ابي الزبير عن جابر قال: نهي عن ثمن الكلب و السنور ــ الحديث، قال: و لم يذكر حماد عن النبي صلى الله عليه و سلم ؟ قلت : مثل هذا مرفوع عند اهمسل الحديث و ان لم يذكر النبي صلى أنَّه عليـه و سلم و هو قول اكثر اهل العـلم ، و منه قول اإنس: امر بلال أن يشغم الآذان ــ الحديث، ذكره أبو عمرو بن الصلاح (قلت : و له نظـائر كثيرة في الاحاديث) و تأيد ذلك بما تقدم عن ابي مربرة ،ثم قال : و رواه عيد الله =

== ابن موسى عن حماد بالشك عن النبي صلى الله عليه و سلم ، قلت : اخر ج الدارقطلي هذه الرواية و لفظها: عن جابر لا اعلمه الا عن الني صلى الله عليه و سلم، و هذا مرفوع لا شك فيه ، ثم قال : و رواه الهيثم بن جميل عن حماد فقال : نهى رسول الله صلى الله علبه و سلم ــ الحديث ، قلت : لو سلمنا ان تلك الرواية موقوفة فرواية الهيثم هذه مرفوعة و قال فيه احمد بن حلبل و ابن سعد: ثقة ، و زاد العجلي: صاحب سنة ، و قال الدارقطلي: ثقة حافظ، و اخرج له ان حبــان في صحيحه و الحاكم في مستدركه، و الرفــع زيادة و زيادة الثقة مقبولة ؛ ثم قال : و رواه الحسن بن ابي جعفر عن ابي الزيير عن جابر عن الني صلى الله عليه و سلم و ليس بالقوى ، قلت : هذا الحديث بهذا الاسناد اخرجه ان حنبل فى مسند. و لفظه : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الـكلب الا الكلب المطر ؛ ثم قال البهق: و الأحاديث الصحيحة في النهي عن ثمن الكلب خالية عن هذا الاستثناء. قلت: روى الاستثناء من وجهين جيدين: من طريقُ الوليد بن عبيد الله عن عطاء عن ابي ه برة و من طريق الهيثم عن حماد عن ابي الزبير عن جابر ، و قد اخرجه الدارقطلي من طريق الهيثم ثم اخرجه من رواية سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن أبي الربير عن جابر قال: نهى عن ثمن السنور و الكلب الا كلب صبد ؛ و لم يذكر حماد: عن الني صلى الله عليه وسلم ، هذا أصح من الذي قله ؟ و هذا لفظ الدارقطني ، و قد قدمنا أن هذا في حكم المرفوع ، و قد تابع سويّد الهيثم و تابعه ايمنا عد الواحد بن غياث - كما ذكر البيهق. وتابعهم ايضا الحجاج بن محمد مع التصريح بالرفع فقال النسائي: اخبرني الراهيم بن محد المصيصي ثنا حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن الزبير عن جابر : ان النبي صلى الله عليه و سلم نهي عن ثمن السنور و الـكلب الاكلب صيد ، و هذا سند جيد ، فغلهر ان الحديث بهذا الاستثناء مجرية والإستثناء ذيادة على احاديث النهي عن ثمن النكاب فوجب قبولها ـ انتهى ، فسقط بذِّلك قول النسائى أيضا: أن حديث حجاج عن حماد ليس يصحيح ؛ و لو سلم الضعف فلا أقل من أن يعد مؤيدا معاضدا شاهدا مساعدا علم لأدلتنا (191) V18

— لادلتنا الصحيحة الصريحة، و بتعدد الطرق ينجبر الضعف لا سيا الضعيف قلا ينزل عن مرتبة الحسن و هو حجة ـ تدبر ، ثم بهذا التفصيل سقط اجتا قول البعض الراعن المحفوف سفهه جبلى الذى يتفعقع فى نعاسه على دأبه حديث النهى عن ثمن المكلب متفق عليه فيقدم على غيره ، فعنده المدار فى غفلته على اخراج الشيخين للحديث فى التقديم و لو على الآية ، و ليس عنده وجه آخر الرجحان لا دلالة و لا اشارة و غير ذلك ، و لو سلم ذلك فقد روى مسلم عن جابر رفعه : زجر عن ثمن السنور و المكلب ؟ مع انه اتفتى الجمهور على جواز يسع الهر فليم لا يقول باستاعه ؟ و لكن له داه عمنال لا بفارقه كأنه المكلب و هر كلب الدنيا بلغ فى عزة الآئمة ؟ مسع ان ما روى من النهى عن ثمن المكلب فى الروايات محمول على النسخ ، كان ذلك فى الابتداء حين امر بقتل المكلب، المكلب فى الروايات محمول على النسخ ، كان ذلك فى الابتداء حين امر بقتل المكلب، العقور و غير المعلم ، او يخصى العام بهذا المخصص الصحيح ـ فافهم ،

و قد روی عن عبمان رضی الله عنه انه امر بقتل الكلاب، و روی عنه انه اغرم رجلا ثمن كلب قتله عشرين بعيرا ــ اخرجه اليهتي من طريق من يناظر الشافى في هذه المسألة فقال: اخيرتي بعض اصحابنا عن محمد بن اسحاق عن عمران بن ابي انس ان عبمان ــ به، فقال: و البيهتي اعله برواية امره بقتل الكلاب، و قد رد عليه صاحب الجوهر التي حيث قال: لا بكتني بقوله (اين الشافى) و اخبرتي الثقة، فقد يكون بجزو حا عند غيره لا سيا و الشافى كثيرا ما يعني بذلك ابن ابي يحيي او الزنجي و هما ضعفان، و كيف بأمر عبمان بقتل الكلاب و اخر الأمر مر النبي صلى الله عليه و سلم بعد النهى عن قتلها الا الاسود منها ا فان صح امره بقتلها فائما كان ذلك في وقت من الاوقات المفسدة طرأت في زمانه) قال صاحب التمهيد: ظهر بالمدينة اللعب بالحام و المهارشة بين الكلاب فأمر عمر وعبمان بقتل الكلاب و ذبح الحام ؟ قال الحسن: سمعت عبمان غير مرة يقول في خطبته و اقتلوا الكلاب و ذبح الحام ؟ قال الحسن: سمعت عبمان غير مرة يقول في خطبته و اقتلوا الكلاب و اذبحوا الحام، فظهر من هذا انه لا يلزم من الأهر هن الأهر هن ضطبته و اقتلوا الكلاب و اذبحوا الحام، فظهر من هذا انه لا يلزم من الأهر عن الأهر هن الأهر هن فاهم من الاهر من الأهر عن الأهر هن العراب و الخوا الحام، فظهر من هذا انه لا يلزم من الأهر هن الأهر هن في ضعطبته و اقتلوا الكلاب و اذبحوا الحام، فظهر من هذا انه لا يلزم من الأهر هن في ضعطبته و اقتلوا الكلاب و اذبحوا الحام، فظهر من هذا انه لا يلزم من الأهر هن الأهر هن في ضعوبه و المناه المن الأهر من الأهر هن المناه في خطبته و المناه المناه المناه المناه من الأهر من الأهر من الأهر هن الأهر هما المناه المن

= بقتلها في وقت لمصلحة ان لا يضمن قاتلها في وقت آخركا امر بذبح الحمام : ثم قال البيهتي: الذي روى عن عثمان في تضمين السكلب منقطيع ، و قد روى من أوجه آخر عن يحيى بن سعيد الانضاري عن عبان منقطع ؛ قلت : لكن مذهب الشافي ان المرسل اذا روى مرسلا من وجه آخر صار حجة ، و تأبد ايننا بما رواه بطريقين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. انه قضى فى كلب صيد قتله رجل بأربعين و قضى فى كلب ماشة بكيش ، الا انه قال : انهها منقطعان ، فقد ورد حديث اغرام عثمان من طريقين ، و قضاء عبد الله بن عمرو من العاص في كلب صيد من طريقين ايضا ، و البيهتي يعترف نفسه بطريقين في كل من الروايتين؛ و مثله لا يلجئنا الى غير كـتابه في الرد عليه فوجب قبوله للروايتين على مقتضى اصله الذي بنــاه ؟ و عبران بن ابي انس في الرواية الأولى ثقة عنده ــ كا في ج ٨ ص ١٢٣ من التهـذيب ، عن احمد و ابن معين و ابي حــاتم و النسائي و العجلي و محمد من اسحاق انه ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و إنما تكلم البخاري و غیره في عمران بن انس و لم برو عنه محمد بن اسحاق ـ كما في ج ٨ ص ١٢٢ من التهذيب، و هو إيو انس مكي، و الأول مدنى نزل الاسكندرية روى عنه عمد بن اسحاق و هو مدلس و قد عنعن ، و لعل الانقطاع جاء من هنا لكن تنقوى هذه الرواية بورودها بطريق يحيى من سعيد الانصاري؟ وحديث عبد الله من عمرو من العاص رواه ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن ايه عن جده، كما رواه سعيد بن منصور عن هشم: حدثنا يعلى بن عطاء عن اسماعيل بن جساس عن عبد الله بن عمرو ، فاحدى الطريقين تتقوى بالاخرى، و من قال عن اسماعيـل انه لم بتابع نسى طريق ابن جريمج عن عمرو ان شعيب عن ايه عن جده ، و اسماعيل بن جساس تكلم فيه الآزدي و العقبل و لكن ابن حبان ذكره في الثقات و لم يعتد بقولها – كما في ج ١ ص ٣٩٧ من اللسان و ج ١ ص ١٠٤ من المهزان ، هو ثــاجي قديم لم ينفرد بتلك الرواية ، قال في الجوهرالنقي : اسماعيل هذا ذكره ابن حبــان في الثقات ، وكيف يقول البخارى ه لم يتابع عليه ، ===

و قد

 و قد اخرجه اليهني فيما بعد من حديث عمرو بن شعبب عن ايه عن عبد الله بن عمرو ! و ذكر ابن عدى في الكامــل كلام البخارى ثم قال: لم اجد لمّا قال البخارى فيه اثراً فاذكره ــ انتهى • و اخرجه الطعاوى ايمنا في ج ٢ ص ٢٢٨ من شرح الآثار قال: و قد روى فى ذلك عمن بعد النبي صلى الله عليه و سلم : حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب قال سمست ابن جريم عن عمرو بن شعيب عن ايه عن جده عبد الله بن عمرو أنه قضى في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهما و قضي في كلب ماشية بكبش، حدثنا فهد قال ثنا ابو نعيم قال ثنا حماد من سلمة عن ابي الزبير عن جابر انه نهي عن ثمن السنور و الـكلب الا كلب صيد، و قد روبنا عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم فى هذا الباب انه نهى عن ثمن السكلب و لم يغسر اى كلب هو فلم يخل ذلك من احد وجهين: اما ان يكون اراد خلاف كلاب المنافع او يكون اراد كل الكلاب، ثم ثبت تحده نسخ كلب الصيد منها فاستثناه في هذا الحديث ، حدثنا ابن ابي داود قال ثنا احمد بن يونس قال ثنا اسرائيل ين جارين عطاء قال: لا بأس بثمن الكلب السلوق (منسوب الى قرية سلوق بالبمن) ؛ فهذا عطاء يقول هذا ، و قد روى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم : ان ثمن الكلب من السحت ، فدل ذلك على المعنى الذي ذكر في حديث جبار رضي الله عنه : حدثنا ابن ابي داود قال ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال ثني عقيل عن ابن شهابُ انه قال: اذا قتل الكلب المعلم فانه يقوم قيمته فيغرمه الذي قتله ؟ فهذا الزهري يقول هذا ، و قد روى عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليـه و سلم : ان ثمن الكلب سحت ، فالكلام في هذا مثل الكلام في حديث جابر ، حدثنا بحر قال اخبر في سلمان بن بلال عن يحيي بن سعيد عن محمد بن يحيي بن حبان الانصارى قال كان يقال: يجمل في السكلب الصناري اذا قتل ارسون درهما ، حدثنا فهد قال ثنا محمد بن سعيد قال اخبرنا شريك و عمد بن فشيل عن مغيرة عن ابراهيم قال لا بأس بثمن كلب الصيد ... انتهى . فتبت أنَّ أَبَّا حَنْيَفَةً لَمْ يَخْتَالُفَ الْحَدَيْثُ بَلُّ لَهُ فَي الْمَسْأَلَةُ مَدَارِكُ بَيْنَةً نيرة ==

و مما ' يدلكم على هـذا أن الحديث منسوخ إنه جـاء فى الحديث أن من السحت ثمن الكلب و أجر الحجام ' ثم رخص فى أجر الحجام " فكذلك

= خصع لقوتها كثير من كبار ائمة العلم كما ان له سلفا من الصحابة و التابعين في فهم تلك الاحاديث على هذا الوجه .

- (١) كذا في الأصل و هو الارجح الاصح، و في الهندية «ما» •
- (۲) و الحديث سبق تخريجه من حديث رافع بن خديج حدثه ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: كسب الحجام و مهر البغى خبيث و ثمن الدكلب خبيث ؟ و اخرجه الطحاوي ايضا فى ج ۲ ص ۲۲۰ من آثاره راجع لذلك ج ٥ ص ٢٥٠ من عمدة القارى من باب ذكر الحيجام ، و تفصيل الباب اثرا و نظرا فى ج ۲ ص ۲۷۰ من شرح آثار الطحاوى .
- (٣) قد رواه الامام محمد فى بساب كسب الحجام ص ٤٠٤ من الموطأ : اخبرنا مالك حدثنا حميد الطويل عن انس بن مالك قال : حجم ابو طبية رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاه صاعا من بمر و امر اهله ان يخفوا عنه من خراجه ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ لا بأس ان يعطى الحجام اجرا على حجامته ، و هو قول ابى حنيفة رحمه الله ـ انتهى وقال الامام الطحاوي بهد سرد الاحاديث المتعارضة بأسانيدها فى البساب ص ٢٧٣ : فلما ثبهت اباحة النبي صلى الله عليه و سلم لمحبصة ان يعلف ذلك ناضعه و يعلم وقيقه من فلما ثبهت اباحة النبي صلى الله عليه و سلم لمحبصة ان يعلف ذلك ناضعه و يعلم وقيقه من كسب حجامه دل ذلك على نسخ ما تقدم من نهيه عن ذلك و ثبت حل ذلك له و لنبره و هذا قول ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد رحمة الله عليهم و هذا هو النظر عندنا ايصنا و هذا قول ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد له عرفا او ينزع له حمارا فيكون ذلك جائز فالحجامة ايمنا كذلك ، و هو مروى عن ابن عباس جائزا و الاستثجار على ذلك جائز فالحجامة ايمنا كذلك ، و هو مروى عن ابن عباس و ربيعة الرأى، و كان للحجامين سوق على عهد عمر رضى الله عنه ، و قال يحيى بن سعيد و ربيعة الرأى، و كان للحجامين سوق على عهد عمر رضى الله عنه ، و قال يحيى بن سعيد الانسارى: ان المسلمين لم يزالوا مقرين بأجر الحجامية و لا ينكرونها ـ اه ، و نحوه ـ ...

رخص عندنا في بيع الكلب النافع حين نهى عن قتلهـا ، وقـد بلغنا عن

= فى ج ٥ ص ٤٥٧ من عمدة القارى • و الامام ابو حنيفة رواه عن ابى السوار عن ابي حاضر عن ابن عباس: ان النبي صلى الله عليه و سلم احتجم و اعطى الحجام أجره ، و لو كان خبيثًا ما اعطاه ؛ اخرجه ابو محمد البخاري في مسنده عن ابي بكر احمد . ابن محمد بن عيسي البرازي عن محمد بن يونس عن ابي عاصم النبيل عن ابي خليفة (قلت: و لم يذكر هذا السند الى ابي عاصم في النسخ الحطية التي عندمًا ، و ابو السوار ذكره ابن ابي حاتم في ج ٤ ق ٢ ص ٣٨٨ - ف) كما في ج ٢ ص ٤٩ من جامع المسانيد، و ذكره المحدث الزيدي في ج ٢ ص ٥٤ من عقود الجواهر و فيه : « ابو السواد السلم ، لا يعرف، و في لفظ « أبو السوداء» و الأول أصح، «و أبو حاضرٍ » ذكره أن حبان في ثقات التابعين ـ اه . و عندي « انو السوار » في آخره را، مهملة ـ كما في صُ ٤٩٢ من تعجيل المنفعة ، قال الحافظ : ابو السوار عن ابي حاضر عبَّان بن حاضر عن ان عباس حديث نبيذ الجر روى عنه ابو حنيفة، قلت : وعباد بن العوام افاده ابن خلفون في كتاب الثقات و ذكره ابو احمد الحاكم في الكني قيمن لا يعرف انبمه ــ انتهى • و التفصيل في تعلق على كتاب الآثار للامام محمد . وحديث ان عبـاس اخرجـه البخاري و ابو دارد من غير طريق ابي حاضر بُلفظُ : و لو علمه خبيثًا لم يعطه ؛ وعند البخاري ومسلم ابضا: و لوكان سحتا لم يعطه النبي صلى الله غليه و سلم ؛ و اخرجـاه من حديث انس بلفظ: حجمه انو طيبة فأمر له جتاعين من طعام و كلم الهله فوضعوا عنه من خراجه ؛ و في حديث ان عباس عند مسلم : و كلم سيده فخفف عنه من ضرببته ؛ و هذه ذكرهـا البخاري في حديث انس ، و عند هما في حديث انس: فأمر له بصاع او مداو مد من ؟ و في بعض طرق البخاري : بصاع ؛ و زاد البخاري : و لم يكن يظلم احدا اجره ؟ و هذه الزيادة وُقعت لمسلم في كتاب الطب ــ انتهى • و في جامع المسانيد المطبوع « أبو حنيفة عن أبي المسور » و هو خطأ ، الصواب : أبو السوار .

النبي صلى الله عليه و آله و سلم ' أنه رخص لأهل البيت القاصى فى الكلب يتخذونه: محمد قال أخبرنا بذلك أبو مالك النخعي عن "عبد الملك بن ميسرة" عن إراهيم النخعى ،

(۱) البلاغ هذا اسنده بعده، و هو مرسل بعد، فإن النخبي من التــابعين ومراسيله حجة ... كما مر مرادا .

(٢) هو الواسطي، و قد سبق في سجود القرآن . و الحديث اخرجه الامام محمد في ص ٣٧٩ من باب اثنتاء المكلب من الموطأ و فيه : اخبرنا مالك عن عبد الملك بن ميسرة عن ابراهيم النخعي قال: رخص رسول الله صلى الله عليه و سلم لأهل البيت القاصي في الكلب ينخذونه ، قال عمد : فهذا للحرس ــ اه - اى فعلم منه جواز اقتنائه للحاجة و لم اجده في موطأ مالك و لا في المدونة الكبرى، وعندي ما في كتاب الحبجة هو الصحيح، أعنى « آخرنا أنو مالك النخمي » و «مالك » خطأ كما في الموطأ ، و الصواب « أنو مالك " النخمي، فإن محمدًا بصدد الاستدلال على جواز الاقتناء في مقابلة مالك رحمه الله والهل المدبنة ولذا استدل له بجديث رواه من غير مالك كما هو دأبه في الموطأ في مثل ذلك ، و الفاحل اللكنوى لم يتنبه لذلك و ذكر ترجمة عبد الملك بن ميسرة من التهذيب في تعليقة على موطأ محمد ؛ و ازمة التحقيق يدك فاسرع المطبة في مبادينه لتصل الى ما قلت او الى غيره من التدقيق ، و هذا جهد المقل في التنقح و التنقير • قلت: و هو في شر ح الشيخ ابراهیم البیری علی موطأ محمد « محمد عن ابی مالك عن عبد الله من قیس . ـ ف . · (٣-٣) كذا في الهندية و هو الصواب ، و كان في الأصل «عبد الملك بن قيس » ؟ و عبد الملك بن ميسرة مضى في: باب الرجل يسلم دنانير ــ الح ؛ و هو الهلالي انو زيد العامرى الكوفى الزراد _ كأ فى ج ٦ ص ٤٢٦ من التهنديب ٤ و أبو مالك النخمى الواسطى بروى عن عبد الملك بن عمير - كما في ج ١٢ ص ٢٢٩ من التهذيب فتنبه ، فهل روى عن عبد الملك بن ميسرة ام لا ؟ و اما عبد الملك بن قيس فملم اجده في كتب

محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال سمعت عطاء بن أبى رباح يقول: لا بأس بثمن الهر فهذه من السباع ، قالوا: العمل عندنا ما كره أكله فلا خير فى بيعه ؛ ألا ترى أنك لا تأكل شحم الميتة و أنت تنتفع به إن شئت فى الدباغ أو غيره اقبل لهم: هذا لا يثبه السباع الصوارى التى تتخذ للصيد ، إنا لا نكره الانتفاع بصيد المكلاب و نرى ذلك حلالا حسنا و أنتم ترونه أيضا ، ولو أن رجلا أراد أن ينتفع بشحم ميتة للدباغ أو للسراج أو غير ذلك بشى من ذلك و كان [أكله] عندنا مكروها لا ينبغى له و عندكم أيضا ، وكل

= الرجال التي عندى، و « قيس » تصحيف «ميسرة» • قلت : عبد الملك بن قيس بن عباية ذكره البخارى في ج ٣ ق ١ ص ٤٢٩ من تاريخه الكبير و قال : هو ابن ابي نعامة سمع اباه قال ابن عباس رضى افله عنها - مرسل ، و دوى يحيى القطان عنه البصرى الزمانى _ اه ؟ و اما قيس بن عاية ابوه ابو نعامة الحننى الزمانى البصرى فن رجال تهذب ذكره فى ج ٨ ص ٤٠٠ منه ، رمنه « ز ٤ » روى عن ابن عباس و انس و عبد الله بن مغفل و عنه سعيد الجريرى و ايوب السختيانى و خالد الحذاء و غيرهم ، و يذكر ابنه فيمن روى عنه عبد الملك لكن ليس هو الذى ذكرها هنا فى سند الحديث بل هو ابن ميسرة _ فى -

⁽١) تقدم تخ بج هذا الآثر فراجعه ـ و الله اعلم •

⁽٢) تأمل في صحة عبــارة التنوير ، لى فيها قلقُ ولم اقدر على الاصلاح ، قلت : يُهلم من السباق ان بعض العبارة سقط قبل قوله ، ألاترى ، لذا صار الكلام غير مربوط ، و الله اعلم ــ ف .

⁽٣) لا بأس ان يقدر بعد قوله «غير ذلك» كلمة «لا بأس» لبستقسم الكلام، لأن في العارة خللا .

⁽٤) فى الاصول دو كان عندنا مكروها، و هو كما ترى، فزدت كلبة دأكله، من نفسى ــ فتأمل فيه ٠

شيء كره أكله و الانتفاع به على وجه من الوجوه فشراؤه و يبعه مكروه، وكل شيء لا بأس بالانتفاع به فلا بأس بيعه ؛ ألاترى أنك تقول : لو أن زيتا كثيرا سقط فيه قطرة من شحم ميتة و الزيت غالب أو فارة ماتت فى ذلك إنه لا بأس بالاستصباح به فى قولنا و قولكم ا فكذلك يبعه عندنا لا بأس به إذا ثبت ما فيه من العيب ؛ و قد بالمنا من عثمان بن عفان رضى الله عنه أن رجلا قتل كلبا لرجل فأغرمه عددا من الابل مكان الكلب؛ و قد بلغنا ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنها أنه قال فى كلب الصيد و الماشية : أربعون درهما ؛ فان كانت قيمته يحل إذا قتل فا ينبغى أن يحرم ثمنه .

آخر كتاب البيوع و الحمد لله رب العالمين



⁽۱) كذا فى الاصل، وفى الهندية هاثبت، والصحيح ما فى الاصل؛ و تأمل فى العبارة .
(۲) لعله ما فى ج ٣ ص ١٠ من كتاب الام للامام الشافعى رحمه الله: قال اخبرنى
بعض اصحابنا عن محمد بن اسحاق عن عمران بن ابى انس ان عثمان اغرم رجلا ثمن كلب تتله
عشرين بعيرا - اتهى و فى ج ١٠ ص ٢٤٥ من المحلى: رويسا عن عقبة بن عامر
قال: قتل رجل فى خلافة عثمان كلبا لصيد لا يعرف مثله فى الكلاب فقوم بثمانمائة
درهم فألرمه عثمان تلك القيمة - اه و قد مر تخريجه من سنن البيهتى و الجوهر النتى
و عقود الجواهر و عمدة القسائرى ، و كذا الجواب عا اورد عليه ، و ليس له مخالف
فى الباب من الصحابة رضى الله عنهم .

⁽٣) هو معنی ما ورد عثبرین بعیرا ـ کما عرفت -

كتاب الحجة

= من طریق محمد بن سهل المقرق: نا محمد بن اسماعیل البخاری نا ابو نعیم - هو الفضل بن د کین - قال لی قدیم نا هشیم عن یعلی بن عطاء عن اسماعیل - هو ابن جساس - انه سیم عبد الله بن عمرو قضی فی کلب الصید اربعین درهما ، و من طریق عبد الرزاق عن سفیان الثوری عن یعلی بن عطاء عن اسماعیل بن جساس کال : کنت عند عبد الله بن عمرو فسأله رجل ما نقل کلب الصید؟ قال: اربعون درهما، قال: فما عقل کلب الغنم؟ قال: شاة من الغنم ، قال: فما عقل کلب الزرع؟ قال: فرق من الزرع ، قال فها عقل کلب الذرع؟ قال: فرق من الزرع ، قال فها عقل کلب الدار؟ قال: فرق من الزرع ، قال فها عقل کلب الدار؟ قال : فرق من تواب حتی علی القاتل ان یؤدیه و حتی علی صاحبه ان یقیله – اه ، و قد اخرجه الطحاوی و الیهتی ایضا - کما مر ، و النقل من الجوهر النتی سبق ، و العجب من ابن حزم انه قائل به لکن استدل علی ذلك بقوله تعالی « و جزآه سبق منافیا » و انت تعلم هذا قیاس منه و هو کله عنده باطل ، و اعتمد علی فهمه تالکا لقول عثمان و عبد اقد بن عمرو رضی اقد عنهم غالفا لقوله صلی اقد علیه و سلم علیکم بستی و سنة الحلفاء الراشدین المهدین ، و عثمان رضی اقد عنه من الحلفاء الراشدین المهدین ، و عثمان رضی اقد عنه من الحلفاء الراشدین ، ه عذا کثیر فی کتابه یترك اقوال الصحانة ، بعتمد علی فهمه فرارا عن التقلید ، و هذا کثیر فی کتابه یترك اقوال الصحانة ، بعتمد علی فهمه فرارا عن التقلید ،

تكميل للوضوع ا

قال الامام محمد في الموطأ .. باب اقتناء الكلب ص ٣٧٨: اخبرنا مالك اخبرنا يريد ابن خصيفة ان السائب بن يريد اخبره انه سمع سفيان بن ابي زهير و هو رجل من شنوءة و هو من اصحاب رسول الله عليه و سلم يحدث وانا سامعه وهو عند باب المسجد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليسه و سلم يقول : من اقتى كلبنا لا يغني به زرعا و لا ضرعا نقص من عمله كل يوم قيراط ، قال : قلت : انت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليمه و سلم ؟ قال : اي و رب الكعبة - او : و رب هذا المسجد ؟ قال عمد : يكره اقتضاء الكلب لغير منفصة ، فأما كلب العشرع او الزرع او الصيد او الحرس يكره اقتضاء الكلب لغير منفصة ، فأما كلب العشرع او الزرع او الصيد او الحرس علا بأس به ؛ اخبرنا ابو مالك عن عبد الملك بن ميسرة عن ابراهيم النخي قال : رخص

= رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل البيت القاصي في الـكلب يتخذونه ؟ قال محمد : فهذا للحرس ؛ اخبرنا عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال: من اقتنى كليا الا كلب ماشية او ضاريا نقص من عمله كل نوم قيراطان ـ انتهى ؟ الحديث مرفوع كما في موطأ مالك عن نافع و عبد الله بن دينار كلاهما عن عبد الله ابن عمر - كما في ج ع ص ١٩٥ من شرح الزرقاني ، و قد سقط من موطأ محمد « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلذا زدته من موطأ مالك ، و لم ينبه عليه الفاصل اللكنوى فى تعليقه عليه ؛ و امثاله من السقات فى موطأ بحمد كثيرة كما لا يخنى على من طالعه بالنظر البالغ - ثم اعلم ان الامام محمد اصرح في الموطأ بكراهة الاقتناء لغيرمنفعة ، و اباح اقتناء كلب الصيذ و الحرس و الزرع و العنرع و الماشية على منطوق احــاديث الاقتناء ، وهو قول ابي حنيفة ــ رحمه الله تعالى • و مع ذلك فالعجب من ان ابي شيبة في كتاب الرد كيف ساغ له عزو المسألة على الاطلاق الى الامام ابى حنيفة حيث قال في المسألة الثالث و الستين من اقتناء المكلب بعد ان روى حديث ان عمر وحديث الى هرىرة وحديث سفيان بن ابي زهير وحديث عبد الله في الاقتناء مع المستثنيات • و ذكر ان ابا حنيفة قال: لا بأس باتخاذه، و الحال انه لا بيسح إتخاذه على الاطلاق كما دلس به صاحب كتاب الرد و تبعه في ذلك المترجم البنارسي و لا يلبق هذا بشانه ، فما نطقت به الاحاديث من منع الاقتناء لغير منفعة قائل به امامنا ، وكذا قائل بما في الاحاديث من استثناء كلب الصيـد و الماشية و الحراسة و الزرع و نحوهـاً، فأن مخالفة الامام للا حاديث ؟ و هل هذا الا افتراء عليه 11

ثم هذه الأحاديث و الآثار صريحة فى جواز اقتناء كلب الصيد و الماشية و الحرس و الزرع و غيرها و ادلة واضحة على كونه مالا فان المال ما يميل اليه الطبع و يرغب فيه، حتى ان الخر و الحذير ايضا مال فى حق الكفار و ان لم يكن فى حقا، و اذا جاز الانتفاع بهذه الكلابكانت اموالا صالحة لان ترد عليها المقود و التصرفات ==

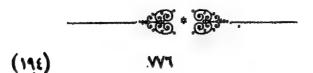
== و الأملاك ، و النجاسة غير مانعة عن التملك و التصرف ، كالفبل و الكلب ليس بنجس العين كما زعم و الا لم يجز الاقتناء بحال من الاحوال ؛ و اياك ان تظن ان الخر و الحنزير طاهران كما صدر عن الشوكاني و تبعه فاضل قنو ج في تصانيفه «دليل الطالب» و « بدور الأهلة ، وغيرهما ، بل هما نجسان نجاسة غليظة اتفق عليه ائمة الأمصار والهل الحديث و الفقه في الأزمنة السالفة ، فالحذر الحذر من امثال هذه الفتيا المخالفة لظواهر. نصوص القرآن و الاحاديث و اجماع الائمة ١١ و لا عبرة بمخالفة الظاهرية _كما صرح به النووى وغيره ، فتنبه ، وعليك بكتابي • الصارم المسلول في الذب عن الأصول ، • و ثانياً : قال ابن عبد البر : في هذا الحديث اباحة اتخاذ الكلاب للصيد و الماشية وكذلك الزرع لأنها زيادة حافظ ، وكراهة اتخاذهـا لغير ذلك ، الا أنه يدخل في معنى الصيد وغيره بما ذكر اتخاذها لجلب المنافع و دفع المضار قياساً ، فتمحض كرَّاهة اتخاذها لغيَّر حاجة لما فيه من ترويع الناس و امتناع دخول الملائكة للبيت الذي هم فيه، و في قوله « نقص من عمله ، اى من اجر عمله ما يشير الى ان اتخاذمنا ليس بمحرم لأن ما كان محرماً امتنع اتخاذه على كل حال سواه نقص الاجر او لم ينقص ، فدل ذلك على ان اتخاذها مكروه لاحرام ؛ قال : و وجمه الحديث عندى ان المتعبد بها في الكلاب من غسل الاناء سبعا لا يكاد يقوم بها المكلف و لا يتحفظ منها فريما دخل عليه باتخاذه ما ينقص اجره من ذلك ، و بروى ان المنصور سأل عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث ظم يعرف فقيال المنصور: لأنه ينبح الصنيف و يروع السائيل ــ اه . و قال الحافظ ف فتح البارى: و الأمســــــ عند الشافعية اباحة اتخــاذ الــكلاب لحفظ الدرب، الحاقا للنصوص بما في معناه كما اشار اليه ابن عبـد البر، و اتفقوا على ان المأذون في اتخــاذه ما لم يحصل الاتفاق على ثنله و هو الـكلب المقور ، و اما غير المقور فقد اختلف فيه هل يجوز قتله مطلقاً ام لا، و استدل به على جواز تربية الجرو الصغير لاجل المنفعة التي يؤل امره البها اذا كبر ، و يكون القصد لذلك قائمًا مقام وجود المنفعة به ـ كما يجوز =

= يسع ما لم ينتفع بـه في الحال لكونـه ينتفع بــه في المآل ـ اه . و قال الحـافظ الطحاوي في ج ٢ ص ٢٢٨ من آثاره: فلما ثبت الاباحة بعد النهي و اباح الله تعالى فى كتابه ما اباح بقوله • و ما علمتم من الجوارح مكلبين، اعتبرنا حكم ما ينتفع به هل يجوز بيعه و يجل ثمنه ام لا ؟ فرأينا الحار الاملي قد نهي عر. ﴿ اكله و ابيح كسبه و الانتفاع به، فكان يمه اذ كان هذا حكمه حلالاً و ثمنه حلالاً، وكان يجيء في النظر أبينا أن بكون كذلك الكلاب لما أبيح الانتفاع بها حل بيمها وحل ثمنها، و يكون ما روى في حرمة اثمانها كان في وقت جرمة الانتفاع بها ، و ما روى في اباحة الانتفاع بها دليل على حل اثمانها ، و هذا قول ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد رحمهم الله ــ اه . ضلم من هذا كله ان مذهب الامام الى حنفة أن الكلاب التي يجوز الانتفاع بها اصطيادا وحراسة ونحوهما ...كما في الاحاديث. يجوز افتناؤها و اتخاذها ، و ما لا يجوز به الانتفاع لا يجوز اقتتاؤه و اتخـاذه ــ كما في الاحاديث المارة و ما ذكره اتَّن الي شيبة منها ، و ليس مذهب ما ذكره ابن ابي شيبة على الاطلاق و الاسترسال ثم عزاه الى خلاف الحديث، بل ما في الأحاديث هو عين مذهب الامام و مسلكه • مذا التقاط ما في كـتابي • الآجربة المنيفه عما اورده ان ابي شيبة على ابي حنيفة » ألفته في سالف الزمان و هو غير مطبوع الى الآرب، و ما ذكرته في الابواب المتقدمة من الاجوبة مأخوذ منه ـ و الله تعالى اعلم بالصواب، و عنده علم الكتاب •

.

قلت: وقد تم هـدا الجزء بحمد الله تعالى و منه يوم الاربعـاء ١٧ من الشهر المبارك شهر الصيام من شهور سنة ١٣٨٧ من هجرة خير الانام صلى الله عليه و على آله و جميه و سلم تسليما كثيرا – ف ٠

و يتلوه في الجزء الثالث • كمتاب الكراهية و الاستحسان.



فهرس مضامين الجزء الثاني من الحجة على أهل المدينة

كتاب المناسك

١

باب القران بين إلحج و العمرة

- قال ابو حنيفة: القران افضل من افراد الحج و افراد العمرة -
 - فان قرن طاف لها طوافین و سعی لهم سعین .
- و ما عجل من الاحرام فهو افعنل اذا قوى عليه قبل أن يلغ وقنه و لا يجاوز
 و قنه الا عرما ،
- وقال الهل المدينة افراد الحمج افعتل من القرآن و من غيره فان قرن طاف لها
 طوافا واحدا وسعيا واحدا و لاينبني ان يسجل الاحرام .
 - حجة أمل المدينة لأفضلية الافراد .
 - وقال محمد: كبف ببكون الافراد بالحج افضل الخ .
 - ٣ انتصار المعلق لاهل الكوفمة وتحقيقه ٠
 - ما ورد في المسألة من الآثار ـ من هاهنا الى ص ٧٧٠.
 - ٧ ۚ و قال الهل المدينة نرى على القارن طوافا و احد وسعيا وأحدا
 - ١٠ أيمام الحج و العمرة ان تحزم بها من جوف دويزتك ٠
- ٢٦ احتجاج المعلق لتأيد الطوافين والسعين للقارن وتحقيق الاحاديث وسردها فيذلك
 - ۲۹ کم من طواف طاف الني صلى الله عليه و سلم بالبيت في حجة الوداع .
- ٣٧ قال مجد: و بقول على ناخذ يعناف الحبج الى العمرة و للايعناف العمرة الى الحبج فال الحبح فان اصافها الى الحبج قبل ان يعمل للصجاريعه ذلك و قد الماء ،
- ما قالد ابن حوم في المحلى وجواب المعلقله مفصلا، وشرح قول الامام محمد رحمه الله
- وم عرة في الحج احب الى من عرة في العثيرين البواق قاله ابن عبر ، تأييد المعلق لقول ابن عبر بالدلائل .

- ٣٩ جمع على بين الحج و العمرة .
- ٤١ قول طاوس في فضيلة القران ﴿
- ٢٤ تحقيق المحشى الاطوفة النبي صلى الله عليه و سلم فى حجة الوداع كم طاف •
- سأل اذينة عربن الخطاب من اين اعتمر فقال اثب عليا فقال من حيث بدأت .
 - قال الشعى: يطوف القارن طوافين و يسمى سعبين ٠
 - ٥٢ جمع أبن عمر بين الحبح و العمرة -
- ٣٥ عام حجة الوداع اصحاب رسول الله صلى الله عليـه و سلم منهم من أهل بحجة '
 ومنهم من أهل بعمرة و منهم من جمع بإن الحجج و العمرة
 - ٦٤ قال محد: فهذا ابن عمر قال: لوكنت ممك لأمرتك ان تهل بهما جميما _ الح
 - ٨٠ بأب متى بقطع التلبية في الحج و العمرة
 - قال ابو حنيفة: يقطع المهل بالعمرة التلية حتى يستلم الركن العلواف و يقطع فى
 الحبج فى اول حصاة برمى بها جمرة العقبة يوم النحر .
 - و قال الهل المدينة: من اعتمر من التنعيم فانه يقطعها حين برى البيت و من اعتمر
 من بعض المواقيت فانه بقطعها اذا انتهى الى الحرم ــ الح.
 - ٨١ و قال عمد بن الحسن: كيف اختلف المهل من التنعيم و المهل من الوقت الح
 - ٨٢ ما رواه من الآثار المتعلقة بهذا الباب -
 - ۸٤ کان ابن عباس يلبي حتى يستلم الزکن ، و کان ابن عمر اذا قدم معتمرا قطع التلية اذا رآى بيوت مکة ٠
 - قال عمد: وقول ابن عباس احب البنا .

١١٤ بأب السرة

قال أبو حليفة: العمرة ليست بواجبة، من اعتمر فقد أحسن و لا بأس أن يعتمر
 الرجل ما أحب من العمرة .

و قال

11۷ وقال اهل المدينة : العمرة سنة و لانعلم احدا من المسلمين رخص في تركها ولا نرى . لاحد ان يعتمر في السنة مرارا .

- قال محمد: و لا بأس ان بعتمر الرجل في السنة مرارا .
 - ١١٨ بلغنا ان عائشة اعتمرت في السنة مرارا .
 - ١٢٢ ُ حجج الفريقين -
 - ١٢٥ عن على انه قال في كل شهر عمرة ٠
- ان ابن عباس قال لا يرخص لاحد من اهل مكة يخرج من الحرم الا رجع عرما
 الا الحطابين و العلافين و اصحاب المنافع .

١٢٦ آثار الياب ٠

١٢٩ بأب المتسر يواقع المله

- قال الو حثيفة في المعتمر يواقع الها قبل العلواف: ان عليه هديا و عمرة اخرى
 و يبتدئ بها بعد اتمام التي افسد و يحرم حيث احب الا انه لا يحرم من الحرم.
- ۱۳۰ و قال اهل المدينة : اذا وقع المشمر بأهله فعليه هدى و عمرة يبتدئ بها بعد إتمام التي افسد و يحرم من حيث احرم التي افسد .
- و قال محمد بن الحسن: لأن يجب عليه في قضاء الاحرام على ما احرم للعمرة انه
 يجب عليه ان يحرم بعمرة القضاء من حيث اجرم بالاولى .
- ١٣١ بأب الرجل يدخل مكة بعمرة فيطوف بالبيت وهو جنب او على غير وضوء
- قال ابو حنیفة: من دخل مكة بعمرة فطاف بالبیت وسعی بین الصفا و المروة و مو جنب او علی غیر وضوء ناسیا ثم وقع بأهله ثم ذكر یجب علیه هدی بالمواقعة و یعید الطواف و السعی و یحلق رأسه و لیس علیه قضاء عمرته ــ الخ •
- ۱۳۵ و قال اهل المدينة: من اعتمر فطاف جنبا او على غير وضوء ناسبا ثم وقع بأهله ثم ذكر فانسه يعيد الطواف و السعى بعد ما اغتسل و توصناً و يعتمر و يهدى

و على المرأة اذا اصابها زوجها مثل ذلك •

۱۲۵ و قال الهل المدينة ايضا: ومن طاف من اسبوعه اشواطا ثم احدث المتقض ذلك
 و لم يجزه وهو بمنزلة الصلاة فلاافسد الصلاة من امر الحدث افسد الطواف .

وقال مجد: كيف شبهتم الصلاة بالعلواف ــ الح .

١٣٧ بأب المرأة تهل بسرة ثم تحيض

- قال ابو حنيفة في المرأة الحائض تهل بعمرة ثم تدخيسل مكة موافية للحج: تهل
 بالحج و ترفض العمرة اذا خشيت الفوات فاذا قضت حجتها تهيل من التنعيم
 و تقضى عمرتها و عليها الهدى
 - الآثر المتعلق بهذا القول .
 - ۱۳۹ و قال الهل المدينة: اذا قدمت معتمرة موافية للحج و هي حائض فسلم تستطع العلواف الهلت بالحج ثم نفذت فكانت مثل من قرن بالحج والعمرة في امرها كله ٠
 - ۱۶۲ وقال محمد: وكيف تكون هذه قارنة وقد بدت بالوقوف بعرفة قبل العمرة... الح، و احتجاجه فى ذلك على اهل المدينة ، و تأييد المحشى لقوله بالدلائل القوية .
 - ۱٤۷ اثر عائشة الذي رواه عن مالك .
 - ١٥٠ عاب ما يأكل المحرم من الصيد و ما هو ما يشتريه و هو محرم
 - قال ابو حنیفة: ما وجد المحرمون من لحوم الصید علی العاریق فلا بأس بابتیاعه
 و اکله اذا صاده و ذبحه حلال و ان کان صاده لاجله .
- وقال العل المدينة : ما وجد المحرم من العميد على الطريق فما يعترض بــه الحاج
 و ما صيد الاجلهم فانا نكرهه للحرم و ننهاه عن ذلك ــ الخ .
 - ١٥١ احتجاج الانمام محمد على أهل المدينة و قال: لا نرى بذلك بأسا
 - و قال اهل المدينة: انا نأخذ في هذا جقول عثمان -
 - ١٩٢ جواب ذلك من جانب الامام لاهل المدينة -

٤٨٧ (١٦٦) قال

- ال ابو حنیفة فی رجل عرم صبد لاجله و لم یأمر بـه صاده حلال وصنع له .
 من ذلك الصيد : فلا بأس بأكله و لا جز اه عله .
- و قال اهل المدينة: عليه جزاؤه اذا اكل منه و هو. يعلم انه صيد من اجل صاحبه .
 - ١٥٥ احتجاج الامام عليهم .
 - ١٥٦ الآثارُ التي وردت في ذلك رواها الأمام بسنده •
- ۱۹۳ قال محمد : و قد جاءت فی لحم الصید هذه الرخص و لم یفسروا بل قد جامت مهمة فهی علی جملتها حتی تأتی البینة بنفسیرها .
 - ١٦٤ فأما ما رويتم عن عثمان فلا حجة لـكم فيه ٠
- ١٦٥ الأثر الذي رواه عن مالك عن سالم أنه سمع ابا هريرة يحدث عبد الله بن عمر في العبيد
 - ١٦٦ ما رواه مالك عن ابي قنادة في صيد اصطاده .
 - ١٦٩ ما رواه عن كعب الاحبار في الصيد .
 - ١٧٤ بأب المحرم يقتل الصيد او يدل عليه أو يضطر الم الميتة فيأكلها
 - قال انو حنيفة في المحرم يضطر الى المبتة و الصيد: يأكل المبتة و لا يصيد .
 - ما قتل المحرم أو ذبح من الصيد لا يحل أكله لحلال و لا لمحرم ٠
 - ١٧٥. قال ابو حنيفة: اذا دل المحرم الحلال على الصيد فيقتله فعلى الدال الجزاء .
 - و قال اهل المدينة: لا كفارة على الدال · احتجاج الامام عليهم في ذلك ·
 - الآثار الى وردت فى ذلك .

١٧٨ بأب الحرم يقتل الصيد فيحكم عليه

- و قال ابو حنیفة فی الذی یقتل الصید فیحکم علیه جلمام: انه یقوم الصید کم ثمته شم
 یعلم کل مسکین نصف صاع، و ان شاء صام مکان کل ضف صاع یوما الح .
 - « و قال الهل المدينة: يطعم كل مسكين مدا او يصوم مكان كل مد يوما
 - احتجاج الامام عليهم

- قال ابو حنيفة في الحلال يقتل الصيد في الحرم: انه يحكم عليه بمنزلة ما يحكم على
 الذي يقتل الصيد في الحرم و هو محرم الا إن الصوم لا يجزى عنه .
- وقال اهل المدينة: يحكم على الذي يقتل الصيد في الحرم و هو حلال بمثل ما يحكم على المحرم
 المدو
- قال ابو حنیفة: من حبس عن الحبج او عن العمرة بعد ما یحرم لمرض اصاسه
 لا یقدر علی النفاذ انه یعث الهدی و یواعدهم فیه یوم ینحر فیه الهدی فاذا نحر
 حل و علیه عمرة مكانها و ان كانت حجة فعلیه حجة و عمرة مكانها
- « وقال اهل المدينة :من احتبس لمرض فليس يحل الا بالطو اف و السعى لا يحله هدى ينحر ه
 - ١٨٣ احتجاج الامام عليهم .
 - ١٨٤ الآثار التي رواها في هذا الباب .
- 19۱ قال ابو حنيفة فى رجل قدم معتمرا فى اشهر الحج فقضى عمرته ثم اهل بالحج من مكة ثم كسر او اصابه امر لابقدر على ان يحضر مع الناس الموقف: لا يكون عصرا بمكة يحمل حتى بشهد الموقف .. الح .
- ۱۹۲ وقال أهل المدينة: اذا كسر او اصابه امر لا يقدر على ان يحضر مع النـاس الموقف اقام حتى اذا برأ خرج الى الحل على ذلك الاحرام ثم يرجع الى مكة فطاف وسعى ثم يحل و عليه الحبج من قابل و الحدى .
- « وقال عمد: و لم كان علبه الخروج الى الحل وهو محرم على احرامه الأول ــ الح.
 - الآثر الذي رواه بطريق مالك عن عمر رضى الله عنه ٠

١٩٣٠ . بأب الاحصار بالعدو

د قال ابوحنیفة:الاحصار بالعدو كالاحصار بالمرض قان اهل بعمرة فأحصر بعدو
 حبسه عن البیت قانه بیعث بهدی یجل به و علیه غرة مكان عمرته

774

و قال

- ۱۹۵ و قال اهل المدينة: من احصر بعدو و هو محرم فانـــه ينحر عنه الهدى و يحلق رأسه حيث حبس و يحل من كل شيء و لا شيء عليه، و ان كان لا يقدر علي بعث الهدى الى الحرم محره في موضعه وحل به و لم يكن عليه قضاء .
- وقال محمد: لا يجزئ ان ينحر هديه حتى ينحر فى الحرم، و احتجاجه عليهم 19۷ الآثار الواردة فى هذا الباب •

۲۰۲ باب نکاح الحرم

- تحقیق المعلق هل کان النبی صلی الله علیه و سلم محرما حین تزوج میمونة رضی الله عنها .
- ۲۰۹ قال ابو حنيفة: لا بأس بأن يتزوج المحرم و يزوج غيره، و لاينبغي له ان يقبل و لا ان يقبل و لا ان يقبل و لا يصنع شيئا بما يحل للحلال ان يفعله يزوجته .
 - ٢١٠ و قال اهل المدينة : لا يُتزوج المحرم، و ان تزوج فالنكاح مردود.
 - احتجاج عمد على الهل المدينة في ذلك .
- ٢١٤ التعليق في تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة هل كان محرما او كان حلالا.
 - ۲۲۱ ما ورد في هذا الباب من الآثار ٠
 - ۲۲۵ باب الرجل يموت و لم يحج فيوصى بأن يحج عنه
 - الرجل بموت و لم يحبج فيوصى ان يحبج عنه ان ذلك من ثلثه ٠
- ۱۲۷ قال محمد قال ابو حنيفة: ان تطوع رجل عن رجل فحج عنه وقد مات و لم يحبح فذلك جائز .
- وقال الهل المدينة: لا يجزى ان يحبج حى عن حى قدر المحجوج عنه على الحبج
 او لم يقدر ـ الح . احتجاج محمد على الهل المدينة بالآثار المرفوعة المسندة .
- ٢٣٦ صحة الحج عن الغير حين العجز عنه، قال محمد : هذا أمر مجتمع عليه لا اختلاف بين الفقهاء فيه الا من قال برأيه و نبذ الآثار خلف ظهر .

٢٤٣ بأب ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب

- قال ابوحنیفة جاءت الآثار فی خمس من الدو اب من قتلهن و هو محرم فلا جناح علیه .
- الذئب مثل السكلب المقور و ما سوى ذلك ما لم يؤذك فقتلته فعليك فيه الهدى .
- وقال اهل المدينة: كل ما عقر الناس وعدا عليهم وانحافهم فهو الكلب العقور .. الخ
- و انما عود: انما جاء الأثر في السكلب العقور و انما هو عندنا السكلب خاصة .. الخ
 - الأثر المسند في اجازة القتل للحرم الذئب و احتجاج الامام على اهل المدينة .
- ٢٤٦ و قال الهل المدينة : ما ضر من الطير فلا يقتله المحرم الاما سمى النبي صلى الله عليه و سلم : الغراب و الحدأة ، فان قتل سو اهما فداه .
- وقال محمد: لا يقتل المحرم شيئا من العلير لم يبدأه بايذاء الا الغراب و الحدأة ،
 فأما العقاب التي تقتل الانسان و نحوه فان آذته وهو محرم فلا شيء عليه بقتلها .
 - ٢٤٨ ماجاء في الباب من الآثار .
 - ٢٥١ قال محد: جمل على بن ابي طالب الصبع صيدا وجمل فيها كبشا -
 - ۲۵۷ قال: وكذلك السبع فقتله مكروه للحرم ٠

٢٥٩ بأب الحجامة للحرم

- قال ابر حنيفة: لا بأس بالحجامة للحرم اضطر او لم يضطر ما لم يحلق شعرا .
- ۲۵۷ و قال اهل المدينة: لا يحتجم المحرم الا من ضرورة · احتجاج الامام عمد عليهم فعله صلى الله عليه و سلم ، و روايته الحديث عن مالك بسنده: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم احتجم و هو محرم – الحديث ·

.٣٩ بأب ما يجوز للحرم ان يعمله

- قال الو حنيفة: لا بأس ان يقرد المحرم بسيره و ينزع عنه الحلمة •
- و قال الهدينة : احب الينا ان لا يقرد المحرم بعيده و ينزع عنه الحلمة .
 ٧٨٨ (١٩٧) احتجاج

٢٦٠ احتجاج محمد عليهم ٠

٢٦١ ما ورد في الياب من ألآثار .

. ٢٦٤ قال محمد: و لا بأس بقتل القراد و الحلمة و الذباب والبعوض و النملة للحرم .

٢٦٨ بأب النظر ف المرآة للحرم

- لا بأس بأن ينظر المحرم في المرآة، قال محد: لا بأس بذلك لو لم يأخذ من شعره .
 - ما ورد في الباب من الآثار •

٢٧٠ ياب استظلال المحرم

- لا بأس بأن بستظل المحرم اذا جافى ذلك عن رأسه .
 - و قال اهل المدينة : لا ينبغي أن يستظل المحرم
 - ٢٧١ احتجاج الامام كلد على اهل المدينة •

۲۷۵ بأب تقليد الهدى و ما استيسر مِن الحدى

- متلد الابل و البقر و لا يقلد الغنم، و قال الهل المدينة ايضا حكذاً .
- ۲۷۷ قال ابو حنیفة : ما استیسر من الهدی شاة ، و كذلك قال اهل المدینة منهم مالك و من اخذ بقوله ، و قال بعض اهل المدینة بدنة او بقرّة ۰

٧٧٨ يأب الرمل في البلواف

- قال ابو حنيفة: الرمسل في الطواف ثلاثة اشواط من الحجر الى الحجر و يمشى
 اربعة ، وكذلك قال اهل المدينة .
- ٢٧٩ قال ابو حَنِيفة: اكره للرجل ان يجمع بين العلو افين او ثلائة ، و و افته أهل المدينة •
- ۲۸۰ قال: من اصابه امر ینقض وضوء و هو یطوف او یسعی فان طاف بعض الطواف
 او کله و لم یرکع فانه یتوضأ و ینی علی طوافه و یصلی الرکمتین، و أما فی الصلاة
 فیتوضأ و یستقبل الرکمتین اذا کان متعمدا، و السعی لا ینتقض بالحدث
 - ٧٨١ الحائض اذا طافت ثم حاضت قبل السمى فسعت و هي حائض فأجزاها ، و قال

اهل المدينة: من اصابه امر ينتقض به وضوؤه و هو يطوف او يسعى و قد طاف بمض العلواف و الركعتين، و اما السعى فانه لا يقطعه ما اصابه .

۲۸۲ و قال محمد: كيف افسد طوافه بعد فراغه منه قبل ان يصلي ركعتين ــ الخ ٠

۲۸۳ بلغنا عن عمر انه طاف اسبوعـا حين صلى الفجر ثم لم يصل الركعتين حتى اتى ذا طوى و ارتفعت له الشمس ثم صلى الركعتين ــ الحديث .

٢٨٤ وقال الهل المدينة: انا نرعم انه يفسد الصلاة _ الخ •

التعليق المتعلق بالطواف بعد صلاة الفجر هل يصلى ركمتيه ام يؤخرهما الى طلوع
 الشمس تحقيق انيق فى ذلك •

٢٩٤ احتَجاج محمد عليهم كيف تجوز النوافل بعد صلاة الفجر ٠

۲۹۵ . بأب الذي يترك طواف الصدر

- لو ان رجلا فرغ من حجه الاطواف الصدر فسار قبل ان يطوف كان عليه
 دم فلا برخص في طواف الصدر الا الحائض .
- و قال اهل المدينة : لو ان رجلا جهل ان يكون آخر عهده العلواف بالبيت حتى
 يصدر لم نر عليه شيئا _ الح •

٢٩٦ احتجاج عمد عليهم بحديث رواه بسنده عن ابن عمر؟ ما ورد في الباب من الآثار ٠

٣٠٠ . يأب من انتقض وضوؤ. في الطواف الواجب

- من انتقض و صوؤه فی الطواف یتوسناً و بینی علی طوافه .
- و قال اهل المدينة: ان كان العلواف الواجب عليه يتومناً و يستأنف العلواف،
 و ان كان العلواف تعلوعا و طاف ثلاثة اشواط توصناً و استأنف، و ان
 لم يرد اتمامه تركه و لم يطلب، وكذلك الصلاة النافلة _ الخ .
 - ٣٠٢ احتجاج الامام محد عليهم بحجج

باب

٣٠٤ بأب الرجل ينسى السعى بين الصفا و المروة

- من نسى السعى بين الصفا و المروة حتى يستبعد عن مكة و تجاوز وثنا من المواقبت
 بحريه ان يبعث بهدى يذبح عنه بمكة .
 - ۳۰۵ و قال اهل المدبنة: من نسى السعى و خرج من مكة فليرجع و ليسع ــ الح
 ۳۰۳ احتجاج الامام محمد عليهم ٠

٣٠٧ بأب الرجل بواقع المله و هو عرم

- قال ابو حنيفة فى الرجل يقع بأهله فى الحج ما بينه و بين ان يقف بعرفة : يجب عليه الهدى و يحج من قابل، و ان كان وقع بعد الوقوف فعليه بدنة و تم حجه ؟ وكذلك اخبرنا ابوحنيفة عن عطاء عن ابن عباس فى الرجل يواقع اهله بعد الوقوف بعرفة قال : تم حجه .
- ٣٠٩ وقال اهل المدينة في الرجل يقع بأهله في ايام الحج ما بينه و بين ان يدفع من عرفة
 و يرمى الجرة فانه يجب عليه الهدى وحج قابل _ الح احتجاج الامام عجد عليهم •
 ٣١٣ ما ورد في الياب من الآثار •
- ۳۲۵ رجل وقع بأربع نسوة له فی یوم واحد أو ایام متفرقة و هو محرم لیس علیه الاکتمارة واحدة ، فان کن محرمات فطاوعنه او استکرههن فی مقام واحد فعلی کل واحدة منهن هدی و حج قابل .
- و قال اهل المدينة ان طاوعنه فعلى كل واحدة منهن الهدى و حج, قابل ، و ان
 اكرههن فعليهن ان يحججن و يهدى عن كل واحدة منهن الهدى ، و قال محمد :
 وكيف يجب عليه هدبان و القضاء الح ، احتجاجه عليهم مفصلا ،

.٣٣ بأب الذي يغوته الحبج

من فاته الحبج احرم فقدم يوم النحر و لم يدرك يحل بعمرة و يطوف و يسعى
 و يحلق او يقصر و عليه الحبج من قابل ٠

٣٣٧ ما ورد في الباب من الآثار .

بأب القارن الذي يفوته الحبج 240

- من قرن الحبج مع العمرة ثم فاته الحبج فعليه ان يحل بعمرتين وعليه الحبج من قابل و لا هدى علمه.
- ٣٣٦ وقال اله المدينة : 'من قرن' الحبج مع العمرة ثم فاته الحبج فعليه ان يحج قابلا و يقرن بين الحبج و العمرة و يهدى هديين ــ الح •
- و قال محمد أيقرن قابلا و العمرة لم تفته و قد قعناهــا صحيحة و ليس عليه هدى لانه لم بتمتع و لم يحدث حدثا في حجه ٠

٣٣٧ بأب الذي يواقع الهله قبل ان يطوف طواف الزيارة فيجب عليه الهدى

- من وجب عليه هدى لاصابته النساء قبيل ان يطوف طواف الزيارة فان عليه ندية و لابأس بأنب يشتريها بمكة و ينحرها بها، و يتصدق بها و لابأكل منها شيئًا - و قال اهل المدينة لا ينبغي له ان يشتري هديه بمكنة ثم ينحره بها لكنه ان لم يكن ساقه معه من أهله فيشتريه من أهل مكنة ثم يخرجه منهما إلى الحل و ليسقه منه الى مكة ثم ينحره بها -
 - قال ُعجد : كيف صار عليه ان يشتريه بمكنة ثم يخرجه منها الى الحل ــ الحو . ويع ما ورد في الباب من الآثار و

بأب الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله فبحنث في يمينه 711

- قال ابو حنيفة في الرجل و المرأة يحلف احدهمًا بالمشي الى بيت الله الحرام فيحنث و پسجو حتی لا یقدر آن بمشی : آنه مرکب و بهدی هدیا وشاة تجو به .
 - و قال الهل المدينة تركب و يهدى بدئة او بقرة -
 - ٣٤٢ قال محد: و قد روى ابو حنيفة عن على انه قال: يركب و يهدى شاة .

٣٤٣ و قال او جنيفة : لو ان رجلا حلف بالمشي الى بيت الله و هو يقدر على المشي فان

(111) **Y1**Y فان شاء مشي و ان شاء ركب و اهدي هديا .

٣٤٣ اثر هذا الباب .

٣٤٧ بأب الذي يقتل الصيد فيحكم عليه جزاؤه

- الله عليه الله الله الله الله عليه بالهدى في الصيد يقتله او يجب عليه الهدى في غير ذلك: ان هديه لا يكون الا يمكة ، فأما ما عدل به الهدى من الصيام او الصدقة فان ذلك يكون بغير مكة حيث احب صاحبه ان يفعله فعل .
 - و قال اهل المدينة في ذلك بقول ابي حنيفة ، و هو قول محد .
 - بأب ما يؤكل من الهدى و ما لا يؤكل
 - لا بؤكل شيء من الهدى الا هديين هدى المتعة او التطوع اذا بلغ محله .
- ٣٤٨ و قال الهل المدينة : يؤكل الهدى كله الا هديين هدى جزاء الصيدوهدي الفدية .
- قال مجمد : رجسل اصاب الهله فوجب عليه الهدى كيف بؤكل من هذا و هو
 كفارة لما صنع ـ الخ .
- ٣٥٠ رد العلامة المفتى على ابن ابي شيبة فى نسبته الى ابى حنيفة فى اكل هدى التطوع اذا عطب قبل محله ردا بليغا محججه .

٢٥٦ باب الحرم يصيب بيض النمام

- ف ييض النمام يصيبه المحرم قيمتها . وقال اهل المدينة : قيمتها عشر ثمن البدئة
 ف النعامة كما يكون في جنين المرأة الحرة غرة عبد او انهة _ الح .
 - قال محمد: كيف يقاس هذا بالجنين .
 - ٣٥٨ ما ورد في الباب من الآثار .

٣٦٦ بأب الرجل يحلق رأسه من اذى و هو محرم

من حلق رأسه من اذى و هو محرم بحبج او عمرة فعليمه اى الكفارات شاء
 فدية من صيام او صدقة او نسك، و الصدقة ثلاثة آصع على ستة مساكين كل

مسكين نصف صاع . و قال اهل المدينة مثل قول امامنا .

٣٦٣ و قال محمد: و هذا يدلك على خطأ قول اهـل المدينة فيا جعلوا من الكفارات فى الطعام فى جزاء الصيد مدا مدا ــ الخ • ما ورد فى الباب من الآثار •

- ٣٧٠ قال ابو حنيفة: الصدقة في ذلك احب ، و النسك لا يكون الا يمكة ٠ و قال اهل
 المدينة: النسك و الصيام و الصدقة ان شاء بمكة و ان شاء بغيرها من البلاد ٠
 - و قال محمد: و كيف يكون النسك بغير مكة و أنما النسك من الحج ــ الخ .
 - ١٧١ بأب الذي يجهل بنحلق رأسه قبل ان يرمى جمرة المقبة
- قال إبو حنيفة في الرجل يجهل و هو حاج فيحلق رأسه قبل الني يرمى الجمرة:
 انه لا شيء عليه ٠
 - و قال الهل المدينة : اذا جهل الرجل فحلق رأسه قبل أن يرى الجمرة افتدى •
- ۳۷۲ و قال محمد: الحديث عن رسول الله صلى الله عليه و سلم فى ذلك مشهور بين انه سئل موم النحر عمن حلق رأسه قبل ان يرمى قال « ارم و لا حرج » ٠
 - ٣٧٣ ما ورد في الباب من الآثار المسندة ٠
- ٣٧٤ تعليق العلامة المحشى فى بيان معنى قوله عليه للصلاة ومالسلام حين سئل: لم اشعر فلقت قبل ان اذبح؟ فقال « اذبح و لا حرج » و قوله هارم و لا حرج » فما سئل مومئذ عن شيء اللا قال « لا حرج ، لا حرج » •
- ۳۸۱ عرفیة کلها موقف و المزدلفة بکلها موقف و منی کلها منجر و کل فجاج مکمة طریق و منحر - الحدیث ۰

٣٨٨ بأب القوم المحرمين يصيبون الصيد الواحد

- قال ابو حنيفة في القوم المحرمين يصيبون الصيد الواحد: إن على كل واحد منهم
 جزاء دران كانوا احلة فأصابوا في الجرم صيدا فعلهم جزاء واحد بينهم بالحصص.
- د وطال لعل لمدينة في القويم بيصيبون الصيد جيماً و هم يحربون أبو في الحرم.و هم حلال

حلال: أن على كل أنسان جزاه _ الح .

٣٨٩ `قال محمد : لا يشبه الآحلة المحرمين يقتلون الصيد في الحرم _ الح. • ٣٨٩ الآثر المسند في الباب •

- بأب الذي يقتل الصيد و هو محرم ثم يأكل منه
- الذي يقتل الصيد و هو محرم ثم يأكله ان عليه كفارة واحدة الاكله .

٣٩٤ . و قال محمد : عليه كفارة و احدة لقتله و لا شيء عليه لا كله و لكنه آثم لاكله .

٣٩٥ وقال أهل المدينة: ان قتله المحرم واكله ضليه كفارة واحدة نمثل من قتله و لم يأكل منه

- « يأب الذي يصبد صبدا او يرميه بعد ما رمي جمرة اللعقبة وحلاقة رأسه.
- رجل رى صيدا او صاده بعد رميه وحلاقة رأسه غير انه لم يفض فيطوف
 مطواف الزيارة ، إذا كان لمصلب للصيد في الحرم ، فعليه جزياؤه ، و إن اصابه في
 الحل فلا جزاء عليه -
- وقال الهل المدينة نبطيه الجزاء في الصيد اصابه في حل او حزم احتجاج الاملم
 عجد عليهم بالآثار •

۱ احتجاج اهل المدينة لمذهبهم و جواب الامام عن حججهم ٠

. . ٤ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٤٠٦ بأب الذي يقطع الشجرة.من الحرم .من حلال أو محرم

- فى قطع شجر الحرم جزاء سواء قطيها بحرم او مطلال .
- و قال اهل المدينة: ليس فيها جزاء · احتجاج للامام تقد غليهم ·
 - ٩٠٩ ما ورد في الباب من الآثار للسندة .

١١٤ بلب الصنيد يحجريه.

لا بأس بأن يحبج بالصغير و يجرد اللاحرام و يمنع العليب و كل ما يمنع الكبير
 في اجرامه ــ الح

٤١٢ وقال اهل المدينة: مثل قول ابي حنيفة الا في خصلتين ـ الخ .

۱۳ منازعة الامام محمد معهم في خصلتين و احتجاجه عليهم .

٤١٥ باب الذي ينحر هديه في غير منى ايام الحبج

- قال الوحنيفة ف من نحر هديه في ايام الجمج في غير أمنى : ان ذلك يجزيه اذا
 كان في الحرم و قال اهل المدينة : ليس لاحد ان بنحر في ايام منى الا في منى •
- و قال عمد: افضل الحدى ان ينحر بمنى لانها مناحر البدن فى تلك الايام لكن
 لا بأس ان ينحر فى الحرم حيث يحب •

113 الآثر المسند في الباب •

- قال ابو حنیفة فی المریض و الصبی لا یستطیع الرمی: یرمی عنه و لا شیء علیه،
 و ان صح المریض فی ایام الرمی بعد ما رمی عنه فلا بأس .
- و قال اهسل المدينة في الصبي و المريض الذي لا يستطبع الرمى: يرمى عنه و يتحرى المريض حين برمى عنه فيكبر و هو في منزله و بهريق دما ، فان صح المريض في ايام منى رمى الرمى الذي رمى عنه واهدى .
- ۱۹٪ و قال عمد: و ما له پهربق دما و قد رمی عنه فقـد اجزاه ذلك و لا دم علیه ؛ و احتجاجه علیهم فی وجوب اهداه الهدی عنه .

٢١ بأب الذي يرى الجر بليل

- قال أبو حفيفة الا ينبغي رمى الجمرة يوم النحر حتى تطليع الشمس ، و من رمى
 قبل طلوع الشمس و بعد طلوع الفجر اجزاه ذلك وقد أساء . و قال اهل المدينة
 يكره رمى الجرة يوم النحر حتى يطلع الفجر ومن رمى فقد حل له النحر .
- وقال محمد: جاء عن ابن عباس حمل رسول الله صلى الله عليه و ملم اغبلة بنى
 عبد المعللب على حمرات و يقول: اى بنى لا ترموا الجرة حتى تعللع الشمس .

6 (199) V9'

٤٢٢ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

- ٤٢٤ بَاكِ الْاوْقَاتِ الى مَكَةُ وَ الرَّجِلُ يَكُونُ اللَّهُ دَرُنَهَا فَيَدْخُلُ مَكَةً بَغِيرِ احرام
- قال ابو حنيفة: من كان اهله في الوقت مثل الجحفة و ذات عرق و قرن و يللم
 او دون ذلك الى مكة فلا بأس ان يدخل مكة بغير احرام ــ الح .
 - و قال اهل المدينة في الرجل بدخل مكنة بغير احرام لا نرى بذلك بأسا .
 - . ٢٥٪ احتجاج الامام محمد عليهم بالآثار المعروفية .
 - ٤٢٦ ما ورد في البأب من الآثار المستذة .
- ٤٢٩ بأنب الصلاة بمنى يوم التروية و الجمعة بعرفة و منى والصلاة بها و الصلاة بمنى
- قال ابو حنيفة في ايام الحج اذا وافق يوم الجمة يوم عرفة او يوم النحر او بعض
 ايام التشريق أنه لاجمة في منى في تلك الآيام الا بمى اذا كان الخليفة او امير
 الحجاز او امير مكة و أن كانت بعرفة فلا جمة في ذلك .
- وقال الهل المدينة اذا و افق يوم الجمعة يوم عرفة او يوم النحر او بعض ايام التشريق
 فلا يجمع فى شيء من تلك الإيام .
 - ٣٦٤ قال محمد: قول أهل المدينة أعجب الى من قول أبي حنيفة •
- وقال ابوحنيفة: صلاة المغرب و العشاء عشية عرفة ليلة النحر فى المزدلفة لا ينبغى
 ان يصلى و احدة منها حتى يأتى المزدلفة فاذا اتاها اذن المؤذن و اقام للغرب
 و اذا سلم من المغرب قام و صلى العشاء بغير اذان و لا اقامة ـ الح -
 - ٣٤٤ و قال اهل المدينة : يقيم للغرب و للمشاء ايضا و لا يصلى بينهما شيئا .
 - ما ورد في الباب من الآثار المسندة ...
- عهه قال ابو حنيفة الدفع من المردلقة قدر صلاة الصبح المسفر بها قبل أن تعلم الشمس وكذا قال اهل المدينة -
- « قال ابو حنيفة في صلاة الهل المكة و من كان بمكة مقيا لحج: انه يصل بمي

اربعا وكذلك يصلي بعرفة حتى يرجع الى مكة .

- ه؟٤ و قال اهل المدينة في اهل مكة انهم يصلون بمّى اذا حجوا ركمتين حتى ينصر فو ا الى مكنة ٠
 - التعليق البسيط متعلق هذه المسألة .
- ۱۹۳۶ قال ابو حنیفة: اذا کان امیر الحج من اهل مکة صلی الظهر و العصر بعرفة اربع
 رکمات و صلی بعرفة و منی و اهل مکمة معه ما اقاموا بمنی اربعا یتمون الصلاة .
- وقال اهل المدينة في امير الحساج ان كان من اهل مكة و غير اهل مكة انهم
 يصلون بعرفات و منى ايام منى ركعتين ركعتين يقصرون الصلاة حتى يرجعوا الى
 مكة و من كان مقيا بمنى و غرفات فانه يتم و لا يقصر .
 - احتجاج محمد من جانب الامام على اهل المدينة .

٣٦٨ الآثر المسند المتعلق بهذا الباب.

۶۲۹ باب فی هدی القارن و المفرد بالحج

- قال ابوحنیفة: لو آن رجلا قارنا للحج و العمرة لم یسق هدیا و لم یشتره و لم یمرف
 به حتی کان یوم النحر و هو موسر فاشتری یوم النحر مدیا فذبحه عن قرآنه اجزاه
 ذلك و لم يحلق حتى يذبحه .
- وقال اهل المدينة: ان لم يكن معه هدى يعرف به يوم عرفة فليقض نسكه كله
 و لا يذبحن هديا حتى تمضى ايام التشريق .
 - « احتجاج الامام محد عليهم من جانب الامام .
 - ٧٧٤ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .
 - ٤٧٤ بأب الرجل الذي يمر بالمعرس من ذي الحليفة راجعا من مكة
- قال ابو حنیفة فی رجل مر بالمعرس من ذی الحلیفة راجما من مكة فان احب
 ان یعرس به حتی یصلی فیه فعل و لیس ذلك بواجب علیه .

۷۹۸ و قال

و قال اهل المدينة : لا ينبغي لاحد ان يجاوز المعرس اذا قفل حتى يصلى فيه قان
 عرس في غير وقت صلاة فليقم حتى تحل الصلاة ثم صلى ما بدا له .

وقال محمد: بلغتا انه صلى الله عليه و سلم عرس به و ان عبد الله بن عمر اناخ بــه
 و ليس هذا عندنا من الآمر الواجب ــ الح .

.

٧٨ء كتاب البيوع

باب ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان أ

- قال ابو حنيفة: لا يجوز يبع شيء من الحيوان من الرقيق و لا غيره بشيء من
 الحيوانات الرقيق و لا غيره نسيئة ــ الح
- وقال اهل المدينة: لا بأس بأن يبتاع العبد الفصيح التاجر بالاعبد الحبشية ليسوا
 مثله الى اجل •
- وقال محد: لو جازييع الحيوان نسيئة حتى يكون العد و الامة دينا كما يكون
 في الحنطة و الشعير لجاز للرجل ان يقترض من الرجل العبد فيكون عليه عبد مثله
 دينا فيستحذمه شهرا ثم ان شاء رده بعينه الح
- ۲۸۱ قال ابو حنیفة: لو جاز هذا ما استقام آن تبییع ما اشتریت منه الی اجل معلوم
 من غیر الذی هو علیه انتقد ثمنه او لم تنتقد .
 - ٨٨٤ ما جاء في الباب من الآثار •

٩٩٤ بأب الاقالة وما اشبهها

- قال ابو حنيفة في الرجل يبتاع العبد او الامة بمائة دينار الى اجل ثم يندم البائع
 فيسأل المبتاع ان يقيله بعشرة دينار يدفعها اليه نقدا او الى اجل و يمحو عنه المائة
 دينار التي له عليه او يندم المبتاع الح ٠
- . . . و قال اهل المدينة ان كانت الزيادة من البائع فهي جائزة و ان كانت من المبتاع

. فان ذلك لا ينبغي .

- ٠٠٠ قال محمد: محتجا عليهم ليس سيلهما الاواحد ـ الخ ٠
- وقال اهل المدينة: انما يكره ذلك لآن البائع كانه باع ما اشترى و عشرة دنانير مغه
 بمائة دينار الى اجل فقلنا لهم وهذا لم يكن به بأس لو باعما اشترى بعد ما قبعته ـ الخ.
 - ٠٠٥ بأب الرجل يشترى عبدا فا له البائع الا ان يشترط المتاع
 - قال ابو حنيفة من اشترى عبدا فا له للباتع الا ان بشترط المبتاع _ الخ .
- وقال الهل المدينة: اذا اشترط المبتاع مال العبد فهوله نقدا كان او دينا او عرضا .. الخ.
- و قال محمد: زعم اهل المدينة ان رجلا لو اشترى من رجل عبدا بخمسائة درهم و كان للعبد من المال الف درهم فاشتراه و اشترط ماله ان ذلك جائز فيكون العبد للشترى والالف له بخمسائة ما اعظم هذا القول احتجاجاته عليهم سوى هذا .
 - ٥٠٩ / بأب الرجل يشترى العبد او الامة بالعهدة
- قال ابو حفيفة: اذا اشترى الرجل السعداد الوليدة بغير البراءة فتبض ما اشترى فأصاب المبد شيء او حدث به عيب في الايام الثلاثة او بعدها من جنون او برص او جذام لم يقدن المشترى على ان يرد العبد بما حدث عنده ـــ الح.
 - ١٥. وقال أهل المذينة: ما أصاب العبد أو الجارية عند المشترى في الآيام الثلاثة فلمؤ
 من البائع فاذا مصنت الثلاثة لم يرده من شيء أصابه بعد الثلاثة الآمن ثلاث خصال الجنون و الجذام و البرص ... الح
 - ۱۱۵ احتجاج عمد على الهـ المدينة بغمل ابن عمر انه باع بالبراءة و سواه مرب الاحتجاجات العلويلة.
 - ١٥٥ تعليق يسيط في الحيار .
 - ۱۸ م باب الرجل يشترى الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيبا فيزيد ردها
 - قال-ابو-حنیفة: من اشتری و لیدة فأصابها شم و جده بها : عیبا و هی بمکر او ثیب
 مانه

فانه لا يقدر على ردها و لكنه يرجع بنقصان العيب ـ الخ •

١٩ ما ورد من الآثار المسندة في الباب .

۲۹ و قال اهل المدينة : ان رد وليدة من عيب و قد اصابها ان كانت بكرا ردها و عليه ما نقص من تمنها ، و ان كانت ثيبا فليس عليه شيء -

٢٢٥ احتجاج تحمد على الهل المدينة .

٧٧٥ بأب الرجل بشترى الرقيق صفقة واحدة فيجد فيهم عبدا مسروقا

- قال ابو حنيفة فيمن ابتاع رقيقا فى صفقة واحدة فوجد فى الرقبق عبدا مسروقا
 او وجد بعبد منهم عيبا: ان كان لم يقبض العبد فهو بالخيار ان شاء اخذهم جميعا
 و لا بوضع عنه للعيب شىء و ليس له ان يرد بعضهم دون بعض .
- γ٤ و قال امل المدينة:فان وجد فيهم عبدا مسروقا او وجد به عيبا فان كان هو وجه الرقيق او اكثر ثمنا او من اجله اشترى كان البيع مردودا كله ــ الح ٠
- قال محد عتجا عليهم: كيف فرق اهل المدينة بإن وجه العبد وغيره اذا لم يقبض ـ الح

هـ بأب الرجل بشترى الآمة و يشترط عليه ان لا يبيعها

- قال ابو حنیفة: من اشتری جاریة علی شرط آن لا بیمها و لا بهبها او ما اشبه
 مذا من الشروط فانه لا ینبغی للشتری آن چاآها و کان البیع مکروها
- ٥٢٦ وقال الهل المدينة في هذا بقول ابي حذيفة وقال غيرناه غيرهم البيع جائز والشرط باطل.
- التعلق المتعلق بفساد البيع بالشرط رد فيه قول من اجاز البيع بالشرط ردا بليغاً."

٣٤٥ ما يأب الرجل يشترى الثمرة او البطيخ و القثاء يريد يعه

قال ابوحنیفة: من باع ثمرة من جلبخ او قثاء او جزر قد بدا صلاحه فیعه جائز،
 و ان شرط ترکه لم بجز البیع، و ان اشترط المشتری ان بکون له ما بحدث
 کان الشراء فاسدا ۔ الح ٠

هه و قال اهـل المدينة فى يبع البطيخ و القشـاء و الحربز و الجزر: ان يبعه اذا بدا صلاحه جائز ثم يكون للشترى ما نبت بعد ذلك حتى تنقطع ثمرته ــ الح

١٤٧ باب يبع العربة

- قال ابو حنيفة فى يبع العربة: ان كانت العربة حقا لصاحبها فى كل عربة فكانت
 له نخلة بأصلها فى حائط رجل غيره فأخرجت ثمرا فباع صاحب النخلة بخرصها
 من الثمر الى اجل او حال او الى انصرام فلا خير فيه ، و ان كان عراه على
 وجه الصلة وجعل مكانها بخرصها ثمرا فلا بأس به .. الخ .
- و قال أهل المدينة : العربية أن يعطى الرجلُ الرجلَ من نخله تمر نخلة منها ثم يثقل عليه دخوله حائطه فيقول: لك بخرصها تمرا الى انصرام ، فهذا جائز .
- و قال محمد محتجا عليهـــم: هذه صلة لم يقطها لانها فى رأس النخـلة فاعطاؤه بخرصها تمرا الى الجداد بمنزلة اول صلة فلدلك حوزناه ــ الح •
 - تعلیق بسیط فی تحقیق العریة أهی بسع ام صلة و هة .
- ٥٥٠ بأب الرجل يشترى حاثطا فيه ثمر، يقبضه و بخلي له النائع ثم يصيبه بعد القيض آمة
- قال ابو حنیفة: من اشتری حائطاً فیه ثمر قد مدا صلاحه فقیضه و خلی البائع
 بینه و بین صاحبه فأصابه بعد القبض آفة اذهبت الثمر کله او بعضه فجمیع ما ذهب
 من ذلك من مال المشتری م
- و قال الهل المدينة : ما ذهب من ذلك الى الثلث فهو من مال المشترى ، فاذا كان
 الثلث فصاعدا وضع ذلك عن المشترى .
 - قال مجمد: ما سيل القليل و الكثير في ذلك الاسواء ... الح ...
 - ٥٥٧ ما ورد في الباب من الآثار المسندة -

۸۰۲ اب

٥٦١ بأب الرجل بيبيع ثمر حائط قد بلغ و يستثنى بعضه

- قال ابو حنیفة: من باع تمر حائط ثم بلغ و انتهی و استثنی بعضه فان کان ثلثا
 او ربعا او نصفا او شیئا معروفا فهو جائز، و ان کان مجهولا لم یجز
- و قال الهل المدينة في الرجل اذا باع ثمر حائط: ان له ان يستشى من ثمر حائطه
 ما بينه و بين الثلث الثمر لا يجاوز ذلك، و ما كان دون ذلك فلا بأس به .
- و قال محمد محتجا عليهم: ما سيل الثلث و ما كثر منه و ما قل الاسواء فكيف افترق هذا ــ الخ .

مهه بأب الرجل يشترى ثلاثة آصع رطب نخل مسى

- قال ابو حنیفة: من اشتری من رجل ثلاثة آصع من رطب نخل مسمی قد بلغ
 رطبه او خسة اوطال من لبن غیم مسمی شمن و نقد الثمن علی ان یأخذ منه کل
 بوم ضاعا او کل بوم رطلا من اللبن فذلك فاسد .
- ه و جاز يبع اللبن في الضروع او جاز يبع ما يأتي منه و ليس في الضروع لبن لجاز ببع الولد في البطن و يسع اللحم قبل ان يذمج ــ الح
 - و قال الهل المدينة : البيسع في الثمر و اللبن الذي وصفناه جائز _ الح .
 - ٥٦٥ احتجاج محمد عليهم ٠

هم باب الرجل يستأجر عبدا بعينه او يتكارى راحلة بعينها

- قال ابو حنیفة: من استأجر عبدا بعینه او تکاری راحلة بعینها الی اجل فقال:
 اتکاری مثل راحلتك هذه بکدا رکدا درهما علی ان تحملی الی مکة فی شهر کدا و کدا ، أو قال: أستأجر منك هذا العبد یخدمی الشهر الداخل کله بکدا و کدا ، فان هذا جائز .
 - ٥٦٧ و قال اهل المدينة : لا يصلح هذا و ان كان قد اوفاه الكراء ــ النخ ·
 - « احتجاج محمد عليهم ·

aVI

بأب المرف

- قال ابو حذيفة: لا بأس بأن يشترى الرجل الدّهب بالفضة جزافا اذا عزل ذلك
 فقال: ابيمك هذا الدّهب بهذه الفضة الخ
- و قال اهل المدينة · لا بأس بشراء ذلك اذا كان تبرا او حليا ، فأما دراهم بدنانير فلا حتى يعلم و يعد ، و قال محمد : كيف ابطلتم الدنانير بالدراهم جزافا و اجزتم تبر الفعنة بتبر الذهب جزافا ــ الخ ·

٧٧٥ . بأب الرجل يشترى سيفا او مصحفا او خاتما

- ع قال ابو حنيفة : من اشترى مصحفا او سيفا او خاتمسا فيمه فص و فى شيء من ذلك فعنة بدراهم فان كانت الفعنة اكثر بما فيمه من الفعنة جاز البيع ، و ان كانت الدراهم وزنها مثل الفعنه او اقل فسد البيع ، و ان كان لا يدرى أيها اكثر فسد البيع اجتا .
- ٥٧٥ و قال اهل المدينة: ينظر الى قيمة الذى فيه الفعنة فان كانت التاثين و قيمة الفعنة .
 الثلث فذلك جائز اذا كان يدا بيد . و قال محمد: كيف بنظر في هذا الى القيمة و الفعنة الردية و الجيدة لا يجوز بيعها الا مثلا بمثل ... المخ .

٧٦٥ ما ورد في الباب من الآثار المسندة ٠

٥٧٨ تعليق بسيط مفيد جدا في جواز سيم الفضة و الذهب مع غيرهما اذا كانا متصاين بالغير بمزوجين او ملصقين معه ٠

٨١٥ يأب الرجل يصطرف عند رجل دراهم بدنانير

قال ابو حنيفة: اذا اصطرف الرجل الدراهم عند رجل بدنائير و دفع الدنائير و و تفرقا ثم وجد فيها درهما زائف الا انبه فعنة غير انه ردية فاستبدله ، و ان كان ستوقا او رصاصا فانه يرده و ينتقص من الدنانير بحسابه، و ان كان اصطرف الدنانير بعشرة دراهم رده عليه و رجع بعشرة دنائير وجاز الصرف فيا بتى •

۸۰۱ (۲۰۱۱) وقال

۸۲ و قال اله المدينة : اذا اصطرف دراهم بدنائير ثم وجد فيها درهمنا او درهمين
 زائفين فأراد رده انتقض صرف تلك الدنائير و رد اليه ورقه .

وقال محمد: لم انتقض البيع في بقية الدراهم ـ النع .

٨٤٥ . . . مأمي الرجل براطل الرجل الذهب بالذهب .

- قال ابو حنيفة: من راطل ذها بالنهب فكان بينها فضل مثقال فأعطى صاحبه
 - ﴿ قَيْمَتُهُ مِنَ الْوَرَقُ أَوْ الْعَيْنُ أَوْ غَيْرُ ذَلَكُ فَلَا بَأْسُ الْخَ ﴿
 - و قال اهل المدينة : لا ينبغي ان يأخذه فان ذلك قبيح و ذريمة الى الربا .
 - قال محمد: وكيف كان ذلك ذريعة الى الربا _ النج
 - ه ٨٥ ما ورد في الباب من الآثار المسندة ٠

٥٨٦ ' بأب الرجل براطل الرجل فيعطيه الذهب المتق

- قال ابو حنيفة: في الرجل يراطل الرجل الذهب فيعلمه الدهب العتق الجياد و يجعل
 معها تبرأ ذهبا غير جيدة و يأخذ من صاحبه ذهبا كوفية مقطعة وهي مكروه
 عند الناس فيتبايعان بذلك مثلا ممثل في الوزن جاز ذلك و قال أهل المدينة: لا يجوز
 - وقال محمد: لم لا يجوز ذلك _ الخ

٨٧٥ . بأب الرجل يشترى من الرجل حنطة بدنانير الى اجل

- قال ابو حنیفة فیمن اشتری من رجل حنطة بدنیانیر الی اجل و قبض الحنطة
 و لم یدفع الدنانیرحتی اشتری بها منه الذی باعه الحنطة تمرا فلا بأس به و ان
 اشتری بالدنانیر تمرا من غیر بیعه و احال التمر علی غریمه فلا خیر فی ذلك .
- ۸۸ و قال اهل المدينة: ان اشترى بالدنانير الى اجل من يعه تمرا قبل ان يقبضها لاخير فيه فان ابتاع ذلك من غيره تمرا قبل ان يقبض الدنانير و احال التمر على غر مه فلا بأس به ٠

٨٩٥ و قال محمد: كرهوا الذي لا بأس به و وسعوا في الذي لا خير فيه ــ المخ .

ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٩٠ باب الرجل يسلف في الطمام

- « قال أبو جنيفة فى الرجمل يسلف فى الطعمام بسعر معلوم الى أجل فيحل الاجل و لا يجد المشترى عند البائع الا بعض ما يسلفه فيه ، فان أراد أن يستوفى ما وجد بسعره و يقيله فى ما لم يجده عنده و يأخذ بحساب ذلك مر الثمن الذى دفع اليه أن ذلك جائز .
- ١٩٥ قال محمد: وكذلك اخبرنا ابو حنيفة عن ابى عثمان عن سعيد بن جبير عن ابن
 عباس فى السلم يحل ــ المخ .
 - ٩٤ و قال اهل المدينة : لا يصلح ذلك •
 - وقال محمد: كيف كرهتم هذا ـ النج · ما ورد في الباب من الآثار المسند.
 - ٩٧٥ بأب الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا
- قال ابو حنيفة: من اسلم فى حنعلة شامية فلا بأس ان يأخذ محمولة بعد محل الاجل،
 و ان اسلم فى العجوة من التمر فلا بأس ان يأخذ صبحانيا او جمعا، و ان اسلم فى حنطة
 فلا ينبغى ان يأخذ شعيرا، و لا بأس بقفير من حنعلة بقفيزين من شعير بدا بيد.
- ٩٨٥ و قال الهل المدينة : من اسلف في حنطة فلا بأس بأن يأخذ شعيرا بمكيلها ؟ وقالوا
 في الحنطة و المحمولة و الصيحاني كما قال الو حنيفة .
- وقال محمد: و ما بين الحنطبة ؤ الشعير منسع. مثلين بمشـــل؟ قالوا لأنه عندنـــا
 نوع واحد ـــ الح
 - ٩٠٠ ما ورد في الياب من الآثار المسندة .
- ٣٠٣ التعليق الممتع البسيط فى رد مر نسب الى امامنا بأنه يجيز بيسع الحنطة الغائبة بعينها بالحنطة الحاضرة .

۸۰۳ پاپ

بأب الرجل بشترى بثلثى دينار قحا

- ٦.٧
- قال ابو حنیفة فیمن اشتری بثلثی دینار قمحا فدفع دینارا و یأخذ ما اشتری من
 القمح و برد علیه صاحب القمح ثلث دینار عینا ذهبا: انه لا بأس بهذا
- و قال اهل المدينة: يكره ان يعطى ذهبا و يأخذ ذهبا و حنطة . و قال محمد: هذا .
 من ظنونكم ايينا التي تبطلون بها البيوع ما ينبغي لاحد ان يكره هذا ــ الح .
 - ٣٠٨ بأب الرجل يسلف في طعام فلما حل جاء صاحب السلف يتقاضاه
 - قال ابو حذیفة فیمن اسلف فی طعام فلیا حل جاء صاحب السلف یطلب طعامه
 فقال الذی عنده الطعام ما عندی طعام _ الح ٠
- ٩٠٠ وقال الهل المدينة: لا يصلح هذا بشرط و لا بغير شرط الح احتجاج الامام محمد عليهم
 د ذكر جواز السفتجة
 - ٩١٠ ما ورد في جواز السفتجة من الأثر مسندا عن ابن الزبير و ابن عباس ٠
 - ٩١٦ بأب الرجل يسلف الدراهم النقص فيقضى دراهم وازنة
- قال ابو حنيفة في من اسلف دراهم بـ نقص فقضى دراهم وازنة بها فضل: انه
 لا يصلح فضل الوزن الذي ازداد ٠ و قال اهل المدينة: لا بأس بذاك ـ الح ٠.
- و قال محد · يمنعون من البيوع فى الأشياء التى ينبغى ان يشدد فيها نم لا يبرح
 لهم الامور حتى يحلوا المكروه الواضح البين ــ الح ·

باب السلم

قال ابو حنيفة: لا ينبغى ان يسلم فى طعام و لا غيره الا بأجل معلوم و كيل معلوم و مكان معلوم اذا كان له حمل و مؤنة و الا فلا بأس ان لا يسمى المكان و يوفيه فى المكان الذى اسلم اليه فيه ، و لا بد من ان يقبض رأس المال قبل ان يفترقا ــ الح .

۱۳ و قال اهل المدينة: السلم جائز و ان لم يضرب له اجلا اذا نقد رأس المال قبل
 ان يغترقا و يكون الذى أسلم فيه حالاً يأخذ اذا شاء .

٦١٤ قال محمد: وكيف جاز السلم في الحال و في الآجل .

ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٦١٩ بأب الرجل يأخذ الرغيف بالرغيفين

- قال ابرحنیفة: لا بأس بالخیز قرص بقرصین بدا بید و لابأس بعظیم بصنیر بدا بید.
- و قال اهـــل المدينة : لا خير في الحتبر قرصا بقرصين ، اما اذا كان يتحرى ان
 يكون مثلا بمثل فلا بأس به و ان لم بوزن .
- و قال محمد: أن كان الحبر لا يجوز الا مثلا بمثل ما يحل التحرى فيه لانه يخطئ
 و يصيب و بزيد و ينقص ــ الح .

٦٢١ بأب الرجل يبيع الطمام و لا يستثنى منه شيئا

- قال ابو حنیفة : من باع طماما جزافا و لم یستثن منه شیئا اذا انتقد الثمن ثم بدا
 له ان یشتری منه شیئا فان لم یقبضه منه المشتری فلیس ینبغی له ان یشتری منه شیئا ، و ان کان قبضه فلا بأس ان ببتاع منه ما احب .
- وقال اهل المدينة : من باع طعاما جزافا و لم يستثن منه شيئا ثم بدا له ان يشترى
 منه شيئا فلا بأس ان يشترى منه الثلث فما دونه و لا يشترى منه اكثر من ذلك.
 - قال محمد : ما فرق بین الثلث و بین اقل من ذلك _ الح .

٦٢٣ بأب الرجل يبيع الحنطة ثم يأخذ ثمنها تمرا

- قال ابو حنیفة: لا بأس بأن یأخذ الرجل ثمن حنطة باعها تمرا قبل ان یفارقه
 و بعد ما فارقه و ما احب یدا بید •
- و قال اهل المدينة : لا بأس بأن يأخذ الرجل بثمن حنطة باعها تمرا قبل ان
 يفارقه فان فارقمه بعد بيسع الحنطة فلا بأخذ من ثمن الحنطة طعاما و لا اداما .

۸۰۸ (۲۰۲) قال

٩٢٤ قال محد: فكيف قلتم هذا صار صرفا فان افترقا فسدُ و ان لم يغترقا جاز ــ الح ٠

- اثر هذ الباب •
- بأب الرجل يشترى الحنطة بالدقيق
- قال أبوحنيفة: لاخير في شراء الحنطة بالدقيق مثلا بمثل و لابأ كثر من ذلك و لابأقل.
 - و قال اهل المدينة: لا بأس ببيع الحنطة بالدقيق مثلا بمثل .
- وقال محمد: اهل المدينة بيطلون الذي لا بأس به و يجيزون مثل هذا !! احتجاجاته
 عليهم مفصلة .

٦٢٦ التعليق البسيط في علة نعين الربا .

٦٣٩ بأب الرجل يبتاع الطعام جوافا

- تال ابو حنيفة : من ابتاع طعاما جزافا من رجل ثم اصيب ذلك الطعام فاستهلك فانه ان لم يسلمه الى المشترى حتى اصيب فهو من مال الباعم .
 - و قال الهل المدينة: يهلك من مال الذي ابتاعه .
- قال محمد : ما ابعد قولهم هذا من قولهم في الجماعة أن رجلا لو ابتاع ثمر نخل
 فسلم البائع ذلك للشترى و قبضه ثم أصابته جائحة أنه من مال البائع _ الح
 - ما ورد من اثر في الباب .

٦٤٠ بيم اللحم باللحم

- قال ابو حنية ة: لا بأس بلحم الابسل و لحم البقر بلحم النم و لحم النم بلحم
 الابل اثنان بواحد يدا بيد .
- وقال اهل المدينة : لحوم الابل و البقر و الغنم و ما اشبهه بمنزلة الشيء الواحد،
 و لحوم الحيتان كلها شيء واحد .
 - وقال محمد : وكيف نسد لحم الارنب بلحم البقر الا مثلا بمثل ــ الخ .

711

بأب السلف في العروض وغيرها

- قال ابو حنيفة: لا بأس بأن يشترى الرجل الثوب من الكتان الشطوى او القصبي بالآثواب من الآثربي او القسى او الثوب من القرير، و لا بأس بالشطوى بالقصبي او بالقصيين يدا بيد و نسيئة الح
- مه و على محمد بسنده عن ابراهيم : اذا اختلف النوعان بما لا بكال و لا يوزن فلا بأس به اثنين مواحد يدا بيد ، و لا خير فيه نسيئة •
- و قال اهل المدينة: لا بأس بأن يشترى الثوب من الكتان او الشطوى او القصى بالاثواب من الأثريبي او القسى او الزيفة او يشترى الحروى او المروى بالملاحف اليمانية او الشقاق و ما اشبه ذلك الواحد بالاثنين او الثلاثة يدا يبد او الى اجل، و ان كان من صنف و احد فلا خير فبه نسيئة الخ .
- ٦٤٦ و قال عمد: ما تفاوت و ما لم يتفاوت سواه، أنما ينظر الى الأجناس فان اختلف جوارت فيه نسيئة ـ الح ٠

٦٤٧ بأب الرجل يسلف في عرض من العروض

- و قال ابو حنیفة: من اسلم فی عرض و کان ذلك موصوفا فاسلف فیه الی اجل فی الاجل فلسلام فی عرض و کان ذلك من الذی اشتراه منه بمثل ذلك الثمن و لا بأكثر منه و لا بأقل قبل القبض، و كذلك لا ينبغی ان بنیعه من غیره علی واحد من الوجوه حتی یقیعته ۰
- ٩٤٨ و قال الهل المدينة : لا ينبغي ان يبيعها من الذي هي عليه بأكثر من الثمن ولا بأس بأن يبيعها من غير الذي اشتراها منه ٠
- احتجاج محمد عليهم بما رواه مالك بسنده عن ابن عباس ، و احتجاجهم عليه
 بحديث النبي صلى الله عليه و سلم ، وجوابه عن احتجاجهم .
 - مه. ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

تعليق

• ٦٥٠ تعليق ممتع مفصل في تحقيق « يحيي عن عامر ، او « يحيي بن عامر ، ــ الى ص٦٥٣ •

٦٥٥ بأب الرجل بسلف ذهبا او وروا في عرض

- تال ابو حنيفة : من سلف ذهبا او ورقا فى عرض اذا كان موصوفا الى اجــــل ثم حل الآجل فلا خير فى ان ببعه قبل ان يحل الآجل ــ الح .
- و قال اهل المدينة : لا بأس ان يبيعه من البائع قبل ان يحل الاجل او بعد ما محل
 بعرض يعجله و لايؤخره _ الح -
- و قال محمد : كيف بجاز له ان يبيع ذلك من الذى عليه العرض بعرض و لا يجوز له ان يبيعه بذهب او ورق ــ الح .

٦٥٧ بأب الرجل بسلف في دنانير او دراهم في اربعة اثواب موصوفة الى اجل

- قال ابو حنیفة: من اسلف دنانیر او دراهم فی اربعة اثواب موصوفة الی اجل
 فلما حل تقاضی صاحبها فلم یجدها عنده و وجد عنده ثبابا دونها من صنفها فقال:
 اعطیك ثمانیة اثواب من ثبایی هذه ، ان هذا لا یجوز .
- و قال اهل المدينة: لا بأس بذلك ان اخذها قبل ان يفترقا، فان دخل ذلك
 الآجل فلا خير فيه ٠
- قال محمد: فكيف جاز هذا و قد جاء في هذا بعينه اثر: اخبرنا مسعر بن كدام
 عن عد الملك ــ الحديث .

۲۵۸ باب الحديد و النحاس و ما اشبهها عا بوزن

- قال ابو حنيفة فى الحديد و الرصاص و النحاس و ما اشبهها: لا بأس بكل و احد
 من هذه الاصناف ان يأخذ رطلا منه برطل مثله يدا بيد، و لا خير فيه اثان
 بواحد من جنس و احد الخ م
- ٨٦٠ وقال الهل المدينة: لا بأس برطل من حديد برطلين منه يدا بيد، و لا خير في شيء من ذلك نسيئة، و لا بأس برطل من حديد برطلين من نحاس ــ الح .

971 وقال عمد: كيف جازالقت عشرين رطلا بأربسين رطلا بدا بيد و هم يكرهون قفيزا من شعير بقفيزين من شعير بدا بيد ـــ الح .

7٦٢ و قال اهل المدينة: ما اشتريت من هذه الاسناف كلها فلا بأس ان تبيعه قبل ان تقبضه من غير صاحبه اذا قبعضت ثمنه اذا اشتريته وزنا او كيلا ، فاذا اشتريته حوافا فعه من غير الذي اشتريته منه بنقد او مال إلى اجل .

۹۹۳ و قال مجد: و هذا ایمنا لا ینبغی ان یفتی به احد و ان بشتری شیء من الوزن . او الکیل فبیاع قبل ان یقبض و قد نهی عن بیسع ما لم یقبض .

ما ورد في الياب من الآثار المسندة .

٦٦٧ أب يبع الغرد

- قال ابو حنيفة: لا يجوز بيع الزيتون بالزيت و لا الجلجلان بـدهن الجلجلان
 الا أن يمل يقينا أن ما في الزيتون أقل مما أعطى من الزيت ـ المخ
 - وقال اهل المدينة : هذا مكروم كله لا يحل ان كان اقل او اكثر .
- ُ ﴿ وَقَالَ مَحْدَدُ وَمَا مَاسَ هِذَا اذَا كَانَ الدَّهَنِ اكْثَرَ بَمَا فِي الحِّبَ مِن الدَّهِنِ ــ البَّخِ ٩٦٨ تعليق يتعلق هِذَه المُسألة بمنم مفصل .

٦٧٠ بأب الرجل بييع المتاع من بارنامجه

قال ابو حنیفة فی الرجل یقدم له اصناف من البز فیمحضره السوام و یقرأ علیهم بارنایجه و یقول فی کل عدل کذا و کذا ملحخة بصریة و کذا و کذا ربطة صابریة ذرعها کذا و کذا و یسمی اصناف البز لهم بأجناسه فیقول اشتروا می بهذه الصفة فیشترون الاعدال فیفتحونها و بندمون: ان لهم ان یرو و ا البخ.

٩٧١ و قال الهل المدبنة : ذلك لازم لهم اذا كان موافقًا للبارنامج الذي باعهم عليه •

وقال عجد بن الحسن : الحديث المعروف الذي لا يشك فيه : من اشترى شيشا
 و لم يره فهو بالخيار اذا رآه •

۱۱۸ (۲۰۳) وقال

٦٧٢ و قال اهل المدينة : اذا وجد موافقًا للبارنامج جاز عليه ــ الخ .

تخريج الحديث الذي ذكره الامام محمد .

٦٧٧ باب يىم الخبار

قال ابو حنیفة فی رجل باع سلمة من رجل علی ان استشیر فلانا فان رضی به
 و الا فلا بیح بیننا فندم قبل ان پشاور فلانا : فللمشتری ان برد البیع .

۹۷۹ و قال اهل المدينة : ليس له ان يرجع و البيمع لازم ، فان لم يوقت وقتا و البيم على ما وصفناه فلا خيار للشترى فيه و هو لازم له .

وقال محد: وكيف اجزتم هذا بغير وقت؟ أرأيتم ان قال البائع فانى لا استشيره
 سنة و قال المستشار لا اشير عليه عشر سنين أبق البيع موقوفا على حاله .

۱۸۰ باب الرجلين بتبايمان و لايذكران خيارا

- قال ابو حنيفة: اذا تبايع الرجلان و لم يذكر اخيار ا فقد و جي البيع و لا خيار لها
 و ان لم فترقا و وقال اهل المدينة هما بالخيار ما لم يفترقا عن مجلسها ذلك الخ .
- و قال محد : وكيف قاتم اذا لم يشترطا خيارا كانا بالخيار ما لم يتفرقا _ الح .
 - ٦٨٣ تحقيق المعلق في خيار المجلس، تعليق بسيط عمتع جدا .
 - . ٩٩ ما روى محمد عن ابراهيم بسنده في خيار الجلس .

٦٩٤ بأب ما يجوز في الدين و ما لا يجوز من ذلك

- قال أبو حنيفة فى الرجل بكون له على الرجل مائة دينار الى اجل فاذا حلت قال له الذى عليه الدين بعنى سلمة عنها مائة دينار نقدا بمائة و خسين الى اجل:
 ان هذا جائز ، و قال اهل المدينة لا يصلح هذا .
 - قال محمد: و لم لا يصلح هذا ــ الخ .

٦٩٦ بأب ما يجوز من يبع المكايلة

قال ابو حنیفة فی الرجل بشتری طعاما فیکتاله شم بشتریه منه آخر: انـه لا بد
 له ان بکتاله بعد شرائه ثانیا ـ الخ ٠

٩٩٧ و قال أهل المدينة : ان ابتيع بهذه الصفة بنقد فلا بأس به ، فان يبع الى اجـل فانه مكروه حتى يكتاله المشترى الآخرُ .

٩٩٧ طلب الامام منهم رجه التفريق بين سِمه بالقد و بين سِمه الى اجل.

تخریج حدیث د من اشتری طماما کیلا فلا ...ه حدیث سکله ۰ ۰

. بأب بسم الدن 799

قال انو حليفة: لا ينبغي ان يشتري دينا ، وعند اهل المدينه 1. عص ال ٠

٧٠٠ و قال عمد : ما تو نا بدليل التفريق بن الصور تين ٠

روابته الآثر المسند في الباب .

ىأب الشركة ر النولية V.1

قال ابوحنيفة فيالرجل يديم الهز المصنف و يستثني منها ثباءً غير احبانها عالمنع فاسد.

٧٠٤ وقال أهل المدينة : أن استثنى ثناما مرقر مهما فاشترط أن خذا. من ذاك الرقيم فلا بأس به و الا فانا نراه شرىكا في عدد البر .

مناقثتة الامام محمد معهم بأنه كف بكون شربكاً في عدد العز الذبي استشي .

بأب الشركة و النولية و الا ماله في العلمام V.7

- قال ابو حذيمة : لا خير في الشركة و النولية في الطمام و غيره مر بي الم ، ض حتى يقبض ـ الخ .
 - و قال أهل المدنة : لا مأس بها أذا كان ذلك بالقد .

٧٠٧ احتجاج الامام علهم بالحديث: من نشيري طعاماً الا ملا يعم عني فدهنم الخ.

٧٠٨ نما ورد في الياب من الآثار المسدة .

٧١٠ قال ابو حليفة : مربي اشترى سلمة مقاعده أم اشرك وله . حلا برغمته و نقيدا ثم ادرك السلعة شيء ينتزعها من الديهيا الخ ، أهل المدينة مو أصول لامامنا .

٧١١ قال أبو حليفة: فإن اشترط المشرك على الذي أشركه تعلقه أ السم و عند سابعة البائع الأول: ان عهدتك على الذي ابتعت منه ، فالشركه فاسه هُ -

و قال اهل المدينة : ذلك جائز ،

وقال عمد: الن جاز أن يشترط ذاك قل ، صا "الثم أنه ليحو ز عد الفاوت الج.

٧١٧ قال أبو حليفة: من ابتاع سلمة فقبعتها ثم قال رحل اثم كهر مصيب هذه السلمه و أنا ابيمها لك جميعا ان هذه الشركة ماسدة .

Alt ر قال

٧١٣ و قال اهل المدينة: ان قال اشركي بنصف هذه السلمة على ان أبيع لك النصف الآخر فهذا لا بأس .

قال محمد: أليس كان حين كان يما جديدا ـ الخ معارضته لقولهم مفصلة .

٧١٤ بأب افلاس الغريم

- قال ابو حنیفة فی رجل باع من رجل متاعا فأفلس المبتاع فالبائع ان وجد متاعه
 بعینه فلیس بأحق من الفرماء _ الح
- وقال الهل المدينة: اذا اظس المبتاع فالبائع اذا وجد متاعه بعينه فهو احق به من الغرماء.
- ۷۱۰ و قال ابوحنیفة: ان مات و قد قبض ما اشتری فالبائع اسوة الفرماء، فان لم یکن
 قبض فالبائع احق به ٠
- ٧١٦ قال محمد: وكيف الغرماء بالافلاس احق بمتاعه من الغرماء و قد قبض ما اشترى .
- ۷۱۸ قال ابو حنیفة: من اشتری سلعة غزلا او متاعا او بقعة من الارض ثم احدث فی
 البقعة دارا او نسج الغزل ثوبا ثم إفلس المشتری فلیس البائم احق بذلك من الفرماه.
- و قال الهل المدينة: اذا قال رب البقعة انا آخذ البقعة و ما فيها من البنيان فليس
 له ذلك تقوم البقعة ــ الح .
 - ٧٢٠ مناقشة محمد معهم تعليق بسيط ممتع في مسألة استحقاق المتاع بعد الافلاس .

٧٢٦ باب ما يجوز في السلف و ما لا يجوز

- قال الو حنيفة: لا يستحب ان يستقرض رجل شيئًا من الحوان.
 - و قال اهل المدنة : لا بأس بذلك .

٧٢٧ و قال محمد: و لئن جاز قرض العبيد ليجوزن ان تقرض الجارية .

٧٢٩ بأب جامع البيوع

- قال ابو حنیفة: من اشتری ابلا او رقیقا او جباب بر او قلانس او خفاف
 اومنمالا بجازفة فذلك جائز ــ النع ٠
 - و قال اهل المدينة: لا يجوز ان يشترى شيئًا مجازفة ـ النع .
 - ٧٣٠ قال محمد: وكيف لم يجز هذا مجازفة ـ النع ٠

٧٣٢ و قال ابر حذيفة فى الرجل بمطى الرجل السلمة يبيعها له و قد قومهــا فقال ان

بعتها بهذا الثمن فلك دينار و ان لم تبعها فليس لك شيء ـ الخ .

٧٣٣ وقال اهل المدينة : ليس بذلك بأس اذا سمى له ثمنا بيمها له وسمى له جملا معلوما ــ المخ •

- وقال محدهذا شرط شرط له و جنمل جمل له فليس ينبغي ان يذهب عمله باطلا ان لم بع .
- وقال الهل المدينة لوان رجلاجاه بعبد من الهل العراق الىسيده بالحجاز لم بكن له جمل.
 - جواب الامام محمد لامل المدينة ٠
 - ٧٣٤ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .
 - ٧٣٧ تحقيق المعلق في جعل الآبق ، و هو ممتع بسيط
- ٧٤٤ قال ابو حنيفة في الرجل يمغلى السِلمة فيقال له بعها و لك كذا و كذا في كل دينار شيئا مسمى: أن ذلك لا يصلح، فإن باع فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى.
 - ٧٤٥ وقال الهل المدينة: هذا اجتا لا يصلح ٠
 - و قال مجد: و هذا ترك منكم لفولـكم الأول الخ ٠

٧٤٧ بأب ما باع من السلعة بأقل او اكثر او بمثل ذلك الى الأجل او بعده او قبله

- قال ابو حنيفة : من اشترى سلمة فقبعنها فسلم بنقد الثمن حتى باعها عن اشتراها
 بأقل من الثمن فلا خير فيه النع .
- وقال اهل المدينة: من ماع سلمة الى اجل فلا بأس به ان يشتريها بأقل او بأكثر
 او بالمثل الى الأجل الخ •
- وقال مجد: انما نكره من هذا خصلة واحدة ان يشتريه بأقل قبل ان يستوفى الثمن٠
 ٧٤٨ ما ورد في الباب من الآثار المسندة ٠
- ، تعليق ممتع على مسألة اشتراه ما باع بأقل ما باعه الماجل وتحقيق حديث زيد بنارقم ويماني من من المكلب ويحديث ويد بنارقم ويماني ما جاء في ثمن المكلب
- قال الوحنيفة: لا بأس بشمن كلب الصيد و لا بأس بيمه و قال اهمل المدينة:
 لا خير في بيم الكلب م مناقشة محمد معهم .
 - ۷۵۰ بیع الفهد و آلبازی و الصفر و اکل لحومها ۰
 - امره صلى الله عليه و سلم بُقتل الكلاب ثم نهيه عن قتلها ٠
 - ٧٥٨ تعليق بسيط ممتع جدا في جواز بيع السكلاب ۾ اكل ثمنها ٠

(4.8)

